تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى

مصر فى طريق التوجيه الكامل

الجزء الأول

تأليف

الدكتور محمد فهمى لهيطه

بكالوريوس فى العلوم التجارية وأستاذ فى الفلسفة الاقتصادية من جامعة برمنجهام
دكتور فى العلوم المالية والاقتصادية والتاريخ الاقتصادى من جامعة ليدز
عضو الجمعية الملكية للاحصاء بلندن ، وعضو الجمعية الملكية للاقتصاد بلندن
واضع رسالة (علاقة مصر بتجارة سوريا) للبكالوريوس ببرمنجهام سنة ١٩١٦
ورسالة (العمل والعمال فى مصر) للأستاذية ببرمنجهام سنة ١٩٢٢
ورسالة (مركز مصر الاقتصادى) للدكتوراه سنة ١٩٢٦
ومؤلف (تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة) سنة ١٩٣٧
ومؤلف (علم الاقتصاد للمصريين) سنة ١٩٣٨
والاقتصاد الزراعى والتموين سنة ١٩٤٢
وعناصر علم الاقتصاد تأليف لهيطه وعليش ١٩٤٣
الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى سنة ١٩٤٤

١٩٤٥

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

(الطبعة الأولى)

مطبعة الشبكشى بالأزهر بمصر

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة /عبد الرزاق باشا السنهوري

القاهرة

حضرة صاحب المعالي العالم
عبد الرزاق أحمد بك السنهوري
وزير المعارف العمومية، عسى أن يحوز
قبولا وتقديرا
المؤلف
محمد فهمي لهيطة
٨ / ١١ / ٤٥

تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي

مصر في طريق التوجيه الكامل

تأليف

الدكتور محمد فهمي لهيطة

بكالوريوس فى العلوم التجارية وأستاذ فى الفلسفة الاقتصادية من جامعة برمنجهام
دكتور فى العلوم المالية والاقتصادية والتاريخ الاقتصادى من جامعة ليدز
عضو الجمعية الملكية للاحصاء بلندن ، وعضو الجمعية الملكية للاقتصاد بلندن

واضع رسالة (علاقة مصر بتجارة سوريا) للبكالوريوس ببرمنجهام سنة ١٩١٦
ورسالة (العمل والعمال فى مصر) للاستاذية ببرمنجهام سنة ١٩٢٢
ورسالة (مركز مصر الاقتصادى) للدكتوراه سنة ١٩٢٦
ومؤلف (تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة) سنة ١٩٣٧
ومؤلف (علم الاقتصاد للمصريين) سنة ١٩٣٨
والاقتصاد الزراعى والتموين سنة ١٩٤٢
وعناصر علم الاقتصاد تأليف لهيطة وعليش ١٩٤٣
الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى سنة ١٩٤٤

١٩٤٥

مطبعة الشبكشى ٧٠ شارع الأزهر مصر

اهداء الكتاب

أقدم كتابي هذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع
علي ماهر باشا لتفانيه فى الاخلاص للسدة الملكية
ووضعه الأسس الصالحة لخدمة البلاد على ضوء
التوجيه الاقتصادى العلمى القويم .

٢/٤/١٩٤٥

الدكتور محمد فهمى لهيطه
المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى

« وَبَشِّرِ المؤمنينَ بأنَّ لهمْ مِنَ اللهِ فضلاً كبيراً » سورة الأحزاب آية ٦٤

تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى حافل بالنواحى السياسية والاجتماعية والأدبية والفكرية ، شامل للنهضة العلمية والتشريعات العمالية والمصرفية ، جامع للتوجيهات الحديثة فى شئون الشركات والتعاون والبورصات ونظام الصناعة والمؤتمرات النقدية الدولية والأسواق الزراعية والتجارية والماليه ، ومحور هذه الشئون فسيح وحدودها واسعة ، وقد اتجهت جهود فؤاد الاول حقا الى البناء والتجديد والاصلاح لجهات متعددة من الحياة العامة المصرية ، فهو الذى وضع الأساس الجديد لتوجيه نهضة مصر توجيها يحقق مصالح البلاد ، نهض برسالته الاقتصادية من بداية تكوينه ، ودافع عنها بشدة الايمان فى وسط المخاطر والمحن والمكاره والخطوب. والايمان اذا كان قويا سار بصاحبه الى الأمام دون مهابة أو وجل مما يعترض سبيله ، فالايمان يلازم الأمانة ، وأبرز مظاهر الأمانة التى لازمت إيمان فؤاد الأول الحرص الثابت الذى تمكن منه على المصالح المصرية ، وأهمها المصالح الاقتصادية ، فتراه يواجه أحوال البنك الاهلى وتصرفاته ويعمل على وضع سياسة نقدية معينة بعد أن مست الحاجة خلال الحرب الماضية الى التوسع فى اصدار البنكنوت لتمويل الجيوش البريطانية فى مصر من موارد مصر التموينية ، فتلى التضخم فى عهده انكماش سريع تمشى مع انخفاض مستوى الأسعار ، فوجه الأمة الى النظام النقدى الذى يسمح لها بمجابهة الاستقرار ، فكف البنك الأهلى عن إصدار البنكنوت المتزايد فى السوق المصرى حتى يحافظ على ثبات الاسعار ، وتزايدت السلع النادرة بما حقق هذا الاستقرار ، وكذلك أعد العدة لاستقرار مصر النقدى بوضع سياسة تحقق تحديد الاستهلاك وسحب الكميات الفائضة من النقود المتداولة مع زيادة القوة الشرائية فى أيدى الطبقات الدنيا وتخفيف الضرائب عن الضعفاء وزيادتها على الاقوياء ، وبذلك رفع مستوى العامل فى الزراعة والصناعة

والتجارة ، فتحقق التوازن المطلوب ، وكذلك عمل على تمصير البنك الاهلى كما عمل على إيجاد سوق مالية مصرية تتبع هذا التمصير ، فأصبح لمصر ما للبلاد الاخرى من منشآت أهلية تدير اقتصادها الأهلي . وكان عمله فى تمصير بورصة القطن وبورصة الأوراق ما يساير المزاج القومى. وجدير بفؤاد الاول أن يؤدى رسالة التقـدم الاقتصادى فى مصر ، فأحكم الاخـلاص فى توجيهاته بميزان العدالة والنزاهة والحرص والمرونة التى تتناسب مع الدقة فى اتزان الأمور .

نعم ما كاد فؤاد الأول يعتلى العرش حتى وقف قواه على حمل أعباء الملك . فعاش لمصر وأفنى صحته فى سبيلها ، مثله فى ذلك مثل محمد على الكبير واسماعيل باشا وغيرهما من أبطال الشرق وملوك الغرب .

كان لفؤاد الاول شخصية مسيطرة على الحوادث خصوصا وأنه تولى العرش ، ومصر فى فترة تعد نقطة تحول وانتقال فى تاريخها الحديث ، فكان هناك الانقلاب السياسى و الدستورى، وكان بمصر بدء الانقلاب الاجتماعى والاقتصـادى والثقافى ، وكانت هناك المؤتمرات الخاصة بتثبيت النقد العالمى ومصر بين الذهب والاسترلينى ، وكان الملك فؤاد الاول يمثل الملك البصير العارف بما يعمل ، والذى يمد النظر إلى المستقبل ، إذ كان فهمه وعلمه وماله يغزو الحوادث والاشخاص والمنشآت والمؤتمرات ، الأهليه والعالمية . فكان فى قوميته لا يغفل الاقتصاديات الدولية .

ومع أن فؤاداً الأول كان محافظاً بطبعه ، الا أنه كان مؤمنا بالتجديد ، وكان محافظا على الخلق الفاضل والتقاليد التى تستمد أصولها من تاريخ الشرق وعقائده ، ولذلك لم يدع يوما يمر دون أن يفـكر فى شىء جديد يعود على البلاد بالتقدم والخير ، فله فى مكافحة الأمية آراء واستعدادات ومناسبات . وله فى الشئون الزراعية الـكبرى والصغرى توجيهات ، وله فى نظام الصناعة ترشـيد وتنظيمات ، وله فى أصول التجارة عقائد وأحكام ، وله فى الادارة والميزانيات قوائم وتفسيرات ، وله فى استقرار النقد أصول وفصول ، استدعت ندب الخبراء و بعض العلماء ، وله فى تمصير البنوك وسائل وأهداف ، وجهت البلاد لحل المشاكل الدولية على ضوء الاصول الوطنية .

كان فؤاد الاول يتلمس حل المعضلات الدولية بالسكينة والوطنية ، ففى عهده تغير نظام الجمارك والضرائب الجمركية حيث انتهت المعاهدات التجارية التى كثيرا ما قيدت مصر بسلاسل ثقيلة فى نهضتها الاقتصادية . وفى عهده بدأت العملة المصرية تعانى آلام المصالح الأجنبيه بعد أن انحل نظام الذهب ، وتفكـكت أواصر الصلة بين الجنيه الانجليزى والدولار الامريكى بسبب مديونية بعض البلاد التى كانت قبل الحرب العظمى دائنة ، فأصبحت بعدها مدينـة ، وتحولت من نظام الحرية الى الحماية

التجارية ، وواجهت صعوبة تخفيض الاسعار بل وتخفيض أجور عمالها ، وأصبح سعر الصرف لاوزن له ولاقيمة له فى تحقيق التعادل فى المبادلات . ألم تبدأ سوق نيويورك تنافس سوق لندن المالية بعد سنة ١٩١٨ فى توجيه العالم الى استقرار أحوال العملة ، فتعرضت مصر لما تعرضت إليه لندن من تقلبات واضطرابات نقدية حتى أصبحت الاموال العاملة hot money تهرب من سوق مالى الى آخر كما جاء بمقالة فكتور مورجان على صفحات « الايكونوميكا » الاقتصادية بتاريخ نوفمبر سنة ١٩٤٣ مما دعا فؤاد الأول إلى عرض المسألة على مجلس مصر الاقتصادى الأعلى لابداء مايراه من رأى فى الشئون المصرفية والنقديه ، وحضر فان زيلاند وأوتونيماير من بعده لدرس الحال على أصله ؟.

ألم تتبع مصر سياسة الانكماش كما اتبعتها انجلترا فى عهد فؤاد الاول بين سنوات سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٣١ ، فزاد عدد العاطلين فى انجلترا مما أثر فى حياة المصريين بمصر ، فتحملت البلاد المدينة عبء ضبط علاقة الصادرات بالواردات لما فيه خير البلاد الدائنة ؛ فساء حال المعاملات ، والالتزامات بين الافراد والجماعات فى الدول المختلفة ، ورأى بعضها أن يقترض قروضا قصيرة لحل معضلاته المدينة الوقتيه ، ورأى بعضها قطع العلاقة فى نقده بالذهب حتى يعتمد على استقرار عملته الداخلية منفصلا بذلك استقرار العملة الاجنبيه فى معاملاته الخارجيه ؟ ألم تجد انجلترا لحل هذه المعضلات أن تفتح لها حساباً فى الدول الدائنة exchange equalisation acco.ints وبذلك حافظت على عملتها من الانهيار أوالانخفاض ، وتبعتها مصر فى هذا الشأن فى عهد فؤاد الاول . وقد كان من حسن حظ مصر أن واجهت هذه السياسة بوضع الأسس القويمة لتشجيع تنوع حاصلاتها و إقامة بعض صناعاتها وتحسين أحوال تجارتها المحلية بكل ما اقتضته ظروف هذا التغيير والتبديل من توجيه أهلى يذكر . فواجهت بلاد الشرق كما واجهت بلاد الغرب الصعوبات فى حل مشاكلها الاقتصاديه الداخلية والخارجية على السواء ، وكان لفؤاد الاول الفضل فى حسن التوجيه بحسن إدارته وتوجيهه وتدبيره ؟

درس فؤاد الأول تاريخ أجداده قبل أن يدرس تاريخ بلاد غيره ، فكانت هذه الدراسة بمثابة سواعد مصر وأجنحتها ، عرف تطورات الحكم من توجيهات محمد على الكبير ، وقدر الظروف الدولية من توجيهات الدول فى عهد إسماعيل ، وأنعم النظر فى الجزء السياسى منها فوجد أن ما يبرزه المؤرخ الاقتصادى من الأمنيات السامية والأهداف النبيلة ما هو إلا إنقاذ البلاد من الاعتماد على غير الموارد المصرية فى كل ماله مساس بالاقتصاديات القومية ، فأخذ فؤاد الأول بيد مصر وجدد شبابها أسوة بما فعلته البلاد الاجنبيه فى بلادها ، وعمل على تنشئتهم وتربيتهم وربط المتعلم بالمعلم لا فى سياسته فى مصر

فحسب، بل فى سياسته نحو الاقطار الشقيقة ، عمل على تجديد الشباب حتى يكون الركن الأول فى اقامة نهضة البلاد على اساس متين ، فواجه الثقافة الحاضرة بالماديات لكى يتمكن من التنبؤات الاقتصادية ، ووضع أساس التوجيهات السليمة لحسن سير مصر فى مستقبلها الزاهر . فقد عرف المركز الذى تصبو اليه مصر بين دول العالم فعمل على تحقيقه .

عرف فؤاد الأول نصيحة جده إلى ابنه ابراهيم عند ما وصّاه بأن يعامل الاقطار السوريه وغيرها كاخوة وأخوان ، وأن يفهمهم بجميع الوسائل المستطاعة أنه يريد بجميع البلاد الشقيقة خيراً لاشراً ، إذ أن الخوف والدهشة قد تستحوذ على الكثيرين فتضيع مزايا التعاون والتناسب بين الوحدات الشقيقة الناهضة فى مضمار الاتحاد والوئام ، فكانت قواعد سياسته تعتمد على التأمين بمصير كل بلد إلى مافيه سعادته وخيره ورفاهيته ، وهذا فيه ما فيه من تطييب الخواطر وكسب القلوب ، فالكل هم بمثابة السواعد والاجنحة والعيون التى نرى بها الخير فنمسك بأهدابه ، والحلقة التى تتسلسل بها فى إقامة الصرح الاقتصادى الحديث العام .

فتراه يتتبع خطوات جده وسياسة محمد على باشا فيما يتعلق بالأزهر وأهله وعلمائه وفضلائه عند ما أدى بالأزهر الاضطراب فى شئونه ، فعقد العزم على أن يعنى بالتعليم ويقضى على ما دخل من فساد وفوضى بين الأزهريين ، وقد أراد أن يسير بالأزهر فى طريق النهوض والتقدم حتى لا يخرج الأزهريون عن عزتهم ويبعدوا أنفسهم عن أداء رسالتهم الروحية والعالمية والثقافية ، فاختار من اختار من العلماء ، واسعى الأفق المحبين للاصلاح ، المخلصين لأعمالهم ، الذين يفهمون الرغبات وينفذونها بالقسط والقسطاس . ونفّذ ما نفذ من مشروعاته الإصلاحية ، وبدأ الأزهر فى وعية الحديث وخرج من تخرج منه ممن اشتركوا فى نظام الحكم وفى مهام الاصلاح والتجديد فى للبلاد . وإذا كان اسماعيل قد أوجد مدرستين فى الأزهر أحداهما مدرسة المحافظين والثانية مدرسة المجددين ، فان فؤاد الاول عضد المجددين لاجتهادهم فى ايجاد الحلول لمشاكل العصر وقضاياه ، فنهضوا بالامة مع المحافظة على تراثها العلمى والفكرى ، وبذلك زالت العوائق وعوامل الضعف والركود ، وسايرت مصر الزمن عن طريق علمائها الازهريين بما يقره الاسلام ويدعو اليه ، واقتبست النافع الموافق عن طرق التفكير التى سبق أن أخذته عنا أوربا وأمريكا من المدنيات الحديثة .

كان فؤاد الأول ينظر إلى البلاد الشقيقة نظرة المخلص لبلاده ، العامل على سعادة جيرانه لايأل جهداً فى الدعاية الى الوحدة العربية ، معترفا بفضل عظماء هؤلاء البلاد ، كيف لا وقد درس تاريخ

اسماعيل بعد تاريخ محمد على الكبير ، ورأى أن محمد على باشا كان يقول أنهم بمثابة سواعدنا وأجنحتنا والعيون التى نرى بها ، وأن اسماعيل باشا كان يقول اننا والبلاد العربية كجسم واحد إذا شكا عضو فيه من ألم ، تألمت له سائر الأعضاء ، ولم يكن لاسماعيل أن يقول أكثر من ذلك فى وصف تقديره لأهمية علاقات مصر بالأقطار الشقيقة ، ولكنه عمل أكثر من ذلك عند افتتاح قناة السويس ، فقد اتجه تفكيره إلى وجوب رؤية سوريا ممثلة فى هذا الاحتفال فدعا خمسة من كبراء الشام ألفوا وفد الشام ، وكان جد فخامة شكرى القوتلى أحد أعضائه . وقد كان فؤاد الأول يعمل على توثيق العلاقات بين مصر وسائر الأقطار العربية بادئاً بالتعاون الثقافى حيث اشترك علماء تلك الأقطار فى مجمع فؤاد الأول للغة العربية كما شجع بنفوذه فكرة إيفاد المعلمين والفنيين إلى تلك الأقطار مستكملا إياه بالتبادل التجارى وتوجيه رجال بنك مصر نحو الإستثمار فى تلك البلاد المجاورة . وفى عهد فاروق يستكمل هذا التعاون رونقه وبهاءه باقرار ميثاق الجامعة العربية فى المؤتمر العربى المنعقد فى القاهرة فى ١٩٤٥/٣/١٩ .

كان فؤاد الأول مجدداً فيما يعرف أنه سر تقدم العرب ولمعان حضارته ، ولم تعرف مصر قبله ملكا كان له نشاطه فى زيادة معاهدها ومعالمها وآثارها والتعرف إلى حركة الرقى والنهوض فيها . فعمل على توجيه الجهود لزيادة المعاملات بين وحدات الشرق ، وعمل على تشجيع المؤسسات الاقتصادية والمالية بين أجزاء الشرق الأدنى والأوسط ، وقام بنك مصر بأفرعه بواجبه فى هذا الاتجاه. ولم يكن يعتنى بحضارة البلاد من الوجهة المادية فحسب ، ولكنه وجه عنايته إلى الجانب الروحى ، فقرب رجال الدين وأعزهم واستلزم دائماً فيمن يلون المناصب بمستوى معين من الخلق ، فكان يكفى عنده لاعتزال وزير منصبه أن ينحط عن هذا المستوى ولو كان عالى الكفاية ، فكان تفكيره وعلمه واطلاعه وخبرته فى مصلحة شعب ناهض فى حركتين عظيمتين فى سنة ١٩١٧ وفى سنة ١٩٣٦ .

ولم يكن من رأيه أن تحصر مصر نفسها فى داخل حدودها ، بل كان يطمح أن يبدو أثرها فى تقدم العالم وحضارته دون فقدان قوميتها وأهليتها ، فحرص على أن يزور الملوك ورؤساء الجمهوريات فى ممالكهم وجمهورياتهم ، وعلى أن يشجع كل بحث علمى وكل مجهود ثقافى أياً كان القائم به وأياً كانت الدولة التى ينتمى إليها ، ولذلك فكان الذين يتشرفون بمقابلته يخرجون وقد بهرتهم عظمته فى الحديث والاطلاع وخدمة مصر والمصريين . كيف لا وقد أخذ عن اسماعيل فكرته الخاصة بحسن استثمار الأموال فى الرجال وفى المنشآت الكبيرة التى تدر على البلاد الخير العميم كلما كان المال موجهاً للاستثمارات طويلة الأجل فى المشروعات العامة وفى التعليم العام . فاذا ظهر له فوائد هذه الاستثمارات فى الرجال

المتطلبين وفى المشروعات العامة أخذ يعضد هذه المشروعات الكبيرة كما أخذ ينهض بالتعليم حتى تخرج مصر من أبنائها خير من يقودها إلى شاطئ الساحل الأمين ؟ ألم تظهر فوائد التعليم فى تخرج عظماء مثل مصطفى كامل ورشدى وسعد زغلول ؟ ألم تدر مشرعات الرى والمواصلات الخيرات على مصر ؟

كان فؤاد الأول إذن حريصاً على أن يذيع اسم مصر ويقترن بكل عمل انسانى قومى أو دولى دون أن تفقد مصر شخصيتها ، ولم يكن يجهل حضارة الغرب ولكنه كان يؤمن بروح الشرق ، فكانت سياسته وسطاً بين التطرف المنحاز إلى كل جديد والمحافظة الزاهدة فى كل جديد ، وما من شك فى أنه كان واسع الثقافة ، واسع العلم ، عالماً باقتصاديات الدول وباقتصاديات بلاده ، متوقد الذكاء ، فهيأت له هذه الميزات جميعاً ماكان يتمتع به من شخصية قوية مهيبة . وقد زار فؤاد الأول أوربا فى سنة ١٩٢٩ زيارة رسمية ، فكان أعظم سفير لمصر ، فأسدى اليها فى خلال زياراته الرسمية لانجلترا وفرنسا والبلجيك وايطاليا والمانيا والتشيك وسويسرا أكثر ما تستطيع السفارات اسداؤه فى مجموعها فى ظروفها القائمة .

ولقد أثرت زياراته للبلاد الاوربية تأثيراً عميقاً فى نفسه فعضد الحكومة المصرية فى تمصير المنشآت فى مصر بما يحقق للمصريين نصيبهم من الدخل الأهلى العام ، فصدرت فى عهده جميع القوانين الخاصة بالتمصير وتعيين المصريين فى مجالس إدارات الشركات المصرية ، وبالمساهمة فى هذه الشركات بما يقوى العنصر المصرى فيها ، كذلك سعى فى تمصير البنك الأهلى المصرى بما وضعه من توجيه وحسن تكييف لشئون مصر الاقتصادية ، وقد كان من حسن توجيهه أن أنشىء فى عهده بنك مصر وبنك التسليف الزراعى وغيرهما من المنشآت التساهمية الكبرى المصرية ، فواجهت البلاد نهضة مباركة فى عهده نحو تكوين الشركات المصرية الكبرى ، عملت على التوازن بين مدخرات الأمة واستثمارها لا فى الشئون الزراعية فحسب ، بل فى الصناعية والتجارية أيضا ، وبذلك واجهت البلاد مشروعات الرى الكبرى وسياسات زراعية عظمى وتوجيهات تجارية مُثلى فى شئونها الداخلية دعت إلى ضرورة إعادة النظر فى سياستها الاقتصادية العامة ، ولم يكن أقلها تشريع العمال الذى نال فى عهد فؤاد الأول درجة كبيرة لما فيه خير العاملين ونصفة الأجيرين ، إذ بدأت النقابات المصرية تتخذ شكلها المناسب، كما أن نظام السخرة قضى عليه قضاء تاماً فى عهده أى فى سنة ١٩٣٦ ، وكان لمشروعات الرى أثرها فى هذا الاتجاه .

لقد تقدم التشريع العمالى فى مصر تقدماً عظيما دعا فؤاد الأول إلى تكوين اللجان الفنية للنظر

فى الشئون الاقتصادية الخاصة بتشغيل الأطفال والنساء والرجال ، فواجهت البلاد حركة العمال بما يناسبها من حلول تدعو إلى حسن المآل ، فقد نافست المرأة ، أجنبية ومصرية ، الرجل فى كثير من الأعمال حتى دعا تنافسها إلى تخفيض الأجور فى كثير من النواحى الاقتصادية فى مصر .

ومن العبث أن يحاول المؤرخ أن يحيط بكل ما تضمنه عمل فؤاد الأول الاقتصادى فى حيز ضيق كهذا الحيز ، و إذا كنا قد نكتفى بالقليل بنظرة عامة شاملة ، إلا أننا نكتفى أيضاً بنظرة عامة عاجلة على ما انطوى عليه عمله المسجل ، فاستطاع المؤرخ أن يسجل السياسة العامة لفؤاد بما تستحق فى بعض وجوهها من التقدير إذ رأت الحكومة المصرية فيها تمام التوجيه .

و إذا نظرنا إلى حياة مصر فى عهد فؤاد فاننا نعتقد أنها مشخصة تمام التشخيص فى ميزانيات الحكومة حيث أن الميزانية هى مرآة العهد الذى واجهه ، وهى سجل واضح للنظام الاستثنائى أو غير الاستثنائى المبتدع الذى ابتدعه ، و إذا كانت الميزانية فى بعض السنوات أصبحت مجرد أداة حكومية أى ميزانية بيروقراطية ، فان ذلك يرجع إلى أنها فى مثل هذه السنوات تنتسب إلى السنوات السابقة من باب الانتساب لا النسب إلى الهيئة الاجتماعية التى تعبّر عنها ، فالتاريخ قد يعيد نفسه فى بعض السنوات وهذا لا ينطبق على بلد مثل انطباقه على مصر فى عهد بعض ميزانياتها ، و إذا ألقينا نظرة دقيقة فاحصة من نظرات التحليل والمقارنة إلى الميزانيات المختلفة التى وضعت فى عهود الانقلاب المختلفة من حكم فؤاد ، فلا مندوحة فى أننا نرى أن الفاصل الزمنى لا يلبث حتى يتصل فيختفى ، ولا يلبث التاريخ حتى يعود فيلتقى ، إذ أن الوضع فى السنوات المختلفة هو هو، تبدلت الأشخاص أم لم تتبدل ، وتقلبت الأزمة أم لم تتقلب ، فميزانيات الحكومة كلها واحدة لا تتوخى فى كثير من الأحوال سوى تعزيز الأداة الحكومية التى منها نشأت و إليها تستند ، والميزانيات البيروقراطية إذا ما نظرت إلى مصلحة الشعب فانما تنظر إليها بمنظار الحاكمين لا المحكومين ، وهذا ما يؤاخذ عليه التاريخ وزراء فؤاد الأول الذين ساروا على النمط الذى تعودوه من الحكومات السالفة ، فالبيروقراطية أو « سياسة المكاتب الحكومية » قد آن الأوان حتما لمحاربتها ومحاربة العقلية العتيقة والسياسه التى تتفرع منها أو عليها «سياسة نحن وحدنا نفهم ونحكم» . والاصلاحات التى تنشأ عن ذلك ليست إصلاحات اشتراكية و إنما هى الألف والباء من قاموس العدالة الاجتماعية ، و إذا خرج المؤرخ عن النطاق المرسوم الذى ألفته الأمة ، واتسع فى التحوّل و بعد المدى وأقصى المرمى وكثرة الجرأة على الخروج على القديم ومواجهة المشاكل الاجتماعية والأمراض الاقتصادية والنهضة النسائية فان فى الحلول الحديثة ما يبرر هذا

الاجراء خصوصا وأنه يحل المشكلات ويصف الداء لهذه الاداوء المتفشية فى جسم الأمة المصرية

نعم لقد خطت مصر فى سنوات حكم فؤاد الأول خطوات واسعة كما خطا العالم خطوات واسعة إلى الامام من حيث اتساع العمران ونشر الثقافة وزيادة فهم الحقوق والواجبات ، يضاف إلى هذا أن الحرب الطاحنة التى قامت فى عهد فؤاد الأول أفادت فى تهذيب النفوس وشحذ الاذهان لتعجل الاصلاح الاجتماعى أضعاف ماتفيد سنوات السلم ، ومن أجل ذلك كان الأولى فى عهد فؤاد أن يكون من بين وزرائه من يتجرأ ويقترح الحلول ويعطى الدواء الشافى ، لا بعين الحكومة ، بل بعين مصلحة الشعب ، ويصف العلاج الذى يؤلف بين حقوق الشعب ومقدرة الحكومة ، أى التوفيق بين أن ينال الشعب حقه عاجلا من الترفيه والاصلاح المادى والمعنوى ، وبين ما تستطيع احتمالات مالية الدولة النهوض به من الانفاق على هذا الغرض الأسمى ، وإذا دعت الحالة إلى أن يطغى عامل من هذين العاملين على الآخر فلا يتردد الباحث فى ترجيح كفة حقوق الشعب على كل اعتبار آخر .

وإذا كان فؤاد الأول لم يحفل كثيراً فى حياته قبل توليه الحكم برأى الجماهير لايمانه بكثرة تقلبها وبساطة مداركها ، فانه كان يقدر وزراءه ورجال مصر العاملين إذ كان فؤاد الأول عظيم الدهاء ، سمت فى شخصيته المواهب على الاختبارات القاسية الدقيقة والتيارات السياسية المتعارضة ، فسلك السبيل الذى يؤدى بمصر إلى الشاطىء السليم العواقب ، فاستطاع أن يقى سلوكه مما قد يؤخذ على مقاصده وأهدافه ، فقد بدأ فؤاد الأول حكمه والأحزاب المصرية متقاطعة متفرقة مع تعددها وضعف أثرها فى الحياة المصرية . وكان من المستحيل على حاكم مصر أن يكتسب دائماً محبة الأحزاب بل ومحبة الجمهور المصرى ، فقد كانت الحكومة البريطانية متحفزة حذرة ، حريصة قلقة ، تقف خلفه من ناحية ، وتؤازره أمام الجماعات الدولية القوية التى وقفت أمامه من ناحية أخرى . فاتخذ لنفسه كامل الاحتياطات ولم يعرضها فى غير ضرورة الى النضال فى الخلاف ، ولكنه مع ذلك لم يكن ملكا هياباً يخشى ما قد يأتى به الغد . فسعدت به مصر عند ما قاد شئونها الاقتصادية بعيداً عن الأغراض الشخصية ، وكان حبه للنظام أكبر داع إلى سهولة تنفيذ القواعد الاقتصادية التى أراد تطبيقها فى أحوال مصر الزراعية والصناعية والتجارية والادارية . وقد ساعده فى ذلك خبرته الماضية فى مختلف المشروعات التى بذل فيها جهوداً شخصية هائلة سطرها له التاريخ بمداد من النور ، وكتبها فى أنصع الصفحات . وقد كانت دراسته للحوادث هى الدافع له على الوقوف فى مواقف الحزم فى كثير من المناسبات ، وهى التى مكنته من أن يكون مستقل الرأى ازاء الوزراء الذين كان فى نهجهم بعض الجمود

والمحافظة على القديم . والواقع أن فؤاد الأول كما يقول الأستاذ « إقبال على شاه » اعتزم ألا يكون رمزاً عاطلا ... فكان يرى فى منصبه مايسمو به فوق الجميع ، وأن مهمة الوزراء أن يقدموا المشورة ، وأن تقتصر مشورتهم على إبداء الرأى فلا تعدو ذلك إلى أن تكون أمراً ، فأعملوا الأفكار والعقول فى النهوض بالوطن والسير به فى طريق النجاة والخلاص . وبهذا تقدمت البلاد بوطنية رجالها إلى الهدف الذى وافق نزعات الراعى لما فيه خير الرعية فى أركان الحياة الاقتصادية الأهلية .

فاذا كنا فى عهد فؤاد قد حققنا تخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى ما سوف يستكمل فى شئون القنال والسودان ، فقد بقى على مصر فى عهد فاروق أن تخلص المصرى من الاستعمار الأهلى ، ولهذا يقال أن فؤاد كان رجل الواجب يحقق واجبات مصر نحو الأجانب وقد بقى واجب المساواة فى مصر يحتاج إلى التحقيق فى عهد فاروق الأول ، ولا مشاحة فى أن فاروقاً سوف يكمل البناء الذى وضع الجد الأكبر والأب الأعظم أساسه .

وفى ذلك يقول جل جلاله فى سورة النور آية ٥٥ «وعَدَ اللهُ الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنَّهم فى الأرض كما استَخلَفَ الذين من قَبلِهم » فقد وضع عهد فؤاد الأول مصر . بالنسبة لمركزها الاقتصادى فى كفة الميزان بين العلم والمال فى توجيهها الاقتصادى السليم .

قسمنا « تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى » إلى فصول ومباحث كما سبق أن قسمنا العهود السابقة فى كتابنا « تاريخ مصر الاقتصادى » ، ورأينا أن نبدأه بنبذة عن تاريخ عباس الثانى الاقتصادى ، فتاريخ السلطان حسين الاقتصادى والاجتماعى ، وذلك لكى نصل الحوادث المشتركة بعضها ببعض ، والذى يعنينا فى ذلك موارد التاريخ الصحيحة وعناصر التحليل الاقتصادى السليمة . وما مدخل التاريخ الاقتصادى لعهد فؤاد إلا دلالة واضحة على أثر التوجيه السليم فى نهضة مصر الاقتصادية .

وبعد أن واجهنا تاريخ عباس الثانى الاقتصادى وتاريخ السلطان حسين الاقتصادى والاجتماعى فى باب خاص ، له فصول ومباحث فى الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية العامة والميزانية ، خصصنا للسياسة العامة الاقتصادية فى عهد فؤاد الأول فصلها الأول بعنوان نظام الحكم والحالة السياسية وتلوناها بفصل ثان عن الشئون الزراعية وثالث عن الأمور الصناعية ورابع عن الشئون الاقتصادية وخامس عن الادارة المالية والميزانية العامة ، وسادس عن مركز مصر الاقتصادى بعد المعاهدة الانجليزية المصرية وما تطلبه من تعديل لتواجه الروح الدولية الحديثة فى الشئون الاقتصادية الأهلية التى تلائمها .

وقبل أن نختتم هذه المقدمة لا يفوتنا تقديم وافر الشكر لاخواننا وزملائنا الذين ساعدونا فى إتمام هذا الكتاب بما قدموا لنا من مقترحات تدل على حسن اهتمامهم برفع العلم وأهله ، نذكر منهم الأستاذ الكبير الدكتور على بك الزينى عميد الكلية ، والاستاذ عبد الرحيم فرغل المدرس بكلية الشريعة والأستاذ السيد نصر مدرس الجغرافيا الاقتصادية ، والدكتور عبد المنعم الشافعى أستاذ الاحصاء ، والأستاذ محمد حمزة عليش ، زميلنا فى تدريس الاقتصاد ، وعبد الحميد افندى الشرقاوى أمين المكتبة وكذلك المجتهدين من أبنائنا نخص منهم بالذكر عبد الحى نصر وعبد الرزاق حسن المعيدين بكلية التجارة بقسم الاقتصاد .

ولا ننسى أن نذكر ما قدمته لنا شريكة الحياة من مساعدات ومراجعات تجعلنا نقول أنه لولا فضلها وحبها الخالص لتقدير المهد الذى نبحثه لما خرج هذا الكتاب بالوضع الذى أخذ منّا مجراه الطبيعى القويم .

وإنا نتقدم بفروض الشكر لحضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا على تفضّله بقبول إهداء هذا الكتاب اليه ، فقد راعانا بعنايته أثناء أن كنا بالبعثة المصرية بانجلترا ، كما شجعنا بغزارة مادته وسمو فكرته وكمال عقيدته وروحه الطاهرة على بحث هذا الموضوع على ضوء التوجيهات الاقتصادية الحديثة بما فى ذلك من ذكريات عادلة ومباحث قيمة تفيد مصر والمصريين فى المهد المظيم الذى نعيش فيه ، اذ أخذت مصر تتبوأ مكانتها الخليقة بهـا بين الدول العربية ، باعتبارها زعيمة لها بين دول العالم أجمع ، كما أصبح لها أثرها فى الاقتصاديات الأهلية الموجهة توجيهاً سليما وباعتبارها دولة فتيّة ناهضة لها شأنها ومقامها .

والله يهدينا لما فيه خير مصر فى عهد حضرة صاحب الجلالة « فاروق الأول » ملك مصر .

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول .

تحريراً بمصر الجديدة فى ٤ يوليه سنة ١٩٤٥ :

الباب الأول

حالة مصر فى عهد عباس حلمى الثانى والسلطان حسين

دراسة تاريخ فؤاد الاقتصادى تقتضى التمهيد لها بالكلام على العهد الذى سبق هذه الفترة من عهد عباس الثانى والسلطان حسين، كما تقتضى استمرار البحث حتى الظروف التى دعت إلى تقليد فؤاد الأول مقاليد الحكم . فتاريخ فؤاد الاول الذى نكتبه هو تاريخ اقتصادى ، وعلى هذا فسوف نعرض الحوادث السياسية عرضاً سريعاً ونكتفى فيها بما يعين على إبراز الناحية الاقتصادية . وما دام للماضى تأثيره البالغ فى حياتنا الراهنة فيجب أن نفض أسراره ونصوره بحوادثه القديمة التى لا تفتأ تتجدد لنفسر بها الحاضر ونسير على ضوئها نحو المستقبل . و إذا كانت الامم تتنبأ عن مستقبلها بوسائل التوجيه التى تضعها فى حاضرها ، فان الحاضر عيون المستقبل ومادته بل الأساس الذى يقوّم مستوى المعيشة فى المستقبل سواء أكان ذلك فى التعليم أم فى التشريع أم فى التكييف الزراعى والتوجه الصناعى أم فى تسيير دفة التجارة والمواصلات والادارة المالية إلى ما فيه خير أفراد الأمة وجماعاتها وشركاتها

والتاريخ الاقتصادى كما أنه مرآة تعكس لنا طبيعة الأمة ومزاجها وتبين لنا حالها وصفاتها الاجتماعية ، فقد وجدنا ضرورة دراسة عهد عباس الثانى والسلطان حسين كامل بايجاز خصوصاً ، وأن هذه الدراسة تعطينا الصورة المادية لنفسية الامة وعقليتها ، وهذا مستند من المستندات القيمة يستند إليها الباحث فى إبداء رأيه أو إصدار حكمه بعد تمحيص الحوادث وتنقيب الوقائع ونبـذ الزائف وتحقيق الحق والتثبت من صحة التوجيهات . فالتاريخ الاقتصادى لعهد فؤاد الاول يبحث الحقائق المادية والانظمة الاقتصادية والوعى الاجتماعى فى الامة . ولطالما نظر الناس إلى التاريخ الاقتصادى كسجل الماضى الميت ، ولكن الماضى لا يموت ، أنه يسيطر على الحاضر ، وليس الحاضر إلا حلقة من حلقات التطور الذى يجرى فى طريقه الطبيعى ، فالحاضر نتيجة الماضى وأساس المستقبل ، وهو يعيد على الناس عظات الماضى ليحكموا سيرهم ويجعل للجماعات التالية رشداً من عبر الجماعات السالفة (١). فاذا واجهنا تاريخ فؤاد الاول الاقتصادى بتاريخ عباس حلمى والسلطان حسين فإنما نواجهه لما فى ذلك من تحقيق الواقع الذى وجـده فؤاد الأول عند ما بدأ نهضة مصر على ضوء ما وقع فى عهد سوالفه من الوقائع المادية والحوادث السياسية العظام .

---

(١) راجع «الاقتصاد الزراعى والتعاون» صفحات ١٦٠ — ١٦٩ للمؤلف حيث يقول في صفحة ١٦٦ اذا حاولنا تحليل

الفصل الأول

الحالة السياسية ونظام الحكم فى عهدى عباس حلمى والسلطان حسين كامل

١ — السياسة المصرية وقواعد نظـــام السياسة البريطانية فى مصر
٢ — نظـــام الحكم والشعور الوطنى والمجالس المحلية الكبرى
٣ — نظام الحكم والمجالس البلدية ٤ — استقرار الحكم والشعور الوطنى
٥ — السياسة والأحزاب الوطنية وسياستها الاقتصادية .

اعتلى عباس حلمى الثانى ناصية الحكم فى مصر بعد أن تمكن اللورد كرومر فى عهد توفيق باشا من وضع سياسة مالية واقتصادية للبـلاد ، فأصبحت مصر — ذات الموارد الوفيرة — فى كثير من نواحى اقتصادياتها ، قبلة أنظار الشركات الأجنبية ، وانتصرت السياسة البريطانية وأصبحت مصر من أجزاء الوحدات الاقتصادية فى السياسة العامة البريطانية . وأخـذت الأحزاب الأهلية تواجه الاقتصاديات الأهلية وتدرس التيارات الدولية على ضوء المطالب الأهلية .

المبحث الأول

السياسة المصرية وقواعد نظام السياسة البريطانية فى مصر

فقدت مصر عظمتها الكفائية ، وصارت مزرعة ينتظر منها صاحبها أقصى ما يمكن من الدخل بمختلف أنواعه ، وتولى إدارتها مصريون تحت الاشراف البريطانى والمشورة الانجليزية ، وبقى الشعب المصرى فى زراعته قليل الاكتراث بمستواه الاجتماعى ، يعمل ويزرع ويدفع ويعيش على نحو ما فى هدوء وسكون ، مع ظهور فئـة من الشبيبة الناهضـة تأثرت بالحرية فعملت على تحقيق استقلال البلاد إن سراً أو علانية ، خصوصاً بعد أن انتشر التعليم وكثرت المنتديات وتداول الناس الصحف والمجلات (١) ونشط الرأى العام فى المدن بنسبة تفوق نشاطه فى القرى والدساكر .

أسباب ما طرأ على المجتمع المصرى من التغير فى أفكاره أو عاداته لوجدنا العوامل الاقتصادية من أهم العناصر فى هذا التغير ، فهى وحدها التى تسير المجتمع الى الثورة على القديم ، وعلى ما ألفوه من الأفكار وما ورثوه من العادات والى الخروج على ما شبوا عليه من تقاليد ومذاهب لا تساير التقدم فى الانتاج الفنى الذى يواجههم .

(١) كان اللورد كرومر يطلق على الصحف الوطنية اسم « عنان الحرية » خصوصاً وأنها كانت تنقد سياسة الحكومة

لقد وضع اللورد دوفرين ، الذى أرسلته الحكومة البريطانية إلى مصر فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ليباشر مهمة تنظيم الأمور المصرية ، نظام الحكم فى البلاد ، واقترح إلغاء مجلس النواب وإنشاء المجالس الآتية :

أولا — مجلس شورى القوانين ويتكوّن من ٢٦ عضواً واختصاصه النظر فى القوانين واللوائح التى تسنّها الحكومة . وللحكومة أن تخالف رأى المجلس ، إنما عليها إبلاغ المجلس أسباب رفض رأيه ، دون أن يترتب على ذلك أية مناقشة فى الموضوع (١) .

ثانياً — الجمعية العمومية وتتكوّن من الوزراء وأعضاء مجلس الشورى و ٤٦ عضواً يختارون من الأعيان وتجتمع الجمعية كل سنتين مرة . وأهم أسباب اختصاصاتها أنه لا يجوز فرض ضرائب أو رسوم أو عوائد جديدة إلا بعد عرضها على الجمعية العمومية وموافقتها عليها .

ثالثاً — وضع قانون مجالس المديريات ، ولم ينفذ إلا فى سنة ١٩٠٨ .

رابعاً — إنشاء ١ — المحاكم الأهلية ، وكانت السلطة القضائية فى ذلك الوقت بيد المحاكم المختلطة التى أنشأها الخديو اسماعيل ٢ — المحاكم الشرعية المختصة بنظر قضايا الزواج والمواريث والقصر والوقف ٣ — المحاكم الدنية لنظر القضايا المدنية والتجارية ، فشكلت لجنة لوضع القوانين اللازمة للمحاكم الأهلية ، وجلها مأخوذ من القانون الفرنسى وطبق بعضه على الشرع الشريف ، وفى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ صدر أمر الخديوى بتشكيل المحاكم الأهلية .

خامساً — فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٣ وصل إلى مصر السير إفلين بارنج ، اللورد كرومر فيما بعد وأصبح المعتمد الانجليزى بمصر بعد أن انتهت مهمة لورد دوفرين ، وما كاد اللورد كرومر يباشر أعماله حتى نفذ هذه المقترحات — ويقول الأستاذ محمد بك رفعت فى كتابه « تاريخ مصر السياسى » أن عباس حلمى حاول أن يناهض سياسة اللورد كرومر فلم يقدر ، وظهر عجزه أمام أقوى معتمد أرسلته الحكومة البريطانية لتمثيلها فى مصر . ولكن الرأى العام المصرى بزعامه مصطفى كامل باشا نشر الدعاية المصرية للاستقلال ضد الاحتلال فاضطر كرومر إلى الاستقالة فى مايو سنة ١٩٠٧ .

المحتلة وتناصر سياسة الخديوى عباس حلمى فى أول عهده ، وكان مصطفى كامل بفضل شبابه وفرط حماسته يخاطب وجدان الجماهير ويلهب عواطفهم فنال الشباب الناهض اليه ، فنجحت دعوته اذ هيأ البلاد للتطورات السياسية السريعة التى تلاحقت منذ بدء القرن العشرين ، راجع « تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة » تأليف محمد بك رفعت صفحات ٢٥٦ و ٢٦٩ — ٢٧٢

(١) راجع ،، مركز مصر الاقتصادى ،، للمؤلف .

المبحث الثانى

نظام الحكم والشعور الوطنى والمجالس المحلية الكبرى

جاء بعد كرومر السير الدن غورست ، وتقوّت الحركة الوطنية وافتتحت مجالس المديريات فى عام ١٩٠٨ ، وكانت الحركة الدستورية فى تركيا قد انتصرت فى صيف عام ١٩٠٨ وأعلن السلطان عبد الحميد الحكم الدستورى ، فتحرك الشعور القومى الدستورى فى مصر ، واضطرت وزارة « مصطفى فهمى باشا » التى ظلت فى الحكم ثلاثة عشرة سنة من سنى ١٨٩٥ إلى الاستقالة فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ واختير « بطرس غالى » رئيسا للوزارة . وفى أثناء وزارة بطرس غالى عرضت شركة قناة السويس على الحكومة المصرية فى سنة ١٩١٠ تطلب مد امتياز شركتها أربعين سنة أخرى ، مقابل مبالغ معينة تدفعها للحكومة على أقساط ، وأفتى المستشار المالى فى نفس السنة بفائدة هذا المشروع ، ولكن الرأى العام المصرى ثار ثورته ضد هذا الطلب ، فاجتمعت الجمعية العمومية فى فبراير سنة ١٩١٠ وقررت رفض الاقتراح ، وكانت المناقشات التى دارت داخل الجمعية وخارجها قد ألهبت النفوس وزادها لهيباشدة تصدى الحكومة لقمع المظاهرات ومحاولة إيجاد البغضاء والتفرقة بين عنصرى الأمة المصرية .وفى وسط هذه الحماسة كما يقول محمد بك رفعت فى كتابه « التاريخ السياسى » قتل بطرس باشا فى نفس هذا العام وخلفه محمد سعيد باشا رئيسا للوزارة ، وفشلت سياسة التفاهم التى بدأها غورست فى سنة ١٩٠٧ الذى مات فى ١٩١١ .

وبوفاة غورست عيّنت الحكومة الانجليزية اللورد كتشنر خلفاً له ، وكانت مهمته الاولى إقرار النظام ومواصلة الاصلاح الادارى ، وقد استسلم الخديوى عباس إلى السياسة الانجليزية وأصبحت الادارة المصرية تحت حكم مطلق يقوم به الانجليز فعلا ، ويقوم هو به اسما ، ولم يكن للوزراء أية سلطة (١) ومع أن الخديو ووزراءه قد استسلموا للانجليز فإن نفوس الامة جاشت بالحرية وهامت بالاستقلال والخلاص من قيد الحماية ، وإذا ماأبعد الخديوى عباس حلمى عن حكم مصر تحركت الجمعية الوطنية فأثرت فى المرحوم السلطان حسين كامل تأثيرا كبيرا حتى فكر فى أوخر عهده أن يكتب خطابا إلى صاحب الجلالة ملك بريطانيا رأسا يطلب فيه حل المسئلة المصرية حلا يصون حقوق البلاد ويحقق أمانى الامة فى الحرية والاستقلال (٢)

---

(١) راجع تاريخ مصر الاقتصادى للمؤلف صفحات ٥١٠ — ٥١١

(٢) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف صفحة ٥١٠ الطبعة الثانية وصفحة ٤٣٣ من الطبعة الأولى .

الجمعية التشريعية :

استمر مجلس شورى القوانين في عمله إلى أن ألغى في سنة ١٩١٣ كما ألغيت الجمعية العمومية واستعيض عنهما بجمعية واحدة أصبحت المعروفة « بالجمعية التشريعية » وتتألف من ٦٦ عضواً ينتخبون انتخاباً عاماً من درجتين ، و ١٧ عضواً تعينهم الحكومة لتمثيل الأقليات والمصالح التي قد لا تمثل في الجمعية ، وتمتاز هذه الجمعية بأن لها حق اقتراح القوانين والموافقة على الضرائب المباشرة التي يراد فرضها ، غير أن هذه الجمعية كانت هي الأخرى جمعية استشارية لا يمكنها أن تفرض تنفيذ ما تراه .

ونرى أن الحياة النيابية في عهد عباس الثاني كانت مقيدة كل التقييد ، مع أنها أرقى ما وصل إليه الانسان في كيفية إدارة الحكم على أحسن وضع ودقة . ونتفق مع الأستاذ محمد على علوبه باشا عندما قال في كتابه « مبادىء في السياسة المصرية » أن الانسان لم يصل إلى هذه الحياة النيابية إلا « بعد أجيال طويلة وجهود شاقة ، وبعد ما بذل من دماء غزيرة في سبيل حريته والدفاع عن كرامته » [١] . فالأمة التي يجود بأموالها وتضحي بدمائها لها الحق الكامل الشامل في أن تكون مصدر السلطات ، وأن تدير شئونها بنفسها كاملة غير منقوصة ، وأن تصدر التشريع وتراقب أعمال التنفيذ ، وتسهر على رفاهيتها وأمنها وشرفها ومالها [٢] ، ولكن السياسة البريطانية ونزعة عباس حلمى الثاني إلى الحكم الفردى لم يساعدان على تقدم الروح النيابية في مصر ، ولهذا جاهدت الأمة المصرية في أن يكون لها نظام نيابي برلماني حتى وصلت بفضل جهود أبنائها إلى تحقيق آمالها في عهد فؤاد الأول الاقتصادى إذ أوجدت دستوراً على أحدث النظم الدستورية [٣] يتفق مع تقدم الأمة في النواحي الاقتصادية المختلفة .

لقد كان من نتيجة زيادة نفوذ انجلترا أن ابتدأ الرأى العام يعارض السياسة الانجليزية ويعضد الحركة الوطنيـة التي ترفع من شئونه الاقتصادية والاجتماعية وتحقق مطالبـه الاستقلالية في الادارة المصرية .

---

(١) راجع ,, مبادىء في السياسة المصرية ,, صفحات ١٠١ — ١١٣

(٢) قارن جريدة الوفد المصرى عدد ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ في مقالة للدكتور محمد مندور عن ,, الاحزاب ,, .

(٣) أحسن الاستاذ محمد على علوبه باشا عند ما قال في كتابه ,, مبادىء في السياسة المصرية ,, صفحة ١٠٥ ,, نظامنا الادارى عتيق بال ، لم يتغير منذ دخل الانجليز مصر ، بل قبل أن يدخلوها ,, فالادارة مركزة في أشخاص ينتهون الى الوزير ، وهو يجمع بين يديه كل سلطة ادارية ، وهذه السلطة مقلقلة غير ثابتة ، فالوزراء يتغيرون في كل آن ، وتتنوع السلطات بتنوع هؤلاء الوزراء في كفايتهم وميولهم واستعدادهم الشخصى .

المبحث الثالث

نظام الحكم والمجالس البلدية والادارة المحلية

أما تشريع مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ، فقد أخذت مجالس المديريات فى التقدم منذ إنشائها فى سنة ١٨٨٣ إلى سنة ١٩٠٩ ، وابتدأت فى دورها الثانى من سنة ١٩٠٩ إلى ١٩١٣ تنمو ، وقد كانت اختصاصاتها فى الدور الأول إستشارية محضة ، وكانت إجتماعاتها قليلة وأعمالها غير ذات أهمية ، وكان لكل مديرية مجلس يرأسه المدير . ويختلف عدد أعضاء المجالس حسب اختلاف أهمية المديريات ، وكانوا ينتخبون على درجتين لست سنين ، ويتجدد نصفهم لكل ثلاث سنوات . [١] وربما كان أهم شأن لمجالس المديريات أن عضو مجلس شورى القوانين ينتخب من بين أعضائه . وفى الدور الثانى بدىء بتعديل اختصاصاتها فى سنة ١٩٠٩ فأصبحت المجالس أشخاصاً معنوية تصرف أمورها بيدها واتسعت إختصاصاتها ، فمن حقها فرض رسوم مؤقتة دون التوقف فى ذلك على موافقة الحكومة اذا كانت لا تتجاوز ٥ ٪ من ضرائب الأطيان ، وبموافقتها فيما زاد على ذلك . وكان من الواجب أن ترجع هذه المجالس الى الحكومة فى بعض التدابير الادارية ، وكان التعليم أكبر ما عنى به الشارع ، وربما كان من أجله أن نقرر مبدأ الشخصية المعنوية . كذلك عنى الشارع فى سنة ١٩١٣ بتعديل نظام تشكيله . واذا كان نظام الانتخاب قد ظل مرتبطاً بنظام الانتخابات السياسية مبنياً على جداوله ، وبدرجتين على مثاله ، فانه لم يعد لمجالس المديريات شأن فى انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية الذى أصبح مستقلا بنفسه . وجعل عدد أعضاء كل مجلس تابعاً لعدد المراكز فى كل مديرية ، وأصبح لكل مركز عضوان ، وأصبح العضو ينتخب لأربع سنين ويتجدد نصف الأعضاء كل سنتين .

وقد أصبح المحافظ [٢] أو المدير ، فى عهد عباس الثانى والسلطان حسين ، هو ممثل وزارة الداخلية فى منطقته ، وهو ينوب أيضا عن وزارة المالية فيما هو داخل فى اختصاصها من أعمال المحافظ أو المدير [٣] كتحصيل الضرائب على الأطيان . . . ويستعين المحافظ أو المدير على القيام بمهمته بطائفة عظيمة

---

(١) راجع مذكرة وزارة الداخلية الى مجلس الوزراء ومجلس النواب بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ فى وزارة عدلى يكن باشا حيث وافق عليها مجلس الوزراء فى ١٦ /١٢ / ١٩٢٦ .

(٢) أصبحت محافظات القطر المصرى هى القاهرة والاسكندرية والقنال والسويس ودمياط.

(٣) أصبحت المديريات فى القطر المصرى فى عهد عباس حلمى والسلطان حسين كالآتى . — الغربية وأسيوط والمنوفية والدقهلية والشرقية والبحيرة والمنيا وجرجا وقنا والقليوبية والجيزة وبنى سويف والفيوم واسوان ، وتختلف أهمية كل من المحافظات والمديريات باختلاف عدد السكان وما تؤديه من الضرائب المصرية فبقيت البلاد مقسمة الى أربع عشر مديرية .

من الموظفين الذين يتولون مختلف الأعمال ، فهناك وكيل المحافظ أو وكيل المديرية يساعد المدير أو المحافظ فى حالة حضوره ، أو ينوب عنه فى حالة غيابه ، وهناك الحكمدار وهو رئيس الشرطة ، وهناك الباشكاتب وهو رئيس كتاب المالية وصيارفة البلاد أومحصلى عوئد الأملاك فى المحافظات .

وأصبح فى المديرية فروع للوزارات والمصالح المختلفة ، فلوزارة الأشغال هندسة الرى ، ولمصلحة الصحة مفتش الصحة ، ولوزارة الزراعة مفتشها الزراعى ومفتشها البيطرى ، وللحربية مجلس القرعة المتنقل يتردد على المديريه من وقت لآخر للقيام بأعمال التجنيد ، وأصبح فى عاصمة كل مديرية وفى كل محافظة محكمة أهلية وأخرى شرعية ومجلس حسبى .

وأصبحت مهمة عمل مجلس المديرية العمل على ما فيه ترقية شأن المديريه من الوجهتين الأدبية والاقتصادية ، فله أن يضرب الضرائب المؤقته على الأطيان الداخلة فى حدود المديرية لتنفق فى المنافع العامة ومنها التعليم . وللمجلس أن يبدى لوزارات الحكومة ومصالحها رغباته فيا يرى فيه مصلحة المديرية ومنفعتها فى شئون الزراعة والرى وطرق المواصلات والأمن والصحة والتعليم . وأصبح على الحكومة المركزية أن تأخذ رأى مجلس المديرية أو المحافظة فى كثير من المشروعات الهامة (١) .

المجالس البلدية والمحلية كانت لها سيرة أخرى ، إذ لم ترتبط سيرتها يوماً بالحياة السياسية فى مصر كما كان الشأن فى مجالس المديريات . وقد جاء التفكير فى إنشائها وتنظيمها وتعميمها متأخراً عن وضع القانون النظامى بعشر سنين . أما الاسكندرية ، فنظراً لظروف عمرانها الخاصة ومركز الأجانب فيها (٢)، فقد ظفرت منذ سنة ١٨٩٠ بنظام بلدية أقرب مايكون إلى نظم البلديات فى أوربا (٣) من حيث

(١) وللمجلس أو المحافظة أن يتولى التعليم الاولى ، ومنه التعليم الزراعى وتعليم الصناعات اليدوية وترقية التعليم بجميع أنواعه ودرجاته فى المديرية بانشاء المدارس وادارتها ووضع مناهج الدراسة فيها . ويتألف المجلس من المدير أو المحافظ ومن أعضاء منتخبين ومعينين ، ولا يصح انتخاب هؤلاء الاعضاء الا بشروط خاصة ، واجع ,, التربية الوطنية ،، تأليف المرحوم الاستاذ الشيخ عبد العزيز بك البشرى ،، صفحات ٩٢ — ٩٥ .

(٢) قارن المقطم بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩٤٤ تحت عنوان ,, يوم من أيام جامعة فاروق الاول — الاعتزاز بالماضى والأمل بالمستقبل ،، حيث احتفل نادى الروترى بذكرى تاريخ الاسكندرية العلمى والبلدى . وتعتقد أن البلديات هى من المجالس التى يجب أن تساير الشعور القومى ، فمصر مع اعتزازها بالماضى تطمح الى مستقبل مزدهر ملىء بالأطماع القومية التى تتلاءم مع روح مصر الحديثة . راجع ,, الوطنية والقومية ،، لساطع بك الحصرى .

(٣) قارن كانن فى كتابه القيم ,, عن تطور البلديات وفرض الضرائب فيها ،، وهو كتاب قيم حيث يوازن بين الضرائب وبين روح التقدم ونظام الحكم فى انجلترا مع الأمثلة العديدة من أحوال معايش الناس .

الاختصاص ، واستقلت بتكوين وتشكيل روعيت فيه حداثة عهد البلد بتلك النظم بالاستكثار من الأعضاء المعينين ، كما روعى فيه مركز الأجانب والحاجة إلى الحصول على موافقة الدول على تخويل القومسيون حق فرض الضرائب البلدية . فللاجانب ما لا يحصى من الأملاك والمتاجر والمصانع والمرافق الأخرى ، ولا بد للقيام بالمصالح البلدية المتعددة من الأموال الكثيرة ، وقد سعت الحكومة المصرية فى عهد عباس حلمى وعهد السلطان حسين كامل عند الدول التى رضيت بفرض الضرائب والرسوم على رعاياها المقيمين فى الثغر ومن لهم مصالح فيه أسوة بغيرهم من الوطنيين ، بشرط أن يمثلوا فى مجلس البلدية[1] . وأما باقى مدن مصر فكان أول عهدها بالتنظيم السياسى ونظام الحكم الادارى قرار مجلس الوزراء الصادر فى سنة ١٨٩٣ وإنشاء مجالس محلية فى تسع مدن ، وكانت موارد تلك المجالس قاصرة على ما تخصها به الحكومة من الاعانات ، ولذلك كان مجهودها محصوراً ، وميدان العمل فيها طفيفاً ، تتحكم فيه السلطة المركزية العليا ، خصوصاً فى عهد عباس حلمى الذى انتشر فيه سلطان المركزية بأجلى معانيه . ولهذا نرى أن المنصورة عند ما طالبت فى سنة ١٨٩٦ باحياء الأمر العالى الصادر فى سنة ١٨٨١ بانشاء بلدية فيها ، إذ كان العمل به موقوتاً ، أنشأت المنصورة بلدية على طراز جديد تميز بفرض رسوم اختيارية على البضائع الصادرة من المدينة والواردة إليها . واشترك الأجانب فى العضوية فى المجلس بعدد مساوٍ لعدد المصريين المنتمين . ولما كان هذا النوع من المجالس أوسع موارد وأكبر سلطاناً فى إدارة الشئون البلدية ، فقد كان أثره فى تحسين المدن وتنظيمها وتوفير أسباب الصحة والترقية أكثر ظهوراً . وقد حذا حذو المنصورة غيرها من البلاد ، فبلغ عدد هذه المجالس التى تسمى « المجالس المحلية المختلطة أو المجالس البلدية ١٣ » على نمط مجلس بلدى المنصورة المختلط . ولنا فى مجلس بلدى بورسعيد خير مثالٍ مع ما يعتريه من ضعف درجة ثقافة الأعضاء وسلطان مديرى الشركات والجمارك عليه .

فأصبحت المجالس البلدية المختلطة قائمة فى كثير من قواعد المديريات وبعض المحافظات والمراكز ، ومهمتها رعاية المصالح المحلية فى المدينة ، فهى تعنى بالأمور الصحية ومياه الشرب ومسائل التنظيم من

(١) يؤلف القومسيون البلدى من ثمانية وعشرين عضوا ، ستة منهم ، وفيهم المحافظ ، من الموظفين وثمانية تعينهم الحكومة وأربعة عشر عضوا ينتخبهم أهل المدينة من مصريين وأجانب . وينوب عن المحافظ رئيس القومسيون البلدى . وللمجلس مدير تعينه الحكومة وهو يتولى ادارة أقلامه ويشرف على موظفيه ويقوم بتنفيذ القرارات التى يصدرها المجلس . وتتكون ايراداته من الضرائب المقررة على الاملاك المبنية ومستأجريها ومما يؤخذ بنسبة معينة من ايرادات الجمارك ومن الرسوم المفروضة على ملاك العربات والدواب والمحال العمومية وغير ذلك .

تمهّد الشوارع والطرق والميادين ، وانشاء ما ترى مصلحة التعليم انشاءه منها وانارتها ورصفها ، وتقوم أيضاً بمساعدة معاهد التعليم والمستشفيات والملاجىء ، وبالجملة فانها تعنى بكل ما من شأنه تنظيم المدينة وتقرير الراحة والرفاهية لسكانها . ولهذا نرى أن أعمالها اقتصادية تدعو إلى تحقيق النهضة بالمجتمع الى المستوى الكفيل بحسن معيشته وتقدمه وحسن تدريبه فى الشئون الادارية الخاصة (١).

« طراز المجالس البلدية القديم »

أما طراز المجالس البلدية القديم فلم يعدم طلاباً ، فقد أخذ به كثير من المدن . ودعا هذا التوسع فى الأخذ به إلى وضع نظام أساسى له فى سنة ١٩٠٩ أصبح ينطبق على كل بلد يتقرر إنشاء مجلس محلى به ، وأصبحت الحكومة المركزية هى التى تضع القواعد العامة لمجالس البلديات مقابل الاعانات والمساعدات التى تمنحها لها سنوياً ، ولكن لما كانت الاعانات التى تمنحها الحكومة لهذه المجالس غير كافية ، فقد بدا لهذه المجالس أن تستعمل هى أيضاً نظام الرسوم الاختيارية ، وبدأت تفرض تلك الرسوم بلا رقابة حتى صدر قرار مجلس الوزراء فى سنة ١٩١٨ بالموافقة على ماسبق فرضه من الرسوم واشتراط موافقة وزارة الداخلية على ما يفرض منها من جديد . ومن هذا ترى التوجيه القومى الذى عمل فؤاد الأول على تحقيقه للبلاد فى تاريخ مصر الاقتصادى ، فقد بدأ عهده والبلاد فى غاية الحاجة إلى تنظيم المجالس البلدية والمحلية ، فعمل على تشجيع هذه الروح الاستقلالية المحلية بالقسط والقسطاس ، خصوصاً وأن الأمية كانت تقتضى أن تساير القوانين روح الأهالى والمستوطنين . فكان التشريع فى أول عهد فؤاد الأول يعمل على إعداد الشعب للنهوض بأعباء الحياة على الوجه الذى يتمشى مع الرقى العالمى فى عصره .

لقد وجد فؤاد الأول مع وزرائه المخلصين أن مصر متأخرة من هذه الوجهة الادارية ، فعمل على ملء الفضاء الذى تقتضيه ظروف مصر النامية . ولكيلا تبقى مصر متخلفة فى هذا السبيل بعد أن سبقتها فيه أمم كثيرة أقل منها حضارة ورقياً ، وليس لها من ماضيها ما كان لمصر من مجد فى قديم الزمان ، فقد تناول فؤاد الأول مع وزرائه والرجال العاملين مشكلة المجالس البلدية والمحلية ، وأراد بذلك أن يساعد على إزالة الأمية أيضاً بالتدرب فى مشاكل الشئون المحلية . وقد تولى فؤاد الأول بحكمته وحسن تدبيره هذه المهمة بكفاية عظيمة وقدرة دقيقة ولو أنه نفذ رغبته فى حدود ضيقة حققت الفرض

---

(١) راجع « على هامش السياسة » لحافظ باشا عفيفى صفحات ٨ — ٣٥ وأيضاً « التربية الوطنية » لعبد العزيز البشرى ص ٩٦ .

الأسمى إلى حد كان أثره عظيم فى توجيه البلاد إلى الصراط الاجتماعى القويم . (١)

فشت الرغبة بعد ذلك فى بعض البلاد التى ليست لها مقر مركز ، وفى بعض القرى ، فى أن تحصل هى أيضاً على نظام بلدى يسمح بتوفير أسباب الصحة والنظام والعناية بالشئون الاقتصادية المحلية ، فوُضع فى ٩ فبراير سنة ١٩١٨ نظام أساسى للمجالس القروية ، وقد بلغ عدد المجالس القروية التى نشأت فى أول عهد فؤاد الأول ٥٢ تطورت تطوراً مطرداً فى الرقى والتحسن .

وقد تقرر أن تقوم مجالس المديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها إلى جانب السلطات العامة ، وأن تنظر هذه المجالس فى الشئون الخاصة بالمديريات والمدن والقرى المعتبر كل منها شخصاً معنوياً قائماً بذاته يمثله مجلسه . وسوف نرى ما قررته لجنة الدستور من أن من المجازفة أن يعترف الدستور المصرى لقرى القطر جميعاً بالشخصية المعنوية ، خصوصاً وأن القرى التى ليس لها مجالس لا تستطيع الانتفاع بشخصيتها ، فعدلت الصيغة ، وأصبح القانون هو الذى يضع الشروط التى تكوّن المدن والقرى بمقتضاها أشخاصاً معنوية . وبذلك أصبحت الشخصية المعنوية لأقسام البلاد أمراً غير مطلق ولا مطرد بل أصبح مناطها ما يضعه القانون من الشروط الخاصة بمباشرة حقوقها .(١)

قانون العمد والمشايخ :

ونرى أن فؤاد الأول عمل على إدخال المرونة فى اللوائح المقررة الخاصة بقوانين العمد ومشايخ البلاد ، خصوصاً بعد أن ظهر أنها لا تحقق الأمن المطلوب ، فقد ظل قانون العمد مؤسساً على مبادىء فات أوانها ، فكان يشترط أن يكون الناخبون ممن يملكون نصاباً معيناً ، شأنهم فى ذلك شأن المرشحين أنفسهم ، فهو قد حصرهم فى طبقة محدودة من الناس لا يمكن أن تمثل القرية — بجميع طبقاتها وطوائفها — أحسن تمثيل ، فلا قدرة لها على التعبير عن إرادة أهلها تمام التعبير . فأراد أن يحل هذه المعضلة بروح العصر الذى عاش فيه ، بدلا من أن يرى وزارة الداخلية لا ترى حلا مناسباً سوى التسويف والتأجيل . فعمل على تغيير قانون العمد بما يساير خطوات النهضة الحديثة التى قطعتها

---

(١) تولت الحكومة المصرية فى عهد فؤاد الأول هذه المهمة وتوافرت على بحث ما يتطلبه التنفيذ من برنامج ونظم وموارد تكفل لهذا المشروع التوفيق والنجاح مستفيدة من التجارب الماضية فى عهد عباس حلمى وعهد السلطان حسين الذى رأى فى التعاون بركة ، وفى المجالس المحلية حركة ، وفى التمتع بالحقوق فوائد ومزايا ، فبلغ عدد المجالس المحلية فى أوائل عهد فؤاد ٥٣ مجلساً محلياً ، قارن ووسفورلد فى كتابه ,, مستقبل مصر ،، .

(٢) راجع مذكرة عدلى باشا يكن المعروضة على مجلس الوزراء فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ الخاصة بتشريع مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية ، وقد وافق عليها مجلس الوزراء وأقر تعيين لجنة لاعداد مشروعات هذه المجالس .

البلاد فى كل مرافق الحياة فى عهده من زراعية وصناعية وتجارية[1] .

والحق أن توجيهات فؤاد الأول السياسية ونظام الحكم كان له الأثر القيم فى توجيهات البلاد إلى ما فيه تحقيق مصالح العباد . (٢) فقد اهتدى بتجارب الماضى وحقائق الحاضر وما ينتظر فى المستقبل ، فأبعد نظم البلديات والعمودية عن الهوى وأفسح المجال للناس لابداء رأيهم فيما يمثلون برغباتهم العامة ويقررون على ضوء ذلك مصالح الأمة فى أجزائها المختلفة .

أما الحياة النيابية فى مصر فقد بدأت تتخذ الشكل المناسب لحياة المصريين ، فأخذت بمنطق الأشياء وحكم الواقع ، وذلك لأن حب الحرية والرغبة فى المساواة طبيعة فى شعب مصر الكريم . وسوف نرى ما استفادته مصر عن البلاد المتمدينة من الأخذ بمبادىء الأحزاب فى مجالسها النيابية واستقرار شئونها الداخلية فى عهد فؤاد الأول القدير ، وبمعاونة مواطنيه الذين جاهدوا فى سبيل تغيير العلاقات التى تربط مصر ببريطانيا العظمى ، فلم تأبهم الوسائل التى يتذرعون بها لبلوغ أغراضهم النبيلة .

المبحث الرابع

نظام الحكم النيابى فى عهدى عباس الثانى والسلطان حسين

١ — المجالس النيابية والسلطات المصرية والبريطانية ٢ — الجمعية التشريعية ونظام الحكم المصرى ٣ — تكوين المجالس المحلية ونظام الحكم القروى ٤ — الفصل بين السلطات النيابية والسلطات المحلية .

عند ما أصبحت البلاد تحت حكم مطلق يقوم به الانجليز فعلاً ويقوم به الخديوى فى الظاهر ، استعان الحاكم المصرى بالوسائل النيابيـة واقامة الأحزاب لتحقيق الأغراض الوطنية ، بينما استعان المعتمد البريطانى بموظفيه لتنفيذ مآربه ، وأصبحت المجالس النيابية تتناوبها العوامل الاقتصادية بما يتفق وكفاية المصريين والبريطانيين .

---

(١) عمل فؤاد الأول على القضاء على الروح القديمة ، فأبعد ما يثير الخلافات والأحقاد ووسع حق الانتخاب للافراد تطبيقاً للنظام الديمقراطى ، وكان غرض فؤاد الأول أن يملك حق انتخاب العمدة كل من يملك انتخاب أعضاء المجالس العامة ، فنقل حق الانتخاب من حدوده الضيقة الى سائر الطبقات وبذلك أصبح ممثلا لأفراد بيئته وعشيرته مراعياً الشئون الاقتصادية والاجتماعية على قدر الامكان ، وقاضياً بالاهلية والعلم والحرص .

(٢) راجع المقطم عدد ٤٥/٢/٢٦ « العمدية وحكم القرية » وأيضاً المصرى ٤٤/٤/٢٣ « قانون العمد الجديد »

١ — المجالس النيابية والسلطات المصرية والبريطانية .

شرحنا فى كتابنا « تاريخ مصر الاقتصادى » أن محمد على باشا أنشأ مجلساً يضم أولى الأمر فى البلاد وذوى الرأى فيها ، وأنه دعاه « مجلس الأعيان » ، وأنه كان يشاور هـذا المجلس فى كل ما يعرض من الشئون العامة إذ كان يعقده بالقلعة كلّما دعت الحالة إلى انعقاده . كذلك بيّنا أن ابراهيم باشاساير والده فى الاعتماد على مشورة مجلس الشورى حتى إذا ماتولى عباس الأول الحكم عطل انعقاد هذا المجلس وسار سعيد باشا على هذا النمط ، ولكن اسماعيل عنـد ما تولى الحكم وأراد إصلاح شئون مصر على أصلح الدعائم وأحدث النظم ، أدخل الحياة النيابية فى مصر وجعلها أساس الحكم ، فأصدر فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ أمراً إلى راغب باشا بتأسيس مجلس شورى النواب [1] وانعقد المجلس لأول مرة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ [2] ، وقد أراد به اسماعيل أن يكون أداة لتطور الحياة المصرية إلى ناحية الحرية الصحيحة ووسيلة للقضاء على الجهل وعلى الأمية فى البلاد ، وقد أصدر اسماعيل باشا مع اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب أمراً آخر بحدود هذا المجلس ونظامه جاء فى المادة الخامسة والثلاثين منه ما نصه « يجب على مجلس الشورى احترام حق العدد الأقل فى ضمن المذكرات به ، وبهذا اعترف اسماعيل بسلطان المعارضة إذ أنها تحقق ضمان الحرية النيابية وما يتلوها من حريات أخرى تناسبها لرفع شئون البلاد الداخلية .

كذلك شـعر اسماعيل باشا بأن حالة البلاد لا تسمح فى سـنة ١٨٦٦ بأن يشترط فى النائب أن يحسن القراءة والكتابة ، ولهذا نص فى المادة الحادية والستين ، وهى المادة الأخيرة من نظام مجلس شورى النواب على أنه « فى الانتخاب السابع يقتضى أن الذين يحصل انتخابهم للعضوية يكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، وفى الانتخاب الحادى عشر يحتاج الذين يجوز لهم انتخاب النواب أن يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة » [1] ولا مشاحة فى أن لهـذا النص أثره فى حمـل الناس على التعلم والقضاء على الجهل والأمية :

---

(١) راجع كلمة صاحب المعالى محمد حسين هيكل باشا فى الاحتفال بذكرى اسماعيل باشا على صفحات المقطم ٩/٣/٤٥

(٢) راجع الاستاذ عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه القيم « عصر اسماعيل » ، فقد انعقد المجلس وافتتحه اسماعيل بمقالة الافتتاح التى تعادل خطاب العرش ، وقد قال اسماعيل باشا فى خطبته « وكثيرا ماكان يخطر ببالى ايجاد مجلس شورى ,,مجلس النواب،، لأنه من القضايا المسلم بها التى لا ينكر نفعها ومزاياها أن يكون الامر شورى بين الراعى والرعية ... فلذا استنسبت افتتاح ذلك المجلس بمصر تتذاكر فيه المنافع الداخليه وتبدى به الآراء السديدة » .

ويقول الدكتور محمد حسين هيكل باشا فى كلمته فى الاحتفال بذكرى اسماعيل فى ٨/٣/٥ : أن احداث التاريخ المصرى لذلك العهد « قضت بتعطيل انعقاد مجلس شورى النواب فى سنتى ١٨٧٤ و ١٨٧٥ » . (١) وأنه « من التسرّع فى الحكم أن يُنسب هذا التعطيل إلى شخص بذاته أو سلطة بذاتها ، فكثيراً ما كانت الحوادث أقوى من الرجال ، وكل الذى يقوله الباحث هو أن التعطيل زاد المصريين إيماناً بضرورة الحياة النيابية أساساً لحكمهم · وقد انعقد مجلس شورى النواب بعد ذلك وظل يتابع انعقاده الى سنة ١٨٧٨ حيث كان يتداول الرأى فى الجسيم من الأحداث التى كانت تمر بالبلاد نتيجة للتدخل الأوربى المستند على مركز مصر المالى · وقد أشارت جريدة التيمز فى ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩ بأن أعضاء المجلس قد أظهروا أدلة كثيرة على حيويتهم واستقلالهم . والحق أن المصريين برهنوا على حسن استعدادهم للنيابة وعلى نزعتهم نحو الأخذ بنظام الحكم تحت السلطة التشريعية القانونية (٢) . فقد أخذت المبادىء ، القديم منها والحديث ، تبلغ حداً يقرب من الكمال . واستطاع الوالى أن يفرق بين العقيدة الناجحة وغير الناجحة وصوغها فى قالب مقبول ، فالمبدأ الذى وضعه الوالى اتجه نحو الطبيعة الانسانية من ناحية من نواحيها وصوغه فى قالب مألوف مقبول ، فأثر بذلك فى المجتمع الذى عاش فيه بعواطفه وشعوره وتحقيق مطالبه · ولا يخفى أن المبدأ سواء أكان دينياً أم سياسياً أم اجتماعياً يحتاج دائماً الى من يغذيه وينميه ويجلوه من الاصداء التى تراكمت فوقه ، ومن أتربة الزمن التى تخفيه ، والأمم الراقية الناهضة هى التى تذكر آحادها وجماعاتها بماضيهم وتضحياتهم ومجدهم وسؤددهم ، فاذا ما وعى الشعب ذلك اتقد حسه وصدق حدسه ، فاذا سار سار على ضوء ؛ واذا سكن سكن وهو مستوفز متحفز ، ولا يغيب عن البال كما يقول سعادة عبد المجيد باشا ابراهيم على صفحات اللواء الجديد بعدد ٥ ابريل سنة ١٩٤٥ ما تلعبه العقيدة فى حياة الأمم والأفراد من نجاح أو إخفاق حسب ما تتكيف به هذه العقيدة ، فلولا العقيدة التى أوجدها اسماعيل فى نفوس المصريين

---

(١) لما كان المجلس ينتخب لثلاث سنوات فقتضى هذا النص أن تكون للنواب دراية بالقراءة والكتابة بعد عشرين سنة من ١٨٦٦/١٠/٢٢ وأن يكون الناخبين الملمام بالقراءة والكتابة بعد ثلاثين سنة من هذا التاريخ .

(٢) توفى اسماعيل باشا فى ٧ مارس سنة ١٨٩٥ فى قصره بالقسطنطينية ، راجع كلمة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا فى الاحتفال بذكرى اسماعيل فى ١٩٤٥/٣/٨ حيث يقول أن اسماعيل باشا كان نهاضاً بالاعباء الجسام سباقاً الى الغايات البعيدة ، واسع الآمال عارفاً بحقوق بلاده مقدراً لما تصير اليه من المكانة الشماء بين أمم الشرق العربى وأفريقيا وسائر دول العالم ... وأنه أصدر أمره المشهور فى سنة ١٨٧٨ بانشاء هيئة مجلس النظار ليكسب الأداة الحكومية روح الاتساق وفيه تقرر أن مجلس النظار هيئة يتضامن أعضاؤها فى تحمل مسئولية الحكم .

و بعض النظار لما نجح فى نشر الدعوة بين العباد فى مصر ، وهم على ما كانوا عليه من ضعف واستهتار وتحفظ وانهيار ، فى وسط ما كان الوالى يهدف اليه و يرمى إلى تحقيقه ؛ فقد استمد من سلطانه القوة لنيل حقوق الأمة التى أرادت أن تتبوأ مكانتها اللائق بها فى سماء الحرية والكرامة القومية الاقتصادية.

وضع إذن اسماعيل نظام الحكم على أساس نيابى سليم بعد أن آمن بمنافع الشورى ومزاياها ، وأدرك بثاقب فكره أن معالجة الأزمات تستدعى الاستناد إلى تأييد أمته ، فنزل عن سلطانه المطلق وعمل على إشراك قادة الرأى فى سياسة الحكم ، وأخذت النظارة تتحمل مسئولية الحكم عند ما أصدر أمره المعروف بانشاء هيئة مجلس النظار فى سنة ١٨٧٨ ليكسب الادارة الحكومية روح الاتساق والمسئولية التضامنية ، وخولت النظارة للخديو الحق فى حل المجلس كما خولت لأهالى السودان حق تمثيلهم فى مجلس النواب أسوة بسائر بلاد القطر ، وأعطت المجلس حق الفصل فى نيابة أعضائه ، وحددت عدده بما لا يزيد على مائة وعشرين ، بينهم نواب السودان . ولكن مشكلات اسماعيل لم تكن من اليسر والبساطة بحيث دعت إلى استمرار الحياة النيابية فى مصر ، فقد أصبحت الحياة المصرية « نتيجة لازمة لتطورات لا مندوحة عنها ، وعلل كامنة فى النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى كانت مسيطرة على الحياة الأوربية فى تلك الفترة [١] ، و بذلك تعرضت الحياة النيابية فى مصر إلى سلطان انجلترا أثناء رغبات توفيق وأهداف عباس حلمى الثانى . ورغم أن توفيق كان دقيقاً فى بعض الأمور المالية والدستورية ، الا أنه لم يكن عظيما فى تردده ، وكانت ضآلة حظه من الثقافة عقبة وقفت فى سبيله طوال حياته [٢] فقد تطورت الفضيلة مع المبالغة فى عهده فأصبحت رذيلة ، وكان هو بالقياس الى مركزه حريصاً مقتراً ، فكانت له هيأة سلبية ، ولم يكن فى شخصيته مايبعث على الهيبة والاحترام ، خصوصاً وأنه لم يرغب فى تحمل المسئوليات ، فلم يكن فى عظمة أبيه ولا فى جرأته الرائعة . أما عباس الثانى فقد كان حائراً متغيراً عند ما عهد إليه الادارة المالية والمدنية فى مصر ، فطرأ على العلاقات الانجليزية المصرية تغيير دقيق بارز فى الشئون الادارية المصرية [٣] . وعند ما عهد عباس حلمى إلى الأمير فؤاد قيادة جزء من الجيش المصرى رأى أن القلق السياسى قد مزق مصر إلى شطرين ، ووجد فى دائرة البلاط لونين ، فاما مع الخديو عباس وإما ضده . فكانت السياسة الداخلية

---

(١) راجع كلمة دولة النقراشى باشا فى الاحتفال بذكرى اسماعيل على صفحات المقطم بتاريخ ٩/٣/١٩٤٥

(٢) راجع ,, فؤاد الاول ,, للاستاذ سردار اقبال على شاه صفحة ١٣ - ١٤

(٣) راجع ,,فؤاد الاول ,, للاستاذ سردار اقبال على شاه صفحات ٤١ — ٤٣

كثيرة التعقيد . وكان موضع عباس الثانى من ابن أخيه ، ككبير ياورانه، مبعثاً للضغينة والحسد . وكثيراً ما وقف فؤاد من عباس الثانى موقف المعارضة ، غير أن أغلب هذه المواقف ظل خفياً لم يظهر .

نزعات الحكم النيابى واختلاف النظر

اختلفت آراء كرومر وكتشنر فى المجالس النيابية عن آراء الخديو عباس حلمى ومن التفوا حوله من كبار المصريين وعلماء الأمة من محامين وأصحاب الرأى والنفوذ . ونظرة بسيطة إلى تقرير كتشنر لسنة ١٩١٣ — ١٩١٤ نرى نزعة الانجليز نحو البرلمانات المصرية ، فيقول كتشنر فى صفحة ٣ من تقريره أن نظام الحكم كان دائماً فى مصر يعتمد على أصول المشورة ، فقد حكم القرى شيوخها حيث كان رجال القرية ورجال البلاد المختلفة تنتخب المشايخ لادارة شئون المدن والقرى المحلية ، وكثيراً ما كانت الحكومة تعتمد على مشورة هؤلاء المشايخ فى حكم البلاد ، معتقدة أنهم خير من يقوم بتمثيل وطنهم وأهل قراهم ، وقد كان محمد على باشا عظيم الاعتماد على مشورة هؤلاء المشايخ ، مع أن مثل هذه المشورة كانت استشارية بحتة ، وقد استمرت الحالة على هذا المنوال حتى عهد اسماعيل حيث أوجد المجالس وكان أهمها مجلس الأعيان(١) . ويقول كتشنر أن مثل هذه المجالس تحولت من رعاية المصالح الأهلية إلى الأخذ بالمصالح الشخصية (٢) ، ولذلك فقدت الصبغة التى أنشئت من أجلها وهى رفع شأن البلد الانتاجى دون الأخذ بالمصالح الشخصية الذاتية الفردية ، وكان من نتائج ذلك أن أدت هذه المجالس ، إلى حد ما إلى الثورة العرابية التى قضت على مثل هذه المجالس ، وقام على صرحها مجلس الجمعية التشريعية والجمعية العمومية ، اذ رأى كرومر أن سلطة الحكام ورغباتهم كثيراً ما كانت مجحفة بحقوق فقراء الأمة وفلاحيها ، فعمل على تحقيق النظم الكفيلة بتقدم المصريين بروح المرونة

(١) راجع مجلة مصر المعاصرة عدد ١٦٣١ ابريل ١٩٢٦ صفحة ٣٠٥ . محاضرة الشيخ محمد سليمان « بأى شرع نحكم » وقارن المقطم عدد ٤٥/٢/٢٦ والمصرى ٤٤/٤/٢٣ وعن المجالس المحلية فى مصر

(٢) يقول بعض المؤرخين أن الارستقراطية كانت غريزة طبيعية فى بعض الحكام وبعض كبار المصريين ، وأن الجهل كان متفشياً بين أغلبية أفراد الأمة المصرية فعاق هذان العاملان الحياة البرلمانية من التقدم والاستقرار فى القطر المصرى « راجع حياة كرومر » للماركيز أوف زيتلاند صفحة ٢٩٣ حيث يقول أن الجمعية التشريعية كانت تعقد ست مرات فى السنة وكانت تعبر عن رأى الأمة المصرية فتبدى رغبات المصريين وتسعى فى تحقيق مطالبهم لدى الحكومة القائمة ، بينما أن الجمعية العمومية كانت تجتمع مرة فى سنتين وكانت تضع الأسس العامة الواجب اتباعها للدولة ، وقد اجتمعت فى سنة ١٩٠٤ وأبدت رغبة المصريين فى تعميم تعليم القرآن وفى زيادة المصروفات على المشروعات العامة وفى الغاء الكثير من الضرائب المتعددة القليلة القيمة وفى الغاء الامتيازات وفى انشاء برلمان مثل البرلمانات المنتشرة فى أنحاء العالم .

المنشودة وبالعدل والمساواة ، وكان يعتقد أن مصر لا تستحق الاستقلال الا اذا تعاون أهلها وتآلفوا وتكوّن منهم مجلس تشريعى يجمع شمل المصريين والقاطنين فى مصر ويحل محل المجالس المختلطة والمحلية التى امتد نفوذها الى مجالس البلديات والمديريات فالمجالس يجب أن توجه توجيها ماديا .

و بينما كان كرومر ينزع نحو هذه الروح كان الخديو عباس حلمى يعتقد ، بضمير صحيح أو غير صحيح ، فى استعداد المصريين للاستقلال ، وأن استقلال البلاد من أقدس واجبات الحاكم الذى يجب عليه تحقيقه للأمة المصرية . وفعلا أيقظ عباس حلمى الحركة الوطنية من سباتها وعمل على انشاء الأحزاب الوطنية المختلفة ووضع الأساس الذى يقوم عليه حكم مصر بالمصريين بدلا من ترك الحكم فى يد الوزراء ، ورأى أن تكون الأنظمة خير كفيل برفع الشئون المصرية بدلا من الاعتماد على بضعة أشخاص يتحكمون فى السياسة العامة المصرية (١) ولكن كرومر سار فى الخطة الموضوعة ونفذ تقرير دوفرين الذى وضع فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ .

وكان من ضمن هذا التقرير الشامل جزء خاص بتكوين المجالس النيابية فى مصر وما يجب أن تكون عليه (٢) هذه المجالس ، وكان غرض كرومر كما كان غرض دوفرين من هذه المجالس هو انتخاب جماعة من فضلاء الأمة لمساعدة الوزراء فى حمل المسئولية ولا يعاف تيار المجارمه بالمشروعات التى قد تضر بعض فئات المزارعين والعمال وغيرهم من الطبقات الدنيا (٣)

ونرى أن الجمعية التشريعية قامت على أكتاف جماعة منتخبة من الأهالى لتساعد الحكومة على القيام بمشروعاتها ، ولتعدّل تلك المشرعات اذا كانت لاتتفق مع مصالح طبقات الأمة المختلفة ، فتمتع

(١) راجع ،، حياة اللورد كرومر ،، تأليف الماركيز أوف ريتلاند صفحتى ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، حيث يبين أن الحكومة المصرية كثيراً ما اعتمدت على الأشخاص بدلا من الاعتماد على الأنظمه الصحيحة ، وقارن ،، بريطانيا العظمى فى مصر ،، تأليف نيومان صفحة ١٥٨ و . وورسفولد ،، مستقبل مصر ،، صفحات ١١٤٣ و ١٤٧ وصفحة ٥٨ حيث يذكر أن الوزارة المصرية كانت تتمتع بالسلطة التنفيذية والتشريعية .

(٢) كان النظام هو ١ ـ أن ينتخب القرويون أعضاء ينوبون عنهم . ٢ ـ أن ينتخب هؤلاء المندوبون أعضاء مجالس المديريات . ٣ ـ أن تنتخب مجالس المديريات ١٤ عضوا يجلسون فى الجمعية التشريعية ويضاف اليهم ١٢ عضوا يعينهم الخديو بناء على اقتراح وزرائه . ٤ ـ أن تحتوى الجمعية العمومية من ٨٠ عضوا وهم الوزراء الثمانية وأعضاء الجمعية التشريعية وعددهم ٢٦ عضوا و ٤٦ عضوا آخرين ينتخبهم مندوبو القرى والريف .

(٣) كان الغرض هو أن تحتوى الجمعية التشريعية من نخبة من علماء الأمة وفضلائها ، على أن يقوموا بدراسة القوانين قبل اعتمادها من السلطات العليا ، راجع تقرير كتشنر عن ١٩١٣ ـ ١٩١٤ صفحة ٠٠٠ ، وكانت الجمعية العمومية هى جماعة ديمقراطية تشخص هيئات مجالس المديريات والمجالس البلدية وعليها دراسة المشروعات الاقتصادية العامة .

أعضاء الجمعية التشريعية بحق استجواب الوزارة فى كل ما يهم الأمة من المسائل ، وأصبح لهم أن ينتقدوا ميزانية الحكومة ويناقشوا مفردات مصروفاتها قبل اعتمادها .

٢ — الجمعية التشريعية ونظام الحكم المصرى

أما الجمعية العمومية فقامت على أكتاف أعضاء مجالس المديريات ومجالس البلديات ، وكان عليها أن تدرس جميع المشروعات العامة المفيدة للامة جمعاء ، ولها الحق فى إيقاف مجرى الضرائب إذا تبين أن مثل هذا المجرى يضر الأمة المصرية فهل كانت توجيهاتها اقتصادية ؟ .

يذكر اللورد كرومر فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ أن الجمعية التشريعية مرت بثلاث مراحل ، ففى المرحلة الأولى كانت الجمعية فى بدء حياتها تخطو خطوات بسيطة ، لأن أعمالها كانت محدودة ، ومع ذلك فكثيرا ما كانت تميل الى تحدى قواعد النظام القائم ، أما المرحلة الثانية فكانت محفوفة بالمخاطرات خصوصاً وأن الجمعية عملت على معاداة السياسة البريطانية والمطالبة بالاستقلال واسترداد حقوق الأمة المغتصبة ، وقد تميزت هذه المرحلة بقصر أجلها حيث أنها انقضت بانقضاء سوء التفاهم بين الخديو واللورد كرومر ، أما المرحلة الثالثة فقد امتازت بمسايرة الجمعية لرغبات الخديو والاستشارة البريطانية ، فتوافقت آراء السلطات الثلاثة ، وأصبح المندوب البريطانى مسموع الكلمة فى الدوائر الادارية والتشريعية ، وأصبحت الجمعية التشريعية والجمعية العمومية والمجالس البلدية ومجالس المديريات الأربع عشرة ، مجالس تهذيبية أكثر منها تنفيذية تشريعية (١) . وأصبحت قراراتها استشارية حتى فى المشروعات المحلية التى لها صبغة عامة فأصبح التوجيه اقتصادياً دولياً .

ويرجع منشأ مجالس المديريات كما سبق أن شرحنا فى المبحث الأول إلى سنة ١٨٧١ عند ما أنشأت الحكومة المصرية خمسة مجالس فى المديريات للنظر فى الشئون الزراعية ، وكان المجلس يتكون من رياسة المدير وعضوية مهندس المديرية ومندوبى أقاليم بعض المديريات ، وكان من أهم أعمال المجلس أولا دراسة مشروعات المديريات الخاصة وتنفيذ المشروعات الجديدة ، ثانياً توزيع المصروفات

---

(١) امتاز هذا الدور بروح التعاون بين الحكومة المصرية والسياسة الانجليزية ، مع ما كان عليه أعضاء الجمعية التشريعية من اليقظة والاهتمام بالأمور العامة ، ويتجلى ذلك من مناقشات المجلس فى مد امتياز قناة السويس وفى الأمور الحيوية التى كانت الحكومة البريطانية تسعى فى اقصائها من مناقشات الجمعية ، وكانت الوزارة تتمتع تمام التمتع بالسلطة التنفيذية والتشريعية وتحتوى على وزارات الداخلية والمالية والحقانية والأشغال العامة والخارجية والتعليم ، ولم تفكر الوزارة فى التدخل فى الامور التى تختص بنفوذ تركيا وصندوق الدين والمحاكم المختلطة والمندوب البريطانى .

المقررة على أقاليم تلك المديريات الخاصة ، وقد عمل اللورد كرومر على أن تحل مجالس المديريات محل المجالس الزراعية الخمسة ، وذلك تطبيقاً لتقرير اللورد دوفرين فى سنة ١٨٨٣ ، فتقرر أن يكون لكل مديرية مجلس يديره المدير كرئيس وينتخب أعضاؤه من كل إقليم فى المديرية ، على أن يكون من بينهم مهندس المديرية . وكان المدير من رجال القانون والجيش أكثر منه من رجال الاقتصاد والاجتماع

وكانت جلسات هذه المجالس قليلة ، وأعمالها متنوعة ، فمنها ما كان خاصاً بالدورة الزراعية ، ومنها ما يهتم بتحسين الطرق الزراعية أو ما شاكلها . وتعيّن على كل مديرية أن ترشح من بين أعضاء مجلسها أعضاء عنها فى الجمعية التشريعية . وفى سنة ١٩٠٩ قام السير ألدون غورست وأدخل بعض التعديلات فى نظام المجالس المصرية والجمعيات العامة ، فعدل عدد أعضاء المجالس كما قرر توسيع مجال أعمالهم وواجباتهم ونفوذهم . وأصبح من واجبات مجالس المديريات .

١ — التصرف فى تعديل الضرائب المحلية وزيادتها على أن لا تتعدى الزيادة أكثر من ٥ ٪ من ضريبة الأراضى العقارية والزراعية . ٢ — مطالبة الحكومة بالقيام بالأعمال المحلية ذات الصبغة العامة . ٣ — المطالبة بإعادة النظر فى تحديد مساحة المديرية . ٤ — أصبح من اختصاص المجالس إقامة الأسواق والحلقات وتحديد عدد الخفراء وتعميم التعليم الدينى والاجبارى والمجانى . وكانت الحكومة تمنح المجالس إعانات مقابل ما تقوم به من تعميم التعليم بالمديريات (١) .

٣ — تكوين المجالس المحلية ونظام الحكم القروى .

امتاز هذا العهد بانشاء المجالس البلدية إذ بدأت تنهض فى سنة ١٨٩٣ ، وأخذت فى الانتشار والتعميم حتى أصبح عددها ٣٥ مجلساً بلدياً فى سنة ١٩١٣ بخلاف ١٣ مجلساً بلدياً مختلطاً فى أنحاء القطر . وكان المجلس البلدى يتكون من المحافظ كرئيس أو المأمور فى بعض الجهات ، ومن مفتش الصحة وبعض أهالى البلد أو المحافظة ، المعروفين بالهمة والاعتدال ، وكان أهم ما يعنى به المجلس صيانة الطرق وإدخال المجارى وتنظيم المدافن والشوارع ، والعمل على تعميم المنافع العمومية مثل توصيل المياه للبلاد ، وتحقيق مشروعات النور والكنس والرش والسلخانة (٢) ، والعناية بالصحة العمومية

(١) راجع و . وورمسلد فى كتابه « مستقبل مصر » صفحة ٦١ حيث يذكر حدود وظائف المجالس المختلطة فى مصر فى هذا العهد ، وراجع ,, السياسة المصرية ,, للدكتور هيكل باشا والأستاذ المازنى والأستاذ عنان صفحة ٦٣ .

(٢) راجع ,, مستقبل مصر ,, تأليف و . وورمسفولد صفحة ١٢٠ وقارن تقرير السير ألدون غورست سنة ١٩٠٩ نمرة ١٢١ ، صفحتى ٢٨ - ٢٩ وقارن ,, تاريخ مصر الاقتصادى ,, الطبعة الأولى للمؤلف .

لفقراء البلدة أو المحافظة (١) فكانت السياسة العامة تواجه تكوين المجالس بالشئون الاجتماعية والاقتصادية .

وتقوم الحكومة المصرية باعانة جميع المجالس البلدية والمحليــة ، وقد أعانت مجالس البلديات المختلطة بما لا يقل عن ٥٣،٠٠٠ جنيه زيادة على ايرادها الخاص الذى كان لا يقل عن ١٢٧،٠٠٠ جنيه ، وقد تسلم الخمسة وثلاثون مجلساً محلياً مالا يقل عن ٥٨،٠٠٠ جنيــه من الحكومة المصرية زيادة على ايرادها الخاص الذى بلغ ٤٢،٠٠٠ جنيه مصرى (٢)، وكما أعانت الحكومة هذه المجالس كما تمتعت بحق التدخل فى أمورها والاشراف على ادارتها بما يتمشى مع سياستها العامة ، ونرى أن مجلس بلدى الاسكندرية الذى أنشىء فى سنة ١٨٩٠ كان مستقلا عن إدارة الحكومة وتدخلها (٣) ، أما المجالس الأخرى فقد كانت من نتائج سياسة المندوب البريطانى ، ويذكر السير الدون غورست أن هذه المجالس كثيراً ما كانت تعقد جلساتها بناء على أمر السلطات العليا ، وأنه حتى فى مجالس المديريات والمجالس العليا لم يكن لأى منها الحق فى وضع سياسة عامة لأى جهة من الجهات ، ولذلك لم يكن لهـا شأن فى التدخل فى السياسة المصرية العامة ، ولكنها كانت من النظم التى اقتضتها الظروف لتقضى على المظالم التى كثيراً ما ناء تحتها المصريون فى العهود السالفـة (٤) ، كما أنها تنير الطريق للنفوذ البريطانى فى وضع قواعده للتـدخل فى الأمور المصرية ، وقد بدأ غورست فى تعديل المجالس وأنظمتها وقرر توسيع مجال الحرية للمجالس المحلية ، وذلك ليرى فيما إذا كان المصريون على استعداد للأخذ بالأنظمة الديمقراطية فى إدارة شئون بلادهم بأنفسهم أم أن النظام القائم لايزال فى حاجة إلى إدارة توجه الشئون الأهلية نحو نظام الحماية إذا كان مفضلا لتحقيق المصالح المصرية (٥).

---

(١) راجع « الضرائب المحلية » تأليف أدوين كانن حيث يذكر العلاقة الاقتصادية بين المجالس المحلية وأدوارها التاريخية المختلفة ، وقارن مصر المعاصرة « بأى شرع نحكم » الشيخ محمد سليمان عدد أبريل سنة ١٩٣٦

(٢) راجع « مستقبل مصر » تأليف و . وورسفولد صفحة ٦٣ وقارن تقرير السير ألدون غورست سنة ١٩١٠ رقم ٥٦٢٣ حيث يذكر التعديلات التى أدخلت على المجالس العامة والمحلية وذلك لفحص مدى تقدم الحياة النيابية بين المصريين ، وما كان أولى بالمصريين أن يضعوا دساتير بلادهم بأنفسهم .

(٣) راجع تقرير اللورد كتشنر لسنة ١٩١٣ — ١٩١٤ صفحة ٥ حيث يذكر أن مجلس بلدى الاسكندرية المختلط كان مستقلا استقلالا لايدع للحكومة أى مجال فى التدخل فى تعديل مواده ، اذ أن ذلك التعديل يتطلب موافقة ثلاث عشرة دولة أجنبية

(٤) راجع « مستقبل مصر » تأليف وورسفولد صفحة ٦٣ - ١١٨

(٥) كان غورست يعتقد فى فوائد مجالس المديريات ومزاياها ، ويرى أنه من الواجب اتساع مجالها فى الحياة المصرية المحلية ، فيترك لها الامر فى دراسة المشروعات المحلية بكامل الحرية وأن تقوم هذه المجالس بالصرف على مشروعاتها بما يتفق

لقد أدخل السير ادوين غورست له تعديلات على النظم النيابية المصرية لاختلاف ظروف مصر فى سنة ١٩٠٧ عن ظروفها فى سنة ١٨٨٣ عند ما وضعت هذه النظم ، وأهم هذه التعديلات اثنان ، أحدهما خاص بمنح سلطة ادارية واسعة النطاق والحرية إلى مجالس المديريات ، وثانيهما خاص بضم سلطتى الجمعية التشريعية والجمعية العمومية فى هيئة واحدة [١] ، ففى يونيه سنة ١٩٠٩ صدر القانون بتوسيع سلطة مجالس المديريات ، وأصبح هذا القانون سارياً من أول يناير سنة ١٩١٠ ، واقتضى التعديل تكوين المجالس ، وأصبح من المقرر أن ينتخب عن كل مركز عضوان ، وأن تقسم المديرية إلى جملة أقسام، وأن ينتخب عضو عن كل قسم ، فأصبح عدد أعضاء مجالس المديريات يتفاوت بين ست و بين عشرين عضواً . وأصبح المدير هو الرئيس الحكومى الوحيد فى مجلس المديرية ، ولكن للموظفين الآخرين الحق فى حضور جلسات المجلس إذا اقتضت المناسبات ، وللرئيس الحق التام فى عقد جمعيات مجالس المديريات فى أى وقت كان ، وتكون الجلسة قانونية إذا حضرها ثلث عدد الأعضاء ، وللمجلس الحق فى التدخل فى الأحوال المالية بدون الرجوع إلى الحكومة إذا لم تتعد التعديلات المالية ٥ ./. من مجموع ضريبة الأراضى بتلك المديرية ، وللمجلس الحق فى الاتصال بالحكومة فى مسائل الرى والمواصلات والأمن والصحة والتعليم والتنظيم ، وللحكومة أن تستشير المجالس فى أحوال خاصة بمديرياتهم ، وكان أهم ما عنيت به المجالس التعليم والشئون العلمية خصوصاً وأن ٧٠ ./. من ايرادات المجالس كانت تصرف على التعليم الزراعى [٢] .

وكانت الغاية من تعديل المجالس النيابية والمحلية فى مصر هو توجيه الأمة إلى العناية بالحاصلات الزراعية ومساعدتها فى التخصص والتقدم ، فوجّهت مجالس المديريات عنايتها نحو التعليم حتى تقل نفقات الانتاج الزراعى ، وعملت كل مديرية على العناية بطرق بيع القطن فى الحلقات المحلية [٣] ، حتى توفّق مصر لتحقيق مطالب المستهلكين بلنكشير والمزارعين بمصر .

مع المصلحة العامة المصرية على أن يكون أعمالها التنفيذية تحت اشراف الوزارات المختلفة ، وذلك ليتحقق تنفيذ المشروعات بأقل النفقات وأجل الخيرات والفوائد ، ويقول أنه اذا أخطأت المجالس فى تصرفاتها الاساسية وأعمالها المحلية فلا محالة أن الخسارة التى تقع عليها تكون بمثابة درس يفيد جميع المديريات على السواء .

(١) قارن « بريطانيا العظمى فى مصر » تأليف نيومان صفحة ١٧٤ — ١٧٥ و « مستقبل مصر » تأليف وورسفولد صفحة ١١٩ وتقرير كتشنر عن سنة ١٩١٣ صفحة ٦ لترى السلطة التامة التى تمتع بها مندوب بريطانيا فى الادارة المصرية وتشريعاتها .

(٢) أعانت وزارة المعارف تلك المجالس بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه للتعليم التجارى والصناعى والزراعى والابتدائى فى سنة ١٩١٣

(٣) راجع مجلة مصر المعاصرة عدد ١٦٣ لابريل سنة ١٩٣٦ محاضرة الشيخ محمد سليمان عن « بأى شرع نحكم » صفحة ٣٥٨

٤ — الفصل بين السلطات النيابية والسلطات المحلية

و بينما تمت التعديلات الضرورية فى مجالس المديريات، فان التعديلات العامة فى المجالس النيابية لم تتم إلا فى عهد اللورد كتشنر [١] فى ٢١ يوليه سنة ١٩١٣ ، وكان غرض اللورد كتشنر هو أن يفصل بين سلطات مجالس المديريات والمجالس النيابية العامة ، فوجد أن تكوين الجمعية التشريعية والجمعية العمومية على النظام السابق هو تكوين على غير أساس اقتصادى ، و يخالف الروح الوطنية المصرية فى ظروفها الحاضرة ، فلا فائدة من انتخاب أعضاء مجالس المديريات حيث أن أعمال كل منها تختلف عن الأخرى ، فأدخل ، مع موافقة الخديو عباس حلمى وحكومته ، التعديل بالقانون الأساسى بتاريخ ٢١ يوليه سنة ١٩١٣ ، و به اندمجت الجمعية التشريعية والجمعية العمومية فى هيئة واحدة تسمى بالهيئة التشريعية ، كذلك أصبحت سلطة هذه الهيئة الجديدة واسعة من حيث عدد الأعضاء وطريقة انتخابهم من بين الطبقات المختلفة والفئات الزراعية والصناعية والتجارية بما فى ذلك هيئات الأقلية والأكثرية [٢] وقد زاد عدد الأعضاء المنتخبين من ٤٦ إلى ٦٦ وأصبح لكل ٣٠٠٠٠٠ الف نفس مندوب عنهم ، وأصبح الأعضاء المعينون يمثلون الأقليات والمصالح المختلفة التى افتقدت فى الأعضاء المنتخبين [٣] ، وكان من بينهم أربعة أعضاء من الأقباط وثلاثة من العربان البدويين واثنان من التجار واثنان من الأطباء وأحد المهندسين واثنان من علماء الدين وأحد أعضاء مجالس البلديات ، و بذلك اختلف أعضاء المجالس المحلية عن مجالس المديريات، كما اختلف أعضاء الهيئة التشريعية الجديدة عن عدد أعضائها فى الجمعيتين

(١) راجع تقرير اللورد كتشنر لسنة ١٩١٣ صفحة ٦ و ٧ وقارنه بكتاب ,, بريطانيا العظمى فى مصر ,, تأليف تيومان صفحتى ١٧٤ و ١٧٥

(٢) راجع ,, مستقبل مصر ,, تأليف وورسفولد صفحتى ١٢٨ ، ١٢٩ حيث أتى بالمقارنة الآتية :

	الجمعية التشريعية	الجمعية العمومية	الهيئة التشريعية الجديدة
	٦ الوزراء	٦ الوزراء	٦ الوزراء
	١٤ عضوا معينا	٣٠ عضوا من أعضاء الجمعية التشريعية	١٧ عضوا معينا
	١٦ عضوا منتخبا	٤٦ عضوا منتخبا	٦٦ عضوا منتخبا
المجموع	٣٦	٨٢	٩٨

(٣) راجع ,, الاقتصاد الزراعى والتموين ,, حيث نبين أثر التوجيه فى سياسة مجالس البلديات خصوصاً اذا ما كانت المجالس ممثلا لجميع المصالح الزراعية والصناعية .

السابقتين ، وأصبح أعضاء الهيئة التشريعية عرضة للانتخاب المباشر (١) إذ تقرر أن يكون لكل خمسين عضو حق انتخاب واحد من بينهم بدلا من طريقة الانتخاب السابقة وهى أن تنتخب كل جهة مندوباً عنها بغض النظر عن عدد سكانها ، وانقسمت البلاد إلى ٦٦ دائرة انتخابية كل منها لا يقل عدد سكانها عن ٢٠٠،٠٠٠ نفس ، كذلك أصبحت الانتخابات بالأغلبية الساحقة بدلا من الأغلبية النسبية (٢)، وهذا فيه ما فيه من عدم تقدير سلطان العناصر الاقتصادية .

امتدت سلطة الهيئة التشريعية الجديدة فى النواحى الآتية : ١ — للهيئة الجديدة الحق فى تأجيل التشريع العام ٢ — لها حق إعادة النظر فى التشريعات التى سبق أن رفضتها ، خصوصاً إذا ما وجدت أن الحكومة شديدة التمسك فى تنفيذ هذه القوانين واللوائح وتحمل مسئولية ذلك ٤ — وضع النظم والمبادىء التى تتمكن بها الحكومة من الرجوع إلى المنتخبين مباشرة ، كلما عارضتها الهيئة التشريعية ، أما المسائل التى لم يكن للهيئة التدخل فيها فهى : ١ — شئون التوظف والموظفين ٢ — الجزية ٣ — الديون العامة ٤ — قانون التصفية ٥ — الاتفاقات الدولية ٦ — المعاهدات التجارية . ويتبين من هذا مدى اتساع سلطة الهيئة التشريعية وحدودها وعلاقتها بالحكومة ، وعلاقة الحكومة بها فى أحوال حلها إذا عارضتها فى تنفيذ ما تريده من القوانين واللوائح .

والحقيقة أن هذه العلاقة أظهرت أن سلطة الهيئة الجديدة كانت استشارية عملية ، مع ما كانت تتمتع به من حق إيقاف زيادة الضرائب المباشرة ، كما كان لها حق مناقشة الأمور الخارجية والمقررات الخديوية .

وكان للأقليات حق التصويت مع عدم تناقص عدد ممثليهم فى الهيئة التشريعية عن أربعة أعضاء (٣) . وقد أراد اللورد كتشنر أن يؤلف حزباً معتدلا من صغار المزارعين الذين أعانهم فى أحوالهم

---

(١) راجع نيومان «بريطانيا العظمى فى مصر» صفحة ١٧١ والقانون الجديد فى النشرة الحكومية البريطانية نمرة ٦٨٧٥.

(٢) كان عدد الدوائر موزعا بالنسبة الآتية — ٤ للقاهرة و٣ للاسكندرية و ٧ للغربية و ٥ لكل من المنوفية والدقهلية والبحيرة والشرقية وأسيوط و٤ لكل من المنيا وجرجا وقنا و٣ لكل من القليوبية والجيزة والفيوم و٢ لبنى سويف وعضو واحد لكل من بورسعيد والاسماعيلية ، وواحد عن السويس وآخر عن دمياط ، راجع وورسفولد «مستقبل مصر» صفحة ١٣٦ ، ويذكر اللورد كتشنر فى تقريره عن سنة ١٩١٣ أن انتخاب الهيئة التشريعية الجديدة فى سنة ١٩١٣ نتج عن الآتى : — ٩٤ من ملاك الاراضى و٨ من المحامين و٤ من التجار و٣ من العلماء والرؤساء الدينيين وواحد من المهندسين وأن ١٢ عضواً منتخباً وأربعة معينين كانوا من أعضاء المجلس السابق والجمعية العمومية.

(٣) راجع تقرير اللورد كتشنر سنة ١٩١٣ صفحتى ٦ ، ٧ .

المـــالية ونجاهم من المرابين بانشائه قانون خمسة الأفدنة ، ورأى حقاً أن فى تعضيد المجالس المحلية والتشريعية(١) تحقيق أغراضه والقضاء على نزعات الوالى التى عبر عنها « كتشنر» بأنها « نزعات أوتوقراطية فى طرقها وأساليبها » ، مع أن بعض المصريين كانوا يعتقدون أنها ناشئة عن محبة الوطن والدعاية إلى رفع شأن مصر فى التقاليد الدستورية (٢) ، التى هى من أقدس الواجبات ، فقد نشطت فى هذا العهد الحركة الوطنية ، وأنشئت الأحزاب الوطنية المختلفة ، حتى إذا ما انتهى نفوذ كرومر فى ٦ مايو سنة ١٩٠٧ وجاء غورست ، وكان قد مارس الشئون المصرية فى عهد كرومر لمدة ١٨ سنة ، استطاع عباس حلمى أن يتقرب منه ويحكم مصر طبقاً لهواه وحبه للحكم الفردى ، مع مراعاة مصلحة بريطانيا التجارية وصيانة طرق مواصلاتها واستغلال الأراضى المصرية فى القطن لمصلحة المغازل الانجليزية ، وقد تودد عباس حلمى باشا للسير ادوين غورست ، فرأى منه كل تشجيع وتعضيد ، خصوصاً وأن غورست لم يتمكن من الاستمرار على سياسة كرومر ، إذ لم يكن أوتوقراطياً بطبيعته ، كما أن الظروف تغيرت تغيراً كبيراً فى داخل القطر المصرى ، وساعدته سياسة الأحرار الانجليز الجديدة فى التمشى مع بعض مطالب مصر المعقولة ، فأصبحت الرغبة عظيمة فى تعويد المصريين على الادارة الحكومية للاشتراك فى حكم البلاد ، وظهر فى عالم السياسة والعلم الكثير من رجالات مصر منهم سعد زغلول باشا وزير المعارف والشيخ محمد عبده ومصطفى كامل ، فرأى غورست أن يساير هو بدوره ، الخديو عباس حلمى وأن يستميله إلى وجهة نظره ، بالتعاون فاستفادت الحركة الوطنية من هذه الاتجاهات التى أيقظت شعور الأمة وجعلتها تلتف حول عظماء رجالها وتقدر ظروف كل منهم ، وبدأت النهضة المصرية

---

(١) تبين لنا أن المجالس المحلية كانت تقوم بعملها خير قيام وسط الامتيازات الاجنبية والفوارق بين الاجانب والوطنيين ، فمجلس المنصورة البلدى تألف بالمنصورة فى سنة ١٨٩٦ ، وكان مثالا صالحاً حسناً فى التعاون بين الاجانب والمصريين ، وتبعه بين سنة ١٨٩٦ وسنة ١٩٠٦ خمسة مجالس فى خمس مدن شهيرة ، وقد عضدت الحكومة هذه المجالس وأعانتها بما لا يقل عن ١٢,٥٠٠ جنيهاً مصرياً من مجموع مصروفات المجالس العامة التى بلغت ٧٧,٩٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩٠٦ ويقول نيومان فى كتابه « بريطانيا العظمى فى مصر » صفحة ١٥٨ أن الحكومة عاونت المجالس المحلية معاونة صادقة، فعملت على انشاء ٧٢ مجلس قروى وصرفت عليها من الداخل العام لكى تؤمن من اضطراد تقدمها ، ويذكر وودسفولد فى كتابه «مستقبل مصر» صفحة ١٤٦ أن ميزانيات المجالس المختلفة والقروية فى سنة ١٩١٤ كانت كالآتى :

	أعانة من الحكومة بالجنيه	ايرادات خاصة	المجموع بالجنيه المصرى
١٣ مجلساً مختلطاً وبلدياً	٥٢,٦٤٩	١٣٧,١٨٣	١٨٩,٨٣٢
٣٢ مجلساً قروياً	٥٧,٧٤١	٤١,٥٣٧	٩٩,٢٧٨

(٢) راجع مستقبل «مصر» صفحة ١٤٧ تأليف وودسفولد .

تقف أمام تنفيذ بعض الرغبات البريطانية ونخص منها بالذكر مسألة مد امتياز قناة السويس فى سنة ١٩١٠ ، إذ عارضتها الهيئة التشريعية ، ودعت هذه المعارضة إلى تقوية بعض الأحزاب مثل الحزب الوطنى (١) . و بعد وفاة السير ادوين غورست خلفه اللورد كتشنر فى سنة ١٩١١ . وقد اتخذ اللورد كتشنر سياسة صلبة دعت الخديو عباس حلمى إلى اتباع سياسة المواربة حتى تتقوى الروح الوطنية المصرية فتعيد السلطة والنفوذ للحاكم المصرى (٢) ، وقد بدأ كتشنر سياسته ومصر فى مركز دقيق خصوصاً وأن ايطاليا أنذرت تركيا بالنسبة لمركزها فى طرابلس ، فكان لشخصية كتشنر وتعاون عباس حلمى والحكومة المصرية فى السياسة الاقتصادية ما سلم مصر من ارتباكات هى فى غنى عنها فى ذاك الوقت العصيب .

أما الجمعية التشريعية فقد تعطلت بأمر صدر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ، ومن اكتوبر سنة ١٩١٤ حتى عهد فؤاد الأول كانت الجمعية معطلة لا عمل لها . ومع أنها أصبحت معطلة فانه كان لكل نائب من نواب الأمة حق فى مكافأة قدرها ٣٠٠ جنيه فى السنة نظير قيامه بأداء عمله ونظير مصاريف انتقاله ، و بتعطيل الجمعية وانقطاع النواب عن العمل كان يجب ، كما يقول الأستاذ عزيز خانكى بك (٣) « عقلا وعدلا وذوقا أن تنقطع المكافأة ما دام لا عمل ولا انتقال ولا مصاريف انتقال » ولكن الحكومة السنية السخية استمرت بالرغم من هذا على صرف المكافأة استبقاء لرضاء النواب ، واستغل النواب الفرصة وقبضوا المكافأة وظلوا يقبضونها من يوم تعطيل الجمعية حتى عهد فؤاد الأول الاقتصادى بل و بعده ، مع أنهم لم « يحضروا الى الجمعية التشريعية الا مرة واحدة فى أول كل شهر لقبض المكافأة » فهل دافع النواب عن مصالح الأمة الاقتصادية والاجتماعية أثناء تعطيل الجمعية التشريعية ، أم أن الأمة كانت فى حاجة الى الأموال التى تسلموها دون عمل يستوجبها ؟

---

(١) راجع « حياة كرومر » تأليف زيتلاند صفحة ٣٠٩ و « بريطانيا العظمى فى مصر » تأليف نيومان ١٦٥-١٦٨ حيث يذكر أن العلاقة الشخصية بين غورست وعباس باشا دعت الى تقدم الروح الدستورية المحلية فى القطر المصرى مع أنها فى الوقت نفسه قللت من نفوذ الأحزاب الوطنية الى حد ما . وراجع برنامج حزب الاصلاح وحزب الامة والحزب الوطنى فى هذا العهد .

(٢) راجع « بريطانيا فى مصر » تأليف نيومان صفحة ١٥٩ .

(٣) راجع « شئون مصر » للاستاذ عزيز بك خانكى صفحة ١٠٦ تحت عنوان « على الهامش » حيث يقول أن وفدا من عمد وأعيان البلاد قابل صاحب الدولة كبير الوزراء وطلب منه أن يلفت نظر لجنة الدستور الى تقرير قاعدة وهى أن الخدمة فى البرلمان يكون حسبة بلا أجر ، لأن خدمة الوطن فرض على أبنائه ، لا أجر عليه ، وأن أعضاء مجالس المديريات والمجالس الحسبية ولجان الشياخات يؤدون وظائفهم بلا أجر حباً لخدمة وطنهم ، ولكن أعضاء الجمعية التشريعية كلفوا

نظام الحكم والأحزاب المصرية فى عهدى عباس والسلطان حسين

لعب عباس حلمى دوراً كبيراً فى القضاء على قوة الأحزاب المصرية ، فقد قضى على حزب الشيخ محمد عبده [١] وهو ذلك الحزب المعروف بحزب « الاعتدال والتقوى والاصلاح » وكذلك حول دفة مجهوداته للقضاء على سلطان الحزب الوطنى الذى رأسه مصطفى كامل باشا الذى اتخذ « اللواء » منبره الأول لدعوته الوطنية ، والحزب هو المعروف بمناداته باستقلال مصر التام وعدم التعاون مع أى دولة أجنبية فى حكم مصر . ولم يتدخل عباس فى شئون «حزب الأمة والاصلاح على المبادىء الدستورية » وعلى رأسه السيد على يوسف رئيس تحرير جريدة المؤيد [٢] ، وكذلك لم يهتم كثيراً بنزعات محررى الجرائد ، وكان أغلبهم من قادة الأمة وعنوان الرأى فيها أمثال احمد لطفى السيد الذى كان مدير تحرير « الجريدة » للمستقلين ، واسماعيل باشا أباظه رئيس الأسرة وكان يعضد جريدة الأهالى ، وقام الأستاذ الكلزه بتحرير جريدة وادى النيل ، وواجه قاسم بك أمين مسألة النهضة النسوية فى هذه الفترة ، وترأس الأمير فؤاد الجامعة المصرية القديمة فى سنة ١٩٠٧ حيث كان لها فضل كبير فى تثقيف الكثيرين من قادة الرأى ، فأصبحت الاحزاب والصحافة والجامعة مادة تغذى الامة بالآراء والاخبار والأهداف السياسية ، فكانت أخبارها وأقوالها ومقالاتها وبرامجها لا تضيع أمواج الزمن ، وأصبحت

الحكومة مصاريف كبيرة حيث أصبح ما أنفقته الحكومة من مال الأمة على الجمعية التشريعية من بدء تعطيلها حتى سنة ١٩٢٢ يبلغ ٢٩٥،٣١٩ جنيهاً منها ١٩٢،٠٠٠ جنيه مكافأة للوكيلين وللاعضاء وجملتهم ٧٨ بواقع ٣٠٠ جنيه لكل عضو و ١٢،٠٠٠ جنيه لمعالى الرئيس باعتبار ١٥٠٠ جنيه فى السنة يضاف اليها ٣٠٠٠ جنيه منحة من الحكومة .

(١) قام الأستاذ الأكبر الشيخ محمد عبده المتوفى سنة ١٩٠٥ بحركة كبيرة ترمى الى الاصلاح الدينى ، وقد كان من تلاميذ „ جمال الدين „ وقد بذل مجهوداً كبيرا فى اصلاح المحاكم الشرعية وتنبية المسلمين الى أصول الدين الصحيح ، وكثيرا ما حض الناس على الأعمال الخيرية كما طالب بتمسكهم بأهداب الاحكام الدستورية ، وكان من عوامل اليقظة الفكرية التى تولدت فى الشعب فنبهت الغافل وشجعت العامل وأوقدت نار الحماسة والشجاعة بين أفراد الامة المصرية .

(٢) كان الشيخ على يوسف رئيس تحرير جريدة „ المؤيد „ كما كان رئيس حزب الأمة ، وبينما كان يؤيد مبادىء الاصلاح فان نزعته كانت فى مسالمة الانجليز والحاكمين ، ولذلك قام فى تحرير جريدته الأستاذ حافظ عوض للقسم الانجليزي والأستاذ محمد مسعود للقسم الفرنسى . وقد استطاع الشيخ على يوسف بذكائه وقوة شخصيته أن يهيىء لصحيفته جوا ارتفعت فيه مكانتها فى الشرق العربى كله ، فكانت أكثر الجرائد انتشارا وأقدرها على الكلمة المسموعة خصوصاً وأنه كان سهل العبارة قوى الحجة بارعا فى أساليب الجدل فنشأت فى جريدته أقلاما مشهورة .

شئوننا محفوفة بالظهور لا فى مصر فحسب بل فى أوربا أيضاً ، فأعدت الشعب المصرى لفهم نواحى السياسة والاصلاح ، وقد أصدر بعض المستوطنين فى مصر من السوريين جريدة الأهرام وجريدة المقطم إلى جانب الصحف المصرية الصميمة بأحزابها المختلفة(١). ويكفى أن نشير إلى أمين الرافعى بك حيث فتحت الأهرام صدرها فى البداية إليه وإلى أمثاله ، فساهمت بطائفة من الشباب المثقف والمخضرم فى التجديد الصحفى المصرى ، وكذلك استطاع أمين الرافعى بك أن يكسب النهضة المصرية الحديثة بعض وجوه تقدمها ، فكان فضله عند إعلان الحماية البريطانية على مصر ثم عند تأليف الوفد المصرى برياسة سعد باشا فضلا لا يستهان به فى إنعاش الفكرة الوطنية وفى تدعيم قواعد الجهاد الشريف المستنير ، وكذلك نذكر جبرائيل تكلا باشا الذى تمكن من فنه فأعلى من شأن جريدته لما فيه خدمة بعض الأهداف السياسية المصرية فى جريدته الغراء « الأهرام » فتقدمت الصحافة بخطوات واسعة رفعت شأنها ومكنت من قوتها وسلطانها ، وهناك كثيرون أمثال عبد القادر حمزه باشا الذى كان من أبناء مدرسة « الجريدة » وأتباع لطفى السيد باشا ، فساهم مع من ساهم فى صحف الأفكار والاهالى والمنبر و« مصر » فتأثرت اللغة العربية بهذه النهضة الصحفية كما تأثر بها أهالى القرى والدساكر ، ولو أن بعض الصحف كانت تبشر بحسن نية الانجليز وسمو أغراضهم وعظمتهم فى عالم الحضارة وخطورة شأنهم فى عالم الحرب والسياسة والاستعمار وهجرة رؤوس الأموال ، وكثيراً ما كانت الروح الوطنية تعصف على لهجة هذه الجرائد ، فتوقفها عن حدها مع أن وسائلها كانت تزحف وتتملك وتستعمر الافكار والآراء والاهداف ، وكانت مدينة القاهرة ملتقى لحركتين كبيرتين ، الاولى الحركة الوطنية التى كانت تسعى لتحقيق استقلال البلاد وتنقذ البلاد من التردى فى الهاوية الاستعمارية التى توشك أن تبتلعها ، والثانية الحركة الدولية أو الاستعمارية التى كانت تعمل على تقويض دعائم الاستقلال الاقتصادى ، فأصبحت الاولى حركة قوية فى القلوب واعتمدت على تقويتها بالروح المعنوية وبما شاع فى هذا العصر

(١) راجع « مجلة آخر خبر » الأسبوعية العدد السابع بتاريخ ١٩٤٥/٢/٢٣ حيث تذكر أبطال الصحافة والسياسة فى هذا العهد منهم احمد لطفى السيد باشا وتقول أنه « الوحيد الذى مد الله فى عمره بين الستة الأفذاذ الذين نهضوا بالصحافة اليومية تباعا من مطالع النصف الأول من القرن العشرين » فلطفى باشا والحق يقال هو من قادة مدرسة الصحافة الحديثة الذين أثروا بتوجيه الأمة توجيهاً سليماً ، فنهض بالصحافة المصرية ورفع من شأنها اذ هذب من أسلوبها ، كيف لا وقد كانت الصحافة نامية فى دمه بما أوتى من احاطة بقواعد البلاغة والبيان وبما امتاز به منذ نشأته من سعة الاطلاع والتعمق فى الدراسات الفلسفية والنفسية والاجتماعية بل والسياسية ، وقد تبعه فى أسلوبه وسياسته وكياسته الكثيرون أمثال عبد القادر حمزه باشا والمرحوم أمين الرافعى ، فكانوا من أقدر الصحفيين خصوما ونصراء فى حملاتهم المنظمة .

من الجمعيات المستترة التى نادت بتحقيق المطالب الاهلية ونشر الاخبار التى تهم البلاد معرفتها وتبشر بالدستور والتعليم والاصلاح الحكومى والقضائى والمالى بل وكل الاصلاحات التى تحتاج اليها الامة ، وكان الخديو عباس حلمى يقدر بعض هذه الاحزاب والصحافة بعض التقدير ، بل وحابا بعضها برعايته وفهم أهميتها وضرورتها . ولكن الاحزاب لم تعتمد على دعائم اقتصادية ومبادىء اجتماعية تقوى عزيمتها وتصون كيانها وتطيل من بقائها للعمل على النهضة الاقتصادية التى كانت تواجه البلاد فى هذا العهد الدقيق

وقد اتبع الخديو عباس حلمى سياسة التفرقة بين الأحزاب ليسود بنفوذه أمام الانجليز والمصريين على السواء ، وقد دعت سياسة عباس حلمى المفككة الأركان أن قام سعد زغلول باشا وكيل الهيئة التشريعية وعادى الخديو وطالب بتحرير مصر من النفوذ السائد حتى تستقيم أحوال الأمة المصرية ويتمتع المصريون بثروة بلادهم الغزيرة المنتجة ، فأعد سعد زغلول باشا الأمة المصرية للتوجيه الصحيح فى المطالبة بالاستقلال اذ وضع سياسته على أسس اقتصادية ثابتة الاركان والقواعد .

وفى أغسطس سنة ١٩١٤ قامت الحرب العظمى ، وكان الخديو عباس حلمى متغيباً فى الآستانة ، وكان حسين رشدى باشا يقوم بالنيابة عن الخديوى ، ويترأس وزارة مصرية معتدلة كل الاعتدال تميل إلى مسايرة المندوب السامى البريطانى فى سياسته الاقتصادية والاجتماعية والادارية . وكان يقوم بادارة شئون المندوب السامى السير ملن شيتهام إذ أن اللورد كتشنر كان فى أجازة صيفية قبل إعلان الحرب فى سنة ١٩١٤ (١)، وقد قام السير ملن شيتهام بعمل المندوب السامى حتى عين السير هنرى مكماهون مندوباً فوق العادة بعد إعلان الحماية البريطانية على مصر .

وقد اهتم المزارعون المصريون بالحالة الاقتصادية عند إعلان الحرب أكثر من عنايتهم بمركز مصر السياسى بين المتحاربين ، كما اهتم التجار المصريون بأحوال بلادهم التجارية أكثر من تخوفهم من الحرب ونتائجها ، فقد كانت مصر معتمدة الاعتماد الكلى على الواردات الأجنبية وتصدير حاصلاتها الزراعية مقابل هذه الواردات ، ودعت الحرب العظمى إلى تخفيض أثمان الحاصلات الزراعية وارتفاع أثمان المنسوجات والواردات الأوربية ، فكان لزاما على مصر أن تدرس أحوالها التجارية والاقتصادية وبالأخص الصناعية ، وكان هم انجلترا فى هذا الوقت هو المحافظة على قناة

---

(١) كان الخديو بالاستانة كما أن الهيئة التشريعية كانت مؤجلة ، وكان المسلمون يميلون الى الاتراك والالمان ، وأعضاء الحزب الوطنى يعارضون الانجليز ويطالبون بالاستقلال ، ولكن حسين رشدى باشا كان ضعيف الارادة فلم يعارض السلطة الانجليزية أو يطالبها باستقلال البلاد بل استسلم للسياسة البريطانية فى كل الامور . راجع نيومان ،، بريطانيا العظمى فى مصر ،، ص ٢٠٢

السويس وسلامة المواصلات البريطانية بين الشرق والغرب ، مع استمرار تقدم تجارتها ووساطتها فى النقل بين المتعاملين ، وتطلب اقتصاديات الحرب توجيه العناية نحو الاقتصاد الأهلى .

وقد تحدد مركز مصر فى قرار الوزراء الصادر فى ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ حيث أعلنت مصر ولاءها لبريطانيا ومعاداة أعدائها ، وكان أهم ما جاء فى هذا القرار : —

أولا — لا يجوز لقاطنى القطر المصرى التعامل مع رعايا الدول المعادية لبريطانيا العظمى ، فأخذ المصريون يولّون وجههم نحو الصناعة الأهلية والتجارة مع المستوطنين .

ثانياً — لا يجوز عقد سلفيات أو قروض مع رعايا الحكومات المحاربة فخرجت المدخرات للاستثمار القومى وتجمدت بعض أموال الأعداء فى مصر . "sterilised"

ثالثاً — لا يجوز التأمين على بضائع أو مساكن أو مبانى رعايا الحكومات المحاربة .

رابعاً — لا يجوز للبواخر المصرية دخول موانى الأعداء أو الاتصال بها .

خامساً — لبواخر الحكومة البريطانيــة ولقواتها العسكرية أن تتمتع بحقوق الدول المحاربة وعلى جميع سكان القطر معاونة السلطة العسكرية .

وبينما كانت تركيا محافظة على حيادها ، فان التـدخل الانجليزى فى الأحوال المصرية بهـذه الصيغة كان يخالف حقوق تركيا فى الديار المصرية ، ولـكن حسين رشدى باشا والمصريون لم يظهروا أى استياء أو امتعاض ، فقد وضعت انجلترا يدها على قناة السويس وسيطرت على الموانى المصرية من بور سعيد والسويس حتى الاسكندرية ، وتعاون حسين رشدى باشا مع الانجليز حتى أنه أجّل انعقاد الهيئة التشريعية لمدة شهرين ، وكان هـذا التأجيل أول خطوة فى القضاء على سلطة الهيئـة التشريعية المصرية أثناء الحرب العظمى وأثناء إعلان الأحكام العرفيـة فى مصر فى ٧ نوفمبر ١٩١٤ وقد قضت الأحكام العرفية على الاجتماعات العلنية فخلا الجو للسياسة الانجليزية فى مصر وأصبح من الميسور لها أن تنفذ أوامرها الادارية بدون الرجوع إلى الهيئـة التشريعية المصرية ، خصوصاً بعد ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ عند ما أعلنت تركيا انضمامها إلى أعداء بريطانيا العظمى (١) .

وعنـد خروج تركيا من حيادها وانضمامها إلى المـانيا فى الخامس من نوفمبر سنة ١٩١٤ أصدر السير جون ماكسويل منشوراً يعلن فيه خطة بريطانيا فى مصر ، ويقرر أن انجلترا ستدافع عن مصر

(١) فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ أعلنت الاحكام العرفية فى مصر وصدرت كما هى العادة فى مثل هذه الظروف الاستثنائية ، عدة قوانين استثنائية قيدت حرية الاجتماع وعطلت جلسات الهيئة التشريعية ، ووضعت رقابة على المصريين وعلى جميع المراسلات والخطابات

بدون الاعتماد عليها ، لا فى الرجال ولا فى المال (١) ، وأعلنت بريطانيا أنها ستتحمل كل مصاريف الحرب للدفاع عن مصر وتحقق يسرها التجارى وتقدمها الزراعى طبقاً للسياسة التى اتبعتها فى الثلاثين سنة الأخيرة ، وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا حمايتها على مصر ، إذ وجدت أن هذا الاعلان ضرورة من ضرورات الظروف ، ورأت أن خطتها هذه هى أسلم وسيلة تتفق مع الظروف ولا تعرّضها لتجارب إدارية أو سياسية فى الأوقات العصيبة القائمة (٢)

السلطان حسين كامل ونظام الحكم المصرى فى عهده

أصبحت مصر باعلان الحماية فى حل من التدخل العثمانى ، وقامت الحكومة البريطانية بالدفاع عن مصالحها فى مصر وعلى الحدود المصرية ، وتدخلت تدخلا عملياً فى الادارة المصرية . وتبع هذا الاعلان منشور فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، به أعلن خلع عباس حلمى الثانى من حكم مصر لانضمامه للأعداء ، ونودى بالبرنس حسين كامل أكبر أمير فى العائلة المالكة وثانى أنجال الخديو اسماعيل ، سلطاناً على مصر ، فرجعت مصر باختيارها هذا إلى الوضع العثمانى الذى يولى الحكم أكبر الورثة الذكور سناً . وقد كانت للأمير حسين كامل مزايا تزكيه ، إذ كانت له ضياع واسعة أدار شئونها على نحو أثار الاعجاب فى نفوس البريطانيين والمصريين ، وكان إلى جانب ذلك محبوباً إلى مدى بعيد ، وكانت أيام الحرب تتطلب شخصية محبوبة ، فالجو مكفهر كما يقول الأستاذ سر دار على شاه ، «والرأى العام فى حاجة إلى قائد تتطلع إليه جميع العناصر فى ثقة واطمئنان» ، فتولى الأمير حسين كامل الحكم مع لقب «سلطان» ، وواجه سياسة مصر الزراعية بعزم وحزم ودقة واقتدار .

وقد اقتضى إعلان الحماية وتولية البرنس حسين كامل سلطاناً ، أن تلغى وزارة الخارجية وأن يقوم المندوب السامى بادارة الشئون الخارجية المصرية ، فقام السير ملن شيتهام بادارة دار المندوب السامى فى هذا الوقت ، وقام الجيش المصرى أثناء الحرب بكل ما طلب منه أو عهد إليه من الأعمال الحربية ، ولكن انجلترا لم تعترف له بأى فضل فى انتصارها فى حربها العظمى الأخيرة ، وإذا كانت انجلترا قد وعدت أن تنظر فى علاقتها بمصر بعد الحرب ، وأن تعيد النظر فى الامتيازات الأجنبية وأن

---

(١) راجع نيومان فى كتابه «بريطانيا العظمى فى مصر» صفحة ٢٠٥

(٢) لكى يأمن الانجليز جانب المصريين ألقوا القبض على الكثير من الطلبة وعلى كل من كانوا يشكون فى اخلاصه لهم ، وقد أودعوا السجن كل أداة الدعاية ضدهم ، وكثيرا ما وضعوا بعض المصريين تحت رقابة شديدة ليأمنوا مخاطرهم ، راجع «تاريخ مصر الحديث» تأليف محمد عبد الرحيم مصطفى صفحة ٢٨٨ وأيضاً «فؤاد الأول» للاستاذ سردار اقبال على شاه صفحة ٦٦-٧٦

تعمل على ترقية التعليم بين المصريين وأن يتمتع المصريون بحكم بلادهم ، فانها لم تحافظ على هذا الوعد من نفسها . وقد كان السلطان حسين عظيم الشهامة ، محترماً ، كثير الاعتداد بالمصريين ، نزيهاً ، يرى أن مصر ستتمتع باستقلالها عند ما تسنح الفرصة . وكان مزارعاً نبيلا يميل إلى الأخذ بناصر الفلاحين والعمل على ترقيتهم ورفع شأنهم فى الأحوال الاقتصادية العامة [(١)] ومن مبادئه تشجيع التعاون بين المصريين.

رأى السلطان حسين أن توسيع مدى الحركات الحربية البريطانية فى فلسطين والشام أدت إلى الالتجاء إلى مصر والمصريين فى أمور عدة ، فقد اضطرت انجلترا إلى مد الخطوط الحديدية فى الصحراء لتسهيل مواصلات جيشها ، كما اضطرت إلى تموينه وصيانته ، والاعتماد على مصر فى مدّ وحداته بما تحتاجه من جمال وخيل وحمير ، كذلك اعتمد الجيش البريطانى على المصريين فى مد الطرق والقيام بالمشروعات الحربية التى لا تحتاج فناً أو علماً أو دراية خاصة بالأمور الحربية . فكانت مصر أعظم مورد للجيش البريطانى فى موارده الحيوية من ماشية ورجال وطعام وأعمال ووسائل النقل [(٢)] والتسخير والتعمير والانشاء الحربى والسلمى .

ونرى أن سياسة عباس والسلطان حسين كانت سياسة مفقودة العوامل الأهلية الانتاجية ، فاقدة عوامل الاتحاد الوطنى ، كما أنها كانت سياسة اقتصادية دولية متينة الأركان ؛ وضعها الانجليز لتقدم أحوال

---

(١) قد استمال حضرة صاحب العظمة السلطان حسين كامل جميع المصريين نحوه ، اذ كثيرا ما اشترك معهم فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأظهر علو النفس واخلاصاً لمصر ، وكان يعتقد أن الحماية ما هى الا عمل استثنائى لا بد أن يزول بانتهاء الحرب العظمى ، وعقد النية على زيارة انجلترا بنفسه عند انتهاء الحرب للمطالبة باستقلال البلاد، خصوصا وأن السير هنرى مكماهون كان قليل الدراية بأحوال مصر والمصريين ، كما كان خلفه السير ريجنالد ونجت الذى تعين مندوبا ساميا خلفا للسير هنرى فى أواخر سنة ١٩١٦ ، قليل العناية بأحوال البلاد ، فلم يتمكن من أن يتمتع بنفوذ واسع أمام الوزارة الانجليزية ، كما أن السلطة العسكرية فى مصر كان لها الكلمة الأخيرة ، كذلك كان يرى السلطان حسين أن حل المشكلة المصرية لا بد أن يتحقق بالاتصال المباشر مع الوزارة الانجليزية بلندن ، وقد توفى السلطان فى ٨ اكتوبر سنة ١٩١٧ وفقدت مصر بوفاته فرصة عزيزة ضاع معها الكثير من آمال المصريين وعلى رأسهم المزارعون والفئات المنتجة المسئولة قارن سردار اقبال على شاه فى كتابه ،، فؤاد الأول ،، ص ٦٩ .

(٢) راجع نيومان ،، بريطانيا العظمى فى مصر ،، صفحة ٢١٢ حيث تذكر أن انجلترا كانت تنوى فى أول الأمر تسوية ثمن كل ما تحتاجه وتشتريه . الا أن امتداد الأعمال الحربية حولت الدفة وجعلت انجلترا بدلا من اعتمادها على المساعدات الاختيارية من مصر ، تعتمد على الخدمات الجبرية من المصريين ، وكان فى تحويل السياسة من الاعتماد على الخدمات الاختيارية الى تنفيذ الخدمات الجبرية ما جعل المصريون يعتقدون أن أحوال مصر عادت الى روح الظلم والاستبداد والرشوة والأحكام الشخصية التى سار عليها العمد والمصريون فى الأيام السالفة ، فتعرض الأهالى لأقصى الشدائد اذ اضطرتهم السلطة على بيع ماشيتهم وحميرهم وعلى حمل فتيانهم على الانضمام الى السلطة العسكرية جبرا لا اختيارا بين سنة ١٩١٧ وسنة ١٩١٨ ، والظاهر أن السلطة

مصر المادية ، إذ أن مصلحة انجلترا تتركز فى رفع القوة الشرائية المصرية ليتمكن المصريون من شراء المصنوعات البريطانية والسلع الانجليزية ، كما أن من مصلحة انجلترا أن تهتم برفع قيمة القطن ، وقد أصبحت قيمة القطن المصرى لا تقـدر بنفقات إنتاجه بمصر ، وإنمـا تقدر بمقدار ما يتبادل به فى الأسواق الأجنبية من سلع وخدَمات ومنافع . وأصبحت مصر تعتمد على انجلترا فى توجيه صادراتها ووارداتها ، فقد ازدادت الواردات البريطانية حتى بلغت فى سنة ١٩١٣ مبلغ ٢٧٠٨٦٥٠١٩٥ جنيه مصرى بعد أن كانت ٢٥٠٩٠٧٠٧٥٩ جنيه فى سنة ١٩١٢ أى بزيادة ٧٫٢١ ٪ و بلغت الصادرات ٣١٠٦٦٢٠٠٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٩١٣ بعد أن كانت ٣٤٠٥٧٤٠٣٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٣ (١) أى بنقص ٨٫٨٩ ٪ وهـذا يدل على أن انجلترا حققت ما كانت تبتغيه فى مصر من أصول تجارية وإدارية واقتصادية وتشريعية فى هذا العهد ، وأن المصريين بدأوا يعيرون مصالحهم بما تستحقه من جهد ونشاط وإنتاج صحيح فى النواحى الصناعية والتجارية والمالية والزراعية .

لقد أراد السلطان حسين كامل أن يحقق استـقلال البلاد فى عهده ، ولكنه عنـد ما استسلم للسياسة البريطانية كثرت الاشاعات حوله ، فمن قائل « قُدِّر للأمير حسـين أن يلبس رداء الملك ليفقد كامل محبة الناس له وإعجابهم به ، وليمسى بعد ذلك أبغض الناس فى بلاده » وهناك من قال أنه باع مصر لبريطانيا بثمن زهيد ، وأن الأمير فؤاد كان خيراً منه لمواطنيه . وقد كان إعلان الحماية وعزل عباس الثانى ، وتوليـة السلطان حسين كامل إلى جانب زوال سلطان العثمانيين زوالا نهائياً كافياً لقذف مصر فى معترك يعتبر من أخطر إشكال الحكم عرفه المصريون .

العسكرية البريطانية كان لا يهمها ظلم المديرين الفلاحين ما داموا يأتون اليها بالرجال والدواب المطلوبة لأعمالهم الحربية فى الجهات المختلفة . وقد كان لهذه السياسة بعض الأثر فى تحويل المصريين عن حكم انجلترا فى مصر وتقوية النهضة الوطنية المصرية خصوصا وأن جميع الطبقات المصرية تأثرت من جراء مطالب الحرب اذ كثيرا ما طالب الموظفون المصريون أغنياء المصريين بدفع مبالغ كثيرة مساعدة الى جمعية الصليب الأحمر ، وبذلك كانت الروح الوطنية مضطرمة عند ما قامت الجماعات المتثورة من رقادها ، وساهمت الأمة فى الحركة الوطنية للاستقلال من التدخل البريطانى ، وقد وجدت تلك الحركة تعضيدا من اعلان الرئيس ولسون رئيس الجمهورية بالولايات المتحدة ، ومن اعلان انجلترا وفرنسا فى ٧ نوفمبر ١٩١٨ اذ قالت بأن غرضهما فى الشرق هو ايجاد حكومات وطنية تستمد سلطتها من الأهالى وأنها على استعداد للاعتراف بتلك السلطات الوطنية الأهلية عند تمام تكوينها وتقدمها نحو الصراط المستقيم .

(١) انتهى هذا العهد وكانت حالة الواردات والصادرات من البلاد المختلفة كما ذكرها كتشنر فى آخر تقريره فى سنة ١٩١٢ صفحتى ٨٥ و ٦١٢ مأخوذة من روبرت كريج فى مذكرته ووردت فى كتابنا «تاريخ مصر الاقتصادى» ص ٥١١ كالآتى :

الواقع كما يقول الأستاذ سردار إقبال على شاه « أن المصريين أحسوا أن عزتهم قد جُرحت ، وأن حقوقهم قد اغتصبت ، وكان لهم فى ذلك شيء من الحق » . بهذا خطت مصر خطوة إلى الوراء سياسياً بدلا من تقدمها إلى الأمام . ومع أن السلطان حسين فقد المحبة الرائعة التى كانت له فى أول عهد حكمه ، فانه استطاع للخير الموفور الذى كان ينساب إلى مصر أن يسترد بعض ذلك التقدير ، عنـد ما ظهر أنه فى قبوله للسيادة البريطانية إنما كان ولو بصفة موقتة يعمل لخير بلاده (١) . ورغم معارضة المصريين فى مجموعهم لمعاونة بريطانيا طالما كانت هذه المعونة تفرض عليهم مغادرة حقولهم الموفورة الثروة والخير والتى تستنفذ كامل جهودهم ، فقد بذل السلطان حسين جهوداً واسعة للتغلب على الكثير من العقبات التى اعترضت سبيله حتى يواصل تأييده لقضية بريطانيا والحلفاء . وارتضى السلطان حسين أن ينتظر حتى تنتهى الحرب ، واثقاً أن الدور الذى لعبتـه مصر فى مساعدة الأمبراطورية البريطانية فى ساعات شدتها سوف يؤهلها لأن تخطو خطوات موفقة فى طريق تقدمها(٢).

وعلى الرغم مما أحاط مركز السلطان حسين كامل من المصاعب الخطيرة ، ومما كان يلقاه من استخفاف بمكانته فى الكثير من الأحيان ، فقد كان فى نظر بعض السياسيين من الحكمة بحيث آمن بأنه يعمل مع دولة مندمجة فى الحرب ، وأن ما كان يلقاه إنما جاء من غير قصد أو تعمد ، وإنه إذا ما عرضه عند استعادة السلام سوف يكون له وزنه فى القضية التى اعتزم أن يقدمها باسم مواطنيه . وكثيراً ما فكر السلطان حسين فى مخاطبة ملك الانجليز مباشرة حتى تنال مصر أمنيتها من الاستقلال المنشود ، ولـكن القدر وافاه قبـل أن يتم لمصر أنشودتها الاستقلالية فى إدارة البلاد إدارة توافق حقائق مركزها الاقتصادى السليم .

الواردات بالجنيه المصرى	١٩١٢	١٩١٣	الصادرات بالجنيه المصرى	١٩١٢	١٩١٣
من بريطانيا العظمى	٧٬٩٩٠٬٦٥٨	٨٬٤٩٦٬٤٨٣	الى بريطانية العظمى	١٦٬٠٢٢٬٣١٨	١٣٬٦٤٨٬٤٧٩
من الممتلكات فى البحر الابيض	٢٥٣٬٣٨٢	٢٠٧٬١٩٩	الى الممتلكات فى البحر الابيض	١٣٬٦٣٠	١٢٬٥٣٦
من الممتلكات فى الشرق الاقصى	١٬٢١٤٬٣٦١	١٬٧٧٨٬٢٧٨	الممتلكات فى الشرق الاقصى	١٢٢٬٧٠٤	١٠٩٬٩١٩

(١) راجع الأستاذ سردار اقبال على شاه فى كتابه ,, فؤاد الأول ,, صفحة ٧٠ حيث يقول أنه فى عهد السلطان حسين كامل كان من سوء حظ مصر أن استدعت السلطات العليا فى لندن لورد كتشنر اذ كان رجلا معقولا ومحبوباً . . . وهو رغم ميله الى الأوتوقراطية كان يدرك اتجاهات الشرقيين ولون تفكيرهم فلم يكن من الممكن أن يمس احساس المصريين فى وقت كانت بلاده منهمكة فى نضال عنيف من أجل وجودها .

(٢) راجع ,, فؤاد الأول ,, للاستاذ سردار اقبال على شاه صفحات ٧٧ — ٩٧ حيث يشرح آمال السلطان حسين كامل حتى يوم وفاته فى التاسع من اكتوبر عام ١٩١٧ .

المبحث الخامس

الأحزاب السياسية والتوجيهات الاقتصادية

تكونت فى عهد إسماعيل باشا الأحزاب وتقوّت سراً فى عهد محمد توفيق باشا بالهام من القوة الوطنية التى شايعها جمال الدين الأفغانى وعاونها الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده وأتباعه وتلاميذه ونشطت. فعلا من ثنايا الظواهر التى لوحظت فى مصر فى عهد عباس حلمى وما قبله من العهود ، والأحزاب المصرية كانت تعمل فى الخفاء وتتستر فى إذاعة أسماء أعضائها (١) مع أن الأحزاب المصرية تعددت حتى لقد بلغت سبع على أقل تقدير ، وقد كان من نتيجة تعددها ضعف قوامها ، إذ ليس من السهل عند ما لا يكون لحزب واحد أغلبية قوية أن ينفرد بالغاية أو ظهور سلطانه فى ميدان السياسة والعمل . ونحن نعلم أن آفة السياسة فى مصر فى تلك الفترة كانت عدم الثبات حتى طغت السلطة البريطانية طغياناً ظاهراً ، فأخذت تسقط الوزارات وبذلك تعطلت القومية والمشاريع الأهلية التى تسايرها ، فانعدم الاستمرار فى السياسة الواحدة إلا إذا كانت سياسة الوزارات متفقة مع الأهداف البريطانية ولو كانت الأحزاب السياسية اعتمدت على قواعد اقتصادية لكان لها شأن ثابت آخر.

وقد كانت انجلترا فى عهد الخديوى عباس حلمى الثانى وعهد السلطان حسين كامل لا تكاد تعرف غير النظام المزدوج ، إذ لم يكن لديها أثناء القرن التاسع عشر كله سوى حزبين اثنين هما : المحافظون والأحرار ، وكانت المعركة السياسية بين الحزبين تدور حول السياسة الجمركية بنوع خاص ، فالمحافظون ومعظمهم من ملاك الأراضى والمصانع والبنوك المالية والمتاجر الكبرى يطالبون دائماً وأبداً بالحماية الجمركية ، ولقد قامت بنوع خاص خصومة قوية حول فرض ضريبة على القمح المستورد أو عدم فرضها (٢) ، وأما الأحرار فكان حرصهم على مصالح المستهلك العادلة وفطنتهم إلى أن انجلترا لا تستطيع بحال من الأحوال أن تستكفى نفسها بنفسها ، فطالبوا بحرية التجارة حتى يستطيع الفقير

---

(١) راجع ,, سعد زغلول . سيرة وتحية ،، للاستاذ عباس محمود العقاد صفحة ٧٢ حيث يقول أنه ,, زين لهم الوهم أن سعد وزميله فى مكتب المحاماة حسين افندى صقر قد ألف جماعة سرية سمياها ,, جماعة الانتقام ،،لقتل الشهود والجواسيس الذين خانوا الثورة العربية . . . . .

(٢) راجع مقالة المستر سبنسر سمرز Spencer Summer عضو البرلمان الانجليزى فى مجلة بريطانيا العظمى اليوم ,, عدد ٩٤ بتاريخ فبراير سنة ١٩٤٤ عن ،، حزب المحافظين .

أن يعيش وحتى لا يستغل المنتج حاجته فيرهقه إرهاقاً عظيماً محبة فى جمع المال (١) . وقد ظهر بعد ذلك حزب العمال الانجليزى الذى أخذ ينمو بنمو الصناعة البريطانية وزيادة عدد العمال العاملين . وقد أخذ العمال ينمون بنمو الصناعة ويزدادون عدداً ويتجمعون حول المصانع الكبرى . وقد ظهر حزب العمال وأخذ يحل محل حزب الأحرار شيئاً فشيئاً حتى أصبح فى الربع الأول من القرن العشرين حزباً قوياً يناهض المحافظين (٢) خصوصاً وأنه أقل جشعاً فى سياسته الاستعمارية من المحافظين ، فهو بذلك أكثر حكمة وفطنة لتطور الانسانية ونهوض الشعوب المستعمرة ، ولو أنه أقل خبرة بسياسة الحكم والنظام ، . وقد أدى عدم تعدد الأحزاب فى انجلترا إلى استقرار الحكم وثباته فتوازنت السلطات واستقرت الأمور لأنها تعتمد على القواعد الاقتصادية الثابتة بدلا من الشخصيات الفردية السياسية الزائلة .

أما فى مصر فقد تعددت الأحزاب المستترة فى عهد توفيق وزادات أهميتها فى عهد عباس حلمى (٣)، وإذا كانت كافة الأحزاب تقوم لتنفيذ ماتؤمن به من مبادىء فان أحزاب مصر لم تستطع أن يكون لها النفوذ الكافى فى حكم البلاد وذلك لهيمنة الدولة الأجنبية على نواحى الشئون السياسية والاقتصادية فى البلاد . فالأحزاب لا تستطيع أن تحكم لأنها لم تسع إلى الحكم بكافة الطرق الاقتصادية المشروعة فى عهد عباس الثانى اللهم إلا الحزب الوطنى فقد كسب ثقة بعض المتعلمين والمثقفين ولكنه تمسك بأصول لم يمكنه الزمن من تطبيقها على أحوال البلاد السياسية . وسوف نرى أن الأحزاب السياسية فى عهد فؤاد الأول بدأت تتدخل فى إبداء الرأى التنفيذى فى إدارة دفة البلاد إلى شاطىء الأمان ، ولسنا فى حاجة الى القول بأن الحكم يجب ألا يكون على حساب المصلحة الوطنية العامة ، بل يجب أن يكون هدف الأحزاب تحقيق استقلال البلاد المادى. كما كان الواجب عليها فى عهد فؤاد أن يحددوا الأهداف الاقتصادية العظمى التى يسعى لها كل حزب ، وأن يؤخذ فيها بالنظام الحزبى ، وذلك حتى لا ينضم إلى الحزب الا من هو مؤمن بها . كذلك كان من الواجب أن يتعرف الأهداف الاقتصادية التى يجب أن يسعى الحزب

(١) راجع مقالة الدكتور جونز على صفحات مجلة ,, بريطانيا العظمى اليوم عدد ٩٦ بتاريخ ابريل سنة ١٩٤٤ عن حزب الأحرار .

(٢) راجع مقالة المستر جورج ردلى George Ridley على صفحات « بريطانيا العظمى اليوم ، عدد ٩٥ بتاريخ مارس سنة ١٩٤٤ عن حزب العمال حيث يقول أن حزب العمال يؤمن فى سياسته الداخلية بالعدالة الاجتماعية ، وأنه قد أخذ عن الاشتراكية كل مبادئها سوى استبقاء الملكية الفردية .

(٣) راجع ,, سعد زغلول ,, للاستاذ عباس محمود العقاد صفحة ٤٤ حيث يقول أن جيل سعد هو أقرب الأجيال الى جيلنا الحاضر ، لأن أبناء الجيل الحاضر قد شهدوا بعض سنواته وعاشروا بعض أبنائه وانساقوا لبعض عوامله وتأثروا ببعض مؤثراته فهو من ثم أصعب علينا فهماً من الأجيال التى بيننا وبينها فجوة بعيدة ,,.

لتحقيقها والا أصبحت للأحزاب المصرية ، سياسة لا تعتمد على أساس مادى تواصل حياتها عليه بين الأجيال الحاضرة والمستقبلة، وبدون العامل الاقتصادى نرى محور التردد ظاهرا فى أقوال رجال السياسة والاجتماع [١] . فى كل مايعملون وينفذون ، فذكر منهم محمود باشا سليمان رئيس حزب الأمة وعلى شعراوى باشا وكيل هذا الحزب واحمد لطفى السيد باشا رئيس تحرير جريدة الأمة فى سنة ١٩٠٦ والشيخ على يوسف رئيس حزب الأصلاح واحمد حشمت باشا وكيل حزب الاصلاح فى سنة ١٩٠٧ ومصطفى باشا كامل واسماعيل باشا أباظه وغيرهم .

لقد كان الواجب أن تعين أحزابنا عند تكوينها آراءها ومذاهبها ومبادئها فى كل أمر من الأمور الاقتصادية الهامة ، مثل الزراعة الخفيفة والزراعة الكثيفة ، الملكية الكبرى والصغرى ، الزراعة التجارية والزراعة الكفائية ، الصناعات البحتة والصناعات الزراعية والصناعات الصغرى والكبرى وطرق تمويلها وتسويق منتجاتها والمساهمة فى أرباحها وتقرير الضمان الاجتماعى ، واصلاح النظام المالى لتعميم مبدأ التصاعد فى الضرائب ، وحرية التجارة وحمايتها وعلاقتها بالنظام النقدى العام ، والتشريعات العمالية وتعميم مجانية التعليم بكافة مراحله حتى يصبح العامل والتاجر والزارع مقدرا مركزه فى المجتمع الذى يعيش فيه وفى الحزب الذى يجب أن ينتمى إليه . والواجب أن تعلن الأحزاب رأيها فى الاستغلال والاستثمار سواء أكان عن طريق الجماعات أو عن طريق الحكومات ، وأن تحصر توجيهاتها الاقتصادية داخل حدود معينة حتى يعتقد الناس أهمية الهدف الذى يسعى كل حزب لتحقيقه للصالح العام . ولكن لسوء الحظ نرى أن جميع الأحزاب المصرية ليس لها برامج اقتصادية تعتمد عليها فى حياتها السياسية فى العهد الذى نواجهه :

فلو أن هذه المسائل تحددت لرأيت كيف كانت أحزابنا مستمرة تتعاون فى أهدافها ومبادئها ، وكيف يتضامن أعضاء كل حزب داخل حزبه تضامناً يكفل الوعى السياسى على أساس من الاقتصاد القومى .

---

(١) نرى الأستاذ العقاد يقول فى الأجيال المتقاربة ,, انك ترى مايشبه جيلك وما يخالفه فى وقت واحد ، فلا تقول هو شبيه بجيلنا حتى تعود فتقول هو على خلافه ، وتشك فى المشابهة التى لمحتها بيننا وبينه ، ولاتحاول أن تحصر الخلاف فى مواضعه حتى تلتبس عليك وتمتزج أمامك بمواضع المشابهة والمقاربة ، وكثيرا مايكون بين جيلك والجيل الذى قبله فرقا بين ابتداء المرحلة وانتهائها لافرق بين نحوين مختلفين أو مذهبين متعارضين ، فأنت محتاج إلى قياس واحد ، كذلك الى مقياس لاغنى لأحدهما عن الآخر . وهنا يكون التبلبل والتردد والضلال ولكن للقواعد الاقتصادية أسس ثابتة مستمرة دائمة ! .

وسوف ترى أن الأحزاب المصرية إذا ما وضع لها الأساس الاقتصادى القويم تدانيت لها مصر بالاعتراف الجميل ، كيف لا والحزب السياسى المؤسس على مبادىء اقتصادية هو عين الأمة التى يبصر بها أعضاؤها نور الاستقلال بحسن الهداية والتوفيق . ورئيس كل حزب يجب أن يدين بدين العلم و بدين الوطنية فى وقت واحد ، و يجب أن يكون ممن يقولون بوجوب نشر الروح العلمى من جهة ، وتقوية الشعور الوطنى من جهة أخرى ، فالوطنية لا تخرج عن حقائق الأشياء فى الشئون الحزبية ، إذ أنها قوة اجتماعية حقيقية فعالة ، يجب أن يرتكن عليها كل حزب فى إقامة صرح البلاد الاقتصادى والاستقلالى ، ومهمة القائد السياسى فى حزبه تنحصر فى معرفة حقائق الأمور والعمل بالوسيلة الصالحة على تحقيق الصالح العام الذى يجب أن تعمل له جميع الأحزاب . ولكل حزب رئيسه ، والرئيس الحقيقى هو الذى يستعمل علمه لمصلحة حزبه ووطنه ، فعليه أن يهتم بكل مايساعد على مجد وطنه ، وفى كل عالم حقيقى كبير ورئيس حزبى قدير يجدون وطنياً حازماً أعظم .

لقد بدأت الأحزاب المصرية تتخذ شكلا من الأشكال العامة فى عهد عباس حلمى الثانى ، ولكنها كانت تفتقر إلى الوعى الاقتصادى فى تأسيس مبادئها ، فلم يكن للأحزاب المصرية من قواعد(١) ، وسوف تختمر الفكرة الاقتصادية لتأسيس نظام الأحزاب على أساسها ، وهذا ما سوف نراه نامياً فى عهد فؤاد الأول الاقتصادى ، فقد أصبح فى عهده « العلم شىء » والتعليم شىء آخر ، فما يصح للعلم قد لا يصح فى التعليم . فالتعليم ليس من الأمور المقصودة بالذات بل هو من الوسائل التى تستخدم للوصول إلى بعض الغايات . فوسائل الأحزاب قد تختلف ولكن الغاية واحدة ، وما قيمة التعليم إلا بقياسه فى تحقيق الهدف الأسمى الذى تسعى لتحقيقه للصالح العام ، فالطريقة تتبع الغاية وتخضع لمقتضياتها بطبيعة الحال وحسن المآل .

ونستطيع أن نؤكد بأن الأفكار والمعلومات التاريخية الاقتصادية سوف تلعب دوراً هاماً فى حياة الأمة المصرية وسوف تؤثر تأثيراً له مزاياه فى الحادثات المستقبلة إن شاء الله .

---

(١) لقد أحسن الأستاذ سبنسر سامرز Summers عندما قال على صفحات مجلة «بريطانيا اليوم» عدد ٩٤ بتاريخ فبراير سنة ١٩٤٤ أن حزب المحافظين فى انجلترا نما من عقيدة نمت بنمو من اعتنقوها ، وأن هذه العقيدة اعتمدت على مبادىء اقتصادية قويمة تعدلت بتعديل حياة الناس ومطالبهم من الحياة الاجتماعية التى نشأوا فيها ونموا بنموها ، وأن الحزب الذى راعى التحولات الاجتماعية ويسايرها ، فهو الحزب الذى يبقى فى الحياة الناهضة النامية ، دون أن يغير من مبادئه القويمة التى تمسك بها فى حياته السياسية والاقتصادية . فالأحزاب السياسية يجب أن تعتمد على أهداف اقتصادية ومبادىء اجتماعية ، لأن هذه الأهداف عامة

الفصل الثانى

الحالة الاجتماعية

١ — مصر بين السياسة القومية والسياسة البريطانية في تحسين حال المجتمع ٢ — مشاكل مصر الاجتماعية ٣ — الحياة الاجتماعية والاصلاحات العامة ٤ — الشئون الاجتماعية بين العوامل الاقتصادية وعناصرها ٥ — النظم الانتاجية والنظم الاجتماعية وضرورة تناسقها ٦ — طبقات المجتمع المصرى وطبقات الشعب المصرى

« لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » حديث شريف

شرحنا فى الفصل الأول الحالة السياسية فى البلاد وما نشأ عنها من تطور فى نظام الحكم ، فقد أمست بمصر حركتان الأولى الحركة القومية التى وضعها اسماعيل باشا حيث أراد فى أواخر عهده الاعتماد على المجالس الأهلية فى الادارة ورفع شئون المصريين الاقتصادية عن طريقها (١) ، والثانية الحركة الدولية التى سار عليها توفيق باشا فى نظام الحكم . اتجهت الحركة الأولى نحو الاستقلال والنهوض به على أساس القومية الاقتصادية وسياسة إقامة الحماية فى التجارة والصناعة والزراعة لما فيه اعتماد البلاد على مواردها الخاصة ، وبدأت الأحزاب المصرية تتكون فى مصر وتعمل على اقامة النهضة المصرية على أسس أهلية ، واتجهت الحركة الثانية نحو تخصص مصر فى زراعة القطن وامتداد المبادلات لتحقيق التعاون المصرى البريطانى ، فنظرت انجلترا الى مصر نظرة الطامع الى الغنيمة المتمنى دوامها ، واعتقدت أن الفلاح أصبح مفطوراً على الخضوع مطبوعاً على الاستسلام لا يغير من أمره شيئاً اذا أخضع وتسيطرت الحركة عليه واستمتعت بخيراته الضائعة وثرواته المهملة وأصقاعه الفسيحة .

واجهت الحركتان تحسين حال المجتمع بالوسائل المختلفة مع ندرة الموارد التى تعتمد عليها ،

وثابتة دائمة ، أما الاحزاب التى تعتمد على الاشخاص فهى تعيش ما دامت الشخصية ، فاذا ما دفنت الشخصية دفن الحزب معها وسوف نعود الى هذا الموضوع عندما نقارن أحزابنا المصرية فى عهد فؤاد الاول الاقتصادى بالاحزاب فى فرنسا وبريطانيا.

(١) راجع عدد المقطم بتاريخ ٩ / ٣ / ٤٥ حيث يصف الاحتفال الكبير بذكرى اسماعيل فى ٨ / ٣ / ٤٥ وقد خطب رئيس الوزارة المصرية فقال . فى ليلة ٧ مارس سنة ١٨٩٥ انتقل الى جوار ربه فى قصره بالقسطنطينية خديو مصر وعزيزها اسماعيل . . وها قد مضت على وفاته خمسون عاماً توالت فى خلالها الحوادث على مصر وتواترت التقلبات الى أن أدركها الملك الجليل فؤاد الأول أحسن الله جزاءه ، فعادت البلاد فى عهده مستقلة ومضى الى ربه راضياً مرضياً تاركا فى ولى عهده ,,الفاروق,, الأمنية ، علم الجهاد لشعب يفهم معنى حريته ومعنى استقلاله . وقارن ,,سعد زغلول,, للاستاذ عباس محمود العقاد ص٨٧

ولولا افتقار مصر إلى الشخصية السياسية لأصبحت عاملا دولياً مستقلا ، كذلك لولا أن علاقة مصر الخارجية فى عهد توفيق أصبحت داخل دائرة ضيقة من الاستقلال لما تعرض كيان الدولة المصرية إلى التحوّل والتعقيد حتى أصبحت مصر وثيقة الروابط بانجلترا بمحالفات سياسية وتجارية وثقافية، وسياسات نقدية ومصرفية وجمركية ، و بذلك صارت انجلترا الدولة الوحيدة التى لم تقطع صلتها بمصر ، وصار من الصعب التفاؤل بقطع هذه الصلة إلا إذا توترت العلاقات وتحولت الصداقة الى عداوة ، والتعاون إلى تفكك وانفراد ، ومن ثم إلى ودّ ووئام (١) .

المبحث الأول

مصر بين السياسة القومية والسياسة البريطانية فى تحسين حال المجتمع المصرى

لقد واجهت السياستان: المصرية الأهلية ، والانجليزية الدولية ، مسألة تحسين حال المجتمع المصرى ، فعملت الأولى على تخفيض المطالب المصرية ، وسارعت الثانية فى رفع شئون المجتمع المصرى حتى تقوى أصول المبادلات ، وتتخصص مصر فى انتاج القطن لما فيه تعضيد الواردات البريطانية من المنسوجات القطنية وغيرها . فنهضت البلاد نهضة أعدتها الى التقدم الاقتصادى المحدود بين نزعات مختلفة وسياسات متباينة ، وظروف وملابسات أحاطت بها(٢) وقد كانت هذه الملابسات نتيجة لازمة لتطورات لامندوحة عنها ، وعلل كامنة فى النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى كانت مسيطرة على الحياة الأوربية والمصرية سواء بسواء ، و بالأخص فى مصر .

وترجع دراسة الحالة الاجتماعية فى مصر على ضوئها الحديث الى تاريخ اسماعيل الاقتصادى ومقارنته بتاريخ توفيق الاقتصادى ، فنرى توجيهات الأول السليمة فيما يتعلق بشئون العمل والعمال ، فقد عنى

---

(١) قارن ,, سياسة مصر الخارجية ,, بقلم صاحب العزة جفرى غالى بك على صفحات الدستور بتاريخ ١٩/١١/سنة ١٩٤٤ .

(٢) يقول رئيس الوزراء فى كلمته فى الاحتفال بذكرى اسماعيل العظيم ,, وكان اسماعيل مؤمناً بمنافع الشورى ومزاياها وأدرك بثاقب فكره أن معالجة الأزمات تستدعى الاستناد الى تأييد أمته . فنزل عن سلطانه المطلق وعمل على اشراك قادة الرأى فى سياسة الحكم باقامته النظام النيابى ، وقد قال فى ذلك ,,وكثيرا ما كان يخطر ببالى ايجاد مجلس شورى النواب لأنه من القضايا المسلم بها التى لاينكر نفعها ومزاياها أن يكون الأمر شورى من الراعى والرعية ، ويكفينا كون الشارع حث عليه بقوله تعالى — ,, وشاورهم فى الأمر ,, — واستطاع أن يحول هذه الرغبة القديمة بوضع مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ . أما توفيق فقد استسلم للقواعد التى وضعها لمصر اللورد دوفرين الذى أشرف على محاكمة الثوار وقرر الغاء مجلس شورى النواب ووضع نظاما جديدا للمجالس النيابية ويقول الأستاذ العقاد فى كتابه ,,سعد زغلول,, أما الجيل العرابى فقد تفرق زعماؤه ....,,

بتحسين حال المجتمع لما فيه خير الانتاج الأهلي ورفع مستوى المعيشة بين جميع الطبقات . قال عبد الحميد بدوي باشا أنه « لا يمكن أن يعرض أحد لتاريخ الخديو اسماعيل دون أن يسترعي نظره استرعاء خاصاً عنايته بأمر حرية الانسان وكرامته سواء من حيث انقاذه من السخرة ومن حيث الغاء الرق » .(١) فقد هبت أوربا الى تحرير الأرقاء ومقاومة النخاسة، وكان الخديو اسماعيل ممن آمن بذلك المبدأ ودأب على العمل بتحقيقه بالرغم مما أحاط ذلك من الصعوبات ومن أن الرقيق كان فى مصر من العادات المتأصلة التى ارتبطت بها تقاليد البلاد ومصالحها ومرافق لم يكن من السهل تغييرها أو اقتلاعها(٢). لقد عمل اسماعيل فعلا على كسر القواعد التى وضعتها شركة القنال فى عهد سعيد فى استخدام العمال المصريين الذين تعهد عمه « سعيد باشا » بأن يقدم أربعة أخماسهم على سبيل السخرة وقد بلغ عددهم عشرين ألفاً . وقد اغتبط اسماعيل باشا بحكم نابليون الثالث حين قضى عند تحكيمه بابطال حق الشركة فى مطالبة الحكومة المصرية بالعمال الا أن يكون ذلك على سبيل العارية وبأجر ، وأن يكون ذلك الحكم قد تضمن الزاما للحكومة فى مقابل ذلك وغيره بتعويض يُدفع للشركة . من هذا نرى أن اسماعيل كان يرغب فى تحرير المصريين من ربقة العبودية والرق وأن يعلو بالأفراد والجماعات المصرية الى المكانة اللائقة ببنى جنسه . أما توفيق فانه حين توليته الحكم كلف شريفاً تأليف النظارة الجديدة فقبل على أن يحكم نظارته بمقتضى دستور ، ولكنه لما قدّم مشروع الدستور الذى يقضى بأن يكون هناك مجلس نواب يسمع رأيه فى ادارة البلاد رفضه الخديو توفيق بناء على تحريض قناصل الدول ، فاستقالت نظارة شريف ثم تألفت النظارة برياسة رياض باشا وحكمت هذه النظارة البلاد حكماً استبدادياً يوافق نزعة الخديو ؛ وأهملت مجلس شورى النواب مما قضى بأن تتدخل السياسة البريطانية بحجة تحسين شئون الشعب فى مصر ، واستمر التدخل بأن أعيد نظام المراقبة الثنائية واتخذ شكله السياسى فى أعمال الحكومة الرسمية المالية وغير المالية ، وما الشئون الاجتماعية الا من مهامها . وأصبح الاصلاح الاجتماعى وقفاً على الحالات التى تتفق فيها مصالح الأمة مع مصالح واضعى السياسة الاقتصادية لمصر ، فلم تظهر المشاريع الاجتماعية التى تفيد الشعب وحده والتى كان من شأنها رفع مستوى الأهالى على أساس من الاستقلال

(١) راجع كلمة حضرة صاحب المعالى عبد الحميد باشا بدوى فى الاحتفال بذكرى اسماعيل العظيم فى ٨ / ٣/ سنة ١٩٤٥ بالأوبرا المصرية . منشورة على صفحات المقطم بتاريخ ٩ / ٣ سنة ١٩٤٥ ، وقارن كتابنا ,,تاريخ مصر الاقتصادى،، الطبعة الثانية صفحات ١٩ - ٢٢ و ٦٢ - ٦٣ و ٩٧ - ٩٨ - ١٩٦ - ١٩٩ و ٢١٥ - ٢١٩ - ٢٦٦ - ٢٧٧ و ٤٠٥ - ٤٢٠ و ٥١٩ ٥٣٠ .

(٢) راجع ,,علم الاقتصاد المصريين،، للمؤلف حيث نواجه تطورات الرق نحو العمل الحر ونشرح الظروف التى أدت الى القضاء على الرق فى الاسلام فى عهدنا الحاضر بين الأمم العربية ، وقارن السير وليم أشلى فى كتابه عن ,,النخاسة فى أمريكا وأوربا،،

والكفاية الأهلية ، ولبثت مصر زمناً فى حالة من الجمود والاعياء تنتظر وترقب .

لقد سبق الغاء السخرة الغاء الكرباج منذ سنة ١٨٨٣ ، وهو ذلك العقاب الذى كان ينزل بالمصرى الى منزلة العبيد والرقيق ، فاذا ما ألغى الكرباج تبعه الغاء السخرة فى سنة ١٨٨٦ فأصبح القانون وكبار الموظفين لا يجبرون الفلاحين على العمل بلا مقابل فى تطهير الترع والرياحات ، وحرم القانون نظام السخرة ، وتبع هذا الالغاء حرية التنقل والعمل بين رجال الزراعة فى المدن ورجال الأعمال فى القرى والدساكر .

أضف الى هذا أن اسماعيل باشا أراد أن يستعين بالأجانب فى رفع مستوى المصريين إذ رأى ، إن صحيحاً أم خطأ ، أن حالة الاصلاح فى مصر لم تكن لتتحقق دون معونة الأجانب أو ارشادهم ، فكان يشجعهم على القدوم للبلاد وعلى استيطانهم ، وفسح مجال العمل لكى يستفيد الأهالى من آثارهم ويحتذوا مثالهم ، ولولا أن الأجانب لم يراعوا حرمة الضيافة ومصالح الأهلين ، ودفعتهم الأثرة والجرى وراء الربح والفائدة الى استغلال الامتيازات الأجنبية فى اسراف ، لتحقق التعاون المنشود والتقدم الأهلى المطلوب(١) ولما ظهرت السياسة البريطانية فى أنها تعنى بشئون مصر الاجتماعية فى عهد توفيق.

وبينما كان اسماعيل باشا يعمل على تحقيق الاستقلال للبلاد برفع أحوال المصريين الاجتماعية ، فقد أرادت السياسة الانجليزية أن تقوم بدورها فى تحقيق هذا التوجيه ، فقامت بوضع نظام الحكم على أساس كبير من النزاهة ، اذ أرادت أن تحكم حكما نزيهاً يسود فيه العدل وتسود فيه المساواة ويأخذ فيه كل ذى حق حقه ولا يكون فيه للاستثناء ولا لاستغلال الحكم أثر ، فارادت كما أراد حكام مصر أن يشعر المصريون بأن القانون يحترم فى كل صغيرة وكبيرة ، وأن القائمين على تنفيذ القانون هم أشد الناس احتراماً للقانون ، ورغبت فى أن ترى الحكومة فى جانب الضعيف اذا أراد قوى أن يتعدّى عليه ، وفى جانب المظلوم حتى يرتفع الظلم عنه ، وأرادت أن ترى أموال الدولة مضمونة لا تنفق الا فى منفعة عامة ، ومناصب الدولة عزيزة كريمة لاتسند الا لذوى الأمانة والكفاية والتجرد للمنفعة العامة وأن لاينتفع أحد نفعاً غير مشروع بسبب من الأسباب ، وأن لايضار أحد فى غير جريمة أو جريرة ، وأن تنفذ المشروعات العامة للمصلحة العامة لا لمصلحة أفراد بذاتهم ولا لاضرار بآخرين بذاتهم . فكما

---

(١) راجع ,, مركز مصر الاقتصادى ,, للمؤلف حيث يشرح تطور الامتيازات الأجنبية ومركز المصريين الاجتماعى منها ، وقارن ,, سعد زغلول ، سيرة وتحية ,, للاستاذ عباس محمود العقاد صفحة ٩١ حيث يصف الأمة المصرية بأنها أمة طويلة التاريخ ، قديمة عهدها بالمدنية فى أرض زراعية ,, وقارن الأستاذ العقاد فى كتابه ,, سعد زغلول ,, صفحة ٨٧ .

أراد الحاكم المصرى تحقيق هذا كله ، لأنه من أسباب الطمأنينة والرخاء والتقدم ، فقد عضدت السياسة البريطانية ذلك فى مصر حتى يصبح نظام الحكم فى مصر مضرب المثل فى طهارة السمعة وفى التضامن بينه و بين أفراد الأمة على ما فيه خير الجميع والعدل مع الجميع. ونرى أن نظام الحكم الذى أقيم بعث الى مجاملة الأمة فى عقائدها ، والحذر من المساس بموروثاتها ومألوفاتها الصحيحة ، و إلا زال الحكم وفسد الأمر ، وتعرضت البلاد لاشراف انجلترا المباشر وتنظيمها للاداره تنظيماً يكفل سداد الديون الأجنبية . فأخذت انجلترا تزعم أنها ستعنى بتربية المصريين وتدريبهم على حكم أنفسهم واستلام مقاليد الأعمال فى بلادهم(١) مع أن الحكم الديمقراطى كان على غير هذا الأساس الدولى.

وقد كانت لاقامة المحاكم المختلطة بمساعى عاهل مصر فى سنة ١٨٧٥ مما ساعد على المساواة بين المصريين والاجانب ،(٢) بينما كان نشوء المحاكم الاهلية مما عاون الحكومة المصرية والسياسة البريطانية على اقرار الحق لذويه ، فوضعت القوانين المدنية والتجارية التى لا يزال معمولا بها حتى الآن ، كما وضعت قوانين العقوبات وتحقيق الجنايات بالرغم من ضآلة اختصاص تلك المحاكم فى الامور الجنائية ، وظلت معمولا بها حتى اتفاق مونترو فى عهد فؤاد الاول . فكان لنظام الحكم والتشريعات التى صدرت بخصوصه أثرها فى الاستقرار الاقتصادى فى مصر ؛ اذ على أساسه بنيت مدنية مصر الحديثة ، وعلى أهدافه وضع أساس رفاهية الشعب ورخاؤه، فاذا أراد بعض حكام مصر أن يجعل مصر جزءا من أوربا فكان هدفه هو أن يرفع عن مصر غاشية الجهل ويخرجها الى حيث مظاهر المدنية المضيئة وحقائقها الراسخة فيضىء قارة أفريقيا المظلمة . فالغرض من التنظيمات الادارية وقواعد الحكم يجب دائماً أن يتجه نحو تنمية موارد مصر وتحسين حالة الشعب ودوام استمتاعه بموارده .

---

(١) عرضت انجلترا على السلطان عبد الحميد أن تغادر مصر على أن تعود اليها لتوطيد النظام اذا طرأ عليها ما يدعو لذلك فأبى السلطان أن يبرم معاهدة مع بريطانيا العظمى بهذا المعنى ، لأنه اعتراف لها بحق الحماية ، وقد شجعته فرنسا وروسيا على الرفض ... راجع ,, سعد زغلول ،، للاستاذ العقاد صفحة ٨١ . وعلى ماهر باشا ,, الديمقراطية الصحيحة ،، اهرام ٢٠ ٤ / ٤٥

(٢) يقول معالى عبد الحميد باشا بدوى فى كلمته عن الاحتفال بذكرى اسماعيل الكبير أنه ,, قد اختلف الرأى فى مشروع المحاكم المختلطة ، ولكن الذى لاشك فيه أنه لم يكن فى الامكان الوصول فى المفاوضات العسيرة الى أفضل منه — ,, وقارن محى الدين باشا بركات فى رسالته ،، ,, الامتيازات الأجنبية ،، وأيضاً نقده المعاهدة المصرية البريطانية فى سنة ١٩٣٦ فى مذكرته الخاصة ، ويقول عبد الحميد بدوى باشا ,, لم يكن برنامج الخديو اسماعيل مقتصراً على أداة الحكم سواء من حيث العمل على استقلال مصر السياسى عن تركيا أو من حيث بسط سلطانه على الأراضى التى تحقق بها وحدة وادى النيل ، فليس ذلك الا سبباً ووسيلة ، أما الغاية فهى رفاهية الشعب ورخاؤه .... وقارن الأستاذ العقاد ,, سعد زغلول ،، ص ٨٩ .

المبحث الثانى

مشاكل مصر الاجتماعية

تبين لنا أن اسماعيل باشا أراد أن يحل مشاكل مصر الاجتماعية على ضوء المشورة وإقامة المجالس الدستورية، وأن توفيق ما كاد يصل بمعاونة وزرائه والموظفين الأجانب الى حل هذه المشاكل حتى قامت فى البلاد حركة قومية سماها بعض العلماء «بالثورة العرابية» نسبة إلى زعيمها «احمد عرابى باشا». وترجع أسباب هذه الثوره فى الحقيقة الى زيادة تدخل الأجانب فى شئون البلاد الداخلية بحيث حُرمت البلاد من الحكم الدستورى الأهلى فى وقت انتشر فيه التعليم وتداول الناس الصحف وتنبّه الشعب المصرى الى حقوقه وطالب بها، وبالأخص أن الأمة بدأت تعتمد على أصول مادية وقواعد اقتصادية فى حياتها وأساس نعيمها فاجتمع المصريون وارادو تمثيل بلادهم وتوزيع الاختصاصات فيما بينهم.

طالب عرابى وغيره من الضباط وقادة المصريين والمتعلمين بحق مجلس النواب فى مناقشة ميزانية الدولة والعمل على رفع شئون المصريين الاجتماعية ولكن الوزارة المصرية وعلى رأسها الخديو توفيق رفضت تعديل الدستور خوفا من الاحتكاك بين النواب والمراقبين الأجانب. فارتبكت الحالة السياسية فى البلاد وتدخلت انجلترا، وكان من نتائج زيادة نفوذ الانجليز أن ابتدأ الرأى العام المصرى ممثلا فى الصحافة يعارض السياسة البريطانية ويعضد الحركه الوطنية التى كان يقودها فى ذلك الوقت الخديو عباس حلمى فى الخفاء ويتزعمها الشاب مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى(١). فى السراء والضراء، سواء أكان ذلك أمام العالم المصرى أم الأجنبى فى مصر وخارجها.

وتتلخص مبادىء الحزب الوطنى فى ضرورة الجلاء عن مصر ونشر الحكم الدستورى فيها ابتغاء تحسين حال المصريين العائشين فى البلاد فى الوجوه الاقتصادية المتعددة والاجتماعية الملحة مع احترام المصالح الاجنبية المشروعة التى لا تتعارض مع استقلال البلاد.

فكان الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران من الأسس التى عمل على تحقيقها مؤسسو الحزب الوطنى منذ نشأته(٢) وتكوينه

---

(١) راجع «مصر فى حكم فؤاد الأول» للاستاذ فولاذ يكن صفحات ٩٧ — ٨٣ حيث يشرح الحالة الثقافية والاجتماعية فى مصر وصفحة ٩٥ حيث يبين الاتجاه الذى يأخذه المصريون فى تقدمهم السياسى.

(٢) راجع «مصطفى كامل، باعث الحركة الوطنية» للاستاذ عبد الرحمن الرافعى بك صفحات ٢٦٢ حيث يقول أن

على غرار الاحزاب الأوربية فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧ ، اذ قال مصطفى كامل عن أغراض الحزب الوطنى «أننا لسنا حزباً سياسيا فقط بل نحن قبل كل شيء حزب حياة للأمة وانهاض لها ، فلا نغفل التعليم بين سائر الطبقات لحظة واحدة ، وهو يرمى الى أن الاستقلال أس كل سعادة ، وأنه يعمل لنشر التعليم حتى لايبقى مصرى جاهلا تحت سماء مصر ، ويسعى للوفاق بين الأمة وتقريب المسافة بينها وبين الشعوب الأخرى ، وهو يرمى قبل كل شيء الى أن يكون المصرى انسانا بأسمى معانى الكلمة ، وأقصد بالمصرى ليس فقط ذلك الذى تراه فى المدائن يجد ويعمل ، بل أقصد بنوع خاص ذلك الفلاح الذى قضى القرون من السنين وهو يعتقد أنه ملك للحاكم ومتاع لا ارادة له ، فأسمى عمل نقوم به هو انهاض ذلك الفلاح العزيز واعلاء مكانته ، فهو هو ممثل النشاط المصرى ، ومصدر كل خير ونعيم ، فليحى عصر ينطق فيه التاريخ بأن الفلاح ألقى أثقال القروض الماضية وصار رجلا حراً بفضل أبناء وطنه المتعلمين المجاهدين فى سبيل حريته وسعادته (١) واذا كان الحزب الوطنى قد عمل على إنارة الأراء على أسس اجتماعية سليمة ، فقد ظهر أيضا فى هذا الوقت جرائد وأحزاب لم تعتمد على قواعد اقتصادية لدوام حياتها العامة فى الامة المصرية ، منها «حزب الأصلاح» و «حزب الأمة» .

المصرى وطبيعته : « وأنذر عشيرتك الأقربين» سورة الشعراء ، آيه ٢١٤ .

ذكرنا أن الأنجليز عقب الاحتلال كانوا يتقربون الى الناس بالعدل وتنظيم الشئون الحكومية ويحسبون أنهم يجتذبون اليهم قلوب المصريين بهذه السياسة ويصرفونهم عن الأستقلال والحرية

الحزب الوطنى كان موجودا كفكرة تضم حولها الأنصار والمجاهدين وأن مصطفى كامل قال فى لواء ١٠ أكتوبر سنة ١٩٠٧ أن الحزب الوطنى المصرى الذى جعل أول مراميه وأسمى غاياته استقلال مصر ورد حقوقها اليها كان موجودا فعلا من ثلاثة عشر عاماً مضت ، وأنه وان لم يظهر بشكل نظامى وبلائحة ولجنة ادارة قد ظهر بأعمال اتفق أعضاؤه عليها لخدمة البلاد بكل قوة ، ويقول الرافعى بك فى صفحة ٢٦٣ أن مصطفى كامل كتب فى اللواء بتاريخ ٢ يولية سنة ١٩٠٠ مقالا أعرب فيه عن أمنيته فى تأسيس هذا الحزب ، وأنه فى سنة ١٩٠٧ اعتزم بتنفيذ فكرته بوضع نظام الحزب الوطنى فى ٧ ١ كتوبر سنة ١٩٠٧ ، فدعا اعضاء الحزب لتكوينه فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٧ واجتمعت أول جمعية عمومية للحزب الوطنى فى يوم الجمعة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ بدار اللواء ، وكانت تحتوى على أعضاء من جميع طبقات الأمة من أعيان ومزارعين وسراة ومحامين وتجار وأطباء ومهندسين وأرباب أعمال وصناع وما الى ذلك .وقارن على باشا ماهر ,,الديمقراطية والنظام الحزبى،،أهرام ٢٠/٤/٤٥ .

(١) راجع ,, مصطفى كامل،، للاستاذ الرافعى صفحة ٢٧٠ حيث يذكر أعضا .اللجنة الادارية الأولى للحزب الوطنى فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ . وهم ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ويجتمع الحزب مرة فى كل شهر على الأقل وقد انتخب الوكيلين والسكرتير وأمين الصندوق من بين أعضاء مجلس ادارته وعددهم ثلاثون .

والوطنية ، ولكن المصرى لم يؤخذ بتلك المظاهر إذ ساءت ظنونه بكل غرض من الاصلاح ، ثم نبت كما يقول الأستاذ العقاد فى كتابه « سعد زغلول » ، جيل جديد يشعر بالنفور الطبيعى من الحكم الأجنبي ، فانبثقت ينابيع الحركة الوطنية ، وكان انبثاقها من مصادر شتى بين بقايا الجيل الحاضر ، فلم تكن على اتفاق فى غير الشعور بالنزعة الوطنية ، وحتى هذا لم يكن متفقا منسجما فى معناه ومرماه ، لأنه كان يمتزج أحياناً بالعلاقة العثمانية والصبغة الدينة ، وكان يمتزج أحياناً أخرى بسوء فهم المصلحة المصرية والسبيل الأقوم لنجاح القضية القومية . ولكن المصريون فى طبيعتهم وتربيتهم و إعدادهم للحكم كانوا متفقين على التمثيل وتوزيع اختصاصات إدارة الحكم فيما بينهم فى القرية والأقليم والدولة .

والمصرى محافظ بعادته وتقليده ، ولكنه سريع الغضب والتعصب إلى أسرته ، وقد لايستطيع جانب أن يفهموا كيف يكون المصرى محافظاً شديداً فى المحافظة ، ومع ذلك يثأر ويتأهب للتمرد . والحق أن المصرى يحب الأسرة و يفضل معيشتها ، وقد كان لحبه للاسرة أن تمسك بالموروثات والتقاليد ، فهو محافظ كما تحافظ جميع الأسرات على تراثها ، وهو كما يقول الاستاذ عباس العقاد «من أجل المحافظة على التراث مستعد للثورة لصيانة موروثاته وتقاليده وحقوقه [1] فالمصرى اذا نسى كل شيء فلا ينسى وشائج الرحم وآداب الأسرة وصيانة البيئة الاجتماعية التى يعيش فيها من التشهير أو الاستنكار . فالأسرة عظيمة الشأن فى حياة المجتمع المصرى ، والمصرى اجتماعى من ناحية الأسرة ، ومن ناحية انتظام العادات والعلاقات ، وهذا هو أقوى مايربطه بالمجتمع أو يربطه بالأمة والحياة القومية ، وهو ارتباط أقوى فى نفسه من ارتباط النظام السياسى به ، وربما كان صدوده عن الحكومة مما ضاعف اعتماده على اسرته ، وبنى عشيرته ومن ثم كان محافظاً متحفزاً للتغيير فى وقت واحد ، فهو محافظ فى ملسكه الذى يدور على أصول الأسرة ، متمرداً فى مسلكه من ناحية الشئون السياسية والمسائل الحكومية ، ويقول الأستاذ عباس محمود العقاد إن المصرى متى جد عليه جديد الاصلاح فلن يفلح عنده ولن يظفر منه بالموافقة إلا ساعة يمتزج بنظام الأسرة و يتسرب الى حياته من باب العاطفة العائلية فهل أدت هذه العاطفة إلى تقويم الأحزاب الاجتماعية و إصلاح الشئون الاجتماعية ؟

---

(١) راجع « سعد زغلول » للاستاذ عباس محمود العقاد صفحة ٢١ حيث يقول وقد يبدو غير معقول فى ثورته وهياجه لأن العهد بالناس أن يستغربوا الثورة من المحافظين المقلدين ويزيدهم استغراباً لها أن لايجدوا تفسيراً لها من خوف الضرر على المصالح والمنافع . . . والواقع أن الذى يثور هذه الثورة غالباً هو المحافظ المغرق فى المحافظة ، لأنه لفرط محافظته ينسى المصلحة فى سبيل العادات . وقارن صفحة ٨٩ من نفس المرجع حيث يتكلم عن سوء الظن بالأجانب .

الشئون الاجتماعية والأحزاب والتحزب : « ما جعلَ اللهُ لِرجلٍ من قلبين في جوفه »

نرى أن الشئون الاجتماعية على ضوئها السليم هي من الواجبات الضرورية في تكوين الأحزاب المصرية، ونعتقد أنه لولا فقدان العناصر الاقتصادية من برامج الأحزاب المصرية لما تعرضت للاضمحلال والتهاون في النهوض بالحمل والمسئوليات التي وقعت على أكتافها في عهد عباس حلمي والسلطان حسين. فقد أراد غورست أن يقضي على الحركات الوطنية باتفاقه مع الخديو عباس حلمي ، فاضطهد زعماء هذه الحركات الوطنية ، وأتى كتشنر بعد وفاة غورست وأصبح معتمداً بريطانياً حتى قيام الحرب العظمى في سنة ١٩١٤ ، وكان افتقار الاحزاب المصرية لسياسة اقتصادية مما حوّل دفة مصر إلى الأخذ بالسياسة العامة الاقتصادية التي وضعها لها الانجليز في عهد عباس حلمي والسلطان حسين من بعده . وقد انتهز الانجليز فرصة هذا الضعف المادي في الاحزاب السياسية المصرية فأعلنوا الحماية على مصر وقرروا رفع السيادة التركية عنها، كما أعلنت الأحكام العرفية ، وكان من السهل أن يحل السلطان حسين كامل ، ابن الخديو اسماعيل ، محل الخديو عباس حلمي الثاني ثم خلفه أخوه «السلطان فؤاد» في سنة ١٩١٧ أثناء الحرب العظمى الماضية . فهل ابتعدت مصر وانجلترا عن الروح الديمقراطية في الحكم الذي بدأ يأخذ مظهراً على غير روح قومية ، فابتعدت الهيئات عن القواعد الدستورية . فانتهى التناسق وانقضى التوافق الصحيح ؟ وأصبح كل حزب بما لديهم فرحون .

ونتساءل عما إذا كانت الحرب قضت على الأحزاب الوطنية وما يقتضيه وجودها من حوادث ومبادىء وطنية ، ومن الاصلاحات الاجتماعية والتدخل في الاصلاح الاجتماعي ؟ فنرى أن مصر لم تخل قط من الأحزاب المصرية التي تعمل على إدخال التحسينات الاجتماعية ، ولكن أحزابنا المصرية كلها ، ما بقي منها وما انقرض ، لم تكن ذات شأن يذكر قبل عهدى توفيق وعباس حلمي الثاني إلا في المسائل السياسية البحتة والدستورية المقارنة ، خصوصاً وأنها إن وجدت لم يكن لها اسم وبرنامج ورئيس وأعضاء على النحو المعهود في عصر عباس وفؤاد [1] ، فلم يظهر اسم مصطفى كامل ولا اسم

(١) لقد تحدث مندوب الأهرام مع حضرة صاحب الرفعة على ماهر باشا في شئون مصر القومية ، فوردت على صفحات الأهرام بتاريخ ٢٠ - ٤ - ٤٥ آراء رفعة على باشا القيمة اذ قال ان أحسن ماقيل عن ماهية الديمقراطية هي كلمات ابراهام لنكلن « انها حكومة الشعب بالشعب » فالشعب لا تكون له حكومة ديمقراطية الا اذا كان مستقلا استقلالا سياسياً ، حراً في حكم نفسه ، وذلك يستوجب اشتراك الأقلية مع الأغلبية في الحكم وتعاونها معها حتى اذا أصدرت الاغلبية قرارها وجب على الاقلية احترامه ، هذا ولا يعد تمثيل الشعب حقيقياً الا اذا شمل الاغلبية والاقلية معاً ... ، وحكم الشعب بالشعب يقتضي

الشيخ محمد عبده وسعد زغلول ولا اسم الشيخ علي يوسف واسماعيل باشا أباظه واحمد حشمت باشا وعلى شعراوى باشا واحمد لطفى السيد باشا وقاسم بك أمين وعبد العزيز باشافهمى والشيخ الوقور محمود سليمان باشا وعلى باشا ماهر قبل عهد عباس حلمى الثانى ، ولم يكن من بين رجال السياسة فى مصر قبل هذا العهد إلا بعض رجال المحاماة وهم كما وصفهم الأستاذ العقاد فى كتابه « سعد زغلول » كانوا طائفة « محرومة من الشرف والكفاءة إلى حد بعيد »(٢) وكانت الأحزاب ترمى إلى الاستقلال من التدخل الإنجليزى ، وحكم الشعب بالشعب ، فلم ترع القواعد الاقتصادية ولم تعن كثيراً فى أول أمرها بالشئون الاجتماعية إلا بعد أن أتاها الوعى الاقتصادى وعمدت إلى تعليم النشء والنهوض به إلى حيث التثقيف النافع.

فاذا وجدنا فى مصر حزب الأمة يطلب الاستقلال التام ويبغض السيادة التركية ويتقرب من الوكالة البريطانية فان الحزب الوطنى طلب الاستقلال فى ظل السيادة العثمانيه ليستعين بها على محاربة الاحتلال وتحقيق حقوق الأمة الشرعية للمصريين بينما كان حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية يطالب بمداراة الاحتلال والمطالبة بتحقيق المبادىء النيابية ، لأنه حزب القصر لانتمائه إلى المراجع الخديويه ، هذا بخلاف حزب الأباظية الذى كان يعالج الموضوعات الوقتية وكلها ليس لها من أهداف اقتصادية أو اجتماعيه .

فاذا ما كانت الشئون الاقتصادية من العناصر المهمة فى تكوين الاحزاب فان الشئون الاجتماعية من الأهداف الضرورية التى يجب أن تواجهها الأحزاب فى سياستها السليمة المستقرة ، إذ أن أهم أهداف الأحزاب يجب أن تحقق حكومة الشعب للشعب ، فتتجه سياسة الأحزاب لخير الشعب جميعه

أن يسام كل فرد من أفراد الشعب بنصيبه بابداء رايه فى المسائل العامة ، ولايتمنى له ابداء الرأى الا اذا كفلت له حرية القول والخطابة وحرية النشر والصحافة ... فان للأقلية حق السعى لاقناع الاغلبية برأيها واستمالتها اليه ... ولا يكفى أن يعترف لكل موطن بحق ابداء رأيه بل يجب أن تكفل له الوسائل لاجادة عمله ، فيحسن الحكم على ما يقدمه له القادة السياسيون ، وفى جملة القول تتقرر ضرورة تعليم المواطن كما تتقرر كفالة حريته ، هذا والشرط الاساسى فى مواطن يريد أن يشترك فى حكم بلاده أن يأمن من الجوع والمرض والفاقة ، فأمن الشعب من الجوع أساس الحكم الديمقراطى .

(٢) راجع « سعد زغلول » للأستاذ عباس محمود العقاد صفحة ٧١ حيث يقول أن المحاماة يومئذ لم تكن بالصناعة الشريفة التى نعرفها اليوم ، وانما كانت صناعة وضيعة متبذلة يشتغل بها من لا يحسب المرافعة الا مجالا للبذاء وطول اللسان ، ومن لا يحسب النجاح فى القضايا الا ضربا من الاحتيال .. وصفحة ٨٠ حيث يقول عن سعد زغلول عندما التحق بالقضاء بعد المحاماة اذ ذكر ،، فكنت أجمع بين الاحترام والتحقير ، ولا استطيع التوفيق بين الظاهر والباطن .... لان القوانين لاحكم لها على الاسرار والضمائر .... كنت أسال من القاضى حقاً ومن النيابة واجباً ، فلا أجد هذا ولا ذاك .. ويقول فى صفحة ٩٥ أنه لولا حادثة دنشواى ووفاة مصطفى كامل لماقامت للأحزاب نهضة ،، ولا واجهت الامة العناية بشئونها الاجتماعية والاقتصادية .

المبحث الثالث

الحياة الاجتماعية المصرية والإصلاحات العامة

« إنَّ اللهَ لا يغيِّرُ ما بقومٍ حتى يغيِّروا ما بأنفسهم » سورة الرعد آية ١١ .

وهب الله مصر أرضا هى مضرب الأمثال فى خصبها ، وجواً معتدلا لايتمتع به بلد آخر من بلدان العالم ، ومصر من البلاد الغنية بموادّها الأولية وخيراتها المختلفة ، واذا كان المصريون قد تعرضوا فى مختلف العصور الى المخالطة الجنسية والفنية ، فان أفراد الامة المصرية محافظة فى الواقع ونفس الأمر فى فلاحيها وملاّكها الزراعيين ، فأصل المصريين واحد ، يتكلمون لغة واحدة وتجيش فى قلوبهم عاطفة واحدة هى حب مصر ، وتحيا جميعاً فى كل العصور لأمل واحد هو العمل على رفعة مصر واعلاء شأنها ، خصوصاً وأن مصر لم تصب بما أصيب به بلاد أخرى من تعدد الأجناس وكثرة اللغات واختلاف المشارب والغايات ، ولا تزال مصر فى الواقع فى نهضتها الحديثة بلاداً بكراً ، فيها باب الاستثمار لم يزل مفتوحاً على مصراعيه ، وهى تتبوأ مكاناً جغرافيا من العالم لم يدانيه فى أهميته مكان بلد آخر بالنسبة لأهله ومواطنيه . وهى من دعاة الديمقراطية من القديم والجديد .

والمصرى فى العهد الذى نواجهه مازال معروفا بالصبر والجلد والاحتمال، ولو أن درجة هذا الاحتمال أصبحت تتضاءل بالتقدم الاقتصادى فى العالم أجمع . (١) والفلاح أو الصانع أو التاجر المصرى ذكى سريع الخاطر ، حسن التصرف إلى حد بعيد ، ليّن العريكة إلى أمد كبير . والذهن المصرى العريق ذهن عملى واقعى ، سهل الحكم واضحه فى نظرته الى الدنيا وحكمه على الأشياء والناس ، شأنه فى ذلك شأن أبناء الأمم الزراعية عامة . وهذه الصفات متى اجتمعت لشعب مهدت له سبيل النجاح فى كل ما يهدف إليه إذا ما اتخذ للنجاح سبيله ، و إذا أحسن ولاة الأمر رسم الخطط والبرنامج له . فهل وضعت الحكومة المصرية فى عهد عباس حلمى الثانى أى برنامج لتحقيق مآرب المصريين ؟ فالأرض والغلة والنيل والفيضان كلها من الوقائع المحسوسة المطردة فى قياس العقل بعد توثب فى خيال ، ولا جماح من خاطر .

لقد سبق مصر بلاد كثيرة فى جميع الميادين الاجتماعية ، فالعالم جرى فى طريق الاصلاح بخطى واسعة أوسع من خطانا ، فسبقنا بمراحل بعيدة حتى أصبح من الصعب لحاق المصريين بها ، وكان لتثاقل

---

(١) راجع « مصر تحت حكم فؤاد الأول » تأليف فولاذ يكن صفحة ٨٠ .

خطانا مادعا إلى تأخرنا من الوجهة الاجتماعية التى نبحثها ، فلم نتخذ من الحوادث العظيمة عبرة وعظة. والمستقبل للامم التى تسبق غيرها فى ميادين الاصلاح الاجتماعى بالقوة والعلم والمال وحسن التوجيه . فقد أصبحت الشئون الاجتماعية مهملة إلى حد بعيد، وكان أهمها دراسة السكان ومشكلة مستوى الانتاج بل ومشاكل التعليم والصحة والأمن وأثرها فى حياة المصريين فى جميع أعمالهم . (١)

وإذا كنا فى عهد عباس حلمى قد واجهنا المسائل السياسية ، فقد تجاهلنا المسائل الاجتماعية ، التى هى أساس كل نجاح وتقدم ، وإذا كان عباس حلمى الثانى قد عاون الوجهة السياسية فى بعض فترات حكمه ، فقد خلت الأحزاب السياسية فى عهده من برنامج اقتصادى واجتماعى يعول عليه فى حياتنا الاجتماعية العامة . فلم تتعرض هذه الأحزاب لأشكال الاصلاح الاجتماعى وتفاصيله ووسائله وطرق تنفيذه(٢) ، ولم تعن بالمبادئ الواضحة التى لا لبس فيها ولا إبهام . وإذا كان لهذه الأحزاب فى سياستها ما يبرر أخذها بالوجهة السياسية ، فما كان لها أن تهمل الوجهة الاجتماعية والاقتصادية من

---

(١) راجع «على هامش السياسة — بعض مسائلنا القومية» ، للاستاذ حافظ باشا عفيفى صفحات ٣ — ١١ .

(٢) راجع حديث رفعة على باشا ماهر على صفحات الأهرام ٢٠-٤-٤٥ حيث يقول رفعته أن الحكم الديمقراطى وان قام على المناقشة فى مختلف الآراء ووجهات النظر ، فان هذه المناقشات والخلافات لايجوز أن تمس وحدة الأمة بحال ، وذلك لان الديمقراطية لا تقوم الا على وحدة الامة ولا تحيا الا بالتعاون والتضامن ولا تزدهر الا بالتسامح والاخاء . فاذا وهن اتحاد الامة تسير الامور الى الاباحة والفوضى والى الاستبداد والطغيان .. والامة المتحدة ، عميقة الايمان بالمثل الاعلى ، تتجه بنا الى تحسين حال المجتمع بتقدم مستمر ، بلا توان ... ويقول رفعة على باشا ماهر أنه لا يؤمن بقيام نظام الحزب الواحد لان روح الديمقراطية هى فى هذه الوحدة القائمة على المنافسة ومناقشة الآراء المتعددة والمفاضلة بين وجهات النظر المختلفة لأشخاص خير مافيها، والتعاون على تحقيقه . وخير للبلاد أن تعيش بلا أحزاب من أن تعيش بحزب واحد يسيطر عليها ويحتد مواطنيها ولكنه يرى بحق أن تعدد الأحزاب ذات البرامج والمبادىء المتشابهة كفيل بتحطيم كيانه السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، لأن النضال بين هذه الأحزاب ينتهى الى نضال دائم أساسه الحرص على المجد الشخصى ، ولقد انقضى ربع قرن وهذه البلاد تعانى الويلات من جراء التطاحن الحزبى ، ولم يكن ذلك بسبب تعدد الأحزاب ذات البرامج المتشابهة فحسب ، وانما سببه أن بعض هذه الأحزاب لا تقوم أعمالها على أساس الحرية ، وانما تغلب عليها الصبغة الشخصية وتوجه نشاطها الى تولى الحكم ، فالحق يقال أن الأحزاب المصرية فى عهد عباس حلمى كانت ذات رئاسة شخصية تقودها الى المصالح المتعددة ، ففنيت بفناء هذه المصلحة الخاصة ، سواء أكانت مصرية أو بريطانية ، وكان الاولى بها أن تعتمد على المبادىء الاقتصادية والاجتماعية التى هى أهم قاعدة لدوامها . وقارن الوفد المصرى بتاريخ ٢٠/٤/٤٥ عن «أسس الديمقراطية والاحزاب المصرية» ، وأيضا جريدة الكتلة بتاريخ ٢١/٤/٤٥ عن «النظام الحزبى بين المجتمع والدولة» ، والحق أن نظام الاحزاب المصرية بات من أوجب الواجبات اصلاحه على ضوء ما اعتراه من اهمال فى العصر الذى نحن بصدده .

برنامجها خصوصاً وأن مصر تستهدف لاطماع الطامعين من المستعمرين والفاتحين ، وما لم تتوافر النيات الطيبة والرغبات الصالحة بين الامم بل وبين الافراد فى دولة واحدة فلن يصلح العالم المصرى ، فالنفس البشرية سواء أكانت مصرية أوأجنبية ، أنانية حسودة عاتية حقودة ميالة إلى الفتنة والكراهية ، « ولن يغير الله ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم » ، لذلك كان الاجدر برجال السياسة والمال والاقتصاد وقادة الرأى فى الشئون الاجتماعية أن يبذلوا كل جهد فردى وقومى ودولى لتهذيب نفوس الناس وتغيير طباعهم حتى يحل الوئام محل الخصام والتنازع فى سياسات متناقضة الشخصيات . و إذا كان هذا العصر تميز بروح التشاؤم فلسنا ننكر وجود الخير الى جانب الشر ، ولكن المهم أن يتغلب الخير على الشر ، وهذا مالم نظفر به فى هـذا العهـد .

لا أمل لمصر للوقاية من هذا الخطر إلا باصلاح جميع مرافقها وتحديد نشاطها وقوتها ، وتقوية جميع معداتها الاجتماعيـة من جسمية وعقلية ومادية . فهل عنت الأحزاب المصرية فى عهـد عباس حلمى بالصحة العامة فى مصر ؟ وهل واجهت مسئلة التعليم بما يستحقه من حسن توجيه طبقاً لبرنامج عام فى مدارسها التجارية والصناعية والزراعية ؟ وهل عنت بالشئون القروية بما تستحقه من تقويم و إصلاح ؟ وهل وجهت الحركة النسوية بما فيه اسعاد حياة العائلة المصرية فى القرى والمدن سواء بسواء[1] ؟

المبحث الرابع

الشئون الاجتماعية بين العوامل الاقتصادية وعناصرها

الحق أن كل هذه المشاكل مرتبطة بالحياة الاجتماعية المصرية، وذلك لعلاقتها بحياة مصر الاقتصادية. ومن يود أن يقف على أساس ثروتنا القومية ، فعليه أن يقابل بين عدد السكان و بين مساحة أراضينا الزراعية ، فان هذه المقابلة كما يقول محمد على علوبه باشا « تلقى ضوءاً صادقا على مركزنا الحقيقى وعلى مايجب علينا أن نقوم به لتوفير الغذاء لشعبنا المصرى» وننهض بالمصرى إلى المستوى الاجتماعى اللائق به[2] خصوصاً وأن المصرى كما يقول الأستاذ عباس محمود العقاد[3] «عامل فى حياته كما هو عملى فى النظر الى

(١) قارن ,,قاسم بك أمين،، للاستاذ عثمان أمين صفحات ٣ - ١١ والاهرام ٢٠ - ٤ - ١٩٤٥ حديث رفعة على باشا ماهر.

(٢) راجع ,, مبادئ فى السياسة المصرية ،، للاستاذ محمد على علوبة باشا صفحات ١٧ - ٢٦ حيث يقول يجب ,, انماء ثروة البلاد نماءاً مطرداً ، ثم منع هذه الثروة من أن تفلت من أيدينا ،، .

(٣) راجع عباس محمود العقاد فى مؤلفه عن ,, سعد زغلول - سيرة وتحية ،، صفحة ٢٨ - ٢٩ حيث يقول ,,فأما أنه يعمل ويصبر على العمل فتلك خصلة مشهودة يراها فيه رأى العين كل من شاهد الفلاح ينهض من الفجر للحرث والسقى

الحياة ، يخطىء كنهه من يعرفه بالكسل ، ويجهله كل الجهل من يعزو اليه الركود و بغض الحركة : نعم أنه يألف أرضه ولايخف الى هجرتها كما يخف الى الهجرة سكان البلاد التى لاصلة فيها بين المرء وتربة وطنه ومعاهد بلاده ، الا أن عذره فى ذلك هو عذر جميع الأمم التى تعيش من الزراعة وتتصل العلاقة بينها و بين أرضها ونباتها ، و يقول الدكتور محمد صلاح الدين فى محاضرته عن الاتصال الفكرى بين الامم(١) أن علم التاريخ الذى يعد من أهم العلوم وأقدرها على التهذيب يروى على الناشئة بطريقة تمجّد السلطان والقوة والبطش والدهاء والخبث والمكر » ولكنا نرى وسط هذه الاقاويل أن الاجتماع له شئون ، وأن الاقتصاد له عناصره فى وضع السلاح الدائم فى يد الأمة لاقامة الصرح الذى ينهض بها الى الصراط المستقيم . فالسلاح العظيم الذى لا يمكن اساءة استعماله هو السلاح الاقتصادى حتى تتجه الامة إلى استقامة أحـــوالها ، تهذيب به اتجاهاتها وتعلى مبادىء التضامن والتعاون والتناسب والتنظيم . فاذا ما أسفرت السياسة عن اختلافات اجتماعية فى الرأى أدت الى الانقسام ، فقد كان الخروج منها لايتحقق إلا على ضوء المبادىء العامة الاقتصادية ، اذ هى التى تدعو فى آخر الأمر الى التعاون السياسى(٢).

لقد تضاعف عدد سكان مصر فى عهد عباس حلمى الثانى واستمر فى الزيادة فى عهد السلطان حسين ، فبعد أن كانت مصر ، حتى فى عهد محمد على ، مفتقرة الى السكان ، فان عدد سكانها أصبح فى نهاية عصر السلطان حسين كامل قريبا من حد الاستكفاء والكمال . ومع أنه لم يتزايد بنسبة واحدة فى جميع سنوات العصور المختلفة ، ولا فى العصر الذى نواجهه ، فان الزيادة كانت مطردة اطراداً بيّنا فى أول الأمر ثم أخذت تتناقص تناقصاً يواجه انخفاض مستوى معيشة السكان . وقد واجهنا هذه الزيادة فى كتابنا «تاريخ مصر الاقتصادى حتى عهد عباس حلمى الثانى» وفى بحثنا عن «مركز مصر الاقتصادى» ، والبيان الآتى يدل على مقدار الزيادة فى العهود المختلفة ومتوسط الزيادة السنوية التى تضىء لنا ما نريد اثباته فى حياة المصريين الاجتماعية على ضوء التطورات الاقتصادية المنتظرة

والبذر والجنى ، فلا يفرغ من عمله قبل الغروب ، الا أن تكون غفوة القيلولة فى حمارة القيظ ، وهو يفعل هذا فى مواقيته ولو كان هو مالك أرضه وزارعها ، بلا تكليف من سيد أو مستأجر .

(١) راجع المقطم عدد ٧ / ٤ / سنة ١٩٤٥ حيث تجد نص هذه المحاضرة التى ألقيت فى ٦ / ٤ / ٤٥ فى قاعة يورت بالجامعة الأمريكية . وقارن عناصر علم الاقتصاد تأليف لميله وعليش .

(٢) قارن محاضرة الدكتور محمد صلاح الدين ,, الاتصال الفكرى ،، حيث يقول أن مؤتمرات التغذية والنقد والمال والطيران المدنى وتشريع العمال والمساعدة والتعمير كلها تدخل فى نطاق التعاون الفكرى بأوسع مداه وأن مؤتمر دمبارتون أوكس قرر تأليف مجلس اقتصادى اجتماعى مما يدل على اهتمامه بهذه الناحية الاجتماعية الفكرية بين الأمم .

السنة	عدد السكان	متوسط الزيادة السنوية لكل ١٠،٠٠٠ نسمة	ملاحظات
١٨٠٠	٢،٤٦٠،٢٠٠		مقدرة فى عهد الحملة الفرنسية
١٨٤٦	٤،٤٧٦،٤٤٠	٤٣،٦٢	حسب تعداد المساكن
١٨٧٣	٥،٢٥٠،٠٠٠	٢٨،٦٠	كثرة الموتى فى حفر قناة السويس
١٨٨٢	٦،٨٠٤،٠٢١	٢٩،٢٣	حسب التعداد الرسمى
١٨٩٧	٩،٧١٤،٥٢٥	٢٤،٠٣	حسب التعداد الرسمى
١٩٠٧	١١،٢٨٧،٣٥٩	١٥،١٣	حسب التعداد
١٩١٤	١٢،٢٩٢،٩١٨	١٢،٢٧	وقارن كروسلى «التقدم الاقتصادى فى مصر الحديثة» صفحة ٢٥٦
١٩١٧	١٢،٧٥٠،٩١٨	١٤،٦٤ (١)	حسب التعداد
١٩٢٧	١٤،٢١٧،٨٦٤	١٤،٦٧	حسب التعداد
١٩٣٧	١٥،٩٣٢،٦٩٤	١٧،١٥	تقدير أولى
١٩٤٠	١٦،٨٠٠،٠٠٠ (٢)		

ومن هذا الاحصاء الرسمى يتضح أن عدد سكان مصر يتضاعف كل خمسين سنة على أقل تقدير، وأن نسبة المواليد فى مصر سنويا أعلى من أية نسبة فى العالم لاتزاحمها فيها الا فلسطين فى بعض السنين(٣) مع أنها ابتليت بكثرة وفياتها. وقد أهملت حكومة عباس حلمى الثانى العناية بهذه الزيادة ولم تعمل على تحقيق رفع مستوى المصريين فيما تقوم به من توجيهات فى الشئون الصناعية أو فى الهجرة الى البلاد الأخرى أو فى حسن إعادة توزيع السكان فى الجهات المصرية المفتقرة اليهم، فعاش

---

(١) هذه الزيادة تعتبر بالنسبة لسنة ١٩٠٧ وقارن علوبة باشا «مبادىء فى السياسة المصرية».

(٢) راجع «مبادئ فى السياسة المصرية» للاستاذ محمد على علوبة باشا صفحة ١٧

(٣) نأتى على ما يبرهن على هذه الحقيقة بما أورده الأستاذ محمد على باشا علوبة فى كتابه «مبادئ فى السياسة المصرية» صفحة ١٨ عن نسبة المواليد من السكان فى البلدان الآتية.

مصر	٤٣،٥	فى الألف	اليابان	٣٠،٦	فى الألف	ألمانيا	١٨،٨	فى الألف	الولايات المتحدة	١٧،٠	فى الألف
فلسطين	٤١،٦	«	يوغوسلافيا	٣٧،٧	«	أستراليا	١٧،٤	«	بلجيكا	١٥،٣	«
الهند	٣٤،٥	«	اليونان	٣٢،٤	«	نيوزيلنده	١٧،٣	«	انجلترا ويلز	١٤،٩	«
رومانيا	٣٠،٨	«	ايطاليا	٢٢،٩	«	تشيكوسلوفاكيا	١٧،٢	«	فرنسا	١٤،٧	«

معظم السكان من المصريين فى القرى ولم تختلف معيشتهم عن معيشة آبائهم وأجدادهم فبقيت حالتهم على ما هى عليه بالرغم من التقدم الفنى ورفع مستوى أمثالهم فى البلاد الأخرى .

إن المعيشة بين الحقول والاشتغال بالزراعة والاكتفاء بسد حاجات الانسان مما تخرجه الأرض ، كان ولايزال أهم ما يبعث على سعادة المرء واستقلاله ، ولهذا نرى الزراع يشتغلون ويجدون للحصول عليها ، لعلمهم أنهم لا يستطيعون أن يعيشوا بدونها كما لا تستطيع الأسماك أن تعيش فى مقر لا ماء فيه ، ولكن بفرض أن المعيشة بين الحقول أحسن منها بين المصانع ، فان متسع الأرض لايسمح بالاستمرار فى الحياة الزراعية وحدها اذا ما أردنا تشغيل العمال الزارعين تشغيلا كاملا مع المحافظة على مستواهم الاجتماعى من الانخفاض . ومع أن اشتغال الناس بالزراعة لايمنعهم من اخراج مصنوعات فى الأوقات التى لاتحتاج فيها الزراعة الى خدمات كبيرة ، بل قد لاتمنع من اشتغالهم فى المصانع نفسها ، فان انصراف الأيادى العاملة الى الاكثار من كمية الحاصلات الزراعية التجارية والكفائية من غلال وقطن وشعير وخضروات وفاكهة وحيوانات داجنة وغير داجنة سوف يدعو الى زيادة الثروة لانقصها .

أما كون الأرض لاتكفى لاشتغال العمال ، وأن ماتخرجه لايكفى لسد جميع مطالب الانسان ، فان بعض الدول أخذت فى إعادة توزيع أراضيها بما يحقق رفع مستوى المزارعين فيها ، خصوصاً وأن ذلك يمكن المزارعين من العيشة عيشة طبيعية هادئة راضية مطمئنة . فالأراضى المصرية فى عهد عباس حلمى والسلطان حسين كامل تكفى لاشتغال جميع المزارعين ومدهم بكل مايحتاجون اليه ، إذا روعيت الطرق العلمية التى أخذت بها الدول الحديثة فى هذه العهود حتى وصلت الأراضى المستصلحة إلى ماوصلت اليه من زيادة وتعدد الحاصلات فى أثناء السنة الواحدة [1] . فهل ضاقت الأراضى الزراعية المصرية بالسكان فى عهد عباس حلمى والسلطان حسين ؟

السكان والانتاج الفنى والشئون الاجتماعية :

لقد تعرضت الحياة الاجتماعية فى العهود لجملة مشاكل منها ماهو خاص بالزواج والمواليد والهجرة ، ومنها ماهو خاص بالتعليم والثقافة والخبرة ، فهل سعت الحكومة المصرية فى الابتكار والتجديد لكى

---

(١) راجع الأستاذ كروبتكين فى كتابه „ المزارع والمعامل والمصانع “ ، وأيضاً كتابه الآخر „ غزو الخبز “ ، حيث يبين درجة امكان تحسين خصوبة الأرض وكيف يتيسر لكثير من المزارعين أن يعيشوا على محصول قطعة معينة منها ، كما يشرح الطرق الحديثة فى الزراعة لصغار المزارعين بتحسين خصوبة أراضيهم واستكمال اعانة توزيع الأراضى بينهم.

تتغلب على زيادة السكان بالأصول الاقتصادية مخافة أن يخفض مستوى المجتمع ؟ لقد زاد عدد سكان مصر بينما تعرضت غلة الأرض الزراعية إلى التناقص ، ولم تعمل الحكومة على استصلاح الأراضى البور إلى حد كبير ، فأصبحت الأراضى نادرة ، تتزايد هذه الندرة كلما زاد عدد السكان ، فأصبحت كثافة السكان من المشاكل الاجتماعية التى تواجه مصر [1] . ولا يخفى أن كثافة السكان تتوقف على عناصر معينة منها . أولا توافر خيرات الطبيعة ، ثانياً مبلغ ماوصلت اليه مصر من المعارف والعلوم ومبلغ تقدم الفن الزراعى ، ثالثاً درجة تقدم كفاية مصر الزراعية وهى الوسائل العلمية المستعملة فى الانتاج الزراعى الأعلى ، رابعاً تركيب عدد السكان وتكوينهم الاجتماعى [2]. ونرى أن عدد سكان مصر فى عهد عباس حلمى والسلطان حسين تتراوح ، قلة وكثرة ، تبعا للحالة الاقتصادية والسياسية والصحية [3] بل والثقافية فى حدود طبقات المجتمع .

وقد أوردنا عدد السكان ومتوسط الزيادة السنوية لكل ١٠٠٠٠٠ فى الكشف الذى جمعناه من مختلف المصادر ص ٦٣ ، وتدل هذه الزيادة على النمو المطرد ، وعلاقتها بمستوى معيشة الطبقات العاملة فى الزراعة من المصريين ، واستكمالا للايضاح نورد الكشف الآتى لكى تجلى حقيقة مركز مصر من حيث نمو سكانها المطرد وعلاقته بانخفاض مستوى المعيشة :

السنة	نسبة الزيادة فى الألف	السنة	نسبة الزيادة فى الألف	السنة	نسبة الزيادة فى الألف
١٨٠٠—١٨٢١	١٤,٥٠	١٨٧٣—١٨٨٢	٢٩,٧٣	١٩٠٧—١٩١٧	١٢,٢٧
١٨٢١—١٨٤٦	٢٢,٩٨	١٨٨٢—١٨٩٧	٢٤,٥٣	١٩١٧—١٩٢٧	١٢,٩٥
١٨٤٦—١٨٨٢	١١,٨١	١٨٩٧—١٩٠٧	١٥,١٢	١٩٢٧—١٩٣٧	١١,٢٥

وهذه الزيادة تدل على أن سكان مصر يتزايدون كلما وجدوا من الطعام مايساعدهم على التزايد ،

(١) كثافة السكان عبارة عن نسبة عدد السكان الى مساحة الأراضى المصرية .

(٢) قد يتساوى عدد السكان من غير أن تتساوى قوة انتاجهم ، وذلك اذا اختلف السكان من حيث استعدادهم الطبيعى والخلقى ، ومن حيث نسبة زيادة الأناث على الذكور ومن حيث توزيع الثروة العقارية على طبقات المجتمع ، بل ومن حيث زيادة نمو الطبقات العاملة وغير العاملة فى فترات أعمارهم المختلفة ، فالأمة اذا زادت نسبة أطفالها عن رجالها العاملين تعرضت الى التأخر حالا والتقدم المطرد مستقبلا ، قارن ,, الأغنياء والفقراء ،، تأليف ولز وترجمة الأستاذ زكى نجيب .

(٣) راجع محاضرة الأستاذ حامد عزمى فى ,,مصر المعاصرة،، عدد فبراير سنة ١٩٣٧ وقارن رايت فى كتابه ,, السكان،، حيث يشرح تطور السكان والنظريات الخاصة بهذا التطور . وراجع ,, الاقتصاد الزراعى والتموين،، للمؤلف .

كما أنها تدل على أن نظام الرى الدائم مع تعدد الحاصلات الزراعية دعا إلى الـكثرة ، وذلك لأن موضوع السكان متصل تمام الاتصال بالحاصلات الزراعية وبحسن استعمال الأرض فى الحاصلات التى تحقق هذه الكثرة والزيادة . فالأرض الزراعية قابلة للتحسين ، وهى كذلك قد تكون أحسن إنتاجا لو قسمت إلى وحدات مناسبة لأحوال المزارعين ورءوس أموال المستثمرين ودرجة ثقافتهم الزراعية ، والحاصلات الزراعية التى تناسب البيئة الاجتماعية .

وإليك صورة بسيطة من نمو الأراضى الزراعية التى كفلت زيادة السكان ، كما دعت إلى انخفاض مستوى معيشة بعض الطبقات الزراعية العاملة .

السنة	الأراضى المنزرعة بالفدان	السنة	الأراضى المنزرعة بالفدان	السنة	الأراضى المنزرعة بالفدان
١٨١٣	٣,٠٠٥٤,٧١٠	١٨٧٣	٤,٧٠٣,٤٥٦	١٩٠٧	٥,٣٢٦,٥١٣
١٨٢١	٢,٠٠٣١,٩٠٥	١٨٨٠	٤,٧١٩,٨٩٩	١٩١٠	٥,٢٦٣,٤٥٨
١٨٣٥	٣,٥٠٠,٠٠٠	١٨٨٢	٤,٧٥٨,٤٧٤	١٩١٤	٥,٣٠٨,٨٩٠
١٨٤٠	٣,٨٥٦,٢٢٦	١٨٨٧	٤,٧٧٨,٣٢٦	١٩١٧	٥,٢٨٣,٣٢٦
١٨٥٢	٤,١٦٠,١٦٩	١٨٩٧	٥,٠٨٧,٨٨٧	١٩٢٧	٥,٥٥٤,١٢٦
١٨٦٢	٤,٠٥٣,٣٤٧	١٩٠٠	٥,٢٦٧,٣٩١	١٩٣٧	٥,٢٨٨,٦٢٢

لقد علمت حكومة عباس حلمى بندرة الموارد الطبيعية من أرض وغلات زراعية متخصصة متناقصة ، فأرادت الحكومة تحت النفوذ البريطانى وموافقة عباس حلمى ، والسلطان حسين من بعده ، على ادخال جميع التحسينات التى تدعو الى تخفيض تكاليف انتاج القطن كما عنت بالحاصلات الشتوية التى تنتجها الأراضى المصرية ، وكانت مساحة الأرض المزروعة طبقاً للحاصلات السنوية كالآتى :

السنة	مساحة الحاصلات	السنة	مساحة الحاصلات	السنة	مساحة الحاصلات
١٨٣٥	١,٨٥٦٦,٠٠٠	١٩٠٠	٧,٢٩١,٢٦٧	١٩١٧	٧,٨٢٠,٨٠٤
١٨٧٧	٤,٧٦٣,١٧٨	١٩٠٧	٧,٥٩٧,٨٥٩	١٩٢٧	٨,٦٤٥,٧٥٠
١٨٩٣	٦,٣٤٩,٨٨٥	١٩١٠	٧,٥٤٥,٥٩١	١٩٣٧	٨,٣٥٨,٤٩٨
١٨٩٧	٦,٨٤٨,٣٩٦	١٩١٤	٧,٨٢٥,٩٢٢		

وكما أن استعمال الأرض مرة ومرتين وثلاثاً فى السنة يدعو إلى زيادة حاصلات الأرض ليساير تزايد السكان وليحافظ على مستوى الطبقات المنتجة العاملة ، إلا أن عائد الأرض من تلك الحاصلات الزراعية أخذ فى التناقص حيث أن الأرض وإنتاج المواد الغذائية يتحدد بعاملين وهما ١ — أن العناصر الكيماوية المغذية للنبات محدودة ، وأن التسميد سوف يتعرض لقانون التناقص نفسه ٢- إن مساحة الأرض الزراعية فى مصر محدودة ، ولولا هذه الحالة لاقتصر كل إنسان على زراعة أصغر مساحة ممكنة (١) . ولما وجد الناس ضرورة الهجرة إلا إذا اكتفوا بانخفاض مستوى معيشتهم ، ولهذا شحت الأرض بخيراتها على السكان وبدأت مظاهر البؤس والشقاء تبدو على حالتهم الاجتماعية ، وكان من نتائج ذلك أن بدأت السياسة البريطانية فى مصر تواجه المشكلة على حقيقة أمرها بما استصاغته من قانون الخمسة الأفدنة (٢) ، وبما عمل عباس حلمى والسلطان حسين من إدخال قانون التعاون الزراعى فى مصر والسودان سواء بسواء ، وبما واجهته الحكومة المصرية فى هذا العهد من سياسة عامة فى شئون الصحة والقضاء على المجاعات والأزمات وإيجاد الملاجىء والتكيات ، وقهر النفس عن شهواتها والايحاء الى الضمير الانسانى لكى ينهض من مرقده فى الشئون الاجتماعية النامة . فهل كانت الشريعة السمحاء تسمح بمواجهة المشاكل الاجتماعية على ضوء القيودات التى أخذت بها دول العالم من منع الناس من الزواج إلا فى أعمار معينة ، ومن تحديد النسل ومنع التناسل والتزايد ؟ أم أن الحكومة تركت الناس يرتعون فى بحبوحة من التمتع بالملذات الوقتية التى قضت بانخفاض مستوى المعيشة بين الأسرات الزراعية المصرية ؟

الحق أن الشئون الاجتماعية أخذت تتجه اتجاهها السليم وبدأ الناس يقدرون الأصول الاقتصادية لصلتها التامة بحياتهم الاجتماعية الصحيحة . ولكن المجتمع المصرى مازال ينقسم الى أقسامه المختلفة بين الطبقات المختلفة فى تقدمه بعض التقدم فى المدن ودوام تأخره فى القرى والدساكر (٣) .

---

(١) راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف وقارن ملتس فى كتابه « مبدأ السكان » حيث تقول أن زيادة السكان تتوقف على أربعة عوامل : ١ - نسبة الزواج السنوية ٢ - قوة التناسل أى نسبة المواليد للوفيات ٣ - الهجرة والمهاجرة ودرجة ثقافة المهاجرين ٤ - الاستعمار فهل زاد عدد السكان وندرت الموارد الطبيعية ؟ .

(٢) راجع « سعد زغلول » للاستاذ عباس محمود العقاد صفحة ١٦٠ حيث ينقد قانون « خمسة الأفدنة » المعروف كتشنر حيث يقول ان سعد زغلول جرحه تجريحاً جعله من أبغض القوانين للفلاحين الذين أراد كتشنر أن يسترضيهم به ، لذا أصبح هذا القانون ترام المصارف الأجنبية فى مصر . وراجع « عناصر علم الاقتصاد » تأليف لبيطة وعليش صفحات ٨٢ - ١١٩ الطبعة الثانية

(٣) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف وبريجز وجوردون فى كتابيهما « مقرر علم الاقتصاد » صفحات ١٣٦

ان عصر توفيق باشا وعصر عباس حلمى والسلطان حسين ، كانت عصور تدل على تقدم المدنية لتقدم الفنى والاقتصادى فى البلاد الأخرى ، ولكن القرية المصرية أصبحت فى عزلتها قاصية ، كما أصبح ملاح جاهلا لاينتقل من بيئته ولا يعمل على تحسين مسكنه أو تغيير ملبسه بما يناسب مقتضيات ظروف الجديدة ، فلم يأخذ الزارع المصرى بالوسائل الحديثة لا فى إدخال الآلات الزراعية ولا ، استعمال الأدوات الزراعية التى أصبحت عنوان التقدم الزراعى فى الكثير من البلاد الزراعية لحديثة مثل كندا والهند وغيرهما ، لهذا بقى الفلاح بعيداً عن المدنية لايتطرق فكره نحو ماجدّ من سلع الجديدة والنباتات الحديثة ، وكأن القطن امتلك لبه وحبه ، فأصبح ولىّ نعمته ، فلم يعرف قرويون من مظاهر التقدم سوى القليل ، وبقى التعليم منحطاً فى القرى والمساكر ، واستمر معظم زارعين لايعرفون مبادىء القراءة والكتابة معتمدين على أهل الدين فى تنويرهم وتهذيبهم بما يكفل سن مستقرهم . ونتساءل فيما إذا تسلط رجال الدين على تفكير الفلاحين ، إذ أن منطق رجال الدين نطق قياسى ، أساسه التسليم بمعتقدات ثابتة لايحيدون عنها ، بل ولا يسمحون لغيرهم بالخروج عليها، م يؤمنون بهذه المعتقدات ويجعلونها أساسا لتفكيرهم ، فاذا قام رجل يدافع عن رأى جديد ، رأى جال الدين فيه هدما لمعتقداتهم وخروجا على تعاليمهم ، وبهذا جمدت حياة بعض الناس بينما لانت ياة الآخرين وتقدمت لما فيه سعادة البعض وشقاء الآخرين[1] .

ربما كان الفلاح المصرى أكثر حاجة من غيره من أرباب المهن لأن يتطلع الى المستقبل ، يوافق بين ايمانه بالغيب وبين عمله بالصالح من الأعمال[2] ، فيرفع من مستواه الى مافيه خيره وهناء. و يحتاج الى الأمل كما استفاد من شدة الايمان . سوف نرى الى أى حد قام فؤاد الأول بتحقيق مال الفلاحين فى رفع شئون المجتمع بما يناسب التقدم الفنى الذى شاع فى أغلب البلاد المتمدينة . فقد ان فؤاد الأول دقيق الملاحظات عظيم التنبؤ بالمستقبل ، فعمل حيث أفاد طبقات المجتمع الذى عاش فيه. سط العقبات السياسية التى دخلت فى حسبانه ، فعدّل من النظام الزراعى ، الكفائى والتجارى ، حباً فى ترقية مستوى الفلاح الاجتماعى ، كما أقام اللجان الفنية لكى تعمل على تشجيع الصناعات زراعية ، وتهيمن على تشريعات العمال والمعاملات لما فيه خير طبقات الأمة ، الدنيا والعليا والوسطى واء بسواء . وقد كانت عقيدة فؤاد الأول راسخة فى حق الأمة من التوجيه العام لرفع المستوى العام .

(١) راجع « الراديو المصرى » فى مقالة الدكتور على مصطفى مشرفة عن « العلم والدين » صفحة ٤ .

(٢) قارن « برامج مصر الاقتصادية بعد الحرب » للاستاذ ذكرى على صفحات المصرى بتاريخ ٢٢ و ٢٣ / ٤ / ٤٥

المبحث الخامس

النظم الإنتاجية والنظم الاجتماعية وضرورة تناسقها

ذكرنا السنهورى بك وزير المعارف العمومية أن إسماعيل باشا لم يغفل أية ناحية من نواحى التعليم والثقافة ، وأن نشاط إسماعيل باشا امتد إلى التعليم العام و إلى التعليم العالى والفنى و إلى البعثات العلمية و الى الحركة الفكرية و الى دور الثقافة ، فعنى اسماعيل باشا أكبر العناية بالتعليم العام فأعاد ديوان المدارس ، وهو الديوان الذى تحول فى عهد توفيق وعباس والسلطان حسين الى نظارة المعارف العمومية ، وأصدر اسماعيل لائحة التعليم فأحيا بها ماانندرس من العلم ، وأن اسماعيل باشا عمد الى التعليم الابتدائى فنشره فى المدن والقرى ، وأنفق عليه بسخاء ، وأنه أوصل مابين المدارس الحكومية وما بين المعاهد الشعبية ، فجعل للطلبة للتنهين من الكتاتيب حق الالتحاق بالمدارس الابتدائية والمركزية ، ومنها الى المدارس التجهيزية فالمدارس الفنية والعالية (١)، فأقام بذلك نظاما قومياً للتعليم المصرى تعقب خطاه توفيق وعباس والسلطان حسين ، فاهتدوا به فى سياستهم رغم التدخل الأجنبى فى تحول شئون التعليم للتوظف والموظفين الآليين . نعم لقد أراد اسماعيل أن ينهض بالمجتمع المصرى الى ما فيه خيره من التعليم والتهذيب والثقافة ، فلم يغفل تعليم البنات حيث أنشأ مدرسة السيوفية التى ازدحمت فيها التلميذات يتلقين تعليما ابتدائيا وتعليما عمليا ، وقد سميت هذه المدرسة فى عهد توفيق وعهد عباس الثانى والسلطان حسين بالمدرسة السنية ، فأصبح التعليم النسوى له شأنه فى المدن ولم يمتد سلطانه الى القرى والدساكر بالنسبة للتقاليد الاسلامية والعادات الاسلامية والقبطية فى تلك النواحى الزراعية (٢). فبالرغم من أن هذه الأعمال أفادت المدن فائدة كبرى فانها لم تفد الفلاح فائدة مباشرة ولو أنها كانت بداية طيبة لتحسين حاله فى العصور التى تلت عهد اسماعيل ، مع مافى ذلك من اختلاف

---

(١) راجع « الاحتفال الكبير بذكرى اسماعيل العظيم » فى المقطم ٩ / ٣ / ١٩٤٥ حيث ترى كلمة وزير المعارف العمومية ، وتقيم منها توجيهات مصر فى شئون التعليم فى عهد اسماعيل وما تلاه من عهود كان لها أثرها فى الشئون الاجتماعية ، فى مصر والسودان . فيذكر السنهورى بك أن نشاط اسماعيل امتد الى السودان فأنشأ فيه خمساً من المدارس وأعان بالمال الكتاتيب التى كانت منتشرة فى أنحائه ، وكانت تسمى « خلاوى القرآن » بعد أن عمرها ورفع من مستواها .

(٢) راجع الأستاذ أحمد بك أمين فى محاضرته التى نظمها الحزب الشأن الوطنى فى قاعة الاحتفالات الكبرى فى جامعة فؤاد الاول فى ٢٨ مارس سنة ٤٥ حيث يقول ، أن المرأة المتعلمة ليست المظهر الحقيقى للأمة المصرية ، انما يمثل المرأة المصرية فلاحتها ونساء عمالها ، هذا العدد العديد هو الذى يمثل المرأة المصرية .

وجهات النظر . أضف الى هذا أن سياسة اسماعيل كانت عظيمة التكاليف فلم يستطع الاستمرار فى سياسته الاصلاحية التى بنيت على أساس يحتاج الى المال الوافر والى الموظفين الاخصائيين المتمسكين بأهداب سياسته الواسعة المدى . فكان افتقار هذه المشاريع الى المال مما أدى الى إهمال شئون التعليم إهمالا ساير السياسة البريطانية التى اقتضتها ظروف مصر فى علاقتها بانجلترا . فهل كانت السياسة البريطانية مبنية على معرفة أخلاق الأفراد والجماعات وعلى معرفة الأحوال التى تتبدّل فيها هذه الأخلاق؟ إن المعرفة النفسية لهى أقوى أساس فى بنيان السياسة المصرية ، إذ أن نفسية الجماعات والأفراد هى أساس صحة التقدم والنمو بل سبب نجاح السياسة نفسها فى الشئون العامة الاقتصادية فالتعليم من عناصر الاقتصاد والاجتماع .

الحق أن السياسة البريطانية عنت بالنظام الانتاجى الزراعى فى مصر أكثر من عنايتها بالنظام الاجتماعى الذى يناسب هذا النظام الانتاجى فى الزراعة القطنية وسياستها فى مصر . فأصبح بمصر فى عهد عباس حلمى نظام زراعى إنتاجى يعتبر من أكفأ النظم الحديثة ، فهو يسود النظم القديمة بمراحل واسعة ، ولكن مصر والمصريين لم يتمكنوا من استغلال جميع الأسس التى قام عليها هذا النظام ، وذلك لأن جميع النظم الاجتماعية المصرية لاتزال نسبيا متأخرة ولم يتمكن رجال التنظيم بل ورجال الحكم من تكييف النظم الاجتماعية تكييفا يطابق التطور الذى دخل على نطاق الانتاج الزراعى المصرى . فالنظم التجارية البحتة التى أدخلت على الانتاج الزراعى لاتتمشى مع مبلغ تقدم النظم الاجتماعية السائدة فى البلاد ، وبالأخص النظم الاجتماعية التى اقترنت بالحياة الزراعية البسيطة . وكان يساعدها فى الركود نظام الحكم الفردى القائم فى هذه الفترة من نظام الحكم[1]. البريطانى فى مصر وعدم مواجهته للمطالب المصرية .

(١) راجع جريدة الكتلة بتاريخ ٢٣ /٤/٤٥ تحت عنوان " الحزب الواحد خرافة " للاستاذ عباس محمود العقاد حيث يقول أن قيام الديمقراطية بحزب واحد خرافة لايقبلها العقل .... لأن الحزب الواحد لايقوم بغير دكتاتورية .. وأن الديمقراطية والدكتاتورية نقيضان ... واذا قام السلطان المطلق باختلاف وجهات النظر ضرب من المستحيل حتى حين يشاء صاحب السلطان أن يشرك مخالفيه فى الحكومة ويشجعهم على مواجهته بالخلاف . فالسلطان المطلق واختلاف الآراء لايتفقان وقد اتبعت السياسة البريطانية فى مصر فى عهد اللورد كرومر رأى اللورد شاتام حيث قال بنظام الحكم الفردى على أن تلغى جميع الأحزاب ولا يسمح بتعددها مع أن انقسام الأحزاب كما يقول بيرك سواء عملت فى حلتها للخير أو الشر هو شئ لاينفصل عن الحكومة الحرة أو الحكومة الديمقراطية ولكن متى قام المانع الذى يتحكم فى وجود الأحزاب ، قام الانفراد وزالت حرية الآراء . وقارن جريدة الوفد المصرى بتاريخ ٢٢/ ٤/٤٥ حيث يتكلم الأستاذ محمد حنفى الشريف نائب سوهاج عن الرأى العام والتمسك بأهداب العدالة والمساواة بين الناس بعضهم وبعض وبين الدولة ذاتها ومنح الحرية الكاملة لسكان كل بقعة من بقاع الأرض لتحكم نفسها بنفسها وتختار ألوان الحياة التى تلائمها وترضاها وتؤمن بها .

ونرى أن عدم تناسب النظم الاجتماعية بنظم الانتاج كثيراً ما ينشأ عنها عدم توافر التناسق والاتزان فى حياة المصريين(١) . لقد تزايد الانتاج الزراعي فى مصر بنسبة كبيرة تفوق النسبة التى استمرت فى حياة الناس الاجتماعية . فدعت السياسة البريطانية فى الشئون الزراعية الى العناية بشئون القطن ، فاستخدم المصريون بعض الأساليب العالمية فى زراعة القطن ، وتقدمت وظيفة المنظم المزارع لتحقيق التناسب بين وحدة الأرض وما تحتاجه من وحدات معينة من العمل ورأس المال وما بينهما من توازن لزراعة القطن على أنسب الظروف ، كذلك استعمل المزارعون الأسمدة الطبيعية والصناعية بطرق اقتصادية ، وحولت الحكومة المصرية البرك والمستنقعات الى أراضى قابلة للزراعة واستعملت الآلات فى الرى وتحويل نظام الحياض الى نظام الرى الدائم حيث كثرت الحاصلات أثناء السنة وقلت بعض النفقات ، وعنى المزارعون بامساك الدفاتر فى تقدير تكاليف الحاصلات والاستفادة من البقايا والفضلات والمخلفات ، وعملت الحكومة المصرية على تحسين العلاقة بين العامل الزراعى وصاحب الأرض لما فى ذلك من حسن استغلال الأرض ، وتحسنت طرق المواصلات وحققت تقارب الأسعار لما فى ذلك من تحسين مستوى الانتاج ، وأقامت الحكومة نظام الحلقات كما أعادت تنظيم الأسواق الحاضرة والبورصات ، وأخيرا استخدمت الحكومة الأطفال والنساء فى الأعمال الزراعية التى تناسب كفايتهم وخبرتهم — كل هذا دعا الى التقدم الفنى فى إنتاج القطن على أحسن حال ، ولكن العناية بالقطن من الوجهة الانتاجية فاقت عناية الحكومة فى إدخال التحسينات الاجتماعية التى تناسب هذه العناية فى الفنون الانتاجية(٢) .

لقد تغيرت رغبات الانسان وحاجاته منذ عهد اسماعيل فتوفيق فعباس الثانى فالسلطان حسين ، وتقدمت وسائل إشباع هذه الحاجات طبقا للظروف الحديثة ، فأصبح من المتيسر توفير الانسجام بين رغبات الانسان وبين المعدات الانتاجية والميكانيكية التى تهيئ إنتاج السلع والخدمات المطلوبة للتقدم الانتاجى الحديث . فأصبحنا نرى أن العائش فى المدن يرغب دائما أن يحصل على مفردات الأكل المتنوع طول العام ، كما أن حاجة سكان الريف تحولت وأصبح القروى يرغب فى السيارات

---

(١) راجع السير بازل بلاكت Blackett فى محاضرته عن „ أزمات العالم الاقتصادية “ صفحة ٢٩ حيث يشرح تقدم الناس الفنى والانتاجى وتأخر نموه الاجتماعى والثقافى العام . Rapid intellectual & scientific advance compared with his slow mental & spiritual growth.

(٢) راجع مانتوه فى كتابه „ الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر “ صفحة ١٤٢ .

وفى النور الكهربائى والغازى وفى الراديو والجرائد ، ولكن القروى لم يزل يتعلق بأهداب النظم العتيقة والأفكار والعادات البالية التى لا تتفق مع هذا التطور لاشباع الرغبات الحديثة ، بل والتى لا تتناسب مع التطور فى الانتاج الحديث . لهذا نرى أن التطور فى النظم الاجتماعية بطىء جداً لا يسير بنفس السرعة التى يتغير بها نظام الانتاج الفنى المحسوس والتقدم العلمى الملموس(١) .

والنظم الاجتماعية فى حد نفسها بطيئة ، بينما نرى أن النظم الانتاجية سريعة إذ أن عناصر النظم الاجتماعية شخصية ذاتية تشاركية بينما أن النظم الانتاجية تبادلية رأسمالية ، فمن السهل أن يقوم الفكر باختراع أو كشف يطبقه سريعاً على أحوال الانتاج، بينما لا يظهر أثره فى هذا المجتمع إلا بعد حين ، من حيث رفع مستوى الجماعات وزيادة وسائل رخائهم وتقدمهم . ولقد كان هناك اعتقاد راسخ فى أذهان بعض الناس أن النظام الانتاجى سوف يتطور بحيث تصبح الزراعة المصرية الصغيرة غير قادرة على البقاء ، إلا إذا تحولت الى نظام زراعى أساسه التنظيم الحديث الذى اتبعته الصناعة فى تطورها وتقدمها ودوام نموها . وقد اعتمد هذا الاعتقاد على الاحصائيات التى أتى بها رجال الفن الزراعى إذ قالوا بأن أهل الريف يعوزهم الاستقرار فى الحياة الزراعية ودوام التقدم بادخال جميع المبتكرات الحديثة فى شئونهم الزراعية . ولكن الناس فى حياتهم الاجتماعية سياسات كفائية وتجارية .

فالنظام الانتاجى قد تقدم ولا بد من تطور النظام الاجتماعى حتى يسايره بخطوات سريعة تناسبه ، ولا بد أن يرجع المصريون فى تقدمهم الاجتماعى الى الاعتماد على الوحدة الانتاجية المناسبة وأن يتبوأ نظام الأسرة المصرية مكانته فى تحسين حال المجتمع الذى يعيش فيه المصريون ،

---

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » الطبعة الثانية للمؤلف صفحة ٢١ حيث تقول أن المزارع المصرى كان يكون أغلبية السكان ، وأن كل ما يحصل عليه نتيجة لعمله هو الضرورى من الأكل والملبس والمسكن ، وصفحة ٦٢ حيث تقول أن حالة المصريين الاجتماعية لم تتقدم وأن مستوى معيشتهم بقى على ما هو عليه ولو أن حالتهم المعنوية بدأت تتغير وصفحة ٩٢ حيث توازن بين الانتاج المصرى ومستوى معيشة المصريين المتزايد عددهم ، وتقارن بين فئات المجتمع المصرى من علماء دينيين ومنتجى الثروة الزراعية فى مصر ، وأنه لولا الضرائب لنهض مستوى العامل الزراعى المصرى ، وصفحة ١٦٦ حيث تظهر أثر ضريبة الرءوس على حياة المصريين الاجتماعية ، وصفحة ١٩٩ حيث تبين أثر التوجيه فى رفع مستوى المصريين الاجتماعى وصفحة ٢١٨ حيث تواجه القومية فى العناية بالشئون الاجتماعية مع بيان فوائد الملكية الفردية وأثرها فى القضاء على نظام السخرة والرق ، وصفحة ٢٦٦ حيث تواجه زيادة عدد السكان مع انخفاض مستواهم فى النواحى الاقتصادية المختلفة وصفحة ٢٧٣ حيث تواجه نشاط المرأة المصرية فى الحياة الاجتماعية المصرية وما دعت إليه من مستوى معيشة عظيم النفقات وصفحة ٤٠٩ حيث تبين أثر التقدم الزراعى فى حياة المزارعين . وقارن « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف

فهل عمل عباس حلمى الثانى والسلطان حسين كامل على إعادة النظر فى انشاء المزارع العائلية المصرية حيث يشرف عليها وعلى ادارتها رب العائلة ، و بذلك تتمكن المزارع المصرية من رفع شئون العائشين فيها بكفاية فنية كبيرة ، فينتجون حاصلات ونباتات وحيوانات ودواجن لا تختلف عما تنتجه أمثل المزارع فى أوربا وأمريكا [١] . سوف نرى أن فـؤاد الأول حقق النظام الاجتماعى الذى سار سيرا حثيثا لمجاراة التقدم الفنى الذى حدث فى عهده ، فقد تبين له مثلا أن المحراث التجارى قد أدى الى تقدم هائل فى الزراعة ، وذلك لأنه خفيف يقوم بأعمال كثيرة ونفقات قليلة ، فاستعمل فى المزارع الكبرى والصغرى ، و بذلك دعا الى ارتقاء مستوى معيشة الفلاحين والمنظمين سواء بسواء فى الحياة الزراعية العامة .

لقد أراد فؤاد الأول إصلاح النظام الإدارى فى القرية المصرية لما فى ذلك من عظيم الفائدة فى الأمن العام والانتاج الزراعى والشئون الاجتماعية ، خصوصاً وأن الانتاج الزراعى والأمن صنوان فى الريف ، يرتبطان بتنظيم السلطات التى تضطلع بالمرافق المختلفة فى القرى كما يرتبطان بتقسيم مصر إلى حضرية وريفية ، مع ما بين المدينة والقرية من فوارق من حيث الحضارة والعمران . وكان فؤاد الأول يرى أن النظام الادارى القائم فى القرية أدى إلى اضعاف الروح القومية وإلى تدهور القرى من الوجهة الصحية والعمرانية وإلى الاخلال بالأمن . ولهذا كان يرى ضرورة الاصلاح الاجتماعى لتحقيق التوجيه الكامل فى تشريع عام شامل .

كذلك كان يرى فؤاد الأول ضرورة التوجيه فى الثقافة الزراعية فى عرف الرجل الزراعى ، لأنه كان يعلم أن الثقافة الزراعية سوف تؤدى إلى الأخذ بالطرائق العلمية وما تنطوى عليه من أغراض الزراعة والصناعات الزراعية وطرق التعاون والاتحادات الأهلية والمزارع التجارية والتكافئية . وبهذا تتلاءم الشئون الزراعية مع الاهتمام بالمؤسسات الزراعية ، الحكومية والأهلية .

وقد نال القرى تقدما ظاهراً فى عهده خصوصاً وأن المواصلات ووسائل النقل تقدمت تقدما عظيماً وساعدت على الاصلاحات التى كانت القرى المصرية مفتقرة اليها ، فانتشار السيارات وانتشار الراديو والدعوة إلى استخدام الكهرباء ، كل هذا جعل القرى أقل عزلة عن ذى قبل بالنسبة لحياة المدن ، وكما أصبحت المزارع العائلية هى عماد الانتاج الفنى ، فان نظام المزارع العائلية دعا إلى تحقيق انسجام الانتاج الفنى بالنظام الاجتماعى فى حياة المصريين الزراعية [٢]

---

(١) راجع روبتز فى كتابه « الاساس الاقتصادى لتشاحن الطبقات » صفحة ٢٥ حيث يوازن بين المزارع الصغرى والكبرى ويبين أثرها فى حياة المجتمع .

(٢) راجع « الاقتصاد الزراعى والتعاون » للمؤلف وأيضاً « تاريخ مصر الاقتصادى » الطبعة الثانية للمؤلف حيث شرح العلاقة بين الكفاية الاقتصادية ومستوى معيشة الفلاح الحديثة .

المبحث السادس

المجتمع المصرى وطبقات الشعب المصرى

١ ـ الوطنية والمجتمع فى عهد عباس والسلطان حسين ٢ ـ المجتمع المصرى وطبقاته طبقة المزارعين ـ طبقة الموظفين ـ طبقة الموسرين والوزراء والمستوززين
٣ ـ طبقة الأجانب ٤ ـ طبقة النساء

١ ـ الوطنية والاجتماع فى عهد عباس حلمى والسلطان حسين .

كان عهد عباس حلمى والسلطان حسين أقرب إلى الوطنية المصرية الصحيحة من الجيل الذى لحق به أى فى عهد الاحتلال البريطانى ، فقد قامت بعض الأحزاب المصرية تناهض طبقة من الترك والمستوزرين ، وتناضل فى ميدان مشتبك بين عنصر الفلاح وعنصر الحكام المستأثرين بالمناصب ، المترفين على سواد الأمة المصرية الكريمة(١)، وأصبح قادة الأمة من المصريين يوازنون حقوق الشعب المصرى ومعايير المصريين بمعايير التقوى والاصلاح والوطنية الصادقة والنزاهة الواضحة ، وأن لا نزاع فيها من جانب الدين ولا من جانب الفلسفة والمذاهب الاجتماعية السارية بين الأمم ، ويقول الأستاذ العقاد أن فى أجيال الثقة واليقين التى من هذا القبيل يسهل تكوين النزعة وتعريف الحقوق التى تطلبها الأمة وتثور من أجلها ويدين من يخالفها (٢) « فأصبح المجتمع المصرى يتوثب إلى محاربة الطائفة التى تسلبه حقوقه من الترك والمتركين من جهة ، ويناضل لمصر أمام الغاصبين من الخارج من جهة أخرى ، ويجعل شعاره « مصر للمصريين » . وأن البلاد لأبناء البلاد ولمن لا يبرأون من النسبة إلى

(١) راجع ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، للمؤلف صفحة ٢٨١ ، ٢٨٤ من الطبعة الثانية تحت عنوان ,, توفيق باشا ومشاكل مصر،، وقد ذكرنا فيه الكفاية عن تدخل الاجانب فى الشئون المصرية ومركز الوطنيين منها ، كذلك تذكر أثر سلطان بعض الحكام المستأثرين بالمناصب على حياة المجتمع المصرى بعد أن وضحناه تحت عنوان ,, مجمل حوادث الثورة ،، فى كتاب ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، صفحات ٢٨٥ — ٢٨٧ .

(٢) راجع ,, سعد زغلول ،، للاستاذ عباس محمود العقاد ص ٤٦ حيث يقول ,, وقد اجتمع لابناء ذلك الجيل سببان لطلب الاصلاح ، أحدهما من داخل الأمة والثانى من خارجها ،، وأما السبب الداخلى فكان استفاضة المظالم واستفحال الخطوب وشيوع الخراب والفساد فى أعمال الحكومة ومرافق الرعية وتمادى الشر فى ذلك كله ، وأما السبب الخارجى فكان انتشار دعوة الحرية فى الغرب وتعاقب الأنباء بالثورات على الطغاة انتصافا للشعوب وذودا عن حقوق الأفراد ، وأن هذا وذاك مع الثقة بالحق وانتباه العقول كانا لا غنى عنهما فى الوثوب نحو الاصلاح .

البلاد . ولهذا لم يكن الجيل الذى لحق بالاحتلال ينمو هذا النمو فى دعوته الوطنية ، لأنه كان يصطنع الحكمة ويختصر المسافة فيما يحسب حين يضرب الاحتلال البريطانى بالسيادة التركية . فاذا ما رأى الأتراك هذه النهضة تمصروا وأصبحوا من المنتسبين إلى مصر دون سواها التمتع بالرعوية المصرية . وبذلك تمكنت الروح الوطنية من المصريين والمستمصرين إلى حد بعيد .(١)

ونرى أن الشخصيات المصرية فى عهد عباس حلمى والسلطان حسين كامل كانت أكثر اتصالا بأفراد المجتمع المصرى عنها فى العهود التالية ، وذلك أولا لأن مرجع الرأى فى الأمور الاجتماعية كان إلى مدى بعيد إلى أهل الدين ورجال القانون الدينى وأتباعهم حيث كان الدين سارياً بين الدنيين سريانه بين غير الدنيين وثانيا لأن الجيل المصرى كان جيلا لم تنتشر فيه الطباعة هذا الانتشار الذى ساد سيادة عظمى فى أواخر عهد عباس و بدء السلطان حسين ، وثالثا لأن التخصص لم يعم المصريين هذا العموم الذى نشاهده فى أواخر عهد عباس حلمى والسلطان حسين ، فأصبح الزعماء يعتمدون على شخصيتهم والاتصال بأفراد الشعب لأنها لم تتمكن من أن تتصل بهم بغير ذلك (٢) . ولهذا أصبح عهد عباس يمتاز بظهور بعض الشخصيات ورجحان جيله بالقوى النفسية عنها عن القوى الفكرية إلى حد بعيد . فاذا أثرت الأحزاب المصرية فى البيئة المصرية ، فقد كان هذا الأثر يرجع الى شخصية الأفراد أكثر من شخصية الأحزاب نفسها ، ولهذا بقيت الأحزاب ما بقيت الشخصية التى تؤازر مبادئها السليمة ، فاذا كانت المبادىء معتمدة على أصول اقتصادية كانت حياتها إلى الاستمرار أقرب والى الدوام أسلم . ولا يخفى أن المبادىء الاقتصادية فى مواجهتها سياسة الأحزاب كانت تجمع بين القوى النفسية ورُجحانها ، والقوى الفكرية وترجيحها ، والقوى المادية وتكوينها ، والشخصيات العظيمة المدبرة المنظمة وأثرها فى المجتمع الذى عاشوا فيه .

---

(١) قارن بين ,,سعد زغلول,, للاستاذ عباس محمود العقاد ,, صفحات ٤٧ — ٤٨ وبين ,,مصطفى كامل,, للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ,, والأستاذ وهيب دوس فى مجلة روز اليوسف بتاريخ ٤٥/٤/٣٦ عن ,, تعدد الأحزاب فى مصر ,, .

(٢) راجع ,, سعد زغلول ,, للاستاذ عباس محمود العقاد ص ٤٨ حيث يقول أن التخصص يجعل الناس أجزاء من رجال بدلا من الرجال الكاملين الذين يعتمدون بكل عدة فى المسائل المتفرقة وان لم يلتفوا فى كل مسألة على حدتها مبلغ الاخصائيين المتفرغين للدقائق والتفصيلات ، وأن فى هذا ما للطباعة من الجور على الشخصيات وتصعيب ظهورها وتقليل الحاجة اليها ، ولكن الجيل الذى نحن بصدده كان أوفق لظهور الشخصية الممتازة من الجيل الذى تلاه ، ولهذا نرى الأحزاب المصرية فى عهد توفيق وعباس امتازت ببروز رؤسائها عن غيرهم . وقارن حديث وقعة على ماهر باشا عن ,, نظام الحكم ,, .

٢ ـ المجتمع المصرى وطبقاته :

بدأ المجتمع المصرى ينقسم إلى أربع طبقات :ـ وهى طبقة المزارعين والفلاحين ، وطبقة الموظفين والطبقة الوسطى ، وطبقة الموسرين والأغنياء ومنهم الوزراء والمستوزرون وأهل النفوذ والحكم من الطبقات العليا ، وطبقة الأجانب . هـذا بخلاف طبقة رابعة وهى طبقة النساء وأثرها فى حياة المجتمع المصرى والأجنبى على السواء .

أما طبقة المزارعين والفلاحين ، فقد تبين لنا أن توفيق باشا عنى بها على قدر استطاعته فتركها فى مستوى من مبلغ الفكر الضئيل والشعور غير المتنور والحديث الذى يدل على محافظتها على المعيشة التى تمت فيها من القدم (١) ، فعاش معظم سكان مصر فى القرى ولم تختلف معيشتهم عن معيشة آبائهم بالرغم من التقدم الفنى الذى واجهوه فى هذا العصر ، فاذا ما تبوأ عباس حلمى الثانى ناصية الحكم ، زاد عدد هذه الطبقة زيادة مطردة وذلك لعناية الحكومة بشئونهم الصحية وعدم دخول البلاد فى حروبات لا مبرر لها ، كما أن الحكومة تدخلت فى رفع مظالم المرابين لهم بما أنشأته من حلقات لبيع حاصلاتهم ومن مصارف لاقراضهم قروضاً بسيطة بفوائد معتدلة ولقيام بعض الأفراد والشخصيات فى إيجاد الجماعات التعاونية ولحسن استثمار الملكيات الصغيرة (٢) ولا صدار قانون الخمسة الأفدنة التى تمنع المرابى من وضع يده على أملاك الفلاح فى حدود الخمسة الأفدنة ، وقد كان لمبررات الفائدة فى بعض وجوهها ما حقق تنفيذ المشروعات المالية التى دعمت حياة الفلاح الاجتماعية على أسس اقتصادية موجهة .وقد كانت هذه الطبقة هى التى تحتوى على أغلب الصناع وعمال التجارة فى المدن والمديريات . فهل يتفق المؤرخ الاقتصادى مع الأستاذ عباس محمود العقاد عندما قال إننا إذا نظرنا الى تقدم جيلنا فى المعارف والصناعات فيجب أن نغتبط بما وصلنا اليه ، وإن من واجبنا اذا نظرنا الى الجيل السابق أن لا نغمط حقه وأن لا ننسى عذره ، اذ أنه لم يخل من مزايا مهمة يوازن بها ، مزايا العصر التى أتينا بها أو أوتى بها العصر ، فلا فضل لنا فيها ؟

(١) راجع كتابنا « تاريخ مصر الاقتصادى » الطبعة الثانية ص ٤١٤ حيث نظهر أن صغار المزارعين والملاك عاشوا عيشة بسيطة حيث كان دخلهم ضئيلا ، فعاشوا عيشة الكفاف ، وكانت الشروط الصحية ضعيفة وحالتهم المالية سيئة اذ اعتمدوا على المرابين ، فساءت حالتهم سوءا فوق سوء مع أنهم الطبقة العامة فى الأمة ، وشرحنا فى ص ٤٩٩ العلاقة بين الحاكم والمحكومين وقارن « سعد زغلول » للاستاذ عباس محمود العقاد حيث ينتقد قانون الخمسة الأفدنة .

(٢) راجع كتابنا « تاريخ مصر الاقتصادى » الطبعة الثانية صفحات ٥١٩ ــ ٥٣٦ حيث نبين وسائل تحسين المجتمع المصرى .

وسوف نرى أن فؤاد الأول عنى بتحسين حال صغار الفلاحين ، إذ كان هذا التحسين هدفا من أهدافه الاجتماعية ، فقد عضد المشروعات التى تؤدى إلى توزيع الاراضى الحكومية المستصلحة والقابلة للاصلاح على صغار الفلاحين بمعدل خمسة أفدنة لكل عائلة بأسعار معتدلة تسدد على أقساط طويلة الأجل

أما طبقة الموظفين والطبقة الوسطى من الأهالى والمتعلمين ، فكانت الفئة التى عملت على تكوينها السلطة البريطانية فى مصر من عمد ومشايخ وما انجبه هؤلاء الناس من ذرية صالحة للخدمة المدنية فى مصر ، فى الوظائف الحكومية وغيرها فى أجزاء الدولة المصرية . ونتساءل فيما إذا كان الأستاذ عباس محمود العقاد على حق ظاهر عند ما قال « والمألوف فى تاريخ العالم كله أن يبدأ انصاف الفقراء ، من غير الفقراء ، أو أن يبدأ بين الناس من يحسون إحساسهم ولا يصبرون صبرهم ويجهلون جهلهم »[1] ثم لا يعرف فى تاريخ الأمم المظلومة أن الفقراء المستضعفين أنصفوا أنفسهم بأيديهم ، وكذلك لم يعرف أن الطبقات الغنية التى تحكم وتستأثر بمنافع الحكم تقبل انصاف الفقراء طواعية من عند نفسها ، بغير دعوة صادقة ووثبة مزعجة ، تأتيها من غيرها وتضطر هى اضطرارها إلى مجاراتها ، وإنما عرف أن الدعوة إلى الانصاف وكف الطغيان تأتى من طبقة ، لا هى بالمهضومة ولا هى بالماضغة الكاسرة ، أى أنها تأتى من طبقة قريبة إلى الفريقين ، وهذه الطبقة هى طبقة الموظفين والطبقة الوسطى من الأهالى والمتعلمين ، فهى التى تؤثر بحياة الناس فى النواحى الزراعية والصناعية والتجارية والادارية . فلو كان لمصر سياسة أهلية فى التعليم لما تحولوا عن الأهداف الوطنية التى لا يمكن أن يحققها سوى هذه الطبقة العاملة من الموظفين والمستخدمين .

فالموظفون هم الطبقة المتوسطة فى المدن ، وهم فى الحقيقة من أصل القرى ، وقد ازداد عددهم نظراً لزيادة المرافق العامة التى تقوم بها الحكومة فى مصر ، وقد دخل فيهم بعض المتمصرين من أهل الشام والأرمن ، وقد أخذت هذه الطبقة بالمدنية الغربية من فرنسية وانجليزية [2] ، فأصبحوا على درجة تذكر من الفن والعلم ونظام الحكم والسياسية ، والكثير منهم بن أولاد الطبقات العليا ، مع

---

(١) راجع « سعد زغلول » للاستاذ عباس العقاد ص ٥٠ حيث يصف الطبقة الوسطى ويقول أنها « ليست على نسق واحد فى التحفز لرفع الظلم والقدرة على انكاره والتفكير فى كبحه ، فلابد فيها من تفاوت بين موقع وموقع ، وأسرة وأسرة وحالة وحالة ، ولابد من أسباب ترفع بعضها على بعض فى هذه الخصلة وتتيح لأناس منها مالا يتاح لغيرهم على اختلاف المواطن والتربية والحالة النفسية أو الاجتماعية » . وراجع « الدستور » ٢٩/٣/٤٥ فى مقالة الدكتور احمد أمين « رسالة المرأة المصرية » .

(٢) راجع كتابنا « تاريخ مصر الاقتصادى » الطبعة الثانية ص ٤١١ .

من فيهم ممن قام بالأعمال الآلية الحكومية فى الوظائف الصغرى [١] . وقد كانت المرأة المصرية فى هذه الطبقة ، لها أثرها فى تكوين البيئة التى تعتمد عليها مصر فى توجيهات موظفيها ، إذ أن التربية شأنها فى القيام بتأدية الواجبات الاجتماعية على أحسن حال [٢] . فالتربية فيها إخراج الذرية الصالحة لما فيه خير مصر والمصريين مستندة على الوازاع الوطنى القويم [٣]، وقد كانت هذه الطبقة من متوسطى الحال ، فلا هى من فقراء الفلاحين ، ولاهى من أغنياء الأهلين ، ولكنها كانت تحس باحساس الأمة من شقاوة ورخاوة ، وكانت بطبعها تعرف ماصار اليه الفلاح من تعاسة وشقاء وذلك لطول عهده ببعض المظالم والفاقة والأمراض ، وكانت تقدر ماتعرضت له الطبقات الدنيا من سخرة واهانة وامتهان فبطلت فى هذه الطبقات الدنيا بعض روح النخوة ، فثارت على المظلومين ،وأراد بعضهم أن يرفع هذه الطبقات من مصائبها ومغالبة القوة التى أودت بحياتها إلى هـذا المستوى الاجتماعى الضئيل . فهل استمرت هـذه الطبقة فى نزعتها أو استسلمت لسلطان الحاكمين ؟ [٤]. فقد كان من بينهم من اعتز بوطنه أكثر من اعتزازه بوظيفته ، ومنهم من تخاذل إلى القضاء والقدر ، فاستهتر والله لايحب المستهترين.

أما طبقة الموثرين والاغنياء والوزراء والمستوزرين : فهى تشمل ملاك الأراضى الزراعية الكبرى والعقارات ، من المسلمين والأقباط والعبريين، حيث يتميزون بالثروة والجاه ، وقد تحسنت حالتهم تحسنا عظيما فى عهد عباس حلمى الثانى والسلطان حسين [٥]، نظرا لتقدم شئون البلاد الاقتصادية والاعتماد

---

(١) راجع كتابنا ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، الطبعة الثانية صفحات ٥١٠و٥٢٥ .

(٢) راجع كتابنا ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، الطبعة الثانية ص ٤٩٩ .

(٣) راجع ,, سعد زغلول ،، للاستاذ عباس محمود العقاد ص ٥٦ — ٥٧ حيث يشرح وسائل التربية وأثر المرأة فى تكوين الشخصية البارزة ، ويقول عنها أنها هى التى تعرف بالحكمة والدهاء والقدرة على ضبط النفس، وهى التى تعرف كيف تحنو بالقسوة كما تحنو بالرحمة ، وهى التى يرث عنها الطفل كثيرا من مواهبه العقلية والنفسية ويستمد منها كثيرا من البأس والاصالة، فالمحبة متبادلة والتعاون مستكين ، والتوجيه بها رهين ، والاشادة بها ظاهر مكين .

(٤) راجع ,, سعد زغلول ،، للاستاذ عباس محمود العقاد ص ٥١ ـــ ٥٣ حيث يشرح أسباب تحفز بعض أفراد هذه الطبقة ، وماتعرضت له من مساوىء وقوة ، ويقول أن البعض أحس الظلم بآثاره أكثر من الشعور به من هيبته وعلو اقتداره ، وأن البعض الآخر شاهد الظلم فى غيره ولم يشاهده فى نفسه ..... وترى أن البعض خمل بخمول البيئة التى عاش فيها وركد مع ركود البيئة التى أحاطت به فخضعت الحوافز والمثبطات .

(٥) راجع ,, مصر تحت حكم فؤاد الأول ،، للاستاذ فولاذ يكن صفحة ١٨٣ حيث يتكلم عن شخصيات مصر البارزة من رشدى وعدلى وثروت وسعد زغلول وغيرهم من رجال هذا العصر الذى نحن بصدده .

على السياسة التجارية التى سبقت ظروفهم وظروف التقدم الفنى فى الانتاج الدولى ، زاد دخلهم وارتفع مستوى معيشتهم ارتفاعاً كبيرا ، فأصبحوا يسايرون المدنية الحديثة الى حد كبير فى حياتهم المنزلية والاجتماعية ، فهم من أغنى الأغنياء ، وهذه الطبقة كثيراً ما لا تحس الظلم بآثاره وانما تحسه بهيبته واقتداره ، ولدت فى بيئات من أصلح البيئات لنمو العظمة الفطرية لأنها تزكى بحسن التربية والثقافة الفكرية والتوجيهات الادارية ، فمنهم رجال العلم والفقه والأزهر ، ومنهم رجال القرى والدساكر ، ومنهم المتمصرون من علية القوم وأثريائه ، ومنهم رجال الجيش وقواده ، ومنهم رجال القصر وأوفيائه ، ومنهم قادة الرأى من الوزراء والمستوزرين ، فهذه الطبقة تتمتع بالتربية العليا والثقافة المثلى والدراية بالتوجيهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى كل ضروبها ، ومنهم من تعلّم فى مصر وأتم تعليمه فى الخارج[1].

ومن هؤلاء من أخذته الظواهر الخلابة فيضيق فيها مجال الذهن الباطنى فلا يستوفى حظه من النمو والتثقيف والمراجعة المفيدة ، فيتحوّل فى بنية تكوينه الى سوء السبيل ، فلا يرعى حق الشعب وحق الفرد ويتعاظم فيستبد فى العباد وتفسد أخلاق الرعية ، ولكن الطفل الذى يولد فى بيئة اجتماعية راقية مزوداً بميراث الأنفة والجرأة والعطف على الضعفاء خليق أن يبلغ مدى استعداده ويترقى إلى أوج سؤدده واقتداره ، خصوصا إذا ورث عن آبائه بنية الفلاح المصرى وصلابة الخلق الوطنى وصدق العزيمة وحمايتها . فالاعتماد على النفس فى تذليل المصاعب ومواجهة الناس بالحقائق هى من الصفات التى افتقر اليها أغلب أفراد هذه الطبقة الثرية التى استعلى فيها العظماء منصب الوزراء والوكلاء[2] .

لم تواجه هذه الطبقة حاجة المجتمع ، ولم تهيىء له سبيل العيش المتوطد الاركان ، مع أن الرعية كانت مهضومة الحقوق متذمرة وثـابة الى المطالبة بحقها فى المعيشة فى المستوى الذى يليق بها . وكان الشعور بحق الشعب وحق الفرد يتنبه ويتعاظم سنة بعد أخرى ، فهل استجابت هذه الطبقة لمطالب الاصلاح وحركات النهضة ؟

لقد كان من بين هذه الطبقة رجال الأزهر وعلماؤه ، لما لهم من الأثر الدقيق فى تكوين المجتمع وتوجيهاته ، ولكن رجال الأزهر واجهوا رجال العلم فى غير الأزهر . فقد أصبح فى مصر مدارس

---

(١) راجع كتابنا « تاريخ مصر الاقتصادى » الطبعة الثانية صفحات ٤١٤ و ٤٩٩ و ٥٢١ و ٥٣١ .

(٢) راجع « سعد زغلول » للأستاذ عباس محمود العقاد صفحة ٥٧ حيث يظهر أثر الأمومة فى تربية أبطال مصر ، فالأم يجب أن تعرف الحد بين الحنو مع القوة والقسوة مع الرحمة ، فترث الطفل الفضائل وتقصى عنه الرذائل ، والبيئة المنزلية لها ميزاتها وفضلها على التربية المصرية والمعيشة الأصلية السليمة فهى تزكى العقل وترفع من كرامة النفس .

ابتدائية في معظم البلدان الصغيرة كما أصبح بالديار المصرية مدارس ثانوية في عواصم الأقاليم ، وأضحى بمصر مدارس عليا وعلماء مشهورين فيها ، وتكاثر عدد التلاميذ والطلبة والمجدين والمجتهدين فى عهد عباس حلمى يتزاحمون على أبواب المدارس ويتدرجون فى طلب العلم ، ولكن المدارس على النظام الحديث كانت فى الحقيقة قليلة نادرة (١) ، ولم يكن على أبوابها سوى القلائل الراغبين ، إذ كان الطلاب وآباؤهم يهربون من رواد الحكومة «وهم يجوسون القرى لاختيار النجباء من الأطفال وإلحاقهم بالمدارس والبعثات .:. وكان التلميذ الذى فى عهدتها كالجندى الذى تسخره فى خدمة ، لاشرف فيها ، وتقذف به إلى البلدان السحيقة بلا أجر ولا عناية ، وكان من الناس من يخاف المدرسة الحديثة على دين ابنه ، كما كان يخافها على حياته وسلامته ، لأنها كانت موضع ريبة بين جماعة الفقهاء الجامدين وجمهرة الأمة على الاجمال » (٢) . فتمسك بعض الناس بالتعليم فى الأزهر الذى نال عناية كبيرة من الشيخ محمد العباسى المهدى فى سنة ١٨٧١ ومن السيد جمال الدين الافغانى ، فأحدثا تعديلا جوهريا فى نظام التعليم به ، حتى نشأ بجانب المحافظين على القديم فئة النازعين إلى الجديد ، فكان للفئة الاخيرة فضل كبير فى النهضة الاجتماعية المصرية حيث أصبحت طرفة تؤدى إلى تربية الملكة الاستقلالية فى النفوس . وقد اشترك الشيخ محمد عبده فى هذه النهضة الازهرية كما اشترك غيره من أمثال اللقانى وأبى خطوة وعبد الكريم سلمان وأديب اسحق وغيرهم ، وقام بعض رجال الأزهر بتحرير «الوقائع المصرية» وهى صحيفة الحكومة الرسمية حيث أصبحت صحيفة الثورة الفكرية ، تنطق بمبادئها وتنحى على الاستبداد وتبشر بالحرية والشورى لما فيه خير الرعية بل والمجتمع المصرى عامة ، ويكفى أن نشير إلى ماصدر فى الوقائع المصرية لنرى أثر توجيه الأزهر فى النهضة الاجتماعية المصرية، فقد ورد فصل عن الشورى قيل فيه:

---

(١) لم يكن فى أوائل عهد عباس حلمى الثانى سوى مدرسة ثانوية واحدة أسست فى سنة ١٨٦٣ باسم «المدرسة التجهيزية بالعباسية» وسميت بعد ذلك بالمدرسة الخديوية ، ثم أنشئت مدرسة رأس التين بالاسكندرية فى السنة بعينها ، وقرر ديوان المعارف بعد ذلك انشاء دار العلوم التى شابهت الأزهر فى بعض دروسه وتخريج مدرسى اللغة العربية فى المدارس المصرية وغيرها . وقد نشأت مدرسة دار العلوم وسط غضب الخديو وأناس يقربونه من شيوخ الأزهر الذين كانوا يكرهون الاصلاح فى معهدهم ويحبون أن يستأثروا وحدهم بمناصب القضاء الشرعى والمحاماة الشرعية ، وكان الخديو حريصاً على استبقاء الأزهر فى قبضته لاطلاق يده فى اختيار القضاة الشرعيين والاشراف على المجالس الحسبية وما يمهد لها ، راجع العقاد سعد زغلول صفحة ١٢٠.

(٢) راجع عباس محمود العقاد فى كتابه «سعد زغلول» صفحة ٦٠ حيث يقول أنه «لما تبددت هذه الأوهام لم تتبدد الاعلى بطء وكراهية ومقاومة» وأنه «لم تكن الفئة المحدودة التى عرفت حقيقة التعليم الحديث بقادرة على اعداد الأبناء من التنقل من المدرسة الابتدائية الى الثانوية الى العالية لندرة المدارس فى أنحاء الريف وصعوبة ارسال الأبناء الى الحواضر البعيدة .

« المستبد عرفاً من يفعل مايشاء غير مسئول ، ويحكم بما يرسم به هواه ، وافق الشرع أو خالفه ، ناسب السُّنة أم نابذها . ومن أجل هذا ترى الناس كلما سمعوا هذا اللفظ أومايضارعه صرفوه إلى هذا المعنى ونفروا من ذكره لعظم مصابهم به ، وكثرة ما جلب على الأمم والشعوب من الأضرار ، وحق لهم النفور والاشمئزاز ، إذ لم ينالوا من جرائه إلاّ وبالا ، ولم يلقوا من أحكامه إلا نكالا ، بل شاهدوا النفوس تذهب فيه ظلماً وتؤكل فيه الأموال أكلا لمّاً ، وتسفك الدماء زوراً وتدمّر البلاد تدميراً ... فلا يغني في تقييد الحاكم بها مجرد علمه بأصولها بل لا بد من وجود أناس يتخلقون بمعانيها ويظهرون بمظاهرها ، فيقومون عند انحرافه عنها ويحضونه على ملازمتها . وقد فرض على الأزهر كما فرض على غيره أن تقوم منها طوائف تدعو إلى النهي عن المنكر من شتات الأمور ، وأن تحث على السير بالأمة إلى ما فيه نعيمها ، فهل قام الأزهريون برسالتهم على ضوء الجديد من النهضات العالمية الحديثة .

٣ ـ أما طبقة الأجانب فإن زاد عددها في مصر فقد كانت زيادتها في الاستثمار أعلى بكثير مما دعا إلى تغيير مستوى معيشة الطبقات المصرية . فقد أدى التعليم وانتشار الصحف في عهد توفيق إلى اهتمام معظم الأهالي بالأحوال العامة وتفكيرهم في تحسين حالتهم [١] ، وكما ابتدأ المصريون يعتزون بمصريتهم بعد أن كانوا ينظرون الى العناصر الأجنبيه كالأتراك والأوربيين بأنها أرقى منهم ، فإن الأجانب بدأوا يندمجون في المصريين ، ويشاركونهم في امتلاك الأراضي الزراعية المصرية . كما يتبين من الكشف الآتي :

عدد الملاك المصريين	٢ر٤٩١ر٢٧٥ [٢]	عدد الملاك الأجانب	٥ر٢٧١	عدد الملاك جميعا	٢ر٤٩٦ر٥٤٦
مساحة أملاكهم	٥ر٤٣٢ر٣٢٨	مساحة أملاكهم	٤٠٨ر٦٨٣	مساحة الأراضي المملوكة	٥ر٨٤١ر٠١١
متوسط ما يملكه الفرد	٢ر١٨	متوسط ما يملكه الفرد	٧٧ر٥٣	متوسط ما يملكه الفرد	٢ر٣٤

(١) راجع «سعد زغلول» للاستاذ عباس محمود العقاد صفحة ٦٠ حيث يقول «لم يكن في اقليم الغربية على اتساعه مدرسة ابتدائية واحدة على النظام الحديث يوم أن دخل سعد مكتب القرية ، ولم يكن في القطر من المدارس الثانوية غير اثنتين احداهما في القاهرة التي أسست في سنة ١٨٦٣ والأخرى بالاسكندرية التي أسست في السنة بعينها . فلم تنشأ دار العلوم التي تشبه الأزهر في بعض دروسه الا بعد قدوم سعد الى القاهرة بسنة .

(٢) راجع الوفد المصري عدد ٤٥/٤/١٦ تحت عنوان «مشروع الخمسين فدانا» بمناسبة مشروع محمد خطاب بك وقارن مجلة بلادي عدد ٣ ابريل سنة ١٩٤٥ حيث تقول أن لجنة الشئون الاجتماعية في مجلس الشيوخ المصري وافقت على الاقتراح بمشروع قانون المقدم من محمد بك خطاب بوضع حد أعلى للملكيات الزراعية ، وأن هذا الموضوع سيحال الى عدة لجان لبحثه مجتمعة ومن بينها لجنة الشئون الدستورية ، لأنه أول مشروع يضع حجراً في أساس بناء اقتصادي جديد .

فالأراضي التي يملكها الأجانب أصبحت في تزايد مستمر [٢] ، فلم تقم الحكومة المصرية بإيقاف هذا التيار ، وذلك لأن الضرائب العقارية قليلة ، والإنتاج الزراعي الذي ينظمه الأجنبي يدر على صاحبه أينع الثمرات ، ولم تعمل الحكومة على القيام بتحويل وجهتهم إلى بيع أراضيهم للمصريين بل إن الرهونات العقارية كثيراً مادعت الأجانب إلى الاستزادة من أملاكهم عن هذا الطريق ، سواء أكان هذا بطريق مباشر أم عن طريق المتمصرين العائشين في مصر وهم في رخاء مستديم . كذلك لم تقم الحكومة المصرية في هذا العهد بإصدار التشريع اللازم الذي يحرم على غير المصريين من امتلاك الأرض المصرية الزراعية . فالمصري المزارع ، مع أنه مسالم صبور لايعجل بالشر ولا يتحفز إلى الانتقام ، فقد عيل صبره ، وشأن أسرته كشأنها في جميع عاداته . فتأصل الأخلاق الاجتماعية من ناحية الأسرة وتأصلها من ناحية النظام السياسي أصبحت ترتقب الفرج الذي يدعو المزارع الى حسن استغلاله للأرض بنفسه ورفع مستواه عن هذا السبيل .

أضف إلى هذا أن الأجنبي والمتمصر إذا ماعمل على الاندماج مع المصري المزارع ، فان المصري إذا ما أخذته الغفلة في بعض العهود الماضية ، فقد أصبح يزدري تلك الغفلة كما يزدري من يقع فيها ، وذلك لأن الحوادث والمظالم إذا ما أحوجته إلى الحيلة وحسن التخلص ، واضطرته إلى التصرف بين الناس على حذر وكياسة توافق مصلحته وتليق بأدبه ، فقد أعيته حيل المرابين وشر المرتزقين بالربا من الأجانب والمتمصرين ، بل ومن أبناء الأمم المشتغلة بالتجارة وترويج السلع الغربية ، فأحرجوه مراراً وتكراراً إلى الحيطة واليقظة واجتناب الغفلة ، وذلك لأنهم كانوا دائماً قناصي كسب لايتورعون عن استغلاله بكل وسيلة ميسورة ، وهم في هذا العهد مازالوا محميين مرعيين ، وهو بينهم فريسة القروض والفقر والجوع والجهل ، بل محتاجاً إلى الحيلة والكياسة لاتقاء ظلم الظالمين وغصب الغاصبين ودسيسة الدساسين . فهل شددت الحكومة عزيمة المصريين أم مالت الى الأجانب والمتمصرين ؟

فالأجانب العائشون في مصر الذين يحسبون الفلاح مخلوقاً للضيم والاستكانة يجب ، كما يقول الأستاذ عباس محمود العقاد في كتابه « سعد زغلول » أن يذكروا ثورة الفلاح على الحكم التركي وثورته على الحماية البريطانية ، وكلتاهما كانت ثورة قومية في سبيل الوطنية والسيادة المصرية ، فقد

---

(١) راجع الأستاذ أحمد علي وكيل وزارة الدعاية والنشر بوزارة الزراعة في تقريره «« عن المشكلة الزراعية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية »» حيث يتكلم عن خلخلة الدرجة الدنيا حيث بلغ الفقر حد الجوع وحيث المساكن متقاربة ملاصقة منخفضة وحيث اعباء الديون تثقل حمل الفلاح وتخفض مستواه .

كان من المصريين (١) ومن الأحزاب من حارب طائفة الترك والمتركين، وناضلوا فى ميدان مشتبك بين عنصر الفلاح وعنصر الحكام المستأثرين بالمناصب ، المترفين على سواد الأمة ، وقد كان من المصريين ومن الأحزاب المصرية من « يصطنع الحكمة ويختصر المسافة فيما يحسب حين يضرب الاحتلال البريطانى بالسيادة التركية ، ويصر على اتباع الدولة العثمانية فى دعوة ترمى الى تحرير الأمة وتحقيق الاستقلال » ، وكان من بين المصريين فى أواخر عهد عباس حلمى من رغب أن تكون « مصر المصريين » وأن تكون البلاد لأبناء البلاد دون غيرهم ، وذلك لتتمكن الروح الوطنية من إبعاد السيادة العثمانية والسيادة البريطانية عن الديار المصرية وأهلها المخلصين (٢) .

وكان من الأجانب من استنكر على المصرى أن يشكو ويستنصف ، لأنه فلاح مخلوق للسخرة والشقاء فكان لجهالتهم وما استمرؤوه من المظالم ما جرّ عليهم كره المصريين لأنهم صبغوا الظلم بصبغة الحزازة العنصرية والاهانة القومية ، فاذا ما كان أمثال هؤلاء الموظفين على ناصية الحكم فقد زادت إثرتهم بسلطان الحكم عند ما كان البحث عن الموظف الكفء مشكلة قومية من أعسر المشكلات ، فكان ملء الوظائف بذوى الكفاءة فى الاشغال العامة وفى الصحة وفى التعليم وفى القضاء عملا وطنياً جليلا يساوى الاشتغال ببناء المصانع والشركات ، وكانت قلة الموظفين الأكفاء الأمناء حجة للانجليز والأجانب على المصريين فى دوام الاحتلال ، فكان للوظائف وللموظفين الأجانب تاريخ دعا إلى رسوخ بعض الأجانب فى الحكم المصرى (٣) .. وأصبح الموظف المصرى آلة فى يد الموظف الانجليزى ، عليه حق الاصغاء والتسليم ، وعليهم سلطان الحكم فى كل عمل من أعمال الدواوين ، فكل ظلامة ترفع لهم وكل اعتراض يوجه إليهم (٤) . فاذا ما تغير كرومر بغيره من

(١) راجع « سعد زغلول » للاستاذ العقاد صفحة ٤٣ وصفحة ٤٦ حيث يقول « وقد اجتمع لأبناء ذلك الجيل سببان لطلب الاصلاح : أحدهما من داخل الأمة والثانى من خارجها . فاما السبب الداخلى فهو استفاضة المظالم واستفحال الخطوب وشيوع الفساد فى مرافق الرعية ، وأما السبب الخارجى فهو انتشار الدعوة نحو الحرية وتعاقب الأنباء بالثورات على الطغاة .

(٢) راجع « سعد زغلول » صفحة ٤٧ للاستاذ عباس محمود العقاد حيث يقول « كيف تنهض من رقدتها وتنطلق الى حريتها أمة تتخذ من سيادة الآخرين عليها مثلا أعلى وغاية مرموقة ؟ وتتطلع بعينيها فلا ترتفع الى مرتبة الأحرار المستقلين ولا تعدو مرتبة الخدم التابعين» . وقارن «برامج مصر الاقتصادية بعد الحرب» للمستر كريج فى المصرى ٢٢/٤/٤٥

(٣) راجع « سعد زغلول » للاستاذ عباس محمود العقاد صفحات ٧١ و ٧٣ و ٧٩ — ٨٠ و ٨٢ و ٩٧ .

(٤) قارن « سعد زغلول » للاستاذ عباس محمود العقاد صفحة ٩٨ حيث يقول أصبح المصرى فى قنوط من وزرائه فى هذا السبيل ، حتى أتى سعد باشا فى نظارة المعارف العمومية حيث أعاد أصحاب النفوذ النظار شيئا من سلطتهم فاصطبغت الحكومة بالصبغة الشعبية المحبوبة . وقارن « الاغنياء والفقراء » تأليف ولز وترجمة الاستاذ زكى نجيب محمود .

عظماء الحكم فى مصر بدأ كبار الموظفين من مصريين وغيرهم يرشحون إلى حد بعيد من المصريين المعروفين بالنزاهة والاستقامة وحب الوطن ، ويبقى المستشارون الأجانب والمفتشون منهم ينفردون بتصريف شئون مصر وتوجيه سياستها[1]. فكان المستشار البريطانى يحضر جلسات مجلس الوزراء ، وله رأى مسموع فيما يتناقش المجلس فيه حتى أن المناقشة احتدمت بين الخديو عباس حلمى الثانى وبين وزير المعارف فى وقت من الأوقات حول إنشاء دار العلوم ، وكان الخديو حريصاً على استبقاء الأزهر فى قبضته لاطلاق يديه فى اختيار القضاة الشرعيين والاشراف على المجالس الحسبية وما يعهد إليها من محاسبة الأوصياء على التركات والنظار على الأوقاف ، وأنه كان يعارض فى إصلاح الأزهر وتمكينه من إعداد القضاة والمعلمين والمحامين على الوجه المطلوب ، وأن الشيخ محمد عبده أعيته الحيل فى علاج هذا الاصلاح العسير واضطر إلى اعتزال منصبه فى مجلس الأزهر الأعلى ، فتصدى وزير المعارف « سعد زغلول » لهذه المعضلة ، وكان الخديو يميل إلى رفض المشروع ، ولكن الوزراء لما أيقنوا أن للمشروع يؤيده كرومر بقوة خفية ، ووهموا أن كرومر يريد إنشاء المدرسة على الرغم من جميع العقبات ، أجازوا الموضوع بالاجماع ، وبقى الخديو وحده معارضاً فيه ، فكان لوجود المستشار المالى فى مجلس الوزراء ما أثار الظن وأوجد الريبة ، بل وقوّى العقيدة فى سلطان الأجانب فى مصر .

وإذا ما استأثر البريطانيون بسلطان الحكم فى الوظائف العليا ، فقد أخذ الألمان يتسللون إلى بعض الوظائف العلمية فى الحكومة المصرية ، وذلك عند ما أحب الانجليز أن يزدلفوا إلى بعض الدول على أثر الاحتلال باحتكار بعض الوظائف المصرية والمناصب الوطنية لأبناء الدول الأجنبية ، فتفاهموا على أن يحفظوا دار الكتب للألمان ، وشاءت سياسة الامبراطور غليوم أن يعظم من شأن هذا المنصب فى مصر ، فاختار له من صحبه المقربين أحد الأفراد الممتازين لترويج الثقافة الألمانية بين العرب والمسلمين . وأخذ الفرنسيون يمدون من ثقافتهم فى المحاكم ودور التعليم والشركات الأجنبية ، واقتفى أثرهم فى ذلك الايطاليون واليونانيون حيث تمادوا فى الاستغلال حتى فى أحقر الوظائف والصناعات.

---

(١) كان الانجليزى رئيساً ولو كان مرؤوساً ، وكانت المشورة منه نافذة وإن جاءت فى قالب النصيحة ، وكانت الحكومة المصرية كلاً مهملا وآلة مسخرة ، وكانت الوزارة غير مستقلة بوزيرها ، وكان الموظف المصرى لا يعرف من النظام الا نظام الآلات ، يسرع فى تنفيذ أوامر المستشار أو المفتش الأجنبى بالطاعة وحسن التنفيذ ، فكانت الطاعة العسكرية قدوة فى التفكير والسلوك والاستعداد الدائم لاظهار الموافقة والاذعان .. قارن « سعد زغلول » للاستاذ العقاد صفحة ١٠٨ حيث يقول « أن أمير البلاد يومئذ خالف قائد الجيش ونقد النظام فى بعض الفرق ، فأوشك أن يفقد عرشه واضطر الى أن يرجع فى كلامه ويسجل اعتذاره قبل أن يعود الى عاصمة ملكه» . وقارن أيضاً «سعد زغلول» للاستاذ العقاد صفحات ١٢٠ - ١٢٢ .

أما سلطان الأجانب فى الحياة الاقتصادية وأثره فى حياة مصر الاجتماعية عن طريق استثماراتهم واستغلالهم بعض المواد المصرية ، فقد اشتغل الأجانب بالتجارة والصناعات الكبيرة و بأعمال المصارف ، وكانوا يتمتعون بدخل كبير يتأتى لهم من نواح مختلفة ، وكثير منهم من عاشوا منعزلين عن المصريين فى أحياء خاصة بهم[1] ومنهم من عاملتهم الحكومة معاملة خاصة فى قناة السويس. وغيرها من المشروعات نظراً لتمتعهم بالامتيازات الأجنبية والمالية والقضائية ، ومنهم من انتشر فى الموانىء بل وفى القرى والدساكر المصرية ، ومنهم من اشتغل بالربا الفاحش ومنهم من قدم إلى مصر للاشتغال بالتجارة وذلك عند ما اختلفت موازين الاستثمار الأجنبية بالمدخرات الأهلية .

وإليك كشفاً يدل على نمو عدد الأجانب فى مصر فى العهود المختلفة : —

السنة	سكان مصر (٢)	الاجانب	سكان القاهرة	سكان الاسكندرية
١٨٨٢	٦،٨٠٤،١٢١	٩٠،٨٨٦	٣٧٤،٨٣٨	٢٣١،٣٩٦
١٨٩٧	٩،٧١٤،٥٢٥	١١٢،٥٧٤	٥٧٠،٠٦٢	٣١٩،٧٦٦
١٩٠٧	١١،٢٨٧،٣٥٩	٢٨٦،٣٢٨	٦٥٤،٤٧٦	٣٧٠،٠٠٩
١٩١٧	١٢،٧٥٠،٩١٨	٢٠٥،٩٤٩	٧٩٠،٩٣٩	٤٤٤،٦١٧
١٩٢٧	١٤،٢١٧،٨٦٤	٢٢٥،٦٠٠	١،٠٦٤،٥٦٧	٥٧٣،٠٦٣
١٩٣٧	١٥،٩٠٤،٥٢٥	٢٥٠،٠٠٠	١،٣٠٧،٤٢٢	٦٨٢،١٠١

(١) أخذ البريطانيون يعينون رجالهم فى وظائف التعليم من مدرسة الطب حيث عين كيتنج ، وتعين فرنسى فى مدرسة الحقوق ،، المسيو لمبير،، وأصبحت المدارس الثانوية تحت ادارة انجليزية ونظارة غير وطنية ، وكانت الادارة الانجليزية ترى كبار الموظفين بالجهل فى الشئون الاقتصادية فى ادارة المنشآت العامة ، من ذلك ملاحظة كرومر الى سعد زغلول الوزير ،انك ياسعد باشا تعرف القانون ولكنك لاتعرف الشئون الاقتصادية ، وراجع الأستاذ العقاد فى كتابه ، سعد زغلول ، صفحة ١١٤ وقارن صفحة ١١٧ حيث يصف أسباب تدهور أحوال الموظفين المستوزرين فى هذا العهد ويقول «وقلما أقدم عليه رجل مستباح الهمة قليل الدراية فقد يعثر به فى بداية الطريق أو يتراجع به دون الغاية » ويقول ، ولاتكفى الهمة والدراية وحدهما لضمان النجاح . . . اذاً لابد معهما من شجاعة على احتمال التبعة ، وقلة المبالاة بما تجر اليه ، وفى مقدمته اعتزال المنصب . . . ثم لاتكفى الشجاعة أيضاً حتى يكون الرجل الذى يشغل المنصب ذا قدرة يحسب حسابها وتخشى عواقبها اذا هو انتقل من الحكومة الى الحياة العامة ، وينبغى أن يكون اعتزال المنصب خطراً يخشاه خرجوه أكثر مما يخشاه هو على نفسه . . . وقارن ،، تاريخ مصر الاقتصادى للمؤلف صفحة ٤٠٦ حيث تشرح وظيفة الوزراء فى هذا العهد .

(٢) راجع ،، احصاء مصر لسنة ١٨٨٢ وهو أول احصاء حقيقى فى مصر ، وراجع الاحصاءات المنترية الرسمية لسنة ١٨٩٧ وسنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٧ وسنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٧ ، وقارن تاريخ مصر الاقتصادى ،، للمؤلف الطبعة الثانية صفحات ٤١٤ ، ٤١٥ و ٤٨٨ و ٥٢٢ وقارن الاقتصاد الزراعى والتموين للمؤلف .

وقد بدأت الحكومة تعتنى بالاحصاء الرسمى وذلك لتواجه الأمور توجيهاً علمياً ، لمعرفة مركز طبقات الأمة من الرخاء العام ، فقد زاد عدد سكان الأجانب فى مصر وبدأوا يتخصصون فى التجارة والصناعة والمنشآت المالية والمصرفية بجميع أنواعها ، فأصبحوا ينالون قسطاً وافراً من التخصص فى تجارة الصادرات والواردات . ويدل الكشف الآتى على ما وصلت إليه حرف مصر فى هذا العهد :

الحرفة	الرجال	النساء	مجموع العاملين والعاملات(١)
الزراعة	٣٫٠٠١٫٢٧٤	٥٢٣٫٩٣٢	٣٫٥٢٥٫٢٠٦
الصناعة	٥٠٧٫١٤٨	٤٨٫٨٢١	٥٥٥٫٩٦٩
النقل	١٩٤٫٣٥٨	١٫٦٣١	١٩٥٫٩٨٩
التجارة	٤١٤٫٩٩٠	٤٤٫٣٧٣	٤٥٩٫٣٦٣
المشروعات العامة الحكومية	١٨٤٫٩٢٠	٤٫٩٢٩	١٨٩٫٨٤٩
الأعمال الحرة	٩٨٫٣٨٩	١٢٫٢٦٢	١١٠٫٦٥١
الخدم	١٣١٫٩٣١	٨٠٫٩٠٦	٢١٢٫٨٣٧
حرف جديدة غير معروفة	٤٧٣٫٥٧٧	١٢٢٫٢٢٤	٥٩٥٫٨٠١
متزوجات وأطفال وغيرهم	٢٫٠٥١٫٤٨٦	٦٫٢٨٠٫٧١٣	٨٫٣٧٢٫١٩٩
المجموع	٧٫٠٥٨٫٠٧٣	٧٫١١٩٫٧٩١	١٤٫٢١٧٫٨٦٤

وقد تخصصت كل جنسية بعمل يكاد يكون معيناً ، فقام الانجليز بالأعمال البحرية والتجارة والنقل والبنوك وبالعمل فى وظائف الحكومة وإدارتها ، وقام الفرنسيون بالعمل فى قناة السويس وفى المشروعات العامة وفى التدريس وفى مد نفوذهم إلى المصالح المجدية ، وكان أكثر الجنسيات تدخلا

(١) ويقول الأستاذ الدكتور محمد على رفعت فى كتابه « النظام النقدى فى مصر » صفحة ٣٤ أن توزيع السكان يدل على الحرف التى تمسك بها المصريون فى عهد عباس حلمى ، وهى كالآتى فى سنة ١٩٠٧ .

الحرفة	العدد	النسبة المئوية
الزراعة	٣٫٤٤٠٫٠٠٠	٠/٠ ٧٢٫٠٠
الصناعة	٣٨٠٫٠٠٠	٠/٠ ١١٫٠٠
التجارة والمواصلات	٣٦٢٫٠٠٠	٠/٠ ٧٫٠٩
الحرف الأخرى	١٤٤٫٠٠٠	٠/٠ ٤٫٠٣

أما من ليس له حرفة فكان ٧٫٩٥٥٫٠٠٠ نسمة
ويكون المجموع ١١٫٢٨٧٫٠٠٠ نسمة
ولا يخفى أن نسبة الأجانب من هذا العدد هى ٢٨٦٫٠٠٠ نسمة

مع الأهالى هم اليونانيون والايطاليون ، وكان من بين اليونانيين تجار الجملة والقطاعى ، بينما تخصص الايطاليون فى الهندسة والمعمار والعمل فى المصانع والترميات والجراجات[١] .

وقد تأثر المصريون بالأجانب فى ثقافتهم التجارية ، فبدأ مستوى المعيشة يرتقى عن هذا الطريق فى بعض البيئات التجارية من مصرية وأجنبية ، وكان أكثر الأجانب عدداً هم اليونانيون فالايطاليون فالفرنسيون فالبريطانيون ، ولكن الأخيرين كانوا أعظمهم ثراءاً ونفوذاً وسيطرة فى التدخل فى الشئون التجارية والادارية . ويدل الكشف الآتى على نسبة الأجانب الموجودين فى مصر وتوجيه نموهم :

الجنسية	سنة ١٨٨٢	سنة ١٨٩٧	النسبة المئوية من عدد الأجانب الكلى
اليونانيون	٣٧،٢٠١	٣٨،١٧٥	٣٣،٩
الايطاليون	١٨،٦٦٥	٢٤،٤٦٧	٢١،٧
الفرنسيون	١٥،٧١٦	١٤،١٥٥	١٢،٥
البريطانيون	٦،١١٨	١٩،٥٥٧	١٧،٣
النمساويون	٨،٠٢٢	٧،١١٧	٦،٣
الألمانيون	٩٤٨	١،٢٧٧	١،١
الروسيون	٥٣٣	٣،١٩٢	٢،٨
الأسبانيون	٥٨٩	٧٦٥	٠،٦٨
السويسريون	٤١٢	٤٧٦	٠،٤٢
البلجيكيون	٣٦٧	٢٥٦	٠،٢٣
الهولانديون	٢٢١	٢٤٧	٠،٢٢
الولايات المتحدة	١٨٣	٢٩١	٠،٢٦
البرتغاليون	٣٦	١٥١	٠،١٤
السويديون والنرويجيون	١٥	١٠٧	٠،٠٩
الدانمرقيون	١٤	٧٢	٠،٠٧
العجميون وآخرون	١،٤٧٦	٢،٢٢٤	١،٩٨
	٩٠،٨٨٦	١١٢،٥٣٦	١٠٠٠

(١) راجع «تاريخ مصر الاقتصادى» الطبعة الثانية للمؤلف صفحات ٥٢٢ – ٥٢٤ .

٤ ـ مستوى المجتمع المصرى بين الأجانب والمتمصرين والمصريين والمصريات :

أحسن الاستاذ فريزر المدرس بكلية الحقوق المصرية عند ما قال فى مذكراته عن «المشاكل الاجتماعية» لطلبة الدراسات العليا بجامعة فؤاد الأول فى سنة ١٩٣٨ . «أن السياسة الصناعية لجميع الدول فيما مضى اعتمدت على تحكم الدولة فى الشئون الاقتصادية تحكما يكاد يكون عاما شاملا» ، فقد كانت الحكومة المصرية فى عهد عباس حلمى تشرف الى حد بعيد على الأسعار والأجور والصادرات والواردات ونوع السلع التى يستهلكها المصريون وينتجونها كما أشرفت على مدة تمرين الصناع وطلبة المدارس وتوجيهاتهم العامة من واقع برامج الدراسة والتمرين[1]، ولكن هذا الاشراف على ضوء التطورات الحديثة أصبح لايناسب تقدم مصر فى اقتصادياتها العامة وشئونها الاجتماعية الخاصة . فاذا ما أراد كرومر أن يتبع نظام التدخل الكامل فى شئون مصر[2] ، فان عصر كرومر قد انتهى عند ما فارق مصر وترك دار الوكالة البريطانية فى شهر مايو سنة ١٩٠٧ وخلفه السير الدون غورست الذى شغل منصب المستشار الداخلى والمستشار المالى بعد أن اشتغل بوظائف الحكومة المصرية منذ سنة ١٨٩٠. فتحولت فكرة التدخل الكامل فى الشئون الاقتصادية التى قال بها أتباع لست الاقتصادى الألمانى، وأخذ غورست بمبادىء آدم سمث التى تقول بتحديد هذا التدخل خصوصاً وأن المصريين بدأوا ينهضون ويطالبون برعاية مصالح بلادهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية سواء بسواء ، فأصبح فى مصر تصادم بين حرية السيرالدون غورست وحرية الأمير عباس حلمى الثانى ، وهما قابضان على زمام القوة الادارية والمالية ، وبين حرية الرأى العام والاشتراكية الحكومية ، فأخذ الرأى العام يوجه الأمة الى التحسينات الاجتماعية فى حياة هيئاتها المحلية المركزية مع ماهى عليه من تحديد وظروف[3] . بل

---

(١) راجع كتابنا «تاريخ مصر الاقتصادى» صفحات ٤١٨ و ٤٨٤ - ٤٨٨ من الطبعة الثانية .

(٢) كان كرومر مسيطراً على الحالة الاقتصادية فى مصر اذ أنه بنفوذه أثر بالحكومة المصرية حتى أنها لم تمنح سوى امتياز واحد فى المدة بين سنة ١٨٧٥ وسنة ١٨٩٤ ، ولكنه عند ما وضع السياسة العامة لبلاده فى مصر فتح الباب للشركات الأجنبية لتستثمر أموالها فى مصر طبقا لعقيدته . قارن «الاشتراكية الحكومية ونظامها» فى كتابنا «الاقتصاد الصناعى».

(٣) راجع «سعد زغلول» للاستاذ عباس محمود العقاد صفحات ١٣٢ — ١٣٧ حيث يتكلم عن سلطان الحكومة الانجليزية والخديو ورئيس الوزراء فى ادارة دفة الشئون الاجتماعية ، ورأيه بالمثل الحى الخاص بقانون المطبوعات ، ويقول ان الانجليز أعلنوا أنهم تركوا لأمير البلاد الأمر فى سياسة حكومته بعد عزل كرومر ، وأنا اذاً «افتتحنا هذا العهد بتقييد الحرية قالوا انا لا نطيق نظام الحكومة الحرة ولا نصلح لها» . ويقول الأستاذ العقاد «ان الصحف كانت تكتب بعد صدور القانون بحرية أوسع جدا من الحرية التى كانت تتمتع بها فى بعض العهود الدستورية الحديثة» فهل دعا قانون المطبوعات الى تنوير الأمة أم الى

وفى حياة الجرائد الوطنية التى بدأت تتفق فى أهـدافها وتتنوّع فى وسائل الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف المسايرة للصالح العـام(١).

وقد كانت الأمة تطالب بالحياة الدستورية تحقيقا لتحسين معايش طبقاتها ، وكان الخديو عباس الثانى ضلع فى هـذه الحركة لأنه كان يشكو من رقابة المندوب السامى وطغيان نفوذه فى جميع أنحاء الوزارات بحيث لم يترك له من الأمر إلا الشكل الرسمى والعنوان الظاهر ، ولعله كان يرجو أن تفك عنه بعض القيود ، وتهيأ له أسباب المداخلة بين قوة النفوذ البريطانى وقوة الأمة . وكان مصطفى كامل صاحب « اللواء » والشيخ على يوسف « صاحب المؤيد » ينتقدان الاحتلال وكبار رجاله وينتقدان على أساليب الحكم المصرى فى هذا العصر ، وكان الشعب المصرى ينساق الى هذه الحركة بوحى إرادته تارة ، وبالمناورات السياسية والاجتماعية تارة أخرى . وقد بدأ غورست سياسة الوفاق وذلك ليضعف من الدعوة الوطنية ويحقق تقسيم الأمة والأمير عباس إلى معسكرين متنابذين بدلا من معسكر واحد فتتفق فى الوسيلة والغاية . فهل أصبح قوام سياسة الوفاق بين الوالى وانجلترا « توحيد قوى الحكومة وتشتيت قوى الأمة » لما فيه سوء حال المجتمع المصرى وتحويله عن رعاية شئونه بنفسه ؟ لقد اتبع غورست فى سياسته أساليب الشرق فى المراوغة : لتهدئة خواطر الخديو وتهدئة خواطر الأمة فى وقت واحد(٢)، ولـكن الأمة كانت تطالب بالديموقراطية الصحيحة ، لا بقشور منها

الحد من تحرر الجرائد المصرية الى الهاوية التى كانت تندفع اليها ؟ فى عهد المقطم والأهرام واللواء والمؤيد والأهالى ووادى النيل . ويذكر الأستاذ العقاد ما قام به الأستاذ عبد العزيز جاويش من حملات على سعد زغلول وسياسته العامة قائلا فيها عن ايثار القرابة عن الكفاءة . وقارن روزاليوسف عدد ٣/٥/٤٥ . « الأحزاب السياسية » .

(١) يقول عباس محمود العقاد فى كتابه « سعد زغلول » صفحة ١٣٥ أن طريقى سعد وجاويش فى الوطنية طريقان لايلتقيان ولا تتجاوزان ، فسعد يعمل لاستقلال مصر بأيدى المصريين لتكون مصر المصريين ، أما جاويش فتونسى مشمول بالحماية الفرنسية، وهو من دعاة الخلافة العثمانية لايريد لمصر الا منزلة الولاية التابعة من السيد المتبوع ، وأنه كان من آماله أن يتقلد فى الحرب العظمى مشيخة الاسلام فى مصر بعد أن يفتحها الجنود التركية . وأن محمد فريد رئيس الحزب الوطنى شقى بدعوة الشيخ جاويش الى ذلك ، فقد كان محمد فريد يتخذ شعار حزبه « مصر المصريين » .

(٢) يقول الأستاذ عباس العقاد فى كتابه « سعد زغلول » صفحة ١٣٩ — ١٤٠ أن مطالبة المصريين أو فريق منهم بالدستور وتحسين أحوالهم لم تعتمد على أهواء الخديو عباس حلمى فقد طلبوا ما طلبوا وهو معارض لأهواء الخديويين . كما طلبوه وهو موافق لأهوائهم . وأن هذه المطالبة انفكت بعد الوفاق الودى فى سنة ١٩٠٤ بين فرنسا وانجلترا على التراضى والتعاون فى المسائل المصرية والمراكشية . بل وبعد سياسة الوفاق بين الخديو وغورست فى سنة ١٩٠٧ حيث أدخلا بعض الاصلاحات فى نظام المجالس المحلية وحددا من سلطات المديرين .

حيث لاتحقق الحياة الانتاجية السليمة . فأما ماصنعه غورست لتهدئة الحركة الدستورية الديمقراطية ، فقد فكر وتدبر ، فعمل على إصلاح المجالس المحلية ومجالس المديريات التى كانت مهملة حتى وقته . فوسّع من حقوقها وأباحها بعض الرقابة على المديرين ، فلم تقتنع الأمة المصرية بهذا القسط اليسير من المشاركة فى نظام الحكم ، لأنها إنما طلبت الدستور لتكبح به الاحتلال لا لتكبح به سلطة مديرى الاقاليم ، وبهذا تتمكن من تحقيق الديمقراطية فى النظام الاجتماعى التى تهدف إليه[1] . فسياسة غورست كانت تعطى باليمين ماتسلبه بالشمال ، فقد وسّع من حقوق المصريين فى إدارة بلادهم ولكنه فى الوقت نفسه زاد من عدد المفتشين البريطانيين للاشراف على الأمن وتنفيذ أسس السياسة التى استمر عليها فى مصر[2] . كذلك أرضى الخديو عباس الثانى باطلاق يده رويداً رويداً فى أعماله الخاصة ثم فى أعماله الحكومية ، فاستقالت وزارة مصطفى فهمى باشا فى سنة ١٩٠٩ البغيضة إلى عباس ، وقامت بعدها الوزارة البطرسية ، وسمح له بترشيح بعض أنصاره وهم محمد سعيد باشا وأحمد حشمت باشا وحسين رشدى باشا[3] ، ولكن غورست قابل ذلك بزيادة عدد المستشارين الفنيين فى حكم مصر والادارة المصرية ، كما تدخل فى تعضيد مشروع امتداد قناة السويس مما كان له أثره فى زيادة سوء التفاهم بين القبط والمسلمين بعد مقتل بطرس باشا غالى فى فبراير سنة ١٩١٠ ، إذ نشأ شقاق

---

(١) راجع حديث صاحب الرفعة على باشا ماهر عن ,,الديمقراطية الصحيحة والنظام الحزبى والحكم الدستورى،، فى مصر على صفحات الأهرام بتاريخ ٢٠ / ٤ / ١٩٤٥ حيث يقول أن الديمقراطية المالية لا تتحقق الا فى المجتمعات الصغيرة العدد ، اذ يقتنى لجميع الأفراد أن يجتمعوا بأنفسهم ويقرروا مايشاؤون ،، وقارن كتابنا ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، صفحة ٥٣١٠ - ٥٣٥ حيث تشرح الاستقراطية المالية وعلاقتها بالديمقراطية المالية فى الشركات وجمعيات التعاون .

(٢) راجع ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، صفحات ٣٩٤ - ٣٩٦ من الطبعة الثانية .

(٣) كان فى مصر حزب الأمة ويطلب الاستقلال التام ويبغض السيادة التركية ويتقرب من الوكالة البريطانية ، ولسان حاله جريدة ,, الأمة ،، ، وكان هناك الحزب الوطنى وهو يطلب الاستقلال فى ظل السيادة العثمانية ليستعين بها على محاربة الاحتلال وتحقيق حقوق الأمة الشرعية المصريين ، وكان لسان حاله جريدة ,, اللواء ،، وكان هناك حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية وكان يطالب بمحاربة الاحتلال والمطالبة بتحقيق المبادئ النيابية لأنه حزب القصر لانتمائه الى المراجع الخديوية وكان لسان حاله جريدة ,, المؤيد ،، وكان بمصر أيضاً حزب الأباظية وعصبية القرية ولسان حاله جريدة ,, الأهالى ،، ، ولو كان لهذه الأحزاب برامج سياسية واجتماعية واقتصادية لما تعرضت الشخصيات وأثرها فى تحويلاتها عن الأهداف الوطنية ولما اعتمدت على الشخصيات الوقتية بدلا من اعتمادها على المبادئ الاقتصادية الثابتة . قارن حديث على باشا ماهر عن ,, الديمقراطية الصحيحة والنظام الحزبى والحكم الدستورى ،، بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠ / ٤ / ٤٥ وأيضاً جريدة ,, الوفد المصرى ،، بتاريخ ٢٠ / ٤ / ٤٥ وجريدة ,, الكتلة ،، بتاريخ ٢٢ / ٤ / ٤٥ . روزاليوسف ٣/٥/٤٤ ,, المستقلون ،، .

بين القبط والمسلمين فى مصر شغل بهما المصريون فيما بينهم وتشتت قواهم وضعف توحيد كلمتهم[1].

ثم تغيرت السياسة البريطانية فى مصر عند ماتولاها اللورد كتشنر فى سبتمبر سنة ١٩١١ ، فبعد أن كان الغرض أن يسترضى غورست الخديو عباس الثانى بالنزول عن بعض النفوذ وإطلاق يده فى أعماله وأعمال الحكومة ، أصبح الغرض من تعيين كتشنر أن تتحدد سلطة الخديو ، وأن يعمل على إيجاد هيئة صغيرة من سكان البلاد للاعتماد عليها فى تنظيم الحكم ومسايرته لشئون السياسة الاقتصادية البريطانية العامة . فعمل كتشنر على القضاء على قلق صغار الفلاحين ، وأمنهم على أقواتهم وأنشأ الهيئة النيابية الجديدة فى أول يوليه سنة ١٩١٣ تحت إسم الجمعية التشريعية .

وبذلك بدأت ثروة البلاد وأموال المصريين تتجه اتجاهاً ديمقراطياً إلى حد بعيد ، إذ أن الديمقراطية تتحقق فى المجتمعات الصغيرة حيث يجتمع الناس بأنفسهم ويقررون ما يشاءون تحت سلطان التوجيه الخاص . ولكن زيادة السكان ونمو الثروة فى مصر كثيراً ماتلجىء السكان إلى المطالبة بوسيلتين أولهما التمثيل ، فينتخب الأفراد من يمثلهم وثانيهما توزيع الاختصاصات فلا تتركز فى هيئة واحدة تمثيلية ، وإنما توزع الاختصاصات بين القرية والاقليم والدولة[2] ، فيكون لكل منها نوع من الحكم الذاتى ، وتتعاون كل هذه الهيئات وتنتظم القواعد لتكون أعمالها متناسقة ومكملة لبعضها البعض[3] .

لقد بدأت الديمقراطية الرأسمالية تتخذ مكانتها فى أواخر هذا العهد خصوصاً وأن الديمقراطية ظاهرة من ظواهر جماعات التعاون التى نشأت فى هذا العهد ، ونشطت فى عهد السلطان حسين ، واستكملت قواها فى عهد فؤاد الأول الاقتصادى . وقد كان من أثر زيادة ثروة البلاد وتحقيق العدالة فى توزيع عبء الضرائب ومنع استعمال الكرباج وإلغاء نظام السخرة أن تحسن مستوى المعيشة

---

(١) راجع الأهرام عدد ٢٠ / ٤ / ١٩٤٠ حيث يذكر صاحب الرفعة على ماهر باشا فى حديث له ,, عن الديمقراطية الصحيحة والنظام الحزبى والحكم الدستورى فى مصر ،، أن حكم الشعب لا ينبغى أن يكون بأغلبية بل أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ، فتشترك الأقلية مع الأغلبية فى الحكم وتعاونها معها .

(٢) راجع الأهرام بتاريخ ٢٠/٤/٤٠ حيث يتحدث صاحب الرفعة على باشا ماهر عن ,,الديمقراطية الصحيحة والنظام الحزبى والحكم الدستورى فى مصر،، . وقارن الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى للمؤلف .

(٣) يقول صاحب الرفعة على باشا ماهر أن حكم الشعب بالشعب يقتضى أن يساهم كل فرد من أفراد الشعب بنصيبه وابداء رأيه فى المسائل العامة ، وأن ذلك لايتحقق الا اذا كفلت حرية القول والخطابة وحرية النشر والصحافة ، وأن هذه الحريات وحدها هى وسيلة الأقلية فى اقناع البلاد برأيها حتى تتحول الأغلبية الى ناحيتها ان كانت على حق .

وارتفع عما كان عليه ، وان بقى دون مايجب أن يكون عليه[١] . فأخذت الحكومة تستغل المشاريع العامة لخدمة الشعب وطبقاته من المصريين والمتمصرين والأجانب .

لقد اختلط المصريون بالأجانب ، واحتك الأجانب بالمصريين ، ولكن الاجانب استغلوا ظروف المصريين فلم يوجهوهم إلى حسن السبيل ، فكثرت الرهونات الاجنبية على المصريين ، وقلت المساهمة فى المشروعات الاستغلالية بين المصرى والأجنبى ، وأصبحت مجالس الادارة لجميع الشركات فى أيدى الاجانب[٢] . ولولا أن تدرجت المشروعات الصغيرة وأخذ المصريون يتدخلون فى شئون بلادهم الاقتصادية لساء مستوى المعيشة بين طبقات الشعب المصرى ، بينما تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية إلى القطر المصرى واستثمرت فى انشاء الشركات العامة والمصارف واستغلال الكثير من مرافق البلاد التجارية والمالية ، فأصبحت المنشآت المالية قوة لا يستهان بهـا فى خفض أو رفع مستوى المعيشة فى مصر[٣] . وسوف نرى كيف نهض فؤاد الأول بمصر فى حياتها الاجتماعية حتى قضى على المزاعم التى واجهت البلاد فى استثمار الأموال فى المشروعات المصرية الكبرى والصغرى سواء بسواء[٤] فأصبح استثمار المال فى الشركات وجماعات التعاون بل وفى الأوراق المالية عملا مكملا للتقدم الاجتماعى فى مصر . وإذا ما منحت الحكومة امتيازات للمشاريع العامة إلى الأجانب فان ذلك كان ناشئاً عن القيود المالية التى فرضتها السياسة على الحكومة المصرية التى اشترطت على هذه الشركات استغلال المشاريع بقيود خاصة بتوزيع الربح وتشغيل العمال المصريين وأيلولة ممتلكات الشركة إلى مصر بعد انقضاء مدة الامتياز ، وسوف يرينا تاريخ فؤاد الأول التوجيهات الحديثة فى الشئون الاجتماعية بوجه خاص .

وقد دعا قانون الأفدنة الخمسة إلى حماية الملكية الصغيرة فى عهد عباس حلمى من جشع المرابين حيث حرّم عليهم نزع ملكية صغار الملاك كما شمل حماية منازل هؤلاء الملاك وآلاتهم ودوابهم اللازمة

---

(١) راجع " تاريخ مصر الاقتصادى " للمؤلف صفحة ٤١٢ من الطبعة الثانية .

(٢) راجع " تاريخ مصر الاقتصادى " للمؤلف صفحة ٥٢٠ .

(٣) بدأت نهضة الأجانب فى الاستثمارات المصرية بمناها الصحيح منذ عهد سعيد باشا ، ثم عظمت هذه النهضة فى عهد اسماعيل ، خصوصاً بعد أن نشر بعض الأجانب التقارير الوافية المفصلة عن حالة مصر فيما يتعلق بالمنشآت المصرية ، ولكن لم يميز بعض الأجانب بين السندات المصرية والسندات التركية ، فانخفضت اسعار الأسهم المصرية ، ولكن عندما استقرت الحالة بدأت الشركات والمساهمون ينهضون نهضة مباركة لبلادهم ولمن تعامل بأسهمهم وسنداتهم .

(٤) راجع " تاريخ مصر الاقتصادى " صفحة ٥٣٣ حيث نشرح بدء النهضة المصرية وعلاقتها بالشركات الاجنبية وباستثمار رؤوس الاموال المصرية ومبررات القائمة وقواعدها الشرعية .

لفلاحة الأرض وزراعتها ، وكان لنظام الحلقات الأثر الفعال فى تحسين أسعار الحاصلات الزراعية حيث أصبح الفلاح لا يتعرض لتلاعب المرابين أو « المسببين » ، فأدى نظام الحلقات هذا إلى حماية المالك الصغير والمستأجر الوضيع من الغش فى الوزن والكيل وتحديد ثمن البيع ، ودرّ توزيع المياه بالعدل والقسطاس إلى رفع مستوى الفلاحة والفلاحين من الوجهة المادية والاجتماعية .

وسوف نرى أثر الشئون الصحية على الانتاج الأهلى ، خصوصاً وأن هذه الشئون الصحية أهملت اهمالا كبيراً حتى دعا النمو الصناعى العظيم إلى العناية بأمرها . ونتساءل فيما إذا كان إهمال الصناعة دعا إلى إهمال الشئون الصحية ؟ قد يقول بعض الباحثين « أن الأعمال المتعلقة بالصحة العامة فى البلدان الراقية كانت نتيجة للصناعة التى حدثت فى هذه البلاد[1] » . وأن توطن الصناعة فى البلد يدعو إلى انتشار التعليم وذلك نتيجة لتجمع الناس فى مكان معين بعدد كبير نسبياً . الحق أن مصر كانت تحتاج إلى التوجيه القومى ، فالزراعة والصناعة والتجارة تحتاج إلى العناية بالشئون الصحية لقوام تقدمها سواء أكان عدد سكان القرى قليلا أم كثيراً مما يجعل تعميم التعليم وفرضه على الناس أمراً سهلا لا صعباً ، وسواء أكانت الصناعة بعكس الزراعة تدعو إلى ظهور نقابات العمال والقضاء على المساومة الفردية والمحافظة على شروط العمل وتحديد ساعات العمل وضمان حد أدنى للعمال . فالحكومة المصرية كما سوف نرى عملت على تشريع العمال دون أن يكون للعمال يد فى هذا التشريع . ومع أن تحسن الحالة الاجتماعية كان بطيئاً فى كل البلاد ، فانه كذلك كان أبطأ فى كل البلاد بالنسبة للتحسن الفنى فى الانتاج . ولم يكن للعمال المصريين يد فى تكوين النقابات فيما بينهم ، اللهم إلا بضعة نقابات للنقل وفى صناعة السجاير وعمال الحلاقة والترام وفئة من الحمالين الذين نشأوا فى ظل نظام الطوائف والحرف .

وقد تراءى للسلطان حسين أن يساعد على تحسين حال المجتمع المصرى ، فعمل على إنشاء جماعات التعاون فى القرى والعساكر والمديريات ، وعندما نظر إلى الشئون العامة فى المدن أثناء الحرب الكبرى فى عهده ، وتبين له من الضرورى قيام بعض الصناعات على أسس سليمة ، وظهر له أن هذه الصناعات الزراعية البحتة ضرورية لرفع مستوى معيشة السكان ، أمر بتشكيل لجنة التجارة والصناعة فى سنة ١٩١٦[2] ، وبحثت هذه اللجنة الشئون المصرية الانتاجية فى كثير من وجوهها ، وقررت إمكان قيام الصناعة فى مصر وتنظيم التجارة المصرية على ضوء ما ينشأ عن ذلك من تقدم . وقررت هذه اللجنة

---

(١) راجع « التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث » تأليف البراوى وعليش صفحة ١٨٢ .

(٢) راجع تقرير لجنة الصناعة والتجارة فى مصر سنة ١٩١٧ باللغات الثلاثة .

وكان من بين أعضائها جناب المستر ويلز Wells مدير التعليم الفنى لوزارة المعارف العمومية، واسماعيل صدقى باشا أحد الوزراء السابقين وغيرهما من المتمصرين والأجانب ، « أن الوسيلة لتحسين حال المجتمع المصرى هى فى إنشاء بعض الصناعات » واقترحت من بين ما اقترحته لتحسين حال المجتمع المصرى ما يأتى : — ١ ـ تعديل نظام الضرائب المصرية ٢ ـ فتح المدارس الصناعية ٣ ـ إعفاء الصناعات من بعض الضرائب الجمركية ٤ ـ التوسع فى تخفيض أجور النقل والسكك الحديدية . ٥ ـ منح التسهيلات لنقل المصنوعات المصرية واعفائها من رسم التصدير ورسم الاستهلاك المحلى (١) ٦ ـ إعطاء الأفضلية فى المناقصات الحكومية للحاصلات والمصنوعات الأهلية دون الحاصلات الأجنبية ، إذا ما تساوت أسعارها فى الداخل والخارج ٧ ـ منح إعانات مؤقتة وامتيازات بشروط خاصة لمساعدة بعض المشروعات الصناعية الخاصة باستخراج المعادن ذات المنفعة العامة ٨ ـ تقديم قروض مكفولة برهن أو بغيرها من أنواع الضمانات التى ترى الحكومة قبولها حتى يتمكن الأفراد من الحصول على الأموال اللازمة لانشاء الصناعات الضرورية لمصر وترقيتها والنهوض بها وتحسينها ٩ ـ التوسع فى منح المساعدات المالية للمشروعات ذات المنفعة العامة متى كانت مفيدة للصناعات المصرية . ١٠ ـ إنشاء معهد للمباحث الصناعية يتكفل بتقديم الأساليب الجديدة مما لا يمكن لأى مصنع أن يقوم بانشائه لمصلحة الصناعة عامة وبعض الصناعات خاصة ١١ ـ إنشاء معمل فنى لتحليل المواد وإجراء التجارب التمهيدية والمباحث العلمية ١٢ ـ إقامة المعارض والمتاحف التجارية والصناعية وغيرها التى تتكفل تنشيط الصناعة المصرية ١٣ ـ نشر المعلومات العامة والخاصة بالمسائل الصناعية والتجارية ١٤ ـ المساعدة على إنشاء النقابات وإعانتها مالياً لحسن إدارتها ١٥ ـ تعيين الخبراء والاخصائيين بصفة معلمين ومفتشين متجولين لترقية الصناعات الأهلية الصغيرة بما يقدمونه من نصح وإرشاد ، وبما يضعونه من نشرات وتقارير فنية ١٦ ـ إنشاء مصارف تكون غايتها مساعدة الصناعة والتجارة الصناعية بل والصناعات الزراعية المصرية .

وسوف نرى ماقام به طلعت حرب باشا فى عهد عباس حلمى الثانى فى سنة ١٩١١ من بث روح النشاط بين المصريين حيث رأى أن من حق المصريين التقدم ، فنظم نشاطه وكثرت حركته وتوالى سعيه طوراً بكتابة التقارير الفنية العلمية عن الشئون المالية والاقتصادية ، وتارة بالانتقادات الاجتماعية

(١) راجع « الجغرافيا الاقتصادية » تأليف الاستاذ محمد بك حمدى عميد كلية التجارة السابق .

فى تطور المرأة من الوجهة المدنية والدينية[١] . ، وأحيانا بما يلقيه من خطب ومحادثات ، وأحيانا أخرى بالاختلاط بجميع طبقات المجتمع الذى عاش فيه ونما فى أحضانه ، فقد وجد خروقاً فى رقعة البلاد ونقصاً فى نواحى الاقتصاد ، فعمل على إنشاء الشركات المصرية المساهمة واحدة فى إثر الأخرى[٢] حتى كانت من دواعى رفع مستوى الطبقات العاملة فى مصر . ويكفى أن نقول ما قاله طلعت حرب عن أثر منشآته فى اصلاح الحياة الاجتماعية « فنثلا بعد أن كانت الجمهرة من أبناء البلاد يستغلون أموالهم فى ناحية واحدة من نواحى الاستغلال ، وهى شراء الأطيان ، أو يودعون عفواً أموالهم فى البنوك الأجنبية التى تذهب أرباحها فى جيوب الأجانب ، التفت الكثيرون إلى ناحية أخرى فاستغلوا بعض أموالهم فى مرافق بلادهم ، وساهموا فى السندات التى رفعت من ثروتهم وأصبحوا يتيهون بها و يفخرون ، بل ومنهم الكثيرون ألقوا اقتناء سندات الدين المصرى العام وأوراق الشركات الأجنبية ووجدوا فى ذلك مصدراً جديداً للإيراد والثروة ...[٣] » وقد كان من جراء توجيه مصر إلى الشئون الصناعية أن زاد عدد السكان من أهل الصناعة المصرية واليك حالة مصر فى الحرف المختلفة ودرجة نمو هذه الحرف والصناعات : —

الحرفة	سنة ١٩٠٧	سنة ١٩١٧	سنة ١٩٢٧
الزراعة	٢،٤٤٠،٠٠٠	٤،٠٤٤،٠٠٠	٣،٥٢٥،٠٠٠
الصناعة	٣٧٦،٠٠٠	٤٩٠،٠٠٠	٥٥٦،٠٠٠
التجارة	١٦١،٠٠٠	٢٨١،٠٠٠	٤٥٩،٠٠٠
النقل	١٠١،٠٠٠	١٥١،٠٩٠	٤٩٦،٠٠٠
حرف غير منتجة	٣،٦٠٢،٠٠٠	٢،٦٧٩،٠٠٠	٣،٣٣٢،٠٠٠
حرف غير معينة	١٠٥،٠٠٠	٣٧٢،٠٠٠	٥٩٦،٠٠٠
الخدمة المنزلية	٢،٣٥٩،٠٠٠	٢،٥٧٩،٠٠٠	٣،٢١٣،٠٠٠

(١) راجع « علم الاقتصاد للمصريين » حيث تواجه ما قامت به مصر فى اصلاح حال المرأة المصرية فى المجتمع المصرى الذى عاش فيه وقارن « مركز المرأة الاجتماعى والاقتصادى » فى كتابنا « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » .

(٢) راجع « طلعت حرب — بطل الاستقلال الاقتصادى » للاستاذ مصطفى كامل الفلكى صفحة ٣٤ .

(٣) راجع مجموع خطب طلعت حرب باشا وأيضاً « مشروع بنك الأمة » للاستاذ محمد طلعت حرب باشا .

النظام النقدى وآثاره على المجتمع المصرى:

وأخيراً نرى أن النظام النقدى فى مصر قد أثر تأثيراً سيئاً فى حياة المصريين فى هذا العصر ، فقد تقيد نظام العملة المصرية بنظام العملة الانجليزية عند ما استقر عزم الحكومة فى سنة ١٨٨١ على اصلاح النظام النقدى ، وأمرت بتشكيل لجنة دولية لهذا الغرض واجتمع أعضاء هذه اللجنة مرة قبل الثورة العرابية ثم مراراً فى سنة ١٨٨٤ ، وقدمت تقريرها للحكومة فأقرته فى سنة ١٨٨٥ ، وقد رأت هذه اللجنة ضرورة اتباع مصر نظام المعدن الفردى ، وقررت الحكومة اتباع قاعدة الذهب أسوة بدول أوربا التى شاعت بمصالحها فى مصر . ولما كان المصريون فى عصر عباس حلمى لم يألفوا استعمال الشيكات والبنكنوت ، فقد أنشىء البنك الأهلى فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ ولم يقبل على التداول بأوراقه الا القليلون من المصريين ، فأصبح الذهب هو العملة التى يتعامل على أساسها المصريون مع تمتع البنك الأهلى بميزة اصدار البنكنوت بمصر(١) . ولكن سرعان ما قامت الحرب الأوربية فى عام ١٩١٤ ، فاضطرت الحكومة الى إيقاف صرف البنكنوت بالذهب ، فأصبح النقد المصرى عملة الزامية يلتزم الدائن والمدين التعامل بها . وعند ما زادت الحاجة الى النقد ، زاد البنك الأهلى من المصدر من البنكنوت واحتفظ برصيده من الذهب ، وعند ما زادت الحاجة الى الاصدار والى الرصيد الذهبى(٢) رأى بنك انجلترا ضرورة مخابرة البنك الأهلى لكى يحتفظ برصيد البنك من الذهب فى انجلترا بدلا من ارساله الى مصر ، خصوصاً وأن الحرب أدت الى استعمال البنكنوت بدلا من الذهب وأصبح ميزان التجارة فى صالح مصر وذلك لوجود الجيوش المتحالفة فيها حيث أنفقت أموالا طائلة دعت الى زيادة المصدر من البنكنوت والتعامل به بين المصريين والمتمصرين والأجانب بمصر.

ولما زاد النقد المتداول فى مصر ولم يقابله الرصيد الذهبى بل لم يستطع المصريون صرف رصيده فى الحصول على السلع الأجنبية وذلك نظراً لصعوبات الاستيراد ، فقد وجدت حالة تضخم فى مصر أدت فى أول الأمر الى ارتفاع الأسعار ثم الى تسديد الفلاحين ما عليهم من أموال البنوك .

---

(١) تمتع البنك الأهلى بامتياز اصدار البنكنوت وكان البنكنوت المصدر فى أول الأمر قليلا وذلك لأن الناس لم يتعودوا التعامل بالبنكنوت بل كثيرا ما كانوا يعتمدون على تداول النقود الذهبية خصوصاً وأن السعر الالزامى للبنكنوت لم يفرض الا بعد اعلان الحرب العظمى فى سنة ١٩١٤ .

(٢) كان البنك الاهلى المصرى منذ نشأته مجبرا قانونا على صرف كل ورقة بنكنوت تقدم اليه بما يعادلها من ذهب واشترطت الحكومة المصرية على البنك الاهلى المصرى أن يحتفظ بنصف قيمة ما يصدره من بنكنوت بما يعادلها من ذهب وأن يحتفظ بالنصف الآخر بسندات حكومية أو أوراق مالية أخرى تعينها الحكومة المصرية ، وعلى أن يحتفظ بالرصيد الذهبى فى مصر .

ثم الى شراء الأراضي والمنازل ، وأقبل المصريون لا على شراء الأرض بأعلى الأثمان فحسب ، بل أيضاً على شراء السندات الحكومية بأنواعها ، فارتقى مستوى بعض المصريين الاجتماعي في وجوه عدة .

قبلت الحكومة المصرية عن طريق وزير ماليتها أن يحفظ البنك الأهلي أرصدة البنكنوت الذهبي بانجلترا ، وكان ذلك في ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ، وأصبحت مصر من هذا الوقت لا تسير على قاعدة الذهب وإنما تسير على نظام الصرف بالذهب Gold Exchange Standard وتحولت مصر في استقرار حال عملتها : من عملة الذهب الى العملة المعتمدة على التداول على أساس من ذهب(١). فبدأت حياتها الاجتماعية ترتبط في مستواها على غير قوتها الشرائية ، وأصبح المصري ملزماً بقبول البنكنوت في التعامل بأي مقدار كان دون قيد ولا شرط ، وأعفى البنك الأهلي من التزامه بدفع مقابل النقد ذهباً ، فأصبح النقد المصري نقداً إلزامياً يسيطر عليه البنك الأهلي ويستغل ظروفه ، إذ ورد في المادة الأولى من قانون ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ أن البنكنوت الذي يصدره البنك الأهلي المصري يكون له نفس القيمة الفعلية التي للنقود الذهبية المتداولة رسمياً في مصر ، وورد في المادة الثانية أن الحكومة ترخص للبنك الأهلي بصفة مؤقتة وإلى أن يصدر أمر آخر في تأجيل دفع قيمة البنكنوت بالذهب .

وجد بنك انجلترا أنه من المستحيل المحافظة على أرصدة ذهبية لبنكنوت البنك الأهلي التي أخذ يزداد عدداً في مصر ، فطلب بنك انجلترا من البنك الأهلي المصري أن يخبر وزير المالية المصرية بالموافقة على احلال السندات البريطانية محل الذهب كرصيد لاصدار البنكنوت خصوصاً وأن الحكومة المصرية لا تستطيع استيراد النقود الذهبية التي أصبحت متعذرة ونادرة في التداول ، فوافق وزير المالية في ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٦ على تغطية البنكنوت المصدر بالسندات البريطانية(٢) ؛ وأخذ نظام العملة المصرية ينتمي إلى نظام الاسترليني Sterling Exchange System شكلا وموضوعاً ومادة من هذا التاريخ أي من ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٦ . وقد أخطر بنك انجلترا البنك الأهلي المصري بأن ضرورات الحرب تحتم عليه الاستيلاء على الذهب المصري الموجود في خزانته ، فحلت سندات الخزانة البريطانية محل النقود المصرية ، وتعادلت قيمتها في نظر المصريين بقيمة كمية الذهب التي استولى

---

(١) زادت المعاملات بين مصر وانجلترا ، فارتبطت الصادرات والواردات بالجنيه الانجليزي ، وحل الجنيه الانجليزي محل جميع العملات الاجنبية التي كانت تتداول في مصر ، وأصبحت مصر تتبع نظام العملة الورقي قلباً وقالباً وشكلا وموضوعاً ومادة ، وأصبح سعر الصرف الانجليزي ثابتاً بين مصر وانجلترا وأصبحت جميع المعاملات تسدد عن طريق سعر الصرف الانجليزي .

(٢) أصبحت مصر تتبع نظام الكتلة الاسترلينية من هذا التاريخ ، ولو أنها ابتعدت عن هذا النظام عندما ابتعدت انجلترا نفسها عنه بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٣١ ، عندما رجعت انجلترا الى قاعدة الذهب بين هذين التاريخين .

عليه بنك انجلترا . وفى نفس السنة أى فى اكتوبر سنة ١٩١٦ قررت الحكومة المصرية اعفاء البنك الأهلى المصرى من الشرط القاضى بأن يكون نصف الاحتياطى من الذهب ، وأجازت للبنك أن يحتفظ بأذونات الخزانة البريطانية بدلا من الذهب بل وباستبدال سندات الخزينة المصرية بالسندات الانجليزية[(١)] وكان لهذا التساهل أثره فى ضياع انشاء سوق مالية بمصر .

ومن هذا يتبين أن النقد المصرى أصبح مرتبطاً بالنقد الانجليزى ، وأصبح نظام النقد لا يعتمد على وحدة نقدية مستقلة ، ولا على وحدة عمادها الذهب ، بل على وحدة قاعدتها الاسترلينى ، وأصبح التداول الأهلى يقوم على النقود الالزامية الورقية ، على حين أن مصر فى معاملاتها الخارجية أخذت تعتمد على البنك الأهلى المصرى فى بيع وشراء الكمبيالات الخارجية بسعر التداول مسحوبة على لندن ، وبهذا ثبت سعر الصرف بين مصر ولندن على أساس القيمة الأصلية للعملة المصرية مقومة بقوة شراء الاسترلينى خارج الديار المصرية[(٢)] ، وأصبحت مصر فى شئونها الاجتماعية تعتمد على وحدة نقدية خارجة عن سلطانها ونفوذها . فاذا ما زادت النقود الالزامية عن حاجة البلاد الاقتصادية ، انخفضت قيمة الوحدة النقدية لما فيه سوء الطبقات الاجتماعية ذات الايراد الثابت . وإذا ما كان عماد التعامل قد تحول من الوحدة المعدنية الذهبية إلى الوحدة الورقية الالزامية ، فان أساس الثقة والاعتمادات ووثائق الائتمان لم تكن معتمدة على الواسطة النقدية الأهلية بل على الوحدة النقدية الاسترلينية ، ولهذا نرى الأستاذ زويج يقول أن النقد الالزامى الورقى لا يوافق سوى أحوال التعامل فى الأسواق النقدية المنتظمة السائدة فى البلاد المتمدينة ، وأن هذه الأوراق الالزامية الائتمانية أساس التعامل فى نظام التوجيه الاقتصادى العام . فقد وضعت السياسة البريطانية أسس التوجيه العام ، فشملت سياستها توجيه مصر للنظام النقدى البريطانى وأصبحت مصر جزءاً من الكتلة الاسترلينية . وأخذ التوجيه الاقتصادى يحتم الاشراف الكلى للاستثمارات القومية[(٣)] ويحدد مواطن القوة والضعف كيفما يشاء .

---

(١) قررت الحكومة المصرية عندما انخفض ثمن القطن عند اعلان الحرب أن تعقد قروضاً للزراع بضمان مايقدمونه من أقطان ، وطلبت من البنك الأهلى المصرى منح هذه القروض التى ضمنتها ، وأجازت له أن يحتفظ بقيمة مايصدره من البنكنوت اللازمة لهذه القروض بأذونات على الخزانة المصرية ، ولكن الحكومة المصرية اذا استغلت لم تسلم من العواقب.

(٢) راجع ,, النظريات والسياسات النقدية ،، للدكتور احمد محمد ابراهيم صفحة ٢٤٥ وقارن ,, عناصر الاقتصاد ،، تأليف لبيه وعليش صفحة ٢٥٢ من الطبعة الثانية وأيضا ,, الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ،، تأليف الدكتور لبيه .

(٣) راجع زويج فى كتابه ,, التوجيه الاقتصادى للجماعات الحرة ,, صفحة ١٤٥ - ١٤٧ حيث يقول أن التوجيه الاقتصادى يعمل على استقرار تقويم الديون الداخلية وتثبيت العلاقة بينها وبين الديون الخارجية ، وقارن ,, عناصر علم الاقتصاد ،،

التضخم وسوء حال بعض الطبقات المصرية : —

إن تاريخ سوء حال بعض طبقات المجتمع فى أواخر عهد عباس حلمى الثانى وطول عهد السلطان حسين ترجع إلى عامل سياسى آخر من نوع جديد على مصر ، فالطبقات المصرية فى نهضتها تتعرض إلى عاملين مهمين على غاية الأهمية ، العامل الأول : الحالة الانتاجية فى البلد ، ومايتعرض له الأهالى من وسائل الانتاج الحديث حيث يدخلون الأدوات والآلات الفنية فى شئون إنتاجهم الزراعى والصناعى والادارى ، وقد عالجنا هذا الموضوع بما فيه الكفاية لتقدير ظروف مصر عند ما تولى الحكم عاهل مصر العظيم « فؤاد الأول الاقتصادى » . أما العامل الثانى فيتصل بارتباط النقود المصرية بالنقود الأجنبية وأثر وحدة النقد على حياة الطبقات المصرية المختلفة ، خصوصاً إذا ما اعتراها شىء من التضخم النقدى الذى يؤثر بقوة شراء الوحدة النقدية من سلع الاستهلاك والانتاج سواء بسواء ، فيغير العلاقة السائدة بين طبقات الشعب من مصريين ومتمصرين وأجانب .

ولهذا نرى من الواجب فى هذا المجال أن نظهر حقيقة أمر ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الانجليزى وما دعا اليه هذا الارتباط من رخاء بعض الطبقات المصرية على حساب الطبقات الأخرى . فقد أخذ الجنيه الانجليزى مركزه الممتاز فى النظام النقدى المصرى منذ أن أخذ عاهل مصر الكبير «محمد على باشا» فى إصلاح نظام النقود المصرية وسط سياسة الدول الأجنبية وسلطان النفوذ التركى فى أحوال مصر المالية.

أصلح محمد على باشا نظام النقود المصرية فى سنة ١٨٣٤ وجعل وحدة النقود المصرية الريال أى القطعة ذات العشرين قرشاً من الذهب أو الفضة متبعاً بذلك نظام المعدنين ، وقد نص المرسوم الصادر بالاصلاح اعتبار بعض النقود الأجنبية نقوداً قانونية ، وحدد ما تساويه بالقرش المصرى ، وبهذا أراد أن يجعل قيمة النقود الأجنبية متمشية مع قيمة الوحدة المصرية ، وهذا طبقاً لعقيدته فى الاستغلال وجعل النقود الأجنبية تنتمى إلى قيمتها فى داخل البلاد الأهلية لعلمه بما فى ذلك من أثر فى تحقيق

تأليف ليطه وعايش صفحات ٢٤٤–٢٤٥ من الطبعة الثانية وصفحة ١٩٢ من الجزء الثالث من الطبعة الاولى ، ويقول أن قانون البنك الاهلى المصرى فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ اشترط على البنك اصدار ورق نقدى يدفع لحامله عند الطلب ، وأنه لظروف خاصة أصدرت وزارة المالية المصرية منشورا فى ٨ ابريل سنة ١٨٩٩ بأن تقبل خزائن الحكومة هذا البنكنوت بأى مقدار كان ، ولكن أغلب طبقة الفلاحين لم يطمئنوا لها ، فظل البنكنوت قليل التداول فى مصر حتى ٣٠ يولية سنة ١٩١٤ حيث لم يتعامل به سوى الأجانب وبعض المتمصرين .

النهضة العامة التى كان يسعى لتحقيقها داخل امبراطوريته العظيمة[١] .

عدّل محمد على باشا نظام النقد المصرى فى سنة ١٨٣٤ وحدد قيمة كل وحدة نقدية من نقود الدول الأجنبية ، فأصبح فى مصر تسع وحدات وهى ١ ــ الجنيه الانجليزى وقد جعل الوالى قيمته٩٧٫٥قرش ٢ـ قطعة الخمس الفرنكات الذهبية وجعل سعرها ١٩٫٢٥ قرشاً والقطعة الذهبية الونتو وتساوى ٧٧٫١٥٠ قرشاً ٣ ــ الريال الاسبانى وأصبح يساوى ٢٠٫٩٥ قرشاً ٤ ــ الريال الأمريكى ويساوى ١٩ قرشاً ٥ ــ المجر النمساوى ويساوى ٤٥٫٩٠ قرشاً ٦ ــ البندقى الايطالى أصلا ويساوى ٤٦٫٤٢٥ قرشاً ٧ ــ والديلون الألمانى أصلا ويساوى ٣١٣٫٩٧٥ قرشاً ٨ ــ الجنيه المجيدى التركى الذى أصبح سعره ٨٧٫٧٥٠قرشاً ٩ــ الجنيه المصرى ويساوى ١٠٠ قرش ومن بين هذه العملات كان الجنيه الانجليزى والجنيه المصرى مقومين بأعلى من قيمتهما ، ولما كان الجنيه المصرى قليلا حيث لم يسك منه إلا القليل خصوصاً وأن محمد على باشا لم يسك منه سوى كمية قليلة أخذ الجنيه الانجليزى يتبوأ مكانته فى التعامل المصرى وبالأخص وانه كان متقن الصنع ، بينما كان الجنيه المصرى الذهبى غير متقن ، لا فى فنه ولا فى دقة سبكه ، فحل الجنيه الانجليزى محل المصرى فى التداول .

نضيف إلى هذا أن الريال الفضى كان متداولا ، ولكن لم يسك منه إلا مقادير قليلة لا تكفى حاجة المبادلات فتكاثرت القروش المساعدة حتى وجدت فى الأسواق المصرية عملات أجنبية عديدة بكميات كبيرة ، وكان الأجانب يزيفون القرش لأن المحاكم والامتيازات كانت تتساهل فى تشجيع مثل هذه العملات[٢] ، فكانت الحاصلات المحلية إذا خرجت عن الادارة الحكومية مدعاة الى ضعف مستوى معيشة بعض الطبقات المصرية . ساءت حالة العملة المصرية فى عهد محمد سعيد باشا ، وتكاثرت القروش المساعدة ، وكثر التزييف قبل عهد اسماعيل باشا وبعد بدء حكمه ، وكان الأجانب يزيفون القروش لأن المحاكم المختلطة تساهلت فى الدعاوى التى تُرفع على الاجانب ، ولما نقص سعر الفضة فى سنة ١٨٧٠ أرسلت النقود الفضية الأجنبية الى مصر لأن للأجانب حق التداول القانونى بها ، فأدى ذلك الى خسارة كبيرة لمصر والمصريين وبالأخص الطبقات العاملة ، وذلك لأنها كانت تقبل هذه النقود فى سداد ديونها وبقيمتها القانونية وهى أعلى من قيمتها السوقية المعدنية .

(١) راجع ، تاريخ مصر الاقتصادى ، الطبعة الثانية للمؤلف صفحات ٩٩ ــ ١٠٧ حيث تشرح الاستغلال الاقتصادى والاشتراكية الحكومية ، ومركز حكومة محمد على باشا من التوجيه الحديث ، وتقارن بين القومية والدولية وصفحات ١٤٩ ــ ١٥٤ حيث نصف تعديل النظام النقدى فى عهد محمد على باشا .

(٢) راجع جون تود فى كتابه ، الاقتصاد السياسى الطلبة للمصريين ، وبالأخص الملحق الخاص بالعملة المصرية .

ولما رغبت الحكومة المصرية فى إصلاح النظام النقدى المصرى فى سنة ١٨٨٥ كان من أهم الأغراض التى ترمى اليها فى الاصلاح هو التخلص من النقود الأجنبية التى كانت منتشرة فى مصر ومتداولة على نطاق واسع ، ولكن نظراً لعدم وجود نقود مصرية كافية لحاجة البلاد وضرورة الانتظار لسك كميات أخرى ، رؤى أن تحتفظ مصر بثلاث نقود أجنبية وهى : ١ ـ الجنيه الانجليزى ٢ ـ قطعة الذهب ذات العشرين فرنكا ٣ ـ الجنيه المجيدي ، وحددت الحكومة سعر هذه النقود بحيث تصبح قيمتها القانونية أو الاسمية أقل من قيمتها المعدنية ، وبذلك أصبحت النقود الأجنبية نقوداً قوية بالنسبة للجنيه المصرى . ولو كانت الحكومة المصرية سكت نقوداً مصرية كافية لطردت تلك النقود الأجنبية من التداول ، ولكن أنى لها ذلك وهى تحت الاشراف الأجنبى الذى كان يسعى لتوطيد مركزه فى الشئون الاقتصادية من جميع الوجوه . لهذا كانت النقود المصرية قليلة(١) ، وكان الجنيه الانجليزى مقوماً بأعلى من قيمته بالنسبة للعملة الفرنسية والعملة التركية فطردهما من التداول وظل الجنيه الانجليزى العملة الذهبية الوحيدة المتداولة فى مصر . وأصبح الجنيه المصرى بمثابة نقد تعدادى فقط Unit of Account . وقد قام البنك الأهلى المصرى بنصيبه فى هذا التوجيه خصوصاً بعد أن تمتع بامتياز إصدار البنكنوت ، وأخذت الأجانب تتعامل به فى معاملاتهم الداخلية والخارجية بين مصر وانجلترا وأصبح سعر الصرف ثابتاً بين مصر وانجلترا . واستمر الجنيه الانجليزى يتسع نفوذاً وعملا بعد اعلان الحرب العظمى فى يوليه سنة ١٩١٤ .

ظهرت فى أوائل الحرب الماضية « سنة ١٩١٤ » أعراض عدم الثقة فى البنكنوت ، وتهافت المصريون والمتمصرون بل والأجانب على البنوك الأهلية والأجنبية و بيوت التوفير الأميرية وغير الأميرية ، وطالب الناس بصرف البنكنوت بالذهب ، وسحبوا أموالهم وودائعهم من البنوك ومن صناديق التوفير ، فاضطرت بعض البنوك إلى إغلاق أبوابها فى وجه أصحاب الودائع والمدخرين ، وفتح بعض البنوك الأخرى أبوابها حتى كاد يُخشى من استنفاد رصيدها الذهبي و بالأخص رصيد البنك الأهلى

(١) كان وزن الجنيه المصرى ٨٫٥٤٤ جراما ومعياره ٨٧٥ ٠٫٠ راجع المقال القيم الذى نشره الأستاذ روسن Roussin عن نظام العملة الفعلى فى مصر بمجلة ,,مصر المعاصرة،، عدد فبراير سنة ١٩٢٤، وقارن جريج فى مجلة ,,مصر المعاصرة،، عدد فبراير سنة ١٩٤١ عن ,, الاسعار العامة فى مصر ،، فترى أنه لما أصبحت المعاملات بين أوربا ومصر على أساس قاعدة الذهب ، اتبعت مصر نظام المعدن الفردى الذهب فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ ؛ ومع أن وحدة النقد كانت الجنيه المصرى ذات الوزن ٨٫٥٠ جرام والعيار ٨٧٥٫٠٠ ، فان الجنيه الانجليزى حل محل المصرى بعد أن تحدد ما سك منه فى ٥٢٠٠٢٤ جنيها من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٩١ وأوقف سكه بعد ذلك . راجع انطونى فى كتابه ,, الائتمان والتبادل ،، .

المصرى حيث تهافت بعض العملاء على سحب الذهب منه ، ورأى البنك الأهلى عدم إمكان تجديد رصيده ، وازاء ذلك لم تجد الحكومة المصرية بداً من فرض سعر الزامى للبنكنوت ، وذلك لكى تحمى الرصيد الذهبى من جهة ، ولكى تساعد على انتظام التداول بالبنكنوت من جهة أخرى ، وكأن الظروف تجمعت لكى تجعل من الوحدة النقدية أساساً للنهضة الاقتصادية والتدخل فى الشئون الاجتماعية أثناء الحرب وبعده ، فصدر مرسوم ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ، وبه أصبح المصرى وغير المصرى فى مصر ، ملزماً بقبول البنكنوت فى التعامل بأى مقدار كان دون قيد ولاشرط ، فأعفى البنك الأهلى من التزامه بدفع مقابل النقد ذهباً(١) ، وأصبح النقد المصرى نقداً إلزامياً بالمعنى الصحيح يسيطر عليه البنك الأهلى المصرى ويستغل ظروفه وظروف المتعاملين على أساسه من المصريين فى القرى والدساكر والمدن المصرية .

ولا يخفى أن النقد المصرى لم يتداول فى شكله الورقى الا لتأكد الأفراد من متانة المركز المالى لمصدره ، واستعداد هذا المصدر لدفع مقابله بالعملة أو بالمعدن الذهبى الذى يغطى قيمته ، ولذلك وجد المصريون ، الغنى والفقير ، أنه أيسر لهم أن يقبلوا هذا النقد مادام الغير يقبله منهم سداداً لما فى ذمتهم من ديون والتزامات ، ونحن لانتقد اصدار البنكنوت وعلاقته الوطيدة بالبنك الأهلى ذى المركز المالى المتين إلا على ضوء أثر اصدار البنكنوت بكميات كبيرة تؤثر على حياة الطبقات الاجتماعية بدرجات متفاوتة ، فقد استفاد الاجانب والمتمصرون على حساب المصريين وأغلبهم من أصحاب الدخل الثابت من فلاحين ومزارعين . أضف الى هذا أن دوام الاعفاء من الصرف بالذهب هو ما قد يجعل العملة المصرية تتأثر بسلطان البنك الأهلى وتوجيهاته لشئون مصر الاقتصادية والاجتماعية . فالتعهد بالدفع لا بد منه ، وذلك لكى تستمر ثقة المصريين بالبنك المتمصر شكلا ، كما أن ذلك قد يكون رادعا للبنك عن الافراط فى اصدار البنكنوت ولاسيما فى وقت غير عادى تتزايد فيه المصروفات لغير الأغراض الاقتصادية(٢)

---

(١) ورد فى المادة الأولى من قانون ٢ اغسطس سنة ١٩١٤ ان البنكنوت الذى يصدره البنك الاهلى المصرى يكون له نفس القيمة الفعلية الى النقود الذهبية المتداولة رسميا فى مصر وورد فى المادة الثانية ان الحكومة ترخص للبنك الاهلى بصفة مؤقتة والى أن يصدر أمر آخر فى تاجيل دفع قيمة البنكنوت بالذهب.

(٢) إن دوام الاعفاء قد يحدث تضخما فى النقد الورقى مما يدعو الى انخفاض قوة شراء وحداته ويتزايد هذا الانخفاض كلما أفرط البنك فى اصدار البنكنوت راجع ،، برامج مصر الاقتصادية بعد الحرب ،، الاستاذ كريج على صفحات جريدة المصرى بتاريخ ٢٢-٢٣ /٤/ ١٩٤٥ ، وقارن ،، الاتحاد الصناعى والبنك المركزى للمؤلف ،، .

والاجتماعية ، التي لا ترغب فيها مصر ، ولهذا كان نظام الصرف بالذهب ضروريا لاستمرار ثقة المصريين في العملة التي يتعاملون بها ولصيانة مستواهم الاجتماعي من التدهور والانحطاط .

لقد تبين للحكومة المصرية في أول الأمر عند ما تبوأ السلطان حسين كامل الحكم أن تعديل نظام الصرف بالذهب كان قاصراً على فرض السعر الالزامي ، وأنه سوف لا يتناول الشروط الأخرى المتعلقة بالاصدار ، وخصوصاً فيما يتعلق بأن يكون نصف غطاء البنكنوت ذهباً والنصف الآخر أوراق مالية ، ولكن الحكومة عند ما اتفقت مع البنك الأهلي على أن يقدم قروضاً على القطن بسعر ٥ر٦ ./. على أن تضمن الحكومة ٩٠ ./. من قيمة هذه القروض ؛ فإنها سايرت البنك الأهلي في تحولاته وأقامت النقد المصري على أساس غير أساسه ، فصرحت للبنك الأهلي لكي يستطيع إصدار البنكنوت اللازم أن يحتفظ بأذونات الخزانة المصرية كضمان للبنكنوت من جهة ، وأن يقبل البنك الأهلي سندات الخزانة البريطانية كرصيد من جهة أخرى ، خصوصاً وأن الحكومة المصرية حصلت على موافقة الحكومة البريطانية في إصدار قرض بلندن قدره خمسة ملايين من الجنيهات لاستخدامه في منع تدهور الجنيه المصري في المعاملات الخارجية(١) . وإذا ما عرفنا أن البنك الأهلي سبق أن حافظ على رصيد الغطاء من الذهب بلندن ، أمكننا أن نقدر الاتجاه الذي اتخذه البنك الأهلي في اتباع نظام العملة الاسترلينية . فقد أرادت الحكومة البريطانية ربط الجنيه المصري بالجنيه الانجليزي فتم لها ذلك منذ أن أصبح مستوى النقد تابعاً لنظام الصرف بالذهب . وبهذا أصبحت القوة الشرائية للوحدة النقدية لا تعتمد على الأسعار في مصر وإنما تساير أحوالها في البلاد الانجليزية . فهل استفادت طبقات الأمة المصرية من هذا التغيير ؟ الحقيقة أن الطبقات العاملة من صغار الزارعين والصناع أصبحوا يعتمدون على قوة شراء النقود التي تعرضت في أوقات التضخم الى الانخفاض ، فساءت حالتهم المعيشية(٢) . لقد طالب بنك انجلترا من البنك الأهلي أن يحصل على موافقة وزير المالية المصرية لحفظ الاحتياطي الذهبي في انجلترا ؛ وعند ما وافق وزير المالية على هذا والاتجاه سارع بنك انجلترا ثانية بطلب المحافظة

---

(١) أصدرت الحكومة المصرية مورتوريام بتأجيل دفع الديون وبالأخص التجارية منها ، ثم امتد بتطبيق المورتوريام على جميع الأوراق النقدية مع اجبار بنوك الودائع بدفع ٥٠ ./. من قيمة الودائع لأصحابها ومع هذا فقد امتنع البنك الاهلي المصري من التمسك بمواد المورتوريام أو تنفيذه ، وكان ذلك من دواعي اعادة ثقة الأهلي في البنك .

(٢) دعا نشاط حركة الاعمال في مصر الزيادة كمية البنكنوت للتداول ، ورخصت الحكومة البنك بأن تحفظ جزءاً من رصيده الذهبي في بنك انجلترا حتى يتمكن من اصدار البنكنوت في مصر أو سحبه بالصرف بالذهب .

على الغطاء لا بذهب بل بسندات بريطانية ، فكان لبنك انجلترا ما أراد في أكتوبر سنة ١٩١٦ .

وفي أكتوبر سنة ١٩١٦ أصدر وزير المالية المصرية قراراً يحدد فيه سعر الجنيه الانجليزي بمبلغ ٩٧ر٥ قرش ، وكذلك قرر معالي الوزير أن الوينتو تقبل في المعاملات على أن يكون تداوله اختيارياً بسعر ٧٧ر١٥ قرشاً وأن تقبله الخزانة المصرية دون قيد ولا شرط ، وبهذا أصبح هناك فرق بين الجنيه الانجليزي وبين الوينتو ، اذ أصبح الجنيه الانجليزي له سعر قانوني بينما للوينتو سعر اختياري ، كذلك تقرر تداول الجنيه الانجليزي بقانون بينما تداول الوينتو بقرار وزاري ، وبذلك لا يصح إلغاء الجنيه الانجليزي من التداول إلا بقانون، بينما يمكن منع تداول الوينتو بمجرد صدور قرار وزاري . وبهذا وذاك ثبتت العلاقة بين النقد المصري والنقد الانجليزي ، وتراوحت بينهما روح النقد الفرنسي .

وقد كان من أثر فرض السعر الالزامي واتباع نظام العملة الالزامية أن أختفي الذهب من التداول فاشتد الطلب على البنكنوت ورخصت الحكومة المصرية للبنك الأهلي بأن يودع جزءاً من رصيده الذهبي في بنك انجلترا ، وبذلك أصبح للبنك الحق في أن يودع ذهباً في لندن أو يسحبه مقابل اصدار البنكنوت في مصر أو سحبه ، وسيطرت انجلترا على المعاملات في داخل مصر وخارجها(١) . وأصبح التداول الداخلي يقوم على أساس النقود الورقية الالزامية ، بينما يقوم التداول مع الخارج على أساس أن البنك الأهلي المصري يبيع لمن يريد كمبيالات بالجنيهات الانجليزية بسعر التعادل مسحوبة على رصيده الذهبي في لندن . وكأن البنك الأهلي المصري أصبح بنكا مركزيا بالنسبة لمصر في أحوال التجارة الخارجية ، وربط حياة المصريين بهذه التجارة الخارجية في توجيهاتهم الاجتماعية العامة . فاستقرت أحوال العملة المصرية على أساس القيمة لها في لندن ، وبذلك أضحى البنك الأهلي المصري يبيع بسعر ثابت الصكوك على الخارج ، وهي تلك الصكوك القابلة للصرف بالذهب في انجلترا نفسها . وكذلك أمسى البنك الأهلي يشترى بسعر التعادل أو التكافؤ الكمبيالات المسحوبة على لندن ، ويثبت سعرها على أساس القيمة الأصلية للعملة المصرية مع وطيد علاقتها بالعملة الانجليزية ، وأصبحت أهم عمليات البنك الأهلي المصري هي في تحقيق هذا الاستقرار عن طريق اصدار البنكنوت والمزيد منه من ٢٠٢٣٠٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٤ الى ٥٠٧٤٣٠٠٠٠ جنيه في ٣١ يوليه سنة ١٩١٥ ثم الى ١٠٠٨٠٠٠٠٠ في صيف سنة ١٩١٦ بينما كان الرصيد الذهبي لتغطية هذه الأوراق المصرفية التي

---

(١) راجع توماس في كتابه « نظام البنوك والتبادل » صفحة ٤٨ حيث يشرح السبب الذي أدى الى اتباع سياسة النقود الالزامية مع الاعتماد على نظام الصرف بالذهب ، ويبين ما تجنيه انجلترا من تقوية مركز بنك انجلترا في الصرف الدولي.

أصبحت الزامية فى مصر ، لم يتجاوز ٦٫٤٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات نصفه فى مصر ، والنصف الآخر فى لندن(١). وقد استمرت مصر تسير على نظام الصرف بالذهب حتى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ (٢) حيث أخطر بنك انجلترا البنك الأهلى المصرى بأن ضرورات الحرب جعلت تقديم الذهب كضمان للبنكنوت المصرى غير مستطاعة ، فأخطر البنك الأهلى الحكومة المصرية عن الحالة فأصدرت الحكومة المصرية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ قراراً يقضى باعفاء البنك الأهلى المصرى من الشرط القائل بأن يكون نصف الاحتياطى من الذهب ، وصرّحت للبنك بأن يحفظ الأذونات البريطانيــة بدلا من الذهب . فأصبح نظام النقد المصرى تابعاً لا لنظام الصرف بالذهب ، وإنمـا لنظام الصرف بالاسترلينى(٣) . فنرى أن ارتباط الجنيه المصرى بالاسترلينى أثر على سير صادرات مصر ووارداتها ، وبدوره أثر على قوة شراء الطبقات المصرية فيما يستهلكون وفيما يريدون (٤) .

فنرى أن مصر عندما اتبعت نظام الصرف بالذهب فى عهد عباس حلمى ، ثم قرنته بنظام الصرف بالاسترلينى فى عهد السلطان حسين ، فقد واجهت الشئون الاجتماعية بحالة دولية تختلف عن الحالة التى

---

(١) أصبح مجموع البنكنوت المتداول فى مصر فى عهد عباس حلمى والسلطان حسين كما يلى :—

السنة	البنكنوت	النقود المساعدة	المجموع	السنة	البنكنوت	النقود المساعدة	المجموع
١٩١٤	٧٫٠٢٠٫٠٠٠	٣٫٩٥٢٫٠٠٠	١٠٫٩٧٢٫٠٠٠	١٩١٦	١٩٫٨٧١٫٠٠٠	١٥٫٧١٢٫٠٠٠	٣٥٫٥٨٣٫٠٠٠
١٩١٥	١٠٫٢٢٠٫٠٠٠	٤٫٦١٨٫٠٠٠	١٤٫٨٣٨٫٠٠٠	١٩١٧	٢٨٫٨٣١٫٠٠٠	٧٫٠٧٠٫٠٠٠	٣٥٫٩٠١٫٠٠٠

(٢) راجع بنهام فى كتابه « علم الاقتصاد » حيث يقول أن نظام الصرف بالذهب فى رأى البعض ماهو الا توجيه بريطانى الغرض منه ربط أغلب الدول بنظام النقد الانجليزى ، وأن الحقيقة هى أن انجلترا تحفظ نقوداً أجنبية كثيرة مما يجعلها أقوى دولة فى المحافظة على التزاماتها لجميع تلك الدول .

(٣) قد يتراءى البعض أنه ما دامت وحدة النقد المصرى يضمنها غطاءا كاملا من الذهب والسندات البريطانية مع ربطها بالاسترلينى فان ذلك يعتبر ضماناً لثبات قيمتها واستقرار صرفها ، ولكننا نرى أن هذا قد يكون صحيحاً من حيث استقرار سعر الصرف بالنسبة للاسترلينى ، ولكنه ليس بصحيح بالنسبة لسعر الصرف على الدول الأخرى ، وهذا فيه ما فيه من أثر على قوة شراء الجنيه المصرى اذا ما استقل ، وأضمن الى الطبقات الدنيا فى رفع مستواهم وقوتهم الشرائية فى شراء ما يريدون من جميع الدول لا من دولة واحدة تقيد تصرفاتهم وأنواع استهلاكهم من مواد وسلع وطيبات .

(٤) جاء فى مذكرة المستشار المالى عن مشروع ميزانية سنة ١٩١٧ عن تعديل نظام النقد المصرى أنه بعد مجيء سنة ١٩١٧ لم يظل الحد الأدنى القانونى الرصيد الذهبى ٥٠ ٪ من الذهب كغطاء الاصدار بل أنه لمناسبة التوسع فى اصدار البنكنوت أثناء الشتاء ، ونظراً لعدم ملاءمة سحب مقدار آخر من الذهب من بنك انجلترا فى الظروف القائمة ، رخصت الحكومة للبنك الأهلى المصرى بأن يخفض الحد الأدنى لرصيده ، وأصبح غطاء الورق هو أذونات الخزانة البريطانية والمصرية وسندات أخرى من الدرجة الأولى . قارن توماس فى كتابه « نظام البنوك والتبادل » صفحات ٦٦ — ٦٨ .

كانت تقتضيها ظروف البلاد الاقتصادية ، فقد غيّرت الحكومة المصرية نظام العملة المصرية تغيراً لا يناسب أحوال الانتاج فى الديار المصرية . فلم يظل الحد الادنى القانونى للرصيد الذهبى ٥٠ ٪ من الذهب كغطاء للاصدار ، بل أنه لمناسبة التوسيع فى اصدار البنكنوت ، ونظراً لعدم ملاءمة سحب مقدار آخر من الذهب من بنك انجلترا ، رخصت الحكومة المصرية للبنك الأهلى المصرى ، شكلا وموضوعا ، بأن يخفض الحد الأدنى لرصيده ، فبلغ مقدار الرصيد الذهبى ٥٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مقابل اصدار بنكنوت قدره عشرون مليونا من الجنيهات ، فأصبح غطاء الورق هو أذونات الخزانة الانجليزية وسندات أخرى بريطانية من الدرجة الأولى وبضعة سندات مصرية ، وأصبحت تبعية الجنيه المصرى للاسترلينى تبعية كاملة ، فاذا أخذ سعر الجنيه الانجليزى فى التدهور تبعه تواً سعر الجنيه المصرى ، وهذا ما حدث فعلا عند ما صدّرت انجلترا مقادير كبيرة من الذهب إلى الدول الأخرى كوسيلة لوفاء ديونها فانخفضت قيمة عملتنا فى ١٩١٨ ، ولولا هذا الارتباط لما تدهورت قيمة الجنيه المصرى ، خصوصاً وأن الميزان التجارى كان فى مصلحة مصر وللمصريين من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٠ بفضل كثرة صادرات القطن مع ارتفاع سعره فى الخارج واستمرار شدة الطلب عليه من دول العالم. وسوف نشرح كيف عالج فؤاد الأول وحكومته هذه الحالة عند ما رأى أن مصر مفتقرة الى نظام ائتمان مرن يساير مستوى إنتاج الطبقات المصرية ومعيشة أهلها[١] . فقد كفى مصر ما لاقته من منافسة قاتلة ، ومن متناقضات تأتى لها من وراء الستار فى ترويج الإشاعات الباطلة التى لا تثمر ولا تغنى أهل البلاد من جوع[٢] ، ونختتم هذا البحث بآى الذكر الحكيم « ونضعُ الموازينَ القسطَ ليومِ القيامةِ فلا تُظلمُ نفسٌ شيئاً وإن كانَ مثقالَ حبةٍ من خردلٍ أتينا بها وكفى بنا حاسبين » الأنبياء ٤٧ .

فقد انخفضت أسعار القطن عند اعلان الحرب ، فقررت حكومة عباس حلمى الثانى بعقد قروض للزراع بضمان ما يقدمونه من أقطان ، وطلبت الحكومة المصرية منح هذه القروض التى ضمنتها ، وأجازت للبنك الأهلى المصرى أن يحتفظ بقيمة ما يصدره من البنكنوت بأذونات على الخزانة المصرية ثم حصلت الحكومة المصرية على قرض فى انجلترا مقداره خمسة ملايين من الجنيهات واستعملته كضمان

---

(١) تدهور الجنيه من ٤٫٨٦٦ دولاراً — سعر التبادل — الى ٣٫٠٤٨ فى سنة ١٩٢٩ بعد أن كان ٤٫٧٦٥ دولارا عند نهاية الحرب العظمى الماضية . قارن جاكوب فينر عن « مشروعى استقرار النقد الدولى » مجلة يل الأمريكية .

(٢) كفى حكومة مصر ما اتخذته من قرارات فى جمع الذهب فى سنة ١٩٣٣ باسم تركيزه فى البنك الأهلى المصرى ثم تصديره الى الخارج ، مع أن شراءه كان لتقوية ضمان الاصدار وقارن « مؤتمر النقد الدولى » خطاب القاضى بك بالوفد المصرى ٤٥/٤/٢٢ .

للبنكنوت المصدر جديداً طبقاً لأوامرها فى تحويل محصول القطن ، وبمقتضى هذا القرار وغيره من القرارات التى شرحناها أصبح غطاء البنكنوت الذى يصدره البنك الأهلى ممثلا بسندات الحرب البريطانية وسندات الخزانة البريطانية التى يحتفظ بها البنك الأهلى بانجلترا ، وتمكنت انجلترا بهذا الطريق من الحصول على النقد المصرى اللازم لها لشراء محصول القطن وغيره من المحاصيل الزراعية المصرية اللازمة لتموين جيوشها ورجالها ، ولسداد جميع نفقاتها فى مصر بدون أن تصبح بها حاجة إلى التنازل عن جزء من الذهب الذى تملكه . وبهذا أصبح فى متناول انجلترا قوة شرائية لاحد لها ، فاذا كانت العملة المصرية مستقلة لما تمكنت انجلترا من سبيل التضخم الذى أثر بحياة مصر والطبقات العائشة فيها[1].

---

(١) يستفيد أغلب الأجانب المشتغلين بالتجارة فى مصر من أحوال التضخم خصوصاً وأنهم يشترون فى الرخص ويبيعون فى الغلاء ، كما أنهم يستزيدون من أرباحهم كلما اتسع مجال مبادلاتهم فى أحوال فترات التضخم المختلفة . قارن الدكتور احمد بك محمد ابراهيم فى كتابه ، النظريات والسياسات النقدية ، صفحة ٢٤٠ . ولا يخفى أن سعر الجنيه المصرى أخذ فى التدهور الحقيقى منذ سنة ١٩١٩ اذ زادت كمية البنكنوت دون أن يقابلها عرض متناسب من السلع والخدمات . ويدل الكشف الآتى عن المزيد من ورق البنكنوت : —

السنة	البنكنوت	النقود المساعدة	أوراق العملة الرمية المساعدة	المجموع
١٩١٨	٤٣،٥٧٣،٢٠٠	٩،٠٤٧،٠٠٠	١،٢٠١،٠٠٠	٥٣،٨٢١،٠٠٠
١٩١٩	٦٣،٩٥١،٤٤٠	٩،٠٤٩،٠٠٠	١،٦٢٢،٠٠٠	٤٧،٦٢٢،٠٠٠
١٩٢٠	٣٧،٨١٩،٠٠٠	٩،٢٥٤،٠٠٠	١،٥٧٧،٠٠٠	٤٨،٧٢٠،٠٠٠
١٩٢١	٣٤،٣٠٤،٠٢١	٧،٦٤٥،٠٠٠	٢٥٣،٠٠٠	٤٢،٢٠٢،٠٠٠
١٩٢٢	٣١،٧٠٨،٥٢٥	٦،٤٣٦،٠٠٠	٩٧،٠٠٠	٣٨،٢٣١،٠٠٠
١٩٢٣	٣٥،١١١،٣٥٩	٦،٧٨٢،٠٠٠	٦٨،٠٠٠	٤١،٩٦١،٠٠٠
١٩٢٤	٣٩،٩٣١،٩١٨	٧،٠٣٥،٠٠٠	٥٩،٠٠٠	٤٧،٠٢٥،٠٠٠
١٩٢٥	٣٣،٥٧٦،٩١٨	٦،٩٩٤،٠٠٠	٥٦،٠٠٠	٤٠،٦٣٦،٠٠٠

هذا الكشف تتبعناه حتى رجوع انجلترا الى قاعدة الذهب حيث بدأ البنكنوت يقل رويدا رويدا فى كمياته المتداولة ، قارن " الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى " للمؤلف حيث تذكر أن سحب البنكنوت من التداول مكن الناس من استيراد البضائع بثمن قيمة ما سحب من الأموال المصرفية وقارن " صوت مصر فى مؤتمر النقد الدولى " بالمصرى ٩/٧/٤٤

نظام الأسرة المصرية ومركزها من حياة مصر الاجتماعية : —

نتج عن نظام الطبقات المصرية فى عهد عباس حلمى والسلطان حسين كامل أن ضاعت مواهب الأسرة، وأصبح علماء الاجتماع يرون أن الاسرة هى نظام اجتماعى لا طبيعى ، وأنه اذا ما تبادر الى أذهان كثير من الناس أن نظام الاسرة الانسانية قائم على دوافع الغريزة وصلات الدم ومقتضيات الطبيعة وأن العلاقة بين الزوج وزوجه ،والرابطة بين الأولاد وآبائهم ، وشفقة كبار الأسرة على صغارهم وحرصهم على تربيتهم ومايقوم به كل من الأب والأم من وظائف فى الحياة العائلية يسير وفق ما تمليه الغرائز الفطرية وتوحى به الميول الطبيعية ، فان هذه الأفكار أخذت تتغير وتتبدل[1] ، وأصبح نظام الأسرة يقوم على مجرد مصطلحات يرتضيها العقل الجمعى والقومى بل والوطنى . فالأسرة اليوم غيرها بالأمس تقوم على قواعد تختارها المجتمعات ، وأنها لا تكاد تدين اليوم بشىء للدوافع الغريزية وأن معظمها يرمى إلى محاربة الغرائز أو توجيهها إلى طريق غير طريقها الطبيعى ، وهذا لكى تساير حياة المجتمع حياته فى الانتاج الفنى السريع الخطوات . ولهذا أصبحت النظم العائلية تختلف فى جميع مظاهرها باختلاف الأمم والبيئات، وتختلف فى الأمة الواحدة باختلاف العصور . فهل أثبتت التجارب صحة هذا الاتجاه فى عهد عباس والسلطان حسين كامل ، أم أن تجارب فؤاد الأول ومشاهداته هى التى عملت على تقويم الحياة الاجتماعية بما يناسب ظروف الإنتاج الفنى ومسايرتها حتى يتحقق التناسب والاتزان ؟

سوف نرى أن اختلاف النظم العائلية بين الأمم أو اختلافها فى الأمة الواحدة بين العصور لم تقطع الصلة بينها وبين الغريزة ولا يجعلها عملا مستقلا عنها غير متأثر بدوافعها ، وذلك حتى لا يقال أن الغرائز الانسانية قد بطلت وبطلت آثارها فى جميع الحياة التى تلابس الحياة الاجتماعية . فالحياة الاجتماعية تنظم الغرائز على ضروب شتى من النظم[2]، فيتقى الناس الخطر ويجلبون الأمن ويستشفون عن الأمراض بما لا يحصى من أساليب السكن والطعام والطب والدواء والسلاح وتحسين مستوى الدخول لما فيه هناؤهم ورخاؤهم ، فنظام الأسرة متعدد متجدد من قديم الزمن ، ولكن عهد عباس حلمى والسلطان حسين قد أهمل هذا، وذلك لطغيان النفوذ الشخصى وتعدد مذاهب الاصلاح على يدى سلطات مختلفة المآرب والأهداف[3] ، فامتزاج المصرى بالمتمصر وبالأجنبى فى حياة مصر الاجتماعية

(١) راجع „ الاسرة والمجتمع „ للاستاذ على عبد الواحد وافى استاذ علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة فؤاد الاول .

(٢) راجع مجلة الرسالة عدد ٣٠ ابريل سنة ١٩٤٥ حيث يشرح الاستاذ عباس محمود العقاد الاسرة والمجتمع ويظهر أثر الغرائز الطبيعية فى تطور المجتمعات المصرية وغيرها وقارن محاضرة هدى هانم شعراوى „ دور المرأة فى حركة التطور العالمى „ .

(٣) راجع الأهرام ٤٥/٤/٢٩ „ فؤاد الأول – ملك كبير„ حيث يصف حفلات الأزهر وضباط الجيش والجامعة لتخليد ذكراه .

حتى أصبحت الأسرة خليطاً من هذا كله فى مصر العزيزة على أبنائها البررة الذين ما زالوا حافظين لمجدها القديم وتاريخها التالد . وسوف نرى كيف اجتاز فؤاد أولا أول مراحل حياته الاقتصادية — أميراً وسلطاناً وملكاً — عاملا على النهوض بمصر أدبياً واجتماعياً واقتصادياً ، دائباً فى السير بها إلى مصاف الدول الكبيرة باسترجاع حقوقها واستكمال نشأتها ، والاعتماد على النشء والكهول فى تقويم ما اعوج منها(٢) فقد حفظ لكل طبقة مكانتها وعمل على صيانة الأسرة مما تعرضت له من مساوىء واختلاط .

المجتمع المصرى ومركز المرأة الاقتصادى والاجتماعى والسياسى

أحسن أحمد لطفى السيد باشا عند ماذكر على صفحات مجلة « آخر ساعة » إذ قال « أنا متفائل لأن العالم يسير إلى الأمام » ، وأنه من غير المعقول أن يتأخر العالم فى أى ناحية من نواحيه سواء فى العلم أو فى الصناعة أو فى الاقتصاد أو فى الأخلاق . فالارادة الحرة ملاك الأخلاق ، والإرادة غير الحرة هى إرادة العبيد ، فلا تنتج ولا تغنى . فاذا كان ملاك الأخلاق فى الماضى تلعثم تحت سلطان الاستبداد وكان الخوف من ضمن قواعده ، فقد أصبح الخوف لا يؤدى إلى إيجاد الخلق النبيلة ، ولكن الحرية فى حدود القانون هى ملاك الأخلاق ، فاذا تدهورت الأخلاق تحت ستار الخوف من القوة واسترضاء الضعيف القوى ، فان الحرية المشروعة سوف تزحزح الستار فتظهر أخلاق الناس على حقيقتها .

فالمجتمع المصرى أصابه الضعف والوهن من جراء التدخل فى شئونه لما فيه تقوية بعض الطبقات على حساب الطبقات الدنيا ، فشاعت السياسات الثنائية التى أصبحت لافائدة منها ولا محل لها فالمجتمع يرغب فى النهوض والاعتماد على موارده لما فيه خيره قبل نعيم غيره . فالعالم فى أواخر عهد عباس حلمى الثانى بل وفى عهد السلطان حسين بدأ يرى أن جميع الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر كان يعطى الحقوق للأقوياء على حساب الضعفاء ، فاتجهت النية إلى القضاء على حق القوى فى أكل الضعيف(١) . وتضاعفت الجهود لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية

والقضاء على حق القوى فى أكل الضعيف من المسائل الاجتماعية التى سبق أن وصفناها وسجلنا أهميتها فى تاريخ مصر الاقتصادى من الوجهة الانتاجية وعدم مسايرة هذه الوجهة للوجهة الاجتماعية ،

---

(١) راجع مجلة « آخر ساعة » بتاريخ ٢٩/٤/٤٥ حيث يشرح الأستاذ الكبير أحمد لطفى السيد باشا التفاؤل وأسبابه ويقول ان معاهدات الحماية وما يشبهها من المعاهدات الثنائية أصبحت لا محل لها ، ولا منفعة فيها ، لا لأهل الشرق منها ، ولا لأهل الغرب فيها ، ذلك لأن هذه المعاهدات انما عقدت تحت سلطان حق الأقوى ، والعالم متجه الى القضاء على حق القوى فى أكل الضعيف ، ونعتقد أن العدالة الاجتماعية بدأت تتخذ شكلها الحقيقى من أقوال الفلاسفة والعلماء .

وبينما أثر التضخم النقدى على طبقات المجتمع الضعيفة حيث ساءت الطبقة الدنيا ورغدت الطبقة القليلة العليا ، كان للمرأة نصيباً فى هذا الاتجاه فأصبحت النهضة النسائية عاملة فعّالة لما تريد .

ولقد أحسن حضرة صاحب الرفعة على ماهر باشا عند ما أفضى فى حديثه لمندوب الاهرام فى ١٤ يناير سنة ١٩٤٥ (١) عند ما قال عن مطالبة النساء بمساواتهن بالرجال فى الحقوق السياسية ، وكان مؤتمر النساء معقوداً فى القاهرة إذ ذاك « أنا من أنصار تعليم المرأة تعليماً كاملا ، فالمرأة المتعلمة أكثر نفعاً للدولة من المرأة الجاهلة ... أما إن تطلب المرأة التمتع بحقوق الرجل السياسية فان ذلك لم يئن بعد ... ومن الخير لمصر وللمرأة المصرية نفسها أن تحسن وظيفة الأمومة قبل كل شيء ، فنحن فى حاجة تكاد تشبه العوز إلى الأم التى تحسن الاشراف على تربية الجيل الجديد والسهر على تنشئته ، وإذا كان الجيل الحاضر قد دب الفساد فى أوصاله ، فان ذلك ليس إلا مظهراً من مظاهر جهل الأم المصرية وعدم قدرتها على الاضطلاع بأعظم واجب خلقت من أجله المرأة » ويقول رفعة على باشا ماهر « فاذا أردنا أن تمنح المرأة حقوقاً سياسية فينبغى أن يكون ذلك بالتدريج وبتقتير فى البداية ، وعندى أنه لا بأس من تعيين عدد من فضليات النساء اللواتى جاوزن سن الشباب ، وليس لهن ما يشغلهن ، فانقطعن للخدمة الاجتماعية ، ثم لننظر بعد ذلك إلى أى مدى ستنجح التجربة ؟

فالمرأة هى التى تخلق العظماء (٢) ، وهى فى مصر كالمرأة فى كل أمة ، عماد نهضتها ، لا لأنها تعتبر نصف الأمة ، ولكن لأنها هى التى تربى الرجال ... وخير لنا أن نتكلم عن واجبات المرأة بدلا من التكلم عن حقوقها ، فالمرأة تحمل عبء النساء كما تحمل عبء تربية التربية الصالحة ، وهى التى يقع فى عبئها إيقاظ الحمية الوطنية وتكوين النشء تكويناً صالحاً ، فاذا ما كان فى تحريرها من القيود الاجتماعية خيراً ، فان هذا الخير هو فى قيامها بواجباتها ، إذ أنها المظهر الحقيق للأسرة المصرية فى الريف والمدن على السواء . فهى التى تمثل الأسرة فى المنزل وفى القرى وفى المدن ، تعيش فى القرى

---

(١) راجع ,, قصة حديث مع رفعة على ماهر باشا ،، على صفحات مجلة آخر ساعة بتاريخ ٢٩/٤/٤٥ حيث يقول رفعة على باشا ماهر أن الشعب الانجليزى مثلا صنعته المرأة ولم يصنعه الرجل ، صنعته فى البيت أكثر مما صنعه الوالد فى المكتب والأستاذ فى المدرسة ، وكل الشعوب الراقية كانت من صنع الأم لا من صنع الرجل ،، .

(٢) يقول الاستاذ أحمد بك أمين أن الام والامة بينهما ترادف وتوافق فى المعنى يساوى الترادف اللفظى ، فاذا صلحت الام صلحت الامة ، واذا فسدت هذه فسدت الاخرى ، وحسبنا فى ذلك دليلا أن أنبغ المصريات فى مصر هى ,,أم المصريين،، وراجع جريدة الدستور بعددها بتاريخ ٢٩/٣/٤٥ حيث تأتى الجريدة بالنص الكامل لمحاضرة أحمد بك أمين تحت عنوان ,,رسالة المرأة المصرية،، وراجع ,,علم الاقتصاد للمصريين ،، للمؤلف حيث تواجه حال المرأة من المجتمع المصرى فى العهد الذى تدرسه .

فى عهد توفيق باشا عيشة الكفاف والجهل والمرض . فإذا ما بدأت المرأة المصرية تخطو فى عهد عباس حلمى خطوات موفقة بعد أن كفل قاسم بك أمين تحريرها ، فان الحركة النسوية مازالت فى بدايتها ، فاللاتى تعلمن قليلات ، والطبقة المتعلمة قليلة نسبياً فى وسط الطبقة الجاهلة ، ولا يمكن أن تقوم نهضة للنساء حقيقية حيث يوجد الفرق الشاسع بين امرأة طبقة وامرأة الطبقات الدنيا فى القرى والمدن .

وقد مرت المرأة المصرية فى دور كانت فيه ضعيفة حيث كان الرجل يستأثر بظروف بيئته ونشأته، ثم تغير موقف المرأة بتغيير البيئة الاجتماعية خصوصاً بعد أن انهدم النظام الذى كان يؤيد سلطة الآباء على الأبناء والنساء ، فحل نظام الصناعات والحرف ، وبه استطاعت المرأة أن تعمل مثل الرجل وزالت الفوارق بين الرجل والمرأة فى الواجبات ، وجاءت الحرب الماضية فى عهد عباس حلمى . فبدأت المرأة تساهم فى اليقظة الأهلية وانطلقت تساعد أبناءها فى المناداة بحقوق الأمة . ونتساءل فيما إذا كان تقدم المرأة فى بعض طبقاتها أثر فى بعض الطبقات الأخرى لما فيه تحقيق الصالح العام ؟ أم أن تقدم المرأة فى الطبقات القادرة لم يحل المشاكل الموجودة فى الريف والمدن ؟ فالمشاهد أن تقدم المرأة فى عهد السلطان حسين خلق مشاكل جديدة منها انهيار معالم الأسرة المصرية . فهل كان تقدم المرأة وحل شئون تحريرها مما خلق مشاكل أخرى يجب مواجهتها والعناية بها ؟[1]. فالمرأة يجب أن تكون موضع ثقة المستقبل ، وأن توجه عناصر الأمة نحو الكمال فى شتى الميادين . وأن تعمل بجهودها حتى يصبح المنزل مقر الرجل ، فتنظيم المنزل والأسرة من واجباتها ولها مركز اجتماعى يتضامن مع مركز الرجل لا ينافسه .

فالمرأة روح الاسرة ، وفى عهدتها الأسرة ، وعليها مسؤولية الأسرة ، والأسرة هى عماد النهضة لكل أمة ، وهل يمكن لأمة أن تنهض ما لم تصلح الأسرة ، وهل يمكن أن تصلح الأسرة إلا بصلاحية المرأة ؟ فهل قامت المرأة المتعلمة بواجبها داخل أسرتها ، وهل عملت على النهوض بذلك إزاء ٨٠٪ من الرجال الأميين وأكثر من هذه النسبة من النساء القرويات ؟ وهل قامت المرأة المتعلمة بواجبها ازاء شعب يعيش معظم أفراده معيشة شاقة تستدعى الشفقة والرحمة والندم[2] . فالمرأة المتعلمة لم تقم فى عهد السلطان حسين برسالتها فى الخدمة الاجتماعية[3] ، مع أنها بحكم طبيعتها ، وما هى

---

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف صفحات ٦٣و٩٧و٢١٨و٢٢٦و٣٤٠و٥١٩ .

(٢) راجع « رسالة المرأة المصرية » للاستاذ أحمد بك أمين على صفحات جريدة الدستور ٢٩/٣/٤٥ .

(٣) ترجع مسئولية تدهور الاسرة على المرأة من وجهتين أولاهما العناية بحقوقها أكثر من عنايتها بواجباتها وثانيهما بتقليدها الغربية دون رعاية بيئتها الشرقية ، فالتوازن بين مطالبها الأهلية وعلاقتها بالنهضة الأهلية وبحالة نساء القرويات فى مصر .

عليه من شفقة ورحمة أقدر من الرجال فى هذا الاتجاه . فالمرأة المصرية فى عهد عباس حلمى وعهد السلطان حسين لم تعمل على مكافحة الأمية ولم تعمل على مكافحة الفقر فى القرى ، ولم تساعد على مكافحة الأمراض الاجتماعية ، لا قليلها ولا كثيرها ، مع أنها تقدمت تقدماً عظيماً فى مدنيتها الغربية وتركت شريكتها المصرية تنوء تحت أعباء الجهل والفقر والمرض . فاذا ما تغيرت نظرتها إلى الحياة الشرقية المصرية ، فهى لم تتغير فى كونها مصرية ترعى الواجبات أكثر من رعايتها شئون الحقوق والالتزامات . فاذا ما طالبت الريفية بواجباتها وجدت زميلتها فى المدن وفى طبقة المتعلمات تساير المدنية الغربية لما فيه شر الرعية . وما كان أولى بالمتعلمات فى عهد عباس حلمى والسلطان حسين أن يشعرن بالواجبات أكثر من شعورهن بالحقوق ، إذ أن النهضة النسوية فى الشئون الاجتماعية لا تكون سليمة إلا إذا تساوى الشعور فى الواجبات فى جميع الطبقات ، وهذا سوف يجعلها أشد كسباً لحقوقها(١).

وسوف نرى كيف تحولت المرأة فى عهد فؤاد الأول إلى ما فيه خيرها ونعيمها ، فالتزمت المرأة بالقيام بأعمال خاصة وفقاً لدرجة ثقافتها ، فتطوعت لمحو الأمية وتحسين الحالة الصحية فى المدن والريف بعد تلقينها المبادىء الصحية العامة ونظام التمريض ، وعنت بالطبقات التى تعد دونها مرتبة فى الحالة الاقتصادية والاجتماعية ، وبذلك توجهت المرأة المصرية نحو توحيد الجهود للقضاء على كثير من العلل التى يشكوها الريف المصرى . كذلك أصبح على كل سيدة أن تضع لبيتها ميزانية دقيقة ، تفصل فيها مصروفاتها ومصروفات زوجها الخاصة ، وتقسم أبواب هذه الميزانية على المفردات الضرورية لمعيشتها على ضوء الاصلاح المنشود لقيام البيت وأسرته . فالمرأة عماد الأسرة وأساس المجتمع ودعامة السكون المصرى (٢)، وقد خطت النهضة النسائية فى مصر فى عهد فؤاد الأول خطوات موفقة مع ما كان للتقاليد القديمة من أثر حد من نشاط هذه النهضة . فقد بدأت الطبقة المتوسطة تعلم بناتها لتساعد أهلها فى أحوالهم المعيشية ، وأخذت النساء يقمن بمهنة التطبيب والتدريس والأعمال الحرة ، فطلبت المرأة المصرية

---

(١) راجع « مسئولية تدهور العائلة » فى المناظرة التى أقامتها كلية الحقوق ونشرت على صفحات المقطم بتاريخ ١٨/٤/٤٥ فالمرأة هى أصل الاسرة ، اذ أنها هى التى تنهض بشئون الاسرة لأن عملها الرئيسى تنظيم البيت وتربية الأطفال وبث الروح الطيبة فى النشء ، فاذا قصرت المرأة فى مهمتها تصدعت أركان الحياة العائلية ، فوراء الأمم الناهضة نساء ناهضات مثقفات ، ولذلك قام سعد زغلول وقاسم أمين وطلعت حرب ينادون بضرورة تعليم المرأة لأن جهلها يسىء الى العائلة ويحطم الأساس ويسوء الى الحياة الاجتماعية والاقتصادية المصرية . فرسالة المرأة الأولى توطيد كيان المجتمع وتوجيه المثل الأعلى .

(٢) راجع جريدة الكتلة ٣٠/٣/٤٥ من معركة حقوق المرأة بين أنصارها وخصومها » ، وأيضا جريدة المصرى بتاريخ ٢٨/٤/٤٥ « صرخة فتاة ومشاكلنا الاجتماعية » وأيضاً المصرى ٥/٥/٤٥ « لايفلح قوم ولوا أمرهم امرأة » .

باب الارتزاق داخل حدود اجتماعية معينة، فساهمت فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى لما فيه خيرها وخير أسرتها فى حدود التقاليد المستحدثة ، دون تجريد المتعلمات من شخصيتهن وكرامتهن والتمتع بالواجبات الضرورية فى المجتمع المصرى الذى يعشن فيه فأصبحت المرأة زوجة صالحة ولبنة قيمة عاملة منتجة فى صرح المجتمع المصرى(١)

وسوف نرى مركز المرأة الاقتصادى فى عهد فؤاد الأول ، وكيف عالجت الحكومة المصرية تشغيل العاملات فى الفنادق والمصانع والمحالج ، وشرعت لهن من القوانين ما حماهن من مظالم أصحاب المصانع ، وحقق لهن الراحة الكافية فى فترات متقطعة من أيام العمل ، كما قضت بضرورة رعاية الشئون الصحية فى المحال التى يقمن بالعمل فيها من ورش ومعامل ومصانع ومتاجر .

وإذا ما نافست المرأة الرجال فى بعض الأعمال ، فقد أدت هذه المنافسة إلى انخفاض أجور العمال والعاملات ، خصوصاً وأن هذه المنافسة لا تجرى إلا فى نطاق ضيق يجعل الأجور أدعى إلى الانخفاض . أما فى الأعمال التى لا تناسب أعمال الرجال فقد تقدمت المرأة المصرية فيها تقدماً كبيراً ، فكان لعملها فى هذه الأعمال الخاصة ما دعا إلى رفع مستوى معيشتها(٢) .

فاذا ما كان اللورد كرومر أول من وضع تشريعاً للعمال والعاملات فى سنة ١٩٠٤ رقم ١٣ ، ونفذه غورست فى ٤ يوليه سنة ١٩٠٩ ، فان الغرض من هذا التشريع تشغيل الأحداث وتطبيقه على محالج القطن وكبسه وصناعة السجاير والدخان وغزل القطن ونسيجه ونسج الحرير والكتان وكبس الصوف ، فقرر القانون عدم جواز استخدام الأحداث والنساء فى أحوال معينة كما حرم تشغيلهن أثناء الليل وحرم تشغيلهن فى المصانع التى تستعمل الآلات بطرق معينة ونظام خاص . فاذا ما درس فؤاد الأول أحوال تشغيل النساء فى قانون ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٤ وقانون ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ و ٢٠ مارس سنة ١٩٢٧ فقد نفذ قانون رقم ٨٠ سنة ١٩٣٣ حيث حدد انخراط المرأة فى ميدان بعض الأعمال خصوصاً وأن عمل المرأة فى بعض الصناعات قد يعرضها لبعض الأمراض الخطرة من وراء العمل المتواصل . وبهذا قام المشرع المصرى فى حماية المرأة المشتغلة بالصناعة والتجارة طبقاً لقانون رقم ٨٠ سنة ١٩٣٣ وحدد ساعات العمل فى تسع ساعات يومياً على أن لا تشتغل أكثر من خمس ساعات متتالية الخ .

---

(١) لايخفى أن التعليم والاطلاع والالمام بشئون الحياة هى دروع واقية فى يد المرأة الطموح ، تعصمها من التعرض لمواطن الزلل اذا ما أحسنت الامة توجيهها . ونعتقد أنه خير الفتاة والمرأة أن تواجه الحياة العامة مزودة بهذه الدروع من أن تواجهها جاهلة ساذجة . راجع محمد طلعت حرب فى كتابه عن « الحجاب والمرأة » .

(٢) راجع تقرير بطر حالة العمل والعمال فى مصر وتشريعاته ، وراجع محاضرة جريفز الواردة فى اهرام ٢٨/١/١٩٢٩ .

الفصل الثالث

الحـــــــالة الاقتصادية

١ — الحالة الزراعية ٢ — الحالة الصناعية ٣ — الحالة التجارية

٤ — الحالة المالية والادارية وشئون الحكم .

الحالة الاقتصادية : « ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل »

اتسعت فسحة أمل المصريين فى أواخر عهد عباس حلمى الثانى ، ودعت الحرب العالمية الأولى إلى فتح باب النهضة المصرية ، فظهرت فى مصر روح تكاد تكون جديدة ، لا يفارقها الأمل ، فكانت من أكبر العوامل التى ساعدت المصريين فى نهضتهم الاقتصادية ، فواصلوا الدفاع عن حياتهم وكيانهم ورفع مستواهم الانتاجي والاستهلاكى . فكانت الحرب الماضية فاتحة عهد جديد فى كفاح مصر من أجل تحقيق الاستقلال بمعناه السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، خصوصاً بعد أن ظهر من انعقاد الجمعية التشريعية بين ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ إلى ١٧ يونية من السنة بعينها أن المصريين نهضوا بدراسة القوانين الاقتصادية على ضوء مصلحة البلاد الحقة ، وعملوا على تشجيع وضع التشريع اللازم لشركات التعاون الزراعى وردم المستنقعات وبحث قانون الخمسة الأفدنة وإنشاء مدرسة عالية للمحاسبة والتجارة ، فكان لرأى الأعضاء العاملين ما حقق الاتجاه السليم فى النهضة المصرية الصحيحة بروح ملؤها الاخلاص والتفانى فى خدمة البلاد . وقد تحقق من جميع مناقشات هذه الجمعية أن الرأى الراجح فى المسائل الاقتصادية كان رأى الطائفة المتعلمة المهذبة ، لا رأى النواب الذين انتخبوا لمزاياهم المحلية وكفايتهم المالية حتى فى مسائل الزراعة والتجارة والصناعة التى كان يظن أنهم أولى ببحثها . فقد أثرت السياسة القائمة بعقول بعض النواب حتى حولتهم لمصالحهم الخاصة بدلا من العناية بالمصلحة العامة للبلاد ، فكانوا مفيدين للحكومة والوزارة فى تأييدها بالحق والباطل ، كما احتاجت إلى تأييدهم وتعضيدهم فى الصغير والكبير من الأمور العامة(١) .

---

(١) من الأمثلة التى ظهرت فيها مواهب رجال العلم والطائفة المتعلمة ميزانية الأوقاف والمطالبة بحماية الشركات التعاونية وقانون الخمسة الأفدنة ، راجع « سعد زغلول » للاستاذ العقاد صفحات ١٥٩-١٦٤ وصفحة ١٧١ حيث يتكلم عن المعارضة وأثرها فى دراسة الموضوعات الاقتصادية لما فيه خير المجتمع المصرى ، وصفحة ١٧٣ حيث انقطعت جلسات الجمعية التشريعية فى ١٧ يوليو سنة ١٩١٤ على أن تعود الى الانعقاد فى أول نوفمبر سنة ١٩١٤ بحسب القانون النظامى ، ولكنها لم تنعقد فى ذلك

وقد كان لاعلان الحماية على مصر وقيام حكومات مصرية تساير مطالب الحرب وإعلان الحماية ما أيقظ الشعور الوطنى وبث روح الثقة بالمستقبل حيث حشد المصريون جهودهم ومواردهم لتحقيق مطالبهم من الحياة الاقتصادية القومية السليمة(١).

لقد نشبت الحرب العظمى فى الرابع عشر من شهر يوليه سنة ١٩١٤ ولم تدخلها بريطانيا العظمى إلا بعد ثلاثة أسابيع أى فى الرابع من أغسطس سنة ١٩١٤، وظلت تتردد فى إعلان نياتها بمصر إلى أن أعلنت الأحكام العرفية بها فى ثانى نوفمبر سنة ١٩١٤ (٢)، ثم أعلنت قطع علاقاتها بالدولة العثمانية، وأرسلت دار الوكالة البريطانية إلى حسين رشدى باشا القائم مقام الخديو تنبئه « إن السلطة فيما يتعلق بالوسائل الحربية اللازمة للدفاع عن القطر المصرى وبالتدابير التى يستدعيها هذا الدفاع أصبحت منحصرة فى يد القائد العام، وأن حضرات النظار لا يزال كل واحد منهم حافظاً للسلطة التى له فى الأمور الملكية الخاصة بنظارته ». وفى الثامن عشر من ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت الحماية البريطانية، ثم أعلن فى غده قيام السلطان حسين كامل على عرش مصر، وخاطبته وزارة الخارجية البريطانية على لسان مستر شيتهام ببلاغ قالت فيه « ولما كان قد سبق لحكومة جلالته أنها أعلنت بلسان قائد جيوش جلالته فى مصر أنها أخذت على عاتقها مسئولية الدفاع عن القطر المصرى فى الحرب الحاضرة . . . فحكومة جلالة الملك تعتبر تحت يدها جميع الحقوق التى استعملتها فى البلاد مدة سنى الاصلاح الثلاثين الماضية(٣). ويذكر هذا الاعلان لسلطان مصر عند توليته الحكم أن حكومة جلالة

الوعد ولا فى موعد بعده لنشوب الحرب العظمى وظلت تؤجل من تاريخ الى آخر حتى صدر الأمر بتأجيل انعقادها الى أجل غير مسمى، بعد أن حققت ما ينتظر منها، فقد أوجدت بعض رجالات مصر الذين نظروا الميزانيات العامة على ضوء من رعاية المصالح الأهلية، كما رفضت مد امتياز قناة السويس مع موافقة المستشار المالى على هذا الامتداد.

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف صفحات ٥٠١ - ٦١٤ وبالأخص صفحات ٥٠٦ - ٥٠٩ لهذه المناسبة

(٢) راجع « سعد زغلول » سيرة وتحية » للأستاذ عباس محمود العقاد صفحات ١٧٦ - ١٨١ حيث يظهر نوايا أمير البلاد نحو النهضة الاقتصادية عند ما كان فى الاستانة يسعى لتقوية مركزه أمام المندوب البريطانى فى مصر.

(٣) راجع الأستاذ عباس محمود العقاد فى كتابه « سعد زغلول » صفحة ١٣٩ حيث يقول أن بلاغ وزارة الخارجية البريطانية قال بلسان مستر شيتهام « أنى مكلف بأن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضى على سموكم قبول عبء السلطنة المصرية أن بريطانيا أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية فى دفع أى تعد على الأراضى التى تحت حكم سموكم مهما كان مصدره ... وبزوال السيادة العثمانية لعدد جيش سموكم والحق الذى لسموكم فى الانعام بالرتب والنياشين ... أما فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية فالمخابرات تكون بواسطة وكيل جلالته فى مصر ».

ملك بريطانيا صرحت مراراً بأن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد ، ولكن من رأى الحكومة البريطانية أن يؤجل النظر فى تعديل هذه المعاهدات إلى ما بعد انتهاء الحرب .

وقد تحددت السياسة الاقتصادية فى البلاد فى عهد السلطان حسين بما ورد فى اعلان الحماية على مصر وتتلخص فى الآتى : —

« وفيما يختص بادارة البلاد الداخلية ترى حكومة جلالة ملك بريطانيا ، طبقاً لتقاليد السياسة البريطانية ، أن تذكر أنها قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد و بواسطتها فى ضمان الحرية الشخصية وترقية التعليم ونشره وانماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية والتدرج فى اشتراك المحكومين فى الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة من الرقى السياسى .وفى عزم حكومة جلالته المحافظة على هذه التقاليد بل أنها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا فى هذه البلاد تحديداً صريحاً يؤدى الى سرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى . « ونضيف الى هذا أن السلطان حسين عند ما ارتقى أريكة الحكم على هذا الأساس تلقى فى ذلك اليوم نفسه برقية من ملك انجلترا يقول بعد التهنئة « إننى على يقين أنه بمعاونة وزرائكم و بحماية بريطانيا العظمى يتسنى لكم التغلب على كل المؤثرات التى يراد بها العبث باستقلال مصر و برفاهية أهلها وحريتهم وسعادتهم » .

ونحن إذ نورد ملخص هذه السياسة الاقتصادية ،فانما نذكرها حتى يمكن تقدير حكم فؤاد الأول الاقتصادى حق قدره(١) عند ما خلف السلطان حسين فى التاسع من أكتوبر سنة ١٩١٧ ، فقد تحددت السياسة الاقتصادية فى عهد السلطان حسين منذ توليته الحكم فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ واعلان الحماية البريطانية على مصر طوال أيام حكمه . خصوصاً وأن السلطان حسين وجه إلى رئيس الوزراء بياناً أوجز فيه ما كان ، ثم قال « أما الهيئات النيابية فى القطر فسيكون من أقصى أمانينا

---

(١) يقول الاستاذ عباس محمود العقاد فى كتابه « سعد زغلول » ص ١٨١ « واذا قوبل بين السلطان الجديد وأخيه فى الخصال العامة فأوجز ما يقال فى المقابلة بينهما أن الصفات النفسية أرجح فى حسين والصفات العقلية أرجح فى فؤاد ، وأن من دلائل بعد نظر فؤاد الأول ورجاحة عقله أنه اقترح عند أول قيامه على العرش ادخال سعد فى الوزارة على سبيل الحيطة من موقفه المجهول فى المستقبل ، لأنه عرف سعداً فى أيام اشتغالهما معاً بالجامعة المصرية ، وعرف أن رجلاً كهذا لا بد له من شأن مذخور فى قضية بلاده ، فأحب أن يكون معه ، وأن يكون قبوله الوزارة قبولا مع التبعة المشتركة فى السياسة الحاضرة والمنتظرة . فهل كره الانجليز العمل بهذا الاقتراح ؟ هذا ما سوف نتبينه من واقع سياسة مصر الاقتصادية والعناية بالشئون الاجتماعية المصرية . وقارن « مصر والسودان » بقلم الاستاذ عبد الرحمن الرافعى صفحات ٤٢ — ٦٥ .

أن تزيد اشتراك المحكومين فى حكومة البلاد زيادة متوالية ، فتألفت وزارة حسين رشدى باشا . وقوبل حكم السلطان فى بدايته بالنفور من جانب المصريين لأنهم حسبوه صنيعة السياسة البريطانية ولكنه فيما بعد كسب محبة البعض بما أبداه من نُبل ونخوة فى المحافظة على بعض الحقوق المصرية وغيرته على مصالح المصريين ، وهو فى ذلك لم يختلف عن خلفه السلطان احمد فؤاد الأول الذى تبوأ الحكم على مصر فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ ، فتمتعت مصر فى حكمه بسياسة قومية اقتصادية ساعدتها ظروف الحرب مساعدة لا يمكن الاغضاء عنها فى النواحى الزراعية والصناعية والتجارية والادارية .

المبحث الأول

الحـــالة الزراعيـة

١ — الارستقراطية الزراعية والديمقراطية المالية ٢ — توزيع الثروة العقارية وأهميتها — الملكية الكبرى والصغرى والاصلاح المنشود ٣ — الضرائب والزراعة ٤ — البنوك والنقد وتحسين حال المجتمع الزراعى

نحن لا نود أن نرجع الى تاريخ عباس حلمى الاقتصادى فى الشئون الزراعية بوجه عام حيث أننا شرحنا هذا بالتفصيل فى كتابنا تاريخ مصر الاقتصادى حتى سنة ١٩١٤[١] فشرحنا الرى ومشروعاته فى هذا العهد ، كما ذكرنا شئون المصرف وأثرها فى حياة مصر والمصريين والمتمصرين وبيّنا أهمية المحاصيل الزراعية ومركزها فى السياسة الكفائية والسياسة التجارية ، وتدخلنا فى أثر مساحة الارض على السكان وقررنا ضرورة تنظيم الشئون الزراعية وإعادة النظر فى القوانين التى أوجدتها السياسة البريطانية لتحسين حال المجتمع فى بعض وجوهه ، وتكلمنا عن قانون الخمسة أفدنة والفن الزراعى ونشر الدعوة الزراعية بين المزارعين ، كما واجهنا التعاون الزراعى ومزاياه ومساوئه فى حياة بعض الطبقات المصرية ، ولم نغفل أهمية الجمعية الزراعية فى التقدم الزراعى المنشود عن طريق المصريين أنفسهم وسط تباين الاهداف المصرية والبريطانية .

ولما كان الغرض من دراسة تاريخ عباس حلمى الاقتصادى وتاريخ السلطان حسين كامل هو تقدير أعمال فؤاد الأول الاقتصادية حق قدرها فى الشئون الزراعية فانا نكتفى بالتوجيهات الزراعية التى بدأت فى هذه العهود لنرى ما تحقق منها فى عهد فؤاد الأول لما فيه خير الزراعة والمزارعين وكل من اتصل بالزراعة وأهلها فى مصر من المصريين والمتمصرين والأجانب .

---

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف صفحات ٣٩٣ — ٤٠٣ من الطبعة الأولى ، وصفحات ٥٤٢ — ٥٦٠ من الطبعة الثانية . وقارن « الاقتصاد الزراعى وآخرون » للمؤلف صفحات ٤٠٢ — ٤٠٩ .

١ ـ الأرستقراطية الزراعية والديمقراطية المالية :(١)

كانت سياسة الحكومة الاقتصادية فى عهد عباس حلمى ترمى إلى زيادة ربط مصر بانجلترا من الوجهة التجارية ، فزادت عنايتها بالزراعة وبالأخص بمحصول القطن ، فاهتمت السياسة الاقتصادية بالصادرات والواردات وذلك لأن القطن أهم الصادرات المصرية بينما كانت المنسوجات البريطانية من أهم الواردات المصرية . فزيادة انتاج القطن يفيد التجارة الخارجية الى حد بعيد .

وكان من دواعى تقدم الحياة المصرية أن قضى على نظام المقايضة قضاءاً تاما فى هذا العهد إذ بدأ الفلاح المصرى يتنبه الى مساوىء المقايضة التى كان ينوء بأعبائها وخسائرها وسط الوسطاء والسببين ، والمقايضة كواسطة للتبادل أصبحت عملية بطيئة عهد إليها المصريون فى القرى لاستبدال مايملكون بما لايملكون عندما كانت حياتهم الاقتصادية محدودة الموارد والعوائد ، وعندما نهض المزارعون أخذوا يتعاملون على أساس النقد بدلا من الاستمرار فى مبادلاتهم على أساس المقايضة(٢) وكان لتحول المصريين من السياسة الكفائية فى الزراعة المصرية الى السياسة التجارية والتخصص فى القطن أثرها السريع فى تحقيق هذا الاتجاه .

وقد ساعد على هـذا التحول تمكين اللورد كرومر من وضع سياسة مالية واقتصادية لمصر مع رعايته للقومية المصرية التى كان أساسها الوحدة الفكرية الانجليزية المعتمدة على احترام العقائد الدينية والأصول الشرقية من حيث اختلاف الجنس واللغـة والعادات والأخلاق بين سكان مصر والأجانب . وكان هدف السياسة البريطانية هو ربط مصر ارتباطاً وثيقاً بوحدة المصلحة الانجليزية المصرية المعتمدة على مبادىء الديمقراطية البريطانية .

ومع أن مبادىء الاشتراكية الحكومية التى وضعها محمد على باشا لحكومة مصر استمرت تتقدم وتتحكم فى الشئون المصرية ، فان النفوذ البريطانى أدخل التعديلات الضرورية حتى أصبحت فكرة الاشتراكية الحكومية فى هذا العهد تختلف عن الفكرية الأصلية ، فتحولت مصر من الاشتراكية

---

(١) راجع مقالنا فى مجلة « الهلال » عن الديمقراطية بين الاشتراكية والرأسمالية حيث نشرح تطورات الديمقراطية المالية فى كل من نظام الديكتاتورية والاشتراكية والرأسمالية الموجهة وغير الموجهة . وقارن برايس فى كتابه « السياسة والاقتصاد » حيث يشرح سياسة الحكم فى بريطانيا وعلاجها طبقاً للتطورات الاقتصادية والتحسينات الاجتماعية لطبقات الأمة مع تباين سلطان الاحزاب وتفوقها فى انجلترا .

(٢) راجع ميزاس فى كتابه « نظرية النقود والائتمان » صفحات ٣٠ — ٣٤ وأيضا « عناصر علم الاقتصاد » تأليف : لمبطة وعليش . صفحات ٢٢٧ - ٢٣٢ .

الحكومية الأهلية الى الاشتراكية الحكومية الدولية داخل حدود الحرية الاقتصادية فى نظام لامبراطورية البريطانية(١) . وعملت الحكومة البريطانية على تحقيق التحسينات الاجتماعية لأهالى مصر عن طريق مبادىء الاشتراكية الحكومية ، فأصبح نظام الاشتراكية الحكومية يشرف ويدير الحركة والنشاط الاقتصادى ، ويوازن بين منافع المشروعات ويعمل على تشجيع البعض ويثبّط هِمم القائمين بالبعض الآخر إذا ما تضاربت المصالح واختلفت موازين الأعمال وتصرفات الأفراد(٢) .

وقد قضى نظام الاشتراكية الحكومية الحديثة بالعمل على تحقيق التشريع الاقتصادى والاجتماعى فى النواحى الآتية ١ — القوانين الصناعية وقوانين المصانع والعمال ٢ — تحسين ساعات العمل ٣ — تحسين أحوال العمال ومستوى معيشتهم ٤ — تقيد توظيف النساء والأطفال ٥ — التأمين على حياة العمال أثناء العمل والبطالة ٦ — التدخل فى الضرائب الجركية والحماية التجارية والضرائب بصفة عامة ٧ — الاحتكار ٨ — تملك السكك الحديدية والمنشآت العامة من مناجم وأنهار وغابات(٣).

فالتشريع الاجتماعى والاقتصادى عمل على تخفيف الضرائب وحماية للزارعين والمؤاجرين ومنتجاتهم من أصحاب النفوذ والسلطان فى هذا العهد الدقيق . كذلك قام التشريع الاجتماعى والاقتصادى بتقييد الديون الربوية فكان لذلك أكبر الأثر فى علو شأن الديمقراطية الرأسمالية ورفع شأن مستوى المعيشة الريفية فى مصر ، بل وحل الكثير من معضلات المزارعين والملاك من الفلاحين .

كذلك كان للاشتراكية الحكومية أعظم فائدة فى الحد من سلطان الاحتكار إذ أن الاشتراكية الحكومية تحقق للفئات الضعيفة حريتهم فى مزارعهم وطرق مواصلاتهم ، وتخفف عنهم عبء الأجور العالية ومصاريف الاضاءة المرتفعة ورسوم التعليم وتشييد الطرق وصيانة الأمن إلى غير ذلك من مهام أعمال الدولة . داعيك عن استغلال الأرض تحت نظام التوجيه الحكومى .

---

(١) راجع « بريطانيا العظمى فى مصر » تأليف : الماجور يولمون نيومان ص ١٢٢ ، وقارن بين « بسمارك والاشتراكية الحكومية » تأليف وليم دوسن ص ٣١ حيث يذكر أن الحكومة تحت نظام الاشتراكية الحكومية تعمل على تحديد الفقراء والطبقات الدنيا لترفع من قوة انتاجهم ، وبين كتاب « تحرير مصر » لمجرول ا.ز. ص ٩ حيث يظهر أن سياسة انجلترا العامة فى مصر منذ بدء القرن التاسع عشر حتى آخره كانت متينة الأغراض والنظام .

(٢) راجع « انجلترا فى مصر » تأليف : اللورد ملنر ص ١٣٧ وقارن « الثقافة ورجال الدين ورجال الحكم » تأليف : هنرى ورلش . وقارن « الاقتصاد الزراعى والتموين » صفحات ٤١٢ - ٤٢٦ .

(٣) راجع « الدولة والتجارة » تأليف اللورد فرار وجفين صفحات ١٦ — ١٩ وقارن « الملكية العقارية » ليعقوب باشا أرتين صفحة ٢٠٠ حيث يذكر أندروح القوانين تحت الادارة الانجليزية قربت القوانين الشرعية من المادة القانونية والشرعية .

وكلما كانت التقاليد صالحة لحياة التطور ، قامت الاشتراكية الحكومية بواجبها حق قيام نحو أفراد الأمة ، الغنى والفقير ، سواء بسواء(١) ، إذ أنها تقوم بتعضيد جميع طبقات الأمة متمشية مع مبادىء الدين والأصول الاجتماعية . لهذا ترى أن اللورد كرومر استعان بالخديو عباس حلمى الثانى فى مسايرة مبادىء الاشتراكية الحكومية الحديثة ، وتولد عنها رعاية الفئات الضعيفة ومعافاتها من كثير من الضرائب سواء أكان ذلك عن الملكيات الصغيرة وحقوق نقلها وملكيتها ، أم على مفردات الاستهلاك الضرورية لمعيشة الناس من سكر وبن ومفردات الملبس والمسكن والتعليم العام . كذلك كان يود اللورد كرومر أن يحقق من تكوين مجالس المديريات والبلديات إيجاد الهيئة الكفيلة بمساعدة الأهالى فى امتلاك بعض الحقول والمنازل بدلا من الاعتماد على الشركات والدوائر والأوقاف والشركات العامة ذات الاحتكارات الخاصة ، ولكن الشركات الأجنبية وما تمتعت به من امتيازات دعت إلى إيجاد نوع من الارستقراطية المالية من جهة الممولين ، والارستقراطية الزراعية من جهة كبار الزراع بين المصريين والمتمصرين .

لقد عملت الحكومة المصرية فى عهد عباس حلمى على زيادة ثروة البلاد الزراعية وتكوين طبقة زراعية كبرى تجمع بين المقربين للخديو من كبار الموظفين ووجوه الأعيان والعلماء والأشراف ، وهذا ما نسميه بالارستقراطية الزراعية . بينما عمل كرومر فى الحقيقة على إيجاد طبقة معينة من متوسطى الحال وصغار الزارعين لكى يتمكن عن طريقهم من زيادة النفوذ البريطانى والاتجاه فى تخصص مصر بالزراعة القطنية على أحسن حال ، وهذا ما نسميه بالديمقراطية الزراعية ، حيث أن الفلاح وهو الأساس الحقيق للانتاج الزراعى يتمتع بما يتمتع به غيره من حقوق الملكية ، إذا ما كانت قيمة هذه الملكية فى متناوله(٢) . أضف إلى هذا أن فى تحقيق الديمقراطية الزراعية تحقيق إصلاح شئون الانتاج وارتفاع مستوى معيشة صغار الملاك ، ونرى أن اللورد كرومر كان يعتقد أن فى تشجيع صغار الملاك على التمتع بالأراضى الزراعية المملوكة سوف يحدث قوة شرائية تقوى على دفع الديون وشراء البذور والحاصلات

---

(١) راجع « بسمارك والاشتراكية الحكومية » تأليف وليم دوسن صفحة ٦٠ حيث يقول بما تقوم به الاشتراكية الحكومية نحو الفئات الضعيفة من التعليم الاجبارى والمجانى ومن التشريع لمساعدة الفقراء والضعفاء ومن تقديم يد المساعدة لتعضيدهم فى الانتاج وحسن الاستهلاك .

(٢) قارن « الملكية العقارية فى مصر » تأليف يعقوب باشا أرتين بالانجليزية صفحات ٣٧ و ٤١ - ٤٦ و ٩٨ - ٩٩ حيث يظهر أثر التقلبات من جراء ظلم بعض حكام مصر وتنيم قوانين الملكية بشتى الطرق .

الزراعية دون أى تعديل جمركى يقلب الأوضاع ويغير مركز التجارة الأجنبية(١).

ويبدو لنا أن اللورد كرومر والخديو عباس حلمى قدرا أهمية حقوق الملكية للأجانب كما اعترفا بفوائد الامتيازات الأجنبية ومضارها، ووجدا أن منح حقوق الملكية للأجانب كثيراً ما يدعو إلى زيادة رؤوس الأموال الأجنبية وغير الأجنبية فى مصر، بل وسوف يدفع إلى استثمار الأموال فى الأراضى الجدباء الصحراوية التى سوف تتحول فتصبح أراضى مستصلحة قابلة للزراعة يمتلكها صغار المزارعين، وبذلك تحقق هذه الوسيلة الموازنة بين كبار الزراع وصغار الملاك الزراعيين، فتتحقق مصلحة سكان القطر من صغير وكبير، غنى وفقير(٢). واعتقد اللورد كرومر أن هذا يقضى على نظام الفئات الكبرى المتخصصة فى احتكار الأرض وما درته على البلاد من خير أو عسر فى ظروف البلد الاقتصادية المختلفة. فهل حقق اتفاق اللورد كرومر مع الخديو عباس حلمى الثانى نظام الديموقراطية الرأسمالية السليمة(٣) أم اتفقا على أن يختلفا؟

ان الديمقراطية الرأسمالية تحقق الفئات الضعيفة حريتها فى المزارع وفى تأهيل المواصلات وتخفيف عبء الضرائب عن الطبقات العاملة، وفى تعميم الاستهلاك فى شئون النقل والاضاءة والمياه والتعليم وتشييد الطرق(٤). فهل تحققت الديمقراطية الرأسمالية فى الزراعة فى عهد عباس حلمى، أم أن أمرها ترك بادىء ذى بدء لأواخر عهد السلطان حسين ثم إلى عهد فؤاد الأول بعد أن أصبح جلالته ملك مصر، فأفاد الحكم الملكى أفراد الأمة، بعد أن تغيرت واجبات الحكومة وأصبحت دستورية، وتعين على الاشتراكية الحكومية أن تتحول إلى رعاية جميع الطبقات بالمساواة والعدل ونشل الطبقات

---

(١) راجع نيومان فى كتابه «بريطانيا العظمى فى مصر» صفحات ٨٢ - ٨٨ حيث ينوه بمبادىء السياسة الانجليزية فى مصر من واقع تصريح الوزارة البريطانية فى ٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ وكذلك يشير الى تصريح الوزارة البريطانية فى ٢٥ يناير سنة ١٨٨٢، وقارن عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه «الحركة القومية»، وأيضاً «الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى» المؤلف

(٢) قارن اسماعيل صدقى باشا فى محاضرته فى نادى التجارة الملكى بتاريخ ١٣ / ٤ / ٤٥ حيث يظهر أهمية رؤوس الأموال الأجنبية لمصر وللمصريين.

(٣) راجع الدكتور احمد حسين عن «رفع مستوى معيشة الفلاح» على صفحات جريدة الوفد المصرى بتاريخ ٣/٥/سنة٤٤

(٤) راجع «الملكية العقارية فى مصر» للاستاذ يعقوب باشا أرتين حيث يوازن بين نظام المماليك والحكم الديمقراطى الذى بدأ فى عهد محمد على باشا على أساس «وشاورهم فى الأمر»، وقارن شفيق بك غربال فى كتابه «محمد على الكبير» حيث يتكلم عن الارستقراطية الغنية، وراجع أيضاً دوسن فى كتابه «بسمارك والاشتراكية الحكومية» صفحة ٢٤ حيث يتكلم عن اعتماد الاشتراكية الحكومية على الاصول الدينية فى العهود الحديثة فتحقق مصلحة الجميع لا مصلحة بعض الأفراد والطائفات والشركات والجمعيات. فاذا ساد نظام المبارزة تحطمت أحوال الرعية.

العاملة من مستواها المعنى الضعيف[1] ؟ فأصبح هدف فؤاد الأول استقلال وادى النيل وتحقيق الديمقراطية السياسية والمالية وما تستوجبه من نظام العدالة الاجتماعية . فقد نهضت مصر فى عهد فؤاد الأول نهضة مباركة ، فتطورت ظروف مصر بتطور الحركة القومية نحو تحقيق الديمقراطية الصحيحة ، فأخذ فؤاد الأول وعاونه فى هذه الحركة رجالات مصر من مختلف الأحزاب، ومهدوا الطريق فمارست مصر الحياة النيابية فى سنة ١٩٢٤ وتحققت أهدافها الاجتماعية تحقيقاً بدائياً لم يتوان فؤاد الأول ورجاله فى تدعيمه[1] ووضع أسسه على اتجاهات قومية .

فالديمقراطية المالية التى سعى إلى تحقيقها فؤاد الأول بدأت منذ أن عاون فؤاد الأول محمد طلعت حرب باشا فى انشاء البنك القومى فى سنة ١٩٢٠ حيث كان الغرض منه إقامة صرح مصر الاقتصادى على أسس مصرية ، يساعد الفلاح كما يساعد التاجر والصانع المصرى ، فكان بنك مصر من ضمن أسس النهضة الوطنية فى مصر . ولم تسير الديمقراطية المالية فى مصر دون أن تتعاون مع الديمقراطية السياسية ، فقد تذوق الفرد طعم الحرية السياسية كما تذوق طعم المرونة المالية ، فاذا ما جعل الدستور

---

(١) كان فؤاد الأول عظيم العناية بالشئون الزراعية من جهة ، وبدراسة المشاريع العامة التى تلم بها جهة التعليم من جهة أخرى ، فقد علم حق العلم بتوجيهات محمد على باشا فى الزراعة المصرية ، فعمل على تتبع خطواته فى كثير من المشروعات الزراعية التى أفادت الزراع والانتاج الزراعى والقرية المصريه . ولا يخفى أن محمد على باشا سبق أن فكر فى اصلاح القرية المصرية ، فرأى استحالة اصلاحها لتعدد عيوبها وتشابك هذه العيوب ، ورأى أنه لا يوجد بها شيء يستحق البقاء ، فقرر بناءها من جديد وانشأ القرى على نظام يساير عقليه الجبارة ، ولم يثنه عن تنفيذ قراراته الا توسط العلماء والأعيان ، لحوله عن رأيه ورجوا منه أن يستعيض عن هذا الاجراء الخطير بالتدرج فى الاصلاح . ولكن فؤاد الأول بدأ فى ايجاد القرية النموذجية وفى تخصيص الحاصلات لمناطق الزراعية التى تناسب انتاجها على أكمل وجه ، فعنى بالريف عنايته بالمدن ، ومهد الطريق لاقامة صرح القرية على نظام حديث ، فبدأت الحكومة المصرية فى عهده تنظر فى تحسين القرية فى الوجوه الآتية : - ١ - تنسيق القرية والقضاء على ما يوجد فيها من قذارة وسوء التنظيم فى شوارعها وطرقاتها المتعرجة ٢ - تحسين مبانى القرية بحيث يجعلها العناية بالتهوية والنور وردم البرك والمستنقعات التى تحوط بها ٣ - تخطيط مساكن الفلاح حتى يصبح المسكن أهلا لبنى الانسان لا يشاركه فيه الحيوان ولا تتقاسمه فيه الدواجن والخرفان ٤ - توصيل المياه والنور الى القرى والرعاية بوسائل التصريف حتى لا يتعرض سكان القرى للامراض ٥ - تربية المرأة والرجل فى القرى حتى تكون القرية المصرية على هدى يلهم فى التقدم الاجتماعى والاقتصادى المنشود لها ٦ - العناية بالشئون الصحية وايجاد المنشآت الصحية التى تحقق ذلك من مستشفيات وأدوية وأطباء أكفاء وخدم صالحة واعية بالصالح العام دون الخاص ٧ - العناية بالصناعات القروية . وقد نتج عن عناية فؤاد الأول بالقرى المصرية تقدم جميع المنشآت الحديثة واقامة المراكز الاجتماعية وغيرها فى القرية الحديثة المصرية . قارن بول فى كتابه « مصر المصريين » وأيضاً كتابنا « الاقتصاد الزراعى والتعاون » .

حق التصويت وحق اختيار النواب والحكام للافراد والجماعات ، وتسوّى الفقير بالغنى ، والصغير بالكبير فى المساهمة فى الحكم مساهمة فعلية ، فان الديمقراطية المالية سوّت بين الأعضاء فى مجالس الادارة بما حقق المساواة فى نهضة مصر الزراعية بوجه خاص والاقتصادية بوجه أعم ، وأصبحت الأسهم فى الشركات المصرية فى متناول صغار المزارعين والصناع يساهمون فى نهضة مصر الأهلية ، كل على قدر استطاعته ونطاق ماليته .

وإذا ما كان التعاون قد بدأ ينهض فى عهد السلطان حسين نهضته المعروفة نحو تحقيق الديمقراطية المالية فى الشئون الزراعية ، فقد عاونه فؤاد الأول بالتشريع اللازم لاستمرار كيانه ، فحوله من يد رجال السلطة فى القرى والمدن الى رجال الريف أنفسهم ، صغيرهم قبل كبيرهم ، فساهم فيه الغنى والفقير بروح المساواة والعدالة والحق ، إذ بغير ذلك لا يمكن أن تدوم روح التعاون بين رجال التعاون وأعضائه من صغار الفلاحين والمزاعين[١] بل والمؤاجرين .

لقد أصبح حق الشعب فى ظروف عهد فؤاد الأول ظاهراً ، وهو الأساس الذى بنيت عليه الديمقراطية المالية ، فأنس المصريون بعهد فؤاد الأول خيراً . وقد كان للعدالة الاجتماعية خير بشير لتحقيق الديمقراطية المالية فى الشئون الزراعية ، إذ أن العدالة الاجتماعية فى الشئون الزراعية تمكن الناس والمزارعين بالمتعة بخيرات الطبيعة وتهيئهم للحياة الطيبة فى مواطن أعمالهم ووسط مزارعهم وملكياتهم . وقد بدأت نهضة التعليم المجانى والاجبارى تحقق موازين العدالة الاجتماعية فى القرى والمدن على السواء ، كما حققت مشروعات فؤاد الأول أهداف العدالة الاجتماعية سواء أكان ذلك فى الثقافة الشعبية وتشريع العمال والمنشآت الصحية والتشريعات الحديثة لتدعيم القضاء والمساواة فى الحقوق أمام رجال القانون والتشريع[٢]، وتخفيف الضرائب عن صغار المولين والتفكير فى جعلها تصاعدية ، والتفكير فى تحديد الملكية الزراعية وانتشار الجماعات التعاونية فى أنحاء البلاد ، بعد أن كانت خاصة ببعض الجهات ، فأصلح فؤاد الأول ، مع رجالات مصر ، القوانين الخاصة بذلك كله . فكل هذه المشروعات ، ومنها انشاء الوحدات الزراعية والحقول النموذجية ، والاعداد للمشروعات الهندسية الكبرى ومضاعفة استغلال ثروة البلاد بتحديد الحاصلات الخاصة فى الجهات الزراعية المناسبة لها ، ومضاعفة الجهود فى استغلال ثروة البلاد المعدنية واستصلاح الأراضى البور — دعمت وسائل الديمقراطية المالية

(١) راجع «الاقتصاد الزراعى والتموين» للمؤلف وأيضاً «تاريخ مصر الاقتصادى» صفحات ٤٣٥-٤٤٦ من الطبعة الأولى

(٢) راجع «تاريخ مصر الاقتصادى» للمؤلف الطبعة الثانية صفحات ٣١٧ ، ٣٩٥ ، ٤٠٩ - ٤٢٠ ، ٥٣٥ - ٥٤١ .

فى مصر ، خصوصاً إذا ما كانت المساهمة فيها فى متناول صغار المستثمرين وفى حدودهم ، وفى تحديد أصوات مجالس الادارة ، لا بمقدار الأسهم التى يقتنيها المساهم ، بل فى أن يكون لكل مساهم صوت واحد مسموع يعمل به فى صالح الجماعة لا فى صالح الأفراد . فهذه المشروعات مضت بمصر فى عهد فؤاد الأول نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وتهيئة العيش الطيب للفلاح والعامل والصانع والتاجر من أبناء مصر تحت كنف الديمقراطية المالية .

معصر بين الارستقراطية المالية والديمقراطية الزراعية :—

« لو زالت أطماع الأقوياء لأمكن تحقيق السلام » محمد على علوبة باشا

شرحنا أن نظام الحكم فى مصر أخذ بالاشتراكية الحكومية ، وبيّنا أن هذا النظام الاشتراكى الحكومى يجمع شمل الارستقراطية المالية والديمقراطية الزراعية ، وواجهنا سلطان اللورد كرومر بنفوذ عباس حلمى المتغير بتغير نزعته وأصول حكمه ، ووصلنا إلى نزعة السلطان حسين نحو التعاون وتشجيع روح التعاون فى الشئون الزراعية لما فيه خير الرعية ، ووصلنا إلى توجيهات فؤاد الأول الاقتصادية فى الشئون الزراعية ؛ ولكنا نتساءل لماذا فترت الهمم فى إيجاد سياسة ثابتة فعّالة فى مصر تقوم بتحقيق الأهداف المصرية فى الزراعة المصرية وشئونها القروية وعلاقاتها بالمدن المصرية ؟ فهل كانت السياسة المصرية فى الشئون الزراعية مرتجلة أم ان وجهات النظر المصرية والبريطانية هى التى دعت إلى استمرار السياسة المرتجلة فى الشئون المصرية ؟ وهل كان للأجانب أثر فى استمرار هذه السياسة المرتجلة على ضوء ما وُجد بمصر من ارستقراطية مالية من جهة ، ومن العمل على تحقيق الديمقراطية الزراعية من جهة أخرى(١) ؟

وضع كرومر سياسة مالية واقتصادية لمصر حتى اختار بعض المؤرخين تسمية عهد توفيق وعهد عباس حلمى وعهد السلطان حسين وجزء من عهد فؤاد الأول بعهد « الاحتلال والنفوذ البريطانى » ، وتعتمد هذه التسمية على الأمر الاقتصادى الواقع ، وهو أنه منذ سنة ١٨٨٠ حتى سنة ١٩٢٣ أصبحت مصر عرضة لما يسمّونه « بالتعاون الدولى » ، وقد قامت نهضة فى مصر على أساس هذا التعاون الدولى ، وقال بعض المفكرين لتثبيت أسس هذا التعاون الدولى أن « التاريخ المصرى مهما اختص بالمصريين وبشئونهم الخاصة وبزمنهم المعين وبنفوذ شخصية كبيرة ، لا يعدو أن يكون متصلا بتطورات الانسانية ، وأن

---

(١) راجع « الاقتصاد الزراعى والتعاون » حيث تشرح السياسة المرتجلة والسياسة الموجهه لما فيه خير الزراعة والمزارعين والريف المصرى . وقارن فؤاد باشا أباظه عن « الشئون الزراعية » فى مجلة الشئون الاجتماعية .

البحوث الأهلية مهما اصطبغت بالصبغة الوطنية فإنها لا تنقطع صلتها بالتوجيهات الدولية(١) ، وعلى هذا الأساس أصبحت مصر أكثر تعرضاً لسلطان المندوب السامى البريطانى فى أمورها المالية الداخلية وتقرير مصير نقدها وفى تنظيم أحوال منشآتها العامة والخاصة(٢) . فاذا ما تمكنت من دفع ديونها العامة التى كانت لا تقل عن ٣٥٪ من إيراداتها وعن ٣٣٪ من صادراتها قالوا إن هذا نتيجة من نتائج حسن التعاون الدولى ، وخفى عنهم أن الفلاح المصرى قام بنصيبه الوافر فى تسديد تلك الديون ، وأنه أثناء تسديدها كان عرضة لانخفاض مستوى معيشته ، وأنه لولا هذا التدخل فى شئونه الداخلية لكانت أنصبة الربح من التجارة الخارجية أكثر فائدة للفلاح المصرى ورفع مستواه وزيادة فائضه لتحقيق مطالبه ، والعمل بمبادىء الديمقراطية الحقة عما وصلت اليه حالته الراهنة .

قدر اللورد كرومر كما قدر بعض رجالات مصر فى عصر عباس حلمى أهمية حقوق الملكية للأجانب فى مصر ، ورأوا أن منح حقوق الملكية للأجانب يدعو إلى زيادة الأموال الأجنبية فى بعض وجوه الاستثمارات الأهليـــة ، فاتسع النفوذ الأجنبى فى مصر زيادة فوق زيادة ، وذلك باتساع حقوقهم فى امتلاك الأراضى المصرية ، وأصبح اللورد كرومر وصياً بغير وصية شرعية ، يتسلط على مصر ويتوصّى على الأجانب بوصية مختارة لتشجيعهم وإخفاقهم طبقاً للسياسة العامة التى تتراءى له .

وكان من نتائج وصايته مساواة الأجانب بالمصريين فى الملكية الزراعية وغيرها من الشئون التى تؤثر فى حياة المصريين وحكومتهم . وكأن السلطة الكاملة التى تمتع بها كرومر أريد بها الديمقراطية فى ثوبها الجديد التحكم والوصاية فى شخص الحاكم لا فى هيئة المحكومين . وفى ذلك يقول صاحب المعالى حفنى محمود بك وزير التجارة « أن الاستبداد الذى أريد للديموقراطية أن تحاربه كان ممثلا فى بادىء الأمر فى شخص الحاكم » أى استبداد الشرق بالشرق ، « ثم دار الزمن فشرع الشرقيون للديمقراطية سلاحا يحاربون به الاستبداد الوافد عليهم ، الغريب فى بلادهم(٣) » . ومع أن الشعوب

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف حيث شرح القومية والدولية . الطبعة الثانية .

(٢) راجع « بريطانيا العظمى فى مصر » تأليف نيومان حيث يشرح مبادىء السياسة الانجليزية فى مصر وقارن « الملكية العقارية فى مصر » ليعقوب أرتين صفحات ٢٢١ - ٢٢٩ حيث يذكر ما ادخل على الامتيازات من تعديل لمصلحة الأجانب .

(٣) راجع جريدة الكتلة بعددها فى ٣ / ٥ / ٤٥ حيث وردت محاضرة صاحب المعالى حفنى بك محمود بعنوان « النظام الديمقراطى فى مصر » وبها وازن بين الديمقراطية فى بلد كمصر وفى بلد شرقى آخر كتركيا ، ويقول أن « كفاحنا فى صورته التالية كان موجها ضد المستعمرين ، وأن أهم أسباب كفاحنا محاربة المستبدين بأهلها من أهلها .. وهو فارق كيجعلون التطبيق الديمقراطى هنا وهناك يلونين متميزين تماما .

الشرقية ديمقراطية بطبيعة ما تستمسك به من أديان وعقائد ، وأن ديمقراطية الغرب حين وفدت على الشرق وجدت تجاوباً عظيماً ، إلا أن اللورد كرومر حولها إلى غير هدفها الصحيح . فأقام فى مصر تحكماً خارجياً يقوم به الأجنبى ، وأراد به أن يقتل فى الشعب المصرى روح الديمقراطية . ولكن الشعب المصرى كان يقظاً متفانياً فى اليقظة متوقياً إلى الديمقراطية التى اعتنقها على حقيقة أمرها بعض الشخصيات المصرية . فاذا ما أراد كرومر أن يتحكم فى مصر ، تارة عن طريق المصريين حيث أوجد تحكما داخلياً بمعنى أن تتحكم طبقة الوزراء والمستوزرين والعلماء فى طبقة الشعب وذلك لكى يقوم فيفرض نفسه على البلد ويحكمها ، فانه لم يضعف روح المقاومة فى الشعب المصرى[1]. ولكن الأصول الاقتصادية التى عاونها كرومر كان لها الأثر فى توجيه الديمقراطية المصرية نحو الارستقراطية المالية التى ساهم فيها الأجانب بقسط عظيم وافر .

نعم تميز عهد عباس حلمى الثانى كما تميز عهد توفيق باشا بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى القطر المصرى ، إذ ما زالت البلاد فى شدة الحاجة إلى كثير من الأعمال التى يقتضيها دور التقدم الذى استمرت مصر تنحو إليه[2] . فتحولت الأموال الأجنبية إلى مصر واستثمرت فى إنشاء كثير من

(١) راجع جريدة الدستور بتاريخ ٣/٥/٤٥ ، « النظام الديمقراطى فى مصر » ، عتابية محاضرة وزير التجارة والصناعة حيث يشير الى الديمقراطية فى مصر والى اللجنة التى وضعت الدستور فى عهد فؤاد الأول ، ويقول أنها راعت النظم الدستورية فى البلاد الأوربية ولم تراع ظروف هذه البلاد الخاصة ، وطالب معالى الوزير باصلاح شامل يتناول مرافق البلاد جميعاً لتقويم ديمقراطيتها على أساس صالح منبعث من قلوب الشعب ورغباته .

(٢) شرحنا هذا المنحى فى كتابنا « تاريخ مصر الاقتصادى » ، وذكرنا أن رؤوس الأموال الأجنبية التى استغلت فى شركات الأراضى وشركات النقل التى تفيد المعاملات الزراعية والريف ، والشركات الصناعية التى مولت تجارة القطن وغيره بلغت ٧٣١٠٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٨٣ ثم قفزت الى ٢٠٢٨٩٠٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٩٢ وبلغت ١١٠٩٤٣٠٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٠٢ وفى أواخر عهد عباس حلمى الثانى وصلت الى ٢١٠٤٧٠٠٦٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٤ هذا بخلاف رؤوس الأموال الأجنبية التى استغلت فى بنوك الرهن العقارى والبنوك التجارية وبنوك الودائع والأعمال ومختلف أنواع البنوك وفروعها الأجنبية التى ساهمت فى نهضة تجارة مصر الخارجية حيث بلغت هذه الأموال الأجنبية التى عملت على استقرار الارستقراطية الزراعية ما يمكن حصره فى ٥٠٦٦٩٠٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٨٣ زادت الى ٧٠٣٣٦٠٠٠٠ فى سنة ١٨٩٢ ووصلت ١٢٠١٩٩٠٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٠٢ وأصبحت ٥٠٠٥٦٩٠٠٠٠ جنيه فى أوائل سنة ١٩١٤ ، وقد ذكرنا عدد الشركات الأجنبية التى زاد عددها فى هذه الفترات حتى استزادت من تدفق الأموال فى مجموعها من ٧٠٣٣٦٠٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٩٢ الى ١٢٠٢٨٠٠٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٠٢ ثم الى ٨٧٠١٦٧٠٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٠٧ ووصلت الى ٩٤٠٠٣٩٠٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٤ هذا بخلاف ما اقترضه المصريون من الأجانب بفوائد مرتفعة وكانت لاتقل عن ٦٦٠٠٠٠٠٠٠ جنيه . وكان البنك الزراعى الذى أنشىء فى سنة ١٩٠٢ وشركة بنك الأراضى المصرى الذى أنشىء فى سنة ١٩٠٥ وشركة الرهن العقارى التى أنشئت فى سنة ١٩٠٨ لها شأنها فى تحقيق موجة الارستقراطية الزراعية فى مصر .

الشركات العامة والمصارف واستغلال كثير من مرافق البلد الاقتصادية من تجارية وصناعيه وزراعيه . وكثرت أعمال هذه الشركات الأجنبية فى مصر بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩١٤ وتدخلت برؤوس أموالها فى الرهن العقارى وتسهيل التسليف الزراعى والعقارى واصلاح الأراضى واستصلاحها . فأخذت الارستقراطيه الزراعية مجراها فى شئون مصر الانتاجية ، واعتمدت فى مجراها على رؤوس الأموال الأجنبية الواردة من الخارج كما اعتمدت على رؤوس أموال بعض المصريين والمتمصرين الذين أخذوا يتجهون بأموالهم فى امتلاك المزارع الكبرى واستثمارها فى الحاصلات التجارية .

والجدول الآتى يدل على حقيقة أمر هذا الاتجاه فى شئون مصر الزراعية فى سنة ١٩١٤

الملكيه بالفدان	عدد الملاك	النسبة المئوية	المساحة بالفدان	النسبة المئوية
من ١ — ٥	١،٤١٤،٩٢٠	٩٠،٧	١،٤٢٥،٠٦٠	٢٦،١
من ٥ — ٥٠	١٣٢،٦٠٠	٨،٥	١،٦٣٨،٠٠٠	٣٠،٠
اكثر من ٥٠	١٢،٤٨٠	٠،٨	٢،٣٩٦،٩٤٠	٤٣،٩
المجموع	١،٥٦٠،٠٠٠	١٠٠،٠	٥،٤٦٠،٠٠٠	١٠٠،٠

ويتبين من هذا الجدول أن الملكية الزراعية الكبرى قد تركزت فى عدد قليل من الأهالى والمتمصرين بل والأجانب ، وأن هذا التركز قوّى دعائم الارستقراطية الزراعية فى مصر ، خصوصاً وأن عدد أفراد الطبقة التى تملك من ٥٠ فدان فأكثر قد زاد بين الأجانب بينما كان الشرع الاسلامى يقضى إلى انخفاضه بين كبار المزارعين فى مصر .

وقد وجدت الارستقراطية الزراعية منابع تقدمها وموارد نموها من عناصر مهمة منها الشراء من صغار المزارعين الذين أثقلوا بالديون الربوية ، فباعوا لكبار الملاك عقارهم الزراعى ، ومنها البيوع الجبرية بين متوسطى الحال من أهل الزراعة والفلاحة ، ومنها إنشاء بنوك الرهن التى كان منها بنك التسليف العقارى الذى أنشىء فى سنة ١٨٨٠ بأموال فرنسية ، فوجد أرضاً خصبة فى مصر لنمو وتضييد الارستقراطية الزراعية(١) ، وبذلك زاد ماله المدفوع من ٨٤ مليون من الفرنكات فى سنة ١٨٨٣ إلى ١٤٢ مليون فرنك فى سنة ١٨٩٧ ثم إلى ٢١٦ مليون فرنك فى سنة ١٩٠٢ . وكذلك

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف صفحة ٢٨٩ من الطبعة الأولى وصفحات ٢٩١ حيث تبين أثر الأموال الأجنبية فى النهضة الاقتصادية المصرية . وقارن « الاقتصاد الزراعى والتعاون » للمؤلف .

تكونت شركة الأراضى والرهن المصرية وهى شركة انجليزية تكونت برأس مال أجنبى قدره ٩٠٠٫٠٠٠ جنيه مع أن رأس المال المدفوع فعلا لم يتجاوز ٦٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وتكونت شركات أجنبية فرديه أخرى ، فأصبح رأس مال بنوك الرهن يتزايد تزايداً يدل على مكانة الارستقراطية الزراعية فى نواحيها المختلفة . فبعد أن كانت أموال بنوك الرهن الأجنبية لا تزيد عن ٢٫٨٢٦٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٨٣ أصبحت ١٠٫٥٢٥٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٠٢ و بلغت ٥٤٫٥٦٩٫٠٠٠ جنيه سنة ١٩١٤(١).

وإذا واجهنا الامتيازات الأجنبية وتتبعنا خطوات المعاهدات التجارية واقتفينا أثر منح حق استغلال بعض المشاريع العامة للأجانب ، وجدنا أهم العناصر التى دعّمت أصول الارستقراطية الزراعية فى مصر(٢) . فقد زادت الأموال الأجنبية فى مصر ، وأصبحنا نرى أثرها فى الامتيازات

---

(١) نعتقد أن بنوك الرهن ساعدت كثيراً فى تحقيق موارد الارستقراطية الزراعية بين المصريين والمتمصرين والأجانب سواء بسواء ، ولهذا نرى أن التدخل الأجنبى ساهم فى تحقيق أصول الارستقراطية الزراعية ، مع أن الحكومة المصرية فى عهد فؤاد الأول عملت على إيقاف هذا الإيثار ، ويدلنا على ذلك انخفاض نسبة الملكيات الكبرى فى العهود الأخيرة كما يتبين من الكشوف الآتية لسنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٨ التى سوف نعود اليها فى عهد فؤاد الأول الاقتصادى :ـ

الارستقراطية الزراعية فى سنة ١٩٣٠ وحدودها

الملكية بالفدان	عدد الملاك	النسبة المئوية	المساحة بالفدان	النسبة المئوية
من ١ — ٥	٢٫١٤١٫٣٣٤	٩٣٫١	١٫٨٧٤٫٣٠٤	٣١٫٦
من ٥ — ٥٠	١٤٦٫٠٤٦	٦٫٣	١٫٧٥٨٫٧٨١	٢٩٫٧
أكثر من ٥٠	١٢٫٥٩٩	٠٫٦	٢٫٢٨٥٫٣٠٥	٣٨٫٧
المجموع	٢٫٢٩٩٫٩٧٩	١٠٠٫٠	٥٫٩١٨٫٣٩٠	١٠٠٫٠

ويذكر الدكتور أحمد حسين فى مقالة له عن « رفع شئون معيشة الفلاح » على صفحات الوفد المصرى بتاريخ ٢/٥/٤٠ أن احصائية سنة ١٩٣٨ تدل على الآتى :ـ

١٫٧٦٧٫٠٠٠ شخص يملك فداناً فاقل بمتوسط ٠٫٤١ من الفدان ، وأن ٥٦٨٫٠٠٠ شخص يملك فداناً الى خمسة بمتوسط ٢٫٠٥ من الفدان وأن ٨٦٫٠٠٠ شخص يملكون خمسة أفدنة الى عشرة بمتوسط ٦٫٦ فدناً وأن ٣٩٫٠٠٠ يملكون بين عشرة وعشرين بمتوسط ١٣٫٣ من الأفدنة وأن ١٣٫٠٠٠ يملكون بين عشرين وثلاثين فداناً بمتوسط ٢٣٫٦٦ فداناً وأن ٩٫٥٠٠ شخصاً يملكون من ثلاثين الى خمسين فداناً بمتوسط ٣٧٫٨ فداناً وأن ١٢٫٦٠٠ شخصاً يملك الواحد منهم أكثر من خمسين فداناً بمتوسط ١٧٥٫٨ فداناً.

(٢) راجع كتابنا « تاريخ مصر الاقتصادى » صفحات ٣٩١ - ٣٩٢ وقارن للمستر كروتشلى فى كتابه « التقدم الاقتصادى فى مصر الحديثة » صفحات ١٨٠ - ١٨١ وأيضاً رسالته « الاستثمارات الأجنبية فى مصر » ومحاضرات المستر جبرع لطلبة الدراسات العليا من كلية الحقوق المصرية وأيضاً « التدخل الأهلى للدكتور ليفى » فى مجلة « مصر المعاصرة » .

الاحتكارية التى أثرت بحياة مصر والمصريين من جراء سوء توزيع الثروة حيث بنت الارستقراطية الزراعية قصورها على أصول لاقت حدودها فى عهد فؤاد الأول الاقتصادى .

لقد أراد كرومر أن تستغل الحكومة المصرية بعض المشاريع العامة ، ولكن نزعته إلى الأخذ بمبادىء آدم سمث وريكاردو حولته عن بغيته ، فتضامن مع روح العصر الذى نما فيه وترعرعت مبادئه فى جوه . فقد كانت ممتلكات الدائرة السنية فى يد لجنة انتهت سلطتها عند ما اتفق عباس حلمى الثانى فى سنة ١٨٩٨ مع المندوب السامى على تسليم تلك الممتلكات إلى شركة أجنبية تساهمية (١) ، فأخذت هذه الشركة على عاتقها تقسيم تلك الأراضى إلى أقسام صغيرة وبيعها بالتقسيط على الأهالى من المصريين (٢) فهل كان فى هذا الشكل الاستغلالى تحقيق الديمقراطية المالية بين المصريين ، أم أن الارستقراطية الزراعية هى التى دعت إلى اتباع هذه السياسة لما فيه منفعة القلائل على حساب الأكثرية من صغار الملاك والمزارعين . (٣)

قامت الحكومة المصرية فى عهد عباس حلمى الثانى بتصفية أراضى الدومين بعد أن عقدت دينا قدره ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه ، فقسمت تلك الأراضى وباعتها للأهالى على أجزاء صغيرة ، وتسدد دين الدومين فى سنة ١٩١٣ (٤) فهل كان الغرض فائدة المزارعين أم تدعيم الارستقراطية الزراعية عن طريق الشركات الكبرى الرأسمالية فى عهد عباس حلمى الثانى ؟ لقد كان اللورد كرومر عظيم الاعتماد على نفسه والاعتداد بشخصه فى الادارة المصرية ، وكثيراً ما أساء الظن بأمراء مصر وكبار المزارعين ، وكان سوء ظنه بالمصريين فى الادارة والاستغلال يرجع إلى مدى خبرته بأمراء الشرق وكمال علمه بالشئون المالية المصرية ، فعمل على تغيير طرق الحكم فى عهد توفيق وأتم قواعد سياسته فى عهد عباس حلمى ، وهيأت له الظروف فى الاستئثار بالنفوذ والاشراف (٥) ، خصوصا بعد أن أرادت تركيا

(١) راجع « تحرير مصر » تأليف مجهول ا . ز صفحات ٢١ - ٢٢ .

(٢) راجع « بريطانيا العظمى » تأليف نيومان صفحة ١٢٩ .

(٣) راجع « الملكية العقارية فى مصر » تأليف يعقوب أرتين صفحة ٥٣ حيث يشرح معنى الوحدة الزراعية من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية . وقارن « عناصر علم الاقتصاد » تأليف قحيطة وعليش الجزء الاول .

(٤) راجع « كرومر » تأليف المركيز زيتلاند صفحة ٢٧٧ . وقارن « بسمارك والاشتراكية الحكومية » تأليف وليم دوسن صفحة ١٣٩ . وأيضا « تاريخ مصر الاقتصادى » المؤلف ، الطبعة الثانية .

(٥) نحن لانريد التدخل فى وصف حالة مصر السياسية فى هذا العهد بأكثر مما ذكرنا ، خصوصاً وأن الأمة المصرية تعرضت فى بعض نواحيها لروح القنوط واليأس والاستسلام ، وذلك تمشيا مع طغيان كرومر وجبروته ، فقد استسلم العلماء ورجال

تحديد نفوذ والى مصر وتضييق حدود النفوذ الوطنى ، فعارض كرومر سياسة الدولة العثمانية فى مصر والحجاز الخديو عباس حلمى إليه دفاعا عن النفوذ المصرى ضد التدخل التركى ، فقلل من عدد الموظفين الأتراك فى حكم مصر(١) ، وعرف كرومر كيف يستميل عباس ، تارة بالوعيد وطوراً بغض النظر عن طرق استغلاله واستيلائه الأموال فى بعض الوجوه الاقتصادية التى اتبعها الوالى فى مزارعه ومبانيه . ونتج عن الاستمالة تقوية عناصر الارستقراطية الزراعية فى مصر(٢) . ذلك لكى تحقق لانجلترا سلطانها فى التحكم فى الموارد المصرية لما فيه تقوية التجارة الخارجية واتزان الميزانية المصرية ، وتسديد الديون الأجنبية .

ونكتفى أن نشير إلى تدعيم مبادىء الارستقراطية الزراعية فى عهد عباس حلمى الثانى من واقع السياسة الاقتصادية التى هدف إليها كرومر فحقق ما كان يبتغيه من استقرار الأحوال المصرية بأقل الجهود وأينع الثمرات لما فيه المصلحة التى قامت عليها هذه السياسة كما يدل الكشف الآتى على ذلك .

الحاكم	المدة	معدل الفائدة على الدين العام بآلاف الجنيهات المصرية	معدل الايرادات العامة بآلاف الجنيهات المصرية	معدل الصادرات المصرية بآلاف الجنيهات المصرية	الفائدة المئوية بالنسبة للايرادات	الفائدة المئوية بالنسبة للصادرات
محمد توفيق باشا	١٨٨٠—١٨٨٩	٤،١٣٧	١١،٨٨٨	١١،٧٨١	٣٦	٣٥
توفيق	١٨٩٠—١٨٩٩	٣،٩٢٠	١١،٢٢٨	١٢،٤٧٣	٣٥	٣١
وعباس حلمى	١٩٠٠—١٩٠٩	٣،٦٧٣	١٤،٩٠٩	١٥،٧٦٩	٢٥	٢٣
عباس حلمى والسلطان حسين وبدء عهد فؤاد	١٩٠٩—١٩١٩	٣،٥٥٥	٢٠،٦٦٦	٣٢،٩٠٨	١٧	١١
عهد فؤاد الأول	١٩٢٠—١٩٢٩	٣،٤٤٤	٣٧،٣١٧	٣٩،٩٦١	٩	٦

لقد بدأت الحركة الوطنية تعمل على تحديد سلطان الارستقراطية الزراعية ، فتحولت سياسة

الجيش وبعض المزارعين والملاك لسلطة المتدرب السامى فى ميدان الجهاد والنشاط الاقتصادى ، فلجأوا اليه طالبين المعونة والتعيين فى ادارة الحكومة ومصالحها ، وبذلك تسرب اليأس الى قلوب بعض طبقات الأمة . راجع «بريطانيا العظمى» لنيومان ص ٩

(١) راجع «كرومر» تأليف الماركيز زيتلاند ص ١٩٤ ، وقارن «تاريخ مصر الحديث» للاستاذ عبد الرحيم مصطفى ص ١٩٢

(٢) راجع كرومر تأليف الماركيز زيتلاند ص ١٦٥ ، وقارن تقرير كتشنر عن سنة ١٩١٤ ص ٣٦ وقارن كتابنا « تاريخ مصر الاقتصادى » صفحات ٤٣٧ - ٤٦٦ من الطبعة الأولى .

غورست عن سياسة كرومر ، واتجهت السياسة العامة نحو تحقيق الديمقراطية المصرية خصوصاً وأن أمثال محمد طلعت حرب ومصطفى كامل باشا وعمر لطفى باشا وسعد زغلول باشا وأتباعه رأوا أن الديمقراطية المالية سوف تحقق للمصريين استقلالهم لما فيه هناء مصر ورخاء المصريين . فاذا ما انخفضت الديون وزادت الايرادات من حسن توزيع الثروة ، وتخفيف عبء الضرائب عن المصريين . تبوأ المصريون مكانتهم فى الاقتصاد القومى المنشود(١) .

الديمقراطية المالية والشئون الزراعية : —

يذكر الأستاذ وليم هـ . دوسن فى كتابه « بسمارك والاشتراكية الحكومية(٢) » أن الحكومة تعمل فى نظام الاشتراكية الحكومية على تعضيد الفقراء والضعفاء لترفع من قوة انتاجهم وأن نظام الاشتراكية الحكومية يحقق جميع التشريعات التى ترفع من شأن الطبقات المنتجة العاملة ، فالتعليم الاجبارى المجانى يرفع من قوة العامل فى الانتاج الزراعى وغيره من نواحى النهضة الاقتصادية المصرية ، كذلك حسن توزيع الثروة يقضى برفع شئون الانتاج لما فيه خير العاملين الناهضين(٣) . ومشاريع

---

(١) بدأت الديون المصرية تنخفض ، كما انخفضت فوائدها والاحتياطى اللازم لها ، فانخفض الدين العام من ١٠٦٠٨٠٢٠٣٦٠ جنيه انجليزى فى سنة ١٨٩٠ الى ٩٤٠١٤٤٠٦٠٤ جنيه انجليزى فى سنة ١٩١٤ وكذلك انخفضت الفائدة المئوية بالنسبة للايرادات من ٣٥ ٠/٠ فى أول عهد عباس الى ١٧ ٠/٠ فى أواخر عهده ، كما أن الفائدة المئوية بالنسبة للصادرات انخفضت من ٢١ ٠/٠ الى ١١ ٠/٠ ، ويدل هذا الانخفاض على بدء النهضة الاقتصادية نحو الديمقراطية المالية كما يدل على عناية الحكومة المصرية بتعضيد المشروعات المصرية التى ساهم فيها المصريون والمتمصرون ، وقد أخذت الحكومة بالصرف على المشروعات العامة لما فيه خير الرعية ، الغنى والفقير على السواء .

(٢) راجع دوسن فى كتابه ,, بسمارك والاشتراكية الحكومية ،، صفحة ٢٤ حيث يقول أيضا أن وجود مثل هذا النظام الحكومى يحقق مصلحة الجميع لا مصلحة بعض الجماعات والشركات والجمعيات على حساب الطبقات الأخرى وصفحة ٧٠ حيث يقول أن الاحتكارات الحكومية ماهى الا ناحية من نواحى التشريعات الاشتراكية لرفع شئون الطبقات الانتاجية ، فاذا احتكرت الحكومة مشاريع الرى والتأمين الاجتماعى والمياه والنور ، فان ذلك يكون الغرض منه اشباع حاجة الناس بدون تمييز أو تحقير لبعض الطبقات . وقارن ,, تحرير مصر ،، لمجهول صفحة ٢١ و ,, علم الاقتصاد ،، للأستاذ بنهام صفحة ١٤ .

(٣) أساء قانون ١٧ اغسطس سنة ١٨٦٨ حيث أنه وضع الأساس لتمليك الأجانب الأراضى المصرية ، لتحول الديمقراطية الزراعية الى فئة من الملاك الأجانب والمتمصرين وكبار المزارعين . فاذا ما بدأ هذا القانون فى التطبيق على الأراضى التركية ومستعمراتها ، فقد كان أثره أبعد أثراً فى مصر عنه فى تركيا . قارن ,, الملكية العقارية فى مصر ،، تأليف يعقوب باشا أرتين صفحة ٣٢١ ، وأيضاً عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه ,, الحركة القومية والثورة العرابية ،، وأيضاً يحيى الدين بركات باشا فى كتابه ,, الامتيازات الأجنبية ،، . ورسالتنا ,, مركز مصر الاقتصادى ،،

لري تحقق روح العدالة بين كبار المزارعين وصغار الملاك من الفلاحين . فاذا ما قامت الحكومة بالمشروعات العامة ، فان عملها هذا يحقق مبادىء الديمقراطية المالية فى الشئون الزراعية .

والحق أن نظام الحكم فى كنف الاشتراكية الحكومية التى سارت عليه مصر كان متفقاً مع المبادىء الاقتصادية العامة المعتمدة على تمام التوجيه فى الشئون الزراعية ، ولهذا نرى أن أمثال السير ويليم جارستين ، الخبير الفنى والمهندس البريطانى فى خدمة الحكومة المصرية ، كانوا على صواب عند ما قالوا بأن مشروعات الري رفعت قيمة الأراضى المصرية مما زاد المصريين رخاءاً والطبقات الدنيا عدالة ومساواة . فبعد أن كانت قيمة الأراضى الزراعية زهيدة جداً أصبحت تقدر بمبلغ ٢٤٥١٠٠٠٠٠ جنيهاً فى سنة ١٩٠٦ ، كما أن قيمة محصول القطن ارتفع ارتفاعا عظيما ، فكانت قيمته فى هذه السنة لا تقل عن ٢٨ مليوناً من الجنيهات المصرية . فالأعمال العامة تعضد روح الديمقراطية المالية . ومن جهة أخرى نرى أن التشريعات العامة التى تقوم بها الاشتراكية الحكومية من توقيت مواعيد الضرائب وتحديد قيمتها هى فى الحقيقة من عناصر الديمقراطية المالية لأنها تدعو إلى روح العدالة والمساواة بين طبقات الأمة ، فقيرها وغنيها ، صغيرها وكبيرها ، سواء بسواء . ولهذا نرى أن الديمقراطية المالية بدأت تطبق فى مصر عند ما أخذ عباس الثانى فى تعضيد اللورد كرومر فى منع الأتراك والعثمانيين من التدخل فى الشئون الاقتصادية المصرية ، مع أن مصر بلاد إسلامية تابعة فى أحكامها لسلطان الخليفة التركى . فقد حولت الديمقراطية المالية المصريين عن الأتراك عند ما جشعوا ولم يراعوا شئون الرعية من الوجهة الاقتصادية .

ونتساءل فيما إذا كانت سياسة عباس حلمى ومستشاره الفنى فى الادارة المصرية كانت فى الحقيقة تبغى تحقيق الديمقراطية المالية عند ما ناوأت السياسة التركية فى الديار المصرية ، خصوصاً عند ما أخذ النفوذ التركى ينتقل من تركيته إلى بعض الرعايا المتركين المتمتعين بالرعاية المصرية ؟ لقد أراد اللورد كرومر بموافقة الخديوى عباس حلمى أن ينتشل مصر من الفئات الطاغية المسايرة لنظام الحكم السائد فى تركيا ، ورغب فى القضاء على النفوذ التركى خصوصاً ، وأن الأتراك فى مصر لم يراعوا شئون الرعية من الوجهة الاقتصادية إلا لحد محدود(١) . فقام اللورد كرومر بمناوأة النفوذ التركى وقضى عليه قضاءاً مبرماً

---

(١) لم يعن الأتراك بالشئون الاقتصادية المصرية عنايتهم بجمع الجزية والمال ، ولذلك كان من السهل القضاء على كل نفوذ لا يعتمد على النشاط الانتاجى فى البلاد . لقد كانت الواردات السنوية من تركيا لمصر قليلة لا تقرب من واردات انجلترا فى سنة ١٩٠٢ اذ كانت واردات انجلترا لمصر فى هذه السنة لا تقل عن ٥٠٩٩٠٠٠٠ جنيه بينما كانت الواردات التركية

باسم تحقيق الديمقراطية المصرية التى كان المصريون يشايعونها لعلمهم بفوائدها ومزاياها فى تحسين المجتمع بمصر (١) و بالأخص الزراعى منه فى شكل جماعات التعاون وغيرها ، وقد رأى كرومر أن الديمقراطية المصرية سوف تحقق له أهدافه العامة فى هدوء وسكينة ، وتغلّبه على سياسة عباس حلمى الثانى الذى كان عظيم الميل فى نفسه إلى الارستقراطية الزراعية والتجارية فى كثير من النواحى العامة المصرية.

ألم ينجح كرومر فى تهدئة خواطر رجال الجيش بعد أن كان لهم وحدهم من الشجاعة والاتحاد مايمكنهم من تحقيق الغايات الوطنية ؟ ألم ينزعوا إلى السكينة والهدوء حتى أن عباس حلمى قال عنهم عند بدأ حكمه أنه اتجه إلى الجيش واعتمد على ضباطه وأصبح شديد الاتصال بهم فى الحركة القومية ولكنهم أفلتوا من يده إذ دخلوا الماسونية الايفوسية التى كان يرأسها السردار (٢).

لقد استمال اللورد كرومر رجال الجيش ، وجلهم من المزارعين أصلا ، فتطرقت إليهم أياديه وسيطرت عليهم ، فحوّرتهم إلى حيث أراد . ألم يقل عباس حلمى الثانى أنه عندما تحول عنه الجيش حول وجهه نحو الشباب وتقرّب من مصطفى كامل باشا وأصفيائه ولجنته السرية ، واجتمع بهم الليالى الطوال فى ناحية سراى القبة ، ولكن الوالى إذا كان قد بدأ بالدفاع عن المصالح العامة والتمسك بالديمقراطية ، فانه قد انتهى بالدفاع عن مصالحه الخاصة ، فابتعد عن الديمقراطية فى الوقت الذى كان كرومر يساهم فى وضع قواعد الديمقراطية المصرية بأساليبه المعروفة فى الشئون الزراعية ، والحقوق الوطنية . فبدأت مصالح الجماعة تظهر منفصلة عن مصالح الأفراد والشركات. وقد أصبحت المصالح المشتركة أساس العمل الذى أقدم عليه مصطفى كامل واخوانه خصوصاً بعد أن أحس المتعلمون أنهم ليسوا قليلى الخبرة كما وهم ساسة هذا العهد من الأجانب ، فقامت الطبقة المتعلمة فى مصر بالتأثير على الرأى العام ، فسايرهم اللورد كرومر واستمال إليه المستوزرين فأصبحت الديمقراطية فى مصر تجمع بين المتناقضات ، وتحرر بعض الطبقات من ظلم الطبقات العليا تحت ستار النفوذ البريطانى وقيادته (٣) فى الشئون الزراعية وغيرها . وكأن اللورد كرومر أراد أن يستجمع حوله بقية الطبقات عند ما شجّع

لاتزيد عن ٠٠٠ر٢٠٤٠٠ جنيه فى نفس السنة ، بينما كانت صادرات مصر الى انجلترا أعظم شأناً عن صادراتها لتركيا . أضف الى هذا أن تجارة تركيا نفسها كانت فى أيادى الايطاليين واليونانيين والعبريين وغيرهم المتمتعين بالرعوية التركية .

(١) راجع محاضرة وزير الصناعة والتجارة المصرى « النظام الديمقراطى فى مصر » بجريدة الكتلة بتاريخ ٣/٥/٤٥

(٢) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » المؤلف الطبعة الثانية صفحة ٥١٧ وراجع المصرى عدد ٢٢/١٢/سنة ٤٤ فى مقالة الدكتور محمود بك عزمى عن عباس حلمى وتأبينه .

(٣) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » المؤلف صفحة ٥١٨ من الطبعة الثانية .

البنك الأهلى المصرى فى التكوين ، فجمع فى مجلس إدارته عظماء الدولة وأرباب المحال التجارية والصناعية والمالية من الأجانب والمتمصرين وقاطنى مصر ، فكان منهم السير ادوين بالمر الذى كان مستشاراً مالياً للحكومة المصرية فاعتزل خدمة الحكومة ليصبح أول مدير للبنك الأهلى المصرى ، وكذلك جمع فى مجلس إدارة البنك مديرى البنك العقارى والدائرة السنية وشركة المياه ومديرى شركات الخطوط الضيقة ، كما جمع مديرى البنوك المحلية الفردية مثل قطاوى باشا وسوارس ورولو وبايرلى ، وبذلك عمل على توحيد الآراء الأهلية والأجنبية فى طريقة رفع شأن مصر طبقاً لسياسته العامة . ولو كان الأمر متروكاً للخديو عباس حلمى الثانى لمصّر هذا البنك عند نشأته ، ولكنه سار مع الريح فاتجه الريح نحو تخصص مصر فى زراعة حاصل واحد بما يتفق مع رغبة أهل لنكشير فى انجلترا . فهل ارتفعت عناصر الديمقراطية من جراء هذا التخصص واهمال الصناعة والتجارة الأهلية ؟

لقد كانت سياسة هذا العهد القومية تتطلب انتقال الأمة من طور الزراعة إلى طور الصناعة ، وكان ذلك يقتضى تحوير النظم الاقتصادية والاجتماعية والمالية إلى ما يحقق الأهداف الصناعية الأهلية، ولكن سياسة انجلترا فى مصر كانت تعتمد فى الظاهر على عدم التدخل وفى الواقع على التوجيه الكامل ، فأصبح اللورد كرومر ينادى عند ما شاء له الهوى « ان مهمة الدولة تنحصر فى أربعة أمور لا تتعداها وهى : —

١ — حماية الأمة من الاعتداء الخارجى ، وقد أصبحت انجلترا مسئولة عن تحقيق ذلك يساعدها فى ذلك وزراء مصر وفئة كبرى من رجال الحكم والمستوزرين .

٢ — حماية الأفراد من إساءة بعضهم البعض ، وقد قامت انجلترا بحماية الأجانب من الوطنيين بل ومتعتهم بجميع الامتيازات القائمة التى كانوا يتمتعون بها بدون مبرر أو شرع ، ووضعت انجلترا فى سياستها هذه ، حماية الضعفاء من شرور الأقوياء فى مصر والسودان ، فكان لهذا أثره فى الريف وشئونه .

٣ — ضمان العقود المبرمة بين الأفراد وتحقيق العدالة والمساواة بين طبقات الأمة ، وكانت المحاكم المختلطة خير عون للأجانب حتى فيما يتعلق بتنفيذ بعض الالتزامات الفاسدة فى الأعمال الربوية ، وفى تشغيل العمال المصريين فى أسوأ الظروف وبأقل الأجور فى المدن والقرى سواء بسواء[٢] .

(١) الحق أنه لولا قلة الأموال الأهلية وتوجيهها الى العقار والشئون الزراعية طبقا للسياسة البريطانية لكان البنك الأهلى أهليا فى رأس ماله ورجاله ونظمه وتقاليده ومجلس ادارته بما يتفق مع المصلحة المصرية الصحيحة .

(٢) راجع « مبادئ العلوم السياسية » للاستاذ جلكريست فى نقده نظرية جون استيوارت مل وضرورة التدخل الحكومى فى النظام الديمقراطى العام صفحة ٤٢٤ ، وقارن بغردج فى كتابه التوجيه فى النظام الاشتراكى .

٤ — حماية الملكية ونشر الديمقراطية للمالية بين أفراد المجتمع من مصريين ومتمصرين وأجانب قاطنين وغير قاطنين .

لقد كانت سياسة كرومر مدعاة لعدم الثقة فى عدم التدخل ، لا من الوجهة السياسية فحسب ، بل من الناحية الاقتصادية أيضاً[١] . فقد استمع المزارعون والعمال فى طول الديار المصرية إلى آلام بعضهم ، وبدأت الشكوى همساً ثم ارتفعت الأصوات ضد الأجانب والمتطفين وأصحاب الأعمال والأموال ، وتضافرت القوى وبدأ المصريون يطالبون بالاصلاح السياسى والاجتماعى والتدخل فى الأمور الاقتصادية مطالبين بالتمصير ، فهل استمعت الحكومة لمطالبهم حتى أعلنت الحرب فى سنة ١٩١٤ ؟ سوف يظهر لنا التاريخ الاقتصادى مساوىء العصر الذى عاش فيه عباس حلمى والسلطان حسين من الوجهة القومية[٢] ، وإن اعتبرها الأجانب أنها بوادر الخير للانسانية بوجه عام ، فان هذا العصر فى الحقيقة أوجد بوادر النهضة السليمة والمطالبة بحقوق الحرية والاستقلال والقضاء على الحماية التى كانت سبب تفكك وحدة المصريين وانخفاض مستوى معيشتهم ، وذلك للعناية بالزراعة وإهمال الصناعة

---

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف صفحات ٤٣٩ — ٤٤٦ من الطبعة الأولى حيث تقول أن كرومر بدأ حياته فى مصر بعد أن اختبر الأحوال الحربية والعسكرية والدينية والاجتماعية فى كورفو وفى مالطا وفى جامايكا وفى الهند حتى رأى فيه السير جوشن خير من يعين عضوا فى صندوق الدين بمصر فى سنة ١٨٧٧ ، وقارن يعقوب باشا أرتين فى كتابه „ الملكية العقارية بمصر ‟ صفحة ١٥١ حيث يشرح ما حققه كرومر من توقيت مواعيد الضرائب وتحديدها لمصلحة المصريين ورفع شئونهم فى الانتاج الأهلى والمالى بغض النظر عن النفوذ الأجنبى ، وصفحة ٢٠٠ حيث يبين ما عمله كرومر فى موازنة القوانين على قواعد روح التشريع الاسلامى . وقارن عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه „ مصر والسودان ‟ صفحة ٢٧ حيث يواجه تعيين اللورد كرومر قنصلا عاماً فى مصر فى ٣٠ مايو سنة ١٨٨٣ ، ووصوله الى مصر فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٣ ، ويقول أنه أصبح „ الحاكم المطلق لمصر وتضاءلت بجانبه كل سلطة وطنية ، وصار له من النفوذ والسلطان أكثر مما لحكام المستعمرات البريطانية ‟ وراجع „ تحرير مصر ‟ تأليف مجهول ا . ز صفحة ٣٥ حيث يكرر ثبات سياسة بريطانيا الاستغلالية فى مصر .

(٢) قارن « مصر والسودان » للأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى صفحة ٢٤ حيث يأتى بخلاصة تقرير اللورد دفرين ويقول أن صاحب التقرير يعرض النظام الدستورى ويقول „ ان مصر ليست كفؤا لأن يكون لها مجلس نيابى وحكومة ديمقراطية ‟ وأن مجلس النواب الذى انتخب سنة ١٨٨١ لم يكن يمثل الأهليين لأنه كان مؤلفاً من أصحاب الأملاك والأعيان ، وأن هذه الطبقة لا تكترث بمصالح الفلاحين . وقد كانت السياسة التى وضعها دوفرين هى التى اتبعها كرومر بحذافيرها فى مصر ، كما سار عليها من خلفه من مندوبين بريطانيين فى الديار المصرية . وراجع „ تاريخ مصر الحديث ‟ للأستاذ عبد الرحيم مصطفى صفحة ٢١٦ وأيضاً „ كرومر ‟ تأليف المركيز أوف زيتلاند صفحة ١٤٨ - ١٤٩ حيث يقول „ وكثيراً ما دعت السياسة الألمانية الى نجاح كرومر ، فى مهمته مع أن كرومر مال فى أواخر ادارته وتقربه الى فرنسا وابتعد عن ألمانيا بعد أن رأى أن السياسة الألمانية لا تساير خططه وأهدافه .

والتجارة وتركيها لمن عداهم من سكان القطر المصرى من الأجانب والمتمصرين .

لقد دل التاريخ الاقتصادى فى عهد عباس حلمى الثانى أن من الواجب العناية بالفرد من يوم مولده إلى ختام حياته ، بدلا من العناية بمحصول القطن من بدء زراعته حتى يوم جمعه وتصديره ، ولكن السياسة البريطانية عنت بمستويات أسعار القطن وتخفيض تكاليف انتاجه فى مصر أكثر من عناية الحكومة المصرية بمستوى معيشة الفلاح ومستوى أخلاقه وثقافته بل ومستوى صحته وأمنه على ممتلكاته من المرابين وغيرهم . وبهذا كان تصوير أغراض الحياة والعناية بمستوى العيش وبالأخلاق وبالثقافة وبالصحة العامة ضئيلا ، ولم تتجه العناية بالفلاح والعامل المصرى إلا عند ما نهضت مصر نهضتها المعروفة فى عهد فؤاد الأول الاقتصادى ، فأصبحت العناية بهذه الشئون تزداد كل يوم عن اليوم الذى سبقه ، وذلك لأن المصريين ازدادوا شعوراً بالتضامن الاجتماعى الذى يربط بينهم ، فزادت بذلك تقديرهم لمعانى العدالة الاجتماعية سمواً وتقديراً[1]. وبعد أن كان المصريون فى عهد عباس حلمى يتحدثون عن هذه الشئون فى نطاق الخيال ، إذ أنهم اعتنقوا مذهب الفردية وتأثروا بمبادىء الحرية الاقتصادية ، فان بيئتهم الاجتماعية كانت تقضى عليهم بمراعاة مبادىء الديمقراطية الحقة ، ولهذا ابتعدت الحكومة المصرية فى عهد فؤاد الأول عن الفردية وقصور الحكومة على المحافظة على الأمن والنظام ، وأخذت تعنى بشئون الجماعة وعدم ترك الفرد وحظه ، فأصبح من حق الأفراد على حكومتهم أن يطالبوا بكل ما يرفع من شئونهم الانتاجية والاستهلاكية ، ويقضى على النظام الذى استأثر القوى بالسلطان على الضعيف وبالقادر على العاجز ، وبالمتعلم على الجاهل ، وبهذا لم تترك الطبقات المنتجة جاهلة فقيرة قليلة الدراية ، نادرة الوعى الاقتصادى ، بل تقربت الطبقات الدنيا من الطبقات الوسطى والراقية لما فيه خير الأمة ، وأصبح نشاط الناس الاجتماعى ملاك الرقى والتقدم بل والتطور والاستقلال والاعتداد بالنفس والكرامة القومية . (٢)

ومع أن هذا التوجيه فى المساواة والارتباط بالعدالة قد تقدم ، فانه لا يدل على أن هذه الروابط والمساواة تدعو إلى التسوية بين الناس فى حظوظهم وملكاتهم ، إذ أنهم يختلفون فى قواهم العقلية والروحية ، وفى مواهبهم العلمية والفنية ، بل وفى تكوينهم الجسمانى والرياضى . ولكن مع هذا الاختلاف فقد رأى فؤاد الأول ورجال مصر المخلصين أن من خير مصر أن يقوى فى الفرد كل ضعف إلى أقصى

---

(١) راجع الوفد المصرى بتاريخ ٢٦/٥/٤٥ حيث يشرح الدكتور وليم رويسون الأستاذ بجامعة لندن « معنى الديمقراطية ».

(٢) راجع « الاتجاهات الاجتماعية الحديثة » للأستاذ الدكتور محمد حسين هيكل باشا فى افتتاح موسم المحاضرات بالجامعة الامريكية فى ١٠ / ١١ سنة ١٩٤٤ .

مايستطيع هذا الفرد أن يصل إليه من القوة ، كما أن من خير مصر أن تقوى أجسام الضعفاء ليكونوا أقوى على الانتاج لخيرهم الفردى وللخير العام فى النواحى الاقتصادية المختلفة(١) .

لقد قرر فؤاد الأول أن يأخذ بيد الفرد من أول حياته ، وذلك عند ما رأى أن العناية بالحضانة وبالطفولة لها أكبر الأثر فى توجيه الطفل فى مستقبل حياته ، وأن لها فوق ذلك أثراً على البيئة المحيطة بالطفل ، ولهذا حدد مركز المرأة الاجتماعى والاقتصادى فى عبقريتها للعناية بأطفالها وأطفال المستقبل ، حتى إذا ماتخطى الفرد مرحلة الطفولة إلى الصبا ، وأصبح قادراً على العمل ، عمل فؤاد الأول على تمكينه من العمل الذى يحسنه فعاونه على المزيد من إتقانه ورفع ذى الموهبة إلى إظهار موهبته مما زاد فى اعتزاز الفرد بنفسه واحترامه ذاته كما يزيد فى الانتاج والاستهلاك للخير العام والصالح القومى العام(٢). وكان فى نية فؤاد الأول أن يتم مشروعاته الديمقراطية فى الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية فيتحقق التأمين الاجتماعى للمصريين . إذ أن الفرد إذا اطمأن إلى أنه متى بلغ سن التقاعد وجد من التأمين الاجتماعى مايحميه من شقوة العجز والمرض فكان عليه أن يتحفز فى سن إنتاجه على مضاعفة الجهود والانتاج ليكون أوفر حظاً وأسعد تأميناً لأيام شيخوخته أو عجزه(٣). فهذه هى الديمقراطية التى أراد فؤاد الأول تحقيقها لاسعاد أمته . فغرضها تقوية ذاتية الفرد مع المحافظة على حريته وكرامته وحسن إنتاجه . ونرى أن الثروة الحقيقية فى الديمقراطية ليست فى الموارد الطبيعية والاقتصادية البحتة ، بل فى القوى التى تستغل هذه الموارد ، وفى الكفايات الانسانية التى لا تظهر فى عنوان كمالها إلا إذا عُنى بكل فرد فى صحته وفى مسكنه وفى ثقافته وفى أخلاقه وفى ملبسه ومأكله ، فيستطيع أن يبلغ من القوة الذاتية غاية ما تؤهله له الملكات الكمينة فيه . لقد بقيت موارد مصر الطبيعية والاقتصادية دفينة عن المصريين ، لاينتفعون بها حتى إذا ما ارتقى تهذيبهم فى عهد فؤاد الأول وقويت ذاتيتهم تضاعفت ثروة بلادهم ، وكان ذلك عند ما تحقق التضامن والعدالة الاجتماعية ، وقام بنك مصر

---

(١) راجع « انتاج العامل المصرى ـ ضعفه وطرق علاجه » للأستاذ صالح حقى على صفحات الأهرام ١٩/٤/٤٥ .

(٢) راجع « التطور الصناعى فى مصر » لدولة اسماعيل صدقى بمناسبة افتتاح المعرض النموذجى للمنتجات الحديثة فى ٥ / ٣ / ١٩٤٤ وقارن « العلوم الاقتصادية وتطبيقاتها » تأليف بريس صفحة ١٥ .

(٣) راجع الوفد المصرى بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٩٤٥ حيث يشرح الأستاذ الدكتور محمد مندور « مشكلة الفلاح » ويقول إن الأساس العام لحل مشكلة الفقر فى البلاد هى العدالة فى تمكين مختلف الأفراد من وسائل الانتاج وكسب كل رجل قوته اليومى بعرق جبينه ، وقارن ورل فى كتابه « مصر المصريين » حيث يشرح وسائل التقدم فى الريف المصرى من الوجهة الطبيعية والمالية ، وقارن بريس فى كتابه « العلوم الاقتصادية وتطبيقاتها » صفحة ١٠١ .

بواجبه نحو أهل البلاد [١] . كما قامت الجماعات التعاونية بواجبها فى هذا المصير .

نحن لا ننكر أن مصر تمتعت بنوع من الديمقراطية المالية فى عهد عباس حلمى وسلطان كرومر ، خصوصاً بعد أن توافقت الخواطر بين الخديوى والمندوب السامى على تحسين حال الهيئات الاجتماعية ، فعنى الخديوى بالأراضى المنزرعة والقابلة للزراعة وبالتعاون كما عنى كرومر بتشجيع الملكية الصغرى والعمل على تحقيق وحدة اقتصادية تتناسب مع القوة الانتاجية الأهليـة ، وكان للمشروعات العامة التى قامت بها الادارة المصرية خير كفيل فى تحسين حال الفلاح الاجتماعية ، ولكن الديمقراطية التى أقام عصبها كرومر فى مصر كانت موجهة توجيهاً دولياً أكثر منها قومياً . [٢] وكان أساس هذه الديمقراطية تقرير اللورد دوفرين فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ . فرغم ما فى هذا التقرير من العبارات الخلابة ، وما يبدو فيها من العطف على الأمانى المصرية ، فان روح السياسة الاستعمارية تظهر فى ثنايا عباراته ، فقد وضع فى تقريره قواعد السيطرة البريطانية والحماية المقنعة والقيود الخاصة ، ورسم الخطط التى تبعتها انجلترا طوال سنى الاحتلال تحت اسم الديمقراطية فى مصر [٣] ، فوضع طائفة من كبار الموظفين البريطانيين على رأس المصالح العامة بحيث تكون الحكومة المصرية بل والأمة خاضعة لهم حتى يصلح المصريون لأن يحكموا أنفسهم فى ظل الصداقة البريطانية . وهو الذى يقول بأن مصر ليست كفؤاً لأن يكون لهـا مجلس نيابى وحكومة ديمقراطيـة . وهو الذى اقترح صيانة لأملاك صغار الزارعين منع البيع الجبرى وفاءاً للدين وذلك حتى تبقى أطيانهم محفوظة لهم تقوم بأود حياتهم وشجع إنشاء بنوك زراعية تمد الزارعين بالقروض بفائدة ١٢ ./. ولا تتجاوز السلفة ٧٥ ./. من قيمة الأطيان المرهونة ، وهو الذى عين خطة انجلترا فى الحدود التى اتبعها افلن بارنج الذى عرف بعد ذلك باللورد كرومر ،

---

(١) قارن محاضرة عبد الله بك فكرى أباظة عن «عظات الحرب» التى ألقيت بالجامعة الامريكية فى ٤٣/١٢/١٧ حيث يقول « يقينى أن الاصل فى هذه الروح أننا شعب لم يستكمل تسلم زمام كل أمره بعد . ولم يتفرد بتحمل مسئولية الدفاع عن كيانه ، ولم يجتز فرصة تجارب قاسية تبعث فى النفوس صلابة الخلق والاعتماد على النفس والتفانى فى القيام بالواجب والاستمساك بالحق والتحلى بالنظام وهو أم أسباب كل نجاح ، وفناء الفرد فى سبيل المجموع والشعور العميق الصادق بحلاوة الاستقلال والعزة القومية التى لا يسيطر عليها ولا يوجهها الى الوجهة الوطنية الصحيحة الا ابناء البلاد .

(٢) راجع محاضرة اسماعيل صدقى باشا « التطور الصناعى فى مصر » بتاريخ ٥ / ٣ / ٤٤ بالجمعية الزراعية الملكية حيث يتكلم عن الخبرة فى المشروعات الكبرى ، وضرورة العناية بتربية النشء وتوجيه العمال والصناع الى ما فيه خير بلادهم .

(٣) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » الطبعة الثانية صفحة ٥٢١ للمؤلف ، وقارن « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى فى عهد عباس حلمى الثانى » للمؤلف ، وعبد الرحمن بك الرافعى « مصر والسودان » .

فوصل كرومر إلى الأهداف التي رمت إليه مواد التقرير. فأصبحت نصائح اللورد كرومر الزامية على الحكومة المصرية والرعايا الوطنيين(١). وبعد أن أصبح كرومر أول مستشار مالي بريطاني في ٣ فبراير سنة ١٨٨٣ أصبحت مصر تحت ديمقراطية مالية من نوع خاص لا تنتمي إلى النزعة القومية بحسب أو نسب(٢).

ومع أن الديمقراطية لها بعض المعاني والقيم الأساسية التي تلازمها، فإن أساسها المساواة الاجتماعية والاقتصادية، فاذا تمتعت الأقلية من الأجانب بميزات لا يتمتع بها غيرهم انهار أكبر أساس للديمقراطية، وفي عهد عباس حلمي والسلطان حسين تمتع بعض أقسام الأمة وفئاتها بميزات خاصة حيث أسندت إليهم المناصب في مختلف نواحي الحياة، فرجال السلك الادارى والوظائف الادارية في الدولة والقيادة العامة ورجال المحاكم والقضاء ورجال الدين ورجال الزراعة والصناعة — هؤلاء جميعاً كانوا من الطبقات التي لها الحظوة والجاه، ووصول أفراد الجمهور إلى هذه المناصب يكون نادراً، فاذا اعتلت الطبقة المحظوظة والأسرات الوجيهة إلى ناصية الحكم، قلّت فرص أولاد الطبقات الدنيا إلى المساواة والعدالة الاجتماعية، مع أنه في كثير من الأحيان تشتد مهاجمة بعض أفراد الطبقات العليا للفوارق الاجتماعية إذا تُركت لتحقيق الاصلاح الاجتماعي في مصر.

ويقال أن من مستلزمات الديمقراطية السليمة وجود حد أدنى يتخذ قياساً للانتعاش والرخاء الاقتصادي العام، وذلك لأن الحقوق السياسة والاقتصادية لاغناء فيها لشعب يشكو الجوع أو العرى أو التشرد أو الجهل أو التسوّل. لهذا نرى أن مصر لم تخط شوطاً بعيداً في هذا المضمار، فلم تنفذ شبكة الخدمات والمنافع الاجتماعية ولا سيما في ميدان الصحة العامة والأمومة ورعاية الطفل والتعليم ونظام التأمين الاجتماعي الدقيق ومشروعات التقاعد التي تضمن لجمهور الأمة الحق في الحصول على سلسلة من الاعانات المالية التي من شأنها أن تخفف عن كواهلهم وطأة المصاعب الاقتصادية الناشئة عن المرض والشيخوخة والتيتّم والتعطّل عن العمل وحوادث العمل والموت في عهد عباس حلمي واللورد كرومر(٣). وفوق هذا كله أهملت مشاريع الاسكان والقضاء على الأحياء الفقيرة القذرة فلم يتبدل نظام حياة جمهور الشعب أي تبديل. ونتساءل فيما إذا قضت ديمقراطية اللورد كرومر في مصر

---

(١) راجع « مصر والسودان » للأستاذ عبد الرحمن بك الرافعي صفحة ٢٨.

(٢) راجع « مصر والسودان » للأستاذ عبد الرحمن بك الرافعي صفحة ٤١.

(٣) راجع « معنى الديمقراطية » للدكتور وليم ا. روبسون. الأستاذ بجامعة لندن ضمن سلسلة مقالاته عن نظام الحكم في بريطانيا العظمى ؛ وقارن برايس في كتابه « العلوم الاقتصادية وتطبيقها » صفحات ١٥، ١١٠، ١٦٦، ٢٠٧.

على نزعة المصريين الذين يتعشقون الحرية استعداداً للقتال من أجلها[١] . وهل أصبح غرام الشعب المصري بالحرية عظيماً كما أن كرهه للاستبداد أضحى أعظم ؟ لقد كان اللورد كرومر يدرك فكرة الحرية بمعناها البعيد ، وهي البعد دائماً عن الاستعباد والاضطهاد ، ولكنه سعى في تمويه نطاق الحرية بحيث لم يجد المصري فرص النهوض التي تتفق وكفاية المصريين ومؤهلاتهم ، مع أن توسيع فكرة الحرية توسعاً يشمل نواحيها الايجابية والسلبية يُعلمن أسباب النهضة الاقتصادية وتحقيق الديمقراطية المالية[٢] في النواحي الزراعية والصناعية المختلفة . فهل أعطى نظام الاشتراكية الحكومية لكل من كرومر وعباس الثاني حق الطريق الذي أخذ به كل منهما في توجيه المصريين ، فأبعد مصر عن سواء السبيل . ؟ وهل نشأ عن ذلك تضارب الآراء واختلاف وجهات النظر ؟ لقد أراد اللورد كتشنر بعد كرومر وغورست أن يساير نظام الحكم في ثوب جديد . فهل أفاد المصريين ؟ أم تقيد بتحقيق السياسة الاقتصادية في الأمبراطورية البريطانية ؟

إن الحرية ليست مسألة حقوق سياسية أيا كان طابع هذه الحقوق ، بل ان الشعب المصري لكي يكون حراً طليقاً ، لا بد له من أن يتمتع بالحرية الاقتصادية والأمن المادي ، ولا بد له من ضمان فرصة متساوية لجميع طبقاته في العمل للحصول بعمله على وسائل الحياة المادية والروحية اعتماداً على كفايته الخاصة . فهل تحقق للشعب المصري حريته على قاعدة من الديمقراطية المالية الصحيحة ؟ لقد تكلم اللورد كرومر عن الديمقراطية المالية والحرية الاقتصادية ، ولكنه في الحقيقة لم يخرج بهما من حيز الوعود إلى حيز التنفيذ . وبالرغم من أنه لا تزال هناك أصوات رجعية تأبى التسليم بالحقائق التي يفرضها تطور العالم ، فإن عهد عباس حلمي قد أعد أسماء متباينة لصور مختلفة للحد من حرية الشعب المصري[٣] ، فإذا مظهر مصطفى كامل وسعد زغلول وطلعت حرب باشا بدت الديمقراطية المالية تتخذ شكلها السليم

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادي » للمؤلف صفحة ٤٤٤ حيث نذكر أن المشكلة أصبحت في أصولها وفروعها مشكلة مالية ، ولكنها كثيراً ما اتخذت حلولا مختلفة وسط النزعات الاقتصادية والاجتماعية بين الخديو عباس الثاني واللورد كرومر من جهة ، وبين انجلترا وفرنسا من جهة أخرى . فقد كان الخديو يعتقد في الاشتراكية الحكومية وما يتخللها من حماية أوتوقراطية وهيمنة تامة على عوامل الانتاج ، بينما كان اللورد كرومر يعتقد بطبيعة تجاربه في الاشتراكية الحكومية الحديثة وما يتخللها من مذهب الفردية الذي درسه عن الطبيعيين والكلاسيكيين من آدم سمث وريكاردو ومل ومارشال وغيرهم .

(٢) راجع « معنى الديمقراطية » للأستاذ روبسون في مقالاته عن نظام الحكم في بريطانيا ص ٤٠

(٣) راجع « الرأي العام » للأستاذ محمد حقي الشريف على صفحات الوفد المصري بتاريخ ٢٢/ ٤/ ٤٥ حيث يقول أنه من أبسط مبادئ الاصلاح أن تتلاقى الأفكار والآراء ، وتدفع القادة دفعاً نحو العمل والانتاج . فما كل العامل والفلاح والصناعة والاقتصاد القوى مستحق للبحث والتمحيص المنتج لتفيد البلاد من خلاصة هذه الآراء .

بين المصريين [١] ، وظهرت لنا صحة أقوال رفعة على باشا ماهر « ان الشعب لا تكون له حكومة ديمقراطية ، إلا إذا كان مستقلا استقلالا سياسياً ، حراً فى حكم نفسه » . ونرى أن هذه الديمقراطية تشتق أصولها وفصولها من الديمقراطية المالية وذلك لأن المنافع المادية أساس كل سياسة ديمقراطية .

من الرأسمالية إلى الديمقراطية المالية « لايؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه »

شرحنا الارستقراطية المالية ، و بينا معنى الديمقراطية وأسسها كما شاعت فى عهد عباس حلمى الثانى وواجهنا مركز الارستقراطية من الأجانب والمتمصرين والمصريين على ضوء نظام الاشتراكية الحكومية وعللنا وجود الارستقراطية المالية إلى الرأسمالية التى شايعها اللورد كرومر فى عهد عباس حلمى ، فالرأسمالية تدل على الدور الذى يقوم به رأس المال فى الانتاج فى النظام الاقتصادى القائم فى مصر فى هذا الوقت . فيتوقف النظام الرأسمالى على كثرة رؤوس الأموال ، من أجنبية ومصرية ومتمصرة التى تستخدم فى الانتاج وتوجيهه إلى حيث تريده السياسة العامة فى مصر . فالرأسمالية تدل على أن النظام الاقتصادى الذى وضعه كرومر لمصر مؤسس على الممولين من الأجانب والمتمصرين والبريطانيين لا على العمال من المصريين الذين كانوا لا يملكون من رؤوس الأموال إلا قليلها ، ومن الثقافة المالية إلا نادرها ، ومن الوعى المالى إلا ضئيله . و بذلك أصبح عهد عباس حلمى الثانى تحت النفوذ البريطانى يعتمد على رأس المال المستثمر فى الشئون الانتاجية حيث عنى البريطانيون والأجانب بتثمير أموالهم فى كل ناحية من نواحى الحياة المصرية من زراعية وتجارة خارجية وأسواق محلية ودولية . فأصبح المنظم البريطانى له شأنه فى استغلال الموارد المصرية لما فيه صالح بلاده ، خصوصاً وأنه عمل على رفع كفاية رأس المال ووضعه فى الوجوه التى يحسن الاستثمار فيها ، فأقام نظام المصانع الكبرى والمزارع العظمى والمشاريع المثلى ، و بذلك دعا إلى التفرقة بين صاحب المال ومستثمره ، بل و بين العمل ورأس المال [٢] ، لا فى الصناعة فحسب بل فى الزراعة تحت نظام الإيجارة والمزارعة وللملكيات الكبرى والوسطى .

---

(١) راجع ,, أسس الديمقراطية ,, الدكتور محمد منصور بالوفد المصرى عدد ٢٠ / ٤ / ٤٥ حيث يرد قول صاحب الرفعة على باشا ماهر ,, ان الشعب لا تكون له حكومة ديمقراطية ، الا اذا كان مستقلا استقلالا سياسياً ، حراً فى حكم نفسه ,, .

(٢) يراعى أن الرأسمالية تعتمد فى تقدمها على حرية العمل وحرية التعاقد وحرية التجارة وحرية استغلال الموارد على أكبر نطاق واسع . أما قواعد الرأسمالية فهى مبدأ تقسيم العمل ونظام الانتاج الكبير وهيكل الأسعار فى توجيه الحديث على ضوء نظام الملكية . قارن فريزر فى كتابه ,, آراء الاقتصاديين ولتيم ,, صفحات ٤٢ و ٢٤٥ - ٢٤٧ وقارن العدد الخاص من الهلال لسنة ١٩٤١ عن ,, الديمقراطية والديكتاتورية ,, فى مقالة المؤلف .

لقد دعا نظام الرأسمالية إلى التفرقة بين وظائف العمل وحدوده ، وبين وظائف صاحب رأس المال وسلطانه ، فارتقى سلطان المال فى مصر فى عهد عباس حلمى وهوى العامل الذى أصبح لا سلطان له فى الانتاج ولا فى طرق استغلال المشاريع العامة والخاصة ، فأصبحت الأموال تستثمر لمصلحة المولين والمنظمين ولا يستهلكها إلا من كان له قوة وقدرة وسلطان على حسن التوجيه والتفنن فى طرقه ووسائله[١]. و بينما أصبح العامل يفتقر إلى من يوجّهه حتى ينال نصيبه كاملا من عوائد الانتاج تحت نظام الانتاج الرأسمالى الكبير الذى أخذ ينتشر من انجلترا بعد أن أخذت فى استعمال الأدوات والآلات ، حلّت الآلات محل العمال إلى حد بعيد[٢] ، وحلّت الملكيات الكبرى محل الصغرى دون الأخذ بالتحسينات الاجتماعية التى ترفع من شأن العمال فى مصر.

فالرأسمالية كما يقول كول فى كتابه « النظريات والأوضاع الحديثة للنظام الصناعى » هى نظام خاص ذات مميزات خاصة ، وأن بعض هذه المميزات قد برزت الى الوجود قبل البعض الآخر بزمن طويل ، فالرأسمالية وردت لمصر من الخارج فى عهد عباس حلمى فى شكلها الجديد ، وتطورت تطوراً كبيراً فأصبحت تطوراً أو تعديلا لمميزات أوضاع أخرى سبقت الرأسمالية[٣] . فأصبح العامل يعيش فى نظام الرأسمالية على بيع عمله ، وهو لا يستطيع بيع ماينتج ، لأنه من جهة لا يملكه ولا يعرف مكانته فى نظام الانتاج الكبير ، كما أنه لا يمكن أن يتملك نتيجة عمله إذا ما اراد ، إذ أن العامل فى نظام

(١) أهم مميزات الرأسمالية هو ما يفعله المتمولون فى تدبير شئون رأس المال حتى يتجه نحو الانتاج بالجملة ، فالأموال يملكها عدد كبير أو صغير من أفراد المجتمع بحيث لا يصبح لسوادهم الأعظم أقل نصيب فى ادارة الأعمال التى تستثمر فيها أموالهم . فالمتمولون والمنظمون لا يبغون فى الواقع مصلحة المجموع بطريقة مباشرة وانما يرعون المصلحة الشخصية .

(٢) نحن لا نقصد فى نظام الرأسمالية أن الممول لا يقوم بعمل ما ، أو أن العامل أصبح معدما غير منتج ، اذ أن الممول قد يقوم بأعمال شاقة بصنعها، كما أن العامل قد يكون لديه من المال ما قد يستثمره فى أعمال أخرى ذاتية أو جزئية ، ولكن المهم فى الرأسمالية هو أن هناك وظيفة لكل من العمل والملكية قائمة بذاتها لا يلتزم فى النظام الرأسمالى ارتباط أحدهما بالأخرى . راجع كول فى كتابه ,, النظريات والاوضاع الحديثة للنظام الصناعى ،، وقد نقله الى العربية الأستاذ محمد عبد البارى .

(٣) راجع ,, النظريات والاوضاع الحديثة للنظام الصناعى ،، صفحة ١٥ تأليف كول ، وأيضاً ,, الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر ،، تأليف متوه صفحة ١٩٣ ؛ و ,, نظام الصناعة وادارتها ،، تأليف دودولتش صفحة ١١٢ و ,, النظريات الايجابية لرأس المال ،، تأليف بون بورك و ,, عناصر علم الاقتصاد ،، تأليف توماس صفحة ١٦٨ ونرى من هذا كله أن اللورد كرومر وجد أن الأدوات فى مصر شائعة شيوعا كبيراً بين المصريين ، فعمل على احلال الآلات فى النظام الرأسمالى المتمصر ، وبهذا أوجد النظام الرأسمالى بكامل معناه فى مصر . ولا يخفى أن هناك فرقا بين الأدوات والآلات تساير أهمية رأس المال وتكوينه فى مصر ، فالأداة هى التى يستعملها الانسان بيده أو قدمه لأجل أن يطيل أو يزيد من قوة العضلة .

الانتاج الكبير لاينتج سلعة معينة بل ولا يعطى شيئاً معيناً ، ولكنه بالاشتراك مع كثيرين من أمثاله وأقرانه ، يعملون بأيديهم و بعقولهم على انتاج سلع هى فى الواقع ناتج محصول عمل مشترك قامت به جماعة العمال . والعامل فى نظام الرأسمالية لايستطيع أن يتملك أدوات آلية تديرها قوة البخار أو الكهرباء بمفرده ، فلابد من تضافر الناس فى انتاج السلع وفى شراء آلات الانتاج وأدواته . فاذا ما أصبح من المستحيل أن يتملك الأفراد أموال المصانع حلت الشركات المعنوية محل المنتجين المستقلين ، كما حلت محل شركات الأشخاص من تضامنيه ومحاصة وتوصية بسيطة ، فأصبح قوام الانتاج الرأسمالية الحديثة فى عهد عباس حلمى الثانى وتحت اشراف اللورد كرومر ومن تبعه من المندوبين الساميين الانجليز . فتدخلت الرأسمالية فى الانتاج الزراعى والتجارى والصناعى واستثمرت الأعمال العامة ، واستغلت الموارد الطبيعية لما فيه فائدة السياسة التى عضدتها وشجعتها داخل حدود معينة . فأصبحت مشاريع الرى وتوزيع الغاز والمياه والرى وحفر الترع والمصارف واقامة السكك الحديدية من مهام أعمال الشركات والمصالح الكبرى ، وأصبح الاستثمار من خصائص الشركات حيث دعت هذه الشركات الى امتداد سلطان الانتاج غير المباشر(١). فهل دعت هذه الرأسمالية إلى الديمقراطية المالية فى مصر ؟ أم أن النظام الاقتصادى الرأسمالى اعتمد اعتماداً كلياً على الشئون المادية للجماعات والشركات وأن هذه الجماعات التى توافق على الرأسمالية أخذت تسيطر على موارد الدولة لما فيه نفعها وربحها ؟

لقد تغيرت عقيدة الناس فى الرأسمالية فأخذوا بالنظام الاقتصادى الذى يناسب أحوالهم ؟ ونتساءل هل ساير كرومر ماركس فشايع النظرية القائلة بأن الماديات لها تواريخها وأثرها فى حياة

ومنها المغزل والمنول والمطرقة والمحراث والمنشار ، وكلها تتحرك بقوة الانسان مباشرة ، وهى كلها أساس الوضع الرأسمالى التى نحن بصدده ، وبعد أن كان المغزل يحركه الانسان تقدمت الاختراعات فاستخدم المنظم القوة المائية ثم البخارية ثم الكهربائية فى مصنعه أو مزرعته أو متجره ، فحلت الآلات محل الانسان ، واستمدت القوة المحركة سلطانها اما من الطبيعة واما من المواد الرأسمالية الأخرى التى أخذت فى الانتشار فى مصر منذ هذا العهد .

(١) راجع « أصول علم الاقتصاد » للأستاذ لروا بوليو حيث يشرح علاقة الآلات بتمويل الشركات فى النواحى المالية المختلفة ، وقارن « ماركس كاقتصادى » «Marx as an Economist» تأليف موريس دوب صفحة ٦ حيث يقول أن مهد الرأسمالية بريطانيا العظمى حيث أظهرها فى حدودها الاقتصادية والتجارية الكلاسيكيون من رجال الاقتصاد السياسى فى بريطانيا أمثال آدم سمث وريكاردو ومكلوك وجيمس مل ومن رجال الاقتصاد والاجتماع فى قرننا أمثال ترجوه وكينى وجان بابتست ساى وكومت وغيرهم . فقد تحولت المناقشات من المفاضلة بين الملكية والجمهورية الى الفردية والاشتراكية ثم توجهت المناقشات الى طرق الانتاج ووسائل تنظيمه لما فيه خير الرعية فى حياتهم الاجتماعية .

الجماعات (١) وأن الشركات فى الأمم والشعوب المتأخرة والمتقدمة فى العهود المختلفة ، لا يمكن إلا أن تحقق هذا الاتجاه ، وأن الرأسمالية وسيادتها تقوم على دعائم اقتصادية وسط المتحمسين للنظام القائم العامل بها ؟ وهل عاون كرومر الشركات لتحقيق مآربه وأهدافه ؟

فهل اعتبر اللورد كرومر فى عهد عباس حلمى أن قوة العمل هى سلعة كأية سلعة أخرى فى النظام الرأسمالى ، وأن القيمة التبادلية لسلعة ما هى سعرها ، أم أن الحياة الاجتماعية تطورت فأصبح الانسان يقاوم الرأسمالية و يعدلها بما يناسب مقامه فى الحياة الاقتصاديه التى بدأ يشعر بأهميته فيها ؟

الحق أن أثناء عمليات الانتاج يستخدم الناس الطبيعة كما يستخدم بعضهم البعض ، فهم لا ينتجون الا بالعمل معاً و بتبادلهم المشترك لكدهم ، فهم لكى ينتجوا ، يرتبطون بصلات وعلاقات اجتماعية يظهر فى حدودها تأثيرهم على الطبيعة وبذلك يتحقق انتاجهم . وهذه الصلات الاجتماعية بين المنتجين والظروف التى يتبادلون منها جهودهم و يساهمون فى مجموع عملية الانتاج تختلف طبعاً وشرعاً باختلاف وسائل الانتاج(٢) فتتغير العلاقات الاجتماعية التى يقوم الأفراد فى ظلها بعملية الانتاج ، فتتغير هذه العلاقات وتتحول مع التطور الذى يطرأ على وسائل الانتاج المادية ، فعلاقات الانتاج فى مجموعها تكوّن ما يسمى بالعلاقات الاجتماعية . فالمجتمع الرأسمالى الذى عمل على تحقيقه اللورد كرومر اختلف عن المجتمع الديمقراطى الذى عملت الأمة المصرية على مسايرته فى مصر ، مع أن كلا من المجتمعين مثّلا مجموعة معينة من علاقات الانتاج ، كل منها يدل على مرحلة تطور خاصة فى تاريخ مصر . وكان عنصر رأس المال احدى صور هذه العلاقات الاجتماعية للانتاج . فهل دعت الرأسمالية تحوّل المصريين عنها عندما رأوا أنها تسخر المصريين فى خدمة العمل المتجمع كوسيلة تمكنها من حفظ طبقة واعية على طبقة مسالمة هادئة ، فوجدوا أن حل المشكلة هو فى الديمقراطية المالية ؟ (٣)

---

(١) راجع „ المادية الجدلية والتاريخية „ للاستاذ ستالين وكتاب „العمل المأجور ورأس المال„ لكارل ماركس .

(٢) فاكتشاف آلة حرب جديدة تؤدى بالضرورة الى تغيير نظام الجيش الداخلى من أساسه وتؤدى إلى تغيير العلاقات بين الأفراد التى على أساسها يكونون جيشاً ويعملون كجيش . وهذا هو الحال فى حياة الجماعات اذ تتغير العلاقات الاجتماعية التى يقوم فى ظلها الأفراد بعملية الانتاج والاستهلاك .

(٣) هذا التحول يتحقق لأن القيم بصفتها قوى اجتماعية مستقلة تستطيع أن تحتفظ بنفسها وتتكاثر تحت النظام الديمقراطى السليم فى اشكاله التعاونية أو التساهمية المحدودة بمصلحة المجتمع نفسه . وتتساءل فيما اذا تضاءلت سيطرة العمل الماضى المتجمع والمتحول تحولا مادياً عن أصولها فأصبحت فى النظام الديمقراطى فى يد مجموعة الناس لما فيه صالحهم بوجه أعم ؟ فقد شجع قواد الأول محمد طلعت حرب فى انشاء المصانع وتمويل المزارع المصرية بأموال صغار المزارعين لما فيه هناء الشعب المصرى .

لقد أراد السلطان حسين تشجيع جماعات التعاون لتحقيق الديمقراطية المالية ، وعمل محمد طلعت باشا ومن عاصره في عهد السلطان حسين وعهد فؤاد الأول الاقتصادي أن يعيد المصريين مكانتهم في استثمار الأموال القومية في المشاريع الأهلية حتى لا يستأثر فريق بالارباح والمنفعة ولا يستفيد الآخرون بنفس الفائدة التي تعود على المجتمع في مجموعه بأينع الثمرات . فوجود طبقة لا تملك غير قدرتها على العمل هو شرط أساسي لوجود الرأسمالية التي سيطرت على العمل الماضي[1] المتجمع والمتحول تحولاً مادياً مما أساء توزيع الثروة وحدّ من النهضة المصرية بما لا يتفق مع قوة الأمة الانتاجية الصحيحة . فاذا ما تطبعت بعض الطبقات المصرية والمتمصرة في مصر بطابع الرأسمالية ، فان السلطان حسين وفؤاد الأول أرادا أن يحولا دون طغيان بعض الطبقات على الطبقات العاملة في مصر حتى لا يحصل القلائل على النشاط الانتاجي العامل . ولا يخفى أن وجود النظام الرأسمالي الكبير يستلزم وجود فئات العمال المأجورين ، وكذلك وجود فئات العمال المأجورين الكبرى يستلزم وجود الرأسمالية بأوسع مجالها إذ أن كلا منها يخلق الظروف لوجود الأخرى ، أما الديمقراطية المالية فتجمع شملهما في نظام واحد لما فيه خير المجتمع وهناؤه . فطريقة الانتاج ووسائله في تحول دائم ، وسوف نرى في عهد فؤاد الأول كيف استكملت الهيئة الاجتماعية المصرية وسائل نهضتها بالروح الديمقراطية التي عادت اليها في ثوبها الجديد[2] . فقد أخذت البلاد بسبيل حياة تعدّ لتطور واسع كبير ، ولم ينظر فؤاد الأول الى الحكم من حيث مظاهره وأوضاعه بل جعل يبحث عن دعائمه وأركانه ، فرأى بثاقب فكره وواسع حكمته أن الديمقراطية الرأسمالية دعامة التقدم والنمو وأساس الطمأنينة والاستقرار خصوصاً وأنها خير وسيلة[3] يؤسس عليها حكم البلاد لما هي عليه من ربط المحبة بين العباد واستثمار أموالهم في المنشآت التي تتطلب التعاون والتناسب والتوافق . فغدت رسالة فؤاد الأول حماية أسس الديمقراطية ورعاية الانسانية واشاعة العدل بين الطبقات والأخذ بيد الضعفاء منهم لينهض بهم إلى حياة جديرة بقدر الانسان . ولا يخفى أن مجد الملك من مجد الشعب ، والشعب بأيمان مليكه قوة لا يستهان بها

---

(١) راجع « مبادئ النظام الاجتماعي وعلاجها » تأليف الفيلسوف الكونت ليوتولستوي وتعريب الأستاذ مصطفى حسين المنصوري صفحة ١١٤ . وقارن « الثقافة » ٨ مايو سنة ١٩٤٥ « طرق رفع مستوى المعيشة » الأستاذ محمد عبد البارى

(٢) قارن « العمل المأجور ورأس المال » تأليف ماركس وأيضاً كتاب موريس دوب في كتابه « ماركس الاقتصادي » .

(٣) جمع فؤاد الأول فلسفة الديمقراطية المالية كما جمع قواعد الديمقراطية الزراعية في عمله الخاص والعام ، وقد أمدّ روح التقدم في أواخر عهد فؤاد الأول الى المعاهدة التي أبرمت بين مصر وبريطانيا تحقيقاً النهضة الأهلية .

فى الانتاج وحسن توجيه الاستهلاك[١] لما فيه رفع مستوى تداول الرعية .

لقد علم فؤاد الأول بما قامت به انجلترا من تحسين حال المجتمع البريطانى عن طريق الديمقراطية المالية ، فتقدم بجميع التحسينات الاجتماعية التى تهون على العامل معيشته وتخفف عليه متاعب الحياة فقام بأقامة المستشفيات للفقير ، وأوجد المكاتب ، وشجع التعليم الحر المجانى وفتح باب المكاتب العامة على مصراعيه ، وكان بوده أن يقيم منازل للطبقات الفقيرة وأن يجعل أغلب المفردات الضرورية فى متناول الطبقات العاملة . فقد رأى بثاقب فكره أن تعميم بعض مفردات الاستهلاك سوف تجعل أجر العامل الأسمى أعلى بكثير من أجره الحقيقى ، وبذلك يصبح لدى العامل فى الزراعة والصناعة فائضاً يستثمره فى التساهم فى المشروعات العامة والخاصة سواء بسواء مع الأغنياء وأهل الجاه من الأثرياء [٢] وبذلك يصبح العيش خفيضاً رغداً ، والدخل كبيراً عميا .

الشركات وجمعيات التعاون والديمقراطية المالية فى مصر :

كانت حالة المصريين فى عهد عباس حلمى حالة خضوع ويأس واستسلام ، تسربت من نفوس بعض الزعماء والمستوزرين الى صفوف الأمة ، ولكن بعض المخلصين استمروا فى الكفاح لتحقيق استقلال البلاد ، وكان منهم مصطفى باشا كامل وسعد زغلول وطلعت حرب والبرنس حسين كامل ، فثابروا على نشل الأمة من حالة اليأس التى وقعت فيها وعملوا على بعث روح جديدة فى بعض طبقاتها ونشأتها ، وكان عباس حلمى الثانى يشجع هذه الحركة تارة ، ويهملها أطواراً أخرى ، وفى الحالتين كان يراعى مواطن الضعف والقوة التى تساير أحداثه ومواقفه . فقد كان عباس عالماً بما فى بواطن الأمور بين فرنسا وألمانيا وانجلترا ، كما كان يعلم علاقة كرومر بالحكومة البريطانية وسياستها العامة[٣] . فلم تخف عليه خافية ، لا فى شئون مصر الداخلية ، ولا فى علاقة مصر بالامبراطورية البريطانية . وكان زيادة على ذلك ، يعلم أن كرومر وضع سياسة اقتصادية عامة لمصر والمصريين ومن يتولى تنفيذ هذه السياسة ، فاذا مارفض كرومر تشجيع بعض المصروفات فان هذا الرفض كان لاستكمال بعض الوجوه

(١) قارن « الورد كرومر » تأليف الماركيز أوف زيتلاند صفحة ١٤٦ حيث يظهر وجهة النظر المالية فى هذا الاعتبار .

(٢) راجع الأستاذ هازى جوز فى كتابه « الاقتصاد الاجتماعى » حيث يشرح التحسينات الاجتماعية وأثرها فى رفع مستوى الطبقات العاملة ، وقارن ريس فى كتابه « السياسة والاقتصاد » حيث يشرح معنى التحسينات الاجتماعية ووجوهها المختلفة وراجع أيضا « أول الواجبات لرفع مستوى المعيشة بهذه البلاد » للاستاذ محمد عبد الهادى بالثقافة ٨/٥/٤٥ .

(٣) راجع « كرومر » تأليف المركيز أوف زيتلاند صفحات ١٣٢ و ١٤٨ — ١٤٩ و ١٧٧ .

الاقتصادية البريطانية[1] ، وإذا ماوافق على منح الضمانات المالية فان ذلك كان بغية الوصول بأهدافه إلى قلوب الشعب المصرى ، فقد رأى أن يعين من الموظفين الانجليز من يساعده على إقامة العدالة والمساواة والتقرب من صغار المزارعين فى القرى والمدن ، فوزع مفتشيه الانجليز بوزرة الداخلية والأشغال العمومية فى أنحاء القطر ، ورغب منهم أن يتقربوا من سواد الشعب المصرى [2] . وقد رأى كرومر من الوزارة والحكومة خير عون لتحقيق أهدافه ، وأصبحت سياسة التناسق والانسجام لتدعيم سلطان كرومر خير شفيع للمزيد من تعيين الموظفين الأجانب من بريطانيين وغير بريطانيين . فقام الموظفون البريطانيون طبقاً لسياسة كرومر بتخفيف حمل الضرائب وتحسين أحوال الملكية الصغرى المصرية .[3] والقضاء على نظام السخرة والضرب بالكرباج [4] واصلاح نظام السجون وتعديل نظام القضاء الأهلى والشرعى واستقرار نظام الشئون الصحية واستتباب نظام الرى والصرف وإقامة صرح العدالة والمساواة وتهذيب حال الموظف المصرى حتى ينقضى عهد المحاباة والرشوة ، وكان من جراء هذا أن تقدمت مصر تقدماً يذكر من بعض الوجوه ، وأصبح لدى الحكومة المصرية احتياطى كبير يمكن أن تصرفه فى التحسينات الاجتماعية إن شاءت أن تساير السياسة البريطانية فى بلاد الانجليز نفسها من تشجيع التعليم الحر المجانى ومن إقامة المستشفيات للفقراء ومن ايجاد الأعمال العامة للعاطلين الجادين ومن تقديم جميع المفردات التشاركية التى تفيد المجتمع .

قضت الحكومة المصرية على كثير من النظم القديمة التى كانت مدعاة لتأخر المصريين ،

---

(١) راجع ويكستيد فى كتابه ,, نظرة عامة لعلم الاقتصاد ,, صفحات ١٤٥ - ١٥٠ Common Sense of Political Economy

(٢) راجع ,, كرومر ,, تأليف المركيز أوف زيتلاند صفحة ٢٠٦ .

(٣) قارن ,, الملكية العقارية فى مصر ,, تأليف يعقوب باشا أرتين صفحة ٦١ حيث يشرح أحوال استقرار الملكية العقارية فى مصر ويبين أثر وضع الأسس القويمة للوراثة وتسجيل حقوق الملاك ذكوراً وإناثاً سواء بسواء .

(٤) أصبح نظام السخرة بعد تقرير العدالة والمساواة قليل الفائدة ، اذ أن الغرض من هذا النظام هو فائدة الأمراء وكبار الموظفين والحكام . ونظام السخرة يتمشى مع نظام الرشوة والضرب بالكرباج ، فاذا ما ألغى نظام الكرباج أصبح لافائدة من نظام السخرة . ولا يخفى أن نظام السخرة يتطلب دوام المراقبة ، فاذا ما حل نظام الضرائب النقدية بدلا من الضرائب النوعية فان نظام السخرة أصبح لايوافق غير أعمال المشروعات العامة من حفر الترع وتطهير القنوات وفتحات النيل فى الفصول الخاصة . راجع ,, علم الاقتصاد المصرى ,, حيث تشرح نظام العونة Corvée فى العهود المختلفة من أيام قدماء المصريين ، وقارن نيومان فى كتابه ,, بريطانيا العظمى ,, صفحة ١٦٤ ليعقوب أرتين فى كتابه ,, الملكية العقارية فى مصر ,, حيث يشرح هذا النظام من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية .

فوضعت للضرائب نظاماً لايظلم صغار المزارعين ، ولا يفقر الطبقات المنتجة العاملة ، كذلك وضعت حداً لنظام المحصلين ، فلم يصحبهم المرابين الذين كانوا من عوامل اضعاف صغار الزراع عندما لجأوا اليهم لتسديد ماعليهم من الأموال المقررة على أطيانهم وعقارهم . كذلك قضت على إعادة تقسيم الأراضي وتعديل مقاييس الأطيان بغرض جمع الضرائب للحاكم على حساب المحكومين ، ورفعت الحكومة عن كاهل الأهالي ضريبة الرؤوس وضريبة الملح ، وقد ساهم الخديو عباس في إقامة صرح العدالة بما اتفق مع مصلحة الوطنيين في سياسة كرومر الموجهة. (١) لهذا اتفقت أهداف عباس حلمي الثاني وأهداف المندوب السامي في تقوية المصريين على ضوء نظام الاشتراكية الحكومية . ومع أن عباس حلمي الثاني اعتقد في الاشتراكية الحكومية وما يتخللها من حماية واوتوقراطية وهيمنة تامة على عوامل انتاج الأمة ، فان كرومر كان يعتنق بطبيعة تجاربه مذهب الاشتراكية الحكومية الحديثة وما يتخللها من مذهب الفردية الذي درسه على الطبيعيين أمثال ترجوه وآدم سمث ومن أتى بعدهم من الكلاسيكيين أمثال ريكاردو ومل وسنيور وارجورث وغيرهم ، ولكنه أخذ بمبدأ تلك الحرية داخل حدود الأمبراطورية البريطانية كما شرحها الاستاذ نكلسون في كتابه « مشروع امبراطورية(٢) » حيث قال بضرورة اتباع كامل الحرية داخل الامبراطورية البريطانية مع دوافع الحماية من التدخل الأجنبي في حدود الامبراطورية الكاملة الكفاية بوحداتها وأجزائها الاقتصادية . فكرومر كان يرى أن من مصلحة الأمبراطورية البريطانية أن تبع مصر مبادىء الحرية وأن يترك المصريون يتمتعون بحريتهم في الشئون الاقتصادية تحت التوجيه الأمبراطوري العام ، وكان يرى أن مثل هذه الحرية تدعو الى تقدم الأفراد وتخصصهم فيما هم أهل له ، معتمدين على أنفسهم في هذه الناحية لاعلى غيرهم من تدخل الحكومة المصرية الأهلية(٣) . وكانت السياسة البريطانية تعتنق حرية التجارة

(١) راجع « بريطانيا العظمى في مصر » تأليف نيومان صفحة ١٤٠ وقارن تقرير كتشنر السنوى سنة ١٩١٤ صفحة ١٨ ، وأيضاً « اللورد كرومر » تأليف الماركيز زيتلاند صفحات ١٥٥ - ١٥٨ .

(٢) راجع نكلسون في كتابه «مشروع امبراطورية» A Project of an Empire وقارن ادم سمث في كتابه « ثروة الأمم » وترى نكلسون يقول أن آدم سمث كان أول من قال بضرورة الحماية من التدخل الاجنبي في شئون الوحدات الداخلة في سلطان الامبراطورية البريطانية وقارن « مركز مصر الاقتصادى » المؤلف

(٣) راجع « اللورد كرومر » تأليف الماركيز أوف زيتلاند صفحة ٢٢١ حيث يقول أن اللورد كرومر كان وثيق الامل في مبادئ حرية التجارة على مصر خصوصاً وأنه أصبح من حزب الاحرار التي نادى بتطبيق هذا المبدأ داخل الامبراطورية المرنة وقارن باستبل في كتابه « تجارة الأمم » .

وتعمل على تنفيذها وتطبيقها على مصر بما يلائم العلاقات الامبراطورية البريطانية . وقد تبين اللورد كرومر أن أحسن طريقة لتنفيذ سياسته فى مصر هو فى التفاهم مع فرنسا حيث أن ذلك يدعو إلى تحرير مصر من عبئها المالى الناشىء من المصروفات الكثيرة على الجيش والبحرية التى يتطلبها المركز الدولى العام (١) .

اعتقد كرومر أن الاتفاق بين فرنسا وانجلترا يحقق وحدة المبدأ الديمقراطى الذى ناشد تطبيقه فى مصر بالروح الذى تراءت له . وبالرغم من اختلاف مصر عن بريطانيا من حيث اللغة والعادة والاخلاق ودرجة الثقافة وتباين المعتقدات والأديان ، فان وحدة المصلحة قد تؤدى إلى تطبيق وحدة المبدأ الديمقراطى البريطانى(٢) . والحق أن الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا فى ٨ إبريل سنة ١٩٠٤ أدى الى انفراد انجلترا فى سلطان الحكم فى مصر من الوجهة السياسية والمالية . فخلا الجو للحكومة المصرية فى التصرف فى الاحتياطى الموجود لدى صندوق الدين ، فصرفته فى المشروعات العامة التى دعت إلى رفع الطبقات الدنيا والعليا بالعدالة التى واجهت تحقيق الديمقراطية المالية . فقد نتج عن التحالف البريطانى الفرنسى أن زادت المصروفات العامة على التعليم وعلى الشئون الصحية وعلى النهوض بالمشروعات العامة التى تفيد جميع الطبقات بالمساواة وروح العدل والديمقراطية السليمة . أضف الى هذا أن التحالف البريطانى الفرنسى فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ عدل من نظام الضرائب

---

(١) راجع « اللورد كرومر » تأليف المركيز أوف زيتلاند صفحة ٢٢٧ حيث يقول أن هناك من يعتقد مذهب الحرية التى نادى به علماء منشستر ولكن اللورد كرومر كان يقول بضرورة درس أحوال البلاد الاقتصادية من الوجهة العملية وما تحتاجه من اصلاح ، وأن الاصلاح لايمكن تحقيقه الا بعد تمام التفاهم مع فرنسا وتحرير مصر من القيودات التى توجدها الاطرة الثنائية ـ البريطانية الفرنسية ـ فى مصر . اذ أن تحرير مصر من القيودات الدولية فى شئونها المالية تدعو الى ايجاد المال اللازم لتقدم مصر نحو الديمقراطية المالية المنشودة .

(٢) اعتقد كرومر أن تحرير مصر من التدخل الفرنسى سوف يساعد على تحقيق هذه الوحدة الديمقراطية البريطانية فتحرير مصر من القيودات المالية الدولية سوف يزيد من قوة الانتاج ويرفع شئون المصريين فى التبادل الخارجى . وفعلا كان الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ مؤدياً الى تقدم مصر الاقتصادى . راجع « بريطانيا العظمى فى مصر » تأليف نيومان صفحة ١٥٦ حيث يذكر ما ناله مصر من استقلال مالى بهذا الاتفاق اذ اصبحت علاقة مصر المدينة بحملة السندات من الأجانب محدودة فى دائرة ضيقة ، وبهذا أصبحت مصر حرة فى التصرف فى الاحتياطى الموجود لدى صندوق الدين ، فصرفته فى المشروعات الانتاجية العامة من رى وسكك حديدية واصلاح الأراضى الزراعية وعمارية الآلات وتحسين نظام الشراق والقضاء على دودة القطن والمزيد من العناية بشئون الصحة والتعليم ، وكل هذا يدعو الى تحقيق التحسينات الاجتماعية التى تفيد الطبقات الدنيا مما فيه تحقيق مبادىء الديمقراطية المالية الى حد بعيد .

فحلت ايرادات الجمارك والسكك الحديدية محل ضريبة الأطيان فى ضمان سداد الديون وفوائدها، وبذلك تقيد صندوق الدين فى تدخله فى ادارات الحكومة ومصالحها . وتحررت الحكومة المصرية من القيودات التى وضعتها لها المراقبة الثنائية فى شئونها المالية ، فأصبحت الحكومة حرة فى التصرف بالأموال العامة لما فيه خير الرعية وتحقيق الديمقراطية التى تلازم هذا الخير العميم .

لقد خففت الحكومة الضرائب على صغار الملاك فكان ذلك مدعاة لتنشيط عوامل الانتاج فى شئون مصر الزراعية . ولولا أن الامتيازات الأجنبية كانت متحكمة فى الشئون المصرية لزادت درجة الرخاء بعد التحالف البريطانى المصرى ، ولتحققت مزايا الديمقراطية فى حدود أوسع ، خصوصاً وأن هذه المحالفة قضت على تدخل تركيا فى شئون مصر المالية والسياسية مادامت الجزية تدفع لها فى مواعيدها . (١) فلم تعن تركيا بشئون مصر الاقتصادية اذ كان كل عنايتها جمع المال دون رعاية مصالح العباد فى المشاريع التى تتحقق من جمع المال ومبرراته .

والآن نتساءل فيما اذا كانت الوجهة المصرية والنظرة العامة البريطانية متفقتين عن الديمقراطية المالية التى أراد عباس حلمى وكرومر تعضيد وجودها فى مصر لما فيه خير الشعب المصرى ؟ نعتقد أن كرومر حبذ تكوين شركات المساهمية فى مصر ، اذ أنه رأى فيها أصلح أداة لاستجماع رؤوس الأموال خصوصاً وأنها تستطيع أن تحصل على المال اللازم اما بواسطة إصدار الأسهم أو بواسطة الاقتراض من الجمهور واصدار سندات تمثل هذه القروض . كذلك نعتقد أن عباس حلمى الثانى عاش وسط الشركات التى تنوعت وانتشرت فى القطر المصرى وبلدانه ، وقد رأى فى الشركات أكبر عون لتقدم الرأسمالية كما رأى أن نظام الرأسمالية لايفصل العامل عن الممول بأية حواجز فى العمل ، وأن كل ما فى الأمر أن ادارة الشركات الرأسمالية أصبحت فى يد فئة فنية خاصة لايعلم المساهم فى مصر من أمرها شيئا ولامن دخائلها توجيهاً خاصاً (٢) ، ولهذا رأى أن يترك الشركات تنمو نموها دون تدخله أو عرقلة مسيرها . ولو تدخل لمصر هذه الشركات وحولها إلى مافيه خير المصريين كما حصل ذلك فى

---

(١) ساعدت الاتفاقية الفرنسية البريطانية فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ على ترك الحكومة المصرية حرة تتصرف فى الاموال العامة لمصلحة الشعب المصرى ، كما أطلقها فى الاستدانة والاقتراض ودفع ما عليها من جزية وخلافة . ولم تمانع تركيا فى هذه المعاهدات مادامت الجزية تدفع لها بالقسط والميزان ، سواء أدى دفع هذه الجزية الى استرقاق العباد أم الى عدم مشروعية الجزية التى تقادم العهد بها ، كما تعدت المبادئ التى بنيت عليها . ,, قارن تحرير مصر ،، لمجهول ا . ز . صفحة ٢٨ .

(٢) راجع «الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى» للمؤلف حيث تشرح أثر الشركات فى الصناعة المصرية ومسايرة أنواعها للنهضة الاقتصادية الصناعية فى عهد فؤاد الأول .

عهد فؤاد الأول . أما عهد عباس الثاني فقد أمتاز بنفوذ المندوب البريطاني وأعوانه فسمت روح الشركات الرأسمالية في النواحي المصرية المتعددة ، حتى قيل أن الشركات الرأسمالية كثيراً ماتدعو الى تحقيق الديمقراطية ، إذ أن معنى الرأسمالية انتشار الآلات في المصانع على نظام الانتاج الكبير ، وأن انتشار الآلات واتساع مجال الشركات يدعوان إلى رخص الاسعار وتحقيق فائض المستهلك (١) فيتمكن العامل من الادخار ، و يستثمر العامل ذلك الفائض فى شراء الأسهم والسندات ، ويتمكن بذلك من المساهمة في المشروعات العامة . ولهذا يقال أن الشركات التساهمية ماهى الا وسيلة من وسائل الديمقراطية المالية . خصوصا إذا ما دعت الى تضييق مجال الفروقات بين الطبقات المختلفة فى الاستثمار الرأسمالي . ولهذا نرى أن نُعدد الأسباب التى قد تحقق الديمقراطية المالية فى الشركات والمساواة بين الطبقات فى مصر (٢) ، وهل هذه الاسباب حوّلت فعلا الفروقات بين طبقات المجتمع الى مافيه خير الشعب المصرى (٣) أم أن موضوع هذه الديمقراطية المالية تُرك حتى عهد فؤاد الأول عندما حد من سلطانها بالتشريع لمصلحة مصر والمصريين :—

١ . قام محمد طلعت حرب باشا وأنشأ بنك مصر فى عهد فؤاد الأول الاقتصادى ، ثم انشأ الكثير من الشركات ، وكان هدفه أن تكوّن هذه الشركات المصرية بالأموال المصرية لمصلحة مصر والمصريين ، وأن يكون مجلس ادارتها من المصريين دون سواهم . وعند ما جعل قيمة السهم من الانخفاض بحيث يصبح فى متناول جميع الطبقات المصرية ، فانه حقق الديمقراطية المالية . فالشركات فى مصر قد تعمل على تخفيض قيمه أسهمها جهد الطاقة لتجعلها فى متناول صغار المساهمين وذوى الدخل البسيط الثابت . وبهذا يكثر عدد المساهمين من الطبقات الدنيا السافلة وتضمحل روح التفاوت بين

---

(١) فائض المستهلك عبارة عن الفرق بين الثمن الذى كان المستهلك على استعداد لصرفه وبين الثمن الذى صرفه فعلا . فاذا ما انخفضت الأسعار كان فى انخفاضها رفع مستوى معيشة العمال .

(٢) قارن «عناصر علم الاقتصاد» تأليف لمعلة وعليش ص٢٢٨ حيث تشرح علاقة الانتاج بالرأسمالية والديمقراطية فى مصر .

(٣) ان رخص السلع كثيراً مايدعو الى رخاء الأفراد اذ يتهيأ لهم أن يقتروا بنفس الدخل على مقادير أكثر من المنتجات أو أن انخفاض الأسعار يدعو الى استثمار الفائض . اما فى تنوع مفردات الاستهلاك ورفع مستوى معيشة الأفراد واما فى شراء الأسهم والسندات واما فى الادخار فى البنوك والحصول على دخل أضافى من جرائها ، وبهذا يعظم دخل الأفراد . فالانتاج الكبير ورخص منتجاته كثيرا مايدعو الى تداول المفردات بين جميع الطبقات وبذلك تتقارب الطبقات فى استهلاك المنتجات الموحدة . راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » المؤلف .

طبقات الأمة . (١) فالتساهم كالتعاون يحققان مطالب الأمة من الديمقراطية المالية .

٢ . إن الشركات هى من أحسن وسائل استثمار المدخرات الصغيرة . فالعمال والموظفون وذوو الدخل البسيط وكذلك كبار المولين يتعاونون ويساهمون فى نفس المشروع ، لا يختلف غنيهم عن فقيرهم فى المساواة والعدالة فى الحقوق . فاذا ماتحدد عدد مايمتلكه الفرد من أسهم الشركات نمت روح الديمقراطية بين أفراد المجتمع الرأسمالى ، وبذلك تستفيد الشركة من تجمع رأس المال المطلوب كما تستفيد أصحاب المدخرات الصغيرة ويستفيد أهل البلد كما يستفيد المشروع نفسه . إذ أنه يكون سبباً فى استثمار الأموال استثماراً حسناً . ومصر قد استفادت كثيراً من مشاريع بنك مصر فى عهد فؤاد الأول خصوصاً بعد أن وضع التشريع لتمصير أغلب الشركات وتشغيل المصريين فيها وتشجيع صغار المساهمين فى الاشتراك فى تمويلها والتمتع بنصيبهم من أرباحها (٢)

٣ . كثيراً ما يشترك العمال أنفسهم فى التساهم فى رأس مال الشركة ، فيكون ذلك داعياً إلى تحقيق الوفاء والتعاون فى الانتاج . ونحن اذا أمعنا النظر فى شركات التضامن فى مصر وتقدمها ، حتى إذا ما تحولت من تضامنيه الى شركات التوصية البسيطة وشركات المحاصة ثم الى شركات التوصية بالأسهم ثم الى شركات تساهمية رأسمالية بحتة ، لوجدنا أنها تسير بخطى واسعة موفقة كلما ساهم العمال والطبقات الوسطى والدنيا فى تمويلها لما فيه خير العاملين فيها بروح الديمقراطية السليمة . وما فوائد شركات تعاون المستهلكين فى القاهرة عنا ببعيدة ، حيث بدأت فى عهد السلطان حسين ونمت نمواً مطرداً فى عهد فؤاد الأول ، سواء أكان ذلك فى شركة قناة السويس أم فى الشركات المصرية البحته (٣) .

٤ — يتمكن ذوو المواهب من العمال وغيرهم من الوصول الى ادارة الشركة إذا ماساهموا فيها بأموالهم وجهودهم ولو كانوا مالكين لعدد قليل من الأسهم . وأنت إذا درست تقرير لجنة التجارة والصناعة فى سنة ١٩١٦ لوجدت حسن التوجيه الذى عمل فؤاد الأول على تحقيقه حتى يكون

---

(١) راجع توملس فى كتابه «عناصر علم الاقتصاد» ص ١٣٥ وقارن جيد فى كتابه «مبادئ علم الاقتصاد السياسى» .

(٢) قارن «النظريات والاوضاع الحديثة لنظام الصناعة» تأليف كول وتعريب الأستاذ محمد عبد البارى ص ١٥ وراجع روبنسون فى كتابه «الهيكل الصناعى تحت نظام المنافسة» .

(٣) راجع «عناصر علم الاقتصاد» تأليف لبطة وطيش صفحات ٢٤٧-٢٥٨ حيث تكلم عن النظم المستقل وتحوله الى شركات التضامن ، ثم تحول شركات الأشخاص الى شركات أشخاص مالية ثم الى شركات الأسهم الرأسمالية فى عهد فؤاد الأول . وقد عمل فؤاد الأول على صيانة الشركات المصرية وتمويل بعض الشركات الأجنبية المصرية اما بالتشريع واما باعادة الانشاء والتجديد.

للمصريين نصيب في تمويل مشروعاتهم العامة والخاصة بمساهمة صغار المدخرين فيها . وقد كان التشريع أثره في تمصير الشركات واظهار الكفاية المصرية في إدارة الشركات المصرية . فترأس أصحاب المواهب من العمال مكانتهم في ادارة بعض المشاريع الصغرى فالكبرى . ونظرة الى الجراجات المصرية ترى سيادة الديمقراطية في تمويلها وتقدمها الكفيل برفع مستوى العاملين فيها . (١)

٥ — ينتخب مجلس الأدارة من حملة الأسهم ، وبذلك يمكن لحامل السهم أن يعطى صوته في انتخاب مجلس الادارة لمن يريد ، وهذا فيه مافيه من سيادة الديمقراطية المالية ، وقد ينتخب العضو نفسه من ضمن أعضاء مجلس الادارة إذا حقق له التشريع ذلك . ونظرة بسيطة إلى شركات المطابع وجماعات المكاتب والتأليف والنشر ، تبين لنا حسن التوجيه في عهد فؤاد الأول لما فيه خير الطباعة وتقدم النشر وتحقيق التعاون بين العمال والمولين لما فيه سيادة الديمقراطيه المالية . فمدخرات صغار العمال لها أثر عظيم في تمويل المشروعات النامية خصوصاً إذا ساد روح الوئام بين العمال والمنظمين .

٦ — إذا احتاجت الشركة لأمداد حجم مصانعها أو لزيادة أفرعها ، وعرضت على الجمهور الاكتتاب في هذه الاسهم ، فان ذلك قد يكون مدعاة لزيادة عدد مساهميها اذا مافضلت المستجدين من أصحاب المدخرات القليلة . وهذا فعلا ما حدث في عهد فؤاد الأول عندما تطورت حياة المنظم المستقل ؛ فأخذ يمول مشروعه بمايلاقيه من تشجيع العاملين معه ، المتضامنين في أرباحه وفوائده ، وبهذا تكوّن المشروع من جملة عوامل مشتركة ومتعاونة ، سادت فيه روح الديمقراطية المالية ، وبدونها لافتقر المشروع لمن يموّله ومن يراعيه في فترات تقدّمه المختلفة (٢) . فقد حمى فؤاد الأول المدخرين ووجههم التوجيه الصالح لاستثمار أموالهم في خير المنافع .

٧ — قد تحتاج الشركة إلى قرض أهلي ، فتصدر سندات بقيم صغيرة لكي يساهم فيها صغار المدخرين بروح الديمقراطية المنشودة (٣) . فالتضافر في الانتاج والتوزيع من أهم دعائم الديمقراطية التي تعمل على تحقيق الملكية المشتركة في الانتاج الكبير والصغير . وما الشركة إلا مجموعة من الملكيات الفردية اندمجت في ملكية واحدة ولنابة واحدة هي مصلحة المساهمين . وعماد الشركات

(١) قارن تود في كتابه ,, مبادىء الاقتصاد السياسي لطلبة المصريين ،، وأيضاً ,, الأسواق في مصر ،، تأليف جاستن مارتين

(٢) راجع ديرل في كتابه ,, علم الاقتصاد ،، صفحة ٢٢٣ حيث يبين أثر حماية مصالح المدخرين على تكوين الشركات ، ويبين أثر التأمين على الادخار والاستثمار في النواحي الاقتصادية المختلفة صفحة ٢٢٤ .

(٣) راجع بفرج في كتابه ,, التوجيه الاقتصادي في كنف النظام الاشتراكي ،، وقارن زوتز في كتابه ,, التوجيه الاقتصادي والنظام الرأسمالي ،، . وأيضاً ,, الاغنياء والفقراء ،، للاستاذ ه . ج . ولز .

هو التنظيم فى الملكيات المشتركة . وقد كان عصر فؤاد الأول عصر الانتاج الكبير ، حيث يتطلب كل مشروع أموالا كثيرة ، كما يتطلب احتشاد العمال فى جهات خاصة معينة . وقد حققت الديمقراطية المالية ذلك كله بايجاد روح التعاون بين أمهر العمال والمنظمين وصغار المدخرين (١). وتوجيه الأساس الاقتصادى لسلم دائم على قواعد ديمقراطية سليمة (٢).

ونرى أن نمو رأس المال فى البلاد الديمقراطية القديمة أثر على مصر تأثيراً ساير أحوالها ، ولكن مصر لم يوافقها هذا النمو لأن الامتيازات والحماية وسوء التوجيه تحت نظام الاشتراكية الحكومية الدولية دعا إلى ارتقاء بعض طبقات الأمة من العظماء على حساب الطبقات الدنيا . ولهذا نتفق مع الاستاذ كول فى كتابه « النظريات والأوضاع الحديثة لنظام الصناعى (٣) . كما تؤيد أقوال الاستاذ روبنسون فى كتابه « نظام الصناعة الحديث فى أحوال المنافسة الحرة » (٤) . فى أن الشركات ليست مظهراً للديمقراطية ، لأن الأصوات موزعة على الأسهم لاعلى الأشخاص ، فغالبية المساهمين لا يتمتعون بحقوقهم ولا يتمكنون من استخدام هذه الحقوق فى التصويت استخداماً فعالاً ، وذلك لتفرقهم وقلة درايتهم بالشئون التى تستثمر فيها أموالهم ، وكثيراً مايتمتع بعض كبار حملة الأسهم بنفوذ عظيم فيتضاءل سلطان صغار المساهمين ويمحى تأثيرهم فى السياسة العامة للمشروع . والحق أن عهد عباس حلمى كان عهد الرأسمالية حيث تباعدت الملكية فى الادارة عن العمل وشئونه ، فأصبحت الشركات تعتمد على أموالها الخاصة فى المنشآت الثابتة ، وعلى الأموال المقترضة من الخارج حتى إذا ما اشتد ساعد هذه الشركات استأثرت بسلطان الحكم فى مجلس إدارتها ، وكان للتضخم النقدى أثره فى ارتفاع أسعار الأسهم والسندات مما زاد إبعاد أصحاب المدخرات الصغيرة عن المساهمة فيها .

---

(١) راجع « عناصر علم الاقتصاد » تأليف لبيبة وعليش ص ٢٦٨ - ٢٦٩ حيث تظهر فوائد الانتاج الكبير وأثره فى تحقيق الديمقراطية المالية ، وقارن « الاتحاد التعاونى » The Cooperative Union للأستاذ مارسر Marcer

(٢) راجع « دافنبورت » فى كتابه « اقتصاديات المشروع » صفحة ٦٥٤ حيث يقارن بين ديمقراطية رأس المال فى الزراعة وفى الصناعة ، وقارن مبد فى كتابه « الاساس الاقتصادى لسلم دائم » وبريجز وجوردون فى كتابهما « مقرر علم الاقتصاد » صفحة ٢١٥ . وأيضاً مرسر فى كتابه « جماعات التعاون الاهلى والدولى » .

(٣) راجع ديرل فى كتابه « علم الاقتصاد » صفحة ٣٣٣ - ٣٣٤ حيث يقول أن رفع الاجور كثيراً ما يعاون العمال على الادخار واستثمار هذه المدخرات فى النواحى المختلفة . وقارن كول فى كتابه « النظريات والاوضاع الحديثة لنظام الصناعى » صفحة ٢١ . ومرسر فى كتابه جماعات التعاون الاهلية والدولية .

(٤) راجع روبنسون فى كتابه « نظام الصناعة الحديثة فى أحوال المنافسة الحرة » صفحات ٥٥ — ٥٨ .

وقد تغير هذا النظام عند ما شرع فؤاد الأول فى تمصير الشركات المساهمية فى مصر فتبدل الحال ، وتحولت الشركات نحو الديمقراطية الصحيحة ، وساعدها فى ذلك روح الجماعات التعاونية التى بدأت تنهض نهضتها المعروفة فى عهد السلطان حسين وعهد فؤاد الأول .

ونعتقد أن الأسهم الرأسمالية إذا ما كانت قيمتها قليلة ، فأن ذلك يشجع صغار الموظفين والصناع والزارعين على المساهمة فيها ، وهذا ما عمل محمد طلعت حرب باشا على تحقيقه فى عهد فؤاد الأول . فقد عملت شركات بنك مصر على تشجيع صغار المدخرين فى استثمار أموالهم فى المشاريع الوطنية الكبرى والصغرى . وكان لمبدأ المسئولية المحدودة فى تكوين هذه الشركات والمساهمة فيها أثره فى الدور السلبى الذى لعبه المساهم فى ديمقراطية رأس المال (١) ولم يبق على مصر إلا أن تشرع تشريعاً كاملاً حتى تصبح العضوية فى مجالس إدارة الشركات لاتعتمد على عدد الأسهم التى يمتلكها المساهم بل على إنتاجية العمال المشترك فى إدارة الشركة عن طريق مساهميها مجتمعين .

لقد كان المجتمع الرأسمالى فى عهد عباس حلمى ونفوذ اللورد كرومر ومن تبعه من المستشارين الانجليز ، يعتبر تحقيق الربح هدف كل منتج ، فعمد هذا المجتمع الى إيجاد الوسائل التى تكفل للأفراد والجماعات والشركات أكبر ربح نقدى ، بأقل نفقة نقدية ممكنة ، وغض النظر عن الربح أوالخسارة الاجتماعية . ولهذا تهافتت الشركات على استغلال الموارد المصرية استغلالاً أدى الى سوء التناسب بين حاجات المجتمع ودخول الطبقات الدنيا ، ولهذا عمل فؤاد الأول ، بمجهود رجال مصر العاملين على الحد من الجرى وراء الربح الخاص وتوسيع مجال الربح الاجتماعى بحيث تقوم الجماعات الديمقراطية بعمليات الانتاج ، وبهذا تحدد الجماعة أو الشركة مستوى معيشة أفرادها بما يحقق أكبر درجة من الرفاهية المادية والنعيم الاجتماعى (٢) .

---

(١) راجع بريجز وجوردون فى كتابهما « مقرر علم الاقتصاد » صفحات ١٦٥ - ١٦٧ حيث يشرحان أثر الادخار فى تمويل المشروعات الرأسمالية ، وأيضاً صفحة ١٧١ حيث يوازنان بين الفروقات الموجودة فى عنصر الطبيعة وعنصر رأس المال وعنصر العمل ، ويقولان أنها فروقات ترجع الى درجة الدوام ومرونة نقل حقوق الملكية .

(٢) ان تعميم قواعد مشاريع المياه والنور فى القرى سوف يدعو الى رفع مستوى معيشة الطبقات الدنيا ، وهذا ما قامت به الحكومة البريطانية لكى ترفع من مستوى الطبقات الدنيا عن طريق التحسينات الاجتماعية بدلا من قيام الاشتراكية بمثل هذه الوسائل والطرق . قارن بفردج فى كتابه « التوجيه الاقتصادى فى النظام الاشتراكى » ، وقارن زوبج فى كتابه « التوجيه الاقتصادى فى الجماعات الحرة » وأيضاً « الاستكفاء الاقتصادى » تأليف فيشر .

لقد أراد فؤاد الأول أن يحد من أسعار الضروريات وبذلك يحقق اليسر للطبقات الدنيا ، إذ أنه رأى أن ليس ما يبرر حبس أجزاء الثروة فى يد الشركات الكبرى وبعض الطبقات الغنية ، فأراد أن يدخل فى دائرة الأعمال العامة كل ما من شأنه أن يعمم الاستهلاك لما فيه خير الطبقات الدنيا ، فأراد أن يعمم التعليم والتطبيب والنور وتوصيل المياه الصالحة للشرب فى القرى والمدن وتزويد الطبقات الدنيا بالمسكن الصحى والغذاء والكساء حتى تكون هذه التحسينات الاجتماعية وسيلة من وسائل رفاهية الشعب ، مثلها مثل أعمال الرى والصرف ومكافحة الأمية ومكافحة الأمراض المتوطنة التى تهدد من صحة الفلاحين حيث قامت بها الحكومة . لا لمصلحة طبقة من الطبقات ، بل لمصلحة جميع أفراد الشعب سواء بسواء .

الديمقراطية المالية والتعاون الزراعى : « لايحتكر الا خاطىء » حديث شريف

تبين أن مصر فى عهد عباس حلمى الثانى وسلطان اللورد كرومر أصبحت عرضة للتبلبل والارتباك خصوصاً بعد أن حلت الاشتراكية الحكومية الحديثة محل الديمقراطية السليمة ، فقد دبر اللورد كرومر السياسة العامة التى بها تمكن من التحكم فى مصير الشعب المصرى والسير به الى الهاوية والانحلال ، ولكن مقومات الاستقلال دبت فى روح الأمة المصرية وسط هذه التوجيهات السياسية فقاتلت اليأس بمحض ارادتها ، وتغلبت على القنوط بالروح المعنوية السائدة بين أفرادها وشعبها ، وكان لروح الديمقراطية المصرية أثرها وتفاعلها .

لقد هاجم اللورد كرومر الوطنيين المصريين ، وألغى الحياة الديمقراطية المصرية الصحيحة ، ولكن الشعب المصرى ، الحريص على مبادىء حقوق الأنسان والمستمسك بالحرية الديمقراطية قد التف حول رجاله المخلصين وبعض الزعماء الوطنيين ، فاستماد حرية وطنه ، فأخذ يقيم صرح حياته الديمقراطية فى السراء والضراء من جديد (١) ، خصوصا بعد أن أثبتت الحوادث أن أعداء الديمقراطية فى مصر هم أنفسهم أعداء الوطن المصرى وأن حاملى راية الديمقراطية فى مصر هم أنفسهم بناة الوطن القوى ، بناة عزه ومجده على أساس الديمقراطية المالية والتعاون الزراعى مع التوجيه الصناعى والتجاري والادارى .

فهل تكاتف عباس حلمى الثانى مع غورست وكتشنر لتخليص مصر من آثار المظالم السابقة ومن أساليب الحكم الاشتراكى الحكومى الجديد ؟ أم أن السلطان حسين كامل رأى مع بعض المصريين

---

(١) راجع « محمد فريد » للأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى ، وقارن اللواء الجديد عدد ٢٩/٢/٤٥ « مقومات الاستقلال » .

المخلصين أن روح التعاون الزراعى سوف تؤدى الأمانة ؛ فتحقق الديمقراطية التى ينشدها المصريون للوصول إلى أهدافهم الاقتصادية ؟(١) .

إن التحليل التاريخى للتعاون سوف يظهر أن مصر تقدمت به تقدماً كبيراً نحو مسلكها الطبيعى، إذ أن التعاون أتى على أثر سلسلة من الأحداث والخطوب سبقتها تحطيم الديمقراطية الأصيلة المصرية والقضاء على منظمات الطبقة العاملة المصرية وحرمان البلديات والقرى من حق التمثيل الصحيح وفرض الرقابة على الرأى العام ، ونتساءل فيما اذا كانت العلل المزمنة التى نخرت فى صميم نظام مصر الاجتماعى والاقتصادى هى التى جملت من المساوىء حتى وصلت مصر إلى ماوصلت اليه من التأخر على يدى بعض الوزراء الذين سيطروا على نظام الحكم فى عهد كرومر وغورست وكتشنر ؟(٢)

لقد ظن الرأى العام البريطانى أن مصر فى عهد عباس حلمى الثانى أصبحت فى عداد الماضى ، وأنه كلما قل التحدث عنها ، سراً وعلانية ، أو التفكير بها ، كان ذلك أجدى لراحة البال وطمأنينة النفس ، ولكن مصر وإن تكن أصبحت فى طيات الماضى إلا أن الشعب المصرى ما زال حياً ، له من العزيمة ما يدعو إلى تمام التفاؤل ، وأن المصريين ما زالوا أحياء ، لهم مستقبلا وثيق الصلة بمستقبل الأمة المصرية ، وأن الطرق القديمة أو الرجوع إلى الأساليب العتيقة قد مضى زمانها . وأن التصادم بين تقاليد مصر وتقاليد السلطة الأجنبية أصبحت ضعيفة الأركان والقواعد ، مهما اعتمدت روح التصادم على فئة قليلة من المصريين المتمصرين المسئولين مباشرة عن نظام الحكم فى مصر .

والحق أن مصر عملت لاستقلالها وحدها ، وحققت مطالبها بمحض إرادتها ، وتغلبت على الحوادث والكوارث بمجهودات أبطالها ورجالها المخلصين الذين رأوا أن العامل الوثيق من النجاح يرى النجاح أمامه كأنه أمر واقع وحقيقة ثابتة وأن روح التعاون وتشجيع جماعات التعاون فى مصر أدت رسالتها ونهضت بمصر نهضة حققت الديمقراطية السليمة التى سايرت عقائد المصريين ومذاهبهم الصحيحة .

ونحن إذ نرى أن الحماية البريطانية قد أعلنت فعلا فى عهد السلطان حسين إلا أن النظام الديمقراطى السليم أخذ يتكون فى نفس هذا العهد وسط شدة أساليب الاضطهاد وأشد طرق التنكيل

(١) قارن ,, سعد زغلول ,, للاستاذ عباس محمود العقاد ، وقارن مرسر Mercer فى كتابه ,, جماعات التعاون الأهلى والدولى ,, حيث يظهر أثر روح التعاون فى الجماعات والأمم .

(٢) راجع ,, مركز مصر الاقتصادى ,, للمؤلف فى رسالته للدكتوراه من جامعة ليدز .

وأشد وحشية جمع الأموال لزكاة الحرب والمحاربين ، فأعطت روح التعاون الزراعي صورة صحيحة مما يكنّه المصريون نحو الديمقراطية المصرية السليمة بين الطبقات سليمة العقائد والأهداف ، فأصبح التعاون نموذجا لمجتمع المستقبل ، فأشاد المصريون بذكراه ، فأضحى بشيراً جليلاً لمجتمع جديد(١) .

وعند ما رأى رجال السيطرة على الحكم من الأجانب أن التعاون لابد أن يتقدم فى مصر ، قد قاموا قومتهم فى النهوض بإنشاء البنوك حتى تقوم الفلاح بما تقوم به الجماعات التعاونية له ، وشتان بين الوسيلتين ، وسيلة « الفرد للمجموع والمجموع للفرد » ووسيلة « الانتفاع قبل النفع » . فتصيب روح التعاون كبح جماح الجماعات التساهمية الى حد بعيد وتشايع قوة الطبقات العاملة الناقمة ، ولو أن رجال الحكم اعتقدوا فيما اعتقدوه أن النظام التعاونى فى مصر سوف يؤول إلى الفشل ، فيتخلص منه أولو الأمر بأسرع ما يمكن بموته موتة طبيعية ، خصوصاً وأن طبقة الأثرياء التى بيدها تقاليد الحكم أرادوا أن يسايروا النظام الرأسمالى الارستقراطى للابقاء على سلطانهم واستمرار الثروات تحت توجيهاتهم ، وكان الخديو عباس حلمى الثانى يساير هذا الاتجاه مع مناقضته لسياسية المندوب السامى البريطانى . ولولا هذا التناقض لما ترعرع النشوء الجديد نحو التعاون الذى دعا الى نبض قلب المصريين بالاخلاص الديمقراطية المالية فى مصر (٢) .

لقد تطورت حياة المصريين تطوراً كبيراً فى عهد السلطان حسين ، فأخذ المصريون يتهيأون لإدارة الأعمال الزراعية والصناعية فى البلد ، وظهرت مواهب المنظمين المصريين ، ودخل فى روح

---

(١) راجع « التاريخ الحديث » للأستاذ أميل بورجوا حيث نشرته جامعة كيمبرج فى سنة ١٩١٠ وبه يشرح المساومة بين ضغط الطبقات الغنية الرجعية وبين ضغط الطبقة العاملة والفلاحين .

(٢) من الصعب أن نوازن بين الفروق القومية الأساسية بين كرومر وعباس حلمى ، كما أن من الصعب جدا أن نقارن بين ميول عباس حلمى الثانى نحو الارستقراطية المالية وبين الديمقراطية التعاونية التى أخذت تنمو فى عهده ، وهو تارة يمهد لها الطريق وطوراً يقضى على نزعاتها الديمقراطية . أما ما خلقه التناقض فقد وجه مصر للخلط بين الديمقراطية الفرنسية السياسية والديمقراطية الانجليزية السياسية ، خصوصاً وأن فرنسا كانت فى عهد استقرار نظامها الديمقراطى التى كانا أكثر ديمقراطية من بريطانيا بوجه عام ، وذلك لأن الهيئة التشريعية الفرنسية التى تسأل أمامها الوزارة كانت تنتخب وعدد انتخابها بانتظام كل أربع سنوات ، ولم يكن فى العرف الدستورى الفرنسى ما يسمح لرئيس الوزارة أن يطلب من رئيس الجمهورية حل الهيئة التشريعية قبل انقضاء السنة الرابعة من دورتها الانتخابية ، أما فى بريطانيا فان العرف الدستورى يعطى لرئيس الوزارة حق طلب حل البرلمان ، وهذا يزيد من قوة السلطة التنفيذية على حساب اضعاف سيطرة الهيئة التشريعية على الوزارة ، وهذه النزعات تنبعث من عادات الشعب وتقاليده . وقارن مستر Mercer فى كتابه « الجماعات التعاونية الأهلية والدولية » صفحات ٢ — ٧ .

النظام الزراعي المصري روح الديمقراطية السليمة ، وأخذت طرق استغلال الأرض تنحو منحى الديمقراطية سواء في التأجير أو المزارعة أو التمليك ، صغيراً كان أو كبيراً ، وأصبحت المشاريع المصرية تتميز بكون القائم بها لا يأتي وحده بعوامل الانتاج المختلفة جميعاً ، وانما يعتمد على غيره في المساهمة في استكمال حاجات المشروع ، فقد يملك الفرد الأرض ويتوفر لديه قوته المعنوية والعقلية والجسمية ، ولكنه يحتاج الى رأس المال ، فيشاركه صاحب رأس المال في مشروعه ، وقد يتوفر لدى أحد الافراد الأرض الزراعية ورأس المال ولكنه لا يملك القوة على العمل فيعاونه العمال والمزارعون ، وقد يتوفر لدى بعض الناس العمل ورأس المال ولكنه يحتاج إلى الارض الزراعية فيزارع مع الآخرين ، وقد لا يتوفر للفرد سوى قوة تفكيره وحسن تدبيره وحزم أموره ، وبذلك يتعاون مع غيره في الارض والمال والعمال ، وهذا هو حال التساهم والتعاون في المشروعات العامة والخاصة .(١)

وقد تكونت المشروعات المصرية في أول الأمر في شكل مشروعات فردية من مزارعين وأرباب الحرف ، ولكنها ما لبثت أن اتخذت شكل جماعات تضامنية حيث يقوم فرد أو أكثر باستثمار رؤوس الأموال ، ويقوم فرد أو أكثر في استثمار جهوده وقواه العقلية والادارية ، ويقوم آخرون بالمساهمة في المشروع بأموالهم وجهودهم وحسن تعاونهم ، وما التضامن إلا نوع من أنواع التنظيم ، وما التنظيم إلا الاشتراك في الادارة من جهة ، وتضامن عناصر الانتاج وتحمل المسئولية والمخاطرة من جهة أخرى(٢) . فقوام الشركات الشخصية والرأسمالية هو التعاون والتناسب ، وفي مقدور رجال الحكم أن يوجهوها توجيهاً ديمقراطياً يتناسب مع حياة المصريين (٣) .

لقد ظهرت للسلطان حسين كامل مساوىء الشركات ، إذ أن تجمع رأس المال في يد عدد قليل من الأشخاص قد يصبح خطراً كبيراً على كيان الدولة وعلى استقلال أفرادها فيما يستهلكون ، خصوصاً وأن الشركات المتخصصة في انتاج نوع معين من السلع والخدمات قد تتمتع بعنصر الاحتكار

---

(١) هذه هي الحال في المشروعات التساهمية الحديثة كما هي في المشروعات التعاونية الكبرى والصغرى ، فالمساهمة قد تحققت في مشاريع قناة السويس وسكك حديد الدلتا ومشروع المياه والنور والترام بالقاهرة ، وبذلك يتكون المشروع من عدة عوامل مشتركة ومتعاونة ، فالادارة والمسئولية في شركة من الشركات يقوم بها بعض الأفراد في مجلس ادارة الشركة أو في شكل هيئة حكومية أو جمعية تعاونية ولولا كبر قيمة السهم لتحققت الديمقراطية المالية وروح التعاون للنقود .

(٢) راجع بريجز وجوردون في كتابهما « مقرر علم الاقتصاد » صفحة ١٨٦ وراجع كتاب « المعاملات في الشريعة الاسلامية والقوانين المصرية » تأليف أحمد أبو الفتوح صفحات ٤٦٦ — ٤٨٣ .

(٣) تالون هكس في كتابه « الهيكل الاجتماعي » ص ٨٥ وراجع توماس في كتابه « عناصر علم الاقتصاد » ص ١٥٥ .

فتصبح الدولة وأفرادها ضعفاء بالنسبة لقوة الشركة الاحتكارية التى انحصرت فى نطاقها جميع وسائل الانتاج والتوزيع ، فما بالك إذا كانت هذه الشركة أجنبية تعمل وتستغل ظروف مصر الاقتصادية . لقد كان ذلك خير حافز للسلطان حسين فى معاونة مشاريع التعاون خصوصاً وأن المصريين وجدوا فيه تحقيق ما فى قلوبهم ونفوسهم من أمانى وأهداف[1] .

شرّعت الأديان للفرد فى مصر ما ينظم علاقته بالمجتمع ، وأوجدت له الحياة التى لابد له منها حتى يحسن نوعه ويستقيم حاله ، فسنّت له طرق الكسب على الوجه السليم الذى يحقق له مستوى من الحياة الطيبة ، فتعاون مع جيرانه كما ساهم فى النهضة التى تواجهه . فالتعاون الذى عمل السلطان حسين على تحقيقه بعد تشجيعه ، هو المتوطد على أن الفرد للجماعة والجماعة للفرد ، فيسعى الفرد على نفسه ليكفها عن الحاجة ويغنيها عن الناس ، فان كان يسعى على أبوين ضعيفين وذرية ضعاف ، فبالتعاون يغنيهم ويكفيهم فى كنف المكاسب المشروعة خصوصاً وأن أنواع المكاسب كلها واحدة مادامت تؤدى الى إغناء النفس من طريق حل ، وما دامت توصّل إلى رفع التعطل عن الجماعات[2] . فالتعاون يرضى مطالب الناس إن أحسن ضبطه ، إذ أنه وسيلة المال الحلال الذى يعين الناس على تأدية الفرائض القائمة والحقوق السائدة . فالمال فى التعاون وسيلة من وسائل وصل الرحم والبر بالمتعاونين والصداقة والأخاء بين الأعضاء . ونجد فى شتى أبواب المبادلات التعاونية الطرق المرسومة التى تحدد المدى الذى يباح فيه التصرف ، فليس عقد التعاونين أداة طيّعة لتنفيذ أغراض الأعضاء الشخصية فحسب ، ولكنه دائرة مرسومة على وفق مايراه المشروع التعاونى من المصلحة . فطغيان الشهوات محدود ، والمثل الأعلى معهود ، واصلاح المجتمع منشود ، واصلاح المجتمع على أساس ديمقراطى ممدود ، فى مال التعاون حق السائل والمحروم ، وفى ادارة التعاون كل ألوان المعاملات الاقتصادية ، وفى العمليات التعاونية مراعاة

---

(١) راجع اللواء المصرى عدد ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٠ حيث ورد فيه ما قاله مصطفى كامل ،، انا وجهنا قلوبنا ونفوسنا وأفكارنا وقوانا الى أشرف غاية اتجهت اليها الأمم فى ماضى الأيام وحاضرها وأجل مطلب نرى اليه فى مستقبلنا ،، .

(٢) يقال ان بعض العلماء من السلف كانوا يرون فى الزراعة صرف الناس عن اتقان أسباب الحرب والجهاد ويرون التجارة أفضل أنواع المكاسب . والحق أن التعاون فى التجارة والزراعة يرفع من شأن المتعاونين والصناعات التى يقومون بالتعاون من أجلها . راجع جريدة ،، البصائر ،، عدد ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٠ حيث يشرح حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى ،، التجارة فى الاسلام ،، . وراجع الكتاب القيم عن ،، جماعات التعاون الأهلية والدولية ،، للأستاذ مرسر Mercer حيث يصف تحول جماعات التعاون من محلية الى أهلية الى دولية .

المصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة ، وكل أنواع المتاعب يقابلها مغارم يتحملها العضو بروح سليمة وقدرة مجيدة . فالثروة ، ولو أنها فى الظاهر ملك مطلق للفرد ، هى فى الحقيقة والواقع محل لشتى أنواع الحقوق لسامة المتعاونين [1] فى جماعات التعاون بأنواعها من إنتاجية وتوزيعية واستهلاكية .

لقد تبين السلطان حسين كامل أن الوسيلة للوصلة إلى الاستقلال تنحصر فى ترويج روح التعاون [2] إذ أنه يبث روح الوطنية الصحيحة والشهامة والاقدام فى الأمة وإعلاء كلمتها وإيجاد حب السؤدد والرفعة ، وجعل الاستقلال رائدها ، وأنه ، وإن تمكنت هذه الروح التعاونية من المصريين فسوف تؤدى تلك النزعات من كل مصرى إلى المطالبة بفتح المدارس العالية والصناعية والتجارية والزراعية فى كل مكان ، وتظهر آثار النخوة والهمة والتضامن الكامل فى كل جهة وناحية ، فتتجه الأمة فى الغايات والمقاصد ، وتزداد ثروتها فى المال والعلم والوطنية والوئام والأهداف ، وتقضى على كل عناصر الخصام والانقسام وتصير أمة من أقوى الأمم . فالتعاون يحقق الوجهة الواحدة نحو الغرض الواحد ، والنفع دون الانتفاع ، فاذا ما اختفى واشتهر فقد آن رجوع مصر الى قواعد حياتها الصحيحة المستقرة ، خصوصاً وأننا نتفق مع الاستاذ الأكبر الشيخ « محمد مصطفى المراغى » عندما قال « ولسنا ندرى هل استطاع النظام الحديث أن يركز الاقتصاد على أساس جعل الناس أسعد به من نظامهم الأول؟» [3]

فاذا ماتبين لفؤاد الأول مضار الشركات ومزايا التعاون عضد الثانية وحدد من قوة الأولى

---

(١) لايخفى أن خطر المال ينمو بمقدار نمو الدوافع لتحصيله ، فنرى فى نظام جماعات التعاون أن الجماعة ليست مبنية على أغراض خاصة للأفراد بل على مصالح متبادلة الجماعة يسودها البر وقانون الأخلاق ، فكل عضو مكلف بأن يحب لأخيه ما يحب لنفسه ، فلا يخدعه فى بيع ولا فى تصرف ، ولا يغبنه فى عقد أو سلعة ، ولا يروج ما يؤدى الى اختلال نظام للعامة ولا يضيق عليه فيما هو حق له من ضروريات الحياة . فالتعاون يهاجم الديمقراطية ويمنع الاحتكار ، فالتعاون نظرة أخلاقية قبل أن تكون مادية ، ونظرة لصالح الجماعة قبل مصالح الفرد .

(٢) كان السلطان حسين كامل يرى مساوىء الشركات الكبرى ، ويرى مضار سلطانها على المستهلكين من المصريين خصوصاً وأن كل شركة تقريباً تمتعت بامتياز ماتقوم به من عمل أو خدمة فى مصر ، فأصبحت محتكرة لما تقوم به من خدمة أو عمل ، وكانت الأمة المصرية ضعيفة بالنسبة لقوة الشركات الاحتكارية التى حصرت بعض المشاريع فى يدها . أضف الى هذا أن الشركات وادارتها دعت الى انفصال الملكية عن العمل ، فأوجدت هوة بين ممثل الملكية وبين ممثل العمال فأصبح للأجانب سلطانهم وللمصريين عليهم غير المتجمع ، الضعيف بالنسبة لقوة الملاك . قارن ميكس فى كتابه « الهيكل الاجتماعى » صفحة ٨٨ وكول فى كتابه « النظريات والأوضاع الحديثة للنظام الصناعى » صفحات ٤١ — ٤٢

(٣) راجع « التجارة فى الاسلام » للأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى على صفحات جريدة « البلاغ » عدد ٢٨ / ٤ / ٤٥ حيث يشرح الروح العامة فى تشريع المبادلات ، ويبين نظرة الاسلام العامة للتجارة فى شتى صورها .

بالتشريع حتى يضمن للمصرى نصيبه من الدخل الأهلى العام[١] . فقد حدّد فؤاد الأول تكوين الشركات بقانون ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ ، فورد فيه أن يكون بمجلس إدارة الشركة عضوان على الأقل من المصريين ، وأن يكون ربع موظفى الشركة غير العمال من المصريين ، وأن يكون ربع قيمة الاكتتابات على الأقل معروضاً للاكتتاب العام فى مصر على أن يخصص أربعة أخماس هذا الربع للمصريين ، وأن تقدم الأوراق المالية من أسهم وسندات التى تطرح للاكتتاب العام فى خلال سنة على الأكثر من تاريخ إصدارها إلى بورصات القراطيس المالية المصرية لتقيّد فى جدول الأسعار فيها ، وأن تنشر البيانات الخاصة بحالة الشركة سنوياً من ميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقارير مجلس الادارة والمراقبين فى جريدتين يوميتين ، إحداهما عربية والأخرى أفرنكية ، وأراد فؤاد الأول أن يستمسك بالاشراف على إدارة الشركات وأن يجعلها تحت إشراف الحكومة المصرية كما فعل اللورد كرومر عند ما شرّع وقضت المادة ٤٠ فى عهده من القانون التجارى الأهلى والمادة ٤٦ من القانون التجارى المختلط أنه لا يجوز إيجاد شركة مساهمة مصرية إلا بمرسوم ملكى بالتصديق على الشروط المندرجة فى عقد الشركة وبالترخيص بتشكيلها . فالشروط الواجب توافرها فى تأسيس شركات المساهمة قد صدر بها قرار مجلس النظار فى ١٧ ابريل سنة ١٨٩٩ وعدل فى يونيه سنة ١٩٠٦ ، فأصبح لا يقبل مجلس الوزراء بعض الطلبات الخاصة بتأسيس شركات مساهمة إلا إذا كان عقد الشركة الابتدائى وقانونها النظامى مطابقين للأحكام التى اشتمل عليها قرار مجلس الوزراء المذكور . ولهذا نجد فؤاد الأول يعمل جهده على تحقيق الديمقراطية المالية من جهة ، وعلى تمصير الشركات من جهة أخرى ، ونرى هذه النزعة ظاهرة فى تعديل قانون الشركات الذى وافق عليه مجلس الوزراء فى ١٣ يناير سنة ١٩٢٩ ، فأدخل بعض التعديلات الخاصة بالحد الأدنى لعدد الشركاء[٢] ، كما حدد

---

(١) كثيراً مادعت الشركات الى اصدار الأسهم فى مصر وكثيراً ما كانت لا تتناسب مع قيمة المشروع ، فيقوم مجلس الادارة بالدعوة والنشر ترغيباً للمصريين فى اقتناء الأسهم ، فاذا انخفضت قيمة الأسهم الى حقيقة أمرها ضاعت مدخرات صغار الناس والممولين ، وكثيراً ما اتجهت بعض الشركات الى المضاربة فدخل فيها صغار الموظفين وصغار المساهمين من المزارعين والفلاحين وأرباب الوظائف الحرة ، فسارت فى الطبقات الدنيا روح المجازفة والمقامرة ، فتحول جهودهم الى غير ما تخصصوا فيه ، أما التعاون فهو علاج ذلك كله . قارن دافنبورت فى كتابه « اقتصاديات المشروع » وقارن الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى للمؤلف .

(٢) لا يرخص بانشاء شركة مساهمة يقل عدد المساهمين فيها عن سبعة أشخاص ، ويجب أن يكون عقد التأسيس رسمياً أو على الأقل أن يكون مصدقاً فيه على الامضاءات .

من شروط تداول الأسهم والسندات فى مصر(١) ، وعين وسائل زيادة أو تخفيض رأس مال الشركة كما عين طرق إدماج الشركات وحصص التأسيس(٢) والنشر(٣) ودعوة الجمعيات العمومية وتحديد عدد الأعضاء المصريين فى مجلس الادارة . ونسبة العمال والمستخدمين المصريين فى الشركة(٤) وذلك كله ابتغاء تحقيق الديمقراطية المالية وتمصير الشركات .

فاذا ما استطاع فؤاد الأول استكمال مبادىء الديمقراطية المالية ، فقد وجد من الضرورى رعاية تمصير الشركات ، خصوصاً وأن هذا التمصير سوف يرفع من شئون مصر والمصريين ، وكان لمجهوده فى هذا السبيل ما حول روح الأجانب عن غيها السابق ونزعتها الارستقراطية الماضية . فآنس من الأجانب إيماناً بأن من مصلحتهم ومصلحة منشآتهم بالذات الاستعانة بالأيدى المصرية خصوصاً أنه لم تفتهم ملاحظة ما أظهره المصريون من استعداد عظيم للعمل ، ومن المهارة والدقة فى الصناعات الفنية التى اشتركوا فيها خلال تجاريب الحرب العظمى الماضية(٥) .

رأى فؤاد الأول أن التطور الطبيعى فى الحياة المصرية وإقبال المصريين على الاشتغال بالأمور الاقتصادية وازدياد نسبة الثراء بينهم وتضخم الأموال فى أيدى كثيرين منهم واشتراكهم فى سائر نواحى النشاط الاقتصادى ، كل هذه العوامل جعلت مساهمة المصريين فى الشركات القائمة فى البلاد أمراً طبيعياً واقعاً ، وانه سوف يزيد نصيبهم فى هذه المشاركة بطبيعة الحال ، ورأى أنه بالتشريع سوف

---

(١) تكون الأسهم اسمية الى أن تسدد قيمتها بالكامل ، ولا يتم تكوين الشركة المساهمة بصفة نهائية الا بعد الاكتتاب فى جميع أسهم رأس المال وتسديد ٢٥ ٪ من القيمة الاسمية للأسهم المكتتب فيها بشرط أن لايقل أول مبلغ مدفوع عن جنيه مصرى واحد بأى حال راجع احصاء شركات المساهمة فى يونيه سنة ١٩٤٢ .

(٢) لايجوز انشاء حصص التأسيس الا بموجب عقد تأسيس الشركة ولغرض واحد وهو مكافأة من يقدم للشركة شهادة اختراع أو امتيازا حصل عليه من الحكومة يتعذر تقديرها مالياً ، ولا تمنح حصص التأسيس حاملها حق التصويت فى الجمعيات العمومية ، ولا يكون لحصص التأسيس حق فى الأرباح الا بعد أن تنال أسهم رأس المال ٥ ٪ على الأقل ، راجع ,, احصاء شركات المساهمة ،، فى يونية سنة ١٩٤٢ .

(٣) ينشر عقد الشركة ونظامها فى الجريدة الرسمية على نفقة الشركة ، راجع ,, احصاء شركات المساهمة ،، يونية سنة ١٩٤٢

(٤) يجب أن يكون بمجلس الادارة عضوا على الأقل من المصريين ، ويجب أن يكون ٧٥ ٪ من مستخدمى الشركة عمالا وكتبة من المصريين ، ويشمل هذا التعبير كل شخص قائم بعمل كتابى أو حسابى أو ادارى أو فنى بمجرد الشركة عن عمله .

(٥) راجع « تمصير الشركات الأجنبية فى مصر » النائب المحترم عبد الملك حمزة بك على صفحات روزاليوسف بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٤٥ حيث يبدى رأيه فيما يقال من أن الشركات الأجنبية فى مصر لاتستخدم مصريين ، ويقول أنه من الضرورى أن تشرف الدولة على الشركات القائمة بالخدمات العامه .

يسرع من خطوات التمصير الذى سوف يتطور تطوراً طبيعياً مع إطراد النشاط الاقتصادى المصرى ، ولهذا نرى أن التشريع فى الشركات فى عهد فؤاد الأول تناول النواحى المالية والادارية والمساهمة فى رأس المال والاشتراك فى الادارة والعمل ، كما تناول التوجه نحو تحقيق الديمقراطية المالية بوجه أعم .

فاذا ماشرّع فؤاد الأول لتمصير الشركات نرى أنه لم يتهاون فى التدخل فى شئون التعاون وتشريع العمال(١). فالتعاون فى الحقيقة عبارة عن جماعة تتضافر تحقيقاً لمصلحة الأفراد الذين ينتمون اليه ، فيتخذ الشكل الموافق لهؤلاء الأفراد تبعاً للبيئة التى تؤلف الجماعة فيها والأغراض التى ترمى إلى تحقيقها . فالتعاون الذى عضده فؤاد الأول هو ذلك الاشتراك الاختيارى بين الأفراد بغرض القيام بالمشروعات بروح ديمقراطية غيرية ، وذلك لكى يتمكن الأعضاء وبالأخص الفقير منهم من تحسين شئونهم الاقتصادية وأحوالهم الاجتماعية(٢) . فاذا ما جاز تطبيقه فى الشئون الزراعية فان فؤاد الأول وجد أنه أنسب تطبيقاً فى الأمور الصناعية والتجارية إذا ما وُضع التشريع الضرورى له(٣) . ورأى فؤاد الأول أنه من الضرورى إيجاد فئة من المنظمين تقوم بالتعاون على أحسن أسسه إذ أن المنظم فى جماعات التعاون للعمال وجماعة التعاون الزراعى وفى المصارف التعاونية وجماعة الاستهلاك التعاونى يقوم بنفس الوظيفة التى يقوم بها المنظم فى الشركات(٤) وسوف نرى تطورات التعاون فى مصر حتى وصلت إلى ما وصلت إليه فى عهد فؤاد الأول حيث نظمها بقانون ٢٧ لسنة ١٩٢٣ ثم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ بتاريخ ٢٢ يوليه سنة ١٩٢٧ على أحسن حال من حيث أحكامها العامة ومن حيث أنواعها ومزاياها والاجراءات الخاصة بتأسيسها والنظام الداخلى لأعمالها المتعددة وادارتها ونظام مجلس إدارتها ولجنة مراقبتها(٥) .

التعاون والنقابات والديمقراطية المالية : — «ولاتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم» سورة الأنفال ٤٦

ومن جهة أخرى نرى أن فوائد التعاون قد بانت على حقيقة أمرها عند ما أخذ الأجانب بها وأخذت معظم المصالح والشركات والبنوك فى عهد فؤاد الأول يطبقونها فى منشآتهم . فقد رأت هذه الشركات الفوائد التى تنجم عن السعى فى تنظيم نقابات تعاونية لموظفيها وعمالها يكون الغرض منها

(١) راجع محاضراتنا لطلبة البكالوريوس لكلية التجارة بجامعة فؤاد الأول عن تشريع العمال من الوجهة المصرية ١٩٤٥ .

(٢) راجع « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف حيث يصف التعاون فى الاسلام من الوجهة الاقتصادية .

(٣) يثير التعاون طائفة من المسائل المتعلقة بالتنظيم الصناعى والتجارى والزراعى من حيث شكل مجلس الادارة وطرق تعيين المديرين وتنسيق السياسة العليا والعلاقة بين العمل ورأس المال ومسألة تحديد الأسعار .

(٤) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف صفحة ٤٩٢ .

(٥) راجع قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ بشأن الجمعيات التعاونية الصادر من وزارة الزراعة المصرية .

توفير المال لهم و بث روح المساعدة المتبادلة فيما بينهم وضمان مستقبلهم ومستقبل عيالهم وحمايتهم من الوقوع في شرك المرابين الذين يرهقون البعض منهم إرهاقاً قد ينتهي في كثير من الأحيان إلى مالا تحمد عقباه .

ولقد أنشأ موظفو الحكومة المصرية نقابة لهم ، وجمعية تعاون تجمع شملهم وتحقق لهم أهدافهم ، وكذلك موظفو بلدية الاسكندرية فقد أسسوا صندوقاً للتوفير . أما فريق موظفى المحاكم المختلطة بالاسكندرية فهم الذين نظموا لأنفسهم أتم وأكمل نقابة تعاونية في مصر . وكانت أغراض هذه النقابة تتلخص فيما يأتي : —

١ — التأمين على الحياة ٢ — مد الأعضاء بالمساعدات المالية ٣ — العلاج المجاني وصرف الأدوية مجاناً ٤ — قبول المرضى في المستشفيات ٥ — اعانة المرضى والفقراء ٦ — تعويض العضو عما خسره من مرتبه أثناء مرضه ٧ — تعويض من يحالون إلى المعاش ٨ — مساعدة الأسر التي فقدت من يعولها ٩ — تأسيس صندوق للتوفير .

وقد تأسست هذه النقابة في سنة ١٩٢٧ وأصبح لها رصيد متجمع يحقق مطالب الأعضاء وزيادة .

من هذا تبين أن الاعتراف بحق العامل في انشاء النقابات قد بدأ في الأفق يتخذ مجراه ، فبعد أن تعرض لنفس التطورات التي تعرضت لها جمعيات التعاون في مصر ، إذ كانت السياسة تتدخل في شئونها وتحولها عن الغرض الأسمى التي تهدف لها . وبعد أن كان التعاون محدود الدائرة ، ضيق المجال فقد وسع مجاله فؤاد الأول ، كما ساعد العمال في إقامة نقاباتهم عن طريق التشريع[1] . وإذا كان الفضل في تشجيع التعاون يرجع إلى الحكومة الوطنية المصرية ، فان نقابات العمال قد تأخر تكوينها وذلك لفقر أعضائها وعدم العناية بشئون العمال حتى أواخر عهد فؤاد الأول . أضف إلى هذا أن مصر تأثرت بنظريات الاقتصاديين الأحرار الذين سادوا العالم بآرائهم مدعين أن قوانين طبيعية تتحكم في الشئون الاقتصادية ، وأن المصلحة العامة كانت تحتم ترك الناس يرعون شئونهم ، فنتج عن آرائهم ارتباكات العمل والعمال في مصر وفي غيرها من البلدان ، خصوصاً وأن آراء الأحرار دعت إلى عزل الفرد عن جماعته الطبيعية التي تكفل حمايته ، فأضعفته وأخضعته لسلطان رأس المال ، وجردته من كل سلاح يقاوم به مساوئ النظام القائم[2] .

---

(١) راجع «العمل والعمال» للمؤلف حيث يصف معنى النقابة وبين علاقتها بمشاكل العمال . وقارن مرسى في كتابه «جمعيات التعاون الأهلية والدولية» حيث يظهر تطور التعاون في البلاد المختلفة نحو الأخذ به والسير بمقتضاه حتى أصبحت نظم التعاون دولية .

(٢) راجع « مبادىء علم الاقتصاد والضرائب » تأليف دافيد ريكاردو .

ولما عدلت الدولة عن سياسة الحرية وعدم التدخل ، ردت للأفراد والعمال حق الاجتماع وتكوين النقابات ، فأباحت لهم حق الاحتماء والانتظام فى نقابات تزيدهم حياة وقوة ، وترسم لهم طريق الدفاع عن مصالحهم والأخذ بأسباب النهضة والتقدم ، فأخذ بناء الديمقراطية الاقتصادية ينمو شيئاً فشيئاً بفضل جهود العمال وجهادهم المستمر . وقد تغيرت نظرة الحكومة للعمال وعدلت وجهة نظرها فى ماهية العامل بعد أن كانت تنظر إليه نظرة الأدوات والآلات ، وبهذا انقلبت أوضاع السياسة العمالية من جانب الدولة(١) . وبعد أن كانت تقمع بالقوة والقهر مطالب العمال فى رفع مستواهم وتقليل ساعات العمل وزيادة الأجور ، أخذت تشجعهم على المطالبة بذلك وتساعدهم على تحقيق مطالبهم وأخذت من جانبها تحسن أحوالهم وترفع مستوى حياتهم باعتبار أنهم الركن الهام فى الانتاج وأنهم السواد الأعظم من الطبقات العاملة . وبهذا التطور أخذ العمال يتحدثون عن حالة البؤس والشقاء والفقر والجهل التى رافقت العمال طول حياتهم حتى عهد فؤاد ، كما أخذت جماعات التعاون بدورها تحسن من أحوال الريفيين ومستوى معيشتهم وتحسين أحوالهم .

لقد كان العمال فى مصر على درجة كبيرة من التعاون والتناسق والقوة الانتاجية . فقد كانت جماعاتهم منظمة تنظيماً بريئاً سواء أكان ذلك فى نطاق نظام الحرف أو نظام الطوائف وكانوا يصلون المقطوع ويربون اليتيم ويعولون الأيم ويرعون ذمم بعضهم البعض ، وكانت حياة العمال حياة صالحة متدينة منظمة ، بعيدة عن التدخل فيما لا يعنى ، منصرفة بكلياتها الى الاتقان والكفاية ، والاخلاص فى العمل وحسن الدراية . محوطة بسياج العطف والنظام . ولا يرجع فضل تلك النظم الكفيلة بالحياة إلا لأن العمال فى مصر كانوا متجانسين من كل ناحية ، وكانت لهم بيوت مشيخة ، يوارث رياستها الأحفاد عن الأجداد ، حتى أنك لتسمع ذلك أينما سرت فى الأحياء الوطنية ، هذا بيت شيخ المنجدين ، وتلك حارة الدلالين ، وهناك زقاق شيخ النجارين وهذه وكالة شيخ العطارين ، وهذا حانوت شيخ الصاغة والى جواره دكان شيخ الخاتمين وهكذا (٢) . واذا كان هذا الحال فى المدن ، فقد كان أعلى شأناً بين أهل الريف والقرى حيث سادت روح الجماعات التعاونية فى البيئات المصرية الصحيحة ، وهذا يدل على مكانة المصرى فى الانتاج والكفاية !

وكان صاحب العمل لايلجأ فيما يريده إلا إلى شيخ الحرفة ، وشيخ الحرفة مسئول عن كل

---

(١) راجع «ضرورة التجديد الديمقراطى» للشيخ المحترم الأستاذ عزيز ميرهم فى المجلة الجديدة عدد ١٢ مايو سنة ١٩٤٢

(٢) راجع جاردن مارتن فى كتابه « الأسواق فى مصر » وقارن « العمل والعمال فى مصر » للمؤلف .

مايتعلق بالعامل وعمله وأجره ورفع مستواه ، والعناية بحسن إنتاجه وإتقان مهنته [١] ، وكان العامل لايعرف إلا بيت شيخه ، منه يجاز بالعمل ، ومنه يصبح معلما بعد أن كان صبياً ، ومنه يلتمس العمل إذا أصابه العطل والبطالة [٢] . حتى إذا ما بدأ حكم عباس حلمى الثانى أصبحت النفوس ثائرة على الحكم البريطانى خصوصاً بعد أن قضى على نظام الطوائف والحرف ، فقامت ثورة تلو ثورة ، ويرجع السبب فى ذلك كله إلى التدخل الأجنبى فى الشئون المصرية الصحيحة ، وإلى انخفاض مستوى معيشة العمال من سنة إلى أخرى وإلى فقدان عناصر « الثمن العدل » .

فالنقابات فى مصر كان لها شأنها ، لولا تدخل اللورد كرومر فى أمرها ، فحوّل المصريين عنها ، وأصبحنا نبدأ من جديد فى إنشاء النقابات على أساس أجنبى ، لم تراع فيه روح المصريين ولا الأهداف الوطنية التى يجب أن تساير روح التطور والتقدم ، لا روح الانقلاب والتدهور [٣] . فقد أغفلنا تطورات الحركة العمالية فى مصر ، كما أهملنا روح التعاون الزراعى فى القرى المصرية ، وأخذنا نساير الأجانب حتى فى هدم أنظمتنا السليمة وتراثنا الصحيح . فاذا أرادت مصر أن تسترجع قواها العمالية فما عليها إلا أن ترجع إلى تاريخها المجيد وتستنير فى تشريعاتها بما وضعه السوابق من نظم قيمة لنمو حركة العمال على أسس أهلية صحيحة ، فالصناعة فى مصر والزراعة فى مصر لابد أن تقوم على أساس النهضة المحلية لاعلى قواعد أجنبية . واذا كان الأجانب قد نظروا إلى الحركة العمالية نظرة المتخوف ، فوضعوها تحت رقابة وزارة الداخلية [٤] ، فان التوجيه السليم هى أن تقوم حركة النقابات من دفع نزعات العمال أنفسهم ، وبذلك تتطور حركة العمال بتطور الصناعة المصرية وبتمويل أعضائها لها .

ونرى أن التشريع السليم هو وليد البيئة والظروف الاقتصادية ، فقد قامت نقابات العمال على أنقاض نظام الطوائف ، فأنشئت نقابة عمال الصناع اليدوية فى سنة ١٨٩١ ثم تبعها نقابة الحلاقين

---

(١) قارن " نظام الطوائف والحرف " للمؤلف فى رسالة " مركز مصر الاقتصادى " سنة ١٩٣٦ .

(٢) راجع " العمل والعمال " للصحافى المجوز على صفحات جريدة الأهرام فى سنة ١٩٤٩ حيث يقول أن النفوس كانت متأججة ، ثائرة على الحكم الانكليزى ، وأن صحيفة المؤيد كانت عماد الوطنيين يكتب فيها من الصحافيين والمحامين والأدباء ، أمثال احمد ماضى وعلى يوسف وسعد زغلول والمحيتى والقاياتى وحسن حسين الطوبرانى واحمد سمير وولى الدين يكن والمليباوى ومحمد مسعود وغيرهم من قادة الرأى .

(٣) قارن . الحركة العمالية وتنظيم العمال ، من كتاب الأستاذين البراوى وعليش صفحات ٢٦٢ - ٢٧٧ حيث نرى الروح الثورية سائرة فى تاريخ الحركة العمالية فى مصر فى كتابهما " التطور الاقتصادى فى مصر " .

(٤) راجع بعد كراتيا ، عن تشريع العمال ، لطلبة السنة الثانية بكلية التجارة فى سنة ١٩٢٨ .

فنقابة الحمالين ، فنقابة الشيالين بالجمارك ، ثم تكونت نقابة عمال السجاير فى سنة ١٨٩٩ وتبعتها نقابة عمال الترام (١) . وقد كان لوجود بعض العمال السوريين ما أقام نظام النقابات على الأساس الذى سار عليه فى عهد اللورد كرومر فى مصر . فاذا مانبهت حركة اضراب العمال المشتغلين بصناعة السجاير شعور العمال بفوائد النقابات فان عدم التناسق بين العمال أنفسهم وفقر الأعضاء دعا إلى تذبذب الحركات العمالية النقابية فى مصر حتى بدء الحرب العظمى ، حيث أصبحت الحكومة تنظر الى العمال نظرة المجرمين إذا ماعملوا على جمع شملهم والمطالبة برفع مستواهم الاجتماعى ضد أصحاب المصانع والمتاجر والمصالح العامة(٢) . فشنت الغارة عليهم . وخمدت قواهم تحت سلطان الاحكام العرفية ، وعند ما عاد السلام إلى العالم المصرى وقفت الحكومة المصرية من العمال موقف الريبة والتشكك فى حسن نواياهم ، ولذلك أضافت مواد جديدة إلى قانون العقوبات فى سنة ١٩٢٣ فحرّمت على العامل حق الاضراب فى بعض المصالح المتمتعة بامتيازات خاصة ، وعاقبت كل اعتداء على حرية العمل أو إجبار شخص على الانضمام إلى إحدى النقابات(٣) .

ونذكرنا وقفة الحكومة المصرية العدائية من الحركة العمالية والمواد التى وضعتها الحكومة المصرية لمعاقبة العمال الذين يعملون على الاضراب بتطور التشريعات العمالية فى انجلترا فى القرن الماضى ، ففى سنة ١٧٩٩ ــ سنة ١٨٠٠ صدر قانون بتحريم العمال حق الانضمام إلى أية نقابة أو اتحاد وفرض عقوبات مختلفة لكل من يخالف القانون(٤) . وفى سنة ١٨٠٢ تمكن السير روبرت بيل من إصدار مرسوم بقانون للحد من ساعات العمل فى الصناعات الشاقة ومنع العمل الليلى ، ولكن الحكومة لم تتمكن من تنفيذ القانون لقوة اتحاد أرباب الأعمال من جهة ، وسوء الوسيلة التى اتخذت لتنفيذه من جهة أخرى ، وفقر العمال أنفسهم من جهة ثالثة . وفى سنة ١٨٥١ رفض مجلس العموم البريطانى مشروعاً لجعل ساعات العمل للأطفال ١٠ ساعات يومياً ومنع استخدام الأطفال الذين يقل عمرهم عن عشر سنوات . وفى سنة ١٨١٨ وافق مجلس العموم على مشروع القانون السابق . ولكن مجلس اللوردات رفضه رفضاً تاماً(٥)

---

(١) راجع « العمل والعمال فى مصر » للمؤلف سنة ١٩٣٦ .

(٢) راجع محاضرة المستر جرينفت عن الحركة العمالية فى مصر ١٩٢٨ .

(٣) راجع مذكراتنا عن « الاقتصاد الاجتماعى » لطلبة البكالوريوس « شعبة العلوم السياسية » سنة ١٩٤٥م .

(٤) راجع « الديمقراطية الصناعية » تأليف سدنى وب .

(٥) قارن سدنى وبتريس وب فى كتابهما « الديمقراطية الصناعية » وأيضاً كتابهما عن « تاريخ نقابات العمال » وقارن هويل فى كتابه « نقابات العمال قديماً وحديثاً » وقارن رسالتنا « العمل والعمال فى مصر » ١٩٣٦ .

وفى سنة ١٨٢٥ قدم مشروع البرلمان لخفض ساعات العمل اليومى إلى ١١ ساعة ولكنه رفض واكتفى بخفض ساعات العمل يوم السبت إلى ٩ ساعات. وفى سنة ١٨٣١ عمم تخفيض ساعات العمل إلى ١٢ ساعة فى كل الصناعات بما فى ذلك الصناعات القطنية والصوفية. وفى سنة ١٨٣٣ صدر قانون بتحريم استخدام الأطفال الذين تقل أعمارهم عن تسع سنوات، وتحددت ساعات عمل الشبان الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة إلى ١٠ ساعات، وتقرر منع العمل الليلى لكل عامل أقل من ٢١ سنة[١]. وفى سنة ١٨٣٤ تكونت أول نقابة جدية للعمال تحت زعامة «روبرت أوين» وكانت تضم حوالى المليون عامل من مختلف الصناعات والحرف[٢]. وفى ٣ مايو سنة ١٨٤٧ صدر قانون بانقاص ساعات العمل إلى ١٠ ساعات وقد وافق عليه المجلسان بعد مناقشات امتدت إلى عشرات السنين. وكذلك وافق المجلس على تكوين نقابات للمهندسين Amalgamated Society of Engineers خصوصاً وأن هذا التكوين كان يقتضى ضرورة التمرين والخبرة والعمل الفنى.

وفى سنة ١٨٥١ وافق مجلسا البرلمان على قانون بشأن تنظيم مساكن العمال ومراعاة الحالة الصحية فيها وتخويل السلطات المحلية حق اقتراض المال من الحكومة للقيام ببناء بعض المساكن والاشراف على صحة العمال. وفى سنة ١٨٥٤ تقدم أحد النواب بمشروع يحرم استخدام الأطفال فى تنظيف المداخن ولكن مجلس العموم رفض هذا المشروع رفضاً باتاً. وفى ٢٩ مايو سنة ١٨٥٥ أعيد بحث هذا المشروع ولكنه لم يخرج إلى عالم التنفيذ[٣].

وفى سنة ١٨٦٢ فكرت الحكومة البريطانية فى تعميم مشاريعها على العمال الزراعيين وأرغمت بعض الدوائر الزراعية على تعميم مشروع إنشاء مساكن العمال. وبهذا بدأت الحكومة تنظر إلى العمال نظرتها إلى كبار المزارعين وأهل المصانع الكبرى والصغرى بعين العدل والمساواة[٤].

---

(١) قارن التاريخ الاجتماعى الانجليزى» تأليف تريفاليان O. M. Trevelyan وأيضاً «تاريخ انجلترا الاقتصادى» تأليف مرديث Meredith وقارن «موجز تاريخى لحركة طبقات العمل» تأليف كول.

(٢) راجع «تاريخ انجلترا الاجتماعى والصناعى» تأليف ح. ف ريس و «العمل المنظم» تأليف كول.

(٣) راجع «اقتصاديات المشاكل الاجتماعية» تأليف سلترمان صفحات ١٢١ - ١٢٢ حيث يشرح قوانين الجماعات Combination Act بين سنة ١٧٩٩ - ١٨٠٠ ويقول أن اتحاد أصحاب المصانع كان يدخل تحت هذا الخ، ولكن القانون لم ينفذ تنفيذاً صحيحاً، ويقول أن المهندسين كونوا نقابتهم فى سنة ١٨٥٠ وقرروا عدم إنتخاب أى عضو للنقابة ما لم يكن فنياً. ص ١٢٣.

(٤) قارن سلترمان فى كتابه «اقتصاديات المشاكل الاجتماعية» صفحة ١٢٥، وقارن ل. هوبارد Hubbard فى كتابه «العمل الريفى والصناعة» ص ٢٢٠ - ٢٢١. وراجع «الآراء السياسية والاجتماعية لمفكرى القرون الوسطى» جمع هيرنشو ص ١٢٧.

وفى سنة ١٨٦٤ أثيرت ثانية مشكلة استخدام الأطفال فى تنظيف المداخن ، ولكن الحكومة فشلت فى تنفيذ القانون ، وهذا يدل على سلطان نقابات أصحاب العمل ، ومسايرة الحكومة البريطانية لرغباتهم ونزعاتهم ، ولهذا عند ما اشتدت المطالبة بدراسة الشئون العمالية ، قررت الحكومة البريطانية تكوين لجنة لدراسة أحوال العمل ، وفى سنة ١٨٧١ اعترفت الحكومة بنقابات العمال وصدر القانون بتنظيمها Trade Union Act. 1871 (١). وبعد أن كانت النقابات تقوم بتقديم الخدمات الاجتماعية لأعضائها وفقاً لأصل نشأتها ، أصبحت تواجه مشاكل العمال السليمة . وفى سنة ١٨٧٥ صدر القانون الخاص بتحريم استخدام الأطفال فى تنظيف المداخن ، فكان هذا مبدأ تقدم حياة النقابات خصوصاً وأنها لم تواجه مشاكل حياة الجماعات الرأسمالية من قبل .

وفى سنة ١٨٨٤ عينت الحكومة لجنة للبحث فى مساكن الطبقة العاملة ، وفى سنة ١٨٩٠ صدر قانون يخول للسلطات المحلية حق هدم جميع الأحياء القذرة والقيام بحركة إنشائية واسعة النطاق ، ويعتبر هذا القانون حاسما فى حل مشكلة مساكن العمال . واستمرت تلك الحركة الانشائية فى الاتساع حتى سنة ١٩١٤ ، وبدأت النقابات تتحول عن مبادئها القديمة وتأخذ بالمبادىء الاشتراكية الحديثة ، فمثلا بعد أن كانت النقابات تطالب بأن تكون الأجور مرتبطة تمام الارتباط ارتفاعاً وانخفاضاً بالأسعار ، أخذت تطالب الحكومة بوضع حد أدنى للأجور ، وبهذا تحولت النقابات من حياتها الاستسلامية إلى نهضتها الهجومية ، وبعد أن كانت تعنى بشئون فردية أخذت تطالب بتحسين الحياة الاجتماعية للعمال بشكل أعم (٢) . وبعد أن كانت النقابات لا تعنى إلا بالعمال الفنيين أخذت تشمل العمال العاديين وغيرهم ، وذلك بعد سنة ١٨٨٩ أى بعد إضراب عمال الموانىء حيث كانت ترغب فى رعاية العاملات . وتحديد مركزهن من العمل والعمال .

وفى سنة ١٨٩٦ اعترفت الحكومة لنقابات العمال بحق الاشتراك فى لجان التوفيق والتحكيم ، وذلك عن طريق لجان تمثل النقابات والجهات الأخرى المختصة بمشاكل العمال . وفى سنة ١٩٠٦ صدر قانون لتعويض العمال عن حوادث العمل . على أن يدفع رب العمل مبلغ التعويض بأكمله .

(١) راجع سلفرمان فى كتابه « اقتصاديات المشاكل الاجتماعية » صفحة ١٣٥ .

(٢) راجع سلفرمان فى كتابه « اقتصاديات المشاكل الاجتماعية » Economics of Social Problems صفحة ١٣٥ حيث يقول أنه بعد اضراب عمال عتابر الموانىء Dock Strike of 1889 فى ١٨٨٩ أخذت النقابات تعنى بشئون العمال غير الفنيين وهدفت الى تنظيم العاملات وتحولت من العناية بالشئون العامة الاجتماعية الى الشئون العامة الاقتصادية ، وبذلك أخذت الناحية الزمالية Friendly activities مركزها الثانوى وبدأت الناحية الاقتصادية فى شئون العمال تمو بنمو النقابات .

وفى سنة ١٩٠٨ صدر قانون لتنظيم معاشات الكهول من العمال ، وفى نفس السنة عينت هيئة رسمية للتحكيم فى منازعات العمال ، وفى سنة ١٩١١ صدر قانون التأمين الأهلى ، ويشمل التأمين ضد البطالة والتأمين الصحى إلى غير ذلك من أنواع التأمينات (١) .

وفى سنة ١٩١٧ صدر قانون لتحديد الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين فى كل منطقة ، وفى سنة ١٩١٩ تكونت محاكم صناعية تمثل أرباب الأعمال والعمال للنظر فى المشاكل الناشئة عن العمل وفى سنة ١٩٢٤ (٢) تكونت مجالس مختلفة فى الجهات المختلفة من الريف لتحديد الحد الأدنى لأجور

(١) تعدل هذا القانون بقوانين أخرى صدرت فى سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٢٧ وكان آخرها قانون سنة ١٩٤٥ الخاص بالتأمين الاجتماعى على أساس تقرير بفردج عن التأمين الاجتماعى .

(٢) نأتى بالكشف الآتى من سلترمان فى كتابه « اقتصاديات المشاكل الاجتماعية » صفحة ١٣٦ لتبين نمو نظام النقابات فى انجلترا المطرد وعلاقة هذا النمو بتطور النقابات فى مصر كالآتى :

السنة	عدد النقابات فى آخر السنة	عدد الأعضاء بالألف	السنة	عدد النقابات فى آخر السنة	عدد الأعضاء بالألف
١٨٩٦	١٬٣٥٨	١٬٦٠٨	١٩٠٩	١٬٢٦٠	٢٬٤٧٧
١٨٩٧	١٬٣٥٣	١٬٧٣١	١٩١٠	١٬٢٦٩	٢٬٥٦٥
١٨٩٨	١٬٣٢٦	١٬٧٥٢	١٩١١	١٬٢٩٠	٣٬١٣٩
١٨٩٩	١٬٣٢٥	١٬٩١١	١٩٠٢	١٬٢٥٢	٣٬٤١٦
١٩٠٠	١٬٣٢٣	٢٬٠٢٢	١٩١٣	١٬٢٦٩	٤٬١٣٥
١٩٠١	١٬٣٢٢	٢٬٠٢٥	١٩١٤	١٬٢٦٠	٤٬١٤٥
١٩٠٢	١٬٢٩٧	٢٬٠١٣	١٩١٥	١٬٢٢٩	٤٬٣٥٩
١٩٠٣	١٬٢٨٥	١٬٩٩٤	١٩١٦	١٬٢٢٥	٤٬٦٤٤
١٩٠٤	١٬٢٥٦	١٬٩٦٧	١٩١٧	١٬٢٤١	٥٬٤٩٩
١٩٠٥	١٬٢٤٤	١٬٩٩٧	١٩١٨	١٬٢٦٤	٦٬٥٣٣
١٩٠٦	١٬٢٨٢	٢٬٢١٠	١٩١٩	١٬٣٦٠	٧٬٩٢٦
١٩٠٧	١٬٢٨٣	٢٬٥١٣	١٩٢٠	١٬٣٦٤	٨٬٣٣٤
١٩٠٨	١٬٢٦٨	٢٬٤٨٥	١٩٢١	١٬٢٥١	٦٬٦٢٢

العمال الزراعيين فى كل منطقة[١] من المناطق الزراعية والريفية Rural Districts .

وفى الحق لقد أخذت نقابات العمال فى انجلترا فى التكوين السليم وفى التقدم العظيم وفى العناية بأمور العمال وشئون تحسين أحوال العمل ، بينما فى مصر تحول اللورد كرومر عن رعاية العمال وأخذ ينظر إلى ناحية واحدة فى تقويم اعوجاجهم[٢] ، وهى إعدادهم لانتاج القطن على أحسن حال ، واستهلاكهم للمنسوجات القطنية فى نطاق أجورهم وحدود مستواهم المنخفض . فقد تراءى لكرومر أن يضعف تقويم النقابات وأن لايدع لمصر طريقة التطور فى المنشآت العمالية المصرية ، فقد كان فى الامكان تحويل نظام الطوائف فى بعض وجوهه إلى نظام الطوائف فى شئون العمال ، كما أنه كان من الممكن أن يعمل على تقدم الصناعة المصرية فى نطاق نظام الطوائف والحرف نفسه ، حيث أن هذا النظام كان الهيكل السليم الذى يجب أن تطور فى أحضانه حياة الصناعة المصرية ، ولكن كرومر حول المصريين عن بيئتهم فأخر المصريين عن التقدم السليم المناسب للنهضة الاقتصادية المصرية السليمة .

وكذلك نرى أن اللورد كتشنر واصل سياسة كرومر وغورست فى الشئون الاقتصادية وبالأخص كل ما يختص أولاً بالنقابات ونشأتها وتطوراتها فى مصر وثانياً كل ما يختص بالزراعة وضرورة تخصص مصر فى زراعة القطن وتحويله وثالثاً فى كل مايختص بأعمال الصناعة وشئونها العمالية والمنظمين من المصريين اللازمين لها[٣] . وكان يعاونه فى ذلك الوزراء والمستوزرون والمستشارون الانجليز .

وفى مصر عندما تدرس تاريخها الاقتصادى يجب أن ترجع إلى منشآتها الخاصة وظروفها الحادة ، وتعمل على الاصلاح من الداخل ، وبذلك تدخل التعديلات الضرورية لاصلاح أحوال المصريين ، ولا فائدة من الاعتماد على تاريخ أوربا الاقتصادى لتحول وجهة مصر إليه . فكل بلد لها تقاليدها ومنشآتها وتراثها والسياسة العامة التى تناسب عناصرها وتحقيق رخاء أهلها . فاذا قيل أن مصر قد اتجهت صوب التخصص فى الزراعة ، فقد تبين لعباس حلمى والسلطان حسين وفؤاد الأول أن التخصص

---

(١) وفى سنة ١٩٣٤ عدل قانون تعويض العمال بحيث زادت قيمة التعويض مع مساهمة الحكومة والعامل ورب العمل فى تكوين احتياطى لدفع هذا التعويض . ومع هذا التساؤل فيما اذا كان القرن الثامن عشر فعلا هو عصر العقل والتعقل فى مصر ؟

(٢) قارن «مصر تحت نفوذ كرومر» تأليف السيرجورج لويد ، وراجع «الحقيقة عن كتشنر» تأليف ف. و. جارمانز Germaine وتساءل فيما اذا كان القرن التاسع عشر هو عهد سياسة القانون الطبيعى الذى يبين لنا وحدة الجنس البشرى ؟

(٣) راجع «اللورد كتشنر» تأليف الأستاذ ارثر هودجز صفحات ٢٠٢ - ٢٠٩ حيث يقول أن اللورد كتشنر جعل همه العناية بعلاقة مصر بالخارج كما أهتم بشئون الفلاح وظروفه ، وقارن «مجلة الأسبوعين» Fortnightly Review بتاريخ ابريل سنة ١٩١٩ حيث يقارن السير مالكوم مكلاريث كرومر بكتشنر فى سياستهما العامة وتدرجهما المختلفة فى الحكم فى مصر .

وإن بلغ ذروته فى عهد كرومر وغورست وكتشنر ، وأن النظام الرأسمالى الذى ساد مصر فى وقتهم ، وإن كانت من خصائصه التخصص فى العمل وحرية الانتاج ، فإن إهمال الصناعة وإهمال تنوع المحاصيل سوف يؤدى إلى انخفاض مستوى معيشة المصريين ، ويقضى على النظم الأهلية الصناعية التى عليها تتوقف نهضة مصر الاقتصادية[١] . فلم يتخصص كل منتج فى ناحية معينة من نواحى الانتاج طبقاً لارادته فينتج الكمية والسلعة التى يرغب إنتاجها بل وُجدت الهيئة العليا التى توجه المنتجين الزراعيين نحو انتاج القطن دون غيره ، وبهذا قلت انتاج السلع الأخرى وزادت من انتاج القطن بأنواعه ودرجاته المختلفة . أضف الى هذا أن الاشتراكية الحكومية التى سار عليها كرومر وغورست وكتشنر فى عهد عباس حلمى والسلطان حسين لم تسمح بتطبيق الحرية الاقتصادية التى كان يعتنقها الانجليز فى بلادهم حيث كان جهاز الأسعار يرشد المنتجين الزراعيين نحو انتاج مايطلبه المستهلكون من المصريين وغيرهم من الأجانب . فقد كان ارتفاع الثمن لتير القطن مما يحول المصريين عن استهلاك السلع المصرية ويدعوهم الى استهلاك المصنوعات الأجنبية ، فأصبح منتجوا القطن يسعون دائماً فى الحصول على أقصى الأرباح ، ويوقعهم ذلك الى التوسع فى الانتاج فيشبعون بذلك حاجات لتكثير ، بينما كان انخفاض أسعار السلع الأخرى كثيراً مايدعو المستهلكين الى الاعراض عن السلعة أو ازدياد المعروض منها ، وهذا الانخفاض كفيل بأن يقلل المعروض من السلعة إلى حد التوازن ، وهو الحد الذى يتساوى عنده ثمن السلعة مع متوسط نفقات الانتاج الكلية[٢].

---

(١) كانت تشريعات العمال فى مصر على غاية الدقة من القديم ، فقضت السياسة الخارجية عليها ، ولهذا افتقرت مصر فى عهد الاحتلال الى التشريع الصناعى لتنظم أمور الطبقات العاملة ، ولم تعن السياسة الا بالتشريعات الزراعية التى تقضى بالعناية بالقطن وتشجيع الواردات من المصنوعات الأجنبية ، راجع الاقتصاد الزراعى والتموين حيث نشرح التشريعات قديماً وحديثاً فى مصر

(٢) ان جهاز الثمن يوجه الاستهلاك ويحقق من كفاية المشروعات المختلفة التى تقوم بها الدولة وتعهد بادارتها الى المديرين الفنيين من رجال المعتمد ورجال المالية من الموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية والشركات الأجنبية فى مصر . ونتساءل فيما اذا كان جهاز الثمن الذى أشرف عليه رجال السياسة من البريطانيين كان يحول مصر من الصناعة الى الزراعة لما فيه خير المتعاملين فى تجارة القطن من الأجانب والمتمصرين ، ولا يخفى أن الثمن ماهو الا تقدير رجال الادارة ، لا المجتمع لقيم الأشياء ، وأن كان هذا التقدير يعبر عنه بوحدات من النقد الأهلى فى مصر . وقد رأينا أن النقد الأهلى المصرى أصبح تابعاً لنظام النقد البريطانى خارج مصر . وسوف نرى فى عهد فؤاد الأول أن وظيفة النقود وان كانت تمكننا من قياس قيم الأشياء المختلفة فى المجتمع المصرى وردها الى أساس واحد ، فانها لم تسهل المقارنة بين أهمية السلع المختلفة ، وانها لم تسهل على المنتج مقارنة دخله بنفقات انتاجه ، والا لسهل على المستهلك توزيع دخله بين السلع المختلفة ، وبين مدخراته ، فيسير الانتاج سيراً منتظماً ، فقياس القيم كان مختل الأساس لأن وحداته فى تقديراتها خرجت عن نظام العملة الأهلية السليمة .

٢ — توزيع الثروة العقارية وأهميتها : (ليجزى الله كل نفس ما كسبت) سورة ابراهيم

وضعت السياسة البريطانية فى مصر مشاكل البلاد الاقتصادية فى غير وضعها القومى السليم ، الجدير بكرامة المصريين وباعتدادهم بأنفسهم ، وأصبحت المشاكل الاجتماعية تصرف المصريين عن وجهتها الصحيحة ، فزاد عدد الفقراء ، وزاد عدد المرضى ، وزاد عدد الجهلاء ، واعتل جسم الأمة الاقتصادى ، وكانت المشاكل المصرية التى واجهتها الأمة فى عهد عباس حلمى هى مسألة عدالة فى تمكين مختلف الأفراد من وسائل الانتاج وكسب كل رجل قوته اليومى بعرق جبينه ، على أن يعود إليه عائد انتاجه كاملا غير منقوص . وبهذا أصبحت مشكلة اصلاح توزيع الثروة فى مصر تحتاج ، لا إلى توزيع الأراضى العقارية على الزارعين وغيرهم فحسب ، وانما تتطلب دراسة ثروة البلاد بوجه أعم من عمارات كبرى ومصانع ومتاجر عظمى ومتوسطة ، ومناجم مصرية تستحق الادارة والاستثمار[1] .

وليس من شك فى أن غلة هذه المصادر تفوق غلة الأراضى الزراعية ، ولا أدل على ذلك من ميزانيات الدولة فى عهد عباس حلمى والسلطان حسين كامل ، فايراد ضريبة الأطيان لا يعدو خمسة ملايين من الجنيهات ، بينما تصل حصيلة الضرائب على التجارة والصناعة والمهن الحرة ما يزيد على ثلاثة الاضعاف اذا ما وضعت الميزانيات بروح العدالة حتى ينال المصرى ما ينال الأجنبى من وقع الضرائب .

ودخل الأمة العام لا يقدر الا بقدرتها على خلق القيم الاقتصادية ، ولكن كرومر ظل محافظاً لآراء الفيزوقراطين من أن الأرض مصدر الثروة الوحيد ، مع أنه من الواضح أن مصدر الثروة هو العمل بصرف النظر عن نوعه أو المادة التى ينصب عليها ، فاخراج المعادن أو تحويلها من مادة خام الى آلة أو تجارة يعتبر إنتاجا ، وهذه كلها حقائق أصبحت بديهيات فى نظر المتمصرين والأجانب ، ولكنها فى رأى رجال الحكم أصبحت تطيع قوانين الامتيازات والاحتكارات والشركات [2] .

لقد واجه المصريون الصميمون الحل الطبيعى لمشكلة الفقر فى مصر ،[3] ووجدا أن الأمر يحتاج الى

فاذا كانت مصر لم تستفد من جهاز الفن بل استبقته لتوجيه الاستهلاك وتحقيق كفاية المشروعات المختلفة التى تقوم بها الدولة وتمهد اعادتها الى المدين الفنيين من انجلترا . فهل خلت الحكومة المصرية الطريق لتحقيق رخاء المصريين ؟ .

(١) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » المؤلف ، وقارن « مشكلة الفلاح » الدكتور محمد مندور على صفحات الوفد المصرى بتاريخ ١١ ابريل سنة ١٩٤٥ حيث يواجه مشكلة اعادة توزيع الثروة العقارية بمصر على ضوء اقتراح محمد بك خطاب لوضع حد أعلى الملكية العقارية فى مصر . ونتساءل فيما اذا كانت للمطامع الأجنبية فى مصر علاقة بمبادىء الحرية والاخاء والمساواة ؟

(٢) راجع « الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية فى مصر » تأليف الأستاذ كروتشلى .

(٣) راجع الأهرام بتاريخ ٢١/٥/٤٥ حيث يشرح رفعه على باشا ماهر واجبنا القومى .

استغلال موارد الثروة وتنمية الانتاج على أتم وجه ، ولكنهم وجدوا أن هذه الحلول تتعلق أشد التعلق بمشكلة التوزيع . فأرادوا النظر إلى السودان ، ثم نظروا إلى الصناعة ، ثم نظروا إلى إتمام التشريعات الخاصة بالعمل والعمال من فلاحين وأهل المدن المشتغلين بالتجارة والصناعة ، ثم أحلوا التخصص في زراعة القطن وتقديم التشريعات الخاصة به دون سواه (١) ، مع أن الأمر كان يحتاج الى العناية بتشريعات العمال ووضع حد أدنى لأجورهم وتنظيم وسائل التأمينات الأجتماعية التى تقيهم شر البطالة والشيخوخة والمرض وذل الأحسان والاعتماد على الغير لا على أنفسهم (٢).

لم تمض أشهر قليلة بعد اعلان الحماية حتى كانت السلطات الانجليزية قد نقضت كل ماعاهدت عليه الأمة المصرية ، فأطلقت أيديها فى دواوين الحكومة جميعا إلا ماهى فى غنى عنه ولا قدرة لها على إدارته ، لقلة الموظفين البريطانيين فى تلك الحقبة من الزمن (٣) ، وأمعنت من جهة أخرى فى التضيق على أعداء الاحتلال ، واسترسلت من جهة ثالثة فى الثقة بمن يوالونها . ثم احتاجت إلى العمال المصريين فجمعت منهم نحو المليون والمائتى ألف من شباب مصر الزراعيين وغيرهم ، ففرقتهم فى ميادين القتال وأهملتهم أسوأ اهمال (٤) ، واحتاجت الى الزاد والعلف والماشية والدواب فأخذت منها ماشاءت أن تأخذ بلا اكتراث لحاجة الفلاح الفقير الذى يعتمد عليها فى الزرع والمؤنة . « ولبث الرؤساء الانجليز يدفعون الموظفين إلى جمع العمال والأرزاق ثم يكافئونهم بالترقية والحظوة على ما جمعوا منهم ومنها ، وكانوا يرسلون اليهم المفتشين الانجليز يستحثونهم فى الأقاليم ، ويتهمون منهم المقصرين والمتباطئين بسوء النية وقلة الاخلاص للحكومة القائمة (٥) ، ومن كان من أهل البلاد موسراً أو مشهوراً بالثراء

---

(١) ألم يكن من الممكن فى عهد كرومر أن تأخذ فى النظام المالى المصرى بمبدأ التصاعد فى الضريبة ؟ لقد أخذت بهذا المبدأ انجلترا نفسها ، فكان من أسباب تنمية الموارد ورفع مستوى المجتمع البريطانى ، فنهضت بشئون العمال والطبقات الدنيا .

(٢) نعتقد أن كرومر لو أراد أن يرفع من شئون المصريين لجأ الى مبدأ التصاعد فى الضرائب ، وبذلك كان يمكن أن يعمل على اعادة توزيع الملكية فى مصر التى لم تستند على حق الملكية تاريخياً ، وبذلك كان يمكنه أن يرفع من مستوى الاجتماع المصرى فى مجموعه لا فى جزئياته ، كذلك كان أمام كرومر نظام ضريبة التركات الذى شاع فى انجلترا فى وقته ، ولكن كان لا يرغب فى التدخل فى شئون رؤوس الأموال الأجنبية اذ أن ضريبة التركات هى الضريبة الوحيدة فى هذا العهد التى كانت تتناول رأس المال باعادة التوزيع . الحق أن كرومر وغورست وكتشنر لم يقرروا ما كانت مصر تفتقر إليه أصلاً .

(٣) راجع «سعد زغلول» للأستاذ عباس محمود العقاد صفحة ١٨١ . وواجبنا القومى «لعلى ماهر باشا الأهرام ٢١/٥/٤٥ .

(٤) تارن «مصر والجيش» تأليف الكولونيل الجود . وتتناول خيراً عندما يتكلم عن اعادة النظام وعلاقته بالملكية المصرية .

(٥) راجع «سعد زغلول» للأستاذ عباس محمود العقاد صفحة ١٨٢ .

فرضوا عليه «اعانة» قسرية للصليب الأحمر أو يظل عرضة للكيد والتنكيل لتعطيل المرافق الحكومية، وقيدوا أسعار القطن فلم ينتفع الفلاح بكل ثمنه . فاستاء المصريون مما لحق بهم فى استقلالهم وفى أنفسهم وفى أبنائهم وأموالهم وأرزاقهم ، ولم يجدوا مايعوضهم لهذه الضحايا والخسائر غير المصلحة البريطانية خصوصاً بعد أن تقيد النقد المصرى بالنقد الانجليزى ، وزادت النكبات من سوء توزيع الثروة ، ورعاية شئون المال عن شئون الرجال ، وشئون القطن عن شئون الفلاح .

لبثت مصر فى أيام الحرب العظمى تترقب ساعة العمل ، وسوف الانجليز عقد الجمعية التشريعية وآثر زعماء الأمة السكوت حتى أذاع الرئيس ويلسون شروطه الأربعة عشر فى أوائل سنة ١٩١٨ ، ومنها انصاف الضعفاء وايلائهم حق تقرير المصير . وكان من جلاء هذا الواجب أن خطر لقادة الأمة أن يطالبوا بحق مصر [1] ، ولم يبق لانجلترا محيص من تحقيق مابشروا به من وعود الحرية والعدل والديمقراطية ، فتلغى حمايتها وتعطى لصاحب الحق حقه ، ويتسلم الفلاح أجره كاملا وصاحب الأرض ريعه غير منقوص ، ولكن كيف يحصل المصرى على حقوقه، وجميع موارد بلاده فى يد غيره ، واذا مامتلك المصرى شيئاً كان لفئة صغيرة فى عددها ، كبيرة فى ممتلكاتها ، غير حريصة على الانتاج لما فيه صالح العباد . ونتساءل فيما اذا كانت الملكية فى مصر على هذا الحال ، بثت نوعا من القومية الاجتماعية التى أسبغته أوربا على مصر على حساب الأكثرية فى قالبه المعروف، وفرضته انجلترا بسلطانها ودعمته بعبادتها ، فقبلته الأقلية على حساب الأكثرية ، أليس العالم مليئاً بالنقائص والمتناقضات ؟

إذن كانت الروح السائدة هى الروح الوطنية لاالروح السياسية ، والروح الوطنية هى التى تتشرب بروح التضحية واحتمال الأذى والصبر على الجهاد ، فتملىء النفس عزة وكرامة ، ولم يكن أحد يفكر فى شىء غير الاستقلال ، وإن تكن قد انشقت طائفة من الاقتصاديين السياسيين رأت أن

(١) كانت الجمعية التشريعية قائمة يومئذ ، لم تلغ ولم تسقط صفة النيابة عن أعضائها ، فاتجهت النية الى اختيار الهيئة التى تتولى الكلام باسم الأمة من بين أعضاء الجمعية التشريعية أو اختيار هيئة يزكيها الأعضاء ويخولونها صفة الوكالة العامة ، ولكن فى سبتمبر سنة ١٩١٨ دعا سعد باشا زغلول أصحابه ، محمد محمود باشا واحمد لطفى السيد باشا وعبد العزيز فهمى باشا الى مسجد وصيف للتحدث فيما يجب عمله ، ثم كاشفوا بعض أعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم . وكان البرنس عمر طوسن ممن فكروا فى قيام طائفة بالمطالبة بحقوق مصر فى مؤتمر الصلح ، وكذلك فكر عدلى باشا يكن فى توسيط قنصل امريكا فى تسهيل السفر للتحدث للمصريين الى بريطانيا ولكن رشدى باشا لم يكن عنده استعداد لتأييده للسعي خصوصاً وأن السلطان كان قد أمر رشدى باشا بكتابة مذكرة الى الحكومة البريطانية يطلب فيها حل القضية المصرية على وجه كفيل بالاستقرار والرضى من الأمة . راجع « سعد زغلول » للأستاذ العقاد صفحة ١٩٣ . وقارن «« عن الملكية »» تأليف دانتى حيث يتكلم عن ضرورة وجود الحاكم الذى يقبض على الميزان ويحقق القانون الأسمى ويكبح جماح الأهواء ولا تحركه الاطماع .

يتوفر الجهد على إصلاح شئون البلاد الداخلية والنهوض بمرافقها وأفرادها حتى ترتفع الى مستوى الاستقلال ، ولكن هذه الطائفة لم تصادف قبولا من الامة التى كانت متعطشة الى الحرية ، وكانت تؤثر الحرية على نعيم الحياة بل على الحياة ذاتها ، وسار الزمن ، فاذا بالمبادىء الاقتصادية تظهر على مسرح التاريخ ، فتأخذ توزيع الثروة نصيبها من عقائد الشعب وأهدافه ، وسط الامتيازات الأجنبية وسلطان أصحاب الملكيات الكبرى ونفوذ المتاجر الكبرى ، ونتائج الحرب العظمى (١) . فهل استمرت الدوافع تأتى عن رغبات الشعب أم أنها أتت إلى الشعب من أعلى وليس من أسفل ، ولذا لم يقدر لفوائدها الدوام ، وكان مآلها الحقيقى الزوال ؟ فالاستقلال يثير بالطبع حفيظة الوطنية المصرية .

مرض السلطان حسين وأدركته الوفاة قبل تحقيق الأهداف الوطنية ، من انشاء الجماعات التعاونية على أسلوبها الحديث ، الى تمصير الشركات الأجنبية ، إلى إعادة توزيع الثروة على صغار المزارعين .

أوعز فؤاد الأول إلى عدلى باشا ورشدى باشا باتباع الخطة التى تلائم ظروف مصر ، ولكنه رأى أن يبتعد أعضاء البيت المالك عن المآزق السياسية التى قد تفضى إلى التدخل فيما بين الشعب وبين سلطان النفوذ الأجنبى فى مصر ، وفى الوقت نفسه رأى أن يكفل للمصريين مزاولة حقوقهم العامة ، وأن يقرر مجانية التعليم ويدخل مبدأ التصاعد فى الضريبة ، وأن يعمل على إنشاء الوحدات الصحية ويسن بعض تشريعات العمال ويحميهم من استبداد أصحاب الأعمال ، وينصف الطبقات المكدودة من العمال والموظفين والمزارعين ، وبذلك أصبحت العدالة الاجتماعية فى أواخر عهد فؤاد الأول سليمة التوجيه(٢) . فقد أحس فؤاد الأول بما فى الشعب من بؤس ومايستحقه من رعاية ، فاتخذ من تحقيق العدالة الاجتماعية خطوات موفقة ، وهكذا يتضح مما فى سياسة فؤاد الأول من تطور مستمر ، مع سير الزمن ، وتقدم مطالب الوطن ، والعبرة فى المبادىء بالإيمان بها ، والتعمق فى مدلولها ، وعلى قدر هذا الايمان والتعمق تتفاوت الأهداف(٣) .

ولما كان تحسين صغار الفلاحين هو الهدف الأول الذى ترمى إليه الادارة فى عهد فؤاد الأول ، فقد ساعد مليك البلاد وقتئذ على إعداد مشروع لتوزيع أراضى الحكومة المستصلحة والقابلة للاصلاح

---

(١) يلاحظ أن الحرب الكبرى انتهت باعلان الهدنة فى فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ .

(٢) قارن ،، العدالة الاجتماعية ،، للأستاذ محمد مندور على صفحات الوفد المصرى بتاريخ ١٤/٢/٤٥ حيث يشرح ما فى سياسة الوفد المصرى من تطور مستمر يساير الزمن ويعمل على تحقيق مطالب الوطن .

(٣) راجع ،، الاقتصاد الزراعى والتعاون ،، للمؤلف وقارن ،، تاريخ مصر الاقتصادى ،، الطبعة الثانية للمؤلف أيضاً .

على صغار الفلاحين بمعدل خمسة أفدنة لكل عائلة بأسعار معتدلة ، تسدد على أقساط طويلة الأجل ، مع إنشاء قرى جديدة لسكناهم خالية من عيوب القرى القديمة ، و بذلك تُهيء لهؤلاء المصريين سبل العيش الشريف وتمنحهم الحرية الاقتصادية وترفعهم من مصاف الأجراء المعدمين إلى مصاف الملاك الهانئين(١) .

فالملكية لها فوائدها ، وحسن الاستغلال له مزاياه فى كنف الملكية ، والانتاج الزراعى له شأنه وأصوله إذا ما اعتمد على أصول الملكية الفاضلة المنتجة ، لا الملكية العاتية الغشومة . والملكية التى أخذ

---

(١) راجع « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف وقارن تود فى كتابه « الاقتصاد السياسى للطلبة المصريين » ونعتقد أننا استوفينا الملكية الزراعية حقها فى كتابنا « تاريخ مصر الاقتصادى » صفحات ٢٥ حيث تظهر النظرية الشائعة فى نظام الاقطاع من التقدم فى مصر قبل الاسلام ، وقد تمسك بها رجال الحملة الفرنسية واعتقدوا أنها تماثل نظام الاقطاع الذى كان سائدا فى بلادهم ، وصفحة ٢٧ حيث نشرح نظام الالتزام ونوازن بين الالتزام والاقطاع من جهة وبين نظام الالتزام والملكية من جهة أخرى ، فالالتزام يسوده العنصر المالى ، أما الملكية فهى بعد الفتح الاسلامى أصبحت نظام شرعى عقارى يتوارثها الابناء عن الاجداد فالملكية نظام اجتماعى يشمل أراضى الدولة كما يشمل أراضى الأفراد والجماعات والشركات ، وما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات . فبالفتح الاسلامى انتقلت الى المسلمين حقوق السيادة الاقليمية ، وبالفتح الاسلامى أصبحت مصر من الأراضى الخراجية يجوز لمن لمتلك شيأ فيها أن يبيعه او يرهنه أو يهبه أو يورثه الى أن يبقى من لايرث سوى بيت المال ، وقد كانت الاضطرابات والفتن والثورات من عوامل زيادة أملاك بيت المال هنا بخلاف الأراضى التى عادت الى بيت المال بسبب موت أربابها بغير وارث ، وراجع أيضاً أبو المحاسن فى كتابه « النجوم الزاهرة » جزء ١ ص ٢٤ ومختصر القدورى جزء أول صفحات ٣٦٣ - ٣٧٠ والمختار لابن عابدين جزء ثالث ص ٤٠٧ وقارن كتابنا « تاريخ مصر الاقتصادى » ص ٦٥ حيث نشرح نظام الملكية كما دخل على مصر فى شكل نظام الاقطاعات الحربية والمالية لذ اتبعه الايوبيون وقد أمر السلطان الناصر محمد بمسح الأراضى فى مصر وتقدير إيراداتها ، وقسمها الى أربعة وعشرين قيراطاً خص منها الدولة بعشرة قراريط والباقى للأمراء والأجناد ، حتى اذا مافتح مصر الأتراك فى ١٥١٧ - ١٥١٨ وجدوا أن أراضيها مقسمة بالشكل الآتى ١ - الأحباس السلطانية المخصصة للحرمين وأعمال خيرية أخرى ٢ - الأحباس الأهلية ٣ - الملكيات الخاصة ٤ أراضى الديوان وبيت المال وتشمل أغلب المساحة المنزرعة وما يجبى منها ، واعتبروا الأراضى المصرية ملكا لولى الأمر ، فانتحلوا لأنفسهم ما كان فى الحقيقة من حقوق رعاياهم فى ملكية الأراضى المصرية . وبمرور الزمن ازداد نفوذ المماليك والأمراء وجماعة الملتزمين ، فأصبحوا الملاك الحقيقيين للأرض يتصرفون فيها وفق أهوائهم دون مراعاة حقوق الفلاحين . فاذا ما تولى مصر عاهلها محمد على باشا حول الملكية الى ما فيه صالح الأمة والرعية ، متبعاً فى ذلك نظام الاشتراكية الحكومية الذى حول انعدام التداول الحر فى الأرض الى استقلال كبير فى الحقوق والالتزامات . فاكتسبت الزراعة بعض المرونة بعد أن كانت أرض الزراعة فى وضع جامد يحتاج الى التحول وحسن التصرف . قارن « محمد على الكبير » للأستاذ شفيق بك غربال ص ١٠٠ - ١٠١ ؛ ونعتقد أن المدنية الفرنسيه والآراء التى تركتها الحملة الفرنسيه كان لها أثرها فى هذه التحولات فى الملكية المصريه ، فقد قال كلوت بك أن فى عهد المماليك والى وجود الحملة الفرنسية بمصر كانت الملكية منقسمة بين ملكيتها للمماليك والحكومة وبين حيازتها فى يد ستة آلاف مالك يعرفون بالملتزمين وبين أراضى الوقف وبين أراضى الوسية التى اشتراها الملتزمون .

فؤاد الأول فى تقوية عناصرها هى التى درسها محمد على باشا عن رجال الحملة الفرنسية من العلماء حيث أوضحوا أن النهوض بالزراعة المصرية إلى المركز اللائق بها هى عمل فى الامكان تحقيقه إذا منح الفلاحون ملكية الارض التى يزرعونها ملكية كاملة مطلقة بكافة التصرفات القانونية حتى يصبح لديهم الدوافع الذاتية للعناية بالأرض(١) . فأخذ فؤاد الأول بهذا المبدأ وسط متناقضات السياسات العقارية التى تعرضت للدوافع السياسية البريطانية والخديوية ، انتهت بتحقيق مبدأ الملكية الخاصة وبهذا استقرت أحوال الزراعة فى ملكيات كبرى وصغرى ، وتخلصت الأرض من طابع الجمود الذى امتازت به فى العصور الاستعمارية المختلفة(٢) ، وأصبحت الأرض وحاصلاتها من السلع الاقتصادية كما أصبح الفلاح المصرى يتمتع بشخصيته الاقتصادية المختلفة ، ولو أن السياسة وضعته فى مركز خاص

---

(١) راجع ،، تاريخ مصر الاقتصادى ،، المؤلف ص ٧١ حيث نشرح أثر الضرائب على الأراضى الزراعية وملكيتها ، وصفحة ١٠٢ حيث نشرح الاشتراكية الحكومية ومركز الملكية منها ، وصفحة ١٠٧ حيث نواجه القومية والدولية وصفحة ١١٣ حيث نقدر مركز نظام الملكية خصوصاً بعد أن تأثر محمد على باشا باختلاف آراء السلطات الفرنسية فى مصر بصدد نظام الالتزام ، فنهم من أراد أن يعتبر الالتزام من قبيل أملاك الاشراف التى قضت عليها الثورة الفرنسية فى فرنسا ، ومنهم من أراد ن يعدها من الأراضى المملوكة لحائزيها ، ولذا ما انتصر أصحاب الرأى الثانى واعتبر الملتزمون أنفسهم ملاكا حقيقيين ، فان محمد على قضى على شهوة الملتزمين وأوجد النظام العقارى الكفيل بتقدم الملكية والمعاملات الكتابية والتجارية التى تنمو عليها . راجع الجبرتى فى كتابه ،، عجائب الآثار ،، جزء ٣ صفحة ٥ وقارن ،، نظام الاقطاع فى الشرق الأوسط ،، تأليف بولياك Poliak صفحة ٧٥ . وقد كان لسياسة محمد على الأثر الفعال فى سياسة فؤاد الأول الزراعية فى مصر .

(٢) مما يجب ذكره أن توريث الأرض للفلاحين أحدث تحولا كبيراً فى وجهة نظر السلطات الأجنبية ، ولولا استسلام الحكومات المصرية للسلطات الأجنبية لما انخفض مستوى الفلاحة المصرية ولما تدهور مستوى معيشة الفلاحين . ونعتقد أن السياسة التى اتبعها مينو Menou حيث عمل على زيادة مساحة أملاك الدولة بضم أراضى الملتزمين إليها تدريجياً ، كان لها أثرها فى التوجيه العقارى فى مصر فى العهود التى تلت قيادته ، والحق أن الاحتلال الفرنسى قصير الأجل أثر بحياة المصريين تأثيراً لم يظهر أثره الفعال الا بعد زمن طويل . أما آثاره المباشرة فقد أعد العدة لتمهيد الطريق لتحقيق أهداف محمد على الزراعية التى نحن فى صددها الآن . ألم تمهد الحملة الفرنسية وتقارير علمائها لمحمد على الغاء نظام الالتزام ، فأمر فى سنة ١٨٠٩ بالاستيلاء على نصف الفائض وفرض الضرائب على أراضى الوسية ، ثم صادر جهات التزام أمراء المماليك وكثير غيرهم فى الوجه القبلى كغنيمة من غنائم الحروب منذ سنة ١٨١١ ؟ ألم تمهد الحملة الفرنسية لمحمد على اصدار مرسومه فى سنة ١٨١٣ بالغاء الالتزام فى جميع أنحاء البلاد وترك أراضى الوسية فى أيادى أصحابها على أن تؤول ملكيتها الى الدولة بعد موتهم ومنحهم كذلك رواتب تعادل أرباحهم وفوائد رؤوس أموالهم السابقة الناشئة من عملية الالتزام ؟ راجع ،، تاريخ مصر الاقتصادى ،، المؤلف صفحات ١١٥ — ١١٦ حيث نشرح احتكار الزراعة وعلاقة ذلك بالملكية الزراعية وأيضاً صفحة ١٧٥ حيث نشرح أثر التوجيه فى الملكية الزراعية فى عهد محمد على باشا وأثر ذلك على السياسات العقارية التى اتبعت فيما بعد .

يواجه الحاصلات التجارية بفضل كبير ، فتتضاءل بجانبها الحاصلات الكفائية بعائد صغير .

لقد وضع محمد على باشا نظاماً دقيقاً للملكية الزراعية المصرية ، ولم يرغب عباس الأول تغيير هذا النظام ، وذلك لأن بقاء الأرض فى يد الحكومة وتحت مراقبتها واشرافها منع تدخل الأجانب فى الحقوق المصرية الثابتة ، أضف إلى هذا أن النظام الزراعى الذى سار عليه محمد على باشا أخذ يتلاشى و بدأ الفلاح يستعيد حريته ، كما بدأ ينظر إلى الملكية نظرته الى التحرر من القيودات التى أثقلت موازين حياته ، حتى إذا ما خفت وطأة السخرة وأعمالها ، وقلت حاجات الدولة اليه فى الاستخدام فى الجيش ، وانخفضت مطالب الدولة الضرائب خف حمله وزاد إيراده ، فبدأ يتطلع الى التملك وحقوق الملكية التى لم يحرمها عليه الشرع تحريماً كاملاً فى أى عهد من عهود التاريخ الاقتصادى فى مصر . فاذا أضفنا الى هذه العناصر رجوع رجال الجيش الى أراضيهم وحسن استغلالهم للأرض وجدنا أن حكم البيئة لما ظروفها فى توجيه الأمة الى مطالبة أفرادها بحقوق تملك الأراضى العقارية المصرية[1] . فبعد أن كان المزارعون لا يتمتعون بالملكية العقارية فى شكلها الحديث المعروف ، بل كان لهم التمتع بحق الانتفاع بالأراضى الخراجية ، وليس لهم حق التصرف الشرعى ولا أن يورثوها لأعقابهم بدأت الملكية العقارية تعود الى أصلها فى مصر طبقاً للشريعة الاسلامية والمسيحية[2] . فنصت لائحة سنة ١٨٥٤ على أجل مدته ١٥ سنة لسقوط الحق بمرور الزمن فى الدعاوى والمطالبات بالأرض ، وألزمت شيخ البلد بأن يعطى النازح الذى يعود الى بلده مقداراً كافياً من الأرض لمعيشته وأسرته ، وقضت بوجوب اجراء كل تنازل على يد المديرية بموجب حجة شرعية ، ومنحت ورثة المتوفى إن كانوا ذكوراً أن يستولوا على الأرض التى تركها المورث[3]. ومن هذا يتبين أن عباس مهد الطريق لتوزيع

---

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف صفحة ٢٠٠ حيث تشرح العادة رجال الجيش الى أراضيهم ومزارعهم ، وكان لكثرة أمثالهم فى الزراعة علوجه الثانية فى حل معضلة الملكية الزراعية فى مصر . وقارن « الملكية الزراعية فى مصر » لكامل مرسى وأيضاً « الملكية الزراعية فى مصر » ليعقوب باشا أرتين صفحة ١٩٥ « الأطيان والضرائب » تأليف جرجس حنين صفحات ١٩٢ - ١٩٦ و ٢٨٨ وأيضاً « الاقتصاد السياسى » تأليف الاستاذ حسن خليفه وآخرين .

(٢) لم يلغ نظام الملكية فى مصر الغاءا تاما فى أى عهد من العهود ، وانما وقفت الملكية موقف الحياد بين سلطان الحاكم ونفوذ المحكومين بالمطالبة بحقوقهم والتزاماتهم فى العقار وملكيته . وكان التقدم المادى أثره فى تقوية عنصر المطالبين بحقوق الملكية . راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » ص ٢٢٢ للمؤلف » .

(٣) يلاحظ أن لائحة سنة ١٨٥٤ الخاصة بملكية الأرض تعطى حق الاستيلاء على الأرض للاناث اذ طلبن جزءا من الأرض التى تركها المورث وأثبتن لزوم هذه الأرض لمعيشتهن بشرط أن يقدمن ضامنا يضمن تسديد خراج الأرض ، فاذا

الثروة توزيعاً عادلا على مبادىء صحيحة [1] ، وللأنظمة الملكية تأثيرها فى الانتاج الزراعى خصوصاً وأن الملكيات الكبرى تناسب الحاصلات الزراعية التجارية ، بينما أن الملكيات الصغرى تناسب الحاصلات الزراعية الكفائية - أضف الى هذا أن طريقة توزيع الأراضى ونظام الملكية يؤثران فى عناية الزراعيين بالأراضى التى يزرعونها كما يؤثران فى طريقة الزراعة وفى تقدم الفن الزراعى وفى مستوى الأسعار ، فان كانت الملكية كبيرة أمكن استعمال الآلات الحديثة وقيام الصناعات الزراعية وزراعة المحاصيل الكثيرة التكاليف وبيع الغلات بالجملة والسيطرة على عرضها حتى لا تتدفق على الاسواق فتنخفض أسعارها[2] ، أما إن كانت الملكيات صغيرة فإن فوائد الانتاج الكبير قد تتناقص ان لم يقو أصحاب الملكيات الصغرى على إقامة جماعات التعاون الزراعى والاستفادة من استعمال الآلات استعمالاً كاملاً . فالملكيات الصغرى فى نظام التعاون لاتقل أهمية عن الملكيات الكبرى فى الاستثمار والاستغلال الزراعى والتجارى .

وقد تطورت الملكية العقارية تطوراً كبيراً فى عهد محمد سعيد باشا حيث صدرت اللائحة السعيدية وأكسبت حائزى الأراضى الخراجية بعض الحقوق[3] التى كان أهمها :

١ — إذا مات شخص من أرباب الأراضى الخراجية ، فليبت المال أن يوجهها لمن يشاء ، ولكن متى كان للميت ورثة شرعيون ، فمراعاة لتعيشهم وعدم حرمانهم من انتفاعهم فهم أولى حقاً من الغير سواء أكانوا ذكوراً أم اناثاً ، ولهذا فهم يأخذون فى الانتفاع بالأرض بنسبة تقسيم الميراث الشرعى بشرط أن يكونوا قادرين على زراعتها وتأدية خراجها ولو بواسطة الوكلاء أو الأوصياء الذين ينصبون على الضعفاء بمعرفة القاضى عن طريق الحكومة . [4]

تبين أن لمن سبيلا آخر للعيش غير غلة الأرض فتؤخذ هذه الأرض منهن ، راجع ,, الملكية العقارية فى مصر ،، تأليف كامل بك مرسى ص ٨٨ — ٩٣ . وقارن ,,الكاف،، للاستاذ شاروبيم ، وهو مؤلف يستحق الاطلاع .

(١) راجع ,, الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ،، للمؤلف حيث يشرح سياسة عباس الأول الاقتصادية الكفائية .

(٢) راجع ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، للمؤلف ص ٢٢٢ من الطبعة الثانية .

(٣) راجع ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، للمؤلف ص ٢٢٣ من الطبعة الثانية حيث تبين أهمية قانون نظام الأراضى الزراعية فى سنة ١٨٥٦ ، وقارن اللورد بريس فى محاضرته بالولايات المتحدة عن ,, العلاقات الدولية ،، حيث يظهر ماتدعيه كل دولة لنفسها من حق السيادة وما يجره هذا التطبيق بأهداف ورفض الرضوخ الى رأى الغير ، ولو كان فى هذا خير الانسانية وصالح المجموع . فهل تستوجب الملكية وحقوقها التنافر والتباغض أم المحبة والتعاون؟ وهل يقف الانسان موقف الذئب الكاسر اذا ماتمتع بحقوق الملكية الكاملة ؟ .

(٤) أوردنا فى كتابنا ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، ص ٢٢٤ الطبعة الثانية اللائحة السعيدية سنة ١٨٥٨ ، فالبند الثانى

٢ — من كانت تحت يده أطيان خراجية ، ووضع يده عليها خمس سنوات فأكثر ، وقام بتأدية ما عليها من الخراج لجهة الميرى ، فلا تنزع من يده الملكية ، ولا تسمع فيها دعوى ضده بوجه من الوجوه ، ومن هـذا يتبين أن قانون سنة ١٨٥٦ الذى أصدره سعيد لم يختلف عن قانون سنة ١٨٥٨ حيث أنهما دعما حقوق الملكية ومزاياها للزراعين .

٣ — يجوز رهن هذه الأطيان بالفاروقة من صاحب الأثر الى من يريد بشرط أن يكون ذلك باطلاع المديرية . فالملكية والحرية من أصول التقدم الزراعى إلى حد بعيد .

٤ — يجوز لصاحب الأثر أن يؤجر لمن يريد بمعرفته ، ومدة الأجارة من سنة الى ثلاث سنوات مع جواز تجديدها . فالمرونة من عناصر حسن استعمال الأرض وتوجيهها إلى أحسن الثمرات .

٥ — يجوز للمزارعين فى الأطيان الخراجية أن يسقطوا حقوقهم ويفرغونها لغيرهم بموجب حجج شرعية[١] . فالكفاية من أصول حقوق الملكية وأسباب تقدمها .

٦ — يكون لمن يغرس أشجاراً أو يحفر سواقى أو ينشىء أبنية فى الأراضى الخراجية أو لورثته بعده التمتع فيها بجميع التصرفات الشرعية من بيع وهبة وغير ذلك .

وبهذا تطورت الملكية وأصبحت تنتقل إلى ورثة مالكها اذا مات، بعد أن كان التصرف فيها من حق بيت المال . كذلك أصبح على الورثة أن يتضامنوا فى زراعة الأرض التى يتركها لهم مورثهم تحت اشراف أرشدهم . وهذا يدعو إلى عدم توزيع الأرض إلى أقسام صغيرة تظهر فى إستغلالها عيوب صغر الملكية . وأخيراً أصبح الفلاح الذى يترك أرضه مدة تزيد عن الخمس سنوات محروماً من حق الانتفاع بها ، وبهذا أصبح أساس توزيع الأراضى على المزارعين هو مقدار صلاحيتهم للقيام بزراعتها والعناية بها . وبهذا وضع سعيد أساس ملكية الأراضى الزراعية على ضوء التطورات الحديثة فى الديار المصرية . فبمقتضى اللائحة السعيدية أصبح لمشتغلى الأرض حق إيجارها ورهنها وبيعها وبقى حق نزعها منهم للحكومة دون تعويض لهم[٢] . وهكذا أسبغت اللائحة السعيدية على

يذكر أن ,, الحصص تكون باقية لأربابها يجرون زراعتها بواسطة أرشدهم الذى يقومونه لذلك بحسب رضاهم لأجل عمارية الناحية بدون تفرق ، اذ مادامت الناحية يوجد فيها الأرشد الذى يقوم بفروض الزراعة وفتح البيت لايحصل تفرقهم ولاخراب البيت . وقارن جرجس بك حنين ,, الخراج والاطيان ,, .

(١) أهل البلدة أحق من غيرهم خصوصا اذا لم يكن لهم أطيان ، ثم أهل النواحى المجاورة أحق من الغير .

(٢) حق الحكومة فى نزعها لم يشمل الأراضى التى غرس أربابها فيها أشجاراً أو حفروا سواقى أو أنشأوا أبنية .

الملكية المصرية حوافز الاستقرار للزارعين ، فبذلوا ما بذلوا من جهود وزاد إنتاجهم ، وعظمت رغبة الناس فى شراء الأراضى فارتفعت أسعارها(١) ، وكان لارتفاع الأسعار أن تكونت الشركات الاجنبية العقارية لاستغلال الظروف العقارية الجديدة (٢) وكان أهمها شركة الرهون المصرية Mortgage Company of Egypt وشركة بنك التسليف العقارى Le Credit Foncier Egyptien (٣) .

وقد واجهنا آراء بعض المسلمين فى تقسيم الأراضى وتوزيعها بين الفاتحين فى كتابنا «تاريخ مصر الاقتصادى» وذكرنا ما قرره عمر بن الخطاب فى ذلك قائلا بترك الأرض والأنهار لعمالها ليكون ذلك فى أعطيات المسلمين ، وبينا أن هذا المبدأ استمر حتى عهد محمد سعيد باشا . وقلنا أن سعيد باشا أخذ بالمدنية الغربية واتبع قواعد التشريع الفرنسى ، فأصدر اللائحة السعيدية التى أكسبت الشركات الأجنبية كما أكسبت الزارعين حق حيازة الأراضى الخراجية ، وبرهنا أن للملكية العقارية مع أن لها تاريخا محفوفاً بالتقاليد والعادات المصرية ، فان سعيد باشا ومستشاريه الأجانب حللوا ماحللوا وواجهوا الامتيازات الاجنبية حتى ذهبت ببعض المزايا الاجتماعية التى كانت أساس أصول الملكية العقارية ، وبهذا أصبح نظام حقوق الملكية نظام واجبات يتغير بتغير معايش الناس وظروفهم وواجباتهم(٤) ، وسار هذا المبدأ لا فى حقوق الملكية ، بل دخل أيضا على الوقف وتشريعاته التالية فى مصر(٥) . ولكن الامتيازات الأجنبية تدخلت فى الملكية العقارية المصرية مما دعا الأستاذ الدكتور عبد الرازق السنهورى يواجهها فى مقدمة كتاب «الامتيازات الاجنبية» للاستاذ محمد عيد البارى ويقول أن الامتيازات الأجنبية ، بصدد مبدأ القوانين العقارية ، لا تسوغ مطلقاً اعتداء الدول على سيادة مصر ،

---

(١) بهذا وضع سعيد باشا أساس ملكية الأراضى الزراعية ، والملكية فى معناها الواسع هى الحيازة المطلقة للأرض وتمتع المالك بالتصرف فيما يملك تصرفاً لايحده غير القانون ، وبمقتضى اللائحة السعيدية أصبح لمستغل الأرض أهم مظاهر الملكية كحق الاستثمار وحق التصرف ، غير أن هذه اللائحة أبقت ملكية الأرض للحكومة فى شكل حق نزعها من الأهالى ، ثم تنتقل الملكية للأفراد كاملة الا فى عصر اسماعيل .

(٢) دفعت رغبة الناس فى حيازة الأرض الى الاقتراض بضمانة الأراضى التى فى حيازتهم بفوائد مرتفعة ، فتكونت المصارف الأجنبية والبيوت المالية حيث قامت بالتسليف والرهن وكان منها شركة الرهن المصرية وشركة بنك التسليف العقارى المصرى

(٣) راجع «تاريخ مصر الاقتصادى» للمؤلف صفحات ٢٩٠ - ٢٩٥ .

(٤) راجع «محمد على الكبير» للأستاذ شفيق بك غربال صفحات ٤٨-٥٣ و ٥٧ و ١٠٩-١٠١ وقارن كتابنا «تاريخ مصر الاقتصادى» الطبعة الثانية صفحة ٢٩٢ .

(٥) راجع «قاسم بك أمين» تأليف الأستاذ احمد خاكى صفحات ٨٣-٨٦ من نسخة «اعلام الاسلام» .

فالحكومة المصرية ، حتى بمقتضى هذه الامتيازات ، سن قوانين خاصة بالعقارات فى مصر ، تسرى على الاجانب سريانها على المصريين دون الرجوع الى الدول ، فاذا كان سعيد باشا سمح لبعض الأجانب بتملك العقار فى مصر ، فلم يكن ذلك إلا من قبيل التسامح لتشجيع الأجانب على الاقامة فى مصر ، ولكن الأجانب أجروا على هذه الاراضى حكم الامتيازات الأجنبية وجعلوها خاضعة لمحاكمهم القنصلية ، وبهذا أصبحت الواجبات المصرية حقوقاً فى نظر الأجانب المالكين لبعض العقارات الزراعية وغيرها (١) ، فتلاشت آمال المصريين وتحطمت أحلام الوطنيين ، فتنازع الحاكم وتحطمت آمال عباس حلمى الثانى ، وظهرت بذور القومية المصرية التى تعتز بنفسها . فعادت الأهلية إلى أصلها دون أن يخفى سلطان الحكم الأجنبى فى النواحى الزراعية والسياسية الزراعية التجارية .

لقد اكتسب أصحاب الأراضى الخراجية حقوقاً جديدة فى عهد اسماعيل باشا إذ أبيحت الوصية فيها فى لائحة ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ (٢) ، ثم طبقت قوانين تركيا على مصر ، وكان أهمها فرمان سنة ١٨٦٧ الذى أجاز للأجانب فى الدولة العلية تملك العقارات المصرية فى المدن والقرى وفى جميع نواحى الامبراطورية العثمانية ، ماعدا ولاية الحجاز ، وفى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ صدرت «لائحة المقابلة» حيث جاء فى البند السادس منها ما نصه « من حيث أن الجارى فى الأطيان الخراجية والحالة هذه هو الترخيص لأربابها بالهبة والتوارث وإسقاط المنفعة والوصايا بمقتضى الأوامر واللوائح ، فالآن من يريد دفع المقابلة على أطيانه ويطلب استخراج حجة شرعيـة مجدداً ، أو الشرح على حجته التى تكون بيده بما يفيد حصول دفع المقابلة على أطيانه لأجل امتيازها على ما سواها من الأطيان غير المدفوع عنها مقابلة ، وثبوت الترخيصات السالف ذكرها من الهبة والتوارث والاسقاط الوصاية ، فتحصل له المساعدة على ذلك بعد معلومية تأدية المقابلة (٣) » .

(١) راجع « الامتيازات الاجنبية » للاستاذ محمد عبد البارى ص ٣٠ .

(٢) راجع « الملكية العقارية فى مصر » للاستاذ محمد بك كامل مرسى ، صفحة ٩٣ وقارن « الامتيازات الاجنبية » للاستاذ محمد عبد البارى حيث يذكر الدكتور السنهورى بك فى مقدمة لهذا الكتاب القيم ، صفحة ٣٢ بعض نصوص فرمان سنة ١٨٦٧ ، وقارن كتابنا « تاريخ مصر الاقتصادى » الطبعة الثانية ، صفحة ٢٩٣ — ٢٩٤ .

(٣) تنص « لائحة المقابلة » أن من يدفع من الاهالى ، فوق الضرائب العادية ، ضرائب ست سنوات عن أراضيه دفعة واحدة أو على أقساط متتابعة ، يعفى من نصف الضريبة السنوية على الدوام . وقد كان دفع المقابلة اختياراً كما يفهم من اللائحة . ولهذا أرادت الحكومة المصرية أن تغرى المزارعين على دفعها ، فنص فى اللائحة على أن من يدفع المقابلة تنتقل اليه الملكية المطلقة للاراضى التى يزرعها ، فكان من نتائج هذه اللائحة ان حلت الملكية الفردية على الملكية العامة لأول مرة فى تاريخ مصر الاقتصادى ، راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » صفحة ٢٩٤ المؤلف .

فنرى أن الظروف الخاصة التى كانت فيها الحالة المالية المصرية هى التى دعت إلى تعديل بعض قوانين الملكية المصرية ، والملكية العقارية هى قوانين اجتماعية يمكن تعديلها وتنظيمها طبقاً لحاجة البلاد الاقتصادية ، ولكن الامتيازات الاجنبية هى التى دعت الى جمود أحوالها وإيقاف تيار التقدم الذى قد ينشأ من حسن إعادة النظر فى توزيع وحداتها فى مصر لما فيه خير الزارعين المصريين، والانتاج الزراعى السليم[1] . بل والدعوة إلى تمويل الصناعة عن طريق إعادة توزيع الوحدات الزراعية المتناسبة بين المزارعين .

وفى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ عند بدأ التدخل الأجنبي فى شئون مصر المالية والاقتصادية ، صدر قرار بإلغاء المقابلة فى عهد توفيق باشا ، ولكن جاء فى البند الخامس من هذا القرار «أن جميع أحكام القانون المذكور المتعلق بجعل حقوق ملكية الاطيان الذين دفعوا عنها المقابلة تبقى مرعية الأجراء والعمل والتنفيذ . ودفع جزء من المقابلة يكفى للاستجواز على حقوق الملكية التامة» . ولم تمض سنوات قلائل من حكم محمد توفيق باشا وسيطرة الأجانب على مصر وشئونها المالية والزراعية حتى اعترف القانون بالملكية بالصفة المطلقة التى أصبحت لها فى عهد كرومر وغورست وكتشنر . فقد جاء فى المادة السادسة من المجموعة الأهلية الصادرة فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٣ ما يأتى : « تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام ، وتعتبر فى حكم الملك ، الأطيان الخراجية التى دفعت عنها المقابلة ؛ اتباعا للمنصوص بلائحة المقابلة بالأمر العالى الصادر فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ » . وفى ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ من عهد محمد توفيق باشا طبق هذا المبدأ على الأراضى الخراجية التى لم تدفع عنها المقابلة ، وبذلك تقررت أسس الملكية العقارية كاملة مطلقة فى عهد توفيق والنفوذ البريطانى[2] . ولو كان نظام الحكم المصرى يرعى المصالح الأهلية لراعى توزيع الأراضى فى حدود الوحدة الاقتصادية التى تساير أحوال الانتاج الزراعى لما فيه خير المصريين فى هذا العصر المحفوف بالمتناقضات وبدء مشكلة الثروة العقارية المصرية . فالملكية العقارية والوحدة المثلى الزراعية عليهما تقدم الريف وأهله .

(١) كان من المنتظر أن تكون الملكية قوة تدفع الانسانية نحو الوحدة وتسير بمصر نحو الاستقلال وتمام الاستقلال ولكن شيئاً من هذا كله لم يحدث ، فرد القدر على هذه الآمال والتعاليم السامية . فقد طغى على الملكية تيار المادة الأجنبية ، فنافس الأجانب المصريين فى ملكياتهم ، وأصبح لكبار الملاك السلطان والنفوذ والملك والسيطرة ، مما أضاع من هيبة الملكية وشكك البعض فى دعاويها . فقد تعلق بعض الأجانب بالأرض فوقفوا عائقا فى طريق التقدم المطلوب .

(٢) راجع « الملكية العقارية فى مصر » تأليف محمد بك كامل مرسى صفحة ٩٣ وقارن « عصر اسماعيل » تأليف عبد الرحمن بك الرافعى وأيضاً ،، تاريخ مصر الحديث ،، تأليف الأستاذ محمد عبد الرحيم مصطفى ص ١٤٨ وقارن ،، تاريخ مصر الاقتصادى ،، المؤلف صفحات ٢٣٠ و ٢٦٠ و ٣٣٦ و ٣٩٠ و ٤٢٤ من الطبعة الثانية .

تنظيم الشئون الزراعية والملكية : « ولا تنس نصيبك من الدنيا » سورة القصص .

لقد بدأ عهد عباس حلمى الثانى ونظام الملكيات الكبرى سائد فى مصر دون أن يضعف موطن الملكيات الصغيرة ، وبهذا تمتعت مصر بالنظامين وما فيهما من مزايا وعيوب ، وما واجهه هذان النظامان من أنصار وخصوم . وقد واجهت الحكومة المصرية فى عهد عباس الثانى ونفوذ اللورد كرومر الانتاج الزراعى بما يستحقه من عناية ، فزاد هذا الانتاج بتحسن وسائل الرى و بالتوسع فى زراعة القطن و بزيادة مساحة الأراضى المزروعة وتنظيم الشئون الزراعية وتعديل النظام الزراعى المالى ، وعاون النظام المالى السياسة الزراعية فى جميع نواحيها من انتاج المحصول حتى تسويقه الى الخارج . وكان يقوم بزراعة الأراضى المزارعون المصريون[1] ومنهم ٨٥٪ يمتلكون من ٥ أفدنة فما دون ذلك ، فكانت الملكيات الزراعية تميل إلى الصغر فى حدود ممتلكيها ، ولابد أن تستمر فى الصغر طبقاً للشريعة المصرية وطبقاً لعادات بعض المصريين فى الاقتراض بأسعار ربوية ، فقد ازداد عدد صغار الملاك بدرجة كبيرة فى فترات وجيزة من تاريخ مصر الاقتصادى ، وكانت الزيادة عظيمة جداً بين من يملك أقل من خمسة أفدنة بحيث صار عددهم فى عام ١٩١٤ ما يقرب من ثلاثة أمثاله فى عام ١٨٩٤ . فنظام الوراثة وتعدد الزوجات وعدم تقييد التناسل ، وأعمال مثل الشيوع والحكر ، وقانون الخمسة أفدنة . كل هذا حمى صغار الملاك وتفاعل فى ازدياد عددهم . وكان على الحكومة المصرية أن تراعى هذه المشكلة بين الرعاية الاجتماعية والاقتصادية فتضع حداً أدنى لوحدة الملكية حتى تصبح هذه الوحدة مطابقة للوحدة الاقتصادية التى تعود على الأمة بأوفر انتاج وأقل تضحية ، خصوصاً وأن لها من تشريعات الهند ما يحقق هذا الاتجاه[2] . ومن جهة أخرى كان كبار الملاك من أهل الزراعة مصريين وأجانب ، يستزيدون من ممتلكاتهم الزراعية[3] فأصبحت نسبة كبيرة من الأراضى المصرية فى يد قلائل من أهل اليسار والثروة كما يدل على ذلك الكشف التالى[4] :

---

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » الطبعة الثانية للمؤلف ص ٤٠٥ وأيضاً صفحات ١٢٧ - ١٢٩ من هذا الكتاب .

(٢) ان الوحدة المبنية على أساس الدين المشترك تسمو على الخلافات القومية وتحتل منها مكانة الصدارة ، ولكنها لا تتفق مع فكرة الدولة المستقلة المتمسكة بسيادتها الحريصة عليها ، فالملكية فى حدود القومية تسير بالناس الى السعادة والنعيم والرفاهية المادية . قارن هيرتز Hertz فى كتابه « الأهلية فى التاريخ والسياسة » Nationality in History & Politics ص ١٣٥

(٣) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » الطبعة الأولى للمؤلف صفحة ٤٥٥ .

(٤) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » الطبعة الثانية للمؤلف ص ٤٠٥ حيث توازن بين مزايا الملكيات الصغرى ومضارها .

تفاوت الملكيات	سنة ١٨٩٦ المساحة المملوكة بالفدان	سنة ١٨٩٦ عدد الملاك	سنة ١٩٠٦ المساحة المملوكة بالفدان	سنة ١٩٠٦ عدد الملاك	سنة ١٩١١ المساحة المملوكة بالفدان	سنة ١٩١١ عدد الملاك
من أقل من ١ الى ٥ أفدنة	١,٢٦٤,٠٨٤	١,٠٠٠٥,٧٠٥	٩٩٣,٨٤٣	٦١١,٦٧٤	١,٣٨٣,٣١٧	١,٢٩٦,٥٦١
من ٥ أفدنة الى ١٠ «	٥٤٤,٢٦٤	٧٧,٦٦٣	٥٦٥,٨١٠	٨٠,٨١٠	٥٧٤,٣٦٥	٧٦,٢٨٢
من ١٠ أفدنة الى ٢٠ «	٥٢٣,٥٢٨	٣٧,٨١٧	٥٧٤,٠٨٤	٤١,٢٦٦	٥٠٤,٥٤٦	٣٦,٤٦١
من ٢٠ فداناً الى ٣٠ «	٢٧٨,٧٩٣	١١,٤٨٨	٣١٧,٣٤١	١٢,٦٣٧	٣٧٣,٢٩٨	١١,١٨٨
من ٣٠ فداناً الى ٥٠ «	٣٢١,٥٠١	٨,٦٠١	٣٥٨,٣٩٨	٨,٩٩٨	٣١٩,٧٦٤	٨,٢٦٥
من ٥٠ فداناً فما فوق	٢,٣٦٦,٦٠٢	١٢,٤٧٥	٢,١٩١,٦٢٥	١١,٨٧٥	٢,٤٤٣,٢١٨	١٢,٣٩٣
المجموع	٥,٢٩٨,٢٧٧	١,١٥٣,٧٤٩	٥,٠٠١,٠٠١	٧٦٧,٢٦٠	٥,٤٥٨,٦٠٨	١,٤٤١,٢٥٠

فنرى من هذا الجدول أن عدد الملاك أخذوا يتزايدون بدرجة كبيرة فى فترة الخمس سنوات بين سنة ١٩٠٦ وسنة ١٩١١ بحيث وصل عدد من يمتلكون خمسة أفدنة فأقل أكثر من مليون وثلث المليون ، وقد استمرت هذه الزيادة فى الفترة بين سنة ١٨٩٤ وسنة ١٩١٤ كما يدل على ذلك الكشف التالى :-

تفاوت الملكيات	سنة ١٨٩٤ المساحة المملوكة بالفدان	سنة ١٨٩٤ النسبة المئوية ٪	سنة ١٨٩٤ عدد الملاك	سنة ١٨٩٤ النسبة المئوية ٪	سنة ١٩١٤ المساحة المملوكة بالفدان	سنة ١٩١٤ النسبة المئوية ٪	سنة ١٩١٤ عدد الملاك	سنة ١٩١٤ النسبة المئوية ٪
من ١ الى ٥ أفدنة	٩٣٠,٦٠٠	١٩,٨	٥١٢,١٦٠	٧٧,٦٠	١,٤٢٥,٠٦٠	٢٦,١	١,٤١٤,٩٢٠	٩٠,٧
من ٥ الى ١٠ «	٥٤٩,٩٠٠	١١,٧	٧٥,٢٤٠	١١,٤	٥٢٩,٦٢٠	٩,٧	٧٦,٤٤٠	٤,٩
من ١٠ الى ٢٠ «	٥٥٤,٦٠٠	١١,٨	٣٩,٦٠٠	٦,٠	٥٠٧,٧٨٠	٩,٣	٣٧,٤٤٠	٢,٤
من ٢٠ الى ٣٠ «	٣٢٤,٣٠٠	٦,٩	١٣,٢٠٠	٢,٠	٢٦٧,٥٤٠	٤,٩	١٠,٩٢٠	٠,٧
من ٣٠ الى ٥٠ «	٣٤٣,١٠٠	٧,٣	٨,٥٨٠	١,٣	٣٣٣,٠٦٠	٦,١	٧,٨٠٠	٠,٥
من ٥٠ فداناً الى ما فوق ذلك	١,٩٩٧,٥٠٠	٤٢,٥	١١,٢٢٠	١,٧	٢,٣٩٦,٩٤٠	٤٣,٩	١٢,٤٨٠	٠,٨
المجموع	٤,٧٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠	٦٦٠,٠٠٠	١٠٠,٠	٥,٤٦٠,٠٠٠	١٠٠,٠	١,٥٦٠,٠٠٠	١٠٠,٠

فترى بينما كانت الملكيات الصغرى تزداد زيادة مطردة ، فان الملكيات الكبرى أخذت كذلك فى الزيادة فى أواخر عهد عباس حلمى الثانى . فاذا ما تجمعت العناصر المختلفة وأدت إلى انتشار الملاك ، كبيرهم وصغيرهم(١) فان السياسة البريطانية كان لها أكبر الأثر فى الاتجاه الذى اتخذته الملكية خصوصاً وأنها تستزيد من سلطان الأجانب والمتمصرين فى هذه البلاد . وقد عملت الحكومة فى عهد عباس حلمى الثانى على تعميم الملكيات الصغيرة وتدعيمها تدعيماً يحقق أهدافها السياسية فى مصر . وذلك لأن الملكيات الصغرى تربط الفلاح بالأرض وتزيد من إقباله على العمل ورغبته فى التخصص فى الزراعة ، كما تدعم أصول الطمأنينة . أضف إلى هذا أن الملكيات الصغرى كثيراً ما تحقق العدالة الاجتماعية وتساعد على الاستقرار كما تدعو صغار الملاك إلى المحافظة على خصوبة أراضيهم(٢) وتعديل الأساس الذى يساعد على تنوّع حاصلاتهم .

توزيع ملكية الأراضى الزراعية وتشجيع الملكيات الصغرى والاستعمار الزراعى :

« ومَنْ يُهاجِرْ فِى سَبِيلِ اللهِ يَجِدْ فِى الأَرضِ مُراغَماً كَثِيراً وسَعةً » سورة النساء

كان كرومر يرى ضرورة الموازنة فى توزيع ملكية الأراضى الزراعية فى مصر وذلك ليتحقق من رفع مستوى الانتاج الزراعى ويتمشى مع ارتقاء مستوى الحياة الاجتماعية القروية(٣) ، وكان يرى أن

(١) تجمعت العناصر المختلفة فأدت الى انتشار الملكية الصغرى ، وكان منها ١ ـ أحكام الشريعة الاسلامية فى الوراثة ٢ ـ رغبة الفلاحين فى حيازة أى مساحة من الأرض ٣ ـ توجيه الأمة الى التخصص فى الزراعة مما أدى الى استثمار الأموال الصغيرة والكبيرة فى امتلاك الأراضى الزراعية المصرية ٤ ـ شراء بعض التجار وأهل الصناعات الصغرى والمتاجر المتوسطة مما دعا الى استثمار أموالهم فى شراء العقار . راجع تاريخ مصر الاقتصادى للمؤلف ، صفحة ٤٥ .

(٢) يلاحظ أنه نشأ عن صغر الملكية فى مصر ارتباك حالة المزارعين المالية اذ يكفى أن يصيب المحصول آفة زراعية أو تهبط أسعاره حتى يضطر المزارع الى الاستدانة ، وذلك لأن دخله المحدود يكاد لا يكفى مطالبه القليلة . والفلاح الصغير حين يستدين يلجأ الى المرابين ، لأن البنوك لا تقرض صغار الملاك لكثرة تكاليف القروض الصغيرة .

(٣) الظاهر أن اللورد كرومر تشبع بما شعر به من فداحة الضرائب فى عهد سعيد واسماعيل باشا ، وتطرق الى « الملكية العقارية » ليعقوب باشا أرتين الطبعة الانجليزية ، صفحة ٩١ تدل أن صغار الفلاحين وملاك الأراضى الصغيرة خصوصاً الفاقة منها كانوا يتحملون ضرائب بنسب أعلى من أصحاب الأراضى الخصبة ، فقد أعيد ضبط ضريبة الأراضى الزراعية ، وتقرر أن تكون ضريبة الأراضى الخصبة فى الوجه البحرى لا تتعدى ١٠٠ — ١١٥ قرشاً فى السنة للفدان وأن تكون ضريبة الأراضى المتوسطة ٢٥ — ٤٥ قرشاً فى السنة للفدان ، فكانت الضريبة مبنية على العلاقة بين الانتاج ومقدرة نتاج الأرض من الغلة ، فالأراضى ذات المحصول الردىء تدفع ضريبة قدرها ٢٥ قرشاً فى السنة أى بالنسبة لكل أردب من القمح عن كل فدان فى سنة ١٨٥٦ ، وارتفعت قيمة الضريبة فى سنة ١٨٥٧ من ٢٥ قرشاً الى ٣٠ قرشاً ، وأخيراً ارتفعت الى ٤٥ قرشاً

لموازنة تتحقق بالجمع بين الأرض والعمل الزراعى إذ يؤدى ذلك إلى تعميم الملكية بين أكبر عدد ممكن، وإلى تقييد المساحة بين صغار الزارعين ، فالعمل طبقاً لطبيعة الأشياء هو أداة التنفيذ المباشر(١) :

أما الخديو عباس فكان يرى أن الموازنة لرفع مستوى الانتاج الزراعى ورفع مستوى الحياة الاجتماعية تتوقف على الجمع بين الأرض ورأس المال ، وذلك بتقييد عدد الملاك والتوسع فى الملكية ، وقد نجحت السياسة الانجليزية بما قامت به الشركات فى الجمع والتوفيق بين نظرية عباس حلمى وآراء كرومر وبما قام به كتشنر من مساعدة الفلاح فى امتلاك الأرض دون تدخل المرابى أو شد الحبل على رقبة المزارع المصرى فى أملاكه ، فرفع بذلك مستوى الحياة الريفية الاجتماعية بين السواد الأعظم من المصريين(٢) فترى أنه بينا كان كرومر يسعى فى تشجيع الملكية الصغيرة فقد تبعه فى تلك الخطة السير غورست واللورد كتشنر ، ورأى الخديو أن عوامل الاستثمار والظروف الرأسمالية الأجنبية ونظام وضع اليد فى الشريعة الاسلامية(٣) · لابد أن تؤثر فى تحسين الحال ، فترك الأمور تجرى مجراها نحو الأخذ بيد الشركات

فى سنة ١٨٦٤ ، فبعد أن كانت نسبة الضريبة على الأراضى الرديئة هى ٢٥ قرشاً على الفدان الذى ينتج أردبا من القمح بمقدار ١٠٠ قرش ، أصبحت ٣٠ قرشاً فى سنة ١٨٥٧ أى ارتفعت من الربع الى الثلث فى سنة ١٨٥٧ ثم الى النصف فى سنة ١٨٦٤ ، وبذلك كانت الأرض قليلة الانتاج عرضة لاعلى الضرائب . فاذا ماتعدل نظام الضرائب فى سنة ١٨٨٠ ، أصبح صغار الزارعين يتحققون من عدالة عائد حاصلاتهم الزراعية .

(١) نتساءل فيما اذا خلق الفرد ليعيش منفردا وفى عزلة ، وبذلك تدعو الملكية الى الانفراد والعزلة ؟ الحق أن الانسان حيوان اجتماعى ميزه الله بموهبة العقل والتفكير حتى يتمتع برغد العيش ، والملكية تدعو الى توافر الوحدة فى العقل وفى الارادة المسيطرة على مجال النشاط الانسانى ، فالفرد يحصل على أكبر قسط من السعادة حين تخضع قواه وأغراضه وجهوده العقل وحقوق الملكية ، تقرن دانتى فى كتابه „ الملكية “ De Monarchia فهل امتلأ العالم بالتناقض ؟ ولكن الملكية تعطى كل ذى حق حقه وتوازن بين حقوق الناس ومدى نشاطهم .

(٢) مستوى الحياة الاجتماعية الريفية يتمشى خطوة بخطوة مع الملكية الريفية ، والملكية الريفية هى ملكية الأراضى المزروعة أو القابلة للزراعة فى نطاق الريف ، والاراضى المزروعة فعلا فى مصر واسعة النطاق، فنها : أولا — أراضى الوجه البحرى والأجزاء الشمالية من الوجه القبلى شمال قناطر ديروط ويستثنى منها حياض غرب بحر يوسف ويبلغ مساحتها ٤٥٠٠٩٠٥ فدانا تزرع زراعة صيفية ، ثانياً — منها أراضى مصر العليا وتزرع زراعة شتوية فقط ، وقد بلغت مساحتها قبل تحويلها أخيراً الى زراعة صيفية ١٠١٠٧٠٣١٣ فداناً . ثالثاً — منها المناطق الواقعة فى الجزء الشمالى من الدلتا والداخلة فى نظام الرى الدائم وتزرع أرزا ، رابعاً — أراضى الحياض المتعزلة ومقدارها ١٠٠٠٣٢٩ فداناً وخامساً — المساطيح المرتفعة ومقدارها ٤٤٠٥٢٣ فدانا . سادساً — الجزر ومساطيحها ٢١٠٠١٢٠ فداناً راجع بول „مصر المصريين“ وأيضا راجع تقرير كتشنر سنة ١٩١٤ ، صفحة ١٣ .

(٣) راجع „الملكية العقارية“ تأليف يعقوب باشا أرتين بالانجليزية ، صفحة ٩٩، ١٠٥، ١٠٧، ١١٢، ١٢٢ حيث يشير الى حقوق الرجال وتطبيق الشريعة الاسلامية فى القوانين العقارية بين سنة ١٨٥٤ و ١٨٨٠ عن الأراضى العشورية والاراضى الخراجية :

وكبار الملاك فى شراء أملاك تابعى الحرة وأملاك الدومين وأطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة ، واتجهت سياسة الحكومة ابتداءاً من ١٧ ابريل سنة ١٩١٢ إلى تشجيع الملكية الصغيرة خصوصاً عند ما أظهر اللورد كتشنر ميله إلى تشجيع المزارعة[1] التى كان المصريون قد تعودوها من قديم الزمان ؛ وكذلك أخذ بسياسه توزيع الأراضى البور وفقاً لنظام الاستعمار الزراعى لصغار المزارعين

	يدفع الفدان فى الوجه البحرى ضريبة	فى الوجه القبلى
فى سنة ١٨٤٥	الفدان درجة أول ٣٦ قرشا	٢٠ قرشا
	„ ثانية ١٨ „	١٤ „
	„ ثالثة ١٠ „	٨ „
ثم تعدلت فى سنة ١٨٦٧	„ أول ٦٥ „	٥٠ „
	„ ثانية ٤٥ „	٣٥ „
	„ ثالثة ٣٠ „	٣٠ „

	الوجه البحرى	الوجه القبلى
وتعدلت فى سنة ١٨٦٤ الى	٣٥ قرشا	٣١ قرشا
	٢٥ „	٢١ „
	١٨ „	١٤ „

وأخيراً أخذت الضريبة تتخذ شكلا يتمشى الى الأقسام الحالية منذ سنة ١٨٧١ خصوصا فى الاراضى التى دفعت جباية المقابلة فأصبحت كالآتى :

يدفع الفدان فى الوجه البحرى ومديرية الجيزة				الوجه القبلى	
		بارة	قرش	بارة	قرش
الدرجة العليا	الفدان من الدرجة الاول	—	٧٧	١٣ ١/٢	٥١
	„ „ الثانيه	١٣ ١/٢	٦٤	—٣٦	٤٤
الدرجة الوسطى	„ الدرجه الاولى	—١٣	٥١	٢٠ ٣/٤	٣٨
	„ „ الثانية	٢٠ ١/٢	٣٨	٣ ١/٢	٣٢
الدرجه الدنيا	„ الدرجه الاولى	—٢٦	٢٥	—١٠	١٩
	„ „ الثانيه	٣٣ ٣/٤	١٢	٣٣ ١/٤	١٢

أما الاراضى التى لم تشترك فى المقابلة فأصبحت تدفع ضرائب فى سنة ١٨٧١ كالآتى :

	الوجه البحرى	الوجه القبلى
الفدان من الدرجه الاولى	٨٣ قرشا	٣٠ ٥٧ قرشا
„ „ „ الثانيه	٥٧	٣٦ ٣/٤ ٤٤
„ „ „ الثالثه	٢٥	٣٦ ٢٥

(١) راجع كتاب الخراج للقاضى أبى يوسف يعقوب بن ابراهيم صفحتى ١٠٧ — ١٠٨ حيث يقول « والمزارعة عندنا على وجوه ، منها عادية ليست فيها اجارة وهو أن الرجل يعير أخاه أرضاً يزرعها ولايشترط عليه اجارة فيزرعها المستعير ببذره وبقره ونفقته ، فالزرع له والخراج على رب الارض . ووجه آخر تكون الارض للرجل فيدعو الرجل الى أن يزرعها جميعا والنفقة والبذر عليهما نصفان، ووجه آخر اجارة أرض بيضاء بدراهم مسماة سنة أوسنتين .. ووجه آخر المزارعة بالثلث والربع » وقارن تقرير كتشنر السنوى ١٩١٤ ، ص ١٣ وجون ستيورت مل « مبادىء الاقتصاد السياسى » .

عن طريق الشركات ، فقامت الحكومة وهى الكفيلة بتعضيد الملكيات ، كبيرة كانت أو صغيرة[(١)] ، بوضع الأسس لنظام الاستعمار الزراعى ، وهو ذاك النظام الذى يخصص مناطق معينة من الأراضى للاصلاح الزراعى وبيع هذه الأراضى بعد تقسيمها إلى وحدات صغيرة على صغار الفلاحين الراغبين فيها . وبذلك تؤول ملكية الأراضى إلى صغار المزارعين ، ونرى من باب التمثيل أن المستعمرة الزراعية فى بيلا من مديرية الغربية كانت تبلغ ٦٣٦ فداناً قسمت إلى ١٣٤ قطعة وُزّعت على ١٣٣ فلاحاً خص كلا منهم ٥ أفدنة تقريباً ، فدفع كل فلاح إيجارا أثناء الثلاث السنوات الأولى ابتداء من نوفمبر سنة ١٩١٢ قدره قرش واحد عن الفدان ، وقد تقدم نظام الاستعمار الزراعى فى القطر المصرى لأنه يتمشى مع نظام وضع اليد فى الشريعة الاسلامية ، إذ أن واضع اليد إذا قام فى خلال الثلاث سنوات بتخصيب الأرض وزراعتها تجدد له الايجارة لمدة عشر سنوات ، بواقع إيجار سنوى قدره ١٠٥ قرش صاغ عن الفدان ، مضافاً إليه إيجار اضافى يساوى الضريبة المربوطة على الأطيان المماثلة المجاورة ، وهى تكاد تكون ٧٢ قرشاً للفدان ، فاذا قام المستأجر بزراعة الأرض

---

(١) ترجع أصول الملكية الكبيرة فى مصر الى عدة عوامل تاريخية أساسها مادى منها : ١ — التمليك الفعلى للأطيان البور بدون عوض اذ أن الاطيان غير المملوكة لأحد تعتبر ملكا للحكومة بينما أن الأطيان الممكن اصلاحها وإعدادها للزراعة يكون حق الأولوية فيها لمن يصلحها ويستثمرها بدلا من تركها بدون استغلال فى يد الوالى أو الحكومة ، ففى الماضى كثيراً ما أنعم الوالى على الاقارب وكبار النبلاء والعظماء بالاراضى والابعاد والشفالك الشوريه ، وقد قضى القانون الصادر فى يونية سنة ١٨٦٧ ، بالتصديق على اباحة تمليك الأطيان البور الصالحة للزراعة وما فى حكمها وأطيان البرارى باعطائها لمن يطلبها ، واستغل كبار الملاك هذا القانون حتى أبطل العمل به فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٠ وتقرر بيع أطيان الحكومة عند ما صدر القانون المدنى المختلط فى سنة ١٨٧٦ اذ نص على أن جميع الأراضى المباحة ماهى الا ملكا للحكومة ولا يجوز تمليكها الا باذن منها ، فيجوز تملكها أو وضع اليد عليها باذن من الحكومة اذا أتم واضع اليد بزرع الأرض وغرسها أو البناء عليها بشرط أن لا ينقطع استعمال الحائز لها على هذا الحال والشكل خمس سنوات فى بحر الـ ١٥ السنة التالية لوضع اليد . وصدر الأمر العالى فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ باباحة تمليك الأراضى الميرى الى من يرغب من الملاك بشرط تقديم طلب كتابى باسم الحوض ، فتعطى له حجة بذلك من المدير ، وقد استفاد كبار الملاك من هذه القرارات حتى بطل تمليك الأطيان بدون عوض فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٦ . ٢ — أملاك الميرى الحرة حيث قامت الحكومة بتنظيم بيع أملاك الميرى بقرار من مجلس الوزراء فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٨٦ وقررت أن يكون البيع بالمزاد العلنى كما تقرر أن يكون لمجلس الوزراء الحق فى بيع هذه الأراضى بالممارسة ، وفى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ قرر مجلس الوزراء تقسيم الأطيان من حيث قدرتها على تحمل الضريبة وبيعها اما بالمزاد أم بالممارسة ، وفى ٢٥ يونية سنة ١٩٠٠ صدرت اللائحة العامة لبيع أراضى الحكومة وبالأخص البور التى تحتاج الى اصلاح ، فتملكت كثير من الشركات والأفراد والرأسماليين مساحات بأثمان زهيدة لا تتناسب بينها وبين خصوبة الأرض ومعدنها . ٣ — أملاك الدومين وقد كانت فى عهد اسماعيل باشا ٤٢٥٠٧٢٩ فدانا خصبة . راجع «الملكية العقارية» تأليف يعقوب أرتين ، ٦٢ ص ٦٨ .

فى مدة العشر سنوات زراعة جيدة ، يجدد له عقد الاجارة لمدة حياته بايجار سنوى قدره خمسة قروش عن الفدان . وقد نشأ عن نظام الاستغلال الزراعى أن عنى عباس حلمى الثانى بالتفرقة بين الزراعة الكثيفة والزراعة الخفيفة ، إذ أن على هذه التفرقة تتوقف أصول الانتاج الزراعى ، فوجود أرض واسعة صالحة الزراعة قد يفيد القطر المصرى كثيراً لو وُجد به الأيادى العاملة ورؤس الأموال المطلوبة ، وهذا ما دعا الوالى والحكومة والاشراف الانجليزى إلى الأخذ بتشجيع الشركات فى تحقيق هذا السبيل المجدى المفيد[1] خصوصاً وأنه يتمشى مع روح التطور الحديث ، وقد كانت الشركات الأجنبية على استعداد تام لتحويل الزراعات الخفيفة إلى زراعات كثيفة ، ورأت الحكومة المصرية والاستشارة البريطانية أن توفر اليد العاملة ورؤوس الأموال مع توفر الأراضى الصالحة يحتاج إلى تنظيم الاستغلال الزراعى ، ولذلك توسعت الحكومة المصرية فى أعمال الرى والقيام بالمشروعات العامة التى تدعو إلى زيادة الحاصلات الأولية والتجارية عن حاجة السكان وعن مقدرتهم فى الانتفاع بها لأقصى حد ممكن ، وقد تصبح الأرض منخفضة القيمة إذا ماقامت الشركات باعدادها خصوصاً وأن تلك الشركات تقتصد فى إعدادها باستخدام اليد العاملة الفنية والآلات فى تحويلها ، ولا شك فى أن الأرض الضعيفة التى تحت الاصلاح فى مصر لاتحتاج إلى نفقات كثيرة فى اخصابها ، وهذا يستدعى أن تكون أرباح رؤوس أموال الشركات أعلى من أرباح رؤوس الأموال المستثمرة فى الأراضى القوية المنزرعة التى كثيراً ما كان ثمنها أعلى من الأراضى التى أخذت فى إعدادها الشركات ، وكان علو الأرباح حافزاً للشركات إلى مشترى الأراضى الضعيفة التى تحت الاصلاح والتى كانت الحكومة تعرضها على الشركات بشروط مناسبة وعقود بسيطة[2].

وقد أخذت الشركات الأجنبية على عاتقها تحويل الأرض البور إلى أرض زراعية صالحة للملكية

(١) قارن «الملكية العقارية» ليعقوب أرتين ، صفحة ٦٣ حيث يقول أن مثل هذا التشجيع يرفع من قيمة الأرض الاستعمالية والاستبدالية قارن «تاريخ مصر الاقتصادى» الطبعة الثانية للمؤلف .

(٢) قارن « بمارك والاشتراكية الحكومية » صفحة ٣٣ حيث يذكر ما للملكية الكبيرة من مضار وما لأصحاب الملكيات الصغيرة من فوائد » وقارن « الملكية العقارية » ليعقوب أرتين ، صفحة ٦٣ حيث يذكر أن قانون سنة ١٨٦١ الذى منح الأجانب حقوق الملكية فى مصر يرجع أصله الى تشجيع الأجانب فى اقامة عامل القطن وآلاتها على الأرض المملوكة ، وقد كان هذا القانون متمشياً مع نفس الروح القانونية التى قضت على محمد على بمنح حقوق الملكية للاجانب على الابعاديات الغير منزرعة ، وكذلك قانون سعيد باشا فى سنة ١٨٥٨ يشجع الأجانب على ملكية الأراضى الخراجية التى تركها أصحابها ، كما شجعهم فى استثمار رؤوس أموالهم فى مصر فى النواحى العقارية المختلفة .

الصغيرة ، قبل أن يلحقها الاستنفاذ من جراء عدم العناية بالتسميد الكافى لتعويضها عما يصيبها من فقر وعجز فى خصبها وقوة انتاجها ، وقد قسمت الشركات أراضيها طبقاً لتعميات الحكومة ، ووزعتها على أجزاء اقتصادية صغيرة ، قام الملاك الصغار ، عملاومالا ، بالانفاق عليها فى حرثها حرثاً عميقاً واعدادها الاعداد الزراعى الواجب للحاصلات التجارية ، وقد باشرت الحكومة المصرية عمليات التحويل من الزراعة الخفيفة إلى الزراعة الكثيفة ، مباشرة حكيمة دقيقة ، لما فيه مصلحة نظام الاستغلال الزراعى المصرى ، خصوصاً وأنها رأت فى هذا الوقت أن الملكية الصغيرة الكثيفة تدعو المالك الصغير إلى استغلال أرضه استغلالا مباشرا تتناسب فيه مساحة الأرض مع مقدرة المالك وعائلته ، وأن هذا الاستغلال أفيد للأفراد والأمة فى كثير من الأحوال ، وأن المالك الصغير يلجأ إلى نظام الزراعة الكثيفة بالمبالغة فى استخدام العمل ورأس المال وتنظيم أفراد عائلته لما يدعو إلى زيادة غلة الوحدة الزراعية التى تحت اشرافه وادارته ، أما زراعة أكبر مساحة تتيسر لبعض الشركات وكبار الملاك ، فان هذا الاستغلال ، مع أنه يدعو إلى انفاق أقل كمية من العمل ورأس المال مع الحصول على أكبر غلة ممكنة ومناسبة من المحصول ، فان كل وحدة من وحدات العمل ورأس المال التى قامت بها الشركات وكبار الملاك لم تتعد حد التكافؤ بين قيمة الأرض وقيمة المحصول المنتج(١) منها ، وكثيراً ماضحت الشركات وكبار الملاك بعض مفردات الاصلاح والصيانة والانتاج ، إذ أن أكبر ناتج ممكن للعمل ورأس المال والتنظيم كان هو الحد الذى يجعل الزراعة الخفيفة تبقى على ما هى عليه مع أن الاستغلال الزراعى تحت نظام الملكيات الصغيرة كان يستوجب أن تتحول الزراعة الخفيفة إلى زراعة كثيفة ، و إلى جعل الزراعة الكثيفة هى المثل الأعلى فى مصر(٢) ، إذ أن قيمة الأرض أعلى بكثير للمزارع المالك الصغير من قيمة رأس المال والعمل ، وهولاء يتفنن فى استخدام الأرض للزراعة المناسبة والمحصولات الأرجح فائدة لدرجة الخصوبة ولنظامه ولجده الشخصى ، مدققاً فى خدمتها الخدمة الوافية من حرث وعزق وتنقية و رى وصرف وتسميد ، ولا يخفى ما فى ذلك من رفع شأن الانتاج وضمان الاستقرار الاجتماعى بين أفراد الأمة تحت نظام الاشتراكية الحكومية الحديثة التى تقضى أن الأراضى الزراعية فى يد المزارعين لا تمنع الحكومة من وضع يدها على الأراضى الزراعية لتحويلها

(١) قارن ، مقدمة للادارة الصناعية ،، تأليف جون لى ، صفحة ٣٨ و ،، الاقتصاد الزراعى ،، تأليف تيلور ، صفحة ٢١٩ ومبادىء الاقتصاد ،، لجون استيوارت مل ، صفحة ٢٨١ ،، ، ،، والاقتصاد الزراعى والتموين ،، المؤلف .

(٢) راجع ،، الاقتصاد الزراعى والتموين ،، المؤلف وقارن ،، عناصر علم الاقتصاد ،، تأليف لبيبة وعليش .

للزراعات المناسبة المطلوبة على أن ينال ثالث التعويض المناسب لجهوده واستثمار رؤوس أمواله .

وقد اتفقت آراء عباس حلمي الثاني مع اللورد كتشنر عندما واصل الأول سياسة كرومر على أسس فنية صريحة ، فعمل على تكوين الفئات الزراعية المختلفة منها فئة الملكية الصغيرة وفئة الملكية الضئيلة في المشاع[١] ، وقد حدد الأساس الذي تنبني عليه تقسيم هذه الفئات في فئة أصحاب خمسة الأفدنة وسماهم « أصحاب الملكيات الصغيرة » ، وبذلك أوجد رابطة طبيعية مشابهة تجمع أنواع الملكيات المختلطة ليسهل لنفسه معالجة الحالات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة طبقاً لروح الاشتراكية الحكومية بدلا من نظام الاحتكار ، وقد أصبح تقسيم الملكيات في مصر على أساس المساحة هو التقسيم للوحدات الاقتصادية المصرية في المستقبل ، حيث أن قيمة الأطيان في مصر لا تتفاوت كثيراً في الجهات المتقاربة المتشابهة ، فأصبح ملكية خمسين فداناً ملكية كبيرة في القطر المصري في أراضي الحرث والزراعة وهي أهم أجزاء المساحات المصرية ، سواء أكانت قريبة من المدن أم بعيدة عنها ، وسواء أكانت الأرض ضعيفة أم قوية[٢] . فتقسيم الملكية على أساس المساحة يتمشى مع الاحصائيات التي حققها كرومر ومع تقسيم الملكية بالنسبة لمركز القرويين الاجتماعي ، فالملكية الصغيرة خمسة أفدنة وهي التي لا يفكر كبير العائلة مع ذريته باستخدام أية مساعدة خارجية في استغلالها ، وقد سارت مصلحة الأموال المقررة ومصلحة المساحة المصرية منذ عهد عباس الثاني على اتخاذ المساحة أساساً للتقسيم ، مع مراعاة قيمة الغلة الزراعية وأنسب عدد من السكان في استثمار أموالهم واستغلال مجهودات أفراد عائلاتهم على أحسن حال ، فالفدان ينتج في المتوسط ثمانية جنيهات مصرية في السنة ، وأربعون جنيهاً مصرياً تقوم بنفقات معيشة الوحدة الزراعية الاجتماعية من متوسطي الحال من فلاحي الملكيات الصغيرة .

ويذكرنا قانون الخمسة أفدنة بقانون سنة ١٨٦٩ حيث اشترط تكليف الأطيان على أكبر أولاد المتوفى مع قسمة الايراد على أفراد العائلة[١] إذ أن هذا القانون يدل دلالة صريحة على ضرورة توحيد

---

(١) راجع « تقرير كتشنر السنوي » عن ١٩١٣ — ١٩١٤ وقارن « الملكية الريفية في مصر » تأليف سري .

(٢) كان اللورد كتشنر شديد الرغبة في السير بالحياة العملية على أسس اجتماعية صحيحة ، وقد رأى ضرورة تقسيم ملكية الأراضي على قاعدة المساحة مع علمه بامكان تقسيمها على أساس الغلة النقدية مع صعوبتها وعدم الوقوف من صحتها وعدم مطابقتها الواقع ، وكذلك كان يعلم بامكان تقسيم ملكية الأراضي على أساس قيمة الأدوات الزراعية المستخدمة في الانتاج ، ولكن هذه الطريقة صعبة لعدم امكان تطبيقها على أنواع الأراضي لاختلاف وسائل الانتاج وقيمة الأرض في ذاتها وخواصها والحقيقة أن تقسيم ملكية الأرض على أساس المساحة تتمشى مع الاحصائيات التي حققها كرومر ومع المركز الاجتماعي ، اذ أنها تكفي المالك مع أفراد عائلته لاستغلالها حيث أنه المنظم لأرضه مع أفراد عائلته .

الملكيات الزراعية بعد أن أبى رئيس العائلة أو العمد والمشايخ تجزئة أراضيهم بين الورثة وذلك ليكون لهم منها مصدر قوة ونفوذ وتحقيق الاشتراك فى المعيشة داخل العائلة الواحدة ، ونرى فى أوائل حكم عباس حلمى أن الحكومة كثيراً ما كانت تنزع إلى اشتراط تكليف الأطيان على هذا السبيل ، مع استمرار قسمة الايراد على أفراد العائلة(١). واستمرار قسمة الايراد يتمشى مع الشريعة الاسلامية التى تميل إلى ترسيخ قدم الاشتراكية فى المعيشة العائلية والتوفيق بين الاشتراكية الحكومية والنزعة الاسلامية فى مصر(٢) وقد يكون فى هذا النظام شرح حالة الارتباك التى واجه الحكومة فى ظروف الاستغلال الزراعى المصرى وطرق توزيع الملكية الريفية فى مصر فى عهد عباس حلمى الثانى ، والحق أن سنة ١٩١٢ تتميز بأنها بدء عهد دقيق تغير فى السياسة المصرية ، إذ بدأت الحكومة المصرية تسعى فى معالجة حالة الملكية . فقانون رقم ٣١ سنة ١٩١٢ المعمول به فى نظام المحاكم الأهلية رقم ٤ سنة ١٩١٣ قرر حماية ملكية الفلاح الذى يملك خمسة أفدنة أو أقل باخراجها من الضمان العام لعموم الدائنين . إذ لا يتسنى لهم بيع هذه الأجزاء وفاء الدين ، ولا يسمح بتوقيع الحجز على الأموال الزراعية الصغيرة . كذلك قامت الحكومة بتوزيع بعض أطيانها على صغار الملاك لاصلاحها واستثمارها(٣) ، وأرادت بهذا العمل تحقيق أكبر فائدة للمشترين لكى يعود على الأمة بأعظم الخيرات . وقد كان فى وسع الحكومة أن تستزيد من توسيع مجال الملكية الصغيرة بوضع ضريبة عالية على أرباح الزراعة حتى إذا لم تتحقق الأرباح عمل الملاك على بيع ممتلكاتهم بين صغار المزارعين(٤).

ويذكر اللورد كرومر(٥) أن مساحة الأراضى الزراعية فى سنة ١٨٩٥ كانت ٤٦٥ر٥٦٠ر٤ فدان منها ٦٣٨ر٢٦٧ر٣ فدان أو ٧ر٤٣ ./. يملكه ١١٫٧٨٨ شخصاً ممن يملكون ٥٠ فداناً فأكثر

(١) الآن نرى أن أكبر العائلات المصرية فى الريف والعمد والمشايخ يأبون تجزئة أراضيهم بين الورثة وذلك ليكون منها مصدر جاههم وسلطتهم ونفوذهم ، راجع „ الملكية العقارية فى الديار المصرية „ تأليف يعقوب باشا أرتين ، ص ١٠٩

(٢) راجع „ بسمارك والاشتراكية الحكومية „ تأليف وليم دوسن ، ص ٦٣ حيث يقارن بين الاشتراكية الحكومية ونظام الاحتكار . وقارن „ تاريخ مصر الاقتصادى „ الطبعة الثانية للمؤلف .

(٣) راجع „ الملكية العقارية فى مصر „ تأليف يعقوب باشا أرتين ، ص ٦٦ من الترجمة الانجليزية حيث يذكر أن الولد الأكبر أصبح يتمتع بحق وضع يده على الأرض على أن يوزع الدخل على جميع أفراد العائلة ، وهذا ما تعوده المصريون فى الحياة الاشتراكية من قديم الزمن ، وقارن „ سعد زغلول „ للاستاذ عباس محمود العقاد .

(٤) راجع „ الاقتصاد الزراعى والتعاون „ للمؤلف .

(٥) راجع تقرير اللورد كرومر لسنة ١٩٠٧ ، ص ٢٤ وقارن „ الملكية العقارية فى مصر „ تأليف يعقوب أرتين ، ص ٧٠ .

والباقى ٢٠٧٩٢٠٨٢٧ فدان أو ٥٦،٠٣ ٪ يملكه ١٧٧٢٧٠٠٤٧ شخصاً [١] ممن يملكون أقل من ٥٠ فدانا فكانت الأقلية ملكا والأغلبية عدداً بالقطر المصرى هى من صغار الملاك الذين لا يملكون خمسة أفدنة فما فوق ، وكان كبار الملاك يعتقدون أنه كلما زادت مساحة الملك الزراعى كان ذلك مظهراً لهم من مظاهر التفوق الاجتماعى ، وقد قامت الخاصة الملكية وبعض الدوائر والأوقاف بكل عمل يذكر فى تحسين حجم الأرض وزيادة الناتج منها [٢]. وكثيراً ما كان تحسين الأرض فى تلك الدوائر يرجع إلى الرغبة فى توزيعها بين المزارعين [٣]، وقليلا ما قام كبار الملاك واستزادوا من الملكية بشراء أجزاء كبيرة من أطيان الدوائر الخاصة [٤] . أما الاشراف الانجليزى فى السياسة الزراعية المصرية فقد كان عظيم التأثر بآراء آدم سمث وجون ستيوارت مل وريكاردو ، وكثيراً ما استنار كرومر وكتشنر بالآراء الاقتصادية فى السياسة الزراعية العامة [٥]. فقد رأى رجال الادارة والسياسة أن الملكية الصغيرة هى أفضل طريقة لاستغلال الأرض ولم يرضوا بالمزارعة أو الاجارة ، فظهر لهم من المزارعة بعض المضار إذ أن المزارع تحت نظام المزارعة — ولو أن له مصلحة فى زيادة المحصول إلى أقصى حد ممكن لأنه يساهم فى هذه الزيادة — إلا أنه لا يمكن أن يكون من مصلحة فئة الزراع

---

(١) قارن الاحصائية الواردة سابقاً عن الملكية المصرية فى ١٨٩٦، ١٩٠٦، ١٩١١ باحصائيات ملتر «انجلترا فى مصر» ص ٣١٥ .

(٢) الأراضى المصرية اما . ١ ـ مملوكة للعائلة المالكة وبعض أغنياء المصريين الذين قد يكونون من أصل تركى أم من أصل قبطى ، واما مملوكة للحكومة نفسها وللدومين أو الدائرة السنية أو الأوقاف واما . ٢ ـ مملوكة للشركات التى تبغى الاستغلال المعلى بتصفيتها من الأملاح وتجفيفها وتحسينها بالزراعة والرى والصرف ثم التصرف فيها بالبيع لصغار الملاك من الفلاحين واما ٣ ـ مملوكة لصغار المزارعين وهم الأقلية عدداً ومالا وسلطة ونفوذاً . راجع «مستقبل مصر» تأليف و. وورسفولد ص ٢١٤ .

(٣) تنازل الخديوى اسماعيل بأمر عال فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٧٨ عن الدائرة الخاصة للحكومة المصرية مقابل أن يقوم بتسديد ديونها ، وقد اقترضت الحكومة قرضاً قدره ٨ ونصف مليون من الجنيهات وجعلت هذه الأطيان ضمانا للقرض على أن تقوم ادارة مستقلة بتولية هذه الأطيان ، وعرفت هذه الادارة بمصلحة الدومين ، وقد رخص لها ببيع تلك الاراضى ، فباشرت المصلحة عملية البيع لغاية سنة ١٩١٣ ، وهو التاريخ الذى تم فيه استهلاك الدين ، وقد انتقلت معظم أراضى الدومين الى المشترين (وهم من كبار الملاك او الشركات) بأثمان منخفضة وعلى أقساط طويلة الأجل بفوائد زهيدة ، فكان ذلك من دواعى تشجيع الملكيات الكبيرة وتركزها فى مصر .

(٤) أطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة كانت تبلغ ٤٨٥،١٣١ فداناً فى عهد اسماعيل باشا ، وكانت هذه الأطيان ملكا للخديو ، فنقلت ملكيتها للحكومة بما عليها من ديون ورهن فى قانون التصفية فى ١٧ يولية سنة ١٨٨٠ ، وقد بيعت لعدة أفراد فى يونية سنة ١٨٩٨ وقامت شركة أجنبية بتصفية هذه الأطيان ، وتم لها ذلك فى سنة ١٩٠٧ وانتقلت أغلب الاطيان لكبار الملاك .

(٥) راجع مدنى ميل فى كتابه «ربط النيل بالسودان الحديث» صفحة ٨٣ .

إدخال التحسينات التى تحتاج اليها التربة ، لأن المالك بينما لم يتحمل منها شيئاً فانه يساهم فى نتائجها[١] ، وكذلك تأثر كرومر بآراء جون ستيوارت مل فى نظام المزارعة فى إيطاليا ، إذ قال مل أن آثار الملكية الريفية تعد فى جملتها فى صالح التربة وتفوق الأنظمة الزراعية الأخرى ، ويقول مارشال أن مركز الفلاح الصغير أجدى بالتشجيع لأنه يميل إلى الحرية فى إدارة الشئون الزراعية والاستقلال التام والاعتداد بالنفس[٢]. ولكن السياسة تركت للمتناقضات تطوراتها وظروفها .

النظام الزراعى والملكية الصغرى : يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين (قرآن كريم)

ومن جراء النزعات المختلفة بين الخديو عباس حلمى الثانى وبين كرومر وكتشنر ترى أن النظام الزراعى للملكية فى مصر هو بين النقيضين ، فهو إما نظام الملكية الضئيلة جداً التى تقدر بتسعة قراريط للمالك ، وإما نظام الملكية الكبيرة التى لا تقل عن خمسين فدانا .

فالقطر المصرى لا يمكن اعتباره من بين البلاد ذات الملكية الصغيرة ، إذ أن الكثير من الأهالى الزراعيين يملكون مقداراً من المساحات الكلية الكبيرة ، ومن الواجب ملاحظة عدد الملاك بالنسبة للأرض والتربة والعدالة فى توزيع الثروة وتقوية مركز الحاصلات التجارية وإلى العناية بطبيعة السكان الزراعيين والقرويين ، فان عدد الملاك فى الحقيقة قليل بالنسبة لعدد القرويين والسكان الزراعيين فى القطر المصرى ، ونسبة مايملكه المالك من الأراضى الزراعية كبير بالنسبة للمساحة العامة ، كما أن الريف يفتقر إلى المال بحرمانه من تداول ثروات كبار الملاك به ، ونزوح هذه الأموال الطائلة إلى المدن والعاصمة ، هذا إلى أن نزوح كبار الملاك إلى المدن والعاصمة يحرم القرى والبلاد الزراعية من الاصلاحات الضرورية ويجعلها خالية من الحياة الاجتماعية إذ تنقطع صلة الملاك الكبار بالريف وتدعو إلى رخاء المدن على حساب الريف[٣] وتثبيط همم المتطلعين فى الأخذ بيد الحياة الريفية ، وقد اتسعت شقة الخلاف بين حياة المدن وحياة الريف من جراء جمود الأموال العقارية المصرية .

لقد دعت هذه الحالة اللورد كتشنر أن يتدخل فى أحوال نظام الزراعة[٤] وفى ملكية الأراضى المصرية وفى نظام الاستغلال الزراعى ، إذ أن نظام الاستغلال الزراعى فى مصر يدعو إلى تحسين

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف ، صفحة ٤٥٥ من الطبعة الأولى .

(٢) راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف سنة ١٩٢٦ . وقارن « الاقتصاد السياسى » للأستاذ حسن خليفه وآخرين .

(٣) راجع مشروع لويد جورج فى « تمليك الأرض والمناجم للأمة عن طريق الحكومة .

(٤) راجع حياة اللورد كتشنر ، تأليف مودى ، وانتقادات الايرونو على المؤلف فى سنة ١٩٢٨ .

الأرض والتربة(١) لما يلائمها من النباتات ، فالقطن وقصب السكر أكثر إجهاداً للأرض من القمح والذرة ، والحاصلات الخضراوية والبقولية كالفول والبرسيم تتميز بخواصها السمادية ، ولذلك كانت الملكية الصغيرة تتمشى مع النظام الذى تجد فيه الأرض العناية الكفيلة بعدم ارهاقها بالمحاصيل المجهدة على الدوام ، وإلا تعرضت الأرض لقانون تناقص الغلة وانحط مستوى الانتاج . ونظام الملكية الصغيرة يجمع بين الاحتفاظ بعناصر الخصب وبين الحصول على أكبر غلة ممكنة ، وذلك بالتمسك بالدورة التى تتطلب عدم تكرار زراعة الأنواع المجهدة من الحاصلات فى نفس الأرض(٢) الواحدة إلا بعد فترة معينة تتوافق مع طبيعة الأرض والنباتات وسعر السوق والطلب المرن ، فالأرض هى أساس الانتاج الزراعى فى مصر ، ونظام الزراعة هو حياة التقدم وصيانة الأرض من البوار والتدهور ، والملكية هى روح تحويل التناقص فى الغلة إلى تزايد فى المحصول لتخفيض الكلفة وارتقاء العناية والتفكير بما فيه الصالح العام ، ولو أن بعض الاقتصاديين يقولون بأن صغر الملكية فى مصر كثيراً ما يدعو إلى ارتباك حالة المزارعين المالية إذ يكفى أن يصيب المحصول آفة زراعية أو تهبط أسعار الحاصلات حتى يضطر المزارع للاستدانة ، لأن دخله المحدود يكاد لا يكفى مطالبه القليلة ، وأن الفلاح الصغير حين يستدين يلجأ إلى المرابين لأن البنوك لا تقرض لصغار المزارعين لكثرة تكاليف مثل هذه القروض ، ويقولون أيضاً بأن تأخر الفن الزراعى يسود الملكيات الصغرى وذلك لعدم زراعة المحاصيل التى تتميز بكثرة النفقات مثل الخضروات والفاكهة وعدم استعمال الآلات الحديثة واهمال الصناعات الزراعية من مستخرجات الألبان وغيرها(٣) .

ومع هذا نرى من الجدول السابق الذكر نزعة تميل نحو المحافظة على الملكيات الصغيرة والوقوف أمام تيار تناقص الوحدة إلى ما دون الوحدة الاقتصادية(٤) ، فقد ظهر لنا أن الحكومة فعلا تدخلت

---

(١) بالنشرة الزراعية الفنية نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٤ يذكر ما كنزى تيلر أن اضعاف القوة الحيوية فى التربة المصرية ترجع الى : ١ ـ نقص ايراد طمى النيل . ٢ ـ علاج التربة بالسماد الصناعى غير الملائم . ٣ ـ تناقص ايراد السماد البلدى الطبيعى . ٤ ـ نفاذ قوى التربة من جراء نظام الرى المستديم . ٥ ـ نظام الشراقى والصرف وارتفاع المياه فى الطبقة الأرضية . ٦ ـ الفلاحين وعدم تعليمهم وتهذيبهم على الطرق الحديثة الضرورية للأرض وخصوبتها وما يلائمها من حاصلات .

(٢) راجع رسالتنا "ومركز مصر الاقتصادى" حيث تظهر منافسة الحاصلات على الارض المصرية فى كنف الملكية الخاصة

(٣) راجع " تاريخ مصر الاقتصادى " للمؤلف ، صفحة ٤٥ .

(٤) الوحدة الاقتصادية هى الملكية التى تتناسب فيها انسجام وحدات العمل ورأس المال والتنظيم الانتاجى ، راجع امزين كنن فى كتابه " نظرة أخرى فى نظريات الاقتصاد ، صفحات ٨٢ — ٨٧ .

فى ١٧ ابريل سنة ١٩١٢ لاحداث الموازنة ، وقد بينّا أن عدد الملكيات الصغيرة فى سنة ١٩٠٦ بلغت ٩٩٣ر٨٤٣ فدان يملكه ٦١١ر٦٤٧ وأن المساحة المملوكة فى سنة ١٩١١ أصبحت ١ر٣٨٣ر٣١٧ مالك فزاد عدد الملاك الصغار من ٦١١ر٦٤٧ فى سنة ١٩٠٦ إلى ١ر٢٩٦ر٥٦١ فى سنة ١٩١١ ، وقد وضحنا أن من بين أراضى القطر المصرى ١ر٦٢٥ر٦٠١ فدان تزرع بطريقة خاصة وأن نسبة الأرض المؤجرة هى بين ٢٩ و٤١ بينما أن نسبة الأرض المملوكة هى بين ٧٠٪ و٩٥٪ .

ويمكن تلخيص الأسباب التى دعت الحكومة المصرية تحت الاشراف الانجليزى إلى تشجيع الملكيات الصغيرة الاقتصادية فيما يلى . —

أولا : إن الملكية الصغيرة أقرب إلى طبائع الأشياء إذ يبذل المالك الصغير جهده ومجهودات عائلته فى رفع شأن منتجاته الزراعية مستخدماً رأس ماله المدخر فى القطعة الأرض الصغيرة المتناسبة مع مقدرته على الاستغلال الزراعى والقيام بجميع الأعباء التى تفرضها عليه عمليات الانتاج ، فالمالك الصغير يتبع مع أفراد عائلته نظاماً كفيلاً بالنجاح ، وبه تتمشى خصوبة الأرض مع مقدار الغلة الناتجة .

ثانياً : إن الملكيات الاقتصادية الصغيرة تدعو إلى نشر طبقة كبيرة من الملاك يحبون الأرض ويعملون على فلاحتها وتسميدها ، وتصفية طبقات الأرض من الرطوبة الزائدة وغسلها من الأملاح ، وبذلك تضمن الحكومة الاستقرار الاجتماعى المطلوب ، إذ تصبح فئة الملاك الصغار الدعامة التى تعتمد عليها الحكومة فى تأييد نفوذها وسلطانها[1].

ثالثاً : الملكيات الصغيرة تدعو إلى تحسين أحوال الانتاج وتفرغ الملاك إلى الزراعة وقت السلم والحرب ، فالملكية الصغيرة تعتمد على ديمقراطية نظام الحكم .

رابعاً : تضمن الملكيات الصغيرة عدم الهجرة من الريف إلى المدن ، فيصبح النظام الزراعى حائلاً دون البطالة فى المدن وفى الريف على السواء : فيحدث التوازن المطلوب لاستقرار الحياة بين المدن والقرى ، فالملكية الصغرى تتناسب مع حياة أغلبية رجال القرى والعساكر .

خامساً : تحقق الملكية الصغيرة مبدأ المساواة بين جميع الأفراد خصوصاً وأن الفلاح الصغير أثبت جدارة عملية فى إصلاح الأراضى البائرة وغير البائرة فى القطر المصرى ما دامت الحكومة تقوم بمشروعات الرى والمواصلات المطلوبة .

---

(١) راجع « الملكية العقارية » ليعقوب أرتين باشا ، صفحة ١٠٢ حيث يذكر أن اسماعيل باشا ومن بعده أرادوا اتباع سياسة محمد على فى ايجاد طبقة ارستقراطية من الفلاحين .

سادساً : تقضى الملكيات الصغيرة على جشع الملاك الكبار ، إذ أن غرض المالك الكبير كثيراً ما يتجه اتجاهاً مادياً صرفاً ، فغرضه غالباً هو السعى فى الحصول على أكبر فائدة ممكنة على رؤوس أمواله المستثمرة فى الزراعة ، فان رأى ضعفاً لجأ إلى طرق الايجار ولا يزرع بنفسه وتكون النتيجة إما إجهاد الأرض واما تحويل رأس ماله إلى المشروعات الصناعية فى المدن ، وإذا زرع بنفسه اجتهد فى الحصول على أكبر فائدة من الأرض غير مراع خصوبتها واجهادها ، وذلك ليحافظ على مستواها الاستثمارى فى الحد الأعلى ، ومن هذا يتبين أن اجهاد الأرض تحت نظام الملكيات الكبيرة يدعو الى تشجيع العمل على تحقيق مبادىء الملكيات الصغيرة(١) .

سابعاً : بينما أن تركز الملكية الكبيرة يدعو الى شيوع نظام الايجار إذ أن تركز الملكية فى أيدى أقلية يرفع من قيمة الايجار لزيادة الطلب على الأرض ، فيحل نظام الايجار محل زراعة المالك ، فيدعو هذا الحال إلى هجرة كبار الملاك ونزوحهم من الريف إلى المدن ، وهذا يدعو إلى ضعف عوامل الخصوبة واهمال الأرض . وبينما نرى أن الملكيات الصغيرة تدعو الى المحافظة على تداول ثروات صغار الملاك فى الريف ، بدلا من افتقار الريف الى المال اذ ما كانت الملكية فى يد كبار الملاك وهم يمثلون الأقلية العددية والأكثرية المالية ، فان الملكيات الكبيرة تحرم الريف من تداول أغلبية الثروة التى ترسل الى الملاك الكبار فى المدن والعواصم ، وبذلك يحرم الريف من كل اصلاح يتطلب المال ، وذلك لقلة الأموال التى تبقى فيه ، فتتدهور الحياة الريفية وتقل الاصلاحات الاجتماعية القروية وتضيع روح العطف المتبادلة بين المزارع والفلاح والمالك(٢) .

ثامناً : كثيراً ما تدعو الملكية الكبيرة الى ذيوع روح المحاباة وسمو سلطة الملاك وعلو نفوذهم أمام الحكومة ، ولا يخفى أن المحاباة وعدم المساواة فى المعاملة يقضيان على مصالح الزراعة ، وينشأ عنهما عدم العدالة فى توزيع الثروة بين الأهالى ، هذا الى أن الاستغلال الزراعى على نطاق واسع لا يمكن أن يقوم على أساس مجهود المالك وحده ، وهذا يدعو الى انعدام الباعث الشخصى بين العمال الأجورين فى المزارع الكبيرة ، خصوصاً وأن العمل الزراعى ، مع عدم وجود نظام دورى للحاصلات الزمنية والنوعية ، متقطع غير متواصل وعديم التجانس .

تاسعاً : ان المزارع الصغير عزيز الانتاج فى الحاصلات الاضافية ، الحى منها وغير الحى ، مثل

(١) راجع كتاب « السياسة الاقتصادية القرنية » لمؤلفه جورج بيل ، صفحة ٢٤ .

(٢) قارن « التعاون » للدكتور ابراهيم رشاد ، ومذكرات النيشى باشا لطلبة التجارة عن التعاون فى سنة ١٩٢٧ .

صناعة الأقفاص وتربية الدواجن وتحسين أحوال التفريخ والماشية الصغيرة وصناعة الألبان ، والفلاح الصغير تتوفر اليه صناعات يدوية كثيرة كما تتوفر اليـه نسبة أكثر من السماد البلدى عن الفلاح الكبير ، اذ أن الجاموس الذى يحتفظ به الفلاح الصغير مثلا لينتفع بألبانه وحرثه يمده بالسماد البلدى الطبيعى اللازم لتسميد الأرض وتحسين نتاج الحاصلات .

عاشراً . قد يتّبع المالك الصغير نظام الانتاج الكثيف باستخدامه أكبر نصيب ممكن من العمل ورأس المال فى نفس الأرض وضيق مساحتها ، وهو يسير فى نظامه الاستغلالى على الوجه الذى يضمن له مزايا الانتاج الكثيف وزراعة الحاصلات الأكثر ملاءمة لأحواله ، مثل زراعة الخضر مع تربية الحيوانات أو زراعة الحاصلات الصناعية التى تتوقف على سعر السوق أكثر من توقفها على الاقتصاد فى النفقات[1] وذلك لأن مثل هذه الحاصلات دائمة التغيير وتتوقف على مهارة الفلاح ونباهته ولباقته فى تصريفها فى الأسواق المحلية المعروفة له . أضف إلى هذا أن الفلاح الصغير يقوم بزراعة ما يحتاجه وما تحتاجه ماشيته من علف وما يترتب على هـذا من أثر فى الاحتفاظ بخصوبة الأرض والانتفاع برأس ماله المحدود[2] .

الحادى عشر . يتمكن المالك الصغير من تنظيم عمله وتقسيم حاجات زراعته ، وبذلك يتمكن من إرسال أبنائه إلى المدارس الأولية وغيرها ، أما إذا كان أجيراً فانه لايتمكن من إرسال أولاده إلى المعاهد العلمية لحاجته إليهم فى عمله ، ولهذا فاننا نرى أن الملكية الصغيرة تتمشى مع النهضة العلمية ورفع شأن الحيـاة الاجتماعية لمجموع أفراد الأمة فى الريف وغير الريف ، وهى تسهل على الحكومة جميع التحسينات الاجتماعية التى ترغب فى تنفيذها .

ومن هذا نرى أن عباس حلمى الثانى وكرومر وكتشنر عملوا جميعاً على تعضيد الحياة الزراعية فى الريف طبقاً لطبيعة الأحوال ، وقد تساوَوا جميعاً فى عدم مساس زراعة القطن من جراء تشجيع الملكية[3] الصغيرة ، إذ أن الملكية الصغيرة لاتلائم زراعة القطن نظراً لما تطلبه من المصروفات الكثيرة وعدم قدرة المزارع الصغير على الانتظار لمدة طويلة لحين ضم محصوله ، حيث أن القطن يشغل الأرض

(١) راجع « تسويق القطن » لمؤلفه جون ترد ، صفحة ٣ .

(٢) الزراعة الكبرى خاضعة لفصول السنة فى استعمال الآلات وفى استغلال الحاصلات وتباين الحاجات ، وهى لاتشغل أكبر عدد من العمال ولا تستخدم المال استخداما يراعى فيه بقاءه عاملا مدداً طويلة ومستمرة ، مع ما فى ذلك من مزايا فى قدرة المالك الكبير على إدخال التجديدات والتحسينات والمستحدثات المطلوبة .

(٣) راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف وأيضاً « الاقتصاد الزراعى والتموين » .

لمدة طويلة ، ومع أن القطن لم يكن من خصائص الملكية الصغيرة ، إلا أنه شغل مركزاً هاماً فى التجارة البريطانية [١] مما جعل الحكومة تعمل على مساعدة الملاك الصغار لادخاله فى نظام الدورة الزراعية فى حقولهم ، وكذلك قامت الحكومة بتشجيع التعاون والتسليف وإقامة الحلقات ومحاربة الآفات تحقيقاً لهذا الغرض ، ولم يغفل صغار الملاك التعلق بزراعة القطن فى أراضيهم إذ أخذت الدورة الزراعية تتحول من كونها ثلاثية فى المزارع الكبيرة إلى رباعية وخماسية فى الملكيات الصغيرة ، وأصبح المالك الصغير يقسم أرضه أربعة أو خمسة أقسام حتى لا تتردد زراعة القطن على احداها إلا مرة كل أربع أو خمس سنوات. وزرع القطن على المساحات السابق زراعتها محاصيل بقولية، وفى الغالب تعقب زراعة القطن بالبرسيم الذى يعقبه زراعة الذرة. ومن هذا يتبين أن الملكية الصغيرة أكثر ملاءمة للتعاون الانتاجى والحاصلات الزراعية منها الملكية الكبيرة التى كثيراً ما ترتكن على استثمار رأس المال بغض النظر عن المنفعة التى تعود على الزراعة من مفاضلة أىّ الطرق فى استغلال الأرض على نظام أوسع ومجال أدق[٢].

ويرجع التفكير فى وجوب اتباع الدورة الزراعية إلى الحكومة المصرية والنفوذ الفنى بوزارة الزراعة فى عهد عباس حلمى والاشراف البريطانى على الانتاج الزراعى المصرى لمصلحة صغار الملاك ، فقد قررت اللجنة التنفيذية للجمعية الزراعية الخديوية المنعقدة تحت رياسة الأمير حسين كامل باشا بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٠٨ تشكيل لجنة خاصة للبحث عن أسباب عجز محصول القطن وتأثير قانون تناقص الغلة فى الأراضى الزراعية المصرية ، الصغير منها والكبير ، وقد رأت اللجنة أن الزيادة المضطردة فى مساحة القطن للمدة من سنة ١٨٩٥ إلى سنة ١٩٠٧ هى السبب فى تدهور خصب الأرض ، فزراعة نصف الأرض قطناً له تأثير سيء على محصول الأرض ، خصوصاً وأن السماد البلدى لا يكفى لزراعة النصف ويجب التحديد بالثلث أو الربع أو الخمس على حسب النظام المتبع فى أراضى الحكومة «الدومين» ، وقد توارت عن الأنظار فكرة تنقيص مساحة القطن إذ أعلنت الحرب العظمى ، فدعا الأمر إلى دراسة وحدات الأرض الزراعية ، واعادة النظر فى طريق استغلال الأراضى المصرية ونشر الروح الديمقراطية بين الأفراد عن طريق التعاون فى الأمور الزراعية . وذلك لأن طرق استغلال الأرض الزراعية المصرية تساير سياسة الانتاج[٣] فى القطر المصرى أكثر من مسايرتها

(١) راجع « تسويق القطن » تأليف جون تود ، صفحة ٩٣ و « الاقتصاد الزراعى والتعاون » للمؤلف .

(٢) راجع « تسويق القطن » تأليف تود ، صفحة ١٥ حيث يذكر خسائر صغار المزارعين من زراعة القطن .

(٣) يجب التمييز بين الانتاج الزراعى وبين الانتاج الزراعى الصناعى ، فالأخير لم تعن به السياسة الانجليزية فى مصر ،

لسياسة الحكومة الوقتية . فسياسة الانتاج تتوقف على النوع السائد من الملكية ، سواء أكانت صغيرة أم متوسطة أم كبيرة ، خصوصاً وأنه كان من شأن التوسع فى زراعة القطن أن ضعفت قوة الأرض وقلت خصوبتها ، وكان لهذا الضعف تأثير كبير فى انحطاط نوع القطن(١) ، واتساع المجال لتكاثر الحشرات ، إذ كثيراً ما كان لضعف الأرض من الظروف الملائمة ما ساعد على تربية تلك الحشرات وتغذيتها ، خصوصاً وأن ضعف التربة نفسها ، تحت ادارة غير مجدية فى نظام الملكيات الكبيرة ، يدل على أن ادارة الغير لا توازى إدارة المالك بأى حال من الأحوال ، وقد برهنت النظم الزراعية على أن الملكية الصغيرة هى نواة الحركة التعاونية التى فيها ترى أن المسئولية غير المحدودة فى التعاون لا تتلاءم مع كبر رؤوس أموال أصحاب الملكيات الكبيرة ، ولا مع فئة المؤاجرين الذين تنتهى مدة عقودهم فلا يضمنون مستقبلهم فى الأرض لأنفسهم إذا ما قاموا بالتحسين المطلوب الذى لا يظهر أثره إلا بعد حين و بذلك يهملون الأرض ومستقبل الحاصلات التى تزرع فيها .

إن البون شاسعاً بين الانتاج فى الملكيات الكبيرة والملكيات الصغيرة . و يتبين هذا الفرق بدرجة كبيرة فى واردات الأسواق المصرية المحلية ، فالانتاج فى الملكيات الصغيرة مثمر مفيد فى الحاصلات الزراعية الحية ، إذ كثيراً ما تدر تلك الحاصلات على أصحابها أرباحاً قدرها ٣٠٪ من رأس المال والعمل المستثمر فيها ، ولا يخفى أن مثل تلك الأرباح التى تنتج من تربية الحيوان والدجاج وغيرها تأتى من ثلاث جهات . الأولى من جراء الماشية ، والثانية من جراء حاصلات الماشية و بيعها وهى أليق بأصحاب الملكيات الصغيرة ، والثالثة من وراء مخلفات الماشية التى تستخدم فى تسميد الأرض و بإخصابها ، خصوصاً وأن مثل هذه الأسمدة غير مركزة وتتمشى مع حالة أصحاب الملكيات الصغيرة التى تستلزم دوام التسوق وسهولة التسويق ، ولذلك يجمع المالك الصغير فى يده هذه العناصر الثلاثة و يظهر براعة فائقة فى مباشرة حاصلاته باتقان و يقظة تامة ؛ مع خدمته لأرضه مع أفراد عائلته خدمة

ولو أن الجمعيات الزراعية والجمعية الزراعية الملكية أخذت تعنى بأمره فى أواخر عهد عباس حلمى ، والانتاج الزراعى والصناعى والحاصلات الصناعية الزراعية ترتكز على رؤوس الأموال، صغيرة كانت أم كبيرة . فالأقفاص والحبال والألبان والتفريخ وشركات الحالج والمعاصر هى من الصناعات التى تعتمد على رؤوس الأموال المستثمرة فيها وعلى مجهودات المنظمين الفردية .

(١) كان انحطاط متوسط غلة فدان القطن أكبر من انحطاط متوسط غلة فدان القمح ، اذ أن متوسط غلة فدان القطن فى سنة ١٨٩٧ كانت ست قناطير انخفضت الى ٥٫١٠ قنطارا فى سنة ١٩٠٠ و٤٫٨٥ قنطارا فى سنة ١٩٠٢ ووصلت ٣٫٨٠ قنطارا فى سنة ١٩٠٤ حتى بلغت ٣٫١٠ قنطارا فى سنة ١٩٠٨ و٣ قنطارا فى آخر عهد عباس حلمى فى سنة ١٩١٤ . أما متوسط محصول فدان القمح فقد كان ٤٫٦٢ أردبا فى سنة ١٩٠٩ انخفض الى ٤٫٣٥ فى سنة ١٩١٢ ولم يعد ٤٫٧٥ قنطاراً فى سنة ١٩١٤ .

دقيقة إذ هى فى مصر عماد ثراء الزارع الصغير وموئل ثرائه ورفع مستواه حيث أنهـا عماد غذائه وملبسه ، وهى المادة الأولى لعمل السماد الطبيعى والضرورى لحياته الزراعية .

لقد كان عهد عباس حلمى عهد نهضة زراعية ، خصوصاً وأن كتشنر دعا إلى وضع الأسس الزراعية لفائدة صغار الملاك ، ويرجع اليه التفكير فى توزيع أراضى الحكومة بين صغار الزارعين تعميما للملكية الصغيرة ، وقد كان مشروع كتشنر المرافق لمذكرة الحكومة بتاريخ ١٧ ابريل سنة ١٩١٢(١) هو الأساس لكل مشروع اتبع فيما بعد لتشجيع الملكيات الصغيرة بالقطر المصرى ، فقد استثمر مشروع كتشنر فى سنة ١٩٢٣ فى عهد فؤاد الأول عند ما أرادت الحكومة المصرية استغلال الأراضى المصرية عن طريق صغار المزارعين فى تفتيش أبى جنشو بمديرية الفيوم(٢) كذلك كان مشروع كتشنر هو الأساس للسياسة الجزئية التى اتبعتها الحكومة طبقاً للمذكرة التى وضعتها اللجنة المالية فيما بعد فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٨ .

أصبح نظام الاستغلال الزراعى عماد الانتاج وتقدم الفلاحة المصرية ، وقد اعتبرت الأرض الزراعية المصرية فى عهد عباس حلمى أساس العمل ورأس المال مجتمعين ، فساير عباس الخطة الزراعية التى وضعها له المشرفون البريطانيون، وعند ما تبوأ السلطان حسين الحكم عمل على إنشاء نظام ريفى يعدل النظام السائر ويساعد على خلق رأس المال بطريق المشاركة والتعاون ، فقد رأى ، كما رأى رجال السياسة(٣) ، أن من بين الملكيات الزراعية ما هو مملوك لجماعات مالية غير زراعية كالشركات ذات الشخصية المعنوية أو من فى حكمها من أصحاب الملكيات الكبيرة المقيدة مثل الأوقاف الأهلية

---

(١) حولت الحكومة المصرية بعض ممتلكاتها الواسعة من أراض زراعيه بالفيوم الى أجزاء صغيرة ، فقسمت ٢١٢٠ فداناً بأبى جنشو الى قطع ،كل منها فدانان ونصف فدان أى ٨٠٢ قطعه وزعتها على صغار المزارعين بشروط سهلة اذ يدفعون العشر مقدماً وقيمه التسعة أعشار الباقيه تسدد على ثلاثين سنة ، فيدفعون ثلاثة جنيهات فى كل سنة من الخمس سنوات الأولى وأربعة جنيهات ونصف جنيه فى كل سنة من العشر سنوات التالية ، وخمسة جنيهات فى كل سنة من الخمس عشر سنة الباقية ، وقد نجحت سياسة الحكومة فى الخطة حتى عملت على تعميم المشروع فى سخاوعلة موسى وبلقاس بالغربية .

(٢) لقد صدق بعض القادة عند ما قال أن التاريخ مهما اختص ببيئة معينة وزمن معين لايعدو كونه علماً متصلا بتطورات الانسانية كافة والمعاملات عامة ، وأن المباحث التاريخية مهما تصبغ بصبغة أهلية خاصة فمن الصعب أن تقطع صلتها بالحياة الدولية العامة ، وقد يقال أن كتشنر كان من الرجال القلائل فى مصر الذين أيقظوا الشعور القوى الزراعى فى مصر ، فقد تفهم حقيقة الأمور الزراعية المصرية وعمل على تفهيمها للأجانب والمصريين على السواء فى مصر .

(٣) راجع تقرير كتشنر السنوى لسنة ١٩١٣ — ١٩١٤ وقارن سرى فى كتابه «الملكية الريفية الصغرى» .

والخيرية[١] ، ومنها ما هو مملوك لأناس لا تجمعهم بمصر روابط الوطنية الأزلية ، كالأجانب أو من فى حكمهم من المتغيبين عن الوطن غيبة دائمة أو متقطعة ، ومنها ما كانت مساحتها كبيرة بحيث كان لوجودها عدم استقرار التوازن الاجتماعى والاقتصادى ، ولذلك نرى أن ما عجز على تنفيذه عباس حلمى حققه السلطان حسين حيث أن الأخير كان عظيم الأمل فى فوائد البنك الزراعى والجماعات التعاونية المصرية ، وحقق قانون الملكية الزراعية وحقوق أصحاب الأملاك الصغيرة ، وقد كانت الجماعات التعاونية أفضل وسيلة لنجاح الفلاح ونشله من أيدى المرابين ، خصوصاً وأن الفلاح كان دائما فى حاجة إلى المال فى الفصول الزراعية الهامة ، ولم تساعده درجة تهذيبه على توزيع أمواله بين حاجاته الضرورية ومفردات مصروفاته الزراعية . بل كثيراً ما اشترى الأراضى الزراعية كلما توفر لديه القليل من المال دون أن يحفظ جزءاً منه للصرف على حاجات حاصلاته الزراعية وأراضيه المنزرعة ، لذلك نرى أن السلطان حسين عارض السياسة الاقتصادية الانجليزية فى مصر[٢] . وحقق أصول التعاون فى البلاد ، لأنه وجد أنها من الأسباب المباشرة فى رفع شأن الانتاج الزراعى والعناية بصغار الملاك الزراعيين ، إذ أن التعاون يسهل سبل الاستغلال ويدعو إلى تيسير التعامل فى المواد الأولية ، واستفادة صغار الملاك من استعمال الآلات الميكانيكية فى الزراعة ، كما أنه يدعو إلى تخفيض سعر الفائدة ، فقد رأينا أن الفلاح فى عهد عباس حلمى كان شديد الحاجة إلى المال[٣] ، وأنه كلما اشتدت الحاجة إلى المال كلما كان سعر القروض أكثر ارتفاعاً وأعظم عبئاً خصوصاً إذا كانت درجة الضمان على القروض ضعيفة ، وكذلك يرتفع سعر الفائدة كلما كان نظام الملكية المصرية غير مشفوع بالتسجيل أو لم يكن مكفولا بحقوق الملكية الصريحة ، وبذلك كان مركز الدائن دائما يتطلب تأميناً وضماناً مما دعا إلى ارتفاع سعر الفائدة على القروض الزراعية ، وكان لزاماً على البرنس حسين كامل أن يقول بأنه إذا كان ولا بد من قيادة الفلاح الى سلم النجاة من المرابين ، فمن المحتم ايجاد منشآت تعاونية

---

(١) راجع « الأوقاف الخيرية والأوقاف الأهلية » فى كتابنا « تاريخ مصر الاقتصادى » صفحات ٢٦ - ٢٧ .

(٢) كانت السياسة الانجليزية فى عهد عباس حلمى تسىء الظن بالجمعيات التعاونية اذ كانت تعتقد أنها جمعيات سرية تعمل فى الخفاء باسم التعاون الزراعى للقضاء على الحكم الأجنبى خصوصاً وأن أغلب من قاموا بتكوين الجمعيات التعاونية كانوا من فطاحل المحامين والعلماء الذين عملوا على تحقيق استقلال مصر السياسى والاقتصادى ، لذلك كان الفلاح المصرى ضحية سوء التفاهم بين عباس وكتشنر فى تحقيق التعاون فى مصر .

(٣) راجع فورت فى كتابه « البنوك فى مصر » وقارن محمد طلعت حرب باشا فى كتابه « مشروع البنك القومى »

مالية تقوم بسد حاجات الفلاح طبقاً لقدرته المالية وأحواله المعيشية[١] ، وذلك بغض النظر عما قامت به المحاكم المختلطة من تحديد سعر الفائدة وضمان سداد الديون العقارية[٢] وغيرها لمصلحة الأجانب والمتمصرين قبل مصلحة المزارعين .

لقد عنت الحكومة المصرية فى عهد عباس حلمى الثانى بالمشروعات العامة الانتاجية وذلك تحقيقاً لتقدم الملكية الصغرى فى مصر ، وكان أهمها مشروعات الرى والمواصلات والموانىء والمصارف والمياه للشرب والنور ، فعادت هذه المشروعات على صغار الملاك بأجزل الفوائد ، وعلى الملكيات الصغرى بأينع الثمرات ، فقد رأى عباس واللورد كرومر والسياسة الانجليزية فى مصر ، ضرورة الصرف على المشروعات العامة الزراعية وبالأخص الخاصة بالرى والمواصلات ، اذ أن مثل هذه المصروفات والنفقات على درجة كبيرة من الأهمية للانتاج المحلى وتشجيع الملكيات الصغرى ، وتعود على مصر وبريطانيا بالفوائد المشتركة الثابتة ، فالحكومة فى مصر ، طبقاً لمبادىء الاشتراكية الحكومية ، تعنى بشئون الرى فتتولى خزن المياه وتوزيعها وصرفها ، وتأخذ على عاتقها جميع المهام الخاصة بها ، والجميع مسلّمون لها بهذه السلطة لأنه يستحيل أن توزع هذه السلطة على هيئات ومجالس ومصالح وأفراد ، فالحكومة هى التى تتصرف بقوة النيل المباركة مستعينة بالمعلومات الجديدة لسد الحاجات الجديدة[٣] ، لذلك تركت الحكومة المصرية الحرية العامة للسير كولن اسكوت مونتكريف والسير ويليم جارستن والسير ويليم ويلكوكس فى الصرف على الرى وفتح القنوات الضرورية للحاصلات المصرية وزيادة الأراضى القابلة للزراعة والمنزرعة ، اذ أن روح العدالة فى أعمالهم دعا الى تقريب الأمة المصرية من الموظفين البريطانيين . وكان عدد المهندسين الانجليز فى أول الأمر لايتعدى ١٧ موظفاً فى سنة ١٨٩١ . وعند ما رؤى أن مثل هؤلاء الموظفين الانجليز فى الحكومة المصرية يزيد من توطيد العلاقة بين المصريين وبين المندوب البريطانى فى مصر ، ويضع الأساس لتهذيب الموظفين المصريين

(١) راجع «مؤتمر مصر» المناقشة فى تطورات الاقليات المصرية فى سنة ١٩١١ وما عاناه المصريون فى تحقيق اتحاد جميات التعاون من جراء الخلاف بين الأقليات والأكثريات — ذلك الخلاف الذى لم ينقض حتى سنة ١٩١٩ عند ما قام المصريون جميعاً دفعة واحدة بالمطالبة باستقلال البلاد . وقارن «سعد زغلول» للأستاذ عباس محمود العقاد .

(٢) الفلاح المصرى ليس له شخصية منعزلة ومستقلة عن ملكه الذى يبذل جهده وما له فى سبيله ، وهو لذلك يستحق رعاية المصلحين عند المرابين والآلات الزراعية العقارية الأخرى . كما يستحق التناسب بين جهوده وعائد تلك الجهود عليه وعلى أسرته ووحدتها الانتاجية والاستهلاكية .

(٣) راجع «الاقتصاد الزراعى والتموين» للمؤلف . وقارن «محمد فريد» للأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى .

على الطرق البريطانية فى الرى وفى تحويل الأراضى البور إلى أراض زراعية[١] ، وتمليكها لصغار المزارعين ، وازداد عددهم باضطراد ، وواصل اللورد كتشنر سياسة اللورد كرومر فى هذا السبيل إذ استمر فى التقرّب من الفلاح وصغار الملاك ومن المصريين الحربيين وغيرهم ، وذلك ليحقق لانجلترا معرفة مطالب المصريين والعمل على تحقيق مطالب الطبقات الدنيا .

الملكية الزراعية والسياسة القطنية الدولية : —

إذا كان اللورد كرومر بمعاونة الخديو عباس حلمى باشا نجح فى التمتع بكمال الحرية فى التصرف فى الأمور العامة وفى الصرف على المشروعات الانتاجية بدون تدخل أو تقييد لمصلحة صغار الملاك ، فانه لم يعمل على القضاء على الامتيازات الأجنبية فى مصر ولا على المحاكم القنصلية والمحاكم المختلطة ، وذلك لأنه كان يشارك رأى حكومته فى أن درجة الرق بالقطر المصرى لا تساعده على تحقيق الاستغناء عن هذه الأنظمة والمنشآت التى شاعت على أسسها ، مع أن المعاهدة الانجليزية الفرنسية فى سنة ١٩٠٤ كانت تسمح بالقضاء على هذه العقبات المختلطة فى التشريع والقانون والحياة الاقتصادية المحلية لما فيه استكمال حاجات الملكيات الصغرى ، ولكن كرومر اعتقد بصلاحية الجمعية العمومية والجمعية التشريعية لمصر على مستواها الحاضر ، ورأى أن الاهتمام بالزراعة لا يتطلب الاهتمام بالامتيازات والصناعة فى الوقت نفسه ، إذ أن الصناعة والامتيازات يتطلبان الكثير من رؤوس الأموال[٢] فيجب تركهما لمن تتوفر لديه هذه الأموال بكثرة ونظام ، وقد قيل أن الخديو وكبار الموظفين والأعيان استغلوا هذه الظروف ، وأن اللورد كرومر ترك لهذه الفئات الحرية الكاملة فيما يقومون به من عمل استغلالى

---

(١) أراد اللورد كرومر أن يستجلب محبة المصريين وبالأخص الفلاحين فعمل على الغاء نظام السخرة ، ولكن الحكومة الفرنسية بتعضيد من الحكومة المصريه . مانعت فى هذا الالغاء قائلة أن فرنسا توافق على الغاء نظام السخرة على شرط أن تكون جميع مصروفات الأعمال العامة من اختصاص صندوق الدين ، فعارض كرومر فى ذلك لأن هذه السياسة تدعو الى التدخل فى أعمال المهندسين الانجليز ، وقد انتصر كرومر بعد أن اتفق مع عباس حلمى على طريقة الالغاء . راجع ,, كرومر ،، تأليف زيتلاند صفحة ١٧ وقارن ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، المؤلف .

(٢) طالما كثيراً بأن السياسة الانجليزية نجحت فى تحقيق الغرض الذى رمت اليه فتضعضعت الصناعة المصرية واقتصر أمرها على بضعة أصناف لا تفى بحاجة البلاد اذا انقطع الوارد من المصنوعات الأجنبية بسبب أو لآخر . راجع عدد الأهرام الخاص بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٣٦ ص١٨ ، وقارن مقالة حسن صادق باشا فى العدد نفسه حيث يبين أسس تدعيم استقلال مصر الاقتصادى بانماء مختلف مواردها وتموين نفسها الى أقصى حد ممكن بما تنتجه مصر داخل حدودها . وراجع لست فى كتابه ,, النظام الأهلى للاقتصاد السياسى ،، . وقارن ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، المؤلف ص ١٨٢ - ١٨٥ .

وتجارى حتى لا يقال أن سياسته لا تتمشى مع عقيدتهم الخاصة فى الحرية والمنافسة الحرة فى حدودها المحددة فى سياسة كرومر العاملة ، مع أن فى وسع الحكومة أن تقلل من نتائج سوء توزيع الثروة بين أفراد الأمة الواحدة بما تضعه من نظم الضرائب وبما تصرفه على التحسينات العامة من تعليم وشئون الصحة والمستشفيات ومساعدة الفقراء وتنظيم وسائل الرى ، وفى وسعها أن تمنع الاحتكارات التجارية والزراعية والصناعية ، وأن تعيد توزيع الثروة بحدود معينة حتى تقوم الصناعات المصرية من جراء إعادة التوزيع وتحديد الملكيات الكبرى ، وكذلك فى مقدور الحكومة أن تنظّم النشئات الاحتكارية بما يتراءى لها . وللحكومة الحق فى أحكام التشريعات للشركات المساهمة وغير المساهمة حتى لا يسود نظام استغلال فئة على حساب الفئات الأخرى(١) وتحرمها من التمتع بالحقوق المخصصة لها ، وهى أولى بها فى بلادها ، فقد يترتب على اضطلاع الدولة بالمشروعات الجسيمة لخدمة العمال والزراع ، علاوة على تشريعها لتحسين حالهم ، أن يرتفع مستوى المعيشة وينتعش العامل ويصبح فى متناوله أن يقدر على شراء كميات أكثر من الضروريات والكماليات ومفردات الترف والرفاهية(٢).

وقد تبين لنا أن اتجاه كرومر وعباس حلمى فى تشجيع الملكيات الصغرى والكبرى كان يدور حول تشجيع زراعة القطن فى مصر والسودان ، إذ رأيا أن كل صرف على المشروعات العامة يجلب لانجلترا وللمصريين وصغار الملاك فوائد جمة ، فمثلا إذا قامت الحكومة المصرية بالصرف على الرى فان مصروفاتها تدعو إلى أرباح لا تقل عن ٨٣٥٫٠٠٠ جنيه مصرى سنوياً من القطن وحده ، بدلا من خسارة فادحة إذا لم تحفظ الحكومة مياه النيل فى السنوات العالية الفيضان لسنوات انخفاض النيل ، على أن توزع المياه على جميع الأراضى الكبرى والصغرى بالعدل والمساواة ؛ وقد أظهر اللورد كرومر السير ادوارد جراى فى سنة ١٩٠٧ مزايا مشروعات الرى ، إذ أن رفع خزان أسوان ٣٢ قدماً بتكاليف ١٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى أدى إلى زيادة المياه إلى ضعف المياه السابق خزنها أى من ١٫٠٨٩٫٠٠٠٫٠٠٠ متراً مكعباً إلى ٢٫٣٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ متر مكعب لرى الأراضى وتحويل بعض الأراضى البور إلى أراض زراعية ، وبذلك استفاد المصريون أكثر من فائدة الخزانة العامة المصرية ، إذ أن قيمة الأراضى من جراء تحويل زراعتها من حياض إلى رى ثابت ارتفعت من ٢٤٫٥١٠٫٠٠٠ جنيه

---

(١) راجع بنهام فى كتابه « علم الاقتصاد » صفحة ١٤ وما شرحه عن نظرية فائض المستهلك .

(٢) راجع ملنر فى كتابه « انجلترا فى مصر » صفحة ٢١٣ وتود فى كتابه « الاقتصاد السياسى للطلبة المصريين » ص ٢٨٤ . وكتابنا « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى فى عهد عباس الثانى وفؤاد الأول صفحات ٥٥٨ - ٥٦٩

إلى ٢٨٫٣٠٠٠٠٠ جنيه ، و بلغ إيجار هذه الأراضي في سنة ١٩٠٧ على وجه التقريب ١٤٦٥٠٠٠ جنيه مصري ، وأصبح الصادر من القطن إلى أوربا ثابتاً لا يعتريه الزيادة أو النقصان اللهم إلا الاتجاه العام نحو زيادة المحصول الناتج للفلاحة المصرية ، والأرباح التي تنشأ عن ذلك للتجارة البريطانية ، إذ كانت قيمة قطن سنة ١٩٠٦ لا تقل عن ٢٨٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه مصري[1] ، ويذكر اللورد كتشنر في تقريره المقدم لوزارة الخارجية البريطانية في مايو سنة ١٩١٤ عن «مصر والسودان» أن المصروفات التي تحملتها الحكومة المصرية في إقامة المصارف وتشييد الآلات الرافعة للمياه عادت على المصريين بأجزل الفوائد[2] وأجل الثمرات . هذا بخلاف زيادة المبادلات بين مصر وانجلترا .

و إذا كانت المصروفات العامة أفادت الانتاج العام ورفعت من شأن الفئات الدنيا وصغار الملاك وذلك عن طريق زيادة نشاط البلاد الاقتصادي ورقي الواردات كنتيجة طبيعية لتحسين مستوى معيشة الطبقات العاملة و زيادة قدرتها على الشراء ، فان دخل الحكومة زاد زيادة كبيرة من الضرائب غير المباشرة وهي التي تفرض على حاجات الاستهلاك . وقد ترتب على تحسين حال الطبقات الدنيا ووسائل معيشتها زيادة عدد السكان مع تحسن حالتهم الصحية ، و بذلك تحسنت أحوال الاستثمار الزراعي والاستغلال الأجنبي الصناعي والملكيات الزراعية بوجه عام . كذلك ترتب على تحسين وسائل المعيشة المادية للزراع والعمال أن قويت إلى حد ما روحهم المعنوية وزاد في قوتها على فرض التعليم المجاني ، فشعروا تحت قيادة علمائهم بكرامة وشخصية تكاد تداني كرامة أغنيائهم ، وتعاونوا مع الحكومة على النهوض بحياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية ، وظهر من بين صفوفهم بعض عظماء الرجال الذين وصلوا الى أسمى درجات الحياة السياسية والفكرية .

أضف الى هـــذا أنه اذا كانت المصروفات العامة قد أفادت الانتاج الأهلي ، فان فوائد تلك المشروعات كانت ناجحة ومفيدة كلما شملها أولو الأمر بالحكمة والدقة الفنية الاقتصادية من حيث تطبيق ما تجبيه الحكومة من الضرائب من الأهالي والأراضي الزراعية ، بما يمكن أن يتحمله كل فرد بدون

---

(١) لقد قامت باتمام خزان أسوان شركة انجليزية في سنة ١٨٩٨ تحت رياسة الخواجات ايرد وشركاهم وتعاقدت على انجازه مقابل مبلغ اثنين مليون جنيه مصري على أن يدفع هذا المبلغ على أقساط ، ستون قسطاً ، نصف سنوي كل قسط مقداره ٧٨٫٦١٣ جنيها يبتدىء من بدء العمل في سنة ١٩٠٣ ، راجع «رسالتنا عن مركز مصر الاقتصادي» ص ١١٥ وقارن كتاب «تسويق القطن» تأليف جون تود ص ١٤ .

(٢) راجع تقرير اللورد كتشنر عن «حالة مصر والسودان» في سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ ص ٢٢ حيث يشير الى مشروعات الصرف في الغربية والبحيرة وما دعت اليه من رخاء .

انهاك القوى المنتجة ، فقد يساعد نظام الضرائب على إيجاد سياسة زراعية عامة يكون من نتائجها تحويل الملكية الزراعية الكبيرة من أيدى كبار الملاك إلى أيدى صغار المزارعين مع المحافظة على حقوق الملكية لأفراد الشعب الواحد ، وقد يكون أساس فرض الضرائب تشجيع الملكيات الصغيرة والقضاء على الملكيات الكبيرة بوضع ضريبة تجعل المالك الكبير إما أن يزرع أرضه بنفسه وتحت إشرافه وما أن يبيع أراضيه بعد تقسيمها على من هو أحق منه فى استغلال الأرض المصرية ، ونرى من ثنايا مشروعات كتشنر التوجيه الصحيح نحو تشجيع المزارعين الصالحين الزراعة والحياة الريفية مع العناية التامة بالشئون القطنية التى كانت أهم شئون ريفية تعنى بها انجلترا فى مصر[1] ، ونرى أن الشئون القطنية فى الملكيات الصغرى ساد فيها روح النشاط والتقدم فى عهد عباس حلمى حيث تنوعت درجات القطن و زادت أنواعه مع الدقة فى معرفة توزيع هذه الدرجات والأنواع ، فنرى أن الملكية الزراعية تقدمت تقدماً يدعو إلى التفاؤل بمستقبل القطن ومسايرته لأحوال مصانع المنسوجات بانكلترا[2] ، فقيمة القطن تتوقف على طلب المصانع له ، وتختلف مطالب المصانع باختلاف طول التيلة القطنية لكل نوع من أنواع

(١) يتبين أهمية القطن بالنسبة للحاصلات الأخرى من الجدول الآتى الوارد بتقرير كتشنر :

المحصول	المساحة بالفدان سنة ١٩١٣				الناتج		
	الوجه البحرى	الوجه القبلى	محافظة القنال	المجموع	المجموع بالألف	ناتج الفدان	متوسط ناتج الفدان فى السنوات السابقة
القطن	١٣٢٩٥٦٥	٣٨٢٤٨٥	٤٤	١٧٢٣٠٩٤	٧٠٥٥٤ قنطار	٤٫٣٨	٤٫٣٧
القمح	٦٧٨٧٤٧	٦٢٦٦٣٤	١٩٧	١٣٠٥٥٧٨	٦٠٩٧٢ أردب	٥٫٣٤	٤٫٦٦
الشعير	٧٦٥٧٨٥	٢٠٣٣٠٠	٧٣	٣٦٩١٥٨	« ٢٠٨٨	٥٫٦٣	٥٫٢٠
الأرز	٢٢٩١٤١	١٣٢٢٨ -	—	٢٤٢٣٦٧	« ١٢٨٠	٥٫٢٨	٥٫٧٤
الذرة	١١٧٣٧١٦	٤٥٨٤٧١	٣٦٩	١٦٣٢٥٥٦	« ١٠٣٥٠	٦٫٣٤	٦٫٨٠
« العويجة	—	٢٢٠٢٠٤	—	٢٢٠٢٠٤	« ١٠٣٦٣	٦٫١٩	٧٫٠٣
القصب	٢١٩٩	٤٨٤٦٨	٢٨	٤٨٤٦٨	٢٠٦٢٩ قنطار	٤٤٦٫٥	٤٢٥ —

(٢) يذكر جون تود فى كتابه «أقطان العالم» ماقامت به الحكومة المصرية من تحسين أحوال القطن حتى يشبع رغبات المصانع الأجنبية ، ويضيف على ذلك فى كتابه «محصول القطن» أنواع القطن والتحولات التى ادخلت عليه لكى يكون موافقاً لتحولات الآلات الصناعية فى البلاد المختلفة ، ويذكر كتشنر فى تقريره عن سنة ١٩١٣ ماقامت به وزارة الزراعة المنشأة فى ذلك العام من فوائد لمصلحة القطن وما عملته وزارة الأوقاف المنشأة فى نفس السنة لتحقيق مصلحة القطن وبذرته وتحسين

القطن (١) ، فالطلب هو الذى يحدد قيمة القطن المصرى وأنواعه ، وقد كانت أقطان العالم محدودة فى أربع مناطق دقيقة ، وهى قطن الجزائر البحرية والقطن المصرى والقطن الأمريكى والقطن الهندى ، وكانت كل منطقة ، ومملكة صغرى وكبرى فى عهد عباس حلمى ، لها سوقها الخاص لا تنافس فيها ولا مرونة ، فكانت سوق القطن المصرى تختلف الاختلاف الكلى عن السوق الأمريكى والسوق الهندى ، وكانت المصانع تعتمد اعتماداً كلياً على منطقتها الخاصة ولذلك كان لكل منطقة نفوذ خاص بها ، وعملت كل منطقة صناعية على العناية بأحوال مناطقها الزراعية حتى لا تتحمل مصانع المنسوجات القطنية التى تشبع رغباتها من تلك المناطق الزراعية أى تكاليف هى فى غنى عنها إذا ارتفعت أسعار القطن الخام وقد فتح هذا النظام موضوع إعادة توزيع الثروة العقارية لمساسه بالشئون الزراعية والتخصص فى القطن ،

جودته ، ويذكر جون تود فى كتابه « تسويق القطن » ص ٣٦ أن تنظيم سوق القطن اقتضى العناية بحالة المستهلكين له ، فكان التجار والعملاء يعملون لمصلحة أصحاب المغازل بينما أهملوا مصلحة المنتج والمزارع لولا لطف الله بعباده ، وقد كان من جراء مطالب المصانع القطنية أن زادت أنواع القطن لمقابلة حاجات منسوجات لنكشير ومصانعها وإليك أهم الأنواع كما ذكرها كتشنر فى تقريره : —

النوع	المساحة بالفدان	المساحة بالفدان	الزيادة أو النقصان
	١٩١٢	١٩١٣	فى سنة ١٩١٣
ميت عفيفى	٦٩١٩١٠	٦٢٣٧٢٧	— ١٨١٧٣
أشمونى	٣٤٤٢٦٥	٣٥٦٤٨٥	+ ١٢٢٢٠
يوانوفيتش	٢٣٩٢٢٢	١٧٣٤٢٩	+ ٦٥٧٩٣
سكلاريدى	١٩٧٤٥٦	٢٧٤٢٩٢	+ ٤٩١٣٦
نوبارى	١٥٨٥٦٧	٢٠١١٣٧	+ ٤٢٥٧٠
نيل	٢٩٨٣٦٠	٦٥٩٥٨	+ ٣١١٢٢
عباسى	٢٦٣٥٤	٢٧٣٨٣	+ ١٠٢٩
وولتوس وأنواع أخرى	١٤١٩٥	١٧٦٦٣	+ ٣٤٦٨
المجموع	١٫٧٢١٫٨١٥	١٫٧٢٣٫٠٩٤	+ ١٢٧٩

(١) راجع كتاب « تسويق القطن » لمؤلفه جون تود ص ١٢ – ١٤ فأنواع القطن التى عرفت فى مصر وهى نوعى جلبى والأبيض كانت للاستهلاك المحلى ، ثم ظهر بعد ذلك الأشمونى سنة ١٨٦٨ والسكلاريدس سنة ١٩١٢ وغيرها طبقاً لتقدم أسواق القطن فى الخارج . وتنتشر زراعة الأشمونى فى الوجه القبلى والسكلاريدس فى الوجه البحرى . وقد زادت طلبات لنكشير على القطن الأشمونى حتى قال الدكتور بولز « أن القطن الأشمونى أكثر الأقطان ادراراً للربح اذا ما أحسنت زراعته » وراجع مذكرة اقرار الحكومة لسياسة قطنية مستديمة لسنة ١٩٣٠ ص ١٩ لأحمد عبد الوهاب باشا .

ولكن السلطات الحكومية كانت تتجنب التدخل فى أمور الملكيات الكبرى لارتباطها بالسياسة التجارية وإهمالها السياسة الكفائية .

تعاون عباس حلمى تعاوناً صادقاً مع كرومر وكتشنر فى سبيل تحقيق السياسة القطنية وتخصص المناطق فى أنواع القطن المناسبة ، وقد رأت الحكومة أنه إذا زاد الطلب على العسيلى مثلا ، فان هذه الزيادة كانت على حساب ميت عفيفى ويونافيتش تنفيذاً لتطور الآلات الصناعية فى بلاد المنسوجات القطنية وتمشياً مع قانون إحلال نوع محل نوع آخر(١) ، وكلما ارتفعت قيمة درجة من القطن على الأخرى ساد نوع وتضاءل آخر ، وفعلا زاد الطلب على السكلاريدس والنوبارى عند مابدأت مصانع لنكشير تعتنى بالمنسوجات القطنية طويلة التيلة : لرخصها النسبى فى السوق الانجليزى ، وقد قامت وزارة الزراعة بالعناية بزراعة القطن وأنواعه لتشبع رغبات لنكشير طبقاً للسياسة العامة ، وكذلك قامت بريطانيا بتعضيد كل الأنظمة الكفيلة بتحقيق مطالب المصانع الانجليزية فكانت خدمات الوسطاء والتجار وشون القطن وتجار الصادرات وإهمال إعادة توزيع الثروة العقارية كلها منظمة لمساعدة المنسوجات القطنية أكثر من العناية بأحوال المزارعين والفلاحين(٢) . فنظام الملكية وشئون الفلاح كانت لها الاعتبار الثانى بينما القطن وتكاليف إنتاجه وتسويقه وتوزيعه كان لها المركز الأعلى الأهم .

ونرى أن تنظيم أسواق القطن دعت بدورها إلى العناية بالشئون القطنية خصوصاً وأن تاريخ القطن وشئونه فى حياة عباس حلمى كان تاريخ دراسة أحوال الطلب وتأثير هذا الطلب على العرض ، فقد كان الطلب على القطن كثيراً ما يزيد عن المعروض منه ، ولما كان قطن العالم فى زيادة مستمرة وكانت أغلب الزيادة تأتى عن أمريكا ، فان قطن أمريكا كان ذا أثر فعال فى تحديد أسعار القطن خصوصاً وأن محصول القطن فى أمريكا كان يقدر ب ٦٠ فى المائة من المحصول العام ، وبينما كان سعر القطن الأمريكى يتأثر تأثيراً عكسياً بكميته ، أى أنه إذا زاد محصول القطن فى سنة من السنوات قل سعره وأثر انخفاض السعر بدوره على محصول القطن فى العام القادم ، فان انجلترا عملت على الاستغناء عن أمريكا

(١) راجع ,, عناصر علم الاقتصاد ,, تأليف لبيطة وعليش ص ٣٦ — ٤٠ من الطبعة الثانية .

(٢) راجع ,, تسويق القطن ,, تأليف تود ص ٣٦ حيث يذكر أن نظام القطن وتسويقه يرفع من شأن مستهلكى القطن ، بينما قد يضحى بمصالح المنتجين والمزارعين . وهذا مانراه فى أحوال القطن المصرى فى عهد عباس حلمى الى درجة كبيرة ، حيث كان الفلاح المصرى يجهل حقيقة تكاليف زراعة القطن كما يجهل أهمية الطلب على أقطانه فى الأوقات المختلفة ، فأصبح تقدير القطن ، ارتفاعاً وانخفاضاً يتوقف على طلب مصانع المنسوجات فى الخارج وعلى طول الفتلة وقوتها ولونها ودرجة الرطوبة الموجودة فيها وتظافتها من المواد الترابية الموجودة فيها ، وقارن الرسم البيانى فى الاحصاء السنوى سنة ١٩١٤ ص ٣٠٨ .

فى تقدير قيمة القطن وأسعاره . فقامت المصانع القطنية الانجليزية وساعدت على تأسيس الجمعيات القطنية بين المزارعين فى أنحاء امبراطوريتها بين سنة ١٩٠٢ وسنة ١٩١٤[١]، منها جمعية زراعة القطن البريطانية ، ومؤتمر القطن الدولى ، وكان من أثر تقدم هذه الجمعيات [٢] أن أصبحت انجلترا فى غنى عن القطن الأمريكى من حيث النوع لا من حيث الكمية ، واعتمدت اعتماداً جزئياً على مستعمراتها وعلى مصر ، فيما تحتاجه من أنواع القطن لمنسوجاتها بلنكشير . وقد كان هذا من دواعى العناية بالملكية الزراعية وتشجيع الملكيات الكبيرة والصغيرة ، مادامت الملكية تحقق اتباع السياسة التجارية التى وضعت أساسها انجلترا لمصر . ونحن نتفق مع الاستاذ بريس عند ما قال « أن السياسة الارتجالية التى قد تتبعها انجلترا لمافضلة توصيل انجلترا إلى بغيتها المنشودة فى الشئون الاقتصادية العامة[٣] .

ومن هذا يتبين أن انجلترا لم تكتف بتنظيم أحوال انتاج القطن و بذرته ، بل عملت على تنظيم ظروف توزيعه ومبادلته ، وعنت بطرق استغلال الأرض وتمليكها للصغار والكبار من المزارعين ، إذ أن القطن و بذرته من الحاصلات العالمية التى تهتم انجلترا بتجارته وصناعته ، وهذه الأهمية ترجع بطبيعة الحال الى كثرة استعمالات القطن [٤] التى كان فى تنوعها اتساع مجال زراعة القطن ورفع قيمته فيما بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩١٤ ، وقد دعا أصحاب المصانع جميع المهتمين بالشئون القطنية الى تكوين الجمعيات الصناعية والفنية فتكونت جمعية الغزالين الدولية للأقطان فى سنة ١٩٠٢ وأنشئت الشركات لتكوين احصائيات القطن وجمع المعلومات المفيدة للمصانع القطنية ، وكانت هذه الاحصائيات داعية الى تركز القطن وصناعته فى أهم بقاعه بلنكشير ، و بينما كانت انجلترا تعمل على استكمال تنظيم أسواق القطن ، كانت فى الوقت نفسه تدقق البحث فى القضاء على كل الأزمات التى تلحق بالقطن من حيث كثرته فى بعض الفصول

---

(١) راجع « تسويق القطن » تأليف الأستاذ تود صفحات ١٦ - ١٨ وبالأخص ص ١٦ وقارن تقرير لجنة زراعة القطن الامبراطورية لسنة ١٩٢٠ ص ٢٣ . وأيضاً « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف .

(٢) راجع « تسويق القطن » تأليف تود ص ٤٦ حيث يذكر ما استفاده القطن الأمريكى من انشاء جمعيات لحماية مصالح المزارعين القطن بين سنة ١٨٨٥-١٩٠٠ والعمل على رفع أسعاره بتحديد كميته طوراً ، و بتحديد أسعاره فى أطوار أخرى ، أو بالعناية بأنواع فى ظروف أخرى ، وختم بحثه بأن الجمعيات التعاونية أعظم فائدة للمزارعين من أى وسيلة أخرى ص ٤٨ .

(٣) راجع برايس فى كتابه « الاقتصاد والسياسة » وهو كتاب قيم يستحق المراجعة .

(٤) يذكر الأستاذ جون تود فى كتابه « تسويق القطن » ص ٢٢ أن أهم استعمالات القطن هى ١ - فى الملبس ٢- مفردات الأثاث ٣ - الحاجات الصناعية . وأن هذه الاستعمالات المختلفة للقطن هى الا نتيجة تقدم الاختراعات وادخال القطن فى مصنوعات الحرير الصناعى والصوف والكتان وخلافه مما أثر بأنواع القطن المطلوبة لمثل هذه الصناعات الجديدة وفروعها .

وقته فى الأخرى ، ومن حيث عدم توزيعه على أشهر السنة بدرجة تفيد أصحاب المصانع الذين لايرغبون فى ضياع رؤس أموالهم فى شراء أقطان لايحتاجون إليها الا بعد أشهر معينة . لذلك ساعدت انجلترا على استكمال أعمال بورصة العقود الآجلة « الكنتراتات[1] » فقد تكونت بورصة العقود الآجلة فى سنه ١٨٦١ إذ أسسها جماعة من السماسرة فى الاسكندرية للتعامل فى القطن و بذرته ، وقد ساعد على تكوين هذه البورصة أحوال زراعه القطن وملكية أراضيه ودوام اتصال المستهلكين بالعملاء والمنتجين ، فقد كان العملاء على تمام الاتصال بالمزارعين فى مصر و بالمستهلكين بانجلترا[2] . ومع أن الوسطاء فى مصر كثيراً ما تنقلوا فى القرى بين أهالى الريف لشراء القطن ودفع الثمن بالفضة التى كانوا يحملونها على ظهور الحيوانات ، فان سرعة المواصلات وصغر حجم مساحة مصر كثيراً ما دعا إلى تقارب الأثمان فى القرى والمدن و بورصة الاسكندرية[3] . وقد ظلت بورصة الاسكندرية للكنتراتات ، بعيدة عن الرقابة الحكومية حتى سنة ١٩٠٩، ولما بدأ الوسطاء يستغلون ظروف القرى والملاك ، وشكا بعض المزارعين إلى الحكومة عن أعمالهم فى سنة ١٩٠٢ عمدت الحكومة المصرية فى أيام اللورد كتشنر على نشر نظام الحلقات فى كل مديريات القطر المصرى ، وعينت لكل حلقة مندوباً من قبلها لمباشرة صحة الموازين واعلان أسعار القطن فى كل حلقة ، ومحاربة التلاعب والغش فى الرتب ، وحتمت عقد الصفقات ، واجراء الوزن بواسطة السماسرة «القبانية» المرخص لهم بهذا العمل، وبذلك أصبحت الأسعار القطنية فى أنحاء القطر المصرى تابعة لأسعار القطن فى بورصة الاسكندرية، وعند مازادت أهمية بورصة الاسكندرية تدخلت الحكومة فى أمرها وأصدرت قانون لتنظيم أعمالها خصوصاً وأن القطن أصبح المحصول الوحيد الذى تعتمد عليه ثروة المصريين ، وأصبحت مصر معتمدة على محصول واحد فى التبادل الدولى ، ورأت الحكومة ضرورة الاشراف على عمليات البورصة التى أصبحت ركناً هاماً فى البناء الاقتصادى المصرى ، ولم تقتصر الحكومه المصريه على

---

(١) راجع «تسويق القطن» تأليف تود ص ٦١ . وراجع محاضرة يوسف نحاس عن «بورصة الأقطان» فى ٢/١٧ /٢٦

(٢) راجع «تسويق القطن» ص ٥٥ حيث يقارن الأستاذ تود أحوال القطن بمصر وبأمريكا من حيث طرق تسويقه ، ويبين ما لكبار المزارعين فى مصر من تمام الاتصال اما بالمستهلكين أم بالوسطاء المجتمعين فى الاسكندرية ، وبذلك ليسوا فى حاجة الى بيع أقطانهم لتقرضهم المال ، كما هو الحال فى بعض المقاطعات القطنية فى أمريكا أثناء العهد الذى نحن بصدده .

(٣) لايخفى أن بيع القطن داخل البلاد يتم باحدى الطرق الآتية : ـ ١ ـ فى مخازن المزارعين ـ ٢ ـ فى شون المصارف ٣ ـ فى الحلقات العمومية ٤ ـ فى شون المحالج ، راجع أسواق القطن للأستاذ ابراهيم احمد ص ١٠ وحاجة الفلاح الى المال هى التى تلجئه الى شون المصارف وشون المحالج راجع «بورصة القطن» للأستاذ محمود عاطر .

التدخل فى أمور بورصة العقود ، بل وجّهت عنايتها لبورصة البضاعة الحاضرة فى مينا البصل ، فبعد أن قامت شركة المحاصيل المصرية التى تأسست فى سنة ١٨٨٣ بالسيطرة على بورصة مينا البصل ، وكان أغلب أعضاء هذه البورصة من تجار الصادرات وهم فى الغالب من الأجانب، عملت الحكومة على الاشراف على أعمال هذه البورصة وتوطيد العلاقة بين البورصتين المنفصلتين فى أعمالها وادارتهما . ولكن مباشرة الحكومة واشرافها على سوق مينا البصل (١) لم يتحقق فى عهد عباس حلمى إلا اسمياً ، إذ أن شركة المحاصيل كانت مهيمنة على مينا البصل من حيث الاحصائيات التجارية للقطن وتصديره وتسليمه ، وقد ذكر الدكتور يوسف بك النحاس فى محاضرته لنادى الزراعة فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ، فوائد بورصة العقود وما تنتجه من التوازن المرغوب فيه ، وبالأخص لمصلحة الزراع الذين لايستطيعون مشترى ذخيرتهم من القطن لمدة أشهر إلا إذا أتيح لهم أن يُغطّوا المشتريات ببيع عقود لا يشترونها إلا بعد تصريف غزلهم ، وبيّن ما للمضارب من فائدة ونفع ، تفيد المستهلك الأجنبى أكثر من فائدة للزارع المصرى (٢) . لذلك نرى أن جميع التحسينات الزراعية كانت نتيجة نحو تحسين الحياة الزراعية الخاصة بالقطن ولوازمه وضروريات تقليل نفقات إنتاجه حتى لا ينازعه أى

---

(١) راجع « البورصة وتجارة القطن » تأليف حسين تيمور ص ٣٢ التفرقة بين الأسواق ذات الأجل والأسواق العامة وأهمها ١ - البيع بالكنتراتات يعقد على المقدار والثمن ، ويكون نوع البضاعة بناء على أنموذج ، وأن هذه النماذج هى أهم شروط التعاقد ٢ - أن البيع بالبورصة يمكن البائع أو المشترى أن يتجنب التسليم فيه وذلك بالشراء أو البيع مرة ثانية ٣ - وأخيراً أن بيع الكنتراتات يكون معلناً بين الناس ، وقارن تسويق القطن لتود ص ٦٣ حيث يعرف السوق الحاضرة بأنها المكان الذى يتبادل فيه الناس السلع الحاضرة ولو تأجل التسليم الى ما بعد ، على أن تكون البضاعة الحاضرة معروفة الدرجة والتيلة والنوع ، ويذكر ماللبيوع الآجلة من فوائد ومواعيد فى البورصة تعقد أثناءها . وقارن « البورصة وبيع القطن » تأليف محمود بك خاطر طبعة سنة ١٩١٤ حيث يشرح ١ - البورصة وتشكيلها ٢ - السماسرة وواجباتهم ٣ - أسعار القطن ٤ - أعمال البورصة ، وراجع محاضرة الأستاذ يوسف بك نحاس بالنادى الزراعى يوم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عن « أسواق القطن » .

(٢) كل أعمال القطن وعملياته تركزت فى الاسكندرية ، ففيها توجد بورصة مينا البصل وبورصة العقود ، وهما بعيدتان عن بعضهما البعض من حيث الموقع والادارة « فالأولى تقع بالقرب من المحلة والمينا وترعة المحمودية حيث يسهل نقل القطن منها واليها ، والثانية تقع فى وسط المدينة وبالقرب من المصارف ، وهى المشرفة على جميع العمليات الآجلة . وبورصة مينا البصل لا تقل أهمية عن مثيلاتها فى أمريكا ، فقد تقدمت فى أعمالها تقدماً يستحق الاعجاب خصوصاً فى تعيين مرتبة القطن ودرجاته والتغيرات التى تطرأ على أنواعه ، راجع « تسويق القطن » للأستاذ تود ص ١٦٣ و ٢٠٦ حيث يذكر دقة معلومات شركة المحاصيل عن القطن واحصائياته وعدم اعتماد مصر على الأمطار فى محاصيلها القطنية مادامت أعمال الرى سائرة على نظامها الحالى المقيد وقارن « مركز مصر الاقتصادى » المؤلف .

محصول آخر فى تحويل العمل ورأس المال والأرض منه إلى أى حاصل زراعى آخر فى مصر (١). وبهذا طغت مصالح القطن الدولية على شئون الفلاح الاجتماعية ولم تعن الحكومة بشئون الثروة المصرية ولا بإعادة النظر فى الملكية الخاصة التى كانت تستحق الدرس والتمحيص .

اعادة توزيع الثروة العقارية ومشكلة السكان : —

« يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيراً ونساء » (أول سورة النساء)

مما تقدم يتبين أن الحكومة المصرية فى عهد عباس حلمى الثانى وإشراف اللورد كتشنر عملت على تحسين العلاقات البريطانية المصرية من الوجهة المادية ، وأهملت كثيراً الحالة التى تخص المصريين أنفسهم ، فاذا ما عملت على تخفيض معدل الفائدة ، فقد كان ذلك لضمان تسديد الديون باضافة أقساطها إلى ضريبة الأطيان ، وإذا ما أرادت منع الفلاح من الاستمرار فى الاستدانة بوضع القيود على الدائن وحرمانه من نزع ملكية صغار الزارعين ، فقد كان ذلك من دواعى تخفيض تكاليف الانتاج واستمرار الفلاح فى زراعة القطن ، وإذا ما أنشأت البنك الزراعى العقارى فقد كان ذلك تحقيقاً لمصالح كبار الملاك واستمرارهم فى اتباع السياسة الزراعية التجارية (٢) أما إعادة توزيع الثروة لما فيه خير الزارعين وتحسين حال الصناعة الزراعية المصرية ، فقد أهملت تمام الاهمال فى هذا العهد ، مع أنه كان من الواجب العناية لتمصير المنشآت المالية حيث أن فى هذا التمصير تحقيق المطالب الوطنية ، والعناية برفع مستوى معيشة المصريين (٣) عن طريق إعادة توزيع الثروة الأهلية العقارية .

والعناية باعادة توزيع الثروة تدعو إلى رفع أجور العمال كما تدعو إلى زيادة الانتاج على أصوله الاقتصادية ، فاعادة توزيع ثروة البلاد تتصل اتصالا وثيقاً بدخول العمال والمزارعين والفلاحين ،

---

(١) راجع « يوسف بك نحاس » فى محاضراته عن « بورصة العقود المصرية الحاضرة والآجلة » .

(٢) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » المؤلف ، الطبعة الثانية ص ٥٢٠ .

(٣) راجع الجريدة الأسبوعية «الشمس» بتاريخ ٢٥/٥/٤٥ تحت عنوان «جامعة الأمم الجديدة وصون السلام» حيث يتبه المحرر الأمم الى السلام وأمنية الأمم الصغيرة ، ويقول أن سير الحوادث ينم عن عدم اتجاه نية الدول الكبيرة الى مشاركة الأمم الصغيرة تلك الأمنية لأن السلام قد يفوت عليها فرصاً تحقق مطامعها فى التوسع وجمع الثراء ، وما أشبه اليوم بالبارحة فى عهد عباس حلمى وسلطان اللورد كرومر والاشراف البريطانى على مصر فى شئونها الزراعية وملكيتها العقارية . فالآراء متباينة والنيات متفاوتة والشعور العام متقلب متحفز .

ألم يقل سليجمان فى كتابه « اقتصاديات المسائل الاجتماعية[1] » أن أجور العمال سوف تتزايد بزيادة عددهم حيث أن الزياده تدعو إلى اتساع مجال تقسيم العمل ، وبذلك يزيد الناتج الصافى لكل فرد من أفراد الأمة ، فكفاية العمال والتنظيم واعادة توزيع الثروة العقارية ترفع من دخول الناس وتزيد من القوة الاجتماعية فى الأمة .

وإعادة توزيع الثروة ، وإن بدأت فى الماضى قبل عهد عباس حلمى الثانى ، إلا أن الملكية الصغيرة تستحق العناية والتشجيع خصوصاً إذا ما تبين أنها تحقق إيجاد الوحدة الاقتصادية التى فيها تتناسب عوامل الانتاج بحاجات المجتمع و زيادة سكانه[2]

لقد قضت قوانين سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٦ على التبعية الباقية من تقييد الملكية وحرية التعامل بالملكيات ، فزادت الأراضى القابلة للزراعة من ٤٫٧١٤٫٤٠٦ مليون فدان فى سنة ١٨٩١ إلى ٥٫٠٨٧٫٨٨٧ مليون فدان فى سنة ١٨٩٩ ووصلت ٥٫٢٨٣٫٦٢٦ مليون فدان فى سنة ١٩١٣ ، وذلك غير الأراضى القابلة للزراعة حيث زادت هذه الأراضى أيضاً زيادة أثرت على هذه الأرقام . ولا يخفى أن الرى الصيفى الدورى ضاعف زيادة الأراضى القابلة للزراعة أو المنزرعة ، فأصبحت أراضى الحاصلات الدورية ٦٫٢٠٠٫٠٠٠ مليون فدان فى سنة ١٨٨٢ ، زادت إلى ٦٫٨٤٨٫٣٩٦ مليون فدان فى سنة ١٨٩٩ ، و بلغت ٧٫٧١٢٫٤١٢ مليون فدان فى سنة ١٩١٣ . ومن هنا يظهر لنا أن الأراضى القابلة للحاصلات الزراعية زادت بما لا يقل عن ١٫٥٠٠٫٠٠٠ فدان بين سنوات ١٨٨٢ وسنة ١٩١٣ ، مع أن الأراضى القابلة للزراعة فعلا لم تزد سوى ٥٦٨٫٠٠٠ ألف فدان ، وهذه الزيادة ، وان ظهر تأثيرها فى حياة الفلاح الاجتماعية ، فأنها تكون أكثر ظهوراً فى حياته إذا ما تدعمت على أساس إعادة توزيع الثروة العقارية فى مصر[3].

لقد تكلم الاقتصاديون والمؤرخون الاقتصاديون عن مشكلة السكان وعلاقتها بملكية الأراضى فى مصر ، وحمل بعض رجال الادارة من البريطانيين حملة شعواء على كثافة السكان فى مصر ،

---

(١) راجع سليجمان فى كتابه ,,اقتصاديات المسائل الاجتماعية،، صفحات ٥٠ — ٥٦ .

(٢) راجع ,, تاريخ مصر الاقتصادى،، للمؤلف ص ٥٢٢ من الطبعة الثانية حيث تقول أن قوانين سنة ١٨٩١ و ١٨٩٦ قضت على البقية الباقية من قيودات الملكية وحرية التعامل فى الأراضى وغيرها . وأن نظريه ملثس ليست نظريه خاصه بمسئلة المواد الغذائيه والحاصلات الزراعيه فقط وانما هى مسئلة استغلال جميع الموارد الاقتصادية الكامنه فى الدولة واتباع سياسه كفائيه قوميه لا تجارية دولية.

(٣) راجع ,تاريخ مصر الاقتصادى، للمؤلف ص ٥٣١-٥٣٤ من الطبعة الثانية حيث تكلم عن ,,الارستقراطية المالية،، وأثر الشركات الأجنبية فى مصر على الثروة المصرية .

وقالوا أن مصر محتشدة بالسكان (١) . وأن هذا الاحتشاد يرجع إلى قوانين البلاد الشرعية وعاداتها الاجتماعية(٢) ، وأراد بعضهم أن يستنجد فى حجته بأقوال بعض رجال الاجتماع والدين فى بلادهم أمثال ملتس Malthus ، واستندوا على مشاهداتهم فى نمو السكان فى مصر بين سنة ١٨٨٢ وسنة ١٩١٤ ، خصوصاً وأن نظام الملكية الصغرى جداً بدأ يظهر للعيان بمساوئه وعيوبه ، فأخذت الزيادة تؤثر بمستوى معيشة الطبقات الدنيا من الفلاحين والمزارعين وصغار الملاك ، فلم تكفل الزيادة فى عدد السكان ، ولا زيادة عدد صغار الملاك ، مستوى مناسباً من المعيشة حتى أصبحت الملكية الصغرى فى مصر لا تسمو بصاحبها إلى مستوى العامل الأجير فى البلاد الأجنبية المثيلة بمصر(٣) . وقد كانت الاحصائيات تؤيد أقوال رجال الادارة من البريطانيين(٤) خصوصاً وأن زيادة السكان لم يقابلها زيادة نسبية فى زيادة الأراضى المنزرعة أو فى زيادة الحاصلات الزراعية وعوائدها التى تحافظ على مستوى المزارعين من التدهور والانحدار . فأثار انخفاض مستوى المزارع المصرى عن أخيه فى البلاد الأخرى ما دعا إلى بحث مشكلة السكان وذلك لما لها من علاقة بجملة مشاكل اجتماعية خاصة بالزواج والمواليد والهجرة والحروب والأوبئة والتعليم والاستعمار الزراعى وغيره ، كما أن هذه المشكلة لها علاقة كبيرة بسوء توزيع الثروة العقارية من جهة ، وباهمال الصناعة المصرية من جهة أخرى . فقد زاد عدد العمال الناتج من زيادة عدد السكان ، فزاد عرضهم فى السوق زيادة عظيمة لم يقابلها طلب مماثل لا فى الصناعة ولا فى التجارة ، فقلت أجور العمال وانخفض مستوى معيشتهم .

سايرت مشكلة زيادة السكان فى مصر نظرية ملتس التى اعتمد عليها رجال الادارة فى الحكومة المصرية من مصريين ومتمصرين وأجانب(٥) مع علمنا أن لهذه النظرية مساوىء متعددة إذ أنها ليست بالنظرية الاقتصادية البحتة ، وتمسك رجال الحكم بهذه النظرية تمسكا كبيراً مع أنها لا تنطبق على النواحى الاقتصادية التى نشأت فى عهد عباس حلمى الثانى وما بعده من العهود ، وكان الأولى

(١) راجع « السودان المصرى » للاستاذ المرحوم داود بركات ، وهو كتاب قيم يستحق الرجوع اليه فى هذا الباب .

(٢) راجع « سكان هذا الكوكب » للدكتور محمد عوض وقارن « العمل والعمال » للمؤلف .

(٣) راجع « الملكية الريفية الصغرى » للدكتور سرى ، وقارن « عناصر علم الاقتصاد » تأليف لمبة وطيش صفحات ٨٢ — ١٠٢ من الجزء الأول الطبعة الثانية .

(٤) تدل الاحصائيات أن الحاصلات الزراعية لا تتناسب مع العائد منها على سكان مصر ، فهل درست الأسباب ؟ .

(٥) لا يخفى أن المصالح الخاصة اذا تغلبت على المصالح العامة ، استهدف السلام وحقوق الملكية لمحن قاسية شديدة ، فقد اكتفى المندوب السامى بمشاهدة ما يجرى دون أن يتحرك لوقف المعتدى عن مواصلة عدوانه فى حقوق الملكية الزراعية

رجال الحكم أن يبحثوا العلة من جذورها ويتقدموا بالحل المناسب ، فقد يتبين لبعض رجال الاقتصاد أن مصر فعلا مفتقرة للسكان على ضوء نظرية أنسب عدد من السكان . Optimum Theory of Population فهم قد يرون أن نظرية ملتس وغيره من رجال الدين والاجتماع لا تعتمد على حقائق ، وأنها نظرية سراب يغر الناظر حتى إذا ما دقق النظر وأمعن التدبير(١) وجد خلاف ما كان يعتقد ، فانخفاض مستوى معيشة العامل المصرى لا ترجع بأى حال من الأحوال الى كثافة السكان ، ولا الى زيادة العرض على الطلب كما يتوهم البعض ، وإنما ترجع إلى سوء توزيع الثروة العقارية فى مصر ، فنرى أن هناك عاملا فقيراً يملك من الأطفال عشرة وأم وأخوات ولا يملك من الأرض شروة نقير ، وبجانبه غنى ثرى لا زوج له ولا ولد ، وان كان فزوج وولد واحد ، ويملك من الأفدنة ما يزيد عن مقدوره فى زراعتها زراعة منتجة نافعة ، فتوزيع الثروة فى مصر يحتاج إلى إمعان النظر ، وذلك لأنه مجحف بالأكثرية ، عادل بالأقلية ، إذ بينما تملك أقلية معدودة أغلبية الثروة العقارية فى البلاد ، عقارية كانت أم منقولة ، فان الأغلبية لا تملك من هذه الثروة الا النذر اليسير ، لذلك رأى فؤاد الأول أن تُعالج هذه المشكلة العقارية باهتمام بالغ بدلا من التعلل بالأوهام التى شاعت فى عهد عباس حلمى الثانى ، وقد كان من الممكن اتخاذ الحل العادل فى عهد عباس حلمى ، ولكن السياسة أرجأته الى عهد فؤاد ، فتحمّل المصريون ما نشأ من تفاقم المشكلة والمطالبة بالطفرة ، ولكن خير الحلول ما التجأ الى الوسائل السلمية والعادلة فى نفس الوقت . فالاهتمام لإعادة توزيع الثروة الأهلية عن طريق الديمقراطية المالية والتعاون ، أصبح فى يد الحكومة بالتشريع ، وخير التشريع ما أفاد الأمة فى جميع طبقاتها بل وفى نواحيها الزراعية والصناعية ، وما تحتاج من عناية بشئونها الزراعية وجماعاتها التعاونية .

ونحن لا نريد أن نتكلم عن كثافة السكان(٢) التى أصبحت فى متناول بحوث جميع المصريين وإنما نريد أن نظهر أن سوء توزيع الثروة العقارية فى مصر دعا بعض علماء الاجتماع للقول بأن مصر محتشدة بالسكان ، فيقول سعادة محمد على علوبة باشا فى كتابه « مبادىء فى السياسة المصرية »

(١) راجع جريدة أخبار اليوم بعددها ٢٦/٥/١٩٤٥ حيث يصف الاستاذ محمد التابعى الشعور الدولى العام ومركز مصر منه ، والحق أن مصر بدأت تمتزج حرية الرأى ، والتفكير ، وتعمل على تحقيق عناصر الملكية الصحيحة لما فيه خير المصريين.

(٢) كثافة السكان عبارة عن نسبة عدد السكان الى مساحة الأراضى المأهولة بهم والقابلة للتأهيل ، فتتوقف كثافة السكان على عناصر معينة منها توافر خيرات الطبيعة ومنها ما وصلت اليه أفراد الدولة من علم ومعارف ومبلغ تقدم الفن الزراعى والصناعى والتجارى ، ومنها درجة تقدم كفايتها الزراعية والصناعية الآلية ، وهى الوسائل العملية المستعملة فى الانتاج ، ومنها تركيب عدد السكان وتكوينهم الاجتماعى واستعدادهم الخلقى والطبيعى ، ومنها سوء توزيع الثروة العقارية على طبقات الناس المختلفة .

أن مصر ضاقت بأهلها بسبب تزايد سكانها تزايداً مستمراً[١]، وعجزت أرضها، منزرعة كانت أو قابلة للزراعة عن أن تغذى أبناءها[٢]. والحقيقة أن سوء توزيع الثروة فى مصر دعا إلى اضطراب الأحوال الاجتماعية المصرية، وأن الزراعة المصرية وحاصلاتها قد تكون أحسن إنتاجاً لو قسّمت الأرض إلى وحدات مناسبة لأحوال المزارعين ورؤوس أموالهم، ودرجة ثقافتهم الزراعية والتخصص فى الحاصلات الزراعية التى تناسب البيئة الاجتماعية المصرية الأهلية لا الدولية، ولكن الزراعة المصرية، على توزيع أراضيها الحاضر، أصبحت لا تكفى لتغذية أبنائها. أضف إلى هذا أن بعض المصريين بدأوا يطالبون الحكومة فى إعادة النظر فى توزيع الأراضى العقارية لما فيه خير الطبقات، ولكن آذان الحكومة فى عهد عباس حلمى الثانى كانت ملآى بالغموض والأوهام، مع أن « أنسب عدد من السكان فى مصر » كان يتطلب أن تعمل الحكومة على إعادة التوزيع حتى يتناسب عدد السكان مع مرافق البلد الاقتصادية، وإلا إذا تركت مرافق البلد بدون استغلال أصبحت مصر مفتقرة إلى السكان، فاستغلال جميع مرافق البلد يتطلب إعادة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً، كما يتطلب إعادة توزيع السكان بما يناسب أحوال التقدم والنمو الاقتصادى فى مصر[٣].

ونرى أنه لو أعيد توزيع الثروة العقارية فإن رؤوس الأموال الكبيرة التى كانت لم تجد لها المجال واسعاً فى استغلال الأراضى الزراعية تتحوّل إلى الصناعة المصرية فتنمو الصناعة بجانب الزراعة وفى ذلك ما فيه من تحسن معيشة أهل الصناعة والزراعة معاً. فإعادة توزيع الأرض، ذلك التوزيع المثمر المتناسب، يجعل كل قطعة أرض وحدة زراعية كاملة الاستثمار، بها التجميع الأمثل من عوامل الانتاج، فيزيد انتاج هذه الوحدات ويزيد الانتاج العام تبعاً لذلك. ولكن أنى لنا ذلك وقد كانت السياسة الزراعية متجهة إلى التعاون الدولى وتشجيع تجارة الصادرات والواردات وما يتبعها من العناية بالقطن وشئونه دون العناية بالمزارعين وطرق استغلال أراضيهم.

---

(١) قارن محاضرة الاستاذ حامد عزى فى مصر المعاصرة عدد فبراير سنة ١٩٢٧، وراجع ،،مباحث فى السياسة المصرية،، للاستاذ محمد على علوبة باشا، وراجع رايت فى كتابه ،، السكان ،، ونرى أن الذين يقولون بأن مصر مزدحمة بالسكان لم ينظروا اليها الا من حيث أنها متجهة خطأ السياسة التجارية المتخصصة لتكون مكملة السياسة التجارية الدولية. اما الذين يقولون بافتقار مصر للسكان، فهؤلاء ينظرون الى مصر، متطلعين الى الوقت الذى تتبع فيه السياسة الاقتصادية الكفائية حتى تحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية على خير وجه.

(٢) راجع ،، مباحث فى السياسة المصرية ،، لعلوبة باشا، صفحات ٢٧و٣٤و٩٠.

(٣) راجع ،،نظرية أنسب عدد من السكان،، فى كتاب ،،مختصر علم الاقتصاد،، تأليف لبيبة وعليش صفحات ٩٥و٩٧.

إن أعادة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً يربط الفلاح بوطنه بالرابطة المادية فيشعر بالعزة . وإذا ما كثرت الملكيات الصغرى المتناسبة أدى ذلك إلى التعاون السليم بين المزارعين ، ولا يخفى ما لهذا التعاون من الأهمية العظمى فى رفع شئون الانتاج ، فهو يمد الأرض بالآلات والمال والحبوب ويصرّف المحصول بأحسن الأسعار والطرق ، مما يدعو الى دفع مستوى المعيشة بين المزارعين وأهل القرى المصرية (١) فيصبح المزارع الصغير غير عرضة لمنافسة المزارع الكبير كما كان الحال فى عهد عباس الذى نحن بصدده ، حيث تمشدق بمزايا السياسة الزراعية التى عادت على التجارة الخارجية بأحسن الثمرات بينما كان نصيب المزارع المصرى من الانتاج قليل الفائده بل وعظيم الضحايا والنفقات .

فاعادة توزيع الثروة بدت للحكومة المصرية فى عهد عباس الثانى ولكنها لم تنل العناية الكافية فى التنفيذ بوجه عام ، ولذلك ذادت طبقة صغار الملاك بنسبة كبيرة وبدرجة أسرع من الزيادة فى مساحة ما يملكون ، بينما قلت نسبة الذين يملكون أكثر من ٥٠ فداناً وارتفعت نسبة مساحة الأراضى التى فى حيازتهم (٢) . وبينما انخفض متوسط ما يملكه الفرد من الطبقات الدنيا من الفلاحين والمزارعين ، ارتفع متوسط ما يملكه الفرد من طبقة كبار الملاك كما يتضح لنا ذلك من مقارنة الملكية الزراعية بين سنة ١٨٩٤ وسنة ١٩١٤ فى عهد عباس حلمى الثانى (٣) :—

أنواع الملكية	النسبة المئوية للزيادة	النسبة المئوية فى الزيادة للمساحة	متوسط ما يملكه الفرد الواحد
صغار الملاك	١٨٠١	٦٠٣	١٧٨ — ١٩٢
كبار الملاك (٣)	٠و٩	١٠٢	٥٣٢و٥٣٥و٥٥٥

فالزيادة الكبيرة فى الملكيات الكبرى دعت إلى ايجاد الارستقراطية الزراعية فى مصر ، حيث

---

(١) راجع « عناصر علم الاقتصاد » تأليف لجنة وطيش ، صفحات ٩٠ — ٩٢ ، وقارن الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف ، حيث تقول أن الأرض محدودة ومساحتها تكاد تكون ثابته ، وأن الغلة الزراعية عرضة لتناقص الغلة بخلاف الغلة الصناعيه . وراجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف الطبعة الثانية ، صفحات ٥٣٢و٥٣٥و٥٥٥ .

(٢) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » المؤلف الطبعة الثانية حيث يتكلم عن الارستقراطية الزراعية المالية ، صفحات ٥٣١ — ٥٣٤ ، وصفحات ٥٣٥ — ٥٤١ حيث تكلم عن الديمقراطية الزراعية وجماعات التعاون .

(٣) سوف نرى أن صغار الملاك زاد عددهم ، وكانت زيادة العدد بنسبة أكبر من مساحة ما يملكون ، فزادت فئة صغار الملاك بنسبة ٧٠ ٪ وهبط متوسط ما يملكه الفرد من فدان الى ٠٫٩٠ من الفدان ، ولولا جماعات التعاون وأثرها فى حياة الريف لانخفض مستوى معيشة الفلاحين بدرجة تدعو الى التشاؤم .

أصبح ١٢ر٨٠٤ مالك يتملكون ثلثى الأراضى الزراعية العقارية المصرية بينما امتلك صغار المزارعين قطعات شائعة من الأراضى الزراعية دعت الى انخفاض مستوى أهل الزراعة العاملين ، بينما أصبح كبار الملاك يعيشون فى المدن ويتصلون بالبيئات الاجتماعية التى لا تمت الى الزراعة لا بحق النسب ولا الحسب . فكان من جراء ذلك كله ذيوع التأجير والمؤاجرة مع ما فى هذا النظام من مساوىء وعيوب . ولا خير فى بلاد زراعية شاع فيها متوسط ما يملكه الفرد فداناً فأقل ، وقد كانت مصر فى أواخر عهد عباس حلمى الثانى تمتاز بأن ٩٠ر٧ ٪ من الملاك لا يملكون أكثر من فدان تقريباً

وسوف نرى ما فعله فؤاد الأول لكى يحقق إعادة توزيع الأرض لما فيه خير المزارعين وأهل الريف ، بل الريف نفسه ، حيث دعت إعادة توزيع الثروة إلى توجيه كبار المزارعين إلى الصناعة المصرية ، بينما أعطى أحسن الفرص لصغار الملاك لكى يقوموا بزراعة الأرض على أسس الملكية الصحيحة والحرية السليمة ، فشجع التعاون ليقضى على المزايا التى كان يتمتع بها كبار الملاك على حساب صغارهم[1] ، وأخذت الاتحادات الأهلية تدعو إلى الديمقراطية الصحيحة فى النواحى المختلفة .

ويدل الكشف التالى على حالة الملكية الصغرى والكبرى فى كل من عهدى عباس حلمى الثانى وفؤاد الأول الاقتصادى : —

مساحة الملكية بالفدان	١٩١٤ (٢)				١٩٣٠			
	عدد الملاك	النسبة المئوية	المساحة بالفدان	النسبة المئوية	عدد الملاك	النسبة المئوية	المساحة بالفدان	النسبة المئوية
من ١ — ٥	١٬٤١٤٬٩٢٠	٩٠٫٧	١٬٤٢٥٬٠٦٠	٢٦٫١	٢٬١٤١٬٣٣٤	٩٣٫١	١٬٨٧٤٬٣٠٤	٣١٫٦
من ٥ — ٥٠	١٣٢٬٦٠٠	٨٫٥	١٬٦٣٨٬٠٠٠	٣٠٫٠	١٤٦٬٠٤٦	٦٫٣	١٬٧٥٨٬٧٨١	٢٩٫٧
أكثر من ٥٠ فدان	١٢٬٤٨٠	٠٫٨	٢٬٣٩٦٬٩٤٠	٤٣٫٩	١٢٬٥٩٩	٠٫٦	٢٬٢٨٥٬٣٠٥	٣٨٫٧
الجملة	١٬٥٦٠٬٠٠٠	١٠٠	٥٬٤٦٠٬٠٠٠	١٠٠٫٠	٢٬٢٩٩٬٩٧٩	١٠٠٫٠	٥٬٩١٨٬٣٩٠	١٠٠٫٠

الضرائب والزراعة المصرية :

عنت الحكومة المصرية فى التوسع فى تشجيع الملكيات الصغرى والكبرى فى أواخر عهد عباس

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف الطبعة الثانية ، صفحات ٥٢٥ — ٥٤٤ حيث تكلم عن الجماعات التعاونية ، وقارن « عناصر علم الاقتصاد » الجزء الأول من الطبعة الثانية ، صفحات ٢٥٧ - ٢٦٨ تأليف لبيطه وعليش .

(٢) راجع صفحة ١٨٧ من هذا الكتاب حيث نوازن بين الملكية فى أول عهد عباس حلمى وآخره ، ويدل الاتجاه على أثر التشريعات فى الملكية وتقدم حياة الريف على ضوئها .

حمى الثانى ، وكان الأولى بها أن تعين لجنة من المصريين لدراسة هذا الموضوع القيم المفيد ، ولكنها لم تفعل ، لأن شئون مصر الزراعية كانت موكولة للمستشارين الأجانب فى الوزارات والمصالح لبحث هذا الموضوع من جميع نواحيه[1]. فلم تضع الحكومة برنامج عام لتحسين القرية ورفع مستوى الفلاح ، ولكنها تركت لرجال الأشغال العمومية من انجلترا وغيرهم بحث مسألة رى الأراضى فأوصت بما أوصت به من فتح الترع وانشاء الخزانات والسدود وتزويد بعض البحيرات بالمياه الحمراء وغيرها حتى تقوى دعائم زراعة القطن وتخفيض تكاليف انتاجه . فبحثت الحكومة كل مشاكل الرى والصرف وتوفير انتاج الأسمدة ، وقررت إنشاء بعض الأقسام لمباحث القطن وشئونه واشتركت فى لجان القطن فى الداخل والخارج[2] كما أقرت نظام الحلقات .

كذلك اهتمت الحكومة المصرية فى أواخر عهد عباس حلمى الثانى باصلاح النظام الادارى نوالت عنايتها بتعميم المجالس القروية و إنشاء المجالس الحسبية لتنفيذ المشروعات الخاصة بالقطن وزراعته ، ولكنها فى الوقت نفسه أهملت العناية بالفلاح نفسه كما أهملت شئون التعليم الخاصة بالزراعة ورجالها الريفيين ، فلم ترسل بعثات علمية للتخصص فى الزراعة مخافة أن تقوم النهضة الزراعية على غير الأساس الدولى الذى وضعه لمصر المستشارون البريطانيون . فلم تعن الحكومة بتحويل المدارس الالزامية إلى مدارس ريفية حتى تستوى شئون الزراعة الأهلية المصرية[2] بمطالب الاقتصاديات المحلية

وأنشأت الحكومة المصرية فى أواخر عهد عباس حلمى الثانى لجنة بحوث القطن وعملت على تخفيف نفقات زراعة هذا المحصول ، وكان الأولى بها أن تواجه حاصلات مصر الزراعية بدلا من العناية بالقطن وشئونه فقط . فقد كانت حالة مصر تحتاج إلى بحوث خاصة بجميع الحاصلات الزراعية ،[3] والصناعات التى تنتمى اليها ، من صناعات زراعية وحيوانية ، وزيادة العناية بمساحة البساتين وتشجيع زراعة الخضر و إنشاء معهد لزراعة وتحليل النباتات الطبية وتأليف اتحاد لزراع هذه النباتات وحمايتهم

---

(١) عند دراسة موضوع الملكية من الوجهة الاقتصادية يجب مراعاة أولا درجة ثقافة السكان وتعليمهم ودرجة استقلالهم ليتهم وثانيا حال الانتاج فى داخل البلد ثالثا نظام توزيع الثروة داخل البلد ، رابعا درجة رواج التجارة واستقرار أحوال الزراعة والصناعة . خامسا مقدار ما يمكن استغلاله من مشاريع لم تستغل بعد والأراضى البور التى لم تصلح بعد وامكان ادخال الطرق العلمية فى الشئون الزراعية .

(٢) راجع « مصر والجيش » تأليف الكولونيل الجرد ، وقارن تقارير مؤتمرات القطن البريطانى .

(٣) راجع بول فى كتابه « مصر للمصريين » . وأيضا لين فى كتابه « المصريون وعاداتهم وسلوكهم » .

(٤) راجع تقرير المرحوم أحمد باشا عبد الوهاب عن « السياسة القطنية المصرية » .

من جشع الوسطاء وللدعوة فى مصر والخارج للحاصلات المصرية المتعددة .

واعتقد رجال السياسة البريطانية أن مصر محتشدة بالسكان ، ونحوا منحى نظرية ملتس التى تأثروا بها تأثراً كبيراً ، حيث قرروا أن الأرض ، مهما كانت مساحتها ، فهى محدودة ، وأن السكان الذين يعيشون عليها ويشغلونها بالزراعة كما هو الحال فى مصر ، يتزايدون، وأن تزايدهم هذا لا يتناسب مع إنتاج الأرض للحاصلات الزراعية(١) . فأخذت السياسة المصرية بنظرية ملتس على عواهلها ووجدت أن تطبيقها صحيحاً بدون أن تنتقدها النقد الاقتصادى المكين . نعم لقد كان سكان مصر فى تزايد مستمر حتى أصبحت الحاصلات الزراعية لا تتناسب مع زيادة السكان . ولكن المصريون تغلبوا على هـذه الظاهرة بزراعة الأرض زراعة كثيفة وكان عليهم تنوع الحاصلات كما كان على الحكومة إعادة توزيع الثروة العقارية وادخال المبتكرات الحديثة فى الشئون الزراعية العامة . كذلك كان على الحكومة أن تراعى أثر الضرائب على كبار الزارعين ، ونفع المصريين عامة من جرائها ، كما كان عليها أن تراعى أن ملتس لم يفرق بين نسبة السكان العاملين ونسبة السكان غير العاملين(٢). حقاً قد تكون البلد محتشدة بالسكان لكثرة الأطفال مثلا لأن عائدهم لا يتناسب مع إنتاجيتهم ، ولكن ببلوغ هؤلاء الأطفال السن التى تؤهلهم للعمل يزداد كمية العمل وعلى ذلك قد يتسع مجال الانتاج وتكون الأمة فى حاجة إلى التزايد والمزيد من سكانها(٣) . أضف إلى هذا أن الادارة المصرية وافقت للموافقة كلها على نظرية ملتس وفاتها أن ملتس لم يحدد بين الأحوال المختلفة التى قد تتعرض لها الأرض من حيث استعمالها استعمالا كثيفاً إذا ما وضعت الحكومة ضرائب مختلفة على الحاصلات

---

(١) فرض ملتس أن المجتمع الذى يعيش على مثل هذه الأرض يتزايد تزايداً هندسياً بينما الحاصلات الزراعية تتزايد تزايداً حسابياً ، وذلك لأن العناصر الموجودة فى التربة الزراعية محدودة الكمية ، الاوهى البوتاس والفوسفور وغيرها ، فعند زراعة الأرض يستهلك النبات المزروع جزءا من تلك العناصر فيعمل على تناقص ما بها من تلك العناصر ، وعلى ذلك فان الانتاج الزراعى الذى يليه ، وليس معنى ذلك الذى يليه مباشرة سوف يقل بالرغم من المجهود المبذولة فى مصر لتحسين أحوال الانتاج الزراعى .راجع ،،الاقتصاد الزراعى والتعاون،، للمؤلف .

(٢) راجع رسالتنا عن ،، العمل والعمال فى مصر ،، حيث شرحنا هذا الموضوع بحذافيره وعلاقته بالضرائب ، فقد بالغ ملتس فى النتيجة التى عينها لزيادة السكان وعلاقتها بزيادة الحاصلات الزراعية ، وقد كان من الممكن زيادة نسبة غلة الأراضى الزراعية باستعمال الطرق العلمية فى استغلال الأرض واستعمال الأسمدة الطبيعية والصناعية وتحسين العلاقة بين المزارع وصاحب الأرض وزراعة الحاصلات الملائمة وتقسيم الأرض تقسيما يتناسب مع الملكيات الصغرى والكبرى .

(٣) راجع ،، الاقتصاد الزراعى والتعاون ،، للمؤلف حيث يشرح نظرية الانتاج الكفائى والانتاج التجارى .

المختلفة . فلم تراع الحكومة تحديد قيم الحاصلات بالنسبة لعدد السكان : كذلك فات رجال الحكم المصرى أن الزيادة فى السكان ليست مستمرة بل يقابلها عقبات أخرى تقلل من نسبة هذه الزيادة[١] وقد ذكر ملتس العقبات الموجبة مثل الحروب والمجاعات والأمراض والهجرة مثلا إلى السودان وغيره ، وكذلك ذكر عقبات مانعة وهى التى تتحقق فى الجماعات المتمدينة كتأخير سن الزواج أو إيجاد الوسائل التى تمنع الحمل أو تحدد النسل، أو عدم الزواج إلا إذا توافرت أسباب المعيشة بدرجة كافية . وقد كانت تلك العقبات التى قال ملتس بوجودها موجودة فعلا فى حياة المصريين وخاصة لأن مصر بلاد زراعية ، فقد كانت نسبة الوفيات تفوق نسبة المواليد ، بينما كانت هذه النسبة فى البلاد الصناعية تكاد تكون ثابتة[٢] ، كذلك نرى أن زيادة عدد السكان فى مصر هى من زيادة مفردات الدخل ، ألم يقل بول Ball فى كتابه « مصر المصريين » ان أطفال الفلاحين هى من ضمن مفردات دخله ، وبين وسائل رخائه ونعيمه ؟ كذلك ألم تر أن الأمراض كانت تفتك بالمصريين فتكا ذريعاً فسببت هلاك عدد كبير من سكان مصر ؟ .

إلى هذا أن العقبات المانعة لزيادة عدد السكان كانت لها أثر عظيم فى الطبقات الثرية فى مصر، فقد أصبح المصرى الثرى فى أواخر عهد عباس حلمى الثانى لا يتزوج إلا إذا تحقق من أن ذلك لا يؤثر فى مستوى معيشته ، وفعلا طالب بعض رجال الاجتماع بوضع ضريبة على غير المتزوجين ، مخافة أن يقل عدد سكان مصر كما شاهدوا تلك الظاهرة من أحوال فرنسا الاجتماعية[٣] .

أضف إلى ذلك أن المتعلمين من المصريين أصبحوا لا يتزوجون فى سنوات مبكرة بل قالوا بضرورة صيانة مستوى المعيشة قبل الاقبال على زواج قد يضحى بمستوى معيشتهم ، وبذلك بدأت المصرية

---

(١) قارن أقوال علوبة باشا وفؤاد باشا أباظة والاستاذ داود بركات حيث يقولون أن مصر مكتظة بالسكان ، وأن عدد السكان يتزايد باطراد مستمر ، وأن هذه الزيادة لا يقابلها زيادة مناسبة فى مساحة الأرض المزروعة وما تنتجه من حاصلات ، وهم فى ذلك يقتبسون خطوات ملتس عند ما قال أن عدد السكان يتزايد تبعاً للمتتالية الهندسية بينما وحدات ناتج الأرض أى المحصولات تتزايد تبعاً للمتتالية الحسابية وما تعرض له من قوانين تناقص الغلة وثباتها . ولعلهم لمسوا هذه الحالة من واقع ما شاهدوه فى عهد عباس حلمى الثانى حيث انخفض محصول الأرض ، بينما تزايد عدد سكان مصر فلم يتبينوا موارد مصر الكامنة التى عرفها الأجانب ولم يعرفها المصريون ، كما أن المصريين لم يميزوا بين الطبقات العاملة وغير العاملة ولم يحددوا قيم الحاصلات بالنسبة لتزايد عدد سكان مصر ! فالتقدم الفنى شئونه فى المنتجات الزراعية وحياة الريفيين والقرويين .

(٢) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف ، وقارن باستر فى كتابه « السياسة الزراعية فى بريطانيا » .

(٣) راجع مجلة الشئون الاجتماعية المصرية حيث تتعرض بعض وجهات النظر عن ضريبة غير المتزوجين .

تتحول عن عاداتها القديمة واتجهت نحو التعليم حتى تجد لنفسها ما يقيها شر العوز والفقر والفاقة[١] .

ونرى أن الانتاج الزراعى الذى قال عنه ملتس أخذ يتحول عن عاداته القديمة ولولا السياسة القطنية لرأينا نتيجة الرخاء على سكان القطر المصرى ، فقد أخذت مصر بادخال الاصلاحات الضرورية للزراعة ونظامها مما جعل الحاصلات الزراعية تتناسب إلى حد بعيد مع تزايد السكان . فاستعمال الآلات يزيد من القوة الانتاجية للارض ، كما أن المصرى أخذ يكثر من ردم البرك والمستنقعات وتحويلها إلى أراضى زراعية ، الى هذا أن حفر الترع والمصارف وتوصيل القنوات بعضها ببعض لتسهيل النقل والتعليم الزراعى ، ساعد الفلاح فى شئونه الزراعية ، وقد بدأ الفلاح يستكمل وسائل نهضته بالجمعيات التعاونية الزراعية ، وأخذت الجمعية الزراعية الخديوية ترشد الفلاح الى أنجع الطرق التى تمكنه من زيادة إنتاجه وتقليل نفقاته ، فاختارت له البذور التى تناسب أرضه وتربتها وساعدته على استخدام الآلات التى توفر له استعمال الحيوانات وتحولها لما فيه زيادة إيراده .

لقد كان أولى بكرومر وغورست وكتشنر أن يراعى الفلاح وشئونه بدلا من العناية بالقطن وتخفيض نفقات انتاجه ، فقد تمسكوا بنظرية ملتس وصحة تطبيقها من واقع ظروف مصر فى عهودها السابقة ، فلم يتطلعوا إلى حقائق الأمور . وقد كان أولى بمصر أن تنظر إلى ماجدّ من الآراء ، وتراعى أن نظريه أنسب عدد من السكان هى الواجبة الدرس والفحص والتطبيق . فقد كانت هذه النظرية هى الرشد الأمين التى يعين المصريين على فهم أو على الحكم فيما إذ كانت سكان مصر أكثر من اللازم أو أقل من اللازم ، فان أنسب عدد من السكان هو تلك الوحدة التى تتناسب مع عناصر الانتاج الأخرى لأيجاد أحسن حال يكفل زيادة غلات عوامل الانتاج وحسن توزيعها على أصحابها[٢] . فاذا

(١) راجع « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف وأيضا « العمل والعمال فى مصر » حيث تظهر أن مصر ليست مفتقرة للسكان ، اذ أن مصر قد تكون دولة زراعية ولكنها سوف لاتظل بلداً زراعية مدى حياتها ، وأنها اذا بلغت الذروة فى استغلال مرافقها المختلفة ، زراعية وصناعية وتجارية حتى تتعرض الى قانون تناقص الغلة ، فان روح الابتكار والتجديد سوف تظهر أن مصر ما زالت مفتقرة الى السكان بغض النظر عن النظرة المتشائمة التى صاغها ملتس فى عصر غير عصرنا المملوء بالحياة والنشاط ، فقد تغير الزمن الذى كنا نرى أن أقوال ملتس تكاد تكون سليمة فى تعايل الانسان على الطبيعة لتساعده فى معاشه وأحوال رقيه وتقدمه ، فأصبح هذا التعايل لايتوقف على ما بين الانسان والحاصلات الزراعية فى حدود معينة بل على حسن التوجيه والتناسب بين عناصر الانتاج وعوائدها الصحيحة المتناسبة . وبذلك أصبح الانسان يتنقل فى دائرة واسعة فى نواحيها الصناعية والتجارية والزراعية .

(٢) تكون الدولة مكتظة بالسكان اذا كانت مواردها تضيق بأفرادها ، وكان دخل الفرد منخفضا ، وكان النقص فى عدد السكان يؤدى الى زياده دخل كل فرد من أفرادها ، على أن تقدم المواصلات وسرعة النقل الميكانيكى فى عهد عباس حلمى ،

كان عائد الفرد من انتاجيته تتناسب وزيادة عدد السكان ، فمصر يمكن الحكم عليها بأن بها أنسب عدد من السكان . أما إذا كان عائد الفرد من انتاجه لاتتناسب وعدد السكان ، فان هذه البلدة تكون محتشدة بالسكان . كذلك إذا كان عائد الفرد من انتاجه أزيد من نسبة زيادة عدد السكان ، فتلك البلدة تكون مفتقرة إلى السكان . وفعلا كانت مصر مفتقرة إلى السكان فى عهد عباس حلمى الثانى ، ولكن عدم العناية بوضع نظام الضرائب لمساعدة الطبقة المنتجة هو الذى دعا إلى القول بأن مصر محتشدة بالسكان (٢) . فالضرائب قد تكون مدعاة إلى حسن إعادة توزيع الثروة بين سكان مصر الريفيين حتى تستغل مصر كل نواحيها استغلالاً علمياً كاملاً من حيث الزراعة والصناعة والتجارة ، و بذلك يعيش فى مصر أنسب عدد من السكان لمواردها الاقتصادية المختلفة . فيحصل كل عامل من عوامل الانتاج على أحسن العوائد .

فالحكومة المصرية لم تعن باعادة توزيع الثروة العقارية ، ووضع الضرائب بحيث تشجع على إعادة هذا التوزيع ، كما أنها لم ترشد الفلاح بطرق ملموسة الى أقوم الطرق حتى يكثر من الانتاج الزراعى المناسب لأحوال بلاده . فقد كان من الممكن توزيع الملكيات الكبيرة على صغار المزارعين بدرجة تتناسب وكفايتهم الانتاجية ، وقد كان فى مقدورها تعميم التعليم الزراعى والعناية بتطبيقه تطبيقاً عملياً بإعادة النظر فى نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وقد كان فى يدها أن تجعل الانتاج الزراعى مناسباً لحاجة البلاد الاقتصادية ، فتتحول إلى الصناعات الزراعية (٢) . وقد أوجدت الحرب العظمى

وزيادة الآلات المخترعة فى عهد فؤاد الأول قد جعلتا عاجزين عن تحقيق نظرية أنسب عدد من السكان ، الا أننا يمكن أن ندرس هذه النظرية من ناحية السكون لامن ناحية الحركة .

(١) ان مادفع بعض الاقتصاديين المصريين الى الاعتقاد بأن مصر محتشدة بالسكان هو مالاحظوه من زيادة عدد سكانها مع علمهم بأن موارد الطبيعية بها شحيحة ، وليس المقصود بأن الدولة محتشدة بالسكان هو الارتفاع والزيادة فى عدد السكان بل المقصود هو أن مواردها لاتحقق الحياة الأعظم رفاهية لكل فرد من أفرادها . فقد تكون مصر محتشدة بالسكان فى سنة ١٩٠٧ ولكنها لم تكن كذلك فى سنة ١٩٣٦ بالرغم من أن عدد السكان فى مصر كان فى سنة ١٩٣٦ أكثر من ضعف عدده فى سنة ١٩٠٧ . فقد كانت وسائل الانتاج الزراعى والصناعى عقيمة فى سنة ١٩٠٧ فأصبحت مواردها باهرة فى سنة ١٩٣٦ بالنسبة لادخال الآلات الزراعية والأخذ بالأساليب الحديثة فى الزراعة وتطبيق نظام الصناعة الحديث فى منشآتها . راجع ,, الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ،، فى عهد فؤاد الأول المؤلف .

(٢) راجع ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، المؤلف الطبعة الثانية حيث تذكر أن قلة الأخذ بالآلات الزراعية ساعدة على انخفاض استغلال الموارد المصرية ، وذلك لعدم التناسب بين زيادة عدد السكان وما يناسبها من عمل صناعى وزراعى وتجارى فى هذه الفترة من الزمن . فزيادة الموارد تساعد نمو السكان كما تحقق لكل فرد حقه من الدخل الأهلى العام طبقاً لانتاجيته الحدية

ثانية الفرصة للصناعات المصرية كما أوجدتها لتوسيع مجال الانتاج الزراعى . ولكن السياسة البريطانية حولت مصر إلى غير فائدة أهلها ، فضاعت مزايا الانتاج الكبير ، وقلت فوائد العناية بالصناعة ، وانخفض مستوى معيشة المصريين . فلو كانت الحكومة المصرية فى عهد عباس حلمى الثانى حريصة على مصالح الطبقات الدنيا لجعلت من الضرائب وسيلة لاعادة توزيع الثروة بما يكفل نعيم المصريين ورفاهية أهل الزراعة من الريفيين(١) .

لقد كانت مصر فى عهد عباس حلمى الثانى دولة زراعية متخصصة ، وسواء أكانت هذه السياسة الزراعية باختيار المصريين أو بأملاء الغير عليهم ، فقد كانت كل ميزانية الدولة موجهة إلى الاصلاح الزراعى ، من انشاء خزانات وقناطر وحفر الترع والمصارف ؛ وتركت كل النواحى الأخرى الاقتصادية تحيا أو تموت حتى فقدت مصر توازنها الاقتصادى وأصبح المصريون كالكسيح الذى يمشى على أطراف أصابعه فيعثر عند أول عقبة فى طريقه ، ولكن بالرغم من هذا كله فان عدد السكان زاد زيادة كبيرة أساسها الفلاح والفلاحة والانتاج الزراعى المصرى وخصوبة الأرض وقدرة المصريين على فلاحة الأرض على أحسن حال(٢) . ومن الملاحظ أن مستوى الفلاح مع هذا كان لا يرتفع بنسبة قدرة الفلاح على الانتاج ، فلا يرتفع مستواه عن حد معين ، وذلك بسبب السياسة القائمة فى مصر وسوء توزيع الثروة وعدم عدالة الضرائب بين صغار المزارعين وكبارهم . فأصبح دخل الأفراد يكاد يكون ثابتاً بين جميع الطبقات تقريباً . ومستوى المعيشة لايرتفع إلا عند ما تأخذ مصر باعادة النظر فى نظام الضرائب ، وتعمل على إعادة توزيع الثروة بما فيه خير طبقات الأمة العاملة فى الزراعة والصناعة

---

(١) اعتقدت الحكومة المصرية خطأ أن مصر استغلت مواردها الزراعية لأقصى حد ممكن عن طريق الزراعة الكثيفة ، خصوصاً بعد أن اخذ دخل الفرد فى التناقص ، ولكن الحقيقة أن حسن توزيع الثروة العقارية سوف يعود على المصريين بأينع الثمرات وأجدى الفوائد ، أضف الى هذا ما فى الأخذ بالصناعة من تقدم ورفاهية ودخل جزيل . فهل لنا أن نتفاءل مع المتفائلين ونترك تشاؤم المتشائمين . ونعمل على تحقيق التناسب لأنه خير شفيع لنا فى رفع مستوانا . اذ يتحقق أنسب عدد من السكان عند ما يتعادل نصيب الحد الفرضى بنصيب الفرد العادى فى الأمة .

(٢) لقد غالب المصرى الطبيعة المحيطة به ، ولكنه لم يستغل القوى الطبيعية الموجودة حوله ، وكذلك لم تتضافر الجهود الحكومية والشعبية على زيادة الطاقة الانتاجية ، اذ لو أنها تضافرت لزاد دخل الفرد الكلى من مجموع الدخل الكلى للدولة ؛ فخزان أسوان مثلا لم تولد منه القوة المحركة ، وفى توليد هذه القوة زيادة الطاقة الانتاجية فى الأمة ، وزيادة دخول بعض الأفراد ، والطبقات العاملة . قارن « علم الاقتصاد المصريين » حيث تظهر علاقة نمو السكان بزيادة المواد الانتاجية فى الدولة .

والتجارة(١)، وسوف نرى أن مصر تستطيع أن تتمتع بضعف ما بها من سكان إذ أن بعض النواحي المصرية ما زالت فى دور الطفولة ، والصناعة المصرية لا زالت ناشئة ، فاذا ما ازدهرت استخدمت الآلاف من السكان ، وكذلك التجارة المصرية لا زالت فى أول نشاطها، ولا زالت البلاد خالية من الشركات والبنوك الوطنية كما أنها مفتقرة إلى نظام النقد الذى سوف يحقق مطالب مصر من الاستقلال فى شئونها الاقتصادية العامة .

السياسة المالية والضرائب والزراعة : —

والسياسة أمر واضح فى الفن المالى حيث أن السياسة تقرر المبدأ العام الواجب الاتباع فى الشئون المالية ، وبعدئذ يتولى الفن المالى تحقيق الوسائل التى يطبق بهـا المبدأ العام ، فقد عرف كرومر وأتباعه ومن أشرف على المالية المصرية من بعده ، المصريين وطبقاتهم ، كما عرف قدرة الطبقات الزراعية المصرية التى تقوى على تحمل أعباء المصروفات العامة ، ومن يمكن أن يتحمل هذه النفقات ويستفيد منها فى أشكالها المختلفة من ضرائب مباشرة وغير مباشرة ، نسبية كانت أو تدريجية ، وشخصية أو عينية . وكان كرومر يعلم أن سوء الادارة الماليـة أدى الى فساد الاقتصاد القومى ، كما أن الضرائب أثرت فى حركة الأعمال الزراعية تبعاً لمطابقتها للعدالة والمساواة أو بعدها عنهما . فاذا كان الاقتصاد يبين مهمة الدولة فى الانتاج ، فان المالية العامة وما تحتويه من نظام الضرائب والمصروفات تظهر مهمة الدولة فى الاشتراك فى الثروة الاجتماعية(٢) . واذا كانت الميزانية المصرية بشكلها الحاضر

(١) يرى بعض الاقتصاديين ورجال الاجتماع أن توزيع الملكية الزراعية لصالح صغار الملاك قد يؤدى الى انخفاض أسعار الغلات وانخفاض أسعار المواد الأولية اللازمة للصناعة المصرية ، وذلك لأن المزارع الكبيرة فى عهد عباس حلمى الثانى احتاجت الى نفقات كثيرة خاصة بأصحاب تلك الملكيات وتعطيل الآلات الزراعية فى معظم أيام السنة وعدم توفر حسن نية العمال الزراعيين واخلاصهم لعملهم ، نظراً للعمل المرهق الذى يقومون به طوال النهار ، وأن هذا كله يؤدى الى قلة المنتجات الزراعية النسبية ، ويقولون أن العكس يحدث لو أعيد توزيع الملكية الزراعية الى ملكيات صغيرة حيث تقسم العائلة العمل بين أفرادها تقسيما منظما وتبذل أقصى المجهود لأن المالك سيكون من نصيبها ، وأن كل عائلة زراعية سوف تتنافس على ادخال التحسينات فى طرق الزراعة وزيادة التسميد الخ مما يؤدى الى وفرة الانتاج ، وبالتالى يؤدى الى انخفاض أسعار الحاصلات الزراعية فتزدهر الصناعة المصرية أيما ازدهار . قارن « على هامش السياسة . بعض مسائلنا القومية » لحافظ باشا عفيفى ، صفحات ١٥٣ — ١٥٩ حيث يقول أن ضريبة الأطيان عادلة لأنها نوع من ضريبة الايراد وهى مفروضة على الذين يحصلون على ايرادهم من استثمار أموالهم فى الزراعة . أما أصحاب الايراد الآخرون الذين يستثمرون أموالهم فى جميع الأعمال الأخرى غير الزراعة ، فهم لا يدفعون شيئاً . وراجع بيان وزير المالية المصرية لميزانية سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ .

(٢) راجع سليجمان فى كتابه « المالية العامة » وقارن « أصول علم المالية العامة والتشريع المالى المصرى » للدكتور زكى عبد المتعال صفحات ١٣ — ١٤ حيث يقول أن المسائل المالية مظهراً اجتماعياً ، وأن علم المالية ماهو الا علم اجتماعى .

حديثة العهد فى مصر ، فلم تظهر أول ميزانية للحكومة المصرية الا فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠(١) ، ولم تعمل الحكومة المصرية فى اتزان مصروفاتها بايراداتها الا فى ١٧ يولية سنة ١٨٨٠ ، فان الاتفاق الودى « الانجليزى الفرنسى » فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ دعا إلى تولية الحكومة المصرية الادارة المالية وتدبير مواردها ، فجاءت ميزانية سنة ١٩٠٥ واضحة كاملة وتدرجت أحكام الميزانية ، فتكونت لجنة الميزانية فى سنة ١٩١٣ وأدخلت عدة اصلاحات فى سنة ١٩١٣ طبقت على أحدث الأسس فى سنة ١٩١٤(٢) . وبذلك أصبحت سلطة الخديو عباس حلمى الثانى فى المسائل المالية مطلقة ولا يحد منها سوى الفرمانات العثمانية والاشراف البريطانى . فأصبح الخديو عباس حلمى الثانى يفرض الضرائب الزراعية ويقرر جبايتها ويتولى سائر الايرادات والمصروفات(٣) ، ونعتقد أنه كان الأولى بعباس الثانى أن يصون بعض الأصول المصرية إذا ما برهنت على صحة مبادئها ومسايرتها للأحوال المصرية الصميمة ، فقد أضاعت السياسة الأجنبية الأصول المصرية ضياعاً تاماً(٤) .

وأنه لابد لنجاح النظام المالى من سلم اجتماعى يدنه لنظام حكم صالح من حيث انتظار عمليات الانتاج الصناعى والتجارى والزراعى ، و ص ٢٥ حيث يقول أن الاتجاه لفرض الضرائب وسيلة عادية لتوزيع الاعباء العامة وحصول الدولة على الموارد المالية اللازمة ، وأن الضرائب والرسوم على أنواع عدة ، وأن نتيجتها النهائية واحدة من حيث تحمل الأهالى عبء التكاليف العامة ، فهى أعدل الوسائل وأهمها .

(١) فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ صدرت «ميزانية الايرادات وميزانية الجزية والمصروفات الادارية» بمقدار ٨,٥٦١,٦٢٢ جنيهاً انجليزياً الايرادات و ٦٨١,٤٨٦ جنيهاً انجليزياً الجزية و ٣,٦٤١,٥٤٤ جنيهاً انجليزياً المصروفات الادارية .

(٢) راجع « تقرير لجنة الميزانية فى سنة ١٩١٣ » فى ملحق الوقائع المصرية فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٣ وبالأخص صفحات ١٨٤ و ٢١٤ . وقارن اللورد ملنر فى كتابه «انجلترا فى مصر» .

(٣) رغم انشاء مجلس شورى النواب بالأمر العالى الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٦٦ فان هذا المجلس مسلوب السلطة وخاضعاً لأوامر الخديو اسماعيل ، وقد تقدمت لجنة التحقيق فى سنة ١٨٧٨ باقتراحات مفيدة لسلطة الخديو اسماعيل قبلها ، وأهمها عدم جباية ضريبة الا بقانون يقرر رسمياً وتطبيق قوانين الضرائب على كل السكان واخضاع المحصلين لنظارة المالية وتحرير ميزانية الدولة ، وتكوين مال احتياطى لسد العجز ، وتنظيم جباية الضرائب فى المواعيد المناسبة للمموّلين ، وانشاء قضاء مستقل للفصل فى الشكاوى الخاصة بالضرائب والغاء الضرائب ذات الايراد القليل ومراجعة ضرائب الأطيان ورسوم الجمارك ، راجع جرجس بك حنين فى كتابه « الضرائب والأطيان » ، وقارن تقرير لجنة الميزانية سنة ١٩١٣ فى ملحق الوقائع المصرية فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٣ ، وراجع تشيرول فى كتابه « مصر فى التحول » .

(٤) ألغى كرومر فى نظامه الميزانية العامه وأصول الميزانيات الملحقة القديمه ، فاختفى الكثير منها ودخل نطاق الميزانية العامه ، وكانت هذه الميزانيات الملحقه القديمه تفحص فى وزارة المالية ثم تقدم الى مجلس الوزراء لاعتمادها وكانت كالآتى : —
١ — ميزانية المطبعة الأميرية وقد ظهرت منذ سنة ١٨٨٣ ودخلت فى الميزانية العامة فى ١٩١١ ٢ — ميزانية بيت المال التى

أخذت الضرائب المصرية فى علاقتها بالزراعة المصرية تتطور تطوراً سليماً منذ ٢٠ نوفبر سنة ١٨٦٦ حيث بدأ اسماعيل باشا يقرر الضرائب الزراعيـة وغيرها على أساس مبادىء العدل والمساواة . وفى سنة ١٨٧٨ تقدمت لجنة التحقيق باقتراحاتها للخديو اسماعيل فقبلها وكان أهمها : ١ — عدم جباية ضريبة إلا بقانون ينشر فى الوقائع المصرية ٢ — تطبيق قوانين الضرائب على جميع سكان القطر المصرى ٣ — تنظيم جباية الضرائب فى المواعيد المناسبة للممولين ٤ — إلغاء الضرائب ذات الايراد الضئيل ٥ — مراجعة ضرائب الأطيان ورسوم الجمارك . ولم توجد فى عهد اسماعيل هيئة نيابية تدرس موضوع الضرائب ، بل كانت الضرائب يتولى أمرها مجلس النظار حتى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وتحت إشراف الخديو نفسه .

وفى عهد توفيق باشا صدر الأمر العالى فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ بتشكيل مجلس النواب لتولى السلطة التشريعية ، وكان ذلك بتأثير الحركة العرابية ، فأصبح لا يجوز فرض ضريبة جديدة إلا بقانون يوافق عليه مجلس النواب[1] . ولكن المجلس لم ينعقد سوى دورة واحدة حدث بعدها الاحتلال البريطانى فأوقف النظام النيابى . وفى أول مايو سنة ١٨٨٣ صـدر القانون النظامى بانشاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية باختصاصات محدودة ، وكان اختصاص مجلس الشورى فى نظر الميزانية استشارياً ، إذ كانت ترسل اليه الميزانية فى أول ديسمبر من كل سنة لابداء رأيه وتبليغه

كان مكلفا بادارة أموال القصر والغائبين ، وظهرت منذ سنة ١٨٨٥ واختفت فى سنة ١٨٩٧ تطبيقاً لقانون ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ الصادر بالغاء بيت المـال . وتنظيم المجالس الحسبية التى حلت محله ٣ — ميزانية للمدارس الموضوعة تحت اشراف نظارة المعارف وذات ريع من الأوقاف أو اعانات منها ، وظهرت منذ سنة ١٩٠٠ واختفت فى سنة ١٩١٧ بضمها الى نظارة المعارف ٤ — ميزانية مصلحة الأملاك الأميرية وظهرت منذ سنة ١٨٨٦ لتخصيص ايرادها لخدمة الدين العام واندمجت فى ميزانية الدولة منذ سنة ١٩١٤ بعد سداد قرض الدومين فى سنة ١٩١٣ ٥ — ميزانية دار الآثار العربية وظهرت منذ سنة ١٩٠١ واندمجت فى ميزانية الدولة منذ سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ٦ — ميزانية دار الكتب العربية حيث أنشئت فى سنة ١٨٦٩ وكانت تتولاها ادارة الأوقاف فلم تستطع الانفاق عليها ، لذا تقرر بقانون ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٩ وضع ميزانية ملحقة لها ، وأوقفت الحكومة عليها جانباً من أطيانها يبلغ ١٠٦٠٠ فدان ٧ — ميزانية مجلس الصحة البحرية والكورنتينات راجع زكى عبد المتعال صفحة ١٠٤ .

(١) أصدر توفيق باشا أمراً عالياً بنظام دستورى فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ بتشكيل مجلس النواب على أن يتولى السلطة التشريعية ، فأصبح لايجوز فرض ضريبة جديدة الا بقانون يوافق عليه المجلس ، كما تقرر مبدأ مناقشة المجلس للميزانية واعتماده لها ، مع استثناء مصروفات الجزية والدين العام ، ولكن لم ينعقد المجلس سوى دورة واحدة حدث بعدها الاحتلال البريطانى ، فأوقف المجلس النيابى ،، راجع عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه ،، الحركة العرابيه ،، وقارن ،، أصول علم المالية العامة والتشريع المالى المصرى ،، تأليف الدكتور زكى عبد المتعال ، صفحة ٤٧ .

الى ناظر المالية . وكانت الحكومة المصرية تحت الاشراف البريطانى تنفذ ما التزمت به بقانون التصفية أو بتعاهدات دولية فى أمر الدين . ولهذا كانت الميزانية وما تحتويه من ضرائب تعتمد بأمر عال بناء على عرض مجلس النظار قبل ٢٥ ديسمبر من كل عام(١).

أما الجمعية العمومية ، فكانت تعقد فى أغلب الأحيان كل سنتين ، وكان أهم اختصاصها تقرير الضرائب الجديدة برأى قطعى مفيد للحكومة ، وبهذا أصبح عباس حلمى الثانى لا يستطيع جباية ضريبة إلا باذن الجمعية العمومية ، مع أنها لم يكن لها حق النظر فى الأوجه التى تنفق فيها إيرادات الضرائب(٢) . وكذلك بعد أن كانت ميزانية الدولة تحوى الناتج الصافى لبعض المصالح بدلا من شمولها لجميع البيانات والتقديرات ، اتبعت الحكومة مبدأ عمومية الميزانية حيث أشير إلى ذلك فى مقدمة الأمر العالى الصادر فى ١٢ ابريل سنة ١٨٨٨ وهو المبدأ السائد الآن فى مصر فلا يخصم مصروف من إيراد ولا يستتر إيراد وراء مصروف بل تظهر جميع إيرادات الدولة فى قسم إيرادات الميزانية ، وجميع نفقاتها فى قسم المصروفات بها (٣) .

وفى أول يولية سنة ١٩١٣ صدر القانون النظامى بانشاء الجمعية التشريعية لتحل محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وكان من اختصاصها الموافقة على الضرائب والرسوم الجديدة قبل تقريرها ،

---

(١) راجع « تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية على الأخص من الوجهة المصرية » للاستاذ زكى عبد المتعال .

(٢) راجع عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه « مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال » ص ٢٨٦ – ٣٠١ .

(٣) توجد استثناءات لقاعدة العمومية وعدم تخفيض الايرادات موضحة فيما يلى : – ١ – الهيئات العامة ذات الشخصية المعنوية والاستقلال المالى المتمتعة بميزانيات ملحقة كالسكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات وجامعة فؤاد الأول . أو بميزانيات مستقلة كوزارة الأوقاف والجامع الأزهر والمعاهد الدينية حيث تخصص ايرادات هذه الهيئات فى ميزانياتها بمصروفاتها . ٢ – الدين العام حيث خصص لنفقاته بموجب الأمر العالى الصادر فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ايراد ضريبة الأطيان فى جميع المديريات ، عدا مديرية قنا ، على أن يورد مباشرة الى صندوق الدين ٣ – عوائد الخفر ، اذ خصصت لأجور الخفراء ، وقد خصصت فى عهد فؤاد الأول بموجب المرسوم بقانون الصادر فى ١٩ ابريل سنة ١٩٣١ فى المدن المفروضة فيها عوائد أملاك مبنية بنسبة ٢٠٪ وتجبى معها باعتبارها عوائد اضافية . ٤ – مبيع مبانى الحكومة . وكان ذلك أيضا فى عهد فؤاد الأول بموجب المرسوم بقانون الصادر فى ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ . ٥ – الرسم الاضافى على الدخان وكان ذلك طبقاً لقرار مجلس الوزراء فى ٣١ مارس سنة ١٩٣١ حيث ألغيت ضريبة الدخولية التى كانت تحصلها المجالس البلدية والمحلية والقروية ، فتقرر ذلك بمرسوم أول ابريل سنة ١٩٣١ فى عهد فؤاد الأول ورفع الرسم الجمركى على الدخان ، فمنحت المجالس المذكورة رسما اضافياً مخصصاً كاعانة مساوية لما كانت تحصله . ٦ – رسوم المراهنات بموجب قانون ابريل سنة ١٩٢٢ المنظم لهذه المراهنات للاعمال الخيرية أو الرياضية . وقانون « أصول المالية العامة » لزكى عبد المتعال بك ، ص ١٠٣ .

وكان تقرير الضرائب هو الاختصاص الوحيد الذى للجمعية فيه رأى قطعى ، إذ أن الضريبة وسيلة لتوزيع الأعباء العامة على الأفراد ، وهى مبلغ من المال تجبيه الدولة ، بما لها من حق السيادة ، من الأموال الموجودة بالبلاد أو من الأشخاص القاطنين بها لكفاية حاجات المصالح العامة . والضريبة فريضة نقدية توضع على الممولين دون مقابل تلتزم به الدولة ، كما أنها إلزامية على المكلف ، وهى بعد أن كانت اختيارية ، فقدت صفتها الاختيارية وأضحت فريضة إلزامية ، والغرض منها كفاية حاجة المصالح العامة ، وبذا تصبح العلاقة وثيقة بين الضرائب والنفقات ، وذلك لأن الانفاق للمصلحة العامة أساس الضرائب فى العصر الذى نحن بصدده .

ومما كان يستحق العناية والبحث فى مسألة الضرائب وعلاقتها بالزراعة المصرية ، أن الاعفاءات من الضرائب استمرت كما هى فى عهد عباس حلمى الثانى ، مع أن نظرية الاعفاء كانت تميل ، لا لأعفاء الأثرياء والأجانب ، بل كان الواجب إعفاء أصحاب العقارات الزراعية الصغرى . ولا يخفى أن الضريبة العينية تقوم على أساس سعر نسبى ، بينما تقوم الضريبة الشخصية على أساس سعر تدريجى وخاصة التصاعدى منه ، فكان الواجب تخفيف خطر التصاعد على الدخول الصغيرة وتطبيق تصاعد مقبول على الدخول التى تزيد من الحد الأدنى وخصم للاعباء العائلية وما أشبه (١). فقد دعت الامتيازات ، أجنبية كانت أم أهلية ، الاعفاء لبعض الطبقات بسبب الحسب والنسب ، وبسبب محاباة بعض الطبقات ، مع أن الواجب إعفاء صغار الملاك من الزارعين وأهل الريف ، خصوصاً وأن أساس الاعفاء هو القدرة التكليفية للممولين أو الارتباط الخليق بالمنفعة العامة لتحقيق العدالة المالية على الوجه الأكمل . فالاعفاء كما نراه يجب أن يساعد على تغيير توزيع الأعباء المالية على طبقات الشعب المنتج . فالاعفاء من ضريبة الأطيان بالنسبة للأراضى الزراعية المملوكة لصغار الزارعين ، كان واجباً من الواجبات الاجتماعية العامة ، مثله مثل اعفاء الأراضى الزراعية المملوكة للحكومة أو الأراضى المقام عليها مبان للسكن أو الأراضى الداخلة فى نطاق المدن المربوط على مبانيها عوائد أملاك ما لم تكن تزرع فعلا . فالغرض من الاعفاءات المالية هو إعادة التوازن بين طبقات الشعب ، مثلها مثل إعفاء الحد الأدنى الضرورى للمعيشة والخصم عند الأساس بالنسبة للدخول الصغيرة . ولكن الاعفاءات فى عهد عباس

---

(١) راجع ذكى بك عبد المتعال فى كتابه « أصول علم المالية العامة والتشريع المالى المصرى » ص ٢٢٢ حيث يقول « وتطبيق نظرية الاعفاء مخالف فى ذاته لمبدأ المساواة أمام الضريبة ومؤداه من عموميتها ، اذ يهدم قبول هذه النظرية جانباً من قاعدة المساواة المالية » وقارن « الضريبة على الايرادات ، علماً وعملا » للأستاذ احمد ممدوح مرسى ص ١٠٥ .

حمى الثانى كان أساسها الامتيازات الأجنبية ، فكانت بواعثه سيسية أكثر منها اجتماعية أو اقتصادية أو مالية[١] مع أن الاعفاءات الاجتماعية تحقق انقاص التوازن فى التوزيع الاجتماعى للثروة ، وتشجيع بعض المنشآت القائمة على الاقتصاد الاجتماعى[٢] . فالاعفاء يجب أن يهدف إلى تشجيع الانتاج الزراعى بصفة عامة وتنشيط الطبقات الدنيا[٣] بصفة خاصة .

ومع أن ضرورة الضريبة فى عهد عباس حلمى الثانى دليل على قيام الدولة بأعمال عامة هامة ، إلا أن السياسة البريطانية حولت نظام الضرائب فى مصر لتشجيع التجارة والزراعة والقضاء على الصناعة المصرية[٤] فقد ورد فى كتاب « مصر والسودان » للاستاذ عبد الرحمن بك الرافعى أن الاحتلال حارب الصناعة القطنية بالذات ، فقد أسس معملان لغزل القطن ونسجه فى سنة ١٨٩٩ ، أحدهما بالقاهرة ، والآخر بالاسكندرية ، فرضت الحكومة بموجب الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩٠١ ضريبة على جميع المصنوعات القطنية ، قدرها ثمانية فى المائه ، تعادل مبلغ الرسوم الجمركية التى تحصل عن الغزل والمنسوجات القطنية الواردة من الخارج ، فبارت صناعة غزل القطن فى مصر إلى وقت طويل ، وصارت البلاد عيلا لمصانع القطن فى لانكشير وغيرها ، وزادت تبعتها الاقتصاديه لانجلترا والخارج ، بينما كانت السياسة الحكيمة هى التى قال بها الخبير الاقتصادى

---

(١) راجع ,, أصول علم المالية العامة والتشريع المالى المصرى ،، للدكتور زكى عبد المتعال ص ٢٢٣ حيث يقول ,, ان الاعفاءات كان مبعثها المحافظة على كرامة سياسية ، وقارن ,, على هامش السياسة ،، لحافظ باشا عفيفى حيث يقول ,, يقضى العدل بتغيير هذه الحالة والبحث عن ضريبة أو ضرائب أخرى تعيد العدل النصابه وتسوى بين أصحاب الأطيان وبين أصحاب رؤوس الأموال الآخرين . وراجع الضرائب المباشرة ، دراسة مقارنة ، ,, للدكتور عبد الحكيم الرفاعى ،، ص ١٤١ - ١٤٦ .

(٢) راجع مذكراتنا فى ,, الاقتصاد الاجتماعى ،، حيث تذكر اعفاء جماعات التعاون من بعض الضرائب وذلك للمساعدة على تعديل توزيع الثروة وابعاد الوسطاء عن الطبقات الدنيا .

(٣) يقصد بالاعفاءات الاقتصادية تشجيع الانتاج الزراعى بصفة عامة وتنشيط صغار الملاك نحو الادخار وتوجيه مدخراتهم نحو الاستثمار الأهلى ، ويهم الدولة تتبع هذه الاعفاءات الاقتصادية عند ما تتوقى ثمرتها بتحقيق أغراضها بين صغار للزارعين . فيستحق صغار المموليين لضآلة مواردهم تطبيق نظام الاعفاء ، وراجع جون ستيوارت مل فى كتابه ,, مبادىء الاقتصاد السياسى والضرائب ،، وقارن ,, أصول علم المالية العامة والتشريع المالى المصرى ،، الدكتور زكى عبد المتعال صفحات ٤١٦ - ٤٢٠ حيث يشرح تطور نظام الضرائب فى مصر من العهد القديم حتى العهد الذى نحن بصدده الآن .

(٤) راجع ,, مصر والسودان ،، للاستاذ عبد الرحمن بك الرافعى ص ٢٠٦ حيث يقول أن ,, أساس سياسة الاحتلال الاقتصاديه هو تخصيص مصر للزراعة وجعلها بلداً زراعياً فحسب ، وتركيز ثروتها الزراعية فى القطن ، واهمال الزراعات الأخرى ثم تشجيع الأجانب على استثمار رؤوس أموالهم ونشاطهم فى التسليف وفى المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية ،، .

الأستاذ ليو بولد جوليان أحد واضعي تقرير لجنة القطن سنة ١٩١٠[١]. وهو تقرير يستحق الاطلاع.

وبهذا أصبحت الضرائب من عوامل التقدم الزراعي والتأخر الصناعي في مصر، ولو كان عباس حلمي الثاني حريصاً على مصلحة مصر والمصريين لاستأثر بتنفيذ جداول الضرائب وجبايتها، ولأصبحت الضرائب وسيلة من وسائل نهضة مصر الاقتصادية والاجتماعية[٢] ولكنه ترك للفرنسيين وللمدنية الغربية حق وضع التشريع المصري على أصول غير مصرية حتى قال الأستاذ أحمد بك ممدوح مرسي في كتابه « الضريبة على الايرادات، علماً وعملا » من الجزء الثاني « ولتفهم القواعد التي تحكم هذه الضريبة في مصر يجدر بنا دراسة تطورها في التشريع المالي الفرنسي » ونحن إذ نأسف لهذا الاتجاه، فما يزيدنا أسفاً أن نرى أن الدكتور زكي عبد المتعال يقول في كتابه « أصول علم المالية » أن الرومان تأثروا بالنظام المالي المصري فنقلوا جانباً منه في نظمهم، ومن ذلك ضريبة التركات التي فرضت بصفة دائمة سنة ٦ بعد الميلاد بنسبة ٥٪ من التركة، وظلت لقرون عدة قسماً من نظام الضرائب في الامبراطورية الرومانية، مما دخل بعد ذلك في النظم المالية الحديثة[٣].

---

(١) قال هذا الخبير الاقتصادي « أن كل أمة يكثر فيها وجود المواد الأولى الضرورية للحياة، يكثر فيها كذلك وجود المعامل لصنع تلك المواد، ومن أهمها القطن، فإن كل الأمم التي تزرعه تنشىء بجواره معامل الغزل ونسجه والانتفاع به، عدا مصر فإنها لاتزال فقيرة في معاملها، خصوصاً على الأخص من هذا الصنف ». وقارن « مصر والسودان » الرافعي بك صفحات ٢٠٨ - ٢٠٣ . وأيضاً « مركز مصر المالي والاقتصادي » للأستاذ أرمنجون.

(٢) راجع « أصول علم المالية » للأستاذ زكي عبد المتعال ص ٤١٧ حيث يقول « كانت الضرائب التي تجبى من الأفراد والأشخاص المعنوية تقدر في قوائم تضعها مجالس الأعيان في الأقاليم المصرية، وأن هذه القوائم لاتعتبر صحيحة الا اذا كانت موافقة للقانون، ثم ترسل بعد ذلك الى حاكم مصر . . . . . . فيأمر بتنفيذها بعد التحقق من صحتها ويبصمها بخاتمه، على أن يرسلها بعد ذلك الى بيت المال « فيسجلها مدير التوقيعات ويبصمها بخاتم الدولة ويرسلها الى ادارة المحفوظات، ويراجع بيت المال هذه الكشوف على سجلات الحالة المدنية والسجلات العقارية، وله أن يقوم بتحقيق مباشر بشأنها، ثم يحدد بعد ذلك مقدار الضرائب التي تجبى من كل ممول ويحرر له أمراً بالدفع ويرسله الى ادارة الضرائب التي تقوم بالتحصيل النقدي أو العيني. فاذا كان الأمر كذلك في عهد قدماء المصريين فهل لنا أن نعود الى تاريخ بلادنا حتى نقدر مساعدتنا حق التقدير بدلا من الاهتمام بالمراجع الأوربية الحديثة. قارن « الضريبة على الايرادات » للأستاذ احمد ممدوح مرسي الجزء الثاني ص ٣ حيث يقول « أن الأحكام الرئيسية التي قررها المشرع المالي المصري الضريبة على ايراد القيم المنقولة مستمدة من التشريع المالي الفرنسي » ولا يوجد خلاف رئيسي بين التشريعين اللهم الا فيما يتعلق بطرق تحصيل الضريبة وهذا لايمس جوهر الموضوع ». وقارن « الضرائب المباشرة، دراسة مقارنة » الدكتور عبد الحكيم الرفاعي ص ٣١٠ .

(٣) راجع زكي بك عبد المتعال في كتابه « أصول علم المالية » ص ٤١٨ .

ونحن إذ نبحث موضوع الضرائب وعلاقته بالزراعة المصرية نرى أن النظم المالية الاسلامية منذ الفتح الاسلامى جعلت مصر لا تركن إلى قاعدة ثابتة ، بل حولتها تبعاً للظروف ، فيقوم الوالى بشئون الخراج ويعين والياً لجبايته دون غيره ، وكان أهم الضرائب خراج الأرض ، فكان على كل قرية نصيب يختلف باختلاف غلتها وحالتها العمرانية ، وكان تشكل قرية مجلس مكون من رؤساء العائلات فيها ، يقرر مقدار الضريبة السنوية ويحصلها من الأهالى ويؤديها لعامل الخراج ، ثم صار يؤديها بعد ذلك لصاحب الالتزام الذى يرسو عليه خراج ناحية معينة بدفع مبلغ معين ، مدة ثلاثة سنوات ، بعد إعلان التزايد فيها بمسجد عمرو بالفسطاط[١] ، وكانت مصر بعد الفتح الاسلامى من الأراضى الخراجية ، وكانت أراضيها خراجية خراجاً موظفاً يفرض الحاكم على الأرض مقداراً من النقود بحسب الجودة والرداءة .

وعندما رأى بعض الحكام تعسف الملتزمين بأصحاب الأراضى ، ألغوا نظام جباية الخراج بواسطة الملتزمين ، فزادت حصيلة الضريبة دون زيادة فى أنواعها أو فى فئاتها ، ولكن المماليك أثقلت الأهالى بحمل الضرائب المتعددة ، فتدهورت الزراعة وقلت حصيلة الضرائب . وزاد الطين بلة فرض الضرائب العثمانية على مصر ، فأخذ السلطان العثمانى جزية سنوية تؤخذ من الضرائب المفروضة على العقارات المبنية والأراضى الزراعية . وأصبح منذ الفتح العثمانى لكل مديرية ملتزم يتعهد بتوريد مايخصها من الضرائب[٢] على أن تعفى أرض الملتزم من الضريبة مقابل واجباته ، وكانت تعفى الأراضى الموقوفة على المساجد والمدارس والتكايا من الضرائب وتزرع بالسخرة ، كما كانت أراضى الملتزم تزرع بالسخرة أيضاً فى كثير من الأحوال . ولقد الزم نظام الضرائب فى عهد الأتراك إنشاء مصلحة أطلق عليها « قلم الأفندية » لتقرير الضرائب ومراقبة تحصيلها وتسلمها من الملتزمين . ولكن الملتزمين طغوا

---

(١) كان يجمع أصحاب الالتزام الضرائب بواسطة عمالهم وبمعاونة الحكومة ثم يقدمون المبالغ المقررة عليهم الى صاحب الخراج ، وكان يرسل للخليفة جزءاً كبيرا من الضرائب المحصلة ، راجع زكى بك عبد المتعال فى كتابه ،، أصول علم المالية العامة ،، ص ٤٣٠ حيث يذكر أن الدين الاسلامى قسم الأراضى تبعاً للضرائب الى نوعين :- ١ - أراضى عشرية وهى مايؤخذ منها عشر محصولها أن سقيت بدون آلة رافعة ، ونصف العشر ان سقيت بها ، - ٢ - أراضى خراجية وهى التى يؤخذ عليها الخراج ، وهو نوعان ١ - خراج مقاسمة وهو مقدار من المحصول يقدره ولى الأمر حسبما يراه كربع المحصول أو خمسة بشرط أن لايزيد على النصف ب - خراج موظف وهو مقدار من النقود يفرضه الحاكم على الأرض بحسب الجودة والرداءة ، ويزيد فيه أو ينقص منه تبعاً لذلك .

(٢) راجع ،، تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية ،، للدكتور زكى عبد المتعال صفحتى ٢١٦ و ٢١٧ .

بالزاعى والرعية ، وزاد فى طغيانهم الامتيازات الأجنبية(١) ، فتعرض نظام الضرائب للارتباك والاضطراب حتى تبوأ مصر محمد على باشا . وكان لاحتكار محمد على باشا نظام الزراعة ما ساعده على اتباع النظام المالى الذى يوافق سياسته (٢) ويقول الأستاذ زكى بك عبد المتعال فى كتابه «أصول علم المالية العامة» أن نظام الضرائب فى القرن التاسع عشر أصبح مختلا إلى أن شكلت لجنة تحقيق عليا بالأمر العالى الصادر فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ لفحص نظام الضرائب والادارة المالية ، فأخذت الحكومة المصرية بعد ذلك فى اصلاح نظام الضرائب على أدوار متعاقبة من سنة ١٨٧٨ حتى سنة ١٩٢٠ .

وقد نظم محمد على باشا الضرائب المصرية ، وكان أهمها خراج الأرض وضريبة المبانى والرسوم الجركية ورسم التمغة على أوراق التعامل (٣) . وكان لنظام محمد على باشا بعض العيوب ترجع إلى مستشاريه من الفرنسيين . فقد وضع أساس الضرائب وتحصيلها على قاعدة الضرائب العينية ، بعد أن أصبحت الدولة المصرية منتجاً وبائعاً فى نفس الوقت . ويقول الدكتور زكى عبد المتعال أيضاً فى كتابه «أصول علم المالية العامة» أن نظام الضرائب فى عهد محمد على باشا ، رغم مساوئه ، كان أقل معايباً من النظم التى اتبعت بعد عهده ، إذ أصبح الظلم المالى صارخاً فيها لتعدد الضرائب وغرابتها وشذوذها . ويقول الدكتور زكى أن تاريخ مصر الحديثة أصبح بعد ذلك عبارة عن تاريخ ماليتها حيث لجأ

---

(١) أعفى الأجانب من دفع الجزية باعتبارهم مستأمنين ، وزاد سلطان الأجانب حتى ضيقت مجال زيادة الضرائب ، اذ أصبح عبء الضرائب لايقع الا على المصريين وحدهم دون الأجانب ، راجع هنرى لامبا Lamba فى كتابه ،، أصول علم المالية العامة ،، ص ٤٢٤ وقارن ،، تاريخ مصر الاقتصادى ،، للمؤلف .

(٢) راجع شفيق بك غربال فى كتابه ،،محمد على الكبير،، .

(٣) نحن لا يهمنا فى هذا الموضوع سوى ضرائب العقار الزراعى . ولكننا نرى التنويه الى قدرة محمد على باشا فى القضاء على سلطان الأجانب بفرضه رسم التمغة حيث قرر محمد على باشا ما قرره نابليون من أن كل ورقة من أوراق الرجع الميرية أو تحويل أو سند أو عقد ايجار أو وثيقة لا تعتبر صحيحة مالم تكن على ورقة تمغة ، وأن ذلك يسرى على الأجانب والأهالى ،، . وكذلك قرر التمغة على السندات والتحاويل التى ترد الى مصر من الممالك الأجنبية عند تقديمها لاحدى جهات الحكومة ، على أن يوضح فيها نوع ومبلغ أو قيمة السند ووصفه ، وكذلك قرر محمد على باشا التمغة على العرضحالات التى تقدم لأى جهة من جهات الحكومة على أن تجرى الحكومة اعداد هذه الأوراق وطبعها وتوزيعها للجهات لبيعها بمعرفة ديوان المدارس وذلك لحصر رسومها عن طريق خزينة المالية المصرية ، راجع زكى بك عبد المتعال ص ٤٢٥ من كتابه ،، أصول علم المالية العامة ،، حيث يذكر فئات التمغة طبقاً لأوامر محمد على باشا ومنها ٣ قروش عن العقد وكذا عن الشروط وعن الكفالة بشرط خلو هذه الأوراق من ذكر أى مبلغ ، وعن ورقة الحجة والتمسك لاملاك العقار ، و ٣٠ بارة عن العرضحالات لمصر والمحافظات والبنادر و ١٥ بارة عن العرضحالات للأرياف .

اسماعيل باشا لتغطية العجز في الايرادات العامة أو لأرضاء دائنيه ، لا لزيادة أبواب الايرادات باصلاح نظام الضرائب أو باصلاح طرق التقدير والجباية والرقابة ، بل لسياسة القروض المتعددة . والحق أن الحال بقيت على ماهي عليه فى عهد عباس حلمى الثانى حتى بعد زوال السياسة التركية عن مصر ، إذ أن نظام الضرائب بقى عبئاً ثقيلاً على صغار المزارعين مع أن شكل الضرائب قد تغير دون أية قيمة عملية .

ونحن إذ ننظر الى الضرائب وعلاقتها بالزراعة المصرية نرى أن الزراعة المصرية لم تتقدم الا عندما قام كرومر بتخفيف الضرائب عن الحاصلات الزراعية وبالأخص محصول القطن المصرى . فقد كانت الضرائب القائمة فى سنة ١٨٧٨ هى الخاصة بخراج الأرض ، وقام المزارعون والملاك بدفعها ، كما أصبح الأجانب يدفعونها بموجب القانون العثمانى الصادر فى ١٠ يونيه سنة ١٨٦٧ حيث أباح للأجانب حق تملك الأرض وإلزامهم بالخراج[1] . ولكن الأجانب تملكوا الأراضى فى مصر منذ عهد محمد على باشا وكانوا يقومون بدفع الخراج ، فجاء القانون مقرراً لحالة موجودة من قبل ، ولو أنها كانت غير نافذة[2] فى كثير من الظروف والأحوال الخاصة . وقد تقررت ضريبة الخراج على الأجانب بصفة عامة باللائحة السعيدية فى ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ حسب درجات الأرض ، وكذلك أصبحت الأبعاديات عرضة لضريبة الخراج .

<u>مساوىء النظام القديم</u> : « حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ » التوبة ٢٩ .

يقول الدكتور زكى عبد المتعال فى كتابه « علم المالية العامة والتشريع المالى المصرى » [3] أن

---

(١) سوف نتعرض للرسوم الجمركية وجزية رؤوس الأموال وضريبة النخيل وضريبة المهن وضريبة الملح وضريبة الدمغة ورسم العلامات التجارية فى مناسباتها . وبالأخص فى بحث موضوع الادارة المالية .

(٢) راجع ,, علم المالية العامة ,, للدكتور عبد المتعال ص ٤٣١ وقارن ,, الضريبة على الايرادات ، علماً وعملا ,, للاستاذ أحمد ممدوح مرسى الجزء الأول ص ١٠٤ حيث يشرح معيار الضرائب العينية من وجهة نظر الممول ومن وجهة نظر الخزانة ,, وتاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية على الأخص من الوجهة المصرية ,, للدكتور عبد المتعال بند ٢٢٥ .

(٣) يقول الاستاذ زكى عبد المتعال فى كتابه ,, علم المالية ,, ص ٤٣٢ أن الضريبة العقارية كان يجرى تحصيلها فى بعض الأحيان باعتبارها ضريبة تحديد . وفى البعض الآخر باعتبارها ضريبة توزيع وقارن كتابه ,, تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية ,, بندى ١٥٩ و٢٢٥ ، ونتفق مع الأستاذ زكى فى أن نظام المقابلة أضر كثيراً نظام ضرائب الأطيان ، وأن ضريبة المبانى التى لم تطبق على الأجانب كان لها نفس الأثر ، فقد كان النظام خلواً من حماية للممولين ضد تعسف رجال ادارة الضرائب . وقارن ارمنجون فى كتابه ,, مركز مصر المالى والاقتصادى ص ٤٧٩ ، وأيضاً كتاب الدكتور عبد الحكيم الرفاعى ,, نظام الضرائب المباشرة فى مصر ,, ص ٢٠ ، وقارن ,, الضرائب على الايرادات ,, للاستاذ ممدوح مرسى ص ١٠٥ .

نظام الضرائب القائم حتى سنة ١٨٧٨ كان مختلاً تبعاً لاختلال النظام المالى فى ذلك الحين ، حيث لم يصلح إنشاء مجلس الخزانة الأعلى فى سنة ١٨٧٦ من أمره شيئاً . وقد كانت أهم المساوىء هى عدم التبصر والفوضى وشدة تحكم الحكومة فى المحكومين ، إذ كانت غالبية الضريبة تعتمد على الأصول الكيدية والتفتيشية . وقد كانت القوانين المالية لا تنشر رسمياً ولا تحقق روح المساواة بل كانت متروكة لسلطان الخديو المطلق فى المسائل المالية مع وجود المجلس المخصوص الذى كان يقرر الضرائب ويأمر بجمعها . فكانت ضريبة الأطيان متفاوتة لعدم وجود أوراد تمويل أو محصلين صالحين للجباية كما كانت جباية الضرائب العقارية مضطربة وموزعة على أوقات متباينة غير معينة . وكانت الجباية عيناً مسموحاً بها إلى أن استبدلت فى سنة ١٨٥٠ بالجباية نقداً على بلاد الوجه البحرى فقط ، وأنه لما لم ينجح مسح الأراضى التى أجرته الحكومه فى سنة ١٨٦٧ ، ظلت الضريبة العقارية تجبى تبعاً لسجلات ناقصة غير موحدة ، وكشوف متفرقة وسعرها مختلفاً ومتغايراً . وكانت التفرقة بين الأراضى الخراجية والأراضى العشورية مبعث عدم مساواة بين المولين ، كما أن نظام الأراضى المتازة المملوكة للطبقة الحاكمة ، كأملاك الدوائر الخديوية التى استغرقت خمس الأراضى الزراعية المصرية ، تمتعت بالأعفاء من الضريبة العقارية كما تمتع بالأعفاء أيضا أطيان كثيرين من كبار الملاك .
والحق أن عهد عباس حلمى الثانى ، ولو أنه مهد السبيل للقضاء على التفرقة بين الأراضى الخراجية والعشورية وتقرير مبدأ المساواة فى أداء الضريبة على كلا النوعين ، إذ قد صار أساس الضريبة المساحة العمومية للأراضى الزراعية التى بدىء بها فى سنة ١٨٩٢ ، كما حدد الأمر العالى الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٨٩٩ فئات الضرائب على أساس ٢٨٫٦٤ ٪ من القيمة الايجارية للأراضى ، فقد كانت بعض ضرائب الأراضى الزراعية غير عادلة تمام العدل . فقد استفادت بعض الأراضى من مشاريع الرى فائدة كبيرة ، ومع تقرير زيادة الضريبة التى تحصل من الأراضى التى استفادت من مشروع خزان أسوان وسواه من المشاريع الفرعية فى سنة ١٩٠٢ ، فان حمل الضرائب كان أكثر عبئاً على صغار الملاك منه على كبارهم ، وكانت رسوم المجالس البلديات بمقتضى القرارات الصادرة فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ وأول يوليه سنة ١٩١٣ لم يراع فيها سواء السبيل ، مع أن الغرض منها كان للانفاق على المنافع العامة والتعليم وهى تتفاوت بين ١٠ ٪ و ١٥ ٪ من قيمة الضرائب العقارية .

وقد تكلم اللورد كرومر كثيراً عن فداحة الضرائب العقارية واختلال نظام الضرائب المصرية بوجه عام فى كتابه « مصر الحديثة » وعاب على هذا النظام عدم اتباعه للمبادىء المالية العامة على

وجهها الصحيح ، كما عاب على هذا العهد القسوة واستعمال الوسائل القاسية فى جمع الضرائب ، وذكر الكثير عن نظام السخرة حيث كان المصريون يستخدمون فى الأعمال الخاصة والعامة سواء بسواء ، فكان نظام السخرة لا يقوم على أساس المصالح العامة بالنسبة لصيانة الطرق والترع والجسور وما إلى ذلك بل بشأن زراعة أراضى الدوائر والأبعاديات وصيانتها وأعمال الرى والصرف بها(١). ونتساءل فيما إذا كان اللورد كرومر يقدر حق التقدير أنه فى سنة ١٩٠٤ وافق على القانون الصادر بعدم جواز أى تعديل فى ضرائب الأطيان ينتج عنه خفض قيمتها إلى أقل من أربعة ملايين من الجنيهات إلا بموافقة الدول ذوات الامتيازات فى مصر؟

ومع أن صلاح النظام المالى المصرى ونظام الضرائب بالتبعية قد ناله شىء من الأخذ بالمبادىء الحديثة على أثر تشكيل لجنة التحقيق العليا بالأمر العالى فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ ، فقد توارت عن التنفيذ أحكام التقريرين المقدمين بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٨٧٨ وبتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٨٧٩ ، فلم تشرع الحكومة المصرية فى إصلاح نظام الضرائب وفقاً للمبادىء الحديثة حتى سنة ١٨٨٢ ، فأدخلت فى نظام الضرائب بعض الاصلاحات والتعديل بقدر ما سمحت به الامتيازات الأجنبية ، وكان أهم ماأدخلته من التعديل تطبيق قوانين الضرائب على السكان فى مواعيد مناسبة (٢) ، وقرر القانون

---

(١) خففت السخرة بالأمر العالى الصادر فى ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ واقتصرت على الزام الأهالى بحفر الجسور والقناطر مدة زيادة النيل وفيضانه ، وجعلت العونة Corvée واجبة على كل الأهالى المايى البنية من سن ١٥ الى ٥٠ سنة عدا المعافين منها ، وهم العلماء والفقهاء ورجال الدين والعلم والطلبة وخدمة المساجد والمقابر والأضرحة والقسس والرهبان والحاخامات وخدمة الكنائس وأصحاب الصنائع والحرف وخفراء البلاد وأهالى المدن الشهيرة الذين لا يملكون أرضاً ولا يشتغلون بالزراعة ، وتأيد ذلك بالأمر العالى الصادر فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧ بالزام القادرين على العمل اجراء الأعمال الصيانية مدة الفيضان ، وبالأمر العالى الصادر فى ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ ثم بالأمر العالى الصادر فى ٢٩ يونية سنة ١٨٩٩ بشأن خفر وحفظ الجسور مدة الفيضان وتكليف الأهالى بها طبقا لنصوص أمر ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ على أن تعين نظارة الأشغال كل سنة النقط الواجب حفظها وخفرها ، على أن يقدم كل عمدة كشفاً بأسماء أنفار الدورة وترتيبهم الى لجنة بالمديرية لنظره ، وكل من يتأخر من هؤلاء الأنفار يحكم عليه بغرامة من ٢٥ الى ١٠٠ قرش أو فوق ١٠٠ الى ١٠٠٠ قرش أو بالحبس من ٥ أيام الى ٣ شهور . وقد اتبع ذلك قرار ناظر الداخلية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٩٩ خاصاً بالأحكام التى تتبع فى حفظ وخفر الجسور مدة الفيضان.

(٢) قضت لجنة التحقيق فى سنة ١٨٧٨ باصلاح نظام الضرائب فى الآتى : — ١ ـ جباية الضرائب بقانون ينشر رسمياً ٢ ـ تطبيق قوانين الضرائب على كل السكان واخضاع المحصلين لنظارة المالية ٣ ـ تنظيم جباية الضرائب فى المواعيد المناسبة للممولين . ٤ ـ انشاء قضاء مستقل للفصل فى الشكاوى الخاصة بالضرائب . ٥ ـ مراجعة ضرائب الأطيان ورسوم الجمارك . ٦ ـ الغاء نظام السخرة فى الأعمال التى ليست من المصالح العامة . ٧ ـ الغاء الضرائب الشاذة ذات الايراد القليل وخاصة

النظامى الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ اختصاص الجمعية العمومية بتقرير الضرائب وأخصها الضرائب العقارية على الأطيان والمبانى(١) ، فأصبح الخديوى لا يستطيع جباية الضرائب إلا بأذنها ، وتأيد هذا النظام بالقانون النظامى الصادر فى أول يوليه سنة ١٩١٣ حيث قرر اختصاص الجمعية التشريعية بالموافقة على الضرائب والرسوم الجديدة قبل تقريرها(٢) .

ومن هـذا يتبين أن ضريبة الأطيان بدأ تنظيمها عند ما ألغى نظام المقابلة ونسخ نصوص لائحتها بالأمر العالى الصادر فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ حيث نص على إعادة أموال وعشور الأطيان الخراجية والعشورية إلى مقدارها الأصلى الذى كانت عليه قبل الخصم الناشىء من دفع المقابلة ، وعلى استمرار مراعاة أحكام قانون المقابلة فيما يتعلق بحقوق ملكية أصحاب الأطيان الذين دفعوا عنها المقابلة بحيث اعتبر دفع جزء من المقابلة كافياً للاستحواذ على حقوق الملكية التامة ، ولكن زالت فى الوقت نفسه تخفيضات الضريبة الناشئة عن المقابلة بالزام الممول بدفع الضريبة كاملة مع تخفيض مبلغ ١٥٠ ألف جنيه مدة خمس سنوات لتعويض الممولين الذين دفعوا المقابلة(٣) . فهل كان ذلك من مبررات رعاية المصالح الأهلية أم من رعاية المصالح الأجنبية، خصوصاً وأن الأهالى كانت تتحمل الضرائب غير المباشرة كاملة ، فقد بلغت حصيلة الضرائب غير المباشرة فى سنة ١٨٨٠ ما لا يقل عن ١٬٨٧٣٬٣٩٣ جنيه مقابل ٥٬٤٢١٬١٠٧ جنيه من الضرائب المباشرة ومع تقدم البلاد الاقتصادى زادت الضرائب غير المباشرة حتى بلغت قيمتها ٥٬٤٣٨٬٨٨٢ جنيه فى سنة ١٩٠٠ مقابل ٥٬٠٣٩٬١٦٧ جنيه من الضرائب المباشرة ، وبمرور الزمن أصبحت الضرائب غير المباشرة التى تقع على صغار الزارعين وضعاف

الضريبة الشخصية ورسوم الدخولية والأسواق فى القرى ورسوم الوزن ورسوم العلامات الصناعية ورسوم بيع المواشى ورسوم الأفران وبعض العوائد المحلية . ٨ ـ اعفاء من لايتولون حرفة غير الزراعة من ضريبة المهن . ٩ ـ عدم مطالبة الممولين بالاستحقاقات المتأخرة حتى أول يناير سنة ١٨٧٦ .

(١) راجع « الضرائب على الايرادات » للاستاذ أحمد ممدوح مرسى ص ١٤ من الجزء الأول حيث يعدد العناصر المختلفة الضريبية المصرية ، وص ٢٩ حيث يبين الوظيفة الاجتماعية الضريبية.

(٢) ألغيت بمرسوم ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ و ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ضرائب كثيرة كضريبة الرؤوس وضريبة الماعز والخراف ، وضريبة الملح وغيرها ، وألغيت ضريبة المهن وحلت محلها ضريبة الباتنتا فى سنة ١٨٩٠ ، ولكن الأجانب رفضوا دفعها فألغيت فى سنة ١٨٩٢ ، وألغيت رسوم الدخولية فى القاهرة والاسكندرية بمرسوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٢ اعتباراً من أول ابريل سنة ١٩٠٣ ، قارن مذكرات احمد عبد الوهاب باشا عن « الميزانية والضرائب » لطلبه التجارة العليا فى سنة ١٩٣٠ .

(٣) قارن « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف الطبعة الثانية .

المستهلكين تغل قدراً كبيراً من دخول الطبقات الدنيا[1] وما كان أولاهم برعاية الحكومة الأهلية.

وقد صدر أمر عالى فى ٩ يوليوسنة ١٨٨١ بعدم تكليف الأطيان باسم أرشد العائلة فأصبح التقسيم والتكليف على كل من الورثة بحسب استحقاقه الشرعى. وبهذا تعرضت الأراضى الزراعية لسوء التوزيع وعدم مطابقتها للوحدة الزراعية المثلى[2]. مع ما أدخل على نظام الضرائب من تعديل وتهذيب خصوصاً وأن مواعيد الجباية أصبح ثابتاً منذ سنة ١٨٨١ كما خضع الصيارفة لاشراف ناظر المالية المصرية[3].

وقد كان لتوحيد نظام الضرائب بالأمرين العاليين الصادرين فى ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ و٣ سبتمبر سنة ١٨٩١ ما أزال التفرقة بين أراضى الابعاديات والأراضى الأخرى وبين الأراضى الخراجية والأراضى العشورية، وبذلك تمتع أصحاب الأراضى الخراجية التى لم تدفع المقابلة حقوق الملكية التامة كالملاك الذين دفعوها. وبهذا أصبحت جميع الأراضى المصرية خاضعة للضريبة العقارية. وإذا نظرنا إلى الأمر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٨٩٤ نرى أن إعادة ربط الضرائب على الأراضى البور كان من الأوامر التى عملت على اتساع مجال الانتاج الزراعى من نواحى عدة[4].

أما أثر الضرائب نفسها على الزراعة المصرية، فقد تبين لنا مما تقدم أن الحكومة فى يدها أن

---

(١) لا يخفى أن أهم عناصر الضرائب غير المباشرة هى الرسوم الجمركية، وقد عقدت مصر جملة اتفاقات تجارية مع الدول الأجنبية وبها أصبحت الحكومة المصرية لا تستطيع أن تزيد من هذه الرسوم عن ٨ ٪. أما عناصر الضرائب غير المباشرة الأخرى فهى رسوم الموازين والمتاجر والصيد والفضة ورسوم القضاء والقيد وضريبة بدل الخدمة العسكرية ورسوم انتاج الكحول والملح والسكر وغيرها. راجع الدكتور عبد الحكيم الرفاعى فى كتابه «الضرائب المباشرة — دراسة مقارنة» ص ١٦ حيث يشرح البحث عن الضرائب غير المباشرة، ويقول أن «الصفة الاختيارية للضرائب غير المباشرة لا يمكن أن تتناول الضرائب المفروضة على السلع الضرورية التى لا يمكن الاستغناء عنها»، ولهذا نرى أن صغار المستهلكين تحملوها بعبء جسيم. فهل أرادت الادارة المصرية فعلا تخفيف الضرائب عن صغار الملاك ؟

(٢) راجع الملكية الزراعية والوحدة المثلى من هذا الكتاب، صفحات ١٨٦—١٨٧.

(٣) كذلك نرى أن الغاء نظام الجباية عيناً بقرار مجلس النظار فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٤ كان من التعديلات التى أفادت الزراعة المصرية ونظمها، ولكنها لم تفد المزارعين بنفس الدرجة.

(٤) أجرى مسح الاراضى على أربع دفعات من سنة ١٨٧٩ الى سنة ١٩٠٦ لتقدير ضريبة الأطيان تقديراً صحيحاً. وكان من ذلك ما جرى فى سنة ١٨٩٥ حيث رأت الحكومة وجوب تعديل ضريبة الأطيان على جميع الأراضى بأنواعها لتتناسب مع حالتها، فقررت اجراء تقدير عام لجميع الأطيان، وصدر بناء على ذلك أمر عال فى ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ بجعل فئات الضريبة على أساس ٢٨٫٦٤ ٪ من القيمة الايجارية، ثم زيدت الضريبة بالأمر العالى الصادر فى ١٧ مارس سنة ١٩٠٢ على الأطيان الداخلة فى الأحواض العامة التى أصبحت قابلة للرى الصيفى باتمام خزان أسوان.

أن تأخذ من الأهالى فى شكل ضرائب الأموال التى تحوّل بها قوة شرائية من أياد إلى أخرى ، فتدعو إلى رخص بعض الطيبات بمـا تقدم من تعضيد ومساعدة . فقد يكون التعليم غالياً لو لم تقدم الحكومة للمزارعين المساعدة المنتظرة حتى يكون التعليم فى متناول طبقات المزارعين و صغار الملاك . كذلك نرى أن الحكومة فى مقدورها أن ترفع من شأن بعض السلع الزراعية والمنتجات الريفية ، فيشتغل فيهـا الريفيون ويقوم بإنتاجها المزارعون . ولكن الحكومة لطلبها على تلك السلع تضعف من قوة المزارعين الشرائية بمقدار ماتأخذه منهم فى شكل ضرائب . فالضريبة قد تكون وسيلة من وسائل إرهاق صغار المزارعين ، كما قد تـكون سبباً من أسباب رفاهية صغارهم . والحكومة إذا ماحمّلت المزارعين ضرائب مرتفعة فانها قد تقلل من قوتهم الشرائية ، هذا بخلاف مايدعو ذلك إلى انخفاض قيمة الادخار بمقدار الضريبة . مما يدعو إلى انهيار مستوى معيشة المزارعين(١) .

فالحكومة المصرية فى عهد عباس حلمى الثانى لم تراع أثر الضرائب غير المباشرة على أهل الزراعة ، ولم تدقق النظر فى نتائج زيادة الانتاج على الأسعار والمزارعين ، فزيادة الانتاج كثيراً ما يتبعها ارتفاع الأسعار خصوصاً إذا مازادت مطالب الحكومات على مثل هذه المنتجات الزراعية ، ولا يخفى أن زيادة الطلب على السلع الزراعية يدعو إلى ارتفاع مفردات التكلفة فى كثير من الأحيان بحدود مختلفة ، فالطلب على الحاصلات الزراعية يدعو إلى ارتفاع ثمن البذور وثمن السماد بدرجة أعلى من ارتفاع أجور العمال الزراعيين ، وأخيراً نرى أن الحكومة إذا ما اتبعت سياسة حماية الزراعة فان ذلك قد يدعو إلى ارتفاع قيمة الأرض الزراعية بنسبة تتوقف على حجم الطلب على الحاصلات الزراعية وأنواعها . وقد تدعو سياسة الحماية إلى استقرار أحوال الزراعة ، وهذا بدوره يساعد المزارعين على الادخار . فالضرائب على الشئون الزراعية قد تغير الوازع الانتاجى فى انتاج بعض السلع والطيبات ، إذ أنها تميز بين نواحى النشاط الاقتصادى . وكثيراً ما تكون الضرائب داعية إلى تشجيع زراعة الحاصلات البديلة(٢) كما قد تـكون وسيلة من وسائل بيع الأراضى الزراعية نفسها إلى صغار الملاك(٣) .

---

(١) راجع بنهام فى كتابه « علم الاقتصاد » ص ٣٠٧ حيث يظهر أثر الضرائب على الزراعة والمزارعين .

(٢) اذا رفعت الحكومة الضريبة على القطن ، فقد يستمر المستهلك المصرى على شراء القطن ، وبذلك تقل الأموال التى لديه لشراء سلع الاستهلاك الأخرى فينخفض مستوى معيشته .

(٣) قد يكون من وراء ارتفاع الضرائب على بعض الحاصلات الزراعية أن يهاجر الفلاحون من بعض المناطق الى مناطق أخرى ، وبذلك تتقدم بعض المناطق الزراعية وتتأخر الأخرى ، وقد يكون من وراء الضرائب تخفيف احتشاد السكان فى

وقد فكر اللورد كرومر وأتباعه أنه يجب أن تكون هناك ضريبة واحدة على قيمة الأرض، وحجته فى ذلك أنه لما كانت الأرض محدودة، فإن قيمة الأرض تعلو بزيادة عدد المزارعين، وأن زيادة قيمة الأرض من جراء زيادة عدد المزارعين يجب أن تكون من حق الحكومة وحدها، وذلك لأن صاحب الأرض لم يفعل شيئاً يستحق عليه الزيادة، ولكن معاصرى كرومر نقدوا هذه الحجة بقولهم أولا أن الضريبة الواحدة سوف تمنع الناس من استثمار أموالهم فى الزراعة، ثانياً أنه من غير العدل أن تحمل الأراضى الزراعية تتحمل الضرائب بينما لا يتحمل التاجر والصانع من ربقة الضرائب شيئاً، ثالثاً أن زيادة عدد السكان قد تدعو إلى انخفاض العائد من الأرض إذا ما تحملت الأراضى الزراعية وحدها الضرائب والحق أن الوجهة الاجتماعية للضرائب كانت مفقودة العناصر والأواصر.

ونحن نوافق الأستاذ أحمد ممدوح مرسى عند ما تساءل فى كتابه «الضريبة على الايرادات(١)». هل الضريبة وظيفة وحيدة وهى تغذية الخزانة بالأموال اللازمة، أم يجوز استخدامها لتسيير المجتمع فى اتجاه معين؟ الحق أن السياسة الانجليزية فى مصر استخدمت الضرائب لتسيير المجتمع نحو الهدف الزراعى. وكان الأولى استخدام الضرائب للقضاء على الثروات الكبرى إذ أنه لا يجوز استخدام الضرائب كأداة سياسية أو اجتماعية لهدف يخرج عن طاقة المصريين الانتاجية. فاذا استخدمت الضرائب فى غير ما خلقت له، وهو تموين الخزانة بما يلزمها من الأموال لسد المصروفات العامة، قلت غلتها وأصبحت أشبه شىء بالغرامة توقع على الممولين المصريين، فهل تمتع الأجانب فى عهد عباس حلمى الثانى بنفوذ وسلطان زادهم فى توجيه الأمة إلى حيث ما شاءوا؟ (٢).

لقد عمدت الحكومة المصرية إلى تحديد ضرائب الأطيان وعوائد الأملاك المبنية إلى مدد طويلة ابتغاء استقرار شئون مصر الزراعية، ولم تراع أن طول المدة فى الضرائب يفقدها المرونة وهى الطابع الذى ينبغى أن يتميز به نظام الضرائب فى مصر الزراعية وغيرها من البلاد، وكان الأولى بالحكومة فى عهد عباس حلمى أن تراعى المرونة كما كان الواجب عليها مراعاة مبدأ التصاعد فى

بعض الجهات وتحديد المناطق الزراعية بما تحتاج اليه من عمال الزراعة والمزارعين. راجع دانيل هول فى كتابه «الفلاحة البريطانية، ماضياً وحاضراً» ص ٣٨. وقارن بنهام فى كتابه «علم الاقتصاد» ص ٣٧٠.

(١) راجع «الضريبة على الايرادات — علما وعملا» للاستاذ ممدوح بك مرسى ص ٢٩ من الجزء الأول.

(٢) راجع «مصر والسودان» للاستاذ عبد الرحمن الرافعى بك ص ٢١٠ حيث يقول «ولا غرو فالاحتلال هو حرب من الاستعمار الأجنبى، وقد اعتبر الأجانب مصر مستعمرة لهم منذ وقع الاحتلال، فانهالت عليها رؤوس أموالهم، تستثمر مواردها الطبيعية فى الزراعة والصناعة والتجارة أو فى التسليف على اختلاف أنواعه».

الضرائب على الملكيات الكبيرة ، ولكن أين الحكومة أن تأخذ بمبدأ التصاعد وقد كان أغلب كبار الملاك من أصحاب الثروات الكبيرة وأغلبهم من الأجانب والمتمصرين ؟ كما أن الحكومة كانت تبغى تشجيع إنتاج القطن والعمل على تدعيم السياسة الزراعيـة التجارية ، وهذا لا يساير التصاعد فى فى ضريبة العقار الزراعى .

٤ — البنوك والنقد وتحسين حال المجتمع الزراعى : —

أحسن الأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى عند ما قال فى كتابه « مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال[1] » أن الاحتلال قد نظّم حقاً مالية الحكومة ، من ناحية ضبط الايرادات والمصروفات ؛ والاجتهاد فى زيادة الدخل على الخرج ، كما أنه عنى بمنشآت الرى ، التى بدأت فى الواقع فى عهد محمد على واستمرت فى عهد خلفائه ، واطردت فى عهد الاحتلال ، وكانت غايته أن يطمئن أصحاب القروض وكلهم فى ذلك الحين من الأجانب ، على أداء أقساط ديونهم السنوية ، فالاحتلال كان يرمى إلى إرضاء حملة الأسهم من الرأسماليين الأجانب ، لكى تسكت دولهم عن مناقشة انجلترا الحساب ، أو مطالبتها بالجلاء عن مصر ، لأنه لا يهم هذه الدول إلا أن تطمئن على مصالح رعاياها ، فهى شبه مؤامرة استعمارية بين انجلترا وهذه الدول على استقلال مصر سياسياً واقتصادياً . من أجل ذلك عنى الاحتلال بوضع نظام مالى للحكومة يكفل سداد أقساط الدين العام ، وكانت هذه الأقساط تستنفذ نصف الميزانية ، على حساب حاجات الشعب ومرافقه ، ومصالحه الاقتصادية والاجتماعية .

نعم لقد عنت الادارة المصرية فى عهد عباس حلمى وسلطان الاستشارة البريطانية بالديون الأجنبية ولم تلتفت إلى الديون الأهلية ، فأصبحت حاجات الشعب ومرافقه لا تنال ما تستحقه من العناية والرعاية . وقد اهتمت أغلب المراجع بهذه الوجهة الدولية ولم تهتم كثيراً بالوجهة الأهلية ؛ وذلك لأن مراجعنا أجنبية سايرناها وأصبحنا نعتقد بما يعتقدون إن صدقاً و إن كذباً . ولهذا نرى أن نواجه ما أهمله غيرنا فى مباحثهم التاريخية الاقتصادية[2] . ونواجه البنوك والنقود لعلنا نصل بها إلى حل يرفع من شئوننا الاقتصادية ويحقق أهدافنا الاجتماعية فى مصر الزراعية الصناعية .

إن الغاية من البنوك الأهلية فى مصر الزراعية هى نفع البلاد والتخفيف عن الفلاح وانتشاله من ظلم المرابين الذين يتمتعون بعرق جبينه وخيرات أرضه غنيمة باردة ويقرضونه بالربا الفاحش ثلاثين

(١) راجع « مصر والسودان » للاستاذ الرافعى صفحات ٢٠٩ - ٢١٢ حيث يشرح حالة مصر المالية فى عهد توفيق وعباس .

(٢) راجع « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك للمصريين » لمحمد طلعت حرب باشا ص ٢٨ .

أو أربعين في المائة ، وأزيد من ذلك في أحيان كثيرة ، مسترهنين منه أطيانه إلى آجال محدودة ، حتى إذا ما حل الأجل وارتوت أنفسهم الشرهة من ذلك الربا الحرام أجبروه على بيع أطيانه لهم بما حسن لديهم من ثمن ، والفلاح يجيبهم إلى ذلك مكرهاً ، لأن الربا قد أثقل كاهله وألقاه على الأرض وسد في وجهه باب الرجاء[1] . فمن نظر إلى الفلاح في عهد عباس حلمي الثاني ، وإلى الحالة التعسة التي آل إليها أمر المزارعين ، وهم حياة القطر وقوامه ، أيقن أنها إذا استمرت سنين قليلة تنتقل ملكية الأراضي المصرية أو معظمها إلى الأجانب ، ويمسى المصري أكاراً في أرضه وأرض آبائه وأجداده[2] . فمصر أصبحت في عهد عباس الثاني في غاية الحاجة إلى البنوك المصرية خصوصاً وأنها افتقرت إليهم في وقت زادت البنوك الأجنبية في الديار المصرية حتى قال عبد الرحمن بك الرافعي[3] أن حالة الشعب المصري المالية انتهت في هذا العهد بأن أصبحت استعباداً مالياً صار مع الزمن أشد وطأة من الاستعباد السياسي، وأن نتائج هذا الاستعباد استمرت حتى أوائل عهد فؤاد الأول . كيف لا وقد زادت البنوك الأجنبية وقلت عنايتها بحياة مصر والمصريين .

سيطر الانجليز على مالية الدولة ، بتعيين مستشارين بريطانيين ، وصار إليهم الأمر والنهي في الشئون المالية للحكومة والبلاد ، فطالب الوطنيون بتخليص الوطن من الرق المالي للأجانب وذلك عن طريق إيجاد البنوك الأهلية في مصر ، خصوصاً وأن فكرة إنشاء البنوك الوطنية المصرية تحقق ما تقتضيه مصلحة البلاد . وقد قام بعض الوطنيين أيام أزمة سنة ١٩٠٧ المالية بالدعوة لتأسيس بنك عقاري ينقذ الأهالي من الخطر الذي كان يحيق بأراضيهم من تعنت البنوك وقفل خزائنها في وجوههم وعدم قدرتها على استجلاب الأموال من الخارج ، ولكن السيطرة الأجنبية قضت على هذه النشآت في مبدها ، واستمدت سلطانها من أقوال اللورد دوفرين الذي درس المسألة المصرية بحذافيرها

(١) راجع « علم الاقتصاد المصري » للمؤلف حيث شرح أثر الربا على حياة المصريين الاجتماعية .

(٢) راجع « علاج مصر الاقتصادي وبنك الأمة » لمحمد طلعت حرب باشا صفحات ٢٩ - ٣٢ حيث يقول « يتبين من سجلات المحاكم المختلطة أن قيمة الرهون المسجلة من ست سنوات أي من عام ١٨٧٦ الذي أنشئت فيه تلك المحاكم الى سنة ١٨٨٢ قد بلغت من ٠٠٠ر٠٠٠ر٥ جنيه الى ٠٠٠ر٠٠٠ر٧ جنيه تقريباً ، وأن جانباً عظيماً من هذا المبلغ يشمل فضلا عن قيمة السلف على قيمة الفوائد المتجمعة التي معدلها الاعتيادي ٣٠٪ شهرياً ... » على أن هذه الديون ليست كلها على الفلاحين بل ان جانباً منها على الأمراء والباشوات ومنها أيضاً ٢٩٥ر٣٨٧ر١ جنيهاً مصرياً على عقارات في الاسكندرية والمحروسة . ومهما كان الحال فان المبالغ المسجلة باسم الفلاحين البالغة ٠٠٠ر٠٠٠ر٥ جنيه تقريباً كافية لاحداث اضطراب شديد .

(٣) راجع « مصر والسودان » للاستاذ عبد الرحمن الرافعي بك ص ٢٠٩ .

وعمل تقرير عنها دعّم به نفوذ بريطانيا فى مصر(١) ، وقد قال اللورد دوفرين عن ديون الفلاح المصرى وحالته العسيرة ما يأتى : —

« أريد الآن أن استلفت النظر إلى مسألة من أشد المسائل صعوبة ومشقة على مصر فى الوقت الحاضر ، وهى الحالة العسيرة التى صارت إليها أملاك الفلاحين فى الوجه البحرى ، وذلك من عهد قريب ، على أن هذه تشبه أن تكون الحالة التى نصادفها فى الهند ، ويظهر أن منشأ هذه الارتباكات هو واحد فى مصر والهند ، وأن الظروف التى أدت إلى امتدادها مماثلة(٢) فالفلاحون المصريون يعتقدون أن الدائن لم يكن له فى الأيام السالفة حق فى حجز أملاك مديونه وبيعها ، وأن الشريعة الاسلامية لاتسوّغ الحكم الغيابى ، ولكن كما أن ادخال القوانين الانجليزية إلى الهند قضى للدائنين بحقوق جديدة ، كذلك المحاكم المختلطة فى القطر المصرى فانها من جهة حركت فى الفلاح الميل إلى عقد سلف إذ أنها قبلت أن تكون أطيانه ضمانة قانونية ، ومن الجهة الأخرى فتحت للدائن المرتهن سهولة عظيمة وحقوقاً واسعة فى بيع الأطيان المرهونة ، فنشأ عن ذلك أن ديون الفلاحين قد ازدادت من بضع سنين من حكم عباس حلمى زيادة سريعة حتى أصبح توسط الحكومة فى وقت من الأوقات لازماً ضرورياً ، إذا أريد منع انتزاع أرض واسعة من يد الفلاحين .

لقد اعتبر الأجانب مصر استعماراً لهم منذ بدأ الاحتلال ، فانهالت على مصر رؤوس الأموال الأجنبية ، فتأسست البنوك الأجنبية وشركات الرهون العقارية والشركات المالية والشركات الزراعية وشركات البناء وشركات النقل والشركات الصناعية والتجارية وشركات الفنادق وغيرها ، فأصبحت الحياة المالية والاقتصادية فى أيدى الأجانب ، وهم بطبيعة كفايتهم وعصبيتهم القومية ونزعتهم الاستعمارية قد فاقوا المصريين فى ميادين المال والاقتصاد ولم يستخدموا فى أعمالهم سوى بنى وطنهم وضنّوا بثمارها على سواهم ، فحرم المصريون أرباح هذه الأعمال أو المران عليها ، وانحصرت فى أيدى الأجانب دون الوطنيين الذين هم أولى بالعمل فى بلادهم العزيزة(٣) .

---

(١) راجع « مشروع بنك المصريين » تأليف محمد طلعت حرب باشا ص ٣١ .

(٢) استفحل النفوذ الأجنبي عامة فى حياة البلاد المالية والاقتصادية اذ صار هذا النفوذ موضع الرعاية والتأييد من الاحتلال ، واجتمعت هذه الرعاية الى رعاية الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة ، راجع « مصر والسودان » للاستاذ عبد الرحمن بك الرافعى ص ٢٠٩ حيث يقول : « فنما هذا النفوذ وازدهر فى كنف هذه الرعاية الثانية ، وصارت مصر مرتعاً خصباً للاستغلال الاجنبي الذى كبلها بقيود وأعباء مالية شتى أفقدتها استقلالها المالى والاقتصادى » .

(٣) راجع الكونت كريمانى فى كتابه « مصر اليوم » ص ١٥٢ طبعة سنة ١٩١٢ حيث يقول أن قيمة أسهم الشركات

وقد نتج عن إنشاء الشركتين الماليتين « شركة لاندأند مورتكيج » وشركة البنك العقارى ارتفاع فى قيم الأطيان ونزول فى معدل الفائدة ، وقبلت هاتان الشركتان التسليف بطريق الاستهلاك ، غير أن الفلاح مع أنه كان قادراً على الاقتراض منهما بشروط مبنية على الانصاف ، فانه لم يمتنع عن الاقتراض من المرابين الآخرين ، وقد كانت الفائدة فى أغلب الأحيان لا تقل عن ١٥ ./. والفلاح المصرى لا يهتم بالمستقبل وإنما هو كالطفل ميال إلى إرضاء شهواته مما دعا إلى خرابه وانتزاع الملكية من يده[1]. ألم يبلغ الدين برهن على ٤٠٠٫٠٠٠ فدان مبلغ ٥٫٨٢١٫٩١٢ جنيهاً مصرياً فى ٣٠ يونية سنة ١٨٨٢ وأصبحت الفائدة بمعدل ١٦./. وكانت الضريبة على ثلث الأطيان المرهونة لا تقل عن ٥٠٠٫٠٠٠ إذا قدرناها بجنيه واحد عن كل فدان ، وبهذا أصبحت الأطيان المرهونة تتحمل ما لا يقل عن ١٫٤١٣٫٥٠٥ جنيهات مصرية سنوياً ، وهو عبارة عن ثلاث جنيهات ونصف الجنيه عن كل فدان ؟ من هذا يتبين أثر البنوك الأجنبية على تمويل المرابين ومساعدتهم على انتقال ملكية الأراضى الزراعية من أربابها إلى دائنين أجانب[2].

لقد سبق أن اقترح اللورد دوفرين انشاء بنوك زراعية فى جميع المديريات تكون على حسب الطريقة المأخوذ فى استعمالها فى بعض أقسام الهند التربية على أن يجمع رأس المال اللازم لادارة حركة البنك من ذوى الثروة فى الجهة التى ينشأ فيها البنك[3] وعلى أن لا ينحصر الغرض من قبول السلفيات

المساحة المملوكة للاوربيين بلغت ٢١٫٦٧٥٫٠٠٠ جنيه وأن قيمة منقولاتها بلغت ٤١٫٠٦٢٫٤٠٠ جنيه وأن مجموع ذلك كله بلغ ٦٢٫٧٣٧٫٤٠٠ جنيه تغل ريعاً سنوياً مقداره ٣٫٣٤٨٫٤٠٠ جنيه ، وباضافة هذا المبلغ الى دين الحكومة العام ومقداره ٩٥٫١٤٠٫٧٤٠ جنيه يكون المجموع ١٥٧٫٨٧٨٫١٤٠ جنيها .

(١) ترى أن المحاكم المختلطة تزيد من غير حق مصالح الدائن المرتهن ، وكان الدائن فى غالب الأحيان يتمكن بواسطة الترخيص له من المحاكم المختلطة فى البيع من الحصول على أملاك بنصف قيمتها ، راجع « مشروع بنك الأمة » للاستاذ محمد طلعت حرب باشا ص ٣٢ وجورج عبد فى كتابه « الديون العقارية فى مصر » .

(٢) لاتقاء هذه المصيبة عرض الطلاب من المصريين على الحكومة عدة حلول منها تخفيض معدل الفائدة على أن تضمن الحكومة الفرق وتخفيف فى نظير ذلك الى ضريبة الأطيان شيئاً يكون عبارة عن تأمين ، ومنها تقليل حقوق الدائن التى تقضى له بالحجز ونزع الملكية على مدينه بمقتضى حكم صادر عليه وأن يحظر حجز الأدوات الزراعية وبيعها ، ومنها حصر بيع أطيان الفلاح لوفاء الديون فى حدود ضيقة ، ومنها اعادة توزيع الثروة العقارية حيث أن تجمع الاطيان فى أبعديات واسعة لا يوافق مصر الا فى الجهات التى يزرع فيها قصب السكر . فالتجزئة أصلح بالنسبة الى التربة والموقع وحسن الاستغلال .

(٣) راجع تقرير اللورد دوفرين فى سنة ١٨٨٢ حيث يقول أن الديون اللازمة لتسديد الديون الزراعية يجب أن تسلف من الحكومة مقسمة على البنك لسنتين بفائدة ٤ ./. سنوياً . على أن يتعهد البنك بتسليف النقود بفائدة تكون ١٢ ./. سنوياً .

فى تحسين الأطيان على أمر معين ، فتُعد السندات بكيفية تصدق عليها الحكومة ، وتسجيل السلف ومراجعة حسابات البنوك من مأمورى الحكومة(١) ومتى قام فى كل مديرية وكلاء يكونون تحت سيطرة البنك ، مكلفين بأمر نقود السلف القصيرة الأجل التى يحتاج اليها الزارعون للقيام بمصاريف الزراعة ، بدلا من أخذها من المرابين ، أمكن تحديد السلف بالقدر الذى يسهل على الفلاح سداده من دون ضيق أو ضنك .

كذلك طالبت بعض الجهات أن يستخدم البنك العقارى لعرض القروض لكبار الملاك وصغارهم على أن يعين بعض موظفى الحكومة فى إدارة البنك العقارى ليكونوا أعضاء مجلس ادارته فيصير البنك العقارى بذلك مصلحة أميرية بالفعل ، إذ متى تأيد هذا البنك بضمانة الحكومة أمكنه الحصول على النقود بفائدة قليلة وجعلها تحت أمر الحكومة لشراء الديون العقارية المصرية(٢) .

من هذا يتبين أن الحكومة تحت الاشراف الانجليزى أرادت أن تدعم مصالح الفلاح على شىء من أصول الاستغلال البريطانى والامتيازات الأجنبية ، فهل تحسن حال الفلاح أم مازال معرضاً للبؤس الذى تخيم على حياته لكثرة ديون مصر واستعلاء مكانة الدائنين من الأجانب والمتمصرين عليه ؟

لقد زاد عدد الشركات الأجنبية والبنوك الفرعية للأجانب فى مصر زيادة مطردة على مدى السنين ، وكان من أسباب زيادتها اعتقاد الأوربيين عزم انجلترا على البقاء فى وادى النيل ، وكانت هذه الزيادة تبدو وتبرز كلما ظهر على مسرح الحوادث المصرية تصرفات تدل على رسوخ قدم الاحتلال البريطانى على مصر ، كمشاركة انجلترا لمصر فى استرجاع السودان واتفاقية سنة ١٨٩٩ وإبرام الاتفاق

ولا يسوغ أن تتجاوز السلفة مقدار الخمس والسبعين فى المائة من قيمة الأطيان المرهونة . قارن « مشروع بنك الأمة » لطلعت باشا حرب ص ٢٤ . وهو كتاب يستحق الدرس والتمحيص لطالب التاريخ الاقتصادى فى مصر .

(١) وفى مواعيد الاستحقاق تحصل المبالغ المستحقة للبنك بواسطة مأمورى التحصيل كأنها دين الحكومة وتتنازل الحكومة عن رسم السنة والقيد والتسجيل من جميع الأعمال المتعلقة بالبنوك .

(٢) لأجل تسديد السلف يفرض على الأطيان أقساط موزعة على مدة طويلة على أن تشمل الأقساط على الفائدة التى تكون بمعدل تعينه الحكومة ، وكذلك على مبلغ يسير بعد الاستهلاك ، على أن يقوم مأمورو التحصيل عند تحصيلهم أموال الضريبة للميرية بتحصيل الأقساط ويدفعونها للبنك العقارى . ولا يخفى أن فوائد استعمال التقسيط هى أن تكون الحكومة ممتازة فيما يتعلق بأملاك المدين ، فيمكنها أن توقف الدائن عن بيع أراضى الزراع أو بيع محصولاتهم لاستيفاء دينه حتى تستوفى هى جميع الأقساط المستحقة لها ، وبهذه الواسطة يمتنع الفلاح من عقد سلف جديدة ، لأنه متى تقيد بدفع القسط فقدت قيمة أطيانه من حيث التأمين ولم يبق للمرابى مصلحة فى دفعه الى الاقتراض .

الودى بين انجلترا وفرنسا فى سنة ١٩٠٤ . فقد اتخذ الاوربيون من هذين الحادثين دلائل على عزم انجلترا على تثبيت سلطانها فى مصر . وتبدو هذه الظاهرة من إلقاء نظرة على تاريخ البنوك وتطور عددها ، فانه يؤخذ من بيان مصلحة الاحصاء المصرية فى سنة ١٩١٣ أن الشركات التى تأسست من سنة ١٨٨٣ إلى ما قبل الاتفاق الودى « الانجليزى الفرنسى » فى سنة ١٩٠٤ بلغت ستين شركة مساهمة ، وبلغ رأسمالها قبل الاتفاق أربعين مليون جنيه ، هذا عدا الشركات الأجنبية غير المساهمة ، ويؤخذ من هذا الاحصاء أيضاً أن الاتفاق الودى فى سنة ١٩٠٤ كان فاتحة عهد جديد يختلف عن العهد الذى سبقه بتضاعف ورود الأموال الأجنبية إلى مصر فى عهد عباس حلمى الثانى ، وزيادة عدد الشركات الجديدة فيها . فقد بلغ عدد الشركات التى تأسست بعد سنة ١٩٠٤ مائة شركة ، هذا فضلا عن أن كثيراً من الشركات القديمة زادت من رأسمالها وبلغ مجموع مال الشركات المساهمة بمصر سنة ١٩١٣ ، مالا يقل عن ١١١،٢٣٢،٢٥٧ جنيهاً كما قدرته إدارة الاحصاء . ويرجع هذا التزايد إلى أعمال البنوك الأجنبية فى مصر وتعضدها الشركات الاجنبية (١) حتى أصبحت مصر فى كيانها الاقتصادى أجنبية تستمد قواها من العناصر الأجنبية . فأصبحت أسيرة للبنوك فى حياتها الاقتصادية . وصارت كما يقول الأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى كالرجل الذى يملك أملاكا واسعة مثقلة بالديون ، لا يتحرك حركة ولا يعمل عملا إلا بمساعدة دائنيه وأمرهم واستشارتهم . ونحن نذكر ما صارت إليه البلاد عندما نكبت بأزمة سنة ١٩٠٧ وكيف لم تستطع أن تتحرك أو تقاوم تلك الأزمة بمالها أو مجهوداتها » .

أما مسألة النقد وأثره فى حياة المصريين ، فنحن نتفق مع الأستاذ محمد طلعت حرب باشا عند ما قال فى كتابه « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك للمصريين » صفحة ٣٦ « نحن لا ننكر على الحكومة أنها أتت ضروباً من الاصلاح ، فقد وحدت العملة فى سنة ١٨٨٥ وخلصت البلاد من خليط العملات المتعددة التى كانت موجودة بها ، ومما كان يحيق البلاد من الخسارة بسبب تغير سعرها المستديم ، وإن كان هـذا الاصلاح جعل مصر تابعة للجنيه الانجليزى بفضل عدم سك الجنيه المصرى وإبطال ضرب العملة المصرية بمصر وبفضل التسعيرة التى سعرت بها عملة البلاد الأخرى ، فلا يمكننا أن

(١) راجع كروتشلى فى كتابه « الاستثمارات الأجنبية فى مصر » وأيضاً مقال المسيو سانت كليرديفيل ، سكرتير الغرفة التجارية الفرنسية بالقاهرة اذ ذكر أن مصر مدينة لأوروبا فى ست مليارات من الفرنكات أى ٢٤٠ مليون جنيه تقريباً ، وقارن متوسط فى تقريره عن رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر سنة ١٩٣٦ .

ومثلها لنا إلا بخسارة علينا » . وقد كان لانشاء البنك الأهلى فى ٢٥ يونية سنة ١٨٩٨ أثره فى ارتباط العملة المصرية بالعملة الانجليزية . فقد صدر القرار الخاص باصلاح العملة المصرية فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ من مجلس النظار النظر فى مسألة العملة (١) . وورد فيه أنه « نظرا للضرورة الداعية إلى اصلاح طريقة العملة الحالية فى مصر قد تداول مجلس النظار فى ذلك فى جلسته المنعقدة فى ٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ (٢) وقرر ما يأتى . —

أولا — قد تشكل قومسيون النظر فى مسألة العملة الحالية بمصر وادخال الاصلاحات التى تتقرر ضرورتها واعداد كل طريقة شرعية يلزم وضعها ثم عرضها على مجلس النظار للتصديق عليها .

ثانياً — قد تشكل هذا القومسيون من رئيس ، وهو سعادة ناظر المالية ومن أعضاء ، وهم صاحبا الفضيلة قاضى افندى مصر وشيخ الاسلام ، وحضرة مستشار المالية ووكيلها وناظر الضربخانة والمسيو شميت وكيل إدارة عموم الجمارك والمسيو كلن مدير بنك الكريدى ليونيه بالأسكندرية .

وكان أهم نصوص الأمر العالى الصادر فى ١٤ نوفبر سنة ١٨٨٥ باصلاح العملة كالآتى : —

المادة الأولى : — وحدة العملة المصرية هى الجنيه المصرى ، وينقسم الجنيه المصرى إلى مائة قرش وينقسم القرش إلى عشرة أعشار .

المادة الثانية : — عيار العملة الذهب هو ٨٧٥ جزءاً من الألف من الذهب الخالص و ١٢٥ جزءاً من الألف من النحاس .

المادة الرابعة : — يكون وزن العملة الذهب الرسمى كما يأتى ٨٫٥٠٠ غرام الجنيه المصرى .

المادة الخامسة : — عيار العملة الفضة هو ⅓ ٨٣٣ جزءاً من الألف من الفضة الخالصة و ⅔ ١٦٦ جزءاً من الألف من النحاس .

المادة السادسة : — يكون وزن العملة الفضة كما يأتى : ٢٨ غرام عن قطعة من ٢٠ قرشاً .

المادة السابعة : — يكون مسموح عيار العملة الذهب جزءاً من الألف أكثر أم أقل من العيار الرسمى ويكون مسموح عيار العملة الفضة ثلاثة أجزاء من الألف جزء أكثر أم أقل من العيار الرسمى .

المادة الحادية عشرة : — ما يصير إصداره من العملة الفضية ينبغى أن لا يتجاوز مقطعه الأربعين

---

(١) راجع « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين » صفحات ٣٦ — ٣٩ .

(٢) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف وأيضاً « الاقتصاد المصرى والبنك المركزى » للمؤلف .

قرشاً عن كل واحد من السكان . وما يصير أصداره من نقود النيكل والبرونز ينبغى أن لا يتجاوز معظمه الثمانية قروش عن كل واحد من السكان .

المادة الثالثة عشرة : — ضرب العملة محفوظ للحكومة دون سواها ، ويجوز مع ذلك للضربخانة أن تضرب عملة ذهب على ذمة من يرغب من أفراد الناس ، ويحدد ناظر المالية شروط ضرب العملة .

المادة الرابعة عشرة : — لا يجبر أحد على قبول نقود من فضة بمبلغ يتجاوز قيمة مائتى قرش ، ولا على قبول نقود من نيكل أو برونز بمبلغ تزيد قيمته على العشرة قروش ، ولناظر المالية أن يقرر إيجاد صناديق خصوصية تستبدل منها ذهباً نقود الفضة والنيكل والبرونز التى تضرب بمقتضى أمرنا هذا ، وذلك متى كانت قيمة المبلغ المرغوب استبداله تزيد على جنيه مصرى واحد(١) .

المادة الخامسة عشرة : — العملة المثقوبة أو التى أنقصت قيمتها بطريقة احتياليـة لا تقبل فى خزائن الحكومة ولا تستبدل . والعملة الزائفة تضبط وتثقب فى الحال ويحرر محضر بواقعة الأمر ضد حاملها إذا دعت الحالة لذلك .

المادة السادسة عشرة : — الجنيهات المصرية وقطع الخمسين قرشاً « أنصاف الجنيه » التى يقل وزنها بسبب المعاملة العادية بهـا عن ٨٫٤٤٠ غرام و ٤٫٢٢٠ غرام ، يبطل التداول الرسمى بها ، انما تقبل بقيمتها الاسمية فى نظارة المالية ولا تعاد للتداول . ونقود الذهب التى تساوى عشرين قرشاً وعشرة وخمسة قروش ، ونقود الفضة والنيكل والبرونز المضروبة بمقتضى أمرنا هـذا التى ينقص وزنها نقصاً وافراً والتى يكون اضمحل رسمها من جراء المعاملة العادية بها تسحب من التداول بمعرفة الحكومة بواسطة دفع قيمتها الاسمية .

المادة السابعة عشرة : — ويعين أيضاً ناظر المالية النقود الأجنبية التى تقبل التداول بها ، ومعظم المبلغ الذى يمكن دفعه من هذه النقود فى معاملات الحكومة مع الناس ويقرر تعريفة لها(٢) .

المادة الثامنة عشرة : — ينشر ناظر المالية فى آخر كل ستة أشهر بيان الأعمال المتعلقة بالعملة ، وجميع قراراته المتعلقة بتعيين عيار العملة النيكل وبالبرونز والمقادير التى تضرب وباختيار كتابة القطع ونقوشها ويفتح الصناديق المعدة للاستبدال ، واجب التصديق عليها ابتداء من مجلس النظار .

سار هذا القانون حتى أصبحت قيمة الجنيه الانجليزى بالنسبة للجنيه الفرنسى والجنيه التركى

(١) راجع ,, الاقتصاد السياسى الطلبة المصريين ,, تأليف جون تود ، وتارن أطونوتى ,, الاثمان والنقود فى مصر ,, .

(٢) راجع ,, مركز مصر الاقتصادى والمالى ,, تأليف ارمنجون .

هى المسيطرة فى التداول ، إذ طردت العملة الانجليزية الوحدات الأخرى من التداول طبقاً لقانون جريشام الذى يقول بأن العملة المقوّمة بأعلى من قيمتها الاسمية لا بد أن تطرد العملة المقومة بأقل من قيمتها من التداول . ولهذا أصبح الجنيه الانجليزى هو أساس المعاملات والالتزامات فى مصر(١). وقد كان لانشاء البنك الأهلى المصرى أثره فى هذا الاتجاه .

قد تبين أن العلاقات الموجودة بين المرابين والفلاحين الجهلاء أصبحت لا تطاق ، فقامت الحكومة تحت الاشراف البريطانى ببعض المساعدة للمزارعين ، فصرفت لهم فى سنة ١٨٩٤ مقدماً ٥٠٠٠ أردب تقاوى ، وزيدت هذه الكمية فى سنة ١٨٩٥ إلى ٨٠٠٠ أردب ، ولكن الفلاحين لم يستفيدوا من هذه المساعدة ، والسبب فى ذلك هو أن المزارعين كانوا مدينين لصغار المرابين ، فلم يستطع الفلاحون على الاقدام على طلب تقاوى الحكومة(٢) . وقد كانت الحكومة تحفظ أموالها فى البنك العثمانى فى ذلك الوقت ، وكان الفائض لديها يقارب المليون والنصف من الجنيهات . فلم توازن الحكومة بين أموالها و بين الاستثمارات الأهلية المطلوبة لرفع الظلم عن الفلاحين من ربقة المرابين .

وقد اتضح من أحوال مصر أن عدد أصحاب الأملاك فى سنة ١٨٩٥ كان ٩٦١٫٣٨٠ مالكا وأن المساحة المملوكة ٤٫٧٢١٫٣٠٠ فداناً والمساحة المرهونة ٣٩٥٫٦٠٠ فداناً ، وأن مجموع الديون المعقودة على رهن ٧٫٣٢٣٫٣٠٠ جنيهاً(٣) وعندئذ لم تتوان الادارة المصرية تحت الاشراف البريطانى من تشجيع كبار المموّلين من الأجانب فى العمل على إنشاء البنك الأهلى المصرى . فاتفق جماعة من الماليين المتمصرين والانجليز فى ٢٥ يونية سنة ١٨٩٨ على تأسيس بنك أهلى وعرضوا على الحكومة قانوناً لبنك جديد تمنحه امتياز اصدار البنكنوت كما هو الحال فى باقى الحكومات . ومما قاله مؤسسوا البنك الأهلى المصرى أنهم يحققون بهذا البنك رغبة الحكومة خصوصاً وأن الاعتماد المالى الخاص

---

(١) راجع ,, عناصر علم الاقتصاد ،، تأليف لبيلة وعايش وقارن ,, الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ،، للمؤلف .

(٢) راجع ,, علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك للمصريين ،، ص ٤٠ - ٤١ حيث يقول محمد طلعت حرب باشا « وفى ذلك الحين مال الأمة زيادة تورط الأهالى فى الديون » فجاء فى تقرير مجلس شورى القوانين عن ميزانية سنة ١٨٩٤ ما يأتى ,, رأت اللجنة أن الامة المصرية سائرة فى طريق الفقر وعسر الحال ، وأن هذا يزيد على توالى الايام وتداول الاعوام وحيثا فى بيان ذلك أن الديون المخصوصة المسجلة فى سجل المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ الى مارس سنة ١٨٨١ نحو الاثنى عشر مليون جنيه ، ثم فى أوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنيه » وبلغ قدر الاطيان المرهونة نحو المليون وثلثمائة ألف فدان وكسور ، وقدرت العقارات نحو تسعة آلاف ومائة » وهذا خلاف الديون الغير مسجلة ... » .

(٣) راجع رسالة الدكتور عبده عن « الديون العقارية فى مصر » وقارن ,, علاج مصر الاقتصادى ،، لطلعت حرب باشا ص ٤٤ .

بالأفراد والذى هو فخر هذا الزمان غير موجود فى البلاد المصرية ، فكل من لا يملك عقاراً يقدمه رهناً أو قراطيس مسعرة فى البورصة يقدمها تأميناً ، يرى نفسه مضطراً إلى قرع أبواب المرابين للحصول على حاجته من المال .... ولا غرو فان الاعتماد المالى يزيد الانتاج .... ومعلوم أن المصرى محروم من الاعتماد المالى ، وهذا هو فراغ عظيم يجب على البنك الأهلى أن يملأه[1] ، فهذا البنك يكون بمنزلة أمين صندوق مجانى للجمهور ، فيفتح الاعتمادات[2] بفوائد قليلة للأهالى وخصوصاً صغار التجار وأهل الزراعة والصناعة ، وتكون الأموال التى يوفرها الأفراد وتودع فيه مدداً لهذا البنك الذى يصبح كخزان كبير لرؤوس الأموال التى تقدم لجميع المشروعات بفوائد معتدلة . «ويكون أول عرض له أن يسلف مالا ، لا يثمر ولا ينتج فى يدى صاحبه ، إلى مستدين يعرف كيف يستغله ويستثمره ، فيصبح هذا البنك واسطة بين أصحاب الوفر الذين يقبلون على وضع مالهم عنده لما يرونه من السهولة لديه ، وبين أصحاب المشروعات الذين ينشطون للعمل بفضل ما يتهيأ لديهم من رؤوس الأموال» ، وسيسهل البنك أيضاً المعاملات بكثرة ما يقوم به من عمليات القطع بسبب ماتخوله له الحكومة من الامتياز »[3]

كذلك يضمن البنك التعامل بالاعتمادات على أن يكون له كيان حر قوى ليكون كالآلة الجيدة يؤدى للحكومة والجمهور الخدمات التى تنتظر منه فى سبيل مصلحة البلاد ، أو بعبارة أخرى يجب أن يتمتع البنك باصدار الأوراق التى تدفع قيمتها لحاملها عند الطلب « البنكنوت » .

أنشىء البنك الأهلى المصرى فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ حينما اتسع نطاق الأشغال ، وتغيرت الأحوال الاقتصادية ، وأصدر الأوراق النقدية التى تقوم مقام النقود الحقيقية ، كما يقول محمد طلعت حرب باشا فى كتابه « علاج مصر الاقتصادى » . وكان الامتياز باصدار عملة الورق ضماناً لتأمين الثروة العامة كما قالت مذكرة مؤسسى البنك ، وكما أضافت بقولها أن امتياز اصدار البنكنوت سوف يكون حائلا دون الزلل والاندفاع فى طريق المضاربة . وأصبحت منافع البنكنوت أنها تغنى عن التعرض لخطر نقل

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف .

(٢) لايخفى أن الاعتماد المالى أساسه الكمبيالات والسند الأذنى ، وهو سلسلة تربط الدائن بالمدين وتقرب صاحب الثقة من المستهلك ، غير أنه لابد من تعضيد البنك فى الاعتماد المالى ، والا بقى هذا الاعتماد ضعيفاً قاصراً ، فان البنك الذى يقبل جميع التعهدات المتفرقة هو دون سواه الذى يعرف مقدرة المتعاملين على الايفاء والوفاء وتحويل وعود الدفع الى نقود حقيقية .

(٣) راجع مذكرة أصحاب مشروع البنك الأهلى التى رفعوها الى المستشار المالى وهو السير الوين بالمر الذى أسندت اليه وظيفة محافظ البنك عند تأسيسه . هذا وقد كان مؤسس البنك السير ارنست كاسل من لندن وبيت سوارس من القاهرة وبيت سلفاجو من الاسكندرية ، وليس فيهم كما ترى مصرى واحد مع أن البنك أهلى وطنى .

النقود من محل لآخر فى الديار المصرية حيث كانت المديريات ترسل الأموال الكثيرة إلى نظارة المالية وصندوق الدين ، ثم يجىء أرباب الزراعة والصناعة فيسترجعون تلك الأموال لشراء لوازمهم ويتحملون نفقات طائلة لنقلها ، كما استفاد حامل البنكنوت من الاقتصاد فى الوقت عند الدفع بعكس من يدفع نقوداً معدنية(١) ، فكفت البنكنوت حاملها مؤونة تلك النقود بكثرة التداول وتمكن صاحب الغلة من الحصول على ثمن بضاعته والاستمرار على انتاج غيرها . ومع أن النقود الائتمانية لا تزيد الثروة ، فانها بما تحرزه من الثقة العامة تستعيض مديناً غير معروف بآخر موثوق به من عامة الناس ومقبول إمضاؤه لدى كل الناس . كذلك لا تزيد البنكنوت كمية النقود المتداولة ولكنها تملأ الفراغ الذى يحصل فى المعاملة من خروج العملة وانتظار أجل رجوعها عند استحقاق دفعها المحدد فى الأوراق التجارية الممثلة لها (٢) .

الحق أن إنشاء البنك الأهلى استكمل السيطرة على حياة المصريين من الوجهة النقدية إلى حد بعيد ، فالبنك باصداره البنكنوت يقترض من الجمهور بلا فائدة ، ثم يسلف بفوائد متباينة إلى الأفراد الذين يطلبون منه قطع أوراقهم الخاصة أو يطلبون سلفيات مؤمن عليها بقراطيس مالية ، وأن بين إصدار الأوراق التى تقوم مقام النقود والتى هى حق من الحقوق العامة ، وبين أعمال البنك التى تدخل فى دائرة الصناعة الخاصة بالأفراد ، فرقاً جوهرياً إذ أن البنكنوت (٣) ، وان كان يقبل اختياراً فهو مع الاستعمال لا يلبث أن يختلط ويمتزج بنقود الحكومة نفسها ، وليس فى وسع أحد أن يضع فى أيدى الناس عملة لا تعترف بها الحكومة . ولذلك كان فى انشاء البنك الأهلى وإعطائه حق إصدار البنكنوت بمفرده وضع النظام فى يد سلطة تتمتع بتقويم حال النقد المصرى كيفما يتراءى لها (٤) .

أنشىء البنك الأهلى المصرى فى الظروف الاستثنائية التى أحاطت بالحكومة المصرية ولما كان قانون التجارة فى مصر لا يصرح بانشاء أية شركة مساهمة إلا بأمر عال ، صدر الأمر العالى

---

(١) راجع محمد طلعت حرب باشا فى كتابه „ علاج مصر الاقتصادى ،، ص ٤٨ .

(٢) راجع „ عناصر علم الاقتصاد ،، تأليف لمبة وعليش ص ٢٩٨ وقارن „ الاقتصاد المصرفى والبنك المركزى ،، للمؤلف .

(٣) راجع „ عناصر علم الاقتصاد ،، تأليف لمبة وعليش ص ٣٠٢ حيث يذكران أن هذا النوع من الورق النقدى يصنع من ورق لا تزيد قيمته عن قطعة ورق عادية ولكن لها قيمة معدنية تساوى ما تعبر عنه من النقد المعدنى ، وأن ريكاردو „ الاقتصادى المعروف ،، عرف البنكنوت بأنها نقود تضاحى الحكومة أو البنك نظير اصدارها ١٠٠ ٪ من قيمتها .

(٤) راجع „ الاقتصاد المصرفى والبنك المركزى ،، للمؤلف حيث تشرح مواد انشاء البنك الأهلى ومركز هذه المواد من السيطرة على حياة المصريين .

بانشائه[١] ، كذلك لما كان امتياز اصدار البنكنوت يستوجب ضمانات خاصة فى عمليات البنك وبالغطاء ، فقد تعهد البنك للحكومة بحصر أعماله فى الودائع والحسابات الجارية واصدار البنكنوت على أن يضمن القيام بهذه التعهدات رأس مال البنك والنقود الموجودة فى صندوقه والكمبيالات والتحاويل التى يقطعها البنك ، كما تعهد البنك بتقسيم ادارته الى قسمين ، قسم الاصدار وقسم الأعمال المصرفية العادية ، مثله مثل بنك انجلترا فى قانون سنة ١٨٤٤ . وبناء على مشروع القانون المقدم إلى الحكومة لا يجوز أن تزيد قيمة البنكنوت عن ضعفى النقود التى تكون فى خزينة البنك . وقد قبلت الحكومة مشروع البنك الأهلى المصرى بعد أن أفاض أصحابه فى توضيح مزاياه للحكومة وللفلاح الذى يقرضه المال لمدة أطول مما تسمح به المعاملات التجارية[٢] .

وقد قبل الناس وبالأخص الأجانب والمتمصرون التعامل بهذه الأوراق اختياراً أى دون أن يكونوا ملزمين بتداولها قانوناً ، فاذا ما حان الوقت لاصدار البنكنوت بكميات كبيرة ، وأصبح المصريين عدم الخيار بل تقرر على البائع والمشترى أن يتداول بهذه الأوراق ، أصبحت عملة البنكنوت قانونية ، وأضحى المصريون لا يملكون رفضها كما أصبحوا لا يعرفون حالة استتباب مصدرها[٣] وأصبح « النجاة من الشر لا يكون إلا بالقضاء على الشر أينما وجد » .

وقد تعدل نظام البنك بما أدخل عليه من دكريتات فى ١٧ ابريل سنة ١٨٩٩ و ٢٣ أبريل سنة ١٩٠٣ و ٥ يوليه سنة ١٩٠٤ و ٣٠ مايو سنة ١٩٠٥ و ٢٣ ابريل سنة ١٩٠٦ و ٢٠ يونيه سنة ١٩٠٧ و ٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٨ ، ولكنه تمتع بنظام الاحتكار الخاص فى إصدار البنكنوت ، مع أن بعض المصريين كانوا يرون أن نظام الاصدار كان يجب أن يدخل فى حدود نظام الاحتكار الحكومى ، فتتحمل الدولة الأرباح والخسائر وتعين الموظفين وتسيطر على شئون النقود وأحوالها[٤] . ولكن الحكومة المصرية سايرت آراء المستشار المالى وسلطان المندوب السامى البريطانى ، فسارت

(١) راجع « مركز العملة فى مصر » للأستاذ سنى بك الفنانى ، وقارن « موجز النقود والسياسة النقدية » لزكريا باشا مهران .

(٢) صدر أمر عالى بتاريخ ٢٥ يونية سنة ١٨٩٨ باعتماد نظامنا من البنك ومنحه امتياز اصدار البنكنوت ، وقد كانت المادة الأولى كما يأتى : « تعتمد نظامنامة البنك الأهلى المرافقة بأمرنا هذا وتكون جزءاً مكملاً له ، ولا يجوز تعديله الا بعد تصديقنا . وكانت المادة الثانية تقول « البنك الأهلى المصرى الامتياز باصدار أوراق مالية تدفع لحاملها عند تقديمها وذلك حسب القيود والشروط المدونة فى النظامنامة المذكورة ، ولا يمنح هذا الامتياز لبنك آخر طول مدة بقاء الشركة » .

(٣) قارن تونلس فى كتابه « عناصر علم الاقتصاد » ص ٤٤٩ حيث يوازن بين الشيك والبنكنوت .

(٤) راجع « عناصر علم الاقتصاد » تأليف لبيلة وعايش ص ٣٢٣ .

مع الربح ولو أنها قررت على علم أو غير علم طريقة الاحتياطى التى تقضى بأن يكون إصدار البنكنوت محدداً بالاحتياطى لتغطية البنكنوت المتداول فى داخل مصر . وبذلك تغطى البنكنوت برصيد ذهبى أو ما يقابله من سندات حكومية أو سندات توافق عليها نظارة المالية(١) .

ومع أن البنك الأهلى المصرى قد اتبع عند نشأته تحديد ما يصدره من البنكنوت وقالت الحكومة المصرية بالاشراف على الاصدار طبقاً لقانون البنك الأهلى ، فان إدارة البنك والحكومة المصرية سايرت روح العصر فى أواخر القرن التاسع عشر فى إصدار البنكنوت . قد قال آدم سمث فى كتابه « ثروة الأمم » بوجوب تدخل الحكومة فى تقييد إصدار ورق البنكنوت كما دعا إلى تحديد تداول الأوراق النقدية الالزامية ، بعد أن شاهد مضار حريتها من واقع التاريخ وتصرفات بعض الحكومات وبنوكها الخاصة والعامة ، فتراه يقول بضرورة وضع القيود على البنوك فى إصدارها أوراق البنكنوت ، كما يقول بمنع الأفراد من قبول الأوراق الائتمانية المصرفية إلا فى حدود معقولة حيث أن تداول هذه الأوراق المصرفية الائتمانية قد تدعو إلى اختلال العلاقات بين طبقات المجتمع . وفعلا

---

(١) راجع المادة الخامسة من نظام البنك الأهلى حيث تقول « يقوم بعملية اصدار البنكنوت المصرح البنك بها قلم مستقل كل الاستقلال عن أقلام البنك العمومية وتمنح حسابات خاصة وتخصص خزينة مستقلة لعمليات اصدار أو استبدال تلك الأوراق ، ويجب أن تكون الأوراق المتداولة مغطاة فى البنك كما يأتى : - ١ - نصف قيمتها على الأقل ذهباً ٢ - والنصف الآخر يجب أن يكون قراطيس مالية ملك البنك خاصة وأن تحسب قيمتها حسب السعر الجارى بشرط أن لا تزيد عن سعرها الأصلى الذى صدرت به ، ويكون تعيين أنواع القراطيس حقاً من حقوق الحكومة دون سواها . على أن استعمالها لهذا الحق لا يحملها فى أى حال من الأحوال أقل مسئولية .

ولذا كانت القراطيس اللازمة غير موجودة كلها أو بعضها فيجب أن يزاد مبلغ الذهب المتقدم الذكر بقدر ما نقص من قيمة تلك القراطيس حتى تبقى قيمة أوراق البنكنوت المتداولة محصورة بمبلغ يساويها تماماً فى صندوق القلم الخاص بها فى البنك .

ويتفق مجلس ادارة البنك مع الحكومة على قيم وأنواع أوراق البنكنوت المختلفة التى يصدرها البنك للتداول ، ولا يمكن تعديل ذلك الا باتفاق جديد مع الحكومة ، ويكون المبلغ الذى تقضى هذه المادة بوجوده فى خزينة البنك سواء كان ذهباً أو قراطيس مالية ضماناً خاصاً لحامل أوراق البنكنوت . واذا تقرر تصفية البنك يوماً فان المبلغ المذكور يخصص لدفع تلك الأوراق دون سواها .

وهذه النقود الذهب والسندات الممثلة للأوراق المتداولة تحفظ فى خزانة خاصة ذات مفتاحين غير متشابهين أحدهما يبقى بالبنك والآخر مع مندوب الحكومة المنوه عنهم فى البند ٢٣ . ويجوز أن تودع السندات بتصريح الحكومة المصرية ببنك انجلترا أو بنك آخر بلوندرة تقبله الحكومة ، داخل خزانة بمفتاحين أيضاً أحدهما يبقى بالبنك الأهلى والآخر بالبنك المودعة فيه بالنيابة عن مأمور الحكومة المصرية . ويعتبر كأنه فى خزانة البنك الذهب الذى يعدو بمعرفة البنك أو لحسابه برسم مصر ومؤمن عليه لاسم مندوب الحكومة بتصريح خاص من نظارة المالية .

كان النظام السائد بين الدول هو تحديد إصدار ورق البنكنوت بحدود معروفة وبقيود عامة شائعة، وقد أخذت إدارة البنك الأهلي المصري بالمبدأ الذي وضعه في ذلك آدم سمث[١]، وساعدها في ذلك تعديل نظام بنك انجلترا بقانون البنك في سنة ١٨٤٤ حيث تحددت وحدات العملة المتداولة بمقدار الغطاء الذهبي اللازم لهذا التداول، إذ أن زيادة وحدات العملة المتداولة عن حاجة البلاد الاقتصادية يدعو إلى التضخم وانخفاض قيمتها لا في نظر الأهالي فحسب، بل في نظر الأجانب الذين يعيشون في البلاد الأجنبية كمصر. وتخفيض قيمة العملة له من المساوىء مايدعو إلى سوء الثقة في العملة في داخل البلاد وخارجها على السواء[٢].

لقد سار البنك الأهلي المصري سيراً دقيقاً في عهد عباس حلمي الثاني، وراعى مواد نظام البنك بكل دقة وعناية، من حيث البنكنوت وكمياته المتداولة، فلم يستزيد من كمية ورق البنكنوت المتداول لعلمه أن مستوى الأسعار في زمن ومكان معينين يتطلب كمية معينة من النقود، وأن هذه الكمية توازي ماتتطلبه حاجة البلاد الاقتصادية من تبادل وتداول، ولكنه في أواخر سنة ١٩١٤ تراه يستزيد من الأوراق المتداولة، فقام باصدار البنكنوت بكميات كبيرة حتى قيل أن العملة المصرية أصبحت في حالة تضخم[٣]. فقد كان ورق البنكنوت المتداول فعلا في مصر عند قيام الحرب لا يزيد عن ٢٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٢ ثم زاد إلى ٢٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٣ ثم إلى ٨٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيه سنة ١٩١٤ ووصل ١١٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٥ و ٢١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٦ و ٣٠٫٩٨٠٫٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٧ و ٤٦٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٨ و ٦٧٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٩. فوصل البنكنوت المتداول فعلا حده الأعلى في سنة ١٩١٩.

ولا يخفى أن التضخم هو مرض نقدي يعبر عنه البعض بالتمدد النقدي، فهو عبارة عن الزيادة غير الاعتيادية في كمية النقود المتداولة بحيث يعتري الوحدة النقدية انخفاضاً في قوتها الشرائية، فيؤثر

---

(١) راجع «ثروة الأمم» للأستاذ آدم سمث وقارن «الاقتصاد الصناعي والبنك المركزي» المؤلف.

(٢) راجع نكلسون في كتابه «التضخم» صفحات ٢٨،٣٨ - ٤١ وقارن هوتري في كتابه المسألة الاقتصادية ص ١٧٨.

(٣) التضخم Inflation هو كل زيادة أو تعدد في العملة بأكثر من الكمية الضرورية لقيام عمليات الأموال الاقتصادية على مستوى الأسعار القائم. ويعرف بجوه التضخم بأنه خلق القيمة من لا شيء. وأن التضخم يحدث بوسائل مختلفة أكثرها أثراً اصدار البنكنوت غير القابل للصرف أو اصدار النقود الاولية بحيث لا يكون في هذا الاصدار علاقة بحاجات الدولة الاقتصادية، ويدخل في ذلك طريقة فتح الاعتماد التي لا يكون لها رصيد أهلي تعتمد عليه داخل البلد، اذ تخلق قوة شرائية في التداول أكثر مما تقتضيه الحاجة اليها.

فى طبقات الأمة تأثيراً بليغاً فى معيشتها ومفردات مستواها بدرجات متفاوتة تفاوتاً بيّناً .

ولما كان التضخم مرتبطاً تمام الارتباط بكمية النقود من جهة ، و بوظيفة النقود من جهة أخرى ، فلما استزاد البنك الأهلى من تداول البنكنوت وزيادة الكمية بدون غطاء يعتمد على قوة شرائية أهلية صحيحة ، ساء حال المصريين الذين كانوا يتمتعون بإيراد ثابت غير متغير . و بذلك كان البنك الأهلى المصرى من أسباب وجود التضخم فى مصر فى أواخر عهد عباس حلمى الثانى وعهد السلطان حسين ، وسوف نرى كيف أعاد فؤاد الأول الثقة النقدية إلى البنك الأهلى (١) ودعا اللجان لبحث موضوع النقد و إعادة نظام استقراره . فقد دعا المسيو فان زيلاند والسير اوتو نيماير فكان لتقريرهما خير مرجع لدراسة البنوك والنقود والعمل على استقرار أحوال العملة المصرية لما فيه خير الرعية (٢) .

لقد ظهر فى أوائل الحرب الماضية أعراض عدم الثقة فى البنكنوت ، كما شوهدت فى البلاد الأخرى ، وتهافت المصريون وغيرهم على البنوك الأهلية والأجنبية و بيوت التوفير الأميرية وغير الأميرية ، وطالبوا بصرف البنكنوت بالذهب ، وسحبوا أموالهم وودائعهم من البنوك ومن صناديق التوفير ، فاضطرت بعض البنوك إلى اغلاق أبوابها ، و رأى البنك الأهلى عدم إمكان تجديد رصيده ، وازاء ذلك لم تجد الحكومة بدأ من فرض سعر إلزامى للبنكنوت ، ففرضت الحكومة سعراً إلزامياً لأوراق البنكنوت فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ ، وذلك عندما طلب البنك الأهلى المصرى عدم تحويل البنكنوت بالذهب ، فأصبحت العملة المصرية غير قابلة لأن تستبدل بالذهب وأصبح المصرى ملزماً بقبول البنكنوت فى التعامل بأى مقدار كان دون قيد ولا شرط ، وأعفى البنك الأهلى من شرط التزامه بدفع مقابل النقود ذهباً ، إعفاءاً مؤقتاً أصبح دائماً حتى الآن ، وتحولت مصر من نظامها الأهلى نحو النظام الانجليزى ، خصوصاً بعد أن حلّ الجنيه الانجليزى محل العملات المصرية والأجنبية الأخرى فى التداول (٣) . وفى

---

(١) راجع تقرير المجلس الاقتصادى عن نظام العملة بتاريخ سنة ١٩٣٦ وقارن « عناصر علم الاقتصاد » تأليف لبيلة وعليش صفحات ٢٠٦ و ٢٥٤ . وراجع ورسن « عن نظام العملة الفعلى فى مصر » بمجلة مصر المعاصرة عدد فبراير سنة ١٩٢٤

(٢) راجع « عناصر علم الاقتصاد » تأليف لبيلة وعليش صفحات ١٩٢ — ١٩٩ .

(٣) قد يكون من الواجب أن نظهر حقيقة أمر ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الانجليزى ، فقد أخذ الجنيه الانجليزى مركزه الممتاز فى النظام النقدى المصرى منذ أن أخذ محمد على باشا فى اصلاح النقود المصرية سنة ١٨٣٤ وجعل وحدة النقود الريال أو القطعة ذات العشرين قرشاً من الذهب أو الفضة متبعاً بذلك نظام المعدنين . وقد نص المرسوم الصادر بالاصلاح باعتبار بعض النقود الأجنبية نقوداً قانونية وحدد ما تساويه بالقرش . فقد بلغ عدد النقود الأجنبية المتداولة فى مصر فى عهد محمد على ما لا يقل عن تسعه وهى الجنيه الانجليزى وجعل قيمته ٩٧,٥ قرشاً وقطعة الخمسة فرنكات الذهبية وسعرها ١٩,٢٥ .

ذلك يقول تقرير المجلس الاقتصادى عن نظام العملة فى سنة ١٩٣٦ « أن النص الوارد فى القانون النظامى للبنك الأهلى يقضى بوجوب ضمان النصف على الأقل من أوراق العملة بالذهب ، وأن هذا الضمان كان موجوداً فعلا ، ولكن حدث فى نوفمبر سنة ١٩١٤ أن أصبح من المستحيل استيراد الذهب إلى مصر لحفظه ضماناً لأوراق العملة الجديدة التى قضت الضرورة بإصدارها ، فرخصت الحكومة المصرية للبنك بأن يودع فى بنك انجلترا مقداراً من الذهب يفى بضمان هذه الزيادة ، وأن بنك انجلترا أخطر البنك الأهلى بأن ضرورات الحرب جعلت تقديم الذهب لضمان أوراق العملة غير مستطاع .

قرشاً والريال الاسبانى ويساوى ٢٠٫٠٩٥ قرشاً والريال الأمريكى ويساوى ١٩ قرشاً والقطعة ذات العشرين فرنكا من الذهب أى الونكو ويساوى ٧٧٫٠١٥ قرشا والمجر ويساوى ٤٥٫٠٩٠ قرشاً والبندق وسعره ٤٠٫٤٣ قرشاً والديلون ويساوى ٢١٣٫٠٩٧ قرشاً والجنيه المجيدى وسعره ٨٧٫٠٧٥ قرشاً . فكان بين هذه النقود الجنيه الانجليزى فتعينت قيمته بمبلغ ٩٧٫٥ قرشاً ، فأخذ الجنيه الانجليزى مكانته بين العملات الأجنبية المتداولة فى مصر . ولما لم يسك محمد على باشا من النقود المصرية الذهبية الا مقداراً ضئيلا لم يكف حاجة المبادلات ومطالب المعاملات الداخلية ، وكان صنعه غير متقن ، حل الجنيه الانجليزى محل المصرى ، وذلك لأن الجنيه الانجليزى كان مقوماً بأعلى من قيمته بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى فطردها من التداول . ونضيف الى هذا أن الريال المصرى الفضى لم يكن متداولا تداولا كبيراً وذلك لأنه لم يسك منه الا مقادير قليلة لا تكفى حاجة المبادلات ، فتكاثرت القروش المساعدة حتى وجدت فى الأسواق المصرية بكميات كبيرة . وكان الأجانب يرفضون القرش لأن المحاكم المختلطة كانت تتساهل فى الدعاوى التى ترفع على الأجانب .

ولما نقص سعر الفضة بعد عهد محمد على باشا فى سنة ١٨٧٠ أرسلت النقود الفضية الأجنبية الى مصر لأن للأجانب حق التداول القانونى بها . فأدى ذلك الى خسارة مصر والمصريين لأنها كانت تقبل فى سداد الديون بقيمتها القانونية وهى أعلى من قيمتها السوقية المعدنية .

ولما رغبت الحكومة المصرية فى اصلاح النظام النقدى المصرى فى سنة ١٨٨٥ كان من أهم الأغراض التى ترمى اليها فى الاصلاح هو التخلص من النقود الأجنبية التى كانت منتشرة فى مصر ومتداولة على نطاق واسع . ولكن نظراً لعدم وجود نقود مصرية كافية بحاجة البلاد وضرورة الانتظار لسك كميات أخرى رؤى أن يحتفظ بثلاثة نقود أجنبية الا وهى ١ ـ الجنيه الانجليزى ٢ ـ قطعة الذهب الفرنسية ذات العشرين فرنكا ٣ ـ الجنيه المجيدى ، وحددت الحكومة المصرية تحت الاشراف البريطانى سعر هذه النقود الأجنبية بحيث تصبح قيمتها القانونية أو الاسمية أقل من قيمتها المعدنية ، وبذلك أصبحت النقود الأجنبية نقوداً قوية بالنسبة للجنيه المصرى . ولو كانت الحكومة المصرية الأهلية الوطنية سكت نقوداً مصرية كافية لطردت النقود المصرية النقود الأجنبية من التداول ، ولكن لقلة النقود المصرية حل الجنيه الانجليزى محل المصرى وذلك لأنه كان مقوماً بأعلى من قيمته السوقية بالنسبة للعملة الفرنسية والعملة التركية ، فطردها من التداول وظل الجنيه الانجليزى العملة الذهبية الوحيدة المتداولة فى مصر ، وأصبح الجنيه المصرى بمثابة نقد تحاسبى فقط ، وقد قام البنك الأهلى المصرى بنصيبه كاملا فى هذا التوجيه خصوصاً بعد اعلان الحرب فى سنة ١٩١٤ .

وأن وزارة المالية أصدرت قرارها فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٥ بتغيير نظام العملة[1]. وكان من أثره أن أصبحت العملة المصرية مضمونة بأذونات على الخزانة البريطانية لا تستبدل بالذهب بل تستبدل بالعملة الانجليزية القانونية ، فأصبحت قاعدة العملة فى مصر قاعدة الليرة الاسترلينية ، وبذلك أصبحت العملة المصرية لا حول ولا قوة لها فى داخل البلاد بل تتأثر بكل عوامل التضخم التى قد تتأثر بها انجلترا حتى واجهت مصر هذه الحقيقة فى سنة ١٩٢٠ عند ما هبط الاسترلينى بمقدار ٣٠ ٪ فهبطت العملة المصرية بنفس النسبة داخل الديار المصرية . فتأثرت الطبقات المصرية تأثراً بليغاً فى طبقاتها الفقيرة والغنية على السواء[2] بدرجات متفاوتة أثرت تأثيراً بليغاً بالمزارعين .

ونحن لا ننتقد فى هذا العصر إصدار البنكنوت وعلاقته الوطيدة بالبنك الأهلى ذى المركز المالى المتين ، وإنما ننتقد دوام الاعفاء من الغطاء الذهبى ، إذ أن هذا الاعفاء جعل العملة المصرية تتأثر بسلطان البنك الأهلى كما تتأثر بدوام ارتباط العملة المصرية بالعملة الأجنبية على دوام الزمن . ولايخفى أن التعهد بالدفع لا بد منه وذلك لكى تستمر ثقة المصريين بالبنك المتمصر ، كما أن ذلك لا بد أن يكون رادعاً للبنك عن الافراط فى إصدار البنكنوت ولا سيما فى الأوقات غير العادية التى قد تتعرض لها انجلترا ولا تتعرض لها مصر بنفس الضرورات الاستثنائية والظروف الخاصة البريطانية . فهل يسود نظام الصرف بالذهب وتتبوأ مصر مكانتها فى عالم البنوك والنقد ؟ أم ان البنك الأهلى باستطاعته استبدال الذهب بأذونات الخزانة المصرية ثم بأذونات الخزانة البريطانية أصبح فى حرز متين للاشراف الفعلى على حالة النقد المصرى .

لقد ورد فى المادة الأولى من قانون ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ أن البنكنوت الذى يصدره البنك الأهلى المصرى يكون له نفس القيمة الفعلية التى للنقود الذهبية المتداولة رسمياً فى مصر ، وورد فى المادة الثانية أن الحكومة ترخص للبنك الأهلى بصفة مؤقتة وإلى أن يصدر أمر آخر فى تأجيل دفع قيمة البنكنوت بالذهب . فهل لهذه الوعود والقيود من فائدة تسترجع النقد المصرى قوته الشرائية على

---

(١) راجع ,,الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى،، للمؤلف وأيضاً ,, عناصر علم الاقتصاد ،، صفحات ٢١٣ - ٢١٥ .

(٢) راجع ,,عناصر علم الاقتصاد،، تأليف لبيبة وعليش صفحات ٢١٦ - ٢١٨ وأيضاً صفحات ٢٥٢ - ٢٦٤ ، وقارن أرمنجون فى كتابه ,, مركز مصر الاقتصادى والمالى ،، صفحات ٣٥٤ - ٤٢٣ وانظرنى فى كتابه ,,النقود والائتمان فى مصر،، وأيضاً جريج فى مصر المعاصرة عدد فبراير سنة ١٩٤١ عن ,,الأسعار العامة فى مصر،، والدكتور احمد بك ابراهيم فى كتابه ,, السياسات والنظريات النقدية ،، ص ٤٤ .

أساس أحوال الانتاج الأهلي ؟ . إذ لايخفى أن النقد المصرى لم يتداول إلا لتأكد الأفراد والجماعات والشركات المصرية والجمعيات التعاونية من متانة المركز المالى لمصدّره ، واستعداد هذا المصدّر لدفع مقابله بالعملة الشرعية والمعدن الذهبي[١] . فاذا ما وجد المصريون أنه أيسر لهم أن يقبلوا هذا النقد ما دام الغير يقبله منهم سداداً لما فى ذمتهم من ديون ، فان نظام الصرف بالذهب أو بما يعادله تماماً أصبح من الضروريات لاستمرار ثقة الناس فى العملة التى تعاملوا بها فى عهد عباس وعهد السلطان حسين كامل[٢] . ولكن هل تدوم الثقة عند عدم الوفاء بالعهود والتعطاء ؟

فنرى كما يرى الدكتور إبراهيم بك فى كتابه «النظريات والسياسات النقدية» أن تعديل نظام البنكنوت كان قاصراً على فرض السعر الالزامى ، وأنه لم يتناول الشروط الأخرى المتعلقة بالاصدار وبالأخص فيما يتعلق بأن يكون نصف غطاء البنكنوت ذهباً والنصف الآخر أوراقاً مالية . ولكن نشاط حركة الأعمال فى مصر دعت إلى زيادة كمية البنكنوت المتداول ، ولهذا رخصت الحكومة المصرية للبنك الأهلي بأن يحفظ جزءاً من رصيده الذهبي فى بنك انجلترا حتى يتمكن من سحب ورق البنكنوت فى مصر أو سحبه بالصرف بالذهب . وقدحدث ذلك فى نفس الوقت الذى طالب بنك انجلترا أن يستأذن البنك الأهلي المصرى من وزير المالية فى حفظ الرصيد الذهبي فى انجلترا بدلا من ارساله من انجلترا إلى مصر ويتعرض إلى الضياع من جراء فعل الغواصات الألمانية[٣] بالبواخر .

---

(١) ان دوام الاعفاء اقتصاداً للذهب وتخفيفاً لثقله كانت سياسة لم تبررها الحقائق والحوادث الاقتصادية فى مصر ، فقد اختفى الذهب من السوق وارتفعت قيمته ، بينما أخذت قيمة النقد الورق فى الانخفاض ، وتزايد هذا الانخفاض كلما أفرط البنك الأهلي المصرى فى اصدار البنكنوت بغطاء سندات غير مصرية . قارن بنهام فى كتابه ,, علم الاقتصاد ,, ص ٣٦٦ ، وتوماس فى كتابه ,,عناصر علم الاقتصاد,, . وقارن ,,الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى,, للمؤلف .

(٢) لقد ظهرت وظيفة البنك الأهلي المصرى كبنك مركزى فى عهد الخديو عباس الثانى وذلك عند ما قام بتنظيم عملية الائتمان فكان البنك الأهلي يرى فيها وسيلة فعالة لتنظيم مقدار النقد اللازم للمعاملات التجارية . فكان اذا رفع من سعر الفائدة قل الائتمان وقل مقدار النقد المتداول ، فتنخفض الأسعار وتأخذ الصادرات من الحاصلات الزراعية فى الازدياد . وكان اذا انخفض سعر البنك أن زاد الائتمان وتبع ذلك نشاط فى المعاملات التجارية ولذا ترتفع الاسعار ، الامر الذى يؤدى الى نشاط التجارة الخارجية وزيادة الواردات على الصادرات . قارن باجوت فى كتابه ,, لمبارد ستريت ,, .

(٣) اتفقت الحكومة المصرية مع البنك الأهلي على أن يقدم قروضاً على القطن بسعر ٦٫٥٠ ./. على أن تضمن الحكومة ٩٠ ./. من قيمة القروض ، وبهذا تعاونت الحكومة مع البنك وذلك لكى يتمكن البنك الأهلي من اصدار البنكنوت اللازم ويحتفظ بأذونات الخزانة المصرية . ويلاحظ أن الحكومة قبل أن تصدر أذونات الخزانة المصرية حصلت على موافقة الحكومة البريطانية فى اصدار قرض بلندن مقداره خمسة ملايين من الجنيهات لاستخدامه فى منع تدهور قيمة الجنيه المصرى فى المعاملات

وقد تبين لنا أن وزير المالية المصرية أصدر فى أكتوبر سنة ١٩١٦ قراراً يحدد فيه سعر الجنيه الانجليزى بمبلغ ٩٧٫٥ قرشاً ، وقرر الوزير أيضاً أن يقبل الوينتو فى المعاملات على أن يكون تداوله اختيارياً بسعر ٧٧٫١٥ قرشاً وتقبله الحكومة المصرية فى خزائنها بدون قيد ولا شرط . فنرى أن قانون أكتوبر سنة ١٩١٦ جعل فرقاً بين الجنيه الانجليزى والوينتو ، إذ أصبح الجنيه الانجليزى له سعر قانونى بينما أن الوينتو له سعر اختيارى ، كذلك تقرر تداول الجنيه الانجليزى بقانون بينما تحدد الوينتو فى التداول بقرار وزارى ، وبهذا لا يمكن إلغاء الجنيه الانجليزى من التداول إلا بقانون بينما يمكن إلغاء تداول الوينتو بمجرد صدور قرار وزارى . فثبتت العلاقة بين النقد المصرى والانجليزى وأصبحت متراوحة فيما بين العملة المصرية والنقد الفرنسى .

وقد سبق أن بيّنا أنه كان من أثر فرض السعر الالزامى واتباع نظام العملة الالزامية أن اختفى الذهب من التداول ، فاشتد الطلب على البنكنوت ورخصت الحكومة المصرية للبنك الأهلى بأن يودع جزءاً من رصيده فى بنك انجلترا ، وبذلك أصبح للبنك الحق فى أن يودع ذهباً فى لندن أو يسحبه مقابل إصدار البنكنوت فى مصر أو سحبه ، وأصبحت مصر تسير على نظام الصرف بالذهب(١) وسيطرت انجلترا على المعاملات فى داخل مصر وخارجها . وكأن البنك الأهلى المصرى بدلا من أن يعمل على استيراد كميات كبيرة من النقود الذهبية فى موسم القطن وفصل الشتاء لسد حاجة المعاملات ثم يعيد تصدير جزء منها فى فصل الصيف أى فى وقت الكساد حيث تقل المعاملات ، أصبح يعتمد على نظام الصرف بالذهب(٢) مع أنه كان فى الامكان إنشاء سوق المال المصرى الكفيل بتحقيق

الخارجية . والحقيقة أن الحكومة البريطانية أرادت بهذه العملة استكمال ربط الجنيه المصرى بالجنيه الانجليزى وجعل مستوى النقد تابعاً لنظام الصرف بالذهب وبذلك استطاع البنك الأهلى استبدال الذهب بأذونات الخزانة المصرية ثم بأذونات الخزانة البريطانية . لما فيه دوام ارتباط النقد المصرى والانجليزى .

(١) راجع باجوت Bagehot فى كتابه « لمبارد ستريت Lombard Street » حيث يظهر ما للبنك المركزى من أثر واضح فى شئون الذهب ، ويؤكد تأثير سعر فائدة البنك على التجارة الخارجية ، ويعتقد أن رفع سعر البنك سوف يأتى بالذهب من « القمر » على أساس أن الناس وحاجة الأجانب لما أيقنوا من رفع السعر وجهوا حاجاتهم الى تلك السوق التى تكون فيها أسعار الفائدة مرتفعة . وقد كان بنك انجلترا يهيمن على حركة الصادرات والواردات سواء فى انجلترا أم فى غيرها من الدول التابعة لمصر فى عهد عباس حلمى الثانى .

(٢) أصبحت سندات الخزانة البريطانية من الغطاء اللازم لاصدار البنكنوت المصرى ، ولا يخفى أن التدخل فى سوق المال أصبحت من سلطان بنك انجلترا ، فاذا ما وجد زيادة فى النقد المتداول فى امكانه سحبها وذلك بطريق التداول بسندات الخزينة قصيرة الأجل Treasury Bills ، فهو يطلب الى وزارة المالية أن تقلل الى قسم الاصدار جزءاً مما لديها من

المطالب المصرية من استقلال النقد المصرى وشئونه . فأصبح التداول الخارجي يقوم على النقود الورقية الالزامية بينما يقوم التداول مع الخارج على أساس أن البنك الأهلى المصرى يبيع لمن يريد كمبيالات بالجنيهات الانجليزية بسعر التعادل مسحوبة على رصيده الذهبي فى لندن . وكان أن أصبح البنك الأهلى المصرى بنكا مركزياً بالنسبة لمصر فى أحوال التجارة الخارجية واستقرار أحوال العملة المصرية على أساس القيمة الخارجية له فى لندن . فكان البنك الأهلى يبيع بسعر ثابت سكوكاً على الخارج قابلة الصرف بالذهب ، وكذلك كان يشترى بسعر التعادل أو التكافؤ الكمبيالات المسحوبة على لندن .

وبهذه الطريقة أمكنه تثبيت سعر الصرف بين مصر وانجلترا على أساس القيمة الأصلية للعملة البريطانية ، وأصبحت أهم عمليات البنك الأهلى هى تحقيق الاستقرار[١] عن طريق اصدار البنكنوت والمزيد منه حتى تتناسب قوة شراء الجنيه المصرى بقوة شراء الجنيه الاسترليني . ولهذا زاد البنكنوت فى مصر من ٢٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٤ إلى ٥٫٧٤٣٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٥ ثم إلى ١٠٫٨٠٠٫٠٠٠ فى صيف سنة ١٩١٦ من عهد السلطان حسين ، بينما كان الرصيد الذهبى لم يتجاوز ٦٫٤٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات نصفه فى مصر والنصف الآخر فى لندن[٢] .

تحولت مصر عن قاعدة الذهب فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ وأخذت بنظام الصرف بالذهب من

هذه الأوراق ، ثم يطرح هذه الأوراق للبيع . فاذا أقبل الافراد على شرائها تمكن البنك من سحب جزء من النقد المتداول. فهل أقبل البنك الاهلى على شرائها لتغطية ورق البنكنوت ؟ وراجع توماس فى كتابه « نظام البنوك والتبادل » ص ٤٨ حيث يشرح السبب الذى أدى الى اتباع سياسة النقود الالزامية مع الاعتماد على نظام الصرف بالذهب ، ويبين ما تجنيه انجلترا من تقوية مركز بنك انجلترا فى الصرف الدولى من وراء استعمال سياسة السوق المفتوحة تفضيلا عن سياسة سعر الخصم والاشراف عليه . وقارن سو Saw فى كتابه „ بنك انجلترا „ .

(١) يذكر الدكتور احمد ابراهيم فى كتابه „ النظريات والسياسات النقدية „ ص ٢٤٥ أن الجمهور المصرى لم يحجم عن قبول البنكنوت فى التعامل ولو أن الطلب على النقود الفضية زاد زيادة كبيرة ، وذلك لاقبال الجمهور على اكتنازها بدلا من اكتناز الذهب . ولذلك زادت المسكوكات الفضية من ٢٫٥ مليون من الجنيهات فى يولية سنة ١٩١٤ الى ٤٫٥ مليون من الجنيهات فى فبراير سنة ١٩١٥ و ٦٫٦ مليون من الجنيهات فى عهد فؤاد الأول فى سنة ١٩٢٠ ، وقارن مذكرة اللجنة المالية المرفوعة لمجلس الوزراء فى سنة ١٩٣٣ .

(٢) قارن رسالة الدكتور محمد كامل ملش عن „ وسائل التداول ووثائق الائتمان فى مصر „ ص ١٠٠ ، وقارن توماس فى كتابه „ نظام البنوك والائتمان ص ٥٣ حيث يشرح مخاطر الاعتماد على وثائق الائتمان ، وراجع بنهام فى كتابه „ علم الاقتصاد „ حيث يقول أن نظام الصرف بالذهب فى نظر البعض ما هو الا توجيه بريطانى الغرض منه ربط أغلب الدول بنظام النقد البريطانى , راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » المؤلف .

هذا التاريخ حتى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ حيث أخطر بنك انجلترا البنك الأهلى المصرى بأن ضرورات الحرب جعلت تقديم الذهب كضمان للبنكنوت المصرى أمراً غير ميسور ، فأخطر البنك الأهلى الحكومة المصرية عن الحالة ، فأصدرت الحكومة المصرية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ قرارها السابق الذكر وهو يقضى بإعفاء البنك الأهلى المصرى من الشرط القائل بأن يكون نصف الاحتياطى من الذهب ، وصرحت للبنك الأهلى بأن يحفظ أذونات الخزانة البريطانية بدلا من الذهب ، وبذلك تحوّل نظام النقد المصرى من الصرف بالذهب إلى نظام الصرف بالاسترلينى ، وعلى هذا أصبح نظام النقد المصرى جزءاً لا يتجزأ من نظام النقد الانجليزى ، وأصبحت تبعية الجنيه المصرى للاسترلينى تبعية كاملة ، فاذا أخذ سعر الجنيه الانجليزى يتدهور ، تبعه توا سعر الجنيه المصرى . وقد حدث هذا فعلا عند ما صدّرت انجلترا مقادير كبيرة من الذهب إلى الدول الأخرى كوسيلة لوفاء ديونها ، فانخفضت إلى أبعد مدى قيمة وحدة عملتها وتبعتها قيمة وحدة العملة المصرية فى سنة ١٩١٨(١) ، فارتفعت الأسعار وأثّر ذلك على طبقات الأمة المصرية بدرجات متفاوتة . فقد أصبح الجنيه المصرى تابعاً لكتلة الاسترلينى ، وكل تقلقل يعترى الأخير يصيبنا منه رذاذ . وما كان أولى بعملتنا أن تستقر على أساس أهلى أو دولى بدل استقرارها على أساس الاسترلينى وحده ، وبذلك تصبح قيمة عملتنا دولية يحددها النظام النقدى العام . فهل كان هذا الاتجاه هو الذى أخذ به فؤاد الأول فى عهده ؟

ونرى أن للارتباط بالاسترلينى والاختلاف مع غيره من العملات الأجنبية أثراً على سير صادرات مصر ووارداتها بالنسبة للدول الأخرى ماعدا انجلترا . وقد كان من أثر ذلك أن أخذت مصر بعلاجات وقتية لتحسين حال المصريين ، منها إعانة التصدير ، ومنها اتباع نظام الحصص ومنها الأخذ بسياسة جمركية معينة ، وبهذا أصبح استقرار العملة المصرية استقراراً صورياً على أساس الاسترلينى المنخفض القيمة . فقد ارتفعت الأسعار وزاد الرخاء الوهمى ، ذلك لأن القوة الشرائية للنقود المصرية هبطت وتبع ذلك أن مقدرتنا على الشراء من الدول الأخرى هبطت بهبوط الاسترلينى .

---

(١) تعدل نظام النقد المصرى تعديلا الزامياً فأصبحت أذونات الخزينة البريطانية أساس احتياطى الوحدة النقدية فى مصر ، وكانت هذه الأذونات لا تدفع بالذهب ، ولكنها تدفع بالجنيهات الانجليزية الورقية ، ويعيب بعض علماء القانون والاقتصاد على قرار ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٦ أنه قرار لا مشروعية له . وذلك لمنافاته القانون النظامى للبنك الأهلى الذى يقضى بأنه لا يجوز تعديل لائحة أحكامه الا عن طريق الجمعية العمومية لشركة البنك بناء على اقتراح مجلس الادارة بعقد جمعية عمومية غير عادية ويشترط مصادقة الحكومة على ذلك . فهل كان الشرع قوة تعوق قوة العادة المصرفية التى أخذ البنك الأهلى فى تقوية دعائمها ؟

ونختتم هذا الموضوع بما ورد فى مذكرة المستشار المالى عن مشروع ميزانية سنة ١٩١٧ حيث قال عن تعديل نظام النقد المصرى ، أنه بعد سبتمبر سنة ١٩١٧ لم يظل الحد الأدنى القانونى للرصيد الذهبى ٥٠ ٪ من الذهب كغطاء للاصدار ، بل أنه لمناسبة التوسع فى إصدار البنكنوت أثناء الشتاء ، ونظراً لعدم ملاءمة سحب مقدار آخر من الذهب من بنك انجلترا فى الظروف القائمة ، رخصت الحكومة للبنك الأهلى بأن يخفض الحد الأدنى لرصيده ، وبهذا بلغ مقدار الرصيد الذهبى ٥٠٠٠٠٠ر٥ جنيه مقابل إصدار بنكنوت قدره ٢٠ مليوناً ، وأصبح غطاء الفرق هو أذونات الخزانة البريطانية المصرية وسندات أخرى من الدرجة الأولى(١) .

ومن هذا نرى أن مصر ساء حالها فى عهد عباس حلمى الثانى ، إذ أصبحت البنوك وتدهور أحوال النقد المصرى فى أواخر عهد عباس الثانى والسلطان حسين ، من أسباب ضعف قوة الطبقات الدنيا الشرائية . وقد دعا ضعف القوة الشرائية إلى انتشار الجهل والأمية بين طبقات الفلاحين والزارعين. فسياسة اللورد كرومر ومن تبعه حالت دون تعليم الشعب الزراعى المصرى ، فساءت حالتهم المادية والمعنوية وفقدوا مع الزمن أخلاق الصدق والوفاء وحب الخير والبر والاحسان ، وانتشرت الأمراض فمست طبقات الشعب الدنيا والوسطى ، كبيرها وصغيرها ومتوسطها(٢) ، وكان أولى هذه الآفات الربا الذى انتشر انتشاراً بيناً ، وساعد على ذيوعه ما فطر عليه معظم الطبقات من قصر النظر وعدم تقدير العواقب وحب الاسراف والظهور ، ووجد المرابون من هذا الضعف ومن النظم والقوانين والامتيازات ورعاية المحاكم المختلطة ما جعلهم يتنقلون فى مختلف الأوساط الزراعية فى القرى والعساكر والعواصم والبنادر ، فكبلوا الزارعين بالديون مما أفضى إلى ضياع بعض الملكيات وانتشار الفقر والبؤس فى الطبقات الكبيرة ثم المتوسطة ثم الصغيرة . وانتشرت الخمور الفتاكة بين القروين وصارت محال المسكرات تفتح علناً فى القرى بين الفلاحين برعاية الحكومة وحمايتها وفى كنف الامتيازات

---

(١) راجع « تاريخ الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف حيث ترجمة الصناعة والبنوك فى عهد فؤاد الأول .

(٢) لا يخفى أن سياسة اللورد كرومر كانت تعتمد على نظام الاشتراكية الحكومية ، والاشتراكية الحكومية تجمع مزايا الاشتراكية ومزايا الرأسمالية الديمقراطية ، ولكنها فى هذا العهد جمعت مساوىء النظامين . فقد تدهورت القوة الشرائية للطبقات الدنيا ، مع أن كل منتج فى هذا العهد كان يجب أن يعمل على تحقيق أكبر فائدة فى أقل التضحيات ، وكان الواجب أن يكون نظام الانتاج فى الرأسمالية والاشتراكية يسعى الى تحقيق الحجم الأمثل الذى يحقق للعامل أكبر الوفرات من جراء كده وعمله . فهل كانت سياسة كرومر النقدية وآثارها تحقق سياسة الصالح العام المصرى ؟

الأجنبية ، فتمكنت بالقرويين فتكا ذريعاً ، وأفسدت عليهم صحتهم وذهنهم وأخلاقهم ونقصتهم مقدرتهم على العمل والانتاج[1] . وفي ذلك يقول السلطان حسين عند ما كان أميراً في حديث له نشرته جريدة دي اجبسيان استاندارد في ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٠٨ « إن الفلاح يقضي حياته مثقلاً بالدين ، لا تزيد إيراده على الضرائب المفروضة عليه وفوائد الديون المطلوبة منه ، وهو لكي يسد حاجات زراعته في مواعيدها مضطر دائماً إلى الاستدانة بالربا الفاحش ؛ فلهذا العسر من جهة ، ولخلوه من المال من جهة أخرى . ولكثرة من يعولهم من جهة ثالثة قد بقي الفلاح غريقاً في بحار الضنك ، لا يعرف لنفسه مخلصاً منها . و يقول الأستاذ فورت في كتابه «البنوك في مصر» أن البنوك في مصر لم تعمل على رفع الشئون الزراعية بمقدار ما فعلته في رفع شئون إنتاج القطن والعناية بتصديره ، ولهذا ارتفعت سعر الفائدة على القروض الأهلية وانخفضت على القروض الخاصة بتمويل القطن و وسائل تصديره وتجارته[2] .

وصفوة القول أن تاريخ مصر القومي دل على انحلال وطني عام بين الزارعين ودرجة نهضتهم الاقتصادية وبالأخص الزراعية الحقيقية . فقد لمسنا انحلال حالة الشعب المصري في الشئون الزراعية .

---

(١) لقد أوجد كرومر نظاماً دقيقاً لمصر وللمصريين ، ومع أن هذا النظام كان يجمع بين التفكك والتوطن ، لذ انه وزع الأعمال على الجهات الزراعية المختلفة ، كل بما يناسب قدرته الانتاجية ، الا أنه لم يراع مقدرة المصريين الانتاجية على حقيقة أمرها ، فقد كانت مصر مفتقرة الى النظام الصناعي لتحقيق الكفايات الانتاجية الناشئة على نطاق التخصص والانتاج الخاص .

(٢) نظرة الى مواد انشاء البنك الأهلي المصري تظهر حقيقة أمر هذا التوجيه ، فالمادة ٣٢ مكررة تقول « يستطلع المجلس رأي لجنة لندرا ويعتد بأصوات أعضائها في الأحوال الآتية : — ١ - حين يراد تقرير مسألة أو الاشتراك في مشروع يقتضي كل منهما مبلغا قدره مائة ألف جنيه انجليزي فما فوق . ٢ - حين يراد اقتراح زيادة رأس المال أو تقرير أمر بخصوص الأسهم الجديدة المصرح باصدارها طبقا المادة العاشرة ولم يقوم المساهمون الأصليون على الاكتتاب فيها وحين يراد طلب قسط من ثمن الأسهم الجديدة . ٣ - حين يراد تعيين المواضيع التي تعرض على الجمعية العمومية غير العادية أو ادخال تعديل على مواد هذا القانون . ٤ - عند الموافقة على ميزانية السنة التي يجب عرضها على الجمعية العمومية . ٥ - حين يراد صرف جزء من أرباح السنة الجارية في بحر السنة . ٦ - عند الرغبة في تصفية الشركة أو حلها . ٧ - كلما طلب محافظ البنك ملاحظة اللجنة المذكورة . وتنص المادة الرابعة والثلاثون على « أن مهمة مندوبي الحكومة هي أن يسهرا على تنفيذ ما جاء في الأوامر العالية وبنود تأسيس الشركة ومواد قانونها بما يتعلق بمصالح الحكومة ومصالح الجمهور وأن يسهرا بوجه خاص على تنفيذ الشروط المفروضة باصدار البنكنوت ، ويحق لهذين المندوبين أن يفحصا في كل وقت حالة خزينة البنك وما عنده من القراطيس المالية غير أنهما ملزمان بحفظ السر فيما يتعلق بأعمال البنك المالية . ويمكن هذين المندوبين أيضا أن يحضرا جلسات مجلس الادارة برأي استشاري . واذا وجد ما يخالف الأوامر العالية أو البنود الأساسية أو مواد هذا القانون ، فانهما يبديان ملحوظاتهما كتابة لمجلس الادارة واذا أبى المجلس أن يعتد بها فانهما يبادرا الى رفع تقرير بشأنها الى ناظر المالية .

فلم تتقدم الجماعات الزراعية ، ولم تنشأ البنوك الزراعية أو البنوك الشعبية ، ولم تشايع الحكومة فكرة الاتحادات الأهلية التى أخذت فى التقدم فى البلاد الأجنبية ، ولم تعن الحكومة بالفلاح فى أعمال الرى والمشروعات العامة عنايتها بالقطن وشئونه . ولم ينهض المصريون نهضة تدل على تمتعهم بالحرية لرفع شئون الانتاج الزراعى (١) . وقد انتظرت مصر الخير الوفير فى عهد فؤاد الأول ، وسوف ترى ما نالته البلاد من تشجيع الشئون الزراعية والصناعية حتى تحقق رفع مستوى المصريين فى الناحيتين الزراعية والصناعية .
فقد اتجهت آراء فؤاد الأول إلى توسيع تدخل الحكومة فى جميع نواحى النشاط الاقتصادى لتنظيم الانتاج والاستهلاك وذلك لتوفير أسباب الرخاء لعامة الشعب وجماهيره . وكانت مصر فى أحوج ما تكون إلى مثل هذا التدخل الذى تقتضيه رسالة العمل على رفع مستوى الحياة فى البلاد بطريقة منظمة فعّالة ، وهى رسالة من أقدس الرسالات وأحقها بالدعاية وأولاها بالتقدم على ما عداها من سائر المهام التى واجهت فؤاد الأول فى زمنه وطول حياة عمله . وقد وجد فؤاد الأول أنه قد يكون من النافع جداً أن تنهج البلاد فى سبيل تحقيقها ما انتهجته البلاد الأخرى التى عالجت هذه المهمة بما تستحقه من الحزم والجد . فرسم لذلك سياسة قومية أساسها تعبئة جميع موارد البلاد وتوجيهها وفق التيارات الاقتصادية التى ترمى إلى منع الفقر والجهل والمرض من الفتك بالمجتمع المصرى وبالأخص الزراعى القائم ، فقد اشتهر عهد فؤاد الأول بالتوجيه فى الشئون الزراعية والصناعية ، فزاد تدخل الحكومة فى الشئون الزراعية والصناعية بعد أن ترك للأجانب أمرها ، فساء مستوى المجتمع المصرى قبل عهده .

ونتساءل هل شاركت الحكومة المصرية عبء فؤاد الأول فى التوجيه السليم الذى هدف اليه الملك الديمقراطى؟ (٢) فقد تعين على الحكومة المصرية أن تضطلع باستثمار الموارد بنفسها فى بعض الأحيان

---

(١) كان الواجب ان تراعى الحكومة المصرية ، وهى القائمة على الاشتراكية الحكومية ، تحقيق التفكك الصناعى والزراعى والتجارى اللازم لتضافر العمليات الانتاجية وقيامها بوظائفها على نطاق واسع فى العمليات المختلفة فى المزارع والمتاجر والمصانع ، وبهذا كانت تحقق الوفورات الناشئة من الانتاج على نطاق واسع . وكان عليها أن تراعى أن محاسن الانتاج العام لا يرجع الى عملية زراعية واحدة بل الى ميل كل عملية الى الانفصال عن العمليات الأخرى الموجهة ، فتصبح هذه العملية وحدة قائمة بذاتها ، فتتمتع كل العمليات الصغيرة بمزايا الانتاج على نطاق واسع . وهنا يستفيد المنتج الصغير ويتمتع بمزايا المنتج الكبير فى ظل النظام الاشتراكى الحكومى الذى اتبعه كرومر وغورست وكتشنر فى مصر .

(٢) راجع " سعد زغلول " للاستاذ عباس محمود العقاد ، صفحة ٢١٥ - ٢١٦ و ٢١٨ حيث يقول أما السلطان فؤاد فمن أخص صفاته التى اشتهر بها بعد النظر وحسن الموازنة بين الأمور . . . . . . أيا كان ميل السلطان الشخصى الى سعد وأصحابه . وقارن " فؤاد الأول " تأليف الاستاذ سردار اقبال على شاه ترجمة الاستاذ محمد عبد الحميد ص ١١٤ - ١١٥

أو بواسطه شركات شبه حكومية فى أحيان أخرى . واستطاع فؤاد الأول أن يكون المثل الصالح بالاشراف على بعض النواحى الزراعية وتوجيهها التوجيه المحقق للمنفعة العامة(١) ، فهل تكفلت الحكومة المصرية بالاشراف استبقاءاً للنشاط الفردى والحافز الشخصى الذين يراهما بعض الاقتصاديين عاملا مهماً فى كمال الانتاج ؟(٢) فالاشراف يعاون على تخصص العاملين فى الانتاج بتصيبهم الضيق لما فيه الخير العميم .

---

(١) راجع « التطور الاقتصادى فى مصر » تأليف البراوى وعليش حيث يقولان « فكان المغفور له الملك فؤاد الأول من أكبر المشجعين فى الصناعة القومية والناظرين لها والقائمين بها » .

(٢) الحق أن البنك الأهلى المصرى كان فى حل من أن يعمل على هذا لولا محبته لخدمة المساهمين وتفضيلها على خدمة طبقات الأمة المصرية . ولكن كيف له أن يفعل ذلك وهو مرتبط بمواد تكوينه حيث نصت المادة التاسعة والأربعين بالآتى : ـ « يوزع صافى أرباح الشركة بعد اسقاط النفقات كما يأتى : ـ ١ ـ يعطى للاسهم أربعة فى المائة عن القيمة المدفوعة من ثمنها بصفة فائدة . واذا كانت الأرباح غير كافية لاعطاء هذه الفائدة فيؤخذ المطلوب من المال الاحتياطى المخصوص ، وفى حالة عدم كفاية هذا الاحتياطى تؤخذ التكملة من الاحتياطى القانونى اذا كان هذا الاحتياطى يزيد عن مليون جنيه وبقدر هذه الزيادة فقط . ٢ ـ تؤخذ عشرة فى المائة من الأرباح للاحتياطى القانونى ، الى أن يبلغ نصف قيمة رأس المال ، واذا وصل الى هذا الحد ثم نقص عنه يستمر الأخذ من الأرباح الى أن يعود لأصله ، وهذا الحاصل لايجوز توزيعه على المساهمين الا عند حل الشركة ، ويجوز للجمعية العمومية أن تحجز من باقى الأرباح بعد ذلك جانباً لحاصل احتياطى خصوصى لدفع الطوارىء ، وهذا الحاصل يمكن للجمعية أن تقرر توزيعه على المساهمين أو اضافته على الاحتياطى القانونى ولو بلغ نصف رأس المال ، وللجمعية أن تضيف لأرباح السنة المقبلة جزءاً من الأرباح ، والباقى من الأرباح بعد ذلك يوزع على الأسهم ، واذا كان فى بعض السنين تهبط أسعار السندات خاصة البنك المثبتة لنصف البنكنوت فلمجلس الادارة فى أى وقت أن يأخذ من حاصل الاحتياطى المخصوص مايغطى مقدار عجز الثمن ، واذا لم يكف تؤخذ التكملة من الاحتياطى القانونى اذا زيد عن مليون جنيه ، وبقدر الزيادة . واذا عادت الأسعار بعد ذلك ترد المبالغ الى أخذت من كل حاصل لحاصلها .

فقد سايرت مصالح البنك تشجيع تمويل القطن ولم تساير رعاية للزارعين أنفسهم ، ولنا فى تقرير اللورد كرومر سنة ١٨٩٩ مايؤيد ذلك فقد قال عن ديون الفلاحين مايأتى : ـ بحثت فى هذه المسألة الوعرة فى تقاريرى الماضية وانما أعيد الآن ماذكرت حينئذ أن الحكومة المصرية سلفت الزراعيين عشرة آلاف جنيه بمبالغ صغيرة سنة ١٨٩٦ على سبيل التجربة ، ولم يكن قصدها من ذلك أن يجول فى هذا الميدان الذى يجول فيه بعض أفراد الناس وبعض المال الخصوصية فثبت من تلك التجربة امران أحدهما أن الفلاحين يقبلون عن طيب خاطر على كل واسطة تسهل عليهم الاقتراض بفائدة قليلة وأن استرداد رأس المال ـ الذى يقرض بمبالغ صغيرة مع فائدته ـ عسير ولكنه ميسور . ثم وجهت العناية الى اقناع البنك العقارى المصرى بتقليل المبلغ الذى يسلفه حتى يكون أقله ١٠٠ جنيه فلم يجد تقليله نفعاً ، لأن ذلك القرض الأقل لم يزل فوق طاقة المقترضين . ولما أنشىء البنك الأهلى المصرى فى سنة ١٨٩٨ تيسرت اعادة التجربة على وجه أضمن النجاح من الوجه الأول ، والواقع أن رغبة الحكومة فى تسهيل حل هذه المسألة كانت من جملة الأسباب الكبرى التى حببت اليها الموافقة على انشاء ذلك البنك » . وقارن « علاج مصر الاقتصادى » للأستاذ محمد طلعت حرب باشا ، صفحات ٥٧ ـ ٦١ .

المبحث الثانى

الحالة الصناعية

١ ـ حالة الصناعة فى عهد عباس حلمى الثانى والسلطان حسين ٢ ـ أثر التوجيه فى حياة مصر الصناعية ٣ ـ الصناعة المصرية وأثر البنك الأهلى فى تدهورها ٤ ـ الصناعة المصرية ونظام الصناعة فى عهد عباس الثانى والسلطان حسين ٥ ـ التوطن فى الصناعة وأثره على حياة المصريين ٦ ـ الصناعات الكبرى والصناعات الصغرى ونظام الصناعة الحديث فى أواخر عهد عباس الثانى والسلطان حسين ٧ ـ بعض الصناعات المصرية فى هذا العصر .

« واللهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنَ بُيُوتِكُمْ سَكَنَاً ، وجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الأَنْعَامِ بُيُوتاً تَسْتَخِفُّونَهَا يومَ ظَعْنِكُمْ ويومَ إِقامَتِكُمْ ، ومِنْ أَصْوَافِهَا وأَوْبَارِهَا وأَشْعَارِهَا أَثَاثاً ومَتَاعاً إِلى حِينٍ » سورة النحل .

تكلمنا فى المبحث الأول عن الحالة الزراعية فى عهد عباس الثانى والسلطان حسين ، وشرحنا معنى الارستقراطية الزراعية والديمقراطية المالية التى شاعت فى بعض نواحى الحياة الزراعية فى مصر فى ذلك الوقت ، و بيّنا أهمية إعادة توزيع الثروة العقارية وما قام به المندوب السامى نحو تحقيق هذا التوجيه ، ثم وازنّا بين الملكية الكبرى كما ظهرت لعباس حلمى الثانى و بين الملكية الصغرى كما شايعها كرومر وغورست وكتشنر ، وحدّدنا مبادىء التحوّل من الرأسمالية إلى الديمقراطية الزراعية المناسبة لحياة مصر والمصريين(١) ، وأظهرنا مكانة جماعات التعاون من هذا التوجيه نحو الديمقراطية المالية فى الشئون الزراعية المصرية خصوصاً إذا ما كان الحاكم المصرى هادفاً إلى رعاية المصلحة العامة عن

---

(١) نتساءل فيما اذا كان نظام الرأسمالية فى مصر كان طليقاً أم مقيداً ؛ وهنا يجب أن نميز بين النظام الرأسمالى الطليق والنظام الرأسمالى الحر . خصوصاً وأن الحرية ليست متوفرة فى النظام الرأسمالى بمعناها المتخصص . فالحرية معناها أن تفعل ما شئت بشرط أن لا تضر بمصالح غيرك أما الانطلاق فهو أن تتحلل من كل قيد ، فتفعل ما تحب وتهوى بغير نظر لغير صالحك ، أما محافظة الناس على مصالح غيرها فهو قيد من القيود لا تتوفر فى ظل النظام الرأسمالى الطليق . ولا يخفى أن مراعاة مصالح الغير تحددها القوانين وقد يحددها العرف ، فهى اذن قيد . فالنظام الرأسمالى الطليق يظهر انطلاقه من كل قيد وعدم خضوعه الا لما نسميه العامل الاقتصادى أو بعبارة أصح العوامل الشخصية والمصلحة الذاتية ، أى عامل الربح الذى عمل على تحقيقه كرومر وأتباعه فى تشجيع زراعة القطن للمصلحة الشخصية البريطانية .

المصلحة الخاصة مفضلا ، رفع شئون الطبقات الدنيا عن العليا[١] ، قد أعددنا فى هذا التوجيه ما قام به فؤاد الأول من رعاية لجميع مصالح الطبقات بين العدل والمساواة والعطف نحو صغار الملاك والمؤاجرين ثم نظرنا إلى الملكية نفسها وتطوراتها وتحولاتها حتى تتناسب الوحدة الزراعية مع جهود الفلاح ورؤوس أمواله وقيادته لأفراد عائلته لما فيه رفع مستواهم العام بدلاً من الاستعمار الزراعى الذى ظهرت مبادئه عامة فى أواخر عصر عباس الثانى . خصوصاً وأنه كان يبغى تشجيع القطن لما فيه امتداد نفوذ التجارة الخارجية . ولهذا تكلمنا عن الملكية الزراعية والسياسة القطنية الدولية وبينا ما لها من مساوىء لعدم عدالة توزيع الربح بين المنتج الزراعى والمستهلك الأجنبى للقطن وبذرته ومن تعامل فيه من الأجانب ورجال السلطة من البريطانيين[٢] ، فقد استفادت التجارة الخارجية بقدر خسارة التجارة الأهلية مما دعى إلى انخفاض مستوى المزارعين المصريين ، ولهذا ولجنا باب الحاصلات الزراعية وبالأخص القطن وعلاقة ذلك بالسكان وتزايدهم ، وبينا أثر ذلك فى انخفاض مستوى معيشة المزارعين فى مصر فى عهد عباس حلمى الثانى والسلطان حسين ، مع أن الأخير عاش فى عهد التضخم المالى وما جره من ارتفاع الأسعار المصطنع الذى وان ظهر بمظهر الرخاء إلا أنه كان فى الحقيقة وبالاً على أصحاب الايراد الثابت وأغلبهم من المزارعين ، أصحاب الملكيات الصغرى ، وصغار المؤاجرين . ولهذا عرجنا إلى موضوع الضرائب والسياسة المالية لما لها من وطيد العلاقة بالزراعة المصرية وأثرها فى النهضة الاقتصادية العامة . وبينا ما أدخلته الادارة المالية الأجنبية فى نظام الضرائب من تعديل لمصلحة الزراعة وإهمال الصناعة المصرية .

ونحن إذ نترك شئون المحاصيل الزراعية منها الدخان والسكر وتربية الماشية ، فانا نعتقد أن هذه المشروعات مع الصناعات الزراعية قد سبق أن بحثناها بحثاً مستفيضاً فى كتابنا «تاريخ مصر الاقتصادى» فى عهد عباس الثانى حلمى والسلطان حسين[٣] ، كما بحثنا مشروعات الرى وأثرها فى التقدم المادى فى القرى وسكان الريف فى عهد عباس حلمى الثانى وعهد السلطان حسين[٤] . وهنا نتساءل فيما اذا

---

(١) نتساءل فيما اذا كانت المصلحة العامة ، نتيجة النظام الرأسمالى الطليق ، انطلقت باخضاعها التوجيه البريطانى ! .

(٢) نتساءل فيما اذا ظلت الطبقة المالكة تتمتع بفائض الانتاج دون غيرها من الطبقات العامة تعمل على تحقيق سياستها وحماية مصالحها عن طريق التوجيه غير المباشر للحكومة وجعلها من التأثير والنفوذ والسيطرة على ادارة التشريع حتى رأت العلاج فى السياسة التى وضعتها لمصر على هذا الأساس . قارن اسماعيل صدقى باشا فى خطبه بمجلة غرفة القاهرة مايو سنة ١٩٤٥

(٣) راجع ، تاريخ مصر الاقتصادى ، المؤلف صفحات ٤٣٣ — ٤٥٠ و ٥٤٤ — ٥٥٤ .

(٤) راجع ، تاريخ مصر الاقتصادى ، المؤلف صفحات ٤٣٣ — ٤٣٧ وصفحات ٥٤٢ — ٥٤٤ .

قضى على مصر التي تعيش في ظل النظام الرأسمالي أخرى تعانى منا كل بطالة[١] في عهد عباس حلمي الثاني ، ومن ثم أصبح التوجيه الاقتصادي ضرورة للقضاء عليها في عهد فؤاد الأول الاقتصادي . فقد عمل اللورد كرومر على جمود انتقال العمال ، إذ وطنهم على الاشتغال بالزراعة كحرفة دائمة لهم ، فلم يمكنهم من الانتقال إلى الصناعة وبذلك أوجد ما يسمى بالبطالة الاحتكاكية ، ولو أن النظام الاقتصادي كان أكثر مرونة لأمكن انتقال العامل الزراعي إلى العمل الصناعي بمجرد ترك العامل الزراعي عمله والأخذ بالعمل الصناعي[٢] .

لقد كان في مقدور عباس حلمي الثاني أن ينهض بالصناعة المصرية ، كما كان في مقدور المندوب السامي أن يوازن بين الأمور الزراعية والشئون الصناعية ، وبذلك يقلل من تزايد البطالة ويرفع من مستوى العمال بوجه أعم[٣] وذلك برفع مستوى الطبقات العاملة المنتجة .

---

(١) يعنى بالبطالة هنا بطالة الأفراد القادرين على العمل الزراعي والصناعي والراغبين فيه ، والذين لا يجدوا على ذلك عملا . وهنا نتساءل أيضاً عم تنشأ البطالة ؟ فترى أن اللورد كرومر وهو أول من اتبع آراء الاقتصاديين الكلاسيكيين يقول أنه إذا سادت المنافسة الحرة في السوق أي اذا سادت المنافسة بين أرباب الأعمال في طلبهم العمال ، واذا سادت المنافسة بين العمال على الأعمال المختلفة فانه لابد أن يجد كل عامل عملا ، ولما كان طلب العمل مشتقاً من طلب المنتجات التي يساهم فيها هذا العمل ، فان زيادة أو قلة هذه المنتجات تعتبر الدوافع في زيادة أو قلة طلب العمال ، وينحصر أثر زيادة طلب العمال المبنى على زيادة طلب المنتجات التي يساهمون فيها في رفع أجور هؤلاء العمال ، وينحصر أثر قلة طلب العمال في نقص أجورهم ، ذلك لأن طلب العمل في المدة القصيرة يعتبر عديم المرونة بمعنى أن زيادة الأجر لا تزيد من عدد العمال في مجموعهم وأن قلة الأجر لاتقلل من عدد العمال في مجموعهم . وعلى هذا الأساس اعتقد اللورد كرومر في صحة أقوال الكلاسيكيين أن البطالة ان وجدت فهي بطالة تحدث في الفترة التي ينتقل فيها العامل من عمل الزراعة الى عمل الصناعة مثلا ، نتيجة لقلة الطلب على عمله الزراعي الأصلي وزيادة الأجر في عمل الصناعة ، وأطلق كرومر على هذا النوع من البطالة اسم « البطالة الفنية الحديثة » Frictional Unemployment . فاذا كان اللورد كرومر وأتباعه أرادوا خيراً بمصر لعملوا على تحقيق المرونة بين عمال الزراعة وسهولة انتقالهم الى الصناعة لأن النظام الاقتصادي الأكثر مرونة يمكن انتقال العامل من الزراعة الى الصناعة والعكس بالعكس.

(٢) هناك نوع آخر يقول به غورست وأمثاله ، بل واللورد كتشنر ، وهو البطالة الاختيارية Voluntary Unemployment . وهذا النوع ناتج عن أن العامل بمفرده لا يريد أن يقبل الأجر الذي تحدده الظروف الاقتصادية ولا يقبل العمل الا بأجر أعلى من هذا . فالعمال كما تراءى لكتشنر في عهد عباس حلمي الثاني ، بانضوائهم تحت لواء النقابات وما ينتج عن ذلك من مساومات جماعية يرفضون قبول أجر أدنى من حد معين ، وأنه لو اتفقت هذه الاتفاقات الجماعية لهبط مستوى الأجور في الحرف التي تسود فيها البطالة بما يمكن من تشغيل جميع العمال . ولذلك قيدت الحكومة تكوين النقابات في مصر

(٣) يرى بعض الاقتصاديين أن سبب البطالة ترجع الى نقص القوة الشرائية في أيدي المستهلكين سواء أكانوا عازمين على انفاق كل ما يصل الى أيديهم من وسائل الشراء أم من ادخار بعضها مع حاجتهم العاجلة الى هذا الجزء ، أم هي نتيجة

١ — حالة الصناعة فى عهد عباس الثانى والسلطان حسين : —

بينما كانت الصناعة فى أوربا تتقدم تقدماً محسوساً فى أواخر القرن التاسع عشر أصيبت الصناعة فى مصر فى عهد عباس حلمى الثانى بالتأخر والاضمحلال ، لم يستفد أهل الصناعة من المصريين من التقدم الفنى الذى تحقق فى أوائل القرن العشرين شيئاً ، فهبطت مكانة الصناعة بالنسبة للزراعة طوال عهد كرومر ومن تبعه من المندوبين الساميين . ولم يدرك المصريون أن زيادة الثروة العامة وتحسين مستوى المعيشة وتقدم الأمة ، كل هذا يتوقف لا على حصر جهود الأمة فى الزراعة وحدها وإغفال الصناعة بل على العمل على إنماء الزراعة والتجارة والصناعة سواء بسواء إنماءاً مطرداً . فقد افتقرت الصناعة إلى المال فلم تجد من يقوم بتمويلها من الوطنيين أو المتمصرين [١] مما دعا إلى هجرة الأموال الأجنبية إلى الأسواق المصرية لاستغلال ظروف سعر الفائدة المرتفع فى مصر ، والمنخفض فى أوربا وبالأخص فى انجلترا نسبياً [٢] فزادت دخول الأجانب فى مصر وقل نصيب الوطنيين منها على الدوام ، وفى ذلك يقول الأستاذ كينز فى كتابه « النظريات العامة للعمالة والفائدة والنقود » أن مدخرات المجتمع يتسع مجالها كلما كان هذا المجتمع أغنى ، وكذلك يتسع مداها كلما زاد التباين بين دخول الأفراد ، وذلك لأن المجتمع الغنى أقدر على الادخار من المجتمع الفقير ، ولأن الأجنبى الغنى أقدر على الادخار من المصرى الفقير . ولا يخفى أن زيادة تباين الدخول بين الأفراد تجعل الأغنياء من الاجانب قادرين على ادخار جزء من دخولهم ، ويكون ادخار المجتمع فى مجموعه أعلى منه لو أن دخول أفراده كانت متساوية . ولما كان رأس المال يتكون نتيجة للادخار فقد كان كرومر وأمثاله من الاقتصاديين التقليديين يقولون إن الاغنياء من الأجانب والبريطانيين يؤدون خدمة عظيمة للمجتمع المصرى لأنهم العنصر الذى

لهذا النظام الاقتصادى الذى من شأنه عدم ضمان الغد وجعل الفرد فى شك من مستقبله مما اضطره الى العمل مع الاحتفاظ بجزء من دخله لغده ، ان طوعا أو كرها ، فهل يدعو النظام الرأسمالى الى ضعف القوة الشرائية فى أيدى السواد الأعظم من المستهلكين سواء أكان النظام الرأسمالى طليقاً أم موجهاً أم حراً ؟ لقد انقلبت حقائق الأمور فأصبح الأجنبى يسيطر بجملة على شئون عوامل الانتاج المصرية .

(١) قارن اللورد كينز فى كتابه « النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود » حيث يقول أن ادخار المجتمع لابد وأن يتساوى مع استثماره ، وأن زيادة ادخار بعض الأفراد وعدم اقبال الآخرين على استثمار هذه المدخرات يعنى أن الادخار قد زاد على الاستثمار ، ولكن لابد وأن تتعادل المدخرات مع المستثمرات ، ولا يتم ذلك الا عن طريق نقص الدخل الأهلى وشيوع البطالة الناجمة عن سوء توجيه موارد الأمة المصرية .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف حيث تشرح هذا العهد من الوجهة الصناعية على ضوء نظام الصناعة الحديث وقارن ,,تاريخ مصر الاقتصادى،، للمؤلف ص ٥٦١ وأيضاً مجلة غرفة القاهرة عدد مايو سنة ١٩٤٥

يستطيع الادخار وزيادة رؤوس الأموال وجنى أصحاب الانتاج أكثر دوراتها وزيادة المنتجات من سلع الاستهلاك وسلع الانتاج وارتفاع مستوى المعيشة . وقالت كرومر وأتباعه أن المنتجين من الأجانب فى مصر يقومون بالانتاج فى المجتمع الرأسمالى بقصد الربح ، وأن زيادة الادخار وزيادة الاستثمار يؤديان إلى هبوط إنتاجية رأس المال الحدية ، وأن هذه الانتاجية الحدية فى المجتمعات الغنية أقل منها فى المجتمعات الفقيرة ، وعلى ذلك فان زيادة الادخار قد لا تؤدى فى التو إلى ما يقابلها من زيادة الاستثمار إلا بايجاد الصناعة فى مصر ؛ وذلك لأن صاحب المشروع فى الزراعة يدفع فائدة على ما يقترضه من مدخرات الأجانب ، وهو فى الأحوال العادية لا يقترض إلا إذا كان القرض يزيد من أرباحه بقدر أعلى من الفائدة التى يدفعها على هـذا القرض (١) . ولـكن الاشراف الانجليزى قضى على الصناعـة فاختلت موازين الاقتصاديات الأهلية بزيادة الاستثمارات الأهلية فى الزراعة وافتقار الصناعة اليها فى مصر .

ويدل الـكشف الآتى على عـدد المشتغلين بالصناعة وتوزيعهم على الحرف الصناعية فى أواخر عهد عباس حلمى الثانى : —

نوع الصناعة (٢)	عدد العمال	نوع الصناعة	عدد العمال	نوع الصناعة	عدد العمال
صناعة البناء	٩٤،٩٢٥	صناعات الأطعمة	٤٠،٦٦٩	صناعة الفخار	٩،٦٥٣
صناعة النسيج	٨٣،٢٣٨	صناعة المعادن	٣٠،١١١	أشغال الخشب	٧،٥٠٦
صناعة الملابس	٧٦،٤٠٩	إنتاج القوى الطبيعية	٨،٦٠١	صناعة الأثاث	٥،٤٢٠
صناعة استخراج المعادن	٤،١١٢	صناعة معدات النقل	٣،٨٦٦	أشغال الجلود والمواد المستخرجة من الحيوانات	١،٢٩٨
الصناعات الكيماوية	٦٩٠				

(١) كان الواجب أن يؤدى ذلك الى هبوط انتاجية رأس المال الحدية ، وأن هبوط انتاجية رأس المال الحدية تؤدى الى ضرورة هبوط سعر الفائدة حتى يمكن استثمار المدخرات . ولكن سعر الفائدة لا يهبط بزيادة المدخرات مما يقلل استثمار المستثمرين عن ادخار المدخرين ، وانما يدعو الى تقليل الانفاق الكلى مما يلزم لوجود حالة عمالة كاملة فى الزراعة ، فتشيع هذه الحالة البطالة بين المصريين ويقل الدخل الأهلى بين المصريين . تقول كرومر واتباعه بأن غنى الأغنياء يدعو الى زيادة رأس مال المجتمع وارتفاع مستوى معيشته قد دل على عدم صحته من واقع فقر المصريين وانخفاض مستواهم فى مجموعهم اذ شاعت البطالة وما ينتج عنها من اسراف فى موارد المجتمع الزراعى المصرى .

(٢) راجع «الإقتصاد الصناعى والبنك المركزى» للمؤلف ص ٥٤٢ — ٥٥٧ .

لقد كان من الضرورى اتباع التوجيه الأهلى الاقتصادى للقضاء على حاله اندثار الصناعة فى مصر وازدهار الزراعة لما فيه انخفاض مستوى الطبقات العاملة المصرية . فقد شاعت البطالة بين المصريين إلى حد بعيد ، وكان ينتقل من القرى والريف العمال الزراعيون إلى بور سعيد وغيرها من المدن لكى يعملوا فى نقل البضائع الانجليزية وشحن القطن على السفن وتفريغ الفحم إلى الموانىء المصرية .

وقد كان فى مقدور كرومر وأتباعه أن يواجه المشكلة الصناعية فى مصر وعلاقتها بالبطالة بين المصريين ، خصوصاً وأن مصر تمتعت بالنظام الاشتراكى الحكومى[١] ونحن نتفق مع الأستاذ بلربى Bellerby عند ما قال فى كتابه « إعادة تنظيم البناء الاقتصادى Economic Reconstruction » انه لكى نتبين أثر التوجيه فى خلق حالة ضمان كاملة فى مجتمع معين ، فيجب أن نتصورَ مجتمعاً اشتراكياً تمتلك فيه الدولة كل وسائل الانتاج ، وأنه إذا حدث هـذا فانه من الواجب أن تحتفظ الدولة خطة لتوزيع الموارد والعمال على فروع الانتاج المختلفة ، وأنه ينطوى على تدبير الدولة فى مثل هذه الحالة على تقرير قرارات مختلفة منها تشجيع الصناعة لما فيه خير الطبقات المختلفة[٢] . ومنها تحديد أثمان سلع الاستهلاك التى سوف تنتج ، ومنها معرفة ثمن سلع الاستهلاك[٣] . وتحديد الأجور والماهيا والمرتبات وما إليها[٤]. ومنها تقرير كميات النقود اللازمة لحياة الأمة المصرية وادخالها فى النظام الاقتصادى ، سواء أ كان عن طريق البنك الأهلى المصرى التى أدارته حكومة كرومر ، أم عن طريق وزارة المالية المصرية التى أدارتها الحكومة المصرية تحت الاشراف البريطانى · وفى كلا

---

(١) راجع هيوتز فى كتابه ,, الاشتراكية الحكومية فى السودان ,, وأيضاً ,, مركز مصر الاقتصادى للمؤلف ,,

(٢) راجع بلربى فى كتابه ,, اعادة تنظيم البناء الاقتصادى ,, وبالأخص الفصل الخاص بمبادىء التوجيه الاقتصادى . Principles of Planning حيث يعدد القرارات المختلفة وأهمها التفضيل بين الحاضر وبين المستقبل أى بين الاستهلاك والادخار أو بين انتاج سلع الاستهلاك وانتاج سلع الانتاج : فزيادة المنتج من سلع الاستهلاك لا بد وأن تقلل من المنتج من سلع الانتاج والعكس بالعكس ، ومن الطبيعى أنه كلما كان المجتمع أغنى كلما أمكنه أن يدخر مقداراً أ كبر من موارده ، ولا يعنى ذلك تقليل سلع الاستهلاك عما تكون عليه وانما يعنى تقليل نسبة ما ينفق من المواد على انتاج سلع الاستهلاك اذا نسبناها لمجموع انتاج المجتمع ، وقارن هيك فى كتابه ,, الأسعار والانتاج ,, .

(٣) يمكن معرفة سلع الاستهلاك بضرب كية السلع فى أسعارها . وقد عرفت السياسة البريطانية كل ذلك من واقع أحوال استهلاك المنسوجات وزيادة الصادرات من الأقطان المصرية الى انجلترا وغيرها من الدول .

(٤) وقد عملت الحكومة المصرية تحت الاشراف البريطانى على أن تتساوى هذه الأجور والمرتبات بأثمان سلع الاستهلاك التى سوف تعرض فى السوق ، قارن ,, نظرية الأسعار ,, للأستاذ نود وقد كان أستاذاً بكلية الحقوق المصرية .

الحالتين فقد أدارت الحكومة المصرية كمية النقود وعرفت احتمالات ما قد يكتنزه المصريون منها(١)،

نعم لقد كان فى إمكان الحكومة أن تمتص عدد العاطلين وذلك بتشجيع إعادة تنظيم الاقتصاديات المصرية وتشجيع الصناعة فى مصر . فقد كان فى مصر صناعات استهلاكية كثيرة منها صناعة السكر والصناعات ذات المنفعة العامة فى يد شركات الكهرباء والغاز والمياه ، واستطاع أن يعيش بجانبها الكثير من الصناعات الصغيرة مثل الصناعات اليدوية النصف الميكانيكية ، ولكن عدد المشتغلين فيها كان قليلا ، أى بنسبة ٤ ٪ من مجموع السكان ، كما أن عدد المشتغلين بالأعمال الصناعية الانتاجية كان أقل من ذلك بكثير(٢) . كما أن حالة البطالة فى البلاد الزراعية لا تكاد تكون ظاهرة وذلك لأنه فى أحوال الكساد تهبط أجور العمال الزراعيين والصناعيين إلى حد لا يكاد يبلغ الكفاف ، وهذا مما يسمح بتشغيلهم جميعاً ، وإن كان هذا التشغيل على حساب الانخفاض فى مستوى الأجور . ففى تضحية الصناعة تضحية مستوى معيشة العمال . واعتماد مصر على الزراعة وحدها هو السبب فيما وصلنا اليه من هبوط خطير فى مستوى المعيشة المصرية .

إن التوجيه فى المجتمع المصرى الرأسمالى الذى أوجدته السياسة البريطانية فى مصر كان توجيهاً كاملاً فى الزراعة ولكنه كان توجيهاً لا تملك فيه الدولة كل عناصر الانتاج ، ولذلك كان توجيهاً ناقصاً . فقد امتلك الأفراد والشركات معظم عناصر الانتاج الأخرى ، وهذا ما يتمشى مع التوجيه فى نظام الاشتراكية الحكومية . ولما كانت الحكومة المصرية فى النظام الرأسمالى لا تتحكم تحكماً شاملا

---

(١) راجع جريج فى مقاله عن «الأسعار وتكاليف المعيشة فى مصر» فى عدد «مصر المعاصرة» بتاريخ يناير سنة ١٩٤٢ وأيضاً عدد «التجارة والصناعة» الذى أصدرته وزارة التجارة والصناعة فى ابريل سنة ١٩٤٤ وجمعت فيه آراء رجال مصر عن الصناعة المصرية .

(٢) اذا كانت السياسة البريطانية عملت على تشجيع الصناعة فى مصر ، فقد كان فى مقدورها أن لا توجد عاطلين فى مصر وذلك لأنه بعد تقدير عدد العمال الذين يشتغلون فى الصناعة الاستهلاكية كان يمكن أن تقام من الأعمال الانتاجية الصناعية ما يكفى لتشغيل جميع الباقين ، ولكن كيف يتحقق ذلك وقد كان التوجيه كاملا فى الشئون الزراعية القطنية ولكنه كان مفقود الحلقات فيما عدا ذلك من شئون صناعية أو توجيه تجارى سليم العاقبة . ونكتفى هنا بأن نتفق مع الأستاذ بلرى عند ما قال كما قال كرومر وأتباعه من قبل «انه يمكن أن نصور مجتمعاً مصرياً تتساوى فيه باستمرار المدخرات والمستثمرات وتتفق أفراده كل دخلهم على كل السلع التى تعرض عليهم . وأنه فى مثل هذا المجتمع المصرى تختفى التقلبات الاقتصادية الحادة ولا تجد أثراً فعلياً لظاهرة البطالة . فالادارة المصرية فى المجتمع المصرى فى عهد كرومر وأتباعه كانت سهلة منبسطة ، ولكن الخطأ الذى أساء مصر والمصريين لم يكن خطأ الفكرة التى يقوم عليها نظام المجتمع الاقتصادى وانما خطأ الادارة المصرية التى أدارت حياة المصريين الى حيث كانت الصناعة لا تجارى الزراعة فى النهضة القومية المصرية . وراجع «تاريخ مصر الاقتصادى» الطبعة الثانية للمؤلف صفحات ٥٦٢ — ٥٦٣ ، وأيضاً مجلة الثقافة أعداد ٢٣٢ — ٢٣٥ «أول الواجبات» للأستاذ محمد عبد البارى .

فى عناصر الانتاج الصناعى التى كان يجب أن تواجهه لخلق حالة العمالة الكاملة ، فقد كان من الواجب علينا أن تبيّن أهمية الصناعة حتى تستطيع توجيه ما يستطاع التحكم فيه منها سواء كان ذلك لحد قريب أو لحد بعيد معين(١) . فتدخل الدولة للاحتفاظ بمستوى الانفاق عند الحد الذى يسمح بتشغيل كل العمال المصريين فى الصناعة والزراعة ، وتدخلها فى تحديد الأسعار والأجور وتدخلها فى تنظيم تنقّل العمال من حرفة الزراعة إلى حرفة الصناعة ومن منطقة إلى أخرى هى ما قامت عليه سياسة فؤاد الأول الاقتصادى . وذلك لخلق حالة كاملة الاستقرار فى حياة مصر والمصريين(٢) . وفى ذلك يقول الحديث الشريف « كيفما تكونوا يولّ عليكم » ومعنى هذا أن الحكومة التى تتولى الحكم فى شعب معين تعتبر صورة سليمة لما يستحقه هذا الشعب فى إدارة وتوجيه أموره .

٢ ـ أثر التوجيه فى حياة مصر الصناعية : ـ « فذكّرْ إنما أنتَ مذكِّر ، لستَ عليهم بمسيطر » .

لقد فكر فؤاد الأول وحكومته فى الشعب المصرى ومطالبه المادية ، ولجأت حكوماته الشعبية المتعددة تحت إشرافه وإشراف الحياة النيابية التى وجدت فى أيامه إلى التفكير فى حالة البلاد ، فكوّنت اللجان الحكومية لدراسة المسائل الاقتصادية والاجتماعية وقدمت تقارير هامة منها تقرير الصناعة والتجارة فى مصر ، فاعتبرت هذه التقارير أساساً للسياسات الاقتصادية فى عهده . وكان الغرض من هذا التوجيه وهذه التقارير العمالية وغيرها هو رفع مستوى رفاهية المجتمع فى مجموعه حيث

---

(١) ان عناصر النظام التى يتناولها التوجيه فى هذا العهد هو أولا مقدار الانفاق وثانياً الأسعار وثالثاً توجيه العمال الى الحرف أو المناطق التى يجب أن يعملوا فيها . وهذه العناصر هى التى كانت فى حدود الاشتراكية الحكومية من وجهة المجتمع الاشتراكى لا الرأسمالى لهذا أصبحت سياسة مصر الاقتصادية تفتقر الى التعديل والاصلاح .

(٢) قارن الكتاب الأبيض الحكومى البريطانى عن سياسة العمالة Employment Policy ، وراجع بفردج فى كتابه العمالة الكاملة فى مجتمع حر Full employment in a free society وقارن كينز فى كتابه ،، كيف تدفع مصاريف الحرب ،، ونرى أن التوجيه فى البلاد الصناعية وان كان الغرض منه تشغيل العمال تشغيلا كاملا الا أن ذلك لا يعتبر غاية فى نفسه وان كان بعض الاقتصاديين يرون ان تشغيل العمال فى حفر الترع ثم ردمها بالتالى أصوب على البلاد من بقاء العمال عاطلين ، غير أن الهدف الرئيسى من خلق حالة العمالة الكاملة هو زيادة الانتاج وعدم التبذير والاسراف فى ثروة المجتمع . الحق ان التوجيه لن ينجح الا اذا كان كاملا شاملا ، اذ أن التوجيه من شأنه دراسة كل العوامل التى تحت أيدى العاملين ووضع أسلم الخطط لانتاج احسن الثمرات . اذ ما الرأى وقد رأينا من واقع تاريخ عباس الثانى والسلطان حسين أن تعارض النواحى أدت الى انخفاض مستوى إنتاج المزارعين ، كما دعت الى توزيع ربح التجارة الخارجية على اصول غير مرضية لمصر ولبريطانيا على مدى زمن هذا التوجيه الجزئى . فالتوجيه الكامل يحقق سعادة اكبر عدد ممكن من أفراد الجماعات الأهلية .

أن فؤاد الأول وجد أن من حق الشعب أن يتمتع بالرفاهية المادية التى تناسبه[١]. فقد سبق فؤادالأول الحوادث فعمل على تحقيق رغبات الطبقات المنتجة لما فيه صالح الجماعة بوجه أعم[٢] . فرأى أن الهدف من خلق حالة العمالة الكاملة بفتح باب الصناعة فى مصر هو زيادة الانتاج وعدم التبذير والاسراف فى ثروة المجتمع المصرى[٣] . وقال بأن الحكومة وإن أهملت فى توجيه البلاد توجيهاً اقتصادياً واجتماعياً سليماً فما ذلك إلا لأن الشعب نفسه بما اعتراه من الفقر والجهل والمرض كان لا يستطيع أن يطالب الحكومة بحقه فى عهد توفيق وعهد عباس الثانى والسلطان حسين ، وإن كان فى إمكان بعض الحكومات المصرية الوطنية أن تقود الشعب إلى النهوض ولا تقنع بالحدود التى وضعتها لها السياسة البريطانيــة فى مصر . ونتساءل فيما إذا تراءى لفؤاد الأول أن التوجيه الاقتصادى فى ميدان الزراعة سوف يكون مكملا للتوجيه الاقتصادى فى ميدان الصناعة بحيث يصعب القول أيهما أولى بالرعاية وأن ما صرف على المشروعات العامة لمصلحة الزراعة فاق ما كان يصرف لتشجيع الصناعة المصرية ؟

فقد غبنت مصر غبناً كبيراً من جراء تخصصها فى الزراعة ، وأصبح هذا الغبن ظاهراً فى ميدان الاقتصاد الدولى ، وذلك لأنه على حين اعتبار الانتاج الزراعى النسبى أى انتاج الزراع أقل من الانتاج الصناعى النسبى أى انتاج الصناع ، فان مصر الصناعية سوف يسود فيها المنشآت الصناعية الكبيرة حتى لا تبقى المشروعات الزراعية فردية صغيرة . وبهذا لا يسود الاحتكار أو شبه الاحتكار فى الميدان الصناعى فى الوقت الذى كانت تسود المنافسة الكاملة فى الميدان الزراعى . فهل كان

(١) من المعلوم ان الحق لا يعطى وانما يؤخذ اخذاً ، ولذلك فانه كلما كان الرأى العام أقوى كلما اتجهت الحكومة لاسترضاء هذا الراى والعمل على القضاء على كل ما يسبب ثورته ضدها خوفاً من الثورات والفتن ، ولهذا نرى ان الاختلاف بيّن بين اوائل عهد فؤاد الأول وآخره فى هذا الاتجاه عند ضعف النفوذ البريطانى وقوة سلطان مليك البلاد لتحقيق رغبات الشعب على اصول صحيحة ، فقد أحسن الحساب والتفكير وعمل على مناصفة المصروفات العامة بين الزراعة والصناعة مخافة هبوط مستوى معيشة المصريين .

(٢) لم تبد ظاهرة هذه المطالبة الا فى وسط عهد فؤاد الأول ، فلم يطالب الفلاحون والعمال بحقوقهم مطالبة جدية الا فى اواخر عهد فؤاد الأول ، ولذلك نرى التشريعات العمالية قد حققت للعمال فى الزراعة والصناعة المصرية بعض مطالبهم . ولا يخفى ان فى البلاد الزراعية مثل مصر تقل قوة النقابات حتى بين الصناع ، ولا وجود للنقابات بين جمهرة الفلاحين .

(٣) لقد بدت ظاهرة البطالة توجه عناية فؤاد الأول فوجد ان التوجيه الاقتصادى يعتبر ضرورة لأن مستوى معيشة المصريين من الانخفاض بحيث لا يكاد يتزل اليه مستوى آخر فى العالم سوى الهند . فانتاج العامل الفنى فى مصر يكاد يكون اقل انتاج فى العالم وذلك لعدم تنوع الحاصلات وعدم الأخذ بالتوجيه نحو الصناعة وزيادة دخول العاملين فيها .

روح النظام الرأسمالى وسره تحقيق الربح ، هو الذى حوّل مصر عن سياسة التوجيه الكامل ؟[١]

لقد كان من نتيجة تخصص مصر فى الشئون الزراعية فى عهد توفيق وعباس الثانى والسلطان حسين أنه على حين يمكن التقليل من كية المنتجات الصناعية البريطانية فى أوقات الكساد والحد من هبوط أسعارها ، فان الزراع حين تنخفض أسعار محصولاتهم فى هذه الأوقات سيحاولون تعويض القلة فى الأسعار بالزيادة فى الكميات التى ينتجونها ويكون من نتيجة ذلك هبوط آخر فى أسعار المحصولات الزراعية .وكان الزارع المصرى يتبادل محصولاته الزراعية التى هبطت أسعارها لحد كبير بالمنتجات الصناعية الانجليزية التى لم يهبط أسعارها الا لحد محدود ، وبهذا قل دخل المزارعين الحقيقى فى أوقات الكساد بأكثر مما قل الدخل الحقيقى فى انجلترا والبلاد الصناعية المثيلة لها .

رأى فؤاد الأول ذلك كله ، وعلم أن رفع مستوى المعيشة الذى تعتبر هدفاً رئيسياً فى التوجيه الاقتصادى يستلزم أن تأخذ مصر الزراعية بنصيبها من الأعمال الصناعية ، ومن هذا وجد ضرورة توجيه مصر إلى الصناعة مع اعتراض السياسة الانجليزية لهذا التوجيه على أساس أن توجيه مصر إلى الصناعة بل وفى الميدان الصناعى يقلل من مزايا تقسيم العمل الدولى وينفى الفوائد التى تنتج عن هذا التقسيم ، وهى زيادة انتاج العالم فى مجموعه وارتفاع مستوى المعيشة[٢] .

لقد رأى فؤاد الأول أن مصر وإن تخصصت فى الزراعة فان ذلك ليس معناه أنها تتفوق فى الزراعة عنها فى أى حرفة أو صناعة أخرى ، بل انها فى عهد توفيق وعباس الثانى والسلطان حسين لم تجرب حظها فى الصناعة الاعند ما قامت الحرب العظمى الماضية ، ووجد أن توجيهها فى الصناعة لايقلل من انتاجها فى مجموعه ، بل ولا يقلل من مستوى معيشة الأفراد ولا من الانتاج العالمى فى مجموعه ،

---

(١) طالما قامت المشاكل من مختلف الدول بين مختلف فئات المنتجين كل منها يحاول حمل الحكومة على اتباع السياسة التى تحقق مصالحها وترفع من شأن ارباحها . ولا يخفى ان ربح المنتج او المنظم يتحقق عن طريق الفرق بين نفقة انتاج سلعة وبين ثمن بيعها بل وبين قيمتها وبين ثمنها . وقيمة السلعة تحددها نفقات انتاجها ، اما ثمنها فيحدده السوق وما فيه من عوامل، ان طبيعية وان اجتماعية اى اصطناعية ، ونفقة انتاج سلعة ما هى الا أجور عوامل الانتاج التى بذلت فيها من عمل وغيره من عوامل اخرى . وقيمة العمل المبذول فى انتاج السلعة تحددها نفقة انتاجه ، وهذه بدورها هى ما يلزم منه لانتاج هذا العمل من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وتعليم وخدمة طبية وثقافة خارجية وبالجملة ما تستطيع ان تحمله فى كلمة مستوى المعيشة . الحق أن تربية الشعب المصرى وصحته وكفايته أهملت لتخصص الأموال العامة فى الشئون الزراعية دون غيرها .

(٢) راجع ,, مركز مصر الاقتصادى ,, للمؤلف ، وقارن روبنز فى كتابه ,, التوجيه الاقتصادى والنظام الدولى ,, . حيث يقول ان البلد يتخصص فى فرع الانتاج الذى يكون فيه اكثر كفاية طبقاً لمبادىء نظرية التكاليف النسبية .

بل ولا يقلل من مستوى معيشة الأفراد فى البلاد التى كانت مصر تتعامل معها بالتجارة . فقد تبيّن لنا أن مصر قد أخذت لنفسها هذا المصير بالضغط فى عهد توفيق وعباس الثانى والسلطان حسين لااختياراً بل جبراً ، فهى لم تجرب أى فرع من فروع الانتاج الأخرى التى كان من الممكن أن تتوجه اليه : فلو جربت مصر الصناعة لانتقل العمال المزارعون من الزراعة إلى الصناعة حيث يعتبر هذا الانتقال مزيداً من انتاجيتهم فى الناحيتين(١) وفعلا عندما أخذت مصر بالصناعة فى عهدها الحديث بعد الحرب الكبرى الماضية ، تقدمت صناعات عدة منها صناعة الغزل والنسيج وصناعة الصابون والأسمنت والطوب والكحول والورق وصناعة الأحذية وغيرها من الصناعات الكبرى والصغرى ، وأن العمال المصريين بتدريبهم على هذه الصناعات أصبحوا فى مستوى العمال الأوربيين ، وأن الصناعات المصرية لايلزمها إلا شىء من الرعاية فى بداية نهضتها حتى يمكن أن تثبت أقدامها ، فلا تحتاج إلى حماية أو رعاية(٢) . فالصناعات المصرية فى عهد فؤاد الأول وجدت الهدف السليم فى التوجيه القومى الذى كان يرمى إلى رفع مستوى المعيشة بين المصريين . وقد استكملت مصر نهضتها الصناعية عند ما أصبحت حرة فى فرض الضرائب المناسبة لحماية صناعاتها فى عهد فؤاد الأول فى سنة ١٩٣٠ . فقد كان من تعلية الحواجز الجمركية ما حقق رفع أسعار بعض الصناعات المصرية التى تستهلكها السوق المحلية مما جعل من الممكن إنتاجها فى داخل البلاد بتكاليف يفيض عنها ربح معقول يُغرى أصحاب رؤوس الأموال باقامة المشروعات الصناعية . ولا يخفى أن إقامة الصناعة فى مصر فى عهد فؤاد الأول حوّل عدداً كبيراً من المزارعين إلى الصناعة . ولما كانت أجور العمال الصناعية أعلا من أجور العمال الزراعيين ، فان أجور الصناعة لا بد وأن تؤثر فى مستوى الأجور فى الزراعة وتعمل على رفعها . وبهذا نتساءل

---

(١) قد قيل فى هذه المناسبة انه اذا كان انتاج العامل المصرى فى الصناعة سوف يفوق انتاجه فى الزراعة فلماذا لم يتحول المصريون فى الماضى الى الصناعة بأنفسهم طبقاً للمبدأ الاقتصادى الذى يقول بأن المنتج يتجه الى فرع الانتاج الذى يعود عليه بأكبر عائد ؟ الحق ان السياسة الانجليزية قد حولت المصريين عن الصناعة كما ان العمليات الصناعية أصبحت فى عهد عباس الثانى تحتاج الى خبرة خاصة والى دراية معينه لم تتوفر للمصريين منذ ان انفصل ماضيهم الصناعى عن حاضرهم بانتهاء عصر الحرف والطوائف بل وعصر محمد على الصناعى نفسه وانهيار النهضة الصناعية التى قامت فى كل من عصر محمد على وعباس الأول . فقد طغت فى عهد محمد سعيد وعهد اسماعيل باشا وتوفيق المنتجات الاجنبية الرخيصة على المصنوعات اليدوية الآيلة الى الزوال .

(١) مصانع مصر للغزل والنسيج بالرغم من أن آلاتها من آلات القرن التاسع عشر قد أمكنها أن تنتج منتجات بتكاليف تقل عما تنتجه مثلها فى البلاد الأوربية نفسها . فما بالك عند ما أخذت النهضة الصناعية فى عهد فؤاد الأول باستعمال الأساليب الحديثة وأخذت تدخل الآلات الحديثة ونظام الصناعة الحديث ! راجع ,,الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى،، للمؤلف وقارن ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، للمؤلف ص ٥٦٣ .

فيما إذا استطاعت الصناعة المصرية فى عهد فؤاد الأول القضاء على المشاكل الاجتماعية التى أصبحت من أهم مشاكل مصر فى عهده ؟ إن التوجيه الصناعى كان يجب أن يقوم على اختطاط نهج مؤسس على دراسات مستفيضة ، وفى هذه الدراسات كان يجب أن ترتب الصناعات بحسب أحقيتها فى التقديم وحسب أحقيتها فى الحماية(١)، كذلك كان يجب التفكير فى إنشاء بنك صناعى يعمل مع التعريفة الجمركية على إقامة وإعانة الصناعات التى تستحق الرعاية ؟ وهذا ما نرى فاروق الأول يعمل على تحقيقه مع تعديل أساس البنك الأهلى المصرى الذى هو أساس كل إصلاح فى تمويل الصناعة بالمال الضرورى لها فى حياتها الناهضة ، بل ودائمة النهوض(٢)، ولا خير فى إنشاء بنك صناعى دون تعديل أساس البنك الأهلى المصرى كبنك مركزى ا.

٣ — الصناعة المصرية وأثر البنك الأهلى فى تدهورها : —

تبين لنا أن الصناعة فى عهد عباس الثانى أصيبت بالتدهور والاضمحلال وأنها لم تستفد فى الاقتصاد الأهلى من التقدم الفنى الذى أخذت به أغلب أمم العالم المتمدين ، إذ هبطت مكانة الصناعة هبوطاً كبيراً بالنسبة للزراعة ، واندثرت الصناعات اليدوية والحرف الفنية التى امتازت بها مصر فى العصور الماضية(٣). كذلك تضاءل شأن الصانع المصرى وانحطت كفايته وأصبح ميالاً إلى الدعة ، نافراً من بذل المجهود ، مستهتراً بالذوق الفنى الذى طالما أخرج فيما مضى للمعجزات من مفاخر الصناعة . وقد تحالفت ظروف متباينة أدت إلى هذا الانحطاط فى الصناعة المصرية(٤) وكان أهمها الآتى : —

(١) تدل الاحصائيات الآتية على نمو الصناعة المصرية فى القاهرة والاسكندرية : —

السنة	عدد الصناع	السنة	عدد الصناع
١٩٠٧	٤١٢٫٠٥٦	١٩٢٧	٧٢٩٫٨٠٩
١٩١٧	٥٣٩٫٨٠٩	١٩٣٧	١٫١٩٠٫٠٠٠

وراجع «تاريخ مصر الاقتصادى» للمؤلف صفحات ٥٦٤ - ٥٦٧ حيث تشرح أثر لجنة التجارة المكونة فى ٨ مارس سنة ١٩١٦ على الصناعة المصرية وتبين أثر التوجيه فى حياة مصر الصناعية . وص ٥٦٦ حيث تواجه الجمعيات التعاونية وعلاقتها بالصناعة المصرية الصغرى وبالأخص الصناعات الزراعية المنتشرة فى أنحاء البلاد القروية .

(٢) راجع «تاريخ مصر الاقتصادى» للمؤلف الطبعة الثانية صفحات ٥٦٧ — ٥٦٨ حيث تواجه دراسة البنك الأهلى وعلاقته بالصناعة المصرية ، وص ٥٦٨ — ٥٦٩ حيث تشرح الصناعة المصرية ونظام الورش الصغيرة .

(٣) راجع تقرير اللورد كرومر عن الصناعة المصرية فى سنة ١٩٠٦ وقارن «الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى» ص ٥٣٨

(٤) راجع تقرير لجنة التجارة والصناعة التى تألفت عام ١٩١٦ وكان من أعضائها الأماجد معالى اسماعيل باشا صدقى والمستر ويلز وغيرهما من رجال مصر المصريين والمتمصرين والأجانب .

١ ـ السياسة الاقتصادية العامة وعنايتها بالزراعة دون الصناعة : —

وضعت السياسة البريطانية قواعدها حتى تتخصص مصر فى الزراعة دون غيرها ، فاتجهت جهود المصريين من أهل الزراعة إلى العناية بالقطن ودرجاته ، فاشترى كبار المزارعين الأراضى الزراعية ورغبوا فى زراعة القطن وابتعدوا عن زراعة المحاصيل الصناعية ، فأهملت زراعة قصب السكر والكتان ، وأهملت العناية بتربية الأغنام كما أهملت الادارة المصرية العناية بالحاصلات الصناعية والزراعات الصناعية من فاكهة وأعناب وزيتون وغير ذلك من الحاصلات الصناعية الهامة[1]

٢ ـ سياسة الحكومة التجارية وإهمال السياسة الكفائية : —

وضعت الحكومة المصرية خطتها الزراعية على أساس التوسّع الكبير فى تطبيق مبدأ تخصص مصر فى زراعة القطن للاستبدال الخارجي[2] وبهذا أصبحت مصر سوقاً فسيحاً للمصنوعات الانجليزية ، فأهملت الحكومه شأن الحاصلات الصناعية التى قد تدعو إلى كفاية مصر نفسها بنفسها ، وقد صرح اللورد كرومر فعلاً فى عهد توفيق وعباس الثانى أن واجب الحكومة أن تشجع زراعة القطن وتحد من كل الأمور التى تدعو إلى تخفيض قيمة الانتاج الزراعى ، وبهذا أهملت الحكومة المصرية تحت الاشراف البريطانى الشئون الصناعية وكل ما يمت اليها بأية صلة من الصلات التى تدعو إلى التقدم الصناعى وتدعيمه[3] فى مصر .

٣ ـ الرسوم الجمركية وأثرها فى إهمال قيام الصناعة بالديار المصرية :

كانت الرسوم الجمركية لا تتعدى ٨ ٪ من قيمة الواردات سواء أكان الوارد هو من الضروريات أو الكماليات أو مفردات الرفه والترف ، أم كان من المواد اللازمة للصناعات المحلية . وهكذا كانت سياسة الباب المفتوح كما يقول محمد طلعت حرب من أسباب تدفق المصنوعات الأجنبية على أسواق مصر المحلية ، وبهذا لاقت المصنوعات المصرية منافسة لم تقو على البقاء أو الازدهار .

(١) راجع ,, الاقتصاد الزراعى والتموين ,, للمؤلف حيث تميز سياسة الزراعة التجارية عن الزراعة الكفائية وتبين علاقة الحاصلات الزراعية بالصناعات التى تقوم على وجودها بكميات كبيرة تخص مصر من الوجهة الصناعية ، وقارن الأستاذ جان شاتس فى مقاله ,, لمحة عن تقدم مصر الصناعى ,, فى عدد الاهرام الخاص ٣٦/٢/٤ .

(٢) راجع ,, الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ,, للمؤلف حيث تميز بين سياسة الاستكفاء وبين سياسة التحول من الزراعة الى الصناعة فى حياة الدولة الاقتصادى طبقاً لليادى الذى وضعها ليست فى كتابه ,, النظام الاقتصادى للاقتصاد السياسى .

The National System of Political Economy.

(٣) راجع مقال اسماعيل باشا صدقى ومقال حافظ باشا عفيفى فى الكتاب الذهبى للهلال عن الصناعة فى مصر .

وكانت الرسوم الجمركية محددة بمعاهدات تجارية لم تتمكن مصر من وضع السياسة الاقتصادية التى تدعو إلى حماية صناعاتها الأهلية الناشئة أو النامية ـ أو الجديدة فلم تبدأ النهضة الصناعية من جراء ذلك حتى تحررت مصر من هذه القيود فى سنة ١٩٣٠ فى عهد فؤاد الأول(١).

٤ ـ الضرائب والصناعة المصرية :

فى عام ١٨٩٠ فرضت ضريبة الباتنتا وبالرغم من إلغائها فى عام ١٨٩٢ فقد عملت هذه الضريبة على انحطاط الصناعات المحلية وتفكك عراها خصوصاً وأن الصناعات المصرية كانت صغيرة تستوجب العناية والتشجيع . وفى عام ١٩٠١ فرضت الحكومة المصرية تحت الاشراف البريطانى ضريبة تعادل مقدار الرسوم الجمركية التى كانت تحصل على الغزل والأنسجة القطنية المستوردة من الخارج ، وبهذه الضريبة أفلست شركة الغزل والنسيج المصرية الانجليزية وكان لافلاسها تسبيط همم رجال الأعمال الذين كانوا يودون إنشاء صناعات كبرى ومتوسطة فى مصر . وقد كانت خسارة شركة الغزل والنسيج المصرية الانجليزية لا تقل عن ١١٢٫٠٠٠ جنيها بين سنة ١٨٩٩ و سنة ١٩١١ أضف إلى هذا أن الضرائب على المصنوعات الأجنبية كانت لا تزيد عن ٨ ٪ ، وكان ذلك من دواعى هدم الأساس لقيام الصناعة فى مصر(٢). إذ أن الضريبة المقررة على الشركات المساهمة تنصب على رأس المال.

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف وقارن مجموعة وزارة التجارة والصناعة عن الصناعة فى مصر وبالأخص مقال اسماعيل باشا صدقى وسابا بك حبشى ، وعبد الله بك فكرى أباظة فقد كان النظام الجمركى فى غاية التعقيد ولم يحقق مصالح مصر الأهلية خصوصاً وأنه كان غير مرن فى التمييز بين الضريبة على الضروريات والضريبة على الكماليات وتسهيل استيراد الآلات الصناعية من الخارج ، قارن احمد باشا عبد الوهاب فى مقاله الفيناشيال تيمز عن الضرائب الجمركية المصرية .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحات ٢١٢ — ٢٢٨ حيث تكلم عن السياسة البريطانية وعلاقة نظام الضرائب بالصناعة المصرية، وقارن جارمن مارتن فى كتابه « الأسواق المحلية فى مصر » . وقارن الضرائب على الايرادات تأليف « احمد بك ممدوح مرسى » ص ١١٨ من الجزء الأول حيث يقول أن دكريتو مارس سنة ١٨٩١ أخضع لضريبة الباتنتا كل شخص مهما كانت جنسيته يزاول فى مصر مهنة أو صناعة أو تجارة أو حرفة غير منصوص فى الدكريتو على إعفائه. فالشركات المساهمة التى تشتغل بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية يكون السعر بواقع نصف فى المائة من رأس المال المدفوع بحيث لا تقل الضريبة عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن ٣٠٠ جنيه . وبعض المهن كصراف النقود تخضع لضريبة ثابتة والبعض الآخر يخضع لضريبة نسبية على القيمة الايجارية لأمكنة مزاولة المهنة كالمحلات المشتغلة بالتأمين على الحياة والمحامين والأطباء وأصحاب الصيدليات وأطباء الأسنان ومقطرى الكحول والتجار بالجملة الخ . أما الممولون غير المنصوص عليهم ضريبة الباتنتا فيدفعون الباتنتا بواقع ٥ ٪ من القيمة الايجارية لأمكنة مزاولة المهنة ، وقارن « العلم والصناعة » للدكتور مشرفه .

الاعانات والمنح وأثرها فى المنافسة الأجنبية على الصناعات الأهلية :[1] —

لقد كانت الحكومات الأجنبية تمنح صناعاتها بعض المنح والاعانات ، ولكن الحكومة المصرية كانت على عكس ذلك ، خصوصاً وأنها لم ترغب أن تمنح الصناعات المصرية أى إعانة مخافة أن تقف الصناعة الأهلية على قدميها فتقلل من أهمية العناية بالقطن وشئونه الزراعية . وقد كانت الحكومة فى يدها أن تحدد من قيمة الواردات أكثر من اعتمادها على الاشراف على الصادرات ، ولكنها لم تفعل لا هذا ولا ذاك فتركت الصناعات المصرية تبور دون أن تمنح أى صناعة من الصناعات المصرية أية إعانة أو منح مالية[2] ولم تعول على مبدأ مراعاة الصناعات التى فى عهد الطفولة .

٦ — رؤوس الأموال العاملة والثابتة والصناعة المصرية[3] : —

لم تتوافر رؤوس الأموال المصرية لتمويل الصناعة المصرية ، وذلك بسبب الاضطراب المالى الذى بدأ منذ عهد محمد سعيد باشا ، وشدة تفضيل الأهالى لاستثمار أموالهم فى الأراضى العقارية فى عهد اسماعيل وتوفيق باشا ، وقد دعا استقرار الأحوال المصرية إلى المزيد من رؤوس الأموال العاملة التى أتت لمصر من انجلترا وفرنسا و بلجيكا وغيرها من الدول[4] . وقد بدأت حركة التعاون بين المصريين تؤدى رسالتها فبدأت رؤوس الأموال العاملة المصرية تظهر فى الأفق الصناعي المصري فى عهد السلطان

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف ص ١٦٢ .

(٢) راجع « الجغرافيا الاقتصادية والتجارية » للأستاذ محمد حمدى بك عميد كلية التجارة السابق وقارن « الجغرافيا الاقتصادية » ليتشيز هولم ترجمة وزارة المعارف وهو كتاب دقيق الترجمة حتى أخذ عنه أغلب المترجمين والمؤلفين لمدارس التجارة المتوسطة وغيرهم من المدرسين وقارن « الجغرافيا الاقتصادية » تأليف فريد وفصر .

(٣) قارن « أصول علم المالية العامة والتشريع المالى المصرى » للأستاذ زكى بك عبد المتعال ص ٣١٢ حيث يفرق بين ضريبة تربط على رأس المال للوصول الى الدخل الذى ينتجه ، وضريبة على رأس المال لاقتطاع جانب منه يتجاوز دخله ، وذلك استثناءاً بفئة مرتفعة ، وراجع « الضريبة على الايرادات » للأستاذ احمد ممدوح مرسى بك ص ٤٤ حيث يميز الضريبة على رأس المال عن الضريبة على الايراد .

(٤) راجع مينوست فى مقالته القيمة عن « رؤوس الأموال فى مصر » وأيضاً كروتشلى فى كتابه « الاستثمارات الأجنبية فى مصر » وكينز فى كتابه « رسالة عن النقود » حيث يشرح الدافع الحقيقى لمنتجى أدوات الانتاج ، وهو حصولهم على أكبر ربح ممكن من الانتاج الزراعى فيرى أن الحاضر غير المستقبل ، وأنه على هذا الأساس يحاول المزارعون أن يستغلوا حجب المستقبل ، ويسبقوا الزمن فى تقدير ربحهم . وغير خاف أن التوقع قد يكون قصير الأجل أى تقدير المزارعين لما سوف يحصلونه من بيع منتجاتهم ، وقد يكون طويل الأجل أن تقديرهم لما سوف تغله رؤوس أموالهم .

حسين . وكان لنشوب الحرب العالمية الأولى أثر عظيم فى بدء النهضة الصناعية المصرية بصفة جديّة ، وأخذ المصريون يساهمون بأموالهم الثابتة والعاملة فى إنشاء البنوك المصرية والمنشآت العامة الصناعية . وفعلا أنشىء بنك مصر لتمويل الصناعات المصرية فى سنة ١٩٢٠ كما أعيد تنظيم جمعية الصناعات الأهلية التى عرفت باسم الاتحاد المصرى للصناعات[١] .

٧ ـ العوامل النفسية أو النفسانية والصناعات المصرية : —

برهنت الحرب الكبرى فى أواخر عهد عباس حلمى الثانى أن ظروف مصر تلائم قيام الصناعة فى مصر أسوة بالدول الأخرى ، فتحوّلت مصر مع التحوّلات الدولية العامة ، وبدأ المصريون يشعرون شعوراً فياضاً فى العناية بالصناعة المصرية . فكانت الحرب العظمى الأولى نقطة التحول فأخذت الصناعة المصرية فى التقدم ، إذ كان اختلال التبادل التجارى وقلة الواردات الصناعية من دواعى التحوّل المنشود نحو العناية بالشئون الصناعية المصرية . وقد كان لارتفاع الأسعار فى عهد السلطان حسين ما قوى العزيمة على تنشيط صناعة الغزل والنسيج والسكر والزيوت والكحول والدباغة والأدوات الجلدية وطحن الغلال والأثاث والصابون[٢] . والصودا والزجاج وغيرها بعد أن كادت تموت موتتها الأخيرة . فالعوامل النفسانيه لها أثر كبير فى إحياء الصناعات المصرية .

وفى ذلك يقول الأستاذ عبد الله بك فكرى أباظه فى عدد المصور الخاص «ثروة مصر الصناعية» بتاريخ ابريل سنه ١٩٤٠ ، « وهل أدل على نهضتنا من هذا الدليل العملى الملموس أن تلك الثروة الماليه التى أينعت ثمارها قد خلقت إلى جانبها ثروة نفسية سرت فى عروق المصريين مسرى الدم وجعلتهم يشعرون بالعزة والسعادة ونعيم الحياة » .

وقد استعادت الحرف المصرية قوامها بعد أن كادت تموت موتتها الأخيرة وبدأت الشركات المصرية تتكون على أحدث الطراز والدعائم ، فكأن الحرب أصبحت بمثابة العمود الفقرى فى النهضة الصناعية . ولما شعرت الحكومة بالنهضة الصناعية عينت لجنة الصناعة والتجارة فى ٨ مارس

---

(١) كان فؤاد منذ أن كان أميراً من أكبر المشجعين للصناعة الأهلية ، اذ فكر فى سنة ١٩١٠ فى انشاء جمعية الصناعات الأهلية ، وقد حوت هذه الجمعية على نخبة من أفاضل المصريين والأجانب الذين عملوا على رفع الشئون الصناعية المصرية طبقاً لخطة التعاون الدولى المنشورة فى برنامجهم الخاص بالصناعات المصرية .

(٢) ,, راجع الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ,, للمؤلف صفحات ٢٥٠ ـ ٢٥٨ وأيضاً ,, تاريخ مصر الاقتصادى ,, للمؤلف صفحات ٥٦٢ ـ ٥٦٣ وأيضاً مجلة الثقافة ,, أول الواجبات ,, للاستاذ محمد عبد البارى عدد ٤٢٢ .

سنة ١٩١٦ ، فوضعت تلك اللجنة الأسس التى قامت عليها النهضة الصناعية المصرية[١] وقد اقترحت هذه اللجنة أولاً تعديل نظام الجمارك ثانياً إعفاء الصناعات من الضرائب الداخلية ثالثاً فتح باب المدارس الصناعية والتجارية على مصراعيه[٢] رابعاً التوسع فى خفض أجور النقل بالسكك الحديدية خامساً منح التسهيلات الخاصة لنقل المصنوعات المعدة للاصدار والاستهلاك المحلى فى بعض الأحوال والمناسبات سادساً منح الأفضلية فى المناقصات الحكومية للحاصلات المصرية والمصنوعات الوطنية مادامت الأثمان متناسبة سابعاً منح إعانات مؤقتة وامتيازات بشروط خاصة لبعض المشروعات الصناعية أو الخاصة باستخراج المعادن ثامناً تقديم القروض بقصد تمكن الأفراد من الحصول على المال الكافى لانشاء بعض الصناعات أو ترقيتها وتحسينها . تاسعاً التوسع فى منح المساعدات المالية للمشروعات ذات المنفعة العامة عاشراً إنشاء معهد للأبحاث الصناعية يتكفل بالنفقات والأعمال التمهيدية اللازمة لشرح الأساليب الجديدة وغيرها مما يعجز عنها الأفراد والجماعات والشركات الصناعية والفنية ، وكذلك قالت اللجنة بانشاء معمل فنى لتحليل المواد وإجراء التجارب وعمل المباحث العلمية[٣] . ١١ — إقامة المتاحف والمعارض التجارية والصناعية مما يكفل تنشيط الرقى الصناعى بفضل ما يمنح فيها من الجوائز . ١٢ — المساعدة على إنشاء النقابات والتعاون فى حسن إدارتها ١٣ — تعيين طائفة من الاخصائيين بصفة مفتشين ومعلمين متجولين للمساعدة على ترقية الصناعات الصغيرة بالارشاد ووسائل النصح والايضاح ١٤ — نشر المعلومات العامة المتعلقة بالمسائل الصناعية والتجارية ١٥ — إنشاء مصرف أو فرع فى أحد المصارف القائمة بقصد مساعدة الصناعة . وقد أخذت الحكومات المصرية فى عهد فؤاد الأول بكثير من توصيات هذه اللجنة وعملت على تنفيذها ، ففى سنة ١٩٢٠ أنشئت مصلحة التجارة والصناعة وأنشىء بها قسم خاص بالصناعة . وفى نفس السنة أى فى ٧ مايو سنة ١٩٢٠ أنشىء بنك

---

(١) كان الغرض من تكوين لجنة التجارة والصناعة فى سنة ١٩١٦ الوقوف على مبلغ تأثير الحرب فى صناعة البلاد والنظر فى التدابير التى ترمى الى احلال بعض الصناعات المصرية على الأصناف التى انقطع ورودها الى مصر . وقد ذكرت هذه اللجنة أن الصناعة وبالأخص الصناعات الصغيرة متأخرة ، وأنه من الممكن قيام ونجاح كثير من الصناعات فى مصر ، وأنه من الواجب حماية الصناعات الناشئة وتشجيعها وانشاء مصلحة تابعة لوزارة المالية لايجاد نظام دائم لتنشيط الصناعة .

(٢) يلاحظ اختلاف وجهات النظر بين تقرير اللجنة وتقرير كرومر فى سنة ١٩٠٥ عن الصناعات المصرية حيث جاء فى تقرير كرومر ما يلى « لما كان القطر المصرى قطراً زراعياً بالطبع ، فلا بدع أن تكون الزراعة عمده الأول . وكل تعليم صناعى أو غير صناعى يقضى الى اهمال خزانة الأرض أو يقلل ميل الأهالى الى الزراعة انما يعد مصيبة على الأمة » .

(٣) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف ص ٥٦٢ وبالأخص الهامش .

مصر(١) وكان لتأسيسه شأن عظيم فى النهضة المصرية الصناعية(٢) حيث كان سبباً فى تفرع عدة شركات مصرية عنه ، وأهمها : —

							جنيه
مطبعة مصر	فى سنة ١٩٢٢	برأس	مال	أبتدائى	قدره		٥٠٠٠ر٥
شركة مصر لحليج القطن	فى سنة ١٩٢٤	»	»	»	»		٣٠٠٠٠ر٣٠
الشركة المصرية لصناعة الورق	فى سنة ١٩٢٤	»	»	»	»		٣٠٠٠٠ر٣٠
شركة مصر للنقل والملاحة	فى سنة ١٩٢٥	»	»	»	»		٤٠٠٠٠ر٤٠
شركة مصر للتمثيل والسينما	فى سنة ١٩٢٥	»	»	»	»		١٥٠٠٠ر١٥
شركة مصر لغزل ونسيج القطن	فى سنة ١٩٢٧	»	»	»	»		٣٠٠٠٠٠ر٣٠٠
شركة مصر لنسج الحرير	فى سنة ١٩٢٧	»	»	»	»		١٠٠٠٠ر١٠
شركة مصر لمصايد الأسماك	فى سنة ١٩٢٧	»	»	»	»		٢٠٠٠٠ر٢٠
شركة مصر للكتان	فى سنة ١٩٢٨	»	»	»	»		١٠٠٠٠ر١٠
					المجموع		٤٦٠٠٠٠ر٤٦٠ جنيهاً

وإلى جانب بنك مصر ومنشآته ، فان بعض الشركات الجديدة التى تأسست بين سنتى ١٩١٥ و ١٩٣٤ قد اشتركت فيها رؤوس الأموال المصرية اشتراكاً فعلياً كشركات المرحوم أمين يحيى باشا وأحمد عبود باشا و بنك التسليف الزراعى وغيرها . إلى هذا أن شركات بنك مصر أصبحت مدرسة عملية للمصريين يتدربون فيها التدريب الصناعى الكافى للتقدم المنشود فى الصناعة والمال .

والحق أن نصيب المصريين من الأموال المستثمرة كان ضئيلا وبالأخص فى الشئون الصناعية . وإذا قلنا أن الحرب قد أفادت مصر فائدة كبيرة بالنسبة للصناعة فانـا نرى أن صناعات الغزل والنسيج

---

(١) راجع « النهضة القومية وتأسيس الشركات الوطنية » وهى المحاضرة التى ألقاها عبد الله بك فكرى أباظة فى يوم الجمعة ١٦ ابريل سنة ١٩٣٧ . وفيها تظهر مكانة بنك مصر فى تقدم الصناعه فى الديار المصرية .

(٢) تأسس بنك مصر فى ٧ مايو سنة ١٩٢٠ برأس مال قدره ٨٠٠٠٠ر٨٠ جنيه ، فعمل لمصلحة مصر قبل كل مصلحة سواها خصوصاً وأنه أنشىء فى فترة كانت من أروج الأوقات التى عرفها القطر المصرى ، اذ امتازت بتخفيض محسوس فى رؤوس أموال الشركات ذات الديون العقارية فى مصر نظراً لانكماش دائرة التسليف العقارى : فى خلال هذه المدة صفت كثير من الشركات الأجنبية مراكزها أو ضيقتها ، فبين سنتى ١٩١٤ و ١٩٢٣ انخفضت رؤوس الأموال الأجنبيه المستعملة فى مصر بمقدار ٢٤٫١٣٣٫٠٠٠ جنيه منها ١٦٫٥١٩٫٠٠٠ جنيه من أموال الشركات العقارية وحدها ولم تؤسس شركات مساهمة جديدة بين سنه ١٩١٥ و سنه ١٩٣٠ الا بنسبة ضئيلة .

وصناعة الألبان والصابون والسكر وغير ذلك لم ينل أى مساعدة تذكر من البنك الأهلى[1] بصفته البنك الذى أنشىء لتمويل مثل هذه المنشئات إذ ورد فى قانون البنك الأهلى و بنوده[2] ما يأتى :

المادة الرابعة : ـ أما غرض البنك الأهلى فهو : ـ

١ ـ أن يصدر أوراقاً مالية تدفع لحاملها عند الطلب .

٢ ـ أن يسلف الفلاحين الأموال اللازمة للبذور أو للأعمال الزراعية الأخرى الضرورية لمحاصيل السنة إما برهن واما بغير رهن .

٣ ـ أن يقدم سلفيات وقروضاً للحكومة المصرية ولحكومة السودان أو البلديات والمصالح العمومية فى مصر وفى السودان طبقاً للاتفاقات والشروط التى تعقد بينه و بينها .

٤ ـ أن يقطع الحوالات والسندات التى تحت الإذن و بالجملة كل الأوراق والسندات المالية المستحق دفعها فى القطر المصرى بشرط أن لا يزيد ميعاد استحقاقها عن سنة .

٥ ـ أن يقطع أيضاً سندات من جميع الأنواع مضمونة بوصولات بضائع مختلفة تودع إما فى مخازن البنك نفسه واما فى مخازن أخرى عمومية أو خصوصية ، أو مضمونة بودائع من النقود أو غيرها من المعادن الثمينة ، أومضمونة بسندات شحن «بوليصات» محررة تحت الاذن أومحوّلة بطريقة أصولية أو مضمونة بودائع من قراطيس أميرية أو بسندات دين على الحكومة الخديوية أو حكومة السودان أو البلديات المصرية أو السودانية أو بأسهم أو أوراق مالية أخرى من أى نوع كانت بشرط أن يوافق عليها مجلس إدارة البنك[3] .

---

(١) عند ما كانت المنافسة فى غاية الشدة بين اليابان وانجلترا على السوق المصرى وضاقت الدول ذرعا تعرضت مصر لأقسى أنواع الهجوم من البضائع الأجنبية لمنافستها صناعاتها الأهلية وقد كانت اليابان تخرج فجأة عن مستوى الذهب أو تخفض عيار عملها ، وكان ينتج عن ذلك تلك الخطوات الواسعة الضيقة فى تقابلها بها الدول الأخرى . فاليابان كانت تخرج عن قاعدة عملتها فتنخفض بالنسبة للعملة المصرية ، فتضطر الحكومة المصرية الى رفع الرسوم الجمركية على الواردات اليابانية بنسبة ٤٠ ٪ حتى تقابل مقدار التخفيض فى العملة بما يساويه من الرسوم الجمركية وتعود اليابان بعد ذلك فتفكر فى وسائل اغراق الأسواق فتمنح الحكومة اليابانية اعانة للتجارة حتى يغرقوا الأسواق المصرية مثلا بذلك السيل المنهمر من البضائع اليابانية فتنوب أمامها الصناعة المصريه بل والصناعه الانجليزيه نفسها . فهل قام البنك الأهلى بواجبه فى الحروبات الخاصه بالعملة المصريه ؟

(٢) راجع ص٢٥٧ من هذا الجزء ,,فؤاد الأول الاقتصادى،، وقارن المصور الخاص ,,ثروة مصر الصناعيه،، ابريل سنه ١٩٤٠

(٣) راجع ,, الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ،، للمؤلف صفحات ١٢٢ ـ ١٣٠ حيث تظهر أن البنك الأهلى نشأ كبنك تجارى بحت . وقارن ,, البنوك فى مصر ،، ص ٨٢ من عدد المصور الخاص بتاريخ ابريل سنه ١٩٤٠ .

٦ ـ أن يفتح حسابات جارية ذات فوائد ، للأشخاص المعروفين بالاقتدار المقيمين فى القطر المصرى أو السودان طبقاً لشروط معينة ، غير أنه يشترط فيها أن يحدد مجلس الادارة قيمة الاعتماد الكلى لكل حساب ، وأن يصفى الحساب فى مدة سنة(١) .

٧ ـ أن يقبل فى خزائنه ودائع من أوراق مالية وأسهم «وبونات» وسندات ونقود ومعادن أو أشياء ثمينة ، وعلى الجملة أن يقبل جميع الودائع ويفتح حسابات للتحاويل المالية و« الشيكات »(٢) .

٨ ـ أن يحصّل الكوبونات وقيم الحوالات المالية على اختلافها ويحفظها فى صندوقه ، ويدفع التحاويل ويؤدى كل خدمة تتعلق بالقبض والدفع وأعمال البنوك وينجز ما يكلّف به من المهمات المالية للأفراد والشركات والمصالح العمومية .

٩ ـ أن يقوم باصدار «سهوم» أوقراطيس لشركات مصرية أوبالسودان ، إما لحسابه واما لحساب غيره ، وأن يقوم بعملية الاكتتابات العمومية ويقبض قيمتها ، ويقبل الضمانات والرهونات وكل مايضمن تنفيذ التعهدات المعقودة مع البنك(٣) .

---

(١) الظاهر أن المادة السادسة مكملة المادة الخامسة التى سبق أن أوردناها . ونص المادة السادسة كالآتى : « ... أنه فيما عدا الحالة المنصوص عنها سابقاً بشأن الحسابات التى تفتح للأشخاص المعروفين المشهورين بالاقتدار لا يقبل البنك أن يقطع من الكمبيالات والأوراق التجارية والسندات المالية الا ما كان عليه توقيع اثنين مقيمان فى القطر المصرى ويوافق مجلس ادارة البنك على اعتمادها .... ويمكن الاستغناء عن أحد التوقيعين بتقديم رهن ، ويجوز للبنك أن يقطع ويداول كمبيالات تجارية أو تحاويل مالية تسحب من جهة على أخرى بامضاء ساحبها وحده ، ولا يقطع البنك كمبيالات وتحاويل على البلاد الخارجية لمدة تزيد عن أربعة أشهر من الاطلاع أو عن ستة شهور من تاريخها ..... ومجلس الادارة هو الذى يعين الفرق بين المبالغ المسلفة وبين قيمة البضائع أو الأوراق المقدمة تأميناً أو رهناً لسلف البنك .

(٢) يلاحظ من المادة الثامنة أن البنك راعى الفرق بين احتياطات الودائع وبين احتياطى البنكنوت لما لهما من أثر فى حياة البنوك بأنواعها حيث ورد فى المادة الثامنة بالنص الآتى :ــ

« ينشر البنك فى كل شهر بياناً لحالته المالية على قسمين يتوضح فى أولهما ما يأتى :ــ

١ ـ رأس مال البنك ٢ ـ مبلغ المال الاحتياطى القانونى والاحتياطى الخصوصى ٣ ـ قيمة الودائع ٤ ـ قيمة ودائع الحكومة ٥ ـ قيمة أوراق الدفع التى على البنك ٦ ـ قيمة السندات عامة البنك ٧ ـ مبلغ الحسابات الجارية ٨ ـ مبلغ التسليفات المضمونة برهن ٩ ـ قيمة السلفيات على بضائع ١٠ ـ قيمة الكمبيالات والتحاويل على الخارج ١١ ـ قيمة الكمبيالات والتحاويل التى على مصر ١٢ ـ قيمة السلفيات قصيرة الأجل ١٣ ـ قيمة الموجود فى خزائن البنك من النقود

ويتوضح فى القسم الثانى قيمة البنكنوت التى حصل اصدارها ومقدار الذهب والسندات الممثلة لها » .

(٣) لا يدخل فى هذه التعهدات المبانى والعقار ، فقد ورد فى المادة التاسعة مايلى « يجوز للبنك أن يشترى مبانى لادارته أو فروعه أو لمخازنه التى تودع فيها البضائع ، وفيما عدا ذلك لا يجوز له أن يشترى أى بناية الا اذا أخذها بالمزايدة

١٠ ـ أن يصدر حوالات وأوراق تحت الاذن من كل نوع تدفع في القطر المصرى أو في البلاد الخارجية ، وأن يشترى أو يبيع أو يتوسط في بيع وشراء الكمبيالات والتحاويل التي تدفع في مصر أو في الخارج من أى نوع كانت . فأعمال البنك تجارية لا تمت للصناعة ولو بطريق غير مباشر .

١١ ـ أن يتجر بالمعادن الثمينة .

١٢ ـ وعلى الجملة أن يقوم بكل الأعمال التجارية أو المالية أو الصناعية في مصر أو السودان عدا الأعمال العقارية أو التي لها علاقة بمشروعات أجنبية عن هذه البلاد ، وذلك كله إما لحسابه و إما لحساب غيره و إما بالاشتراك .

ومن هذا نرى أن نظام البنك الأهلي المصرى ومواده كانت تسمح بأن يساعد في تمويل الأعمال الصناعية في مصر . ولكنه لم يفعل شيئاً من ذلك[1] . حتى إذا ماجاءت الحرب العالمية الكبرى في سنة ١٩١٤ انتعشت أحوال مصر الداخلية ونشأت فيها صناعات أوجدتها الحاجة ، وارتفعت أثمان المحاصيل ، وزاد الانتاج الزراعى والصناعى الأهلي ابتداء من سنة ١٩١٥ زيادة محسوسة في عهد السلطان حسين كامل ، وكانت الفترة من سنة ١٩١٥ إلى سنة ١٩١٧ هي فترة الرواج العام في مصر لحقتها فترة حكم فؤاد الأول حيث كانت من أروج الأوقات التي عرفتها مصر ، إذ امتازت بتخفيض محسوس في رؤوس أموال الشركات ذات الديون العقارية في مصر نظراً لانكماش دائرة التسليف العقارى ومقدرة الدائنين على السداد . ففي خلال هذه المدة كما يقول عبد الله بك فكرى أباظه[2] ، صفت كثير من الشركات الأجنبية مراكزها أو ضيقتها ، «فبين سنى ١٩١٤ - ١٩٣٣ انخفضت رؤوس الأموال الأجنبية المستغلة في مصر

لتسديد دين له أو أخذها بطريق التنازل من شخص آخر عليه دين للبنك . وعلى كل حال يجب عليه أن يبيعها في أقرب فرصة تعرض له . ولا يخفى ان رهن العقار أو شراءه من محرمات البنك لتعرض قيمتها للتباين الشديد في السوق .

(١) قارن عدد المصور الخاص ، ثروة مصر الصناعية ، بتاريخ ابريل سنة ١٩٤٠ تحت عنوان ,,البنوك في مصر،، وقارن احمد عبد الوهاب باشا في مقالته عن ,,البنوك المصرية،، في عدد الفينشيال نيوز الخاص بمصر .

(٢) راجع ,,النهضة القومية وتأسيس الشركات الوطنية،، للاستاذ عبد الله بك فكرى أباظه بقاعة يورت في ١٦ ابريل سنة ١٩٣٧ حيث يحصى رؤوس أموال الشركات المساهمة في مصر من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٣٤ في الآتى : —

في سنة ١٩١٤ ١٠٠٫١٥٢٫٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٩ ٩٦٫٣٦٦٫٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٢٦ ٨٥٫٢٨٠٫٠٠٠ جنيه

في سنة ١٩٣٣ ٩٦٫٢٤١٫٠٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٤ ٩١٫٢٢٤٫٠٠٠ جنيه .

وكان من بين الشركات الأجنبية الكبرى التي أنشئت بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٧ شركة مصرية تأسست في سنة ١٩٢٠ برأس مال قدره ٨٠٫٠٠٠ جنيه وهي شركة بنك مصر .

بمقدار ٢٤٬١٣٣٬٠٠٠ جنيه منها ١٦٬٥١٩٬٠٠٠ جنيه من أموال الشركات العقارية وحدها ، ولم تؤسس شركات مساهمة جديدة بين سنوات ١٩١٥ – ١٩٣٠ إلا بنسبة ضئيلة جداً . وفى نفس الوقت أنشىء بنك مصر وقام بنصيبه فى إنشاء الشركات الصناعية فى مصر بينما كان البنك الأهلى من البنوك التى لاتؤامن بمستقبل مصر الصناعى . فقام بنك مصر ، وعمل على تشجيع النهضة الصناعية المصرية ، وتفرعت عنه الشركات المصرية الصميمة السابق ذكرها . و إلى جانب بنك مصر ومنشآته قامت بعض الشركات الجديدة واشترك فى رؤوس أموالها بعض المصريين اشتراكاً فعلياً . وبهذا زادت الأموال المصرية المستثمرة فى الصناعات الأهلية ، حيث أيقظت الحرب شعور المصريين نحو الصناعة المصرية دون أية مساعدة ملموسة من البنك الأهلى لمصرى ، وما كان أولاه بالمساعدة والتعضيد خصوصاً بعد كل المساعدات التى قدمتها له الحكومة المصرية من حيث المزيد من تداول البنكنوت بغطاء السندات البريطانية ، ومن حيث جعل البنكنوت أوراقاً إلزامية يتعامل بها المصريون دون قيد ولاشرط . أضف إلى هذا أن المصريين كثيراً ما أودعوا أموالهم فيه بدون فائدة ، وقد زادت فى هذه الفترة ودائع المصريين فى هذا البنك ، كما يدل على ذلك احصاء جناب المستشار المالى للحكومة المصرية حيث قال أن ودائع الأفراد فى البنك الأهلى المصرى و بنك الانجلو ربت على ٣٥ مليوناً من الجنيهات ، وأن نصفها تقريباً للمصريين ، وأشاد للبنك الأهلى المصرى قائلاً « كلكم قد عامل هذا البنك وأمثاله ودخل فيها . ألم يتمن كل مصرى وهو داخل فى واحد منها لو أن لبلاده بنكا مثله ، يديره مصريون مثله ، يعرفه و يعرفونه ، و يفهمهم ويفهمونه ؟ ألم يتمن أن يرى بين من يشتغلون فيه مطربشاً أو معمماً ، وفى البلاد شباب ناهض يريد عملا فلا يجده ؟ (١) » .

لقد استطاع المصريون أمثال عمر بك لطفى ومحمد طلعت حرب باشا وأحمد عبد الوهاب باشا أن ينهضوا بمصر فى عهد السلطان حسين ، فاستغلوا الشعور الوطنى المتنبه فى عهد فؤاد الأول فى سنة ١٩٢٠ لتحقيق الآراء الاقتصادية الأهلية التى شاعت منذ ١٩٠٨ فى المؤتمر المصرى ، فتأسس بنك مصر كما نهضت الحركة التعاونية والجمعية الزراعية الملكية و بدأت الحركة العمالية تتخذ شكلها المكين . ولكننا

---

(١) راجع « النهضة القومية وتأسيس الشركات الوطنية » للاستاذ عبد الله بك فكرى أباظه ص ٢٣ من محاضرته حيث يقول « تأسست فى مصر مدارس التجارة ، عليا ومتوسطة وليلية ، فماذا كان نصيب خريجيها ؟ هل شغلت البنوك أو الشركات أحداً منهم ؟ اللهم الا النادر الذى لا حكم له » . وقارن « تمصير الشركات الأجنبية » لعبد الملك بك حمزة فى مجلة روز اليوسف ٤٥/٥/١٠ .

نتساءل ماذا كانت مكانة البنك الأهلي المصري من تلك النهضة الأهلية الاقتصادية؟[١] .

لقد كان مجلس إدارة البنك الأهلي المصري من الأجانب[٢]، فلم يهتموا بالشئون المصرية اهتمامهم بأرباح البنك وعنايته بالتجارة الخارجية وتمويل القطن لما فيه رعاية الواردات الأجنبية من المنسوجات القطنية وغيرها . فقد احتاجت الصناعات المصرية إلى المال فلم يموّلها البنك الأهلي به ، و بذلك لم تنل الصناعة المصرية من عناية البنك ولا من تشجيع الحكومة ما يساعدها على النمو والتقدم فى عصر عباس حلمى الثانى . ولهذا لم تستفد الصناعات المصرية من التقدم الفنى الذى واجه أغلب الدول الأوربية ،

---

(١) يلاحظ أن رأس مال بنك مصر عند نشأته لم يزد عن ثمانين ألف جنيه ، قيمة السهم أربعة جنيهات بينما نصت المادة العاشرة من قانون البنك الأهلي بالآتى :- « يكون رأس مال الشركة ثلاثة ملايين من الجنيهات الانجليزية ، كله مدفوع . . . ويقسم رأس المال الى ثلاثمائة ألف سهم الواحد منها عشرة جنيهات انجليزية ، تدفع بأكملها . . . اذا أرادت الشركة أن تزيد رأس مالها فلا يجوز أن تكون قيمة الأسهم الجديدة أقل من السعر الأصلى الذى صدرت به الأسهم الأولى . واذا أصدرت بأزيد ، تضاف الزيادة الى حاصل الاحتياطى ولو بلغ هذا الحاصل الحد الأقصى الموضح عنه فى المادة ٤٩ ، ويكون حق الأفضلية فى اكتتابات الاسهم الجديدة لأصحاب الأسهم القديمة مع مراعاة نسبة العدد الذى بأيديهم منها . واذا لم يتقدم أصحاب الأسهم القديمة على اكتتابات الاسهم الجديدة فتعرض هذه الاكتتابات على الجمهور ، أو توزع على المساهمين الأصليين الذين أقبلوا على الاكتتاب ، أو تعرض فى البورصة بسعر لا يقل عن السعر الأصلى . ومجلس الادارة هو الذى يعين طريقة الاكتتابات ومدتها وشروطها . فهل استقل مجلس الادارة عن الحكومة فى توجيه الأمة الى حيث أراد؟

(٢) تنص المادة العشرون « يدير شئون البنك مجلس مؤلف من اثنين وعشرين عضواً على الاكثر واثنى عشر عضواً على الأقل ومن جملتهم محافظ البنك . وتؤلف منهم لجنة من أربعة أعضاء تقيم فى لندرا » . أما بقية الأعضاء فيؤلف منهم مجلس الادارة ، ويكون مركزه فى القاهرة . والمجلس يعرض تعيين محافظ البنك ويعين له وكيلين بناء على اقتراح المحافظ » .

وتنص المادة الثانية والعشرون بالآتى :- « يجب أن يعرض تعيين المحافظ ووكيليه على الحكومة لتوافق عليه قبل شروعهم فى أعمال وظائفهم . ويكون تعيين المحافظ لخمس سنوات » .

وتنص المادة الثالثة والعشرون على الآتى :- « يصدر ناظر المالية قراراً بتعيين مندوبين من قبل الحكومة لدى البنك ، وتدفع ادارة البنك لكل منهما مكافأة قدرها ١٥٠ جنيهاً سنوياً وتكون وظيفتهما لخمس سنوات .

وتنص المادة الرابعة والعشرون بالآتى :- « تعين الجمعية العمومية العادية مراقبين لتحقيق الحسابات فى كل عام ويمكن تجديد تعيينهما ، وهى أيضاً تحدد أتعابهما على أن المراقبين فى أول سنة يعينان بمعرفة المحافظ وبموافقة مندوبى الحكومة » .

وكذلك تنص المادة السادسة والعشرون :- « يجب أن يكون أعضاء مجلس الادارة - ما عدا المحافظ وأعضاء لجنة لندن - من الذين قضوا خمس سنوات فى القطر المصرى على الأقل ، وأن يكون كل عضو من أعضاء المجلس مالكا لمائة سهم على الأقل من أسهم البنك وأن يودعها فى خزينة الشركة . وهذه الأسهم لا يمكن بيعها ولا التصرف فيها ما دام أصحابها فى وظائفهم وما دامت الجمعية العمومية لم توافق على حسابات المدة التى ليثوا فيها أعضاء . وجميع الوصولات التى تعطى عند ايداع هذه الاسهم يوضع عليها طابع يدل على ذلك » .

كما أن هذه الصناعات لم تسترشد بتوجيهات البنك الأهلى المصرى فى الشئون المحلية التى اتصلت اتصالا وثيقاً بالشئون الدولية النقدية . وبهذا دخل على الصناعة المصرية شىء من الجمود والانحطاط وأصبح الصانع المصرى عديم الاهتمام بشئون بلاده الصناعية ، قليل العناية بإتقان حرفته . فنقص عدد الصناع الفنيين وأصبحت نسبة عدد المشتغلين بالصناعة فى تناقص مستمر . وبينما نرى أن الصناعات المصرية الصغيرة المتأخرة قد زال عنها الفن الصناعى[١] ، فإن عدد المنتمين إليها أخذ فى التزايد ، ولولا افتقار الصناعة إلى المال لنمت نمواً يبشر بحسن الحال[٢] خصوصاً وأن التعليم الفنى واجه النمو الصناعى بما يستحقه من عناية وحسن رعاية فى أواخر عهد عباس حلمى الثانى .

لم يعن البنك الأهلى المصرى بتمويل الصناعة المصرية فى عهد عباس حلمى الثانى ، مع أن نظام البنوك فى انجلترا وهو يختلف عن نظام البنوك فى الدول الأخرى ، أخذ يعاون البنوك التى تعضد الصناعة البريطانية ، فكان أولى بالبنك الأهلى ، وهو الذى أخذ عن بنك انجلترا نظامه أن يقتفى أثره ، وبالأخص بتقديم القروض القصيرة الأجل التى كانت الصناعة المصرية تفتقر إليها[٣] . كذلك كان على البنك الاهلى أن يعمل على تخفيض سعر الفائدة وبذلك يعاون الصناعة المصرية على النمو والتقدم فى وقت زادت فيه الأموال وقلت حاجة الزراعة اليها . وبهذا لم يزكى البنك الاهلى الحياة الصناعية المصرية بما افتقرت إليه من أموال شرعية . ولذلك تعرضت الصناعة المصرية إلى الانهيار عن طريق انخفاض الأسعار مع ارتفاع سعر الفائدة للقروض الصناعية الأهلية[٤] .

ونرى أن البنك الأهلى لم يعمل على تحقيق التعاون المصرفى بين البنوك فى مصر ، فلو كان بنكا

---

(١) راجع ,, الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ،، وقارن محاضرة نشأت باشا فى قاعة يورت التذكارية وموضوعها ,, هل يتعارض التنظيم الدولى مع مبدأ السيادة والاستقلال التام للدول،،

(٢) أدت الحرب وسنوات الرخاء التى تلتها الى تراكم رؤوس الأموال الاهلية فأخذ المصريون يتجهون نحو الصناعة بعد أن انخفضت أرباح الزراعة نتيجة لهبوط أسعار القطن والغلات الزراعية ، ومع أن عمال الصناعة من المصريين قد نقصوا فان عددهم فى الصناعات الصغرى أخذ يتزايد نسبياً بتزايد عدد سكان المدن وأهلها . وقد قال بعض الأجانب أن ليس فى مصر من يصلح لادارة الصناعة خصوصاً وأن الرجال الصالحين لتنظيم الصناعة فى مصر كانوا قلائل ، ولكن المصريين أخذوا بأهداب النهضة الصناعية فخلقت تلك النهضة جيلا يمكن الاعتماد عليه فى التقدم الصناعى المنشود فى عهد فؤاد الأول . ولنا فى مقولة نابليون خير معين اذ قال عند ما قالوا له ليس بفرنسا رجال فنيون خبيرون بأعمال البنوك فقال ,, هذه طائفة يجب خلقها ،، فصدق على مصر ما صدق على غيرها من البلدان التى تتحول الى ما فيه خير أهلها .

(٣) راجع ,, الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ،، للمؤلف ، صفحات ٣٨٧ - ٤٠٣ و ٤٥٣ - ٤٦٨ و ٥٣٧ - ٥٥٨ .

(٤) راجع ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، للمؤلف صفحات ٥٦٣ - ٥٦٩ من الطبعة الثانية .

مركزياً بالمعنى الصحيح تعمل على ذلك كله و زيادة ، خصوصاً وأنه كان يشرف على النقد المصرى من جميع نواحيه . بل توطنت فيه صفات سوق المال بالنسبة لمطالب مصر الدولية .

الحق أن البنك الأهلى المصرى أخذ بطريقة الكلاسيكيين فى البحث الاقتصادى فاعتبر أن الاقتصاد النقدى لا يختلف عن الاقتصاد الطبيعى ، وأن النقود فى الحياة الاقتصادية هى تسهيل المعاملات الزراعية والصناعية والتجارية بحيث أن ادخالها فى النظام الاقتصادى سوف لا يغير من طبيعتها . فالبناء الاقتصادى المصرى Egyptian Economic Structure لا يتغير . وعلى هذا الأساس عالج رجال البنك الأهلى المصرى موضوع النقود وقيمتها علاجاً خاصاً لا يتبع النظرية العامة لعلاج موضوع قيمة الصناعة والسلع الصناعية الأخرى . ولهذا قال رجال البنك الأهلى المصرى أن النقود يجب أن تبقى على الحياد فى الحياة الاقتصادية المصرية حتى يتحقق الاستقرار الزراعى والثبات الاقتصادى العام (١) Economic Stability .

ولكننا نرى أنه منذ أن اعتمد العالم على الصناعة والتجارة على نطاق واسع Industrialisation & Commercialisation اختلفت طبيعة النقود ووظيفتها فى مصر وفى البلاد المتمدينة الأخرى . فترى أن وظيفة النقود كانت فى بادىء الأمر هى كمقياس للقوة الشرائية العامة وتسهيل المبادلات(٢)، ولكن فى عصر عباس حلمى الثانى تحور نظام الأسعار وهيكله حتى أصبحت النقود ، لا تقل أهمية(٣) عن أى عامل من عوامل الانتاج . فالنقود إذن لم تعد مجرد عامل يخدم النشاط الاقتصادى سواء أكان زراعياً أم صناعياً أم تجارياً ، بل أنها أصبحت توجه هذه الوجوه من أوجه الانتاج . كذلك نرى أن النقود أصبحت بعد تطور النظام الرأسمالى الحديث الذى أخذ مأخذه فى عهد فؤاد الأول، تعتمد على عاملين مهمين وهما ١ ـ تفضيل الاحتفاظ بالثروة فى شكل سائل مرن ٢ ـ كمية النقود . أما تفضيل الاحتفاظ بالثروة فى شكل مرن سائل فيعتمد على عدة دوافع منها دافع الاحتياط ومنها دافع القيام بالأعمال الزراعية والصناعية والتجارية ، ومنها دافع التحسين والتقدم الفنى فى الانتاج الصناعى وغيره ، ومنها دافع المضاربة والمغامرة الخ . أما كمية النقود فقد أصبحت تعتمد على سياسة البنك الأهلى فى مصر خصوصاً بعد أن أصبح الائتمان مرناً يمكن للبنك الأهلى أن يزيده عن طريق

(١) راجع كينز فى كتابه « رسالة عن النقود » وقارن « النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود » .

(٢) راجع « عناصر علم الاقتصاد » تأليف لبيبة وعليش .

(٣) ان نظام الأسعار يسجل الطلب ويوجه الانتاج تبعاً لذلك ، وهو المرشد الأكبر الذى على أساسه تطلب كميات مختلفة من السلع كما تنتج كميات مختلفة من السلع الاقتصادية .

خلق الودائع . وعلى هذا الأساس ، أما كان للبنك الأهلي أن يزيد من الائتمان كما وجد أن ذلك في صالح مصر الصناعية بغض النظر عن حاجة النشاط الاقتصادى إلى هذه الزيادة ؟(١)

لقد اتبع البنك الأهلي المصرى سياسة ذات وجهين ، فقد ضيق موارد الائتمان للصناعة المصرية بغض النظر عن احتياجات الصناعة اليها . بينما وسع موارد الائتمان للزراعة ، ولهذا طالب بعض الاقتصاديين القوميين بالحد من حرية هذا المصرف في هذا الصدد(٢) خصوصاً وأنهم رأوا أن البنك الأهلي لا يمكنه أن يتقيد بمد التسجين بالائتمان اللازم ، إذ عليه أن يراعى نسبة الاحتياطى التى لا بد له أن يحتفظ به ، وهكذا صادف السوق المصرية تشاؤم شديد فى حياة المصريين الصناعية(٣) .

لقد عرف رجال البنك الأهلي المصرى تحت الاشراف البريطانى وسلطانه أن سعر الفائدة له أثر عظيم فى النشاط المصرى الاقتصادى ، وأن أهم العناصر التى تؤثر فى النشاط الاقتصادى هو علاقة سعر الفائدة النقدى بالكفاية الحدية لرأس المال ، فاذا كان سعر الفائدة النقدى أقل من الكفاية الحدية لرأس المال ، كان هذا من دواعى الاستمرار فى إنتاج أدوات الانتاج ، وإذا كان أكثر من هذه الكفاية لم يكن هناك من حافز لزيادة الانتاج ، ومع أن سعر الفائدة النقدى كان أقل من الكفاية

---

(١) راجع كينز فى كتابه ,, رسالة عن النقود ,, حيث يقول أنه يجب على الحكومة أن تتدخل فى الحياة الاقتصادية بحيث توازن الميل للاستهلاك مع انتاجية رأس المال . كما أنها يجب أن تعمل ما أمكن على حفظ التوازن بين سعر الفائدة من ناحية ، والكفاية الحدية لرأس المال من ناحية أخرى ، أى أنه يجب اتباع سياسة التوجيه بحيث تضمن توازن الانتاج بالاستهلاك من جهة ، ومن جهة أخرى تحافظ على الحافز الشخصى للافراد فى حدود الامكان ، وأن تصور الميل للاستهلاك عن مجاراة الانتاج لمو تبذير فى مرافق الدولة الاقتصادية ومواردها الاجتماعية ، قارن أمز فى كتابه ,, الدورات التجارية Trade Cycle حيث يقول أن أهم الدورات التجارية ترجع الى دورات نقص الاستهلاك وزيادة الانتاج ، فاذا زاد الانتاج ولم تزدد فى نفس الوقت القوة الشرائية اللازمة لشراء مفردات هذا الانتاج بنفس النسبة حدث الارتباك والاضطراب ، وراجع كتابنا ,, الاقتصاد الزراعى والتموين ,, ، حيث تظهر أن المرافق الصناعية عند ما أصبحت عاطلة اضطربت أحوال الأهلين المعتمدين على الزراعة دون الصناعة ، وقارن ,, اقتصاديات الزراعة فى الاتحاد السوفيتى ,, تأليف هوبارد .

(٢) راجع هوترى فى كتابه ,, رأس المال والعمالة ,, حيث يقول بوجوب هذه السياسة ولو أنه فى موضع آخر قال بمرونة الائتمان ، وقارن فون فى كتابه ,, التجارة والاستقرار الدولى النقدى ,, حيث يقول بأن هذه المرونة هى من أسباب الأزمات الرئيسية اذ أن المصارف توسع من الائتمان فتزيد انتاج الصناعات الرأسمالية وذلك لارتفاع الأسعار فى مبدأ الأمر ، وفى الوقت نفسه لا يزيد الطلب الفعال بنفس النسبة ، وهنا تبدأ أسعار سلع الاستهلاك فى التناقص بما ينتج عنه خيبة أمل التسجين .

(٣) قارن كينز فى كتابه ,, التشغيل والفائدة والنقود ,, . واسماعيل صدقى باشا ,, نهضة مصر الصناعية ,, عدد المصرى الخاص ابريل سنة ١٩٤٠ وأيضا محمد على علوبة باشا ,, مبادىء فى السياسة المصرية ,, .

الحديثة لرأس المال لم يعمل البنك الأهلى على تمويل الصناعة بما تفتقر إليه من مال فى عهد عباس حلمى والسلطان حسين . الحق أن نظرية كمية النقود التى أخذ بها البنك الأهلى المصرى فرضت أن الأسعار النسبية بين السلع الصناعية سوف تبقى على حالتها بعد زيادة الكمية ، مع أن الزيادة فى الكمية سوف تؤثر فى توزيع الدخول مما يؤثر فى الأسعار النسبية للسلع الزراعية والسلع الصناعية ، وأن هذا التأثير من شأنه أن يغير من الادخار المصرى والاستثمار الأجنبى والميل للاستهلاك العام .

ونرى أن البنك الأهلى كان يمكنه بمختلف الوسائل أن يؤثر فى كمية النقود بل وكمية الائتمان وتحقيق تضخماً أو انكماشاً ، فقد كان فى مقدوره أن يقرض رجال الصناعة المصرية أو يعمل على زيادة قروض المستهلكين Consumers'Credit الذين يستهلكون الحاصلات الزراعية فى الصناعة المصرية ، و بذلك يمكنهم من التأثير فى أسعار الفائدة بما يتفق مع توجيه النشاط الاقتصادى لما فيه خير المصريين(١) .

الحق أن البنك الأهلى اعتبر أن قيمة النقود بالنسبة لجميع السلع فى السوق ثابتة واعتمد على فكرة مستوى الأسعار الخاطئة ، فقال بضرورة تثبيت مستوى الأسعار حتى يتحقق التوازن المنشود ، وقد فاته أنه يجوز أن لا يتحقق التوازن مع ثبات مستوى الأسعار ، وأنه قد يتحقق مع تقلب هذا المستوى .

وسوف نرى فى أواخر عهد فؤاد الأول أن نظام هيكل الأسعار النقدية أصبح هو الموجه للنشاط الاقتصادى ، وأنه هو الذى يعبر عن الطلب ، وسوف نرى أن المظاهر النقدية تتفاعل مع الظواهر الاقتصادية بحيث تحدث تفاعل يغير جوهر نظام البنك الأهلى نفسه ، وسوف نرى أن السلطة النقدية بإشراف الحكومة يمكنها أن توجه النقود إلى ما فيه صالح النشاط الصناعى المصرى العام .

٤ — الصناعة المصرية ونظامها فى عهد عباس حلمى الثانى والسلطان حسين : —

بحثنا الصناعة المصرية فى كتابنا « تاريخ مصر الاقتصادى » وتتبعنا خطوات تقدمها أو تأخرها من أيام دخول العثمانيين حتى عهد عباس حلمى الثانى . فبعد أن كانت حاصلات مصر الصناعية زاهرة فى نظام الطوائف وأهل الحرف ، تدهورت فى أيام العثمانيين وحكمهم مصر ، ثم تبوأ محمد على باشا سلطان الحكم ، فنهض بالصناعة المصرية نهضة مباركة ، ولكنها كانت واسعة النطاق قابلة للانهيار والاندثار ، فرجعت مصر فى عهد عباس الأول إلى نظام الحرف والطوائف مما كان مناسباً مع حياة المصريين ، ثم جاء محمد سعيد باشا فحوّل أركان الحياة الصناعية عن أصولها ، فاندثرت الصناعات

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » الطبعة الثانية ، صفحات ٢٩ - ٣٦ و٦٦ - ٦٧ و٧١ - ٧٢ و٩٥ و١٢٥ - ١٣٣ و٢٠١ - ٢٠٤ و٢٢٦ - ٢٢٧ و٢٩٦ - ٣٠٢ و٤٠٥ - ٤٥٧ و٥٦١ - ٥٦٣ .

المصرية ، حتى إذا ما بدأ إسماعيل باشا حكم مصر كانت صناعة السكر فى مقدمة الصناعات التى خصها الوالى بكثير من عنايته[١] . وكان لاسماعيل باشا غاية مزدوجة من تشجيع هذه الصناعة أولا أن يكفى البلاد حاجتها من السكر وثانياً أن تستهلك الصناعة المصرية الجديدة جانباً كبيراً من محصول القصب ، وعمل اسماعيل على تركيز هذه الصناعة فى الوجه القبلى حيث يجود محصول القصب وحيث تملك الدائرة السنية مساحات واسعة خصصت لزراعته ، فأنشأ اسماعيل باشا بالتوالى اثنين وعشرين مصنعاً للسكر وجلبت لها أحدث الآلات وزودت بالمحركات الضخمة وأجهزة التكرير[٢] وعملت لبعضها سكك حديدية خاصة تصل بينها و بين المزارع[٣]، وقد تقلبت صناعة السكر من بعد اسماعيل فى مراحل مختلفة من القوة والضعف ولكنها بقيت من ذلك الحين عنصراً أساسياً فى نهضة البلاد الصناعية[٤] وهذا يدل على فضل اسماعيل و بعد نظره وثاقب تفكيره فى المصالح القومية المعتمدة على الصناعات المصرية وأثره فيمن جاء من بعده من أهل الصناعة فى مصر .

كذلك نرى أن اسماعيل باشا حذا حذو جده فى العناية بصناعة النسيج فجدد بعض مصانع النسيج القديمة فى المحلة ونحوه، وأنشأ مصنعين لعمل الجوخ أحدهما فى شبرا والثانى فى بولاق وذلك لانتاج مايلزم لملابس الجيش البرية ، وأنشأ إلى جانبهما مصنعين لغزل القطن و إنتاج الأقمشة البيضاء اللازمة لرجال الجيش والبحرية[٥] حتى بلغ ما يستهلكانه سنوياً من القطن نحو ثلاثة آلاف قنطار و بلغ ما ينتجانه

---

(١) كان محمد على باشا قد حاول أن يجعل لصناعة السكر نصيباً بين منشآته العديدة ، فأنشأ ثلاثة معامل للسكر فى بعض بلاد مركز ملوى ، ولكن انتاجها كان محدودا ولم يلعب دورا كبيرا فى الاستغلال المحلى ، نظرا لأن السكر الوارد من الخارج كان أجود نوعاً وأرخص ثمناً . راجع ,,الاقتصاد الزراعى والتموين،، للمؤلف .

(٢) راجع ,, الاحتفال بذكرى اسماعيل باشا العظيم ،، على صفحات المقطم بتاريخ ٩-٣-١٩٤٥ حيث وردت كلمة عبد الحميد بدوى باشا عن حرية الفرد وكرامته فى عهد اسماعيل ، وكلمة وزير التجارة عن التجارة ونهضتها فى عهد اسماعيل ، وكلمة حافظ عفيفى باشا عن الصناعات فى عهد اسماعيل ، وكلمة المغناوى بك عن الاصلاح الزراعى وخطواته فى عهد اسماعيل .

(٣) راجع ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، الطبعة الثانية للمؤلف حيث نصف حالة بعض هذه الآلات الصناعية عند ما زادت عن حاجة صناعة السكر . وقارن تقرير لجنة التجارة والصناعة برياسة صدقى باشا صفحات ٣٥ - ٤٣ .

(٤) راجع ,, تقرير شركة السكر عن سنة ١٩٤٣ - سنة ١٩٤٤ ،، حيث يصف عبود باشا ما عانته صناعة السكر من مصاعب، والحق أننا نستطيع أن نذكر ماوصلت اليه هذه الصناعة فى مصر فى عهد فؤاد من التقدم والازدهار ، وسوف نرى كيف أصبحت مصر فضلا عن كفاية نفسها بهذه المادة الغذائية الحيوية قادرة أن تمد بالفائض منها كثيرا من جاراتها العربية فى عهد ,, فاروق الأول ،، وقارن لجنة التجارة والصناعة برياسة صدقى باشا صفحات ٦٣ - ٦٧ .

(٥) راجع كلمة حافظ باشا عفيفى فى الاحتفال بذكرى اسماعيل باشا العظيم على صفحات المقطم بتاريخ ٩-٣-١٩٤٥

من الأقمشة ٣٥ ثوبا ، وأنشأ مصنعاً خاصاً للدائرة السنية لانتاج الأقمشة القطنية الراقية وعنى بتشغيل صناعة الحرير ، فأنشأ مزرعة كبيرة للتوت فى منطقة المطف تبلغ نحو ألف فدان زرع بها تسعون ألف شجرة ، واستقدم أستاذاً من فرنسا للاشراف على تعليم هذه الصناعة كما جدد مصنع الطرابيش القديم بفوه[1] . وقد كان لمحمد على باشا فى ذلك كله تجارب ونجاح يذكر .

وقد اهتم اسماعيل باشا بصناعة التعدين ، فشجع على استخراج معدن الكبريت من جمصته ونترات البوتاس من مصر القديمة كما أنشأ مصانع الكبريت فى الاسكندرية ، ومصانع لدبغ الجلود فيها بلغت ستاً وعشرين مصنعاً ، وأنشأ معامل للصابون ولصنع الزجاج واستخراج العطور والشمع بالقاهرة وأنشأ معامل لضرب الطوب فى قليوب[2] .

وقد اهتم اسماعيل باشا برفع المستوى الغذائى للشعب فعمل على تنظيم استغلال مصايد الأسماك فى المنزلة وأدكو ومصر ، فكانت فضلاً عن وفرة محصولها تدر على الدولة إيراداً كبيراً ، وعمل اسماعيل باشا على تشجيع صناعة التفريخ والإكثار من معامله حينما نمى اليه ما أصاب محصول الدواجن من القلة وتلافياً لما يحدثه ذلك من سوء الأثر فى التغذية العامة[3] .

وقدر اسماعيل أهمية الدعاية لمصر ومنتجاتها ومحاصيلها ولم تفته فى ذلك فرصة إلا انتهزها ، وكان من ذلك أن مثلت مصر فى المعرض الدولى الكبير الذى عقد فى مدينة فينا فى سنة ١٨٧٣ وعرضت فيه نماذج من آثارها الفرعونية والاسلامية ومن القطع الفنية التى تمثل الطراز الشرقى ، ومن الخرائط والألواح الخاصة بمصر وسكانها وصناعاتها وتجاراتها ، كما عرضت به نماذج من محاصيل مصر

وتمام الفائدة يجب الاطلاع على كلمة المقتاوى بك فى نفس الاحتفال عن ,, التوسع فى زراعة الحاصلات لتجنب البلاد مضار الاعتماد على محصول واحد ،، وتنمية الروح الصناعية المعتمدة على المواد الأولية الزراعية اللازمة الصناعة المصرية من هذه المواد .

(١) لايخفى أن اسماعيل باشا لم ينس أهتمام جده بصناعة الأسلحة فأنشأ مصانع السلاح بالقاهرة والاسكندرية ومنها مصنع لصنع المدافع بالقاهرة وآخر لصنع البنادق اللازمة للجيش كما أنشأ مصنعاً لصب القوالب الجديدة .

(٢) راجع كلمة حافظ باشا عفيفى فى الاحتفال بذكرى اسماعيل على صفحات المقطم بتاريخ ٩ / ٣ / ٤٥ .

(٣) هذا علاوة عناية اسماعيل باشا فى بداية حكمه باحياء صناعة الطباعة والورق ، فقد كانت المطبعة الأميرية الكبرى التى أنشأها المغفور له محمد على والتى لبثت نحو الثلاثين عاما أهم مركز للطباعة والنشر فى مصر والشرق العربى . وقد اضطربت أعمالها وضعف انتاجها وتنازل عنها المرحوم سعيد باشا الى صديقه عبد الرحمن رشدى بك ، فلما تولى اسماعيل ساءه ما وصلت اليه المطبعة الأميرية واقتضت ارادته ان يعيدها الى ملكية الدولة ودفع ثمن شرائها وقدره ٣٠ الف جنيه من ماله الخاص ، وأنشأ الى جانب المطبعه مصنعاً للورق يمد المطبعة ومصالح الحكومة بالورق والدفاتر اللازمة لها ، كما أنشأ ورشة لصنع الورق الكرتون وتجليد الكتب . وقانون ,, تقرير لجنة التجارة والصناعة ،، برياسة اسماعيل صدقى باشا سنة ١٩١٧ .

ومنتجاتهم الزراعية والصناعية[١] فى الوجه البحرى والوجه القبلى سواء بسواء .

فإذا كان إسماعيل قد عنى عناية صادقة بالصناعة المصرية ، فإن توفيق باشا قد أهملها كل الاهمال تحت الاشراف البريطانى ، فأصيبت الصناعة المصرية فى عهده بالاضمحلال[٢] خصوصاً بعد أن تحالفت الظروف المتباينة حتى أدت إلى هذا الانحطاط والاضمحلال الصناعى . فبقى فى مصر بضعة صناعات صغيرة فى هيكل ورش صغيرة يشتغل بها عدد يسير من العمال المصريين ، كما بقى ببعض جهات القطر بعض صناعات صغيرة يزاولها أصحابها فى حوانيت ضيقة يشتغلون بها عادة على ذمتهم ونفقتهم بمعونة الطبيعة ، وقد كانت هذه الورش والحوانيت هى عماد الصناعة القائمة فى عهد توفيق . وقد انتشرت هذه الورش والحوانيت فى عهد عباس حلمى الثانى ، فأصبح أهم الصناعات المصرية فى هذا العهد هى الصناعات الصغيرة للتجارة والحدادة والنسج وعمل الأثاث والزيت والصابون والدقيق والبناء ، ثم توطن بعضها فى مناطق معينة مثل المحلة الكبرى للنسيج ودمياط للأحذية والتجارة وقنا فى صناعة الفخار . وكان نظام الصناعة فى هذا الوقت مفقود الدراسة والحلقات ، فقد انتشرت الصناعات الصغيرة بغير نظام فى جميع أنحاء القطر كنسج الصوف ودبغ الجلود والصباغة والحدادة والتجارة وصناعة السفن الشراعية والقوالب الطينية[٣] فأصبح عمال الصناعة منتشرين فى نواحى مختلفة من القطر المصرى كما

---

(١) راجع كلمة الحفناوى بك فى الاحتفال بذكرى اسماعيل العظيم على صفحات المقطم بتاريخ ٩ / ٣ / ١٩٤٥ ، وأيضاً كلمات عبد الحميد باشا بدوى ، ووزير التجارة ، وكلمة سرى باشا وكلمة السنهورى بك وكلمة رئيس الشيوخ وغيرهم فى نفس العدد ، فيقول الحفناوى بك أن اسماعيل باشا كان حريصاً على العناية لمصر الزراعية بالاشتراك فى المعارض الزراعية كمعرض باريس الدولى عام ١٨٦٧ وقد حضره بنفسه والمعرض الزراعى الدولى فى كولونيا عام ١٨٧٥ . وقارن أيضاً عدد المقطم بتاريخ ٩/٦/١٩٤٥ تحت عنوان « الملك يفتتح المعرض النموذجى للصناعات الحديثة فى داره الجديدة » حيث يشرح وزير التجارة والصناعة تطور نهضة مصر الصناعية . وقارن ص ١١٤ من ،، تقرير لجنة التجارة والصناعه ،، برياسة صدقى باشا فى سنة ١٩١٧ .

(٢) راجع تقرير لجنة الصناعة والتجارة التى تألفت عام ١٩١٦ ص ٥٠ وكان من أعضائها دولة اسماعيل صدقى باشا وجناب المستر بلو وغيرهما من فضائل الأجانب والمصريين والمتمصرين . وقد ذكرت هذه اللجنة أسباب اضمحلال الصناعة المصرية فى الآتى : ـ ١ ـ تخصص المصريون فى الزراعة دون غيرها من الصناعات ٢ ـ سياسة الحكومة التجارية لا الكفائية ٣ ـ الرسوم الجمركية وقيودها ٤ ـ نظام الضرائب وحمله على الصناع والصناعات ٥ ـ المنافسة الأجنبية وضررها على الصناعات القومية ٦ ـ افتقار مصر الى رؤوس الأموال الوطنيه ٧ ـ العوامل النفسية ٨ ـ نظام البنوك وفشله فى تمويل الصناعات الأهلية . ولم تتكلم اللجنة عن النقد المصرى وأثره فى حياة مصر الصناعية بل قسمت الصناعة الى كبرى وصغرى على أساس قديم .

(٣) راجع جارمن مارتن فى كتابه ،،الأسواق المحلية المصرية والصناعات المحلية،، ، وراجع ،،الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ،، للمؤلف حيث نبين أسباب تدهور الصناعة المصرية المحلية ونلخصها : ـ ١ ـ افتقار الصناعة المصرية الى المال

أن الصناعات الصغرى انتشرت بغير توجيه فى النواحى المختلفة كما يدل على ذلك انتشار مراكز النسيج عدد العمال بالكشف الآتى ، ولا يخفى أن صناعة النسيج هى من الأمثلة الصالحة لهذا الانتشار بدون وعى صناعى أو تنظيم إدارى : —

أهم مراكز النسيج وعدد العمال فى كل بلدة كما ورد بإحصاء سنة ١٩٠٧ العام وتقرير لجنة الصناعة :

البـلدة	عدد العمال	البـلدة	عدد العمال	البـلدة	عدد العمال	البـلدة	عدد العمال
المحلة الكبرى	٣١٨٣	منوف	٢٣٩٤	دمياط	١٤٣١	قوص	١١٠٨
القاهرة	٢٨٦٩	شبين الكوم	١٦٢٨	أخميم	١٣٦٦	ميت غمر	١٠٨٤
قليوب	٢٤٠٥	سنورس	١٥٣٠	بلبيس	١٢٣٠	امبابه	١٠٥٧
				أبو تيج	١١٥٧	طهطا	١٠٣٥

ومن هذا يتبين أن صناعة النسيج ، وهى الصناعة التى سايرت أحوال التطور والزمن ، لم يدخلها عنصر النظام والتنظيم ، فلم يختص بها اقليم معين ، كما أنها لم تتحول من حالتها الأولى إلى الحالة الزاهرة التى سادت فى بعض الدول المتمدينة حيث انتفعت بالنظام والتنظيم وبالمخترعات الجديدة فى النقل البرى والبحرى وبالماكينات والآلات وغيرها من عظيم الممكنات الصناعية . بقيت مصر على حالتها القديمة من نظام الصناعة المرتجل ، ومع أن فى مصر فى هذا العهد لم تخل قرية وبخاصة فى الوجه القبلى من جماعة ينسجون الغزل الذى يعدهم به الفلاحون وأسراتهم ، ومع أن النسيج فى مصر استمر صناعة ريفية ، بينما كان الغزل صناعة منزلية[1] فان المعامل أو المصانع لم تتحول عن حالتها القديمة إلى الحديثة إلا بعد الحرب العالمية الأولى فى عهد السلطان حسين كامل عند ما دعت الظروف إلى تغيير نظام

---

٢ ـ اعتمادها على الأساليب الفنية التقليدية التى كان طابعها الجمود والتمسك بأهداب رثاث القديم وعدم الأخذ بفضائل الجديد أو القديم المرن . ٣ ـ تفضيل بعض الفئات الغنية وبالأخص السيدات المنتجات الأجنبية عن الأهلية وذلك للأخذ بالذوق الأوربى وعدم مسايرة الصناعة المصرية لهذا الذوق ٤ ـ تقلل حركة حرية المهن الحرة التى قررت فى عهد محمد توفيق باشا فى عام ١٨٩٠ حيث عجز الكثيرون من الصناع عن احتمالها لفقرهم وقلة مكاسبهم ٥ ـ تفكك نظام الطوائف طبقاً للسياسة البريطانية التى عملت على تحرير العامل من القيود الفنية فى صناعته ، وكان لانشاء المحاكم الأهلية ما هدم قوة الطوائف ومشايخهم فقد قررت حرية الفرد فى ممارسة أية مهنة أوصناعة أو تجارة أو حرفة فى سنة ١٨٩٠ ، فضاعت بذلك روح التضامن بين الأفراد والطوائف والجماعات

(١) اعتمد النساجون فى القرى والمدن على ما تعدهم به الأسرات من الخيوط ، فأقاموا مناسجهم ، فى الجهات التى يسهل عليهم فيها الحصول على الغزل ، راجع الشرح فى الموضوع التالى الذى سوف نبحثه على ضوء مبادئه فى القديم والحديث .

الصناعة القديم والأخذ بالحديث(١). ويخيل إلى الباحث أنه لم يكن هناك فرق كبير فى مضمار الصناعة فى الماضى وفى عهد عباس حلمى الثانى ولو أن بعض الصناعات المصرية امتازت بمهارة بعض صنّاعها، فالأقمشة المصرية الأهلية لم تكن تضارعها أقمشة انجلترا لا سيما ملبوس العلماء مثل الشاهى والكشمير وغيرها(٢) حيث شاع صنعها فى المنوفية والدقهلية وجرجا والقليوبية.

ومع أن الثورة الصناعية قد أثرت فى البلاد المختلفة بدرجات متفاوتة وبمواقيت مختلفة، فانها لم تغيّر أساليب الصناعة فى مصر، ولم تغيّر معالم الحياة فى مصر كما غيّرته فى الدول الأوربية الأخرى، ولم توجد نظاماً اجتماعياً جديداً يختلف كل الاختلاف عما سبقه من النظم المصرية كما حدث فى انجلترا والمانيا وفرنسا وأمريكا بدرجات متفاوتة(٣) فالثورة الصناعية فى أوربا قامت على العلم والاختراع، بينما بقى حال المصريين على ما هم عليه من جهل بالنظم الصناعية الحديثة(٤).

---

(١) الأصل فى الصناعة أنها تحويل المواد من صورة الى صورة أخرى أكثر صلاحية لأغراض الحياة الانسانية. فالصور الأولى هى الخامات أو المواد الأولية والصور الناتجة عن التحويل هى السلع أو المصنوعات، وتستلزم عملية التحويل عادة استخدام آلات وبذل قوة محركة كما أنها تقتضى بضاعة الدراية بطريقة التحويل والمهارة اللازمة للتنفيذ. لهذا نقول أن مصر تمتت بروح صناعية بهذا المعنى مع قلة مواردها الطبيعية لتقدم على نظام حديث. فقد قامت الصناعات المصرية على المجهود الفردى للصانع. وكان أساسها مهارته اليدوية وقوته الجسمانية، واستعان بأفراد عائلته بل وربما استعان بصبى يعاونه ويعتمد عليه، وربما استخدم قوة الريح لادارة مشغله. وقارن مجلة الراديو المصرى عدد ٥ مايو سنة ١٩٤٥ حيث يشرح الدكتور على مصطفى مشرفة علاقة العلم بالصناعة ويقول ان الآلات التى يستعين بها الصانع بسيطة الصنع والتركيب لا تعدو المنشار أو المطرقة أو المنفاخ أو حجر الطاحون أو ما اليها من الأدوات الشائعة المعروفة.

(٢) لا يخفى أن الطلب المحلى كان من أسباب بقاء بعض الصناعات المحلية، ولهذا لم تؤثر الثورة الصناعية على حالة بعض الصناعات الأهلية البحتة، راجع «الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى» للمؤلف وقارن تقرير لجنة التجارة والصناعة ص ١١٥.

(٣) وصف الدكتور على مشرفة الثورة الصناعية وصفاً يستحق الذكر فقال «الثورة الصناعية ليست حرباً أريقت فيه الدماء، ولا قتالا أبيدت فيه الجيوش وأزهقت النفوس، بل هى انقلاب سلمى غير معالم الحياة فى أوربا». ويشرح التحولات التى أدت الى هذا الانقلاب السلمى، فبعد أن كان «الحديد لايزال يستخرج فى الشرق والغرب بالطريقة المعروفة من القدم اذ يوضع الخام — وهو فى الغالب عبارة عن أكسيد الحديد — فى فرن وقوده الفحم النباتى ثم ينفخ عليه بمنفاخ فيتحول الخام الى حديد متصهر يتجمع فى قاع الفرن وبعد ذلك يطرق بمطرقة لتنقيته»، وهكذا كان حال الصناعة فى عهد محمد على باشا وعلاقاته من الفرنسيين.

(٤) كانت انجلترا أول بلد قامت فيه الثورة الصناعية فى سنة ١٧٤٠ باختراع ابراهام داربى طريقة لصناعة الحديد باستخدام فحم الكوك المستخرج من الفحم الحجرى بدلا من الفحم النباتى المصنوع من الخشب، واخترع ايلى وتنى آلة لحليج القطن القصير التيلة، فكان من نتائج اختراعه أن زادت كمية القطن المصنوع، ومع أن الاختراعات الصناعية قد تعددت فى القرن الثامن عشر وتعقدت الآلات وأنشئت المصانع الكبرى التى يشتغل فيها مئات العمال وتفرغ اختصاص العامل على قاعدة تقسيم.

فمن سوء الطالع كما يقول الدكتور على مصطفى مشرفه «أن كتب الاضمحلال والفناء على الحركة الصناعية» التى أقامها محمد على باشا فى القرن الماضى ، فذهبت ريحها وضاع أثرها ، حتى إذا حل القرن العشرين وجد مصر من الناحية الصناعية حيث وجدها أواخر القرن التاسع عشر ، وأن لنا فى ذلك لعبرة وذكرى . فبرغم قلة المصانع التى يضم الواحد منها ما يناهز أربعين أو خمسين عاملا فقد كانت الأغلبية من النوع الذى يتراوح فيه عدد العمال من أربعة إلى عشرة . فاذا ما توافرت بعض المعامل على إنتاج نوع خاص من النسيج ، بدأ المنظم يرى ما للتركز والتخصص من فوائد ومزايا . ولهذا تعين على المحلة الكبرى ودمياط وأخميم وقليوب أن تنهض ، حيث اعتمدت صناعة النسيج فيها على الغزل الوارد من من البلاد الأجنبية . وكأن بالسياسة البريطانية أرادت أن تسيطر على نمو الصناعة حتى توجهها إلى حيث تشاء ، مع أن المسيو مانجان قال « أن البصمة التى كانت تصنع فى مصر قد امتازت بجودتها و إتقانها ودقة صنعها ومتانتها وجمال رسومها وتنوع أشكالها وثبات ألوانها على الغسيل ، وأن الجمهور المصرى أصبح يفضلها على أنواع الشيت الواردة من ألمانيا وانجلترا حتى قل الوارد منها ، وأنه قد تعددت مصانع الغزل والنسيج فى أنحاء القطر المصرى فأنشئت مصانع فى قليوب وشبين الكوم والمحلة الكبرى وزفتى والمنصورة ودمياط ودمنهور وفوه ورشيد و بنى سويف وأسيوط ، كما أقيم فى بولاق معمل لسبك الحديد وأنشىء مصنع لعمل ألواح النحاس ومعامل للسكر والصابون والزجاج والصينى ومدبغة للجلود برشيد[1] » وانتشرت صناعة السلال فى اسنا وأصوان من ألياف النخل.

العمل ، فزاد الانتاج أضعافاً مضاعفة ، فحملت انجلترا لواء الثورة الصناعية ، فان رجال السياسة الانجليزية فى القرن التاسع عشر والقرن العشرين لم يراعوا مطالب المصريين فى الشئون الصناعية ، مع أن القرن التاسع عشر كان عصر البخار بل عصر الصناعة ، أى عصر العلم والاختراع ويذكر تقرير لجنة الصناعة أن عدد العمال فى المنوفيه ٤٨٩١ وجرجا ٤٠٧٠ واسيوط ٤٢٢ والدقهلية ٢٨٣٩ والقليوبية ٣٠٢٠ .

(١) راجع «العلم والصناعة» للدكتور على مصطفى مشرفه بمجلة الراديو المصرى عدد ٥/١/٤٠ حيث يقول أن «محمد على باشا أدرك أهمية الصناعة الحديثة فأنشأ المصانع الكبرى» ومنها مصانع الأسلحة والمدافع بالقلعة وكان عدد عمالها ١٥٠٠ عامل وكذلك معمل البارود فى المقياس بطرف جزيرة الروضة ومعامل البارود بالبدرشين والاشمونين والفيوم واهناس وتطرانة وقد زاد انتاجها عام ١٨٣٣ على ١٥٫٠٠٠ قنطار ، وترسانة بولاق التى أنشئت فى سنة ١٨١٠ وترسانة الاسكندرية التى أنشئت فى عام ١٨٢٩ وكانت تصنع بها البوارج الحربية ذوات المائة مدفع كما تصنع بها الروصلات والنظارات الدقيقة ، ومنها مصانع الغزل والنسيج كمصنع الخرنفش التى أنشىء عام ١٨١٦ وكان به دولاب الغزل والانوال لنسيج وكمصنع نسيج الجوخ التى أنشىء عام ١٨٣٢ تديره آلة بخارية وبه ٤٠٠ نولا ، وكمصنع المبيضة على شاطىء النيل فيما بين بولاق وشبرا وفيه كانت تبيض الأقمشة بالأساليب الصناعية الحديثة وتصبغ فيها ثياب البصمة أو الشيت بواسطة الألواح والاسطوانات وتطبع فى الشهر نحو

ويذكر تقرير لجنة التجارة والصناعة برياسة دولة صدقى باشا عن الصناعة المصرية وسيادة التخصص الاقتصادى أن صناعة النسيج اعتمدت على الغزل الوارد من البلدان الأجنبية فاستوردت مصر معظم الخيوط الصوفية الرفيعة والخيوط القطنية والكتانية من انجلترا وإيطاليا كما استوردت معظم خيوط الحرير من الصين وإيطاليا ، وأن النساجين المصريين كانوا يستوردون بعض هذه الخيوط بعد صباغتها ، ولو أن معظمهم وبخاصة نساجي الحرير كانوا يصبغونها فى مصانعهم الخاصة(١) .

ونحن إذ نرى أن السلطان حسين كامل قد رأى أن هذه الصناعات بحالتها الراهنة لا يمكن أن تساعد على رفع مستوى العمال فى الزراعة والصناعة ، فانه كوّن لجنة التجارة والصناعة فى ٨ مارس سنة ١٩١٦ رغبة منه فى أن تقدم تقريرها لترفع من شأن العامل الصناعى ولكى تقضى على الفقر والمرض والجهل ، ثم جاء فؤاد الأول فكان من أكبر المعجبين بالصناعة المصرية فى عهد محمد على واسماعيل ، فسار على غرارهما ونحا نحوهما فى محاربة الفقر والجهل والأمراض ، وانتفع بالمخترعات الجديدة والمبتكرات الحديثة . فأمسك بدفة السفينة الصناعية كما يمسك بها الربان الماهر ومضى فى طريقه غير هيّاب ولا وجل ، ولا متردد ولا متعجل ، يرأب الصدع ويداوى الجراح متمسكا بأهداب الصبر حتى يبلغ ما يتمنى ، فذهبت الحماية إلى غير رجعة وألغيت الامتيازات الأجنبية بعيد وفاته .

وسوف نرى كيف عالج فؤاد الأول فقر الطبقات الدنيا ، وذلك بتعلية خزان أسوان وقناطر زفتى واسنا ، وأعاد بناء القناطر الخيرية ، وأنشأ طلمبات العرف الصناعى فى شمال الوجه البحرى ، وشقت فى الصعيد ترعتى الفاروقية والفؤادية ، ونشطت حركة صناعية هى من مفاخر عصر فؤاد الأول (٢)

القائمة مقطع من الصحة . وقارن تقرير لجنة التجارة والصناعة فى سنة ١٩١٧ ص ١٢٢ حيث يقول أن جهات معينة توافرت على انتاج أنواع خاصة من النسيج فكانت المحلة الكبرى والقاهرة ودمياط أعظم مراكز لنسيج الحرير كما اختصت أخميم وقليوب وكوم النور بالقطن ومدن قنا وأسيوط والفيوم بالصوف وعرفت المنزلة بغزل الخيوط الحريرية .

(١) ترجع ظاهرة الاستيراد فى عهد عباس حلمى والسلطان حسين الى عدم كفاية الانتاج المحلى من الغزل ، كما أن نوع هذه الخيوط لا يصلح لبعض نواحى هذه الصناعة التى تحتاج الى خيوط رفيعة لم يستطع الغزال المصرى صنعها . ولا يخفى أن صناعة الغزل كانت منزلية بعكس صناعة النسيج التى برغم بقائها يدوية زاولها أصحابها فى ورش صغيرة . أضف الى هذا أن الغزال الذى يستعمل الغزل اليدوى لا يستطيع صنع الفتلة الرفيعة التى يحتاجها بعض النساجين وبالأخص اذا كانت الصناعة تزاول فى المنازل راجع تقرير «لجنة التجارة والصناعة» صفحات ١١٤ - ١١٩ .

(٢) راجع التطور الصناعى والتجارى فى مصر بقلم عبد الله بك أباظة فى عدد المصور الخاص «ثروة مصر الصناعية» بتاريخ ابريل سنة ١٩٤٠ حيث يظهر التطور الصناعى فى أدواره الثلاثة من عهد الفطرة الى عهد الحرب الى عهد النهضة .

لقد لاقت النهضة الصناعية المباركة كل تشجيع من حضرة صاحب الجلالة المغفور له الملك فؤاد الأول ، فقد كان رحمه الله يشجع القائمين بالمشروعات الاقتصادية ويوليها عطفه الكريم ويحلها من نفسه منزلة سامية كان لها أثرها الواضح فى نجاحها وتوفيقها .

وقبل أن نختم هذا الجزء نرى لزاماً علينا أن نذكر مركز المرأة المصرية فى ميدان الصناعة المصرية فى هذا العهد ، فقد أظهرنا أثر المرأة المصرية فى تأخر الصناعة فى مصر فى عهد سعيد باشا وإسماعيل باشا(١) ولكنا حين نواجه نظام الصناعة وأثره فى النهضة الصناعية النسوية المصرية ، نجد أن مكانة المرأة المصرية فى الصناعة أخذت فى التطور والتقدم(٢) . فبعد أن قضت العادات الشرقية بحجب المرأة وقصر مهمتها فى الحياة على البيت وتدبير المنزل وتهيئة حوائج المعيشة والنظر فى شئون العائلة وتربية الأطفال وملابس الجيل الناهض : تغيرت الأحوال العالمية وتطورت الحياة الاقتصادية فى أواخر عهد عباس حلمى ، فأخذت المرأة المصرية تكافح من أجل كسب عيشها، وقد كانت تكافح فى الشئون الزراعية مع بعلها أو أفراد عائلتها . وبهذا خرجت المرأة المصرية فى المدن عن بعض الأوضاع

ويظهر أثر رؤوس الأموال الأهلية فى التقدم الصناعى المنشود ، ويبين الاحصائية الآتية لتحقيق نظريته فى ذلك فى عهدى عباس حلمى وفؤاد الأول : —

السنة	رؤوس أموال محلية	رؤوس أموال أجنبية
١٩١٤	٩٫٣٨٤٫٠٠٠ جنيه	٩١٫٥٩١٫٠٠٠ جنيه
١٩٣٣	١٤٫٨٧٦٫٠٠٠ «	٨١٫٣٦٥٫٠٠٠ «

أى أن رؤوس الأموال الأجنبية نزلت بمقدار عشرة ملايين من الجنيهات فى حين زادت المحلية بنحو ستة ملايين ، وهذا لا شك رجحان للاقتصاد الأهلى . ويقارن الأستاذ عبد الله بك فكرى نسبة توزيع رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر بين الدول المختلفة فى الآتى ، مع ملاحظة أن هذه الأرقام لا تشمل الأموال الشخصية ولا الممتلكات العقارية الفردية فى عهد عباس حلمى الثانى والسلطان حسين : —

شركات أجنبية	رأس المال جنيه	عدد الشركات	شركات أجنبية	رأس المال جنيه	عدد الشركات
انجليزية	٣١٫٩٠٠٫٠٠٠	٤٥	ايطالية	١٫٩٢٣٫٠٠٠	١١
فرنسية	٢٨٫٧٦٣٫٠٠٠	١٦	سويسرية	٧٠٤٫٠٠٠	٨
بلجيكية	٦٫٩٢٣٫٠٠٠	٩٨	متنوعة	١٫٧٩٤٫٠٠٠	١٤

(١) راجع كتابنا «تاريخ مصر الاقتصادى» الطبعة الثانية صفحات ٢٩ – ٣٦ – ٦٦ – ٦٧ و١٢٠ – ١٠٣ و ٢٠١ – ٢٠٤ و٢٢٦ – ٢٢٧ وبالأخص صفحات ٢٦٨ – ٢٧٠ و٥٦١ – ٥٦٣ .

(٢) راجع كتابنا «تاريخ مصر الاقتصادى» الطبعة الثانية صفحات ٢٩٦ – ٣٠٢ و٣٤٨ – ٣٤١ و٤٥٠ – ٤٥٧ و٥٢٢ – ٥٢٣ و٥٦٤ – ٥٦٩ وأيضاً «علم الاقتصاد المصريين» فى الفصل الأخير .

التقليدية التي كانت تقيدها ، ونزلت إلى معترك الحياة مشتركة مع الرجل في العمل جنباً إلى جنب(١).

وفى عهد عباس حلمى الثانى تعودت بنات الريف العمل فى داخل المصانع الانتاجية حيث اشتركت المرأة مع الرجل والأولاد فى مصانع حلاجة الأقطان لاستخراج البذور ، وفى الأقطان الواطية كنوعى « الاسكرتو » « والسكينة » . وقد نجحت المرأة الريفية نجاحاً باهراً فى صناعة ضرب وتبييض الأرز وتصنيف الفاكهة وتوضيب الصوف ونقشه . كذلك تقدمت المرأة المصرية الريفية فى عهد السلطان حسين فى الصناعات القطنية كغزل الخيوط العادية والخيوط المستعملة فى التطريز ، وفى نسج الأقمشة والتريكو للملابس العادية وصنع الجوارب والدنتلا والكلات والناموسيات وشباك الصيد ومناديل الرجال وطواقى الصبيان وعصبة البنات(٢) .

وقد تقدمت المرأة المصرية فى أواخر عهد السلطان حسين فى صناعة الأكلة فى « بنى عديات » وغيرها من القرى فى أسيوط بل وغيرها من المدن المصرية ، فأصبح لهذه الصناعة أثر واضح فى رفاهية العائلات القروية المصرية . وقد عضدت الحكومة المصرية هذه الصناعة حتى بلغ من ترقيتها أن اعتبرت مصلحة التجارة والصناعة هذه الصناعة بمثابة « صناعة نموذجية منزلية » فى عهد فؤاد الأول ، إذ عملت وزارة التجارة والصناعة فى عهد فؤاد الأول على ادخال هذه الصناعة المنزلية فى بقية عواصم الوجهين البحرى والقبلى ، وكذلك قرر مجلس مديرية أسيوط منح هذه المؤسسة الصناعية القومية مبلغ خمسة آلاف جنيه كسلفة صناعية تشجيعاً لها(٣) .

وبينما نرى أن مركز المرأة المصرية الريفية فى ميدان الصناعة قد تطور تطوراً بديعاً فى عهد

---

(١) من قديم الزمان كانت الطبقات الفقيرة فى الريف تشترك نساءاً وذكوراً فى الأعمال الزراعية وجنى المحصولات ، كما كانت تشترك فى الفلاحة والعمل فى الصناعات الزراعية الصغرى ، فقد كانت للمرأة الريفية تعلم العلم كله بفنون منتجات الألبان وتجفيف البلح وتمليح السمك ، كما كانت تشتغل بغزل الخيوط الصوفية وصنع شباك الصيد وعمل الطواقى والجوارب اليدوية وتطريز الملابس بالتلى ونسيج الشيلان وأحزمة ومناديل الرأس وصناعة الخوص والسلال وغيرها .

(٢) راجع عدد المصور الصناعى الخاص « ثروة مصر الصناعية » بتاريخ ابريل سنة ١٩٤٠ حيث يصف الاستاذ محمد بك كامل الخشن تطورات المرأة المصرية فى الميدان الصناعى فى مصر ، ويقول « وقد ازدهرت فى بنى عديات » المكونة من مجموعة قرى بمديرية أسيوط ، صناعة نسوية على جانب عظيم من الأهمية ، هى صناعة « الأكلة » الصوف ، حيث تزاول العمل نحو ألفى امرأة على ثمانمائة نول يدوى ، فينتجن يومياً أربعمائة متر ونيف من « الكليم » الصوف ، ويوزع فى المدن الصغيرة والبنادر وتقبل الطبقات المتوسطة والطبقات الشعبية على اقتناء هذه « الأكلة » بدلا من السجاجيد والأبسطة لما تمتاز به من المتانة ورخص السعر » وقارن « المرأة العربية فى جاهليتها » للاستاذ عبد الله عفيفى صفحات ٦٤-٦٦ .

(٣) راجع « الصناعة فى مصر » لوزارة التجارة والصناعة فى تقريرها بتاريخ ١٩٢٨ .

السلطان حسين ، فان المرأة المتحضرة فى مصر أضحت تقضى أوقات فراغها فى التطريز على المنسج وزخرفة وحياكة الملابس والمفروشات وأشغال السنارة والإبرة وما إلى ذلك كالكروشيه والآجور والدانتلا والتريكو فى عهد فؤاد الأول ، فتفوقت المرأة المتحضرة فى الصناعات الحريرية مثل حل الشرانق وتحضير الخيوط ونسج الأقمشة البسيطة المنقوشة وصناعة أقمشة «الجرسى» لملابس السيدات الداخلية والشيلان والتلافيح والجوارب والسدارى للرجال وغيرهم من «البولوفر» للسيدات (١) ، كما انفردت بتفصيل الملابس النسائية وخياطتها .

وبينما انفردت المرأة المصرية فى الصناعات اليدوية التى تتفق مع طبيعتها فى الريف وفى المدن ، ومع ما تطلبه هذه الصناعات من الأيدى ونعومتها ودقتها وما يلزمها من العناية والصبر والأناة ، فقد كان هناك جانب من النسوة تختص فى صناعة فرز «الفحم الحيوانى» المستعمل فى تكرير السكر ، وكذلك فى صناعة الشيكولاته ومختلف أنواع الحلوى .

كذلك نرى أن المرأة المصرية الريفية والمدنية لها أثر بالغ فى الانتاج الصناعى وتقدمه فى عهد فؤاد الأول الاقتصادى والاجتماعى . فهى ربة البيت ، المدبرة لشئونه المنفذة لميزانيته ، وقد أصبح فى مقدورها فى عهد فؤاد الأول أن تشجع الصناعة الوطنية وتقتصر مشترياتها على منتجاتها وهى أيضاً أصبح فى إمكانها أن تغرس فى النشء مبادىء الوطنية العملية الصحيحة ، فتعود أولادها على تشجيع الصناعات الوطنية والاقبال على منتجات البلاد دون غيرها (٢) .

أما نظام الصناعة فى مصر فقد ابتلاه الله باختلاف النظر بين رجال السياسة من المصريين ورجاله من المشرفين على الادارة المالية من الانجليز . فدار حوار بين أساطين المال والصناعة والاقتصاد حول موضوع حماية الصناعات فى مصر ، وكان قوام هذا الحوار هو ما يجب أن تكون عليه سياسة الدولة إزاء حماية الصناعات ، فقال المصريون أن واجب الدولة أن تفرض الضرائب والمكوس على المصنوعات

---

(١) راجع «المرأة المصرية فى ميدان الصناعة» بقلم محمد كامل المختار بك فى عدد المصور الممتاز بتاريخ ابريل سنة ١٩٤٠ تحت عنوان «ثروة مصر الصناعية» ص ٦٦ حيث يقول «على أن هناك مجالا متسعاً لنشاط المرأة المصرية فى هذه الصناعات حيث تستفيد المرأة فى مختلف بلاد العالم وبالأخص البلاد المجاورة من أوقات فراغها بالانتاج الوافر من الملابس والمطرزات ولوازم المنزل من المفروشات ، يجمعها المتجرون بالأنواع المذكورة لتصديرها الى شتى بلاد العالم ، والحق أن المرأة الريفية المصرية والمدنية أخذت تعمل فى ميدان واسع فى تفصيل الملابس النسوية ، حيث انتشرت المدارس المنزلية لتعليم بنات القرى التفصيل والخياطة وذلك لكى تحل المرأة المصرية محل الأجنبيات اللاتى تقوم بهذه الصناعة فى مختلف المدن المصرية .

(٢) راجع «أثر الجنس اللطيف فى الانتاج الصناعى» بقلم الاستاذ أحمد صادق عفيفى بعدد المصور الخاص بالصناعة .

الواردة لكي يرتفع ثمنها ، فلا تطغى على المصنوعات الأهلية ، و إذا كانت المعاهدات التجارية لا تسمح بذلك ، فعليها أن تفرض الضرائب غير المباشرة وتمنح الاعانات للصناعات الوطنية ، إذ أنه بدون هذه الحماية لن تقوى الصناعات الناشئة من منافسة المصنوعات الوارده ، و إذن يكون مصير الصناعات الأهلية البوار والفشل ، فتموت هذه الصناعات الناشئة و يقضى على النهضة الصناعية في مصر[1] .

أما رجال السياسة والاقتصاد من الانجليز فقالوا إن فرض الضرائب على السلع الواردة إنما يؤدى إلى رفع أثمانها وأن الذى يدفع هذه الضرائب انما هو الشعب المصرى بطريقة غير مباشرة ؛ وأن الأفضل أن تترك السوق المصرية حرة طليقة ، إذ أن السلعة الرخيصة الجيدة تنتصر على السلعة الرديئة الباهظة الثمن ، وأن سياسة الحواجز الجمركية سلاح ذو حدين . وهو على أية حال سياسة عظيمة النفقات لا تتفق ومبدأ حرية التجارة التى اتبعتها مصر من عهد بعيد . والحق أن الدكتور مشرفة قد لمس الحقيقة عند ما قال « أن هناك طريقة لحماية الصناعات هى أقوم واحكم وأدوم على ممر الأيام من الضرائب » ، فالصناعات المصرية الناشئة فى عهد السلطان حسين والملك فؤاد كان يجب أن تحمى ، ولكن حمايتها تتوقف على العلم و وضع أساس الانتاج الصناعى ونظامه على أسس فنية ثابتة سليمة . وفعلاً تراءى لفؤاد الأول أن يعمل على رفع شأن العلم لحماية الصناعة من فنون الأجانب وكال تجاربهم فى الشئون الصناعية ، فأوجد اللجان العلمية وأنشأ المعاهد العلمية وأذاع البحوث العلمية والصناعية حتى يمكن حل معضلات مصر الصناعية ويخفض من نفقات الانتاج الصناعى المصرى ، و يزيد من جودتها[2] . فقد تراءى لفؤاد الأول أن نظام الصناعة الحديث يتطلب الترشيد كما يتطلب الاهتمام بالبحوث العلمية لحماية الصناعة والمحافظة عليها والعمل على تقدمها ، وأنه لم يعد من الممكن أن تترك الشئون الصناعية للصدف والسياسات المرتجلة، بل الواجب أن تقوم الدولة برسم سياسة إنشائية لتنمية الثروة الأهلية[3] . فنظام الصناعة أصبح يعتمد على دراسة الحقائق المادية و إجراء التجارب والبحوث العلمية . ولهذا رأت انجلترا كما تراءى لفؤاد الأول الاهتمام بالتنظيم الصناعى على أسس علمية . فنظام

---

(١) راجع « الحياة الصناعية المصرية فوق النظريات » الاستاذ زكريا باشا مهران على صفحات جريده الدستور .

(٢) راجع « العلم والصناعة » للدكتور على مصطفى مشرفه بك على صفحات مجلة الراديو المصرى عدد ٦/٥/٤٥ حيث يقول أن البحث العلمى والصناعى يحل مشكلات الصناعة فى مصر ويخفض من نفقاتها ويزيد من جودتها ويجعلها فى درجة المصنوعات الأجنبية وعندئذ لا تكون هناك حاجة الى اقامة الحواجز الجمركية . وقارن « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف .

(٣) الصناعة بأوسع معانيها تشمل موارد الثروة الأهلية من معدنية ونباتية وحيوانية بل وانسانية كما تشمل استخدام القوى الطبيعية وتسخيرها لخدمة الأمة وراحتها ورفاهيتها ودرجة تقدمها .

الصناعة الحديث يتطلب ارتباط العلم بالصناعة ، وهذا الارتباط[1] هو الذي سوف يحفظ للصناعة قوتها ويجدد شبابها ويعمل على إنهاضها وتقدمها .

فاذا كان نظام الصناعة في العهود السابقة قد دعا إلى عطلة عشرات الآلاف من العمال والمستخدمين، وفاقة عائلاتهم ، كما دعا إلى انخفاض كبير في إيرادات الدولة وفي الدخل القومي العام بل وهبوط أسعار الحاصلات الزراعية تبعاً لانكماش الطلب عليها وحرمان الأهالي بسبب عجزهم عن اقتناء منتجات الاستعمال اليومي ، فقد تحررت مصر من ربقة اعتمادها على الصناعات الأجنبية، فأعادت التوازن إلى ميزانية الدولة بعد أن أخل بها التزايد السريع في عدد السكان حيال انتاج زراعي لا يكاد يتغير . وقد دخل على الحياة المصرية عامل تقدم صناعي لا ينقطع ، وذلك لأن الصناعة في تطور مستمر إذ يعتبر الوقوف فيه معادلا للتأخر الذي ساد بعض الدول المتقدمة بالنسبة لمن هو أقوى منها وأقدر على الحركة Dynamic والنشاط الاقتصادي العام[2] .

ويقول الدكتور محمد صبري على صفحات عدد المصور الخاص « ثروة مصر الصناعيـة » أنه لا توجد اليوم كأمس سياسة عامة لخلق وتشجيع الصناعات ، بل أن الموقف ينجلي عن تكاثر الأجانب واحتكارهم العمل الدقيق في معظم الصناعات . ثم لقد ساد نظام الصناعة في مصر على أساس دور الصناعة العائلية ، ثم تحول بعض التحول إلى دور الصناعة اليدوية بواسطة العامل المتنقل ، ثم تغير واتخذ شكل الصناعة اليدوية بوساطة نظام الحرف والطوائف ، وبدأ دور الصناعة المنزلية بأجلى معانيه في عهد عباس الأول[3] حيث استرجع عباس الأول نظـام الطوائف في شكل من أشكاله الحديثة المسايرة للاقتصاديات القومية . وقد بدأ هـذا النظام ينهار في مصر في عهد سعيد باشا عند

(١) راجع ،، العلم والصناعة ،، الدكتور على مصطفى مشرفه في ص ٦ من الراديو المصري عدد ٦/٥/١٩٤٥ ، وقارن ،، مكانة الصناعة المصرية من الاقتصاد القومي،، للاستاذ الدكتور ا . ع . ليفي في عدد المصور الممتاز بتاريخ ابريل سنة ١٩٤٠ حيث يشير الى الضعف الشديد في تكوين مصر الاقتصادي من جراء اعتمادها على التخصص في القطن .

(٢) قارن ،،مصر كما هي،، للاستاذ ماكون الاسكتلندي حيث يستعرض الحالة الصناعية في مصر ويقول ان توسيع المدن وتجميلها وادخال التعليم الفني في البلاد وانشاء معامل السكر في الصعيد وغير ذلك من المشروعات الكبيرة هي من أسباب التقدم المحسوس في الصناعات بعد سنة ١٨٧٠ ، ويذكر ثلاثة أسباب لعدم تقدم الصناعة في مصر وهي ١ - انحطاط مستوى الحضارة المادية بين تسعة أعشار الشعب المصري ٢ - عدم تشجيع الحكومة الصناعة في مصر ٣ - التعاليم الدينية الرجعية ، وقارن ،،الصناعة في مصر،، الدكتور محمد صبري على صفحات المصور الخاص بتاريخ ابريل سنة ١٩٤٠ ،، ثروة مصر الصناعية،، ص ٧١ .

(٣) راجع ،، الاقتصاد الصناعي والبنك المركزي ،، المؤلف ص ٧٨ - ٩٣ .

ما تحرر العامل المصرى من عبء الشراء والبيع بقيودات معينة ، وأصبحت ملكية المواد والبضائع المصنوعة للوسيط الأجنبى الذى أصبح فى بعض الأحيان يطلق عليه اسم « صانع » رغم أنه كان لا يقوم هو بنفسه بعملية التحويل ، وبهذا أصبح العامل المصرى فى عهد اسماعيل باشا يعتمد على الوسيط وفقد استقلاله واستقلال مهنته ، مع أنه مازال يمتلك أدوات عمله ويعمل فى منزله بمساعدة أفراد عائلته(١) . ونعتقد أن تقسيم العمل بدأ فى الظهور فى هذا الدور ، ولذلك نقول أن تقسيم العمل ظهر قبل ظهور التخصص ونظرياته المختلفة(٢) .

أما عهد توفيق وعهد عباس حلمى الثانى فقد ظهر فيه نظام الصناعة الحديث تبعاً لما يجتمع فيه من عمال فى نفس المكان حيث أطلق عليه اسم «المصنع أو الورشة» وأصبح العامل لا يملك أدوات العمل كما لا يملك شيئاً سوى عمله ، وأضحى الصانع هو الذى يدير شئون الانتاج من جمع العمال واقتراض الأموال وشراء المواد الأولية وتوزيع المواد المصنوعة فى الأسواق المحليـة الدانية والقاصية . وأصبح المصنع الذى حل محل المنزل الصناعى الطائفة هو وحدة الانتاج . وقد تحولت المصانع الصغرى إلى مصانع كبرى وتعرضت هذه المصانع لمزايا التركز والتوطن ، وفى أحيان أخرى تكرتلت Kartelised « اتحدت» بعض الصناعات ، فأصبح التفكك الصناعى من مزايا الانتاج الصغير على أساس واسع ، ولهذا أصبح التنظيم العلمى والترشيد ضرورة من ضروريات المجتمع الصناعى فى عهد فؤاد الأول . وسوف نرى فوائد نظام الصناعة الحديث فى عهد فؤاد الأول بمقارنتها لنظام الصناعة القديم الذى شاع فى عهد توفيق ومن سبقه من أولياء مصر .

ونظام المصنع الجديد فى عهد فؤاد الأول وإن كان يحاول الوصول إلى أكبر درجة من الاشباع الصناعى والانتاجى بأقل الجهود والتضحيات(٣) ، فان أساس هذا النظام فى عهد فؤاد الأول كان رأسمالياً معتمداً على حقوق الملكية والفردية والحرية والمنافسة المشوبة بشىء من القيود تحت سلطان

---

(١) أصبح انتاج السلع ينقسم بين طائفتين ، طائفة الممول وهو الذى قد يشترى المواد الأولية ويبيع السلع المصنوعة ، وطائفة الصناع وهى التى تقدم العمل والأدوات وتقوم بعملية الصنع نفسها ، راجع ,,العمل والعمال،، للمؤلف .

(٢) راجع مقدمة لافنجتون فى كتابه ,, سوق رأس المال الانجليزى ،، حيث يشرح نظريات التخصص وتقسيم العمل والعمليات الصناعية المتخصصة وعلاقتها بتمويل الصناعة فى أشكالها المختلفة .

(٣) راجع دود ولقش فى كتابهما ,, نظام الصناعة وادارتها ،، وأيضاً ,, مبادىء التجارة وعملياتها ،، تأليف ستيفنسن ، و ,,الهيكل الصناعى تحت نظام المنافسة،، تأليف روبنسون و ,,الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى،، تأليف ليمله ، و ,,عناصر علم الاقتصاد ،، تأليف ليفة وعليش ومجموعة خطب طلعت حرب باشا صفحات ٢٠ - ٣٦ - ٤٨ .

المتذبذب السعى ونفوذه[١] وكفاح فؤاد الأول ليداوى الداء بالدواء كيلا تصبح مصر مضغة لكل ماضغ.

٥ ـ التوطن فى الصناعة وأثره فى حياة المصريين : ـ « ذَلِكَ مَبْلَغُهُمْ مِنَ العِلْمِ ، إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى » سورة النجم آية ٢٩.

صدق دولة اسماعيل صدقى باشا رئيس الاتحاد المصرى للصناعات فى كلمته على صفحات « عدد المصور الخاص » ـ « ثروة مصر الصناعية[٢] » عندما قال « إن عمالنا من أذكى عمال العالم وأسرعهم اعتياداً للأساليب الفنية الحديثة ، وقد دلت الخبرة على ذلك دلالة لا تترك مجالا للريب. وأما رؤوس الأموال ، فلا تظن من الصعب تدبيرها متى سنحت لأصحابها فرصة استخدامها فى وجوه صناعية ، ولا أدل على ذلك من قيام مالا يقل عن مائة شركة مساهمة صناعيـة فى خلال العشرين السنة الأخيرة ، يزيد مجموع رؤوس أموالها على عشرة ملايين من الجنيهـات[٣] بفضل ما طرأ على البلاد فى العقدين الأخيرين من ظروف مؤاتية للصناعة القومية. وأما حاجة الصناعات الكبرى إلى الأسواق الخارجية لبيع ما يزيد من منتجاتها على حاجة البلاد فان مجال العمل فى هذه الناحية أيضاً متسع أمام مصر ، فان كثيراً من جاراتها وصديقاتها يتمنى لو أننا استطعنا مدها بما تحتاج اليه من المنتجات المصنوعة بدلا من استيرادها من بلدان لا تربطها بها صلة جنسية أو دينية»[٤] فالعمال الفنيون والمنظمون وكثرة رؤوس الأموال المتوطنة من أسباب التوطن الصناعى فى بعض البلاد المصرية.

وهنا نرى لزاماً علينا أن نذكر ما قاله حسن نشأت باشا فى قاعة يورت التذكارية فى محاضرة موضوعها «هل يتعارض التنظيم الدولى مع مبدأ السيادة والاستقلال التام للأمم ؟ » إذ قال «وختاماً

---

(١) يتميز نظام الصناعة الحديث بوجود ١ ـ طائفة من الرأسماليين فى الشركات الصناعية ٢ ـ طائفة العمال ٣ ـ طائفة المنظمين ، ويتميز نظام الانتاج بصفات خاصة منها احلال الآلات محل العمال ، ومنها القيام بالانتاج على أساس علمى من حيث الوسائل والتنظيم الداخلى والخارجى ، ومنها العناية بالعامل ومنها التركز الاقليمى والتفكك الصناعى ومنها التخصص الصناعى ، ومنها النمو والوحدات الصناعية الكبرى المتركزة أو الوحدات الصناعية الصغرى المتفككة ، ومنها الاهتمام بالادارة ونظام الصنع الداخلى والخارجى ، ومنها تدخل الحكومة عن طريق التوجيه الكامل الشامل لكل نواحى الانتاج والاستهلاك والتوزيع ، ومنها الميل نحو نمو الاستقلال القوى الاقتصادى وتشجيع الصناعات الأهلية وقارن مجموعة خطب طلعت حرب ص ٩١.

(٢) راجع عدد المصور الخاص «ثروة مصر الصناعية» بتاريخ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٢٥.

(٣) قارن الأستاذ كروتشلى فى كتابه «الاستثمارات الأجنبية فى مصر» وقارن «تاريخ مصر الاقتصادى» المؤلف.

(٤) قارن مجلة غرفة القاهرة بعددها الخاص السنة العاشرة بتاريخ مايو سنة ١٩٤٥ حيث تجد نص الخطبة التى ألقاها دولة اسماعيل صدقى باشا عن «سياسة مصر لما بعد الحرب» فى نادى التجارة الملكى بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٥.

أرى واجباً أن أقول أن مصر التى بزغ فى واديها أول نور للمدنية والعرفان، والتى ازدهرت فى ربوعها العلوم والفنون، عند ما غشى الجهل باقى أنحاء العالم — مصر التى نظم الحكم فيها ووضعت القواعد والقوانين للمحافظة على الصالح العام، يوم كان يهيم غيرها من الشعوب فى الأدغال والوديان لا يعرفون نظاماً ولا يراعون من القواعد الا ما أوحتهم اليه فطرتهم واحتياجات أجسامهم — مصر التى سارت مدنيتها إلى مقدونيا فروما فأوربا فكانت العالم بذلك تلك الأم الحنون التى غذت أبناءه بلبن المدنية والعرفان — مصر التى ساهم أبناؤها فى عصرها الحاضر بقسط لا يستهان به فى هذه الحرب، مناصرة حلفاءها من الشعوب الديمقراطية (١). فالبيئة الصناعية والثقافة العامة والأمن وتقدم العلوم والفنون هى من أسباب توطن الصناعة فى بعض الجهات الصناعية فى مصر.

لقد امتازت مصر عن أكثر البلاد فى الشرق الأوسط بالأسباب التى تدعو إلى توطن الصناعة بها، فالشروط الكفيلة بنمو الصناعة قد اجتمعت فيها فى عهد عباس حلمى الثانى بل وبدرجة أعلى فى عهد السلطان حسين كامل (٢)، فرؤوس الأموال أصبحت متوفرة فى فترة الحرب العالمية الأولى، وقدرة البلاد على الشراء أصبحت عظيمة للغاية، فضلا عن نشوء طبقة من رجال الأعمال الممتازين بالجد والنشاط وتنظيم الأعمال الصناعية. فأصبح فى مصر عدد كبير من المصريين ممن حنكتهم تجارب

(١) راجع مجلة مصر الفتاة بتاريخ ١٩٤٥/٤/٩ حيث تجد مقتطفات من محاضرة حسن نشأت باشا فى قاعة يورت التذكارية.

(٢) لا يخفى أن توطن الصناعة هو وجود عدة صناعات متجمعة فى مكان واحد لمدة من الزمن. وقد كان رجال السياسة والاشراف من الأجانب يعتقدون كما اعتقد الكلاسيكيون من الاقتصاديين فينظرون الى التوطن نظرة تمت الى الطبيعة بصلة ثابتة مستديمة، وكانت نظرتهم معتمدة على تركز الصناعة فى اقليم معين لوجود عوامل مساعدة تجلب هذه الصناعة اليه كما تجذب الصناعات المتشابهة الى هذا الاقليم أو المنطقة. فكانت نظرة رجال السياسة فيما يختص بالصناعة تعتمد على:

١ — القرب من مواطن المواد الأولية اللازمة لقيام الصناعة أى تكاليف المواد الأولية.

٢ — القرب من رخص الأيدى العاملة أى فروقات تكاليف العمل والعمال.

٣ — فروقات النقل والعمال وتكاليف السلع المصنوعة.

ولهذه الأسباب قالوا بأن مصر سوف لا تصلح لأن تكون بلاداً صناعية اذ قالوا بأن الصناعة تتوطن فى المناطق القريبة من موارد المواد الأولية كقيام الصناعة فى انجلترا بالقرب من الفحم والحديد وكالاتحاد من الجهات التى يكون القطن فيها تجود ملوثين. وسوف نرى كيف اختلفت مواطن التركز فى الحاضر عنها فى القديم، وكيف استغل قواد الأول الظروف الحديثة فوضع الصناعة على أسس قوية خصوصاً بعد أن أصبح النقل ورأس المال والعمال الفنيين شأنهم فى توطن الصناعة على نظامها الحديث. فقد رأى قواد الأول أن أفضل سياسة لتوطن الصناعة هى التى تتخذ نفقات النقل كأساس فى توجيه أى صناعة الى مكان معين، وأنه يجب التفريق بين نسبة نقل المواد الأولية والمواد المصنوعة حتى يستقيم التوطن على مبادىء سليمة وقواعد مستديمة.

الحرب فاكتسبوا فى خلالها خبرة ثمينة ، وازدادت الأيادى الصناعية العاملة وأصبحت تتقن عملها . ونضيف إلى هذا أن حالة مصر المالية قد أوجدت لها المتانة المؤاتية لتقدم الصناعة وتوطنها فى مصر ، خصوصاً وأن الديون الداخلية والخارجية تناقصت بدرجة كبيرة ، كما أن وفرة الاحتياطى وسلامة النقد المصرى إلى حد بعيد ، من الأسباب التى جعلت مصر تتجه اتجاهاً صناعياً بعد أن كانت لا تعنى فى اتجاهاتها الاقتصادية إلا بالزراعة[1] .

ونحن إذ نتكلم عن توطن الصناعة ، فانما نقصد الصناعات التى يمكن أن تنعت بالكبرى وهى صناعات السكر والكحول والسجاير وحلج القطن والخزف التى وجدت فى مصر فى عهد عباس حلمى ، كما نقصد الصناعات المتوسطة وأهمها صناعة الزيت وضرب الأرز والغزل ونسيج الحرير والدباغة وأغلبها يتصل بالزراعة التى كانت ولا تزال عماد حياة مصر والمصريين ، وقد نشأت جميعها فى خلال الأربعين سنة التى سبقت حرب سنة ١٩١٤ ، وكان يشرف على إقامتها وتوجيهاتها سلطان النفوذ البريطانى مخافة أن تتحول عن الأهداف الاقتصادية التى رسمتها لها السياسة المصرية فى عهد عباس حلمى ، وقد كان هذا الاشراف داعياً إلى شعور التردد والارتياب الذى خيم على أسرة الصناعة فى مصر فى هذا العهد المستكين[2] . وسوف لاندخل فى التوطن الصناعى الذى نبحثه فى هذا العهد ما كان فى البلاد منذ أقدم العصور وما وجد فيها فى عهد عباس من حرف وصناعات صغيرة يدوية لا تقع تحت حصر ، وذلك لأنها من لوازم الحياة التى لا يخلو منها بلد من البلدان المتحضرة ، زراعية كانت أم صناعية فصناعة الأقفاص وصناعة الجبن وصناعة الحصر سوف لا نبحثها فى هذا الباب .

وتوطن الصناعة فى مصر يتوقف على حسن التوجيه الصناعى كما يتوقف على إنشاء الصناعات

---

(١) كل هذه العوامل الطيبة قد توافرت فى مصر ، وكان الواجب أن تدعو الى تقدم الصناعة تقدماً يذكر فى عهد عباس الثانى ، ولكن شعور الارتياب بالمستقبل هو الذى أفقد المصريين اقدامهم وعاطرهم فى الناحية الصناعية . قارن ,, سياسة مصر الصناعية لما بعد الحرب ,, لدولة اسماعيل صدقى باشا فى نادى التجارة الملكى بتاريخ ١٩٤٥/٤/١٢ ، وقارن ,,نهضة مصر الصناعية من الحرب الماضية الى الحرب القائمة ,, بقلم دولة صدقى باشا على صفحات عدد المصور الخاص ,, ثروة مصر الصناعية ,, حيث يقول ,, يكاد ينحصر تاريخ الصناعة المصرية الحديثة ، فى الخمس والعشرين سنة الأخيرة من تاريخ مصر ، فقد نشأت صناعاتنا التحويلية جميعها الا ما ندر منها فى خلال الحرب الماضية أو بعد انتهائها ,, .

(٢) يقول دولة اسماعيل صدقى باشا فى محاضرته بنادى التجارة الملكى فى ١٩٤٥/٤/١٢ أن رجال الأعمال يذكرون ,, أن الحكومة التى كانت قائمة فى أيام الحرب الكبرى السابقة ، وقد كانت حكومة تعمل تحت الرقابة الأجنبية لم تتوان فى أمر الصناعة ، فألفت تلك اللجنة الشهيرة التى وضعت تقريراً ضافياً بقى حتى العهد الأخير الدستور الشامل لوسائل رقى الصناعة .

الجديدة والتوسع فى الصناعات القديمة ، وهذان العاملان يتطلبان ظروفاً سياسية واقتصادية تلائمها كما يتطلبان شعوراً بالثقة بالمستقبل وبالبيئة الاجتماعية التى تعيش فيها الصناعة ، وبدرجة الأمان التى يلاقيها المنظمون فى حياتهم الصناعية المتوطنة وبمعاونة الحكومة وأولياء الأمور . فاذا كانت الثقة اللازمة لكل توسع اقتصادى معدومة ، كانت قواعد التطبيق مفقودة الحلقات ، إذ كيف تتوطن الصناعة ونفوس أصحاب المشروعات واجفة أمام تيار السلطات الأجنبية بل وسلطان البنوك التى قد تعمل على إفساد خططها وتحولاتها فى نظمها وامتداد حجمها ؟ وكيف تتوطن الصناعة وسياسة البلاد متحولة عن الصناعة ومتجهة إلى الزراعة ؟ لقد كان جل صادرات مصر فى عهد عباس حلمى الثانى من الخامات والمنتجات الزراعية الغذائية ، وكانت مصر تستورد كل ما تحتاج اليه من السلع التامة الصنع إلا القليل النادر(١) ، وكان المصريون يصدرون جميع محصول القطن ويستوردون منسوجاته ومصنوعاته ، بل وكانت مصر تستورد الأرز والسكر والدقيق وتصدر القمح وبذرة القطن(٢) . أضف إلى هذا أن الطبقات الزراعية المصرية هى التى كانت تسود أداة التشريع والحكم فى مصر فى عهد عباس حلمى الثانى(٣) ، ومن أجل ذلك لم تعز الصناعة بالعناية والتعهد اللذين تقتضيها النشأة الصناعية الحديثة وهى مازالت تجتاز مرحلة الطفولة والتقوية والتعهد . وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن شئون الاقتصاد القومى كانت مهملة تمام الاهمال ، عرفنا لماذا لم تتواطن الصناعات المصرية فى المناطق التى كانت مناسبة وموافقة لها تمام التوفيق(٤) .

لقد شايعت الحكومة فى أوائل عهد عباس حلمى الثانى ما قاله رجال الادارة والنفوذ من الأجانب فى كل مناسبة « أن مصر بلد زراعى يجب أن يظل زراعياً لأنه يفتقر إلى شتى العوامل التى لا تقوم

---

(١) راجع ،، الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ،، للمؤلف ، والصناعة فى مصر ، الدكتور حسين على الرفاعى صفحات ٢١ - ٢٦

(٢) راجع ،، الاقتصاد الزراعى والتموين ،، للمؤلف .

(٣) راجع ،، سياسة مصر الصناعية لما بعد الحرب ،، لدولة اسماعيل صدقى باشا بمجلة غرفة القاهرة ص ٤٢٢ حيث يقول ،، وفى اعتقادى أنه قد جاء الزمن الذى يجب أن يكون المصالح المالية والاقتصادية التمثيل الذى يتفق مع الدور الكبير الذى يقوم به المال فى المحيط السياسى والذى يدل عليه ما نراه الآن من العناية البالغة عند سائر الأمم بمحيطها الاقتصادى . ولا أقصد بما تقدم التمثيل البرلمانى وحسب ، بل التمثيل فى ادارة الحكم نفسها وصبغ هذه الادارة بالصبغة العملية والفنية التى كانت على الاهمال حتى الآن ،، وقارن ،، على هامش السياسة ،، لحافظ باشا عفيفى .

(٤) راجع حجة لست عن الصناعات وحمايتها فى عهد الطفولة Infant Industry Principle فى كتابه ،، النظام الأمثل فى الاقتصاد السياسى ،، وقارن مذكرات الأستاذ الفيحيى باشا عن ، الاقتصاد السياسى ،، .

يدونها للصناعة المصرية قائمة » ، فمنهم من قال إن مصر ينقصها الفحم والحديد ، ومنهم من قال أنها تفتقر إلى الأيدى العاملة أو أن ما فى مصر من العمال يتعذر تدريبه على الأساليب الفنية الحديثة ، ومنهم من قال ان مصر مفتقرة إلى رؤوس الأموال الأهلية وأنه من العبث أن تطمح بنظرها إلى الصناعة[١] ، وقال قائل منهم أن الصناعات الكبرى لا تتوطن إلا إذا انفتح أمامها مجال الاصدار[٢] والرد على تلك الحجج والأقاويل نكتفى بأن نشير إلى ما قاله دولة اسماعيل صدقى باشا « وفى هذا القول ما فيه من الشطط والمغالطة والتضليل ، فأما أن الصناعة لا تنهض فى بلد ليس فيه فحم ولا حديد فقول ينفيه ما نشاهده من تقدم الصناعة فى بلدان لا تختلف ظروفها عن ظروف بلادنا إن لم تفضلها فى هذه الناحية بما لدينا من البترول . وأما الأيدى العاملة ، فلا شك أن فى البلاد منها ما يزيد على حاجة الزراعة ، ويكفى لتغذية الصناعة ، وأن عمالنا من أذكى عمال العالم وأسرعهم اعتياداً للأساليب الفنية الحديثة ، وقد دلت الخبرة على ذلك دلالة لا تترك مجالا للريب . وأما رؤوس الأموال ، فلا نظن من الصعب تدبيرها متى سنحت لأصحابها فرصة استخدامها فى وجوه صناعية . . . وأما حاجة الصناعات الكبرى إلى الأسواق الخارجية لبيع ما يزيد عن منتجاتها على حاجة البلاد ، فان مجال العمل فى هذه الناحية أيضاً متسع أمام مصر . . . .[٣] » أما الحقيقة فهى أن تلك الحال كانت ترجع إلى أسباب سياسية ومالية فى عهد توفيق باشا وعهد عباس حلمى الثانى . فقد كانت التعريفة الجمركية التى تتصل بتلك الأسباب مماكسة بطبيعة الحال للصناعة القومية ، كافية للقضاء على أى مجهود يبذل فى سبيلها[٤] وما كانت حالة الصناعات الصغيرة بقادرة على المنافسة الدولية العامة .

الحق أن توطن الصناعات المصرية تحقق منذ أن قامت حرب سنة ١٩١٤ إذ تبدلت الحال ، فقد حرم على الخديو عباس حلمى العودة إلى بلاده ، ثم أعلنت الحماية على مصر ، وترك كتشنر مصر ، وأخذت الصناعة تنهض نهضتها المؤاتية لها عن الحروبات وشئونها . فقد شح ما كان يرد إلى القطر المصرى من المنتجات المصنوعة أو كاد ينقطع بسبب صعوبة المواصلات من ناحية ، وانصراف الأمم

---

(١) قارن « الاقتصاد السياسى للطلبة المصريين » تأليف جون تود والدكتور حسين الرفاعى « الصناعة فى مصر » ص ٣٩ - ٤٤

(٢) راجع « انجلترا فى مصر » تأليف الفرد ملنر وأيضاً « مصر فى الثمانين » تأليف أوكلاند كولفن .

(٣) راجع « نهضة مصر الصناعية من الحرب الماضية إلى الحرب القائمة » لدولة صدقى باشا ص ٢٥ من عدد المصور الخاص ثروة مصر الصناعية » بتاريخ ابريل سنة ١٩٤٠ وقارن « عباس الثانى » تأليف كرومر ص ٨٤ .

(٤) راجع « النظام الجمركى والتعريفة الجمركية » للاستاذ حسين بك فهمى .

المتحاربة إلى شئون الحرب من ناحية أخرى ، وعندئذ لمس المصريون حاجتهم إلى صناعة تدفع عنهم ربقة الاعتماد على الزراعة وحدها بل على محصول واحد ، واعتمادهم على البلدان الأجنبية فى الحصول على ما يحتاجون اليه من تلك المنتجات الصناعية ، وسرعان ما انفتح أمام مصر ميدان الانتاج الصناعى فنشطت الصناعات التى كانت قائمة فى البلدان ، وقامت المصانع الجديدة الواحدة تلو الأخرى ، وأخذت تعمل جميعها لسد حاجة الأهلين والجيوش المرابطة فى مصر ، مستعينة بخامات البلاد وما كانت تستطيع الحصول عليه من خامات البلاد الأجنبية مع صعوبة النقل فى ذلك الوقت(١) . إذن قامت الصناعة على ظروف الحرب فى أوائل عهد السلطان حسين كامل ، فبدأ بعضها يتوطن فى بعض الجهات وأخذ بعضها ينتشر فى جهات القطر المختلفة ، وألقت الحرب على رجال الصناعة درساً قيماً فأدركوا خطر الاهمال والتواطؤ ، كما أدركت الحكومة خطر الاتكال على ماقد يكتب لمصر فى ميدان الصناعة من توفيق موقت يرجع إلى سبب زائل هو حالة الحرب ، وأن الأمر يتطلب العمل على أن نرجع بالصناعة القهقرى متى زالت أسباب الحرب وفتحت أبواب مصر ثانية للمنافسة الأجنبية وعجزت الصناعات المصرية الجديدة عن الثبات . فقرر مجلس الوزراء فى عهد السلطان حسين فى سنة ١٩١٦ تأليف لجنة الصناعة والتجارة المشهورة(٢) ، وقام فؤاد الأول بتنفيذ أغلب مقترحاتها فى عهده ، وقامت جماعة بنك مصر برياسة محمد طلعت حرب باشا وتولت إنشاء شركات هذا البنك ، فضربت بعملها المثل الأعلى للتوطن فى المحلة الكبرى والاقدام على الأعمال الصناعية المثلى فى جهات أخرى . كذلك أنشىء الاتحاد المصرى للصناعات بفضل جهود فؤاد الأول ، فقد كان جلالته هو الذى أوحى به فى سنة ١٩١٠ فلم يقف عند حد الايحاء بل ظل يمهد له ويعمل له إلى أن طرأت ظروف حالت دون تحقيق أمنيته فأخرت إنشاء الاتحاد إلى سنة ١٩٢٢ ، فقام هذا الاتحاد بخدمة الصناعة القومية(٣) على أسس دولية.

---

(١) راجع هيوز فى كتابه « التجارة فى الميزان » ، وهو كتاب قيم يستحق الفحص والتمحيص .

(٢) راجع « الصناعة فى مصر » لدولة صدقى باشا فى مجلة وزارة التجارة والصناعة بتاريخ يوليه سنة ١٩٤٤ .

(٣) بينما قام هذا الاتحاد بخدمة الصناعة القوميه ، فانا نعتقد أن العنصر الأجنبي قد نال نصيب الأسد من أعماله . ولهذا نخالف صدقى باشا عند ما قال « أما صناعاتنا فهى حديثة العهد ، وقد أنشىء القسط الأكبر منها ويستغله نزلاء وفدوا على البلاد أو فريق من المتوطنين من غير غالبية الأمة المصريه . وقد اعتاد القوم بناء على ذلك أن ينظروا الى الزراعة كأنها النصيب الذى خص به أبناء البلاد والى الصناعة كأنها من نصيب النزلاء » . ويقول دولة صدقى باشا أيضاً « واذا نظرنا الى هذا الوضع فى غير تحيز لم نجد فيه ما يخرج عن حيز الأمور العادية ، فقد مر بعض بلدان أوربا وأمريكا وآسيا بمراحل تشبه هذه المراحل وكانت نشأة الاقتصاد الصناعى الحديث على أيدى قوم من النزلاء الوافدين ، فاصطدمت بعدم الاستعداد التام ، وربما اصطدمت

٦ ـ الصناعات الصغرى والكبرى ونظام الصناعة الحديث فى عهدى عباس والسلطان حسين :ـــ

نحن لا نتفق مع دولة صدقى باشا عند ما قال « أنه لا يمكن أن نقابل حالة مصر من الناحية الصناعية فى عهدها الماضى وحالها الحاضرة ، فالأقرب إلى الصواب أن لا نبدأ بتلك العصور القديمة بل من الوقت الذى نشأت فيه الصناعة الآلية الحديثة(١) » إذ أننا نرى أن الصناعة المصرية الصميمة سلسلة متصلة حلقاتها ببعضها البعض ، وأن مصر تعرضت للظروف الصناعية القومية والدولية فى توجيهاتها الصناعية ، وأن القومية هى أساس بحثنا إذ لا بد من اقتفاء أثر أسباب تدهور الصناعة المصرية حتى نقوى العناصر التى ندعمها فى ظروفنا الحاضرة ، أضف إلى هذا أن الانقلاب الصناعى فى بعض البلاد ما هو إلا دور من أدوار التطور الصناعى(٢) . فتحولت بعض الصناعات الصغرى إلى كبرى فى بعض الأحيان ، كما بقى حال بعضها على ما هو عليه فى أحيان أخرى ، واندمجت الصغرى إلى الكبرى فى أحيان وظروف أخرى .

لقد اشتهرت مصر فى كل عهودها الاقتصادية المختلفة بالصناعات الصغرى سواء تمتع عمال الصناعة بحريتهم الاقتصادية الشخصية أم تقيدوا بحكم البيئة الصناعية والنظم التى اقتضتها . وسواء شاع نظام الرق أو نظام التبعية ، فانا نجد أن الصانع المصرى لم يتمتع بحرية الحل والترحال أو التنقل من حرفة صغيرة إلى أخرى إلا فى حدود معينة . وقيود الحرية الصناعية كثيراً ما تكون من أسباب تحديد حجم الصناعة والورش والحرف ، بل وشيوع نظام الحرف والطوائف نفسه . إذن فنظام الاكراه هو

أيضاً بشىء من الفتور من جانب السلطات العامة التى كانت تقبض على أزمتها فى هذه البلاد الطبقات الزراعية . وأيضاً نحن لا نتفق مع دولة اسماعيل صدقى باشا عند ما قال « ان الصناعة والتجارة المتفرعة عليها يتطلبان اعداداً فنياً وعلمياً لا يتوفران ارتجالا ، كما تتطلبان صفات وكفايات هى نتيجة اتباع تقاليد تأصلت منذ عشرات العقود من السنين ، وان ممارسة الأجانب الحائزين لتلك الصفات والكفايات هى بالتالى مما لا غنى لتنمية اقتصادنا الذى ظل حتى أمس زراعياً بحتاً ... وأود أن أنبه الى ما قد فات الكثير وهو أن كل واحد من رجال الصناعة الأجانب متى كان يعمل للبلاد ولخير البلاد متبعاً قانونها مترخيا مصالحها القومية يصبح من وجهة النظر الاقتصادية غير أجنبى ، وأنه وان جنى شيئاً من الثروة فانها ثروة متداولة فى مصر يعود رخاؤها على مصر » فهل يمكن الاعتماد على الأجنبى كاعتماد مصر على بنيها ؟ أن هذا القول يذكرنا بالقول بأن البنك الأهلى المصرى يعمل على تشجيع الصناعات المصرية بكل ما لديه من قوة المال وحسن توجيه المدخرات لما فيه نفع للمستثمرين من المصريين فيشتون بلادهم الحقة . راجع سياسة مصر الصناعية لما بعد الحرب لدولة اسماعيل صدقى باشا وقارن « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف .

(١) راجع « التطور الصناعى فى مصر » لدولة اسماعيل صدقى باشا فى محاضرته فى ٤٤/٣/٥ فى صالة المحاضرات بالجمعية الزراعية الملكية حيث يقول ان نشأة الانقلاب الصناعى كان فى القرن الثامن عشر فى ظل الثورة الصناعية .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحات ٦٤ ـ ٦٧ .

الذى شايع نظام الرق وساير نظام التبعية وأقام نظام الطوائف على قواعد تنفسيه(١) .

وبينما كان نظام التبعية منتشراً فى القرى كان العمل الصناعى فى أغلب المدن يقوم على نظام الطوائف والحرف . ونظام الطوائف والحرف هو أساس نظام الصناعات الصغرى حيث قام على وجود أقسام ثلاثة من أهل الصناعة الصغرى إذ زاولوا الحرف الواحدة فى بيئة معينة وفى ظروف خاصة بفنونهم وحدود منتجاتهم . فالصبى والعريف والمعلم يعيشون عيشة صناعية معلومة ، ولكل واجبات وحدود . فالصبى يعيش عند المعلم وله عليه واجبات الطاعة والاحترام ، وعلى المعلم واجب تعليم الصبى الحرفة التى يزاولها(٢) .

فنظام الطوائف والحرف الصناعية هو نظام الصناعات الصغرى ، إذ كان الغرض من تنظيم الطوائف فى أول الأمر هو إيجاد رابطة بين الأشخاص الذين يمتهنون حرفة واحدة للدفاع عن مصالحهم المشتركة فى حدود صناعتهم وفنونهم وآدابهم وتقاليدهم . وكان من المقرر أن يقوم شخص بانتاج سلعة أو بيعها إذا لم يكن من المعلمين فيها . وكثيراً ما كان الرؤساء يقصون العرفاء عن الرياسة ليحتفظوا بها لأبنائهم ، وكثيراً ما كان المعلمون يتحكمون فى الحياة الصناعية فيعينون العلاقات التى يجب أن تكون بين المعلم والعريف والصبى وطريقة انجاز العمل ونوع المواد الأولية والأصناف التى يجب انتاجها والأسواق المحلية التى توزع فيها . وقد أخذت الحكومات فى عهد المماليك تتدخل إلى حد ما فى تنظيم الطوائف وتعميمها فى معظم المدن والقرى التى تقع تحت سلطانهم ، بل وبدأت تعين بعض الأفراد لمراقبتها والاشراف على انجاز العمل ، ثم أعطتهم صفة الرؤساء والمعلمين(٣) وقد ظل نظام الطوائف قائماً فى مصر

---

(١) راجع « الاقتصاد السياسى » للدكتور أحمد محمد ابراهيم الطبعة ثانيه من الجزء الأول ص ١٤٧ حيث يقول « كان الرق نظاماً شائعاً فى العهد القديم ، وكان وجوده يرجع الى أسباب اقتصادية ، اذ كان الاعتقاد السائد أن العمل اليدوى يزرى بقدر الرجل الحر ، فيجب أن يترك للارقاء أمر انتاج الثروات ليتفرغ الأحرار لادارة أمور الدولة والذود عن الوطن » ، ويقول أنه قام على أنقاض نظام الرق نظام التبعية ، وأن النظامين قضى عليهما بسبب الانقلاب الذى حدث فى الانتاج على أثر استخدام الآلات فأغنت عن استخدام الرقيق . والحق أن الرقيق أصبح عالة على الكفاة فى نظام الانتاج الصغير والكبير ولذلك قضى عليه قضاءاً تاماً فى مصر والبلاد الاسلامية وغيرها .

(٢) ولكل معلم عدد من الصبيان ليس له أن يتعداه ، ومدة التمرين قد تكون طويلة أو قصيرة طبقاً لطبيعة الحرفة وما تتطلبه من زمن لاتقانها ، فاذا ما ارتقى الصبى الى مركز العريف بعد امتحان معين ، أصبح يعيش أيضاً عند المعلم الذى يتكفل بايوائه واطعامه ، والمعلم مع أمثاله من رؤساء الحرف المماثلة هم الذين يضعون لوائح تنظيم العمل وتحديد عدد الصبيان والعرفاء ومدة خدمة كل منهم ، وقد استمر نظام الحرف والطوائف حتى عهد محمد على ثم تحدد فى عهد عباس الأول . راجع « الاقتصاد الصناعى للمؤلف » .

(٣) قارن « الاقتصاد السياسى » الدكتور أحمد محمد ابراهيم صفحات ١٥٠ - ١٥٢ .

حتى سنة ١٨٤٠ حيث وصفه بورنج فى تقريره عن الصناعة فى مصر وكنديا أجمل وصف . فمصر كانت تتمتع بنظام الصناعات الصغرى حتى منتصف القرن التاسع عشر فى شكل نظام الطوائف[1] حيث أشرف رئيس الطائفة على الصناعات المختلفة التى تقع تحت فنونه وإدارته وحكمه وذلك ليتحقق من حسن الصنع ودقة الوزن وعدالة الثمن .

وبينما نرى أن محمد على باشا أقام الصناعات الكبرى ووضع أسسها على أساس حديث ، فان نظام الصناعات الصغرى لم يندثر اندثاراً تاماً ، وذلك لأن محمد على باشا حاول أن يضع الصناعات الصغيرة تحت كنفه ، إذ أمدّها بالمواد الأولية التى يصنعونها لحسابه ، فكان هذا من أسباب تقوية نظام الصناعات الصغرى ، وفى الوقت نفسه من عوامل اضعاف نظام الطوائف المصرية التى أخذ ينهار فى عهد سعيد باشا انهياراً كبيراً بسبب عدم إمكان الرؤساء من معاقبة الصناع الفنيين إذا ما أهملوا . ولا يخفى أن رؤوس الأموال الأجنبية كانت من أسباب اختلال التوازن فى الصناعات الأهلية وعلاقتها بمنتجات الصناعات الكبرى فى أوربا[2] . ونرى أن دكريتو ٩ يناير سنة ١٨٩٠ فى عهد توفيق باشا قضى على نظام الحرف والطوائف فى مصر إذ ألغى التزام التمرين ، فتحولت الحرف إلى صناعات صغرى بالمعنى المعروف فى مصر حتى وقتنا هذا . وفى ذلك يقول الأستاذ محمد على علوبة باشا فى كتابه « مبادىء فى السياسة المصرية »[3] ، ولكن « الصناعة قد تدهورت حتى محيت معالمها فى أواخر القرن الماضى إلى أن أتت الحرب الكبرى فى سنة ١٩١٤ فحفزت مصر إلى رعاية الصناعات المصرية التى كانت قائمة ، وإيجاد صناعات أخرى زراعية وميكانيكية ، فنمت جميعها وترعرعت ، وكانت خيراً وبركة على الأهلين » ويقول محمد على علوبة باشا أيضاً « لكنى رغم كل هذه التباشير الطيبة ، ورغم أن رؤوس الأموال المستثمرة الآن فى الصناعة بلغت نحو ١٣٠ مليوناً من الجنيهات بما فيها صناعة النقل ، لا أزال أعتقد أننا لا نؤدى الحقيقة كلها إذا قلنا أن هذه الصناعات التى وجدت أو نمت

---

(١) راجع جاردن مارتن فى كتابه « الأسواق المحلية فى مصر » وقارن أرمنجوه فى كتابه « مركز مصر الاقتصادى والمالى » ص ١٧٥ ، حيث يذكر حق شيخ الطائفة فى تنظيم أمورها وسلطانه فى عقوبة من يخالف أوامره من الأعضاء وفى حسم الخلافات التى قد تقوم بين الرؤساء والعمال والصبيان ، بل وبين البائعين والمشترين .

(٢) أخذت الطوائف تتعرض فى مصر اذ قرر دكريتو ٩ يناير سنة ١٨٩٠ حرية احتراف الحرف وألغى التزام التمرين ، فأصبح لا يؤلف بين أرباب الحرفة الواحدة سوى جماعات اختيارية ، راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف ص ٦٥ وبالأخص هامشها ، وقارن الملحق فى كتاب « علم الاقتصاد للطلبة المصريين » تأليف تود .

(٣) راجع « مبادىء فى السياسة المصرية » للأستاذ محمد على علوبة باشا صفحات ٣٩ — ٤٥ .

وترعرعت من بدء الحزب الماضية ، كانت كلها صناعات مصرية ... إن الحقيقة هى أن أغلب الصناعات التى قامت فى مصر هى صناعات فى مصر لا صناعات مصرية ، بمعنى أن أغلب الذين قاموا بهـا فى مصر هم الأجانب لا المصريون »(١). والحق أن الذين قاموا بالصناعات الصغرى هم من المصريين ، وأصبح المصرى فى عهد فؤاد الأول يأمل أن تكون الصناعات وليدة تفكير مصرى وكفايات مصرية تديرها عقول مصرية وتؤسسها رؤوس أموال مصرية . ولهذا نجد أن تطور الصناعة المصرية يعتمد اعتماداً كبيراً على الصناعات الصغرى وإعدادها للنمو والتقدم ، وهذا هو ما فعله محمد طلعت حرب باشا عندما أراد قيام الحياة الصناعية فى مصر كما ورد فى تقريره عن « إنشاء الصناعات الأهلية فى مصر ومقارنتها بالحياة الصناعية فى أغلب دول أوربا وتنظيم التسليف الصناعى(٢) ». فهل لنا أن نتذكر ما قاله محمد طلعت حرب باشا أن « حب الدنيا والمال رأس كل خطيئة فى مصير الصناعة للزوال » .

لقد صدق تقرير لجنة التجارة والصناعة برياسة دولة صدقى باشا عند ماذكر أن الصناعة المصرية فى عهـد قدماء الفراعنة المصريين ما زالت منذ عهد ظهورها تمتاز بطابع مخصوص لم يفارقها على تقلّب الزمن ، فكان من مفاخر الصانع المصرى أنه لم يزل سباقاً فى ميدان الصنـاعة لا يقتفى أثر غيره ولا يحتذى أمثلة سواه بل كان الأمر بخلاف ذلك . فان الصناعة المصرية وأساليب الصناع المصريين هى التى نشرت نفوذها فيما كان يعرف من أقطار الأرض يومئذ(٣) ، وهـذه الصناعة التى امتاز بها

---

(١) راجع « مبادىء فى السياسة المصرية » للاستاذ محمد على علوبه باشا ص ٥٤ حيث يقول « فهل يمكنك مثلا أن تقول أن صناعة السكر فى مصر صناعة مصرية ، أم أنهـا صناعة أوجدها فى مصر غير المصريين ؟ ويقال هنا فى كثير من الصناعات الميكانيكية والغذائية وغيرها . وقارن اسماعيل صدقى باشا فى خطبته بنادى التجارة الملكى فى ١٢/٤/٤٥ « سياسة مصر الصناعية لما بعد الحرب » حيث يقول « أن كل واحد من رجال الصناعة الأجانب متى كان يعمل للبلاد ولخير البلاد يصبح من وجهة النظر الاقتصادية غير أجنبي ... » . والحق أن صدقى باشا احتق الدولية بدرجة جعلت الصناعة فى مجالها الواسع لا تمت للدولة بأى حسب أو نسب طبقاً للنظرة الاقتصادية الدولية . ولكننا نعيش فى مصر فى قوميتها الصناعية الصحيحة .

(٢) راجع تقرير بنك مصر عن « انشاء الصناعات الأهلية فى مصر » حيث قدمه محمد طلعت حرب لوزير المالية المصرية فى عهد فؤاد الأول ، صفحات ٨ – ٦٨ وقارن تاريخ الحرف والطوائف للأستاذ مارتن سنت ليون Corporations de Métiers

(٣) راجع « تقرير لجنة التجارة والصناعة » برياسة صدقى باشا فى سنة ١٩١٧ ص ٣٦ حيث يقول « كان المصريون يمارسون صناعة التعدين وسبك المعادن بدليل وجود الكثير من الآلات الزراعية المصنوعة من النحاس والتماثيل المصبوبة من البرونز والحديد ، وكان لهم علم بشىء من الكيمياء بدليل تحنيطهم لجثث موتاهم وبدليل استخراجهم للألوان المتنوعة الحافظة لرونقها الأصلى حتى الآن ، وكانوا بارعين فى بناء السفن وصناعة النقل بدليل الرسوم التى نراها فى معابدهم تمثل السفن الصغيرة والكبيرة والعجلات المختلفات الأنواع » . والحق أن أحسن ما تركوه من آثار الصناعة نحت الأحجار وعمل التماثيل وصناعة النظر

المصريون وفنونهم هى الصناعات الصغرى . وتميز صناعة الآلات الزراعية وصناعة عصر العنب وتمليح الأسماك وصناعة البناء وغزل الكتان ونسجه وتزيينه بالرسوم والنقوش الجميلة الدالة على حسن الذوق فى اختيار الألوان وتأليفها ، وكانوا يصنعون من الحصر مالا يقل فى الاتقان عما يصنع منها اليوم. ومن الصناعات الصغرى المنتشرة فى مصر ١ - صناعة النجارة المستعملة فى بناء المساكن وفى الأثاث وفى بناء السفن ٢ - صناعة الفخار إذا كان الصانع المصرى يتفنن فى صنع الأوانى والتماثيل والأدوات المزخرفة المطلية بألوان زاهية ٣ - صناعة الزجاج إما أسود و إما أبيض و إما بالألوان المختلفة و بالأصباغ المتباينة ٤ - صناعة المصوغات والجوهرات التى تروق فى نظر الأثرياء والفقراء على السواء ، وقد تقدمت بناءاً على براعة المصريين فى أنواع الحلى الذهبية وسبك المعادن الكريمة(١). فقد امتاز الصانع المصرى بشدة الاقتدار وسلامة الذوق وفرط الحذق وحسن الابتكار ، فساعده على التقدم فى فنه ما أحاطته الحكومة من اتخاذ التدابير الواقية لصحته و راحته فى بعض الصناعات المضرة بالصحة أو المقلقة للراحة كدابغ الجلود ومعامل الصابون ومسابك الحديد وقمائن الجير وما شاكل ذلك مما كان يؤمر بابعاده عن الأحياء الآهلة بالسكان ، وكثيراً ما كانت الحكومة تحمى الصناعة وتسهر على مراقبتها . فالصناعة الصغرى تحتاج الى العناية ودوام الرعاية وشدة الوقاية وفطنة التنظيم والنظام . فهى تزدهر اذاً قائمة ماعاونتها الحكومة بدوام الارشاد والرقابة ، ولهذا تراها يانعة عندما تقوم الحكومة بتعيين المفتشين من أهل

والقاشانى والزجاج والصباغة والترصيع والصياغة والنساجة — وكلها صناعات صغرى . أضف الى هذا ما اخترعوه من الآلات الزراعية التى ما زالت تستعمل على شكلها الأصلى حتى اليوم ، وكانوا يزاولون كل نوع من الصناعات المختلفة وأهمها عصر العنب كما كانوا يتوسعون فى صيد السمك وفى تمليحها بنفس الأساليب المستعملة بمصر هذه الأيام .

(١) راجع ,, تقرير لجنة التجارة والصناعه ،، برياسة صدقى باشا ص ٣٧ حيث يبين أسباب أفول هذه الصناعات المصرية على أثر ما أصاب القطر المصرى من الغزوات والحروب ، ثم يبين النهضة الصناعية المصرية فى عهد الدول الاسلامية بسبب توافر موارد الثروة التجارية والطبيعية وحسن موقع مصر الجغرافى وتقسيم الصناعات المصرية فى عهد الدول الاسلامية الى صناعات ا - مدنية مثل صناعة البناء وملحقاتها كالتبليط والترخيم والنحت والنقش والزخرفة ومثل صناعة النجارة وملحقاتها كالخرط والحفر والتطعيم ومثل صناعة الحدادة والأشغال المعدنية وملحقاتها كخرط المعادن والتكفيت ، ومثل صناعة النساجه وملحقاتها كالغزل والتطريز والحياكة وعمل القرآة ومثل صناعة الفخار والقاشانى والقيشانى ثم صباغة الجلود وعمل الأحذيه وتجليد الكتب ، ثم صناعة المصوغات والجوهرات ثم صناعة الأثاث والبسط والمفروشات ثم صناعة الزجاج والبلور ثم صناعة الحصر والورق والشمع والصابون والسكر والدقيق والحلوى والفواكة المسكرة وكلها صناعات صغرى ثم الى ب - صناعات حربيه وأهمها صناعة الأسلحه ثم صناعة السروج ، ثم صناعة التروس والدروع ثم صناعة الخيام والاساطيل والسيور ثم صناعة السفن ، وهى صناعات تكاد تكون متوسطة وكبرى ، وقارن ,,مركز مصر الاقتصادى،، المؤلف .

الخبرة والفن ، وهو ما حدث فى مصر فى عهد الدولة الإسلامية عندما كانت الحكومة تختار من بين الأكابر والأعيان مديرين للمصانع فى القاهرة وفى المدن الشهيرة يناط بهم تنفيذ الطلبات ويشرفون على صالح الصناعة العام ، ويكافئون بالأوسمة من امتاز بالكفاية والجد والابتكار ، ويؤمّنون الصناع بعوائد الصناعة اليهم حتى لا يدب الفساد إلى فنونهم وابتكاراتهم ، ويطالبون بتفضيل المنتجات الأهلية عن المنتجات الأجنبية . ألم يتبع محمد على باشا هذه السياسة عندما جعل نفسه القدوة الحسنة فكان لا يستعمل فى حوائجه الشخصية أو حوائج قصره أو فى لوازم الحكومة غير المنتجات المصرية ؟ فأخذ الخاصة والعامة فى الاقتداء بسيرته واتباع نهجه المستقيم ؟ ولم تضمحل الصناعات الصغرى فى مصر إلا عند ما تحوّلت أساليب الحكم فى عهد توفيق باشا وعباس حلمى الثانى والسلطان حسين إلى حد بعيد . فاستخفت الحكومة المصرية بالمسائل الصناعية واحتقرت الصناعات الأهلية ، ولم تعير الشئون الصناعية إلا نظرات مختلفة مبتورة ، فانهمرت المنتجات الصناعية الأجنبية على الأسواق المصرية وأصبح من العسير على صناعة البلاد أن تقاوم المنافس الأجنبي الذى جاء يحاربها بسلاح أقوى من سلاحها ، وكانت أساليبه العلمية المنظمة الحديثة من دواعى التأخر الصناعى والانزواء الانتاجى[١] .

قسّم « تقرير لجنة التجارة والصناعة » برياسة دولة اسماعيل صدقى باشا المشتغلين بالصناعة فى مصر إلى طائفتين : طائفة تحترف بالصناعات الصغيرة وهى تضم الشطر الأكبر من أرباب الحرف ، وطائفة تشتغل بالصناعات الكبرى ويقوم بها الشطر الأصغر من الصناع .

والصناعات الصغرى هى الصناعات الصغيرة التى تقتصر على ورش صغيرة يشتغل بها عدد يسير من العمال أو هى التى يزاولها أصحابها فى حوانيت ضيقة يشتغلون بها عادة على ذمتهم بمعونة بعض الصبيان[٢] . والواقع أن هذه الطائفة من الصناعات هى بالرغم من اسمها صاحبة المقام الأول فى عهد عباس حلمى والسلطان حسين ، لأنها تضم الشطر الأعظم من الصناع ، ولأنها منتشرة فى جميع أنحاء القطر ومدائنه . وقد تأصّل بعض هذه الصناعات فى بعض الجهات على وجه أخص[٣] . فمدينة القاهرة

---

(١) راجع « تقرير لجنة التجارة والصناعة » برياسة صدقى باشا ص ٤٤ حيث يقول « واذا بالمصريين فقدوا عاداتهم القديمة وتقاليدهم الموروثة وفقدوا معها استعمال الأدوات التى لم يعد لها محل فى دائرة الحياة الحديثة » .

(٢) راجع « تقرير لجنة التجارة والصناعة » برياسة دولة صدقى باشا ص ٤٨ .

(٣) أهم الصناعات التى تأصلت فى بعض الجهات هى صناعة النساجة وملحقاتها ثم الصياغة ثم الحدادة ثم البناء وأشغال المعادن ثم التجارة وملحقاتها ثم الدباغة ثم صناعة الأحذية ثم صناعة الدقيق ثم الصناعات الكيماوية وتشتمل صناعات الصابون

التي كانت على رأس الحركة الصناعية والفنية في عهد عباس الثاني والسلطان حسين كامل هي أجمع بلاد القطر لأنواع الحرف وضروب الصناعات ، كما أنها أجل المناطق الصناعية شأناً وأرفعها مقاماً ، والمحلة الكبرى قد تخصصت في نساجة الأقمشة القطنية والحريرية[١] ، ودمياط قد توفرت على نسيج الحرير وعلى الأحذية وصناعة النجارة الدقيقة ، ومدينتا قليوب وأخميم قد تفرغتا لنساجة الأقمشة القطنية ، وأسيوط للنساجة على العموم والتطعيم وعمل الشيلان ، وقنا لصناعة الفخار ، ونقادة لنساجة الأقمشة القطنية والحريرية مما يصدر إلى السودان . وهذه الصناعات الصغرى المتركزة في بعض المدن تحقق التوازن الاقتصادي في توزيع مجهودات الانتاج بطريقة تجعله ناموساً جوهرياً في حياة مصر والمصريين . فكلما تعددت الصناعات الصغرى وتنوعت مجهودات الانتاج وتقاربت في نسبها بعضها إلى بعض وُجد التناسق الذي ينتج أكبر درجة من الرخاء والنعيم[٢] .

لقد تراءى لفؤاد الأول أن عهد عباس حلمي وعهد السلطان حسين كامل تميزا بعيوب جوهرية في تكوين الطبقات العاملة وتوزيع جهودها على مختلف نواحي الانتاج ، وأنه قد نشأ عن هذه العيوب

والزيوت والشمع ثم صناعات الزخارف وتحتوي على الصياغة والنجارة الدقيقة وحفر المعادن . راجع جارمن مارتن في كتابه «الصناعات الصغرى في مصر» ، وقارن «الصناعة المصرية ومجال توسعها» للاستاذ دره حيث يقسم الصناعات الى خفيفة وهي التي تنتج البضائع والسلع المصنعة للاستهلاك المباشر ، والى الصناعات الثقيلة وهي التي تنتج العدد والآلات اللازمة للصناعات الخفيفة .

(١) راجع خطبة طلعت حرب باشا في افتتاح فرع بنك مصر بالمحلة الكبرى في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ حيث يقول أن «مدينة المحلة الكبرى ميزة خاصة قل أن تشاركها فيها مدينة مصرية أخرى ، وهذه الميزة هي أنها تمثل نوعاً من التوازن الاقتصادي والاجتماعي ... أنها تمثل التناسق الجميل بين الانتاج الصناعي والانتاج الزراعي ، بل هي تمثل المدينة المصرية في الأقاليم الريفية أي أنها تمثل كيف تتحول المدينة من سكونها المعهود وسط الحقول الى المدينة العامرة بالمصانع ، تتحرك الأيدي العاملة فيها ... وتمثل كيف تتحول من ضواحيها الأيدي العاملة في الزراعة الى أيد عاملة في الصناعة» . وفي هذا التطور والتحول تحقيق لأمنية من أكبر الأماني القومية وهي ايجاد طبقات اجتماعية عاملة مختلفة الجهود يكمل بعضها بعضاً ويتكون من مجموعها وحدة أهلية متنوعة الوظائف لا يتم بدونها الاستقلال الاقتصادي المنشود .

(٢) لا توجد نسب حسابية ثابتة لتحقيق هذا التوازن والتناسب ، لأن البحث عن حدود ونسب هذا التوازن متعلق بطبيعة مصر وعادات أهلها ومناخ الاقليم المصري وحاجات المصريين الاجتماعية وحاجات الأسواق الخارجية من منتجات مصر . ومهما كانت أحكام الطبيعة في تكوين البيئة فان للمصريين حاجيات تتسع باتساع مدنيتهم ، وهذه الحاجات اذا استطاع أن ينتجها المصريون في بلادهم كان هذا أدعى لزيادة رغبتهم من الاتجاه الى الغير فيها . لهذا اتجهت جهود فؤاد الأول الى تحفيل المصريين بما تقتضيه طبيعة البيئة الصناعية الصغرى . وذلك لاستكمال النقص بالجهود المصري الصميم المتواصل حتى يتم التوازن في الانتاج ويقل الاتجاه الى الغير ويتحقق الاستقلال الاقتصادي .

اختلال التوازن الاقتصادى والمالى ، واقتنع فؤاد الأول عندما قارن بين العاملين على الانتاج الزراعى والعاملين على الانتاج الصناعى ثم العاملين فى التجارة من المصريين ، ورأى من الاحصائيات أن العاملين بين مصريين وأجانب ، ذكورا وأناثا ، يبلغون فى الأعمال الزراعية ٤٫٠٠٨٫٩٠٠ عامل فى حين أنهم لا يزيدون عن ٥٢٦٫١٥٧ فى الأعمال الصناعية[١] أى أن المشتغلين بالصناعات يبلغون ⅛ العاملين فى الزراعة ، فى حين المشتغلين بالتجارة لا يزيدون عن ٢٧٦٫٥١٠ عاملاً وعاملة أى نصف المشتغلين بالصناعات و $\frac{1}{16}$ من المشتغلين بالزراعة . ومن هذه الأرقام رأى فؤاد الأول صراحة أسباب اختلال التوازن فى توزيع المجهود الانتاجى . ولهذا شجع فؤاد الأول نمو الصناعات الصغرى فى البلاد ، فأصبح هناك صناعات ليست مختصة بمناطق معينة منها الصناعات الغذائيـة وصناعة نساجة الأقمشة الصوفية فى كل ناحية من القطر ، وذلك لسهولة الحصول على الصوف حتى فى أصغر القرى ، ومنهـا أيضاً الدباغة وتحضير الجلود وهى صناعة تقوم أينما وجدت مسالخ كبيرة ، ومنها صناعة الصباغة والحدادة والنجارة المنتشرة فى كل مكان نظراً إلى استمرار الحاجة اليها . وقد توطنت الصياغـة وصناعات الزخارف فى العاصمة وكبار المدن وذلك لتخصص بعض الفئات فيها[٢] .

وبينما نرى أن الصناعات الصغرى انتشرت فى أنحاء البلاد ، فقد تمسك أصحابها بمبدأ الانفراد كل التمسك ، فكان كل منهم لا يعرف مزايا التعاون والتشارك . وبهذا أصبحت كل صناعة صغيرة مبعثرة دون توجيه أو تنظيم . فكل فرد من أرباب هـذه الصناعات انفرد بتأسيس ورشة استقل

---

(١) راجع «مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا» ص ٩٦ حيث يشرح الصناعات الصغرى وعلاقتها بالتوازن الاقتصادى فى مصر ، ويقول أن القاعدة التى دلت عليها التجارب «أن الاستقلال الاقتصادى يتكون من تنظيم جهود الانتاج وتوجيهها بتناسق الى جميع جهاته من زراعة وصناعة وتجارة بحيث لا يكون الاهتمام بناحية من هذه النواحى أكثر مما تقتضيه طبيعة الأشياء وضرورة التوازن سبباً فى تعطيل الاهتمام بناحية الانتاج الأخرى » ، وهى اذا تعطلت وجدت الحاجة الى الغير فيما ينقص هذه الناحية من انتاج . وبقدر ماتوجد الحاجة الى الغير من الأجانب وبالأخص البريطانيين ينقص الاستقلال الاقتصادى بما يوازى قيمة هذه الحاجة مهما كان لها بدل من المنتجات المحلية . وتزداد التبعية الى الأجانب فيقل مقابلها شىء من دخل البلاد يرحل الى بلاد البريطانيين فى شكل أرباح وفوائد .

(٢) راجع « الصناعة فى مصر » تأليف الدكتور حسين على الرفاعى ص ١٤٦ حيث يقول انه ليس من السهل تقسيم الصناعات تقسيما قاطعاً يفصل كل نوع منها عن الآخر ، وأنه ليس كذلك من اليسير وضع حد فاصل بين فئات هذه الصناعات ولكنه قد أحسن عند ما قال «فالصناعات الغذائية هى التى ينتفع بها الانسان فى غذائه ، أما غير الغذائية فهى التى يستهلكها الانسان لا فى غذائه بل وينتفع بها فى ملبسه ومعاشه» ، كذلك قد أحسن عند ما قسم الصناعات الغذائية الى الزراعية والى الحيوانية والى الأخرى كالملح والثلج وغيرها . وقارن «مشروع بنك المصريين» لطلعت حرب باشا ص ٨٨ .

بإدارتها واشتغل فيها غالباً إما بمفرده وإما بمعونة صبي واحد ، وإن كان كثير من هذه الورش يشتمل أحياناً على أزيد من هذا العدد ، فقد كانت بعض ورش النساجة فى القاهرة وقليوب والمحلة ودمياط تحتوى كل منها على مايناهز المائة من العمال . وقد ساعد النشاط الاستثنائى أثناء الحرب العظمى السابقة على زيادة عدد المشتغلين بالحرف الصغيرة فى كثير من الأحوال(١) .

وإذ نحن نرى أن الصناعات الصغرى ترعرعت فى أوائل عهد السلطان حسين حتى يمكن أن يقال أن لكل زمن أحكامه ومقتضياته وأن الزمن الذى عاش فيه السلطان حسين كامل يستدعى أكثر من أى كل زمان آخر بالعناية والاهتمام بالصناعات المصرية خصوصاً وأن موادها الأولية من منتجات أولية وعمال زراعيين كانت موجودة بكثرة ، فإن المصريين لم يراعوا سنن التحول من الصناعات الصغرى إلى الكبرى ، كأن المدنية المصرية أصبحت خالية فى تكوينها الاجتماعى من الروح الصناعيـة الحديثة ، فقد كانت لمحافظة الصناعات الصغرى على أصولها القديمة عيب فقدان التوازن الاقتصادى فى الانتاج ، ونأتى على إثبات ما نقول بتعداد المحلة الكبرى وما نالته هذه البلدة من حسن التوزيع بين الانتاج الزراعى والانتاج الصناعى والانتاج التجارى من واقع الكشف الآتى(٢) وقد بلغ سكانها ٣٨٫٠٨٨ العاملون منهم ١٠٫٤٥٨ مما دعا الى تقدمها الاقتصادى : —

الحرف المختلفة	العـــدد	النسبة المئوية
المشتغلون بالأعمال الزراعية	٢٫٧٤٠	٢٦
« بصناعة المنسوجات	٣٫١٦٧	٣١
« بالصناعات الأخرى	٢٫٧٠٧	٢٦
« بالتجارة	١٫٨٤٤	١٧
الجملـة	١٠٫٤٥٨	١٠٠

(١) راجع تقرير « لجنة التجارة والصناعة » برياسة دولة صدقى باشا فى سنة ١٩١٧ .

(٢) راجع « خطبة محمد طلعت حرب باشا فى افتتاح فرع بنك مصر بالمحلة الكبرى فى ١٩٢٤/٩/١٤ حيث يقول أن التوازن الاقتصادى كان من أسباب النهضة الصناعية بالمحلة الكبرى بعكس المدن المصرية الأخرى حيث اضطربت عناصر هذا التوازن . ويقول أن مثال المحلة الكبرى هو مثال التوازن فى توزيع جهود الانتاج والتناسب بين نواحى الانتاج المختلفة ، فان ٣١ ٪ من هذه الجهود موجهة الى صناعات النسيج كأن هذه الصناعات تشغل المكان الأول من حياة المحلة الكبرى ثم يليها الأعمال الزراعية ، وأنه من البديهى أن تأتى الأعمال الزراعية فى مدن الأقاليم فى المكان الثانى من الانتاج ، وأنه يجب

ومع أن التوزيع المتناسق فى توجيه الجهود العاملة هو الذى أستدعى نشاط فؤاد الأول حتى يسود جميع المدن المصرية سواء فى صناعات النسيج أو فى صناعات الكهرباء والحديد وغيرها من الصناعات التى تساعد على ايجاد التوازن العام بين الانتاج الزراعى والانتاج الصناعى فى البلاد، فان حالة الصناعات الصغرى تعرضت لكثير من المساوىء مما قلل من قوة إنتاجها حتى فى المحلة الكبرى نفسها[1].

فبالرغم من توارث بعض الصناعات المصرية من الأجداد إلى الآباء ومن الآباء إلى الأبناء ، فانها مازالت فى حالة تقرب من الفطرة إذ اعتمد أهل الصناعة المصرية على الأيدى بدلا من اعتمادهم على الآلات[2] ومع أن بقاء الحالة الصناعية على ما هى عليه قد يدوم بفضل متانة صناعة المصريين اليدوية ، فان الربح سوف يجعل حالة دوام الصناعة محدوداً إذا أصبح التحوّل إلى الصناعات الكبرى مستحيلا[3] إما بسبب الجهل ، وإما بسبب تقدم الدول الأخرى فى الصناعة بنسبة تفوق نسبة تقدم مصر الصناعى.

ومما يسترعي النظر فى حالة الصناعات الصغيرة رداءة الأماكن القائمة فيها . فان كان الصانع من أهل القرى وجدته يشتغل فى كوخه بين الأقذار والأوساخ الملازمة لمساكن القرويين ، وإن كان الصانع من أهل المدن رأيته يمارس مهنته غالباً فى ورشة منزوية فى بعض الأنحاء القذرة من المدينة ، فضلا عن أن الصناع أنفسهم لا يهتمون البتة بالنظام أو بحسن الهيئة أو بالشروط الصحية ، وانما

أن تتحول مثل هذه البلاد من الزراعة الى الصناعة شيئاً فشيئاً ، كما يجب أن تتحول صناعاتها الصغرى الى كبرى على مر الأيام فى حياة البلاد الصناعية الناهضة وقارن تقرير اللورد كرومر فى سنة ١٩٠٤ عن الصناعه فى مصر وحاجات الزراعه منها .

(١) اشتهرت المحلة الكبرى بتحقيق التوازن الاقتصادى خصوصاً وأن نسبة الثروة التجارية ورؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة والتجارة كانت متناسقة مترافقة . وقد أنتج هذا التوازن عدم جمود رأس المال وبقائه من غير تشغيل ، فتحرك وانتقل بمرونة تتناسب مع الحاجة اليه ، فدار بدل الدورة الواحدة فى الزراعة ثلاث دورات فى الصناعة وأربع دورات فى التجارة فى خلال العام الواحد ، وترتب على سرعة دورانه تنشيط الأيدى العاملة وتشجيع المبادلة وتحديد العقول المفكرة حتى تشرع بالانتفاع قدر سرعة الدوران . كذلك أنتج التوازن زيادة العلم والعرفان حتى فاقت المحلة الكبرى المدن الأخرى فى درجة العلم ونسبة المتعلمين فيها وقارن اللورد كرومر فى تقريره فى سنة ١٩٠٥ بخصوص أخطاط الصناعة الأهلية المصرية .

(٢) مع أن هذه الصناعات أدخلت التحسين فى أصناف المنسوجات مثلا من حيث متانتها ودقة صناعتها ورواء بهجتها ، ومع أن عمل اليد أدق وأمتن من عمل الآلة خصوصاً فى المنسوجات الحلية ، فان فوائد الآلات لا تعادلها أية فائدة من صناعة اليد سيما وأن آلات النساجة قد دخلها من التحسين ما يجعلها قادرة على انتاج ما لا تستطيع اليد انتاجه من الدقة .

(٣) الى هذا أن المصريين عملوا على تقدم صناعة النسيج دون العناية بصناعة الغزل ، ولا يمكن أن تحيا صناعة النساجة وتتحول الى صناعة كبيرة ما لم تكن مسبوقة بصناعة الغزل ومقرونة بصناعة الصباغة ، قارن „ مجموعة خطب محمد طلعت حرب باشا „ ص ١٠٨ وقارن تقرير السير ألدن غورست السنوى فى سنة ١٩٠٨ .

همّهم الوحيد الذى يتلاشى بجانبه كل هم سواه تدبير مكان رخيص الأجرة كأنهم لا يدركون أن النفقات الزائدة التى يتكلفونها فى سبيل الاقامة بمحل مناسب يلفت أنظار الجمهور بما عليه من دلائل النظافة والنظام جديرة أن تُنيلهم أحسن عائد وعوض وأوفى جزاء وسند بفضل ما تفيدهم من ثقة الناس بهم وإقبال الجمهور عليهم(١).

كذلك نرى أن من مساوىء الصناعات الصغرى التى تقدمت تقدماً كبيراً فى فترة الحرب الماضية أن أساليب العمل ساءت سوءاً كبيراً وذلك من فرط التشبث بالأساليب القديمة(٢). ذلك التشبث الذى كان أساس خلق الصانع المصرى . فترى أن فى كل صنف من أصناف الحرف أن الصانع أصبح منافراً بل ومنابذاً لكل ضرب من ضروب الاصلاح والتجديد ، فهو يستنكف من استعمال الآلات الحديثة ولو كان فى ذلك زيادة لراحته وعائده أو اتقان عمله ، وهو لاينفك مثابراً على تكرار النماذج والرسوم التى توارثهـا من قديم الزمن عن أسلافه . ويقول تقرير لجنة التجارة والصناعة « أنه مما يزيد الشر وبالا ويجعل الداء عضالا استنامة العامل إلى الاعتزاز بنفسه ومبالغته فى الاعتقاد بأنه على الرأى الصائب والطريقة السـديدة ، وليس ذلك فى معظم الأحوال إلا نتيجة الجهل فان الذى يكون قد خبر مذاق العلم واقتبس من نور العرفان يطمح دائمـاً إلى الترقى فى استعمال ملكاته ، أما الذى لا يزال فى ظلمات الجهل فيقنع أبداً بجموده القديم ولا يحدّث نفسه على الاطلاق

---

(١) قد تبلغ رداءة المحل فى كثير من الأحوال مبلغاً خطراً على صحة العمال الذين يقضون بين جدرانها الشطر الأعظم من حياتهم . وقد لا يهتم صاحب ورشة النسيج فلا يدخل أدنى اصلاح على هذه الحال ، وبذلك يسوء حال الانتاج على مدى الزمن . وقد يتمسك صاحب ورشة الحياكة بالتقاليد القديمة فلا يدخل التعديلات اللازمة فى مكان عمله ، ويستمر فى ادارة ورشه بالثيران ، فيعمل العامل بجانب الآلات التى تدار بالثيران مما يؤثر بالانتاج وبحياة العامل والحيوان سواء بسواء .

(٢) لقد كان هناك من المبررات ما جعل أصحاب المصانع يتمسكون بالقديم . فقد كان الأخذ بالجديد والتجديد عالى التكاليف . ومن هذا ما نراه فى حلج القطن حيث لم تتقدم هذه الصناعة الا عند ما اتفق بنك مصر وجماعة من أعيان المصريين وأفاضلهم على تأسيس شركة مساهمة مصرية لتجارة وحلج الأقطان برأس مال قدره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى مقسمة الى ٧٥,٠٠٠ سهم كل سهم منها بأربعة جنيهات مصرية ودفعوا قيمتها بأكملها قبل التصديق على عقد اتفاقهم فى مايو سنة ١٩٢٤ ، وقد صدر القانون بتأسيس هذه الشركة فعلا فى ٢ اكتوبر سنة ١٩٢٤ ، وقد جاء فى عقد الاتفاق أن تقوم هذه الشركة « بشراء أو انشاء أو تركيب معامل الحلاجة والكبس » وأيضاً « استئجار أو تأجير هذه المعامل واستغلالها » وقد شرع بنك مصر فى تشييد واقامة وابور الحليج فى مغاغه وذلك لأن أهالى منطقة مغاغه كانوا أسبق الناس رغبة فى تشييد وابور للحليج بها كما أن منطقة المحلة الكبرى كانت أسبق رغبة فى تشييد وابور آخر بهذه الجهة فى الوجه البحرى . وقد ظهر أن عملية الحلاجة هى عملية رابحة فى ذاتها . وقد تكلف وابور حليج مغاغة نحو خمسين ألفا من الجنيهات بين شراء أرض وثمن بناء واقامة آلات ومعدات .

بالخروج عن المألوف » . فالتشبث بالأساليب العتيقة هو فى كثير من الأحوال السبب فى ارتفاع تكلفة البضائع الوطنية عن تكلفة ما يناظرها من المصنوعات الأجنبية. أضف إلى هذا أن اتباع الطرائق البطيئة والاسراف من الخامات وهو ما يشاهد فى صناعة النساجة كثيراً ما يدعو الى رفع أثمان المصنوعات ارتفاعا كبيراً فيصبح تصريفها قليلا ولا سيما المنسوجات الحريرية(١). ولا يخفى أن الصانع المصرى فى عهد السلطان حسين وأوائل عهد فؤاد الأول كان فى معظم الأحوال يقوم بالصناعة والتجارة فى وقت معاً ، وهذا هو حال نظام المصانع الصغرى فى مصر وغيرها من البلدان الشقيقة فى الشرق الأدنى(٢)حيث يقوم الممول أو المنظم بجميع مطالب المشروع الفردى ويتحمل مخاطره بنفسه .

فالصناعة المصرية الصغرى التى شاعت فى عهد عباس حلمى والسلطان حسين كامل كانت مصابة إصابة فادحة من هذا كله بل وزيادة من جراء المنافسة العمياء بين أصحاب الصناعات المتماثلة وذوى الحالات المتشابهة . وقد كانت هذه المنافسة الضارة هى علة من علل ما أصابها من الكساد والفساد وسط التمسك بالقديم وعدم اقلاع الصانع عن عاداته الفاسدة القديمة فى نظام الصناعات الصغرى التى يقوم بها فى مصر عادة أبناء البلاد(٣).

لقد شاعت الورش الصغيرة فى عهد السلطان حسين ونمت فى عهد فؤاد الأول ، وسوف تبقى هذه الورش أساس الصناعة فى مصر ، ولا غرو فان افتقار القطر إلى رؤس الأموال واستمساك كبار

---

(١) راجع تقرير لجنة التجارة والصناعة برياسة صدقى باشا فى سنة ١٩١٧ ، صفحة ٤٩ .

(٢) فالصانع المصرى فى معظم الأحيان صانع وتاجر فى وقت معاً ، اذ هو يصنع البضاعة ثم يبيعها اما جملة واما أشتاتاً ، وفى المصانع الصغرى لا يستعمل العامل المصرى الصغير شيئا من الدفاتر فى ضبط معاملاته ، وكان لا يعلم الا النذر اليسير من مبادىء المحاسبة ، غير جاهل بتكاليف مصنوعاته كما هو جاهل عن مراقبة السوق واتباع أحسن الفرص التى تمكنه من شراء خاماته وتحصيل منتجاته بأقل التكاليف والضحايا . فالصناعة الصغرى فى هذه الأحوال غير قادرة على الجود فى موقفها بل عاجزة عن ادرار الفوائد على أربابها سواء أكانت فى الوجه البحرى أم فى الوجه القبلى وبالأخص فى أخميم صاحبة السمعة السليمة وقنا صاحبة الشهرة التالدة فى صناعة الفخار . راجع تقرير لجنة التجارة والصناعة ، فى سنة ١٩١٧ صفحة ٥٠ .

(٣) راجع تقرير لجنة التجارة والصناعة برياسة صدقى باشا ، صفحة ٥١ حيث يقول ,, ان الذين يقومون بالصناعات الصغيرة فى مصر هم عادة من أبناء البلاد ، ولكن بعض الصناعات — ولا سيما فى القاهرة والاسكندرية — تشتمل على طائفة من الأجانب وهؤلاء متى اشتغلوا بحرفة أدخلوا فيها النظام وتوصلوا بذلك الى ترقيتها ترقية مطردة سواء من حيث نوع البضائع التى يخرجونها أو كمية المصنوعات التى ينتجونها ، وهذا هو الحال فى صناعات الصابون والدباغة والأحذية والقمصان والملابس التى تقدمت تقدما عظيما منذ نشوب الحرب بفضل مهارة المشرفين عليها من الأجانب ، والامتيازات التى يتمتعون بها من جانب قناصلهم من جهة ومن جهة البنوك من جهة أخرى ، وقارن ,,الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى،، للمؤلف .

الزراع بتوسيع ملكياتهم الزراعية مما يساعد على استمرار هذه الحالة ، أضف إلى هذا أن البنوك فى مصر لا تساعد الصانع المصرى بنفس الروح التى تساعد الأجانب ، ولهذا رأى فؤاد الأول أن يساعد الصناعات الصغرى بالمال اللازم ، وبذلك قلل من بعض المساوىء التى واجهت الصناعة المصرية فى عهده(١) . وقد يتبادر أن هذه المساوىء فى وجه الصناعات الصغرى عظيمة خصوصاً لما فى طباع الصناع والعمال المصريين من العيوب ، ولكن فؤاد الأول أذكى همم الصناع بالتعليم والثقافة الصناعية كما أفسح لهم الآمال ، فنزع المصريون إلى التقدم وأخذوا يدخلون النظام الصناعى الحديث فى ورشهم . وفى هذا كله ما يدعو إلى التفاؤل الذى سوف نراه عند بحث الصناعات الحقة فى عهد فؤاد الأول من الباب الثانى من هذا الكتاب(٢) .

الصناعات الكبيرة : — « وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ » سورة الأنبياء .

يطلق على الصناعات الكبيرة هذا الوصف عندما تتناول كميات وفيرة من الخامات وتباشر أعمالها فى أمكنة فسيحة تدار بالقوة الآلية مع استخدام عدد كبير من العمال(٣) ويقول الدكتور حسين على الرفاعى فى كتابه « الصناعة فى مصر » أن الصناعة الكبيرة هى التى تعمل على حصر فرع من فروع الانتاج الصناعى فى دائرة واحدة واسعة النطاق ، وأن التركيز هو أهم عوامل هذه الصناعات . وقد بدأت بعض الصناعات الكبرى من عهد اسماعيل باشا ، وزاد عددها فى عهد توفيق باشا واستمرت فى النمو والتقدم على يد الأجانب فى عهد عباس حلمى والسلطان حسين(٤) حتى استنفذ المغزل الأهلى بالاسكندرية ٥٠٠٠ قنطار من القطن المصرى فى كل عام وصنع من الخيوط ما قدره ٣½ مليون رطل

---

(١) راجع ,, انشاء الصناعات الأهلية وتنظيم التسليف الصناعى ,, وهو ذلك التقرير القيم الذى قدمه بنك مصر الى وزير المالية المصرية فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ وبه ص ٩٣ - ٩٤ نرى أن الصناعات الصغيرة وهى التى يقل رأس مالها المودع فيها عن حد معين تمكنت من التمويل الحكومى لما فيه خيرها ، وقد كانت الضمانات على قسمين فيما لنوع الصناعة وطبيعتها وقد منحت السلفيات مقابل الاشراف وقتاً كد من حسن سيرها وارشاد القائمين بها بشرط عدم تخلى القائمين بها عن مسئولياتهم الصناعية .

(٢) قارن صفحة ٣١٠ من هذا الباب حيث تكلم عن توطن الصناعة وأثره فى حياة المصريين .

(٣) راجع ,, تقرير لجنة التجارة والصناعة ,, برياسة اسماعيل صدقى باشا ، صفحات ٥٢ و١٨٥ و١٩٠ .

(٤) راجع ,, انشاء الصناعات الأهلية وتنظيم التسليف الصناعى ,, لبنك مصر ص ٦١ حيث يقول وأفضل أنواع الشركات لتكييف العمل الانشائى الصناعى هى الشركة المساهمة المصرية ، لأن الشركات الأخرى ، اما شركات شخصية وهى لاتبلغ فى نظامها الدرجة التى وصلت اليه أنظمة الشركة المساهمة المصرية ,وأما شركات تضامنية ، وهى عادة محدودة الاتساع والتقدم وقارن ,, الصناعة فى مصر ,, الدكتور حسين على الرفاعى ، صفحة ١٤٩ ، وتاريخ مصر الاقتصادى ,, المؤلف .

انجليزى ومن المنسوجات ما يتراوح بين ٨و٩ ملايين من الياردات : و يبلغ نتاج شركة السكر فى كل سنة ١٠٠٫٠٠٠ طن وهى تستخدم من الأيدى ١٧٫٠٠٠ عامل . و يقدر نتاج صناعة الكحول بما يبلغ ١١ مليون كيلو . وهناك معاصر الزيوت وهى تستنفذ ربع محصول بذرة القطن وتخرج ما يزيد عن مائة ألف طن من الكسب وهذا يقابل عصر ١٤٠٫٠٠٠ برميل من الزيت . كذلك نشأت فى مصر صناعات التعدين والسجاير والأسمنت والملح والصودا والطرابيش والطوب ومواسير الفخار والبيرة والمطاط والزجاج والأطعمة المحفوظة والورق ، ويدخل فى هذا الباب أيضاً صناعات حلج القطن وضرب الأرز وطحن الدقيق ، ولايخفى ما للصناعات الكبيرة من فوائد ، منها استطاعتها الانتاج بكثرة و بنفقات أقل مما تتكلفه الصناعات الصغيرة ، ومنها حصولها على جميع لوازمها من خامات وآلات بسهولة لتوافر ما لديها من المال ، ومنها تمكينها من شراء لوازمها بأسعار أرخص مما تشترى به المصانع الصغرى ، ومنها ما تستفيده من أجور النقل المنخفضة ومن الاستفادة من كليات وجزئيات ما تستعمله من الخامات بينما لاتنتفع الصناعات الصغرى بفضلات كثير من الخامات ، ومنها ضمان حصولها على العمال الفنيين بأجور أوفق مما لو اشتغلوا بالصناعات الصغرى[1] .

وكل هذه الصناعات نمت بنمو عنصر الشركات المساهمة فى مصر ، فقد اقتضت لتأسيسها وتشغيلها استثمار مبالغ كبيرة من الأموال حتى قدرت أصول هذه الأموال المستثمرة فى هذه الشركات الصناعية مع ما أصدرته من السندات بما يناهز ٩ مليون جنيه[2] .

والصناعة الكبرى عبارة عن مختلف النشاط الاقتصادى الذى يؤدى إلى تحويل المواد الأولية من حالتها البدائية إلى حالة تجعلها فى متناول المستهلكين المباشر . فتخضع المادة الأولية لعدة عمليات صناعية سواءاً أكانت آلية أو كيماوية وذلك لتجعلها قابلة للاستهلاك ، وقد تتجمع الأجزاء المصنوعة مع بعضها البعض ثم تركب تركيباً يجعلها قابلة للعرض و إقبال المستهلكين على شرائها والانتفاع من

(١) لا يخفى أن الصناعات الكبرى بعض العيوب منها اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، ومنها ما قد تتمتع به من احتكار تنعدم فيه حرية العمال ، ومنها المحافظة على القديم وعدم العناية بالتجديد خصوصاً اذا ما كانت رؤوس أموالها الثابتة كبيرة لا تقبل تضحيات التبديل والتغيير والتعديل ، ولهذه الأسباب ترى أن النضال حاد مستمر بين الصناعات الكبرى والصغرى ، ولكن حالة التطور الصناعى فى مصر يجعل المصريين يختارون الصناعات المتوسطة الحجم حتى يمكن ادخال التعديلات الصناعية فى كل مناسبة تنشأ من الاختراعات الحديثة ، وما نظام التفكك الصناعى الا من دواعى المحافظة على حجم المصنع المتوسط .

(٢) قارن وجهة النظر المصرية كما وردت فى تقرير بنك مصر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ ، صفحات ٥٩ - ٦٩ ووجهة النظر الدولية كما وردت فى تقرير لجنة التجارة والصناعة فى ٥ فبراير سنة ١٩١٧ وقارن „ الاقتصاد الصناعى “ للمؤلف ص ٤٥٣ .

خواصها بحالتها النهائية الظاهرة(١) بل وبحالتها الاستعمالية المتنادرة .

ولكل صناعة سواء أكانت تحويلية أو استخراجية أو انشائية تاريخ خاص بها ، فنرى مثلا الصناعات التحويلية هي من الصناعات التي بدأت في المنزل لانتاج مايلزم لأفراد العائلة ثم تدرجت بعد ظهور مزايا تقسيم العمل والتخصص وكثرة المخترعات والتقدم الاجتماعي حتى أخذت بنظام المصانع الكبيرة حيث يتجمع العمال للقيام بعمليات الانتاج لمد السوق بما يحتاجه ، فتدرجت الأسواق من محلية إلى أهلية ثم إلى دولية ، فكبرت الوحدة الصناعية في الحجم وتوسطت بين المنتج والمستهلك عدة وحدات تجارية تقوم بشراء منتجات الصناعة التحويلية وتبحث عن أسواق لبيعها(٢). وقد تصل وحدة الأعمال الاقتصادية وبالأخص الصناعية منها إلى حجم الدولة الصغيرة في اتساعها ، وقد تنكمش طبقاً للظروف الصناعية التي تعيش فيها حيث ينطبق على تلك الوحدة القواعد الاقتصادية العامة(٣). وما نجاح رجال الصناعة أو فشلهم في أعمالهم في عهد السلطان حسين والملك فؤاد الأول إلا مثل من أمثلة نتائج القواعد الاقتصادية العلمية حيث تتحكم تلك القواعد في الانتاج والاستهلاك والتوزيع والتبادل حتى يوازن رجال الصناعة من المصريين والأجانب بين الموارد النادرة وحاجات الناس المتكاثرة(٤) ، إذ يبحثون تفسير المبادىء التي تعتبر أساساً للنظام الصناعي ويعالجون مشاكل المشروعات الفردية ، إما كوحدات مستقلة واما بصفتها أجزاء من هيكل الانتاج الصناعي ، سواء أكان المشروع

---

(١) ويتخذ تحويل السلع عدة أشكال فنها ما كان منصباً على الشكل كصناعة الأحذية من الجلود ، ومنها ما كان منصباً على المادة كصناعة الملابس من الأقمشة ، ومنها ما كان معتمدا على طبيعة السلعة كتحويل القصب الى السكر ، ومنها ما كان مجرد تجميع الأجزاء كصناعة السيارات والساعات وأجهزة الاذاعة والصناعات الانشائية . وتعتبر السلعة تامة الصنع من وجهة نظر صاحب المشروع أو المصنع نفسه ، وهذا يختلف من وجهة نظر جمهور المستهلكين . فخيوط القطن هي سلع تامة الصنع وقابلة للبيع من وجهة نظر منظم مصنع غزل القطن . أما السلعة نفسها من وجهة نظر المستهلك فتختلف باختلاف الحاجة اليها . ولذا قد يشمل المشروع الصناعي الكبير بجانب نشاطه الصناعي نشاطا تجارياً . والتعاون بين وحدات الطبيعة ورأس المال والعمل والتنظيم لانتاج السلع الصناعية يعتبر وحدة صناعية أو مشروع صناعي . فالمشروع الصناعي ، كبير أم صغير ، لابد له من شروط وعناصر حيث تتدرج الوحدة الصناعية من العامل الصانع البسيط الذى يستخدم أدواته البسيطة الى الشركات الكبرى التي تستخدم الآلات والعمال باعداد كبيرة في فروع الانتاج الصناعي المختلف من صناعات استخراجية الى صناعات تحويلية الى صناعات انشائية ، قارن دود ولتش في كتابها « نظام الصناعة وادارتها » .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعي والبنك المركزي » المؤلف .

(٣) راجع دود ولتش في كتابهما « نظام الصناعة وادارتها » وقارن « تاريخ مصر الاقتصادي » المؤلف .

(٤) راجع « عناصر علم الاقتصاد » الجزء الأول من الطبعة الثانية تأليف لميطه وعليش .

الصناعي هو مجرد منشأة مستقلة بذاتها ، وإما بصفته جزءاً من كل المشروعات الصناعية العامة . وفي كلتا الحالتين يتوقف نجاح صاحب المشروع إلى حد بعيد على استيعاب المبادىء التي تنظم علاقته بالأجزاء الأخرى التي تكوّن كليانه في الداخل ، أو القوانين التي تخضع لها الأعمال كلها في مجموعها طبقاً لحاجات المجتمع(١) . كل هذا قد ظهر لفؤاد الأول فعمل على إقامة الصناعة الكبرى على مبادىء حكيمة وسط التيارات الدولية التي حاربت مشروعاته الصناعية القومية .

على هذا التوجيه نرى أن معظم الصناعات الكبيرة في مصر حديث العهد بالانشاء ، وقد تم لكثير منها اقتحام العقبات الأولى التي تعترض أمثال هذه المشروعات إبّان التكوين والتحضير ، والتي هي في مصر أعظم بكثير منها في سائر البلدان ، والتي يكون صاحب المشروع على الدوام هو المعرّض دون سواه لعواقبها وأخطارها في ظل الحرية التي وضعها لها رجال السياسة من الأجانب في مصر .

ولما كانت الصناعة في مصر محرومة من كل المساعدات المالية من جانب الحكومة في عهدي عباس حلمي والسلطان حسين كامل ، وكانت غير مؤيدة بأي نوع من ضروب الامتيازات أو المنشطات ، فصاحب المشروع الصناعي التي لايجد مندوحة عن بذل جانب عظيم من وقته وماله في افتتاح أبواب لم تطرق وتمهيد سبل لم تسلك ، قلما يصيب من الجزاء مايكافىء هذا العناء والنصب(٢) . ولهذا نجد «تقرير إنشاء الصناعات الأهلية وتنظيم التسليف الصناعي» يقول في عهد السلطان حسين ان مصر تفتقر إلى الشركات المساهمة المصرية في الآتي : ١ـ شركة مساهمة مصرية للألبان ٢ـ شركة مساهمة للآلات الزراعية ٣ـ شركة مساهمة للصناعات الميكانيكية ٤ ـ شركة مساهمة للصناعات الكهربائية ٥ ـ شركة مساهمة لمساقط المياه ٦ ـ شركة مساهمة للجرانيت والرخام ٧ ـ شركة مساهمة لمواد الألوان ٨ ـ شركة مساهمة الفوسفات ٩ ـ شركة مساهمة للأسمدة ١٠ ـ شركة مساهمة للصناعات الكيماوية ١١ ـ شركة كبيرة للزيوت والصابون ١٢ـ شركة مساهمة للصوف ١٣ـ شركة مساهمة للحرير الصناعي ١٤ـ شركات مساهمة للأكياس وأخرى للزراعة الصناعية وثالثة لصناعة الملابس الجاهزة ورابعة لصناعة الطرابيش وخامسة للخشب وسادسة لمواد البناء وسابعة للمقاولات المعمارية وثامنة للفنادق وتاسعة للصناعات الغذائية وعاشرة لصناعة الفضلات الحيوانية وغيرها للسيارات والنقل البري والنقل الجوي(٣) . وسوف

---

(١) راجع «علم الاقتصاد المصريين» للمؤلف وأيضاً روبنسون في كتابه «هيكل الصناعة في نظام المنافسة» .

(٢) راجع «تقرير لجنة التجارة والصناعة» برياسة صدقي باشا في سنة ١٩١٧ ص ٥٢ .

(٣) راجع «تقرير بنك مصر عن انشاء الصناعات الأهلية» بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ ص ٦٢ - ٦٣ .

نرى إلى أى حد تحققت رغبة تقرير بنك مصر من إيجاد هذه الصناعات الكبرى فى عهد فؤاد الأول بعد استقلال مصر المنشود(١).

فقد تغلبت طائفة من الصناعات الكبرى على مصاعب المراحل الأولى وخرجت فائزة من طور التكوين ، كما أن بعض الشركات الكبرى أعيد تنظيمها فحلت بجدارة محل الشركات القديمة التى وقعت فى الافلاس أو فى التصفية ، فكانت النتيجة تطهير الصناعات الكبيرة من عناصر سوء التوجيه بقدر الامكان ، فما نشبت أن استفادت نشاطاً جديداً يحيى الرجاء وينعش الأمل(٢).

٧ ــ بعض الصناعات المصرية فى هذا العصر : ــ

ظهر لنا من تاريخ عباس الثانى والسلطان حسين أن الصناعات المصرية أخذت تنقسم إلى قسمين ظاهرين فعرّفت لجنة الصناعة والتجارة برياسة دولة اسماعيل صدقى باشا الصناعات الصغيرة بأنها التى تقتصر على ورش صغيرة يشتغل بها عدد يسير من العمال أو هى التى يزاولها أصحابها فى حوانيت ضيقة يشتغلون بها عادة على ذمتهم بمعونة بعض الصبيان (٣)، والحق أن الصناعات الصغيرة هى الأساس الأول لتقدم الصناعة فى مصر لأنها تضم الشطر الأعظم من الصناع المصريين ولأنها منتشرة تمام الانتشار فى جميع أنحاء القطر ومدائنه ، فنرى النجارة والحدادة والنسيج وعمل الأثاث والزيت والصابون والتنقيق والبناء والطحين موزعة على جميع بلدان مصر . وقد امتازت مصر فى عهد عباس الثانى والسلطان حسين كامل بانتشار هذه الصناعات خصوصاً ما كان منها متصلا بالزراعة(٤) إذا كانت المواد

(١) راجع ,, الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ،، للمؤلف صفحات ٥٤٢ - ٥٤٧ .

(٢) قارن ,, تقرير لجنة التجارة والصناعة ،، برياسة دولة صدقى باشا سنة ١٩١٧ ص ١٩٠ .

(٣) يتمشى هذا التقسيم مع تقسيم الأستاذ بان باتست ساى حيث قسم الأعمال الصناعية فى كتابه ,, الاقتصاد السياسى ،، ص ٥٧ فى سنة ١٨٦١ الى الصناعات الزراعية وكلها صغيرة ، والصناعات اليدوية وكلها صغيرة أيضاً ، والصناعات التجارية وهى الصناعات الكبرى . أما تقسيم الأستاذ دنير Dunoyer وتقسيم الأستاذ جيو فى محاضراته فى الاقتصاد جزء أول ص ٨٩ سنة ١٩١٤ فلا توافق على تقسيم الصناعات الى صغرى وكبرى حيث قسمت الصناعات الى ١ ـ صناعات استخراجية وهى قد تكون كبرى وصغرى ، ٢ ـ وصناعات زراعية وأغلبها صغرى فى البدء وكبرى فى النهاية ، ٣ ـ وصناعات يدوية وهى تتفق مع التقسيم الأول اذ أنها صغرى وتجمع الصناعات المختلفة التى من نوع واحد مثل صناعة صيد الأسماك والطيور والصناعات الزراعية الصغرى ٤ ـ وصناعات تجارية وأغلبها كبرى ، ٥ ـ وصناعات النقل وتجمع الكبرى والصغرى ، ٦ ـ وصناعة المعمار أى فنون البناء التى ذكرها الأستاذ جارنير J. Garnier فى كتابه ,, الاقتصاد السياسى والاجتماعى ، ص ٥١ سنة ١٨٦٨ .

(٤) الصناعات المصرية الصغرى بصفة خاصة قد تكون غذائية أو غير غذائية ، وقد تكون كل من هاتين الفئتين اما زراعية أو حيوانية أو غير زراعية وغير حيوانية . والصناعات الغذائية الصغرى هى التى يتمتع بها الناس فى غذائهم ، أما غير

الأولية سبباً من توطنها فى بعض المناطق مثل صناعة النسيج فى المحلة الكبرى وصناعة الأحذية والنجارة فى دمياط وصناعة الفخار فى قنا . أما الصناعات الصغرى التى لم تتوطن فقد تعرضت للاضمحلال بسبب المنافسة الأجنبية لمثيلاتها من المنتجات من الخارج . وقد افتقرت الصناعات الصغرى فى كثير من الأحوال إلى المال و إلى استخدام الآلات الحديثة ، وكانت أساليبها التقليدية وطابعها الجامد من أسباب بقائها على حالها على مر السنين والأيام فى مصر[1] . أما الصناعات الكبرى فهى التى تعمل على حصر فرع من فروع الانتاج الصناعى فى دائرة واسعة النطاق محكمة الأساليب والوسائل الحديثة ، والتركز من أهم قواعد هذه الصناعات المصرية الكبرى .

وقد تبين لنا أن الصناعات الصغرى تعرضت لنضال الواردات الصناعية ، وأنه عند ما عجزت عن النضال تحولت إلى كبرى إما بالاندماج و إما بالتوسع ، و بذلك خرجت فى أوائل عهد فؤاد الأول عن حجمها الصغير ، مع أن وجود بعضها فى الشكل القديم كان ضروريا لحسن نظام الهيئة الاجتماعية المصرية . ولهذا نرى أن الصناعات الصغرى بقيت ما بقى الناس يرغبون فى منتجاتها المحلية ، ولهذا نرى أن نسيج الصوف ودبغ الجلود والصياغة والحدادة والنجارة ما زال منتشراً فى جهات قروية عديدة فى مصر فى عهد فؤاد الأول . كذلك تأثرت صناعة البناء الصغرى بازدياد الرخاء فبقيت فى القرى والمدن الصغرى لشدة الحاجة على مثيلاتها من الصناعات فى تشييد الأكواخ والبيوت الصغيرة بأسعار زهيدة تساير أحوال الاستهلاك المحلى[2] . أضف إلى ذلك أن الاختراعات الحديثة فتحت باباً جديداً لنشر الصناعات الصغيرة فى عهد فؤاد الأول ، فقد نتج عن استعمال السيارات وجود الجراجات

الغذائية فهى التى ينتفع بها الناس فى ملبسهم ومعاشهم مثل نسج القطن والكتان والورق والألوان النباتية والصباغة والسجاير والبودرة والروائح العطرية وغيرها ، وكذلك نسيج الصوف والحرير والأزرار والأمشاط والزجاج والفخار والطوب والشمع والكبريت والحقائب والجلد الزخرفى والبسكويت والحلوى .

(١) لقد اعتمدت الصناعات الصغرى فى بقائها على ما اكتسبته من بقايا الفن التى أوجده نظام الطوائف والحرف من قديم الزمن ، ولولا ضريبة المهن الحرة فى سنة ١٨٩٠ وانشاء المحاكم المختلفة لما قضى على تحرير الصناعات الصغرى من قيودها القديمة ونظامها المحكم . « تاريخ الصناعة فى مصر » الدكتور حسين على الرفاعى صفحة ١٥١ .

(٢) تبقى الصناعات المنزلية والصناعات التى لم يتيسر للصناعات الكبرى القضاء عليها ما بقى الطلب المحلى على منتجاتها كصناعة المعمار ، والصناعات الفردية الغذاء مثل الخبازين والفطاطرين وصناعة الأزياء والزخرف وملابس الفلاحات والسيدات ، وأعمال التطريز والحلى والجوهرات تبقى ما بقى الطلب عليها خصوصاً وأن بعض هذه الصناعات تتطلب ذوقاً عملياً خاصاً يتطلب الدقة وعدم الاسراع فى انجازها « تاريخ الصناعة فى مصر » الدكتور الرفاعى ص ١٥١ .

ثم إن فتح الطرق الزراعيـة أفضى إلى كثرة استعمال المركبات للنقل ، وقد كانت قليلة الوجود فى الأرياف قبلا ، فراجت بذلك أعمال صانع العجلات والحدادين . وسكك الحديد الزراعية تقتضى عمالا للخطوط وصناع مركبات ودهانين ونجارين وزجاجين . وزد على هذا أن الأهالى كلما زادوا سعة بزيادة أسباب الخير والرفاهية فى القطر ، أصبح أفقرهم حالا يتطلب لنفسه وبيته أشياء لم يكن يتطلبها قبلا ، وقـد زادت حركة البناء إلى حدٍّ أن تعذر على المقاولين أن يجدوا العدد الكافى من البنائين والنجارين ومن شاكلهم[1] وكان لارتفاع أجورهم ما بنى صرح الصناعة فى المستقبل .

ولا شك أن تحسين الصحة العموميـة سوف تستدعى استخدام كثيرين من الذين يصنعون المواسير ومعظمهم فى عهـد عباس الثانى كانوا من الأوربيين . وقد كان من وراء استخدام الكهرباء أن زاد عدد المشتغلين بهذه الصناعة من الأوربيين أيضاً . وقد نشأ عن حركة تقدم الحركة العلمية أن زاد من اشتغل بالطباعة وتجليد الكتب وكان لزيادة عدد الأجانب ما زاد من استخدام من يقوم بسد حاجتهم الخاصة من صناعية وشبه صناعية . وقد أخذ كثيرون من المصريين يقتبسون عادات الأوربيين ويقلدونهم فى ملابسهم وأزيائهم ، فأصبحت صناعـة الأزياء والملابس فى يد اليونانيين والأرمن العائشين فى مصر ، وكذلك أصبحت صناعة الخياطة فى يد المصريين ، وبدأ المصريون يغتنمون الفرص للربح من هذا الانقلاب الحديث[2] . فقد تحولت بعض الصناعات الصغرى إلى كبرى كما أن الصناعات الصغرى الأهلية التى اندثرت حل محلها بعض الصناعات الكبرى التى تقوم بهـا الشركات الأجنبية ، إذ اقتضى لتأسيسها وتشغيلها استثمار مبالغ طائلة ، وقد أثبتت هذه الشركات مقدرتها على البقاء واستعدادها للنهوض والانتشار ، وكان لاستفاضة رؤوس الأموال واحتدام سورة المعاملات مادعا إلى تكوين هذه الشركات وتقدمها ، مع أن تكوينها فى أغلب الأحيان لم يراع فيه التأنى والتبصر

(١) راجع تقرير اللورد كرومر عن سنة ١٩٠٥ بخصوص انحطاط الصناعة الأهلية وما فكر فيه لترقية الصناعات الصغرى ، وعلاقتها بالصناعات الكبرى فى مصر ، « وقارن تقرير لجنة الصناعة والتجارة » برياسة صدقى باشا ص ٥٩ .

(٢) راجع « علاج مصر الاقتصادى » لمحمد طلعت حرب باشا ص ٩٦ حيث يذكر أسباب انقراض بعض الصناعات الأهلية واحلال الصناعات الكبرى محلها ، فترى مثلا أن الترموای أخذ يحل محل الحمير لنقل الركاب ، وبانقراض ركوب الحمير تنقرض صناعة السروج وتوابعها ، وكذلك منذ قل استعمال البلاط البلدى لتبليط أراضى الغرف أخذت صناعة الحصر تنقرض ، كما أخذت الطلبات الحديثة تحل محل صناعة القرب ، وكذلك بانقراض المنسوجات الوطنية فى عهد عباس الثانى أخذت الصناعة الأهلية تنقرض . وفعلا عندما استبدل الأهالى ملابسهم المزركشة الزاهية الألوان التى يحيطها الوطنيون بالملابس الأجنبية انقرضت صناعة الملابس الأهلية إلى حد بعيد . وراجع « الأسواق المصرية والصناعات الصغرى » تأليف جاردن مارتن .

كما أن أصحابها كثيراً ما كانوا لا يحفلون بشيء سوى الحصول على الربح العاجل ولكن سرعان ما حلت الشركات الصناعية المنظمة محل الشركات السيئة التوجيه . فكان لحسن الادارة ما طهر الصناعات الكبرى المصرية من مساوئها(١) .

ومن التقسيم السابق نرى أن الصناعات الكبرى المصرية تناولت كميات وافرة من الخامات وباشرتها المصانع الكبرى التى تدار بالقوة الآلية مع استخدام عدد كبير من العمال . ومن هذه المصانع شركة الغزل الأهلية بالقطر المصرى وصناعة السكر وشركة الزيوت الكبرى وشركة الأسمنت المساهمة ومصنع الطرابيش الوطنى الذى اندثر وحل محله مصنع القرش ، وشركة الطوب المساهمة بمصر ومصنع سو رناجه بجهة الودى وصناعة الكحول ومصنع الأسرة وشركة الكاوتشوك المصرية وغيرها . وكل هذه الشركات أجنبية تقوم بأعمالها فى مصر .

ونكتفى بأن نردد ما قاله محمد على علوبه باشا « إن الحقيقة هى أن أغلب هذه الصناعات التى قامت فى مصر هى صناعات فى مصر لا صناعات مصرية ... ولهؤلاء الأجانب أن يفخروا بايجاد الصناعة والتجارة فى بلادنا . والفضل الأكبر راجع إلى العلوم والكفايات الصناعية والتجارية ، تلك التى دفعت أولئك الأجانب إلى استثمار أموالهم ، واستثمار علومهم وفنونهم ، وجهودهم لخير أنفسهم ، ثم انتفع منهم المصريون ، لا باعتبارهم رؤوساً فى الحركة الصناعية والتجارية ، بل أذناباً » ؟!(٢) فالمصرى بطبيعته مستعد للصناعة ، ولا يمكن أن يكون مستعداً للصناعة إلا بالعلم والنشاط والمال ، ومكافحة الفقر والضيق الذى نحن فيه . فالصناعات التى نعددها لا بد أن تكون للمصريين بالسعى فى تحويل أسهمها للمصريين كلما وجدت الفرصة لذلك سبيلا :

(١) لا يخفى أن للصناعات فوائد تفوق مساوئها فى مصر منها ١ - استطاعة الصناعات الكبرى الانتاج بكثرة وبنفقات أقل مما تتكلفه الصناعات الصغرى ٢ - تحصل الصناعات الكبرى على جميع لوازمها من خامات وآلات بسهولة لتوافر ما لديها من مال ٣ - تشترى المصانع الكبرى لوازمها بأسعار أرخص مما تشترى به المصانع الصغرى لأن الأولى تشتريها بالجملة بينما تشتريها الثانية بالتجزئة أو القطاعى ٤ - تستفيد الصناعات الكبرى من كليات وجزئيات ما تستعمله من الخامات بينما لا تنتفع الصناعات الصغيرة بفضلات كثير من الخامات ٥ - يضمن عمال الصناعات الكبرى لأنفسهم شروطاً فى الأجور والعمل أوفق مما لو اشتغلوا فى الصناعات الصغرى ٦ - تتمتع الصناعات الكبرى بأجور نقل أقل . وأما العيوب فأهمها اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك فى الأسواق . وكثيراً ما تؤدى الصناعات الكبرى الى نظام الاحتكار وبه تنعدم حرية العمل . والحق أن هذه المزايا والمساوىء كثيرا ما تدعو الى النضال المستمر ، فان عجزت الصغرى عن مقاومة الكبرى تتبع اما الاندماج واما الى التعاون والاتحاد ، وفى كلتا الحالتين تتحول المصانع الصغرى الى كبرى .

(١) راجع « مبادىء فى السياسة المصرية » للاستاذ محمد على علوبة باشا ص ٤١ .

صناعات الغزل والنسيج والصباغة[١] «ومنْ أصْوافِها وأوْبارِها وأشْعارِها أثاثاً ومتاعاً إلى حين»

يرجع عهد هذه الصناعات إلى قدماء المصريين ، ثم تقدمت فى عهد الاسلام حيث كان للمنسوجات الحريرية والكتانية شأن يذكر ، خصوصاً وأن معامل النسيج كانت تعرف باسم « طراز » فى القرن السادس عشر ، ثم استبدل هذا الاسم كما يقول الدكتور الرفاعى باسم « معمل » فى القرن السابع عشر والثامن عشر إلى أن استعملت فى القرن التاسع عشر كلمة « ورشة »[٢]. ويذكر المقريزى أن تنيس ودمياط كانتا تصنعان المنسوجات المزركشة والأقمشة المدبجة بخيوط ذهبية ، وكانتا تصنعان النسيج والحياكة للخلفاء ورجال الحكومة والنفوذ والوجاهة والسلطان ، وكثيراً ما كانتا يصدران الأقمشة المنسوجة للشام والبلاد المجاورة[٣] كما أن الاسكندرية كانت تصنع نوعاً من التيل يعرف باسم «شرب» . وكانت صناعة المنسوجات فى تقدم مستمر إلى أن بدأت الحكومة تضع الضرائب العالية على الصناعات الفنية مما أدى إلى اضمحلالها ، فساءت حال المصانع المصرية . واختصت بعض المصانع بالانتاج الخاص للخليفة وأتباعه ،[٤] ثم تحولت هذه المصانع الخاصة إلى مصانع حكومية أدارها رجال الحكم فى دمياط وتنس وغيرهما من المدن القديمة[٥]. وقد ازدهرت هذه الصناعة الى أن نهبها نجرمو صقلية سنة ١١٥٣ وشاركهم فى النهب والسلب قرصان البحر الأبيض المتوسط حتى تركها أهلها سنة ١١٨٠ ، فأمر صلاح الدين باخلاء المدن من الصناعات التى كانت رائجة فى تنيس ودمياط والاسكندرية ، ثم أتى الأتراك فقضوا على ما كان باقياً منها ونقلوا مشاهير رؤساء الطوائف والحرف إلى القسطنطينية .

ثم جدد محمد على باشا نهضة مصر الصناعية ، فأنشأ مصانع النسيج فى سنة ١٨٣٠ واستحضر أنوالها من أوربا ، كما دعا رجال الصناعة من فرنسا وأيضاً من الطليان ليشرفوا على تقدمها فوضعوا الأساس

(١) راجع « الصناعة فى مصر » الدكتور حسين على الرفاعى ، صفحات ١٥٥ - ١٧١

(٢) قارن « صناعة النسيج فى مصر فى القرون الوسطى » الاستاذ على بك بهجت ، فى سنة ١٩٠٤

(٣) راجع « وصف مصر » للمستر صموبل برنارد حيث يقول أن أهل دمياط وتنيس كانت تصنع للخليفة رداءاً معروفاً باسم « البدنة » ينسج من خيوط ذهبية لايتخللها غير أوقيتين من التيل أى ٧٥ جراما . وأن هذا الرداء كان يقدر بألف دينار ، وأنه كان يصنع فى الأسكندرية نوع من التيل يعرف باسم « شرب » يقدر ثمنه بنسبة زنته من الفضة .

(٤) راجع « الحرف المصرية » الاستاذ جارمن مارتن حيث يصف صناعة الطرز .

(٥) يذكر المقريزى أن الخليفة « المعز » شيد دارا سماها « دار الكسوة » خصصها لصنع الأقمشة والملابس المختلفة لموظفيه بلغ عدد ماصنع فيها نحو ٨١٧٧٥ كسوة فى عهد الوزير الفاضل ونحو ١٤٠٣٠٥ كسوة فى عهد الوزير « المأمون » ، ويقول الدكتور حسين على الرفاعى فى كتابه « الصناعة فى مصر » ص ١٥٧ أن الأقمشة كانت « ترسل من مصانع تنس ودمياط والأسكندرية الى رئيس الحياكة ليتولى تجهيز الملابس اللازمة منها » .

الصالح لنهضتها . وكانت الأقمشة تصنع من القطن والكتان والحرير ، وانتشرت مصانع النسيج والغزل فى جهات مختلفة فى مصر وبالأخص فى قليوب وشبين الكوم والمحلة الكبرى وزفتى وميت غمر والمنصورة ودمياط ورشيد وشربين وبنى سويف والمنيا وأسيوط وجرجا وطهطا وفرشوط وقنا وفى الواحات القريبة من الصعيد . وكان انتاج هذه المصانع يكفى حاجات مصر ، وما زاد يرسل إلى الشام والبلاد المجاورة فنجحت الصناعات على أكتاف المصريين والقليل من الأجانب والتمصرين .

شركة الغزل والنسيج المصرية البريطانية

وإذا كانت صناعة الغزل والنسيج صناعة صغيرة ، فان محمد على باشا أدخل عليها نظام الصناعات الكبرى ، فأنشأ مصانع للنسيج استحضر أنوالها من أوربا ، وافتتح أول مصنع كبير فى الخرنفش فى سنة ١٨٣٠ تحت إدارة أهل الفن من الطليان ، فكانوا يصنعون الأقمشة من القطن المصرى والكتان والحرير ، ولما نجحت تجربة المصانع الكبرى فتح أربع مصانع أخرى للغزل والنسيج فى جهات مختلفة[١] ثم تعرض نظام المصانع الكبرى إلى الفتور والاهمال ، فتأخرت الصناعات الكبرى فى عهد عباس الأول حيث اعتمد الوالى على نظام الصناعات الصغرى الأهلية ، ثم تعرّض نظام الصناعات الكبرى والصغرى إلى التدهور والاضمحلال فى عهد محمد سعيد باشا ، وأخذ ينمو ثانية فى عهد اسماعيل حتى إذا ما جاء عهد توفيق باشا أخذت السلطة البريطانية تهيمن وتسيطر ، واتجهت بسيطرتها فى تقوية عناصر الشركات الأجنبية فى مصر ، وفعلاً بدأت هذه الشركات الكبرى فى مصر تتدخل فى جميع النواحى الاقتصادية فى عهد عباس الثانى[٢] وفى سنة ١٨٩٩ تأسست شركة الغزل والنسيج المصرية الانجليزية برأس مال قدره ١٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى من عظماء التجار والماليين بمصر ، وفتحت لها مصنعاً لنسيج القطن فى القاهرة وآخر فى الأسكندرية . ولكن هذه الشركة لم توفّق فى عملها لفداحة الضرائب التى فرضتها عليها السلطة الحاكمة ، إذ صدر الأمر العالى فى ١٣ ابريل سنة ١٩٠١ وقرر أن تكون الضرائب على الصناعات فى مصر بمقدار الرسوم الجمركية التى تحصّل عن الغزل والنسيج القطنى الوارد من انجلترا والخارج ، فاضطرت الشركة إلى إغلاق مصنع

(١) راجع « الصناعة فى مصر » للاستاذ حسين على الرفاعى ، صفحة ١٥٧ ، وقارن ناصرى خسرو - سياحته فى سوريا وفلسطين ومصر وبلاد العرب من سنة ١٠٣٥ - سنة ١٠٤٢ حيث نقله الى الفرنسية المسيو شيفر Shaffer اذ قد تتبع تقدم صناعة الأقمشة من القديم الى الحديث . وأيضا تقرير السير الدون غورست عن سنة ١٩١٠ عن التعليم الزراعى والصناعى .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف ، ص٥٤٣ حيث تبين مركز هذه الشركات فى عهد عباس حلمى .

القاهرة وتنازلت عن مصنع الأسكندريه لشركة الغزل الأهليه التى تقوم بصناعة الغزل والنسيج فى الأسكندرية(١) . ويرجع الفضل فى استمرار هذه الشركة الأخيرة فى القيام بالغزل والنسيج إلى إلغاء الضريبة التى أثقلت كاهل الشركة الأولى إذ بلغت خسارتها نحو ١١٢٫٠٠٠ جنيه مصرى عدا فوائد رؤوس أموالها عن المدة التى اشتغلت فيها بين سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩١١(٢) .

وفى سنة ١٩١١ أعيد إنشاء شركة الاسكندرية تحت إسم «شركة الغزل والنسيج الأهلية» برأس مال قدره ٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى بما فى ذلك قيمة الآلات وغيرها من لوازم الصناعة . وقد واجهت هذه الشركة صعوبات كبيرة منها فداحة الرسوم التى فرضت على منتجاتها . ولولا قيام الحرب العظمى لتعرضت للانهيار ، فقد أعلنت الحرب العظمى فى سنة ١٩١٤ فأنقذتها من الافلاس ، وذلك لعدم امكان استيراد المصنوعات الأجنبية وارتفاع أسعار منسوجات الغزل والنسيج لندرة المصنوعات الأجنبية فى الأسواق المصرية المحلية . وبعد هذا الرخاء القصير الأجل عادت الشركة إلى المنافسة الأجنبية إذ تدفقت الواردات الأجنبية على الأسواق المصرية فى نهاية الحرب ، فبلغ ما خسرته الشركة فى منتصف عهد فؤاد الأول أى فى سنة ١٩٢٧ ما لا يقل عن ٢٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ، ثم نهضت الشركة ثانية وفى سنة ١٩٢٨ حققت أرباحاً يسيرة عوضتها عن بعض الخسارة التى وقعت عليها فى السنوات الماضية(٣)

وقد قامت الشركة بنسج أقمشة البفتة السمراء والدمور والباتستا ، وكان يشتغل بها نحو ٣٢٠٠ عامل فالشركة تقوم بالصناعة على أساس كبير ، وهى بعملها هذا تدل على أن الصناعة المصرية يمكن إحياؤها إذا ما دخل عليها من النظم الحديثة ما يقويها على مقابلة المنافسة الأجنبية بالوسائل الحكومية اللازمة

---

(١) راجع ,, انشاء الصناعات الأهلية وتنظيم التسليف الصناعى ,, اخراج بنك مصر ، صفحات ٢٢ - ٢٥ حيث يتكلم عن ضرورة العناية بالزراعة الصناعية التى ترتبط بصوالح الصناعات الزراعية ، وقارن ,, علاج مصر الاقتصادى ,, لطلعت حرب باشا ، صفحة ١٣٢ . وعلى ,,هامش السياسة ,, للدكتور حافظ باشا عفيفى ص ١٩١

(٢) راجع ,, الصناعة فى مصر ,, للدكتور حسين على الرفاعى ,, ص ١٥٨ . وسوف نبين مكانة صناعة النسيج والغزل كما قامت بها شركة مصر للغزل والنسيج المكونة بالمرسوم الملكى الصادر فى ٢٦ أغسطس سنه ١٩٢٧ برأس مال قدره ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه ثم زيد الى نصف مليون جنيه فى ٢٤ اكتوبر من السنه نفسها ، وقارن تقرير السير الدون غورست عن سنه ١٩١٠ حيث يشرح مركز مجالس مديريات من الصناعه المصرية . وراجع ,, مركز مصر الاقتصادى ,, للمؤلف .

(٣) يقول الدكتور حسين على الرفاعى فى كتابه ,, الصناعة فى مصر ,, ص ١٥٨ أن هذه الشركة حققت ربحاً لا يزيد عن ألف جنيه . ويذكر أن رأس مال هذه الشركة بلغ أخيراً فى عهد فؤاد الأول نحو ٣٢٠٫٠٠٠ جنيه وأن بالمصنع المذكور ٥٧٫٠٠٠ مغزل و٨٠٠ نولا ميكانيكياً لاستهلاك ٩٨٫٨٩١ قنطاراً من القطن لانتاج نحو ٨٫٥٥٠٫٠٠٠ رطلا سنوياً من الخيوط الخام .

وسوف نرى إلى أى حد شجع فؤاد الأول هذه النهضة الصناعية بما تستحق من عناية وحماية . فقد عمل فؤاد الأول على تشجيع صناعة الغزل والنسيج ، يدل ذلك على إنشاء مصنع لغزل الخيوط تحت إشراف مصلحة السجون المصرية . فتقدم هذا المصنع فى القناطر الخيرية وأصبح به ٩٩٦ مغزلا ميكانيكياً لاستهلاك نحو ٢٤٠٠ قنطاراً من القطن الخام لانتاج نحو ٢٠٠٬٠٠٠ رطل من الخيوط الخام تحولت إلى انتاج الأقمشة المختلفة التى تستعمل فى ملابس المسجونين وغيرهم . وقد قدرت القوة المحركة لآلات هذا المصنع الحكومى بنحو ٩٬٠٧٥ حصاناً .

ومن هذا نرى التطور الظاهر الذى دخل على نظام الصناعات المصرية ، فبعد أن كانت الأنوال الخشبية العتيقة منتشرة فى الصناعات الصغرى فى المدن والقرى بين الصناع وفى الورش ، أصبحت صناعة الغزل والنسيج تقوم على الآلات الحديثة خصوصاً فى المصانع الحديثة التى أقامتها شركات بنك مصر على الطراز الجديد . وقد ناصرت مصلحة التجارة والصناعة هذه النهضة بما قامت به من دعاية عملية وعلمية للأخذ بيد المنظمين فى صناعات الغزل والنسيج والصباغة(١) فى الديار المصرية .

ويدل الكشف التالى على تقدم صناعة الغزل والنسيج وذلك من واقع زيادة عدد العمال المشتغلين بها(٢) .

الصناعة	١٩١٧			١٩٢٧		
	ذكور	أناث	الجملة	ذكور	أناث	الجملة
غزل ونسيج القطن	١٩٧٨	٥٧٩	٢٥٥٧	٨٧٢٤	١١٥٤	٩٬٨٧٨
صناعة الحرير الطبيعى والصناعى	٣٣٢٠	٨٩٧	٤٢١٧	٤٥٧٨	٨٦٩	٥٬٤٤٧
غزل ونسيج الصوف	٤٧٠٥	٤١٩٠	١١٥٩٥	١٠١٥٧	٤٠٩٤	١٤٬٢٤٩
الجملة	١٢٬٧٠٣	٥٬٦٦٦	١٨٬٣٦٩	٢٣٬٤٥٧	٦٬١١٧	٢٩٬٥٧٤

ونرى أنه بعد أن اعتمدت صناعة النسيج على الغزل الوارد من البلدان الأجنبية واستوردت

(٢) لا يخفى أن صناعة الصباغة فى مصر قديمة يرجع عهدها الى عهد صناعات النسيج والغزل وذلك لأن الصباغة من ضروريات صناعة الغزل والنسيج ، فيوجد فى كل مصنع من مصانع الغزل والنسيج عادة مكان لتبييض وصبغ المنسوجات بالألوان المطلوبة علاوة على انتشار الصباغين فى القرى ، وهم يعملون على حدة فى صبغة النيلة .

(١) راجع « الصناعة فى مصر » تأليف الدكتور حسين على الرفاعى ص ١٦٦ حيث يشرح قوة انتاج صناعة غزل ونسج القطن فى مصر ، وقارن « علاج مصر الاقتصادى » تأليف محمد طلعت حرب باشا صفحات ١٢٣ - ١٢٦ .

معظم الخيوط الرفيعة من انجلترا و إيطاليا والصين سواء أكانت مصبوغة أم غير مصبوغة ، فقد كان للحرب العظمى أثر عظيم فى الاعتماد على الخيوط الأهلية ولو أن الأنوال والمغازل كانت من أول الأمر من الأنواع العتيقة . وقد استخدمت المصانع أنوالا يدوية كبرى وأكثر مقدرة على الانتاج ، ولم تستخدم الأنوال والمغازل الآلية إلا فى المصانع الكبرى الأجنبية وفى مصانع شركات بنك مصر[1].
وقد تفضل صاحب الجلالة فؤاد الأول بافتتاح مصانع شركة مصر لغزل ونسج الأقطان بالمحلة الكبرى فى ٢٣ ابريل سنة ١٩٣١ ، وسوف نرى أثر هذا التوجيه فى تقدم الغزل والنسيج لما فيه صالح هذه الصناعات الأهلية . الصحيحة القواعد والفنون الوطنية[2] ، خصوصاً وأن صناعات الغزل والنسيج لا تخلو من شعرة القطن التى تتخلل فى كثير من الأحوال الأقمشة الحريرية الطبيعية وكذلك الصوفية لتزيدها متانة فوق متانة مع تخفيض نفقات انتاجها ، هذا علاوة على الأقمشة المصنوعة من القطن الصافى وهى عديدة الأصناف[3] عظيمة الاستهلاك فى الطبقات الثرية .

نعم لقد اتجهت همة بنك مصر إلى العناية بالصناعات النسجية فى عهد فؤاد الأول ، فأنشأ البنك شركة مصر لغزل ونسيج القطن وشركة مصر لنسيج الحرير وشركة مصر للكتان ، وأراد بنك مصر

---

(١) لا يخفى أن الطلب على الغزل فى صناعة الغزل غير مرن نسبياً ، ومع كبر حجم الآلات المستعملة وارتفاع ثمنها وتعدد عمليات الغزل وكفاية العامل الفنى ، فان كل هذه العناصر تدعو الى كبر حجم مشروعات الغزل . ونرى أن المصانع التى تغزل الغزلة المستعملة فى المنسوجات الرفيعة ,, ٧٠ فى البوصة ,, تحتاج الى رؤوس أموال كبرى ، ولهذا فصناعة الغزل تعتمد على تكوين الشركات الصناعية الكبرى وهذا بعكس صناعة النسيج حيث أن حجم المشروع فيها لا بد أن يكون صغيراً . راجع الأستاذ محمد حمزة عليش فى كتابه ,, الصناعة فى مصر ,, .

(٢) راجع ,, الصناعة فى مصر ,, الدكتور حسين على الرفاعى ص ١٧٠ ، وقارن تقرير اللورد كرومر فى سنة ١٩٠٥ حيث يقول ,, أما صناعة النسيج فلى انحطاط ماعدا نسيج الحرير فانه تحسن قليلا منذ عهد قريب ، والمنسوجات الأوربية تحل محل المنسوجات الوطنية، وبانقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعات الأهلية تنقرض أيضاً . وقد أخبرت أن الصباغ بالنيلة بطل أو كاد لأن المنسوجات القطنية التى تصنع منها ملابس الفلاحين عادة ترد من الخارج مصبوغة بالنيلة الصناعية وقد أخذ الأهالى يستبدلون ملابسهم الزرقاء النيلية الألوان التى يخيطها الخياطون الوطنيون بالملابس الأوربية التى ترد جاهزة . . .

(٣) راجع ,, الصناعة فى مصر ,, الدكتور حسين على الرفاعى ص ٢٠٦ ، حيث يقول ,, ولنبات القطن مزايا عديدة قل وجودها فى نبات آخر لأن جميع أجزائه صالحة لاقامة صناعات مختلفة علية وغير علية ,, وقارن الأستاذ محمد حمزة عليش فى كتابه ,, الصناعة والتجارة ,, حيث يقول أن بعض المصريين أقاموا مصانع النسيج واستوردوا لها الآلات التى تديرها القوة المحركة ,, وأن شركة الغزل الأهلية وشركة مصر للغزل والنسيج تستعملان الأنوال الآلية مع أن صناعة النسيج الآلية لم تنتشر لمنافسة صناعات النسيج الريفية لما لاختلاف أسواق السلعتين ونوع المستهلكين لها .

فى عهد فؤاد الأول أن ينشىء شركة للصوف يكون الغرض منها غزل الصوف ونسجه وتصريفه ، كما أراد إنشاء شركة للحرير الصناعى يكون الغرض منها اختيار أفضل طريقة لصنع الحرير الصناعى وصبغه ونسجه ، وأخرى للأكياس خصوصاً وأنه من الميسور زراعة القنب فى مصر واستحضار أليافه جاهزة معدة للنسج وصنع الأكياس والزكائب داخل البلاد بدلا من استحضارها تامة الصنع من الخارج . وسوف نرى تقدم هذه الصناعات فى مصر خصوصاً لما لها من وطيد الاتصال بصناعات أخرى كالصباغة والتجهيز النهائى والقطن الصحى التى تم إنشاء مصنعه فى المحلة الكبرى وألحق بشركة مصر لغزل ونسيج القطن .

صناعة السكر : — « ومن ثمراتِ النخيلِ والأعنابِ تتخذونَ منهُ سكراً ورزقاً حسناً »

عنى محمد على باشا بزرع القصب ، فأقام له أربعة مصانع كبيرة لاستخراج السكر من عصير القصب فبلغ ما كانت تنتجه المصانع المصرية من السكر بين ١٥٠٫٠٠٠ كيلو جرام و ٦٥٠٫٠٠٠ كيلو جرام كما جاء فى أهم المراجع الفرنسية[١] عن إنتاج السكر فى أول عهد محمد على باشا ، وقد تقدم إنتاج السكر حتى قيل أن مصانع السكر التابعة للدائرة السنية كانت تنتج نحو ٢٫٣٥٠٫٠٠٠ قنطاراً من السكر الخام سنة ١٨٣٣ ، وقد اهتم ابراهيم باشا اهتماماً كبيراً بتحسين صناعة السكر وزراعة القصب ، فجلب من جاميكا نوعاً جديداً من القصب الأحمر فى سنة ١٨٥٠ ، وأنشأت الدائرة السنية مصنعاً للسكر فى الروضة وبذلك توصل المصريون إلى صنع السكر على نمط حديث ، ولما اعتلى اسماعيل باشا أريكة الحكم كان من أشد الناس المساعدين فى تنشيط صناعة السكر على أساس حديث . ولما هبط سعر القطن المصرى عقب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية فى سنة ١٨٦٥ هبوطاً كبيراً ، حاول اسماعيل باشا إنقاذ مصر من هذه الأزمة فأكثر من صناعة القصب لتعويض ما خسرته مصر بسبب نزول أسعار القطن من جهة ، وإدخال صناعة جديدة ذات إيراد وافر من جهة أخرى . فأنشئت عدة مصانع جديدة لا تقل عن ١٨ فى أملاك الدائرة السنية مجهزة بأحدث العدد وأتقن الآلات . فاشتهرت مصانع السكر بالصعيد

---

(١) راجع « لمحة تاريخية » Aperçu تأليف كلوت بك ، وقارن للمسيو جيرارد Girard أحد علماء الحملة الفرنسية الذين راقبوا نابليون فى مصر حيث يقول أن زرع قصب السكر الغرض من أراضى الدلتا التى كانت تشغل أحسن مساحاتها بالقصب فى القرون الوسطى . وراجع أيضاً تقرير لجنة التجارة والصناعة برياسة اسماعيل صدقى باشا ص ١٦٢ حيث يقول أن الفضل فى ادخال صناعة السكر فى مصر يرجع الى ابراهيم باشا حيث كان الغرض من زراعة القصب وصناعة السكر الانتفاع بالأراضى الصيفية فى الصعيد الأعلى والصعيد المتوسط ورفع قيمة هذه الأراضى .

المتوسط في بيا والفشن وأبو الوقف ومطاي والمنيا وأبي قرقاص والروضة والشيخ فضل وسمالوط وبني مزار ومغاغه ، كما اشتهرت بالصعيد الأعلى في الضبعية وأرمنت والمطاعنه ، واشتهرت الفيوم وبالأخص سنورس وأبو كسا بصناعة السكر المصري[1] .

ورغبة في تقدم صناعة السكر المصري وامتداد أسواقه ، مد اسماعيل باشا لمصانع السكر نحو ٦٣٣ كيلومتراً من الخطوط الحديدية لتقريب المسافة الواسعة بين مزارعه ومصانعه وتسهيل المواصلات فلا يضيع الوقت في نقل القصب على ظهور الابل أو عربات النقل أو بالنقل النهري . وقد دعت الخطوط الحديدية إلى سرعة النقل كما دعت إلى تخفيض نفقات نقل خامات السكر[2] . وكانت مصانع السكر تنتج من السكر والعسل الأسود والروم ما يقدر بنحو ١٧٠٠٠٠ جنيهاً سنوياً مع أن مصير بعض هذه المصانع كان غير معروف ، فبعضها لم ينشأ حتى عطل بعد فترة وجيزة من إنشائه ، وبعضها لبث يعمل بنجاح وحسن انتظام . ويقول الدكتور حسين على الرفاعي في كتابه « الصناعة في مصر » أن المصانع « لم تأت بالفائدة المرغوبة رغم النفقات العظيمة والمجهودات المتواصلة التي بذلها اسماعيل باشا » ويذكر أن السر في عدم نجاح صناعة السكر في عصر اسماعيل يرجع إلى الأمور الأساسية الآتية التي وردت في المراجع الفنية في هذا البحث[3] : —

١ — تحتاج زراعة القصب إلى كميات كبيرة من الماء للري بخلاف المزروعات الأخرى .

٢ — يمكث القصب في الأرض مدة طويلة تفوق مدة الحاصلات الأخرى .

٣ — هبوط ثمن القصب بنسبة تفوق نسبة هبوط ثمن القطن في هذا العهد .

٤ — ضرورة تصريف القصب للاستهلاك بمجرد نزعه من الأرض خشية ضياع مادته السكرية بسرعة جفافه ، إذ هو من النباتات التي لا يمكن تخزينها بخلاف القطن في هذا العهد .

٥ — منافسة البنجر للقصب . ويمكن أن نضيف إلى ذلك إعانة الحكومات الأجنبية لسكر البنجر وعدم منح الاعانات للزراع المصريين وغيرهم حتى يقاوموا المنافسة الأجنبية[4] .

ونرى أن هـذه الأسباب دعت المصانع المصرية في أول الأمر إلى الاكتفاء بانتاج السكر الخام

---

(١) راجع « تقرير لجنة التجارة والصناعة » برياسة دولة اسماعيل صدقي باشا ، ص ١٦٣ .

(٢) راجع « الصناعة في مصر » تأليف الدكتور حسين على الرفاعي ، ص ٢٦٤ وأيضاً « تقرير لجنة التجارة والصناعة » .

(٣) راجع مقالة الاستاذ صالح بك الفلكي على صفحات الأهرام عن زراعة القصب وصناعة السكر في مصر .

(٤) راجع « تاريخ مصر الاقتصادي » للمؤلف ، وأيضاً مركز مصر الاقتصادي حيث توازن منافسة القطن للقصب على الأراضي المصرية وعلى الزراع ورؤوس الأموال المصرية .

وكان ذلك حتى سنة ١٨٧٩[١] إذ كانت المصانع المصرية ترسل الجزء الأكبر من السكر الخام إلى المصانع الأجنبية فى الخارج لتكريره وإعادته لمصر لعرضه فى الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة عما لو كان تكريره فى داخل البلاد . وقد دعا ذلك بدوره إلى انخفاض أسعار القصب مما حوّل المزارعين إلى الاكثار من زرع القطن ثانية[٢] .

وقد كانت المساحة المخصصة لزراعة قصب السكر فى تزايد حتى بلغت أقصاها فى سنة ١٩٠١ إذ وصلت إلى ٨٨٫٠٥٧ فداناً ثم انخفضت حتى بلغت أدناها فى سنة ١٩٠٧ إذ وصلت ٣٨٫٥٦٢ فداناً ولا يخفى أن القطر المصرى بعد أن لبث يعتمد على مرسيليا وتريستا فى سد حاجته من السكر الأبيض المكرر ، واستمرت المصانع المصرية تشتغل بعمل السكر الخام وتصدر الجانب الأكبر منه إلى البلدان الأجنبية لتكريره ، فقد أصاب هذه المصانع التابعة للدائرة السنية شيئاً من العطل والكف عن الانتاج بسبب ما أصاب مصر من التدخل الأجنبى فى ماليتها فى عهد اسماعيل باشا من جهة ، وبفضل استئثار الأجانب بالتوجيه الصناعى من جهة أخرى ، وقد أصبحت هذه الحالة هى الباعث الذى حدا بجماعة من المصريين والمتمصرين فى سنة ١٨٨١ إلى تأسيس مصنع فى الحوامدية بالجيزة لتكرير السكر اللازم المقطوعية المحلية على الأقل[٣] . وفى أواخر عهد توفيق باشا سنة ١٨٩٢ صرح لهذا المصنع بانتاج السكر وتكريره وأطلق على المصنع اسم «شركة السكر والتكرير المصرية» وقد مدت هذه الشركة خطاً حديدياً ضيقاً موصلاً بين مصنع الحوامدية . ومنطقة البدرشين والعياط وذلك للحصول على قصب السكر ، وكان هذا الخط يجرى فوق جسر السكة الحديدية الأميرية على مسافة أربعة عشر كيلو متراً تقريباً . وفى نظير التصريح بمد هذا الخط اشترطت مصلحة السكة الحديدية على الشركة أن تنقل على الأقل ٦٠ ٪ من بضائعها بواسطة سكة حديد الحكومة لا بواسطة السفن النهرية . وفى عهد عباس حلمى الثانى أى فى ١٢ ابريل سنة ١٨٩٢ تأسست الشركة العامة لمصانع السكر فى الوجه القبلى ،

---

(١) راجع « علاج مصر الاقتصادى » لمحمد طلعت حرب باشا ، صفحات ١٢٠ – ١٢١ ، وقارن تقارير السير الدون غورست عن حالة مصر الاقتصادية والمالية لسنوات ١٩٠٨ و ١٩٠٩ و ١٩١٠ .

(٢) تدل الاحصائية التالية على تطور المساحات التى كانت مخصصة لزراعة القصب من سنة ١٩٠١ حتى سنة ١٩٠٦ .

السنة	المساحة بالفدان	السنة	المساحة بالفدان	السنة	المساحة بالفدان	السنة	المساحة بالفدان
١٩٠١ – ٢	٨٨٫٠٥٧	١٩٠٤ – ٥	٦٠٫٠٤٢	١٩٠٥ – ٦	٥٠٫٦٤٥	١٩٠٧ – ٨	٣٨٫٥٦٢
١٩١٠ – ١٢	٤٥٫٠٩٩	١٩١٤ – ١٥	٥٢٫١٨١	١٩١٥ – ١٦	٥٩٫٢٢٤	١٩٢٤ – ٢٥	٥٢٫٠٦٣

(٣) صدر أمر عال بالترخيص بانشاء هذه الشركة فى ١٦ ابريل سنة ١٨٨١

وافتتحت الشركة مصنع « الشيخ فضل » بالقرب من المنيا(١) على الشاطىء الأيمن من النيل ، وذلك على أنقاض المصنع القديم الذى كان للدائرة السنية ، ثم شرعت هذه الشركة فى سنة ١٨٩٥ فى إنشاء مصنع لها فى نجع حمادى . وفى سنة ١٨٩٦ أنشأت شركة السكر والأراضى المصرية المساهمة مصنعاً فى البلينا بمدينة جرجا ولبث هذا المعمل يشتغل ثلاث سنوات حتى ساء حاله فقفلت أبوابه .

وفى سنة ١٨٩٧ اتحدت شركة السكر والتكرير بمصر التى مقرها بالحوامدية مع الشركة العامة لصناعة السكر بالوجه القبلى ، واندمجتا وصارتا شركة واحدة باسم « الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير بالقطر المصرى » ، وأخذت هذه الشركة تعمل على ادخال النظم الجديدة وتعيد تنظيم بعض معاملها خصوصاً وأنه كان بمصر لصاحب السمو الأمير يوسف كمال باشا مصنع بنجع حمادى يرجع تاريخ إنشائه إلى عهد ابراهيم باشا ، ولكنه أصبح مغلقاً منذ سنة ١٨٩٨ ، كما أن الخواجات بطرس واخوانه أنشأوا حوالى سنة ١٨٩٨ مصنعاً للسكر فى برديس بمديرية جرجا ولكن لم يتجاوز عمر هذا المصنع السنتين . وفضلا عن المصانع المذكورة آنفاً كان يوجد فى دماريس بالقرب من المنيا مصنع السكر أنشأه سلطان باشا ، ولكن هذا المصنع جُرِّد من معداته وأدواته وصُفيت حساباته . وفى سنة ١٨٩٨ أنشأ الخواجه ويصا بقطر مصنعاً فى بنى رافع ولكنه لم يشتغل غير سنتين ثم أغلقت أبوابه(٢).

وفى ٢ ابريل سنة ١٩٠٣ باعت مصلحة الدائرة السنية لشركة سكر الدائرة السنية المصانع التسعة التى كانت تملكها ، فتنازلت شركة السكر هذه لشركة مصانع السكر العامة عن حق الانتفاع بهذه المصانع بقصد إدارتها واستغلالها(٣) ، وكان هذا بموجب تعهدات سابقة عقدت فى ١٠و١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٢ . وتقضى هذه العقود بأن لا تنتقل ملكية المصانع إلى شركة مصانع السكر إلا بعد دفع الثمن برمته ، وكان مقسطاً على أقساط نصف سنوية تدفع على مدى ٢٥ سنة كل قسط منها ٦٠٠ر٥ جنيه أى ٠٠٠ر١١٢ جنيه فى العام ، ما عدا القسطين المستحقين فى آخر سنة فان مبلغ كل قسط منها ٩٥٠ر٢٤ جنيهاً(٤). وبهذا الاتفاق اشترت شركة مصانع السكر العامة المصانع التسعة

(١) راجع الملحق الخامس عشر « مذكرة عن صناعة السكر من تقرير لجنة التجارة والصناعة » برياسة دولة صدقى باشا صفحات ١٦٣ — ١٦٤ ، وقارن « الصناعة فى مصر » الدكتور حسين على الرفاعى ، ص ٢٥ وأيضاً تقرير السير ألدون غورست عن حالة مصر المالية والاقتصادية فى سنوات ١٩٠٨ و١٩٠٩ و١٩١٠ .

(٢) راجع « تقرير لجنة التجارة والصناعة » فى سنة ١٩١٧ برياسة دولة اسماعيل صدقى باشا ، ص ١٦٤

(٣) راجع « الصناعة فى مصر » تأليف الدكتور حسين على الرفاعى ، ص ٢٦٥

(٤) راجع « نوبل فى كتابه « السكر فى مصر » صفحات ٤٥ و٤٦ و١٤٢ — ١٤٣

التابعة للدائرة السنية ، وقضت الضرورة باغلاق أربعة مصانع من المعامل التسعة التى تنازلت عنها شركة سكر الدائرة السنية . أما المصانع الثلاثة التى كانت الشركة قد أنشأتها قبل ذلك العهد فقد أغلق منها مصنع الحوامدية فى سنة ١٩٠٤ .

ولئن كان النجاح المتزايد التى تصادفه زراعة القطن فى الصعيد المتوسط أحد العوامل الباعثة على انحطاط السكر ، فانه لمن المحقق مع ذلك أن السبب الأعظم فى هذا الانحطاط هو مزاحمة السكر النمساوى . فنتج عن ذلك خسارة شركة مصانع السكر العامة ، وكذا أوشكت على الافلاس لولا انقاذها عن طريق تسوية أعمالها بصفة ودية ، فاستطاعت بعدئذ العودة إلى الانتاج فى سنة ١٩٠٥[١] إذ انحصرت صناعة السكر فى مصانع ثلاثة من المعامل التسع المشار اليها فى سنة ١٩٠٣ وفى اثنين آخرين من الثلاثة التى كانت الشركة قد أنشأتها[٢] .

ولم يكن عدم التوفيق حليف هذه الشركة وحدها ، بل كان الفشل ، كما يقول الدكتور حسين على الرفاعى ، ملازماً لهذه الصناعة أينما حلّت فى الأراضى المصرية ، ومهما قام بها الأكفاء والأغنياء من المصريين ، إذ كانت العوامل الخارجية لا تدع مجالا للظهور فى ميدان العمل الصناعى . فكانت هذه العقبات فى غير مقدور الأفراد مكافحتها ، فكان لا بد للحكومة من الأخذ بناصر هذه الصناعة وحمايتها من المؤثرات التى كانت تقضى عليها وهى فى مهدها[٣] .

وقد أعيد تكوين شركة مصانع السكر العامة فى سنة ١٩٠٦ وتألفت إدارة جديدة حرّمت على

---

(١) راجع « الصناعة فى مصر » تأليف الدكتور حسين على الرفاعى ، ص ٢٦٥ .

(٢) راجع تقرير لجنة « التجارة والصناعة » برياسة دولة صدقى باشا سنة ١٩١٧ ، ص ١٢٥ .

(٣) راجع « تقرير لجنة التجارة والصناعة » ص ١٦٥ حيث يقول « ولم تكن حركة التصدير فى هذه الصناعة تسفر فى الحقيقة الا عن نتائج زهيدة التافة ، ففى ذلك الوقت العصيب اذ كانت صناعة السكر مزعزعة الأركان تتنازعها عوامل البقاء والفناء أصابتها ضربة خيل الى الناس أنها لن تقوم منها آخر الدهر ، وبيان ذلك أن رئيس الشركة غامر فى مجازفات مشوبة ومضاربات خرقاء أفضت بها الى الافلاس وجرتها الى شفا البوار » . ويقرن الدكتور حسين على الرفاعى فى كتابه « الصناعة فى مصر » ص ٢٦٦ حيث يقول « كانت تنحصر أسباب عدم نجاح هذه الصناعة فيما يأتى : - ١ - منافسة الحكومات الأجنبية التى كانت تنتج السكر من البنجر بفضل الاعانات السخية التى كانت تمنحها لزراع البنجر . ٢ - استبدال أصحاب الأطيان فى مصر زراعة القصب بالقطن لارتفاع ثمنه عن القصب فى أكثر السنوات . ٣ - ارتفاع ثمن سكر القصب عن سكر البنجر . ٤ - اختراع مواد أخرى سكرية كيماوية مثل السكارين وغيره من المواد الشائعة الاستعمال فى أيام الحرب الكبرى لتحل محل السكر . ٥ - صعوبة استخراج السكر من القصب عن استخراجه من البنجر نسبياً ، ٦ - دخول رؤساء مصانع السكر المصرية فى مضاربات غير موفقة .

نفسها الدخول فى المضاربات وبذلت قصارى جهدها فى إنهاض الصناعة من كبوتها بفضل الاعتصام بأشد وسائل الاقتصاد والعمل على إتقان أساليب الصناعة والزراعة . وقد لقيت مساعى الشركة مساعدة كبيرة من ادخال أنواع جديدة من القصب الغزير المحصول ، وقد أسفرت كل هذه المجهودات عن نتائج باهرة . ولكن المزاحمة التى كابدتها زراعة القصب من زراعة القطن فى الصعيد الأوسط ما زالت تبث العراقيل والصعاب فى سبيل استقلال المصانع الموجودة فى تلك المنطقة ، حتى لقد اضطرت الشركة إلى إغلاق مصنع مطاى بسبب تعذر الحصول على ما يلزمه من قصب السكر بأسعار مقبولة ، ولا يخفى أن زوال المصانع الكبرى هو خسارة شديدة للمناطق التى حرمتها ، ولكن تشجيع زراعة القطن وتخفيض تكاليف انتاجه هى السياسة العامة التى وضعها رجال الحكم فى مصر فى عهد عباس حلمى الثانى ، ولو أن غورست أخذ يعدلها بعض التعديل لمناسبات انخفاض سعر القطن .

والاحصاء التالى يدل دلالة واضحة عن تطور انتاج السكر فى مصر فى عهد عباس حلمى الثانى :

السنة	الانتاج بالزكية زنة مائة كيلوجرام	السنه	الانتاج بالزكية زنة مائة كيلوجرام	السنة	الانتاج بالزكية زنة مائة كيلوجرام
١٨٩٦ - ٩٧	١٧٥٫٠٠٠	١٩٠٢ - ٣	٩٥٥٫٣٠٠	١٩٠٨ - ٩	٣٤٨٫٤٣٧
١٨٩٨ - ٩٩	٢٦٧٫٠٠٠	١٩٠٤ - ٥	٤٧٧٫٣٦٠	١٩٠٩ - ١٠	٣٦٠٫٠٠٠
١٩٠٠ - ١	٣٢٤٫٠٠٠	١٩٠٦ - ٨	٤١٦٫٨٤٠	١٩١٠ - ١١	٣٥٥٫٠٠٠

وقد ورد فى تقرير السير الدن غورست فى سنة ١٩٠٨ عن الحالة المالية العامة والسكر ما يلى :

« ومما يدعو إلى الارتياح أن ميل الناس يزداد الى زرع القصب ، ولو توفرت التقاوى فى سنة ١٩٠٨ لزادت مساحة المزروع منه زيادة كبيرة . أما المحصول فكان وافياً فى الكمية ، ومنذ بضع سنوات أدخلوا نوعاً جديداً من قصب السكر جىء به من جاوه ، وتزيد غلته على غلة الأنواع المعروفة فى مصر ، فتنتج غالباً ألف قنطار من الفدان الواحد فى السنة الأولى وسيزرعون ٢٨٧٥ فداناً من هذا النوع فى سنة ١٩٠٩ مقابل ٤٢٥ فداناً زرعت فى سنة ١٩٠٨ (١) .

(١) لا يخفى أن محصول القصب كانت تظهر مآثره الفلاحين عند كل أزمة تحل بزراعة القطن ، ولذا نرى السياسة البريطانية تسمح بزراعة القصب كلما تعرضت البلاد للأزمات القطنية الشديدة ، وما أزمة سنة ١٩٠٧ عنا ببعيدة فى هذا العهد . قارن تقرير السير الدن غورست فى سنة ١٩٠٨ عن القطن وطرق علاج تخفيض تكاليفه وحمايته . وراجع «علاج مصر الاقتصادى» تأليف محمد طلعت حرب باشا صفحات ١١٤ — ١١٧ . وعلى « هامش السياسة » لحافظ عفيفى باشا ص ١٨٦ - ١٩٤ .

وجاء فى تقرير السير الدن غورست فى سنة ١٩٠٩ عن السكر والمواسم الأخرى ما يلى « لا تزال زراعة قصب السكر فى القطر المصرى آخذة فى الانتشار ، فقد بلغ المحصول ٣٥٩٫٠٠٠ طن فى عام ١٩٠٨ – ١٩٠٩ يقابله ٢٥٣٫٠٠٠ طن فى العام السابق ، و يقدر أن محصول عام ١٩٠٩ – ١٩١٠ سيبلغ ٥٠٠٫٠٠٠ طن[1] ، والمرجح أن نسبة المحصول ستزداد فى العام الحالى لملاءمة الأحوال الجوية» ويقول المندوب البريطانى فى تقريره أيضاً « أما مساحة الأطيان المزروعة قصباً فلا تقل عن ٥٠٫٠٠٠ فدان بزيادة كبيرة فى مساحة ما كان يزرع فى الأعوام الأخيرة . ومما يدل على انتعاش هـــذه الزراعة أن فابريقة مطاى أقفلت فى عام ١٩٠٧ – ١٩٠٨ لعدم وجود القصب ، فعادت وفتحت أبوابها فى العام التالى فبلغ ما عصرته ٢٤٫٠٠٠ طن وستعصر فى عامنا هذا ١١٠٫٠٠٠ طن من القصب المصرى ويظهر من نسبة السكر الخام المصرى والأجنبى الذى يكرر أنه لا بد من زيادة المحصول زيادة عظيمة قبل أن تصير كل مقطوعية الفابريقات من مصادر رسمية ، فان معمل التكرير فى الحوامديه الذى يجهز كل البلاد يستطيع أن يكرر ٥٠٫٠٠٠ طن من هذا السكر الخام . ففى عام ١٩٠٨ – ١٩٠٩ كان ٢٠٫٠٠٠ طن من المجموع سكراً مصرياً والباقى وقدره ٣٠٫٠٠٠ طن جىء به من الخارج لاستكمال النقص . أما فى العام الحالى فيقدر محصول السكر بنحو ٣٨٫٠٠٠ طن ويبقى ١٢٫٠٠٠ طن ليؤتى بها من الخارج » .

لقد كانت صناعة السكر تسفر عن نتائج باهرة لولا أن زراعة القصب كانت تلاقى منافسة قوية من جانب القطن فى الصعيد الأوسط مما اضطر الشركة إلى إغلاق مصنع مطاى ثم اعادة فتحه عندما سنحت زراعة القطن الفرصة لزراعة القصب فى زراعة مساحات أكبر من ذى قبل . ولم يكن ثمة بد من انتقال الصناعة شطر الجنوب وتكبد النفقات الكبيرة فى ذلك السبيل . فأنشأت الشركة مصنعاً

(١) نرى أن نأتى بالكشف الآتى لاظهار تطور السكر فى عهد عباس حلمى والملك فؤاد الاقتصادى :

السنة	الانتاج بالطن زنة ألف كيلوجرام	السنة	الانتاج بالطن زنة ألف كيلوجرام	السنة	الانتاج بالطن زنة ألف كيلوجرام	السنة	الانتاج بالطن زنة ألف كيلوجرام
١٩٠٧ – ٨	٢٥٣٫٠٠٠	١٩٢٢	١١٠٫٦٤٧	١٩٢٥	٨٠٫٠١٣	١٩٢٨	٩١٫٣٦٠
١٩٠٨ – ٩	٣٥٩٫٠٠٠	١٩٢٣	٩٦٫٠٠٧	١٩٢٦	٩٥٫٨٩٦	١٩٢٩	١٠٨٫٩٥٢
١٩٠٩ – ١٠	٥٠٠٫٠٠٠	١٩٢٤	٧٢٫٢٢٠	١٩٢٧	٧١٫٠٥٣	١٩٣١	١٢١٫٨٠٠
						١٩٣٢	١٤٧٫٣٩٢

كبيراً فى كوم امبو على قواعد متينة ثابتة ولذلك يقول « تقرير لجنة التجارة والصناعة » برياسة دولة اسماعيل صدقى باشا « أن إنتاج الشركة قد أربى فى عام ١٩١٦ — ١٩١٧ على ١٠٠,٠٠٠ طن من السكر والمرجح أن لا يقل نتاجه فى عام ١٩١٧ — ١٩١٨ عن هذا القدر[١] .

وسوف نرى فى عهد فؤاد الأول أنه بالرغم من هذا التقدم والتحسن لم تستطع الشركة خلال الأعوام العشرة التالية لإعادة تنظيمها من اجتناء فائدة تذكر على رؤوس أموالها ، على أنها قد تمكنت فى أواخر هذا العهد العظيم من جنى الفائدة المنتظرة على رؤوس أموالها من وراء أرباحها التى ضمنت لها انتظام أحوالها المالية وحسن استغلال مصانعها فى المستقبل . ونتفق مع دولة اسماعيل صدقى باشا عندما قال فى تقريره فى سنة ١٩١٧ « بيد أنه لا سبيل إلى ضمان الارتقاء ، بل مجرد البقاء لهذه الصناعة اللائمة لمصالح القطر من اقتصادية وزراعية واجتماعية إلا إذا أعانتها الحكومة بعد أن تضع الحرب أوزارها ببعض وسائل المساعدة الداخلية أو الحماية مما يكون دليلا على اهتمامها بتأييد الصناعات المحلية تأييداً معقولا ، غير مبنى على الحيل المصطنعة» . فقد تجاوز المصنوع من السكر المصرى فى أوائل عهد فؤاد الأول ٢٠٠,٠٠٠ طن فى كل عام ، وهذا التقدير يزيد على مقطوعية الأسواق المصرية والسودانية بنسبة ٢٠ ./. على الأقل . وبفضل إنقطاع التجارة النمساوية أصبح فى استطاعة الشركة أن تصدر إلى الخارج أكثر من ٢٠,٠٠٠ طن بأسعار رابحة . ولكنا كنا نود أن لا ينقضى عهد فؤاد الأول إلا وهذه الشركة قد تحولت من دوليتها الى أهليتها . فقد بلغ رأس المال المستثمر فى شركة مصانع السكر ١٩٤ مليون فرنك ، أغلبها فى يد الأجانب ، بل أن أعضاء ومجالس إدارتها هم من الأجانب والمتمصرين[٢] .

---

(١) راجع « تقرير لجنة التجارة والصناعة » برياسة صدقى باشا ، ص ١٢٥ وبالأخص الملحق الخاص عشر عن صناعة السكر فى مصر . وقارن عدد المصور الخاص بتاريخ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٣٧ حيث تجد مقال الأستاذ راضى أبو سيف راضى .

(٢) لقد أطنب دولة اسماعيل صدقى باشا ، كما أطنب تقرير لجنة التجارة والصناعة عن صناعة السكر وأعمال الشركة فى تقدم هذه الصناعة ، وقال التقرير بأن عدد المشتغلين من الصناع المصريين لا يقل عن ١٧,٠٠٠ نفس خلاف الاخصائيين من الأوروبيين ، وقال التقرير أن الشركات الكبرى فى مصر تحتاج الى التمصير حتى يستقيم حال القائمين بالصناعة فى مصر ولصالح المصريين . فالشركة قد وسعت ماعندها من ورش الأشغال الآلية ، وأصبحت فيما يختص بمعدات الصناعة وآلاتها مستقلة بعض الاستقلال عن المصانع الأجنبية ، ولكن هذا لا يعنى أن الأموال المستثمرة هى غير مصرية . ونحن اذ نتفق أن الفائدة الاقتصادية التى تعود على مصر من تخطيط زراعة القصب وتوسيع صناعة السكر تظهر جلياً من أن نحوا من تسعة أعشار تكاليف الصناعة يتكون من أثمان محاصيل زراعية مصرية ومن أجور عقارات وعمال تدفع سواء فى الأشغال الزراعية أو فى الأعمال الصناعية فلا نبالغ اذا قلنا أن مزايا أعضاء مجلس الادارة تفوق مايوزع على العمال من أجور وعطايا . ونعتقد أن الواجب يقضى بتمصير الشركات فى نفس الوقت الذى تعمل فيه الحكومة على تعضيد المشروعات التجارية التى فيها تظهر أن الأرباح ترجع الى

صناعة الزيوت فى مصر : — « يكاد زيتها يضيء ، ولو لم تمسسه نار ، نور على نور » سورة النور

أنشئت صناعة الزيوت فى مصر فى أوائل عهد توفيق باشا حيث أقام المسيو بوسيلى مصنعاً صغيراً فى قسم كرموز بالأسكندرية[١] ، ونظراً إلى اتباعه وسائل غير فنيـة لم يتمكن من استخراج الزيت كامل التكرير ، ولهذا تعرّض إلى منافسة الزيوت الأجنبية كما أن ارتفاع بذرة القطن فى بعض الأحيان عرّض هذا المصنع إلى البقاء بشق الأنفس . ولما زاد ارتفاع ثمن بذرة القطن بسبب الاقبال على تصديرها لم يتمكن المسيو بوسيلى من الكفاح والاستمرار فى إنتاج الزيت فى مصنعه الصغير[٢].

ولما كانت المواد الأولية لصناعـة الزيوت موجودة فى مصر بكثرة متزايدة فقد عمد بعض رجال الصناعة والأعمال من أهالى الأسكندرية فى سنة ١٨٨٩ إلى تأليف شركة مصرية برأس مال يسير باسم « شركة الزيت والصابون المصرية » فى المنطقة الواقعة بين الشاطىء الأيسر من ترعة المحمودية و بين محطة البضاعة بالقبارى[٣]. وقد ترتب على نجاح هذه الشركة فى صناعة الزيت أن تهافت رجال الصناعة على إنشاء أربعة مصانع كبرى للزيوت ، إثنان فى الأسكندرية واثنان فى كفر الزيات ، وأصبح مجموع ما تعصره مصانع الزيت المصرية فى عهد عباس حلمى الثانى مالا يقل عن ٦٠٠٫٠٠٠ أردب زادت الى ١٫٢٢٠٫٠٠٠ أردب من بذرة القطن فى أواخر عهد عباس حلمى الثانى[٤]. وأوائل

ارتقاء بعض الطبقات على حساب موارد الطبقات الأخرى العامة . ولهذا نرى أن قواد الأول قد عمل على تحقيق ما قدمته لجنة التجارة والصناعة ، فألغى ضريبة الاستهلاك . كما ألغى ضريبة التصدير . ولم يتمكن من رفع قيمة الضريبة الجمركية المفروضة على السكر الأجنبى الا بعد انتهاء المعاهدات التجارية فى سنة ١٩٣٠ . وقد أعفى فؤاد الأول واردات الآلات والمعدات اللازمة لزراعة القصب وصناعة القصب من بعض الضرائب الجمركية ، وقلل خفض أجور الشحن بالنسبة للسكر فى حدود معقولة وبقيود معروفة . راجع تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص ١٦٧ وقارن « الصناعة فى مصر » تأليف الدكتور حسين على الرفاعى ، صفحات ٢٦٧ - ٢٧٣ ومازوريل فى كتابه « السكر فى مصر Le Sucre en Egypte » .

(١) راجع الملحق الثانى عشر « من تقرير لجنة التجارة والصناعة » برئاسة دولة اسماعيل صدقى باشا فى سنة ١٩١٧ ، صفحات ١٦٨ - ١٧٢ . وقارن عدد المصور الخاص فى ابريل سنة ١٩٤٠ « مصانع حلوان ومعصرة زيوت الرشيدى » .

(٢) راجع « الصناعة فى مصر » الدكتور حسين على الرفاعى ، صفحات ٤١٦ - ٤٢٩ .

(٣) لا يخفى أن صناعة الزيوت واسعة النطاق ، متعددة الأنواع ، وقد كانت موزعة توزيعاً مناسباً على مناطق عدة فى القطر المصرى ، وقد كانت يقوم بصناعة الزيت على نطاق ضيق بضعة أشخاص وشركات تضامنية ، وقد كان الوجه القبلى يستخرج الزيوت من بذرة الخس والسمسم « السيرج » وكان الوجه البحرى يستخرجها من بذرة القطن وبذرة الكتان . وكذلك كانت الواحات الداخلة وواحة سيوه تستخرجها من الزيوت وبذرة الملجم .

(٤) تحتوى بذرة القطن على ٢٧ ٪ من الزيت تقريبا ، وهى على جملة أنواع تختلف باختلاف درجة التفاوت ، وقد

حكم السلطان حسين كامل فى فترات الحرب العالمية الأولى .

وقد تأسست بلندن شركة الملح والصودا المصرية لتمتد بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٩٩ لمدة غير محدودة ، وكان مركزها الرئيسى والادارى فى الاسكندرية . وتنعقد جمعيتها العمومية أثناء شهر ديسمبر من كل سنة وتنتهى سنتها المالية فى ٣١ أغسطس من كل عام . ولما كان عمل هذه الشركة يتلخص فى امتلاك وحيازة واستغلال مشاريع وجميع أو بعض المنشآت الخاصة بشركة « الصودا الطبيعية المساهمة بمصر » وبيع وتصدير واستخراج النطرون والملح والزيوت والقيام بنفسها أو بالاشتراك مع الأشخاص والجميات والشركات بإنشاء أعمال أو مشاريع صناعية أو مالية أو تجارية أو عقارية بطريق الاندماج أو الشراء أو الاحتكار ، ومشترى الاختراعات واستغلالها فى صالح الشركة مع استغلال منشآتها لحسابها أو بالاشتراك مع الغير ، فقد قامت الشركة بعصر بذرة القطن وتكرير الزيوت وصناعة الصابون . وقد حددت الحكومة المصرية نهاية الامتياز الاحتكارى ببيع الملح فى أول يناير سنة ١٩٠٦ ولكنها منحت الشركة حقاً مقصوراً عليها بادارة الملاحات الحكومية لمدة ٢٠ سنة ثم زيدت هذه المدة إلى ٣٥ سنة فى عام سنة ١٩١٢ (١) . وقد كان من جراء تكوين الشركات أن تقدمت صناعة الزيوت فى مصر وسرعان ما اتسع نطاق هذه الصناعة حتى ارتفع ما بمصر فى المصانع من الزيوت فى سنة ١٩١٤. وقد أصبح السوق المصرى هو السوق الوحيد التى تستطيع أن توزع الشركات زيوتها فيه وبالأخص زيوت شركة الملح والصودا المصرية (٢) ثم تعدلت ضريبة التوريدات إلى تركيا بمقدار ٧ ٪ من قيمة البضاعة ، فاعتمدت الأسواق التركية على معامل القطر المصرى فى سد مطالبها من زيت القطن . ولما

بلغ محصول بذرة القطن فى مصر ٤٫٣٤٢٫٠٠٠ أردب فى سنة ١٩٠٣ و ٥٫٣٧٨٫٠٠٠ أردب فى سنة ١٩١١ و ٣٫٢٣٩٫٠٠٠ أردب فى سنة ١٩٢١ و ٦٫٠٧٧٫٠٠٠ أردب فى سنة ١٩٢٥ و ٤٫٧٩٩٫٠٠٠ أردب فى سنة ١٩٣١ .

(١) راجع « احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالها الرئيسى فى مصر » يونية سنة ١٩٤٢ ، ص ٥٤٧ .

(٢) الواقع أن جميع الأسواق الأجنبية الواقعة فى متناول الصادرات المصرية كانت مغلقة فى وجه زيت القطن المصرى بقوانين جمركية خاصة تحظر توريده الى تلك الأسواق مع أن هذه الأسواق نفسها مفتوحة لتوريد بذرة القطن بلا قيد ولا شرط ، وما ذلك الا لترويج صناعة الزيت فى داخل مصانع البلدان الأجنبية وبالأخص فى تركيا نفسها ، ولكن الولايات المتحدة ألحت على الحكومة التركية بالغاء القانون الذى كان يحول دون توريد الزيت الى بلاد الدولة العثمانية ، فكانت مصر أول من انتفع بهذا الالغاء خصوصاً وأن الضريبة الجمركية على الصادرات المصرية لتركيا كانت لا تزيد عن ٣ ٪ من قيمة المعاملات وهى تزيد عن ذلك على معاملات البلاد الأخرى المثيلة . فمصر بصفتها جزءاً من الدولة العثمانية لا تدفع ضريبة تزيد عن ٨ ٪ فى الجمارك التركية بينما تدفع الأقطار الأخرى ١١ ٪ وارتفعت الى ١٥ ٪ بتصديق الدول العظمى على هذه الزيادة وبهذا اعتمدت الأسواق التركية على معامل القطر المصرى فى سد مطالبها من زيت القطن .

كانت هذه المطالب تزيد كثيراً على مطالب السوق المصرية ، فقد حق لمصانع الزيت فى مصر أن تتفاءل خيراً وتعمل على توسيع مجال صناعة الزيوت المصرية . ولكن بينما تعرض أصحاب مصانع الزيت فى مصر الى منافسة التجار المشتغلين بتصدير البذرة المصرية فى بورصة الاسكندرية ، فقد كانت مصانع الزيوت التركية أحسن مركزاً بالنسبة لاعتمادها على بذرة الأقطان التركية المحلية وعلى مايرد عليها من بذرة القطن الأمريكى والمصرى فى وقت واحد .

ولقد بلغ مجموع ما حولته المصانع المصرية فى سنة ١٩١٤ ـ سنة ١٩١٥ من بذرة القطن إلى زيوت وأقراص ١٫٢٢٠٫٠٠٠ أردب وهو يعادل على وجه التقريب ربع محصول البذرة إذ كان الناتج منه نحو ١٤٠٫٠٠٠ برميل من الزيت(١) . لقد زادت القطوعية فى مصر من كافة الحاصلات كما انتشر استعمال زيت القطن فى غذاء الناس واستعمل جانب كبير منه فى صناعة الصابون . ولذلك كثرت معاصر زيت بذرة القطن فى مصر فى عهد عباس الثانى وعهد السلطان حسين . وتقدمت شركة الملح والصودا بكفر الزيات والاسكندرية فى صناعة الزيت تقدماً يذكر ، كما تقدمت شركة أقطان كفر الزيات والاسكندرية(٢) . وقد نشأ عن تقدم صناعة الزيت فى مصر فى عهد عباس حلمى أن بدأت شركة الملح والصودا تستعمل الحامض الدهنى المتخلف عن زيت بذرة القطن فى صناعة الصابون . ويقول «تقرير لجنة التجارة والصناعة» برياسة دولة اسماعيل صدقى باشا أن صناعة الصابون ما كانت تحرز نجاحاً فى مصر لولا وجود معاصر زيت القطن التى مكنتها من الحصول على مادتها الأولية بسعر مقبول . وسوف نرى ما حققته مصر من تقدم صناعى فى الزيوت والصابون والصودا الكاوية فى عهد فؤاد الأول ، حيث تقدمت صناعة الزيوت بجميع أنواعها فى هذا العهد من زيوت شتوية وزيوت صيفية وزيوت انجليزية وزيوت ناعمة من مخلفات الصناعة إذ تعددت أنواع

---

(١) يقول ,, تقرير لجنة التجارة والصناعة ,, برياسة صدقى باشا فى سنة ١٩١٧ أنه اذا ,, قورن هذا الرقم الأخير بقطوعية زيت القطن فى مصر قبل انشاء أول معصرة ، اتضح للقارىء مبلغ الزيادة التى حدثت فى هذه القطوعية منذ سنة ١٨٨٩ . فقد كان متوسط الوارد سنويا الى مصر من زيت القطن أثناء الخمسة الأعوام السابقة لتلك السنة لايتجاوز ١٦٠٠٠ برميل ,, . .

(٢) راجع ,, الصناعة فى مصر ,, تأليف الدكتور حسين على الرفاعى ، ص ٤١٩ حيث يقول ,, يوجد بالقطر المصرى شركة أبو شنب بالاسكندرية والمعامل المتحدة لحلج القطن وعصر الزيوت بميت غمر ومصانع قرتيوس بطنطا ومعصرة على الشمسى باشا بالزقازيق ,, ، ويقول أيضاً أما المواد الزيجة الحامض ,, الدهنى ,, المتخلفة عن زيت بذرة القطن المعروفة باسم ,, موسيلاج ,, فانه يحصل عليها من تنقية زيت بذرة القطن ويستعمل هذا النوع من الزيوت فى صناعة الصابون الزفر ذى اللون الأحمر الذى تهتم به معاصر شركة الملح والصودا بكفر الزيات والاسكندرية .

الزيوت المصرية من زيت بذرة القطن إلى زيت بذرة الكتان إلى زيت الزيتون إلى زيت الخروع إلى زيت الفول السودانى إلى زيت جوز الهند إلى زيت النخيل إلى زيت الخس والزعفران والسلجم والقرطم الى زيت حب العزيز وزيت السمك والزيوت النباتية « الروائح العطرية »[1].

صناعة السجاير المصرية : — « فادعُ لنا ربَّكَ يُخرجْ لنا مما تُنبِتُ الأرضُ من بقلِها وقثّائِها وفُومِها وعدَسِها وبصَلِها قال أتستبدِلونَ الذى هو أدنى بالذى هو خير » البقرة

اشتهرت تركيا وأجزاء سلطنتها بزراعة الدخان من قديم الزمن ، اذ عنى أهلها بهذه الزراعة عناية كبيرة ، وذلك لجودة أراضيها واستعداد أهلها لنجاح هذا المحصول[2] . فالدخان التركى يمتاز عن كل أنواع الدخان لما فيه من الميزات الخاصة . وقد أدخلت تركيا زراعة الدخان فى ممتلكاتها النائية والدانية ومنها اليونان و بلغاريا ومصر[3] . وحاولت تلك المستعمرات تحسين دخانها فنجحت بقدر ما سمح به الجو الملائم ونوع العمال المناسب لزراعة الدخان بالطريقة الفنية الدقيقة .

وقد زرع الدخان فى عهد محمد على باشا فى مصر ، وكان محصول الفدان الواحد لا يقل عن عشرة قناطير[4] خصوصاً وأنه كان يزرع فى الوجه القبلى بعد فيضان النيل كما كان يزرع فى جزيرة دمياط فى ظروف وأحوال تناسب زراعته ، وكان يقوم فى هذه الزراعة فى دمياط والأقاليم الأخرى بعض

(١) راجع ,, الصناعة فى مصر ،، الدكتور حسين على الرفاعى ، ص ٤١٦ ، وهو كتاب قيم ولو أنه لايتبع تاريخ الصناعات المصرية من واقع نشأتها حتى آخر درجة من درجات تقدمها أو تأخرها ، وقارن تقرير لجنة التجارة والصناعة ،، برياسة صدقى باشا ، ص ١٧١ — ١٧٢ حيث يقول ,, وليس فيما تطلبه المعاصر المصرية شيء خارج عن حد المعتاد المألوف ، فانها قد لبثت حتى الآن محرومة من المزايا التى تتمتع بها المعاصر فى البلاد الأخرى ، وهى لاتلتمس غير مزية التمتع بنظام نافذ للمفعول فى كل مكان به صناعة تناظرها ،، ويذكر التقرير أيضاً شره أصحاب المحالج المحلية فى انتهاز الفرص من احتياج المعاصر الى البذرة فيتحكمون فى الأسعار مفضلين ارسال البذرة المحلية الى الأسكندرية من بيعها لأصحاب المعاصر الريفية فى مناطقهم المحلية ، كما أن أجور النقل مرتفعة مما يدعو الى ارتفاع تكاليف انتاج الزيوت المصرية . وقارن صفحات ١٤٠ — ١٤٢ من نفس المرجع ، وصفحات ١٦٣ — ١٤٧ عن صناعة الصابون .

(٢) اشتهر الدخان التركى شهرة عظيمة فاقت شهرة الدخان الأمريكى الذى نزرع بكميات وافرة فى بعض الولايات المتحدة الأمريكية . وقد كانت أمريكا تمتاز عن تركيا بما لديها من وسائل لزراعته الحديثة وسبل التمويل لصناعة الدخان على حجم أوسع وأدق . وقارن تقرير يوسف نحاس عن ,, زراعة الدخان بمصر ،، .

(٣) انتقلت زراعة الدخان من تركيا الى بلاد العجم والهند والصين واليابان ، راجع ,, الصناعة فى مصر ،، الدكتور حسين على الرفاعى ، ص ٤٢٨ . وقد كان أجود المناطق التركية وأصلحها لزرع الدخان مقدونيا وتراقيا وسمسون .

(٤) راجع ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، المؤلف ، صفحات ٤٣٩ — ٤٤٦ من الطبعة الثانية . وقارن للسيو مانجان Mengin فى كتابه ,, موجز تاريخ مصر فى عهد محمد على ،، جزء ٢ ص ٣٤٤ .

الشوام والأتراك الذين عرفوا فنونه وعلومه . وقد بيّنا فى كتابنا « تاريخ مصر الاقتصادى » أن محصول الجنية الأولى «القطفة» تتراوح بين ٣ و ½٥ قنطار من الورق الجاف للفدان بينما كان محصول الجنية الثانية تتراوح بين ٢ و ٣ قناطير . ويذكر بورنج M. J. Bowring قنصل بريطانيا العام فى تقريره الذى رفعه إلى اللورد بالمرستون سنة ١٨٤٠ أن الدخان كان يزرع فى مصر الوسطى بكميات كبيرة ، وأنه كان من النوع الردىء فلا يدخنه إلا أهل القرى والريف . ثم جاء فى تقرير الجمارك بمصر أن محصول الدخان فى مصر فى سنة ١٨٧١ كان ٢٢٫٥٠٠ كيلو جراماً من مديرية الشرقيـة و١١٦٫٥٠٠ كيلو جراماً من مديرية المنوفية و١٤٫٧٥٠ كيلو جراماً من مديرية القليوبية و٢٧٧٫٤٠٠ كيلو جراماً من مديرية أسيوط و ٦٫٣٠٠ كيلو جراماً من مديرية قنا و ٢٨٧٫٦٠٠ كيلو جراماً من مديرية جرجا و ١٠١٫٩٥٠ كيلو جراماً من بنى سويف و ١٤٥٫٠٥٠ من اسنا فكانت جملة الدخان المنتج فى مصر لا تقل عن ٩٧١٫٠٥٠ كيلو جراماً ، ولا يدخل فى إحصاء وزارة الداخلية المصرية والجمارك ما كان يزرع فى الجيزة ، وقد بلغ محصول الدخان المصرى فى سنة ١٨٧٤ من عهد اسماعيل باشا نحو ١٫٣٥٨٫٥٥٠ كيلو جرماً منها ٣٦٠٫٤٥٠ كيلوجراماً فى الوجه البحرى و ٩٩٨٫١٠٠ فى الوجه القبلى ، وكانت المساحة المخصصة لزراعة الدخان لا تقل عن ٦٫٦٣٧ فدان منها ٣٫١٢٢ فداناً فى الوجه البحرى و ٣٫٥١٥ فداناً فى الوجه القبلى .

وقد تقدمت زراعة الدخان تقدماً كبيراً منذ عهد محمد سعيد باشا فعهد اسماعيل باشا حتى عهد محمد توفيق باشا حيث مُنع زرع الدخان فى مصر منعاً باتاً، مع أن الايرادات من زراعته كانت كبيرة للغاية(١) .وقد كانت الحكومة المصرية تلزم زراع الدخان قبل منعه منعاً باتاً بأن يحصلوا على تصريح خاص لزراعته ، وكثيراً ما كانت تحدد المساحات المطلوب زرع الدخان فيها ، كما أنها وضعت ضريبة قدرها ٩ جنيهات على كل فدان ومن خالف هـذه الأوامر يدفع غرامة قدرها ثلاثة أضعاف هـذه الضريبة ، ثم خفضت هذه الضريبة إلى ٦ جنيهات فى سنة ١٨٨٠ . ثم أصبحت الرسوم الجمركية

(١) فرضت الحكومة المصرية فى عهد محمد سعيد باشا ضريبة قدرها ½٢ قرشاً عن القنطار من الدخان ثم زيدت الى ٥ قروش ، وفى عهد اسماعيل باشا أصبحت الرسوم الجمركية على الدخان الوارد من الخارج ٢٠ قرشا عن الأقة ، ثم خفضت فى سنة ١٨٧٤ الى ١٩ قرشاً . ثم رفعت فى سنة ١٨٧٩ الى ٢٥ قرشاً عن الأقة الواردة من أصناف دخان اللوجة والبصمة ، وهى الأنواع الجيدة بينما كانت الرسوم على الدخان الردىء الوارد من الخارج لاتزيد عن خمس قروش للأقة . أما السجاير فكان يدفع عنها ضريبة ٥٠ قرشا على الأصناف الجيدة و١٠ قروش على الأنواع الرديئة .

المفروضة على الدخان الوارد سنة ١٨٨٠ نحو ١٠ قروش عن كل أقة بينما كانت الضريبة المقررة على الدخان المزروع فى مصر ٤ قروش عن كل أقة(١).

وعندما أراد الاحتلال البريطانى فى تحريم زراعة الدخان فى مصر، فضلت الحكومة المصرية مصلحتها الخاصة على مصالح الزراع وأصحاب الأملاك، وتحصنت ضد احتجاجات المصريين برفع الضريبة المفروضة على الدخان المزروع فى مصر فجعلتها ٣٠ جنيهاً مصرياً عن كل فدان أى بمعدل ١٠ قروش عن كل أقة من المحصول المحلى، وبذلك أصبحت الضريبة فى الداخل مساوية للرسوم الجمركية المفروضة على الدخان الوارد من الخارج، ثم تضاعفت الضريبة على الدخان المصرى فى سنة ١٨٩٠، وبذلك قضت على زراعة الدخان فى مصر منذ هذه السنة من أواخر عهد توفيق باشا، إذ صدر الأمر العالى فى ١٥ يونية سنة ١٨٩٠ محرماً زراعة الدخان بالديار المصرية، ثم صدر أمر عال آخر فى ١٠ مايو سنة ١٨٩٢ فارضاً غرامة قدرها ٢٠٠ جنيه مصرى عن كل فدان يزرع دخاناً خلسة(٢).

وقد اكتفت الحكومة المصرية بمنع زراعة الدخان وتركت صناعة السجاير فى مصر وشأنها، فتخصصت المصانع المصرية لأعمال السجاير والاعتماد على الوارد من الدخان التركى وغيره. ففتنت المصانع المصرية الصغرى فى اتقان هذه الصناعة التى اعتمدت على العمال الفنيين من الخارج كما اعتمدت

---

(١) راجع تقرير يوسف بك النحاس عن زراعة الدخان فى مصر وأيضاً «الصناعة فى مصر» الدكتور حسين على الرفاعى، صفحات ٤٣٧ - ٤٣٩ حيث يقول أنه «كان من صالح الحكومة المصرية استيراد الدخان الأجنبى وتحريم زرعه، لأن خزينة الدولة تربح ٦ قروش عن كل أقة، فرق رسوم الوارد عن ضريبة المزروع» وهذا ما قال به المسيو جاياز فى تقريره عن منع زراعة الدخان فى مصر.

(٢) تمثل الاحصائية التاليه عن ايرادات الجمارك وعلاقة رسوم الدخان منها : —

السنة	رسوم الدخان الوارد بالجنيه	رسوم الواردات الاخرى بالجنيه	السنة	رسوم الدخان الوارد بالجنيه	رسوم الواردات الأخرى بالجنيه
١٨٨١	٩٧٠١٦٨	٤٨٧٠٠٨٩	١٨٩١	٨٢٨٠٧٥٦	٦٥١٠٠٤١
١٨٨٤	١٢٤٠٤١١	٥٠٢٠٥٨٥	١٨٩٨	١٠٨٠٠٠٦٦٩	٨٣٤٠١١١
١٨٨٧	٢٨٩٠٠٥٠	٤٩٦٠٦٧٨	١٩٠٥	١٠٥٢٥٠٤٨٤	١٠٥٧٥٠١٨٧
١٨٩٠	٧٢٤٠٧٨٨	٤٨٩٠٥٠٠	١٩١٢	١٠٧١٤٠٣٤١	١٠٧٤٩٠٧٣٥

يلاحظ أن زراعة الدخان منعت فى مصر لتشجيع زراعة القطن، حيث أن مزارعى الدخان كانوا على استعداد لدفع الرسوم بما يعوض الزيادة من رسوم الجمارك على الدخان الوارد من الخارج.

على رؤوس الأموال المتمصرة ، إذ قام بإدارة هذه المصانع جماعة من الأرمن واليونانيين والسوريين(١)

وبينما كان للدخان صناعات عديدة تنحصر أهمها فى صنع السجاير والسيجار والتمباك اللازم للشيشة والدخان اللازم للغليون وللنشوق ، فقد فاقت صناعة السجاير فى مصر كل صنعة أخرى مشتقة منها . فتولى صناعة السجاير المصرية شركات لا تزيد على الأربعين فى سنة ١٩١١ من عهد عباس حلمى الثانى . وبعد أن كان أكثر أصحاب مصانع السجاير من الأجانب أخذ المصريون يعنون بأهميتها فأنشأ بعضهم مصانع مصرية مالا وإدارة وعمالا فى عهد فؤاد الأول . وقد اشتغل فى هذه الصناعة الرجال والنساء والصبية من الجنسين بأبخس الأجور ، وكان عددهم فى سنة ١٩٠٧ نحو ٣٫١٤٧ فأصبحوا فى سنة ١٩١٧ نحو ٥٫٨٦٩ منهم ١٣٥ عاملة ، وتزايد فى سنة ١٩٢٧ حتى صاروا نحو ٩٫٣٢٠ منهم ١٧٢ عاملة(٢) .

وإذا كان لهذه الصناعة من فوائد ، فهى تنبيه العمال إلى ضرورة التعاون على ما فيه تحقيق مصالحهم . فقد نشأت صناعة السجاير ونقابات العمال معدومة فى الديار المصرية ، وكان العنصر السورى بين العمال ما دعا إلى إنشاء نقابات عمال السجاير للمطالبة بتحديد حقوقهم وواجباتهم . فقد تظلّم العمال من كثرة ساعات العمل فى صناعة السجاير مع قلة الأجور ، ولما لم يصلوا إلى أهدافهم بالطرق السلمية تذرعوا لتحقيقها فى سنة ١٨٩٩ بالاتفاق والمطالبة الجماعية . وفى سنة ١٩٠٣ أضربوا عن العمل فكان حظهم فى الاضراب الأول أوفر من الاضراب الثانى ، وذلك لأن رؤساء المصانع أجابوهم إلى مطالبهم فى أول مرة فزيدت أجورهم ونظمت ساعات عملهم ، وإنما فشلوا فى الأضراب الثانى حيث

---

(١) راجع „ تقرير لجنة التجارة والصناعة „ برياسة صدق باشا سنة ١٩١٧ حيث يقول „ فقد أصيبت مصر فى ثروتها ونكبت فى راحتها . لأنها قصرت عن انشاء صناعة جديدة بجانب ثروتها الزراعية . واذا تأمل الانسان قليلا فى المكاسب الضخمة التى نحن خليقون بإجتنائها لو كنا نصنع — ولو بجانب من خامات بلادنا — بعض ما يفى بحاجاتنا أو بحاجات غيرنا بدلا من أن نبيع تلك الخامات للأسواق الأجنبية ، ثم نعود فنشتريها بأثمان مضاعفة بعد تحويلها الى مصنوعات ، نقول لو تأمل الانسان قليلا فيما كنا نستفيده من الأرباح بهذه الوسيلة لاتضح كم يكون فى ذلك من تخفيف أعبائنا المالية „ . لقد حرم على مصر زراعة الدخان ، وذلك لتشجيع زراعة القطن فكانت الخسارة مزدوجة فى تشجيع الواردات من المنسوجات الأجنبية وتشجيع الوارد من الدخان الأجنبى بينما احتكر الأجانب صناعة السجاير لما فيه فائدتهم الخاصة وضاع بلادهم العامة من دخل الوسطاء والمصدرين والمستوردين .

(٢) راجع „ الصناعة فى مصر „ تأليف الدكتور حسين على الرفاعى ، ص ٤٤٢ وقارن تقرير الدكتور يوسف نحاس عن زراعة الدخان فى مصر ، وأيضا قارن تقرير المسيو جايار مدير الجمارك فى مصر فى عهدى توفيق وعباس حلمى الثانى .

يستعد أصحاب المصانع لمكافحة مثل هـذه الطوارىء . ويرجع الفضل فى حركة العمال فى مصر إلى الروح الجماعية التى سادت عمال السجاير وعمال الترام وكان أغلب رؤسائهم من السوريين واللبنانيين . وقد تـكونت أول نقابة لعمال السجاير فى ٢ أغسطس سنة ١٩٠٨ حينما تـكونت نقابة عمال شركة ماتوسيان للسجاير ، ثم تبعها تـكوين النقابة الثانية فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ثم تبعها عمال القاهرة ، فانتشرت النقابات فيما بعد فى مصر .

وقد تقدمت صناعة السجاير تقدماً كبيراً عند ما أخذت بنظام المصانع الحديث ، فأدخلت الآلات وتحولت من صناعة يدوية إلى صناعات آلية حيث دخل على هذه الصناعة مبادىء تقسيم العمل(١) والقيام بصناعة الأدوات الخاصة بالتعبئة وغيرها ، وسوف نرى ما لاقته صناعة السجاير من تشجيع فى عهد فؤاد الأول الذى كان يود إعادة زراعة الدخان فى مصر لـكى تعتمد هذه الصناعة على المواد الأولية من عمال وأدوات وآلات وإنتاج أهلى سليم . ونكتفى هنا بأن نعيد مرة أخرى ماقاله على باشا مبارك فى كتابه « نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر » أن الصناعة كانت مستلزمة لصنائع أخرى ، وأن الصنائع تدعو إلى بعضها البعض ، وأن ملكة الصنعة إذا حصلت فى بلد من البلاد اندفعت أفكار أهله إلى التفنن فيها والاستكثار من أنواعها ، فان الفطرة الانسانية جبلت على الغيرة خصوصاً فيما يعود بالرواج ، فتستميل الانسان اضطراراً إلى المجاراة والمباراة ، ولذلك كنت ترى أهل مصر عند ما تملـكتهم هذه الملكة أخذوا فى تنوع الصنائع . فهل إذا ما أخذت الصنائع الأولية فى التلاشى بسبب إهمال دواعيها الزراعية وضعفت تلك الملـكة تتلاشى ، أم أن نهضة المصريين فى عهد فؤاد الأول جددت النشاط فى الأنواع الصناعية المختلفة ؟ لقد تغيرت الأحوال فأصبحت النهضة الصناعية فى أيادى المصريين تحت اشراف من أحبّ الصناعة وعمل على رقيها ونموّها وتقدمها .

صناعة الدباغة والجلود : « وجعل لـكم من جلود الأنعام بيوتاً تستخفـّونها ... الآية » النحل

كان أهل مصر أول قوم يعنون بتربية الماشية حق العناية ، فكانوا لذلك يهتمون بأمر الراعى تمام الاهتمام ، واختصت طائفة من المصريين بالرعى وسمّيت « طائفة الرعاة » وأثرها لم يزل باقياً فى

(١) بمجرد وصول بالات الدخان تحفظ فى مخازن مجهزة لها ، يؤخذ منها أولا بأول الدخان اللازم ، وبعد فتح البالة يقسلها عمال أوعاملات لفرز الأوراق الجيدة من الرديئة ، ثم ترتيبها الى درجات تختلف باختلاف الجودة والرداءة ، ثم تختلف وتعجن وتجهز تجهيزاً دقيقاً ، ثم تنقل الأوراق المرطبة الى غرف آلات ذات أسلحة حادة تخرطها الى فتايل رفيعة فيصنع منها العمال السجاير وتارن الصناعة فى مصر تأليف الدكتور حسين الرفاعى .

مديريتى الدقهلية والغربية وفى نواحى الوادى وبرّية صان الحجر وفى حدود مديرية البحيرة . وقد اندثرت حرفة الرعى ولم يبق منها سوى برية البرلس ويبلغ زمامها نحواً من خمسمائة ألف فدان ، تجتمع فيها تصافى مياه البلاد المجاورة فتكوّن البحيرة المشهورة بهذا الاسم حيث يتخللها جزائر شتى بعضها كبير وبعضها صغير ، وهى ملآى جميعاً بالحشائش والمراعى ، ترتع فيهـا المواشى المصرية وتستوكر جوانبها الطيور[1] ويتزايد فيها السباخ الطبيعى .

وقد عنى أهل البرلس بتربية البقر والجاموس ، فكان رعاتهم يقيمون فى وسط البرية فى أخصاص من البوص والبردى ونحوه ، والمواشى سائبة فى البرية ليل نهار ، والرعاة يتفننون فى تربية مواشيهم وأغنامهم[2] وطيورهم . ولا يخفى أن كثرة المواشى تدر على مصر الخيرات من وجوه عدة . فالانتفاع بفضلات المواشى فى تسميد الأرض يكسب أصحاب الأراضى المصرية صلاحاً وخصباً ، ومتى أخصبت الأرض نمت زراعتها ووفرت حاصلاتها ، وزاد الرخاء وقل العسر والشقاء . كذلك يترتب عن العناية بالماشية إقامة الكثير من الصناعات التى تنتمى إلى منتجاتها ، ومنها الصوف والسمن والجبن والألبان واللحم والجلود ونحو ذلك . وإذا كانت هذه الفوائد كلها متوفرة فى مصر من قديم الزمن ، خصوصاً عندما كان أهلها يعنون بأمر المراعى وتربية المواشى ، فان السياسة البريطانية وجهت عنايتها إلى إحياء الأراضى واستثمارها فى الزراعة وتنوع الأقطان ممـا أدى إلى إهمال المراعى وتربية الأغنام بل وهدم الجسور وإصلاح البرك والخلجان لادخالها ضمن الأراضى الزراعية[3] .

ومن قلة المراعى استولى الذبول والنحول على أصناف المواشى العاملة كالبقر والجاموس ، وزاد

---

(١) راجع « علاج مصر الاقتصادى » للاستاذ محمد طلعت حرب باشا ، ص ٨٩ حيث يقول أن فى فضاء برية البرلس تتكون بحيرة البرلس العظيمة الامتداد طولا وعرضا ، وأنه بعد نزول المياه وتقصها كانت مياه تلك البرك تتناقص وتنكشف جزء عظيم من جوانبها فتنبت به المراعى الحسنة الجة » . وقارن تحرير الدكتور جودون باكر الخبير بالجلود سنة ١٩٣٠ .

(٢) يقال أن للنشاوى من أهل بية كان يملك قطيعاً كبيرا من الجاموس والأبقار ، كما أن أبو دومه من عربان البرلس كان يملك مالا يحصى من عدد أبقاره ، وكذلك اشتهر أبو النور الأترى بامتلاك ألفى جاموسة وستة آلاف من الغنم ، ويقول محمد طلعت حرب باشا فى كتابه « علاج مصر الاقتصادى » ص ٩٠ أن عدد ما كان يرتع من المواشى ببرية البرلس وحدها يزيد عن عشرين ألفا من الجاموس وثلاثين ألفا من الغنم ، وأن مثل هذا القدر أيضاً كان يرتع ببرية التول والمنزلة وصان الحجر فجملة ما كان يملك البراري تزيد عن أربعين ألفا من الجاموس وستين ألفا من الغنم » .

(٣) راجع وصف المرحوم على باشا مبارك أحوال المراعى المصرية فى كتابه « نخبة الفكر فى تدبير نيل مصر » حوالى سنة ١٨٧٩ حيث يسجل الوجهة الزراعية وما يتبعها من الصناعة وتربية المواشى .

الطين بلة عند ما تعرّض محصول البرسيم إلى الجواع والآفات ، فيقل غذاء الحيوانات ويبدو بها الضعف ويؤثر فى قواها(١). كذلك الأغنام فقد أصبح من الصعب اقتناء أقل عدد منها لعدم وجود المرعى وضيق المجال عن سراحها ورواحها فى عهد عباس الثانى ، ولو كانت المراعى موجودة لتمكن المصريون من اقتناء المواشى والأبقار بكثرة وسهل عليهم تقوية حيواناتهم إذا عز البرسيم أو التبن من تلك المراعى . لقد كانت السياسة البريطانية تدعو إلى إهمال الصناعة والعناية بالزراعة ، فكانت تعمل على إهمال المراعى وتحويلها الى أراضى زراعية ، ولهذا نرى اللورد كرومر يقول فى تقريره عن سنة ١٩٠٤ « فالصنائع البسيطة تزول ويقوم فى البلاد حاجات لا يستطيع الناس أن يسدوها من غير الاستعانة بالآلات والأدوات » ، وقد دعت الآلات والأدوات المستعملة فى أوربا الى تحويل مصر إلى بلاد زراعية ، وهدم الصناعات الوطنية بسدم الاهتمام والعناية بموادها الأولية ، فبطلت صناعة القِرَب الوطنية وعطل ما لا يقل عن ١٦ ألف عامل كانوا يعملون فى صناعة القرب والسقايين والحمّالين فى سنة ١٨٩٧ . كذلك قضى عدم العناية بصناعة الجلود أن قضى على صناعة المناخل خصوصاً بعد أن انتشرت صناعة المطاحن التجارية تحت اشراف منظمين من الأجانب والمتمصرين(٢)، وبهذا انكمشت أغلب صناعات الجلود الوطنية وضاق نطاق العمل فى الصناعات التى تمت إلى تربية الماشية ومنتجاتها بأية صلة ، فنرى اللورد كرومر يقول أيضاً فى تقريره عن سنة ١٩٠٥ «ومن الصعب أن تجد إسكافياً وطنياً يحسن إصلاح حذاء أوربى مع أن الأحذية الأوربية أصبحت عامة الاستعمال والاصلاح ، وأن عملها أصبح فى يد اليونانيين والأرمن » . وترى اللورد كرومر يقول أيضاً «بأن انقراض ركوب الحمير قضى على صناعة السروج وتوابعها » وفاته أن السياسة البريطانية هى التى قضت على صناعة الجلود بجميع أنواعها ، وذلك لسببين أولا أن العناية بالمراعى تقلل الاهتمام بالزراعة ،

---

(١) راجع تقرير السير الدون غورست عن سنة ١٩٠٨ عن المواشى والطاعون البقرى حيث يقول إن ارتفاع أثمان العلف فى سنة ١٩٠٨ عسر على الفلاحين علف بهائمهم ، فهزلت المواشى وهبطت قيمتها ». ونحن نقول أن سياسة الحكومة فى هذا الوقت كانت متجهة الى الزراعة فأهملت كل شىء خاص بتربية الماشية والأغنام لأصوافها أو لجلودها .

(٢) قارن بتقرير اللورد كرومر عن سنة ١٩٠٥ حيث يشرح أسباب انحطاط الصناعة الأهلية وما فكر فيه لترقيتها ، فقد كان همه تمرين العمال المصريين لإدارة الآلات الزراعية وإصلاحها بدلا من العناية بتدريب المصريين على القيام بالصناعة الملائمة الخاصة بالمدابغ والجلود وما ماثلها ، ولهذا تراه يقول بترقية جميع الصناعات المتصلة بالزراعة مثل الصناعات التى يحصل بها حلج القطن وكبسه، والأرز وضربه ، والقمح وطحنه ، وكل هذه الصناعات تدعو الى زيادة الواردات من الآلات الصناعية والأدوات شبه الصناعية دون العمل على قيام الصناعة نفسها بمصر ، وراجع تقرير لجنة التجارة والصناعة ،، برياسة دولة صدقى باشا ص١٢٨

أن العناية بالصناعة يقلل من الواردات الأجنبية . وبهذه السياسة حلت القهاوى والدكاكين الصغيرة محل الصناعات الجلدية وغيرها التى اشتهرت بها مصر من قديم الزمن .

ومع أن السياسة البريطانية حاربت تربية الأغنام والأبقار ، فقد قامت الجمعية الزراعية بنصيبها من العناية بهذه الناحية تحت إشراف الأمير حسين كامل ، فعملت على تحسين الخيول وبهائم الفلاحة ووزعت الخيول «الطلوقة» فى المديريات وانتقت قطعاً من المواشى لتوليد الثيران والجاموس لتوزيعها فى القرى(١) . ولكن الجمعية الزراعية فى الوقت نفسه لم تهتم بتربية الماشية والأغنام للنهضة الصناعية فى الدباغة والجلود(٢) بل كان كل عنايتها تربية الأغنام والأبقار والجاموس للذبيحة والحرث والجر والحمل ، حتى إذا ما قضى الطاعون فى سنة ١٩٠٨ وسنة ١٩٠٩ على كثير من الماشية والأغنام ، ضاعت موارد صناعة الصوف والجلود والدباغة فى مصر(٣) . ومع أن نوبار باشا فى تقريره عن التعاون فى سبتمبر سنة ١٩٠٨ قال بضرورة إنشاء شركة ضمان ثمن المواشى النافقة كما أشار بتأسيس شركة لبيع الألبان وعمل الزبدة ، فإنه أهمل الصناعات الزراعية فى تقريره . ولا يخفى ما كان فى ذلك من عناية بالجلود وصناعاتها عند تمام نجاحها . ولكن كيف لمصر أن تنهض بتربية الماشية والأغنام وقد كانت

---

(١) راجع تقرير المير الدون غورست عن سنة ١٩٠٨ ، وقارن «علاج مصر الاقتصادى» تأليف محمد طلعت حرب باشا حيث يقول بما قاله المير الدون غورست فى تقرير عن سنة ١٩٠٩ «بلغت نسبة ما نفق بطاعون المواشى الى عدد مواشى القطر كلها ٥٦ ٠/٠ فى سنة ١٩٠٨ و١٤ ٠/٠ فى سنة ١٩٠٩

(٢) اهتمت الجمعية الزراعية بالزراعة دون الصناعة أو الصناعات الزراعية ، ولما فكرت فى تحسين حال الفلاح ، وكلف الأمير حسين كامل باشا رئيس الجمعية سعادة بوغوص نوبار باشا ، أحد أعضائها أن يدرس نقابات التعاون بأوربا واختيار ما يوافق منها البلاد المصرية ، وقدم نوبار باشا تقريره فى سبتمبر سنة ١٩٠٨ عن التعاون ، ويمكن أن يعتبر هذا التقرير برنامج التعاون فى عهد عباس حلمى الثانى . وقد أراد نوبار باشا أن يكون جماعات التعاون فى شكل شركات ارضاءاً للسياسة التى تحكم فى أحشائها . وقارن ارمنجون فى كتابه «الحالة المالية والاقتصادية فى مصر» وأيضاً «القرى والزراعة لدى شارم» وراجع مجلة الشئون الاجتماعية حيث يشرح الدكتور الحفناوى بك نمو الثروة الحيوانية فى مصر .

(٣) اليك نتيجة احصاء المواشى فى سنتى ١٩٠٨ و ١٩٠٩ كما ورد بتقرير غورست فى سنة ١٩٠٩ .

السنة	البقر	الجاموس	ملاحظات
١٩٠٨	٧٢٧٠٧٣٢	٧٥٠٠٥٤٨	نلاحظ أن الماشية كانت تربى لا لجلودها وإنما للتقدم الزراعى
١٩٠٩	٧٢٥٠١١٦	٧٢٨٠٢٨٤	للطلوب وللأكل والحرث والجر

وقد دعا الى نقص عدد البقر ١٢٠٠٠٠ رأس والجاموس ٢٢٠٠٠٠ رأس فى سنة ١٩٠٩ ما استهلك منه بالذبح بسبب قلة الوارد من الشام والسودان وغيره من البلدان . وقارن «تقرير لجنة التجارة والصناعة» ص ٢٠٩

جميع الموارد المصرية تحت إشراف أمثال نوبار باشا وادارة أمثال المستر رولت محافظ البنك الأهلي[1] وكلهم يعملون على رفع الشئون الزراعية وإهمال الشئون الصناعية المصرية حتى ولو كان فى العناية بالزراعة انخفاض مستوى معيشة الفلاحين بوجه خاص والمصريين بوجه عام[2]؟ ونحن نتفق مع السير ويلكوكس عند ما قال «أنه يجب العمل مع الطبيعة لا ضد الطبيعة» فلا يحرم المصريون من العناية بتربية الماشية والأغنام التى أتقنوها على مدى الأيام ، فقل الدخل ونضبت الموارد المصرية إلى حد بعيد ، وتوالت على المصريين الأزمات وانخفاض مستوى معيشة الطبقات العاملة بعد أن كانت مرتفعة فى حياتهم الصناعية السليمة . فاظهار العلة خير من إخفائها ، وتحسن الأحوال إنما يتحقق بمعالجة العلة وشفائها لا بغض النظر وتجاهل وجودها وإنكارها .

لقد أصبحت مصر محرومة من الصناعات الزراعية فى عهد عباس حلمى الثانى حرماناً تاماً ، فهى ليس بها أى مجهود صناعى يذكر للعناية بالمراعى وبتربية الأغنام والمواشى ولاستدرار الخيرات منها بكيفية صناعية منظمة وفق الأساليب العصرية . فالألبان كمياتها قليلة لأن المراعى ضعيفة ولأن طرق العناية بالحيوان الحلوب عتيقة[3] ، ولأن عدم العناية بها يدعو إلى زيادة الوارد منها من الخارج . وهذا

---

(١) عند ما رأت الجمعية الزراعية تحت اشراف ورياسة البرنس حسين كامل أن تنفذ البرنامج الذى وضعه نوبار باشا للجمعيات الزراعية ، وبدأت تنفذه فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ قررت تعيين لجنة من سعادة بوغوص باشا نوبار رئيساً ومن أصحاب السعادة اسماعيل أباظه باشا وابراهيم سعيد باشا وحضرات المستر رولت محافظ البنك الأهلى والمسيو أرمنجون أستاذ الاقتصاد فى مدرسة الحقوق والمستر رومن وفرنسوا بترى بك والمرحوم عمر لطفى بك أعضاء لدراسة النقابات الزراعية وادخالها لمصر وتقديم تقرير عنها للجنة الجمعية التنفيذية . ونحن لا نتكلم عن كثرة التقارير ، بقدر ما نبحث اهمال الشئون الزراعية الصناعية فى مصر فى هذا العهد ، عظيم التوجيه الدولى ، قليل العناية بالاقتصاديات القومية . وقارن «« علاج مصر الاقتصادى »» لطلعت حرب باشا ، ص ١٤١ و «« الاقتصاد الزراعى والتعاون »» للمؤلف

(٢) راجع الخطاب الذى ألقاه السير ويليام ويلكوكس فى ١١ سبتمبر سنة ١٩١١ على المجمع العلمى المصرى حيث قال «« أن متوسط محصول الفدان الواحد بين سنة ١٨٩١ وسنة ١٩٠٠ كان ٥ قناطير ونصف فنزل بين سنة ١٩٠٣ وسنة ١٩١٠ الى ٤٫٦ قناطير ، وأن سبب عجز المحصول هو زرع القطن فى تربة غير خصبة »» ، والحق أن المراعى تحولت الى زراعة القطن فانخفض مستوى الانتاج الزراعى العام ، وقضى على تربية الأغنام والمواشى من جراء السياسة الزراعية البريطانية التى اتبعتها انجلترا فى مصر فى عهد عباس حلمى الثانى . وقارن «« علاج مصر الاقتصادى »» تأليف محمد طلعت حرب باشا ص ١٥٥ .

(٣) فالألبان تبقى فى أيدى الفلاحين فيبذرون فيها تبذيراً أو يتصرفون فيها تصرفاً صناعياً سيئاً لتأديه بمعمل منتجاتها الصناعية وفقاً على استهلاكهم الذاتى مع أنه لو نظم استغلال الألبان تنظيماً صناعياً عاماً لاستطاع الفلاحون أن يبيعوا ما يفيض عن حاجتهم واستطاعت المدن أن تجد كفايتها بطريقة منظمة .

هو حال اللحوم ، فقد نشأ عن إهمال تغذية الحيوانات وتربيتها وتوالدها أن احتاج القطر المصرى إلى اللحوم من الخارج حية ومجففة ، فى حين أن مصر تستطيع أن تكتفى نفسها بنفسها لو عرفت كيف تتخذ لها سياسة قومية صناعية للعناية بحيواناتها والاكثار من توالدها وزيادة عدد رؤوسها على التوالى عاماً بعد عام[1] . أضف إلى هذا أن إهمال المراعى ترتب عنه أن اختلط الحابل بالنابل فى أصوافها ، فأصبح الصوف الذى هو مصدر من مصادر الثروة الزراعيـة وعنصر هام من عناصر الصناعة النسجية يخلط فى مصر خلطاً يفقد من قيمته وينزل به الى أدنى مرتبة[2] .

والجلود ما برحت من قديم الزمن ذات أهمية فى مصر ، فقد برع فيها المصريون وذلك لتوافر كمية عظيمة من الجلود الخام على أنواعها المختلفة . وقد أخذ المصريون فى عهد عباس حلمى الثانى فى تنظيف وتجفيف وتمليح الجلود ، وتصديرها إلى أوربا للدباغة ، وتقدمت هذه الصناعة فى عهد السلطان حسين حتى أصبح ما يصدر سنوياً بهذه الكيفية نحو ربع مليون من الجلود الكبيرة ، فبلغ ما أرسل إلى الخارج فى سنة ١٩١٦ من جلود الضأن نحو مليون وربع مليون[3] . ومع هذا فقد حافظ المصريون

---

(١) راجع الملحق الثانى والعشرين من تقرير لجنة التجارة والصناعة برياسة دولة صدقى باشا سنة ١٩١٧ ، ص ٢٠٩ حيث يقول ,, ولكن فى الوقت الحاضر وقد بلغ عدد الرؤوس التى ذبحت فى (عهد السلطان حسين كامل) سنة ١٩١٥ مثلا ٩٠٠٠٠٠٠٠ رأس ولم تبق مدينة لها شىء من الأهمية الا وقام فيها مذبح خاص بها ، لايمكننا التغاضى عن إهمال حجة تلة الكميات الموجودة من مخلفات الحيوانات . ويقول أن اهمال هذا المورد المزيز من الثروة يرجع بالأكثر الى انعدام روح الاقدام دون قلة رؤوس الأموال فالمتخلفات الحيوانية لاتعالج فى مصر بأى طريقة يمكن أن تزيد من قيمتها .

(٢) فصوف الجمل يخلط بصوف الماعز ، وصوف الماعز يخلط بصوف الخراف ، وصوف الخراف يخلط بعضه ببعض مع أن لكل من الخراف نوعاً يجب الحرص عليه وفصله بعضه عن بعض لضرورة النوع فى ذاته ، ولمميزات صوفه من جانب آخر ، قارن ,, الصناعة فى مصر ,, الدكتور حسين على الرفاعى ، ص ٢١٢ حيث يظهر عيوب الصوف المصرى ، وأيضاً مذكرة محمد بك عسكر حيث نشرت فى المجلة الزراعية لوزارة الزراعة سنة ١٩١٦ ، وراجع ,, تقرير لجنة التجارة والصناعة ,, برياسة دولة صدقى باشا ، ص ٢١٠ حيث يقول أن الصوف المصرى ليس بشىء من النعومة التى يمتاز بها صوف البلاد المشهورة بتربية الحيوانات الصوفية ، فانه يشمل على كثير من الوبر ولكنه مع ذلك يستعمل فى نسيج الأقمشة بالمحلة الكبرى وبنى سويف وأسيوط ، وقد بلغ ما صدر منه فى الآتى : سنة ١٩١٣ مالا يقل عن ٣٠٢٠٩٠٤٠٠ زاد فى سنة ١٩١٤ الى ٣٠٤٨٨٠٧٢٠ كيلو ثم فى سنة ١٩١٥ الى ٣٠٦٩٦٠١٢٤ كيلو ثم فى سنة ١٩١٦ الى ٣٠٤٧٨٠٢١٣ من أول يناير الى ٣١ اكتوبر سنة ١٩١٦ .

(١) راجع ,, مذكرة عن صناعات الجلود فى مصر ,, من تقرير التجارة والصناعة برياسة صدقى باشا فى سنة ١٩١٧ ص ١٣٦ حيث يقول ,, وبالرغم من تصدير هذه الكميات من الجلود الى الخارج يبقى فى القطر مقداراً كبيراً يعالج بالصناعه فى داخل البلاد ، وقارن ,, انعاش الصناعات الأهلية ,, لبنك مصر ، ٣٨ حيث يقول أن الجلود الخام متوافرة فى مصر بكميات كثيرة اذ أن مايذبح من الخراف والماعز والجاموس والبقر لايقل عن مليون رأس فى كل عام . . وأن مصر تستورد من

على بعض الجلود الأهلية فحولوها إلى فراء وسجاجيد توضع تحت الأسرة وفى العربات . وما زالت جلود الماعز تصنع وتستعمل فى القرب لحمل المياه ومخض اللبن فى عهد عباس الثانى والسلطان حسين. أضف إلى هذا أن كثيراً من الجلود المصرية يقدم للدباغة فى المدابغ العديدة المنتشرة فى أنحاء القطر . وأهم المدابغ توجد فى القاهرة والاسكندرية حيث يبلغ عددها أربعين مدبغة مع أن كل مدابغ القطر لا تتجاوز المائتين . وكل هذه المدابغ لاتنال أى رعاية من الحكومة حتى فى دور تكوينها .

ومع أن بعض المدابغ المصرية أخذ يشتغل بآلات حديثة الطراز فى عهد عباس الثانى والسلطان حسين كامل ، فان أساليب الصناعة الجلدية ما زالت ناقصة للعدّات يشتغل بهما العمال بأجهزة عتيقة وتتبع الطرق البلدية من غير اهتداء بالقواعد العلمية(١) ، وسوف نرى أن فؤاد الأول أخذ يعمل على أن تجهز المدابغ الصغيرة بأدقّ المعدّات وأقلها اتماناً حيث أخذ فى توجيه الصناعة لما فيه خيرها . وقد قدمت وزارة التجارة والصناعة أبدع الارشادات وذلك حتى تُدبغ الجلود بطريقة تبشر بحسن المآل خصوصاً وأن بعض المدابغ جدير باخراج أفخر الجلود التى تضارع الجلود الأجنبية إذا ماقامت المدارس الصناعية بواجبها فى هذا التوجيه ، وعلمت المصانع على استكمال ما نقص فيها من معدّات وآلات .

ويدل تقدم صناعة الجلود على عدد المحترفين فى عهد عباس الثانى بأشغال الجلود ، إذ قد بلغ فى سنة ١٩٠٧ ما لا يقل عن ٠٠٠ر٢٠ ، والقسم الأكبر منهم يشتغل بصناعة الأحذية فقد بلغ عددهم ٦٣٧ر١٧ ثم تلى ذلك صناعة السروج والأطقم وعدد المحترفين بها ٢٣٨٦ . وقد تقدمت صناعة الجلود عامة فى عهد السلطان حسين كامل بعد نشوب الحرب العظمى الأولى ، فأنشئت عدة مصانع لعمل الأحذية(٢) إما بصفة مصانع ملحقة ببعض المحال الكبرى المشتغلة بتجارة الأحذية كما هى الحال فى القاهرة والاسكندرية وبورسعيد ، واما بصفة مصانع مستقلة تقدم مصنوعاتها إلى أصحاب المصانع التجارية الصغرى كما هو الحال فى ورش دمياط ومصانعها الصغرى والكبرى .

وقد راجت صناعة الحقائب والشنط فى عهد السلطان حسين رواجاً كبيراً ، ولكن ارتقاء

الجلود المدبوغة فى الخارج أضعاف ما تدبغه فى الداخل " . وتستورد من مصنوعات الجلود وخاصة الأحذية أضعاف ما تصنعه فى الداخل . ويذكر المسيو بيو فى مذكرته عن الصوف ما يتولد عن صناعة من صناعات أخرى مثل السجاد من الغنم ...

(١) قلما يوجد الجلد المدبوغ بمصر بحالة تدل على التقدم للتشوه ، فلا يزال أحسن الأصناف يستورد من الخارج ، وتقدر قيمة الواردات من الجلد فى عهد عباس ما يبلغ ٥٠٠ر١٥٠ جنيه فى العام . وقارن " احصاء شركات المساهمة ص ٥٧٩ .

(٢) راجع " الصناعة فى مصر " للدكتور حسين على الرفاعى ص ٥٢٧ حيث يقول " وتستعمل أهب الثيران والجواميس والجمال فى صنع سيور الجمال والأحزمة والسروج وعتاد الجيش والحقائب " .

هذه الصناعات يتوقف على تقدم صناعة الدباغة[1] . وقد وجد فؤاد الأول أن هذه الصناعات الجلدية لايمكن أن تقوم بمنافسة مثيلاتها من الواردات الأجنبية إلا إذا جهزت المدابغ بالآلات اللازمة لانتاج جلود جيدة ، وأنشأت الحكومة مدبغة نموذجية حتى تكون قدوة صالحة لسائر المدابغ . كذلك رأى جلالته أن تقوم الحكومة بتقديم الارشادات الضرورية حتى تأخذ الصانع الصغرى باستخدام آلات صغيرة تدار بتيار كهربائي يرد اليهم من محطات الكهرباء المركزية بأسعار معتدلة[2] .

لقد ذكر محمد طلعت حرب باشا في خطبته في افتتاح بنك مصر بالمحلة الكبرى في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ أن محمد على باشا نهض بالبلاد نهضة صناعية عامة ما عاشت حتى ماتت أو كادت تكون في حكم الأموات بموته ، وكان السبب في ذلك هي أن النهضة الصناعية قامت على وسائط يدوية أوميكانيكية بقوة دواب الحمل في وقت كان قد أحدث اختراع البخار ثورة اجتماعية واقتصادية هائلة تحولت بها الصناعات في أوربا وأمريكا من الطرق الميكانيكية الحيوانية إلى الطرق الميكانيكية البخارية ، فلم تستطع صناعات مصر أن تنافس مصنوعات أوربا فانهزمت أمامها . وقد رأى فؤاد الأول أن مصر ما زالت تقريباً عند حد الوسائل التي كانت تستخدم ، فقد كان بمصر منشآت حديثة ولكنها قليلة ، وانها و إن دامت بفضل متانة الصناعات اليدوية ، فانها لا يمكن أن تستمر وسط المنافسات الدولية العظمى ، ولهذا عمل فؤاد الأول على تحويل الصناعات اليدوية إلى آلية حديثة بالتدرج إذ أن عصر فؤاد الأول كان عصر تحويل الآلات البخارية من الفحم إلى المازوت ، والمازوت يستخرج في مصر ، ومصر سوف تربح عند تركيب الآلات الصناعية من عدة وجوه . ونضيف أن عصر فؤاد

---

(١) راجع « تقرير لجنة التجارة والصناعة » برياسة دولة صدقى باشا ص ١٣٩ .

(٢) راجع « الصناعة في مصر » تأليف الدكتور حسين على الرفاعى صفحات ٥٢٧ - ٥٢٨ حيث يعالج الجلود قبل دبغها وتصديرها و ص ٥٣١ حيث يشرح حفظ الجلود وحزمها و ص ٥٣٤ حيث يبين مواد الدباغة و ص ٥٣٧ حيث يقسم المدابغ في مصر الى ثلاثة مجاميع ١ - المدابغ المؤسسة بحسب المبادىء الحديثة وأهمها في المكس ومصر وكفر الزيات ٢ - المدابغ صغيرة وأهمها في طنطا والمنصورة وأسيوط والفيوم وبعض مدابغ القاهرة والمكس ٣ - المدابغ الخليطة من الطرق القديمة مع بعض التحسينات ، ويقول أن أصحاب المدابغ الحديثة أغلبهم من اليونانيين أو السوريين و ص ٥٤٠ حيث يشرح طرق الدباغة وقارن « انشاء الصناعات الأهلية » لبنك مصر صفحات ٣٧ - ٤٢ حيث يشرح صناعات الجلود في ص ٣٧ وصناعة الدباغة في ص ٤٠ ويتكلم عن صناعة الأحذية وأثر التقليد في شراء الأحذية الأجنبية ، ونعتقد أنه قد سبا على بنك مصر أثر السياسات في تشجيع الوارد من الأحذية الترتيبة وغيرها . وقد شرح هذا التقرير صناعة السروجية في ص ٤١ وصناعة التجليد في ص ٤٢ وصناعة الجلد الزخرف في ص ٤٢ وسوف نعود الى هذا الموضوع في الباب الثاني لتعدد المراجع في عهد فؤاد الأول «وقارن وجوه الانتفاع بالكهربائية» من تقرير لجنة التجارة والصناعة ص ٢٣١ .

الأول كان بدء عصر الكهرباء فى مصر ، فعمل على تحوّل الصناعة من البخار إلى الكهرباء مع الانتفاع بمساقط المياه من خزان أسوان وبقية الخزانات والأهوسة الواقعة على النيل . وسوف نرى ما حققته مصر فى عهد فؤاد الأول من التقدم الصناعى فى جميع نواحيه لما فيه خير المنتجين العاملين

لقد واجهت مصر حياتها الصناعية الحقة فى عهد فؤاد الأول ، وسوف نرى فى الباب الثانى ما نالته الصناعة الكبرى من تشجيع داخل حدود معينة ، بينما نالت الصناعات الصغرى من الوطنيين كل تقدير ، ولو كان للحكومة المصرية سياسة صناعية لارتقى مستوى معيشة المصريين ، ولكن أنّى لمصر أن تحقق أهدفها ورجالها يسايرون سياسة الارتجال ، ولا يعملون على تحقيق الأهداف الأهلية بشجاعة وحسن بصيرة وتقدير كل ظرف بمواقيته ، ولهذا ترك التاريخ لفؤاد الأول أن يقود بحكمته السفينة إلى ساحل الأمان لما فيه خير مصر والمصريين فى المدة الطويلة والقصيرة سواء بسواء .

لقد أصبح على الباحث فى الشئون الصناعية المصرية أن يدرس استخدام المحركات والكهربائية فى الصناعات الصغرى المصرية . وقد بدأ فؤاد الأول بتأملها من أهم الوجوه بصرف النظر عن الحالات الخاصة بالقاهرة والاسكندرية . فوجد أن استعمال المحركات الكهربائية جدير بأن يحل مشاكل مصر الاجتماعية حلاً مرضياً حاسماً كاملا . ومع أنه وجد أن انتشار الصناعات الكبيرة سوف يدعو الى حشد الرجال والنساء ، فقد عمل على تحديد مركز النساء فى الصناعات الكبرى والصغرى خصوصاً وأن النساء يمتزن عن الرجال بالمهارة فى بعض الأحيان ويرخص الأجور على الدوام (١) . ولكن الصناعات الكبرى تدعو إلى فقدان حياة الأسرة . أما الأمر فيختلف كل الاختلاف إذا قيمت الورشة بين أكتاف الأسرة . هناك يحفظ كيان الحياة العائلية ويستطيع الرجل أن يمارس عمله تحت سماء منزله حتى إذا فرغت زوجته وسائر أفراد أسرته من النظر فى شئون المنزل انطلقوا يعاونونه ، وبذلك تصان العائلة من التفكك ويحفظ ناموسها من التهتك . لهذا رأى فؤاد الأول محافظة على حياة الأسرة أن يشجع نظام الورش الصغيرة ، فعمل على تمكين هذه الورش من الاستفادة من تقسيم القوة المحركة بقدر حصان ونصف حصان حتى تساير مقدرته وتساعده على العمل لما فيه خير مصر بل والصناعة وصيانة حياة الأسرة . والمحرك الكهربائى هو الذى يلائم كل هذه الأغراض أحسن ملاءمة .

(١) تهدم الحياة العائلية فى نظام المصانع الكبرى ، وتتقوض أركان الأسرة فى كنفها ، اذ لا يعود لدى الأم وقت تتفرغ فيه لأحوالها الداخلية وشئونها المنزلية ، بل ترجع الى منزلها مساء وقد أنهكها أشغالها أثناء النهار بعمل محصول محدود لا يفيدها اليسير من الأجر الا بانتاج الكثير من العمل حتى اذا عاد الرجل الى مأواه لم يجد الا منزلا قفراً مهجوراً كئيباً فلا يسعه الا الاتجاه الى رفاقه بين جدران الحانات وهكذا يعم الشر شراً ويزداد البلاء بلاءاً .

المبحث الثالث

الحـــالة التجارية

١ ـ التجارة الداخلية والخارجية ٢ ـ الصادرات والواردات ٣ ـ المواصلات والأسواق المصرية ٤ ـ الشركات الأجنبيـة وتوجيهاتها واتساع مجال أعمالها التجارية ٥ ـ النقود والمصارف بين القومية والدولية ورؤوس الأموال الأجنبيـة وأثرها فى حياة المصريين في عهـــد عباس الثانى والسلطان حسين . ٦ ـ مركز الدول المختلفة فى تجارة مصر الخارجية وأثرها في حياة المصريين وبالأخص الطبقات المنتجة العاملة .

الحالة التجارية : ,, التجارة المصرية ، كما تعلمون ، تحت رحمة الأجانب فى كل شىء ،، طلعت حرب

لما كانت التجارة عبارة عن تداول الحاصلات والطيبات والخدمات ، فلا سبيل إلى درس تاريخها فى عهد فؤاد الأول إلا بالرجوع الى أحوال التجارة من بدء القرن التاسع حيث تعرّضت الى تغييرات كثيرة أثرت فى تاريخ انتاج مصر الزراعى والصناعى كما أثرت فى حياة مصر والمصريين الاقتصادية ومستوى معيشتهم (١) .

وقد اتفقت أغلب الآراء بوجه عام على أن مبدأ النهضة الاقتصادية فى القطر المصرى فى خياتها الحديثة ترجع الى عهد محمـد على باشا مؤسس الاسرة العلوية الحاكمة ، وأن مصر بعد أن تعرّضت الحكم الأتراك والمماليك وسلطان الامتيازات والمعاهدات التجارية الضارة حتى وصلت الى الدرك الأسفل من تأخر المدنية واضطراب الحالة الاقتصادية ، بدأت فى عهـد محمد على باشا فى أن تأخـذ بروح النهضة والتقدم فى النـواحى الاقتصادية التى منها الناحية التجارية . وبعد أن كانت التجارة فى أيدى بعض الأفراد والجاليات حوّلها محمد على باشا نحو اشرافه وادارته . فأصبح للمصريين تجارة أهلية موجهة تمام التوجيه لمصالح البـلاد . فزاد عدد السكان وزادت الصادرات والواردات واتسع مجال المبادلات حتى قال « برهير » فى كتابه «مصر من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٩٠٠» (٢) أن مجموع قيمة التجارة من صادرات وواردات بعد أن كان يقدر بخمسة عشر مليونا من الفرنـكات فى أوائل

---

(١) راجع ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، للمؤلف ، الطبعة الثانية صفحات ٣٦ ـ ٤٦ و٥٠ ـ ٥١ و ٦٧ ـ ٧٠ و١٣٤ ـ ١٦٠ و ٢٠٥ ، ٢٠٩ و ٢٢٨ ـ ٢٢٨ و ٢٠٣ ـ ٢١٥ و ٢٤٩ ـ ٣٥٣ و ٤٠٧ ـ ٤٦٤ و ٥٦٩ ـ ٥٩٧ .

(٢) راجع برهير L. Brehier فى كتابه ,, مصر من سنة ١٧٨٩ الى سنة ١٩٠٠ ،، وقارن ,, تقرير لجنة التجارة والصناعة ،، برياسة دولة صدقى باشا ص ٣ ، وراجع أيضا ,,مركز مصر الاقتصادى،، للمؤلف .

عهد محمد على باشا ، تجاوز فى آخر حكمه ١٢٢ مليونا من الفرنكات ، منها ٦٧ مليونا للصادرات و ٥٥ مليوناً للواردات ، كما تضاعف عدد سكان مصر بين الفترتين (١). أى فى أقل من ربع قرن(٢) .

ويدل الكشف التالى عن نتائج المجهودات التى بذلتها مصر لترقية التجارة مع تبيان العلاقة بين الحاصلات وعدد السكان والصادرات والواردات .(٣) .

السنة	السكان بالمليون	الصادرات بضائع بآلاف الجنيهات المصرية	الصادرات قطن بالآف القناطير	الواردات بالآف الجنيهات المصرية	المجموع بالآف الجنيهات المصرية
١٨٠٠	٢٫٥	٢٨٨	—	٢٨٩	٥٧٧
١٨٣٦	٣٫٧	٢٫١١٥	٢٤٣	٢٫٦٨٥	٤٫٧٠١
١٨٥٠	٤٫٦	٢٫٣٠٢	٣٦٥	١٫٣٩٨	٣٫٧٠٠
١٨٥٥	٥٫١	٤٫٥٩١	٥٢٣	٢٫١٠٩	٦٫٧٠٠
١٨٦٠	٥٫٥	٣٫٠٩٠	٥٠١	٢٫٤١٠	٥٫٥٠٠
١٨٧٠	٦٫٤	٩٫٩٩٥	١٫٣٦٢	٦٫٦٠٥	١٦٫٦٠٠
١٨٧٥	٦٫٩	١٣٫٣٣٣	٢٫١٠٧	٥٫٦١٩	١٨٫٩٥٢
١٨٨٠	٧٫٤	١٣٫١٧٨	٣٫١٩٩	٨٫٦٩٢	٢١٫٨٧٠

واذا ما نظّم محمد على باشا التجارة الداخلية(٤) . وعمل على توسيع مجالها فى الأسواق الخارجية ،

(١) راجع ج ٠ جريج فى مجلة مصر المعاصرة عن تعداد القطر المصرى ، وقارن « عناصر علم الاقتصاد » لجبلة وعليش وأيضاً « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف ص ١٢٤ من الطبعة الثانية حيث تقول أن محمد على باشا أراد أن يعيد الى مصر أهميتها التجارية القديمة التى فقدتها بعد كشف طريق الرجاء الصالح ، وقد وجد أنها مورد من موارد البلاد كما أنها تدعو للتوسع فى الانتاج وزيادة المبادلات بين المنتجين والمستهلكين .

(٢) راجع يعقوب باشا أرتين فى كتابه « الملكية العقارية » حيث يقول قرر محمد على باشا جمع الضرائب عيناً لا نقداً فكان هذا من دواعى تركز تجارة مصر فى يده بطريقة الاحتكار ، وساعد على هذا التركز التجارى أيضاً انشاء الأسطول التجارى ليقوم بنقل الحاصلات المصرية الى مالطة وتريستا ومارسيليا وليفورنه ، وبهذا أصبح محمد على باشا التاجر الأوحد فى مصر .

(٣) راجع « تقرير لجنة التجارة والصناعة » برياسة صدقى باشا سنة ١٩١٧ ص ٥ .

(٤) يقدر كلوت بك فى كتابه « لمحة تاريخية عن مصر » Clot Bey Aperçu Tomé 1 أنه لغاية سنة ١٨٣٦ أنجز محمد على باشا من أعمال الرى والمواصلات الداخلية ١٠٤٫٠٠٠٫٠٠٠ متر مكعب من أعمال الحفر و ٤٠٫٠٠٠٫٠٠٠ متر مكعب

زادت الصادرات واتسع مجال المبادلات ، وكان لهذا الاتساع أن عمل محمد على باشا على إصلاح حال العملة المصرية ، فأبعدها قليلا عن نظام المعدنين ، ووجهها نحو الاستقرار ونظام المعدن الفردى مما دعا الى توسيع مجال النهضة التجارية بين مصر والبلاد الأجنبية وبالأخص انجلترا .

والحق أن محمد على باشا صرف همه الى تحسين طرق المواصلات البحرية والبرية ، كما أنشأ ترعة المحمودية برمتها ، وهى لا تزال الى الآن من أعظم طرق التجارة الداخلية ، وكذلك قام محمد على باشا بتنظيم ميناء الأسكندرية فجعلها صالحة للملاحة مما دعا الى اتساع مجال المبادلات بين الشرق والغرب بل وتوطن المبادلات الخارجية والداخلية بها . وقد جنى عباس الأول ثمار أعمال محمد على باشا فى النقل والمواصلات ، ولذلك تابع سياسة محمد على باشا فى هذا الاتجاه . وقد كان لاسماعيل بعد سعيد باشا قصب السبق فى ميدان توسيع التجارة الداخلية والخارجية سواء بسواء(٢) فاسماعيل باشا بلا نزاع أجدر خلف لمحمد على باشا ، ورث عنه الآراء العالية والاقدام على المشروعات العظيمة التى كلفت مصر ما كلفته من التدخل فى شئونها الاقتصادية العامة والخاصة .

لقد أدرك اسماعيل باشا أن التجارة عصب الحياة وعماد الثروة وأن المنافسة الخارجية المسلحة بالعلم والمال قد ضيقت على مصر الخناق فى ذلك الميدان ، ففكر ودبر ، ثم قدر وأقدم بثاقب فكره على توصيل البحر الأحمر بالأبيض ، فشق طريقاً للتجارة المصرية فانتعشت حركتها . وقد قام بإصلاح كل ما يمكن إصلاحه لتحقيق أغراض مصر التجارية ، فأصلح ميناء الأسكندرية وجعلها أهلا لأن تستقبل أكبر السفن التجارية التى سارت بالمتاجر الأجنبية والحاصلات المصرية فى عهده . كذلك أصلح موانىء البحر الأحمر القاصية من زيلع إلى القصير الى بربره فازدهرت حركة السودان التجارية فى عهده . وعمد إلى انشاء المنارات لارشاد السفن ، فشهد البحر الأحمر سبعاً منها تهدى السفن الى الشواطىء المصرية . ولم يكن حظ البحر الأحمر بأقل من حظ البحر الأبيض ، فشهد هو الآخر سبعاً وشهد المحيط الهندى واحدة(٣) ، وقد لحق اسماعيل باشا هذه الأعمال بالعناية بأسطول مصر التجارى

من أعمال الردم كما أنه شيد ٢٠٨٤١٠٠٠٠ متر مكعب من أعمال البناء الخاصة بأعمال الرى وطرق المواصلات فى داخلية البلاد ولا يخفى ما للمواصلات من تسهيل سبل المبادلات وتقارب الأثمان وسهولة توزيع المنتجات .

(٢) نحن لا نريد أن نهمل أعمال محمد سعيد باشا فى التجارة ، فقد ذكرناها فى كتابنا « تاريخ مصر الاقتصادى » فقد أتم مد الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية فى سنة ١٨٥٧ وكذلك الخط بين القاهرة والسويس فى سنة ١٨٥٨ وبدأ العمل فى قناة السويس وأنشأ ميناء ابراهيم بالسويس هذا بخلاف ما أعده من الترع والقنوات النيلية .

(٣) راجع كلمة وزير التجارة فى الاحتفال الكبير بذكرى اسماعيل العظيم » على صفحات المقطم بتاريخ ٩/٣/١٩٤٥ وقارن « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف ص ١٨١ — ١٨٩ حيث تشرح سياسة ابراهيم باشا وعلاقتها بسياسة اسماعيل التجارية .

فقد تكوّن في عهد اسماعيل الشركة البحرية المسماة « العزيزية » ، وكان غرضها استغلال شواطىء البحر الأحمر تجارياً ونقل الحجاج الى الأقطار الحجازية ، فأنشأ بجوارها الشركات البحرية الأخرى التى تقدمت تقدماً كبيراً فى عهده . فقد شاعت الشركات فى عهد اسماعيل مما أدى إلى زيادة ثمار رؤوس الأموال فى التجارة الأهلية والدولية لما فيه خير القائمين بها .

وعندما أتم مشروع النقل البحرى فكر فى الوقت نفسه فى مشروعات النقل البرى علماً منه بأن طرق المواصلات أساس رقى التجارة ، فوسع نطاق السكك الحديدية وشق الترع وعبّد الطرق الزراعية فشهدت التجارة سبيلا ممهداً فى داخل البلاد وخارجها ، فأصبح وادى النيل وحدة اقتصادية متماسكة الأطراف بعد أن كانت أغلب الأقاليم فى عزلة عن بعضها البعض . فنمت التجارة نمواً كبيراً أفاد المصريين بدرجة أقل من فائدة الأجانب العاملين وغير العاملين[١] ، ومع أن اسماعيل باشا أنشأ مجلس التجارة وعمل على مراقبة الأسعار وأخضعها لنظام التسعيرة ، فان الامتيازات الأجنبية كان لها أثرها فى تقليل أهمية توجيهات اسماعيل الاقتصادية الشاملة[٢] . فأخذ الأجانب يهيمنون على موارد مصر التجارية مما كان له أكبر الأثر فى الحالة التى صارت اليها مصر فى عهده والعهود التالية . وقد تكوّنت فى عهد اسماعيل باشا شركة الأسواق المصرية التى نشأ عنها لجان بورصة البضائع الحاضرة والآجلة ، مما أدى إلى زيادة صادرات مصر الزراعية و واردات انجلترا الصناعية كما يظهر من الكشف الآتى :ـ

السنة	الواردات بالاف الجنيهات	الصادرات بالاف الجنيهات المصرية	المجموع بالاف الجنيهات	القطن والحبوب والكسب
١٨٨٤	١٠،٣٥٥	١٢،٩٤٣	٢٣،٢٩٨	٩،٧٠٠
١٨٨٥ — ١٨٨٩	١٠،٤٩٩	١٣،١٩٧	٢٤،٦٩٦	٨،٩٠٠
١٨٩٠ — ١٨٩٤	١١،٧٨٥	١٥،١١١	٢٦،٨٩٦	١٠،٢٠٠
١٨٩٥ — ١٨٩٩	١٣،٩٠١	١٥،٢٩٠	٢٩،١٩١	١١،٢٠٠
١٩٠٠ — ١٩٠٤	٢١،٥٠١	٢٠،٦١٢	٤٢،١١٣	١٦،٢٠٠
١٩٠٥ — ١٩٠٩	٣٠،٣٩٤	٢٨،٤٨٩	٥٨،٨٨٣	٢٢،٢٠٠
١٩١٣	٣٧،٦٥٦	٤٢،٨٠٠	٨٠،٤٥٦	٢٩،١٠٠
١٩١٦	٣٢،٢٥٧	٣٧،٥٩٥	٦٩،٨٥٢	٣٢،٢٠٠

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف ص ٢٠٥ حيث تظهر أثر تخصص مصر فى الزراعة فى تشجيع الأجانب فى التدخل فى تجارتها

(٢) راجع قنال السويس وأثره فى تقدم الامتيازات الأجنبية فى مصر لما فيه تحقيق الأهداف الدولية « تاريخ مصر الاقتصادى »

ويدل هـذا الـكشف على اطراد فى الزيادة ، وهو اطراد ازداد جلاء بعد سنة ١٨٨٤ خصوصاً بعد أن تخصص المصريون فى الزراعـة وانتمى المتمصرون والاجانب إلى التجارة وأصبحت مصر فى عهد عباس حلمى مركزاً هاماً فى تجارة بريطانيا العظمى(١) . وسوف نرى ما قام به فؤاد الأول من تشجيع التجارة الأهلية وتمصير الشركات الأجنبية التجارية حتى نال المصريون نصيبهم من موارد بلادهم التجارية إلى حد بعيد ، فهل من مزيد !

١ — التجارة الداخلية والتجارة الخارجية : — «تسعة أعشراء الرزق من التجارة» قول حكيم .

تاريخ التجارة المصرية محفوف بالمتناقضات فى آراء العلماء المتقين من المصريين والمتمصرين والأجانب ، فنرى الأستاذ الأكبر محمد مصطفى المراغى يقول إن بعض العلماء من السلف كانوا يرون فى الزراعة صرف الناس عن إتقان أسباب الحرب والجهاد ويرون التجارة أفضل أنواع المكاسب(٢) ، وأن الأديان فى مصر وغيرها من البلدان شرّعت للفرد ما ينظم علاقته بالمجتمع ، فأوجدت له الحياة التى لا بد له منها حتى يحسن نوعه ويستقيم حاله ، فسنّت له طرق الكسب على الوجه السليم التى يحقق له مستوى عادل من الحياة الطيبة . وما التجارة إلا التبادل بين الناس لاكتساب ما يعينهم على معايشهم فى حدود التصرفات المشروعة . فالمصريون اشتغلوا بالتجارة من قديم الزمن وساروا بها سيراً حثيثاً فى مختلف العصور والعهود التاريخية المشهورة ، ولولا التدخل الأجنبى وتتبع بعض علماء المصريين لخطوات الأجانب لما تحوّل المصريون عن التجارة ولما تركوها لغيرهم يتمتعون بنعيمها وحسن توجيهاتها(٣) . ولهذا نرى من علماء المصريين الذين أخذوا بالمدنيات الغربية الحديثة يقولون « عرف المصرى من قديم الزمان بأنه فلاح يحب الأرض ، وعرف فى أدوار كثيرة من تاريخه بأنه محب للصناعة يتقن كثيراً من فنونها ، ولـكنه لم يعرف عنه قط ما عرف عن الفينيقى أو الفينيسى أو اليونانى أو العربى من أنه تاجر يحب التجارة ويتقن أساليبها ويعرف بواطنها » . والحقيقة أن المصرى بعد أن تعرّض لحكم الأجانب من الأتراك والمماليك وغيرهم من المتمصرين فقد محبته للتجارة وانزوى فى عالم الزراعة . فأصبح رجال العلم من الأزهريين يختلفون عن رجال العلم من المعاهد الأوربية

(١) راجع ،، تقرير لجنة التجارة والصناعة ،، برياسة صدقى باشا سنة ١٩١٧ ص ٥ .

(٢) راجع ،، التجارة فى الاسلام ،، على صفحات جريدة ،، البلاغ ،، عدد ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٥ وقارن ص ١٦٠ — ١٦١ من هذا الكتاب ، وأيضاً ،، الاقتصاد التجارى والمواصلات ،، للمؤلف تحت الطبع .

(٣) راجع ،، مركز مصر الاقتصادى ،، للمؤلف حيث تسابر تطور التجارة الأهلية وتبين علاقتها بالتجارة الخارجية .

الحديثة في بحث التجارة الداخلية وشئونها : فترى الفئة الأولى تقول أن الطوائف وأهل الحرف كانوا يقومون بشيء من التجارة المحلية ويشبعون رغبات السوق الأهلية ، بينما شايع الحديثون التجارة الدولية الخارجية وقالوا بأن المصريين لم يتدخلوا في شئونها ، وعلى ضوء هذا المنحى قال حافظ باشا عفيفي أن « المصري يكره التجارة[1] » وأنه بلغت كراهيته لها حداً يقرب من الازدراء والاحتقار[2] وأنه لم يخفف للآن من هذه الكراهية أو هذا الاحتقار نجاح بعض المصريين في التجارة نجاحا يفخر به المصريون المستنيرون وغيرهم[3] . كذلك يقول حافظ باشا عفيفي «نحن نشاهد أن كثيراً من البيوت التجارية المصرية القديمة التي كانت ناجحة كل النجاح أخذت تضمحل جميعاً عند ما انقرض رجالاتها الذين كانوا يتولون أمرها ، وحل محلهم أولادهم الذين تعلموا في مصر أو في أوربا . والسبب في نجاح

---

(١) راجع الفصل الثالث من كتاب « على هامش السياسة » صفحات ٢٠٩ - ٢٢٢ لحافظ باشا عفيفي .

(٢) راجع اللورد كرومر في كتابه «مصر الحديثة» بجزئيه وفالنتين تشيرول في كتابه «مصر في التحول» ، حيث نرى اختلافاً بيناً فيما يعبر عنه بالمصري . فقد قال اللورد كرومر أن أهل مصر خليط من جنسيات مختلفة . ويقول تشيرول بأن المصريين يختلفون في تركيبهم في الشمال عنهم في الجنوب ، ففي مصر العرب والشوام والأرمن والمالطية واليونانيون والايطاليون والتونسيون والفرس والمراكشة والأقباط والمسلمون ومنهم المتعلم ومنهم الجاهل ، ومنهم من اشتغل بالتجارة ومنهم من اشتغل بالصناعة ، والأكثرية مزارعون . وراجع « الاقتصاد الصناعي والبنك المركزي » المؤلف ص ٢١٧ .

(٣) راجع « على هامش السياسة » للدكتور حافظ باشا عفيفي ص ١٨٦ - ٢٠٩ حيث نرى بعض المتناقضات ، فيقول عفيفي باشا في ص ١٨٦ « قامت في مصر منذ عهد بعيد عدة صناعات ، كصناعة السكر ، والصناعات المسماة بالصناعات « ذات المنفعة » كشركات الكهرباء والغاز والماء . وقد نجحت هذه الصناعات وأينعت بتقدم البلاد المستمر ، وبأنها تمتعت منذ زمان طويل بنوع من الاحتكار جعلها مدة طويلة بمعزل عن خطر المنافسة . كذلك استطاعت أن تعيش بجانبها صناعات يدوية وميكانيكية صغيرة قليلة العدد ورأس مال قليل ، فلما أعلنت الحرب العظمى سنة ١٩١٤ وانقطعت عن مصر أكثر الواردات أو زادت أثمانها زيادة كبيرة، قامت صناعات كثيرة أخرى لسد الضرورات الملحة وجعلها باتقانها دون استعداد أو تحضير فني ، فاستطاعت أن تحيا في غيبة المنافسة . فلما انتهت الحرب وطغت البضائع الأجنبية على السوق المصرية مات أكثرها لعدم قدرتها على منافسة مثيلاتها من المصنوعات الأجنبية ، وبقي القديمة بخبرة رجالها ، والحديثة بآلاتها الفنية برؤوس أموالها ، وقد ساعد على هذه النتيجة المرة نظام تعريفتنا الجمركية القديمة ، إذ كانت الرسوم واحدة قدرها ٨٪ من قيمة جميع الواردات ، فكانت تسوى بين المواد الأولية اللازمة للصناعة المصرية وبين المواد المصنوعة التي تنافس مصنوعاتنا ، وكانت تسوى بين الضروريات وبين الكماليات ، وبين المصنوعات التي يصنع مثلها في مصر وما لا يصنع مثيلها فيها ، وهو نظام سقيم من الوجهة المالية ، ضار من الوجهة الاقتصادية ظالم من الوجهة الاجتماعية » . الحق أن هنا خلط بين التجارة والصناعة ، فالصناعات الصغرى لم تكن معتبرة صناعة بالمعنى الحديث ، فهي تصنع المنتجات التجارية المحلية بناء على توصيات العملاء والمستهلكين . كذلك نكتفي بما قاله الدكتور عفيفي باشا في نفس المرجع ، ص ٢٠٥ عن صناعة السياحة ، وص ٢٠٦ عن صناعة المواصلات Industry .

الآباء اهتمامهم بشئون تجارتهم وتخصيص كل أوقاتهم لها وحدها ، وأنهم كانوا على حظ وافر من الصبر والأناة والوداعة والتبصر والتواضع والاستقامة ، وهى صفات يجب أن تتوافر جميعاً فى التاجر الذى يرجى له النجاح » . فهل اختلف الأبناء عن الآباء فى عهد النهضة والاستقلال ؟

الحق أن عهد سعيد باشا خلق فى مصر طبقة من التجار الأجانب خصوصاً وأن أغلبهم بدأ صغيراً بقليل من الكفاية والتجربة ، فوقفت تجارة مصر عليهم وحُرم المصريون منها ، فأصبحت التجارة الأهلية فى يد جماعة من الأجانب مافتئوا أن استفادوا من مبدأ الشركات ، فكونوا الشركات الكبرى التى أصبحت عنصراً من عناصر التقدم التجارى فى مصر ، فاذا مابدأ عهد اسماعيل باشا وأرسل المصريون أولادهم إلى المدارس ، بدأ بعضهم يتخذ التجارة حرفة على غير أصل علمى . فاذا ما جاء عهد محمد توفيق باشا تقدم للتجارة بعض أولاد التجار ، ولكن بعضهم ضنّ بوقته أن يخصصه كله للتجارة ، وخيل إلى هذا البعض أنهم يستطيعون بما تعلموا أن يشتغلوا بالتجارة والسياسة فى آن واحد ، وتوهموا أن التوسع السريع يؤدى إلى الربح الكبير ، وأن مقام التاجر يرتفع باتساع دكانه وضخامة رأس ماله ، لا بطيب سمعته وما يعرف عنه من حسن معاملته ونزاهته ، كما ظن البعض أن اتصالهم المباشر بعملائهم وحُرفائهم ووقوفهم بأنفسهم على جميع التفاصيل الخاصة بتجارتهم لا يتفق مع مركزهم الاجتماعى ولا مع كرامتهم(١) . وفى عهد عباس حلمى الثانى أسرعت بعض المصانع فى الاتساع دون أن يتدرج المصريون تجارياً وبدون تدريب القائمين بشئونها على مراعاة مطالب التجارة وعلاقتها بالأسواق الأهلية والمحلية . ولقد زحفت على مصر رؤوس الأموال الأجنبية شيئاً فشيئاً بعد انتهاء حكم محمد على باشا فوجدت أرضاً خصبة لاستثمارها فى التجارة المصرية ، فاطردت فى الزيادة عام بعد عام ، فاشترك الأجانب فى أموالهم فى خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر فى نواحى النشاط التجارى بل فى تنفيذ جميع المشروعات الكبرى كقنال السويس ومشروعات الرى وبناء القناطر والكبارى والسكك الحديدية ، وازداد هذا الاستغلال فى عهد عباس حلمى الثانى حتى بلغ أقصاه مرة أخرى فى سنة ١٩١٤ إذ بلغت رؤوس أموال الشركات المساهمة العاملة فى مصر ١٠٠٫١٥٢٫٠٠٠ جنيه منها ٩٢٫٠٣٩٫٠٠٠ جنيه تحت رقابة أجنبية واعية وذلك بخلاف شركة قناة السويس التى تمثل رأس مال أجنبى آخر قدره ١٦٫٢١٨٫٠٠٠ جنيه(٢) .

---

(١) راجع « على هامش النيابة » الدكتور حافظ باشا عفيفى ، ص ٢١٠ حيث يقول أن هذا سر نجاح الآباء على قلة حظهم من العلم واخفاق الأبناء على كثرة ماتعلموه من العلوم التجارية النظرية .

(٢) راجع عدد المصور الخاص بتاريخ ابريل سنة ١٩٤٠ وبالأخص مقال عبد الله بك فكرى أباظة « التطور الصناعى » .

وبينما نرى أن التجارة تحولت من قوميتها إلى دوليتها فى عهد محمد توفيق باشا وعباس حلمى والسلطان حسين كامل ، فان فؤاد الأول عمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادى للبلاد ، فرأى أن هذا الاستقلال لا يرتكز على الزراعة والصناعة فقط وإنما على التجارة أيضاً ، وقد كان القطن هو القاسم المشترك الأعظم بين الزراعة والصناعة والتجارة . ولا يخفى أن البلاد التى يعتمد اقتصادها القومى اعتماداً تاماً على الزراعة هى من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية بلاد متأخرة ، ومن الوجهة السياسية بلاد تعتمد فعلا إن لم يكن قانوناً على أولئك الذين يكفلون لها توالى مواردها[1] . وقد رأى فؤاد الأول أن هذه هى الحالة القائمة فى مصر قبل عهده[2] ، إذ أن قوة الشراء اللازمة ، وتوازن الميزانية العامة ، وتمويل محصول القطن الذى هو الأساس الوحيد تقريباً لثروة البلاد – كل ذلك كان يتوقف على حسن رغبة العملاء الانجليز لشراء محصول القطن بثمن يغطى تكاليف الانتاج ، على أن يترك الثمن فائضاً كافياً من الربح يسمح للمصريين بشراء المنتجات الصناعية من انجلترا وغيرها من البلدان ، ولهذا عمل على تهذيب المصريين فى التجارة والصناعة حتى ينالوا نصيبهم كاملاً من تجارة القطن وغيره من المنتجات المصرية الهامة .

وقد كانت تجارة القطن فى أيدى الأجانب من وقت جنيه حتى تصديره . ونأتى بالأدوار التجارية التى يمر عليها القطن لتظهر علاقة محصول القطن بالتجارة الأهلية والخارجية . فمحصول القطن يجنى عادة حوالى منتصف أغسطس فى داخلية البلاد ، وفى شهر سبتمبر فى منطقة الدلتا[3] ، وينقل القطن من

والتجارى فى مصر ،، حيث يرى أن هذا الرقم لا يشمل كل أموال الأجانب من الأفراد أو للمتلكات الخاصة ، ويقول فى ص ٣١ من هذا العدد أن السيطرة الفعلية على التجارة كانت بيد غير المصريين فضلا عن وجود أغلبية سندات الدين الموحد خارج القطر المصرى ، وأن مجموع الديون العقارية قدرت فى سنة ١٩١٤ بمبلغ ٦٦ مليون جنيه تدفعه الدائنين فى الخارج .

(١) راجع ،، مكانة الصناعة المصرية من الاقتصاد القومى ،، الدكتور اميج ليفى على صفحات عدد المصور الخاص بتاريخ ابريل سنة ١٩٤٠ ،، ثروة مصر الصناعية ،، . ،، ومركز مصر الاقتصادى ،، المؤلف .

(٢) راجع ،، على هامش السياسة ،، الدكتور حافظ باشا عفيفى . ص ٢١٠ – ٢١١ حيث يقول سمعنا فى السنوات الأخيرة بمشروعات تجارية كثيرة قام بها بعض الشبان من متخرجى المدارس التجارية . ولكنا ما لبثنا أن سمعنا باخفاق أكثرها . أن السبب هو سعى الشبان فى الحصول على وظيفة حكومية بحيث أصبح اشتغالهم بالتجارة حلا مؤقتاً . ولهذا عمل فؤاد الأول على تدريب المصريين تدريباً عملياً القيام بالشئون التجارية على أساس سليم ، وذلك بالتدرج فى توظيف المصريين فى الشركات حتى لاتقسم مصر التجار الأجانب من سوريين وأتراك ويونانيين ومالطية وقبارصة وطليان وطرابلسيين وتونسيين وجزائريين وفرنسيين وانجليز وهنادوة وسينيين وما كثيين وفارسيين وبلجيكيين وغيرهم دون المصريين .

(٣) راجع تود فى مقالاته فى اعداد للاكسبر بازديان عن تجارة القطن ووسائل تصديره .

المزارع بالسكة الحديد أو بطريق النيل أو الترع أو بالسيارات والعربات إلى المحالج حيث يُفرز إلى رُتبه المختلفة ثم تجرى عمليات التنظيف والحلج ، وكل هذه العمليات تتطلب توظيف العمال وتشغيل بعض الوطنيين فى التجارة الملتصقة بها . ثم يرسل القطن إلى الاسكندرية التى هى المركز الرئيسى لتجارة القطن . وتجرى عمليات المبيع والشراء فى بورصة ميناء البصل، ومن ثم يرسل إلى أرجاء العالم .

وقد اعتاد الزرّاع أن يودعوا البنوك محصول قطنهم ليقترضوا عليه قبل بيعه فى البورصة . ولبيوت التصدير مكاتب فى البورصة(١) . ولا يوزن القطن فى ميناء البصل إلا بمعرفة الوزّانين الرسميين المحلفين الذين يتقاضون رسوماً على عملهم . وبعد ظهر اليوم الذى يتم فيه البيع ينقل القطن المبيع من مخازن البنك إلى مخازن بيوت التصدير ومنها إلى المكابس(٢) . وتوجد فى الاسكندرية عدة شركات لتنظيف القطن وكبسه وأهمها الشركات الآتية : — ١ — شركة كبس القطن Alexandria Pressing Co. ٢ — شركة التنظيف والكبس Nettoyage et Pressage ٣ — شركة مكابس مصر الحرة Presses Libre d'Egypte ٤ — شركة المكابس والمخازن Pressage et Dépôts ٥ — الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة وتقوم بأعمال مربحة توزع على المساهمين(٣) .

ولقد عاد تصدير القطن على هذه الشركات وأمثالها المشتغلة بتجارة القطن بأينع الثمرات والفوائد، فأمثال بيل وكارفر وفيني وخوريمي وبناكي وريبهارت وغيرهم أصبحوا من أصحاب الملايين من جراء تصدير القطن المصرى إلى الخارج . وقد أصبح لمعظم بيوت التصدير بالأسكندرية وكلاء فى المراكز الرئيسية التى تتموّن منها المغازل . ولا يخفى أن مخازن القطن الرئيسية فى انجلترا هى سوق لفربول مع أن جميع المغازل قائمة حول مانشستر وبرادفورد . أما سوق القطن الرئيسية فى فرنسا فهى سوق ليل التى هى مركز الصناعة القطنية . وفى ألمانيا سوق هامبورج وفى إيطاليا ميلانو وفى الولايات

---

(١) تعلق على أبواب البورصة صباح كل يوم جداول يبين بها أنواع القطن ومقاديرها التى يشترى بها كل بيت تجارى. ويدون سماسرة البنوك الطلبات ويرسمون أثمان علامتهم . وتحدد درجات القطن بمعرفة فرازى المشترى ، وكثيرا ماتقوم خلافات بين البائعين والمشترين حول رتبة القطن ، فتسوى لجنة القطن الخلافات .

(٢) قد يحدث أن المستخدم المكلف باستلام القطن يرى زيادة درجة الرطوبة من جراء بله بالماء بينما درجة الرطوبة المسموح بها لايصح أن تتجاوز نسبة ٨,٥ ٪ فاذا حدث خلاف فى ذلك يرجع صاحب الشأن الى مكتب اختبار القطن التى تحدد آلاته الدقيقة درجة الرطوبة بالضبط فاذا وجدت أكثر من ٨,٥ ٪ رجع المشترى على البائع بفرق السعر .

(٣) لاتجرى عملية الكبس الا بعد تنظيف القطن تماما وتعرف عملية التنظيف هذه باسم الزرفرة . ثم يكبس القطن فى بالات زنة كل متناسبة قناطير ، وبذا يصير القطن مستعدا للتصدير الى المغازل الأجنبية فى الخارج .

المتحلة سوقا نيويورك ونيواورليانز[١] والعالم يعرف أهمية الأسكندرية فى تجارة القطن وتركز سوقه فيها.

وسوف نرى أن بيت بيل وشركاه بعد أن ظل عدة سنوات وهو على رأس البيوت التجارية المشتغلة بتصدير القطن فى الاسكندرية للمغازل الانجليزية ، أخذت الشركات المصرية والمتمصرة تنافس هذا البيت التجارى العظيم ، وكان على رأسها محل احمد فرغلى باشا فصار يتلو محل بيل مباشرة فى الأهمية وتليه فى الترتيب شركة الاسكندرية التجارية Alex. Commercial Co. والحق أن نجاح المصريين فى ميدان تصدير القطن فى السنوات الأخيرة مما يسترعى الأنظار ، فقد نهض فؤاد الأول فى تشجيع إنشاء هذه الشركات حتى لا تكون أرباحها وقفاً على الأجانب وحدهم . وبهذا اعتلت أسماء المصريين مكانتها فى تجارة صادرات القطن . فأصبح إسم فرغلى باشا وهو رئيس قومسيون بورصة ميناء البصل ، ومحل على باشا يحيى الذى هو أيضاً رئيساً لقومسيون تلك البورصة وإسم شركة بنك مصر لتصدير القطن من المكانة بحيث تحوّلت هذه التجارة بعض التحوّل من الأجانب إلى المصريين[٢] والمتمصرين .

من هذا نرى التحوّلات الحديثة فى التجارة المصرية ، كما نرى أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للتجارة الأهلية ، إذ أن التجارة تحتوى على تجارة السلع المادية كما تشمل تجارة الخدمات . فتتغير ملكية المواد الأولية عدة مرات من وقت استخراجها من الأرض إلى الوقت الذى تصل فيه بضائع تامة الصنع إلى يد المستهلك الأخير . ولما كان لابد من وجود عدد كبير من الوحدات التجارية والوحدات الصناعية لعمل التغييرات المختلفة ، كان انتقال الملكية فى السلع المختلفة يسمى فى الواقع بالتجارة سواء أكانت هذه أهلية أم دولية[٣] فتشمل التجارة جميع النشاط الاقتصادى الذى يساعد على تسهيل عملية التبادل . وقد انتشرت تجارة القطاعى من وراء تقدم التجارة الخارجية إذ أن عمليات تجار القطاعى

---

(١) راجع بحث فى كتابه « أسواق المعاملات المتقلبة » وهو كتاب يستحق الدرس والتمحيص .

(٢) ورغبة فى زيادة نصيب المصريين من تجارة صادرات القطن طلبت وزارة المالية الى كثير من المصريين أن يستخدموا لديهم تحت التمرين عددا من خريجى كلية التجارة الراغبين فى التخصص بشئون التجارة القطنية . والواقع أن هذه التجارة صعبة تحتاج الى مران طويل اذ تتناول تحديد درجات القطن والاشراف على بيعه وتصديره ـ وقارن « احصاء شركات المساهمة » لسنة ١٩٤٢ ، ص ٤٦٠ وأيضا صفحات ٤٥٤ و ٤٥٧ من نفس المرجع الرسمى الاحصائى .

(٣) راجع « تجارة الأمم » للاستاذ باستبل . وقارن « تنظيم وادارة المشروعات الصناعية » للدكتور محمد عبد العزيز عبد الكريم حيث يقول أن المشروعات التجارية يمكن تقسيمها الى قسمين رئيسيين تلك التى تقوم بعملية شراء وبيع السلع « تجارة السلع المادية » والأخرى التى تساعد على عملية التبادل « تجارة الخدمات » دون أن تنتقل اليها ملكية السلع نفسها .

ما هى فى الحقيقة إلا نقل ملكية السلع إلى جمهور المستهلكين وتوصيل السلع تامة الصنع إلى المستهلك الأخير وهذه العمليات هى التى تركها البريطانيون فى مصر فى عهد توفيق وعباس للمصريين .

وقد شمل النشاط التجارى فى عهد توفيق وعباس حلمى والسلطان حسين بل وفؤاد الأول أعمال البنوك والسمسرة والائتمان والاستثمار والتأمين الخ . إذ أن نشاط هذه المنشآت يكوّن الناحية المالية للتجارة . ولكن الانقلاب الذى اعترى وسائل النقل من عهد عباس الثانى هو الذى دل على مدى تأثر مصر فى علاقتها التجارية مع الخارج . فالسكك الحديدية وطرق النقل البحرية ساعدت على انتشار المعاملات الخارجية كما أنها وسعت مجال تقسيم العمل فالتخصص التجارى الدولى المعروف . وقد كان لالغاء نظام الدخوليات فى عهد سعيد باشا ما ساعد على توسيع مجال المبادلات وزيادة المعاملات خصوصاً بعد أن نامت التجارة الداخلية بسبب الضرائب . أضف إلى هذا أن قنال السويس فتح باب التجارة واسعاً بين دول الشرق ودول الغرب ،وتبوأت مصر مكانتها لاجتناء فوائد هذا الاتصال[1] . وقد زاد من تجارتها ، تخصصها فى الزراعة وإهمالها شئونها الصناعية خصوصاً وأن أوربا كانت تطفر طفرات سريعة نحو المبادلات مع الدول التى تنتج المواد الأولية اللازمة لصناعاتها الكبيرة[2] وساعدها فى تحقيق مآربها تقدم المواصلات التى قصرت الطريق فى نقل المواد اللازمة للصناعة بالسرعة المطلوبة .

وقد رأينا الخطوط الحديدية التى أنشأها عباس الأول ومحمد سعيد باشا[3] كما رأينا الشركات الملاحية التى تكوّنت فى عهد سعيد ففتحت الثغرات التجارية التى كانت مقفلة بين مصر من ناحية الشرق ومن ناحية الغرب . وكان لقنال السويس أثره فى استكمال ارتقاء صادرات مصر من الحاصلات الزراعية وارداتها من المصنوعات الأجنبية فى عهد اسماعيل باشا[4] . وقد بيّنا فى كتابنا «تاريخ مصر الاقتصادى» الصادرات المصرية فى كل من عهد محمد على وعباس الأول ومحمد سعيد باشا

---

(١) راجع « مركز مصر الاقتصادى » وأيضاً « تاريخ مصر الاقتصادى » المؤلف صفحات ١٢٤ - ١٣١ و ١٤٤ و ١٤٩ وقارن سلفاموريت فى كتابه « اقتصاد نقود مصر » ٣٠٤ .

(٢) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » المؤلف ص ٢٠٥ - ٢٠٩ وأيضاً ص ٢١٣ ، وقارن أرمنجون فى كتابه « مركز مصر المالى والاقتصادى » « وطن الاقتصاد المصرى » المؤلف .

(٣) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » ص ٢٢٤ - ٢٢٨ ، وقارن عدد الأهرام الخاص بالساعة بتاريخ ٤ / ٢ / ١٩٣٦ .

(٤) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » ص ٢٤٩ حيث نشرح أثر القنال فى توسيع مجال المبادلات و ص ٢٦١ حيث نبين أثر الامتيازات فى تعدد عمليات الاستبدال بين المصريين والأجانب فى عهد اسماعيل باشا وص ٣٠٤ حيث نظهر أثر مد الخطوط الحديدية على تكوين الوحدة الزراعية المصرية وعلاقتها بالمبادلات الصناعية مع الوحدات المثيلة الصناعية .

واسماعيل باشا[1] وشرحنا أن سياسة الحكومة الاقتصادية منذ عهد توفيق باشا أصبحت ترمى إلى ربط مصر بانجلترا من الوجهة التجارية خصوصاً بعد أن أصبحت انجلترا تستورد معظم أقطان مصر فامتازت التجارة البريطانية فى صادرات مصر ووارداتها[2] وتبوأ القطن مكانته فى عهد عباس حلمى الثانى إذ أصبح القطن وبذرته من أهم الصادرات المصرية كما أصبحت انجلترا أهم عميل لمصر فى شراء الأقطان المصرية وبيع منسوجاتها المصنوعة للديار المصرية . على أساس العملة الانجليزية .

٢ ـ الصادرات والواردات : — « اصحوا من حلمكم وكونوا عمليين » . مريت بطرس غالى

بعد أن كانت التجارة الأهلية فى المكانة الأولى فى عهد محمد على باشا وعباس الأول أخذت النظرة العامة للميزان التجارى والميزان الحسابى تتحول وتتعدل . فبعد أن كان الأتراك فى مصر متحمسين لنظرية زيادة الصادرات عن الواردات حتى يأتى إلى البلاد الفرق فى شكل الذهب والفضة فيحصلون عليه لأنفسهم فى شكل الهدايا والمنح والجزية إلى غير ذلك ، أخذ الانجليز فى مصر يعملون على زيادة وارداتهم المستترة فى شكل الخدمات التى يؤدونها إلى مصر حتى تزيد قيمة الواردات البريطانية المستترة إلى مصر ويزيد معها الصادرات الظاهرة المصرية . فالفرق مكسب إلى بريطانيا على مدى السنين والأعوام[3] إذ يعظم انتاج المصريين حتى يزيد هذا الفرق لمصلحة أحد فريقى المتبادلين

ولا يخفى أن التجارة الخارجية فى عهد محمد سعيد باشا أصبحت من العوامل التى يمكن بواسطتها تقدير حركة الأجانب الاستغلالية فى مصر حتى قيل بعد ذلك أن الاحصاء الجمركى فى عهد اسماعيل وتوفيق وعباس الثانى يعتبر المرآة التى تنعكس فيها خير انعكاس الصورة العامة لحركة مصر الاقتصادية .

بدأت مصر فى عهد الحملة الفرنسية تستورد من فرنسا بعض المصنوعات اللازمة للطبقات الثرية مقابل أن تصدر الحكومة المصرية إلى البلاد الأجنبية من حاصلاتها الزراعية بما يفى بأثمان هذه الواردات وما تتكلفه من نقل وحزم وتأمين وخدمات . وقد تأثرت مصر الزراعية بعض التأثر

(١) راجع ,, تاريخ مصر الاقتصادى ,, للمؤلف صفحات ٣١٢ و ٣٢٩ و ٢١٣ و ٢٠٠ و ١٥٧ و ٣٨ .

(٢) راجع ,, تاريخ مصر الاقتصادى ,, ص ٢٤٨ و ٤٦٠ - ٤٦٣ و ٥٧٣ - ٥٧٥ .

(٣) راجع ,, مركز مصر الاقتصادى ,, للمؤلف حيث يشرح نظرية الميزان الحسابى وعلاقتها بالميزان التجارى فى عهد عهد توفيق باشا وما تلاه من عهود اقتصادية فى مصر التجارية . وراجع مجلة الشئون الاجتماعية عدد مارس سنة ١٩٤٥ حيث ترى مقال مريت بطرس غالى بك ,, آمالنا محدودة ,, اذ يقول أن آمالنا السياسية والاقتصادية مقيدة مع الأسف بكثير من الاعتبارات الخارجة عن ارادتنا الى حد كبير ,, ؟؟ الحق أن آمالنا السياسية والاقتصادية مرهونة محدودة ولو تجاهلها الكثيرون من الأجانب والمتمصرين والمستوردين .

فى عهد محمد على باشا[١] من التغير فى مقادير محصولاتها وقيمتها تبعاً لقانون الطلب والعرض اللذين كانا أكثر ظهوراً فى عهد محمد على باشا عنها فى أى عهد آخر بسبب الاحتكار الحكومى الذى اتبعه الوالى فى سياسته التجارية العامة[٢] . فاذا ما بدأ حكم عباس الأول أخذت الزراعة تنمو نموها الطبيعى فى مصر ، فأصبحت تجارة مصر معرضة لتقلبات كثيرة ناشئة عن دورية الزراعة وعن التباين فى مقادير المحصولات وأثمانها وأثرها فى المقدرة الشرائية على المصريين المرتزقين من الزراعة[٣] . فاذا ما بدأ عهد سعيد أصبحت حالة المبادلات الزراعية بالصناعية أشد حرجاً منها فى البلاد الأخرى ، لأن مصر بدأت ترتكز على محصول زراعى واحد ألا وهو القطن[٤] . وأخذت انجلترا تحل محل فرنسا فى علاقاتها التجارية بمصر . ألم تتعرض تجارة واردات فرنسا لعدة تقلبات محسوسة ؟ فاذا ما هيمن اسماعيل باشا على أريكة الحكم اعتلت معه أهمية القطن وتصديره ، وأصبح هذا المحصول الزراعى الواحد معرضاً من حيث قيمته وكميته لتقلبات أشد وأعظم مما يصيب سائر المحصولات المعادلة له فى الأهمية ، فنشأ عن ذلك عيبان اختصت بهما حالة مصر التجارية فى عهد عباس حلمى الثانى وهما : ١ ـ دوام عدم التوازن بين العرض والطلب ، وظهر أثر ذلك فيما رأيناه من التقلب الشديد فى الأسعار العامة ٢ ـ الاختلاف العظيم فى إيراد الأفراد وطبقاتهم مما يؤدى إلى اختلاف ميزانيات البيوت [٥] إلى هنا أن انجلترا حلت فى المنزلة الأولى التى كانت لتركيا فى سنة ١٨٣٦ سواء فى تجارة الواردات أو فى تجارة الصادرات وأصبحت أهم بلد تورّد لمصر بضائعها وتستورد البضائع المصرية . ويرى « تقرير لجنة التجارة والصناعة » برياسة صدقى باشا أن انجلترا فقدت شيئاً من مركزها الهام فى سنة ١٨٨٥ حيث شغله بعض الممالك الأوربية كالمانيا وبلجيكا وإيطاليا والولايات المتحدة ، والحقيقة أن تدخل بريطانيا فى تجارة مصر الخارجية حوّل مصر عن التبادل مع الدول الأخرى بحرّية ومرونة تتكافأ مع أحوال المصريين التجارية الحقة . لقد كان من وراء السياسة التجارية التى اتبعتها مصر فى عهد عباس حلمى الثانى أن أضاعت النمسا والمجر شيئاً من مكانتها ، وكذلك أخذت تجارة فرنسا فى الهبوط منذ سنة ١٩٠٩ كما أن قسط اليونان فى تجارة الصادرات والواردات أخذ يتعدّل ويتبدّل بين سنة ١٨٣٦ وسنة ١٨٨٤

---

(١) راجع تقرير بورنج فى سنة ١٨٤٠ عن الصناعة والتجارة المصرية ، وقارن بروان فى كتابه « التجارة الدولية » .

(٢) راجع « الاقتصاد الزراعى والتموين » للمؤلف وأيضاً الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف .

(٣) راجع ما كرين فى كتابه « مصر كما هى » وأيضاً « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف .

(٤) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف حيث يظهر مكانة القطن فى أواخر عهد سعيد وأوائل عهد اسماعيل .

(٥) راجع « تقرير لجنة التجارة والصناعة » برياسة اسماعيل باشا صدقى فى سنة ١٩١٧ ص ٦ .

ثم ثبت على حاله منذ سنة ١٨٨٥ ثم أخذت تجارة الواردات تزداد من سنة ١٩٠٨ ، وهذا هو الحال في تجارة مصر مع إيطاليا حيث فقدت مركزها التجاري في مصر بسبب تقلب الأحوال فيها ، ولم تتحسن تجارة الواردات معها إلا بعد استقرار مركزها السياسي مع أن هذا الاستقرار لم يؤثر في حظها من تجارة الصادرات التي نقص عما كان عليه في سنة ١٨٨٥ . أما ألمانيا وبلجيكا فكانتا بعكس تركيا حيث تقدمتا تقدماً ظاهراً في تجارة مصر الخارجية[١] .

الحق أن السياسة البريطانية دعت إلى تقليل حركة التجارة الدولية وانقطاع سيل بعض الواردات عن ايطاليا والنمسا واليونان وفرنسا والمجر وتركيا بل وتعذر الحصول على بعض الواردات الأخرى من أمريكا واليابان والهند والصين ، إلا بالكماليات الضئيلة التي تسمح بها ظروف انجلترا الاقتصادية . وبهذا انحط مستوى المعيشة بين المصريين، وأصبحت الطبقة الفقيرة فيها تقاسي أهوال الجوع والفاقة والحرمان . فتعطيل حركة التجارة مع البلدان الخارجة عن الأمبراطورية البريطانية دعا إلى توجيه موارد الانتاج المحدودة إلى غير ما يتفق مع استعداد البلاد وكفاية للمصريين الخاصة ، فشعر المصريون بهذا الحرمان الذي نشأ عن سيطرة انجلترا على سوق مصر وتخصص المصريين في زراعة القطن دون سواه واستيراد المنسوجات البريطانية حيث تستورد من مصر المواد الخام دون عائق أو قيد .

ونأتي بكشف الواردات الآتي لبيان التقلبات في تجارة الصادرات والواردات من سنة ١٨٣٦ إلى سنة ١٩١٦

المحاصيل	١٨٣٦		١٨٧٠		١٩١٣		١٩١٦	
	بالآف جنيهات مصرية اعداد صحيحة	النسبة المئوية من المجموع	بالآلاف جنيهات مصرية أعداد صحيحة	النسبة المئوية من المجموع	بالآلاف جنيهات مصرية	النسبة المئوية من المجموع	بالآف جنيهات مصرية	النسبة المئوية من المجموع
منسوجات	٩٨٠	٣٨	٢٠٣٥	٣١	٦٩٦٨	٢٤	٩٦٤٤	٣١
مواد غذائية	٨٢	٣	٩٦٣	١٥	٦٥٧٣	٢٣٫٧	٦٢٥٧	٢٠
عقاقير وعطور	٥٧	٢	١١٩	٢	٩٧	٠٫٣	١٠٨	٠٫٣
مواد البناء	٤٨٤	١٩	٦٧٧	١٠	٢٧٦٨	١٠	٧٤٥	٣
وقود	٤٨	٢	٣٩٥	٦	٢٧٥٧	١٠	٦٢٩٠	٢٠
محاصيل صناعية أخرى	٢٠٠	٨	٨٨٢	١٣	٦٣٨٦	٢٣	٥٠٨٥	١٧
بضائع أخرى	٧٢٥	٢٨	١٥٣٩	٢٣	٢٥٢١	٩	٢٧٥٧	٨٫٧
المجموع	٢٫٥٧٦	١٠٠	٦٫٦٠٠	١٠٠	٢٧٫٨٠٠	١٠٠٫٠	٣٠٫٨٨٦	١٠٠

(١) هذا الكشف مأخوذ احصائياته من تقرير لجنة التجارة والصناعة برياسة صدقي باشا صفحات ٦ ـــ ٩ .

سنة ١٨٧٠ مع مقارنتها بمثلها من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩١٦ مبتدئين بالواردات ما آلاف الجنيهات (١)

وإليك كشف الصادرات المقابل لكشف الواردات السابق : —

المحاصيل	١٨٣٦		١٨٧٠		١٩١٣		١٩١٦	
	بالآف جنيهات مصرية أعداد صحيحة	النسبة المئوية من المجموع	بالآف جنيهات مصرية أعداد صحيحة	النسبة المئوية من المجموع	بالآف جنيهات مصرية أعداد صحيحة	النسبة المئوية من المجموع	بالآف جنيهات مصرية أعداد صحيحة	النسبة المئوية من المجموع
قطن وبذرة	٩٢٠	٤١٫٣	٧٢٠٠	٧٢٫٠	٢٩٠٠٠	٩١٫٦	٣٢٫٤١٢	٨٦٫٥
مواد غذائية	٣٠٠	١٤٫٥	١٩٠٩	١٩٫١	١٢٦٢	٤٫٠	٢٩٨٠	١٠٫٦
عقاقير وعطور ومواد الصباغة	٢٤٤	١١٫٧	٤٣٤	٤٫٣	٦٢	٠٫٢	٦٠	٠٫٢
منسوجات	٦٢	٣٫٠	٦٣	٠٫٧	١١	—	١٩	—
محاصيل صناعية أخرى	٥١	٢٫٥	٢٠	٠٫٢	(٢)٢٧٧	٠٫٩	(٣)٣٢٩	٠٫٩
بضائع أخرى	٤٩٩	٢٤٫٠	٣٦٩	٣٫٧	١٠٥٠	٣٫٣	٦٦٠	١٫٨
المجموع	٢٠٧٦	١٠٠	٩٩٩٥	١٠٠	٣١٦٦٢	١٠٠	٣٧٤٦٠	١٠٠

(١) نورد الكشف الآتى لنبين تحولات التجارة الخارجية مع البلاد التى تتعامل مع مصر : —

اسم الدولة	واردات			صادرات		
	سنة ١٨٣٦	سنة ١٨٨٥	سنة ١٩١٣	سنة ١٨٣٦	سنة ١٨٨٥	سنة ١٩١٣
انجلترا	٢٢٤	٣٢٨	٣٠٥	٩١	٦٠٤	٤٣١
ألمانيا	—	٥	٥٨	—	—	١٢٨
النمسا	٢٠٩	١٢٢	٧٠	٢٥٥	٥٩	٥٦
فرنسا	٩٠	١١١	٩٠	٢٠٠	٨٠	٨٨
اليونان	١٥	٧	٢٩	١٨	—	١
ايطاليا	١٤٨	٣٧	٥٣	٩١	٧٩	٣٢
الروسيا	—	٤٤	٣٢	—	١١١	٧١
تركيا	٣٣٩	١٨٧	٩٨	٣٣٧	٢٤	٢١
دول أخرى	٧٥	١٠٩	٢٧٥	١٨	٢٣	١٧٢
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

(٢) لايدخل فى ذلك السجاير وقيمتها ٢٩٥٠٠٠٠ جنيه مصرى ، راجع تقرير لجنة التجارة والصناعة ، ص٧

(٣) لايدخل فى ذلك السجاير التى بلغت قيمتها ٢٦٢٠٠٠٠ جنيه مصرى .

وهذه الكشوف تدل دلالة واضحة على سمو مكانة القطن فى تجارة الصادرات ، فبعد أن كانت نسبة الصادرات العامة هى ٤١ ٪ من القطن وبذرته فى سنة ١٨٣٦ أصبحت فى عهد السلطان حسين تفوق التسعين فى المائة وذلك للعناية التامة بتجارة القطن وتمويله وإنشاء الشركات التجارية لرعايته وحسن تسويقه . أضف إلى هذا أن مصر تركت السياسة الكفائية واعتنقت السياسة التجارية التى وضعها لها الساسة البريطانيون . وفى ذلك يقول «تقرير لجنة التجارة والصناعة» برياسة دولة اسماعيل صدقى باشا « بينما كان القطر المصرى فى الوقت الماضى من الأقطار التى تصدر المواد الغذائية » فى عهد محمد على باشا و إسماعيل باشا ، « إذ أنه الآن » فى عهد توفيق باشا وعباس حلمى الثانى والسلطان حسين « وقد أصبح يزداد اعتماداً على الأسواق الأجنبية فى تدبير ما يلزمه من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى وذلك بسبب النقص النسبى فيما ينتجه من هذه المحصولات الغذائية إذ كانت ٣ ٪ فى سنة ١٨٣٦ من الواردات و ١٤,٥ ٪ من الصادرات ، فأصبحت ٢٤ ٪ فى سنة ١٩١٣ من الواردات و ٤ ٪ فقط من الصادرات» ولا شك أن هذه الحالة هى النتيجة الطبيعية من اهتمام السياسة المصرية بالقطن وشئونه و إهمال المصريين ومستواهم المعيشى العام[1] فى كنف سوء توزيع الربح من التجارة الخارجية .

لقد كانت مصر حتى سنة ١٨٦٩ ، سنة افتتاح قنال السويس، طريق نقل المحصولات بين الجهات التى تحيط بها من أسيا وأفريقيا ، وكذلك كانت مستودعاً لهذه المحصولات بين الشرق والغرب[2] ، ولكنها فقدت مكانتها القومية التجارية وأخذت فى التخصص فى القطن لاشباع رغبات دولية ومن اعتنقها من المصريين حتى وقتنا هذا . فأصبحت مصر معتمدة على البلاد الأجنبية لقصورها على الزراعة والتخصص فى القطن مع أن تنوع الموارد قد كان يكسب أهلها عوائد أعم ورخاءاً جماً[3] .

---

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف ، ص ٤٦٠ حيث تظهر حركة التجارة الدولية فى عهد توفيق باشا ، وصفحة ٤٦١ حيث تظهر نصيب انجلترا من تجارة الصادرات والواردات من سنه ١٨٨١ الى سنة ١٨٨٥ وأثر ذلك على مستوى معيشة المصريين، وقارن « الاقتصاد الزراعى والتعاون » للمؤلف .

(٢) راجع « تقرير لجنة التجارة والصناعة » برياسه صدقى باشا فى سنة ١٩١٧ حيث يقول « ولا يزال يوجد فى الموسكى وكالات قديمه وشيوخ من التجار يشهدون بما كانت عليه هذه التجارة من الحركة والنشاط فى الماضى ويخبرون بما كانوا يرونه من وفود تجار المناقير والعطور من تركيا واليونان وغيرها من البلاد ، وقيامهم بأعمال تجارية ذات شأن .

(٣) الواقع أن تجارة مصر الخارجية زادت زيادة كبيرة بينما لم يرتفع مستوى معيشة الطبقات العاملة بنسبة هذه الزيادة ولذلك عدة أسباب سنوردها عند بحث تاريخ نواد الأول التجارى ونكتفى هنا بأن نمد العدة لهذا البحث من واقع الأرقام التى تبين رقى هذه التجارة الخارجية فى الآتى :—

٣ ـ المواصلات والأسواق : ـ «الواقع الملموس فى بلادنا هو اضطراب الرأى العام فى الحكم على كثير من المسائل الحيوية» أحمد لطفى السيد باشا[١] .

رأينا فيما تقدم أنه لا يتيسر لتجارة مصر أن يتسع نطاقها حسبما ابتغاه لها فؤاد الأول بدون زيادة عظيمة فى المحصولات الزراعية التجارية اللازمة للمبادلات ، وقد رأى فؤاد الأول كما رأى محمد على باشا[٢] وعباس الأول وسعيد وإسماعيل من قبله ، أنه ينبغى أن تكفل لمصر طرق المواصلات المناسبة

السنة	الصادرات	الواردات	المجموع
١٨٣٦	٢،٠٦٨،٥٠٠،٠٠٠	٢،٠١١،٥٠٠،٠٠٠	٤،٠٨٠،٠٠٠،٠٠٠
١٨٨٠	٨،٦٩٢،٠٠٠،٠٠٠	١٣،١٧٨،٠٠٠،٠٠٠	٢١،٨٧٠،٠٠٠،٠٠٠
١٨٨٥	١٢،٨٥٤،٠٠٠،٠٠٠	١٣،٣٧٨،٠٠٠،٠٠٠	٢٦،٢٣٢،٠٠٠،٠٠٠
١٩١٣	٣٧،٦٥٦،٠٠٠،٠٠٠	٤٢،٨٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٨٠،٤٥٦،٠٠٠،٠٠٠

ومن الاطلاع على كتاب كلوت بك Clot Bey «لمحة تاريخيه» ص ٢٠٨ نرى ما تظهره ميزانية سنة ١٨٨٣ من توجيهات وحقائق ، فقد ورد الآتى فى هذا الكتاب القيم .

السنة	عدد السكان	ميزانية الحكومة	
		الايرادات	المصروفات
١٨٣٦	٣،٧٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٢،٤١٤،٠٠٠،٠٠٠	١،٩٢١،٠٠٠،٠٠٠
١٨٥٠	٧،٤٠٠،٠٠٠،٠٠٠	٩،٠٥٨،٠٠٠،٠٠٠	٧،٦٩١،٠٠٠،٠٠٠
١٨٨٤	٧،٩٠٠،٠٠٠،٠٠٠	١٠،١٤٠،٠٠٠،٠٠٠	١٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠
١٩١٣	١٢،٣٠٠،٠٠٠،٠٠٠	١٧،٧٠٥،٠٠٠،٠٠٠	١٧،٦٦٩،٠٠٠،٠٠٠

وقارن الدكتور محمد صبرى السربونى فى كتابه «الامبراطورية المصرية فى عهد اسماعيل L'Empire Egyptien sous Ismail» وقارن الجمل فى التاريخ المصرى ، وكلوت بك فى كتابه «لمحة من تاريخ مصر» .

(١) راجع «مجلة الشئون الاجتماعية» ص ١٥ من عدد مارس سنة ١٩٤٥ حيث يقول لطفى باشا السيد «متى كانت علاقتنا العامة ـ أى علاقتنا القومية ـ ضيقة ، وكنا بحثنا بحثا يحس بالية ، كان رأينا العام مضطربا ، أعجز من أن يعبر تماما عن رأى البلاد ، وأبعد من أن تكون آثاره حسنة علينا» . وليست هذه النتيجة نظرية بل الواقع نبرهنا فى مصر .

(٢) راجع «المصور» عدد ٢٢ يونية سنة ١٩٤٥ حيث يصف رئيس التحرير مارى فى أمريكا ويقول «رأيت أحواض كايزر لصناعة وبناء السفن ـ سفن النقل غالبا . . . زرت أحواض «ميرايلند» لبناء السفن الحربية ـ لا تملك وأنت تزور هذه الدنيا الجبارة ، دنيا المعجزات فى بناء السفن إلا أن تعرف المجد وتذكر «محمد على الكبير» بكل خير ! كيف كان هذا الرجل يملك أسطولا بحريا فى الشرق وربما الغرب ماعدا انجلترا فى أيامه . ثم كيف لا تنتج مصر بناء السفن والترسانة هم أول من شيد وبنى ! وقارن «مركز مصر الاقتصادى» للمؤلف .

لمصر[١] . فقد شاعت السكك الحديدية منذ عهد عباس الأول وزاد عدد الشركات الضيقة فى عهد توفيق وعباس حلمى[٢] ، ولكن الاختلاف الواقع بين شبكات الخطوط من حيث الادارة ومن حيث المسافات التى بين القضبان أدت إلى سوء نظام السكك الحديدية و إدارتها من بعض الوجوه[٥] . لهذا بدأت الحكومة المصرية من عهد عباس الثانى فى شراء السكك الحديدية وذلك لأنها رأت أنه يترتب على ذلك زيادة الايراد بوجه عام وتحسين فى مهمات السكك الحديدية نفسها كما يترتب على هذه السياسة الجرى على خطة واحدة فى تعريفة النقل ، فيراعى فى وضعها مايعود بالفائدة حالا ومستقبلا على الصناعة والزراعة والتجارة فى مصر .

ومع أن استواء سطح الأرض المصرية من شأنه تخفيض النفقات اللازمة لانشاء السكك الحديدية وتسهيلها ، فان الحكومة المصرية تحت الاشراف البريطانى لم تر ضرورة لتخفيض أجور نقل السلع والطيبات فى عهد توفيق وعباس حلمى والسلطان حسين كامل ، ولهذا كان نقل البضائع بالسكك الحديدية عظيم النفقات فيما يختص ببعض الحاصلات الزراعية الكبيرة الحجم ، الخفيفة الوزن ، القليلة القيمة[٦] . هذا ولما كان الخط الحديدى الرئيسى ممتداً على محاذاة النيل الذى يخترق البلاد طولا ، كانت مراكز الانتاج الزراعى منفصلة عن السكك الحديدية بواسطة النهر . ولهذا فضل المزارعون نقل حاصلاتهم بطريق الملاحة النهرية ، وقد تعهد فؤاد الأول تنظيم طرق النقل البرى والنهرى حتى يسهل نقل البضائع الثقيلة بأقل النفقات وأدنى التضحيات .

---

(١) راجع ، تاريخ مصر الاقتصادى ، للمؤلف وعدد ، مصر المعاصرة الخاص بالسكك الحديدية .

(٢) قارن أمين حسونه فى كتابه ، النقل فى مصر وتطوراته ، وراجع احصاء شركات المساهمة سنة ١٩٣٤ وسنة ١٩٤٢ .

(٣) راجع ، تقرير لجنة التجارة والصناعة ، برياسة صدقى باشا فى سنة ١٩١٧ ص ١٠٩ .

(٤) راجع كركولدى وايفانز فى كتابهما ، اقتصاديات النقل ، وراجع ، احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ ص ٢٧٢ حيث يذكر من بينها ، شركة الامنيبوس العمومية المصرية فى ١٩ مارس سنة ١٩٠٦ وشركة ترام الأسكندرية للساهمة فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٧ وشركة ترام القاهرة فى ١٩ مارس سنة ١٨٩٥ وشركة سكك حديد الفيوم التى تأسست فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ لمدة ٧٠ سنة مع احتفاظ الحكومة الحق فى شراء المؤسسة بعد ٢٥ سنة من ابتداء العمل أى من أول مايو سنة ١٩٣١ ، وشركة حديد الدلتا المصرية لمد المؤسسة فى ٤ مارس سنة ١٨٩٧ لمدة ٧٠ سنة وقد حازت هذه الشركة أسهما على شركة سكك الحديد الزراعية ، وسكك الحديد الضيقة بادارة جون برش فى ٢٧ مارس سنة ١٨٩٦ فى مديرية البحيرة والغربية ، والسكك الحديد الضيقة بادارة سوارس ومشا وقطاوى وطيراجوس فى مديريات الدقهلية والشرقية والقليوبية ، وسكة حديد الرمل فى سنة ١٨٨٣ لمدة ٧٨ سنة The Alexandria & Ramlah Ry. Co. وسكة حديد قنا ـ اسوان المساهمة فى ٦ يوليه سنة ١٨٩٥ لمدة ٨٠ سنة وشركة سكك حديد الوجه البحرى المساهمة فى ٢٩ يوليه سنة ١٨٩٥ .

كذلك تراءى لفؤاد الأول أن الملاحة الداخلية محفوفة بالأخطار ، وذلك لأنه ليس لمصر ميناء نهرية بالمعنى الحديث ، إذ أن أغلب الترع المصرية بما فيها ترعة المحمودية بعيدة عن أن تفي بأغراض النقل النهري خصوصاً وأن الكباري المنشأة على ترعة المحمودية وغيرها تجعل الملاحة مستحيلة على مدى مئات من الكيلو مترات ، بل وأن الملاحة في زمن التحاريق تصبح محفوفة بأشد الأخطار ، إذ يترتب عليها تأخير كبير في وصول البضائع إلى مستقرها في الأوقات المناسبة(١) . بل وقد تضطر المراكب إلى تفريغ شحنتها عند ما تجنح في الرمل وكثيراً ما يقع ذلك في أيام التحاريق . لهذا تراءى لفؤاد الأول أن يعمل على تطهير هذه الجهات ووضع العلامات على طول امتدادها(٢) . كما تراءى له أن يغير من النظام الموضوع للأنهر وترع الري حتى يفي بالغرض المقصود ، لا الري ، وإنما للتجارة الداخلية المصرية ، خصوصاً بعد أن وجد أن تغيير هذا النظام سوف يقلل من تعسف واستبداد أرباب السفن والمراكب ، كما يقرب جني الفوائد من خطوط الملاحة بالترع والنيل والبحيرات(٣) .

كذلك تراءى لفؤاد الأول أن مصر أحوج الأمم لأسطول تجاري لأن شواطىء مصر طويلة ، وموانئها عظيمة أو قابلة لأن تكون عظيمة لأنها تتوسط العالم كله . فشاطىء البحر الأبيض وشاطىء البحر الأحمر لو وُسع بالموانىء لكفل لمصر تجارة واسعة ، وقد علمت الحرب الكبرى مصر أن عدم وجود السفن التجارية للتصدير والاستيراد سوف تصبح كارثة قومية . فالبحر والنقل البحري يساعدان الأمة على القوة والاستقلال(٤) . بهذا أراد فؤاد الأول أن يقوي عوامل الاستقلال ، فأنشئت

---

(١) راجع « تقرير لجنة التجارة والصناعة » ص ١٩ ، وقارن تقرير الخبير الفني لدراسة أحوال الملاحة النهرية في سنة ١٩٣٠ .

(٢) دلت التجارب في فرنسا وبلدان أواسط أوربا أنه لا خطر من الملاحة النهرية على ايرادات السكك الحديدية بل بالعكس هي معين تغيض لها ، وهذا ما تراءى لفؤاد الأول بالنسبة لمصر في عهده . ألم يجد أن شركة النيل الانجليزية الأمريكية للملاحة والسياحة التي تأسست بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٩٩ لمدة ٦٥ سنة ساعدت السكك الحديدية في اتساع مجال أعمال النقل والمواصلات ؟ ألم تقم هذه الشركة ببناء السفن والمراكب الشراعية والتجارية وأنشأت استغلال الفنادق والمطاعم والمنازل المفروشة ، وكذلك نقل المسافرين والقيام بتنفيذ اتفاقيات الامتياز الخاصة بالبريد وانشاء واستغلال الورش بكافة أنواعها لغرض الملاحة وجميع الأعمال التي من شأنها تسهيل الملاحة النيلية في كل فروعها ؟ راجع « احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ » ص ٣٨٤ .

(٣) راجع « احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ » ص ٤٠٧ حيث يذكر هذا الاحصاء شركة الملاحة بالمنزلة المؤسسة في ١٤ ابريل سنة ١٩٠٤ لمدة ٤٥ سنة لانشاء طرق الملاحة في بحيرة المنزلة واستغلاله والبحيرة بالملاحة على أن تقوم الشركة ببناء المراكب الشراعية والبخارية ونقل المسافرين والبضائع والملاحة بالنيل والقنوات ونقل البريد والجر بواسطة الكهرباء وخلافه وعمليات التطهير لحساب الغير .

(٤) راجع مركز مصر الاقتصادي للمؤلف حيث تشرح علاقة الأسطول التجاري بقوة مصر الاقتصادية والسياسية وقارن

الشركات الملاحية المصرية فى عهد مع أن مصر لم تجن كل الفوائد من خطوط الملاحة التى وجدت قبل عهده ، وذلك لأن حالة الطرق كانت غير صالحة للنقل سواء أكان ذلك بسبب عدم اتساعها أم من عدم الاهتمام بتعهدها . أم من عدم التنبه لاستخدامها استخداماً تجارياً سليماً .

لقد ترك توفيق وعباس حلمى الثانى شئون الملاحة البحرية للأجانب ، فأصبحت مصر من دون سائر الأقطار البحرية فى العالم البلد الوحيد الذى اعتمد اعتماداً كلياً فى مواصلاته البحرية على الشركات الأجنبية . فنحت الحكومة المصرية المنح والاعانات للشركات البريطانية لنقل البريد وغيره من المهمات الحكومية والأجنبية على نفقة المصريين ، فأصبحت مصر لا تستطيع أن تسير بمواصلاتها البحرية بما يلائم مصلحتها العامة بل هى خاضعة فى هذا الصدد إلى اتباع ما تختطه لها انجلترا لمصلحتها ، مع أن وجود قناة السويس بمصر ومركز مصر الجغرافى يكفلان للمصريين من الوجهة العملية طرقاً سريعة للمواصلات على اختلاف أنواعها[1] .

أما الأسواق المصرية فقد كانت محدودة الأهداف والمقاصد ، واجهتها السياسة البريطانية إلى غير هدف للمصريين . فبعد أن كانت القرى والجوامع والكنائس فى مصر تتمتع باقامة الأسواق المحلية حولها حيث يتبادل الناس حاصلاتهم بحاصلات الغير ، أخذت العناية بالقطن إلى فقدان أهمية الأسواق الأهلية ، وحلت الصادرات والواردات فى القطن والمنسوجات محل المبادلات القروية والأهلية[2] . وتركت مصر سياستها الكفائية وأخذت بالسياسة التجارية التى وضعها لها الساسة الأجانب[3] .

الدكتور ملش فى كتابه « القانون البحرى فى مصر » .

(١) أصبحت مصر فى طرق مواصلاتها الخارجيه والداخليه تحت الاشراف البريطانى ، فلم يكن للحكومة المصرية حتى عهد عباس حلمى أن تحتم على الشركات الأجنبيه مراعاة المصالح القومية سواء من جهة تعيين خطوط سيرها أم تحديد مواقيت مرورها أم سرعة سيرها أو تقرير الرسوم الواجب تحصيلها .

(٢) راجع جارمن مارتن فى كتابه « الأسواق المصريه » وقارن مركز مصر الاقتصادى للمؤلف .

(٣) يحق لنا هنا أن نذكر مقالة برتارد شو عن « بريطانيا الشستية » التى وردت على صفحات « أخبار اليوم » بتاريخ ٣٠ يونية سنة ١٩٤٥ « أنا أفهم الديمقراطية على أنها النظام الاجتماعى الذى يرى الى اعطاء أكبر نصيب ممكن من السعادة لجميع أفراد الشعب لا لطبقة معينة » والحق أن الأسواق الدولية فى مصر حولت السعادة الى طبقة أعضاء الأسواق دون غيرهم ، وبذلك استنت الحكومة المصرية القوانين لمصلحة تجار الصادرات فى مصر دون سواهم . فسارت شركة الحاصيل المصرية بالاسكندرية كالسلحفاة فأحت بطبقات الشعب المصرى ما أوصله الى الحالة التى يرثى لها الآن . وقد تبنت الحكومة المصرية جميع الأوامر المملاة عليها فى كل ما يتعلق بالبورصات فى مصر . وما كان أولى بمصر أن تنتصر الى مبدأ تطور الأسواق بدلا من الأخذ بالمبادىء الدولية التى افقدتها شعورها القومى . فهل كانت الحكومة المصرية فى عهد توفيق باشا حكومة شعبية تعمل للشعب ؟

وقد طغت الدولية على القومية فى عهد محمد توفيق باشا ، فتحولت مصر عن أهدافها التجارية الأهلية[1] ، وعنت الإدارة المصرية تحت الاشراف البريطانى بالقطن وبذرته ، فكانت تجارة الصادرات مقدرة بمبلغ ٢٧٫٠٤٦٫٨٧٢ جنيهاً مصرياً ، ومن هذا المجموع كانت قيمة صادرات القطن وبذرة القطن مقدرة بمبلغ ٢١٫٤٩٧٫٢٨٨ جنيهاً مصرياً أو بما يقرب من أربعة أخماس القيمة الكلية للصادرات . وكان لتقدم إنتاج القطن وتخصص الفلاحين فى زراعة القطن والعناية ببذرته مما دعا إلى تركز المعاملات الخاصة بالقطن وملحقاته فى أيدى المتخصصين من الأجانب بشئون الصادرات والواردات ، فقامت شركة المحاصيل العمومية بالاسكندرية بإدارة المعاملات الخاصة بالقطن فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٤ ، واستطاعت هذه الشركة أن تضع الأساس لسوق القطن بالاسكندرية[2] . فقد كان الغرض الذى ترمى اليه هـذه الشركة هو تنظيم أعمال التصدير ووضع الشروط والقواعد للسير عليها فى المعاملات التجارية والسهر على تنفيذها وعدم الاخلال بها ووضع القواعد اللازمة فى أعمال الخبرة ، وبالجملة تنظيم كل ماله مساس بتصدير القطن وبذرته . ولما كان مقر شركة المحصولات هو مينا البصل حيث تتم العقود المختصة بالقطن كافة « بضاعة حاضرة » فقد أصبحت مينا البصل من أوائل الأسواق المنظمة فى الديار المصرية . وقد يشترى بعض تجار الصادرات مباشرة من داخلية البلاد ولـكن كمية مشترياتهم ما كانت تتناول إلا جزءاً يسيراً من المحصول الذى كان يشرف عليه تجار الصادرات فى مينا البصل نفسه . بالاسكندريه ولنا فى « أسواق القطن » للاستاذ ابراهيم أحمد خير مرجع[3] .

---

(١) تخلت الادارة المصريه عن قوانين التطور ، ثم تتابع مبدأ تطور الأسواق المحلية الى أسواق أهليه فدوليه ، ولهذا أنشأ الأجانب فى مصر الأسواق الدولية دون رعاية بما تتطلبه الحالة من تهذيب للمصريين للاشتراك فى حركة تصدير القطن وتمويله وتصديره ، فأصبح سوق القطن فى يد الأجانب لايدخله من المصريين الا القليل النادر راجع ،، مركز مصر الاقتصادى ،، المؤلف

(٢) هذه الشركة مؤلفة من التجار المنتسبين اليها أى من جميع تجار الصادرات ، ولا يخفى أن السوق هو اجتماع الناس بغرض البيع والشراء فى مكان معين فى سلعة معينه أو سلع معينه أو قابلة التعيين . راجع جيفونز فى كتابه ،، مبادىء الاقتصاد السياسى ،، وأيضاً بحث فى كتابه ،، أسواق المعاملات المنظمه ، وقارن ،، احصاء شركات المساهمه ،، لسنه ١٩٤٢ حيث يذكر هذا الاحصاء الرسمى بصفحه ٨٢ أن الشركة المصريه لبورصة مينا البصل التجاريه هى شركة مصريه تأسست بالأسكندريه فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٤ لمدة ٩٩ سنه وأن عمل الشركه هو امتلاك العمارة المملوكه للحكومه المصرية المخصصة لأعمال بورصة مينا البصل التجاريه قصد الحصول على كافه الايرادات الناتجه من أعمال البورصه ومن تأجير الأجزاء التى لاتخصص لهذه الأعمال . ومن مجلس الادارة نرى أنه جميعه من الأجانب أمثال جورج ألالت Allemann وتيتى وباكر وبيل وبناتشى كارفر وسلامه وعلى أمين يحيى باشا . وقد بدأت الشركة أعمالها برأس مال قدره خمسه وثلاثين الف جنيه انجليزى .

(٣) يباع القطن داخل البلاد اما فى مخازن المزارعين أم فى شون المصارف أم فى المحلقات أم بشون المحالج .

أما الصفقات المؤجلة التي هي عنوان المضاربة فإنها تجرى ببورصة السماسرة منذ سنه ١٨٦١ تحت إشراف ومراقبة جمعية سماسرة البضائع الذين يضعون القواعد الواجب اتباعها في المعاملات المؤجلة أو الآجلة ، وهم المنوط بهم فوق ذلك تنفيذ الأوامر الصادرة لهم من المضاربين بصفتهم وسطاء بين الفريقين .

ومع أن دائرة شركة المحاصيل وجمعية السماسرة منفصلة أحدهما عن الأخرى فإن لشركة المحاصيل العمومية أن تتدخل في شئون الصفقات المؤجلة[1]. ويقول الأستاذ ليون بوليبز أن أسواق التجارة بالأسكندرية كانت في عهد عباس حلمي الثاني من الضعف الناتج من عدم توافر رؤوس أموال كافية لاستخدامها في المضاربة المصرية[2] والحق أن الأسواق المصرية في عهد عباس الثاني كانت تعتمد اعتماداً كلياً على بعض الشركات الأجنبية ، فكان الاحتكار من عناصر الأسواق المصرية التي شاعت في عهد عباس الثاني . فنرى مثلا أن شركة الأسواق المصرية لمتد وهي شركة انجليزية تأسست في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٩٨ لمدة ٤٠ سنة فحصلت على امتياز لاقامة أسواق للمواشي في القطر المصري ، فتمتعت بناء على عقد الامتياز بإدارة الأسواق والسلخانات[3] فكان ذلك من دواعي الاستئثار والانفراد بتجارة المواشي وادارتها إلى حيث شاءت السياسة العامة، وهذا هو حال بورصة العقود بالأسكندرية.

وعند ما وافقت وزارة المالية المصرية تحت إشراف المستشار البريطاني على نقل امتياز شركة المواشي إلى شركة الأسواق لمتد في سنة ١٩٠٠ أخذت شركة الأسواق في امتداد نفوذها والتمتع

(١) تتدخل أولا في تعين الأنموذج Type المتخذ قاعدة للرجوع اليها في الصفقات المؤجلة ، ثانيا في تحديد الدرجات والمراتب الأخرى التي فوق أو دون النموذج العام ، ثالثا تتدخل في الصفقات المؤجلة وقت التسليم فهي التي تحكم بمطابقة أو عدم مطابقة البضاعة المسلمة للأنموذج ، رابعاً تستأنف قرارات الخبراء في حالة النزاع أمام لجنة هذه الشركة المؤلفة من تجار الصادرات غالباً . قارن ،، الأسكندرية والأقطان المصريه ،، المسيو ليون بولير أستاذ علم الاقتصاد في تولوز وأيضاً ،، سوق القطن ،، للاستاذ ابراهيم أحمد ناظر مدرسة التجارة بالمنصورة . ص ١٩ ،، بورصه العقود بالأسكندرية ،، .

(٢) مع أن سوق الأقطان في الأسكندريه هي سوق ضعيفه وثانويه فانها بالنسبه للاحتكار الواقع في يد شركتين أجنبيتين كانت تتمتع بشيء من الاستقلال في عهد عباس حلمي ، وذلك بالرغم مما تحدثه الأسواق الأمريكيه من التأثير المحسوس التي ترمى الى توحيد الأسعار . فالفضل في استقلال السوق المصريه يرجع الى وجود هاتين الشركتين ، كما يرجع الى وجود الأقطان المصرية الممتازة بحماية أسواقها من تأثرات الأسواق الخارجيه . فسوق الأسكندرية بقسميه تقدم تقدماً ظاهراً من سنة ١٨٦١ .

(٣) منح عبد الله هاشم بك وآخرون في ١٤ يونيه سنه ١٨٩٨ حق امتياز استعمال ١٢٠ سوق مواشي في جهات متعددة من القطر لمدة ٣٠ سنة بشرط أن يدفع للحكومة ٥٠ ٪ من صافي الأرباح على أن تعاد هذه الأسواق للحكومة بعد مضي هذه المدة . وفي ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٠ وافقت وزارة المالية على نقل هذا الامتياز لشركة الأسواق ليمتد . وفي ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٤ مد أجل الامتياز عشر سنوات تنتهي في سنة ١٩٣٨ وقارن احصاء شركات المساهمة ،، سنة ١٩٣٤ ص ٦٦ .

بالانفراد فى إدارة بعض الحاصلات المصرية . فنى سنة ١٩٠٦ عقدت الشركة اتفاقاً مع شركة الملح والصودا ببور سعيد على أن تقوم بتوكيل عنها فى توزيع الملح فى كل القطر المصرى وفى الأسواق التابعة لها . وكذلك عقدت الشركة اتفاقاً مع الشركة الزراعية الخديوية المصرية والحكومة المصرية على بيع نترات السماد ونترات الصودا الواردة من شيلى على أن تشترك الحكومة فى أرباح بيع نترات السماد . وفى سنة ١٩٠٧ نالت الشركة حق توكيل بيع الملح للشركة الجديدة التى أسستها شركة الملح والصودا المصرية لميتد ، وشركة الملح ببور سعيد باسم شركة الملح المتحدة المصرية لميتد ، ثم اتفقت مع شركة الملح والصودا على بيع البارود والزيوت والصابون والنطرون ، وفى اتفاقات أخرى على بيع الفحم والطوب والبترول . وفى سنة ١٩١٠ نالت الشركة توكيلا للشركة المصرية لبيع الأرز وأكياس البارود ، كما اتفقت مع فريق من التجار بمصر الذين ساهموا فى إنشاء نقابة برأس مال لبيع الأرز والمواد الأخرى المطلوبة فى مصر على أن تكون الشركة وكيلتهم الوحيدة للتوزيع . وقد ساعدت الحرب على زيادة إيرادات أسواق الماشية وبقية الأسواق الأخرى . وسوف نرى فى عهد فؤاد الأول إلى أى حد تمكنت هذه الشركة من مد القوات الحربية بالعلف والتبن بل وبالحيوانات اللازمة إذ أصبحت الشركة مهيمنة على بعض الأسواق المحلية مما دعا إلى أنها أنشأت سلخانة خاصة لها كما هيمنت على بعض الموارد المصرية(١) . كذلك سوف نرى الدور الذى لعبته البورصات فى تقدم مصر التجارى خصوصاً بعد أن انقسمت سوق الأسكندرية إلى قسمين سرعان ما انضما وكونا نواة البورصة المعروفة الآن .

٤ ـ الشركات الأجنبية وتوجيهاتها واتساع مجال أعمالها : ـ

رأينا مما تقدم أن تجارة الصادرات من الأقطان بل من جميع الحاصلات أصبحت تحت سيطرة الشركات الأجنبية فى عهد عباس حلمى . فقد أصبحت تجارة القطن خاضعة تمام الخضوع لتأثير تجار الصادرات دون غيرهم . فشركة المحصولات العمومية هى التى تقوم بتقرير النماذج لموسم الأقطان وتبين الأنواع الرسمية التى تقدر الأثمان والأسعار بمقتضاها ، وهى التى تقرر بواسطة خبرائها الدرجات ومطابقة العينات لها لما فيه تحقيق مصالح المصانع البريطانية . وفى ذلك يقول الأستاذ ليون بوليير أستاذ علم الاقتصاد فى تولوز فى كتابه « الاسكندرية والأقطان المصرية » وبما أن « أغلب أعضاء شركة المحصولات العمومية هم من تجار الصادر وهم بالطبع من المضاربين الذين يشتركون فى الصفقات الموجهة

(١) راجع « احصاء شركات المساهمة سنة ١٩٤٢ » ص ٧٣٦ وقارنها بصفحة ٨٥١ حيث تجد أهمية شركة مخازن الاستيداع العمومية المصرية لمزرعة للموارد المصرية للمكن الاشراف عليها لتحقيق الأهداف السياسية العليا .

مدفوعين بمصالحهم التجارية ، فانهم عند حلول استحقاق عقودهم يكونون فى آن واحد خصوماً وحكاماً ، ويكون فى استطاعتهم عند تعيين الخبراء أن يرفضوا أو يتسلموا الأقطان المعروضة من خصومهم وأن يسيروا فى دعوام ... طبقاً لمشيئتهم وعلى حسب هوام » . ومن هذا يتبين سلطان الشركات الأجنبية على حياة المصريين التجارية ، إذ لم يكن فى سلطان العوامل المحلية ما يقاوم نفوذ تيار الصادرات خصوصاً وأن رؤوس الأموال المصرية كانت متجهة تمام الاتجاه لا للزراعة فحسب بل إلى الاستهلاك الدولى العام . وبهذا قلّت الأموال المصرية فى شركات المساهمة التى يمكن أن تتجه نحو التجارة الخارجية . ومن مثل شركة المحاصيل العمومية بالاسكندرية رأينا أنها هى التى تنظم تصدير الحاصلات المصرية من غلال وبقول وقمح وذرة وأرز وعدس وفول وبصل وكسب وبيض وجلود وسكر وحلاقه[1] فيستفيد التجار والمضاربون والزارعون إلى حد معين .

لقد كانت التجارة فى عهد محمد على باشا رائجة رواجاً حتى تدخّل فى أمرها البريطانيون[2] طبقاً للمعاهدة التركية البريطانية سنة ١٨٣٤ ، فقد كان من أثر هذا التدخل أن أقدمت الشركات الأجنبية لاستغلال موارد الثروة المصرية . فأخذت حياة المنتج المستقل تتحول ثم تنهار إلى غير رجعة إلا فى مستوى منخفض فى عهد توفيق باشا وعباس حلمى الثانى . فبعد أن تطورت حياة المنظم المصرى فى عهد محمد على باشا وعباس الأول[3] ، أخذت المشاريع الأهلية تدعو إلى استجلاب الشركات المساهمة نحو

---

(١) راجع « تقرير لجنة التجارة والصناعة » برئاسة صدقى باشا ، ص ٢٩ حيث يقول « وفى تجارة البيض والبصل وغيرها من الخضروات كالخرشوف والطماطم ميدان واسع لتجارة رابحة لكل من يزاول تصديرها بانتظام » .

(٢) راجع كلوت بك فى كتابه « لمحة عامة عن مصر » Aperçu Général sur l'Egypte

(٣) اعتبر نظام المنتج المستقل فى الزراعة قبل محمد على باشا خصوصاً وأن هذا النظام يساير أحوال الانتاج الصغير كما يساير الروح التى سادت عهد المماليك ، وراجع « ابراهيم باشا فى سوريا » تأليف الاستاذ سليمان أبو عز الدين ص ٥ حيث يقول « غير أن مرور الأيام أثبت أن هذه التدابير العثمانية « كانت قيمتها نظرية أكثر منها عملية فلم تمنع ازدياد سلطة المماليك بل مالبثوا أن صار لهم القول الفصل فى كل أمر ، وتضاءلت سلطة الوالى حتى غدا بإزائهم أضعف من الظل » . وقارن أدوارد جونن Gouin فى كتابه « مصر فى القرن التاسع عشر » وأيضاً كلوت بك فى كتابه « لمحة عامة عن مصر » Aperçu Général sur l'Egypte فترى أن كل عزبة من المماليك كان منظماً مستقلاً فى منطقة نفوذه ، وأن المنظم المستقل هو من ضرورات حياة الوحدات المستقلة سواء أكانت كبرى أم صغرى لذلك كان عليه أن يشرف على العناصر الاقتصادية المختلفة ، وأن لابد أن يتمتع بقدرة معينة وكفاءة خاصة فى تناسب عوامل الانتاج التى سيطر عليها فى زمنه ، عندما أراد الحصول على أعلى الدخول فى أقل التضحيات . وبينما كانت هذه هى الحال فى مصر ، تميزت الدول الأخرى بنظام الشركات المساهمة حتى اذا ما وجد المورد هاجرت رؤوس الأموال الأجنبية الى مصر لاستغلال ظروف مصر المنفسحة .

استغلال البلاد برؤوس أموال أجنبية . وبعد أن كانت الشركات التضامنية منتشرة فى البلاد المصرية فى عهد عباس الأول أخذت أحوال السوق تدعو إلى الأخذ بمبدأ الشركات التساهمية فى مصر فى عهد سعيد واسماعيل وتوفيق وعباس الثانى ، فانتشرت الشركات الأجنبية فى مصر فى عهد محمد سعيد باشا واسماعيل باشا انتشاراً لا مثيل له فى حياة مصر التجارية . وبعد أن كانت المشروعات فردية اتخذت الجماعات التضامنية حيث يقوم فرد أو أكثر باستثمار رؤوس أموالهم ويقوم فرد أو أكثر فى استثمار نفوذهم عند الوالى وحسن تفكيرهم فى وسائل الاستثمار والانتاج والتوزيع . وقد تحولت الشركات التضامنية إلى شركات تساهمية فى عهد اسماعيل وتوفيق باشا ، فكثرت رؤوس الأموال الاجنبية فى مصر وتمتع الأجانب بما لديهم من امتيازات فى إنشاء الشركات التساهمية البحتة ، وكان لمجلس إدارتها سلطان لايحده سلطان الوالى نفسه كما هو الحال فى مشروع قنال السويس ومشروع السكك الحديدية الضيقة ومشروع المياه والنور والترام بالاسكندرية والقاهرة .

ونرى أن عهد عباس حلمى الثانى شاع فيه المشروعات الفردية المصرية ، كما شاع فيه مشروعات الشركات التساهمية ، وبدأت مشروعات التعاون تتخذ بعض أشكالها المناسبة لحال المصريين فى حدود ضيقة تحددها الحكومة القائمة ، وكذلك أخذت الحكومة المصرية تشرف على توجيه المشروعات العامة لما فيه خير السياسة البريطانية فى مصر(١) . فقد عمدت السياسة البريطانية على الاشراف على المشروعات العامة كما عمدت على الاشراف على التجارة المرورية « ترانسيت Transit » من الفحم والمازوت ومحصولات السودان والجهات المجاورة لها التى ترد لمصر(٢) . وكان لانشاء شركة مخازن الاستيداع العمومية المصرية ليمتد الفضل فى نمو التجارة المرورية(٣) . فقد تكونت فى ٢٥ مايو سنة ١٨٨٨

---

(١) راجع « عناصر علم الاقتصاد » تأليف لميلة ودليش من الجزء الأول الطبعة الثانية ، صفحات ٢٥٠ - ٢٦٢ .

(٢) من محصولات التجارة المرورية الفحم والزيت والصمغ العربى والعاج وريش النعام والماشية والسماك ، وقد تقدمت التجارة المرورية فى عهدى توفيق وعباس حلمى ، وتعنى بها تجارة محصولات الجهات الواقعة على شواطىء البحر الأحمر والمحيط الهندى وبحار الصين ، ومن هذه المحصولات هى البن والدقيق والأرز اذ كانت ترد الى مصر على أن ترسل ثانية الى تركيا واليونان وجزر الارخبيل ، وكان يشتغل بهذه التجارة تجار أجانب من ألمان ويونانيين يستودعونها فى شركة الايداع البريطانية المرتبية بمخازن البوند ويرمز Bonded Warehouse ليوزعوها على عملائهم فى البلدان المختلفة .

(٣) راجع « احصاء شركات المساهمة » بتاريخ يونية سنة ١٩٤٣ صفحات ٨٥١ - ٨٥٤ حيث يشرح هذا الكتاب الحكومى القيم حالة هذه الشركة ويقول أن هذه الشركة تملك حصة كبيرة فى شركة مخازن الاستيداع الشرقية وهى شركة استيداع حلت على مخازن الايداع المصرية Egyptien Bonded Stores فى يافا وحيفا وتعمل فى فلسطين ، وأن هذه

من عهد محمد توفيق باشا لمدة ٧٧ سنة ، وبعد أن كان عملها الحصول من الخواجات الن والفرسون وشركاهم على تصريح بفتح مخازن جركية بالاسكندرية حيث كان هذا المساهم قد حصل من وزير المالية المصرية فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٨٥ على فتح مخازن بالجمارك المصرية ، أصبحت هذه الشركة تقوم بملكية المبانى المشيدة على الأراضى المقام عليها تلك المخازن ، وتستعمل مكاتبها فيه ، وتنشىء الآلات والأدوات وتسيّر العربات وتشيد الأكشاك وتؤجر الأرض من مصلحة السكك الحديدية ومن ميناء الاسكندرية لمدد تتجاوز الخمسة والعشرين سنة ، وتؤسس المستودعات بجميع مدن القطر وتقوم فيها ، بتصريح من الجمارك ، بكافة العمليات المتصلة بصناعة التخزين وتأجير المخازن والأراضى وجميع أنواع العمارات والتحميل على السفن والتفريغ منها والشحن والشالات والاجراءات الجركية وإعطاء صكوك وشهادات التسليف على البضائع والتسليم والقومسيون لحساب الغير والبيوعات العلنية، وبالاجمال أصبحت هذه الشركة تقوم بكافة الأشغال التى قد تتطلبها مصلحة الشركة مراعية المصالح الدولية التى تقتضيها ظروف السياسة العامة فى مصر .

وبعد أن كانت الشركة يطلق عليها « شركة مخازن الاستيداع بالاسكندرية » سميت فى سنة ١٩٠٧ « بشركة مخازن الاستيداع العمومية المصرية لميتد » وسوف نرى أن هذه الشركة امتد نفوذها أثناء الحرب العالمية الكبرى الأولى لحازت على جميع المخازن المملوكة للشركات المثيلة الأخرى وبالأخص الشركة المساهمة للاستيداع والتجارة مقابل تنازلها للشركة الأخيرة عن ٨٥٠٠ سهم عادى من أسهمها ، وأن هذه الشركة عند انتهاء أجلها سوف تؤول مخازنها القائمة على أراضى أميرية إلى الحكومة المصرية مثلها فى ذلك مثل الحالة عند انتهاء امتياز قنال السويس والبنك الأهلى المصرية وشركات الخطوط الضيقة وغيرها .

ومن هذا نرى فوائد الشركات التوزيعية فى استكمال السياسة التجارية التى اقتضتها ظروف بريطانيا فى مصر . وقد أدرك فؤاد الأول بثاقب فكره ما لمثل هذه الشركات الاحتكارية من أثر وسلطان على الحكومة المصرية ، فعمل على إنشاء مناطق حرة كبيرة يتسع نطاقها على التدريج بحيث يسهل تفريغ البضائع ونقلها فى الموانىء المصرية الثلاث وهى السويس وبور سعيد والاسكندرية ،

الشركة أنشأت فى سنة ١٩٢٨ شركة تدعى « شركة النقل والتصدير والتأمين فاردس » وتملك جميع الأسهم التى يتكون منها رأس مال الشركة المذكورة ، وأن رأس مال الشركة الأصلى زاد من ٢٤٠٢٧٥ جنيهاً مصرياً ممثلا فى ١٢٥٠ سهما قيمة كل منها ٢٠ جنيهاً انجليزياً عند تعادلها الى ٢٢٥٢٢٢ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٢٣ ممثلا فى ٦٠٠٠٠ سهم عادى قيمة كل منها ٤ جنيهات انجليزية و٩٤٢٢ سهماً ممتازاً قيمة كل منها خمسة جنيهات انجليزية .

وبهذه الطريقة أمكن الحكومة المصرية أن تساعد التجار الأجانب والمصريين - مقابل رسم بسيط - تفريغ بضائعهم وخزنها فى مستودعاتهم الخاصة بهم أو فى المستودعات العامة وترتيبها بسهولة ، ولا يخفى ما فى ذلك من تقدم التجار الوطنيين فى أعمالهم دون سيطرة شركة مخازن الاستيداع العمومية المصرية ليمتد عليهم . فاتساع دائرة تجارة المرور يحدث حركة عظيمة فى مصر كما يستوجب وجود كميات وفيرة من أصناف الحاجيات الأولية تأخذ منهـا مصر مطالبها بدون عناء كبير بل وبأثمان مناسبة . أضف إلى هذا أن تجارة المرور تحدث حركة عظيمة فى الملاحة البحرية مع أهم البلدان التى تصدر مصر محاصيلها اليها والتى سوف تكون أسواقاً كبيرة لتصريف حاصلات مصر الزراعية الصناعية(١).

ونرى أن تاريخ مصر التجارى فى عهد عباس حلمى ملىء بالتناقضات ، فبينما كانت تجارة الصادرات والشركات التى عملت على تشجيعها منتظمة تمام الانتظام ، فان تجارة الواردات كانت خالية من كل نظام ، فكثر فيها عدد الشركات من جميع الأحجام والجنسيات ولو أردات الحكومة المصرية فى عهد عباس حلمى السيطرة عليها لرأت أن هذه التجارة والشركات التى تعمل فى حدودها يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام أصلية وهى : —

١ — الشركات التى تتعامل فى الأصناف التى تستورد بواسطة بعض البيوتات المهمة ، إذ تقوم هذه الشركة بالشراء بالجملة وتبيع فى مصر إما بالقطاعى وإما بالجملة فى أغلب الظروف والأحيان . فتقوم شركة كورى اخوان باستيراد الفحم من انجلترا وبيعه لتجار المصريين إما بالجملة وإما طبقاً لنظام حصص معينة وإما بالتجزئة طبقاً لمناطق معينة ، وكذلك الحال فى نظام توزيع البترول والأخشاب ومواد البناء(٢) والدخان ، والشركات التى تكونت للاستفادة من هذه التجارة عديدة . فنرى شركة جياسات البلاح تأسست برؤوس أموال أجنبية فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٨ لمدة ٥٦ سنة فتتجر وتستغل جميع المنتجات والمواد التى تتصل بصناعة مواد البناء ، فيرد اليها المواد من الخارج وتوزع منتجاتها على الطريقة المذكورة(٣)، وكذلك هو الحال فى شركة الطوب الأبيض الرملى المنشأة فى يناير سنة ١٩١٠ لمدة ٥٠ سنة وتقوم بانشاء مصانع ومعامل الجير والطوب بأنواعه والأنابيب والأشياء المصنوعة من

(١) راجع « تقرير لجنة التجارة والصناعه » برئاسة صدق باشا ص ٣١ .

(٢) راجع شركة أسمنت بورتلاند بحلوان ص ٧٤٣ من الاحصاء الحكومى ، احصاء شركات المساهمه ، يونيه سنة ١٩٤٢ وسنوف نصف ذلك فى عهد فؤاد الأول التجارى . و ص ٤٧٦ شركة أسمنت بورتلاند طره المصريه ، وقارن ص ٨٦٧ من نفس المرجع عن « شركة مستودعات الفحم الألمانية » .

(٣) راجع « احصاء شركات المساهمه فى مصر » لسنه ١٩٣٤ بالانجليزية صفحات ٧٠ - ٧٢ ، ٩٩ .

الخزف والفخار ، وتتاجر فى أدوات البناء وتوزيعها بالطريقة المذكورة[1] . وكذلك شركة آبار الغاز الانجليزية المصرية ليمتد التى تأسست بلندن فى ٦ يوليه سنة ١٩١١ لاستغلال آبار البترول فى منطقة البحر الأحمر ، وقد حصلت هذه الشركة على امتيازات كبيرة مما دعا إلى اتساع مجال أعمالها . وقد نشأت شركة التبريدات المصرية فى ٣ يونيه سنة ١٩٠٤ لصناعة الثلج والتبريد والاتجار الناشىء عنهما وإعداد امتلاك واستغلال منشآت التبريد وذلك لحسابها أو لحساب الغير أو بالمشاركة مع الغير من الشركات الأجنبية فى الخارج[2] . كذلك تأسست شركة معامل نيترة التاج ببروكسل فى ١٥ مايو سنة ١٨٩٧ لمدة ٣٠ سنة لصنع الجعة بكافة أنواعها والاتجار بهـا وبخاصة إنشاء مصنعين فى الاسكندرية أحدهما للجعة والآخر للثلج وتتاجر فيهما . ومن أغراضها أن تحوّل منتجاتها ومايستخرج من تلك المنتجات تحويلاً صناعياً سواء لحسابها أو بواسطة إنشاء شركات جديدة أو بالاندماج فى شركات أخرى[3] . وهـذا هو الحال فى شركة ملح بور سعيد ليمتد المؤسسة بلندن فى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩ لمدة غير محددة ، وشركة الملح والصودا المصرية ليمتد المنشأة بلندن فى ٢٧ اكتوبر سنة ١٨٩٩ لمدة غير محددة، وشركة الملح المتحدة المصرية ليمتد المؤسسة بلندن فى ٣٠ يوليه سنة ١٩٠٧ لمدة غير محددة . وشركة الأعمال الهندسية بالاسكندرية المؤسسة فى سنة ١٩٠٧ لمدة ٩٩ سنة لبنـاء وتصليح السفن والقوارب والجرارات وصهر المعادن بوجه عام واستيراد الآلات وعملية طلاء أجزاء السفن السفلة الخارجية تحت خط الماء واستيراد الطلاء والنحاس والحديد والصلب وكافة مواد البناء والأعمال الأخرى المماثلة ، والأمثلة كثيرة التى نختمها بشركة المساهمة لمخازن الأدوية المصرية التى تأسست فى ٦ إبريل سنة ١٩١٤ لمدة ٥٠ سنة للاتجار بالمصنوعات الكيماوية والصيدلية والقيام بجميع الأعمال التجارية المتعلقة بها ، وقد أنشأت هذه الشركة لها فروعاً فى سنة ١٩١٥ ، وبشركة توليد الكهرباء

(١) تقوم هذه الشركة أيضاً برصف الطرق وصنع وبيع الحجر الصناعى والجير والأسمنت والرخام وجميع الأعمال الخاصة بالبناء ، ومن حق هذه الشركة أن تحصل من الحكومة المصرية أو من المجالس البلدية بالقطر المصرى على امتيازات خاصة بصناعتها ، وقد كانت هذه الشركة فى عهد عباس حلمى الثانى على وشك القيام بطريق حراثى للمواصلات ، غير أن هذا المشروع لم يتم نظراً لنشوب حرب سنة ١٩١٤ وتعذر استيراد الآلات الخاصة لذلك . راجع ص ٤٨٥ من « احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ » وقارن أيضاً «الأحصاء عن شركات المساهمة فى مصر » بالانجليزية لسنة ١٩٣٤ ص ٣٦ و ١٧٢ .

(٢) راجع احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ ص ٥١٧ وص ٩٢٤ حيث يصف تأسيس شركة الغاز وتقدمها .

(٣) راجع «احصاء شركات المساهمة» ص ٥٢٨ حيث يصف أعمال هذه الشركة وصفاً يتفق مع تحديدنا لأعمالها فى القسم الذى سوف نشرحه فى مركز الشركات التجارية بمصر فى عهد فؤاد الأول

والثلج المؤسسة بالقاهرة فى سنة ١٩٠٦ لمدة ٥٠ سنة لتشغيل القوه الكهربائية بكافة أنواعها وصناعة الثلج والحصول على كافة الترخيصات ومشتراها واستغلالها ونقل ملكيتها[١] .

٢ ـ الشركات التى تقوم بتجارة الأصناف التى يتم استيرادها بطريقة الايداع ويجرى بيعها بما يقرب من البيع بالجملة و بالقطاعى بواسطة العملاء أو النائبين عن الفابريقات ممن تستودع البضائع لديهم[٢] . فيدخل فى هذا القسم الشركات التى تتاجر فى الأصناف التى يجب أن تتجدد دائماً لأنها معرضة للتلف مع الزمن ، كالمطاط والألبان المحفوظة والفواكه المسكرة والمحفوظة ، وكذلك يدخل من ضمن هذه الشركات المنشآت التى تتاجر فى الأصناف ذات القيمة العالية التى لا تستطيع حتى البيوتات الكبرى الاتجار فيها كالحلى والمصوغات والتحف الفنية والأصناف التى لا يتم شراؤها إلا بعد معاينتها والتى يجوز أن تبقى بدون بيع مدة طويلة كالآلات والسيارات وأدوات الكهرباء[٣] . ومن هذه الشركات شركة السباخ المصرية التى تكونت فى ١٣ مارس سنة ١٩٠٩ لمدة ٣٠ سنة ، ولها أن تشترك فى شركات أخرى مماثلة لها فى الغرض . وقد منحت الحكومة المصرية هذه الشركة امتياز استخراج السماد العضوى بمدينتى طنطا و بور سعيد فى سنة ١٩١٠ [٤] وقد اشترت هذه الشركة من شركة المجارى Cairo Sewage Transport Co. مشروع نقل المخلّفات العضوية فى مدينة القاهرة وفى داخلية بلاد

---

(١) راجع « احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ » ص ٥٦٩ حيث يذكر تقرير الجمعية العمومية لهذه الشركة فى سنة ١٩٠٧ بشراء الآلات الكهربائية لمدينتى الاسماعيلية والسويس فى شركة الكهرباء بالاسماعيلية ، وقد استمرت الشركة فى زيادة القوى المحركة وتوزيعها سنة بعد أخرى نظراً لازدياد طلبات الاشتراك ، وأيضاً ص ٨٤٦ حيث يشرح نمو الشركة المساهمة لمخازن الأدوية المصرية ، وراجع ص ٩٢٨ من نفس المرجع حيث يشرح الاحصاء الرسمى أحوال الشركة المصرية لاستخراج وتجارة الفوسفات اذ نشأت فى سنة ١٩١٢ للبحث عن مناجم الفوسفات أو المعادن الأخرى على وجه العموم وشراؤها واستغلالها على أن يجوز للشركة الانضمام الى غيرها من الشركات المماثلة لها أو الاندماج فيها أو شترائها أو ضمها اليها ، وص ٩٣٩ حيث يصف تقدم شركة مناجم سينا ليمتد المؤسسة بلندن فى سنة ١٩١٣ لاستخراج المنجنيز والمتاجرة فيه .

(٢) راجع « تقرير لجنة التجارة والصناعة » برياسة دولة صدقى باشا ، ص ٣١ .

(٣) تكونت شركة النور والقوة الكهربائية بالقاهرة فى ٣ يوليه سنة ١٨٦٠ لمدة ٦٠ سنة لاستغلال القوة الكهربائية باختلاف أنواعها والتمتع بحق استغلال وبيع وشراء تلك الامتيازات وانشاء واستغلال مصانع لتوزيع القوة الكهربائية سواء كان ذلك لحسابها أو لحساب الغير ، ومن حقها أن تندمج فى مؤسسات مماثلة لها ، ولها أن تملكها أو تضمها اليها ، وراجع أيضاً ص ٨٠٠ من احصاء شركات المساهمة حيث يصف الاحصاء الرسمى شركة الشرق الأدنى العمومية للسيارات التى سوف نتكلم عنها فى الباب الثانى ، كما يصف شركة « فورد موتور مصر » فى ص ٨٢٠ وشركة فيات المساهمة الشرق فى ص ٨٢٣ .

(٤) راجع « تاريخ شركة السباخ المصرية » فى احصاء شركات المساهمة ، ص ٥٨٢ .

القطر المصري بما فى ذلك الآلات ودواب النقل والعربات . ومن نوع هذه الشركات « الشركة العمومية للكهرباء والميكانيكا » التى تأسست فى ١٢ مايو سنة ١٩٠٦ لمدة ٥٠ سنة للاشتغال بجميع الأعمال الكهربائية وبيع وشراء الأدوات والآلات بكافة أنواعها . ومن هذه الشركات أيضاً «شركة الغزل الأهلية المصرية » التى تأسست بالاسكندرية فى ٢١ مارس سنة ١٩١٢ لمدة ٥٠ سنة حيث بدأت هذه الشركة بامتلاك أصول وخصوم الشركة المعروفة باسم « الشركة الانجليزية المصرية للنسج والغزل لميتد The Anglo Egyptian Spinning & Weaving Co. Ltd. » ، فاستمرت هذه الشركة فى صناعة الغزل فى مصر وفى الخارج والتسيج والتبييض والصبغ والرسم وشغل القطن اليدوى على كافة أنواعه والكتان والصوف والجوت والحرير ومواد أخرى ذات ألياف ، وشراء وبيع هذه المواد فى مصر وفى الخارج ، وعلاوة على ذلك « الاتجار فى مصر والخارج والاتجار لحسابها أو لحساب الغير بالخيوط والأقمشة والمنتجات المشابهة لمنتجات محلات أخرى » . و«شركة الكاوتشوك المصرية» التى وإن تكونت فى العهود التالية إلا أنها كانت فى التكوين فى الخارج ، وتوزع منتجاتها عن طريق الوكالات التابعة لها فى مصر(١) ، وشركة مضارب الأرز برشيد والاسكندرية التى تأسست فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ لمدة ٤٥ سنة لانشاء واستغلال مصانع لضرب الأرز فى مصر والاتجار بهذا الصنف وتوريده وتصديره وكذلك القيام بجميع العمليات والصناعات المتعلقة به ، وبعد أن كانت أعمال الشركة فى سنة ١٩٠٦ قاصرة على إدارة مصنع صغير برشيد ، قررت فى سنة ١٩٠٦ استخدام هذا المصنع كمخزن للأرز وأصبح مصنع كرموز محلاً للعمل ، وقد بنت الشركة مخزناً لحفظ الأرز كما بنت مخازن أخرى لكثرة ما اشترته من الأرز الخام حتى أصبح عدد مخازنها ستة . وبعد أن عانت الشركة كثيراً بسبب أزمة سنة ١٩٠٧ حيث وقفت حركة مبيعاتها لتركيا والشرق بأجمعه ، فانه تجدد نشاطها فى سنة ١٩١٧ فأصبحت تصدر الأرز إما لحسابها أو لحساب الغير إلى جميع البلاد الأوربية(٢).

ومن هذه الشركات أيضاً شركة تخزين البترول المصرية التى تأسست بالاسكندرية فى ١١ مايو سنة ١٩٠٧ لمدة تنتهى فى سنة ١٩١٣ وقد مد أجلها عدة مرات أخرى تنتهى آخرها ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦. وتقوم هذه الشركة بتعهدات العقود القائمة بين الجمارك وميناء الاسكندرية من جهة ، وبين شركة مخازن البترول المصرية « س . ولموف وشركاه » من جهة أخرى ، وكذلك تقوم هذه الشركة بتخزين

---

(١) راجع « احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ » ص ٦٧٧ .

(٢) راجع « احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ ص ٦٨٦ » وراجع الاقتصاد الزراعى والتعاون . المؤلف .

البضائع لحساب الغير وخصوصاً البترول وجميع البضائع الملتهبة أو الخطرة وعمليات المارسة وجميع الشالات والعمليات الأخرى المتصلة بطبيعة أعمالها[١] . وشركة المطبوعات المصرية التي تكونت في ١٦ مايو سنة ١٩٠٦ لمدة ٥٠ سنة بالاسكندرية . وقد أنشئت هذه الشركة لانشاء واستغلال المطابع ودور النشر والمكتبات ومحال بيع الأدوات الكتابية أياً كان نوعها ، وقد نظمت الشركة مطابعها ومخازنها ومكاتبها وأنشأت مخازن للبضائع وفروعاً لها في شارع الرمل[٢] .

٣ ـ الشركات التي تتاجر بأصناف الأزياء والأدوية وأغلب أصناف الروائح العطرية والملبوسات الجاهزة وغيرها مما يستورد معظمه بصفة طرود بريدية وغيرها . والعادة أن هذه الشركات تجارية بحتة تستورد السلع وأصنافها مباشرة من المحال التي تبيع بالجملة والمحال الأخرى التي تبيع بالقطاعي حسب الشروط التي تختلف باختلاف طبيعة السلعة والبلاد المصدرة لها . وكل شركة تراعي في اختيار الجهة التي تستورد منها البضاعة ميولها الخاصة ومهارة مستخدميها[٣] . وقد بدأت هذه الشركات صغيرة ومنها ما اختص بالروائح العطرية ، ومنها ما اختص بلوازم التواليت وأصناف حدايد صغيرة ، ومنها ما اختص بابر الخياطة والملاعق الصاج والمرايات الصغيرة والأسلحة الصغيرة مثل المطاوى الجيب والسكاكين المطبخ والمقصات وخلافه والأمشاط والباغة وغير ذلك من الخردوات والعقود والتوايش الزجاجية وكافة الأصناف وقد جمعت هذه الأصناف ، تحت إدارة شركة واحدة في أواخر عهد فؤاد الأول حيث قام حسن احمد الطوخي ومحمد ابراهيم الزيات ومحروس محمد غازي ومحمد احمد الطوخي بتأسيس شركة الطوخي للخردوات ولعب الأطفال في شكل شركة مساهمة مصرية[٤] . ومن هذه الشركات التي نمت في مصر من الصغر إلى الكبر شركة سمعان صدناوى وشركة شيكوريل وشركة عمر افندى وشركة سيمون ارزت .

٤ ـ الشركات التي تقوم ببيع السلع وشرائها بواسطة الوسطاء « قومسينجية أو مندوبين » . وهذه الشركات تقوم بتأدية الخدمات كما تقوم بتداول السلع نفسها . ومع أن هذه الشركات متعددة

---

(١) راجع ,, احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ ص ٧٧٣ حيث يتبين جنسية هذه الشركة الأجنبية من واقع أعضاء مجلس ادارتها ومديريها . والأمل تمصير مثل هذه الشركات في العهد الذي ندرسه اذ كان هذا هو هدفه .

(٢) راجع ,, احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ ص ٦٩٤ ، ونقول أن هذه الشركة كانت تحتاج الى ادارة حاسمة ، وذلك لبيع الكتب لحساب الغير على نطاق واسع .

(٣) راجع ,,شركة الطوخي للخردوات ولعب الأطفال ،، كما ورد وصفها باحصاء الشركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ ص ٨١١ .

(٤) راجع ,, تقرير لجنة التجارة والصناعة ،، برئاسة صدقي باشا ، ص ٣١ ، وقارن الاقتصاد الصناعي والبنك المركزي في عهد عباس الثاني وفؤاد الأول للمؤلف ، وأيضا الاقتصاد التجاري والمواصلات ،، للمؤلف تحت الطبع .

ومتنوعة إذ منها شركات التأمين ، ومنها شركات الوكلاء بالبورصة ومنها شركات العمولة فى بيع السيارات ، ومنها الشركات العديدة التى تكون فى شكل شركات الخاصة ، فان وظيفة الوسيط فى مصر فى عهد عباس الثانى كانت تحتاج إلى التعديل والتهذيب . وقد قام فؤاد الأول بادخال التعديلات اللازمة حتى يتخصص كل تاجر بالعمل الذى يناسبه من وجهة مقدرته المالية ومن وجهة ثقافته ودرجة أمانته(١).

٥ ــ النقود والمصارف بين القومية والدولية : — «إنّا مكّنا له فى الأرض الآية» الكهف

«إن عهدنا فى عالم النقد عهد انقلاب كاسح من النوع الذى ينوء به الزمن بين الردح والردح» الأستاذ سنى اللقانى ، رئيس الهيئة المصرية فى مؤتمر النقد الدولى بأمريكا فى يولية سنة ١٩٤٤(٢) .

كان عهد مصر بالنقود عهد تحوّل فيه المصريون من التداول النوعى إلى التداول النقدى ، ثم تحوّلت فيه مصر من معيار الذهب والفضة إلى معيار الذهب ثم إلى معيار من الذهب ثم الى مستوى التبادل على أساس من الذهب . فبعد أن كان للفضة المنزلة الأولى ، تحول نظام العملة بحيث أصبح للذهب نفس المنزلة الأولى ، ثم اتبعت فى أوائل عهد محمد على باشا نظام المعدنين حيث أصبح للذهب والفضة نفس المنزلة فى التبادل الأهلى والدولى ، ثم نزلت الفضة عن مركزها للذهب فى عهد محمد سعيد باشا ، ثم انقضى نظام الذهب فى المعاملات فى أواخر عهد عباس حلمى و بدء عهد السلطان حسين ، فانقضى عهد انفراد الذهب فى التعامل النقدى الأهلى بانقضاء عهد عباس حلمى الثانى ، وأبقى النقد المصرى على الصلة بالذهب ، حتى إذا ماجاء فؤاد الأول ورجعت انجلترا إلى التعامل بالذهب ثانية فى سنة ١٩٢٥ عادت مصر إلى التعامل على أساس الذهب ، ثم خرجت عليه ثانية فى سنة ١٩٣١ كما خرجت انجلترا عليه. ونتساءل فيما إذا كان من الممكن أن يُبعث الذهب من جديد أو تكون لدولته رجعة ولو بعد حين ؟

ونحن إذ نبحث موضوع النقود فى مصر وأثره فى حياة مصر التجارية ، فلا نُريد أن نرجع القهقرى كثيراً خصوصاً وأنا بحثنا هذا الموضوع عند بحث تحسين حال المجتمع الزراعى وأثر استقرار النقد فى حياة المجتمع المصرى(٣) . لقد قامت انجلترا وعملت على تعديل نظام النقد المصرى بعد أن تدخلت فى شئون مصر الداخلية . فصدر قرار مجلس النظار فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ للنظر فى مسألة العملة المصرية . وقد نتج عن تعديل نظام العملة المصرية ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الانجليزى على مدى

(١) راجع جريدة الوفد المصرى عدد ٢٢/٤/٤٥ حيث نجد خطاب الأستاذ سنى اللقانى الى معالى وزير المالية عن النقد .

(٢) راجع المبحث الأول من هذا الفصل ، صفحات ٢٤٥ - ٢٦٩ .

(٣) راجع «علاج مصر الاقتصادى» للاستاذ محمد طلعت حرب باشا ، صفحات ٣٦ - ٤١ .

الزمن خصوصاً وأن خصائص النظام الرأسمالى الذى ساد انجلترا أصبح هو الذى يسود مصر فى حياتها التجارية العامة ، فأصبحت مصر تتخصص فى الزراعة وتنتج السلع التى ترغب انجلترا انتاجها فى مصر[1] ، وقد أصبح جهاز الثمن على أساس الجنيه الانجليزى هو الذى يرشد المنتجين الزراعيين من المصريين فى إنتاج ما يطلبه البريطانيون المستهلكون للقطن فى مصانعهم فى انجلترا . وبهذا أصبحت الوظيفة الأولى للنقود تمكن البريطانيون من قياس قيم السلع القطنية فى المجتمع المصرى وردها إلى أساس الجنيه الانجليزى . فسهل على المنتج البريطانى مقارنة دخله بنفقات إنتاجه وسهل على المستهلك المصرى من المصنوعات البريطانية توزيع دخله بين السلع البريطانية والطيبات المصرية . وبهذا سار الانتاج المصرى والاستهلاك المصرى سيراً منتظماً طبقاً لحاجات الأسواق البريطانية . وبعد أن كان الانتاج فى مصر هو للاستكفاء تحول إلى المبادلة ، وناشد المصرى استبدال سلعه القطنية بسلع المنسوجات البريطانية ، وذلك لكى يتفرغ لشئون الانتاج ، وكان الجنيه الانجليزى واعتماده على مستوى الذهب مما سهل عمليات الاستبدال ، كما أن نظام التعريفة الجمركية التى اتبعته مصر أدى إلى توجيه نشاط المصريين شطر الزراعة وإلى توزيع موارد المصريين على النواحى الزراعية دون غيرها مما أدى إلى حفظ مستوى أهل مصر عند حد منخفض ، وإلى بقاء الاصلاح الاجتماعى فى حالة ركود سواء أكان ذلك من ناحية التعليم أو ساعات العمل أو من ناحية الصحة العامة وإهمال الشئون الصناعية والتجارية ، فأرسلت مصر أغلب أقطانها إلى انجلترا ولم تحافظ على تحويل القطن إلى الصناعات المحلية التى كان من الممكن استغلالها لما فيه خير الجماعات المصريه ، وبذلك احتلت انجلترا المكانة التى كانت

---

(١) كان من ضمن ما سعت انجلترا إلى تحقيقه فى مصر فى سنة ١٨٨٤ هو حق مصر فى أن تعقد اتفاقيات تجارية مستقلة عن الدولة العثمانية ، تحقق لها ذلك حيث قبلت انجلترا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال والنرويج التحليل بلائحة الجمارك المصرية فى سنة ١٨٨٤ بما يقابل منحها معاملة الأمة الأولى بالرعاية ، وقد تحدد الرسم على الواردات بعشرة فى المائة وذلك فى الاتفاق المبرم مع انجلترا عام ١٨٨٩ بالنسبة لبعض السلع ، أما بالنسبة إلى باقى السلع الأخرى فقد احتفظت مصر بالحق فى فرض الرسوم التى تحقق لها المصلحة المصرية المحلية ، وبهذا سارت مصر وفق تعاليم مدرسة منشستر واتبعت سياسة حرية التجارة فى الوقت الذى أخذت معظم الدول فيه فى نبذ هذه السياسة والسير فى اتجاه الحماية الجمركية . وقد توسعت مصر فى تطبيق سياسة الحرية لأن معاهدة كوبدن - شيفالير Cobden - Chevalier كانت تبشيرا بتغير سياسة التجاريين إذ خفضت رسم الوارد فى أول الأمر بمقدار ٣٠ ٪ ولما خفض فيما بعد إلى ٢٤ ٪ اعتقد الفرنسيون أن حكومتهم قامت فى التهاون بمصالح المنتجين من الفرنسيين فى سبيل كسب صداقة انجلترا . فالتعريفة التى فرضتها مصر فى عصر توفيق وعباس الثانى لا يمكن اعتبارها مانعة بل انحصرت أهميتها فى كونها إيرادية . راجع الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى للمؤلف ص ٢١٤ .

لتركيا فى سنة ١٨٣٦ فأصبح لانجلترا المكانة الأولى فى تجارة مصر الخارجية كما يدل على ذلك الكشف التالى : —

المدة	النسبة المئوية للواردات من انجلترا		النسبة المئوية للصادرات الى المملكة المتحدة		العهد الذى تنتمى اليه
١٨٨٤—١٨٩٣	٣٦	من مجموع الواردات	٦٢	من مجموع الصادرات	عهد توفيق باشا
١٨٩٤—١٩٠٣	٣٥		٥٢		عهد عباس وكرومر
١٩٠٤—١٩١٣	٣٢		٥٠		عهد عباس وغورست وكتشنر

وقد أصبح الجنيه الانجليزى فى مصر أداة صالحة للادخار ولتأجيل الاستهلاك ، فوجد المصريون الاحتفاظ بالجنيه الانجليزى كأصل سائل يمكن استخدامه فى أى لحظة لدفع الديون والالتزامات المختلفة دون تحمل أى خسارة ، وبهذا سهل الجنيه الانجليزى المعتمد على الرصيد الذهبى عمليات الادخار كما سهل نقل الثروة من يد إلى أخرى ، لا فى مصر فحسب ، بل داخل الدائرة المرنة التى تدخل فى نطاق التجارة المصرية البريطانية[1] . ففى عهد محمد توفيق باشا أصبحت النقود المصرية أداة صالحة للتحاسب فى مجال المبادلات الدولية ، كما أنها أضحت أداة للاحتفاظ بالثروة أو لنقلها بين مصر وبريطانيا ، إذ أصبح المصرى يشترى بواسطتها ما يشاء من السلع البريطانية وخدمات النقل على السفن البريطانية ، بينما أصبح البريطانى يتمتع بقوة شرائية على السلع المصرية فى الحاضر والآجل[2] . فدعت هذه الحال إلى تشجيع الصادرات القطنية وعدم تحويلها فى مصر إلى صناعات أهلية كما يدل على ذلك حال محصول القطن وعلاقته بالصادر منه : —

السنة	المحصول بآلاف القناطير	الصادر من القطن بآلاف القناطير	العهد الذى بدأ فيه التحول
١٨٨٤—٨٥	٣٫٥٩١	٣٫٥٤٠	عهد محمد توفيق باشا
١٨٩٢—٩٣	٥٫٢٢١	٥٫١١٧	عهد عباس حلمى الثانى
١٩٠٢—٣	٥٫٨٣٩	٥٫٨٦٠	عهد عباس حلمى وكرومر
١٩٠٣—١٤	٧٫٦٦٤	٧٫٣٦٩	عهد عباس حلمى وغورست

(١) راجع «عناصر علم الاقتصاد» تأليف لبيب وعليش صفحات ١٧ ـ ٢٠ من الطبعة الثانية حيث تعدد وظائف النقود وهى ١ ـ واسطة عامة للتبادل ٢ ـ مقياس القيم ٣ ـ مقياس الدفع المؤجل ٤ ـ أداة الادخار ٥ ـ أساس الائتمان ٦ ـ وحدة صالحة للتحاسب والتسداد ، وصفحات ٢٠ ـ ٢٥ حيث تشرح تطور النقود التاريخى .

(٢) نستنتج من وظائف النقود ذات السعر الثابت بين بريطانيا ومصر أن النقد المصرى هو الذى يجوز قبوله فى مصر

وقد قوّى الرابطة بين العملة المصرية والعملة الانجليزية إنشاء البنك الأهلى المصرى فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨ فى عهد عباس حلمى الثانى ، خصوصاً وأنه تمتّع بامتياز إصدار البنكنوت وحده . فبعد أن انتهى عصر اسماعيل باشا بماله وما عليه ، وجاء عصر توفيق سوّيت حالة الحكومة المصرية الماليه نهائياً وانتظمت الأعمـال الاقتصادية ، ولم يكن فى البلاد من البنوك سوى « البنك المصرى Bank of Egypt الذى أسسه فى سنة ١٨٥٦ أرمنى من أزمـير برأس مال انجليزى وبفرمان من الحكومة المصرية وتوقف عن الدفع فى اكتوبر سنة ١٩١١ ، وبنك الرهونات للتسليف على الأثاث والمصوغات Société monte de piété Egyptiens المؤسس فى سنة ١٨٦٠ وبنك الأنجلو اجيسيان المؤسس فى سنة ١٨٦٤ حسب القانون الانجليزى ، وفرع لبنك الكريدى ليونيه فتح فى سنة ١٨٧٥ وفرع البنك العثمانى المؤسس فى سنة ١٨٦٧ ، وفرع لبنك دى روما المؤسس فى سنة ١٨٨٠ (١) ، وبنوك أخرى خصوصيه شاعت فى عهـد اسماعيل باشا وتوفيق باشا . وقد ذكر المسيو دى فريسينيه وزير خارجية فرنسا ورئيس وزرائها سابقاً « أن إسماعيل باشا فكر حين اضطربت أحوال مصر الماليه فى تأسيس بنك مصرى يصدّر البنكنوت ويكون المهيمن والمشرف على الحالة الاقتصادية بالبلاد ولـكن أوربا لم تستحسن ذلك وقتها ، لأنها لم تكن تفكر إلا فى صالح حملة قراطيس الديون المصريه من رعاياها

وانجلترا لتسديد الديون بين البلدين بل ويصفى حسابات البائع والمشترى عما قد يحصل من الالتزامات . وقد دعا تثبيت الأسعار بين انجلترا ومصر الى استقرار مستوى الأسعار بوجه عام وارتقاء التجارة بين مصر وانجلترا الى أكبر حجم ممكن . ثم تقدم تجارة مصر الخارجية الى درجة كبيرة سواء فى الصادرات أم الواردات حتى أصبحت قيمة الأولى ما يقرب من ثلاثة أمثال ما كانت عليه فى أوائل عهد الاحتلال ، فزادت قيمة الواردات من ٨ مليون جنيه تقريباً فى سنة ١٨٨٢ الى ٩ مليون سنة ١٨٩٣ ثم الى ١٦ مليوناً فى سنة ١٩٠٣ ووصلت ٢٧ مليونا فى سنة ١٩١٣ ، وكانت الزيادة فى الواردات مماثلة لمثيلتها فى الصادرات بعد أن اشتغلت مصر معظم مواردها فى انتاج القطن وملحقاته من سلع الصادرات ، وقارن كروتشلى فى كتابه „ التقدم الاقتصادى فى مصر الحديثة ،، ص ١٦٩ وأيضاً الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ص ١٧١ و صفحات ١٧١ - ١٨٣ للمؤلف .

(١) راجع „ علاج مصر الاقتصادى ،، تأليف طلعت حرب باشا ص ١٩ وقارن „ الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ،، للمؤلف صفحة ٨٩ حيث نقول أن أرمنياً يدعى الكيسان حصل فى سنة ١٨٤٨ على تصريح لاستثمار أموال بيت المال فى مصر على أن يدفع فائدة قدرها ١٠ ٪ بشرط أن يقوم بانشاء مصرف يكون هدفه أن يقرض الحكومه والأفراد والجماعات الأموال ، وأن يقوم بخصم الأوراق التجارية ويفتح الاعتمادات ، ولكن الجهات الاسلامية المصرية عارضت فى انشاء هذا البنك ، فلم يوفق الكيسان من تنفيذ مشروعه ، وقارن فورث فى كتابه „ البنوك فى مصر ،، ص ٩٠ حيث يقول أن الكيسان لم يفشل فحسب بل حبس من جراء مشروعه ؛ وراجع ص ١٢٠ من نفس المرجع حيث نبين أن اعمال المصارف كانت محدودة بالتجارة الخارجيه وبتمويل المعاملات الزراعيه للمدة القصيرة .

فأنشأت صندوق الدين ودفنت فكرة إنشاء البنك الوطني[1] » . فهل كان الباطل زهوقاً ؟

ولما كانت البنوك التي أنشئت في عهد اسماعيل باشا تجارية ، ومنفعتها قاصرة على طائفة معينة من التجار والصيارفين ، وجلّهم من أجانب أو من كبار الملاك المتمصرين ، وكان الفلاحون مازالوا تحت سيطرة المرابين ؛ فكر بعض الماليين في تأسيس بنوك رهن عقارية منظمة ، وعلى أثر صدور قانون التصفية في يوليه سنة ١٨٨٠ ، أي بمجرد أن حلّت الطمأنينه في البلاد ، تأسس بنكان من هذا النوع أحدهما خاضع للقوانين المصريه برأس مال فرنسي وهو البنك العقاري المصري والآخر انجليزي خاضع للقانون الانجليزي وبرأس مال انجليزي وهو بنك اللاند اندمور تجيج Land & Mortgage Bank[2] وقد كان البنك الأول أهم البنوك التي أنشئت بمصر حيث فكّر في إنشائه بعض كبار الماليين المقيمين في مصر ممن أثروا منها واستفادوا من معاملة المصريين خبرة وتجربة ، كبيت سوارس ورولو وقطاوي ، فاتفقوا مع ثلاثة من البنوك الكبيرة بفرنسا ، وهي بنك الكريدي ليونيه والسوسيتي جنرال وبنك الكنتوار ناسيونال دي سكومت على تأسيس بنك عقاري بمصر وصدر فرمان إنشائه في سنة ١٨٨٠ برأس مال قدره ٤٠ مليون فرنكا أي ١٥، ٨١٥، ٠٠٠ جنيه مصري لمدة ٩٩ سنة دفع منها ٣، ٨٥٧، ٠٠٠ جنيه مصري ، ثم زاد بعد ذلك إلى أن بلغ في سنة ١٩١١ مائتين مليوناً مدفوع منها النصف والباقي تحت الطلب حسب مقتضيات الأحوال والظروف . وكان رأس مال هذا البنك مقسما إلى ٤٠٠ ألف سهم قيمة كل سهم الاسمية ٥٠٠ فرنك مدفوع نصفها[3] وقد أذنت الحكومة المصرية

---

(١) راجع « علاج مصر الاقتصادي » تأليف طلعت حرب باشا ص ١٩ .

(٢) راجع رسالة الدكتور عبد عن « الديون العقاريه » وقارن محمد طلعت حرب باشا « بنك الأمه » ص ٤٤ .

(٣) يتبين الغرض من انشاء هذا البنك من البند الأول والثاني من قانونه : — البند الأول : تسمى الشركة بالبنك العقاري المصري والغرض منها أولا أن تقرض أصحاب العقارات بمصر مبالغ برهن عقار تسدد اما بأقساط سنوية ان كانت لمدة طويلة ، واما بالتدريج أو دفعة واحدة ان كانت لميعاد قصير الأجل ثانياً أن تخرج بقدر قيمه ما يتعهد به المقترضون فقط سندات برهونات عقارية أو عاديه يحصل تداولها في المعاملات والجهة الأداء اما قبراً بقدر أو زيادة شيء على قيمتها وبانصباء أو بغير أنصباء وبفوائد تدفع في أوقات دورية أو تعلى لأجل ما على الأصل لتأديتها معه أو بدون فائدة ، ولا تكون فائدة السندات ذوات الانصباء أقل من ٣ ٠/٠ خلاف الانصباء . والبند الثاني فيقول بقبول بفائدة مبالغ على سبيل الودائع بشرط أن لا يتجاوز قيمتها ربع رأس مال الشركة الأصلي . على أن لا تشتغل الودائع الا في سندات معتمدة ... و « يقول عدد المصور الخاص عن ثروة مصر الصناعية » بتاريخ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ٨٢ « أن الزراع قبل تأسيس هذا البنك كانوا لا يجدون مورداً للاقتراض غير المرابين الجشعين الذين كانوا يرفعون سعر الفائدة الى ٢٤ ٠/٠ و ٣٦ ٠/٠ بل أحياناً الى ٤٨ ٠/٠ في السنة الواحدة . وأن هذا البنك طرح في السوق المصرية نحو أربعين مليون جنية للتداول وبذا مكن البلاد من

لهذه الشركة بإعطاء سلف للمصريين على رهن عقار أو بدونه بشرط حصولها على إذن خاص بذلك ، كذلك صرحت الحكومة المصرية لهذه الشركة بشراء الديون المكفول أداؤها برهونات عقارية وبفتح اعتماد بحسابات على رهونات إما عقارية أو عادية[1] . وقد أجرى هذا البنك ١٤٫٦٥٣ سلفية بقيمة ٥٢ مليون جنيه ونصف بتأمين ١٫١٥١٫٤٢٣ فدانا من يوم تأسيسه لغاية أكتوبر سنة ١٩١٠، وبلغت أرباح البنك ١٫٦٥٥٫٣٣١ جنيهاً فى سنة ١٩١٠ منها فوائد سلفيات وما يتبعها ومصاريف البنك العامة وقدرها ١٫١٥٥٫٥٩٢ جنيها مصرياً وصافى ربحه الذى وزعه على المساهمين والمؤسسين ومجلس الادارة وغيرهم حسب قانونه وقدره ٤٩٩٫٧٣٩ جنيهاً. فأصاب ربح السهم الواحد الذى قيمته ٥٠٠ فرنك مدفوع نصفها فقط ما لا يقل عن ٣٦ فرنكا أى زيادة عن ١٠ ٪

أما بنك الاراضى والرهون Land & Mortgage Bank فقد كان رأسماله الأسمى ٩٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى مدفوع منه ١٥٠٫٠٠٠ جنيه، وكان رأسماله مقسماً إلى ٥٠ ألف سهم قيمة كل سهم ١٨ جنيهاً مدفوع منها ٣ جنيه ، وقد اقترض ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيهاً انجليزياً بفائدة تتراوح بين ٤ ٪ و ٥ ٪ . وقد كان نصيب هذا البنك فى توسيع نطاق الديون المعقودة على رهن قليلا ، لأنه قصر أعماله على تسليف المستهلك من أصل السلفة التى أعطاها المدد قبل الميعاد وما هو بالكثير[2] . وسوف نرى كيف ساعد البنك على حفظ التوازن المالى فى عهد فؤاد ، وذلك بالتسويات العقارية التى اتفق مع الحكومة عليها فى سنة ١٩٣٢ حتى سنة ١٩٣٨ ، بعد أن تقدمت عدة منشآت مالية فى عهد توفيق وعباس الثانى وكان أهمها بنك الإسكومت الايطالى فى سنة ١٨٨٧ وفروع بنوك أجنبية بلجيكية وسويسرية أخرى.

وقد تقدمت أعمال هذه البنوك تقدماً يذكر فى أول عهد عباس حلمى مما أدى إلى تفكير المصريين أنفسهم فى هذا العهد فى إنشاء بنوك مصرية الأصل ورأس المال . فقام المرحوم سلطان باشا والمرحوم عمر لطفى باشا وغيرهما حيث عزّ عليهما أن تعتزل الحكومة عن الأمة وأن يسعى الأجانب

تعلى الأزمات وساهم فى تقدمها الاقتصادى بنصيب وافر . والحق إن البنك أنشىء لكى يتيح الزراع سد حاجات الزراعة الفعلية والانتفاع بمشروعات الرى الصيفى كما عاون على تجزئة الملكيات الزراعية الشاسعة لما فيه خير زراعة القطن ولو بطريق غير مباشر . وسوف نرى كيف ساعد هذا البنك على تقدم مدينتى القاهرة والاسكندرية بما شيد فيها من عمارات فاخرة وبما قدمه من سلف على رهون بشروط سخية فى عهدى السلطان حسين والملك فؤاد الأول .

(١) ولهذه الشركة التعامل مع شركات البيكوتاه التى تكون مراكزها بمصر أو التى يكون لها وكلاء لسهولة حصول المقترضين على الوفاء . وراجع احصاء الشركات المساهمة سنة ١٩٣٤ و ١٩٤٢ .

(٢) راجع الدكتور عبد فى رسالته « الديون العقارية فى مصر » .

فى الاشراف على موارد الدولة عن طريق البنوك الأجنبية والمتمصرة فتصبح موارد البلاد لقمة سائغة لمضغهم، بينما يتخبط المصرى فى ديونه. فقالوا بتأسيس بنك وطنى يعمل على إصلاح حال المصريين، وعقدوا الاجتماع تلو الاجتماع ودرسوا موضوع البنوك من كل ناحية، وأخيراً استقر رأيهم على دعوة كبار المصريين والأعيان للاشتراك معهم وأرسلوا من المنشورات ما يقوّى العزيمة على إنشاء البنك الوطنى(١). فقد قالوا أننا إذا نظرنا « إلى حال كل مملكة من الممالك الأوربية على حد ذاتها نجد أن كلا منها مستقلة ببنوكها المهمة، وأن أسعد تلك الممالك، وأوسعها تجارة، وأنجحها صناعة، وأنفذها كلمة، وأقدرها سلطاناً، هى أشدها استقلالا ببنوكها، لأن المال أساس الأعمال، فان لم يكن بحيث تناله يدك فاتك عند أشد حاجتك اليه. وهذه حالتنا شاهد عدل على صحة ما قدمنا، فلو كان فى يدنا قوة مالية ذاتية، لأمكننا أن نسترد بها مصالح عزيزة لدينا يحزننا أن تبقى مضعضعة فى يد الأجانب، وكلنا ينظر اليها متلهفاً على فقدها، متشوقاً إلى يوم ردها، وما فينا من يقدر منفرداً أن يقدم ذلك اليوم ساعة، مع أننا لو تآزرنا لكان نوال المرام رهن إرادتنا. فما الذى يقعدنا عن السعى، وإنقاذ أرضنا لا يكلفنا إلا الاجتماع والتعاون لانشاء شركات مالية تفى بما لا تستطيعه الأفراد؟ أننتظر ومعظم أطياننا مرهون عند الأجانب إلى أن يأتى حين بيعها منهم بأبخس الأثمان وأصحابها ينظرون اليها ولا يجدون من إخوانهم معيناً على استيفائها؟ »

وبينما كان المصريون يتحدثون ويتناقشون أنشىء البنك الأهلى المصرى فى ٢٥ يونيه سنة ١٨٩٨(٢)

---

(١) أرسلوا المنشور الآتى الوارد فى كتاب « علاج مصر الاقتصادى »، تأليف محمد طلعت حرب باشا ص ٢٢ – ٣٠ ومنه ... خص الله الشرق بأخصب تربة وأنفس معدن وفيه كثير من الأغنياء أصحاب الرزق الواسع والنقود الوافرة، ولكن أهله لم يهتدوا أقوم السبل لاستثمار ثروة بلادهم وإنمائها، فتراهم مقتصرين من المتاجر على ما تعاطاه أجدادهم الأقدمون، منفردين فى أعمالهم، كأنهم يعتقدون أن تطير البركة فى الشركة مع ما ظهر لهم من بركات الاشتراك فى الأعمال عند أهل الغرب الذين دوخوا المسكونة وفتحوا الأقاليم الواسعة بشركاتهم التجارية. وقد تفننوا فى انشائها وتفريعها أيما تفنن، فجعلوا منها الشركات التجارية والشركات الصناعية والشركات المالية أى البنوك .. ولا يخفى أن البنوك هى الصلة بين سائر أنواع الشركات والمتاجر والمصانع، وهى الوسيط الذى لابد منه بين المال ومنفعته، وبقوتها يشغل جزء كبير من ثروة العالم بلا استثمار .. إذ البنك الأمين يجعل مال الناس فيه وديعة مثمرة تبقى تحت طلبه ورهينة أمره أيان احتاجها. فالبنك هو الوسيط الأقرب بين المدخر والمستثمر، لأنه يقبل مال الأول ويسلفه الثانى الى آجال توافق كلا منهما .. فانشاء البنوك رحمة للناس وسبباً كبيراً لتسهيل أشغالهم وتمكين رفاهيتهم، وراجع الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى للمؤلف.

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف صفحات ٩٧ وبالأخص الملحق حيث نعدد البنوك التى تكونت فى عهد سعيد باشا وترعرعت فى عهد اسماعيل وتقدمت تقدماً دولياً فى عهد توفيق وعباس الثانى، وبهذا تحولت مصر من

تعمل على استقرار العملة لما فيه ربطها بالوحدة النقدية البريطانية ، فتحقق الاشراف على العملة وتحولت عن مقاصدها القومية ، فاعتمدت مصر على إنتاج محصول واحد في صادراتها ، وذلك لتدفع به قيمة الواردات . فهل ارتقى مستوى معيشة المصريين بقدر زيادة الصادرات المصرية ، أم كان لزيادة الصادرات ما دعا إلى سوء توزيع الأرباح الناشئة عن التجارة الخارجية وسيطرة البنك الأهلي على توجيه الاستثمارات الأجنبية لما فيه خير المدخرين من الأجانب المشتغلين بالشئون التجارية الخارجية؟ لقد هبط متوسط غلة الفدان فساء حال المصريين ، وإن ارتفع سعر القطن وساء توزيع الأرباح الناشئة من الأرباح المتزايدة لفائدة شركات التصدير والبنوك الأجنبية في مصر وخارجها !

لقد احتكر البنك الأهلي المصري إصدار ورق البنكنوت مدة بقائه وهي خمسون سنة ، وتعهدت الحكومة المصرية تحت الاشراف البريطاني بأن لا تصرح لبنك آخر غيره باصدار البنكنوت[1] . وتعهد البنك الأهلي بتقسيم إدارته إلى إدارتين منفصلتين ١ – إدارة إصدار البنكنوت ٢ – إدارة الأعمال التجارية . وقد خضع البنك الأهلي المصري للقوانين المعمول بها في المحاكم المختلطة فلم يخضع من ناحيته للقوانين المصرية . وبتمتعه بامتياز إصدار البنكنوت وحفظه أموال الدولة أصبح يسيطر على العملة المصرية إلى حد بعيد . وكذلك طبقاً للمادة ٢٢ من نظام شركة البنك الأهلي التي تنص « بجواز ايداع السندات كلها أو بعضها بترخيص من وزير المالية المصرية في بنك انجلترا أو بأحد مصارف لندن بشرط موافقة وزير المالية على إسم البنك » أصبح البنك الأهلي يوجه اقتصاديات مصر نحو

أعدائها الأهلية ، وأخذت حياة القطن تؤثر في حياة مصر الاقتصادية كما يدل على ذلك علاقة مصر من محصول القطن اذ بلغت نسبة ما يصدر منه نحو ٨٥ ٠/٠ من مجموع الصادرات .

المدة	قيمة صادرات القطن وبذرته	قيمة مجموع الصادرات المصرية	النسبة المئوية	العهد الذي ساد فيه التقدم
١٨٨٥ — ٨٩	٨،٩٠٠،٠٠٠	١١،٠٤٣،٠٠٠	٨١	عهد محمد توفيق باشا
١٨٩٠ — ٩٤	١٠،١٩٠،٠٠٠	١٢،٩١٢،٠٠٠	٨٠	عهد عباس حلمي الثاني
١٨٩٥ — ٩٩	١١،١٠٤،٠٠٠	١٣،٣٩٨،٠٠٠	٨٣	« « الثاني وكرومر
١٩٠٠ — ٤	١٥،٩٩٤،٠٠٠	١٨،٣٣٥،٠٠٠	٨٧	« « « وكرومر
١٩٠٥ — ٩	٢١،٩٧١،٠٠٠	٢٤،١٢٩،٠٠٠	٩١	« « « وغورست
١٩١٠ — ١٤	٢٩،٤٩٨،٠٠٠	٣١،٦٦٢،٠٠٠	٩٣	« « « وكتشنر

(١) راجع « الاقتصاد السياسي والبنك المركزي » للمؤلف صفحات ١٢١ – ١٢٩ وقارن مضبطة مجلس النواب بتاريخ ابريل سنة ١٩٤٠ ص ١٠٠١ وراجع « عناصر علم الاقتصاد » الجزء الثاني من الطبعة الثانية لمحمد ... .

التعاون المطلوب في تنفيذ السياسة البريطانية في مصر في الشئون النقدية والمصرفية بل وكثيراً ما ربط المالية المصرية بمالية السياسة البريطانية عن طريق بنك انجلترا كما سوف نظهره في عهد فؤاد الأول.

وبعد أن كان استخدام البنكنوت محصوراً في نطاق ضيق حتى سنة ١٩١٤، إذ كان تداولها غير إلزامي، وكان الزراع على الأخص لا يرتاحون إلى تداولها، وكذلك كان تمويل محصول القطن — حتى بعد تأسيس البنك الأهلي — يجري باستيراد مقادير وافرة من الذهب الأجنبي في موسم ذلك المحصول، وكان الذهب يرد في شكل جنيهات انجليزية وعملة فرنسية ذهبية تعرف باسم «نابليون» وقيمتها عشرون فرنكا فرنسياً، وكذلك كان الجنيه التركي معتمداً في المعاملات، وكان عدد قليل جداً من الجنيهات المصرية متداولا، أخذ البنك الأهلي المصري يستعمل حقه في إصدار البنكنوت في أوائل الحرب الماضية في سنة ١٩١٤[1]. ولما نشبت الحرب في سنة ١٩١٤ استعاض البنك الأهلي المصري احتياطي الذهب بسندات الخزينة البريطانية لتغطية البنكنوت المتداول بعد أن أصبح لها سعر رسمي، وتداول تداولا إجبارياً، وبهذا ارتبطت حالة العملة المصرية بالعملة الاسترلينية. وأصبح نظام البنوك في مصر كفيلا بأن يتابع السياسة التي تمليها انجلترا على البنك الأهلي والحكومة المصرية[2].

وقد أراد اللورد كرومر أن يستكمل هيمنته على حالة مصر الاقتصادية فدعا البنك الأهلي المصري ليساهم في تأسيس البنك الزراعي المصري، إذ قال في تقريره عن سنة ١٩٠١ تمهيداً لتأسيس البنك الزراعي المصري «قلت في تقريري السابق أن أخص ما يمتاز به مشروع مصر في حل المسألة المهمة هو تعاون الحكومة والبنك الأهلي على حلها، وذلك بأن يتولى البنك تسليف الأموال على أن يكون كل ربحها له وكل خسارتها عليه، وتحصل الحكومة ماله على يد صيارفتها حين تحصيلها الأموال الأميرية، فتغنيه بذلك عن نفقة محصلين خصوصيين لتحصيل ديونه من الفلاحين، وتمكنه من تسليفهم المال

---

(١) راجع «البنوك في مصر» مجلة المصور العدد الخاص بتاريخ ابريل سنة ١٩٤٠.

(٢) كان أول محافظ للبنك الأهلي المصري هو السير الوين بالمر وخلفه السير فردريك رولات ثم خلفه محافظ ثالث السير برفورد تسي ثم خلفه السير ادوارد كوك. راجع «البنوك في مصر» مجلة المصور العدد الخاص بتاريخ ابريل سنة ١٩٤٠ وقارن «علاج مصر الاقتصادي» لمحمد طلعت حرب باشا ص ٤٦ حيث يتكلم عن الاعتمادات المالية وشرح السند الأذني والكمبيالة والشيك وفوائدها لتقدم مصر التجاري والمصرفي، وصفحات ٤٩ - ٥٦ حيث يستعرض مواد انشاء البنك الأهلي المصري، وقارن تقرير اللورد كرومر عن سنة ١٨٩٩ عن الحالة المالية والاقتصادية في مصر. وأيضاً «الاحصاء الرسمي للشركات المساهمة في سنة ١٩٣٤» ص ٢٨ بالانجليزية وصفحات ٢٨١ - ٢٩٦ من هذا الكتاب «تاريخ فؤاد الأول».

« ربا » قليل من جنب الربا التى كانوا يدفعونه قبلا[١] » ويقول اللورد كرومر عن أسباب إنشاء هذا البنك فى تقريره عن سنة ١٩٠١ « فانه من شئون بنوك الأراضى والأطيان ، لا البنوك الاعتيادية ، وأنه ينتظر من البنك الوطنى « الأهلى » أن يقرر له أكثر من ٤٠٠ ألف جنيه مصرى ، غير أن الحكومة ساعدته الآن على تذليل هذه الصعوبة بتسليفها إياه ٢٥٠ ألف جنيه فمكنته بذلك من مداومة عمله » ومما يدل على أثر سلطان المندوب البريطانى فى تكوين البنوك وإنشائها وتوجيهها ما قاله فى تقريره عن حالة مصر المالية والاقتصادية فى سنة ١٩٠١ « ولا بد من التروى وامعان النظر فيما اذا كان يلزم تغيير هذا النظام تغييراً كلياً ، ولكن على كل حال لا أرى وجهاً للعدول عنه بعد ما صحت تجربته وثبت حسن نتيجته . فالأهالى انتفعوا باستلاف المال بفائدة معتدلة للتخلص من نير المرابين فى القرى والبلاد[٢] » .

وفى الوقت الذى قامت فيه فكرة تأسيس البنك الزراعى توجهت الفكرة من جهة أخرى لاستيقاظ ملكة الاقتصاد والتدبير فى الطبقة الدنيا من المصريين ولتنظيم حال المنشآت المالية التى تقرض المصريين السلفيات على رهونات ، فصدر أمر عال فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ يقضى بأن لا يجوز إنشاء بنك مالى لتسليف النقود على رهونات بغير إذن الحكومة التى لها الحق فى تفتيش هذه المحال وذلك للتحقق من وجود عين الرهن ومن تقدير قيمة حالة الأشياء المرهونة بميزان صالح أيضاً ، والتأكد من مراعاة الشروط التى قضى بها القانون أو أوجبها التصريح[٣] . هذا وبعد أن مهد اللورد كرومر السبيل لانشاء بنك زراعى فى مصر ، تقدم للحكومة مشروع من البنك الأهلى ومن السير أرنست كاسل والخواجات اجيون وأولاده وقطاوى ومنشه وسالفاجو وزرفودا كى بتأسيس بنك زراعى لتسليف

---

(١) راجع «« علاج مصر الاقتصادى »» تأليف محمد طلعت حرب باشا ص ٩١ حيث يبين أعمال البنك الأهلى المصرى فى القروض لصغار المزارعين فى سنتى ١٩٠٠ وسنة ١٩٠١ وما تلا ذلك من سنوات فى عهد عباس الثانى .

(٢) راجع هذا التقرير القيم الذى يدل على سلطان المندوب السامى على المنشآت المالية فى عهد عباس حلمى الثانى ، فقد ورد فى هذا التقرير «« وانى على يقين مما أسمعه أنه لو كان عند البنك الأهلى رأس مال عظيم خاص بتسليف الأهالى لتيسر له أن يوسع نطاق أعماله كثيراً من هذا القبيل . ولكن التأنى فى هذا الأمر من حسن الظن لا سيما وأن التدقيق فى المراقبة شرط جوهرى لبلوغ الغاية المقصودة . وراجع « اعداد مشروع القانون الخاص بمشروع البنك الصناعى » لوزارة التجارة والصناعة .

(٣) قرر هذا الأمر العالى نفسه تأسيس صناديق التوفير بالبوستة فى أول مارس سنة ١٩٠١ بفائدة ٢٫٥ ٪ واشترط أن لا يزيد ما يودعه الشخص الواحد فى السنة عن خمسين جنيها ولا يتجاوز مجموع الوديعة ٢٠٠ جنيه . قارن تقرير اللورد كرومر سنة ١٩٠١ حيث يبين أن المودع فى صناديق التوفير بلغ من مارس الى ديسمبر سنة ١٩٠١ ٧٨٠٠٠ جنيه وأن المودعين المصريين بلغ عددهم ٤١٩٧ من ٧٧٤٠ . وراجع المقطم بتاريخ ١٩٣٥/٧/٧ « مشروع البنك الصناعى فى مصر » .

الفلاحين ما يلزمهم من نقود ، وقد جاء نظامنامة البنك المذكور مصدقاً بالأمر العالى الصادر فى ٧ مايو سنة ١٩٠٢ (١) . وكان الغرض الوحيد كما ورد فى المادة الرابعة من نصوص انشاء البنك الزراعى المصرى هو أن يسلف صغار الفلاحين إما سلفيات لا تزيد الواحدة منها عن ٥٠٠ جنيه تدفع فى مدة عشرين ونصف على الأكثر ، وهذه السلفيات تكون مضمونة برهن أول على أطيان تبلغ قيمتها ضعف المال المسلف على الأقل ، وإما سلفيات قيمة الواحدة منها لا تزيد عن ٢٠ جنيهاً تدفع فى مدة ١٥ شهراً على الأكثر ، على أن لا تزيد فائدة هذه السلفيات عن ٩ ٪ فى السنة . وقد نصت المادة الرابعة أنه اذا ظهر أن السلفيات التى عقدت مع الفلاحين زادت عن سبعة ملايين من الجنيهات تخفض الفائدة عن السلفيات الجديدة وعن المبالغ الباقية من القديمة الى ٨ ٪ فى السنة من ابتداء السنة المالية التالية(٢) . وقد تكونت شركة البنك الزراعى المصرى برأس مال قدره ٣٫٧٤٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى منها ٢٫٤٨٠٫٠٠٠ جنيه تقسم على ٤٩٦٫٠٠٠ سهم عادى الواحد منها خمسة جنيهات ، ومنها ١٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيه تقسم على ١٢٥٠٠٠ سهم ممتاز بفائدة ٤ ٪ قيمة السهم منها عشرة جنيهات ومنها ١٠٫٠٠٠ جنيه تقسم على ٢٠٠٠ حصة تأسيس قيمة الواحدة خمسة جنيهات(٣) . ويتولى إدارة الشركة مجلس مؤلف من محافظ البنك الأهلى المصرى بصفة رئيس ومن سبعة أعضاء ثلاثة منهم ينتخبون من أعضاء مجلس إدارة البنك المذكور . وتنص المادة الخامسة عشرة أن تؤلف «لجنة خاصة من ثلاثة أو أربعة على الأكثر من هؤلاء الأعضاء ويكون مركزها فى لندرا . أما مجلس الادارة فيكون مركزه فى القاهرة ، غير أنه يجوز للرئيس أن يعقد المجلس فى لندن بطريقة استثنائية إذا اقتضت مصلحة البنك ذلك . والمجلس يوقف لجنة لندرا على أعمال البنك فى كل أسبوع ، ويستطلع رأيها ويحسب أصواتها(٤) . أما إشراف الحكومة المصرية على أعمال البنك الزراعى المصرى فقد ورد فى المادة السادسة والعشرين « أن مندوبى الحكومة الذين تنتدبهم نظارة المالية لدى البنك الأهلى هم الذين

(١) تنص المادة الثالثة على أن مدة امتياز الشركة خمسون سنة تبتدىء من يونية سنة ١٩٠٢ .

(٢) يكون تحصيل أموال السلفيات بواسطة الصيارفة فى القرى على أن يدفع البنك لهم عمولة قدرها ½ ٪ عن المبالغ المتحصلة وعلى أن يدفع البنك للحكومة نفقات العمال الذين يستخدمون خاصة لأعمال البنك .

(٣) راجع المادة الخامسة من قانون البنك الزراعى المصرى حيث تذكر أن مجلس الادارة هو الذى يعين المبالغ التى تطلب من أصل أثمان الأسهم . وأنه لا يمكن زيادة رأس المال الا بعد موافقة الحكومة .

(٤) الحق أن البنك الزراعى المصرى كان تحت اشراف اللجنة الخاصة بلندرا خصوصاً وأن هذه اللجنة هى التى كانت تعين المواضيع التى تعرض على الجمعية العمومية بالقاهرة كما أنها هى التى تعرض الميزانية للموافقة على الحسابات النهائية كما أنها هى التى تتصرف فى كل الشئون الخاصة بزيادة رأس المال أو باصدار سندات وشروطها .

يراقبون بتدقيق تنفيذ قانون البنك الزراعى . ويجوز لهؤلاء المندوبين فى كل وقت أن يفحصوا حسابات البنك ويحضروا جلسات مجلس الادارة برأى استشارى (١) . وقد ورد فى المادة الحادية والأربعين أنه « فى أى سنة من السنين الخمسين اذا كانت الفوائد المتحصلة فى السنة لاتكفى لاعطاء ربح ٣ ./. فان الحكومة تدفع — بصفة إعانة — المال اللازم لسد ذلك العجز فى ١٥ فبراير على الأكثر من كل عام .

وبهذا نشىء « البنك الزراعى المصرى » فقال اللورد كرومر عن نجاح مشروعه ما يأتى فى تقريره لسنة ١٩٠٢ : — « وعليه جرت المبادلات فى هـذا الشأن وكانت النتيجة أنه أنشى فى غره يونية سنة ١٩٠٢ بنك زراعى تحت نظر البنك الأهلى، فأحيلت اليه جميع السلف التى للبنك الأهلى ، وجعل عمله الوحيد تسليف النقود للفلاحين بمقادير صغيرة وجعل رأس ماله ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى منها ١٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيه دفعت إلى سنة ١٩٠٢ ، وقد ضمنت الحكومة المصرية فائدة ٣ ./. وتقرر أن تخفض الفائدة التى كانت تؤخذ من الفلاحين من ١٠ ./. إلى ٩ ./. (٢) .

الحق أن أعمال البنك بعد أن كانت مقصورة على الوجه البحرى أصبحت شائعة فى كل أماكن القطر المصرى ، فقدر المزارعون المساعدة التى تقوم بها انجلترا لهم فى شئونهم الاستغلالية . وبهذا افتخر اللورد كرومر عن نظام المصارف فى مصر فى عهده لأنه تمكن به من الاتصال بالفلاحين بطريق غير مباشر ، كما أنه تمكن به من الاعتماد على الوكلاء المنتخبين من الانجليز لاظهار الكفاءة واليقظه والأمانة فى أعمال البنوك فى مصر . فقد ورد فى تقرير اللورد كرمر عن سنة ١٩٠٣ عن البنك الزراعى أن الفلاحين استفادوا منه حيث بلغ عدد السلف فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٢ مالا يقل عن ٤٦٫٥٧٢ ومجموعها ١٫٢٠٨٫٠٠٠ جنيه ، فزادت فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٣ إلى ٧٨٫٩١١ سلفه مجموعها

---

(١) قارن « علاج مصر الاقتصادى » للأستاذ محمد طلعت حرب باشا صفحات ٦٤ - ٦٨ حيث يشرح المادة الأربعين من قانون البنك الزراعى المصرى حيث وردبها « ويشترى بالمبالغ التى تضاف الى المال الاحتياطى تراخيص مالية بموافقة الحكومة ، وتضاف فوائدها الى الاحتياطى أيضاً .. ويعطى البنك الأهلى نظير قيامه بأعمال البنك الزراعى المالية خمسة فى المائة عما يخص أرباح مبلغ سبعة ملايين جنيه مستعمل فى التسليف و ٢٫٥ ./. عما يخص المستعمل فيه زيادة عن السبعة ملايين .

(٢) راجع تقرير اللورد كرومر عن سنة ١٩٠٢ حيث يذكر بيان السلف التى عقدت وهى ٢٤٫٥٣٢ سلفة سنة ١٩٠٢ أجلها ١٥ شهراً ومجموعها ٢٠٢٫٩٤٢ جنيهاً ، منها ١٩٠٧٨٥ سلفة الواحدة أقل من ٥ جنيه و ٦٨٠٧ الواحدة بين ٥ و ١٠ جنيهات و ٦٩٤٠ الواحدة بين ١٠ و ٢٠ جنيهاً . أما عدد السلف التى تدفع الى البنك على خمسة أقساط سنوية فقد بلغ ٢٠٫٣٤١ مجموعها ٧٤٨٫٨٧٨ جنيهاً منها ٨٥١٣ سلفه الواحدة أقل من ٣٠ جنيه ، ومعظم السلف الباقية الواحدة منها أقل من ١٠٠ جنيه وأكبر سلفه بلغت ٢٠٠ جنيه .

٢٠١٨٦٠٧٤٦ وكان متوسط السلفة ٢٧٠١٤٠ جنيه(١) وهذا يدل على الاتجاه العام للصرف في مصر

لقد قام البنك الأهلي بتمويل التجارة الخارجية كما قام البنك الزراعي المصري بتمويل أرباب الزراعات الصغرى والتقرب منهم لما فيه تحسين العلاقة بين رجال السياسة البريطانية وبين صغار المزارعين ، وبهذا يقول اللورد كرومر « كانت مساعي الحكومة مبذولة منذ عدة سنين في تحقيق هذه الغاية . فتخفيف الضرائب وزيادة وسائل الخصب بتحسين نظام الري وإنشاء البنك الزراعي وصناديق التوفير في البوسته وتجزئة أراضي الحكومة لتباع قطعاً صغيرة وتقسيط أثمانها أقساطاً صغيرة سنوية والتساهل في الضرائب المقررة على الأطيان التي تروى بعض الري وإلغاء الدخولية التي زاد الطلب على المحصولات الزراعية وإبطال رسوم الملاحة في النيل وخفض تعريفة السكك الحديدية التي سهّل نقل المحصولات بأجرة معتدلة الى أقرب الأسواق وإلغاء رسوم الكباري — هذه كلها من الوسائط التي اتخذت لتحقيق المآرب البريطانية في مصر .

فاذا ما وسّع البنك الأهلي أعماله التجارية في عهد كرومر ، كما وسع البنك الزراعي المصري نطاق أعماله بحيث أصبحت أشغاله تعم القطر المصري كله (٢) فان فروع البنوك الأخرى الأجنبية قد تسربت الى مصر حتى أصبح عهد عباس حلمي الثاني يسمى « بعهد البنوك على جميع أنواعها(٣)» .

---

(١) راجع تقرير اللورد كرومر سنة ١٩٠٣ حيث يبين أن السلف البالغ عددها ٧٨٩١١ كانت موزعة كالآتي .

سلف من جنيه فما دون = ٧٥٩ سلف من ١ جنيه الى ٥ = ٥٩٢٣ سلف من ٥ جنيه الى ٢٠ = ٦٤٣٤

« ٢٠ جنيه الى ٥٠ = ٥٣٤٨١ « من ٥٠ جنيه الى ١٠٠ = ٧٩٢٨ « من ١٠٠ جنيه الى ١٥٠ = ٢٣٥٩

« ١٥٠ جنيه الى ٢٠٠ = ١٩١٧

(٢) راجع تقرير اللورد كرومر عن سنة ١٩٠٤ ، وقارن « مشروع بنك للمصريين » لطلعت حرب باشا ، ص ٧٥ - ٧٦

(٣) راجع « الاحصاء العام لشركات المساهمة » طبعة الحكومة في سنة ١٩٣٤ صفحات ٣٤ - ٤٢ وأيضا صفحات ٤٣ - ٤٧ حيث يذكر الشركة المالية الفرنسية المنشأة في ٣٠ ابريل سنة ١٨٦٠ والشركة المالية التعاونية والتجارية المنشأة في ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ وشركة البورصة التجارية بمينا البصل المنشأة في ٣٦ مايو سنة ١٨٨٤ والشركة العامة المصرية للمحاصيل الزراعية والتجارية المنشأة في ٣١ مايو سنة ١٩٠٥ وكذلك يعدد الشركات المالية العقارات المصرية في صفحات ٥٠ - ٥٦ ومنها شركة أبوقير الانجليزية في ٦ مارس سنة ١٨٨٨ وشركة الأراضي بالغربية في أول يونيه سنة ١٩٠٥ ووكالات الأراضي المصرية المنشأة في ٣٠ مايو سنة ١٩٢١ والشركة الزراعية الصناعية في المنشأة في ٢٤ يونية سنة ١٨٩٧ ، وشركة وادي كوم امبو المنشأة في ١٤ ابريل سنة ١٩٠٤ ، وشركة البحيرة المالية المعاد انشائها في ٢٧ يوليه سنة ١٨٩٤ وشركة الأراضي المصرية في ٢٩ فبراير سنة ١٨٩٦ وشركة أراضي حوض الشيخ فضل المنشأة في ٦ مارس سنة ١٨٩٥ والشركة المتحدة المصرية المنشأة في ٦ يونية سنة ١٩٠٥ وشركة الأراضي المالية بالقاهرة المنشأة في ١٧ يوليه سنة ١٩٠٦

فبقى على مصر فى عهد السلطان حسين وفؤاد الأول أن تعمل على نهضتها العامة فى المصارف العامة والمتخصصة وأن تعمل على إيجاد سوق المال الكفيل بإيجاد الأموال اللازمة للصناعة والتجارة والزراعة بالدقة المطلوبة والتناسب المعهود .

٦ – مركز الدول المختلفة فى تجارة مصر الخارجية وأثرها فى حياة المصريين :

تبين لنا أن التجارة المصرية انقسمت إلى المعاملات التجارية بين الأفراد وهى فى الغالب التجارة الداخلية ، أما المعاملات التجارية بين مصر وبين الأمم الأخرى فتدخل فى حدود التجارة الخارجية سواء أكانت تلك المعاملات خاصة ببيع الحاصلات الزراعية وتبادل قيمتها بالحاصلات الصناعية أم كانت خاصة بالقيام بأعمال المصارف والتأمين والنقل البحرى والبرى بكافة وسائله[1] حيث تتصل أسواق مصر بما حولها وما جاورها من أسواق عالمية أخرى .

وقد أظهرنا أن انتشار التجارة ارتكزت إلى حد بعيد على وسائل المبادلة فبعد أن بدأت بالمقايضة وهى استبدال سلعة بأخرى تساويها فى القيمة أخذت الدول فى استعمال النقود كوسيلة للتعامل ثم اتسع مجال المبادلات بواسطة الأوراق التجارية كالشيكات والكمبيالات والسندات الأذنية فى عهد السلطان حسين وفؤاد الأول ، فأصبح للدائن أن يتسلم من دائنه هذه الصكوك مقابل ما له من دين تجارى أو مدنى . وبعد أن تعود المصريون على استعمال الشيكات والسندات الأذنية أخذت الكمبيالات الخارجية Bills of Exchange تجد طريقها فى المعاملات المصرية الأجنبية[2] .

وقد انتشرت تجارة مصر فى العهود القديمة والحديثة ، وبعد أن كانت محلية لم تمتد إلى الأقطار الأخرى إذ كان المصريون يميلون إلى الزراعة والصناعات المحلية الطائفية وغيرها ، أخذت فئة منهم تجلب الكماليات كما أخذت فئات أخرى تستورد الذهب والفضة ، فعم استعمالها فى المعاملات التجارية ونشر لواء التجارة الدولية لما فيه نعيم المشتغلين بها . وقد كان للحروب الصليبية بين أوربا والشعوب

---

(١) سوف نبين أن التجارة والمعاملات التجارية لمتت نفوذها واتسع مجال أعمالها فى عهد فؤاد الأول حتى شملت الأشغال الخاصة بأعمال الوكالة والعمولة-أى توزيع الوكيل بالعمولة سلع أوخدمات موكله مقابل أجر بالعمولة ، كما شملت أعمال السمسرة وأعمال المصارف كخصم الكمبيالات واقراض النقود واعطاء حوالات وخطابات اعتماد الخ . والأعمال الخاصة ببناء وتأجير وبيع وشراء السفن . والأعمال الخاصة بتوريد السلع سواء للافراد أو الهيئات .

(٢) راجع ,, الاشارة الى محاسن التجارة ،، الدمشقى وأيضا ,, الكنز ،، العينى . وقارن عناصر علم الاقتصاد ،، ,, لحيلة وعليش ،، صفحات ٢٥٠ ، ٢٥٦ الطبعة الثانية . والمعاملات فى الشريعة الاسلامية والقوانين المصرية ،، تأليف أحمد أبو الفتوح صفحات ٤٦٦ – ٤٨٣ . والدكتور الزيني فى كتابه ,, القانون التجارى ،، .

الإسلامية مما دعا إلى زيادة التعاون بين الشرق والغرب وامتداد العلاقات التجارية بينهما في عهد . فظهرت جنوه والبندقية وغيرهما في توسيع مجال المبادلات بين سوريا ومصر وغيرهما من الدول . ولكن سقوط القسطنطينية في يد الأتراك العثمانيين في سنة ١٤٥٣ مع أنه يعتبر مبدأ العصور الحديثة إلا أنه أدى الى ضعف العلاقات التجارية بين غرب أوربا والشرق ومصر ، إذ أن انتشار نفوذ الأتراك وفتحهم بعض الأقطار الشرقية وبالأخص مصر وسوريا أدى الى كثير من عناصر السلب والنهب التي كثيراً ما تدعو الى انكماش التجارة الدولية بين الأمم (١) . كما أن فداحة الضرائب والرسوم الجمركية كثيراً ما تحدد حجم التجارة الدولية . ونتساءل فيما إذا كانت سياسة الأتراك التجارية من دواعي عصر الاستكشافات في الطرق التجارية بين الشرق والغرب ؟ فقد بدأ البرتغاليون في سنة ١٤٩٨ بإرسال البعوث الاستكشافية لتوصيل الهند بأوربا حتى أوصل فاسكو ديجاما الهند بأوربا عن طريق رأس الرجاء الصالح ، كما أوصل ملوك أسبانيا بمساعداتهم لرجال الترحال والاستكشاف أوربا بأمريكا ، وكان خريستوف كولمبس من مشاهير المستكشفين وعظماء الباحثين . فسببت هذه الرحلات انقلاباً كبيراً في التجارة الدولية ، إذ أخذت التجارة المصرية ، بعد أن تحولت عنها دول أوربا وفقدت شهرتها ، تستعيد مكانتها ،وذلك بعد أن حلت أسبانيا والبرتغال محل جنوه والبندقية ، ثم حلت هولاندا وانجلترا محل أسبانيا والبرتغال في تجارة العالم المتمدين الى حد بعيد (٢)، وقد أراد السلطان الغورى ، سلطان مصر ، باتفاقه مع البنادقة أن يحارب البرتغاليين ، فأنشأ أسطولا كبيراً ولكن سلطان البرتغاليين كان أقوى من نفوذ الغورى وحليفته المتفككة القوة ، الجشعة القواعد والأركان ، فتحطم الأسطول المصري في موقعة ديو البحرية (٣)» وبهذا ابتدأ مركز العالم التجارى

---

(١) راجع « تجارة مصر بسوريا » للمؤلف حيث تذكر أن الولاة الذين كان يعينهم السلطان التركى فرضوا رسوماً عالية على كافة البضائع التي كانت تمر بمصر مما دعا أهل البلاد الأوربية الى البحث عن طريق آخر يوصل الشرق بالغرب .

(٢) بدأ ظهور هولاندا وانجلترا في عالم التجارة الدولية في أواخر القرن السادس عشر ، اذ عملت كل منهما على انتزاع النفوذ التجارى من الدول اللاتينية وبالأخص أسبانيا ، فعظمت المنافسة بين انجلترا وأسبانيا حتى حطم الانجليز أسطول الأسبان « ارمادا » في سنه ١٥٨٨ ، وقد انتهز رجال هولانده هذه المنافسة الانجليزية الأسبانية فتمكنوا من نشر نفوذهم في الشرق وأسسوا الشركات التجارية للاتجار مع الهند ، وحذا حذوهم الفرنسيون والانجليز ، فأسس الأخيرون « شركة الهند الشرقية » كما أسس الأولون شركات فرنسية داخل الممتلكات العثمانية . راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف ، وقارن « تاريخ مصر من الفتح العثمانى » للاستاذين عمر الاسكندرى وسليم حسن ، وأيضاً « عجائب الآثار » للشيخ العظيم عبد الرحمن الجبرتى و « تجارة مصر بسوريا » للمؤلف .

(٣) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » الطبعة الثانية للمؤلف صفحات ٣٨ - ٣٩ حيث تتكلم عن تجارة مصر الخارجية

ينتقل من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسى الذى أصبح الصلة بين أهم أسواق العالم التجارية الجديدة.

وبعد أن أخذ نجم البرتغاليين والأسبانيين فى الأفول إذ نازعتهم هولاندة وانجلترا وفرنسا فى الأسواق التجارية التى اكتشفوها، أخذت التجارة فى أمريكا والهند ومصر تنتشر انتشاراً دولياً، وأصبحت السفن تجوب طرق المحيطات، وبدأت الأمم المتمدينة تنظر إلى المستعمرات كأسواق لازمة لها للحصول على منتجاتها أوتصريف سلعها فيها، ولهذا يمكن اعتبار الفترة بين القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر من أهم عصور التطور فى التجارة الدولية، إذ أصبحت شواطىء أوربا وموانيها مراكز عظيمة للتجارة الخارجية[1]. فقد كان من آثار كشف أمريكا وكشف طريق الرجاء الصالح أن ابتدأ مركز العالم التجارى ينتقل من البحر الأبيض الى المحيط الأطلسى وضعفت مراكز المدن الايطالية فى تجارتها الخارجية.

حدثت بعد ذلك تطورات أخرى فى القرن التاسع عشر فى عهد محمد على دفعت التجارة الى التقدم والرقى، منها ظهور المصانع الكبرى والمتاجر العظمى التى أخذت باستعمال المبتكرات الحديثة[2]. ومنها تقسيم العمل الاقليمى الدولى[3]، ومنها اختراع السكك الحديدية، ومنها انتشار السفن التجارية فى البحار والمحيطات[4]، ومنها حفر قناة السويس، ومنها تقدم البنوك وتعددها وتخصص كل منها فى نواحى معينة، ومنها الدعوة الى الاستفادة من النظريات المختلفة الخاصة بالتجارة

فى عهد العثمانيين، وصفحات ٤٤ - ٤٦ حيث تكلم عن ثبور مصر التجارية وقارن جارمن مارتن فى كتابه ،، الأسواق المصرية ،،

(١) راجع ،، قناة السويس ،، تأليف محمد طلعت حرب باشا، وقارن ،، تاريخ مصر الاقتصادى ،، للمؤلف الطبعة الثانية، ص ٣٩

(٢) بعد أن كان الصانع يقوم بعمله فى منزله بين أولاده وأفراد أسرته وأقاربه، أخذ المنظم يقوم بتأدية وظيفته فى التجارة الأهلية وبعد تفوقها نحو التجارة الخارجية، بجمع المصنوعات اليدوية وغيرها وتاجر بها فى الأسواق المحلية والأسواق السنوية الدولية Fairs، ثم بدأ رأس المال يحل محل العمال فى المصانع، فتجمعت العمال نحو المصانع الآليه، فكان هذا بدء الانقلاب الصناعى، راجع مانتوه فى كتابه «الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر» حيث يقول أن أغلب الآلات التى اخترعت كانت تدار باليد حتى اهتدى جيمس وات الى استخدام قوة البخار وعم استعمالها فى كثير من الآلات، ونتج عن استخدامها زيادة الانتاج العالمى فزيادة المبادلات الدولية. أضف الى هذا أن الاختراعات أدت الى زيادة تطبيق مبدأ تقسيم العمال وادخاله فى أكثر الصناعات فاتسع مجال الانتاج والمبادلات.

(٣) راجع مقدمة لافنجتون فى كتابه ،، سوق رأس المال ،، وقارن ماكنزى والس ،، مصر والمسألة المصرية ،،. فقد انتشر تخصص الأقاليم فى الحرف الزراعية والصناعية وأصبح كل أقليم مختصاً بناحية معينة من الانتاج تساير كفايته.

(٤) راجع داى فى كتابه « تاريخ التجارة » وأيضاً ،، تاريخ مصر الاقتصادى ،، الطبعة الأولى صفحات ٤٠٦ - ٤٠٨.

الدولية على أساس « التكاليف النسبية[(١)] » ، ومنها تقدم المستعمرات ودواعيها من عوامل الهجرة والمهاجرة بين الأفراد والجماعات ورأس المال وتنوع استثماراته[(٢)] . ونتج عن هذا كله أن أصبح من الميسور اتساع مجال المبادلات بين الدول ، فتحولت تجارة مصر من أهليتها إلى دوليتها ، وأصبحت حياة المصريين تتوقف على مبادلاتهم مع الدول الأجنبية المختلفة ، إذ شملت هذه المبادلات جميع السلع والطيبات من ضروريات وكماليات ومفردات الرفة والترف .

فانتشرت التجارة بين مصر وبين الأمم الدانية والنائية ، وبعد أن كانت فى عهد الأتراك خاصة بالكماليات والمعادن النفيسة ، أصبحت فى عهد محمد على باشا فى الضروريات الصناعية الآلية وفى الكماليات ، ثم انتشرت حتى أصبحت مصر فى عهد سعيد باشا واسماعيل وتوفيق وعباس الثانى تتخصص فى القطن وتستبدل به ما تحتاجه من منتجات الدول الأجنبية . وبعد أن كانت تجارة مصر الخارجية مع الدول الأجنبية المختلفة ترجع الى حسن موقعها التجارى إذ جعلها هذا الموقع قلب العالم النابض، وذلك لضرورة مرور التجارة بمصر ، عمل محمد على باشا على تنشيط الحركة التجارية السليمة فى مصر فانتعشت التجارة تدريجاً فاشتركت منذ عهده فى تجارة العالم وزادت صادراتها وواردتها وبالأخص فى عهد اسماعيل باشا بعد فتح قناة السويس الذى به استعادت مصر مكانتها التجارية ، وكان القطن وملحقاته وتعضيد الحكومة له تحت الاشراف البريطانى فى عهد توفيق ما ضاعف تجارة مصر الخارجية .

وقد قضت الحماية البريطانية المقنعة على مصر تغيير مركز مصر الدولى دون مصادقة تركيا والدول التى اشتركت فى ابرام معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ . وبهذا أصبحت النصائح البريطانية للحكومة المصرية بمثابة توجيه مصر فى تجارتها الاجنبية . فأصبحت النصائح البريطانية وسيلة فى التدخل فى تجارة مصر الخارجية خصوصاً وأن وزراء مصر فى عهد توفيق باشا وعهد عباس حلمى ساعدوا بريطانيا على تحقيق مآربها من تحول التجارة المصرية الى الأهداف الدولية التى وضعتها لها بريطانيا[(٣)].

أخذت مصر تتبع فى تجارتها الخارجية النصائح البريطانية[(٤)] ، فقد وضعت السياسة البريطانية

---

(١) راجع باستيل فى كتابه « تجارة الأمم » وقارن « تاريخ مصر الاقتصادى » الطبعة الأولى ص ٤١٠ .

(٢) راجع هيكس فى كتابه « الهيكل الاجتماعى Social Framework » .

(٣) راجع « مصر والسودان » للأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى ص ٢٧ — ٣٠ .

(٤) أخذت انجلترا تتبع سياسة النصائح فى مصر ، فلما وجدت من شريف باشا امتناعاً عن قبولها انكشفت النصائح عن حقيقة أمرها بتلغراف جرانفيل الى بارنج فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤ اذ أوجب فيه العمل بالنصائح البريطانية حتى عندما رفض شريف باشا أن يقر اخلاء السودان .

المبدأ العام بوجوب اتباع الوزراء المصريين والمديرين السياسة التي يراها المندوب البريطاني في مصر وإلا تخلى الوزير المصري عن منصبه (١) . واذا أضفنا إلى ذلك تفرد انجلترا في التدخل في شئون مصر بعد إلغاء نظام الرقابة الثنائية (٢) وجدنا استئثار انجلترا بالرقابة والسيطرة على تجارة مصر الخارجية خصوصاً عند ماقبلت الحكومة المصرية تعيين أول مستشار بريطاني في ٤ فبراير سنة ١٨٨٣ (٣) ، وتعيين السير اوكلاند كولفن مستشاراً مالياً لدى الحكومة المصرية ، وعلى أثر استقالته حل محله السير ادجار فنسنت Edgar Vincent في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، ثم عين السير الوين بالمر Elwen Palmer مستشاراً مالياً بدله في ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٨٩ . ونذكر أسماء هؤلاء المستشارين لنظهر أهمية شخصيتهم في التدخل في الشئون المالية وبالأخص في توجيه التجارة الخارجية الى تحقيق المطالب البريطانية العليا . فقد كان السير الوين بالمر من مشاهير رجال السياسة والمال والبنوك ، عرف كيف يوجه تجارة مصر الى ما فيه امتداد نفوذ تجارة بريطانيا في مصر . والحق أن تجارة مصر الخارجية هي التي رفعت من شأن وظيفة المستشار المالي في مصر ، إذ بعد أن كان تعيين المستشار المالي مؤقتا ، أصبح انتخابه من بين البريطانيين ، وتدخل في منع زراعة الدخان لما فيه تشجيع صادرات القطن والواردات من المصنوعات البريطانية ، وبهذا كانت التجارة الخارجية هي التي دعت الى تجاوز سلطان المستشار المالي حدوده ، وطغيان نفوذه على سلطان الحكومة المصرية إذ ظل صاحب الحول والطول في شئون مصر المالية بوجه عام والتجارية بوجه خاص (٤) .

ونرى أن اتفاقية لندن لتسوية شئون مصر المالية بوجه عام في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ كان لها أكبر الأثر في تحولات تجارة مصر الخارجية نحو بريطانيا . فبعد أن كان القانون المعروف بقانون

---

(١) راجع « الكتاب الأزرق » سنة ١٨٨٤ ج ١ ص ١٧٦ وقارن « مصر والسودان » للأستاذ الرافعي بك ص ٢٩ .

(٢) راجع مذكرة شريف باشا الى الحكومتين الفرنسية والانجليزية في ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ باعتزام الحكومة المصرية الغاء الرقابة الثنائية التي أنشئت بمقتضى الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ الذي حل محل الأمر الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وهو التاريخ الذي يرجع اليه أصل المراقبة ، والأمرين الصادرين في ٤ سبتمبر سنة ١٧٨٩ و ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ المتممين لها . وقارن الوقائع المصرية عدد ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ ومجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ ص ٣٦ .

(٣) في ٣ فبراير سنة ١٨٨٣ رفع شريف باشا الى الخديو توفيق تقريراً يتضمن الغاء الرقابة الثنائية وارتأى الاستعانة بأحد المستشارين الأجانب على أن يكون موظفاً بالحكومة المصرية يتعين اختياره وتحديد اختصاصه الى الخديو نفسه .

(٤) راجع « مصر والسودان » تأليف عبد الرحمن بك الرافعي ص ٤٠ - ٤١ وأيضاً « الوقائع المصرية » عدد ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨٩ « والسودان المصري » لداود بركات وقارن « وصل الجنيه المصري بالانجليزي » في هذا الكتاب .

التصفية الصادر فى سنة ١٨٨٠ يحدد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٤٫٨٩٧٫٨٨٨ جنيه فقط ، بما فى ذلك الجزية السنوية التى كانت مصر تدفعها لتركيا ذهباً ومقدارها ٦٨١٫٤٨٦ جنيه مصر ، وكان حق الحكومة المصرية فى الاستدانة مقيداً بترخيص تركيا وموافقة دائنى مصر ، رأت الحكومة البريطانية أن هذا النظام يغل يدها عن التصرف فى شئون مصر المالية والتجارية ، وأنه لا بد للحكومة المصرية من الرجوع إلى الدول لتعديل القيود والترخيص بعقد قرض لمصر لسد هذا العجز الطارىء .

لهذا أرسل اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا مذكرته التلغرافية المعروفة فى ١٩ ابريل سنة ١٨٨٤ إلى حكومات فرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا يدعوهن إلى عقد مؤتمر فى لندن أو فى الاستانة للمفاوضة فى شئون مصر المالية والتجارية ، ونقول التجارية لأن انجلترا ما كانت تهتم إلا بتوسيع أسواقها فى الديار المصرية ، واستقرار أحوال التبادل على أساس الجنيه الانجليزى فى مصر ، وتمكين بريطانيا من التصرف فى موارد مصر الأهلية[1] . ألم تر أن هذه الدول عند ما لبّت دعوة انجلترا واجتمع المؤتمر بلندن فى يونيه سنة ١٨٨٤ وأخفق المؤتمرون فى طريقة تسوية حالة مصر المالية وانفضوا فى ٢ أغسطس سنة ١٨٨٤ أوفدت انجلترا فى أغسطس سنة ١٨٨٤ اللورد نورثبروك Lord Northbrook حاكم الهند العام السابق وأحد رجالها الماليين الى درس الحالة فى مصر ، فجاء اللورد نورثبروك إلى مصر فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وأوعز لمجلس الوزراء وقف استهلاك الدين العام على أن ترسل الايرادات المخصصة لصندوق الدين بموجب قانون التصفية إلى خزانة نظارة المالية . فتحوّلت ايرادات المديريات والجمارك والسكك الحديدية وميناء الاسكندرية نحو الحكومة المصرية ، وذلك لتشجيع الصادرات والواردات المصرية البريطانية . وبهذا عدّت الدوائر الأجنبية فى مصر هذا التحوّل انقلاباً مالياً[2] ، ولكن الدول لم ترض بهذا الانقلاب ، فعادت انجلترا تطرق باب المفاوضات مع فرنسا وألمانيا والنمسا

---

(١) قارن كتاب اللورد جرانفيل فى ١٦ يونية سنة ١٨٨٤ حيث يقترح عند نهاية الاحتلال الانجليزى أن يعمل مصر على الحياد على غرار بلجيكا ، وأن تكفل انجلترا لقنال السويس حيادها وحرية المرور فيها ، وراجع « مصر والسودان » للأستاذ الرافعى بك ص ٧١ حيث يذكر ملورد بمذكرة اللورد جرانفيل عن حسابات الحكومة المصرية فى سنوات ١٨٨٢ و ١٨٨٣ وعن نفقات جيش الاحتلال وزيادته من ١٧٤٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٨٢ الى ٤٢٥٫٠٠٠ فى سنة ١٨٨٣ ثم الى ٣٦٠٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٨٤ ، وأن الحكومة اضطرت لسد ذلك العجز الى القروض السائرة .

(٢) احتج معتمدو الدول وأعضاء صندوق الدين على هذا القرار ، ورفع صندوق الدين دعوى على الحكومة أمام المحكمة المختلطة بإلزامها برد ما أخذته من المال الذى بلغ ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه . فأصدرت المحكمة المختلطة فى ديسمبر سنة ١٨٨٤ حكمها بالزام الحكومة رد هذا المبلغ الى خزانة صندوق الدين ، راجع الوقائع المصرية عدد ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤ .

وإيطاليا والروسيا وتركيا ، وانتهت المفاوضة بتوقيع اتفاق لندن في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ويقضي بأن تضمن الدول الست « انجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا والروسيا » عقد قرض جديد للحكومة المصرية ، مقداره تسعة ملايين جنيه انجليزي بفائدة لا تزيد عن ٣٫٥٪ ، وأن يتولى صندوق الدين التصرف في هذا القرض(١) ، ونصت المادة ٢ من هذا الاتفاق على « أن تدفع الأقساط والكوبونات ذهباً في مصر ولندن وباريس في أول مارس وأول سبتمبر من كل سنة » ونصت المادة ١١ على أن « ما بقي من القرض بعد سداد هذه التعويضات يدفع للحكومة المصرية تبعاً لحاجتها ». وقد كانت هذه الحاجات عبارة عن الواردات اللازمة لأعمال الري والسكك الحديدية والمنسوجات البريطانية وغيرها. وقد استصحب هذا الاتفاق تصريح ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ الذي استلزم أولاً ترخيص تركيا للحكومة المصرية بعقد القرض ، ثانياً قبول الدول أن تسري على رعاياها ضريبة الأملاك وضريبة أوراق الدمغة والباطنطا ثالثاً التعجيل بمفاوضات بين الدول لتقرير النظام الذي يكفل حرية الملاحة في قناة السويس .

ونرى أن مفاوضات السير هنري دروموند « وولف » Sir Drummond Wolff بين انجلترا وتركيا من ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٥ إلى يوليه سنة ١٨٨٧ حققت لانجلترا امتداد نفوذها التجاري في مصر إذ أن تقدم نفوذ انجلترا في مصر سوف يميز انجلترا لا في مصر فحسب بل في البحر الأبيض المتوسط(٢). وبهذا تفوقت تجارة بريطانيا في مصر بينما تناقصت تجارة فرنسا والنمسا والروسيا من جراء اتفاقية الاستانة في ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧(٣) كذلك امتد نفوذ بريطانيا التجاري في مصر على حساب الدول الأخرى من جراء معاهدة الاستانة في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨(٤) . فقد بقي حياد القنال مرعياً

---

(١) راجع « مصر والسودان » للأستاذ عبد الرحمن بك الرافعي صفحات ٧٤ و ٢٣٩ — ٢٤٣ .

(٢) راجع « انجلترا في مصر England in Egypt » تأليف اللورد ملنر ص ١٣٣ .

(٣) راجع « مقالة مدام جوليت آدم » المنشورة في فبراير سنة ١٩٠٤ الواردة في كتاب « مصر والسودان » للأستاذ الرافعي بك ص ٨٣ - ٨٤ ، حيث تقول مدام آدم « فهل استفادت سياستنا من هذا الاعتراف مراعاة لمصلحة مصر ومصلحتنا ؟ كلا ... سمحت فرنسا لانجلترا أن تقول : لقد ملكت مسالك الشرق والاستانة ... وبعد الانتظار الطويل تم « الاتفاق الودي مع انجلترا في سنة ١٩٠٤ » . ويقول عبد الرحمن بك الرافعي « وصفوة القول أن اخفاق مفاوضات درمند وولف لم يكن مكسباً جدياً بل خسارة لاشك فيها » ولكن هذه الخسارة كانت مكسباً لانجلترا في امتداد نفوذها التجاري في مصر .

(٤) كان من شروط عقد الامتياز الذي منحه سعيد باشا الى فرديناند دلسبس في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ لحفر القنال طبقاً المادة ١٤ جعل القنال ومواني على الحياد ، والملاحة فيه حرة ومباحة للسفن التجارية جميعاً دون تفرقة أو تمييز أو حرمان لأي شخص أو لأية جنسية ، وحددت المادة ١٥ أن لا تمنح الشركة صاحبة الامتياز لأية سفينة أو شخص مزايا يحرم منها باقي السفن أو الشركات أو الأفراد ، قارن « مصر والسودان » الرافعي بك .

ومحترماً بين الدول إلى أن وقعت الحوادث العرابية ، نخرقت انجلترا هذا الحياد ، فاحتلت بور سعيد ثم الاسماعيلية فالسويس ، ومنعت مرور السفن من القنال واحتلته [1] . والحق أن احتلال بريطانيا فى مصر سنة ١٨٨٢ ساعد بريطانيا على وضع يدها على قنال السويس بوسائل غير مباشرة . فقد أرسل اللورد جرينفيل إلى الدول بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ مقترحات الحكومة البريطانية وهى أن تكون القناة حرة لمرور جميع السفن ، وتضمّن تصريح وزير الخارجية البريطانية المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ تأليف لجنة دولية تضع النظام الذى يضمن حرية المرور فى القنال ، وقد اجتمعت اللجنة لأول مرة فى باريس يوم ٣٠ مارس سنة ١٨٨٥ وأسفرت المفاوضات عن توقيع الاتفاق الدولى الضامن لحياد القنال وحرية الملاحة فيها ، وهو المعروف بمعاهدة الاستانة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ حيث وقع عليها مندوبو انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا واسبانيا وهولاندا ، وقد احتفظت انجلترا بحريتها فى العمل واستعمال قنال السويس إذ استلزم ذلك وجود الاحتلال ، وبقيت انجلترا تحتفظ بهذا الحق حتى ابرام الاتفاق الودى بينها وبين فرنسا فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ ، فصرحت فيه بموافقتها على أحكام معاهدة سنة ١٨٨٨ بدون قيد ولا شرط .

وبينما كانت انجلترا تدعّم مركزها التجارى الدولى فى مصر ، فانها لم تتوان فى تقدم مصالحها التجارية الدولية عن طريق مصر فى السودان وما حوله من الأقاليم . فبعد أن طلبت الحكومة البريطانية من الحكومة المصرية إخلاء السودان فى عهد وزارة شريف باشا فى ١٨٨٤ ، ورفض شريف باشا إجابة طلب الحكومة البريطانية ، استقال قائلا « إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » ، وعهد محمد توفيق باشا ، إلى رياض باشا فى تأليف الوزارة ، ولكنه أبى قبول تشكيل الوزارة لاخلاء السودان ، ثم عرضت الوزارة على نوبار باشا فقبلها على قاعدة إخلاء السودان والاذعان للنصائح الانجليزية [2] ، وتمكين بريطانيا من تحقيق أهدافها التجارية فى أواسط أفريقيا والسودان وتجارة البحر الأحمر [3] . فحلت بريطانيا محل مصر فى السودان بعد أن ضحّت مصر فى سبيل تأسيس

---

(١) راجع « الثورة العرابية » للأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى صفحات ٣٨٧ و ٤١٦ .

(٢) راجع عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه « مصر والسودان » ص ١٣٧ حيث يقول « هذه هى وزارة نوبار الثانية ، وكانت أولى الوزارات التى تألفت بعد الاحتلال على أساس التسليم للانجليز بطلباتهم ، واقرار تدخلهم ... » .

(٣) أصدر نوبار باشا أمراً باخلاء السودان فوراً وترحيل الموظفين والجاليات الأوربية والمسيحية من الخرطوم وكان عددهم لا يقل عن ١١٠٠٠ وسحب الحاميات المصرية من نواحى السودان وكان عددهم ٢٥٠٠٠ مقاتل .

السودان « بعشرات الألوف من أبنائها وملايين الجنيهات من أموالها » وجهود عشرات السنين من تاريخها(١) فأصبحت تجارة السودان لقمه سائغة للاستعمار البريطانى . فقد نشرت جريدة « البوسفور إجيسيان(٢) » فى ١٨ يناير سنة ١٨٨٤ ما يلى : وهناك متاجر زاهرة قضى عليها قرار الحكومة بالبوار ، وقد أحس تجار الصادرات والواردات من مصر والسودان بما سيلحق متاجرهم من فادح الخسائر والمضار ، فألفوا فى أوائل يناير سنة ١٨٨٤ لجنة للدفاع عن مصالحهم وقدموا مذكرة مسهبة إلى الخديو و إلى نوبار باشا و إلى وكلاء الدول السياسيين أبانوا فيها عواقب إخلاء السودان . ومما ورد فيها أن واردات السودان السنوية تبلغ نحو مليونين من الجنيهات ، وصادراته تعادل هذا القدر ، وأن سكان السودان من المصريين كانوا يبلغون وقتئذ ٥٠٫٠٠٠ منهم ١٥٫٠٠٠ من المسيحيين ، وأن بضائع تبلغ قيمتها نصف مليون جنيه معدة للتصدير إلى السودان لا تزال مودعة فى القاهرة وسواكن(٣)» .

لقد سارت انجلترا بخطوات سريعة فى تنفيذ برنامجها التجارى فاستردت السودان لمصالحها الاقتصادية ، فقد وصل غوردون إلى الخرطوم فى ١٨ فبراير سنة ١٨٨٤ وسرعان ما جمع مجلسى الأعيان وكبار التجار ، ووعدهم بإقرار العدل والطمأنينة ، وأخذ يستميل الأهلين ويرفع الضرائب عنهم ويذيع المنشورات عن فصل السودان عن مصر . وقد كان هذا بدء التدخل البريطانى فى السودان وامتداد نفوذه التجارى فى أرجائه .

ولم تكد الحكومة المصرية تقرر إخلاء السودان حتى بادرت انجلترا فى احتلال ما تتخلى عنه مصر ، ففى فبراير سنة ١٨٨٤ احتل الاميرال هيويت Hewett سواكن ثم أخذت الحكومة

---

(١) راجع ,, مصر والسودان ,, للرافعى بك ص ١٢٨ . ,, السودان المصرى ,, لداوود بك بركات .

(٢) راجع الرافعى بك فى كتابه ,,مصر والسودان,, ص ١٢٩ حيث يشير الى عدد هذه الجريدة تاريخ ١٨ يناير سنة ١٨٨٤ .

(٣) ورد فى مذكرة تجار الصادرات والواردات فى أوائل يناير سنة ١٨٨٤ الكلمات الآتية مخاطبين بها محمد توفيق باشا خديو مصر ,, هل يعقل أن العمل الكبير الذى بدأه جدكم محمد على للدفاع عن كيان مصر ذاتها ، وتابعه خلفاؤه وأكمله أبوكم العظيم اسماعيل باشا لقائمة الحضارة والتقدم والانسانية ، ودافعتم عنه سموكم الى اليوم باخلاص وشجاعة ، هل يعقل أن مثل هذا العمل ينهار بقرار يصدر على عجل وفى ساعة يأس من الكوارث التى تنتاب البلاد ؟ ,, وقد ذهب هذا النداء عبثاً اذ أن الخديو توفيق باشا عين غوردون بطلب من السير ايفلن بارنج حكمداراً عاما للسودان فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٤ على أن يكون الغرض من ارساله الى السودان هو ارجاع الجنود والموظفين والتجار الى مصر ,, . قارن ,, السودان بين يدى غوردون وكتشنر ,, تأليف ابراهيم باشا فوزى ، وأيضا ,,مصر والسودان ,, تأليف عبدالرحمن بك الرافعى ، صفحات ١٦٠ - ١٧١ ، ,, وتاريخ مديرية خط الاستواء المصرية من فتحها الى ضياعها - ١٨٦٩ - ١٨٨٩ ,, للامير عمر طوسون .

البريطانية تنفذ خطتها التجارية فى السودان وتواطأت مع مختلف الدول على اقتسام أملاك مصر فى السودان المصرى ، فأحتلت بريطانيا بل استولت على محافظتى « زيلع » و بربره » فى سنة ١٨٨٥ ، بينما احتل الايطاليون فى تلك السنة باتفاقهم مع الانجليز على «مصوع» حيث أخلتها الحامية المصرية تنفيذاً لقرار إخلاء السودان ، وكذلك استولوا على بلاد الاديترية ورأس جردفون ، واستولى الفرنسيون على ناجورة وجيبوتى . كذلك عقدت انجلترا و إيطاليا معاهدة ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ التى كملت بمعاهدة ٥ مايو سنة ١٨٩٤ ، فسوت الدولتان اقتسام النفوذ بينهما فى السودان : إذ أقرت انجلترا ما أخذته إيطاليا على حدود البحر الأحمر من السودان وفى الصومال ، وأصبحت هرر ورأس جردفون داخلة فى الممتلكات الايطالية ، وكذلك رخصت انجلترا لايطاليا باحتلال كسلا(١) والأراضى المتاخمة لها حتى نهر العطبرة احتلالا موقتاً إلى أن يتاح للحكومة المصرية استردادها ، وأقرت إيطاليا لانجلترا احتلالها زيلع و بربره .

و بينما كانت انجلترا تحدد مراكز الدول الأخرى من مركز مصر التجارى سواء أكان ذلك فى تجارة مصر بالسودان أم فى تجارة الدول الأخرى بمصر ، إذ هى تعمل على التوسع الاستعمارى والتجارى فى أفريقيا تحقيقاً لانشاء امبراطورية افريقية تمتد من رأس الرجاء الصالح جنوباً إلى القاهرة شمالا(٢) . وقد عقدت بادىء ذى بدء معاهدة أول يوليه سنة ١٨٩٠ مع ألمانيا وذلك حتى تصبح مديرية خط الاستواء من نصيبها . و بهذه المعاهدة أقرت ألمانيا المركز التى ادعته انجلترا فى أعالى النيل ، فنصت هذه المعاهدة على أن أفريقيا الشرقية البريطانية تمتد إلى حدود مصر وإلى حدود الكنغو البلجيكية . و بعد هذه المعاهدة قامت انجلترا بحملة على أوغنده لبسط نفوذها فيها . وفى مارس سنة ١٨٩٣ من عهد عباس الثانى أعلنت بسط حمايتها عليها . كذلك عقدت انجلترا معاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ مع البلجيك فى عهد عباس حلمى ، وكان الغرض من هذه المعاهدة الحيلولة بين فرنسا وحوض النيل حتى تأمن مزاحمتها ، وقد حددت هذه المعاهدة الحدود بين ولاية الكنغو التابعة لبلجيكا و بين السودان . وفى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ أكرهت انجلترا مصر على إبرام اتفاقية السودان المصرى البريطانى حيث جعلت هذه الاتفاقية السودان شركة بين مصر والسودان(٣) وكان ذلك فى عز عهد عباس الثانى .

(١) احتل الايطاليون كسلا فى ١٧ يولية سنة ١٨٩٤ اعتمادا على هذا الاتفاق ، ثم طالبتها بها انجلترا بعد انتصار الحملة المصرية الانجليزية عادت الى السودان فى سنة ١٨٩٧ وكان ذلك فى عهد عباس حلمى الثانى .

(٢) راجع « مصر والسودان » للاستاذ عبد الرحمن بك الرافعى ، ص ١٧٥ .

(٣) راجع « مصطفى كامل » للاستاذ عبد الرحمن بك الرافعى ، ص ٤١٨ و « السودان المصرى » لمحمود بركات .

وقد تفرّع عن سياسة بريطانيا التجارية فى علاقتها بأحوال مصر الاقتصادية مشروع مد سكك حديد تصل بين مصر والكاب « رأس الرجاء الصالح[١] » ، وقد ابتكر هذا المشروع جناب المستر سيسيل رودز Cecil Rhodes أحد رواد الاستعمار البريطانى ، إذ أراد توحيد جنوب أفريقيا تحت السيطرة البريطانية[٢] على مرآى من عباس الثانى وحكومته المخلصة للنفوذ البريطانى .

من هذا نرى تحوّل التجارة الخارجية المصرية نحو توثيق العلاقات المصرية البريطانية فى عهد محمد توفيق باشا[٣] ، حتى إذا ما بدأ عهد عباس حلمى الثانى كانت الوزارة المصرية تهتم بإرضاء المعتمد البريطانى فى الشئون الاقتصادية العامة ، كما أن أغلب الوظائف الكبرى كانت فى يد مندوبين بريطانيين أمثال السير إفلن بارنج واللورد كرومر فيما بعد والمستر إدجار فنسنت المستشار المالى ، والمستر مونكريف وكيل وزارة الأشغال ، والسير الفريد ملنر مدير عام حسابات الحكومة حيث أصبح وكيلا لوزارة المالية منذ سنة ١٨٩٠ ، والمستر إلدن غورست مراقب عام للأموال المقررة منذ نوفمبر ١٨٩٠ ، والمستر جون سكوت المستشار القضائى لوزارة الحقانية منذ ١٥ فبراير سنة ١٨٩١ . وبهذا اتجهت تجارة مصر الدولية نحو بريطانيا دون سواها مع أن التقدم الاقتصادى فى أوربا أعطى بعض الدول مثل ألمانيا وأمريكا بعض المميزات الصناعية لتقدم تجارتها فى بلاد الشرق الأدنى ، وكان لتنوير الرأى العام ما دعا إلى تقدير السلع والطيبات الأجنبية على حقيقة أمرها[٤] كما أن إنشاء المجلس البلدى بالاسكندرية بدكريتو ٥ يناير سنة ١٨٩٠ كان له أثره فى استقرار هذا التحوّل والتقدير . ونضيف

---

(١) راجع « سلفاهويت فى كتابه « امتداد نفوذ مصر » وهو أحسن مرجع فى هذا الموضوع .

(٢) راجع جريدة التيمس فى عددها بتاريخ مايو سنة ١٨٩٨ حيث تشير الى مشروع سيسل رودز الذى أصبح جزءا من البرنامج الاستعمارى البريطانى فى انشاء امبراطورية انجليزية افريقية .

(٣) راجع مركز الحكومة المصرية من هذا التحول كما ورد فى كتاب « مصر والسودان » للاستاذ الرافعى ص ١٨٦ - ١٨٨ فقد قبل نوبار باشا اخلاء السودان ، ص ١٢٧ من المرجع نفسه بينما رفض رياض باشا تأليف الوزارة على هذا الأساس حتى اذا أقال محمد توفيق باشا نوبار باشا فى ٧ يونية سنة ١٨٨٨ قبل رياض باشا اسناد رياسة الوزارة اليه مع أن اخلاء السودان كاد أن يتم بل تحول شئونه الى سلطان الحكم البريطانى فى مصر وخارجها ، وكان خديوى مصر يكلف رئيس الوزراء تأليف الوزارة بخطاب دقيق المعانى يذكر فيه الآتى : - « وانى ما اعهدته به من الغيرة الوطنية والاخلاص لنا ، نطلب منكم القيام بتأليف هيئة نظارة جديدة ، وأن حكمنا واجراءه يكون مع مجلس نظارتنا وبواسطته » فالكل يقبلون حكم النصائح البريطانية .

(٤) كان لظهور جريدة المؤيد فى أول ديسمبر سنة ١٨٨٩ لصاحبها المرحوم الشيخ على يوسف مانهض بالرأى العام نحو تقرير حقوقه ومطالبه الاجتماعية السياسية والاقتصادية اذ كانت سياسة المؤيد وطنية اسلامية فأحيت الصلات بين الأمم الشرقية ، وكان لظهور هذه الجريدة ماهيأ مصر لتطور الحركة الوطنية !

إلى ذلك أن توطيد المالية المصرية منذ ١٨٨٩ مكّن مصر من الحصول على الأموال بفوائد أقل من الفائدة التى كانت تؤديها على ديونها ، وبهذا اتجهت نية الحكومة المصرية تحت الاشراف البريطانى إلى تحويل بعض الديون المصرية العامة بتخفيض فوائدها ، فتحوّلت بعض القروض العامة الى الدين الممتاز ونقصت فائدته من ٥ ./٠ إلى ٣٫٥ ./٠ ، وقد استفادت المالية المصرية من هذا التحوّل مما ساعد على استيراد بعض البضائع الأجنبية ، بل وكان لتأليف وزارة مصطفى فهمى باشا فى ١٤ مايو سنة ١٨٩١ ما ساعد على تحقيق هذا التحوّل حيث قال اللورد ملنر عنه[١] « إن اختيار اللورد كرومر قد وقع على مصطفى فهمى باشا الوزير الذى كانت تنشده انجلترا . . . فقد تطوّرت روح الحكومة المصرية بالنسبة لعلاقاتها معنا ، فانه كان أول رئيس وزارة يشارك الانجليز عواطفهم بدون تحفظ » . وقد تولى الوزارة حتى وفاة الخديو توفيق باشا فى ٧ يناير سنة ١٨٩٢ ، ثم تولاها فى أوائل عهد عباس حلمى الثانى إلى أن أقيل منها فى سنة ١٨٩٣ ثم عاد اليها سنة ١٨٩٥ وبقى فيها ثلاثة عشر عاما حتى استقال فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ إبان اشتداد الحركة الوطنية[٢] . وبهذا استسلمت الحكومات المصرية إلى سلطان المندوب السامى البريطانى كما استسلم له الخديو نفسه وزعماء البلاد وجمهرة الشعب ، وسارت انجلترا فى تجارتها الخارجية بخطوات واسعة فى تحقيق أغراضها الاستعمارية[٣] فى مصر .

وعلى هذه الحالة استمرت حركة التقدم التجارى فى اضطراد ، وأصبح من الميسور فى عهد عباس الثانى نقل البضائع ورؤوس الأموال والعمال الفنيين والمنظمين الأجانب بين مصر والبلاد الأجنبية ، وأصبحت للمبادلات الدولية عنصراً أساسياً فى النظام الاقتصادى المصرى وشملت المبادلات الكماليات والضروريات التى انتشرت فى أسواق مصر العامة والخاصة ، واكتسحت الشركات الأجنبية أسواق مصر وذلك لأنها تنتج الكماليات الوفيرة من السلع والبضائع والطيبات بأبخس الأسعار ، كما تقوم بتوزيع الكثير منها بأقل النفقات على الأثرياء والفقراء طبقاً لقوتهم الشرائية .

وقد عملت انجلترا على تقليل الحوائل التى تعوق تنقّل عوامل الانتاج من انجلترا إلى مصر ، فانتقل الموظفون البريطانيون الى مصر كما انتقلت رؤوس الأموال البريطانية بكثرة الى الديار المصرية

---

(١) راجع ملنر فى كتابه ،، انجلترا فى مصر ،، ص ١٣٢ طبعة ١٩٢٠ .

(٢) راجع ،، مصطفى كامل ،، للاستاذ عبد الرحمن بك الرافعى ، صفحات ٣٠٤ - ٣٠٥ و٣٩٧

(٣) راجع ،، مصر والسودان ،، للاستاذ عبد الرحمن بك الرافعى ، صفحات ١٩٧ - ٢١٦ حيث يشرح انتصار الاحتلال الأجنبى وتنكر المصريين للحركة الوطنية ويقول ،، فالنفوس اذا نبتت الوطنية نبتت معها الأخلاق الكريمة . . . ،، وأن الحكم الأجنبى مسخ نفسية الأمة وأفقدها روح القومية والكرامة وأنشأ نفوسا مريضة تتهافت على موائد المناصب .

وذلك بفضل ارتفاع سعر الفائدة فى مصر عنه فى انجلترا فى عصر عباس الثانى والسلطان حسين. وبهذا أصبح من السهل الميسور انتقال الموظفين ورؤوس الأموال ومنظمى الأعمال البريطانيين الى مصر. وقد كان لارتباط الجنيه الانجليزى بالمصرى ما ساعد على هذه الحركة التجارية بين مصر وانجلترا، كما كان لتوجيه تيارات التجارة الخارجية ما ضمن لانجلترا زيادة وارداتها الى الديار المصرية خصوصاً أن الضرائب الجمركية كانت محدودة بالامتيازات من جهة، وبالمعاهدات التجارية من جهة أخرى، كما أن انجلترا هيمنت على إدارة الجمارك المصرية كما أدارت شئون الصرف بين مصر والبلاد الأجنبية الأخرى(١). وقد كان لزيادة الواردات المستترة من انجلترا إلى مصر مارفع مركز انجلترا فى التجارة الخارجية عن غيرها فى شئون مصر التجارية (٢)، اذ أن العلاقة بين مجموع الجانب المدين ومجموع الجانب الدائن هى التى تحدد سعر الصرف لنقود مصر. فقيمة النقد المصرى بالنسبة لنقود الدول الأخرى كانت تحت سيطرة البنك الأهلى المصرى فى تجارة مصر الخارجية. وبهذا أصبح الميزان الحسابى فى

(١) لا يخفى أن ادارة الجمارك فى عهد توفيق وعباس حلمى الثانى كانت تحت اشراف المسيو جيلار أحد كبار الموظفين من البريطانيين. والجمارك هى التى ترصد مقدار الصادر من الدولة والوارد اليها من كافة أصناف السلع والبضائع والعمليات. ويسمى البيان الناتج بميزان الدولة التجارى « للميزان التجارى ». اذ كانت انجلترا فى مركز ممتاز لمعرفة ما اذا كان ميزان مصر التجارى فى صالحها أو فى صالح أى دولة أخرى، فاذا زادت واردات المانيا الى مصر، واجهت السياسة البريطانية الموضوع بما يستحقه [من عناية وتدبير وحسن توجيه. قارن « التجارة الدولية » الدكتور احمد محمد ابراهيم ص ٨٣.

(٢) ظل ميزان مصر التجارى فى صالحها فى أغلب السنوات فى عهد توفيق وعباس حلمى والسلطان حسين بل وعهد فؤاد الأول نفسه، اذ كانت صادرات مصر من القطن وخلافه تربو على وارداتها، ولو كانت علاقة مصر تقتصر على تصدير القطن واستيراد المنسوجات وغيرها لتدفق بورود كميات كبيرة من الذهب الى الديار المصرية، غير أن انجلترا اشتغلت بالنقل البحرى وخدماته كما اشتغلت بأعمال البنوك فى مصر والخدمات الاقتصادية التى أدتها لمصر فى شكل الصادرات غير المنظورة، فنقل البضائع بالسفن البريطانية والتأمين على البضائع والقيام بأعمال الوساطة لحساب انجلترا ومباشرة أعمال المصارف لحساب بريطانيا والفوائد على الأسهم والسندات الأجنبية والديون وخدمات رجال قنال السويس كل هذا يدخل فى حساب الدول الأجنبية على مصر، وهذه الواردات المستترة كان أغلبها فى يد البريطانيين فى تجارتهم العامة مع مصر. أضف الى هذا أن ادارة شركات السياحة فى يد بعض الشركات البريطانية مما زاد مديونية مصر لانجلترا وغيرها من البلدان الأجنبية. هذا بخلاف ماينفقه المصريون فى أسفارهم وسياحاتهم ومصايفهم بالخارج وما يتقاضاه أصحاب السندات من فوائد على ديونهم على مصر وما تصرفه السفارات والقنصليات والبعثات المصرية فى خارج ديارها، كل هذا من ضمن واردات مصر المستترة. ويدخل فى واردات مصر المستترة المبالغ التى يرسلها الأجانب الى ذويهم فى بلادهم الأصلية كما يدخل فيها الجزية والتعويضات والغرامات الناشئة من ثورة عرابى وغيرها التى حدثت فى سنة ١٨٨٢ والتى شرحها عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه « مصر والسودان » ص ٣٦. وكذلك الحال فى الأموال التى سوف تدفعها مصر لرصيد بنك التعمير والانشاء وماتدفعه مصر للمنشآت العلمية والخيرية فى الخارج.

مصر تحت الاشراف البريطانى ، فإذا ما أصبح الميزان الحسابى فى صالح مصر وارتفعت قيمة النقد المصرى بالنسبة لنقود الدول الأجنبية . وكثر الطلب على النقود المصرية فى سوق الكمبيو عملت انجلترا على موازنة الحالة بما يحقق لها ولمصر توجيه تجارة مصر الى ما فيه خير البلاد طبقاً لمشيئتها ، إذ أن سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الانجليزى أصبح ثابتاً تبعاً لنظام النقد الذى تسير عليه مصر فى عهد توفيق وعباس الثانى والسلطان حسين بل والسلطان فؤاد . وسوف نرى ما قام به فؤاد الأول للحد من الفوائد التى عادت على غير مصر من تجارتها الخارجية[١] .

وعلى ضوء ما شرحناه يمكنا أن نقول أن تجارة مصر الخارجية وإن لم تتغير كثيراً من حيث الأصناف التى تكوّن التجارة فى عهدى توفيق وعباس الثانى ، فان الأمر اختلف عن ذلك من حيث البلاد التى ترد منها وتصدر اليها هذه الأصناف . ومع أننا قد سبق أن شرحنا هذا التغيير فلا نرى مانعاً من تكراره فى الكشف التالى للمدلّل : —

الدولة	واردات			صادرات		
	سنة ١٨٣٦	سنة ١٨٨٥	سنة ١٩١٣	سنة ١٨٣٦	سنة ١٨٨٥	سنة ١٩١٣
انجلترا	٢٢٤	٣٣٨	٣٠٥	٩١	٦٠٤	٤٣١
تركيا	٢٣٩	١٨٧	٩٨	٣٢٧	٣٤	٢١
النمسا	٢٠٩	١٢٢	٧٠	٢٥٥	٥٩	٥٦
ايطاليا	١٤٨	٣٧	٥٣	٩١	٧٩	٣٢
فرنسا	٩٠	١١١	٩٠	٢٠٠	٨٠	٨٨
اليونان	١٥	٧	١٩	١٨	—	١
المانيا	—	٥	٥٨	—	—	١٢٨
الروسيا	—	٤٤	٣٢	—	١١١	٧١
البلاد الأخرى	٧٥	١٠٩	٢٧٥	١٨	٣٣	١٧٢

وقد حلت انجلترا فى المنزلة الأولى التى كانت لتركيا فى سنة ١٨٣٦ سواء فى تجارة الواردات أو تجارة الصادرات ، على أنها منذ سنة ١٨٨٥ قد فقدت شيئاً من مركزها وذلك بتقدم ألمانيا و بلجيكا وايطاليا والولايات المتحدة فى مراعاة أذواق المستهلكين وقوة شرائهم ، كما أن نظام الوسطاء الذى

(١) راجع تقرير فان زيلاند عن مساوىء ومزايا ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الانجليزى .

اتبعته ألمانيا كان أكثر مناسبة للأسواق المصرية ، ولكن هذا لم يمنع زيادة عدد الشركات البريطانية التى أنشئت فى مصر[١] مما رفع من مكانة بريطانيا فى الاستثمارات البريطانية فى مصر .

كذلك أضاعت النمسا والمجر شيئاً من مكانتها ، وخلفها فيها فرنسا والبلجيك وألمانيا وسويسرا حيث دخلت فى ميدان الحياة التجارية فى عهد عباس حلمى الثانى وتقدمت مصر فى زراعة القصب كما عنت بالسكر التى ارتقت صناعته فى البلاد فأصبحت غنية عن استيراد السكر النمساوى[٢]، كذلك زاد الوارد إلى مصر من الساعات وغيرها من لعب الأطفال حيث تأصل استهلاكها بين بعض طبقات المصريين .

كذلك تعرضت تجارة واردات فرنسا فى مصر لعدة تقلبات محسوسة منذ عام ١٨٨٥ إذ أخذت تهبط وزادت ميول الهبوط بعد الاتفاق الودى حتى بلغت أدناها فى سنة ١٩٠٩ ، أما نصيبها من تجارة الصادرات فلم يحدث فيها تغيير يذكر . وقد أخذت فرنسا فى الاندماج فى بعض الشركات البلجيكية فى مصر ، فأصبحت الرؤوس الأموال الفرنسية تتخذ مكانتها فى الاستثمارات المصرية جنباً بجنب الشركات البلجيكية[٣] بل والبريطانية فى كثير من الأحوال .

أما اليونان فقد تغير قسطها فى تجارة مصر من صادرات ، وواردات تغيراً كبيراً بين سنتى ١٨٣٦ و١٨٨٥ ، ثم ثبت على حاله منذ سنة ١٨٨٥ فى تجارة الصادرات ، وزاد زيادة محسوسة منذ سنة ١٩٠٨ فى تجارة الواردات[٤] . ثم تغير الحال بعد سنة ١٩١٤ حيث تضاعفت صادرات اليونان تقريباً فوصلت حدها فى سنة ١٩١٧ . أما الواردات إلى اليونان فقد استمرت منخفضة إلا فى سنة ١٩١٧ .

---

(١) راجع تقرير بنك مصر عن الصناعات المصرية المقدم لوزارة المالية فى سنة ١٩٢٧ ، وأيضاً قارن الاستثمارات الأجنبية فى مصر للأستاذ كروتشلى ص ١٤ حيث يأتى بالكشف الآتى عن الشركات التى تكونت فى مصر من الجنسيات الآتية :

السنة	مصرى	انجليزى	بلجيكى	فرنسى	سويسرا	المجموع	ملاحظات
١٩٠٧	٩٨	٨٥	١٤	٤	—	٢٠١	يمكن مقارنة هذا الكشف
١٩١١	١٠٤	٣٨	١٦	٧	—	١٦٥	بما أوردناه فى كتابنا تاريخ
١٩٢٨	١٨٤	٢٧	٨	٢	١	٢٢٢	مصر الاقتصادى صفحة ٥٢٣
١٩٣٢	٢٠٤	٢٩	٧	٢	١	٢٤٣	و ٥٨٨ .

(٢) راجع « تقرير لجنة الصناعة والتجارة » برياسة صدقى باشا ص ٩ . وقارن « تاريخ مصر الاقتصادى » المؤلف ص ٤٦٢ و ٥٢٣ و ٥٣٣ . وأيضاً « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » المؤلف .

(٣) قارن مينوست فى محاضرته عن رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر سنة ١٩٣٤ .

(٤) راجع « تقرير لجنة التجارة والصناعة » برياسة صدقى باشا ص ١٠ وقارن احصاء سنة ١٩٢٠ - ١٩٢٢ صفحات ٢ و ٣ .

وكانت إيطاليا أو بالأحرى تسكانيا تضرب بسهم عظيم فى تجارة مصر العامة ، ولكنها فقدت مركزها عند ماتعرضت للتقلبات الداخلية ، فاذا ماستقر حالها منذ سنة ١٨٩٠ أخذ مركزها فى تجارة الواردات يتحسن ، ولكن حظها فى تجارة الصادرات قد نقص نسبياً عما كان عليه فى سنة ١٨٨٥ .

وقد تعرضت روسيا إلى انتكاس فى تجارتها مع مصر إذ كانت صادراتها الى مصر فى تزايد منذ سنة ١٨٨٤ حتى سنة ١٩٢٣ ، ثم تدهورت تدهوراً كبيراً ، مع أن الواردات الى روسيا كانت فى حالة استقرار كبير ، ولو أنها مالت بعد سنة ١٩١٤ الى بعض الهبوط(٣) الذى يساير أحوال الاضطراب فى داخلها.

أما أمريكا الجنوبية والشمالية وبالأخص الولايات المتحدة فبعد أن وصلت تجارتها أعلى درجة من التقدم سنة ١٩١٥ ، أخذت تنخفض انخفاضاً كبيراً سنة ١٩١٨ ثم أخذت فى النمو ثانية ، وإذا كان هذا هو الحال فى تجارة الولايات المتحدة فهو لم يختلف فى البرازيل وشيلى وأغلب ولايات أمريكا الجنوبية.

أما بلجيكا فقد أخذ نصيبها فى التحسين من تجارة مصر العامة خصوصاً وأنها استثمرت رؤوس أموالها فى شركات النقل والبنوك وشركات الأراضى المصرية والخطوط الضيقة ، ونالت هذه الشركات نجاحا كبيراً فى عهدى عباس والسلطان حسين(٤) .

أما تجارة اليابان فقد اضطرد نجاحها ، وزاد اتساع مفرداتها ، وأصبحت علاقاتنا التجارية بها بالغة التقدم ، حتى تعرضت وارداتها إلى بعض الضرائب الجمركية العالية منعاً لمنافستها لمثيلاتها من البضائع البريطانية . أما صادرات مصر إلى اليابان فقد كانت فى غاية الاعتدال ثم مالت إلى التناقص ولو أنها بدأت فى النهوض منذ سنة ١٩١٦ وسنة ١٩١٧ ثم انخفضت ثانية طبقاً لحالة تجارة بريطانيا مع مصر(٥).

أما تركيا فبعد أن كان لها المركز السامى فى سنة ١٨٣٦ ، فان نصيبها هبط هبوطاً كبيراً فى تجارة الواردات ، أما تجارة الصادرات فقد أخذت أيضاً فى التناقص منذ سنة ١٩١٤ حتى أصبحت عديمة الأهمية بعد ذلك . هذا بخلاف علاقة مصر بسوريا وفلسطين والعراق حيث أخذت تجارة مصر الخارجية فى التحسن كما يدل على ذلك الكشف الآتى الوارد عن تجارة الواردات إلى مصر مقدرة بالنسبة الألفوية «بالألف» طبقاً للدول المختلفة فى الاحصاء السنوى الحكومى عن سنة ١٩٢٠ ـ سنة ١٩٢٢ بالانجليزية(١) ومنه تتبين مراكز الدول وتطورات تجاراتها مع مصر من حيث الوردات .

---

(٣) راجع صفحات ٣٦١-٣٦٨ وبالأخص ٣٧٨ - ٣٨١ من هذا الكتاب «تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى» الجزء الأول.

(٤) راجع «تاريخ مصر الاقتصادى» للمؤلف وأيضاً الاقتصاد التجارى والمواصلات «تحت الطبع للمؤلف».

(٥) راجع «تقرير لجنة التجارة والصناعة» برياسة دولة صدقى باشا ص ١٠ — ١١ .

كشف الواردات الى مصر بنسبة الأقوية «بالألف» من شون الآتية

المملكة	معدل خمس سنوات ١٨٨٤ – ١٨٨٨	١٨٨٩ – ١٨٩٣	١٨٩٤ – ١٨٩٨	١٨٩٩ – ١٩٠٣	١٩٠٤ – ١٩٠٨	١٩٠٩ – ١٩١٣	١٩١٤	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٧
المملكة المتحدة	٣٧٨	٣٥١	٣٣١	٣٦٨	٣٢٩	٣٠٨	٣٢٥	٤٥٢	٤٨٨	٤٤٤
مستعمرات البحر الأبيض	١٧	١٥	١٢	٨	١٠	٨	٩	١٤	١٢	١٠
الهند البريطانية، وعدن، واستراليا، سيلان، المستعمرات البريطانية الأخرى	٥٨	٦٦	٥٣	٥٣	٤٢	٤٨	٥٩	١٠٠	١٢٠	١٦٥
البرازيل، شيلي، الولايات المتحدة، ممالك أمريكا الأخرى	١١	٥	١٢	١٨	٢١	٣٣	٤٦	١١٦	٨٩	٦١
النمسا، تشيكوسلوفاكيا، المجر	١١٠	٩٠	٧٣	٧٠	٧١	٦٨	٥٢	—	—	—
بلجيكا	١٢	٢٤	٤٥	٣٧	٣٩	٣٨	٣٩	١	١	—
الصين، اليابان، ممالك الشرق الأقصى	٢	٧	٨	٩	١٥	١٩	١٦	٣٤	٣٢	٥٣
فرنسا	١٠٩	٩٧	١٠٩	٩٢	١١٠	١٠٦	٧٥	٥١	٤٤	٣٩
ألمانيا	٤	١٥	٢٧	٣٧	٤٩	٥٥	٦٣	١	٣	١
اليونان	١٠	١٠	٨	١١	١٣	١٩	٣٢	٥٨	٣٢	٨٢
إيطاليا	٣٤	٣٢	٣٨	٥١	٥٢	٥٠	٦٧	٨٤	٨٠	٦٩
روسيا	٤٦	٤٢	٤٠	٣٩	٣١	٣٠	٢٣	٢	٥	١
تركيا	١٨٥	٢٠٤	١٨٨	١٤٥	١٣٠	١١٠	٨٨	٩	٢	٢
ممالك أخرى أهمها سوريا وفلسطين	٢٤	٤٢	٣٦	٦١	٨٨	١٠٨	١٠٩	٧٨	٩٢	٧٣
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

(١) راجع الاحصاء السنوي الرسمي لسنة ١٩٢٠ – ١٩٢٢ التجارة الخارجية، صفحات ١ و ٢ .

ويدل الكشف الآتي عن حالة الصادرات من مصر مقدر بالنسبة الألفوية(١) «بالألف» :

المملكة	معدل خمس سنوات ١٨٨٤ - ١٨٨٨	١٨٨٩ - ١٨٩٣	١٨٩٤ - ١٨٩٨	١٨٩٩ - ١٩٠٣	١٩٠٤ - ١٩٠٨	١٩٠٩ - ١٩١٣	١٩١٤	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٧
المملكة المتحدة	٦٣٤	٦١٦	٥١٧	٥٢١	٥٣١	٤٧٦	٤٣٤	٥١٦	٥٣٢	٥٩٥
الممتلكات البريطانية	١	٣	٧	١١	٨	٤	٧	١١	٥	١٣
الولايات المتحدة والولايات الأمريكية الأخرى	٢	٨	٥٧	٦٥	٥٧	٨٢	١٢١	١٨٣	١٨٥	١٢٤
النمسا تشيكوسلوفاكيا المجر	٥٨	٥٦	٤١	٤١	٤٨	٤٩	٤٠	—	—	—
بلجيكا	٣	٧	٤	٢	٦	٣	٣	—	—	—
اليابان وبلاد الشرق الأقصى الأخرى	—	—	٢	٩	١٢	١٨	١٨	٢١	٢٦	٣٧
فرنسا	٨٥	٧٦	٨٦	٨٣	٨٠	٨٤	٦٤	٥٦	٧٠	٦٣
ألمانيا	١	١٤	٣٦	٦٤	٨٤	١١٠	٩٥	—	—	—
اليونان	٢	٢	١	—	١	١	٥	١٢	١١	٢٢
إيطاليا	٦٧	٥٥	٣٥	٣٤	٣٤	٢٩	٤٠	٦٦	٤٨	٦٠
روسيا	٨٨	١٠٧	١٣٠	٨١	٥٩	٦٢	٦٧	٤٠	٥٠	٢٢
أسبانيا	١١	١١	٣٠	٢٤	٢٠	١٧	١٩	١٩	٢٣	١٠
سويسرة	—	٥	٢٨	٣٦	٣٥	٣٢	٥٠	٤٦	٢٧	٢٣
تركيا	٣٧	٣٢	٢٩	١٨	١٧	٢٠	١٨	٢	١	—
هولاندة فلسطين والشام والممالك الأخرى	١١	٨	٧	٦	٨	١٣	١٨	٢٨	٢٢	٣١
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

(١) راجع الاحصاء السنوى لسنة ١٩٢٠ - ١٩٢٢ لتقدير أسباب التأخر والتقدم فى تجارة مصر الخارجية مع هذه الدول وقارن كروتشلى فى كتابه «استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر عن طريق الشركات» ص ٦٤ .

وقد تقدّمت بعض الدول فى تجارتها الخارجية مع مصر عن طريق استثمار رؤوس أموالها فى مشاريع مصر المختلفة[1] و إليك الكشف الذى يدل على هذا الاتجاه حتى عهد فؤاد الأول الاقتصادى وذلك لكى نميّز التحولات التى دخلت على تجارة الدول المختلفة عن طريق استثمار أموال شركاتها فى المشروعات المختلفة مقدرة بالآلاف الجنيهات المصرية : —

نوع رأس مال الشركة	انجليزية	فرنسية	بلجيكية	سويسرية	ايطالية	الممالك الأخرى	المجموع
شركات الرهن	٩،٧٢٤	٣٤،٣٤٦	—	٢٤٠	—	—	٤٤،٣١٠
البنوك والبيوت المالية	٢،٩٢٥	٢٤٥	٥٨٠	—	١،٣٣٥	—	٥،٠٨٥
شركات الأراضى الزراعية والعقار فى المدن	٢،٣٤١	—	٤،٢٨٠	—	٣٤	—	٦،٤٥٧
شركات النقل	٢،٧٣٤	—	١،١٣٣	—	١٢٠	٤٥٨	٤،٤٤٥
الشركات التجارية والصناعية	٤،٠٨٦	٤،١٧٢	٦٥٨	١،١٣٩	٤٣٤	٢٩١	٢٠،٧٨٠
المجموع	٣١،٩٠٠	٣٨،٧٦٣	٦،٦٥١	١،٣٧٩	١،٩٢٣	٧٤٩	٨١،٣٦٥

ولا ريب أن ألمانيا بدأت تتخذ مكانتها السليمة فى عهد فؤاد الأول[2] كما أن انجلترا استقرت فى علاقتها التجارية استقراراً تاما فى هذا العهد ، وهذا الاستقرار دعاها إلى عقد جملة مؤتمرات محافظة على مكانتها فى وسط التنافس الدولى الذى سببته اليابان والهند فى تقدمهما الاقتصادى فى البلاد ، ومع هذا فان نسبة تقدم ألمانيا فى علاقتها بمصر كانت أكبر من أى نسبة أخرى لأى دولة من الدول . والسبب فى رقى ألمانيا السريع يرجع إلى أساليب التوسع الصناعى والتجارى فى ألمانيا نفسها . ونرى التنويه ببعض القواعد التى اتبعتها ألمانيا حتى يكون ذلك عبرة لمصر والبلاد التى فى مركز مصر . فالتخصص فى العمل وتجزئته مع تنظيم القوى بحيث تكون مرتبطة بعضاً ببعض ارتباطاً كلياً من دواعى هذا التقدم . وقد أراد محمد طلعت حرب باشا أن يجارى الوسائل الألمانية و يطبقها فى مصر ولكن السياسة البريطانية كانت أقوى من أن تقوم الأفراد بالأعمال

(١) راجع كروتشل فى كتابه « استثمار رؤوس الأموال الأجنبية فى مصر » ص ٨٣ حيث يشرح اتجاهات الشركات فى استثماراتها فى النواحى الاستغلالية المختلفة فى مصر ، وقارن صليب بك سامى «العلاقات بين مصر وايطاليا» أهرام ٨/٧/٤٥ .

(٢) راجع تقرير لجنة التجارة والصناعة برياسة صدقى باشا ، ص ١٠ حيث يقول « أن تجارة البلاد الألمانية فى عهد عباس حلمى قد جاوزت الحد الممكن فى الزيادة السريعة المنتظرة ، فبعد أن كانت وارداتها فى سنة ١٨٣٦ تحت الـ ١٠ فى الألف صارت ٥٨ فى الألف فى سنة ١٩١٣ ، وكذلك بعد أن كانت صادراتها صفراً أصبحت ١٢٨ فى الألف وهذا تقدم ممتاز [illegible]

التي تتطلب تعاون الأمة ، حكومة وشعباً وأفراداً ، لتحقيق الأهداف التجارية الأهلية كذلك نرى أن ألمانيا تقدمت في المضمار التجاري لأنها حشدت قواها للانتاج والتبادل كما عملت على تقديم المصالح العامة عن الخاصة ، وكان للتعاون بين البنوك والشركات ، والتسامح بين الجماعات ، من مزايا تقدم ألمانيا التجاري .

وبينما كانت انجلترا وألمانيا يعملان على التقدم المنشود لأفراد الجنسية الألمانية والبريطانية فان فرنسا حققت مشروع قنال السويس في عهد سعيد [1] . وأتمته في عهد اسماعيل واستقام حاله في عهد توفيق وعباس الثاني ، مع مالاقاه المشروع من سخط الحكومة البريطانية في عهد سعيد عقيدة منها أنه يضر بمصالح انجلترا ، ومع ما كانت تركيا تتحفز لمصر لما كسبتها في مشروعاتها العامة [2] ، وتعمل على فساد مشروع القناة الدولية بدهاء انجلترا وايعازها في أوائل عهد اسماعيل ، حتى اذا ما أصبح القنال في الأمر الواقع سعت انجلترا لوضع يدها على القنال ، فاحتلت « بريم » وهي جزيرة محصنة عند مدخل باب المندب ، وحصلت على امتياز مد سكة حديدية على الفرات لتضمن لها طريقا إلى الهند ، ولولا رفض ديلسبس إعطاء انجلترا مدينة السويس ليكون لها مدخل القنال ، لفازت انجلترا بامتلاك القنال وحققت مصالحها دون مصالح الدول الأخرى التجارية [3] ، وقد كان لشراء اللورد بيكو نسفيلد أسهم مصر في القنال في عهد اسماعيل باشا ما جعل مصلحة انجلترا مزدوجة في القنال بينما كانت مصلحة فرنسا فيه مالية بحتة ، فأصبحت انجلترا والدول الأخرى تتمتع بنفوذ تجاري عظيم .

(١) كانت انجلترا تسعى في اخفاق مشروع القنال ، ولكن سعيد باشا كان يقول بأن المشروع يقوم بخدمة المصالح الحقيقية لسلطة آل عثمان كما يكسبه رضاء جميع شعوب أوربا اذ أن معظم الدول الكبرى ترغب في برزخ السويس ، راجع عزيز خانكي بك « قنال السويس » ص ٢٤ .

(٢) راجع « قنال السويس » للأستاذ عزيز خانكي بك ص ٣٦ حيث يقول « كانت تركيا تتحفز لمناكفة مصر ، وأن هذه الظروف هي هي نفسها التي كانت تتوكأ عليها انجلترا للضغط على السلطان ليرفض الاذن بحفر قنال السويس ، مع أن الأتراك ووزراءهم كثيراً ما رأوا أن القنال سوف يقرب المسافة بين تركيا وبلاد العرب والهند ، بل ويقول الأستاذ خانكي أن القناة سوف تفتح بلاد الحبشة المدنية الأوربية .

(٣) حاولت انجلترا الاستئثار وحدها بالقنال منذ عهد محمد علي باشا ، ولكن محمد علي باشا كان يقول « أن فتح ممر لأوربا للوصول الى الهند عن طريق مصر وسوريا يجب أن يكون باشتراك جميع الدول ولمصلحتها جميعاً ولا تستأثر به انجلترا وحدها ، لأن استئثارها به وحدها فيه خطر كبير على حقوق السلطان ، راجع عزيز بك خانكي في كتابه « قنال السويس » ص ٣٠ حيث يقول أيضاً أن لامارتن شاعر فرنسا المشهور ورئيس مجلس وزراء فرنسا في عهد محمد علي قال في خطبة له في ١١ يناير سنه ١٨٤٠ « ان الطبيعة أقوى من أن تقاومها المخازات الدولية ، فسوف تتصل أوربا بالهند بواسطة السويس رغم أنوف الجميع . وأن العالمين سيتماسان وسيتهنآن بهذا الاتصال .

وتدل جنسية البواخر وصافى الحمولة على مركز الدول المختلفة من التجارة الدولية التى ساعدها القنال نحو الامتداد والتقدم بين سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٢٨ فى الآتى : —(١)

المملكة	مرات المرور	الحمولة بالطن	المملكة	مرات المرور	الحمولة بالطن	المملكة	مرات المرور	الحمولة بالطن
بريطانيا	٣٣٩٣	١٨،١٢٤،٠٧٤	المانيـــا	٦١١	٣،٣٠٠،٠١٨	ايطاليا	٣٦٣	١٦٤٩،٧٩٢
هولاندة	٦١٧	٣،٣٢٩،٦٢٧	فرنسا	٣٥٩	١،٩٣٦،٩٦٩	اليونان	٩٠	٢٨٠،٠٣٣
اليابان	١٥٨	٩٤٠،٠٧٠	أمريكا	١٢٣	٧٢٩،٣٥٣	بلجيكا	٤٠	١٦٠،٠٥٥
النرويج	١٤٩	٦٨٦،٧٤٩	دانمرقة	٧١	٣٥٣،٩٢٨	روسية	٢٠	٦٧،٨٢١
تركيا	٢	٢،٦٥٨	مصر	٨	١٣،٥٨٦	السويد	٦٦	٣٠٧،٣١٦

وتدل حركة البواخر على أهمية انجلترا فى مصر من هذه الحركة الناهضة(٢)

السنة	عدد البواخر	الحمولة بالطن	نصيب انجلترا من الحمولة
١٩٠٧	٤٢٦٧	١٤،٧٢٨،٤٣٤	٦٤،٠٠ ٪
١٩٠٨	٣٧٩٥	١٣،٦٣٣،٢٨٣	٦٠،٠٩ ٪
١٩٠٩	٤٢٣٩	١٥،٤٦٧،٥٢٧	٦٢،٠٣ ٪
١٩١٠	٤٥٢٣	١٦،٥٨١،٨٩٨	٦٢،٠٩ ٪
١٩١١	٤٩٦٩	١٨،٣٢٤،٨٠٠	٦٣،٠٠ ٪
١٩١٢	٥٣٧٣	٢٠،٢٧٥،١٢٠	٦٣،٠٤ ٪

وقد زادت إيرادات قناة السويس من وراء تقدم مصر فى علاقاتها بالدول ، كما يدل على ذلك الجدول الآتى : —

السنة	مرات المرور	الحمولة بالطن	ايراد رسم المرور بالفرنك	السنة	مرات المرور	الحمولة بالطن	ايراد رسم المرور بالفرنك
١٨٩٩	٣٦٠٧	٩،٨٩٥،٦٣٠	٨٨،٦٩٨،٥٥٥	١٩١٣	٥٠٨٥	٢٠،٠٣٣،٨٨٤	١٣٢،٩٨٩،٣٦٧
١٩٠٠	٣٤٤١	٩،٧٣٨،١٥٢	٨٧،٢٧٨،٤٨١	١٩١٤	٤٨٠٢	١٩،٤٠٩،٤٩٥	١١٧،٣٠٦،٦١٢
١٩٠١	٣٦٩٩	١٠،٨٢٣،٨٤٠	٩٧،٠٣٤،٩٤٤	١٩١٥	٣٧٠٨	١٥،٢٦٦،١٥٥	٩٠،٢٨١،٤٤١
١٩٠٢	٣٧٠٨	١١،٢٤٨،٤١٣	١٠١،٠٢٥،١٥٨	١٩١٦	٣١١٠	١٢،٣٢٥،٣٤٧	٧٦،١١٩،٨٥١
١٩٠٣	٣٧٦١	١١،٩٠٧،٢٨٨	١٠٠،٩٤٢،٤٢٠	١٩١٧	٢٣٥٣	٨،٣٦٨،٩١٨	٦١،٠٧٦،٤١٨
١٩٠٤	٤٢٣٧	١٣،٤٠١،٨٣٥	١١٣،١٧٦،٩٤٧	١٩١٨	٢٥٢٢	٩،٢٥١،٦٠١	٧٩،٣٣٩،٥٤٢

(١) راجع « قنال السويس » للاستاذ عزيز بك خانكى ، ص ٣٩

(٢) راجع « قناة السويس » للسير أرنولد ولسن ، وأيضا « قناة السويس » للاستاذ هيرو شونفيلد .

الفصل الرابع

الادارة المالية

١ - تنظيم شئون الدين العام المصرى ا - الدين المضمون ب - الدين العام ج - الديون الخاصة د - استهلاك الدين ٢ - تحسين ادارة الحكومة المالية ا - ضريبة الأراضى ب - الضرائب الجمركية ٣ - الميزانية ا - الايرادات ب - المصروفات ٤ - مقارنة بين ايرادات الحكومة ومصروفاتها .

أصبحت السياسة المالية العامة منذ عهد محمد توفيق باشا تحت الاشراف البريطانى ، ولهذا كانت الادارة المالية تعنى بموضوع الديون عنايتها بالميزانية والضرائب الجمركية(١) ، فأصبحت الميزانية ميداناً فسيحاً للجولات البريطانية مما كان له أثر بعيد مداه ، عميق مغزاه فى وقت معاً ، مما أدى إلى سيطرة بريطانيا على شئون مصر الداخلية . وقد أصبحت هذه السيطرة وتدخلها فى ميزانية الدولة ونظام الحكم المصرى من دواعى هدم استقلال البلاد فى عهد توفيق باشا ، حتى إذا ما أراد عباس حلمى الثانى أن يتوثب الى الاستقلال فى أواخر عهده تعرضت فترة الانتقال الى هزة عنيفة سرعان ما قضت على مطالب الأمة فى مشاعرها واتجاهاتها(٢) فانخفضت حقوق مصر إلى مستوى لا يحقق لها آمالها ، فصبرت البلاد على هذه الحالة صبر أيوب حتى عهد فؤاد الأول حيث توثبت الأرواح نحو التحرر ، وثارت على مساوىء الماضى وقيود الروتين البريطانى وتواكل المتوكلين من الوزراء والمستوزرين حيث كانت أرواح رجال الحكم من المصريين خانعه ، قانعة ، خاضعة ، ترى أن القول ما قالت حزام ، فى حرم الاشراف البريطانى(٣) .

وإذا كانت السياسة البريطانية وجدت متسعاً من البحث المبتكر حتى أدلت بآرائها الجريئة الموزونة بميزان البحث والدروس ، بل وبميزان الخبرة فى الهند ، فان مصر لم تتهاون فى الاستفادة من تعاليم بريطانيا فى الادارة المالية مهما اختلفت الآراء فى وجوه الصواب أو الخطأ ، إذ أن قيمة السياسة البريطانية الذاتية لها دلالتها الوطنية الانجليزية ، وبهذا قد تميزت سياسة بريطانيا فى الادارة المالية المصرية بجرأة فى التفكير ، دون أن تمنع هذه الجرأة فى التفكير نزاهة التقدير(٤) .

---

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف الطبعة الثالثة ، صفحات ٤٧٤ - ٤٨٠ .

(٢) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف الطبعة الثانية ، صفحات ٥٩٨ - ٦٠٩ .

(٣) راجع « الاقتصاد التجارى والمواصلات » للمؤلف تحت الطبع .

(٤) راجع « السياسة والاقتصاد فى بريطانيا » للاستاذ بريس Price .

والادارة المالية التى واجهها توفيق باشا وعباس حلمى والسلطان حسين تدل على بحوث قيمة فى التدبير العام وفى نظام الضرائب وفى الميزانية العامة ، إذ درس الاشراف البريطانى شتى نواحى النشاط الحكومى دراسة جدية دقيقة ، ووضعت السياسة البريطانية للحكومة المصرية فى مختلف نظاراتها برنامجاً مالياً وتعليمياً وادارياً على غاية الدقة والتوجيه فى شتى المرافق ، ولكن هذا البرنامج كانت تمليه المصلحة البريطانية دون غيرها ، فهل انتفعت الحكومة المصرية من أعمال المستشارين البريطانيين فى عهد عباس الثانى ؟ لم تنتفع الحكومة المصرية أى انتفاع فى هذا الاتجاه بدليل ما اتخذته من إجراءات فى اهمال الصناعة المصرية ، ولم تتجه اتجاهاً سلبياً فى نظام الضرائب بما يحقق استقلال البلاد المالى ، وسوف ترى أنها تركت شركة البورصة تحتكر سوق القطن شراءاً وتصديراً ، وأن ذلك الوضع أثر بطبيعة الحال فى الأسعار وفى إيرادات الدولة إذ أن الخزانة المصرية تعتمد على تخفيض سعر فوائد القروض كما تعتمد على جباية الأموال من الحاصلات الزراعية والواردات الأجنبية ، ولكنها تعمل فى الوقت نفسه على تخفيف عبء الرسوم على الأهالى مع ملاحظة تكاليف الحاصلات الأهلية وضمان ربح معقول للمزارعين.

ولقد كانت ظروف مصر فى عهد توفيق وعباس الثانى مواتية لتقرير السياسة التى وضعتها انجلترا فى مصر فى الادارة المالية خصوصاً بعد تحرير موارد مصر من القيودات المالية التى كانت الدول الأجنبية قد وضعتها عليها(١) . وبعد أن أصبحت مصلحة انجلترا فى قنال السويس مزدوجة ، مالية وسياسية ، تمهد لها السبيل لتدخلها الفعلى فى مصر ، فى حين أن فرنسا كانت المصالح المالية ذريعتها الوحيدة للتدخل فى مصر وبذلك رجحت كفة السياسة البريطانية .

والحق أن حالتنا المالية كما يقول حافظ باشا عفيفى فى كتابه « على هامش السياسة » « لن تتحسن إلا إذا حرص الوزراء وجميع الموظفين على الأموال العامة حرصهم على أموالهم الخاصة » فلا انفاق ولا قروض إلا فيما تعود فائدته على أغلب السكان ، ولا ضرائب إلا بالقدر الذى يسد حاجة الحكومة للقيام بمشاريع الاصلاح الضرورية ، ويجب أن توزع الضرائب بالعدل ، فلا يقع عبؤها الأعلى القادرين . فليست مهمة السياسة المالية أن يسعى المستشارون الأجانب للحصول على كل مايستطيعون جمعه من المال وتكديسه فى خزانة الدولة حتى يأتى الوقت لصرفه فى المشروعات الدولية العامة البريطانية المصرية الخاصة بل مهمة الادارة المالية هى توفير أسباب الرزق للناس أو زيادة الثروة الأهلية بالقيام بالمشروعات العامة التى تؤدى الى هذه النتيجة (٢) .

---

(١) راجع اتفاق لندن فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ لتسوية شئون مصر المالية ، وقارن «مصر والسودان» للاستاذ الرافعى

(٢) راجع «على هامش السياسة» لحافظ باشا عفيفى ، صفحات ١٢٩ - ١٣٢ .

المبحث الأول

تضخم شئون الدين العام

«من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة» سورة النساء

ما كادت ولاية مصر تؤول إلى سعيد باشا سنة ١٨٥٤ حتى بدأ الأجانب سيطرتهم على شئون مصر المالية ، إذ لم يكن سعيد باشا في استعانته بالأجانب حريصاً كمحمد علي باشا يقصرها على المساعدة الفنية اللازمة ، ولم تكن تعاليمه الأوربية لتجعله يكتفي بالعمل في دائرة ضيقة كسلفه عباس الأول ، وفضلا عن ذلك فقد كان سعيد باشا مسرفاً سيء الادارة المالية ، ولذلك يرجع إليه تحميل مصر بأول دين خارجي ، وفي وضع أساس نظام الاقتراض الذي طبقه سلفه اسماعيل باشا إلى أقصى درجة[1] .

لقد بدأ ناظر المالية في عهد سعيد باشا بأخذ الأموال اللازمة لسد حاجات الخزينة من بعض البنوك الأجنبية في القاهرة والاسكندرية في شكل حسابات جارية تسوى بواسطة سندات غير قابلة للتحويل ، وكثيراً ما كانت هذه السندات تجدد إلى آجال أخرى عند حلول مواعيدها . كما أن الوالي أخذ يعتمد على إصدار سندات جديدة مع تجديد الأولى كلما احتاج إلى الأموال بسبب إسرافه واختلاطه بالأجانب والتهاون فيما يطلبون ويطالبون به[2] ، مع أن مجرى الحوادث الطبيعية كان خليقاً بأن يجعل من عهد سعيد « عصر يسر ورخاء » بسبب تنظيم جباية الضرائب وتخفيف أعبائها على الفلاحين ووضع الأسس لتحصيلها في مواعيد ملائمة وإلغاء النظام التضامني الذي كان شائعاً قبل عهده .

وقد ظهر من عهد سعيد باشا أنه لا بد أن يكون هناك حد لمقدرة الحكومة على الاقتراض عن طريق إصدار السندات غير القابلة للتحويل ، والقابلة للتجديد ، ولهذا اقترح بعض الأجانب على ناظر مالية سعيد باشا أن يصدر « سندات لحاملها » فلم يكن هناك ما يحد من قدرة الحكومة على إصدار هذه السندات سوى ثقة الجمهور التي لم يضن بها عليها ، ولهذا وجدت هذه السندات سوقاً رائجة ، وساعد على رواجها أسعار الفائدة المرتفعة التي كانت الحكومة المصرية تعد باعطائها[3] . كما

---

(١) راجع مذكرة احمد باشا عبد الوهاب عن دين مصر العام ، صفحة ٨٨ حيث يشرح في بحث تاريخ « القروض التي عقدها سعيد باشا ، ويقول أن سهولة الحصول على الأموال باصدار سندات شجعت الوالي على التمادي في اسرافه ، فلجأ إلى الاقتراض لسد حاجات الخزينة . . . » وقارن « علم المالية العامة والتشريع المالي » للدكتور زكي عبد المتعال صفحات ٥٤١ و٥٥١ و٥٦٠ و٥٦٦ و٦٣٩ .

(٢) راجع « تاريخ مصر الاقتصادي » الطبعة الثانية للمؤلف ، صفحات ٢٣٨ – ٢٤٠ .

(٣) راجع « الاقتصاد الصناعي والبنك المركزي » للمؤلف حيث تعرف هذه السندات وحقيقة أمرها سابقاً وحديثاً وطرق استعمالها في انجلترا وسوء استعمالها في العهد التي تقرض في مصر ، و« عناصر علم الاقتصاد » لجيد وعليش ص ٣٧٢ .

ساعدها ضرورة طلب الأذن من الباب العالى فى عقد القروض بمصر . وسرعة الموافقة بالمنح والهدايا

ومع أنه كان من الطبيعى أن تهبط مصروفات الحكومة فى عهد سعيد عنها فى عهد محمد على باشا ، وذلك لانقاص الجيش الذى كانت ميزانية تستنفد حوالى ٣٠ ٪ من الميزانية العامة ، فان مصروفات الدولة كانت دائماً تزيد على ايراداتها[١] . فقد كان إسراف سعيد وتورطه فى مشروعات لم تكن هناك حاجة ملحة إلى تنفيذها ومنحه العطايا والمنح للمدارس الأجنبية والتعويضات للمغامرين من الأجانب ، والجزية لتركيا ، وعدم انتظام الادارة المالية فى ضبط مصروفاتها بايراداتها — كل هذا شجع الوالى على المزيد فى استنفاذ أموال الدولة ، فلم يبق فى خزينة الحكومة المبالغ الكافية لدفع مرتبات الموظفين الذين ألجأتهم الحاجة بدورهم إلى ابتكار طريقة شاذة لتسديد ما عليهم للتجار من اليونانيين وغيرهم من الأرمن والسوريين الذين كانوا يمدونهم بحاجياتهم المعيشية ، فكان الموظف يعطى البقال سنداً على خزينة المالية بالمستحق عليه ، ولما كان أغلب البقالين من الأجانب فان المالية المصرية — بعد المماطلة — تضطر إلى دفع قيمة تلك السندات ، وانتظمت الحال على هذا الشكل فى عهد سعيد باشا إلى حد أن أصبحت « سندات المرتبات Bons d'appointments متداولة فى أسواق الأوراق المالية ، لها أسعار تحددها الصعوبات التى ينتظر أن يصادفها حاملوها فى تسديدها . ويقول الأستاذ يعقوب باشا أرتين أن بعض الموظفين كانوا يأخذون بعض أراضى الحكومة بدلا من مهاياهم ومتأخراتهم مما يدل على عسر حالة سعيد باشا فى أواخر عهده[٢] .

وقد دعت زيادة المصروفات على الايرادات إلى التجاء سعيد باشا إلى الاستدانة ، فقد تورط سعيد باشا فى اتفاق قناة السويس فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ ، وصدر الفرمان الذى منح الامتياز لشركة قناة السويس فى سنة ١٨٥٦ وشرعت الشركة العمل فيه فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٥٩ ، فتح هذا المشروع

---

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف ، صفحة ٢٢٩ حيث نورد بعض احصائيات الميزانية بآلاف الجنيهات فى عهد سعيد فى البلاد فى الموجز الآتى :

السنة	ايراد	مصروف	السنة	ايراد	مصروف	السنة	ايراد	مصروف	السنة	ايراد	مصروف
١٨٥٤	٢٢٠٠	٢٨١٧	١٨٥٧	٢٢١٤	٣١٢٧	١٨٦٠	٢١٥٤	٢٩٨٤	١٨٦٣	٦٠٩٤	١٤٠٢٩٥
١٨٥٥	٣٠٧٨	٢٣٨٣	١٨٥٨	٣٠٢٥	٣٢٠٥	١٨٦١	٢١٥٤	٥١٨٤			
١٨٥٦	٢٤٧٤	٣٦٣٧	١٨٥٩	٣١٢١	٣١٧١	١٨٦٢	٣٧٠٧	٨٨٦٨			

(٢) راجع « الملكية العقارية » ليعقوب أرتين باشا صفحة ١٧٩ .

ينب القروض على مصراعيه ، فضرب سلطان الوالى ضربة لم تفق منها بعد(١)» إذ ضاهم سعيد باشا في ١٧٧٫٦٤٢ سهماً تربو قيمتها على ٣٫٥ مليون جنيه ، ولم يدفع الثمن نقداً بل أعطى الشركة مقابل الثمن سندات على الخزينة المصرية ، فكان هذا المبلغ نواة الدين المصرى الخارجى .

وما حلت سنة ١٨٦٢ حتى كان عبء الحكم ، كما يقول أحمد عبد الوهاب باشا ، قد أثر فى قوى سعيد « فنصحه أطباؤه بالسفر إلى أوربا ، ولكن كان عليه أن يدبر حلاً لارتباكات الخزينة المصرية قبل سفره ، فضلا عن حاجته إلى المال اللازم للرحلة ، فأدى به التفكير إلى ضرورة عقد قرض فى الخارج ، وساعده على هذا الحل نشاط حركة المضاربة فى ذلك الوقت وكثرة الأموال التى كانت تنشد الفوائد الباهظة فى البلاد النائية(٢) » فعقد سعيد باشا أول قرض فى ٢٨ مارس سنة ١٨٦٢ بمبلغ ٣٫٢٩٢٫٨٠٠ جنيه من بنك فروهلنج وجوشن Fruhling & Goschen (٣) بسعر الاصدار ٨٢٫٥ بفائدة ٧٪ لمدة ثلاثين عاماً يستهلك خلالها بالقرعة . وبضمان حصيلة ضريبة الأطيان بمديرية روضة البحرين المكونة فى العصر الحالى لمديريتى الغربية والمنوفية ؛ ولم يصل الى الخزانة العامة من هذا القرض ، بعد تكاليفه ومصاريف اصداره سوى ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، اذ حل هذا القرض محل قرضين سابقين كان سعيد باشا قد عقدهما بصفته الشخصية(٤)، وأصبح سعر

(١) راجع مذكرة أحمد عبد الوهاب باشا عن دين مصر العام ، صفحة ٩٠ .

(٢) راجع «مذكرة أحمد عبد الوهاب باشا» عن دين مصر العام وتطوراته ، ص ٩٠ - ٩١ حيث يذكر أن الحرب الأهلية فى أمريكا زادت الطلب على قطن مصر ، كما أن ارتباكات مصر المالية لم يكن قد ظهر لها أثر خارجى ، فهى لم تكن قد اقترضت بعد فى الخارج — ويهنا سهل عقد القرض الأول المصرى فى الخارج » .. ولم تجد مصر صعوبة فى الحصول على الأموال اللازمة لها من المرابين » . وقارن « علم الاقتصاد للمصريين » للمؤلف حيث يشرح الربا ومبرراته .

(٣) يقول أحمد عبد الوهاب باشا أنه ثابت أن هذا الدين عقد على دفعتين على أن يسدد فى بحر ثلاثين سنة أى أن استهلاكه يتم فى سنة ١٨٩٢ . ويذكر أن البيانات الرسمية مضطربة فى معرفة التفاصيل الخاصة بهذا الدين اذ تشتمل مجموعة العقود والاتفاقات والدكريتات التى نشرتها نظارة المالية فى الصفحات ٣ - ٨ على صورة عقد تاريخه مارس سنة ١٨٦٢ بمبلغ ٤٠ مليون فرنكا أى ١٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيها انجليزيا بين سعيد باشا وبنك ساكس ماينجين Saxe-Meiningen التى مثله أوبنهايم M. F. Oppenheim صاحب بنك فى الأسكندرية ، وقارن ج. س J. C. فى كتابه « تاريخ مصر المالى من عهد سعيد » حيث يذكر أن مبلغ هذا الدين الذى اقترضه سعيد باشا زيد فيما بعد الى ٦٠ مليون فرنكا .

(٤) راجع جون ترد فى كتابه « الاقتصاد السياسى للطلبة المصريين » ص ٣٦١ وأيضاً مكوبن فى كتابه « مصر فى عهد اسماعيل » وقارن مقال المسيو رابينو J. Rabino فى نشرة المجمع العلمى المصرى سنة ١٨٨٩ صفحات ٢٩ - ٤٧ عن « نمو الدين المصرى » de la Progression de la Dette ، ومن هذه المراجع نرى أن الدين الأول فى مارس - ابريل

الفائدة ٧ ٪ وكان قسط الاستهلاك السنوى ٢٦٤٫٠٠٠ جنيه أى ١ ٪ من أصله ، وصرفت مصر للحصول على هذا القرض أكثر من ٨٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وهو الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية لهذا القرض . هذا مع ما صرفه سعيد باشا من هدايا للحصول على الاذن بالقرض من الباب العالى فى بحر هذا العام . فالسلطان والصدر الأعظم وغيرهم ممن يستوجبون الاسترضاء .

والحق أن سعيد باشا بدأ قروض مصر ، فكان قرضه الأول وبالا على البلاد ، خصوصاً وأن قرض ٢٨ مارس سنة ١٨٦٢ لم يكف لتخليص مصر من الورطة المالية ، فتوفى سعيد باشا سنة ١٨٦٣ وترك لاسماعيل باشا ديناً يقرب قدره من ٨٫٦١٢٫٠٠٠ جنيهاً منها القرض الخارجى ، ومنها ماتركه لاسماعيل باشا ، وهو التعهد بسداد باقى المستحق على مصر لشركة قنال السويس من ثمن أسهم الشركة التى اشتراها سعيد وقد بلغ ٢٫٠٨٠٫٩٠٠ جنيهاً ، ومنها أيضاً الدين السائر وقد بلغ ٨١ مليون فرنكا أى ٣٫٢٤٠٫٠٠٠ جنيهاً . فهل كان بدء الدين من مفاسد العلاقات الدولية وهضم حقوق مصر الأهلية ؟

وبينما نرى أن سعيد باشا كان البادىء فى سياسة الطفرة فى تسيير البلاد والاقتراض فى الخارج لتنفيذ سياسته الدولية ولسد نفقاته الخاصة الباهظة ، فانه فى الواقع ، كما يقول أحمد عبد الوهاب باشا « لم يحمل القطر ديناً يصعب عليه أداؤه خصوصاً وقد آل حكمه إلى إسماعيل باشا الذى عرف قبل توليه الحكم بالدقة المتناهية فى إدارة شئونه الخاصة — كما أن الظروف التى تولى فيها اسماعيل ، أعباء الحكم كانت تساعد على اصلاح مالية الحكومة المصرية ، إذ كانت بداية حكم إسماعيل عهد رخاء كبير سبّبته الحرب الأهلية فى أمريكا التى جعلت البلاد الأوربية تولى وجهها شطر مصر لقضاء حاجتها من القطن ، فارتفعت أسعاره إلى ٥٠ ريالا للقنطار حتى أن صادرات مصر زادت فى سنتين أكثر من ضعفين تقريباً » ، إذ زادت صادرات مصر من ٤٫٥ مليون جنيهاً فى سنة ١٨٦١ — ١٨٦٢ إلى ١٤٫٥ مليون جنيه فى سنة ١٨٦٣ — ١٨٦٤[1] ، هذا بخلاف ما كان يجد إسماعيل من حق

سنة ١٨٦٢ قد حل عل قرضين سابقين الأول فى أغسطس سنة ١٨٦٠ بمبلغ ٢٨ مليون فرنك والثانى فى مارس سنة ١٨٦٢ بمبلغ ٤٠ مليون فرنك عقده ساكس ماننجن ، ويقول عبد الوهاب باشا أن « الشواهد تدل على أن سعيد باشا لم يلجأ إلى الاقتراض من الخارج قبل سنة ١٨٦٢ ، وأن هذا القرض صدر على دفعتين كالآتى : —

الأولى	٢٠١٩٥٢٠٠ جنيه	وكان سعر الاصدار ٨٢٫٥
الثانية	١٠٠٩٧٦٠٠ «	« « « ٨٤٫٥
المجموع	٣٠٢٩٢٨٠٠ جنيهاً	

وقارن تقرير كيف Cave عن الحالة المالية فى مصر سنة ١٨٧٦ ص ٨٤٦ نشرة مصر رقم ٧ .

(١) يلاحظ أن هذه السنة نفسها التى زادت فيها الصادرات القطنية ، عرفت بالوباء الذى أصاب الماشية ودعا الى استيراد

عقد القروض دون الاستئذان من السلطان نفسه ومع ما كان عليه الوالى من علم غزير وتوجيه سليم .

بدأ اسماعيل باشا عهده بالاصلاح الفعلى فى الادارة المالية ، فصفى المتأخرات من مرتبات الموظفين واعتيادات الجيش ، ولكن سرعان ما تغيرت أفكار الوالى ، و بدأ الميل إلى البذخ يظهر برحلته إلى القسطنطينية ثم رحلة السلطان إلى مصر رداً لتلك الزيارة ، فكان أن بدأ أول قرض اسماعيل الذى دل على متانة المالية المصرية فى أول عهده ، كما يدل على ذلك حال القرضين بين بدء عهد اسماعيل ونهاية عهد سعيد باشا نأتى بهما تذكرة وتوجيهاً : —

السنة	القيمة الاسمية	السعر	سعر السند المصدر	بنك الاصدار	مكان القرض
١٨٦٢	٣٫٢٩٢٫٨٠٠	٧ ٪	٨٢٫٥	فروهلين وجوشن	لنــدن
١٨٦٤	٥٫٧٠٤٫٢٠٠	٧ ٪	٩٣٫٠	» »	» (١)

ومع أن كثيراً من المسائل التى نشأت من مشروع قنال السويس كانت لم تسو بعد إذ أصدر سلطان تركيا ألا يقر امتياز القناة إلا بثلاثة شروط وهى إلغاء السخرة ، وتنازل الشركة عن طلبها اعتبار الأراضى التى على جانبى القناة ملكاً لها ، والاعتراف بحياد القنال ، فان اسماعيل باشا بعد تفويضه نوبار باشا فى الاتفاق مع الشركة اتفق على ما قضى به الامبراطور نابليون . فدفع للشركة مبلغ ٣٫٣٦٠٫٠٠٠ جنيهاً[٢] على أن يدفع هذا المبلغ على أقساط فى المدة بين سنة ١٨٦٤ — ١٨٧٩ ، وأعطيت الشركة سندات على الخزينة المصرية فوائدها ٢ ٪ كما دفعت ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه ثمناً لأراضى الوادى ، مضافاً اليها المصاريف الكثيرة التى استلزمها الدفاع عن وجهة النظر المصرية والنشر عنها فى الجرائد الأجنبية[٤] . فهل كانت ديون مصر بسبب القناة نعمة أم نقمة على مصر والمصريين ؟

زادت بعدئذ مصروفات الحكومة ومصاريف الوالى الخاصة حتى شعر ناظر المالية المصرية بالحاجة

عدد كبير منها من الخارج الا أنه لم يكن بحيث يمحو أثر الرخاء الذى سببه علو أثمان القطن فى هذا العهد .

(١) يقول عبد الوهاب باشا أن العنايات الكثيرة التى أحيط بها هذا العقد ، فضلا عن قصر المدة المحددة للوفاء هى التى ساعدت على رفع سعر الاصدار الفعلى الى ٩٣ ٪ . وراجع «« تاريخ مصر الاقتصادى »» للمؤلف الطبعة الثانية .

(٢) يتضمن هذا المبلغ ما يأتى : — ١٫٠٥٢٫٠٠٠ جنيهاً مقابل ابطال السخرة ، ١٫٠٢٠٫٠٠٠ جنيهاً التنازل عن الأراضى التى على جانبى القنال ، ٦٤٠٫٠٠٠ جنيهاً لقناة المياه العذبة من رأس الوادى الى السويس .

(٣) انقضت هذه المدة باتفاق لاحق الى عشر سنوات وسدد المبلغ بالفعل فى المدة بين سنة ١٨٦٤ — ١٨٦٩ ودفعت الحكومة فى سنة ١٨٦٦ مبلغ ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه ثمناً لأراضى الوادى التى لم تدفع الشركة فيها أكثر من ٧٤٫٠٠٠ جنيه .

(٤) راجع مذكرة أحمد عبد الوهاب باشا عن «« دين مصر العام وتطوراته »» صفحات ٩٤ — ٩٥ .

الشديدة الى الأموال ليوفى بتعهدات مصر المالية ، ولما كانت الخزينة خالية ليس بها ما يكفى لسداد المصروفات الاعتيادية عقد اسماعيل باشا قرضه الخارجي الأول فى ٢٤ سبتمبر — ٢٣ اكتوبر سنة ١٨٦٤ بعد أن تبيّن أن حالة الفلاحين فى مصر بعد ما أصاب مواشيهم من الفناء بسبب الطاعون البقرى كانت تستدعى المساعدة[1]. والحق أن الحكومة المصرية لم تتسلم من هذا القرض سوى ٤٠٨٦٤٠٠٦٣ جنيهاً اذ أصبح ربح العملاء والوسطاء لا يقل عن ٩٠٠ر٤٤٠ جنيهاً أى بنسبة ٨٫٣ ٪ من القرض الكلى . ومع أن ربح العملاء زاد عن سعر القرض ٧ ٪ على القيمة الاسمية ، فان سعر الفائدة فى هذا الزمن كان يعتبر مثالا للاعتدال بجانب الشروط المرهقة التى فرضها المرابون الأجانب على اسماعيل باشا فيما بعد ، كما أن هذا السعر يتناسب مع سعر الفائدة ٨٫٢ ٪ على المبلغ الذى حققه القرض للحكومة . ومع أن السداد قُسّط على ١٥ دفعة فان قسط الاستهلاك السنوى يساوى ٤٫٥ ٪ من هذا المبلغ أى ان العبء السنوى بلغ ١٢٫٥ ٪[2] . وقد رهن اسماعيل باشا لضمان سداد أقساط هذا القرض جميع ايرادات الحكومة و بالأخص ضرائب أطيان الدقهلية والشرقية والبحيرة والجيزة[3] .

وعند ما أصاب البلاد الأزمة المالية على أثر هبوط أسعار القطن نتيجة لانتهاء الحرب الأهلية الأمريكية مما كان من آثاره اقبال المصريين على الاستدانة من المرابين ، حصرت الحكومة ديون الأفراد وحلّت فيها محل الدائنين على أن تقسّطها على ٧ سنوات بفائدة ٧ ٪ أضف الى هذا أنه عند ما حلت هـذه الضائقة المالية من جديد حتى من قبل أن تتسلم الحكومة المبلغ الذى اقترضته فى

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » المؤلف الطبعة الثانية ص ٢٢٠ حيث تورد تاريخ القروض السبع فى عهد اسماعيل باشا بايجاز ، وتقول أن ما صرف لمقاومة الطاعون البقرى وتعويض الفلاحين لم يتجاوز ١٢٥٠٠٠٠ جنيه من قيمة القرض الأول ، وقارن « تقرير كيف Cave » عن الحالة المالية فى مصر فى عهد اسماعيل باشا ص ٢ .

(٢) يلاحظ أنه فى تسديد الفائدة تقل هذه الفائدة بنسبة الأقساط التى تسدد ، وقد جاء فى البند الأول من عقد القرض أن الفوائد ٧ ٪ على مبلغ ٥٠٧٠٤٠٢٠٠ جنيها أو أى جزء من هذا المبلغ يبقى مستحقاً فى المستقبل فى أول ابريل وأول أكتوبر من كل سنة لمدة ١٥ سنة ، راجع مذكرة أحمد عبد الوهاب باشا عن « دين مصر العام » .

(٣) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » المؤلف الطبعة الثانية ص ٢٢٠ وأيضاً مذكرة احمد عبد الوهاب باشا عن « دين مصر العام وتطوراته » ص ٩٦ ، والدكتور زكى عبد المتعال فى كتابه « علم المالية العامة والتشريع المالى ص ٦٤٠ حيث يقول لما بدأ الاسراف المالى فى عهد اسماعيل باشا وزادت حاجة الخزانة المصرية ، اضطر الى عقد أول قروضه فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٦٤ بلغ ٥٠٧٠٤٠٢٠٠ جنيه انجليزى وسعر الاصدار ٩٣ ولكنه هبط الى ٨٦ وفائدة ٧ ٪ لمدة ١٥ سنة يستهلك خلالها بالقرعة فى لندن ، وخصصت لضمانه حصيلة ضريبة الأطيان فى مديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة علاوة على ضمان عام بكل ايرادات الحكومة ولم يصل الخزانة من هذا القرض سوى ٤٠٨٦٤٠٠٦٣ جنيه انجليزى كما بلغت الفائدة الحقيقية مع قسط الاستهلاك ١٢٫٠٩ ٪ .

سنة ١٨٦٤ بأكمله ، سار الوالى على سياسة البذخ مما ساعد على سرعة استنفاذ الأموال التى قترضها فى سنة ١٨٦٤ ، فضلا عن أن اسماعيل باشا أرسل حملتين فى نوفبر سنة ١٨٦٤ — والأخرى فى ربيع سنة ١٨٦٥ ، الأولى إلى جزيرة العرب والثانية إلى كريت لاخماد فتنة قامت فيهما ، فاستلزم الحملتان مصاريف باهظة ، كما أن الامتيازات التى كان يشتريها الوالى من السلطان كانت تكلف مصر أموالا طائلة مما دعا إلى زيادة الجزية فى سنة ١٨٦٥ [١] مقابل تنازل الباب العالى عن سواكن ومصوع على البحر الأحمر — كل هذا دعا إلى القرض الثانى البالغ تدره الأسمى ٣٫٣٨٧٫٣٠٠ وقدره الحقيق ٢٫٧٥٠٫٠٠٠ وسعر الاصدار ٩٠ عن طريق بنك الأنجلواجيسيان فى لندن وباريس [٢]. ثم احتاج اسماعيل باشا إلى المال ، وذلك لكى يشترى أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم ويقدم الهدايا اللازمة لتحقيق نظام الوراثة ويرفع من مقدار الجزية مقابل ذلك من ٣٦٧٫٠٠٠ جنيهاً إلى ٦٧٥٫٠٠٠ جنيهاً فى السنة . فاقترض القرض الثالث الذى لم تصرف أمواله فى تركيا وحدها بل وفى جميع بلدان أوروبا الهامة . يضاف إلى ذلك المبالغ التى صرفت على قصر الجيزة وما استوردته مصر من الخارج لاتمام هذا القصر ، وصُرف على سفر إسماعيل باشا إلى أوروبا فراراً من وباء الكوليرا الذى وقع فى هذا الوقت فى مصر . وقد أثر هذا الوباء تأثيراً عظيما على إيرادات الحكومة ، وبذلك نضبت الأموال الأهلية من خزينة المالية المصرية [٣] .

وعند ما نضب معين الوالى ، ولم يكن من السهل أن يعقد قرضاً عاماً جديداً ولم يمضِ عام بعد آخر قرض ، اتجهت فكرة اسماعيل باشا إلى عقد قرض بضمان أملاكه الخاصة والى عقد قرض آخر

---

(١) راجع ،، تاريخ مصر الاقتصادى ،، للمؤلف ص ٣١٨ — ٣٢٠ حيث نصف دين الدائرة السنية الأول وذلك لأن اسماعيل باشا رهن ٠٠٠ر٣٦٥ فدان من أملاكه الخاصة .

(٢) راجع مذكرة احمد عبد الوهاب باشا عن ،، دين مصر العام وتطوراته ،، ص ٩٧ .

(٣) أمضى الاتفاق الأول الخاص بهـــذا القرض فى باريس فى أواخر سنة ١٨٦٥ مع محل أوبنهايم وليفان وشركاهم Oppenheim Leven et Cie. ولكن لم ينفذ هذا الاتفاق اذأرسلت أم نصوصه بالتلغراف وكان اسماعيل باشا يعتقد أنه سوف يدفع فائدة تتراوح بين ٨ ٠/٠ و ٩ ٠/٠ ، ولكنه وجد عند بحثه لجداول السداد أن السعر سوف يبلغ ١٤ ٠/٠ راجع ،، تاريخ مصر المالى بعد عهد سعيد ،، تأليف ج ش J. C. صفحات ٢٥ — ٢٦ حيث يقول أن الوالى أمضى عقد القرض بعد مشاورات كثيرة فى ٥ يناير سنة ١٨٦٦ ، وقارن روفائيل جورج ليفى Levy فى مجلة العالمين Revue des deux Mondes عدد أول فبراير سنة ١٨٩٩ وأيضا البرت موارت Murat فى كتابه ،، المراقبة الدولية على مالية مصر واليونان وتركيا ،، ص ٢٠ .

Le contrôle International sur les finances de l'Egypte, de la Grace et de la Turquie.

بضمانات إيرادات السكك الحديدية التي تولاها الوالي برعايته . وقد كان لقرض السكك الحديدية تأثير كبير على قرض الدائرة السنية لما أحاط الأول من الضمانات إذ كانت إيرادات السكك الحديدية في تزايد مستمر . وقد صدرت مقابل قرض السكك الحديدية سندات بفائدة ٧ ٪ على أن يسدد الدين على ست دفعات سنوية ابتداءً من أول يناير سنة ١٨٦٩ ، وأخذ محل أوبنهايم هذه السندات مقابل ٢٫٦٤٠٫٠٠٠ جنيهاً ، يدفع نصفه نقداً ، والنصف الآخر في شكل توريدات للسكك الحديدية تؤخذ عليها عمولة قدرها ٥ ٪ (١) .

والحق أن هذا القرض قد لجأ اليه اسماعيل باشا ، لا لافتقار الأمة حقا الى رؤوس الأموال الأجنبية أو لحاجة المالية العامة أو الاقتصاد القومي إليه ، بل لأن اسماعيل باشا وجد لعدم ثقة الأهالي في الحكومة عدم امكان إصدار القرض في السوق الداخلية لسوء توجيه الأموال المصرية في هذا العهد من جهة ، ولكثرة تدخل الأجانب في موارد البلاد المصرية من جهة أخرى . ولو كان هذا القرض أفاد النشاط الاقتصادي في مصر أودعا الى تدعيم المالية العامة أوساعد على الحصول على العتاد الاقتصادي لتنمية موارد الانتاج أو العتاد الحربي لضرورات الدفاع الوطني ، لبرر المصريون هذا القرض من كل نواحيه ، ولكن هذا القرض كسابقه « دين الدائرة السنية الأول » ذهبت أغلب فوائده الى الأجانب ، وكان الغرض منهما فك الضيق المالي الذي وقع على مصر من كثرة المصروفات في العهد السابق والعهد الذي تلاه (٢) . ويقول أحمد باشا عبد الوهاب في مذكرته عن « دين مصر العام »

---

(١) راجع ,, احصاء شركات المساهمة ,, طبعة يونية سنة ١٩٤٢ ص ١٠٦٩ حيث يقول أنه في ٥ يناير سنة ١٨٦٦ عقد قرض مع بنك أوبنهايم الألماني وقيمته ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزي بفائدة ٧ ٪ على أن يستهلك الدين في ٨ سنوات ورهن في مقابلة ايرادات السكك الحديدية ولذلك يسمى ,, بقرض السكة الحديد ,, ولقصر مدة الثمان سنوات تم الاكتتاب فيه بسعر لا بأس به وهو ٨٨ ٪ فحصلت منه الخزانة على مبلغ ٢٫٦٤٠٫٠٠٠ جنيه انجليزي وتم بالفعل استهلاكه على ست دفعات ، وكانت قيمة كل دفعة نصف مليون جنيه انجليزي ، وكانت الأولى منها في أول يناير سنة ١٨٦٩ والأخيرة سنة ١٨٧٤ . ونتساءل فيما اذا كان الخديو اسماعيل قد فاز في هذه القروض بالفائدة المحددة التي أصبحت ٧ ٪ ، الحق أنه لم يفز بطائل اذ أنه تعهد بدفع عمولة قدرها ٥ ٪ على نصف المبلغ وهي ٦٦٫٠٠٠ جنيهاً ، فكأن الماليين لم يدفعوا سوى ٢٫٥٧٤٫٠٠٠ جنيه . ويقول الأستاذ ج - س .J.C في كتابه « تاريخ مصر المالي من عهد سعيد » ص ٣٥ أن قرض كهذا بسعر ٩٠ ، وسعر الاصدار الفعلي ٩٢ لا ينظر له أنه قرض ناجح في وقت يصدر فيه القرض بضمان ايرادات السكك الحديدية خصوصاً وأن القرض سدد على مدى ست سنوات .

(٢) في ١١ ديسمبر سنة ١٨٦٥ أعطى التعهد الخاص بدين الدائرة السنية الأول مع بنك الانجلو اجيبيان مع أنه كان معروفاً أن محل فرهلنج وجوشن Fruhling & Goschen له نصيب كبير فيه ، ولو لم يظهر اسمه في الصفقة . وقد كانت

ص ١٠١ « لقد حاولت أن أصل الى حقيقة المبلغ الذى وصل الوالى من مجموع قيمة هذه السندات (مليون جنيهاً ونصف) باحتساب العمولات التى دفعها ، ومع احتساب الفائدة ١٠ ٪ على المبلغ الذى قدمه سرنوتشى على أن يرد اليه بعد ١٤ شهراً فوجدت أن الوالى أخذ ١٬٠٥١٬٥٠٠ جنيهاً ليردها ١٬٥٠٠٬٠٠٠ جنيهاً ، أى أنه أخذ ٧٠٫١ ٪ من قيمة الدين الاسمية . من هذا يتبين أن سعر الفائدة وان ظهر ٧ ٪ كما هو نص الاتفاق الأصلى فقد كانت حقيقته ١٠ ٪ ، بخلاف المصاريف الأخرى التى كانت عبئاً ثقيلا على مصر واسماعيل باشا نفسه .

فديون اسماعيل باشا التى تولدت عن ديون محمد سعيد باشا لم تدع الى ازدياد دخل الحكومة من فوائد الديون ، وكل ما فعلته هو زيادة حقوق الأجانب فى مصر نخولتهم نفوذاً اقتصادياً وسياسياً فى المجال الدولى ، اذ أن من أهم وسائل التوسع الاستعمارى اقراض مصر ذات المالية المعتلة فى هذا الوقت الأموال ثم الاستيلاء عليها والسيطرة على مواردها[1] ، وبذلك يضعف مركز مصر المالى ويتعذر

قيمة القرض ٣٬٣٨٧٬٣٠٠ جنيه انجليزى بفائدة ٧ ٪ ورهن فى مقابله ٣٦٤٬٩٣٠ فدان من أملاك الخديوى الخاصة ، وتقرر أن تكون حصة الاستهلاك ٣٫٢٧ ٪ بحيث يتم استهلاك القرض فى ١٦ سنة ، اذ كان القرض أن يسدد القرض بجزء من ثمن أرض حليم باشا التى أجبر على بيعها ، على أن يضمن سداد الدين كله ريع أراضى الخاصة وكذلك رهن عقارى على العقار من الأفدنة المذكورة . وقد جعل سعر الأصدار ٩٠ ٪ ابتغاء الحصول على مبلغ ٣٬٠٠٠٬٠٠٠ جنيه انجليزى ، غير أنه لم يصل الخزانة سوى مبلغ ٢٬٧٥٠٬٠٠٠ جنيه انجليزى أى بجعل سعر الأصدار ٨١ ٪ فقط ، راجع ,, احصاء شركات المساهمة بتاريخ يونية سنة ١٩٤٢ ،، ص ١٠٦٨ ، وقارن مذكرة احمد عبد الوهاب باشا عن ,, دين مصر العام ،، صفحات ٩٩ - ١٠٣ حيث يقول ,, وتعهد الملتزمون بتقديم مبلغ ٣٬٣٨٧٬٣٠٠ جنيهاً (أو بنسبة ٨٨٫٥ الى ١٠٠) تسدد على ٣٠ دفعة نصف سنوية فى مدى ١٥ سنة ، وأنه لما لم يتعد الاكتتاب فى البداية مبلغ ٣٠٠٬٥٠٠ جنيها طلب بنك الانجلو الى الدائرة السنية أن تسترد السندات التى لم يكتتب فيها ، وأنه فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٦٦ أمضى اتفاق جديد بين حافظ باشا عن الوالى ومسيو سرنوتشى Cirnuschi على أن يضع سرنوتشى تحت تصرف الدائرة السنية بضمان سندات الدين المودعة فى البنك العثمانى بباريس الى قيمتها ١٬٥٠٠٬٠٠٠ جنيهاً مبلغ ٩٠٠٬٠٠٠ جنيهاً يدفع على دفعتين الأولى بمبلغ ٥٠٠٬٠٠٠ جنيه فى نوفمبر والثانية بمبلغ ٤٠٠٬٠٠٠ جنيه فى ديسمبر ، على أن يرد المبلغ بأكمله فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٦٧ ويأخذ سرنوتشى عمولة ١٫٥ ٪ عن كل دفعة ، واتفق أن يكون سعر الفائدة ١٠ ٪ على أن يضع سرنوتشى يده على السندات المرهونة اذا لم يسدد المبلغ فى الموعد المتفق عليه . » وقارن كتاب ,, تاريخ مصر المالى من عهد سعيد ،، ص ٤٠ لمؤلفه ج - س C. J. حيث يقول أن الوالى تنازل عن السندات فى مقابل ما يوازى ٧٢ ٪ من قيمتها الاسمية ناقصاً ١٫٥ ٪ عمولة أى ٧٠ ٪ تقريباً مع أن المتعاقدين الأول أخذوها بسعر ٨٨٫٥ وعرضوها للجمهور بسعر ٩٢ ٪ .

(١) راجع أدامز فى كتابه ,, الديون العامة ،، وأيضاً فيون M. Vion فى كتابه ,,الديون السياسية والديون التجارية،، سنة ١٩٣٢ ، والدين العام المصرى Egyptian State Debt ,, تأليف كوفمان Kaufmann طبعة لندن سنة ١٨٩٢ .

عليها الحصول على الأموال من الخارج بالحرية المطلوبة . وقد رأينـا أن قرض السكك الحديدية قد اشترط توريدات السكك الحديدية تؤخذ عليها عمولة قدرها ٥٪ ، فالقروض كان لها مخاطرها ومساوئها ، اذ أصبحت مصر لا تتمكن من اصدار القروض الاعوافقة الحكومة الأجنبية . وكذلك رأينا كيف أن قرض ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٦٤ قد رهن ضرائب أطيان الدقهلية والشرقية والبحيرة والجيزة لسداد أقساطه ، فحجز على أموال مصرية كان يمكن الاستفادة منها فى مشروعات مصر العامة . بينما لم ينجح القرض فى ٥ يناير سنة ١٨٦٦ إلا عنـد ما قامت باصداره هيئة أوبنهايم المالية الألمانية ورهنت فى مقابله ايرادات الحكومة المصرية من السكك الحديدية ، فتدخل المراقبون الأجانب فى شئونها مما زاد فى نفقات عملية القرض ، وكذلك كان الحال فى قرض ١١ ديسمبر سنة ١٨٦٥ المعروف بقرض الدائرة السنية الأول مع بنك الأنجلو اجيسيان فقد رهن ممتلكات الخديو نفسه ، فأصبحت أراضيه عرضة للتدخل الأجنبى فى أهم مورد من موارد استقلاله . بهذا كانت القروض الثلاث السابقة مظهراً كبيراً من مظاهر ضعف الادارة المالية فى مصر ، فاستغل المولون الأجانب هذا المركز بطلب ضمانات عينية و بتخصيص جانب من إيراداتها العامة لخدمة الدين . ونحن إذ نعترف أنه لا خطر فى هذه الضمانات إذا كانت ممنوحة للمولين الوطنيين ، وانما نقول بأن بها كل الخطر إذ منحت لمولين من الأجانب أمثال الذين شاعوا فى عهد اسماعيل[1] . وقد نتج عن هذه القروض الرقابة المالية التى يمنحها المدين للدائن على العين المرتهنة أو المورد الانتاجى المستثمر فى أهم عناصر انتاج الأمة وتوجيهاتها الاقتصادية العامة . فكانت هذه الديون التى بدأت بعهد سعيد باشا مذهبة بسياسة الدولة . ونرى أن الديون الثلاثة عقدت بعملة أجنبية تبعاً للدولة المصدر فيها القرض ، فكان هذا مدعاة الى زيادة العبء الذى وقع على مصر من جراء التقلبات النقدية الفرنسية والألمانية والانجليزية خصوصاً اذا ما اعترى النقد المصرى أى هبوط فى تقدير الأجانب اليه[2] ، اذ ولو أن المبلغ يظل ثابتاً بتقديره بالعملة الذهبية فانه يتضخم بتقديره بالعملة الأجنبية نظراً لندرة الموارد المصرية ، وبهذا أصبح تسديد القروض

---

(١) كان يمكن تفادى هذه المساوىء بالاقتراض من الحكومات الأجنبية بدلا من المولين الجشعين ، ولكن الحكومات فى هذا العهد كانت فى غاية الحرص من بعضها البعض ، كما أن القروض الحكومية عادة تكون مشابهة وخفية ومحدودة وتجعل للدين صفة سياسية تصبح مصدر منافسات دولية وصعوبات خارجية . وقد بدأت هذه القروض بهذا الشكل السىء منذ عهد سعيد باشا حتى يمكن أن يقال أن ٢٨ مارس سنة ١٨٦٢ هو أول يوم يمكن أن يتقام منه المصريون لأنه كان بدء قروض مصر العامة فى عهد سعيد . وقد نتج عنه ما نحن فيه من تدخل أجنبي وتفرقات أهلية وحوازات حربية أو تجزئة .

(٢) راجع " عناصر علم الاقتصاد " تأليف لبيبة وعليش الجزء الثاني الطبعة الثانية .

الأجنبية معرضاً لعسر مصر فوق عسرها[١] فى التشريع الادارى المالى والاستقلال الاقتصادى .

والواقع أن مبالغ هذه القروض كانت محدودة بالنسبة للدائنين واجتهادية بالنسبة للمدين المصرى . فلا يعرف بالضبط المبلغ الذى دخل خزينة الحكومة من هذه القروض[٢] وقد اعترف بهذه الحقيقة المستر كيف فى تقريره كما أقر ذلك الأستاذ تود فى كتابه « الاقتصاد السياسى للطلبة المصريين » ، وكثيراً ما كانت القروض المتتالية تنافس بعضها البعض مما يدعو إلى ضعف سلطان المدين أمام نفوذ الدائن وعظمة الشركات التى تقوم بحق عقد القرض بين الدائن والمدين . ومما قلل من قيمة هذه القروض بالنسبة لمصر أن مصر لم تلجأ إلى طلب الاذن من الباب العالى إلا عند ما اختل نظام ماليتها وشدة حاجتها للمال . فتبع الاذن لسعيد بالقرض الأول فى ٢٨مارس سنة ١٨٦٢ الاذن لاسماعيل باشا بقرض ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٦٤ والاذن له بقرض ١١ ديسمبر سنة ١٨٦٥ و بقرض ٥ يناير سنة ١٨٦٦ وفى كل قرض تالى كانت الأموال التى يتسلمها الوالى أو الخزينة المالية تقلقلة تدل على شدة اضطراب الحالة المالية فى الشئون المصرية[٣] .

قرض سنة ١٨٦٧ أو قرض مصطفى باشا : اقترض الوالى مبلغ ٢٫٠٨٠٫٠٠٠ جنيهاً لسداد ثمن أملاك مصطفى فاضل باشا ، أخيه الصغير ، وكان سعر الفائدة فى الاتفاق أعلى من سابقه أى ٩٪ ، وسعر الاصدار ٩٠ ولكنه هبط إلى ٨٢ ، وعلى أن يسدد القرض فى مدى ١٤ سنة أى أنه يتطلب قسطاً سنوياً للاستهلاك قدره ٣٫٤٪ من أصل الدين ، وعلى الرغم من ارتفاع الفائدة فى هذا القرض عن القروض السابقة فانه لم يصل إلى الخزانة منه سوى ١٫٧٦٨٫٠٠٠ جنيه انجليزى أى أن سعر الاصدار نزل إلى ٨٢٪ من قيمة الدين الأصلى . وقد تضمن هذا القرض إيرادات دائرة الوالى على أن تدفع الفوائد فى زمن الحرب و زمن السلم ، سواء أكان حامل السند تابعاً لدولة صديقة أو دولة معادية ، وقد تعهدت الحكومة بالسداد فى حالة عدم كفاية إيرادات الوالى لسداد الفوائد وقسط

---

(١) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » للمؤلف وأيضاً ,, عناصر علم الاقتصاد ,, تأليف لميطة وعليش وقارن متري لبا Lamba فى كتابه ,, الحقوق العامة والادارية فى مصر ,, Droit public et administrative de l'Egypte

(٢) راجع تقرير كيف Cave ص ٧ حيث يقول أنه لم يصل بأى حال قيمة الدين الاسمية لخزينة المالية .

(٣) لقد بدأت المفاوضات بشأن قرض ٥ يناير سنة ١٨٦٦ قبل بدء مفاوضات قرض ١١ ديسمبر سنة ١٨٦٥ ، فعقدت صفقة القرض اللاحق قبل السابق وذلك لطول المفاوضات فى القرض الأول حتى عقدت فى ٥ يناير سنة ١٨٦٦ ، وكان الغرض منه استكمال انشاء الخطوط الحديدية حيث خصصت لضمانته ايرادات سكك حديد الحكومة دون غيرها ، راجع ماكوين فى كتابه « مصر كما هى » وأيضاً كتابه القيم ,, مصر فى عهد اسماعيل ,, .

الاستهلاك السنوى ، وقد أتم عقد هذا القرض فى الظاهر « البنك الامبراطورى العثمانى » Imperial Ottoman Bank بلندن ، ولكن يد شركة « أوبنهايم Oppenheim Neveu لم تكن بعيدة عن القيام بعمليات القرض نفسها[1] » .

قرض المفتش فى أول يونيه سنة ١٨٦٨[2] : لم تكن القروض السابقة التى بلغت حوالى ١٤ مليون من الجنيهات الانجليزية لتفك الضائقة المالية التى حلت بالوالى حيث قدرت ديونه كما يقول أحمد باشا عبد الوهاب « رسمياً بما يقرب من مبلغ ٢٦ مليوناً من الجنيهات ، ولو أن المعروف أنها بلغت ٣٠ مليوناً من الجنيهات[3] » إذ أن الواقع أن الفائدة على هذه القروض ومصاريف تجديدها والأقساط المستحقة كانت تستغرق جزءاً كبيراً من إيراد لم يبلغ ٦ مليون جنيهاً ، فلا نستغرب إذا لجأ الوالى إلى الاقتراض مرة أخرى فى أوائل سنة ١٨٦٨ . فقد بدأت هذه السنة وكان سعر الفائدة على سندات الخزينة ما يقرب من ١٦ ٪ بينما كان السعر على سندات دائرة الوالى ٢٢ ٪ [4]. وقد اضطرت الخزينة المصرية لكى تسدد الطلبات المعجلة أن تصدر سندات فى أواسط إبريل بمبلغ ٦٥٠٫٠٠٠ جنيهاً بخصم ٢٢ ٪ إذ كانت الحاجة ماسة للنقود[5] . ولما زاد الدين السائر إلى حجم مخيف وتراكت الديون السائرة وكثرت أذونات الخزانة المصرية ، وكانت الحكومة قد جمت ضرائب سنة ١٨٦٨ بالفعل ورهنت ضرائب سنة ١٨٦٩ [6] لم يبق للحكومة مورد آخر سوى الاقتراض مرة أخرى[7] ، لهذا عقدت الحكومة فى ٨ يوليه سنة ١٨٦٨ قرضاً جديداً بمبلغ ١١٫٨٩٠٫٠٠٠ جنيه

(١) يقول الأستاذ نود فى كتابه « الاقتصاد السياسى الطلبة المصريين » ص ٣٦٣ أنه لم يتحقق من قيمة القرض سوى ١٫٧٠٠٫٠٠٠ أى ٨٢ ٪ من القيمة الاسمية ، فان صح هذا كان سعر الفائدة الحقيقى ١٠٫٥ ٪ ، وقارن « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف ص ٣٢١ حيث تظهر قيمة هذا القرض لمصر من جهة وللأجانب من جهة أخرى .

(٢) سمى هذا القرض بقرض المفتش نسبة الى ناظر مالية اسماعيل ، وهو اسماعيل صديق باشا المفتش .

(٣) راجع مذكرة احمد عبد الوهاب باشا عن «دين مصر العام» ص ١٠٤ وأيضاً ماكون Mac Coan فى كتابه « مصر تحت حكم اسماعيل Egypt under Ismail » ص ٦٥ — ٦٦ .

(٤) راجع ماكون فى كتابه «مصر تحت حكم اسماعيل» ص ٦٦ وأيضاً ج . س J. C. فى كتابه «تاريخ مصر المالى من عهد سعيد» ص ٥٧ . وهو من المراجع الموثوق بصحة أرقامها .

(٥) راجع ماكون « مصر فى حكم اسماعيل » ص ٦٩ .

(٦) اقترضت الحكومة قبل هذا القرض فعلا من عل أوبنهايم وغيره من البيوت المالية فى مصر والاسكندرية مبلغ ٢ مليون جنيهاً أصدرت بما يقابلها سندات طويلة الأجل على الخزينة المصرية وذلك بضمان ضريبة سنة ١٨٦٩ .

(٧) كانت ظروف مصر فى سنة ١٨٦٨ فى غاية الدقة والعسر المالى ، فقد زادت حاجة الوالى الى المال للصرف على

انجليزى مع بنك أوبنهايم ووصل الخزانة منـه مبلغ ٧٫١٩٥٫٣٨٤ جنيهاً انجليزياً ، وجعل سعر الفائدة ٧ ./. وحصة الاستهلاك ١ ./. بحيث يتم الاستهلاك فى ٣٠ سنة ، وخفض سعر الاصدار إلى ٧٥ ./. ، ولكن الحكومة لم تحصل منه الا على المبلغ السابق ذكره أى نحو ٦٠ ./. من قيمته الاسمية ، غير أن هـذا المبلغ لم يدخل خزانة الحكومة نقداً فى أول الأمر بل أعلنت بادىء ذى بدء فى أول يونيه سنة ١٨٦٨ أنها تقبل من المكتتبين الوفاء بمقدار ٨٥ ./. من قيمة ما اكتتبوا به علاوة على النقود ، كل ما كان يستحق السداد من سندات الخزانة وسندات قرض السكك الحديدية[1] ، ولذلك لم يصل الخزانة من المال النقدى سوى مبلغ خمسة مليون جنيه . وأما الباقى فكان سندات ديون أخرى قبلتها الحكومة بقيمتها الاسمية وخصص لسداد أقساطه السنوية ايرادات الجمارك وعوائد الكبارى والأهوسة وايراد الملح ومصائد الأسماك ، وكان دخلها جميعاً يقدر بمليون جنيه فى السنة[2] . وقد تعهد الخديو نفسه لمناسبة هذا القرض أن لا يصدر قروضاً أخرى لمدة خمس سنوات .

المشروعات الكثيرة التى بدأت فيها ، ولما لم يتمكن راغب باشا ناظر مالية اسماعيل أقيل بعد أن حاول فى أوائل عام ١٨٦٨ عمل اتفاق مع محل كاوتريل فى ٣ فبراير سنة ١٨٦٨ لتوحيد الدين العام الذى بلغ مقداره مبلغ ٢٥ مليون جنيهاً انجليزياً ، ولم يوفق . راجع الاتفاق المنشور فى مجموعة العقود والاتفاقات المالية ص ١٤ - ٢٢ . كذلك فشل راغب باشا فى المفاوضات مع سرنوتشى Cirnuschi بعقد قرض يبلغ ٣ مليون جنيهاً ، كما فشل فى محاولة اصدار قرض أهلى Forced National Loan ، راجع ،، تاريخ مصر المالى من عهد سعيد باشا ،، صفحات ٤٨ — ٧٠ لمؤلفه ج . س J. C. ، وأخيراً نجح اسماعيل باشا صديق المعروف بالمفتش وناظر المالية الجديد فى عقد قرض مع محل أوبنهايم يبلغ ٦ مليون جنيهاً فى أول يونية سنة ١٨٦٨ يضاف الى المبلغ المتحصل من الضريبة الاستثنائية Taxe Extraordinaire (السدس لمدة أربع سنوات من ضريبة الأطيان) لتسديد الدين السائر بها ، التى يتكون من سندات على المالية وسندات السكك الحديدية ، ثم زيد مبلغ القرض باتفاق لاحق فى ٨ يونية سنة ١٨٦٨ الى ٧ مليون جنيهاً ثم زيد مرة أخرى الى ٨ مليون جنيهاً . راجع مذكرة احمد عبد الوهاب باشا عن ،، دين مصر العام ،، ص ١٠٦ .

(١) قبلت الحكومة فى الاكتتاب سندات قرض السكك الحديدية بقيمتها الاسمية فى حين كانت تستطيع شرائها من السوق بسعر منخفض ، وتعهدت الحكومة المصرية بأن تقبل فى الاكتتاب سندات المالية وسندات السكك الحديدية بالشروط الآتية :

١ - السندات التى تحل قبل مضى ٧ أشهر من تاريخ افتتاح الاكتتاب فى القرض تقبل بدون خصم - أى بأسعارها الاسمية

٢ - السندات التى يحل دفعها فى مدة ٧ - ١٢ شهراً من تاريخ افتتاح الاكتتاب تقبل بخصم ٩ ./. فى السنة حتى تاريخ حلولها

٣ - السندات التى تحل بعد مضى ١٢ شهراً من تاريخ افتتاح الاكتتاب تقبل مع خصم نسبى ، حسب الجدول المرفق بالاتفاق .

(٢) يقول عبد الوهاب باشا فى مذكرته ،، دين مصر العام ،، ص ١٠٦ أن ايرادات الجمارك المصرية والأهوسة والملاحات ومصايد الأسماك الخ بلغ ٩٠٠٫٠٠٠ جنيه ، ويقول أن الأقساط لهذا القرض كانت تسدد على أقساط نصف سنوية فى مدى ١٥ سنة واتفق على أن تكون الدفعة السنوية ٨٤٨٫٠٩٥ جنيهاً .

ويقول أحمد عبد الوهاب فى مذكرته عن « دين مصر العام » إن هذا القرض و إن بدأ فى أول يونيه سنة ١٨٦٨ بمبلغ ٦ مليون جنيه بشروط مفيدة للدائنين ، إذ أن من يعلن من المكتتبين وقت اكتتابه رغبة فى دفع قيمة السندات التى يكتتب فيها نقداً يعطى منحة قدرها ٣٠/٠ ويعطى منحة قدرها ٢ ٠/٠ لمن لم يعلن من المكتتبين فى بحر ١٥ يوماً من تاريخ افتتاح الاكتتاب رغبته فى تسديد قيمة اكتتابه بواسطة سندات ، فإن أوبنهايم مع اكتتابه بمبلغ ٢ مليون جنيهاً من هذا القرض مخاطرة لحسابه الخاص à forfait ، وأخذه عمولة ٣٠/٠ عن كل جزء يعطى من القرض و ½٠/٠ لأشغال الكوبونات عن كل دفعة نصف سنوية على أن تدفع العمولة مع القسط[1] فإن القرض الفعلى تنفذ فى ٧ يوليه سنة ١٨٦٨ بعد تعديله[2] وأخذ محل أوبنهايم Oppenheim صفقة القرض بأكملها مجازفة ، وفى مقابل ذلك أعطى له الحق المطلق فى وضع صيغة الاشتراطات الخاصة باكتتاب الجمهور فى القرض حسب ما يتراءى له طبقاً للمادة ٧ ، وأعطى له الخيار فى أن يدفع نقداً فى بحر أربعة شهور ١٫٢٥٠٫٠٠٠ جنيهاً من مبلغ القرض ويعطى له عن المبالغ التى يدفعها سلفاً ، فائدة قدرها ١٠ ٠/٠ سنوياً على أن يعطى القرض بأكمله بعد أربعة شهور من تاريخ فتح الاكتتاب . وبهذا تم القرض وبقيت نصوص الاتفاقات السابقة فى أول يونيه و ٨ يونيه على ما هى عليه خصوصاً إذا كانت لا تتعارض مع الاتفاق المعدّل . فنرى أثر القرض على مصر ، ومآثرها على الدائنين !

ولم يهمل محل أوبنهايم فى الاستفادة من الامتيازات المماثلة التى منحت له بمقتضى عقد ٧ يولية سنة ١٨٦٨ فبادر باصدار القرض فى ١٦ و ١٧ و ١٨ من نفس الشهر بسندات قيمتها ١١٫٨٩٠٫٠٠٠ جنيهاً

(١) هذا مع العلم بأن ٢٠٫٠٠٠ جنيه كانت تدفع نظير المصاريف وعمولة الأشخاص الذين يستخدمون فى اصدار القرض وأتعاب التحرير وطبع الكوبونات الخ كما أن الحكومة المصرية تعهدت فى المادة ٢٠ من الاتفاقية بألا تصدر قروضاً فى السنوات الخمس التالية للاكتتاب فى هذا القرض . ونصت المادة ٢١ على أن لمحل أوبنهايم أن يأخذ باقى الصفقة لحسابه بنفس الامتيازات المذكورة فى الاتفاقية ، ويقول أحمد عبد الوهاب باشا فى مذكرته ،، دين مصر العام ،، ص ١٠٧ أن قرض ٨ يونية سنة ١٨٦٨ تعدل فزيد مبلغه الى ٧ مليون جنيهاً تدفع فى مدى ٢١ سنة على دفعات نصف سنوية (٤٢ دفعة) وأن القسط السنوى زيد الى ٨٩٠٫٠٤٢ جنيهاً ، وأنه أضيف الى الضمانات الأولى عوائد المبانى وضريبة الأغنام والزروت التى قدرت بمبلغ ٣٠٠٫٠٠٠ جنيهاً سنوياً . وراجع ،، احصاء الشركات المساهمة ،، بتاريخ يونية سنة ١٩٤٢ .

(٢) راجع ،، تاريخ مصر المالى من عهد سعيد ،، تأليف ج س J. C. حيث يقول أن عقد سنة ١٨٦٨ تم تعديله فى ٧ يولية فأخذ شكله الأخير فى هذا التاريخ ، اذ رفع القرض الى ٨ مليون من الجنيهات وأصبحت الدفعات النصف سنوية ٦٠ دفعة فيسدد القرض بعد ٣٠ سنة ، وأصبح القسط السنوى ٩٥٣٫٢٩٧ جنيهاً واستبدلت عوائد الأملاك التى كانت مقدرة بمبلغ ٢٣٠٫٠٠٠ جنيهاً سنوياً برسوم الملاحة وقدرها ٢٥٠٫٠٠٠ جنيهاً فى ضمان سداد القرض والفوائد .

سعر ٧٥ كما ورد فى مكوين Mc. Coan من كتابه « مصر فى عهد إسماعيل وتقرير المستر كيف [١] ، وبينما أن الواجب الحسابى كان يقتضى أن يحقق القرض مبلغ ٨٫٩١٧٫٥٠٠ جنيهاً يخصم منها العمولة ، فان الحكومة لم تتسلم منه سوى ٧٫١٩٣٫٣٣٤ جنيهاً . وبهذا قبضت الحكومة ٩٠ ٪ من قيمة الدين الاسمى وأصبح العبء السنوى المترتب على هذا القرض ١٣٫٢٥ ٪ . ومع أن العسر المالى قد خفت حدته وجدت الأموال اللازمة للصرف ، فان مصاريف « الولائم والرحلات والقصور والمشاريع الكثيرة » لم تقف عند حد . وبهذا لم يسدد من هذا القرض دين عام سابق سوى السندات التى قدمت إلى الحكومة على سبيل الاكتتاب فى القرض وقد قدرها ماكوين بأنها لا تزيد عن ٢ مليون جنيهاً . ولم يسدد فى هذه الفرصة سند واحد من سندات القروض السايرة التى عقد هذا القرض لسدادها [٢] مع أنه كان لا مناص على اسماعيل باشا من تثبيت الدين السائر باصدار هذا القرض ليتسنى له تسديد ديونه السائرة وتثبيت قروض مصر تثبيتاً اختيارياً لا إجبارياً [٣].

ولا شك أن دين ٧ يوليه سنة ١٨٦٨ كان من أسوأ الصفقات التى عقدتها الحكومة المصرية ،

(١) راجع مكوين ص ٧٥ من كتابه ,, مصر فى عهد اسماعيل ،، وتقرير المستر كيف ص ٧ عن ,, حالة مصر المالية،، .

(٢) راجع ماكوين فى كتابه ,, مصر فى عهد اسماعيل ،، ص ٧٦ وأيضاً ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، ص ٣٢١ حيث تبين حاجة اسماعيل للمال هذا القرض بعد أن أقيم معرض باريس الذى اشترك فيه اسماعيل ، وتظهر ما صرفه اسماعيل باشا للحصول على لقب خديو ، وما قام به من استعدادات لحفلات قناة السويس . وقارن ,, علم المالية العامة والتشريع المالى المصرى ،، الدكتور زكى عبد المتعال ص ٥٧٩ حيث يشرح الديون السائرة وسندات الخزانة العامة بشأنها . فلا يصدر القروض السائرة بصفة أصلية الا لتغطية حاجة نقدية مؤقتة للخزانة العامة على أن يمثل القرض بصكوك قصيرة الأجل جداً تسمى ,, بأذونات الخزينة ،، وهو باعتباره وسيلة لتنفيذ الميزانية مرتبط بالائتمان العام ، اذ ولو أنه لا يعتبر تحصيلا نهائياً من جانب الدولة للالتجاء للقرض عن الضريبة ، فانه يمهد الطريق أمام الدولة لهذا الاختيار فيما بعد بصفة نهائية . والحق أن هذه الديون فى الغالب فى عهد اسماعيل لم تكن لمصاريف ادارية أو نفقات جارية ، أو سد عجز مؤقت فى ميزانية الدولة لتأخر تحصيل الضرائب ، كذلك لم تكن بناء على حاجة الدولة لتغطية نفقات طارئة لا يمكن تداركها فى الحال بالضريبة . الحق أن اسماعيل باشا أراد الاقتراض من الموارد الحاضرة بحيث أصبحت القروض خليط من بين مطالب الدولة ومطالب الوالى الشخصية الذاتية ، وأخذت القروض مأخذها فى تدخل الأجانب فى أحوال التشريع المالى فى مصر من عهده ، اذ خرجت الأذونات المرتفعة من مدتها القصيرة ، وأصبحت بتجديدها طويلة الأجل ، فأصبح الدين السائر يعرض مصر لمخاطر كبيرة اذ عرض الدولة وماليتها والائتمان العام للخطر كلما ساءت الظروف السياسية والاقتصادية فى الأمة ، وطالب حملة الأذونات القديمة بحقوقهم بينما تحل المكتتبون فى الأذونات الجديدة الطول مكان أصحاب الأذونات القديمة . ولهذا لا يعتبر المركز المالى للدولة سليم الا اذا كان الدين السائر ضئيلا بالنسبة لثروة الأمة ومدى سهولة حصولها على موارد جاهزة جديدة .

(٣) راجع جيز G. Jèze فى كتابه ,, ديون الدولة العامة،، ص ١٢ .
Les remboursements des emprunts publics d'Etats.

وقد نشأ عن عقد هذا القرض بدون مراجعة الباب العالى أن تدخلت الدولة العلية وأصدر السلطان فرماناً بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٨ يحرم فيه على والى مصر عقد قروض من غير موافقة السلطان. وقد قبل اسماعيل باشا هذا التعهد خصوصاً بعد أن حرم على نفسه فى اتفاقية سنة ١٨٦٨ عقد قروض جديدة فى بحر ٥ سنوات[1].

قرض الدائرة السنية الثانى فى ٢٦ مارس ـ ابريل سنة ١٨٧٠ أى قرض الخديوى : ــ لم تمض مدة طويلة حتى شعرت الخزانة بالحاجة الشديدة إلى الأموال ، فقد حلّت فى سنة ١٨٦٩ أقساط بعض القروض السابقة ، كما أن سنة ١٨٦٩ عرفت بالمصاريف الباهظة التى استلزمتها رحلة اسماعيل باشا إلى أوربا لدعوة عواهلها إلى حضور حفلة افتتاح قناة السويس[2] ، كذلك تكاليف المعدات الحربية التى اشتراها الخديوى[3] ، وازاء هذه المصاريف الطائلة التى أدت إلى ارتباك الخزانة فى آخر سنة ١٨٦٩ [4] ، ومع تراكم الديون السائرة التى بلغت ١٢ مليوناً من الجنيهات ، فكرت الحكومة المصرية فى خلاص مصر من هذه الورطة بأى ثمن . فابتكرت الحكومة المصرية فى عهد اسماعيل صديق المفتش الحل الآتى : ــ ١ ــ ضريبة ١٥ قرشاً على كل فدان يزرع ، مع استثناء أملاك الدائرة ، وبذلك جمع مبلغ نصف مليون من الجنيهات ٢ ــ المضاربة فى الأوراق فى البورصة بمساعدة بعض البيوت المالية وبذلك نجح فى تأجيل سداد الدين السائر مع ما تتكلفه مصر من مصاريف كبيرة

(١) كانت القروض الأولى تعقد برضاء وموافقة الباب العالى ماعدا قروض دائرة الوالى الخاصة اذ كانت تعتبر قروضاً خاصة للوالى نفسه حق التصرف الكامل فيها ، وقارن محاضرة المسيو مينوست M. E. Minost فى أول فبراير سنة ١٩٤٠ فى الجمعية الملكية الجغرافية حيث يقارن بين وظائف الأفراد ووظائف الحكومات .

(٢) راجع ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، المؤلف ، وقارن مكوين ,, مصر فى عهد اسماعيل ،، حيث يقدر تكاليف هذه الحفلة بمالا يقل عن ١٫٣٠٠٫٠٠٠ ، وراجع ج. س J. C. فى كتابه ,, تاريخ مصر المالى من عهد سعيد ،، حيث يقدر هذه التكاليف بأربعة ملايين من الجنيهات .

(٣) راجع مذكرة احمد عبد الوهاب باشا عن ,, دين مصر العام ،، ص ١١٠ حيث يقول أن اسماعيل باشا كلف مصر شراء معدات حربية ولكن السلطان احتج ، فما كان من اسماعيل باشا الا أن أرسلها لتركيا مقابل دفع ثمنها ,, ولكن كيف يطالب الخديوى بثمن معدات أعطاها السلطان ؟ ،، .

(٤) استدل عبد الوهاب باشا على هذه الارتباكات المالية فى هذه السنة من فنون ناظر المالية فى هذا الوقت فى جمع المال ، اذ باع ناظر المالية فى صيف سنة ١٨٦٩ ٥٠٠٫٠٠٠ أردباً من البذرة على أن يسلمها بعد ستة شهور وعند ما حل الميعاد كان شون الحكومة خالياً فاتفق مع المشترين على أن يبيعوا البذرة التى سبق أن اشتروها ولم يتسلموها بسعر ٧٨ قرشاً لما دفعوا فيه ٧١ قرشاً فقط وأن يأخذوا مقابل الثمن سندات لمدة سنة بفائدة ١٢ ٠/٠ أو مامعناه ربح يزيد عن ١٩ ٠/٠ .

لا تقل عن ٥ فى المائة من مبلغ الدين السائر(١) . وبهذا تحاشى اسماعيل المفتش الأزمة المالية بحل مؤقت ، وكان عليه أن يحل موضوع تسديد الدين السائر عند ما يحل الموعد الجديد لسداده . فاذا ما لجأ إلى طريقة القرض الاجبارى «المقابلة» إذ فرض على كل فدان يزرع ٥ جنيهات (وقدر مايجمعه من هذا القرض الاجبارى بمبلغ ١٥ مليوناً من الجنيهات) يعطى بها سندات لمدة ١٢ سنة تقبلها الحكومة فى سداد ضرائب الأطيان ، كان نصيبه من القرض الاجبارى أيضاً الفشل إذ لم يكن فى وسع الأهالى المرهقين بالضرائب الفادحة أن يكتتبوا فى هذا القرض ، ولهذا عدلت الحكومة عن الشروع فى نفس السنة عدولا مؤقتاً وعادت اليه فيما بعد كما بيّنا فى كتابنا «تاريخ مصر الاقتصادى».

ولما لم يتسنّ الحكومة فى تلك الظروف أيضاً أن تعقد قرضاً حكومياً إذ حرّم عليها ذلك ، وكان المرابون يعلمون أنه لا فرق بين الحكومة وبين الدائرة السنية ، تمكّن اسماعيل باشا من عقد قرض بضمان الدائرة السنية الخاصة مع محل بيشهوفشهيم وجولدشميدت Bischoffsheim & Goldschmidt فى ٢٦ مارس سنة ١٨٧٠ بمبلغ ٥ مليونا من الجنيهات تدفع فعلا إلى الخديوى بفائدة ٧ فرنكات على كل ٧٠ فرنكا تدفع ، على أن ترد ١٠٠ فرنكا طبقاً للمادة ٤ من عقد الاتفاق على هذا القرض أى أن سعر الفائدة الحقيقى كان ١٠ فى المائة وكانت القيمة الاسمية للقرض ٨٦٠ر١٤٢ر٧ جنيهاً انجليزياً ولهذا يقول إحصاء شركات المساهمة فى سنة ١٩٤٢ أن سعر إصدار هذا القرض هو ٥ر٨٧ فى المائة ، وبضمان أطيان الخديو الخاصة وأن هذا القرض يسدد فى ٢٠ سنة وقسط الاستهلاك السنوى ٣٥ر٢ ، ولم يدخل الحكومة منه سوى ٠٠٠ر٠٠٠ر٥ جنيه انجليزى، وكانت قيمة قسط السداد والفائدة السنوية مبلغ ٩٦٠ر٦٦٨ جنيهاً انجليزياً ، « ويقول الاستاذ زكى عبد المتعال أن القرض عقد فى ابريل سنة ١٨٧٠ بواسطة البنك الفرنسى المصرى بسعر ٥ر٨٧ ولكنه هبط إلى ٧٥ بفائدة ٧ فى المائة وبضمان أطيان الخديو الخاصة عدا الأطيان المقيدة بالرهن السابق ، ولذا سمى بدين الدائرة السنية الثانى » . ويقول المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا أن سداد قرض محدد بعشرين سنة على أن يضمن سداده كل إيرادات الخديوى الحرة ورهن عقارى على ٠٠٠ر١٥٠ فداناً خالية من الحقوق ، تزرع قصب السكر وتنتج على الأقل مليوناً ونصف مليون قنطاراً من السكر، طبقاً للمادة ١٢ من عقد القرض .

وقد تعهد الخديوى بأن لا يصدر قروضاً لحساب الدائرة السنية لمدة سنتين من تاريخ إمضاء العقد ، وكان ذلك طبقاً للمادة ١٥ من العقد المنشور فى مجموعة العقود(٢) . ومع أن هذا القرض

---

(١) راجع " تاريخ مصر المالى من عهد سعيد " للأستاذ ج . J. C. ص ١٠٢ .

(٢) راجع مجموعة العقود والاتفاقات والديكريتات التى نشرتها وزارة المالية فى الصفحات ٣٥٥ — ٣٦٩ .

كان هدفه استئجار الأراضى التى تزرع قصباً فى مصر، فإن المبلغ الذى صرف منه لتحقيق هذا الهدف كان ضئيلا للغاية إذ لم يبلغ ربع القرض[١]. وكأن الارتباكات المالية الداخلية فى مصر لم تكن كافية، فقد نشبت الحرب بين فرنسا وألمانيا، وكان لها تأثيرها على سوق الأوراق المالية المصرية، فنزلت أسعار قرض سنة ١٨٦٨ من ٨٥ إلى ٦٤ ثم زادت إلى ٧٤ واستقرت على هذا السعر الأخير، وزادت أسعار الفائدة على سندات الحكومة زيادة مريعة. فكان السعر للسندات القصيرة الأجل ٣٠ - ٣٥ فى المائة، ولسندات سنة واحدة ٢٠ - ٢٢ فى المائة، ولسندات ١٨ - ٣٠ شهراً ١٦ - ٢٠ فى المائة[٢]. ومع تحسن السعر إلى ١٤ فى المائة فى صيف سنة ١٨٧١، فإنه ما حل خريف ذلك العام حتى نفدت الأموال من خزينة الحكومة ولم يبق لديها شيء يذكر من قرض سنة ١٨٧٠. أضف إلى هذا أن كثيراً من السندات الحكومية وسندات الدائرة السنية حلت مواعيد دفعها ولم يمكن تجديدها إلا بشروط مرهقة، ولم تكن الإيرادات العادية لتكفى المصروفات العادية ولتسديد هذه السندات، كما أن اسماعيل باشا لم يتمكن من إنشاء بنك مركزى يعتمد عليه فى تمويله بالمال اللازم فى محنته المالية الخاصة والعامة.

قرض ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ :- قامت الحرب السبعينية فى أوربا، فاضطربت الأسواق عامة، والسوق المصرية خاصة، وقبضت البيوت المالية يدها عن الاقراض، فأخرجت الحكومة المصرية من محفوظاتها مشروع القرض الاجبارى الذى سبق أن فكرت فيه ولم تجد الظروف مناسبة لاصداره، وقدمت له كثيره من العمليات المالية شرح الحالة المالية والرخاء الشامل ومتانة الحالة المالية لولا الديون التى خلفها سعيد باشا والفوائد العالية التى يأخذها الدائنون الأجانب والمشروعات الواسعة التى تقوم بها الحكومة التى كان فى وضعها تدبير الأموال اللازمة للمصروفات الادارية العامة، أما هذه المصروفات الاستثنائية فلم تكن إيراداتها كافية للصرف عليها، لذلك حان الأوان للتخلص من

---

(١) راجع مكوين فى كتابه ,, مصر فى عهد اسماعيل ،، ص ١١٨ حيث يذكر الغرض من القرض ويشرح كثرة المشروعات التى فكرت فيها الحكومة فى هذا الوقت وبالأخص ١ - مشروع ميناء الأسكندرية الذى بدأ العمل فيه فى ربيع سنة ١٨٧٠ وقدرت تكاليفه بمبلغ ٢ مليون جنيهاً وقد صرف عليه حتى تم فى سنة ١٨٧٨ مالا يقل عن ٢½ مليوناً من الجنيهات، ٢ - ميناء السويس التى بلغت مصاريف أعمالها ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيهاً ٣ - مشروعات السكك الحديدية والتلغرافات والكبارى والترع ٤ - مشروعات للتأثر فى البحرين الأبيض والأحمر.

(٢) راجع ,, تاريخ مصر المالى من عهد سعيد ،، للأستاذ ج . س J. C. ص ١١٢ .

نير الأجانب بمشروع تسدد به الديون السائرة . فصدر قانون المقابلة فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ ، ويقضى باعفاء أصحاب الأطيان على الدوام من نصف الأموال المقررة عليهم مقابل دفعهم للحكومة مبلغاً يعادل قيمة تلك الأموال عن ٦ سنوات(١) ، وذلك علاوة على الضريبة السنوية ، وتحسب لهم فوائد عما يدفعونه مقدما بواقع ٨٫٥ فى المائة طبقاً للمادتين ٣و٤ من هذا القانون . ومع أن الحكومة كانت تنتظر جمع ٢٧٫٨٢٥٫٠٠٠ جنيهاً ، فانها لم تحصل فى السنة الأولى سوى على مبلغ ٨ مليون جنيه(٢) ، فاضطرت إلى تعديل المشروع ، وقد أجل الأقساط إلى ١٢ سنة(٣) وضم ماتبقى من هذا المبلغ المتحصل من قسط المقابلة إلى ٤ مليون جنيه ناتجة عن عقد قرض مؤقت مع بنك أوبنهايم Oppenheim بضمان سندات الخزانة بفائدة مقدارها ١٣ فى المائة(٤) على أن تتعهد الحكومة لمن يدفع المقابلة بأن

(١) فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ صدر دكريتو بقانون المقابلة ، ومن مقتضاه تدفع ضرائب الأراضى مضاعفة عن ٦ سنوات اما فى الحال أو على ٦ أقساط ، ويعفى من يدفع هذه الضريبة المضاعفة من نصف ضريبة الأطيان الى أجل غير مسمى ويتمتع ملكية الأرض التى تحت يده ، كما أن الحكومة تعهدت بأن لاتزيد ضريبة الأطيان فى المستقبل لأى سبب كان ، (وبالطبع لم توف بهذا العهد) وبأن تمتنع عند استلامها المبالغ المطلوبة عن اصدار سندات على المالية أو عقد قروض جديدة طبقاً للمادة ٢٩ من هذا القانون ، وبأن تحرق السندات التى تدخل خزانة المالية — كل هذا كما تقول مقدمة الدكريتو بغرض تحسين حالة الدولة المالية وزيادة الرفاهية العامة وتحقيق سير البلاد فى طريق التقدم ، راجع عبد الوهاب باشا فى مذكرته عن « دين مصر العام » ص ١١٥ .

(٢) كان مشروع المقابلة مشروعاً محضاً الى درجة لم يمكن معها أن ينجح نجاحاً تاماً ، فلم يتمكن من دفع ضريبة الست سنوات المطلوبة سوى كبار الملاك ، وكان المبلغ الذى جمع من آخر ديسمبر سنة ١٨٧١ هو ٥ مليون جنيهاً ، راجع « تاريخ مصر المالى من عهد سعيد » تأليف الأستاذ ج . س . J. C. ص ١٢٠ .

(٣) راجع مكوين فى كتابه « مصر فى عهد اسماعيل » ص ١٣٦ حيث يقول أن المبلغ الذى كانت الحكومة تنتظر جبايته هو ٢٧٫٨٣٥٫٠٠٠ جنيهاً ، وأنه بعد أن جمعت الحكومة ثمانية ملايين من الجنيهات وجد من الضرورى تقسيم الباقى على ١٢ دفعة سنوية مقدار كل منها ١٫٥٣٠٫٠٠٠ جنيهاً على أن يخصم ٨٫٣٣ ٪ من الضرائب عند كل دفعة ، وقارن « مجموعة الاتفاقات والدكريتات الخ » ص ١٤٩ لذ نرى أنه قبل أن يسدد نصف المبلغ المطلوب استبد اسماعيل باشا المطلوب وأوقف تنفيذ القانون سنة ١٨٧٦ ثم الغى نهائياً فى سنة ١٨٨٠ ، واجع « تاريخ مصر الاقتصادى » المؤلف .

(٤) راجع مذكرة احمد عبد الوهاب باشا « دين مصر العام » ص ١١٥ حيث يقول « أن المبلغ الذى حصلته الحكومة بالتبل ساعد الخزينة على تخفيض حدة الأزمة ، وفى الوقت نفسه ساعد الخديو على أن يعمل حفلات شتاء سنة ١٨٧١ فى القاهرة أبهر من سابقاتها » ، ويقول عبد الوهاب باشا فى ص ١١٦ « ومع ذلك فان الحكومة لم تحافظ من أول سنة — بل بعد مضى شهرين على صدور الدكريتو على تعهدها بالامتناع عن اصدار سندات جديدة ، ففى أكتوبر سنة ١٨٧١ أصدرت سندات بمبلغ ٣ مليون جنيهاً ، فافتتحت سنة ١٨٧٢ بدين على مربوط Consolidée قدره ٢٦٫٤٩٧٫١٦٠ جنيها فضلا عن الدين السائر Floating Debt. الذى زاد زيادة كبيرة» ، وقارن « تاريخ مصر المالى من عهد سعيد » تأليف ج. س. J. C. ص ١٢١

لا يزاد سعر الضريبة على أطيانه فى المستقبل كما لا يجوز مطالبته بسلفة ولو مؤقتة ، وخصصت المبالغ المدفوعة فى المقابلة لسداد ديون الحكومة . وقد حصلت الحكومة على أكثر من نحو ٢٣ مليون ونصف من الجنيهات من هذا القرض الأهلى ، الذى وقع حمله على كبار المزارعين .

ولقد سعى سمو الخديوى بعد ذلك لالغاء فرمان سنة ١٨٦٩ المقيد لسلطته فى الاقتراض فنجح فى ذلك ، وبناء عليه أصدر السلطان العثمانى فى سبتمبر سنة ١٨٧٢ فرماناً يخوّل الخديوى الحق المطلق فى الاقتراض بدون استئذانه (١) .

قرض ١١ يونيه سنة ١٨٧٣ : بعد أن عقدت الحكومة قرض ٢ ابريل سنة ١٨٧٢ بمحل أوبنهايم والبنك الانجلو اجيبسيان بضمان سندات على الخزينة وبفائدة ١٣ فى المائة أخذ اسماعيل باشا فى صرف جزء منه فى رحلته إلى تركيا للحصول من الباب العالى على إلغاء فرمان سنة ١٨٦٩ الذى حرم عليه حق عقد القروض بدون إذن السلطان (٢) ، وفعلا نجح اسماعيل باشا فى إلغاء الفرمان بصدور فرمان ٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢ المؤيد بفرمان ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ ، القاضيان بمنح الحق المطلق للوالى

---

(١) يقول احمد عبد الوهاب باشا فى مذكرته عن «دين مصر العام» ص ١١٦ أن حكومة اسماعيل باشا لجأت الى الاقتراض مرة أخرى فى أوائل سنة ١٨٧٢ لتسديد النفقات التى استلزمتها المشروعات الكبيرة التى بدأتها فى العام السابق . وكانت الاشاعة قد ذاعت بأن الحكومة ستعقد قريبا قرضا كبيراً تعالج بواسطته الأزمة التى سببتها الأسعار الفادحة التى كانت تدفعها فى سبيل الحصول على الأموال لآجال قصيرة بواسطة سندات على الخزينة . وأن محل أوبنهايم والبنك الانجليزى المصرى Anglio Egpytian Banking Co. بادرا بعرض شيئاً كهذا فأقرضوا الحكومة بعقد تاريخه ٢ ابريل سنة ١٨٧٢ مبلغ ٤ مليون جنيها مقابل سندات على الخزينة لمدة تتراوح بين ١٦ شهراً و٣٢٤ شهراً يحل أولها فى أول سبتمبر سنة ١٨٧٣ بفائدة قدرها ١٣ ٪ . وبذلك ضمن محل أوبنهايم أن يقع القرض الكبير الذى كانت الحكومة مزمعة عقده فى نصيبه وقد كان ذلك بالفعل . وقارن ج س .C. J فى كتابه « تاريخ مصر المالى من عهد سعيد » حيث يقول أن المبلغ كان ٥ مليون جنيه وأن الفائدة كانت ١٤ ٪ . ولكن نص العقد المنشور فى مجموعة الاتفاقات ص ٥٢ — ٥٥ يدل على أن المبلغ ٤ مليون كما ذكرها مكوين فى كتابه «مصر فى عهد اسماعيل» ص ١٤٢ وأن الفائدة ١٣ ٪ وعمولة ١ ٪ .

(٢) أنفق اسماعيل باشا من قرض ٢ ابريل سنة ١٨٧٢ مليوناً من الجنيهات فى استانبول سعياً لإلغاء فرمان سنة ١٨٦٩ راجع الدكتور زكى بك عبد المتعال فى كتابه « علم المالية العامة والتشريع المالى » ص ٦٤٢ . وقارن مذكرة احمد باشا عبد الوهاب عن « دين مصر العام » ص ١١٧ حيث يقول «أن الحالة المالية بعد قرض ٢ ابريل سنة ١٨٧٢ تحسنت ونقصت الديون العائمة على سندات الخزينة كثيراً وتوفرت الأموال فى خزانة الحكومة بحيث شجع الخديوى على القيام برحلة المشهورة الى تركيا ينفق فيها الأموال يمنة ويسرة ، ويعود ظافراً بامتيازات جديدة من السلطان . وبالفعل حصل اسماعيل فى تلك الرحلة على فرمانين ١ - يؤيد أولهما الامتيازات التى سبق منحها له السلطان ٢ - ويزيل الثانى القيود التى سبق أن قيدت بها حريته فى الاقتراض ، فأصبح مطلق الحرية فى الاستدانة كيف شاء» .

فى الاقتراض دون إذن الباب العالى(١). وعند ما عاد اسماعيل باشا إلى مصر من الاستانة ظافراً بحريته فى الاستدانة(٢) ، كان من أول مستقبليه المرابون وأصحاب عمال القروض الربوية ، وبالأخص بيت أوبنهايم المالى الشهير . فبادروا بعقد قرض ١١ يونيه سنة ١٨٧٣ مع الحكومة المصرية وقيمته الاسمية ٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى بسعر إصدار ٧٥ فى المائة هبط إلى ٦٣ فى المائة وفائدة ٧ فى المائة لمدة ٣٠ سنة(٣) أى أن القرض يستهلك على ستين قسطاً نصف سنوية فى مدى ٣٠ سنة .

كان الغرض من هذا القرض تمكين الحكومة من سداد الديون السائرة التى بلغت فى المتوسط ٢٨ مليون جنيها بمتوسط فائدة ١٤ فى المائة . وقد كان القرض فى أول الأمر يتفاوت بين مبلغ ٢٠ مليوناً ثم ارتفع إلى ٢٦ مليوناً ثم استقر الرأى على اقتراض ٣٢ مليوناً كما ورد فى كتاب « مصر فى عهد

---

(١) يذكر السير وليم اليوت Sir W. Eliot سفير انجلترا فى الاستانة فى تقريره الى اللورد جرانفيل أن فرمان ٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢ كلف الخديوى ٩٦٠٫٠٠٠ جنيهاً منها ٩٠٠٫٠٠٠ جنيهاً للسلطان و ٢٥٫٠٠٠ للصدر الأعظم و ٣٠٫٠٠٠ لموظفين آخرين فى السراى العثمانية .

(٢) يقال أن الخديوى اسماعيل قدم للسلطان بمناسبة عيد جلوسه فى سنة ١٨٧٣ ما يلى : — ٥٠٫٠٠٠ بندقية كان قد أوصى عليها فى انجلترا وطقم سفره من الذهب مرصع بالحجارة الكريمة . راجع ماكون فى كتابه «مصر فى عهد اسماعيل» ص ١٤٤ .

(٣) كان هذا القرض من أكبر القروض من جهة القيمة المالية . ويذكر الاحصاء السنوى لشركات المساهمة فى سنة ١٩٤٢ ص ١٠٧٠ أن سعر الاصدار كان ٨٤٫٥ ٪ . ويقول احمد عبد الوهاب باشا فى مقدمته لهذا القرض «أن الايرادات قدرت رسمياً فى سنة ١٨٧٢ بمبلغ ١٠٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيهاً . ولكن كان معروفاً أن كثيراً من الأموال كانت ترسل الى عابدين مباشرة من غير أن تمر بوزارة المالية وأنه اذا خصم من مجموع الايرادات صافى ايراد السكك الحديدية وايرادات الجمارك لتبقى ٨٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيها كان يدفعها ٥٫٠٠٠٫٠٠٠ من السكان يدين ترب من ٥٠ مليوناً من الجنيهات فى ١١ سنة فقط . وقارن «مصر فى عهد اسماعيل» تأليف ماكون ص ١٥١ وأيضاً زكى بك عبد المتعال فى كتابه «علم المالية العامة والتشريع المالى» ص ٦٤٢ وكذلك «تاريخ مصر المالى من عهد سعيد» تأليف ج . س J. C. ص ١٢٦ – ١٣٠ حيث يقول : «أنه كان لحاجة الخديوى اسماعيل تأثيرها على الخزانة . فأصدرت فى المدة من ١٠ نوفمبر الى ١١ ديسمبر سنة ١٨٧٢ سندات بمبلغ ٤٫٥ مليون جنيها ، وأن «المقابلة» التى نظمت فى الأصل لالغاء الدين السائر أصبحت وسيلة لاصدار سندات فى شكل جديد تسمى سندات المقابلة تصدرها «لجنة المقابلة» التى شكلت للاشراف على تنفيذ قانون المقابلة . وبذلك أصبحت السندات تصدر من الحكومة ومن دائرة الخديو ومن لجنة المقابلة ، وكانت هذه الجهات الثلاث تتسابق فى اصدار سنداتها حتى أن الدين السائر Dette Flottante قدر رسمياً فى أوائل سنة ١٨٧٢ بمبلغ ٢٥ مليون جنيها و ٣٠ مليون فى أواخر العام . وراجع «مصر فى عهد اسماعيل» تأليف ماكون ، ص ١٥٢ حيث يقدر الدين السائر بمقدار ٢٨ مليوناً كما يقدر متوسط الفائدة التى تدفع عليها بسعر ١٤ ٪ أو ٣٫٩٩٢٫٠٠٠ جنيها . وقدرها الاستاذ ج . س J. C. بمبلغ ٣٠ مليون فى أواخر عام سنة ١٨٧٢ فى كتابه «تاريخ مصر المالى من عهد سعيد» .

اسماعيل » للمستر ما كوين صفحة ١٥٣ ، ويقول الأستاذ أحمد عبد الوهاب باشا أنه « لم يكن فى وسع أى شخص حتى المفتش نفسه أن يدبر هذا المبلغ من إيرادات الحكومة فضلا عن الصرف على المصالح المختلفة ودفع فوائد الديون الأخرى » خصوصاً وأن حالة مصر كانت فى الواقع حالة إفلاس ، «ولكن أنى للخديوى أوالحكومة أن يعترفا بالافلاس ، فيقيدا بهذا الاعتراف قدرتهما على الاقتراض وتبذير الأموال خصوصاً وقد صرفت مصاريف طائلة ، ومهد السبيل تماماً لاقتراض مبلغ طيب جميل» ويذكر أحمد عبد الوهاب باشا أن الحكومة « عادت إلى البر وباجندا المألوفة عن الفوائد الجزيلة التى تترتب على استبدال الديون السائرة والتى كان متوسط الفائدة التى تدفعها عليها ١٤٪ تقريباً» وقالت الحكومة أنه إذا كان من قرض فلا بد أن يكون بمبلغ كبير جداً حتى تكون هذه آخر فرصة تسنح للاقتراض .

لقد اقترضت الحكومة مبلغاً إسمياً قدره ٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى فى ١١ يونيه سنة ١٨٧٣ فكان هـذا القرض من أتعس الصفقات التى عقدتها مصر بل كان من أسوأ ما عُرف فى تاريخ القروض فى أية جهة من جهات العالم المتمدين وغير المتمدين ، إذ بلغ دخل خزانة الحكومة منه ٢٠٫٧٤٠٫٠٧٧ جنيه انجليزى أى بنقص قدره ١١٫٢٥٩٫٩٢٣ جنيهاً انجليزياً ، ولم يقبض من هذا المبلغ نقداً سوى ١٢٫٣٧٠٫٠٧٧ جنيهاً انجليزياً فقط ، وجعل الباقى وقدره ٨٫٣٧٠٫٠٠٠ ج . ك . سندات على الخزانة المصرية العامة(١) . أى بنقص ٣٧ فى المائة من قيمة الدين الاسمية ، وكان القسط السنوى ٢٫٣٦٥٫٩٧١ جنيهاً انجليزياً . وقد رهن لسداد هذا الدين إيراد السكك الحديدية وقد قدرت بمبلغ ٧٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى فى السنة ، والضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة وقدرها مليون جنيه فى السنة ، وعوائد الملح وقدرها ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه ، ومليون جنيه من ضريبة المقابلة ، وكل الموارد التى خصصت للقروض السابقة متى أصبحت حرة(٢) . وقد تركت الحكومة المصرية بمقتضى الفقرة

---

(١) راجع « احصاء شركات المساهمة » فى يونية سنة ١٩٤٢ ، ص ١٠٧٠ .

(٢) ورد فى الفقرة الثانية من عقد القرض من الضمانات أن يضمن سداد أقساط الاستهلاك والفوائد ١ - جميع ايرادات الحكومة المصرية . ٢ - ضمانة خاصة على الايرادات الآتية : - ا - ايرادات السكك الحديدية فى الوجه البحرى ب - الدخل المتحصل من الضريبة الشخصية والضريبة الغير مباشرة L'import personnel et indirect . ولكن الضريبة الشخصية ألغيت منذ سنة ١٨٧٢ - سنة ١٨٧٣ المالية ، وكان دخلها فى السنة السابقة ٥٥٠٫٠٠٠ جنيه . أما الضريبة الغير مباشرة فليس لها أثر فى ميزانية تلك السنة حتى ولا فى الميزانية التى عملت فى سنة ١٨٧٢ تأييدا للقرض حـ - دخل ضريبة الملح ، ولكن دخلها لم يكن حرا بل كان يضمن قرض سنة ١٨٦٨ د - مليون جنيه من دخل المقابلة ، غير أن نظام المقابلة كان محدودا بست سنوات فقط نهايتها سنة ١٨٧٧ ، فكيف يجعل هذا الدخل ضامنا لأقساط يمتد سدادها على ثلاثين سنة نهايتها سنة ١٩٠٣ ؟

الثانية من العقد لمحل أوبنهايم الحرية الكاملة فى وضع الشروط المناسبة عند طرح القرض للاكتتاب العام حسب مقتضيات السوق المالية ، وأعطت ٦٠٠٠٠٠ جنيها نظير تكاليف السندات ورسوم الدمغة التى تستحق عليها وعمولة ½ فى المائة عن كل قسط يسدد طبقا لفقرة ٨ و٩ من عقد الاتفاق .

وقد اكتتب بنك أوبنهايم فى نصف سندات القرض بسعر ٧٥ فى المائة للسند[1] وحاول بيعها للجمهور بسعر ٨٤٫٥ فى المائة، ولكن لم يباع منها إلا كمية ضئيلة من هذه السندات ، فتمسك البنك بنص فى عقد القرض يجيز له إذا لم يقبل الجمهور على شراء سندات القرض أن يقدم للحكومة سندات على الخزانة بمبلغ ٩ مليون جنيه للوفاء بما اكتتب به من سندات القرض بسعر ٧٥ فى المائة، ولما كانت سندات الخزانة تباع فى السوق بسعر ٦٥ فى المائة فى حين أن البنك يقدمها للحكومة بقيمتها الاسمية الكاملة ، مع خصم ٧ فى المائة ، فقد ربح البنك الفرق ، أما النصف الثانى من سندات القرض فقد أخذه البنك بسعر ٦٥ فى المائة وباعه للجمهور بأفضل ثمن ممكن ولم يزد فى المتوسط عن ٧٠ فى المائة[2] .

وقد تعهدت الحكومة المصرية بأن لا تصدر قروضاً أخرى قبل ١٥ يولية سنة ١٨٧٥ . وفيما بين هذا التاريخ و١٥ يولية سنة ١٨٧٨ يصح للحكومة أن تصدر سندات بمبالغ لا تتعدى ١٠ مليون جنيهاً لمشروعات السكك الحديدية ومشروعات للمنافع العامة الأخرى . وبعد ١٥ يولية سنة ١٨٧٨ تستعيد الحكومة حريتها فى الاقتراض .

وقد إشتدت حاجة الحكومة إلى الأموال بسبب أن سندات الدين السائر التى كانت ترد لخزينة الحكومة كانت أغلبها طويلة الأجل ، ولأنه كان على الحكومة أن تدير الأموال اللازمة لدفع

---

(١) اتفق البنك مع الحكومة فى الفقرة ١٢ من عقد الاتفاق على أن يأخذ على اوبنهايم نصف القرض بحازة à forfait بسعر ٧٥ جنيها لكل ١٠٠ جنيها اسمية أى مقابل مبلغ ١٢ مليون جنيها منها ٣ مليون نقدا ومنها ٩ مليون جنيها ترك للبنك الخيار فى تسديدها سندات من كافة الأنواع وأيا كان تاريخ حلولها على أن تقبلها الحكومة المصرية بخصم ٧٠/٠ فى السنة ، أما النصف الثانى فيطرح فى الاكتتاب العام لحساب الحكومة المصرية بعد اعطاء بنك أوبنهايم عمولة ٣٠/٠ على القيمة الاسمية للمبلغ الذى يكتتب فيه الجمهور . والمبالغ التى لا يكتتب فيها الجمهور من هذا النصف يحق لمحل أوبنهايم أن يأخذها لحسابه بسعر ٧٥ ٠/٠ ويترك له الخيار فى استعمال هذا الحق مدة ستة أشهر ابتداء من ١٥ اكتوبر سنة ١٨٧٣ . وإذا لم يستعمل محل أوبنهايم هذا الحق فى ١٥ ابريل سنة ١٨٧٤ فإن مدة الخيار تمد ستة أشهر أخرى حتى ١٦ اكتوبر سنة ١٨٧٤ .

(٢) يقدر كيف Cave فى تقريره عن حالة مصر المالية ، ص ٦ أن سندات الدين السائر التى دفعت للخزينة لحساب هذا القرض بلغت على الأقل ٩ مليون جنيها ، وهو المبلغ المحدد فى العقد . ويقول عبد الوهاب باشا فى تقريره عن « الدين المصرى العام » ص ١٢٢ أن البنك اشترى جزءا كبيرا من سندات الخزينة بسعر ٦٥ ٠/٠ لتسديد بالسعر المتفق عليه فى العقد .

السندات الحالّة أو التى قربت مواعيد حلولها ، ولذلك عملت الحكومة مع البنك اتفاقاً جديداً فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٣ وبه انخفض السعر بالنسبة للنصف الذى أخذه محل أوبنهايم لحسابه من ٧٥ إلى ٧١ أو ٦٤٠٫٠٠٠ جنيهاً تخصم من النقود والسندات التى تُسلم بعد إلى الحكومة المصرية كما أن محل أوبنهايم قدم للحكومة مبلغاً قدره ٣ مليون جنيهاً تحت الحساب على ثلاث دفعات من أول يناير حتى أول مارس سنة ١٨٧٤ ثم زاده إلى ثلاثة ملايين أخرى على ٣ دفعات من أول مايو حتى يونية سنة ١٨٧٤(١) . كذلك تعهد أوبنهايم بأن يقدم علاوة على ذلك مليون جنيهاً أخرى.

كذلك عملت الحكومة اتفاقاً آخر فيما يتعلق بالقسم الذى ترك لحساب الحكومة بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٨٧٤ وبه تنازلت الحكومة عن النصف الثانى من القرض لمحل أوبنهايم الذى يأخذه مجازفة à forfait بسعر ٦٥ جنيهاً لكل ١٠٠ جنيهاً اسمية . ولما كان هذا النصف قد أنقص بمبلغ ٨٩٫٠٠٠ جنيهاً إسمية بالسحب الأول الذى عمل فى ١٥ يناير سنة ١٨٧٤ ، فإن هذا الاتفاق لم يسر إلا على الباقى وقدره ١٥٫٩١٠٫٠٠٠ جنيهاً اسمية أو ١٠٫٣٤٢٫٠٠٠ جنيهاً فعلية بسعر ٦٥ ./. يخصم منها ٣٫٥ ./. أو ٥٥٦٫٨٨٥ جنيهاً انتفاع بفائدة ستة أشهر Jouissance d'interêt et six mois فيكون الباقى إذن هو ٩٫٧٨٥٫١٦٥ جنيهاً انجليزياً(٢) .

من هذا يتبين أن البلاد خرجت من سنة ١٨٧٤ وحالتها أسوأ مما عُرف فى السنوات السابقة ، وكانت هذه الصفقة خاتمة القروض التى استدانها اسماعيل باشا لمدد طويلة الأجل(٣) ، وأنه إذا كان الخديوى لم يترك مورداً من موارد الدخل العام أو الخاص إلاّ ورهنه ضماناً لقروض جديدة ، فإنه كان يسد حاجته إلى المال بالاقتراض لآجال قصيرة بواسطة سندات يصدرها على الخزينة المصرية .

(١) كان محل اوبنهايم قد تعهد بمقتضى اتفاق ١١ يونيه سنة ١٨٧٣ بأنه فى حالة عدم اقبال الجمهور على النصف الذى ترك لحساب الحكومة أن يقدم للحكومة مبلغاً تحت الحساب على ثلاث دفعات يكون مجموعه ٣ مليون جنيها ، وذلك اذا كان المبلغ الذى لم يتم الاكتتاب فيه ١٢ مليون جنيها فأكثر ، وأنه اذا ظل الجمهور فى ١٥ ابريل سنة ١٨٧٤ معرضاً عن الاكتتاب فى هذا القرض فان محل اوبنهايم يقدم للحكومة ثلاثة ملايين أخرى على ٣ دفعات أى أن محل اوبنهايم قد تعهد بتقديم ٦ مليون جنيها الى الحكومة لحساب هذا القرض .

(٢) راجع مجموعة العقود والاتفاقات والديكريتات التى نشرتها وزارة المالية فى الصفحات ٨٦ - ٨٩ ، وقارن ما كرين فى كتابه ,, مصر فى عهد اسماعيل ,, ص ١٥٥ ، واحصاء شركات المساهمة بتاريخ يونيه سنة ١٩٤٢ .

(٣) راجع كتاب ,, تاريخ مصر المالى من عهد سعيد ,, للاستاذ ج.س J.C. وأيضا ترد فى كتابه ,, الاقتصاد السياسى للمالية للمصريين ,, ص ٣٦٧ وأيضا مكوين ,, مصر فى عهد اسماعيل ,, حيث نرى أن سعر قرض سنة ١٨٧٣ بلغ فى أسواق الأوراق المالية ٧٧٫٥ فى سبتمبر سنة ١٨٧٤ ، وكانت الحكومة قد أعطته بسعر ٦٥ قبل ذلك بخمسة أشهر فقط .

وقد بلغ مجموع الديون التى اقترضها إسماعيل فى ١٢ سنة مبلغ ٦٨٫٤٩٧٫١٦٠ جنيهاً انجليزياً ، ودخل الخزينة العامة منه ٤٧٫٠٧١٫٠٧٧ جنيهاً انجليزياً على الأكثر . وقد كانت الحالة المالية تتطور من سىء إلى أسوأ . ومع أن سعر الفائدة لم يتغير بل زاد فى بعض القروض فان أسعار الاصدار كانت متدرجة فى الانحطاط ، ويظهر ذلك بجلاء بعد سنة ١٨٦٧ بصفة خاصة ، وكذلك كانت نسبة المبالغ التى كانت الحكومة تحصل عليها من القروض إلى القيمة الأسمية لتلك القروض تميل الى الانخفاض إذ أنها بعد أن كانت تتراوح بين ٧٦ ٪ و ٨٥٫٤ ٪ فى القروض الأولى انحطت الى ٦٠ ٪ فى قرض المفتش و ٦٤٫٨ فى المائة فى قرض سنة ١٨٧٣ مع أن سعر الفائدة الأصلى ظل كما كان ٧ فى المائة(١) .

قروض سائرة وقرض يونيه سنة ١٨٧٤ وقانون الرزنامة فى يونيه سنة ١٨٧٤ : —

لم تمض مدة طويلة على اتفاق مايو سنة ١٨٧٣ مع محل أوبنهايم إلا وشعرت الخزانة بالحاجة الى المال ، فقد كان جزء كبير من الدين السائر باقياً لم يسدد ، فاضطرت الحكومة وسط الاسراف الدائم الى اقتراض ٣ مليون جنيهاً فى يونيه سنة ١٨٧٤ من بنك الانجلواجيسيان Anglo Egyptian Bank وبفائدة ١٤ فى المائة و بضمان سندات على الخزانة المصرية لمدة سنة واحدة ، وفى الوقت نفسه صدر قانون الرزنامة وافتتح بمقتضاه الاكتتاب فى سندات لم يحدد موعد معين لسدادها

(١) من هذا يتبين أن القروض العامة من ١٨٦٢ الى سنة ١٨٧٣ كانت كالآتى : —

اسم القرض	تاريخ القرض	القيمة الأسمية بالجنيه الانجليزى	تاريخ الاستهلاك	سعر الفائدة	سعر الاصدار	القيمة التى تحصلت عليها الخزانة	نسبته الى القيمة الاسمية	الفائدة السنوية		
								سعر الفائدة الحقيقى	قسط الاستهلاك	مجموع الاثنين
قرض سعيد	١٨٦٢	٣٫٢٩٢٫٨٠٠	١٨٩٢	٧	٨٢٫٥ الى ٨٤٫٥	٢٫٥٠٠٫٠٠٠	٧٦	٩٫٢	١٫٣	١٠٫٥
,, اسماعيل الأول	١٨٦٤	٥٫٧٠٤٫٢٠٠	١٨٩٧	٧	٩٣	٤٫٨٦٤٫٠٦٣	٨٥	٨٫٢	٤٫٥	١٢٫٧
,, الدائرة السنية	١٨٦٥	٣٫٣٨٧٫٣٠٠	١٨٨١	٧	٩٠	٢٫٥٠٠٫٠٠٠	٧٣٫٧	٩٫٥	٥٫٢	١٤٫٧
,, السكك الحديد	١٨٦٦	٣٫٠٠٠٫٠٠٠	١٨٧٤	٧	٩٢	٢٫٥٧٤٫٠٠٠	٧٦	٨٫١	١٩٫٤	٢٧٫٥
,, مصطفى باشا	١٨٦٧	٢٫٠٨٠٫٠٠٠	١٨٨١	٩	٩٠	١٫٧٠٠٫٠٠٠	٨١	١١	٤٫١	١٥٫١
,, المفتش	١٨٦٨	١١٫٨٩٠٫٠٠٠	١٨٩٨	٧	٧٥	٧٫١٩٣٫٣٣٤	٦٠	١١٫٥٦	١٫٦٨	٣٫٢٤
,, الخديو الدائرة	١٨٧٠	٧١٤٢٨٦٠	١٨٩٠	٧	٧٥	٥٫٠٠٠٫٠٠٠	٧٠	١٠	٣٫٣٦	١٣٫٣٦
,, اسماعيل الأخير	١٨٧٣	٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠	١٩٠٣	٧	٧٠ الى ٨٤	٢٠٫٧٤٠٫٠٧٧	٦٤٫٨	١٠٫٨	١٫٥٦	١٢٫٣٦
مجموع		٦٨٫٤٩٧٫١٦٠				٤٧٫٤١٧٫١٤٧	٦٩			

Non-remboursable ، فعقد قرض الزنامة ، وهو قرض اجبـــارى تبلغ قيمته حوالى ٣٫٤٢٠٫٠٠٠ جنيه ، ويعطى المكتتبين ربحا دائما وايراداً ثابتاً Rente perpetuelle قدره ٩ ٪ فى السنة ، اذ أن قيمة كل من وحدات القرض ٢½ جنيهاً انجليزياً أو ٥٤ جنيها ، تسدد بدفعات شهرية ، وقد نجحت هذه العمليات إلى حد كبير ، اذ حصلت الحكومة على مبلغ الـ ٣٫٤٢٠٫٠٠٠ جنيه و بطبيعة الحال لم توف الحكومة بعهدها الخاص بالريع السنوى ، فلم يُدفع الا كوبون واحد لبعض المكتتبين فقط[1]. بعد هذين القرضين تحسنت الحالة المالية بعض التحسن ، وانما لم تدم هذه الحال طويلاً اذ تقهقرت ظروف مصر مرة أخرى واستمرت فى التقهقر طوال عام ١٨٧٥ اذ كانت سندات الخزينة تصدر بأى سعر يمكن الحصول عليه ، كما أن البنوك المحلية كثيراً ما ساعدت على سوء الحالة باعطاء الأموال مقابل سعر فائدة مرتفع جداً فحملت الأزمة اسماعيل باشا على بيع أسهم قناة السويس اذ لم يبق أمامه شىء سوى التصرف فى حصته فى أسهم القناة ، و بعد مناورات كثيرة اشترتها الحكومة البريطانية فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ بمبلغ ٤ مليون جنيه انجليزى تدفع فى الحال . و كانت الصفقة رابحة من جهة الخديوى اذ أن كوبونات تلك السندات حتى سنة ١٨٩٤ كانت قد أعطيت الشركة سداداً لبعض المستحق لها على الحكومة ، كما أن الثمن الذى دفع كان أعلى من الثمن الذى سبق أن دفعه سعيد باشا فى تلك الأسهم ، ولكن الزمن كان كفيلا بأن يثبت أن هذه الصفقة كانت أكثر فائدة و ربحاً للحكومة الانجليزية والشعب البريطانى[2] وقد ظهرت انجلترا بأنها ساعدت مصر فى محنتها بمساعدة الخديو بالمال و باستلام أسهم مصر فى القنال . ولم تكتف انجلترا بهذه المساعدة بل قدمت مساعدتها فى شكل آخر أعظم أهمية . فقد ساءت الحالة المالية المصرية ، وقبضت البيوت المالية الأجنبية يدها عن سياسة الاقراض ، فطلب الخديوى إسماعيل إلى الحكومة البريطانية أن ترسل إليه خبيراً فى الشئون المالية ليفحص الحالة ويعاون وزيرها فى إدارة شئونها و يقترح مايراه عن أفضل الطرق لاصلاحها ، فأرسلت انجلترا بعثة على رأسها مالى انجليزى شهير فى الشئون المالية هو المستر ستيفن كيف Stephen Cave فوصل مصر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٥ وفحصت البعثة الحالة المالية .

بعثة استيفن كيف وتقديم تقرير فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٦ : —

كان لصفقة أسهم قناة السويس أثرها فى الحالة المالية ، إذ توفرت الأموال لدى الحكومة

(١) راجع ما كرين فى كتابه « مصر فى عصر اسماعيل » ص ١٦٩ .

(٢) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » الطبعة الثانية للمؤلف و « مصطفى كامل » للاستاذ عبد الرحمن الرافعى بك .

المصرية لسداد الطلبات الحالة ، وتحسنت الحالة بعض التحسين ، ولكن هذا التحسن لم يدم ، إذ عادت الأحوال إلى التدهور ، ولكن النهاية كانت أوشكت أن تتحقق هذه المرة ، فقد أصدرت الحكومة المصرية « سندات بيضاء Bon Blancs » بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيها و بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيها بل أيضاً بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيها فى مقابل حصولها على ١٠٠,٠٠٠ جنيه فقط على أن تدفع على قيمة هذه السندات الاسمية فائدة قدرها ٢٠ فى المائة[1] أو فائدة حقيقية تتراوح بين ٤٠ فى المائة و ٨٠ فى المائة.

وعند ما بلغت الحالة من السوء رأى الخديوى أن يلح فى الطلب من الحكومة البريطانية لاستدعاء موظف مالى كبير يدرس شئون المالية المصرية فلبت الحكومة البريطانية الطلب وأرسلت المستر ستيفن كيف أحد مديرى بنوكها الشهيرة فى برستول بانجلترا . ففحص الحالة وقدم تقريره فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٦ إلى وزير الخارجية البريطانية[2].

١ — توحيد الدين وخلق الدين المضمون : —

بينما كان الائتمان يتطور فى أوربا تطوراً يساير أساليب البنوك الفنية حتى أصبحت القروض العامة تخضع لقواعد وعناصر معينة منذ نشأتها لحين انقضائها ، و إذا باسماعيل باشا لم يراع أن الديون العامة واجبة الاحترام ، وذلك لأنه و إن توافرت الادارة والقدرة على الوفاء فان الدولة كانت على وشك الافلاس خصوصاً بعد أن عقد الوالى عدة قروض خارجية سواء أ كانت تلك الديون الخارجية ناشئة من رصيد مدين فى ميزان حسابات الدولة أم بسبب الدين المصدر إلى الخارج[3].

---

(١) راجع مكوين فى كتابه « مصر فى عهد اسماعيل » ص ١٦٩ و ١٧٢ وأيضاً « تاريخ مصر المالى من عهد سعيد » للاستاذ ج. س J.C. ، ص ٢١٨ . وقد كرره احمد عبد الوهاب باشا عن دين مصر العام».

(٢) كان وزير خارجية بريطانيا فى هذا الوقت هو الايرل دربى Earl of Derby. راجع « مصر رقم ٧ سنة ١٨٧٦ - Egypt No. 7-1876 لاذيعة تقرير المستر كيف الحالة المالية المصرية Raport of Mr. Cave on the Financial Condition of Egypt.

(٣) فى الحالتين يعتبر القرض الخارجى مظهرا يضعف موارد الدولة والائتمان الداخلى ، اذ يستقل المولون الأجانب مركزهم ويطلبون الضمانات العينية ، كما يطلبون بتخصيص جانب من ايرادات الأمة لخدمة الدين . فاذا كان القرض مؤديا فى البداية لتحسين ميزان الحسابات ، فانه فى النهاية يؤدى للسوء من وراء دفع الفوائد والأقساط ، داعيك عن عقد الدين بعملة أجنبية تبعاً للدولة المصدر فيها القرض ، فهو مؤد لزيادة العبء فى أوقات التقلبات النقدية نظرا لما قد يعترى النقود الأهلية من هبوط ، اذ ولو أن المبلغ يظل ثابتا بتقديره بالعملة الذهبية فانه يتضخم كثيرا بتقديره بالعملة الورقية نظرا لعدم زيادة موارد البلاد ، وبذا يجعل هبوط العملة تسديدا الدين الخارجى عسيرا ، راجع زكى بك عبد المتعال فى كتابه « المالية العامة والتشريع المالى » ص ٥٧٨ ، وقارن « عناصر علم الاقتصاد » تأليف لميله وعليش .

وقد ظهر لنا أن الدين الخارجي فى مصر يرجع أولا : لافتقار مصر لرؤوس الأموال الأجنبية وحاجة الاقتصاد القومي والمالية العامة إلى المال وعدم إمكانها إصدار القروض فى السوق الداخلية لقلة الأموال بها ، ثانياً : احتاجت مصر للعملة وللحوالات الأجنبية فلم تجد مناصاً من الالتجاء إلى وسائل الوفاء الدولية لتغطية عجز ميزانها الحسابي وتفادي أزمات سعر الصرف والأزمات النقدية .

وكذلك رأينا أن مصر لجأت تحت عقد قروضها الدين السائر لسد حاجة مؤقتة ، فكان هذا الدين مؤقتاً لسد حاجة وقتية(١) ، لأجل ثلاثة أو ستة شهور أو سنة أو سنتين ، وقد نشأ بإصدار الأذونات على الخزينة المصرية ، كذلك لجأت مصر إلى الدين طويل الأجل الذى نشأ بإصدار سندات على الدولة لسد حاجات طويلة الأجل ، سواء أكان الدين قابلا للاستهلاك ، وهو مؤقت الأجل متوسط أو طويل ، كأن يستحق بعد خمس سنوات أو ٢٠ سنة أو ٥٠ سنة أو ٩٩ سنة ؛ ولم تركن مصر إلى دين مؤبد بحيث لا تلتزم الدولة بميعاد السداد .

وقد ظهر لنا أيضاً أن الدين السائر قد يكون ضرورياً للدولة ، وأنه جانب من الدين العام يعرض الأمة لمخاطر كبيرة حيث تلتزم الدولة بالسداد فى آجال قصيرة متقاربة ، كما يعرض عمليات الخزانة متى كانت هذه الديون السائرة ذات مبالغ كبيرة خصوصاً إذا ما ساءت الظروف الاقتصادية والسياسية لبعض التقلبات ، إذ يطالب حملة الأذونات القديمة بحقوقهم ، بينما قد لا يكون هناك مكتتبون فى الأذونات الجديدة للحلول محلهم تبعاً لعدم الثقة فى الدولة من حيث الوفاء فى المواعيد المحددة . وبهذا لا يعتبر مركز الدولة المالي سليما إلا إذا كان الدين السائر فى غاية الاعتدال بالنسبة لثروتها ومدى الحصول على الأموال الجاهزة الجديدة . فإذا لم يكن فيها ما يجعل الدين السائر معتدلا فما أولاها من أن تعمل على تثبيت الدين السائر باقتراض قروض متوسطة أو طويلة الأجل ، وذلك ليتسنى لها تسديد ديونها السائرة ، على أن يكون التثبيت اختيارياً حقاً(٢) لا إجبارياً ، كما يجب تحديد الميعاد ومراعاة

---

(١) يصدر القرض السائر بصفة أصلية لتغطية حاجة نقدية مؤقتة للخزانة العامة ، ويتمثل بصكوك قصيرة الأجل جداً تسمى بأذونات الخزينة ، وهذا القرض عادة مرتبط بالائتمان العام ، وتلجأ الدولة إليه عادة لمصاريف إدارية خاصة أو نفقات جارية أو عند عجز الميزانية خلال السنة المالية لتأخر تحصيل الضرائب . وقد تلجأ إليه الدولة بعد حاجتها لتغطية نفقات طارئة لا يمكن تحاشيها فى الحال . راجع «المالية العامة والتشريع المالي» للدكتور زكي عبد المتعال .

(٢) راجع ج. جيز Jèze فى كتابه «القروض العامة وطرق تسديدها» ص ١٢ .

Les remboursements des emprunts publics d'Etats.

مدى منفعة النفقة المغطاة بالقرض فى هذا الميدان ، ومقدار دوام هذه المنفعة(١) .

وقد رأينا كيف استدان اسماعيل باشا الأموال ، فلجأ فى اصدار القروض العامة إلى عدة وسائل ، منها الاكتتاب بالمزايدة ، والاكتتاب المصرفى والاكتتاب العام والاصدار فى البورصة عن طريق ناظر المالية المشهور « اسماعيل صديق المفتش » وشرحنا أن البيوت المالية والمصارف تدخلت تدخلا فعلياً فى إصدار وتوظيف القروض العامة فى الأسواق النقدية . وإذا كان لاسماعيل باشا من حق السيادة العامة والضغط على المصارف ، فقد استهترت المصارف بسلطان إسماعيل باشا فى آخر أيام قروضه . ومع أن إسماعيل باشا كثيراً ما حدد سعراً أدنى للاصدار يبدأ عنده المكتتبون ، فقد كان لسلطان النقابات المالية والمصارف ما جعل البيوت المالية تهيمن على عمليات القرض بنفسها فأخذت السندات جملة ، ووزعتها فى الأوقات المناسبة لتحقيق أعلى ربح ممكن ، وكسبت ما كسبت على حساب حاجات اسماعيل الشديدة للمال(٢) . ولهذا عند ما تزايدت قروض اسماعيل باشا انتهى الأمر بتدخل الدول فى شئون مصر المالية والتشريع الخاص بها(٣) . خصوصا وأن مصر فى عهد اسماعيل كانت مفتقرة لسوق مال مصرى بالمعنى السليم يتداول فيه السندات الأهلية والأجنبية

---

(١) راجع « المالية العامة والتشريع المالى » للاستاذ زكى بك عبد المتعال ، ص ٥٨٣ حيث يقسم الدين المثبت الى عدة أنواع منها ١ - القرض العمرى وبه تتولى الدولة تسديد القرض بأقساط عمرية أى بترتيب ايراد مدى الحياة بحيث يقف السداد بوفاة المقرض . ٢ - قرض يستهلك بأقساط سنوية ، اذ تتعهد الدولة بتسديد القرض على أقساط سنوية معينة تتكون من الفائدة وحصة متبقية من أصل القرض بحيث يتم الوفاء بعد مدة معينة . ٣ - قرض يستهلك بالقرعة فتتعهد الدولة بسحب كمية معينة من السندات سنوياً وتدفع قيمها الاسمية لأصحابها وبذا يخف عبء الدين تدريجياً . ٤ - قروض تستهلك باختيار الدائن كل مدة معينة كثلاث سنوات مثلا ، ٥ - قرض يستهلك بأكمله بعد مدة معينة كخمس سنوات . ٦ - قرض مؤبد فلا يستطيع الدائن المطالبة به بل تلتزم الدولة بدفع مبلغ معين لصاحب المال نظير ما أداه من خدمات ، ولحامل السند الحرية فى بيعه فى البورصة فيحصل على ماله ، وتلك يطالب قيمته الفائدة طالما ظلت السندات بيده ، وعادة يكون السند بقيمة أقل بكثير من قيمته الاسمية وهذه القروض عادة تكون بناء على حاجة الدولة للاعمال المنتجة مثل أعمال الرى والسكك الحديدية والأسطول البحرى . راجع زكى بك عبد المتعال ص ٥٨٦ من كتابه « علم المالية والتشريع المالى » .

(٢) راجع لروا بوليو Leroy Beaulieu فى كتابه « دراسة علم المالية » Traité de la Science des Finances طبعة ١٩١٢ .

(٣) لو كانت الثقة المالية عظيمة فى الدولة لأمكن اصدار قرض وطنى عن طريق الاكتتاب العام وقامت الدولة نفسها بهذا القرض دون وساطة المصارف والبيوت المالية الأجنبية ، ولجزأت القرض وطرحته للاكتتاب العام على أقساط متتالية وبذلك تحتفظ بالفوائد والمصاريف لنفسها . راجع « تاريخ مصر الاقتصادى الموثق

سواء بسواء (1) ولـكن أنى لها ذلك والدول الأجنبية واقفة لها بالمرصاد وانجلترا بدأت تهيمن على شئونها المالية والنقدية .

لقد انقضى عهد قروض اسماعيل وسط مساعيه لتوحيد ديون مصر ، وما كاد اسماعيل يطالب باختيار خبير انجليزى لدراسة أحوال مصر المالية حتى أخذت المالية المصرية تنظر فى توحيد الديون بطريقة جدية . فبعد أن كان الـكلام فى توحيد الدين فى سنة ١٨٦٨ وفى سنة ١٨٧٣ بل وعند وضع قانون المقابلة ، هو كلام تمهيدى لالتماس المعاذير لعقد ديون جديدة ، كما أن إنشاء بنك وطنى وصندوق لاستهلاك الديون Caisse d'amortissement فى سنة ١٨٧٥ كان مجرد مناورة لم يتمخض عنها شىء يذكر ، فان توحيد الديون جدياً لم تبدأ إلا فى ٢٣ مارس سنة ١٨٧٦ عند ما قدم المستر « كيف » تقريره عن الحالة المالية فى مصر إلى وزير الخارجية البريطانية « الايرل دربى » فكان تقرير المستر كيف هو الأساس الذى بنيت عليه الاجراءات اللاحقة لتسوية الدين المصرى العام .

تقدم المستر كيف مشروعا لتوحيد الدين العام ، وكان أول ما نادى به هو تعيين موظف حائز للثقة التامة ، على رأس مراقبة Control Dept. تتولى استلام بعض الايرادات من محصلى الضرائب مباشرة ، وبالأخص ضريبة الأطيان وإيراد المقابلة ، ويكون لها إشراف عام على طرق فرض الضرائب ، ويكون تابعاً لها محصلو الضرائب فى جميع أنحاء القطر ، على أن يتعهد الخديو بعدم عقد قروض جديدة وأن يتبع الاصلاحات التى تقدمها إدارة المراقبة اتباعاً صادقاً وسليما .

قسم كيف بعد ذلك ديون الحكومة إلى : — ١ — الديون التى أوشك إتمام سدادها وهى :

(ا) قروض سنة ١٨٦٤ باقى منها ٢٫١٣٢٫٠٠٠ جنيهاً انجليزياً لم تدفع وتنتهى فى سنة ١٨٧٩

(ب) قرض مصطفى باشا سنة ١٨٦٧ باقى منه ١٫١٥٧٫٥٠٠ جنيه انجليزى لم تدفع وتنتهى سنة ١٨٨١

(حـ) قرض الدائرة السنية سنة ١٨٦٥ وباقى منه ١٫٤٥٧٫٣١٢ جنيهاً انجليزياً لم تدفع وتنتهى فى سنة ١٨٨٢ . فيكون المجموع ٧٫٧٤٦٫٨١٢ جنيها انجليزياً . وبلغ القسط السنوى عليها ١٫٢٤٦٫٦٧٦ جنيها انجليزياً (2) . واقترح المستر كيف أن يخصص إيراد الحكومة من المقابلة

---

(1) كانت مصر فى غاية الحاجة الى سوق مالى تتداول فيه السندات الاسمية والسندات التى لحاملها ، راجع الدكتور زكى عبد المتعال فى كتابه „علم المالية والتشريع المالى ” ص ٥٩٣ حيث يشرح فوائد السندات الاسمية وص ٥٩٤ حيث يبين السندات الاسمية من حيث أصلها والحاملة من حيث قسائم الفوائد .

(2) يلاحظ أن قرض السكك الحديدية سنة ١٨٦٦ قد تم تسديده بالفعل فى سنة ١٨٧٤ .

بالتسديد هذه الأقساط وقد قدر كيف هذه الايرادات بمبلغ ٨١١٦٫٥٣٨٫ جنيهاً سنوياً (ص ٠ ا من التقرير)

٢ ـ الديون التى بقى على تمام استهلاكها مدة طويلة : ـ

ا ـ ١٨٦٢ باقى منه ٢٫٥١٧٫٠٠٠ ج . ك لم تدفع وتنتهى سنة ١٨٩٢

ب ـ ١٨٦٨ « ١٠٫٧٢٢٫٥٢٠ ج . ك « « سنة ١٨٩٨

ح ـ ١٨٧٣ « ٣١٫٣١٣٫٦٥٩ ج . ك « « سنة ١٩٠٣

د ـ ١٨٧٠ الدائرة بقى ٦٫٠٣٢٫٦٢٠ ج . ك « « سنة ١٨٩٠

هـ ـ دين الحكومة السائر ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ ج . ك .

و ـ دين الدائرة السائر ٣٫٠٠٠٫٠٠٠ ج . ك .

المجموع ٥٦٫٥٩٥٫٧٩٩

ز ـ الفوائد والاستحقاقات ١٥٫٢٣٣٫٠٧٦

المجموع الكلى ٧١٫٨٢٨٫٨٧٥ (١)

وقدر المستر كيف مجموع هذه الديون بمبلغ ٧٢٫٠٠٠٫٠٠٠ ج . ك تقريباً ويذكر أن القسط السنوى بلغ ٤٫٤٥٠٫٩٤٥ ج . ك على قروض سنة ١٨٦٢ وسنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٣ .

واقترح كيف Cave أن يعرض على حاملى أسهم تلك القروض سندات جديدة بفائدة ٧ ٪ تسدد فى سنة ١٩٢٧ ، على أن تسدد أقساط القروض بأكملها من إيرادات الحكومة بوجه عام (٢) ، وقد تأكد كيف أن إيرادات الحكومة المصرية تسمح بدفع القسط السنوى « فائدة واستهلاك » الذى ينشأ عن الترتيب الجديد ، اذ أنه قدر المطلوب لتحويل الدين السائر والديون الآجلة بمبلغ ٧٥ مليون جنيهاً ، منها قروض وديون سائرة ٧٢ مليون جنيه وتكاليف الحرب مع الحبشة مليون جنيه وتكاليف

(١) لم يعتبر المستر كيف المبلغ الثانى من الفوائد المترتبة المستحقة على هذه الديون دينا كبيراً بدرجة لا يقدر على تحملها الحكومة على تحمله ، وإنما لو أضيف الى الفوائد قسط الاستهلاك السنوى ، فان العبء يصبح عندئذ ثقيلا جداً ، فاذا ما أخر استهلاك تلك الديون ، فان هذا العبء يخف كثيراً ، راجع كيف صفحات ٩ ـ ١٠ من تقريره عن « مالية مصر » .

(٢) اقترح المستر كيف توحيد الدين وتسديده فى ٥٠ سنة ، ورجح قبول حملة الأسهم لما عرضه لأنهم سيضمنون سداد الأقساط فى مواعيدها بعد انشاء المراقبة ، وقال بعدم تخصيص ايرادات معينة لسداد بعض القروض ، وأنه اذا علم المساهمون خطورة الحالة فانهم سيفضلون ما اقترحه من حل عن الخسارة الكبيرة التى ستتحملونها متى تدهور مالية الحكومة المصرية ، ورأى كيف أيضاً أن حملة الدين السائر سوف يقبلون الترتيب الجديد بعد أن جحدت سنداتهم مراراً وأصبحت أعلى قيمة من المبالغ التى دفعوها بالفعل الى الخديوى ، راجع تقرير كيف عن « مالية مصر » ص ١

عملية التحويل ٢ مليون جنيه والمجموع ٧٥ مليون جنيهاً . حُسب القسط السنوى اللازم لسدادها ودفع ٨٪ فائدة ، فوجد أنه يبلغ ٥٫٤٤٣٫٢٤٥ ج . ك يخصم منه ٦٧٢٫٦٠٨ ج ك تتحملها إيرادات دائرة الخديو والباقى ٤٫٧٦١٫٨١٧ يجب توفيرها من ميزانية الحكومة السنوية[١].

ويعتبر تقرير كيف أول خطوة نحو توحيد الدين المصرى مع ما لاقاه هذا التقرير من انتقادات[٢]. خصوصاً فيما يتعلق بالمصروفات المستديمة التى قدرت بمبلغ ٤ مليون جنيهاً ، والحقيقة أنها تبلغ ٥ مليوناً وبذلك تنقلب الزيادة فى الميزانيـة التى قدرت بمبلغ ٤ مليون جنيهاً إلى عجز يزيد على ٦٠٠٫٠٠٠ جنيهاً[٣] ولا يخفى ما فى ذلك من أثر بيّن على أحوال معيشة المصريين ودرجة أنتاجهم .

كذلك قُدرت الايرادات فى سنة ١٨٨٦ والسنوات التالية على اعتبار ضريبة الأطيان بأنها تقل من ٤٫٣٠٥٫١٣١ جنيهاً فى السنوات السابقة إلى ٣٫١٣٤٫٨٢٤ جنيهاً ابتداء من سنـة ١٨٨٦ بينما تزيد الايرادات الأخرى ١٠٪[٤] أى أن الايرادات ٨٫٤٧٣٫٠٠٠ ج ك منها المصروفات الدائمة ٤ مليون جنيهاً فيصبح الباقى ٤٫٤٧٣٫٠٠٠ جنيهاً انجليزياً ، وبما أن قسط الدين يبلغ ٤٫٧٦١٫٨١٧ ج ك فإن العجز فى الميزانية يصبح ٢٨٨٫٨١٧ ج ك . وقد قدر المستر كيف لتلافى ذلك ، الاعتماد على الاحتياطى الناشىء من فائض المقابلة حتى سنة ١٨٨١ ، فاقترح تخصيص هذا الاحتياطى لسداد العجز السنوى فى الميزانية وقدره ٢٨٩٫٠٠٠ جنيهاً سنوياً[٥] . فإذا سمحت الظروف باستخدام جزء كبير

---

(١) رأى المستر كيف أن تدبير المبلغ ليس بالأمر العسير ، ففى المدة من سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٨٨٥ قدرت ايرادات الحكومة السنوية بمبلغ ١٠٫٦٨٩٫٠٠٠ جنيهاً انجليزياً يخصم منها ١٫٥٣٢٫٠٠٠ جنيهاً انجليزياً قيمة المقابلة ، فيكون الباقى ٩٫١٥٨٫٠٠٠ ج ك يخصم منه ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيهاً قيمة المصروفات العامة السنوية المستديمة فيكون الباقى ٥٫١٥٨٫٠٠٠ جنيهاً انجليزياً يخصم منه قسط الدين وقدره ٤٫٧٦١٫٨١٧ جنيهاً انجليزياً . وبهذا تزيد ايرادات مصر عن مصروفاتها بمقدار ٣٩٦٫١٨٣ ج ك .

(٢) الواقع كما يقول احمد عبـد الوهاب باشا فى تقريره الخاص عن « دين مصر العام » ص ١٣٩ « أن المصروفات المستديمة أكبر مما قدرها تقرير كيف . » اذ قدر التقرير مصروفات الحكومة بما فيها مرتبات الخديوى والعائلة المالكة بمبلغ ٣٫٠٦٧٫٥٦٠ جنيهاً انجليزياً ، مع أن المعروف أن تلك المصروفات بلغت فى الاثنى عشرة سنة من سنة ١٨٦٤ الى سنة ١٨٧٥ مبلغ ٤٨٫٦٤٨٫٤٩١ ج ك أو ٤٫٠٥٤٫٠٠٠ جنيهاً سنوياً . وينتظر طبعاً أن تزيد بسبب انشاء المراقبة التى اقترحها كيف : وقارن « تاريخ مصر المالى من عهد سعيد » لمؤلفه ، ج س C. J. ص ٢٤٧ . وكتابنا « تاريخ مصر الاقتصادى » .

(٣) راجع « تاريخ مصر المالى من عهد سعيد » الأستاذ ج . س C. J. ص ٢٠٧ .

(٤) راجع « تقرير كيف Cave عن « حالة مصر المالية » ص ١٠ Report on the Fin. cond. of Egypt.

(٥) لا يخفى أن ايراد المقابلة قدر بمبلغ ١٫٥٢١٫٨١٨ جنيهاً سنوياً يخصم منه القسط السنوى القروض سنة ١٨٦٤ و١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧ (١٫٢٤٦٫٦٨٦ جنيهاً فى كل من السنوات ١٨٧٦ - ١٨٧٩ حيث يتم استهلاك قرض سنة ١٨٦٤ و٣٦٦٫٢٧٤

من هذا الاحتياطى فى سداد بعض متدلات الديون ، فإن العبء السنوى للديون يقل كثيراً عما كان عليه ، وينقلب العجز فى الميزانية إلى زيادة الإيرادات على المصروفات[١] .

ونتساءل فيما إذا كان اسماعيل باشا على استعداد لقبول أى تشريع مالى يحد من سلطانه وتقييد نفوذه حتى ولو أنه بناء على طلبه تحقق تعيين المفتشين الفنيين لايجاد الحل المناسب الذى ينجى مصر من الافلاس الذى تعرضت له عند ما أعلنت الحكومة المصرية بدكريتو ٦ ابريل سنة ١٨٧٦ توقفها عن دفع الديون ؟ لقد كانت حالة مصر المالية فى تدهور مستمر ، ولم تختلف حالة الدول الأخرى مثل تركيا وأسبانيا والأرجنتين وغيرها عن حالة مصر . وبينما لم يكن لافلاس الدول الأجنبية المذكورة أية تدخل من الدول الأجنبية[٢] فان حالة مصر دعت إلى التدخل الفعلى فى شئونها المالية .

صندوق الدين فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ : —

كان إنشاء صندوق الدين العام بدكريتو ٢ مايو سنة ١٨٧٦ أول مظهر من مظاهر التدخل الأجنبى . وقد اقترن هـذا التدخل من جهة الأجانب بمجهود من جهة الوالى لتوحيد الدين حتى يمنع هذا التدخل العملى . فقـد اقترض اسماعيل باشا مبلغ ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيهاً انجليزياً من بنك الانجلو إجيبسيان فى ٨ فبراير سنة ١٨٧٦ بفائدة ٤ ٠/٠ بضمانها حصة الحكومة ٥ ١٥ ٠/٠ فى أسهم تأسيس شركة قناة السويس ، وكذلك اقترض فى ١٩ مارس من نفس السنة مبلغ ١٫٠٤٠٫٠٠٠ جنيهاً انجليزياً بفائدة ١٠ ٠/٠ من النقابة الفرنسية Syndicat Français [٣] ولـكن هذين القرضين كانا

جنيهاً فى كل من سنتى ١٨٨٠ و ١٨٨١ حيث يتم استهلاك القرضين ، ويقدر الاحتياطى الناشىء من فائض ايراد المقابلة حتى سنة ١٨٨١ ، ومن هذا الايراد كاملا من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٨٦ ، بمبلغ ١٨٨٫٠٧١ر٩٠ جنيه حسب الجدول ص ١٢ من تقرير كيف .

(١) ينتقد ج . س . J. C. فى كتابه « تاريخ مصر المالى من عهد سعيد » فى صحة تقرير كيف لايراد الضريبة العقارية بعد سنة ١٨٥٥ بمبلغ ٣٫١٣٤٫٨٢٩ جنيهاً مستنداً فى ذلك الى أن كيف نفسه ذكر سابقاً أنه سيترتب على تنفيذ قانون المقابلة نقص ايراد الضريبة العقارية من ٣٫١٣١٫٥٠٠ره جنيهاً الى ٢٫٦٢٤٫٨٢٩ جنيهاً ، فكأن تقديره الأول زاد ٥١٠٫٠٠٠ جنيهاً عن الحقيقة ، ولكن عبد الوهاب باشا يقول فى مذكرته عن « دين مصر العام » ص ١٤٠ أنه يظهر أنه قد فات على ج . س . أن كيف وضع تقريره على اعتبار أن الأراضى المزروعة فى تزايد مستمر .

(٢) يقول مكوين Mc Coan فى كتابه « مصر فى عهد اسماعيل » ص ١٨٩ أن تركيا أفلست كما أفلست أسبانيا والأرجنتين وغيرها ، وكانت القائمة السوداء لجنية حملة الأسهم الأجنبية Foreign bond-holders corporation بلندن تحوى سبعة عشرة دولة أفلست فى مبلغ يقرب من ٤٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيهاً انجليزياً ، ومع ذلك لم يكن افلاسها سبباً فى تدخل الدول الأجنبية فى شئونها الخاصة وادارتها الداخلية ، والحق أن الضمانات التى أعطاها اسماعيل باشا عند الاقتراض مهدت السبيل للتدخل الأجنبى .

(٣) راجع الصفحات ٩٣ — ١٠٠ من مجموعة العقود والاتفاقات المالية والدكريتات التى نشرتها وزارة المالية المصرية .

لأجل قصير جداً — ثلاثة شهور ، وكانا توطئة لعملية توحيد الديون التي كان الخديوي يفكر فيها في ذلك الوقت حتى أن هذا التوحيد قد أشير إليه صراحة في عقد ١٩ مارس سنة ١٨٧٦ . وتمخضت مجهودات الخديوي اسماعيل والشركات الفرنسية التي كانت تعاونه عن إنشاء صندوق الدين في دكريتو ٢ مايو سنة ١٨٧٦ ومشروع توحيد الدين بدكريتو ٧ مايو سنة ١٨٧٦ وعليه صدر الأمر العالي يعلن توحيد الديون و يقضي بانشاء صندوق الدين العام تحت ادارة لجنة « قومسيون » تؤلف من أعضاء أجانب يعينهم الخديوي بناء على ما تعرضه الدول التابع لها كل منهم مع توكيل تلك المصلحة باستلام الايرادات المخصصة لخدمة الدين من المصالح المحلية ، وخصص له إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط وعوائد الدخولية في القاهرة والاسكندرية و إيراد جمارك الاسكندرية والسويس و بورسعيد ورشيد ودمياط والعريش وايراد السكك الحديدية ورسوم الدخان وضريبة الملح ومصائد المطرية « دقهلية » ورسوم الكباري وعوائد الملاحة في النيل وايراد كوبري قصر النيل وايراد أطيان الدائرة السنية [١] . وقد قضت المادة الثامنة من هذا الأمر العالي بأن للموظفين المنوط بهم تحصيل الايرادات المتقدم ذكرها عليهم أن يوردوا ما يحصلونه إلى صندوق الدين ، وكان الأمر يقضي أيضاً على الحكومة بعدم اجراء أي تعديل من شأنه تنقيص أموال الأطيان المخصصة للدين بغير موافقة اللجنة المذكورة [٢] ، غير أنه حفظ الحق للحكومة بأن تقترض بالحساب الجاري مبلغاً لا يزيد عن ٥٠ مليون فرنك لاحتياجات الخزانة ، وتقرر أن تكون المحاكم المختلطة مختصة بنظر كل الدعاوى التي يرى صندوق الدين رفعها على الادارة المالية خدمة لمصالح أصحاب الديون [٣] .

---

(١) راجع مذكرة احمد عبد الوهاب باشا عن ,, دين مصر العام ,, ص ١٤٢ حيث يقول ترسل الى خزينة هذا الصندوق الذي يعتبر جزءاً خاصاً من الخزينة العامة ، الأموال التي تجمع من ايرادات المديريات والادارات المخصصة لسداد الدين العام ، وترسل هذه الادارات بواسطة وزارة المالية جدولا مبيناً لايراداتها الى صندوق الدين شهرياً ، فاذا لم تف هذه الأموال بسداد أقساط الدين فان العجز يسدد من خزينة الحكومة ، وان زادت أرسلت الزيادة في نهاية السنة الى تلك الخزينة .

(٢) يذكر احمد عبد الوهاب باشا في مذكرته عن ,, دين مصر العام ,, ص ١٤٣ أن دكريتو ٤ مايو سنة ١٨٧٦ أن صندوق الدين يستشار في الآتي : ـ ١ ـ اذا أريد تعديل الضرائب المخصصة لسداد الديون ٢ ـ أذا أرادت الحكومة عقد قرض جديد أو اصدار سندات على الخزينة ، وفي حالة الخلاف بين الحكومة ولجنة صندوق الدين المشكلة من أعضاء أجانب يرفع الخلاف الى المحاكم المختلطة ، وقد حددت مأمورية صندوق الدين بخمس سنوات قابلة التجديد .

(٣) راجع ,, احصاء شركات المساهمة ,, لبوتية سنة ١٩٤٢ ص ١٠٧١ . وراجع الدكتور عبد الحكيم بك الرفاعي في كتابه ,, الضرائب المباشرة ,, ص ١٤٥ و ٢٢٩ .

الدين الموحد بدكريتو ٧ مايو سنة ١٨٧٦ : —

صدر أمر عال بتحويل ديون الحكومة ودين الدائرة السنية والديون السائرة إلى دين واحد قدره ٩١ مليون جنيه انجليزى بفائدة ٧ ٪ ويسدد فى مدة ٦٥ سنة . وقد جاء فى دكريتو ٧ مايو سنة ١٨٧٦ أن السندات المخصصة بقروض سنة ١٨٦٢ وسنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧٣ تستبدل بسندات جديدة من الدين العام بواقع المائة مائة ، وأن سندات قروض سنوات ١٨٦٤ و١٨٦٥ و ١٨٦٧ تستبدل بسندات جديدة بواقع ٩٥ ٪ من قيمتها الاسمية . أما سندات الدين السائر فتستبدل بسندات جديدة بواقع ٧٠ ٪ من قيمتها الاسمية ، وتقرر تعويض حملة سندات سنة ١٨٦٧ التى كانت فائدته ٩ ٪ تخفض إلى ٧ ٪ باعطائهم سندات إضافية من الدين الجديد توازى قيمتها رأس المال الناتج عن فرق الفوائد(١) . وبهذا تحولت سندات الخزينة وغيرها من سندات الدين السائر إلى سندات من الدين الجديد بنسبة ٨٠ جنيهاً من سندات الدين السائر لكل مائة جنيها من سندات الدين الجديد أى بزيادة ٢٥ ٪ مقابل تأجيل السداد .

وقد خصص لسندات الدين الموحد وفوائده المواد المبينة فى الأمر العالى الخاص بصندوق الدين أى يضمن سداد الدين الجديد إيرادات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط ودخولية القاهرة والأسكندرية ورسوم الوارد بما فيها رسوم الدخان وإيرادات السكك الحديدية وضريبة الملح وإيرادات مصائد المنزلة ورسوم الأهوسة والملاحة وكوبرى قصر النيل ، وقدرت هذه الايرادات بمبلغ ٥٫٧٩٠٫٨٤٥ جنيهاً انجليزيا يضاف اليها المبلغ المقرر على الدائرة السنية وقدره ٦٨٤٫٤١١ ج ك وهو نصيبها من القسط السنوى الذى قدر بمبلغ ٦٫٤٧٥٫٢٥٦ جنيهاً انجليزياً(٢). وبهذا أصبح مجموع الايرادات المذكورة مبلغ ٦٫٤٧٥٫٢٥٦ ج ك بما فى ذلك المبلغ المقرر على الدائرة السنية . ولا يخفى

---

(١) يقول المرحوم احمد عبد الوهاب باشا فى مذكرته عن ,, دين مصر العام ,, ص ١٤٣ أن دكريتو مايو سنة ١٨٧٦ كان يرى الى توحيد جميع الديون فى دين واحد ، وأن الشروط المقترحة لتحويل الديون كانت خاصة بالقروض طويلة الأجل وهى لسنوات ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٠ و سنة ١٨٧٣ فتحولت هذه الديون الى سندات جديدة من الدين الجديد بقيمتها الاسمية أما القروض التى كانت لآجال قصيرة وهى لسنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ فتستبدل بسندات من الدين الجديد بنسبة ٩٥ من السندات القديمة الى ١٠٠ من السندات الجديدة أى أن قيمتها الاسمية عبارة عن تأجيل مواعيد سدادها . ويقول عبدالوهاب باشا أن هذا القانون عمل على تحويل فرق الفائدة بين ٩ ٪ و ٧ ٪ على قرض سنة ١٨٦٧ الى رأس مال ، ويعطى فى مقابله سندات من الدين الجديد لحاملى أسهم قرض سنة ١٨٦٧ . وقارن عبد الحكيم بك الرفاعى فى كتابه ,, الضرائب المباشرة ,,

(٢) راجع ,, مجموعة العقود والاتفاقات والديكريتات المالية ,, التى نشرتها وزارة المالية صفحات ١١١ — ١١٥ .

أنه تقرر إيقاف دفع المقابلة بناء على هذا الديكريتو التى غمر أصحاب الديون بفوائد لا يستهان بها .

إنشاء مجلس أعلى للمالية فى ١١ مايو سنة ١٨٧٦

لم يكن النجاح قرين مشروع الدين الموحد حيث أن التنافس كان شديداً بين المصالح البريطانية والمصالح الفرنسية التى عمل الترتيب بالاتفاق معها ، فاعترضت الحكومة البريطانية على المشروع باعتباره أنه يترتب عليه زيادة كبيرة فى الدين من ٧٥ مليوناً كما قدره كيف إلى ٩١ مليوناً ، مع أن هذا التقرير قبلته الحكومة البريطانية فيما بعد فى مشروع جوشن ـ جيبر ، ولكن الحكومة البريطانية عارضته فى سنة ١٨٧٦ إذ قالت أن ميزانية مصر لا تقدر أن تتحمل العبء السنوى المترتب على النظام الجديد كما أنها ذكرت أنها غير مقتنعة بالأسباب التى بنى عليها ابطال نظام المقابلة مع أنها أبطلته فيما بعد بالفعل فى سنة ١٨٨٠ (١) . ولكن مصر أصدرت أمراً عالياً فى ١١ مايو سنة ١٨٧٦ يقضى بإنشاء مجلس أعلى للمالية ويتكون من ثلاثة أقسام : — القسم الأول للتفتيش على عموم الايرادات وخزائن المالية ، والقسم الثانى لملاحظة الايرادات والمصروفات ، والقسم الثالث لمراجعة الحسابات والحكم عليها بالصحة من عدمه (٢) . وصرح للمجلس أن يطلب جميع البيانات والأوراق والايضاحات من المصالح المختلفة . ويتكون المجلس الأعلى من رئيس وعشرة مستشارين : — خمسة من المصريين وخمسة من الأجانب ، ويعينهم جميعاً الخديوى بأمر عال منه .

ولكن بريطانيا عارضت فى ذلك كله ، وامتنعت عن تعيين مندوبها فى لجنة صندوق الدين مع أن الدول الأخرى عينت مندوبيها كما أن كثيراً من حملة أسهم الديون لم يرق لهم فكرة إنشاء مجلس أعلى للمالية فرفعوا الدعاوى على الحكومة فى محاكم الاصلاح « المحاكم المختلطة » وكسبوها ، ولكن الحكومة المصرية رفضت تنفيذ تلك الأحكام ، وفضلاً عن ذلك فإن لجنة بورصة لندرا رفضت ادماج الأسهم الجديدة فى أسعارها الرسمية (٣) .

---

(١) راجع مذكرة المرحوم احمد باشا عبد الوهاب عن « دين مصر العام » ص ١٤٥ .

(٢) يقوم القسم الأول بالتفتيش على الخزائن وملاحظة حساباتها فى أى وقت يشاء وكذلك يقوم القسم الثانى بفحص كل اعتمادات الصرف المطلوبة ويتحقق من صحتها ويقوم القسم الثالث بمراجعة الحسابات التى تتقدم إليه من كل المسئولين عن الحسابات .

(٣) راجع مكوين فى كتابه « مصر فى عهد اسماعيل » ص ١٨٨ ، وقارن « مصر الحديثة من الوجهة المالية والاقتصادية » L'Egypte Nouvelle au point de vue economique et financière للأستاذ أدموند تيرى Edmond Thery ص ٢٠٥ طبعة ١٩٠٧ ، وقارن الأستاذ زكى بك عبد المتعال فى كتابه « علم المالية والتشريع المالى » ص ٦٤٤ حيث يقول « صدر أمر عال فى ٦ ابريل سنة ١٨٧٦ بتأجيل رفع متحصلات شهرى ابريل ومايو سنة ١٨٧٦ لمدة ثلاثة

المراقبة الثنائية بدكريتو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ : —

وفى شهر يوليه سنة ١٨٧٦ عقد حملة الأسهم اجتماعاً فى لندرا وطلب إلى المستر جوشن الانجليزى G. J. Goschen عضو البرلمان البريطانى أن يذهب إلى القاهرة لبحث الحالة مع المسيو جوبير ممثل حملة الأسهم الفرنسيين ، والسعى فى تعديل الترتيب الذى عمله الخديوى فى مايو ، فقبل المهمة وسافر إلى مصر تؤيده وزارة الخارجية البريطانية كما أن وزارة خارجية فرنسا لم تضن بتأييدها على المسيو جوبير . وقد اضطر اسماعيل باشا إزاء الضغط إلى الرضوخ ، فقامت لجنة جوشن - جوبير بمأموريتها حيث انتهت بدكريتو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ إذ أصدر الخديوى أمراً عالياً فى هذا التاريخ بوضع النظام الذى قررته انجلترا وفرنسا لتسوية الدين العام ، وبمقتضى هذا الأمر فرضت الرقابة الأوربية بواسطة اثنين من المراقبين الأجانب ، احداهما انجليزى للإيرادات والآخر فرنسى للمصروفات ، مع وضع السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت إدارة لجنة مختلطة[1] .

وقد اعتمد اسماعيل باشا تقدير الدين العام بمبلغ ٩١ مليوناً من الجنيهات[2] ووافق على استمرار لجنة صندوق الدين حتى يتم سداد الدين . وقد عدلت تسوية مايو سنة ١٨٧٦ فى هذا الدكريتو الشكل الآتى : —

١ — أعيد نظام المقابلة وخصصت ايراداتها لسداد القروض القصيرة الأجل ومجموعها ٤٫٣٩٢٫٦١٦ ج ك[3] مع العلم أن قانون المقابلة قد عدل فى المادة الثانية من دكريتو ١٨ نوفمبر

شهور بفائدة ٧ ٪ انتظارا لتسوية الديون ، فهرع أصحاب الديون الى حكوماتهم التى بدأت تتدخل فى الشئون المالية ووضعت رقابتها على مصر استنادا الى قوتها ، وأخذت هذه الرقابة صورا شتى انتهت بانشاء صندوق الدين ، بالأمر العالى الصادر فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ تحت ادارة هيئة أجنبية خاصة لخدمة الدين مكونة من أربعة أعضاء ، فرنسى وانجليزى وايطالى ونمسوى ، وفى ٧ مايو صدر أمر تناول طريقة لتوحيد الدين المصرى ، غير أن هذه الطريقة لم تقبل بسبب معارضة الدائنين الانجليز .

(١) راجع « مجموعة العقود والاتفاقات والدكريتات التى نشرتها وزارة المالية » فى الصفحات ١١٩ و ٤٦٥ — ٤٦٦ .

(٢) كانت الحكومة البريطانية ترى قبل ذلك ببضعة شهور أن هذا المبلغ مبالغاً فيه ورفضت من أجل ذلك الموافقة على تسوية مايو سنة ١٨٧٦ ، ولكن مشروع التحويل منذ يوليه سنة ١٨٧٦ الذى بدأ بوضعه جوشن مندوب الدائنين الانجليز وجوبير مندوب الدائنين الفرنسيين كان سيأ فى هذا التحول ، راجع احمد عبد الوهاب باشا فى مذكرته « عن الدين المصرى العام » ص ١٤٦ وزكى بك عبد المتعال « المالية العامة والتشريع المالى » ص ٦٤٤ و « احصاء الشركات المساهمة سنة ١٩٤٢ » ص ٧٢ ١ . وقارن جيز « محاضرات فى المالية العامة » سنة ١٩٣٧ .

(٣) القروض قصيرة الأجل هى قروض سندات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ على أن يدفع ٨٠ جنيهاً لكل مبلغ اسمى قدره ١٠٠ جنيه وراجع آدمز فى كتابه « الديون العامة » .

سنة ١٨٧٦ حيث نص على تخفيض الضريبة العقارية عند سداد المقابلة ، وأنه لا يسرى الا ابتداء من سنة ١٨٨٦ على أن تحتسب فائدة ٥ ./. على المبالغ التى قضى بخصمها نظام المقابلة من الضريبة العقارية ويستمر دفع هذه الفائدة حتى آخر سنة ١٨٨٥[1].

٢ — استبعدت ديون الدائرة لتسوية خاصة إذ قرر الأمر العالى فى ١٨ نوفبر سنة ١٨٧٦ بفصل ديون الدائرة السنية عن ديون الحكومة. ٣ — جعلت الاضافة على سندات الخزينة ١٠ ./. فقط من ٢٥ ./. نظير تأخير السداد ، أى انقصت بعض الميزات الممنوحة لحملة هذه السندات.

٤ — أصبح الباقى من الدين هو ٧٦٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيهاً انجليزياً قسم إلى قسمين وهما ١٧ مليوناً من الجنيهات الانجليزية وصدر فى مقابلها سندات دين جديد ممتاز ، و٥٩ مليوناً من الجنيهات الانجليزية وهى مجموع الدين الموحد ٥ — يتولى صندوق الدين عملية الاستهلاك.

وبهذا تمت التوجيهات الخاصة بتوحيد الدين لما فيه خير أصحاب الأسهم والسندات من الأجانب

أما المصريون فقد تعرضوا لأثقل حمل ممكن من هذه الديون ، إذ كانت جميع الضرائب التى تجبى لدفع الديون وفوائدها لا يتحملها سوى أصحاب الأراضى والمبانى من المصريين ، كما تحملتها الرسوم والعوائد والاستثمارات من المنشآت الحكومية من جمارك وسكك حديدية ، أما أصحاب الثروة المنقولة فكانوا معفون من الضرائب المباشرة إعفاءاً كلياً ، ومن ثم كان هناك تفاوت بيّن فى توزيع الأعباء العامة ، وهذا الظلم الصارخ فى توزيع الأعباء المالية يرجع إلى التفكير التحكمى للامتيازات الأجنبية . وبموجب هذا التفكير لم يكن للحكومة المصرية حق فرض أية ضريبة مباشرة دون موافقة الدول المتمتعة بالامتيازات وعلى رأسها انجلترا وفرنسا . هذا النظام العتيق الذى ورثته مصر عن تركيا واستمر فى بلادنا بعد إلغائه فى تركيا ، كان حجر عثرة فى سبيل كل إصلاح مالى إلى أن قدر له الزوال بمقتضى اتفاق مونتريه فى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ التى كان من نتائج عهد فؤاد الاقتصادى فى مصر الناهضة[2] إذ أصبحت الأمة متيقظة لفك قيودها السابقة .

(١) معنى ذلك أن الذين دفعوا قبل ١٨ نوفبر سنة ١٨٧٦ استفادوا من امتيازات المقابلة من تاريخ الدفع ، وقد كان المبلغ المدفوع قبل ذلك التاريخ هو ١٢٫٥٧٥٫٠٠٠ جنيهاً انجليزياً مقسطاً سنويا . أما الذين دفعوا المقابلة بعد ١٨ نوفبر سنة ١٨٧٦ فلا يتمتعون أى امتياز ، وكان المبلغ الذى دفعته هذه الفئة حتى آخر ديسمبر سنة ١٨٧٨ هو ٣٫٠٦٠٫١٠٠ جنيهاً انجليزياً . راجع المذكرة المرفوعة الى مجلس النظار فى مارس سنة ١٨٧٩ عن ميزانية تلك السنة .

(٢) راجع « الضرائب المباشرة » الدكتور عبد الحكيم الرفاعى صفحات ٣ - ٤ و ٧٢ و ٦٤ - ٦٥ ورسالتنا « بركة مصر الاقتصادى » حيث تظهر عدم اهتمام انجلترا بحل مشكلة الامتيازات من واقع تقارير كرومر وغورست .

المبحث الثانى

الدين العام والتوجيهات البريطانية فى شئون الديون العامة المصرية

يقول الله تعالى « قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ .

أصبحت مصر فى ضنك أليم من جراء ديونها العامة ، فقد كانت سبباً فى تحمل الجيل القادم مساوىء أعمال الجيل الحاضر والماضى ، فتعطلت مصالح الأمة ، وقضى على عناصر نهضتها المالية والاقتصادية ، ولقد صدقت الآية الحكيمة عندما وردت « لكل نبأ مستقر ، وسوف تعلمون » فهل قاست مصر ما قاست من أعمال المرابين أم من أعمال الساسة الأجانب ، أم من عدم تقدير الآجل بالحاضر ؟ الحق أن مصر قاست ما قاست من المهاترات السياسية حتى هانت أمامها الآمال الوطنية السليمة ، فغرقت فى غمراتها وتفرقت بها سبل الإصلاح الصحيح ، مع أن الاصلاح كان فى يد الأهالى أنفسهم لولا نفوذ الوزراء والمستوزرين فى هذا العهد الذى خيب رجاء الوطنيين من جراء التفرقة وسوء السبيل .

صدر الأمر العالى فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بفصل ديون الدائرة السنية عن ديون الحكومة ، وبتقسيم ديون الحكومة من قروض وديون سائرة إلى قسمين هما الدين الممتاز والدين الموحد .

أما الدين الممتاز فقد أنشىء فى هذا الدكريتو وذلك لأن القرار السابق فى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ الخاص بتوحيد الديون قد أحدث احتجاجات عديدة من الأجانب ، حاملى الأسهم ، وخاصة أصحاب سندات القروض ذات المدد القصيرة وسندات دين الدائرة السنية . وعلى أثر المفاوضات التى جرت مع جوشن وجوبيير بصفتهما وكيلين عن أصحاب الديون صدر الأمر العالى المذكور ويقضى بما يأتى :

ا : فصل ديون الدائرة السنية وقدرها ٨٫٨٥١٫٤٣٠ جنيه انجليزى من الدين الموحد وعقد اتفاق خاص بشأنها . فأصبح الفصل قاضيا بزيادة التخصص فى شئون الأمة الخاصة والعامة .

ب : إصدار سندات ممتازة بمبلغ ١٧٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيهاً انجليزياً فائدتها ٥ ٪ على أن تسدد فى مدة ٦٥ سنة ، ويبدأ بأخذ المبالغ اللازمة لها من الايرادات المخصصة للدين وخاصة إيرادات السكك الحديدية وميناء الاسكندرية التى عهد بادارتها إلى مجلس دولى يرأسه موظف انجليزى(١)

---

(١) صدرت سندات الممتاز الجديدة بمبلغ ١٧ مليونا من الجنيهات بفائدة ٥ ٪ وضمن سدادها ايرادات السكك الحديدية وميناء الأسكندرية . راجع «دين مصر العام» للأستاذ احمد عبد الوهاب باشا

وعرضت السندات الجديدة على حملة أسهم قروض سنة ١٨٦٢ وسنة ١٨٦٨ وسنة ١٨٧٣ بنسبة الأسهم التى فى أيديهم مما أعطاهم ٣٨٫٤٠٪ من مجموع تلك الأسهم فى شكل سندات جديدة ممتازة ، وكانت مضمونة بإيرادات السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات وميناء الاسكندرية كذلك جعلت الايرادات السابقة ضامنة ضمانة أولى لخدمة هذا الدين[1] .

ج : إخراج قروض سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ من الدين الموحّد واستهلاكها بموجب أحكام العقود الخاصة بها بواقع ٨٠ ٪ بواسطة إيرادات المقابلة التى أعيد تحصيلها لهذا القرض .

د : تخفيض العلاوة المقررة فى الأمر العالى المؤرخ ٧ مايو سنة ١٨٧٦ لأصحاب الدين السائر من ٢٥ ٪ إلى ١٠ ٪ .

هـ : إعتبار صندوق الدين قائماً بصفة مستديمة لحين استهلاك الدين كله[2] .

و : تخفيض الدين العام الى ٥٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى . وفيما عدا التعديلات السابقة فقد أبقيت الايرادات المقررة بالأمر العالى الصادر فى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ مخصصه لهذا الدين ، وتقرر خصم ١٪ من المبلغ السنوى للأرباح والاستهلاك لدفع الفوائد التى خفّض معدلها بذلك الى ٦ ٪[3]

من هذا يتبين أن الدين الموحد أصبح مجموعه ٥٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيهاً انجليزياً وأن سعر الفائدة عليه ظل ٧٪ يسدد بالشكل الآتى . —

القسط السنوى ٤٫١٧٧٫٧٢٠ جنيهاً ، وقسط الاستهلاك هو على ٦٥ وفائدة ٧ ٪ على أن يترك لصندوق الدين الايرادات التى خصصت له بمقتضى دكريتو ٧ مايو سنة ١٨٧٦ مع التعديلات التى أدخلت بدكريتو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ . كذلك يترك لصندوق الدين توليته عملية الاستهلاك ، فتدفع متحصلات المقابلة إلى صندوق الدين ، وبعد وفاء قسط الاستهلاك على قروض سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٧ يخصص الباقى لاستهلاك الدين العام ، كذلك يخصم ⅐ الفائدة أى ١٪ ويضاف إلى المبلغ

---

(١) راجع زكى بك عبد المتعال فى كتابه « المالية العامة والتشريع المالى » ص ٦٤٥ .

(٢) يقول أحمد عبد الوهاب باشا فى مذكرته عن « دين مصر العام » ص ١٤٨ أن طريقة السداد هى نفس طريقة سداد الدين الموحد ، التى سوف نشرحها فيما بعد ، فى الجزء الثانى من هذا الكتاب

(٣) يستعمل هذا المبلغ مع زيادة ايرادات المقابلة فى استهلاك الدين المذكور لغاية سنة ١٨٨٥ أو على الأقل حتى تنخفض قيمة الدين الى ٤٠ مليون جنيه انجليزى ، وكل ما زاد من ايرادات الحكومة عن المبالغ اللازمة للدين والمصروفات للميزانية المبين مقدارها بالأمر العالى يجب استعماله فى استهلاك الدين ، ويكون الاستهلاك اما بطريقة المشترى أو بطريقة القرعة بواقع ٧٥ ٪ ، وكلما بلغت زيادة الايرادات بالميزانية ١٠٠٫٠٠٠ جنيها انجليزيا فى السنة يكون الاستهلاك بواقع ٨٠ ٪

الزائد من المقابلة ويخصص معه لاستهلاك الدين الموحد (١) ويستمر هذا النظام حتى آخر سنة ١٨٨٥ على الأكثر إلا إذا نقص الدين الموحد قبل هذا التاريخ إلى ٤٠ مليون جنيهاً انجليزياً ، فان الفائدة تدفع حينئذ بواقع ٧ ٪ كما كانت أصلا . وإذا اتضح أن المبالغ الباقية ، بعد سداد قسط الدين ، لاتفى مصروفات الحكومة المحددة فى الدكريتو ، فان لجنة المالية المشكلة من وزير المالية ومراقبى الإيرادات والمصروفات تخطر لجنة صندوق الدين بالحالة ، وعندئذ تخصم هذه اللجنة من فائض متحصلات المقابلة المخصصة لسداد الدين الموحد المبلغ اللازم لسد هذا العجز . أما إذا وجد فى الميزانية زيادة فان هذه الزيادة تضاف للمبالغ المخصصة لاستهلاك الدين ، وهذا طبقاً للمادة ٦ من دكريتو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ .

وقد قصد من هذا الترتيب ملاقاة الحالة التى تواجه الحكومة المصرية سنة ١٨٨٦ عند مايتم دفع أقساط المقابلة ويقل الايراد الناتج من الضريبة العقارية . فاذا ماخف عبء الدين فان الايراد منها سوف يتلاشى ، وبهذه الحلول المتقدمة سوف لاينشأ أية صعوبات مالية .

بهذا قبلت بريطانيا العظمى حل مشكلة الدين وعينت السير ايفلين بارنج ، « اللورد كرومر » فيما بعد ، مندوباً بريطانياً فى صندوق الدين .

أما دين الدائرة السنية العام ودين الدائرة الخاصة فقد تمت تسويتهما باتفاقين تاريخهما ١٢و١٣ يوليه سنة ١٨٧٧ (٢) . فقد قدرت ديون الدائرة السنية كالآتى : —

١ — الباقى الذى لم يستهلك من قرض سنة ١٨٧٠ وقدره ٥٫٠٠٩٫٢٨٠ جنيهاً انجليزياً وسندات بدائرة وقدرها ٢٫٠٦٩٫٠٩٥ جنيهاً انجليزياً والمجموع ٨٫٨١٥٫٤٣٠ جنيهاً انجليزياً . وهذه تستبدل بسندات جديدة بقيمتها الاسمية وبفائدة ٥ ٪ .

٢ — تترك إيرادات الدائرة السنية والخاصة لحملة أسهم هذا الدين يستوفون منها أولا — فائدة ٥ ٪ ، ثانيا — مازاد على ذلك يخصص منه مبلغ لقسط استهلاك يوازى ١ فى المائة ، فاذا زاد شىء من الايراد بعد ذلك يدفع منه فائدة إضافية ١ فى المائة طبقا للمادة ٣ من عقد ١٢ يولية سنة ١٨٧٧ .

٣ — يقدم الخديوى من مرتبات الخاصة Liste Civile ما يوازى ١ فى المائة من الدين ، هذا إذا

---

(١) راجع احمد عبد الوهاب باشا فى مذكرته عن « دين مصر العام » ص ...

(٢) راجع « مجموعة العقود والاتفاقات والديكريتات التى نشرتها وزارة المالية فى الصفحات ٣٨٤ - ٣٩٤ و ٣٩٦ - ٣٩٧ . أيضاً احصاء الشركات المساهمة بتاريخ يونية سنة ١٩٤٢ » لمصلحة الاحصاء المصرية ص ١٠٧٣ .

لم تكف إيرادات الدائرة السنية والخاصة لوفاء أكثر من ٧ فى المائة من الدين أى ٦ فى المائة فائدة و ١ فى المائة قسط استهلاك (١) .

ويقتضى عقد ١٣ يوليه سنة ١٨٧٧ موافقة الخديوى على اعطاء علاوة ١٠ فى المائة على القيمة الاسمية لحملة سندات الدائرة التى بلغت ٢٫٩٠٥٫١٥٠ جنيها انجليزيا ولحملة سندات الدائرة على المالية التى بلغت ٤٠٠٦٨٫٣٩٢٫١٦ جنيها انجليزيا أى على المجموع وقدره ١٦ شلن ٦٫٩٧٣٫٥٤٢ جنيهاً انجليزيا على أن يعطى مقابل هذه العلاوة سندات خاصة يتعهد الخديوى بأن يخصص لسدادها ٥٠٠٠٠٠ جنيها انجليزيا من مرتباته الخاصة (٢).

وبهذا أصبح مجموع دين الدائرة السنية كالآتى :—

أصـل	٨٫٨١٥٫٤٣٠	جنيهاً انجليزياً
١٠ ./. إضافة	٦٩٧٫٣٥٤	» »
المجموع	٩٫٥١٢٫٧٨٤	

وبهذا بلغ الدين العام بعد تسوية جوشن — جوبير كالآتى :—

		جنيه انجليزى		جنيه انجليزى
ا — الدين الموحد		٩١٫٠٠٠٫٠٠٠	والقسط السنوى	٤٫٤٧٥٫٢٥٦
ب — تسوية جوشن — جوبير	الدين الموحد	٥٩٫٠٠٠٫٠٠٠	»	٢٫١٧٧٫٧٢٠
	الممتاز	١٧٫٠٠٠٫٠٠٠	»	٨٨٥٫٧٧٤
	المجموع	٧٦٫٠٠٠٫٠٠٠		٥٫٠٦٣٫٤٩٤
حـ — دين الدائرة السنية		٩٫٥١٢٫٨٧٤	»	٤٧٥٫٦٤٩
د — الديون قصيرة الأجل		٤٫٣٩٢٫٦١٦	»	ايراد المقابلة
المجموع الكلى .		٨٩٫٩٠٥٫٤٠٠		

والحق أن تسوية جوبير — جوشن لا تمتاز عن سابقتها ، ولم يقصد منها سوى تحسين مركز بعض

(١) فاذا زادت الايرادات عن المبلغ المساوى الى ٧ ./. فيخصم من المبلغ الذى تعهد بدفعه من مرتباته بما يوازى هذه الزيادة ، فمثلا اذا غلت الايرادات ٥ ./. فائدة أصلية و ١ ./. فائدة أصلية أيضا و ٢ ./. قسط استهلاك فان الخديوى لايدفع شيئا من مرتباته الخاصة وذلك طبقا للمادة ٤ والمادة ٦ من عقد ١٢ يولية سنة ١٨٧٧ .

(٢) توازى العشرة فى المائة مبلغ ٦٩٧٫٣٥٤ جنيهاً انجليزياً وقد احتسبها رونيتو فى مقاله عن « الدين المصرى » فى نشرة المجمع العلمى سنة ١٨٨٩ بمبلغ ٦٥٨٫٤٠٠ جنيه انجليزى .

الدائنين الآخرين ووضع الأساس الثابت التدخل فى شئون مصر المالية والادارية (١) . وقد رهنت أملاك الدائرة المذكورة لأصحاب الديون ووضعت تحت إدارة مراقبين يعينهما ممثلو أصحاب الديون .

الديون الخاصة :

شرحنا فى المبحث السابق الدين العام ، وبيّنا علاقته بالديون المصرية المختلفة . وقد رأينا أن التشريع المالى بدأ فى عهد اسماعيل عند ماطلب أحد المستشارين البريطانيين ، فحضر إليه المستر كيف ووضع الأساس المتين لتوطيد مالية مصر (٢) ، ثم وجدنا ما دخل على التشريع المالى من تعديل من جراء المراقبة الثنائيه وأثر جوشن - وجوبير عليها ، والحق أن التشريع المصرى فى الدين العام والدين الخاص بدأ دولياً ، فأصبحت المصروفات العامة والايرادات العامة بجميع أنواعها ومنها الضرائب والديون العامة والادارة المالية بما فيها الميزانية تابعة للنفوذ الأجنبى وتحت التوجيهات البريطانية التى تقتضيها (٣) .

وبينما نرى أن وظائف الحكومة ازدادت فى مصر بزيادة التدخل الأجنبى ، فان نظام الديون

---

(١) يقول « احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ » ص ١٠٧٢ أنه عقد اتفاقان فى ١٢ يوليه و ١٣ يوليه سنة ١٨٧٧ بتسوية ديون الدائرة السنية الخاصة ، وأنه بموجب الاتفاق الأول فى ١٢ يوليه تحول قرض سنة ١٨٧٠ والدين الدائر للدائرة السنية الى دين واحد قيمته ٨٫٨١٥٫٤٣٠ جنيه انجليزى وسمى بدين الدائرة السنية وتقرر له فائدة قدرها ٥ ٪ مع جواز ابلاغها الى ٧ ٪ فى بعض الأحوال ، على أن يكون الاستهلاك بطريقة المشترى أو بطريقة القرعة بواقع المائة مائة حالما يخفض الدين الى ٥ مليون جنيه انجليزى ، وخصص لهذا الدين ايرادات الدائرة السنية والدائرة الخاصة مضافا اليها اعانة معينة ذكرناها أعلاه على أن تؤخذ من مخصصات الحضرة الخديوية . وكل زيادة فى الايرادات أكثر من ٥ ٪ تخصص للأغراض الآتية : —

١ - استهلاك الدين ودفع فائدة اضافية للدائنين واخفاء مخصصات الحضرة الخديوية من الاعانة المقررة عليها وتحسين حالة الأملاك حسب الحدود والشروط الواردة فى العقد .

وبموجب الاتفاق الثانى فى ١٣ يوليه سنة ١٨٧٧ الذى عقد مع الدائرة الخاصة تقرر انشاء سندات خصوصية (أولا) لحامل سندات الدين الدائر للدائرة السنية . وهذا الدين داخل فى دين الدائرة السنية . (ثانياً) لحامل بونات الدائرة على الخزانة ، وهذه البونات داخلة فى الدين الموحد . وهذه السندات الخاصة تمثل زيادة قدرها ١٠ ٪ من قيمة الدين البالغ ٦٫٩٧٤٫٠٤٢ جنيه وجعل سعر الفائدة ٥ ٪ ويكون استهلاكها بطريقة المشترى أو بطريقة القرعة بواقع ٧٥ ٪ وأن يخصص لها قسط سنوى قدره ٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى تؤخذ من مخصصات الحضرة الخديوية . قارن مذكرة احمد عبد الوهاب باشا عن « دين مصر العام » ص ١٥٠ — ١٥١ .

(٢) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف الطبعة الثانية .

(٣) راجع « مصطفى كامل » وأيضا « تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم » للأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى

أصبح أكثر تعقداً ، وكانت النتيجة الطبيعية هي زيادة الحاجة إلى تحسين النظام الحكومي والتدخل البريطاني[١] . وبينما نرى أن علم المالية في مصر لم يتدخل في المناقشات الخاصة بتدخل الحكومة في أعمالها وتشريعاتها الأهلية والدولية إذ أن هذه المسألة تتعلق بالسياسة والساسة الذين يعلون سياستهم ، فان قرارات الحكومة تتطلب دراسة المالية العامة كما تتطلب التدخل في التشريعات الخاصة بها[٢] . فالصرف على الديون والتفكير في أحسن الطرق لايجاد المال اللازم لتنفيذ القرارات أصبحت من المسائل المالية والتشريعات الخاصة بها[٣] . ومن هـذا نرى أن علم المالية العامة يتوقف على العلوم الاقتصادية والسياسية التي تواجه الدولة وأفرادها . والديون الخاصة في عهـد اسماعيل باشا كان لها أثرها في التوجيه المالي العام . فقد خلط اسماعيل باشا الديون العامة بالديون الخاصة ، ولم تجد اللجان المختلفة بدأ من التفرقة بينهما خصوصاً بعد أن رأت أن الضرورة تقتضي صرف المال بحكمة وتؤدة وروية[٤] . وتحديد المصروفات الخاصة ومواردها .

فالمال إذا صرف بحكمة فان العبء يكون خفيفاً حتى لو كانت المصروفات باهظة ، كما أن العبء يكون ثقيلا ولو كانت الضرائب قليلة إذا ساءت الحكومات التصرف في الصرف لأن حسن الادارة وتوطيد النظام والأمن العام وتوفير الطرق الحسنة وغير ذلك من نتائج حكومة حكيمة ، وذلك يساعد على إنماء الموارد التي يدفع منها الناس الضريبة ، ويقرضون منها الأموال التي تحتاجها الحكومات الرشيدة . والمصروفات العامة لها قواعدها وعناصرها الخاصة .

فالمصروفات الخاصة والمصروفات العامة يجب تمييزهما خصوصاً وأن المصروفات على المنافع المشتركة تختلف عن المصروفات على المنافع الخاصة .

---

(١) راجع « المالية العامة والايرادات » للأستاذ عبد الله بك العربي .

(٢) راجع « مذكرات الأستاذ انيس مازور » عن المالية العامة لطلبة كلية التجارة سنة ١٩٢٨ .

(٣) يلاحظ أن علماء المالية يقولون بأن الحكومة عند ما تقرر الميزانية فانها تقرر أولا المشروع ثم تفكر بعدئذ في كيفية الحصول على المال اللازم . هذا بخلاف أحوال الحرب فانها تصرف دون التفكير في الكلفة التي تعمل على تحقيق الأموال لها مهما كلفها ذلك من تضحيات وقروض داخلية وخارجية . فهل كانت أحوال المالية العامة في عهد اسماعيل كأحوال الحروب التي تقتضيها ظروف الدولة الاستثنائية ؟ .

(٤) من المتفق عليه أن الوظائف المتعلقة بالادارة العامة وادارات التشريع والقضاء منفعتها مشتركة ، وكذلك من المتفق عليه أن هناك بعض وظائف حكومية لها منفعة خاصة ، فالصرف عليها يجب أن يكون عن يحوزون تلك المنفعة ، وهناك حالات تعتبر بين هاتين الحالتين مثل مياه الشرب وغيرها .

كذلك نرى أن سعر الاصدار للديون الخاصة كان لايختلف كثيراً عن سعر الاصدار للديون العامة ، فلم يكن هناك سعر تكافؤ وهو القيمة الاسمية للسند سواء أكان بضمان أملاك الخديوى الخاصة أم بضمان إيرادات السكك الحديدية أو إيرادات المديريات المختلفة . وقد أراد اسماعيل باشا اجتذاب الأموال باصدار القروض دون سعر التكافؤ أى بأقل من قيمته الاسمية ، فاعترف بديون سعرها الاسمى ١٠٠ جنيه للسند فى حين أن هذا السند لم يقبض من ثمنه سوى ٧٥ جنيهاً مثلا .

وقد لجأ اسماعيل فى اصدار ديونه الخاصة دون التكافؤ للأسباب الآتية :

١ — رغبة اسماعيل باشا فى تفادى نص القوانين بتحديد أقصى حد للفائدة ، فاذا كان السعر المحدد ٧٪ فانه كان يقترض الأموال بسعر ٨٠ فى المائة و بذلك يصبح سعر الفائدة فى الحقيقة ٨٪ وفى هذه الطريقة عبث بالأوضاع القانونية التى يجب أن تتنزه عنه الادارة المالية الخاصة (١) .

٢ — رغبة اسماعيل باشا فى الظهور بمظهر من يقترض بسعر موافق أو بسعر أقل من السعر الجارى فى السوق فى حين أن الفائدة الحقيقية مرتفعة ، فيقترض بسعره ٥٪ بينما أن الفائدة الفعلية هى ٦٪ وكان يرمى اسماعيل باتباع هـذه الطريقة للدعاية وتوجيه البنوك والأجانب إلى اقراضه متستراً فى مركزه المالى الحقيقى . وهـذه الحقيقة و إن خفيت على الجمهور فانها لاتخفى على أرباب الاعمال ورجال المال ، واخفاؤها على الجمهور لايطول طويلا مما يضرّ بالثقة العامة والخاصة فى كل قروض اسماعيل باشا الحكومية والخاصة .

٣ — الاقتراض بفائدة منخفضة ، وهذا شأن القروض القابلة للاستهلاك فى ميعاد معين .

٤ — رفع أسعار سندات الدين الخاص لما فى ذلك من تأييد لمركز الحكومة القائمة ، ومركز الوالى الخاص ، وكثيراً ما لجأ اسماعيل باشا إلى تقديم مكافآت التسديد ، وهى مكافأة تعطى لمالك السند عند استهلاك الدين ، فالفرق بين قيمة السند الاسمية وقيمة السند السوقية تعتبر مكافأة تسديد (٢) وهى تختلف باختلاف الظروف والضمان وثقة الدائن فى المدين .

كذلك نرى أن الضمانات الخاصة التى قـدمها اسماعيل باشا كانت عينية إذ ضمن أملاكه الخاصة لوفاء الدين ، ولم يطبق نظام الضمانات الا عند ما كانت مالية مصر معتلة ، ومالية الوالى ضعيفة ضئيلة ، وقـد احتفظ الوالى بادارة أمواله الخاصة ، ولم يتنازل عنها الا فى أواخر أيامه للهيئة

---

(١) راجع الدكتور زكى بك عبد المتعال فى كتابه ,, المالية العامة والتشريع المالى ,, ص ٥٩٧ .

(٢) راجع الدكتور زكى بك عبد المتعال فى كتابه ,, المالية العامة والتشريع المالى ,, ص ٥٩٩ .

الدولية التى سبق أن ذكرناها . فأنشئت هيئة مستقلة لادارة مصادر الايرادات المخصصة لخدمة الدين[1] وبهذا تقيدت سيادة اسماعيل على الأمة المصرية كما تقيدت تصرفاته فى أمواله الخاصة[2].

وقد بينا دين الدائرة السنية العام ودين الدائرة الخاصة فى عقدى الاتفاق بتاريخ ١٢ و١٣ يولية سنة ١٨٧٧ حيث بلغت قيمتها ٨٫٨١٥٫٤٣٠ جنيهاً طبقاً لاحصاء الشركات المساهمة فى سنة ١٩٤٢، وأظهرنا أنه خصص لضمان هذا الدين الذى أصبح واحداً ، ايرادات الدائرة السنية والدائرة الخاصة ومخصصات الحضرة الخديوية ، وشرحنا أن اتفاق ١٣ يولية سنة ١٨٧٧ أنشأ سندات خصوصية لحاملى سندات الدين السائر للدائرة السنية ولحاملى بونات الدائرة على الخزانة وأنها بلغت قيمتها ٦٫٩٧٤٫٥٤٢ جنيه ، وأنه خصص لها قسط سنوى قدره ٥٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى تؤخذ من مخصصات الحضرة الخديوية ، وبهذا أصبحت الديون العامة والديون الخاصة على درجة كبيرة من التسوية النهائية بالنسبة لمصر ودائنيها من الأجانب ، البريطانيين وغيرهم .

استهلاك الدين والتصفية العامة :ـ

حل فى ١٥ يناير سنة ١٨٧٧ أول قسط من تسوية جوشن ـ جوبير وقدره ٢٫٣٠١٫٠٠٠ جنيه ، وقد سدد هذا القسط فى ميعاده ، ولو أن ذلك اقتضى أن تحصل الحكومة من ضرائب سنة ١٨٧٧ مليوناً من الجنيهات قبل حلول مواعيدها[3] . بل اقتضى أيضا أن تحصل الحكومة بعض الضرائب قبل استحقاقها بستة أشهر . ثم حل القسط الثانى فى يولية سنة ١٨٧٧ ودفع أيضا فى موعده ، ولكن بضغط المراقبين الأجنبيين بوزارة المالية ، مع أنه كان من الأسباب التى دعت الى تبرير تعيينهما ، تنظيم الادارة المالية ورفع الارهاق والعبء عن عاتق الفلاحين ، فأرادا أن يكون أول عملهما هو ارهاق الأمة بجباية الضرائب منها قبل أن تحل مواعيدها القانونية [4] . وكان ظاهراً أنه من المستحيل دفع القسط الثالث فى يناير سنة ١٨٧٨ ، ولهذا اتفق على تغيير مواعيد السداد وحددت المواعيد الجديدة بدكريتو ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧٧ حيث أصبحت مواعيد الأقساط هى أول مايو وأول نوفمبر من كل

---

(١) راجع وارين Waurin فى كتابه " محاولات عن قروض الدولة وصيانة حقوق الدائنين " .
«Essais sur les emprunts d'Etats et la protection des droits»

(٢) راجع اندريادس A. Andrédis فى كتابه " الاشراف المالى " .
Les contrôles financiers internationaux.

(٣) راجع المذكرة المرفوعة الى مجلس النظار عن ميزانية سنة ١٨٧٩ .

(٤) راجع مذكرة احمد عبد الوهاب باشا عن " دين مصر العام " ص ١٥٢ .

سنة على أن تدفع الحكومة المصرية قسطاً فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٧ ، تدره ١٧١٠٠٠٠ر١ جنيهاً فقط مما ترتب عليه انقاص مصروفات سنة ١٨٧٧ بمبلغ ٨٥٩٠٠٠ جنيهاً (١) ولم تف ايرادات الأشهر الأولى من سنة ١٨٧٨ لسداد قسط مايو ، فاضطرت الحكومة مرة أخرى الى تحصيل الضرائب قبل مواعيدها لسداد هـذا القسط ، و بذلك عجزت الايرادات عن وفاء القسط الثانى فى نوفمبر سنة ١٨٧٨ . وفى الوقت نفسه صدر أمر عالى فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ بتشكيل لجنة أوربية التحقيق عرفت باسم « لجنة التحقيق العليا » Commisson Superieure d'Enquête (٢) . فعملت على بحث الحالة وتحقيق أسباب العجز فى الميزانية وسوء الادارة المالية ، وقدمت اللجنة تقريراً ابتدائياً عن فساد نظام حسابات الحكومة ونظام الضرائب ، وضمنته تقريراً للجنة فرعية عن الدين السائر .. وبأمر عال تاريخه ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ قبل الخديوى توصيات اللجنة كما أنه تنازل فى تلك السنة عن أملاك دوائره الخاصة إلى الحكومة المصرية (٣) .

وبعد أن قدمت اللجنة تقريرها أصدر الخديوى اسماعيل أمراً عالياً آخر فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ بانشاء وزارة مختلطة برياسة نوبار باشا ويتولى فيها السير ريفرز ويلسون وزارة المالية وجناب المسيو دى بلنير وزارة الأشغال بدلا من المراقبة الثنائية التى ألغيت بنفس الدكريتو .

دين الدومين : وكان من أولى نتائج لجنة التحقيق ووزارة شريف باشا التى تلت ، بعد وزارة الأمير

---

(١) يظهر أن تقديرات جوشن ـ جوبير للايرادات والمصروفات كانت بعيدة عن الصواب حتى أنه رغماً من هذا لوفر فى المصروفات اختتمت سنة ١٨٧٧ بعجز قــدره ١٠٣٨٢٠٢٩٠ر١ جنيهاً انجليزياً ، وراجع المذكرة المرفوعة لمجلس النظار عن ميزانية فبراير سنة ١٨٧٩ وقارن احمد عبد الوهاب باشا فى مذكرته عن ,, دين مصر العام ,, .

(٢) كانت تتكون اللجنة من الرئيس ـ مسيو فرد ناند يلسبس ، والوكيلين وهما السير ريفرز ولسون ورياض باشا ، والأعضاء وهم أعضاء صندوق الدين وهم دى بلنير وبارافلى وبارنج ,, لورد كروس ,, وفون كريمر ، والسكرتير وهو مسيو ليرون ديرول ومن هذا يتبين أنه لم يكن بين الأعضاء سوى مصرى واحد فى هذه اللجنة .

(٣) يقول عبد الوهاب باشا فى مذكرته عن ,, دين مصر العام ,, ص ١٥٤ ,, جميل أن تشكل اللجان لبحث الحالة وتقديم تقارير مطولة تتضمن الاصلاحات التى تراها اللجنة ضرورية لمالجتها ، ولكن قسط نوفمبر أوشك أن يحل ، وقد جبت الحكومة المصرية فعلا جزءاً كبيراً من ايرادات سنة ١٨٧٨ فانتهت الميزانية المصرية بعجز قدره ٣٫٩٤٤٠٤٦٦ جنيهاً انجليزياً فكيف يمكنها تدبير المال اللازم لقسط نوفمبر وقد جربت كل وسيلة لابتزاز الأموال من الفلاحين ؛ كما أنها اقترضت من البنك الامبراطورى العثمانى وبنك الانجلو مبلغ ٩٦٠٠٠٠ر جنيهاً لسد حاجات الميزانية ، فدبر المستر ريفرز ويلسون Rivers Wilson وزير المالية الجديد قرضاً كان قد عارض فيه قبل أن يصبح وزيراً للمالية المصرية فاقترض السير ريفرز باسم الحكومة المصرية قرض الدومين من محل روتشيلد Roschild .

توفيق ، وزارة نوبار باشا ، أن صدر أمر عال فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨ يقضى بالتنازل عن بعض أملاك الأسرة الخديوية ، وباصدار قرض جديد من بنك روتشيلد وقيمته ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى وفائدته ٥ ./. مضموناً بتلك الأملاك التى عهد ادارتها إلى لجنة دولية [1] ويعرف هـذا القرض بدين روتشيلد أو قرض الدومين. وكانت جملة الأملاك التى رهنت فى مقابله هى ٤٢٥٫٧٢٩ فداناً. وأضيف إلى الضمان متحصلات خزينة الأطيان فى مديرية قنا باتفاق ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠ [2].

وفى ٣١ اكتوبر سنة ١٨٧٨ وقع ريفرز ويلسون اتفاقاً آخر مع بنك روتشيلد يصرح لجنة التحقيق ببيع هـذه الأملاك كلها أو بعضها وتخصيص صافى متحصل هذه المبيعات مع ما يزيد من الايرادات من سداد الفوائد ، لاستهلاك السلفة على أن يكون الاستهلاك بطريقة القرعة بواقع المائة مائة أو بطريقة المشترى بسعر السوق. وقد دفعت الحكومة المصرية من مبلغ القرض جزءاً من قسط نوفمبر سنة ١٨٧٨ قدره ١٫٢٢٠٫٠٠٠ ج ك ، ودفع باقى القسط من الضرائب المباشرة التى كانت باقية لم تسدد ، وكذلك دفعت الحكومة المصرية الجزية مبلغ ٥٠٠٫٠٠٠ ج ك وعمولة لمحل روتشيلد ٢٫٥ ٪ أى ٢١٢٫٥٠٠ ج ك. كما أن بعض دائنى الحكومة لم ترضيهم التسويات التى عملتها الحكومة فرفعوا دعاوى عليها فى « محاكم الاصلاح » المختلطة وقضى لصالحهم فاضطرت الحكومة إلى تسديد الأموال المحكوم عليها بها من قروض روتشيلد.

والواقع أنه فى سنتى ١٨٧٧ و١٨٧٨ أنقص الدين المربوط ٤٫٨٥٨٫٠٠٠ ج ك. ولكن الدين السائر زاد فى الوقت نفسه بما يقرب من هذا المبلغ إذ أن العجز فى الميزانية دعا إلى زيادته بما لا يقل عن ٤٫٨٢٢٫٠٠٠ ج ك. لهذا لم يف الباقى من قرض روتشيلد بسداد دين الحكومة السائر تنفيذاً لرغبات لجنة التحقيق.

والخلاصة أن الحكومة المصرية وفت بتعهداتها لحملة سندات الديون المربوطة ولكنها لجأت فى سبيل ذلك إلى تدبير حرج فى مايو سنة ١٨٧٨ وإلى موارد غير اعتيادية فى نوفمبر سنة ١٨٧٨ ولذلك بدأت سنة ١٨٧٩ بحالة افلاس فعلى [3].

(١) أصدر هذا القرض بسعر ٧٣ ولكن قيل أن الحكومة لم تقبض منه أكثر من ٥٫٩٩٢٫٠٠٠ جنيهاً انجليزياً ، راجع احمد عبد الوهاب باشا فى مذكرته عن « دين مصر العام » ص ١٥٥ وأيضاً قارن جون تود فى كتابه « الاقتصاد السياسى للطبقة المصريين » ص ٣٧٧ حيث يقول أن لجنة التحقيق قدرت هذا المبلغ بما لا يزيد عن ٥٫٨٧٠٫٠٠٠ جنيهاً انجليزياً.

(٢) راجع مجموعة العقود والاتفاقات والديكريتات ص ٤٢٥ - ٤٣٦ ؛ وقارن احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ ص ١٠٧٤

(٣) زاد العجز فى ميزانية سنة ١٨٧٧ عما قدرته لجنة التحقيق بمبلغ ٨٥٤٫٠٠٠ جنيهاً طبقاً للتقرير المرفوع لمجلس الوزراء

وفى مارس سنة ١٨٧٩ وضع مشروع تقرير إلى مجلس الوزراء عن الحالة وكيفية معالجتها جاء به جملة اقتراحات أهمها : ـ

ا ـ أن تعلن الحكومة المصرية إفلاسها .

ب ـ أن تخصص للخديو والعائلة الخديوية مبلغ ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه سنوياً .

حـ ـ أن تمحى التفرقة بين الأطيان العشورية والخراجية بالنسبة للضريبة العقارية .

د ـ أن يستبعد قرض الرزنامة من بين ديون الحكومة .

هـ ـ أن يبطل تحويل المقابلة .

و ـ أن تعاد الضريبة العقارية الى ما كانت عليه قبل قانون المقابلة على أن يخصم من تلك الضريبة ٣ ./. أي قيمة المبالغ التى دفعت فى المقابلة .

ز ـ يعتبر موظفو الحكومة وأرباب المعاشات الذين لايتعدى مرتباتهم أومعاشهم ١٠٠٠ جنيهاً مصرياً سنوياً دائنين ممتازين يأخذون استحقاقهم كاملا .

ح ـ تبقى العلاقات بين حملة أسهم الدين الممتاز والحكومة كما هى .

ط ـ يخفض سعر الفائد على الديون القصيرة ٢ ./. وتعدل مواعيد استهلاكها .

ى ـ يدفع دين النقابة الكبرى Grand Syndicat من ثمن مياه الأسكندرية وقدره ٢٥٠٫٠٠٠ جنيهاً وتتنازل الحكومة عن نصيبها ١٥ فى المائة فى أرباح قناة السويس « أسهم التأسيس » مقابل مبلغ ١٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، وتصدر الحكومة بباقى دين المقابلة أسهما جديدة بفائدة ٥ ./. تستهلك فى عشر سنوات .

ك ـ يكون استبدال الدين الموحد إجبارياً ويحدد سعر الفائدة بخمسة فى المائة مؤقتاً .

ل ـ يكون استبدال ديون الدائرة السنية إجباريا وتوضع إدارة أملاكها تحت إشراف الحكومة التى تتعهد بسد العجز فى الفائدة ٥ فى المائة بحيث لاتتعدى إعانة الحكومة ١ فى المائة ، وكذلك تتعهد

عن ميزانية سنة ١٨٧٩ كما زاد الدين المربوط عن ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيها ، وكذلك اضطردت الزيادة فى ديون الحكومة الأخرى غير المربوطه بما فيها دين النقابة الفرنسيه ودين جريفلد حيث بلغت تلك الديون فى ٣١ ديسمبر سنه ١٨٧٨ ما لا يقل عن ١٤٫١١١٫٨٠٠ جنيها ، ولم تكن الايرادات غير العادية التى ضمت الى ايرادات الحكومة بالتنازل من أملاك الدائرة كافية لايجاد التوازن فى الميزانية ، وكذلك لم يكن ايراد المقابلة كافياً لسداد أقساط الديون قصيرة الأجل ، فأخذت الحكومة مبلغ ٣٩٠٫٨٦٩ جنيهاً انجليزياً من ايرادات سنة ١٨٧٩ لتكملة كوبون ٧ يناير سنة ١٨٧٩ المستحق على قرض سنة ١٨٦٥ : راجع التقرير المرفوع لمجلس الوزراء عن ميزانية سنة ١٨٧٩ .

الحكومة بدفع الفوائد على ديون السائرة الخاصة بسعر ٥ فى المائة ويوقف استهلاك هذه الديون عندما تزيد الايرادات فى الميزانية على المصروفات .

م ـ تعين لجنة للتصفية ولتسوية الديون السائرة .

ن ـ يعاد النظر فى ديون الحكومة مرة أخرى فى آخر سنة ١٨٨١ .

وفى ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ بمقتضى المرسوم بهذا التاريخ خفضت فائدة الدين الموحد الى ٥ فى المائة موقتاً ، وقدمت لجنة التحقيق تقريرها النهائى ، وجاء فيه أن الحكومة المصرية فى حالة إفلاس و وأن الحالة تستدعى تشكيل لجنة التصفية .

والحق أن تقرير لجنة التحقيق النهائى لايختلف فى شىء عن الاقتراحات التى قدمها ناظر المالية فى مذكرته لمجلس النظار ، إذ أن تقرير لجنة التحقيق هو نفس المذكرة حرفاً بحرف تقريباً ، مذيلة بامضاءات أعضاء لجنة التحقيق برياسة ريفرز ويلسون ناظر المالية الذى يرجح أنه رفع الى مجلس النظار تلك المذكرة(١)

ثم أردفت اللجنة هذا التقرير بخطاب إلى الخديوى تحمله فيه مسئولية إهماله لاقتراحات اللجنة الخاصة باصلاح الادارة المالية (٢) . وعند ذلك رأى الخديو اسماعيل أن التدخل الأجنبى بدأ يناهض سلطانه ونفوذه ، فقرر عزل السير ريفرز ويلسون من الوزارة ، كما أمر بعدم ابقاء المسيو دى بلنيير Blignièree العضو الفرنسى فى الوزارة المصرية (٣) ، وأعقب ذلك باصدار دكريتو ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ المشتمل على مشروع جديد لاستبدال الدين المصرى . وبه تقرر أنه ابتداءً من أول مايو سنة ١٨٧٩ يدفع على الدين الموحد فائدة ٦ ٪ وأن يخصم ١ ٪ من الفائدة ويخصص المبلغ الناتج لاستهلاك الدين طبقاً لدكريتو ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ على أن يستمر هذا الخصم حتى أول مايو سنة ١٨٨٦ (٤) . وعندئذ عارضت الدول حلول اسماعيل واستمرت المشادة حتى ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩

---

(١) التقرير منشور فى المجموعة الخاصة بتسوية الحالة المالية للحكومة المصرية سنة ١٨٨٠ — ١٨٨٦ الجزء الأول صفحات ٣٥٧ - ٤١٨ Règlement de la Situation Financière de Govt. Egyptien

(٢) تاريخ الخطاب ١٠ ابريل سنة ١٨٧٩ وهو منشور فى مجموعة العقود والاتفاقات والدكريتات الخ ص ٣٥١ - ٣٥٣ وقارن مذكرة احمد عبد الوهاب باشا عن « دين مصر العام » ص ١٥٩ .

(٣) أدت الاضطرابات الداخلية فى الحقيقة الى اقالة وزارة نوبار باشا فى فبراير سنة ١٨٧٩ ، واستقالة لجنة التحقيق بعد ذلك ، ثم سحبت انجلترا وفرنسا لدى الباب العالى ، فعزل اسماعيل باشا عن العرش فى ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ ، راجع الحكومة المصرية والحالة المالية بين سنة ١٨٧٦ - ١٨٨٥ فى جزئين بتاريخ ١٨٩٧ السابق الذكر .

(٤) راجع مجموعة العقود والاتفاقات والدكريتات الخ ص ١٣٠ — ١٣١ .

حيث أجبرت الدول اسماعيل باشا على ترك ناصية الحكم لابنه توفيق باشا خلفا له فى خديوية مصر. وبهذا اختفى اسماعيل باشا من جو السياسة المصرية ، و بدأت الدول تدخلها الفعلى فى الشئون المصرية المالية (١) ، ومنها تغلغلت فى شئون مصر الداخلية .

مضى التشريع المالى فى عهد اسماعيل باشا وتتج عنه التدخل البريطانى والفرنسى فى أحوال مصر فبدأ عهد توفيق باشا بمشكلة التصفية .

لجنة التصفية فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ وقانون التصفية فى ١٧ يولية سنة ١٨٨٠ والدين المضمون فى ٢٧ يوليـة سنة ١٨٨٥ :

أعيدت المراقبة المالية الثنائية بعد إقالة اسماعيل باشا ، وذلك بالأمر العالى الصادر فى ١٥ نوفبر سنة ١٨٧٩ ثم شكلت لجنة التصفية فى ٣١ مارس سـنة ١٨٨٠ لعمل الترتيبات باحترام توصياتها وتنفيذها لمعالجة الحالة المالية (٢) ، وكان أعضاء لجنة التصفية من مندو بين عن مصر والدول الأجنبية برياسة السير رتفرز ويلسون ، ولم تصدر هـذه اللجنة تقريراً ولـكن عملها أسفر عن صـدور قانون التصفية الذى وضعته اللجنة فى ١٧ يولية سنة ١٨٨٠ وتتلخص التسوية التى اشتمل عليها هذا القانون فيما يأتى : —

١ ـ حلّت الدول محل حاملى السندات وتعاقدت بدلا منهم مع الحكومة المصرية لكى تحصل على الضمانات التى كانت تسوّغها الحالة المالية المصرية فى ذلك الوقت ، واتخذ هذا التشريع المـالى عقب مفاوضات دولية ، ووافقت عليه الدول بحيث لم يعد يمكن تعديله إلا بموافقتها ، واعتبر فى الواقع معاهدة دولية وإن يكن جزءاً من القانون الداخلى .

٢ ـ حلّ الدين الدولى محل العقود التى تنظّم علاقات الدولة بالدائنين ، فأصبحت مصر عرضة لتعهدات دولية ، تناقشها الدول وتوافق عليها الحكومات لاحاملو السندات ، ولم يكن التكييف القانونى لتعهدات الحكومة المصرية هو وحده الذى تطور على هذا الوضع ، بل أدرك التغيير الـكلى

---

(١) يقول احمد عبد الوهاب باشا فى مذكرته عن ,, دين مصر العام ،، ص ٦٠ ,الحقيقة المرة هى أن كل هذه المصروفات مهما تساهل الباحث فى تقديرها ، فانه يجد أن هناك على الأقل حوالى ٣٠ مليون جنيهاً لا يعرف كيف صرفت ، ولكن هناك شيئاً واحداً عرف هو أنها لم تصرف فى مشروعات عامة ،، .

(٢) استمرت المراقبة الماليه الثنائية قائمة بعد تمام الاحتلال البريطانى - ١١ يولية - ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ حتى ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ حيث حل مكانها مستشار مالى بريطانى فى وزارة المالية المصرية .

موضوع هذه التعهدات نفسه [1] إعلاءً لشأن الأجانب وسلطان الدول الأجنبية العظمى فى مصر .

٣ . خفضت فائدة الدين الموحد بموجب قانون ١٨ يوليه سنة ١٨٨٠ من ٧ ٪ الى ٤ ٪ من أول مايو سنة ١٨٨٠ ، وبقيت الايرادات التى تضمنه على ما هى عليه ، على أن تدفع مباشرة الى صندوق الدين [2] مع التصريح باصدار سندات جديدة بمبلغ ١،٩٠٩،٢٨٠ جنيهاً مصرياً ، بأن يصير احتسابها بواقع ٦٠ ٪ مع تخصيص صافى إيرادات الجمارك بما فيها عوائد الدخان ، وكذلك إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط برسم الدين الموحد ، واذا اتفق أن زيادة الايرادات المخصصة لم تعادل ½ ٪ من مجموع الدين الموحد ، تقوم الحكومة بدفع كالة هـذا النصف فى المائة من زيادة الايرادات الحرة على المبلغ المقرر لمصروفات المصالح الأميرية البالغ قدرها ٤،٨٩٧،٨٨٨ جنيهاً انجليزياً.

٤ . ضمت المبالغ الباقية من قروض سندات ١٨٦٤ و١٨٦٥ و١٨٦٧ إلى الدين الموحد مع خصم ٣٠ ٪ [3] أى أن حملة سندات تلك القروض يأخذون ٨٠ جنيها من الدين الجديد مقابل ١٠٠ جنيهاً من السندات التى تحت أيديهم ، وبذلك أصبحت سندات الدين الجديد من هذه القروض لاتقل عن ١،٩٥٨،٢٤٠ جنيهاً انجليزياً طبقاً لمراجع أحمد عبد الوهاب باشا فى مذكرته عن « دين مصر العام » بينما يقدرها الاحصاء السنوى بمقدار ١،٩٠٩،٢٨٠ جنيهاً مصرياً على أن يصير احتسابها بواقع ٦٠ ٪ أى أن السندات جديدة أصدرت بسعر ٦٠ جنيهاً فقط .

٥ . أصدرت سندات جديدة ممتازة بمبلغ ٥،٨٤٣،٨٠٠ جنيهاً انجليزياً لتسوية الديون السائرة

٦ . وضعت إدارة الدائرة السنية تحت مراقبة دولية وبقى سعر الفائدة على قرض الدائرة ٥ ٪ منها ٤ ٪ تضمنها الحكومة ، و١ ٪ فائدة تكميلية تدفع إذا كانت إيرادات الدائرة كافية لدفعها ، وكل ما يزيد يكون احتياطياً الأمر الذى لم يتحقق على مدى السنين والأعوام . كذلك اعتبرت أملاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة التى عقد بشأنها اتفاقية ١٢ يولية سنة ١٨٧٧ ملكا للحكومة فأصبح

---

(١) راجع الدكتور زكى بك عبد المتعال فى كتابه «علم المالية العامة والتشريع المالى» ص ٦٤٦ والاحصاء السنوى ص ١٠٧٥

(٢) أعطيت سندات لأصحاب السندات الباقية من القروض المتوسطة الأجل وهى قروض سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ وكان أول اصدار فى سنة ٨٧٦ بمبلغ ٥٩ مليون ج ك فأصبح مجموع الدين الموحد ٦٠،٩٥٨،٢٤٠ ج ك وخصصت لضمانه ضرائب أطيان مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط وايراد الجمارك على أن تدفع هذه الايرادات مباشرة الى صندوق الدين.

(٣) أى احتاجت هذه العملية الى اصدار ١،٩٥٨،٢٤٠ جنيهاً انجليزياً من سندات الدين الجديد . راجع مذكرة احمد عبد الوهاب باشا عن « دين مصر العام » ص ٦٦١ .

دينها ٩٫٥١٢٫٩٠٠ جنيه بعد إضافة سندات الدائرة الخاصة البالغ مقدارها ٦٩٧٫٤٧٠ جنيها إلى دين الدائرة السنية . وتقرر دفع مبلغ ٤٥٠٫٠٠٠ جنيهاً مصرياً إلى الدائرة السنية بصفة تعويض لعدم وفاء المقرر على مخصصات الحضرة الخديوية ، وكذلك تقرر تكوين احتياطى غايته ٣٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى للاستهلاك ، كما أن المتحصل من مبيع أملاك الدائرة يخصص أيضاً للاستهلاك (١).

٧ . قسم الدين السائر الى ثلاثة أقسام : (ا) الديون الممتازة دفعت كاملة مثل متأخرات الماهيات والمرتبات والمعاشات (ب) عملت تسويات خاصة مع الدائنين الذين كانت تحت أيديهم ضمانات معينة وترتب على هذه التسوية انتقاص المبالغ المستحقة لهم حوالى ٧٫٥ ٪ (ح) الدائنون العاديون أخذوا ٣٠ ٪ من ديونهم نقدا والباقى ٧٠ ٪ سندات من الدين الممتاز .

٨ . خصص مبلغ ١٥٠٫٠٠٠ جنيهاً سنوياً لمدة ٥٠ سنة لتعويض الأشخاص الذين دفعوا المقابلة ، ولكنهم حرموا من فائدتها أى لم تنقص ضريبة الأطيان التى يدفعونها .

٩ . قسمت الايرادات إلى قسمين : (١) الايرادات المخصصة لسداد أقساط الديون ، فان زادت هذه الايرادات عن الحاجة يجب هذه الزيادة لاستهلاك الديون (ب) الايرادات الغير مخصصة لسداد الديون ، فتأخذ منها الحكومة للمصروفات الادارية مبلغاً محدداً قدره ٤٫٨٩٧٫٨٨٨ جنيهاً مصرياً ، فان زادت تلك الايرادات عن حاجة الحكومة أرسلت الزيادة إلى صندوق الدين الذى يخصصها لاستهلاك الدين . فأصبح الدين من عوامل نكسة مصر الاقتصادية القومية .

١٠ ألغيت المقابلة نهائياً خصوصاً بعد أن أوقف تنفيذها بدكريتو ٦ يناير سنة ١٨٨٠ (٢)

---

(١) ضم دين الدائرة الخاصة التى أنشىء باتفاقية ٢١ يولية سنة ١٨٧٧ الى دين الدائرة السنيه على أن تقوم نظارة المالية بدفع القسط السنوى اللازم لذلك وقدره ٢٤٠٫٠٠٠ جنيه مصرى .

(٢) أصبح دين مصر العام بعد التصفية كالآتى : —

١ — الدين الممتاز فائدة ٥ ٪ الاستهلاك فى ٦٥ سنة

١ - توحيد سنة ١٨٧٦ قروض سنة ١٨٦٤ و١٨٦٨ و١٨٧٣ بسعر ٣٨٫٤٠ ٪ من القيمة الاسمية ١٧٫٠٠٠٫٠٠٠ ج.ك

٢ - التصفية سنة ١٨٨٠ لالغاء الدين السائر ٥٫٧٤٣٫٨٠٠ ج.ك المجموع ٢٢٫٧٤٣٫٨٠٠ جنيه انجليزى

٢ — الدين الموحد كان سعر الفائدة فى الأصل ٧ ٪ ولكن الفوائد دفعت كالآتى : - ٦ ٪ لمدة سنتين وربع و ١ ٪ استهلاك بالشراء لمدة سنتين و ٥ ٪ لمدة ستة شهور ٤ ٪ منذ سنة ١٨٨٠ الاستهلاك فى ٦٥ سنة بالسحب حسب الترتيب الأول ثم بالشراء منذ سنة ١٨٨٠ .

١ - توحيد سنة ١٨٧٦ قروض سنوات ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٣ بسعر ٦١٫٤٠ ٪ من القيمة الاسمية

وبموجب قانون التصفية اعتبرت أملاك الدائرة السنية والدائرة الخاصة ملكاً للحكومة مع تخصيصها لدين الدائرة السنية منضماً اليه دين الدائرة الخاصة ووضعها تحت إدارة مصلحة خاصة(١)، ويقول عبد الوهاب باشا أن هـذا الدين أصبح ٩٫٤٩٥٫٤٤٠ ج ك بينما يقدره الأستاذ زكى بك عبد المتعال بمبلغ ٩٫٥١٢٫٩٠٠ جنيه انجليزى(١) .

الدين العام فى عهد توفيق من سنة ١٨٨٠ حتى أوائل عهد فؤاد الأول وطرق استهلاكه :

لم تتحسن الحالة المالية بعد التصفية بل زاد ارتباك الخزينة بسبب اضطرابات سنة ١٨٨٢ إذ احتاجت مصر بعد صدور قانون التصفية لأموال كثيرة سببها التعويضات الجسيمة التى طلبت من الحكومة المصرية عقب حريق مدينة الأسكندرية ، عند ضرب الأسطول البريطانى لها فى ١١ يولية سنة ١٨٨٢ تمهيداً للاحتلال البريطانى(٢) ، ونفقات حملات السودان وعجز الايرادات(٣) . فعقد مؤتمر فى لندن فى سنة ١٨٨٤ لملافاة الارتباك المالى ، ولكن هذا المؤتمر لم ينجح ، ولم تنتظر الحكومة المصرية موافقة الدول لتغيير النظام المرهق الذى فرض عليها ، فدفعت بالفعل قسط الجزية المستحق

٢٧٫٢١٥٫٢٣٠ جنيه انجليزى أى أن الدين السائر + ١٠ ٪ = ٢٩٫٨٣٩٫٨٠٣ ج ك .

وسندات أعطيت للحكومة عند انشاء ميناء الأسكندرية وديون أخرى مقدارها ٢٫٨٤٣٫٩٧٧ فالمجموع = ٥٩٫٠٠٠٫٠٠٠

٢ - التصفية سنة ١٨٨٠

قروض سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ بسعر ١٣٢ ½ — ١٫٩٥٨٫٢٤٠ فالمجموع ٦٠٫٩٥٨٫٢٤٠ ج ك

٣ — دين الدائرة السنية : الفائدة كانت ٥ الى ٦ ٪ حسب ايرادات الدائرة فأصبحت ٤ الى ٥ ٪ من سنة ١٨٨٠ ،

أما الفائدة التى دفعت بالفعل فكانت ٥ ٪ لمدة ثلاث سنوات وربع و٤ ٪ منذ سنة ١٨٨٠ والاستهلاك فى ٨٠ سنة بدلا من ٧٥ سنة قرض سنة ١٨٧٠ - ٥٫٩٠٣٫٨٩٠ ج ك سندات الدائرة ٢٫٧٠٦٫١٠٠ ج ك زيادة ١٠ ٪ اتفاق ١٣ يولية سنة ١٨٧٧ أى ٦٨٥٫٤٠٠ ج ك المجموع الأصل ٩٫٤٩٥٫٤٤٠ جنيه انجليزى .

٤ — قرض الدومين سنة ١٨٧٨ : — ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ ج ك فائدة ٥ ٪ بضمان ٤٢٥٫٧٢٩ فداناً من أملاك الدائرة .

(١) راجع أحمد باشا عبد الوهاب فى مذكرة من «دين مصر العام» ص ١٦٣ وزكى بك عبد المتعال ص ٦٤٧ المالية العامة .

(٢) قدرت التعويضات المالية المترتبة على تدمير مدينة القاهرة بمبلغ ٤٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيهاً انجليزياً طبقاً لنشرة المجمع العلمى المصرى من ٢٧ سنة ١٨٨٩ . قارن مقالة رابينو فى هذا الموضوع .

(٣) اختل توازن الميزانية من جديد ، فاضطرت الحكومة أن تقترض بأسعار عالية لتسد العجز ، مع أن الايرادات التى كانت مخصصة لمستحق الدين كانت تزيد من الأقساط السنوية ، ولكن الزيادة كانت تستعمل فى استهلاك قروض كانت أسعار الفائدة عليها أقل بكثير من الفائدة التى كانت الحكومة المصرية تضطر الى دفعها لسد عجز الميزانية .

عليها من الزيادة فى الايرادات المخصصة للدين ، ولم ترسلها لصندوق الدين كما يقضى نظام التصفية ، وذلك لأنه لم يكن فى وسعها دفع قسط الجزية بطريقة أخرى . ورفعت لجنة صندوق الدين دعوى على الحكومة بسبب هذا التصرف ونجحت فى استصدار حكم على الحكومة باعادة المبالغ التى أخذتها من المستحق لصندوق الدين .

اتفاقية لندن فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ والدين المضمون بدكريتو ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ .

اختلفت لجنة صندوق الدين مع الحكومة المصرية على عنصر من عناصر الايراد الهام ، إذ ظهر فساد النظام المالى الذى يقول باستدانة الحكومة المصرية الأموال بسعر فائدة مرتفع مع وجود زيادة فى الميزانية العامة يوجه إلى صندوق الدين . فعقد مؤتمر جديد فى لندن انتهى باتفاقية ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ بين تركيا والمانيا والنمسا والمجر وبريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا والروسيا ، وصرحت هذه الاتفاقية للحكومة المصرية بموافقة السلطان على أن تصدر السندات اللازمة لتحقيق مبلغ ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيهاً انجليزياً بفائدة لا تتعدى ٣ فى المائة، وعلى أن يحدد سعر وشروط وتاريخ الاصدار بدكريتو من الخديوى ، وتعفى سندات هذا القرض من الضرائب ويؤخذ القسط السنوى وقدره ٣١٥٫٠٠٠ جنيهاً انجليزياً من الايرادات المخصصة للدين الممتاز والدين الموحد ، ويكون له الأسبقية فى السداد . وقد ضمنت حكومات المانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا والروسيا سداد القسط السنوى ، كما قالت بأن يسدد أعضاء صندوق الدين من هذا القرض التعويضات التى قررتها اللجنة الدولية للتعويضات لمستحقيها فى الاسكندرية كاملة ، ولكن بدون فوائد على التأخير ، وبأن تعطى المبالغ الزائدة للحكومة المصرية حسب احتياجاتها[1] .

ثم عقب ذلك صدور دكريتو ٢٧ يولية سنة ١٨٨٥ الذى خول لوزير المالية المصرية عقد قرض قيمته ٩٫٤٢٤٫٠٠٠ بسعر إصدار ٩٥٫٥ ٪ للحصول على مبلغ ٩ مليون ج ك بفائدة ٣ ٪ . وضم إلى الديون التى يقوم صندوق الدين بخدمتها بالشروط التى وضعها مؤتمر لندن[2] وفى ٢٨ يولية سنة ١٨٨٥ عقد الاتفاق مع محل روتشيلد لاصدار القرض ، وصدر فى نفس اليوم الدكريتو المحدد لسعر الاصدار[3]

---

(١) راجع مجموعة العقود والاتفاقات والدكريتات الخ السابق الاشارة اليها صفحات ٢٢٥ و ٢٢٧ .

(٢) راجع مذكرة أحمد عبد الوهاب باشا عن « دين مصر العام » ص ١٤٦ وقارن زكى بك عبد المتعال فى كتابه « المالية العامة والتشريع المالى » ص ٦٤٨ ، وأيضاً « احصاء شركات المساهمة ليونيه سنة ١٩٤٢ » ص ١٠٧٦ .

(٣) راجع « مجموعة العقود والاتفاقات والدكريتات » السابق الاشارة اليها ص ٢٢٨ — ٢٤٠ .

وشروطه وتاريخه وجعل سعر الاصدار ٩٥ر٩٥٠/٠ أى أن قيمة الدين الاسمية كانت ٠٠٠ر٤٢٤ر٩ جنيهاً انجليزياً ولم يعين وقت معين للاستهلاك . وفى الوقت نفسه غيرت طريقة توزيع الايرادات بين مصروفات الادارة التى حُـددت بمبلغ ٠٠٠ر٢٢٧ر٥ جنيهاً مصرياً و بين أشغال الدين [1] ، بحيث إذا زادت الايرادات المخصصة لصندوق الدين عن القسط السنوى ولم تف الايرادات المخصصة لمصروفات الحكومة الأخرى ، فانه يحق للحكومة أن تسد هذا العجز من الزيادة التى تحت يد صندوق الدين . فاذا ظهر بعد سد هـذا العجز أنه لايزال هناك زيادة فى الايرادات المخصصة لصندوق الدين فان هذه الزيادة تقسم نصفين ، وتعطى الحكومة النصف و يضاف النصف الآخر إلى احتياطى الصندوق [2] . والحق أن هذا التعديل كان لمصلحة التجارة الدولية لا الاقتصاد القومى .

و كذلك أوقف استهلاك الديون الموحدة والممتازة ، ماعدا الدين المضمون ، من تاريخ توقيع

---

(١) يقول الدكتور زكى بك عبد المتعال فى كتابه « المالية العامة والتشريع المالى » ص ٦١٨ أن هذا القانون قسم ايرادات الحـكومة الى مخصصة وهى التى تذهب الى صندوق الدين مباشرة ، والى حرة وهى التى تستولى منها الحكومة على ٨٩٧ر٨٨٨ر٤ جنيه لمصاريف الادارية ويوضع باقيها تحت تصرف صندوق الدين . ويقول أن هذا المبلغ زيد فى عقد اتفاقية سنة ١٨٨٥ الى ٠٠٠ر٢٥٠ر٥ جنيه .

(٢) راجع المادة ٢٠ و ٢١ من دكريتو ٢٧ يولية سنة ١٨٨٥ الخاص باصدار قرض قيمته ٠٠٠ر٢٤٢ر٩ جنيه انجليزى بفائدة ٣ ٠/٠ بضمان كل من انجلترا وألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وايطاليا وروسيا على أن تعين لفوئد واستهلاك هذا الدين قسط سنوى قدره ٠٠٠ر٣١٥ جنيه انجليزى ، وعلى أن تكون المبالغ المتحصلة من القروض مخصصة لدفع تعويضات الأسكندرية وكذلك أعمال الرى وأعمال أخرى مع حفظ مبلغ ٠٠٠ر٥٠٠ جنيه مصرى للخزانة العامة للتداول . وقد تعين المصروفات الادارية التى تؤخذ من ايرادات الحكومة الحرة مبلغ ٠٠٠ر٢٠٠ر٥ جنيه مصرى مع امكان زيادته فى بعض الأحوال . فاذا لم تبلغ الايرادات الحرة المقدار المذكور يقوم صندوق الدين بسداد الفرق من زيادة الايرادات المخصصة ويدفعه للحكومة . وكل ما يزيد من الايرادات المخصصة والايرادات الحرة يقسم مناصفه بين الحكومة وصندوق الدين ، وتستعمل حصة صندوق الدين فى استهلاك الدين المضمون لغاية ٠٠٠ر٩٠ جنيه مصرى وُيوقف أيضاً استهلاك الدين الممتاز والدين الموحد ، وتقرر ألا يستعمل من هذا القرض المضمون ما يأتى للتسديدات الآتية : —

٠٠٠ر٦٠٧ر٢ لتسوية عجز سنة ١٨٨٤ والسنين السابقة

٠٠٠ر٢٠٠ر١ لسداد عجز ميزانية سنة ١٨٨٥ المقدرة بهذا المبلغ

٠٠٠ر٠٠٠ر١ لأعمال الرى

٠٠٠ر٥٥٠ لشراء حقوق فى المعاش باعطاء تعويضات مرة واحدة بدلا منها

٠٠٠ر٥٠٠ مبلغ احتياطى للخزانة للتداول

٠٠٠ر٩٠٧ر٥ المجموع

المعاهدة الدولية(١) وأصبح للحكومة أن تخصم ٥ ٪ من كوبونات الفوائد إلى آخر سنة ١٨٨٧ ، حتى إذا لم تتمكن الحكومة فى آخر سنة ١٨٨٨ من دفع المتأخرات واستئناف دفع المطلوب منها كاملا ، أعيد النظر مرة أخرى فى مؤتمر دولى آخر . ولكن لم تدع الحالة إلى هذا المؤتمر إذ أمكن بعد جهود وتضحيات كبيرة موازنة الميزانية ، ومن ذلك التاريخ بدأ عهد جديد فى مالية مصر .

وقد سمى هذا القرض مضموناً لأنه معقود بضمان ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والروسيا ، وقد تحدد فيه مبلغ ٣١٥٫٠٠٠ جك سنوياً لأداء فوائد القرض ، وما يبقى بعد ذلك يستخدم لاستهلاكه بطريق الشراء من السوق أو القرعة . وقد أعد صندوق الدين ، بموجب قانون التصفية ، لاستقبال موارد الدولة من سككها الحديدية والجمارك والأموال الأميرية وجعل لأعضائه حق تمثيل الدائنين أمام المحاكم المختلطة كما جعل من حقه ألا تستطيع الحكومة المصرية الاستدانة إلا بإذنه . وبذلك تقيدت الحكومة المصرية فى سياستها الاقتصادية القومية العامة .

قرض جديد فى ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ : — فى ٢٣ يناير سنة ١٨٨٨ اتفقت الحكومة المصرية مع الخديو اسماعيل السابق وعائلته على أن تستبدل مرتباتهم وقدرها ٨٦٫٤٣٧ جنيهاً مصرياً بأراض من أملاك الدومين قدرت قيمتها بمبلغ ١٫٢١٠٫٠٠٠ جنيهاً مصرياً على أن يوقف ثلثا هذه الأطيان (النصف فقط بالنسبة لاسماعيل باشا) على هؤلاء الأمراء وورثتهم من بعدهم ، فإذا انقطعت الوراثة عادت الأطيان إلى الحكومة المصرية طبقاً للقواعد والقوانين المرعية(٢) ولكى تتمكن الحكومة المصرية من تنفيذ هذا الاتفاق حصلت على إذن الباب العالى فى عقد قرض بمبلغ ٥ مليون جنيهاً . وفى

وكل ما يتبقى من هذا القرض بعد التسديدات السابقة يستعمل فى شراء سندات واعدامها ، ويقضى هذا الأمر العالى بتقرير رسم قدره ٥ ٪ على قيمة الكوبونات للدين الممتاز والدين الموحد ، ولكن لا يسوغ أخذ هذا الرسم الاعلى قيمة الكوبونات التى تستحق فى كل ستة شهور فى سنتى ١٨٨٥ و ١٨٨٦ ، وعند دفع الكوبونات يعطى لحاملى السندات بهادات دالة على ما يحتمل وجوده من الحق لهم فى استرجاع قيمة الرسم المذكور . وعند انقضاء الميعاد اذا ترأت الحكومة ضرورة الاستمرار فى أخذ الرسم المقرر سواء كان لمدة بعض سنوات أو على الدوام فلا يجوز الاستمرار الا بعد أن تشكل بالاتفاق مع الدول لجنة عالية لجنة قانون التصفية ويعهد اليها اجراء تحقيق عام فى حالة البلاد المالية .

(١) راجع المادة ١٦ من دكريتو ٢٧ يولية سنة ١٨٨٥ ، وقانون الأمر العالى الصادر فى ١٢ ابريل سنة ١٨٨٥ حيث صدر هذا الأمر وقرر بصفة مؤقتة أن يستقطع ٥ ٪ من قيمة كوبونات الدين العام لمدة سنتين الى نهاية سنة ١٨٨٧ .

(٢) راجع مذكرة أحمد عبد الوهاب باشا عن « دين مصر العام » ص ١٦٧ وقارن مجموعة العقود والاتفاقات والدكريتات السابق الاشارة اليها صفحات ٢٥٧ — ٢٦٠ .

٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ رخص لوزير المالية بأن يعقد قرضاً ، فصدر الأمر العالى بهذا التاريخ ، باصدار سندات بمبلغ ٢ مليون جنيه مصرى فائدتها ٥ر٤ ٪ ، وهى من أصل السلفة التى صرح بها الباب العالى . وكانت هذه السلفة الجديدة بقيمة اسمية قدرها ٢ر٣٣٠ر٠٠٠ جنيهاً مصرياً(١) وحدد لها قسط سنوى قدره ١٣٠ر٠٠٠ جنيهاً مصرياً (١٢٢ر٣٣٣ ج.ك) يؤخذ من المصروفات الادارية ، على أن يدفع القسط السنوى على دفعات شهرية كل منها ١٠ر٨٣٣ جنيهاً مصرياً ، توردها نظارة المالية لصندوق الدين ابتداءاً من أول يناير سنة ١٨٨٩ ، والجزء الذى يبقى من القسط السنوى المذكور يخصص للاستهلاك بعد سداد الفائدة .

وقد حددت المادة ٩ من الدكريتو المذكور الأغراض التى يصرف فيها مبلغ القرض ، فخصص من هذه السلفة المبالغ الآتية :—

جنيه مصرى	
١ر٢٧٥ر٠٠٠	للتوفيق بين أعضاء الأسرة المالكة ولتنفيذ الاتفاق مع الخديو اسماعيل (٢) .
٤٥٠ر٠٠٠	للتمكن من استمرار استبدال المعاشات بأراضى أميرية أو حرة .
٢٧٥ر٠٠٠	للأغراض المبينة فى مادة ٩ من دكريتو ٢٧ يولية سنة ١٨٨٥ ومشروعات الرى .
٢ر٠٠٠ر٠٠٠	المجموع .

ويسلم صندوق الدين إلى نظارة المالية أولاً بأول حسب احتياجاته مبلغ ٢٧٥ر٠٠٠ جنيهاً مصرياً المذكور ، أما باقى المبلغ فيدفع بمعرفة الصندوق المذكور لحملة السندات بموجب تحاويل تصدر من نظارة المالية ، كما أنه يجوز للحكومة أن تدفع لصندوق الدين فى أى وقت تشاء مبلغ ٢٧٥ر٠٠٠ جنيهاً مصرياً قيمة السلفة أو جزءاً منها ، وأن تورد له أى مبلغ يمكن توريده وذلك لاجراء الاستهلاك .

ولا يخفى أنه بطبيعة الحال قد نقصت مصروفات الحكومة السنوية بمقدار المعاشات التى استبدلت ، ولما كانت الحكومة أعطت ، بدلا من المعاشات ، أرضاً من أملاك الدومين ، فإن قرض الدومين ٥ ٪ قد نقص بما يوازى المبالغ التى خصصت لاستبدال المعاشات ، وكان لتحسين الحالة ما وضع الحكومة المصرية فى مركز يؤهلها لتسديد الفوائد وبعض الأصل فى مواعيدها .

(١) يقول عبد الوهاب باشا فى مذكرته عن « دين مصر العام » ص ١٦٧ أن هذا القرض كان يحقق مبلغ ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيهاً مصرياً أى ٢ر٠٥١ر٠٠٠ جنيه انجليزى بفائدة لا تتعدى ٥ ٪ ، وأن هذا القرض حقق فعلا مبلغ ٢ر١٦٣ر٠٠٠ جنيهاً أى ٩٣ ٪ . وقارن مجموعة العقود والاتفاقات والدكريتات صفحات ٢٦٥-٢٦٩ ، وأيضاً احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ ص ١٠٧٧

(٢) راجع « احصاء شركات المساهمة ليونيه سنة ١٩٤٢ » ص ١٠٧٧ .

ومع هذا فقد اشترط عقد القرض أنه فى حالة تأخر الحكومة عن سداد القسط أن تحول متحصلات الأموال المقررة وغير المقررة فى القاهرة إلى خزانة صندوق الدين المكلف بخدمة القرض المذكور . أما الاستهلاك فيكون بطريقة المشترى بواقع المائة مائة أو بطريقة القرعة ، وقد اشترط أيضاً أن المتحصل من مبيع أملاك الميرى الحرة الواردة فى الجداول تورد إلى صندوق الدين لاستهلاكه فى هذه السلفة الجديدة والدين المضمون معاً(١).

الاحتياطى واستبدال الديون فى عهد محمد توفيق باشا : —

كان من النتائج الأولى للاحتلال أن استهدفت مصر لارتباكات مالية شديدة ، فان الحرب العرابية كبدتها خسائر فادحة ، خاصة لما أصاب الاسكندرية من ضربها بالمدافع البريطانية ، وما أعقب الضرب من الحريق ، وما التزمت به الحكومة المصرية من التعويضات لأصحاب المبانى التى احترقت ، والنهاب التى ضاعت ، أضف إلى هذا أن انجلترا أجبرت الحكومة المصرية إلى أداء نفقات جيش الاحتلال سنوياً (٢) ، « واغداق المرتبات على الموظفين البريطانيين الذين عينتهم فى

(١) بهذا أصبح الدين العام فى آخر سنة ١٨٨٨ كالآتى :

السنة	الممتاز	الموحد	المضمون ٣٪	الدين الجديد ٤٪ ونصف	الدائرة	الدومين	المجموع الكلى
١٨٧٦	١٧،٠٠٠،٠٠٠	٥٩،٠٠٠،٠٠٠	—	—	٩،٤٩٠،٤٤٠	—	٨٥،٤٩٠،٤٤٠
١٨٧٨	—	—	—	—	—	٨،٥٠٠،٠٠٠	—
١٨٨٠	٥،٧٤٣،٨٠٠	١،٩٥٨،٢٤٠	—	—	—	—	—
١٨٨٥	—	—	٩،٤٢٤،٠٠٠	—	—	—	—
١٨٨٨	—	—	—	٢،٣٣٠،٠٠٠	—	—	—
المجموع	٢٢،٧٤٣،٨٠٠	٦٠،٩٥٨،٢٤٠	٩،٤٢٤،٠٠٠	٢،٣٣٠،٠٠٠	٩،٤٩٠،٤٤٠	٨،٥٠٠،٠٠٠	١١٣،٤٥١،٤٨٠
المستهلك لآخر ١٨٨٨	٤٤٧،٠٠٠	٤،٩٦٨،٨٠٠	٢٧٢،٠٠٠	—	٨٥٨،٩٦٠	٢،٩٦٩،١٨٠	٩،٥١٥،٧٤٠
الدين فى أول سنة ١٨٨٩	٢٢،٢٩٦،٨٠٠	٥٥،٩٨٩،٤٤٠	٩،١٥٢،٠٠٠	٢،٣٣٠،٠٠٠	٨،٦٣١،٤٨٠	٥،٥٣٠،٨٢٠	١٠٣،٩٣٥،٥٤٠

قارن زايتز فى مقاله عن « الدين العام المصرى » فى نشرة المجمع العلمى المصرى سنة ١٨٨٩ ص ٤٠ .

(٢) كانت نفقات جيش الاحتلال سنة ١٨٨٢ تبلغ ١٧٤،٠٠٠ جنيه ارتفعت سنة ١٨٨٣ الى ٤٢٥،٠٠٠ جنيه ، وقد اضطرت الحكومة المصرية لسد عجز ميزانيتها الى الالتجاء الى القروض السائرة . وقد كان العجز المنتظر فى ميزانية سنة ١٨٨٤ يبلغ ٥١٢،٠٠٠ ج منها ٣٦٠،٠٠٠ جنيه لجيش الاحتلال .

المناصب العالية ، وزاد فى نفقاتها ما تكبدته من الخسائر فى السودان ، وما بذلت من أموال للانفاق على التجاريد التى أنفذتها لمقاومة ثورة المهدى ، ثم نفقات إخلائه ، فهذه الأسباب مجتمعة قد زادت من مصروفات مصر زيادة مضطردة ، أدت إلى ظهور العجز فى الميزانية المصرية » . (١)

وقد رأينا نتائج مؤتمر لندن واخفاقه فى يونيه سنة ١٨٨٤ (٢) بينما كانت مصر مستهدفة لأكبر المخاطر الاجتماعية والاقتصادية الداخلية . وقد أبانت مذكرة اللورد جرانفيل أن حسابات الحكومة عن سنة ١٨٨٢ دلت على ما اعترى الطبقات المصرية من انحدار ، فقد كانت الايرادات ٤٫٣٩٧٫٠٠٠ جنيه ماعدا الايرادات المخصصة للدين العام ، بينما كانت المصروفات تبلغ ٥٫٢٤٧٫٠٠٠ جنيه ، فكان العجز لا يقل عن ٨٥٠٫٠٠٠ جنيها ، وهذا هو حال العجز المتزايد فى سنة ١٨٨٣ ، إذ أن الايرادات بلغت ٤٫٣٣٧٫٠٠٠ جنيه والمصروفات ٥٫٩٧٢٫٠٠٠ جنيه فكان العجز ١٫٦٣٥٫٠٠٠ جنية ، وكان العجز المنتظر فى سنة ١٨٨٤ لا يقل عن ٥١٢٫٠٠٠ جنيها (٣) . فاذا جمعنا عجز سنة ١٨٨١ وقدره ١٦٠٫٠٠٠ جنيها مع التعويضات الواجب دفعها سنة ١٨٨٤ وقدرها ٣٫٩٥٠٫٠٠٠ جنيه ونفقات السودان وقدرها مليون جنيه ، لوجدنا أن مقدار العجز لا تقل عن ٨٫١٠٧٫٠٠٠ جنيه فعملت انجلترا على تقوية نفوذها فى مصر فى مؤتمر لندن بتاريخ يونيه سنة ١٨٨٤ ، ولكن الدول لم توافق على تسوية حالة مصر المالية كما أرادته لها انجلترا . ولهذا نراها تكرر المساعى فى تسوية الحالة بارسالها اللورد نورثبروك فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ (٤) فى عهد وزارة نوبار باشا وحكم محمد توفيق باشا . فأخذ اللورد يتبادل الزيارات الرسمية ويستقبل الموظفين والأعيان كأنه الحاكم بأمره ، وفحص حالة البلاد السياسية المالية . ومع أنه أخفق فى مأموريته لأن تسوية حالة مصر المالية لايمكن أن تتم إلا بموافقة الدول ، فقد عاد الى انجلترا فى اكتوبر سنة ١٨٨٤ ، وعادت انجلترا الى السعى فى مفاوضة

---

(١) راجع « مصر والسودان » للأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى ص ٦٩ حيث يقول أن قانون التصفية فى سنة ١٨٨٠ حدد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٤٫٨٩٧٫٨٨٨ جنيه فقط بما فى ذلك الجزية السنوية لتركيا ومقدارها ٦٨١٫٤٨٦ جنيه مصرى وما يبقى من الايرادات أى ما يزيد عن نصفها يخصص للدين العام .

(٢) راجع الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١ ص ٥٠ وبه يتبين مظاهر الحماية البريطانية على مصر إذ أرسل اللورد جرانفيل مذكرته بدعوة حكومات فرنسا وألمانيا والنمسا وايطاليا والروسيا وتركيا الى عقد مؤتمر النظر فى شئون مصر ، وكان الأولى بتركيا أو مصر أن تقوم بهذه الدعوة لا انجلترا التى فرضت سلطانها على مصر .

(٣) راجع كتاب اللورد جرانفيل فى ١٦ يوليه سنة ١٨٨٤ والكتاب الأصفر عن سنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٤ ص ٢١ .

(٤) راجع « الوقائع المصرية عدد ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٤ » و « تاريخ مصر والسودان » للأستاذ الرافعى بك ص ٧٢ .

الدول ، وانتهت بتوقيع اتفاقية لندن فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ، وعقدت مصر قرضاً جديداً مقداره تسعة ملايين جنيه انجليزى ، على أن يدفع من هذا القرض ما يكفى لأداء التعويضات عن حوادث سنة ١٨٨٢ ثم لسد عجز الخزانة المصرية وأداء نفقاتها الاستثنائية ، وأن يتولى صندوق الدين التصرف فى هذا القرض(١) . ومع أن تصريح ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ دفع الدول بقبول سريان ضرائب الأملاك المبنية على رعاياها ، إذ صدر بذلك مرسوم ١٣ مارس سنة ١٨٨٤(٢) كما قبلت الدول ضريبة أوراق الدمغة والباطنطة ، فان مصلحة المصريين لم تنل شيئاً من هذه الاتفاقات والمعاهدات . ويكفى للاستدلال على ذلك بالقرض المضمون فى ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ إذ تضمن المرسوم بهذا القرض وقيمته الاسمية ٨٫٧٧٥٫٠٠٠ جنيهاً مصرياً أن تتحدد المصروفات العادية السنوية للحكومة المصرية بمبلغ ٥٫٢٣٧٫٠٠٠ جنيه من الايرادات الحرة . وقد أصبح هذا المرسوم مع اتفاق لندن الأساس المالى لميزانية الحكومة المصرية ، كما كان قانون التصفية من قبل . وغنى عن البيان أن هذه التعهدات تنجت عن نفوذ بريطانيا وتردد السياسة الفرنسية على حساب الحكومة المصرية و رعايا أهل البلاد(٣) .

وقد رأينا أثر المرسوم الصادر فى ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ على مصر ومواردها إذ رخص هذا المرسوم للحكومة المصرية باصدار سندات بمبلغ ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وخصص معظم هذا المبلغ لتصفية مطالب الخديو اسماعيل وأعضاء العائلة المالكة ولاستبدال المعاشات ، وتقرر لسداد هذه السلفة قسط سنوى قدره ١٣٠٫٠٠٠ جنيه يؤخذ من المصروفات الادارية ، مع قلة هذه المصروفات وكذلك اشترط أنه فى حالة تأخر الحكومة عن سداد هذا القسط تحوّل متحصلات الأموال المقررة وغير المقررة فى مدينة القاهرة إلى خزانة صندوق الدين المكلف بخدمة السلفة ، فأصبح صندوق

(١) راجع الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٥ ص ٥١ ، وهو من الوثائق التاريخية المصرية عن الحالة المصرية .

(٢) راجع نص اتفاق لندن فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ لتسوية شئون مصر المالية فى كتاب ,, مصر والسودان ,, للرافعى بك ص ٢٤١ حيث ينص فى المادة ٨ من قانون ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ، على أعضاء صندوق الدين أن يقدموا للحكومة المصرية قبل استحقاق كل قسط بخمسة عشر يوماً تقريراً ينشر فى الجريدة الرسمية عن ميزانية الأموال المخصصة لسداد القرض المذكور ، وتذكر المادة ١٣ ,, يقدم صندوق الدين فى ختام كل ستة أشهر الى الحكومة المصرية تقريراً مبيناً به حساب صرف النقود التى أخذت من القرض مؤيداً بالبيانات التى تصدر عن الحكومة ، وينشر هذا التقرير فى الجريدة الرسمية ,, .

(٣) يقول عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه ,, مصر والسودان ,, ٧٦ ,, أن الباعث على قبول الدول لاتفاق لندن رغبتها فى ضمان التعويضات لرعاياها على حساب الحكومة المصرية ، وما نالته ألمانيا والروسيا خاصة من تعيين عضو عن كل منهما فى صندوق الدين ، فتواطأت الدول على هضم حقوق مصر ومساعدة انجلترا على استخلاص نفقات جيش الاحتلال من الحكومة المصرية .

الدين هو المهيمن على شئون مصر الداخلية حتى فى أعز مورد من مواردها فى القاهرة ، بل واشترط أن يكون المتحصل من مبيع أملاك الميرى الحرة يورّد اليه لاستخدامه لا فى الانتاج المصرى وشئونه بل فى استهلاك السلفة الجديدة والقرض المضمون معا .(١)

المال الاحتياطى والديون المصرية :—

اتجهت الفكرة فى سنة ١٨٨٨ نحو الاستفادة من تحسين مركز مصر المالى ومن حالة السوق المالية لاستبدال الدين العام وتخفيف عبئه السنوى ، ولكن معارضة فرنسا أخرت تنفيذ هذه الفكرة الصائبة ، فقد كان المعارضون فى الاستبدال يدّعون أنه إذا فرض ولم يكن رضاء الدائنين ضروريا لاستبدال الديون ، فانه يحتاج على الأقل إلى موافقة الدول الكبرى التى اشتركت فى التسويات السابقة بين سنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨٥ ، وكانت المعارضة الجدية منحصرة فى فرنسا ، ولهذا رأت انجلترا أن تمهد الطريق لتقوية سلطانها بالاعتماد على نظرية الاحتياطى التى سوف يغنيها عن الكثير من المهاترات والمناقشات .

فصدر أمر عال فى ١٢ يوليه سنة ١٨٨٨ يقضى باستعمال زيادة الايرادات المخصصة لصندوق الدين بموجب اتفاقية سنة ١٨٨٥ مع المتحصل من بيع الأراضى وموارد أخرى لتكوين مال احتياطى يحفظ فى صندوق الدين . وفيما يلى المبالغ التى يتكون منها مبلغ احتياطى الى ٢ مليون جنيه مصرى :

١ — الجزء المخصص للاستهلاك من الزيادات التى ظهرت فى ميزانية سنة ١٨٨٧ والتى تظهر فى الميزانيات اللاحقة (راجع المبحث الثالث من هذا الفصل) .

٢ — المبلغ الذى ينجم عن بيع أراضى الأملاك الحرة ماعدا المدرجة فى الجداول المحررة فى سنة ١٨٨٨ (قارن مذكرة احمد عبد الوهاب باشا ص ١٦٧ عن الدين العام) (٢) .

٣ — مايحتمل بقاؤه من سندات الدين العام المصرى المخصصة للتصفية .

٤ — مبلغ ٣٤٠,٠٠٠ جنيه انجليزى الزائد فى مصروفات سنة ١٨٨٧ الادارية .

---

(١) كل هذه التدخلات المالية حدثت فى وزارة نوبار التى أقيلت فى ٧ يونية سنة ١٨٨٨ ، وقد أرسل الخديوى توفيق باشا الى نوبار باشا يقول « أنه بناء على تكرار ما حدث أكثر من مرة من التباين فى الآراء ، مما رأيت منه استحالة بقائك فى منصبك ، فلهذا قد فصلتك من وظيفتك » . راجع عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه « مصر والسودان » ص ١٨٧ .

(٢) أنشىء بمقتضى دكريتو ١٢ يولية سنة ١٨٨٨ احتياطى صندوق الدين وأوقف استهلاك كافة الديون إلى أن يبلغ الاحتياطى ٢ مليون جنيها .

ويخصص هذا المبلغ الاحتياطي للتسديدات الآتية :—

١ — لتكملة المبالغ اللازمة لسداد الديون المكلف بها صندوق الدين في حالة عدم كفاية الايرادات المخصصة لها (ولا يخفى أن أغلب هذه الديون معفاة من الضرائب المصرية) (١).

٢ — لتكملة عجز الايرادات المخصصة ، وذلك لأداء المصروفات المنوه عنها في المادة ١٢ من قانون ٢٧ - ٧ - ١٨٨٠ (راجع احمد عبد الوهاب في مذكرته «دين مصر العام» ص ١٦٨).

٣ — لمصروفات غير اعتيادية تقرر انفاقها حسب الرأي المتفق عليه في صندوق الدين ، ومع ذلك لا يجوز استعمال مبلغ ٣٤٠٫٠٠٠ جنيه مصري لتكملة عجز الإيرادات غير المخصصة .

٤ — عند تكامل المبلغ الاحتياطي يعود الاستهلاك إلى ما كان عليه بالكيفية الموضحة في المادة ٢٢ من دكريتو ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ ويوقف تنفيذ هذا الدكريتو الخاص باستهلاك الديون حتى ينقص رأس مال المبلغ الاحتياطي عن مليونين من الجنيهات المصرية .

٥ — إذا تكامل المبلغ إلى ٢ مليون جنيه مصري يعود استهلاك القرض المضمون بمقدار ٩٠٫٠٠٠ جنيه انجليزي سنوياً ، وما يزيد عن ذلك يخصص لاستهلاك الديون الأخرى على حسب شروط قانون التصفية بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ الوارد في هذا البحث ص ٤٨٢ .

بهذا الاحتياطي وشروطه وقوانينه تحايلت انجلترا في التدخل في شئون مصر الداخلية ، وكان هذا التحايل سبباً في زوال الموانع التي كانت تحول دون الاستبدال ، فصدرت في ٦ يونيه و ٧ يونيه و ٥ يوليه و ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٠ الديكريتات التي نظمت عملية الاستبدال .

تحويل الدين العام والدين الممتاز ودين الدائرة السنية — مال الوفورات سنة ١٨٩٠ :

صدرت عدة أوامر في سنة ١٨٩٠ أهمها بتواريخ ٦ و ٧ يونيه و ٥ يوليه و ٨ نوفمبر بادخال التعديلات الآتية تحت الاشراف البريطاني من حكم توفيق باشا على مصر :

١ - اصدار سندات ممتازة جديدة بفائدة ٤٪ لتحويل الدين الممتاز القديم ٥٪ وذلك للحصول على مبلغ ١٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه مصري تخصص لأعمال الري واستبدال المعاشات (٢) ، واتفقت

(١) راجع «الضريبة على الايرادات علماً وعملا» للأستاذ أحمد ممدوح مرسي بك ص ٦١ و ١٤٦ من الجزء الثاني .

(٢) راجع احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ ص ١٠٧٨ ، وقارن مذكرة أحمد عبد الوهاب باشا عن «دين مصر العام» ص ١٧٢ حيث يقول إن الدين الممتاز ٥٪ وقرض سنة ١٨٨٨ ٤٫٥٪ استبدلا بسندات دين ممتاز جديد وفائدته ٣٫٥٪ وكان سعر الاستبدال ٩١ جنيهاً من الأسهم القديمة لكل مائة جنيه من الأسهم الجديدة ، أي أن سعر الفائدة انخفض في الواقع الى ٣٫٨٪ فقط ، وقارن دكريتو ٦ يونية سنة ١٨٩٠ في مجموعة الاتفاقات والمعاهدات والدكريتات الخ ص ٢١١ - ٢١٨

الحكومة مع محل روتشيلد الذى تولى عملية الاستبدال على إصدار سندات القرض الجديدة للممتاز الجديد . وقد أضيف الى قسط الدين الممتاز ، قبل استبدال القسط الخاص بقرض سنة ١٨٨٨ وقدره ١٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيهاً مصرياً ، ومبلغ موازٍ للفائدة على السندات الخاصة بالقرض الاضافى الجديد (١٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيهاً) على أن يؤخذ المبلغان الأخيران من المصروفات الادارية ، وخصص مجموع هذه المبالغ الثلاثة لقسط الفائدة والاستهلاك الخاص بالقرض الممتاز الجديد(١).

٢ ـ إصدار سندات جديدة لدين الدومين بفائدة ٤ ٪ لتحويل سندات الدومين القديمة ٥ ٪ . وكذلك إصدار سندات جديدة لدين الدائرة السنية بفائدة ٤ ٪ لتحويل الدين القديم ٥ ٪ وذلك بمعدل ٨٥ ٪ من قيمة السندات القديمة ، وبذلك خفض من القيمة الاسمية لهذا الدين مبلغ ١٫٢٨٨٫١٢٠ جنيهاً انجليزياً أى ما يوازى تخفيض الفائدة من ٤ ٪ الى ٤و٣ ٪ (٢).

ويقول احمد عبد الوهاب باشا فى مذكرته عن « دين مصر العام » أنه اتفق على أن يرسل الى صندوق الدين على سبيل الوديعة الوفورات المترتبة على استبدال دين الدومين ودين الدائرة على أن تتفق الحكومة المصرية مع الدول الأخرى على طريقة استخدام تلك المبالغ ، وحتى تبين تلك الطريقة فان المبالغ الناتجة من هذه الوفورات توظف فى سندات الدين المصرى على أن تضم الفائدة إلى الأصل وتوظف بنفس الطريقة .

٣ ـ استبدل دين الدائرة السنية الذى كان سعر الفائدة عليه ٤ ٪ منذ التصفية ، بسندات جديدة بنفس الفائدة ، ولكن أعطى حملة أسهم هذا الدين ٨٥ جنيها من الدين الجديد لكل مائة جنيه من القديم أى أن مبلغ الدين الاسمى خفض ١٥ ٪ مع أن سعر الاستهلاك الاسمى كان ٨٠ ٪ فقط ، ولكن شاءت إرادة فرنسا أن يكتسب حملة الأسهم القديمة خمسة جنيهات فى كل ٨٠ جنيهاً واضطرت الحكومة المصرية الى مجاراتها حتى تحصل على موافقتها على الاستبدال . وبحدد رأس مال دين الدائرة السنية بمبلغ ٧٫٢٩٩٫٣٦٠ جنيهاً انجليزياً بفائدة ٤ ٪ من ١٥ أكتوبر سنة ١٨٩٠ . وحاملو سندات دين الدائرة السنية القديمة الذين يطلبون سداد قيمة سنداتهم تدفع اليهم نقداً باعتبار

(١) راجع مذكرة أحمد عبد الوهاب باشا عن « دين مصر العام » ص ١٧٣ ، وراجع « احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ » ص ١٠٧٨ حيث يقول أن المبلغ الناتج من قرض ١٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه السابق ذكره يورد الى صندوق الدين العام ويخصص ½٧ لأعمال الرى و½٣ للمعاشات ، وتورد هذه المبالغ من صندوق الدين الى المالية .

(٢) يقول أحمد عبد الوهاب باشا فى مذكرته عن « دين مصر العام » ص ١٧٣ أن دين الدومين لم يستبدل بالفعل الا فى سنة ١٨٩٣ . وقارن ذكى بك عبد المتعال فى كتابه « المالية العامة والتشريع المالى » .

٨٥ ./. منها ، ويجب ألا يكون ذلك قبل أول أغسطس ولا بعد ١٥ أكتوبر ، ويشمل السداد دفع رأس مال السندات باعتبار ٨٥ فى المائة من قيمتها الاسمية ، وكل مالا يطلب تسديده من سندات هذا الدين يحوّل بقوة القانون الى سندات جديدة من دين الدائرة السنية باعتبار ٨٥ فى المائة من رأس مالها الأسمى .

٤ ـ ابقاء الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنية الجديد ودين الدومين الجديد لمدة ١٥ سنة كاملة بدون سداد شىء من أصلها إلا بطريقة الاستهلاك بالشروط التى وضعت لكل دين ، ويكون الاستهلاك إما بالمشترى بسعر السوق أو بطريقة القرعة بواقع القيمة الأسمية . ويجب على كل من يطلب من حاملى سندات الدين الممتاز القديم لتسديد قيمة سنداته أن يقدمها لغاية ٢٣ يونيه سنة ١٨٩٠ الى بنك روتشيلد بلندن أو باريس أو البنك العثمانى فى مصر والاستانة ، ويشمل التسديد دفع رأس مال السندات الاسمى والفوائد المستحقة باعتبار ٥ فى المائة الى اليوم المحدد للسداد . والسندات التى لم يطلب أصحابها تسديدها تحول بقوة القانون إلى سندات من الدين الجديد ٣و٥ فى المائة . وتخفيض فائدة الدين الممتاز إلى ٣و٥ فى المائة يسرى من ١٥ يوليه سنة ١٨٩٠ على أن تدفع كل ستة شهور فى ١٥ ابريل و ١٥ أكتوبر من كل سنة . ونُص فى الأمر العالى الصادر فى ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٠ على أنه لايجوز تسديد قيمة سندات الدين الممتاز ٣و٥ فى المائة قبل يوم ١٥ يوليه سنة ١٩٠٥ ، وكذلك لا يجوز تسديد قيمة سندات الدين العمومى للدائرة السنية قبل يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ . وبهذا أصدرت سندات الدين الممتاز الجديد بمبلغ ٢٩،٤٠٠،٠٠٠ جنيها وفائدته ٣و٥ فى المائة ويستعمل الناتج منها فى الأغراض المبينة فى فقرات الدين على أن يتم استهلاكها فى سنة ١٩٤١ . وكذلك استبدلت سندات الدائرة بسعر ٨٥ فى المائة .

٥ ـ تدفع كوبونات الدين الجديد ذهباً فى مصر وبرلين ولندن وباريس .

٦ ـ تحويل قرض ٤و٥ ./. الصادر فى سنة ١٨٨٨ الى دين ممتاز .

٧ ـ إيداع الوفورات الناتجة من تحويل الدين الممتاز ودين الدائرة السنية ودين الدومين فى خزانة صندوق الدين مع تخويله الحق فى استثمارها فى سندات الديون المصرية ، والمبالغ المتجمعة بهذه الطريقة تقيد بحساب خاص يسمى « المال الناتج من وفورات تحويل الدين » ويبقى بصفة أمانة . ما زيادة الميزانية المخصصة للاستهلاك بمقتضى دكريتو ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ فانه يؤخذ منها مبلغ ٨٧و٧٥ جنيهاً مصرياً أى ٩٠،٠٠٠ ج ك لاستهلاك القرض المضمون ، هذا طبعاً مع مراعاة دكريتو

سنة ١٨٨٨ الذى يقضى بانشاء احتياطى، وبألا توظف أية مبالغ فى الاستهلاك قبل أن يصل الاحتياطى الى ٢ مليون جنيهاً . وما زاد بعد ذلك يخصص $\frac{٩}{١٠}$ منه لاستهلاك الموحد والعشر لاستهلاك دين الدومين .

وفى ١٣ يناير سنة ١٨٩١ صدر أمر عال بأن يقفل فى ١٥ يولية سنة ١٨٩١ عمليات تحويل الدين الممتاز على البيوت المالية ، وبعد ذلك التاريخ يجب تقديم السندات التى لم يجر تحويلها إلى صندوق الدين العام [1] و بذلك ختمت الحكومة عمليات تحويل الدين الممتاز .

لقد أطلنا سرد تاريخ القروض فى عهد سعيد واسماعيل وتوفيق باشا ، فأتينا بتاريخ مستفيض عن هذه القروض المختلفة ، ونحن لا يسعنا إلا أن نعترف للحكومات البريطانية والفرنسية والألمانية والنمسوية والروسية على ما بذلته من جهد جبار فى تحضير هذه الحلول المختلفة تحقيقاً لمصلحة رعاياها ، وهذا التقدير لا يمنع مخالفتنا للحلول التى أدت باحتلال مصر احتلالا مالياً مكيناً . لقد أفاضت اللجان المالية التى تكونت لحل مشكلة مصر المالية فى فائدة مصر من حل معضلة الديون ، فلم تترك كبيرة ولا صغيرة إلا وضربت فيها بسهم ، فتجد فى تقاريرها كلاماً كثيراً عن فوضى الضرائب وانحطاط المستوى الانتاجى والتعليمى كما أنك تجد فيها إسهاباً عن ظلم الحكومة للأهلين ، فتصور لنا الهوة السحيقة التى فصلت بين الأغنياء والفقراء بل بين الحكومة والمحكومين من أبناء مصر . وقد تكون أقوال هذه التقارير مقبولة ، إذ أن واضعيها بعد أن أعطونا صورة قاتمة من أحوال مصر ، أعطونا وسائل علاجها لغير مصالح المصريين ، فقد يرى المؤرخ الاقتصادى أنهم وطدوا العزم لتحقيق مطالب الدائنين والمرابين ، ولهذا جاء بيان هذه التقارير شاملاً للعلل المصرية وقوة السلطة الأجنبية . وهذا إجراء ظهرت رعونته لخلوه من تحقيق الأهداف المصرية ، وفيه ضرر عظيم لأن الفقير احتمل ما احتمل لرفع شأن المرابين . فأشعره المرابى بحالة فقره ، وبالبون الشاسع بينه و بين مرابيه دون أن تراعى

(١) أصبحت الديون قبل الاستبدال وبعده والفائدة المستحقة عليها كالآتى :ـ

قبل الاستبدال	بعد الاستبدال
١ ـ الممتاز ٢٢٠٢٩٦٠٨٠٠ ج والفائدة ٥٪ أى ١٠١١٤٠٨٤٠ ج	٢٩١٤٠٠٠٠٠٠ ج والفائدة ٣٫٥٪ أى ١٠٠٢٩٠٠٠ ج
٢ ـ الدائرة ٨٠٥٨٧٠٥٨٠ ج والفائدة ٤٪ أى ٣٤٣٠٠٠٠ ج	٧٢٩٩٣٦٠ ج والفائدة ٤٪ أى ٢٩١٩٧٤ ج
٣ ـ قرض ١٨٨٨ ٢٠٢٦٨٠٩٠٠ ج والفائدة ٣٫٥٪ أى ١٠٢٠١٠٠ ج	
المجموع ٣٣١٥٠٣٢٨٠ والفائدة ١٠٥٦٠٠٤٤٠	٣٦١٦٩٩٣٦٠ ١٣٢٢٠٩٧٤

أى أن مبلغ الدين زاد بما فيه القرض الاضافى ٣٠٤٤٦٠٠٠ جنيهاً ولكن قسط الفائدة السنوية نقص ٢٣٩١٥٠٠ جنيهاً

الحكومات الأجنبية رفع مستوى الطبقات العاملة المصرية ، فازداد بؤس المصرى وتمكن الحقد من قلبه ضد الأجنبى ، فأصبح الفلاح كالمريض إذا أسهبت فى تشخيص مرضه وعلته دون أن تسعفه بالعلاج ، اشتد قلقه واضطربت نفسه ، وكان الأجدر بهذه اللجان المتوالية المتتالية أن تقلل من الوصف وتكثر من الوسائل التى لا تنقض بها مصالح المصريين الحقة .

لقد ندب كيف وويلسون وغيرهما حال الفلاح فى مصر ورسموا صورة حالكة السواد عن فقره وذكروا الهوة السحيقة التى وقع فيها ، ففصلته عن أمثاله من الطبقات الغنية بل ومن أفقر فقراء الأجانب الذين عاشوا فى مصر وتنعموا بخيراتها وفوائد أموالها ، فاستعمرت الأجانب مصر والمصريين ، وأصبح الفلاح أقرب الى المعدم منه الى الفقير ، إذ أصبح دخله أدنى من دخول أمثاله فى خارج بلاده وبهذا تأصلت بذور الكراهية بين المصريين والأجانب خصوصا وأنهم حققوا مصالحهم من الديون واستهتروا بأحوال المصريين فى حلول القروض المختلفة ، فزادت آلام المصريين من تصرفات لجان القروض المصرية التى تزعمها علماء الأجانب وصفوة رجال حكوماتهم . ألم يصبح الفلاح المصرى أقل فلاحى العالم دخلا وأشدهم فاقة ؟ ولم يخط الاحتلال فى سبيل إسعاده خطوة واحدة فى سبيل تخفيف وطأة الديون الأجنبية الربوية على أحوال انتاجه ؟ وقد رأينا أن فى جدول أعمال كل لجنة تكونت لحل الشئون المالية فى عهد توفيق لم يكن لها إلا زيادة القروض إرضاء للدائنين دون العمل على إصلاح حال الطبقات العاملة المصرية .

لقد حولت اللجان الأجنبية المالية فى مصر دراسة علم المالية عن هدفه السليم ، فلم تصبح المالية المصرية مستقلة فى دراستها ، بل تحولت من نطاق المالية الخاصة للملوك والأمراء إلى المالية الخاصة بأصحاب الديون وحملة السندات والأسهم من الأجانب والمتمصرين ، ولهذا نرى أن علم المالية العامة فى مصر ارتبط ارتباطاً كلياً بالشئون السياسية الخارجية بل واعتمد على عناصر غير أهلية . فلم يرتبط علم المالية فى مصر بمرافق الدولة وتداخله فى الشئون الاجتماعية القومية . وبهذا ضاعت الوقائع المالية الصحيحة من تاريخ مصر الاقتصادى ، وأصبحت الاحصاءات العامة سيئة التوجيه لما فيه خير الأجانب وتعاسة المصريين وشقائهم ، وأصبح على قواد الأول أن يبنى الأساس المالى على قواعد سليمة تفيد مصر والمصريين ، إذ لابد لنجاح النظام المالى من سلم اجتماعى يهيئه نظام حكم صالح .

لقد كان فى وسع المؤرخ الاقتصادى للديون العامة فى عهد توفيق باشا أن يتجاوز عما فات لو أن حلول الديون كانت ذات أثر فعال فى تغيير حال المصريين وفى تنمية الثروة القومية وفى زيادة دخل الفلاح ، ولكنها مع الأسف لم تحقق شيئاً من ذلك ، بل أنها دعت إلى زيادة الأموال الأجنبية

على حساب فقر مصر والمصريين ، وتحديد رعاية استثمار رؤوس الأموال الأهلية فى الشئون الزراعية البحتة ، والجدول التالى يبرهن ما نقول :

المستثمرات الأجنبية وفوائدها بآلاف الجنيهات المصرية (١)

السنة	مجموع السندات			سندات أصحابها فى خارج مصر			فوائد سنوية على سندات أصحابها فى الخارج	
	الدين العام	الشركات الأجنبية		الدين العام	الشركات الأجنبية		المعدل السنوى	المدة
		الأسهم	السندات		الأسهم	السندات		
	بآلاف الجنيهات	بآلاف جنيه	بآلاف جنيه	بآلاف الجنيهات	بآلاف جنيه	بآلاف جنيه	بآلاف جنيه	
١٨٨٤	٩٤،٧٣٢	٢،٥٥٢	٣،٠٢٨	٩٠،٩٤٣	٢،٩٤٧	٣،٠٢٨	—	—
١٨٩٢	١٠٦،٣٧٣	٣،٤٨٩	٣،٨٣٧	١٠١،٠٠٥٤	٢،٣٤٩	٣،٧٣٥	٤،٨٤١	١٨٨٤ — ١٨٩٢
١٨٩٧	١٠٣،٨٦٤	٥،٧٧٥	٨،١١٠	٩٨،٤٤١	٣،٧٨٤	٧،٦٢٥	٥،٤٣٠	١٨٩٢ - ١٨٩٧
١٩٠٢	١٠٣،٢٤٦	١٣،١٦٥	١٣،١١٥	٩٢،٩٢١	١٠،٢٢١	١١،٩٠٩	٥،٣٧٣	١٨٩٧ — ١٩٠٢
١٩٠٧	٩٥،٨٣٣	٤٧،٣٢٣	٣٩،٨٥٣	٨٦،٢٥٠	٢٤،٣٦٠	٣٢،٥٥٠	٨،٩١٨	١٩٠٢ — ١٩٠٧
١٩١٤	٩٤،٠٢٩	٤٧،٢٣١	٥٢،٩٢١	٨٥،٦٨٣	٢٦،١١٤	٤٥،١٢٩	٧،١٨٣	١٩٠٧ — ١٩١٤
١٩٣٤	٨٨،٩٥٥	٥٤،٨٨٢	٣٦،٣٤٠	٣٩،٠٠٣	٢٩،٩٠١	١٥،٢٨٢	٤،٨١٢	١٩٣٠ — ١٩٣٤

وإذا كان للقروض الأجنبية بعض الفائدة فضئيل بالنسبة لحياة المصريين . وليس للحكومة المصرية أن تتخذ من حل الديون المصرية بالطريقة التى اتخذتها الدول الأجنبية مفخرة وتعتبرها وسيلة من وسائل توسيع رزق المصريين ورفع مستوى معيشة الطبقات المنتجة ، إذ أنها كغيرها من مشروعات الأجانب فى مصر لا تغير من بؤس الفلاح شيئاً . ولو كان لها أثر فى زيادة الدخل القومى وفى توسيع رزق الفلاحين المحرومين أو المعدمين لكان لتلك اللجان الأجنبية بعض الفضل فى إحياء حياة المصريين ولكن الأجانب علموا قبل سواهم أن حل دين مصر عاد عليهم دون سواهم بأفضل النتائج وأعظم الفوائد . فهل عالجت تلك اللجان داء القروض من أساسه ؟ وهل استأصلت العلة من مكمنها ؟ مع أنها، تعلم حق العلم موضع الداء كما أنها ما كانت تجهل وصف الدواء !! لقد لجأت تلك اللجان إلى وسائل . فوضعت القروض فوق القروض مما كلف المصريين تكاليف مرهقة لمصلحة الدائنين فكان كل عملها عبثاً ، فاستمرت الديون تتراكم والفوائد تتزايد. والفقر يعم أغلبية الشعب المصرى .

(١) راجع المستر كروتشلى فى كتابه « التقدم الاقتصادى فى مصر الحديثة » ص ٢٧٣ وأيضاً مذكرات المستر كريج لطلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق المصرية . وقارن « الضريبة على الإيرادات » تأليف احمد علوى عرسى بك صفحات ٥٢،٣٢ و ٦١ و ١٢٥ من الجزء الثانى .

وسوف نرى أن انجلترا عندما سيطرت على حالة مصر فى سنة ١٨٨٢ لجأت إلى التضخم النقدى فى مصر فأصبحت مدينة لمصر ، ولم تتخذ مصر أى إجراء سليم لتطالب بما لها من ديون. وإذا كان حال المصريين يتطلب العناية فى تسديد مالهم قبل انجلترا ، فقد تهاونت مصر فى طلباتها حتى أصبحت أكرم منها على أهلها . فقد أصبحت انجلترا مدينة لمصر ، وأصبح البنك الأهلى يستزيد من هذه الديون دون أن تطالب مصر بوقف البنك الأهلى عند حده القانونى المشروع . فما أكرم مصر لدائنيها وما أعسر الأجانب على مدينيهم من المصريين [1] ؟ فهل للمصرى أن يطالب بحقوقه كاملة غير منقوصة ؟

الدين المصرى العام وعهد عباس حلمى الثانى : —

عقدت مصر قروضها العامة فى أول الأمر دون ضمانات خاصة للمقرضين ، سوى مجرد تعهد الدولة والصفة الالزاميـة لعقد القرض [2] ، ثم أصبح الدين فى عهد سعيد باشا محل ضمانات خاصة عينية ، فتخصص دخل الجمارك لضمانات الديون العامة كما أن شخصية اسماعيل باشا كان لها أكبر الأثر فى ديون مصر الخارجية إذ ضمنت الدولة بعد ذلك إيرادات بعض المديريات أو أراضى الدائرة السنيـة وإيراداتها . وكلما اعتلت ظروف الدولة المالية كلما زادت الضمانات مما أدى إلى فصل الايرادات المخصصة لخدمة الدين عن الايرادات العامة ، ونشأ عن ذلك تكوين الهيئات المستقلة لادارة مصادر الايرادات المخصصة والاقتصار على قيامها فى أول الأمر بخدمة الدين ، ثم تدخلها فى شئون الماليـة المصرية بوجه أعم وكان للمستشار المالى البريطانى فى مصر أهميته فى هذا التدخل .

وقد كان لنظام الضمانات وخاصة العينية تقييد السيادة التشريعية للدولة بل وتقييد السيادة المالية للأمة ، وعدم إمكانها المساس بالايرادات المخصصة أو تعديل أو إلغاء بعض الضرائب . أضف إلى هذا أن الضمانات دعت الى الضرر بالسيادة العامة الأهلية وأضعفت الثقة العامة بالدولة فتدخلت الدول فى مصر ثم انفردت انجلترا فى هذا التدخل المالى فى عهد عباس حلمى الثانى . فقد تميز الدائنون الأجانب وبالأخص البريطانيون عن غيرهم فى التدخل فى سياسة مصر العامة من جراء ديون مصر

(١) راجع تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب عن ميزانية مصر سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ وأيضاً تقرير لجنة الشئون المالية بمجلس النواب ومضابط المجلسين عن يونية سنة ١٩٤٥ ، وأيضاً بيان الأستاذ عازر بك جبران فى مجلس الشيوخ بتاريخ ١٨ يوليه سنة ١٩٤٥

(٢) راجع ,, علم المالية العامة والتشريع المالى ,, تأليف زكى بك عبدالمتعال ص ٦٠٠ ، وقارن المستر كروتشلى فى كتابه ,, التقدم الاقتصادى فى مصر الحديثة ,, ص ٢٧٧ حيث يقول معتمداً على مذكرات المستر جريج لطلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق ,,أن مصر كانت خالية من الديون فى عهد محمد على باشا وأن عباس الأول بدأ ديون مصر حيث ترك على مصر عند وفاته ديناً لا يقل عن مليون جنيه مصرى وماليته خالية الوفاض ,, .

وفوائدها المتزايدة . وبينما أصبحت الضمانات الخاصة فى القروض العامة بائدة ، فقد استمرت هذه الضمانات حملاً ثقيلاً على المصريين حتى وقتنا الحاضر مما ساعد على تقوية سلطان المستشار المالى البريطانى فى مصر . وكلما استمرت الضمانات مع زيادة الاستقرار كلما اتجهت فوائد القروض نحو الانخفاض وهذا ماحدث فعلا فى مصر فى أوائل عهد عباس حلمى الثانى .

تحويل قرض الدومين فى ١٨ و ٢٥ مارس و ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣

صدر أمر عال فى ١٨ مارس سنة ١٨٩٣ يقضى بتخفيض فائدة الدين الى ٤ ¼ ./. أى ما يعادل تخفيضاً سنوياً فى الفائدة قدره ٣٤٫٠٠٠ جنيه انجليزي ، وكانت النتيجة لهذه العملية أن عبء الفوائد السنوية فى مجموع الدين خفض بمقدار ٢٩٣٫٠٠٠ جنيه انجليزى[1] ، وأصبح على كل من يطلب من حاملى سندات الدومين ٥ ./. الاستيلاء على قيمة سنداته أن يقدمها لغاية ابريل سنة ١٨٩٣ ويشمل الدفع سداد رأس مال السندات الإسمى والفائدة المستحقة باعتبار ٥ ./. ، ومن لايقدم سنداته حتى ذلك التاريخ تحوّل بقوة القانون إلى سندات فائدتها ٤ ¼ ./. كما اشترط أنه لا يجوز سداد دين الدومين ٤ ¼ ./. قبل أول يونيه سنة ١٩٠٨ . لقد شجع نجاح هذه العملية الحكومة المصرية على التفكير فى استبدال بقية الديون وبصفة خاصة الدين الموحد ، ولكنها لم تنجح هذه المرة فى تخطى العقبات التى وقفت فى سبيلها ، إذ اعترضت فرنسا على هذه الخطوة الجديدة[2] كما أن الرأى العام المالى فى انجلترا عارض الفكرة بشدة ، ولذلك لم تلق الحكومة المصرية التأييد الذى لقيته سنة ١٨٩٠ ، ونامت الفكرة نوماً أبدياً من جراء أحوال الوزراء المصريين فى عهد عباس الثانى ، مع أن الاحتياطيات المختلفة بدأت تتراكم فى صندوق الدين ، ومع هذا لم تستفد مصر من هذه الأموال المتراكمة فى صندوق الدين بل أن حاجة الحكومة المصرية إلى المال كثيراً مادعاها إلى الاقتراض فى كثير من الأحوال .

بيع أملاك الدائرة السنية فى يونيه سنة ١٨٩٨ : —

وفى يونية سنة ١٨٩٨ عقدت الحكومة المصرية مع إحدى النقابات الأجنبية ، وهى شركة الدائرة السنية اتفاقاً تتولى الشركة بمقتضاه بيع أملاك الدائرة السنية وتدفع للحكومة المبالغ اللازمة لسداد دين سلفة الدائرة السنية عند استحقاقها فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ . وجميع الأرباح الناتجة عن هذا البيع تقسم مناصفة بين الحكومة والشركة ، وذلك بعد خصم المبالغ اللازمة لاستهلاك

(١) راجع ,, احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ ,, ص ١٠٧٩ و,, أصول علم المالية العامة ,, لزكى بك عبدالمتعال ص ١٤ .

(٢) راجع مذكرة أحمد باشا عبد الوهاب عن ,, دين مصر العام ,, ص ١٧٥ .

الدين ودفع فائدة قدرها ٥ ./. من رأس مال الشركة(١) .

قرض ١٢ يولية سنة ١٩٠٠ ومال الوفورات : —

وفى ٢٠ يناير سنة ١٩٠٠ صدر أمر عال يقضى بأن الوفورات الناتجة عن تحويل قرض الدومين لا تورّد إلى صندوق الدين إلا إذا زادت ايرادات مصلحة الدومين عن المبالغ اللازمة للقيام بمصروفاتها ، أما المبالغ التى تورد كوفورات فتخصص لسد عجز ايراداتها ، وتقرر ألاّ تسدد قروض الدومين قبل أول يناير سنة ١٩١٥ إلا بطريقة الاستهلاك ، وذلك بواسطة مايتحصل من مبيع الأملاك أو من زيادة الايرادات . وصدر أمر عال فى ١٢ يوليه سنة ١٩٠٠ باصدار سندات ممتازة جديدة بمبلغ ١٫٧٣٤٫٤٠٠ جنيهاً مصرياً تخصص لادخال تحسينات على سكك حديد الحكومة . فكان هذا القرض مع سلفة ٤٫٥ ./. المعقودة فى سنة ١٨٨٨ وقرض سنة ١٨٩٠ تتمة لمبلغ الخمسة ملايين من الجنيهات المصرية التى صرح بها الباب العالى سابقاً (٢) .

فى سبيل القيام ببعض المشروعات الجديدة كانت الحكومة المصرية تتفق مع المقاولين من الانجليز وغيرهم على إعطائهم أقساطاً سنوية لمدد معينة بدلا من دفع تكاليف الأعمال فوراً . فنرى مثلاً أن خط (قنا ــ أسوان) كلفها قسطاً سنوياً قدره ٢٣٫٠١٠ جنيهاً مصرياً ، كما كلفها خط (الاسماعلية ــ بورسعيد) قسطاً سنوياً قدره ١٧٫٠٦٢ جنيهاً مصرياً ، كما أن الحكومة المصرية شيدت خزان أسوان بنفس الطريقة أى أنه عند ما لم تتمكن من استعمال الاحتياطيات المتوفرة فى الاتفاق للصرف على مشروعاتها قبلت ، بدلا من الاقتراض ، أن تدفع للمقاولين ٦٠ قسطاً نصف سنوية مقدار كل منها ٧٦٫٦٤٨ جنيهاً مصرياً أو ١٥٣٫٣٩٦ جنيهاً مصرياً سنوياً لمدة ٣٠ سنة ، وحصّل المقاولون الأجانب على الأموال اللازمة لهم من السير ارنست كاسل Sir Ernst Cassel مع أن الحكومة كانت تصل إلى نفس النتيجة لو أنها اقترضت ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه بفائدة ٦ ./. (٣) .

وقد لاقت الحكومة المصرية صعوبات عدة فى التمتع بأموال ميزانيتها بسبب الدين العام وتدخل أعضاء صندوق الدين العام ، فقد كانوا أكثر تدخلا فى الاحتياطات الكثيرة المتجمعة لديه :

ويكفى أن نذكر أن الاحتياطيات المختلفة فى خزينة صندوق الدين بلغت فى ٣١ / ١٢ / ١٩٠٤

١ ــ من عمليات الاستبدال ٦٫٠٣١٫٣٤٠ جنيهاً مصرياً ٢ ــ وبلغ الاحتياطى العام

(١) راجع ،، احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ ،، ص ١٠٧٩ وأيضاً احمد ممدوح مرسى بك ،، الضريبة على الإيرادات ،، .

(٢) قارن ،، مذكرة أحمد عبد الوهاب باشا عن ،، دين مصر العام ،، ص ١٧٥ .

(٣) راجع الوثيقة مصر رقم ١ لسنة ١٨٩٤ ص ٢١ Egypt No.1, 1894 ،، وأصول علم المالية ،، الدكتور عبد المتعال .

الصندوق ٣٫١٨٥٫٠٩٤ ۳ - والاحتياطي الخاص ٢٫٦١٧٫٧٠٢ جنيهاً مصرياً فالمجموع ١١٫٨٣٤٫١٤١ جنيهاً مصرياً . فالاحتياطي في تزايد ومصر في غاية الحاجة للمال للمشروعات الانتاجية العامة

وكان بعض هـذه المبالغ يوظف في سندات ديون فائدتها ٤ ./. في الوقت الذي كانت تلجأ الحكومة فيه إلى ما يوازي الاقتراض بفائدة ٦ ./. (١) . ونعتقد أن هذه الوسائل في سنة ١٩٠٤ لا تختلف عن الوسائل التي تتبعها انجلترا في تسديد ديون مصر في سنة ١٩٤٥ ، فقد طالبت مصر انجلترا بتسديد مالها خصوصاً وأن دين مصر على انجلترا عبارة عن رصيد واجب السداد فوراً ، وهو دين قصير الأجل تحتاجه مصر لتستطيع أن تواجه أبواب الاصلاح المديدة المطلوبة لزيادة الدخل القومي وتنمية الثروة الأهلية حتى يرتفع مستوى معيشة المصريين الذي نشكو جميعاً منه ومن انحطاطه ، فقد حافظت انجلترا على ديون مصر كما حافظ صندوق الدين على احتياطياتها ، مع أن الأرصدة التي تجمعت في الحالتين لا تقتصر على موارد قومية أعيرت وانما تمثل فيما تمثل جانباً من رأس المال القومي الذي لا يستهان به (٢) . فهل كانت الحكومة المصرية في سنة ١٩٠٤ شديدة الايمان بصندوق الدين

---

(١) الحق أن نصيب مصر من أحوال الانتاج الأهلي المصري كان ضئيلا بسبب هذا التدخل الأجنبي في شئون مصر المالية العامة ، وبهذا نقول أن نصيب الأمة من عناية الحكومة كان ضئيلا الى أقصى حد اذ كان حتما على الحكومة أن تتخذ ما يلزم من التدابير لمكافحة سوء المصير ، ولم تعالج الحكومة الداء من أساسه ولم تستأصل العلة من مكمنها ، مع أنها كانت تعلم حق العلم موضع الداء كما أنها ما كانت تجهل وصف الدواء . فقد ساعدت الحكومة على تكليف الميزانية المصرية ما لا طاقة لمصر باحتماله وقارن الوفد المصري بتاريخ ١٩ شهر ٧ سنة ٤٥ حيث ترى فقد طاهر بك جبران عن سياسة مصر المالية في مجلس الشيوخ بجلسته في ١٨ شهر ٧ سنة ١٩٤٥ ، ويشير الى أقوال صدقي باشا في ٢٨ يناير في مجلس النواب عندما ذكر قوله « أن دين مصر دين حال واجب السداد عند الطلب وأن مصر تعتمد عليه كل الاعتماد لتنفيذ برامج الاصلاح » . فمصر الفاتة أصبح مركزها لا يختلف عن مركزها عند ما كانت مدينة يتسلط عليها النفوذ الأجنبي في كل ناحية من نواحي انتاجها وانخفاض مستوى معيشة أفرادها راجع « الاقتصاد الصناعي والبنك المركزي المؤلف والوفد المصري بتاريخ ٤٥/٨/١٥ كلمة طراف بك .

(٢) راجع ما قاله الأستاذ محمود صالح الفلكي عضو وفد مصر في مؤتمر بريتون وودز اذ يقول « أن هـذا الموضوع لن الخطورة بمكان بالنسبة لمصر لأن جزءاً من الرصيد الاسترليني الذي تجمع لنا أنما يمثل استهلاكات في رأس المال الانتاجي. للبلاد ، وهو ما يتبين في أقصر وقت ممكن بعد الحرب ، أو بمعنى آخر فان جزءاً من الأرصدة قد تجمع على حساب القوة الانتاجية البلاد ، فقد أصيبت مصر في سنة ١٩٠٤ كما أصيبت في سنة ١٩٤٥ في قوة خصبها وهبطت غلة الفدان ولا تزال تهبط وما كم السكك الحديدية قد جهدتها كثرة الاستعمال وأضناها طول العمل . وما كم المنشآت الصناعية الصغرى والكبرى تعاني من من الصعوبات من جراء عدم التجديد ، فالرصيد في سنة ١٩٤٥ والاحتياطي في سنة ١٩٠٤ كان يمثل جانباً من رأس المال القومي التي حفظته انجلترا والدول الأجنبية ، ولا بد أن تتمتع به مصر للتجديد والانشاء ، فكان للتأخير في الحالتين أثر في تأخر مصر في التقدم الاقتصادي المنشود ، وقارن كلمة الأستاذ لويس فانوس في مجلس الشيوخ في جلسته في ٢٤ شهر ٧ سنة ١٩٤٥ حيث يشرح اصدار البنكنوت وكيفية تغطيته بسندات مصرية تصبح اقتصاديات البنك المركزي الأهلي قومية ، ويقول أنه طالب بوقف غطاء البنكنوت بالاسترليني خصوصاً وأن هذا من حق وزير المالية ، ويرى جعل الغطاء سندات أمريكية لتكون

أم أنها غفلت عن تحقيق الأهداف القومية فى عهد عباس حلمى الثانى . حقاً لقد تناول الأستاذ عاذر جبران العضو فى مجلس الشيوخ فى مناقشته للميزانية هـذه النقط بما تستحقه من وجدان اقتصادى فى المأزق الذى يشبه المأزق الذى وقعت فيه مصر منذ عقدت ديونها فى عهد محمد سعيد باشا حتى عهد عباس حلمى الثانى . ولم تـكن الحـكومة المصرية هى المسئولة عن سوء توجيه الاحتياطى والرصيد الدائن فى صندوق الدين بمصر (١) فقـد تحملت مصر فوائد كثيرة على ديونها وما زالت تؤدى فوائد هذه الديون التى استدانها سعيد باشا واسماعيل باشا وتوفيق باشا وعباس حلمى ، وقد تعلل الدائنون بعجز مصر عن أداء ديونها فألفوا المراقبة الثنائية التى استتبعت الاحتلال ، بعد يوليه سنة ١٨٦٢ ثم ألغوا صندوق الدين ، حتى إذا ما أصبحنا دائنين امتنعت بريطانيا من تسديد ما عليها وفرضت قيوداً حتى لا تشترى مصر أى سلعة أو خدمة إلا باذن منها (٢) وكان الأولى بانجلترا أن تدعو إلى احلال طريقة الدفع ذات الجوانب المتعددة بدلا من الطريقة الحالية التى لا تـكفل لمصر تسديد مالها (٣) .

عندنا دولارات نتعامل بها مع أمريكا فى شراء ما تحتاج اليه البلاد من مختلف الموارد والآلات ، ويقول بأنه يجب على البنك الأهلى أن يوجد فى خزائنه الآن ما كان موجوداً بها لحساب حملة البنكنوت فى آخر سنة ١٩١٥ على الأقل وأنه على الحكومة أن تطالب بذلك قارن ,, الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى ,, المؤلف حيث نشرح وسائل الاصلاح .

(١) راجع المصرى بتاريخ ٢١ شهر ٧ سنة ٤٥ تحت عنوان الحصار الاقتصادى لمصر حيث يقول أن أوراق البنكنوت تصدر كالسيل المتدفق ويبدو كأنها لا تحتاج الا الى الطبع وليس لها غطاء سوى سندات الخزانة البريطانية ، مع أنه كما يقول الأستاذ عاذر جبران يمكن أن تستبدل بهذه السندات بسندات قناة السويس كغطاء لأوراق البنكنوت المصرى ! ويقول الأستاذ عاذر بك جبران أن ديون بريطانيا لنا وقدرها يزيد على ٣٥٠ مليون جنيه هى ديون بلا فوائد أى قرض حسن ، وتذكر جريدة المصرى أنه لم يذكر قط فى تاريخ العالم أن تفرغ وتتوسل أمة دائنة وهى مصر لأمة مدينة لها وهى انجلترا كى تأذن لها بالاتجار مع أمم العالم وأن تكتب على نفسها الشروط والقيود كيلا تتجر الا فى الحدود التى ترسمها لها الأمة المدينة كما تفعل نحن مع بريطانيا . وقارن المصرى عدد ٢٣ شهر ٧ سنة ١٩٤٥ عن ارتباط الجنيه المصرى بالاسترلينى .

(٢) راجع ,, مصر وعصبة الاسترلينى ,, للأستاذ سنى القانى بك على صفحات المصرى بتاريخ ٢٢ شهر ٧ سنة ١٩٤٥ حيث يشير الى حلول طريقة الدفع ذات الجوانب المتعددة محل الطريقة القائمة فى تسديد ما على انجلترا الى مصر بدلا من أن يظل دين انجلترا لمصر مرهوناً بما يتصدق به عليها ,, وما أهون الماضى اذا قيس بالحاضر ,, فى هذا الاتجاه .

(٣) طريقة الدفع المتعددة الجوانب هى وسيلة تكفل لمصر وغيرها القدرة على تبديل نقد بنقد ، ومعنى هذا أننا اذا صدرنا لأسبانيا بصلا مثلا استطعنا أن نحصل على المقابل زيوتاً سودانية وحذاءات مراكشية وحذاءات هندية ، واذا صدرنا الى بلاد الشام أو ايران استطعنا أن نحصل المقابل بضاعة من الولايات المتحدة ، وبهذا يصبح العالم فى متناول بعضه لبعض عندما تتوفر المقدرة الشرائية سلعاً أو خدمات . فنصيب مصر من العملة سيكون موفوراً غير مرهون الا بقدرتها الشرائية موجهة وفقاً لرغبات أهلها . وراجع ,,مصر وعصبة الاسترلينى,, للأستاذ القانى على صفحات المصرى بتاريخ ٢ /٧/ ٩٤٢

الاتفاق الانجليزى الفرنسى فى ٨ ابريل ١٩٠٤ ودكريتو ٢٨ نوفمبر ١٩٠٤ الخاص بالدين

انتهت الحالة الشاذة فى حالة مصر المالية باتفاقية بين انجلترا وفرنسا فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ ودكريتو ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ على أن يسرى مفعوله فى أول يناير سنة ١٩٠٥ ، فكسحت بمقتضى هـذا الدكريتو جميع الترتيبات المعقدة التى كانت تقف حجر عثرة فى سبيل تقدم البلاد ، وتشل يد الحكومة عن أن تضع أداتها المالية على أساس ثابت متين (١) .

وكان من أهم أحكام هذا الدكريتو ما يأتى :ـ

١ ـ حررت الايرادات التى كانت مخصصة لدفع أقساط الدين (٢)

٢ ـ أصبح الدين العام يشمل الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد ودين الدومين ودين الدائرة السنية ، وتدفع الكوبونات وتسدد السندات بالذهب من غير أى تخفيض ، ويكون الدفع فى القاهرة ولندن وباريس وبرلين .

والفائدة السنوية للدين المضمون ٣ فى المائة تدفع فى أول مارس وأول سبتمبر

والفائدة السنوية للدين الممتاز ٣٫٥ فى المائة تدفع فى ١٥ ابريل و١٥ اكتوبر

والفائدة السنوية للدين الموحد هى ٤ فى المائة تدفع فى أول مايو وأول نوفمبر

والفائدة السنوية لدين الدومين هى ٤ ¼ فى المائة تدفع فى أول يونيه وأول ديسمبر

والفائدة السنوية لدين الدائرة السنية وهى ٤ فى المائة تدفع فى ١٥ ابريل و ١٥ اكتوبر

٣ ـ تستمر لجنة الدين العام «القومسيون» المعينة بالأمر العالى فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦ فى خدمة فوائد واستهلاك الدين المضمون والممتاز والموحد ، وهذه اللجنة دائمة إلى أن ينتهى استهلاك وتسديد جميع الديون . وتكوّن اللجنة من ستة أعضاء أجانب ، ألمانى وانجليزى وفرنسى ونمساوى وايطالى وروسى ، ويتسلم صندوق الدين المال المخصص لخدمة فوائد واستهلاك هذه الديون الثلاثة ، المضمون والممتاز والموحد . فانظر كيف فعل الدائن بالمدين فى مصر فى هذا العهد وقارنه بوقتنا الحاضر ١٩٤٥ .

٤ ـ استبدال الايرادات المختلفة المخصصة لخدمة الدين المضمون والدين الممتاز والدين الموحد بايرادات أموال الأطيان فى جميع مديريات القطر المصرى ، ماعدا مديرية قنا ، التى سبق تخصيص

---

(١) قارن «برنامج بريتون وودز ـ بنك التعمير الدولى ـ الرصيد النقدى الدولى» على صفحات الوفد المصرى عدد ١٨/٧/٤٥

(٢) جعلت ايرادات ضريبة الأطيان فى القطر كله ، ما عدا قنا ، اذ سبق أن رهنت ايراداتها ضماناً لدين الدومين ، وضامنة لسداد أقساط الدين ، راجع مذكرة عبد الوهاب باشا عن «دين مصر العام» ص ١٧٧ سنة ١٩٤٥ .

ايراداتها بصفة ضمان إضافى لقرض الدومين ، وقد قدرت إيرادات ومتحصلات تلك الأموال فى ذلك الوقت بمبلغ ٤٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى سنوياً ، واشترط أنه لايجوز اجراء أى تعديل فى ضرائب الأطيان ينجم عنه تخفيض أموالها إلى أقل من ٤ مليون جنيه مصرى إلا بعد موافقة الدول (١) .

٥ ـ استخدام المتحصل من الايرادات المخصصة فى سداد المبالغ اللازمة لخدمة الديون المختلفة وذلك حسب الترتيب الآتى :—

أولا — مبلغ ٣١٥٫٠٠٠ ج ك قيمة القسط السنوى المخصص للدين المضمون

ثانياً — فوائد الدين الممتاز · ثالثاً — فوائد الدين الموحد

فاذا لم تف تلك الايرادات لما تستلزمه هذه الديون ، فيؤخذ الفرق من ايرادات الحكومة العامة .

٦ ـ توريد المتحصل من الايرادات المخصصة من جهات التحصيل مباشرة الى صندوق الدين حتى تستوفى المبالغ اللازمة لما يقتضيه الدين وما يزيد عن ذلك يرسل إلى وزارة المالية .

٧ ـ جعل احتياطى صندوق الدين ١٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيهاً مصريا ، وتعهدت الحكومة علاوة على ذلك ، بأن تترك فى صندوق الدين ٥٠٠٫٠٠٠ جنيهاً مصرياً نقداً لمساعدة الصندوق فى دفع كوبونات الديون فى وقتها (٢) ، ذلك أن الأقساط تحل فى العادة قبل موعد جباية الضرائب ، ثم زيد فيا بعد إلى ١٫٧٥٠٫٠٠٠ جنيهاً مصرياً (٣) . وقد ألغيت الاحتياطيات القديمة وأخذت الحكومة المتجمد منها فى صندوق الدين . كذلك تقرر أنه بمجرد ان تصل المبالغ المحصلة من ضريبة الأطيان إلى الحد اللازم لوفاء كوبونات الدين ، فان الزيادة ترسل إلى خزينة المالية مباشرة .

٨ ـ ألغيت الادارة التى كانت تدير موارد الايراد المخصصة لسداد الديون ما عدا الدائرة السنية والدومين . وقد تم سداد الدائرة السنية سنة ١٩٠٥ ، وكانت ديون الدومين فى أول سنة ١٩١١ هى مبلغ ٤٤٦٫٠٠٠ جنيهاً مصرياً ، وأصبحت إدارة الدومين مصلحة تابعة لوزارة المالية « مصلحة الأملاك

---

(١) مع أن قسط الدين السنوى كان ٣٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيها مصرياً فانه نص زيادة فى الاحتياط على أنه لا يجوز تخفيض ضريبة الأطيان الى أقل من ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيهاً مصرياً فى السنة من غير موافقة الدول .

(٢) يقول ،، احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ ،، ص ١٠٨١ أن تخصص مبلغ ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى للتداول ، وأن هذا المبلغ زيد باتفاق الحكومة مع صندوق الدين الى ١٫٦١٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ثم خفض فى سنة ١٩٣٦ الى ١٫١٥٠٫٠٠٠ ج م على أن تورد المبالغ الباقية من الأموال الاحتياطية ومن الوفورات الناتجة من تحويل الدين الى خزانة الحكومة .

(٣) راجع مذكرة أحمد عبد الوهاب باشا عن ،، دين مصر العام ،، ص ١٧٧ وقارن خطاب وزير المالية المصرية فى ١٩ شهر ١٢ سنة ١٩١٣ وأيضاً الدكتور زكى بك عبد المتعال فى كتابه ،، أصول علم المالية العامة ،، .

الاميرية » وبذلك ركزت كل ايرادات الدولة تقريباً فى وزارة المالية المصرية .

٩ ــ حفظ حق الحكومة فى سدادهذه الديون بواقع قيمتها الاسمية ابتداء من التواريخ الآتية :

١٥ يوليه سنة ١٩١٠ للدين المضمون والدين الممتاز

١٥ يوليه سنة ١٩١٢ للدين الموحد

ولا يسدد شىء من هذه الديون قبل هذه المواعيد الا فيما يختص بالدين المضمون الذى يستمر استهلاكه السنوى المقرر لخدمته وقدره ٣١٥٫٠٠٠ جنيه انجليزى (١) ولا يخفى أن دين الدومين يستهلك من ١ ــ ثمن أملاك الدومين التى تباع ٢ ــ الفائض من ايرادات الدومين بعد دفع كوبونات الدين والضريبة العقارية ؛ وفيما عدا هاتين الطريقتين فانه لا يجوز سداد دين الدومين قبل أول يناير سنة ١٩١٥ (٢) فأنت ترى مضار الجمود على المدين وفوائد المرونة على الدائن .

١٠ ــ كل ما يزيد من ايرادات الدومين والدائرة السنية بعد دفع الفوائد بواقع ½ ٤ فى المائة لقرض الدومين و ٤ فى المائة لدين الدائرة السنية ، والمبالغ المتحصلة من بيع الأملاك تستعمل فى الاستهلاك ، و بغير هذه الطريقة لايجوز استهلاك شىء من هذين القرضين قبل التاريخ المحدد لسداد كل منهما ، أى أول يناير سنة ١٩١٥ لقرض مصلحة الاملاك و ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ لدين الدائرة السنية(٣) فهل أصبح الدائن ومستشاره يراقب مصلحة المدين ؟

١١ ــ ألغيت التفرقة بين المصروفات المعتمدة authorised وغير المعتمدة ، وحُفظ باقى المطلوب لحساب تصفية سنة ١٨٨٠ وقدره ١٤٥٫١٥٠ جنيهاً انجليزياً بصفة أمانة فى خزانة صندوق الدين لحين سداد الطلبات الموقوف صرفها (٤) .

---

(١) راجع مادة ٣٨ من الدكريتو بتاريخ ٢٨ نوفبر سنة ١٩٠٤ ، ولكن يستمر استهلاك الدين المضمون بالمبالغ التى تزيد من القسط السنوى ٣١٥٫٠٠٠ ج ك عن القائمة السنوية ، مادة ٣٣ .

(٢) راجع المواد ٤٥ ــ ٤٧ من الدكريتو . وفى آخر سنة ١٩١٢ كان هذا الدين قد استهلك بالفعل .

(٣) طبقاً للاتفاق الذى عقد فى ٢١ يونية سنة ١٨٩٥ قد تسدد الباقى من دين الدائرة السنية فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ وذلك بواسطة المبالغ المتحصلة من بيع أملاك هذه الدائرة ، وكان هذا الدين فى أول سنة ١٨٧٧ يقدر بمبلغ ٩٫٥١٢٫٩٠٠ ج ك وكان عند التسديد يقدر بمبلغ ٤٫٤٤٤٫٣٤٠ ج ك عملا بالمرسوم الصادر فى ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٥ الخاص بهذا الدين .

وعلى أثر الاستهلاكات التى أجريت حسب الشروط المبينة فى الاتفاق المؤرخ فى ٣١ أكتوبر سنة ١٨٧٨ أصبح قرض الدومين جميعه مسدد فى أول يونية سنة ١٩١٣ . وبعد أن كان هذا الدين فى عام ١٨٧٨ يقدر بمبلغ ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ ج ك ، كان عند التسديد يقدر بمبلغ ٣٤٢٫١٤٠ جنيهاً انجليزياً .

(٤) راجع «احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢» ، ص ١٠٨١ وقارن مذكرة عبدالوهاب باشا ص١٧٨ من «دين مصر العام» .

١٢ - استمرار دفع قسط المقابلة وقدره ١٥٠٠٠٠ر١٥٠ جنيه مصرى سنوياً الى ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٠ وذلك من أصل المال المتحصل عن الأطيان التى دفعت عنها المقابلة قبل سنة ١٨٨٠ .

بهذا تمت تسوية الدين العام المصرى ، واستقرت الحالة المالية عقب الاتفاق الودى الانجليزى الفرنسى فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ (١). فبصدور قانون ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بموافقة الدول المعتبر كقانون سنة ١٨٨٠ معاهدة دولية ، نظمت الدول وعلى رأسها انجلترا دين مصر العام ، وفصّلت أنواعه وكل ما يتصل به . فأحل هذا القانون الحكومة المصرية الاعفاء من الالتزام بالوفاء بالدين الموحد والدين الممتاز فى مدى ٦٥ سنة ، ومن التقيّد بأية قاعدة خاصة فى استهلاكه ، ونص على ألاّ تسدد حملة الدين المضمون والدين الممتاز قبل سنة ١٩١٠ والدين الموحد قبل سنة ١٩١٢ ، وأجاز للحكومة الوفاء بالدين العام كله أو بعضه بقيمته الإسمية فى أى وقت تشاء مصر ، وأن تحدد قدر الاستهلاك حسب ما يبدو لها أن تخصصه من المال لهذا الغرض (٢) ، كما استبدل بضمانات الدين تخصيص كافة المبالغ المتحصلة من ضريبة الأطيان فى سائر المديريات عدا مديرية قنا ، على أن تورد مباشرة إلى صندوق الدين للوفاء بخدمة الدين منها واستبقاء مبلغ ٠٠٠ر٨٠٠ر١ جنيه كضمان إضافى لتكوين احتياطى يستعمل عند النقص المحتمل فى حصيلة الضرائب ومبلغ نصف مليون لادارة الحركة ، ويرسل ما يبقى بعد ذلك إلى وزارة المالية (٣) .

وبذلك انتهت سيطرة صندوق الدين على الادارة الحكومية ، وعادت إليها مهامها الأولى المحددة ، فأصبحت أداة لتتسلم وتدفع مبالغ خدمة الدين . وأصبحت الحكومة حرة فى استعمال ايراداتها بعد أن كانت مقيدة من قبل بالضمانات المأخوذة على الايرادات المصرية الرئيسية والقيود المفروضة عليها ، ولكن ظل صندوق الدين تحت ادارة أجنبية ممثلة منذ الحرب العظمى فى سنة ١٩١٤ بهيئة دولية مكوّنة من ثلاثة مندوبين ، انجليزى وفرنسى وايطالى . وفى الواقع فانه لا يوجد فى عهد فؤاد الأول مبرر قوى لوجود هذه الهيئة ، إذ أن الحكومة المصرية قادرة على أداء المهام البسيطة التى

---

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف حيث نبين أن هذا الاتفاق دعا الى استقلال فرنسا فى مراكش بينما قبلت فرنسا أن تطلق يد انجلترا فى مصر وأن لا تطالبها بالجلاء . وقارن الرافعى بك « مصر والسودان » .

(٢) راجع عناصر « المالية العامة والتشريع المالى » الدكتور زكى بك عبد المتعال ص ٦٤٨ — ٦٤٩ .

(٣) لم يتعرض قانون سنة ١٩٠٤ لدينى الدومين والدائرة السنية ، تاركا بشأنهما التنظيم السابق ، وكانا غير خاضعين لصندوق الدين بل لادارة خاصة . راجع « مصطفى كامل » للأستاذ الرافعى بك .

تركت لها اللهم إلا إذا أريد من بقائها ، التمسك بمظهر الاشراف الدولى على الحياة المصرية (١).

وبذا ضمن قانون سنة ١٩٠٤ كل شروط الدين العام واختصاصات صندوق الدين ، كما أن جميع البيانات المدونة فى السندات حل محلها القانون المذكور ، وقد نقلها كما هى ، كتاريخ الاستحقاق مثلا أو استبدل بها أحكاما جديدة كما هو الشأن فى سعر الفائدة والضمانات وسداد حملة السندات والاستهلاك . وظل هذا القانون حتى إلغائه فى ١٤ أغسطس ١٩٤٠ ، الوثيقة الوحيدة التى تحدد نظام الدين العام ، و بذلك ألغيت جميع الأوامر العالية الصادرة بتنظيمه منذ سنة ١٨٧٦ (٢) ، وسوف نرى كيف تطورت هـذه الديون فى عهد فؤاد الأول تطوراً يظهر تقدم مصر الاقتصادى وتخفيف الديون على الميزانية المصرية التى زادت بزيادة موارد الانتاج الاهلى . فقد كان الدين الدولى عظيما على ميزانية لا تزيد عن العشرة ملايين من الجنيهات فأصبح قليلا بالنسبة لميزانية تزيد عن الأربعين مليوناً من الجنيهات كما يستدل على ذلك من الكشف الآتى :

اسم القرض	٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بالجنيه الانجليزى	ميزانية سنة ١٩١٤	٣٠ ابريل سنة ١٩٢٨ بالجنيه الانجليزى	فى ميزانية ١٩٣٩–١٩٤٠ بالجنيه الانجليزى	الاعتمادات المخصصة للدين العام سنة ١٩٤١
الدين المضمون	٧،٩٨٢،١٠٠	٧،٠٤٤،٩٠٠	٤،٦٦٥،١٠٠	١،٦١٥،٦٠٠	٣٠٧،١٢٥
الدين الممتاز	٣١،١٢٧،٧٨٠	٣١،١٢٧،٧٨٠	٣٠،٦٣٣،٩٨٠	٣٠،٦٣٣،٩٨٠	١،٠٤٥،٣٨٤
الدين الموحد	٥٥،٩٧١،٩٦٠	٥٥،٩٧١،٩٦٠	٥٥،٩٧١،٩٦٠	٥٥،٢٥٠،٤٦٠	٢،١٥٤،٧٦٨
المجموع	٩٥،٠٨١،٨٤٠	٩٤،١٤٤،٦٤٠	٩١،٢٧١،٠٤٠	٨٧،٥٠٠،٠٤٠	٣،٥٠٧،٢٧٧

وهكذا انتهى العهد الأخير فى تاريخ مصر المالى وأصبح عبء الدين السنوى ٣،٧١٦،٦٩٠ على ميزانية بلغت ٤٠،١٧١،٠٥٢ جنيهاً مصرياً فى سنة ١٩٢٨ـ ١٩٢٩ ، وهو عبء يبدو خفيفاً بعد أن

---

(١) لم يعد شىء هام من ذلك التاريخ سوى أن الحكومة تخصص الآن مبلغاً سنوياً ،، ثمن أراضيها التى تبيعها لاستهلاك الدين ، وقد خصص لهذا الغرض فى ميزانية سنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ مبلغ ٢٠٠،٠٠٠ ج ، وفى سنة ١٩٢٩- ١٩٣٠ مبلغ ٣٠٠،٠٠٠ ج

(٢) الواقع ، كما يقول زكى بك عبد المتعال فى كتابه ،، علم المالية العامة والتشريع المالى ،، ص ٦٤٩ أن جميع الأوامر العالية السابقة ألغيت الغاءاً صريحاً ، وبعض الأوامر التى لم يقع الالغاء الا على بعضها اما لأنها كانت تنظم حالات انتقال واما لأنها كانت خاصة بدين الدائرة السنية ودين الدومين أصبحت فيما بعد ملغاة بجملتها لاستهلاك الدينين المذكورين .

وقد استهلك من الدين الممتاز فى سنة ١٩٣٦ ما قيمته ٤٩٣،٨٠٠ ج ك ومن الدين الموحد فى سنوات ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ما قيمته ٧٢١،٥٠٠ ج ك . ثم أوقف الاستهلاك منذ الأزمة المالية . أما الدين المضمون فظل استهلاكه السنوى قائماً . وسوف نعود الى هذا الموضوع فى الجزء الثانى من ،، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى ،، .

وصلت مصر إلى ماهي عليه من تقدم في عهد فؤاد الأول . ولكن هذا الحمل كان ثقيلا جداً لما كانت ميزانية الدولة لا تتعدى ٩ مليون جنيها ، كما أن الفائدة التي عادت على البلاد من سلسلة القروض الطويلة التي عقدتها لا تبرر التضحيات التي استوجبتها تلك القروض على الأجيال الحاضرة والآجلة سواء بسواء . وسوف نرى في الجزء الثاني من تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى تطورات القروض العثمانية والديون غير المنظمة ، وأثر الدفع بالورق الاسترليني على هذه القروض وحملة أسهمها ، كما سوف نشرح أسباب إلغاء صندوق الدين وتطورات الدين المضمون والدين الممتاز العام والدين الموحد العام والجزية العثمانية والقروض العثمانية الملحقة بها [1] وقرض مدينة الاسكندرية سنة ١٩٠٢ بفائدة ٣ ٪ وقرضها الثاني سنة ١٩١٩ بفائدة ٥ ٪ ، وما صدر من سندات مصرية على الخزانة المصرية في أول مارس سنة ١٩٣٣ . وسوف نظهر الفروقات الظاهرة بين قروض مصر تحت حراسة الدول [2] وبين

(١) القروض العثمانية تشمل ثلاثة قروض عقدتها تركيا بضمان الجزية المصرية وهي قرض سنة ١٨٥٥ بفائدة ٤ ٪ وقدره ٥ ملايين جنيه إنجليزى ، وقرض النقاع العثماني في سنة ١٨٩١ وقدره ٦٢١٥٨٨٩٩٧ جم بسعر ٤ ٪ وقرض سنة ١٨٩٤ وقدره ٨٠٠٧٠٣٢ جنيها مصريا بفائدة ٣٫٥ ٪ . وقد قرر مؤتمر لوزان سنة ١٩٢٣ أن تتحمل مصر ديون تركيا الثلاثة ، راجع « احصاء شركات المساهمة لسنة ١٩٤٢ » ص ١٠٩٣ .

(٢) من أهم عناصر هذا التطور ما يخص نظام ،، المال الاحتياطي ،، ، فقد رأت الحكومة المصرية بعد انتظام المالية المصرية أنه لما كانت أبواب الايرادات جامدة والمصروفات متجددة لا تتمشى مع حاجات مصر القومية وذلك لقيود الامتيازات الأجنبية على المصريين من حيث الضرائب واختلاف المعاملات ، أن تشرع في تكوين مال احتياطي من فائض الميزانيات لتغطية النفقات الغير العادية ولسد العجز الذى قد يطرأ على الميزانية كلما رأى ناظر المالية عدم استطاعته ضغط المصروفات الى الحد الذى يتفق مع أبواب الايرادات ، وخاصة بعد أن برهنت مصر أن القروض الأجنبية وعرة المسالك ويجب عدم الاعتماد عليها . ونرى أن ناظر المالية فعلا رفع في ٤ مارس سنة ١٨٨٨ تقريراً للخديو توفيق عن سنة ١٨٨٧ المالية وبه أبدى ضرورة تخصيص مال احتياطي عام للنفقات الطارئة ، وأنه صدر أمر عال في ١٢ يولية سنة ١٨٨٨ بايداع مبلغ ٢ مليون جنيه في صندوق الدين كمال احتياطي تشترى به سندات من الدين العام المصرى ، على أن يتكون هذا المال الاحتياطي من فائض الميزانية لاستهلاك الدين مع موارد مصرية أخرى . وبعد تكامل هذا الاحتياطي يعود الاستهلاك الى ما كان عليه بشرط أن يوقف ثانية كلما نقص الاحتياطي عن ٢ مليون جنيه . وفي ٦ يونية سنة ١٨٩٠ من عهد توفيق أيضاً صدر أمر عال بتكوين احتياطي ثان لدى صندوق الدين من الوفر الناتج من تحويل الدين الممتاز من ٥ ٪ الى ٣٫٥ ٪ ومن قرض الدومين وقرض الدائرة السنية ، كما تكون احتياطي ثالث لدى الحكومة ، وهو المال الاحتياطي الخاص ، وذلك من نصيبها في وفورات الايرادات طبقاً للأمر العالي الصادر في ٢٧ يولية سنه ١٨٨٥ الذى قرر تقسيم الوفورات مناصفة بين الحكومه وصندوق الدين راجع زكى بك عبد المتعال في كتابه ،،أصول المالية العامه،، واحمد عبد الوهاب ،،الدين المصرى العام،، وفي عهد عباس حلمي الثاني وحد المال الاحتياطي بأنواعه الثلاثة ، اذ قرر قانون ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ تحويل الأموال المودعة في صندوق الدين الى خزانة المالية . فأصبح الاحتياطي مالا واحداً منذ ميزانية سنة ١٩٠٥ . وقد استمر الاحتياطي في

قروضها تحت اشراف فؤاد الاول . فالحق بين والمصلحة العامة سادت قروض مصر فى العهد الأخير .

الزيادة الى أن بلغ ١٧٬١١٧٬٠٠٠ جنيهاً فى سنة ١٩١٩ من عهد فؤاد الأول . ولكن الحكومة المصرية المسرفة سرعان ما استنفدت هذا الاحتياطى فى سنة ١٩٢٠ اذ أوقفت موارد هذا الاحتياطى ، وعندئذ أعاده فؤاد الأول للتكوين وقسم حسابه الى قسمين : ـ ١ ـ الاحتياطى العام ـ ٢ ـ الاحتياطى الزراعى الذى تقرر بمرسوم بقانون فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٩ للقروض والاعانات الزراعية . ثم أصدر فؤاد الأول قانون ٢٥ يوليه سنة ١٩٣١ لمناسبة انشاء بنك التسليف الزراعى المصرى ، فألغى الاحتياطى الزراعى ، وأصبح المال الاحتياطى موحداً منذ ذلك الوقت .

ومع أن المال الاحتياطى فى عهد فؤاد الأول أصبح موحداً فانه انقسم الى قسمين منذ سنة ١٩٣١ المالية، وذلك تبعاً لطبيعة استثماره . فهناك ١ ـ الاحتياطى المحبوس ٢ ـ والاحتياطى الحر . ولا يخفى أن الاحتياطى الحر موجود تحت تصرف الحكومة ويتكون جانب منه نقداً ويستثمر الجانب الأكبر منه فى سندات الدين المصرى وسندات على الحكومة البريطانية وسندات أخرى مختلفة . أما الاحتياطى المحبوس فهو غير موجود تحت تصرف الحكومة اذ هو عبارة عن المال المستثمر فى اشتراك الحكومة المصرية فى رأس مال بنك التسليف الزراعى وفى القروض الممنوحة لبنك التسليف الزراعى والبنك العقارى الزراعى المصرى والأموال المخصصة لمساعدة ملاك الأراضى الزراعية ورصيد السلف الزراعية والقروض الممنوحة لوزارة الأوقاف والمال المخصص للسلف الصناعية ولسلف الجمعيات التعاونية ورصيد السلف الممنوحة للمجالس البلدية والمحليـة ورصيد الديون المستحقة للحكومة على أصحاب الأملاك المرهونة لدى بنوك الرهونات العقارية .

وقد بلغت جملة الاحتياطى فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٣ مالا يقل عن ٣١٬٤٤٠٬١٢٩ جنيهاً ، وبلغت ٣٢٬٣٧٦٬٨٢١ فى ٣٠ ابريل سنه ١٩٣٥ جنيهاً ووصلت عند وفاة فؤاد الأول مبلغ ٣٢٬٢٠٠٬٦٨٧ جنيهاً فى ٣٠ ابريل سنه ١٩٣٦ ، ثم زادت بعد ذلك الى ٣٤٬٠٤٦٬٣١٧ فى ٣٠ ابريل سنه ١٩٣٧ وبعدئذ أخذت فى التناقص حيث وصلت ٣٣٬٠٦٢٬٥١٩ فى ٣٠ ابريل سنه ١٩٣٨ . وقد بلغ الاحتياطى المحبوس فى ٣٠ ابريل سنه ١٩٣٣ مالا يقل عن ١٣٬٠٩٩٬٤١٩ جنيهاً كما بلغ ٦٬٩٤٩٬٢٤٧ فى ٣٠ ابريل سنه ١٩٣٥ ووصل الى ١٥٬٤١٦٬٥١١ جنيهاً فى ٣٠ ابريل سنه ١٩٣٦ فى آخر عهد فؤاد الاول، ثم نزل بعد ذلك الى ٩٬٠٣٧٬٥٣٦ جنيهاً فى ٣٠ ابريل سنه ١٩٣٧ ووصل ١٠٬٨٧٦٬٧٩٧ جنيهاً فى ٣٠ ابريل سنه ١٩٣٨ . وقـــد أضيف اليه منذ سنة ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨ رصيد حساب مشترى الذهب على ذمة غطاء البنكنوت وسلف وزارة الأوقاف للمساجد وسلف لجمعيات خيرية وأندية رياضية وهيآت أخرى مثل بنك مصر ورصيد حساب أرباب المعاشات عن أثمان أطيان الاستبدال وديون مستحقة للحكومة بمقتضى أحكام وغيرها . ويلاحظ أن الأرباح الناتجة من استثمار الاحتياطى تضاف الى ايرادات الميزانية العامة ولا تضاف الى حساب الاحتياطى نفسه . هذا مع العلم أن الابواب الاخيرة التى أضيفت الى الاحتياطى المحبوس منذ سنة ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨ هى عبارة عن مصروفات مأخوذة مؤقتاً من المال الاحتياطى ، وذلك بدلا من أخذ بعض المصروفات من مال الخزانة العامة مع تقييد بعضها فى حساب العهد تحت التسوية ، والبعض الآخر فى حساب العهد تحت التحصيل ، والبعض الثالث فى حسابات خاصة بأسماء متنوعة كما كان الحال فى عهد عباس حلمى وأوائل عهد فؤاد الاول . قارن تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن الحساب الختامى لسنة ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨ بملحق مضبطة جلسة النواب فى ٣ يولية سنة ١٩٣٩ وراجع « أصول المالية العامة » لزكى بك عبد المتعال صفحات ١٢١ ـ ١٢٥ وأيضاً تقرير لبنك التسليف الزراعى للشيشينى باشا . وسوف نرى كيف تحول استعمال الاحتياطى الى التكوين الانتاجى فى عهد فؤاد الأول وبالأخص فيما يتعلق بالاحتياطى الحر ، مع ما فى حبس المال من مباعدة اقتصادية غير سليمة العواقب .

المبحث الثالث

تحسين إدارة الحكومة المالية

لو بحثنا تاريخ مصر المالى لوجدنا أنه قصة صراع عنيف بين القومية والدولية ، بين مبدأ التدخل الدولى فى شئون الدول الصغيرة و بين القومية الأهلية ، فأصبح هذا الصراع يتحكم بين صور الفوضى المالية التى أدخلتها عناصر الدولية ، و بين الاستقرار القومى الذى تدعو إليه الدول الصغيرة مخافة ابتلاعها من الدول الكبيرة . لهذا إذا أردنا أن ندرس تاريخ مصر المالى فلا نعتمد على المراجع التى تنحو منحى الدولية لأن نظرتها تبعد عن مبادىء القومية ، إذ تظهر للباحث كل مظهر من مظاهر الأهلية بأنه مظهر لا يليق بالأمم المتمدينة الراقية ، ولهذا يتصدع البناء القومى الذى لم يرغب الساسة إقامته فى البلاد الشرقية ، ونتساءل هل اكسبت فكرة الدولية النظامية تقدم مصر من الوجهة المالية ؟ لقد تولد عن تجارب مصر نظام جديد ذو طابع ربوى لتنظيم شئون مصر الاقتصادية ، فظل نظام التفاهم بين مصر ودول أوربا فاقد الأساس والاحساس ، حتى إذا ما عقدت الأمم عدة مؤتمرات فى عهد اسماعيل ، كانت حالة مصر تسير من سوء إلى أسوأ ، وكان مستوى معيشة المصريين فى تدهور مستكين . فقد احتفظت فرنسا وانجلترا والنمسا وايطاليا بحريتها التامة فى العمل والتفاهم مع غيرها إذا ما أرادت انجلترا تحقيق هذا التفاهم والتوجيه . فعاش النظام الدولى فى مصر مفكك الأواصر والعناصر لتمتع الأجانب بالامتيازات وحقوق المعاهدات مما جعل كل فرد أجنبى بل وكل دولة ، حرة دون تحديد واجباتها فى التمتع بتلك الحرية والمسئولية [1] فى مصر المغلوبة على أمرها .

لقد تدخلت الدول فى مالية مصر وتحكمت فى تسوية القروض الأهلية والدولية ، فأحدثت روحاً من الكره بين المصريين والأجانب بما قدمته من تشريع دولى يفقد أهل مصر شعورهم بالاستقلال، ويولد التنظيم الادارى والمالى برغم إرادة المصريين ، ويكسب الأجانب امتيازات لم يكونوا فى حق منها فهل استفاد المصريون شيئاً من هذه الامتيازات الأجنبية والحقوق الكثيرة السياسية التى تمتع بها

---

(١) راجع ألفريد زيمرن Zimmern فى بحثه عن ,, عصبة الأمم وقواعد القانون ,, صفحات ٧٥ و١٠٣ حيث يصف ,, نظام الحقوق الخالى من الواجبات والمسئوليات بل والخالى من التضامن والتنظيم ,, A System of Rights without Duties, & of Responsibilities without Organisation. ويصف أحوال الساسة والمتطفلين والمتنقلين لظروف الأمم الضيقة المختلفة، حيث تتغلب عليهم المصلحة الخاصة، ولا يهتمون بالمصلحة العامة اذا كانت دون تحقيق رغباتهم الفردية الشخصية .

الأجانب دون المصريين فى الضرائب وتسلم الفوائد والأقساط ؟ لقد تجاهلت الدول رغبات الشعب المصرى، فتدخلت فى حياد مصر، واشتركت فى اختيار أمرائها وحكوماتها ، وأرغمت زعماءها على قبول التسويات المالية بما تراءى لها من ضمانات وتوجيهات اقتصادية(١) . فهل كان لتوسط الدول فى حل مشكلة الدين(٢) نزعة لسلم دائم وتعاون مستمر بين مصر والدول الأجنبية ؟ لم تستقر حالة مصر المالية إلا بعد إخفاق الدول فى وضع الأساس للقضاء على الامتيازات الأجنبية مع المحافظة فى مصر على حرية العقيدة والضمير والمساواة فى الضرائب وما إلى ذلك . لقد أملت الدول على مصر سياستها ، فكان التنازع والأطماع سبباً من أسباب وقف تيار المهاترات والعمل على تحقيق المطالب القومية الى حد بعيد ، وسط رغبة بعض الدول فى الاستئثار بالعمل والانفراد بحرية التصرف . فهل خرج من قروض مصر صاحب الأسهم والسندات موفور الكرامة ؟ أم ما زال ينظر اليه المصريون بعين الامتهان والازدراء ، فيخرج من مصر صفر اليدين خاسراً متحسراً (٣)؟ فقد نسى حملة السندات التقاليد الوطنية والعاطفة القومية فى عصر كان شعاره « تقرير المصير وحرية الشعوب » من قيود الماضى وذلات المرابى ، كما نسيت المؤتمرات الدولية فوائد الاتصال الشخصى ومناقشة الآراء على مرأى من أحوال مصر وأهلها وحكامها ؟

---

(١) راجع مؤتمر برلين سنة ١٨٨٤ — ١٨٨٥ حيث وضع القواعد العامة التى تتبعها الدول الأوربية فى استيلائها على الأراضى الأفريقية . وقارن «الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى» للمؤلف . والاهرام ٢٤/ ١٠/ ٣٦ .

(٢) ان من خصائص الدول الاسلامية شيوع روح الانسانية ، اذ هى تسمو على اعتبارات الجنس واللغة وتتفق مع مبدأ الاخاء بين أفراد الجنس البشرى . ومن يراجع كتب الاستاذين فريد وجدى واحمد بك أمين يجد أن مظاهر الطابع الانسانى كان فى القضاء على الرق وعلى مستوى المعيشة غير العادل وعلى التفرقة بين طبقات الأمة المنتجة حتى لا يسترق الانسان لأخيه الانسان . فالدول الاسلامية كانت مهد قيام حقوق الطبقات العاملة على أصولها السليمة ، ولولا الاستغلال الأجنبى فى سخر القنال وغيره لما وجدت هذه التفرقة بين طبقات البشر الانسانى ، كذلك لولا سوء توجيه الثورة الصناعية لما وجد فى مصر من يهمل شئون العمل لمصلحة أصحاب المتاجر الكبرى والمصانع الأجنبية العظمى ، ولما شاع أصحاب القروض يطالبون مصر بتسديد مالا حق لهم فيه ! فالاختلافات الجنسية واللغوية والاجتماعية يعتبرها الاسلام عرض زائل ، أما الجوهر فباق على مر الأجيال . فالاسلام يشير أن الناس خلقوا قبائل وشعوب ليتعارفوا . وقارن محاضر جلسات المفاوضات الرسمية بين فبراير وديسمبر ١٩٢١

(٣) ازدادت عناصر الشك والخوف والطمع والجشع فى نفوس المصريين خصوصاً بعد أن رأوا من مطامع أصحاب السندات والقروض ما رأوا . فكان تصميمهم أن عملوا على المقاومة السلبية حتى تعين الفرصة المؤيدة الى استقرار مبادىء القانون فى العلاقات الدولية على أسس أهلية . فهل كان أصحاب السندات يعتقدون أنهم والمصريين وحدة متماسكة الأجزاء داخل مصر وخارجها حتى عهد عباس حلمى الثانى وبعده حكم السلطان حسين ؟ . وقارن تقرير لجنة ملنر الخصوصية المنتدبة لمصر ٤/ ١١/ ٢٠

(م ٣٠ — ٣)

لقد كانت نتيجة حل ديون مصر مفاجأة كبيرة للوالى والأهالى ، إذ كان هذا الحل على غير رضاء الأهالى ، فزاد تحول الرأى العام المصرى عن الدولية التى قدمت برنامجاً موضوعاً مفيداً للأجانب و بريطانيا دون رعاية للأهداف الوطنية ، فأصبح الأجنبى ممتازاً فوق ماتمتع به من امتيازات أجنبية فى مصر ، بينما أخذت الحكومة المصرية موقفاً سلبياً وحاولت الدعاية لحسن السياسة البريطانية ومجاملة السياسة الفرنسية فى مصر ، فأحرز الأجانب نصراً عظيماً من أجل الرأسمالية ولم ينل الشعب المصرى ما يؤيد رسالته فى الأمل بتحقيق الديمقراطية ، فابتعدت حياة المصريين عن العدالة التى هى أساس كل تقدم فى موارد مصر الأهلية فصفت الديون بآثار المواطن الأهلية ، مع أن نظام الاستئثار فى أوربا كاد يموت موتته الحقيقية ، فتوترت العلاقات بين طبقات الشعب المصرى و بين سلطان النفوذ البريطانى فى مصر ، ولم يتناسى المصريون أو يتساءلوا فى حقوقهم المهضومة ، فنشط رجال الحزب الوطنى وغيرهم ، إن سراً وإن جهراً ، بالمطالبة بالأمانى المصرية ، وعاد المصريون فى عهد فؤاد الاول للمطالبة باستقلال بلادهم وتحمل التبعات الجسام التى تتولد عن هذا الاستقلال ، وقد وضعت البلاد ثقتها فى الأحرار من المصريين ، وما كانت لتوليهم هذه الثقة هباءاً منثوراً ، إذ أنهم قاموا بواجباتهم غير مستخفين بالصعاب مدركين أنهم عقدوا النية على تذليلها . فأصبحت سياسة مصر فى عهد فؤاد الأول تعتمد على دعائم القومية والوطنية ، تريد ضماناً يقضى على الامتيازات الأجنبية و يؤسس مستوى عالياً للمعيشة فتحصل الأمة المصرية على غاية أهدافها لمنفعة أهل البلاد قبل غيرهم ، فتصبو البلاد إلى الرقى والتقدم متسلحة بالخبرة ومعتصمة بحبالها . فقد أضاعت الديون عناصر العدالة الاجتماعية والديموقراطية والحزبية (١) . فهل كانت

---

(١) يقال أن العقلية الدولية بدأت تظهر بأجلى معانيها فى العصر الذى درسناه ، ولكن من درس تاريخ مصر المالى والتشريع الاقتصادى فى هذا العهد يجد أن العقلية الدولية كانت تنظر الى الشرق نظرة تخالف نظرتها الى أهل الغرب ، فلم يعن أهل الغرب بمشاكل مصر وآلامها وآمالها التى تجعل المصريون يشعرون بوجود هذه العقلية الدولية ، ولهذا لم يتحقق نمو الاتجاه الدولى فى العقل المصرى . قارن ألفريد زيمرن فى كتابه ,, مسائل السلم Problems of Peace ,, صفحات ١ — ٢ وراجع ,, نحو عالم جديد ,, للدكتور راشد البراوى ص ٨٥ حيث يشعر القارئ فى مواجهة مشكلة الديون المصرية أنه يعيش فى عالم الخيال أكثر منه فى عالم الحقيقة . فهل نقصد بالعقلية الدولية فى مصر المتمصرين والأجانب وقد عاشوا عيشة استقلالية لا تفيد مصر ولا المصريين بدليل انخفاض مستوى المجتمع المصرى واستمراره نحو الانخفاض النسبى ؟ وهل كانت السياسة العليا فى مصر تدعو الى تأليف القلوب وتوحيد المشاعر وتعميم الثقافة ؟ أم كان سوء الظن من حسن الفطن ؟ الحق أن اتصال الأجانب بالمصريين وبحكومتهم ساعدت على ضيق الأفق العقلى وأوجدت روح التعصب الدولى ! ويكفى أن نرجع الى الاتفاق الودى فى سنة ١٩٠٤ لنرى أن المالية العليا حددت علاقات الدول بمصر ، ودعت الى تفوق سلطان بريطانيا دون الأمم الأخرى ، فدعت أصول التقييد الاقتصادى لا التحرير المالى والاقتصادى مع أن مدرسة منشستر بزعامة روبرت كوبدن وجون

النهضة المصرية نذيراً بنهاية التدخل الأجنبي فى شئون مصر المالية وما تشمله من ضرائب وتحسين إدارة الحكومة المالية ؟ أم أنها انتهت بزيادة سلطان النفوذ البريطانى فى مصر عن طريق المصريين أنفسهم ؟

سياسة الاصلاح فى الادارة الحكومية :

شاهدت الفترة التالية للاحتلال البريطانى سياسة التخصص والنزعة إلى بلوغ الزراعة غايتها ، فنفذت الاستشارة البريطانية مشاريع الرى الكبرى وزادت المساحة المزروعة من ٤٫٧٠٠٫٠٠٠ فدان فى أوائل عهد الاحتلال الى ٥٫٢٠٠٫٠٠٠ فى عصب عهد عباس حلمى الثانى ، وعظم الانتاج الزراعى وزادت العناية بالمحاصيل الصيفية ، وكان أهمها القطن الذى أصبح فى عهد الاحتلال عماد الثروة المصرية ، إذ أصبحت المساحة المخصصة لزراعته لا تقل عن ١٫٧٠٠٫٠٠٠ فدان سنة ١٩١٣ ، بعد أن كانت ٩٠٠٫٠٠٠ فدان فى أوائل عهد الاحتلال . وقد توافرت الأموال الأجنبية والمصرية وزادت إيرادات الحكومة وتوازنت الميزانية المصرية ، فاستقرت الأحوال المالية بعد الاضطراب الذى تميز به عصر اسماعيل إلى حد كبير ، وتوفيق إلى أمد قصير .

وطبقاً لمبادىء هذه السياسة انصرفت جهود المصريين إلى الزراعة على حساب الصناعة والتجارة ، وفاقت العناية بزراعة القطن كل عناية بشئون مصر الاقتصادية الأخرى ، وبرغم الأرباح الناتجة عن زراعة القطن وأسواق تصديره ، فإن هـذا المحصول أصبح متحكماً فى حياة البلاد الاقتصادية وأصبح رخاء المصريين وشقاؤهم متوقفاً على غلة القطن الذى ارتبط أسعارها بظروف عالمية ، كما أن التخصص بالقطن ضحى العناية بالحاصلات الزراعية الأخرى ، وأصبحت مصر تستورد غذاء أهلها من خارج البلاد[1] . فزادت بذلك رؤوس الأموال الأجنبية التى تمول التجارة المصرية ، فأصبحت سيطرة الأجانب على شئون مصر الاقتصادية كاملة التوجيه والنفوذ الشامل ، وقد صرح اللورد كرومر فى تحديد الاصلاح « أن من الواجب الحد من كل ما يعطل أو يقلل من أهمية الانتاج الزراعى » وبهذا أصبح دخل الحكومة منصرفاً جله ، بعد خصم النفقات الادارية العامة ، إلى تنمية الثروة

برايت وبلى، آدم سمث وجون استيوارت مل وباستيا Bastiat كانت تدعو الى حرية التجارة ، وكان باستيا يحاول تحرير سعر التبادل والصرف من قيودات الدول فى معاملتها التجارية العامة ، وراجع مقال باستيا عن تحرير سعر الصرف Association pour la liberté des Echanges ، ونرى أنه بينما كانت فترة سنوات ١٨٦٠ — ١٨٨٠ هى فترة انتصار حرية التجارة فى أوروبا كانت أكبر فترة من فترات قيود مصر فى شئونها المالية والاقتصادية قارن «مركز مصر الاقتصادى» للمؤلف .

(١) هبطت المساحة المخصصة لزراعة القمح من ٢٠٫٦ ٪ فى سنة ١٨٧٩ الى ١٦٫٩ ٪ فى سنة ١٩١٣ فزادت الواردات من القمح والدقيق من ١٢٥٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٨٥ الى ٢٫١٩٦٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٣ . وبينما تقصت المساحة المخصصة

الزراعية واستغلالها استغلالا تجارياً لا كفائياً(١) . وتوارت الصناعات الاهلية عن الانظار .

وتحقيقاً لهـذه السياسة الاقتصادية الزراعيـة تقررت الرسوم الجمركية على أساس مالى بحت ، فأصبحت الرسوم تجبى لا بغرض الحماية وإنما بغرض زيادة الدخل الأهلى العام . فكانت الرسوم الجمركية فى عهد عباس حلمى الثانى لا تزيد عن ٨ ٪ من قيمة الواردات ، سواء أكانت من المفردات الضرورية أو الكمالية أم من المواد اللازمة للصناعات الأهليـة . فنشأ عن ذلك تدفق المنتجات الأجنبية على مصر ، كما زادت خدمات النقل والتأمين البريطانية .

وفى عام ١٨٩٠ فرضت ضريبة الباطنطا التى سبق أن شرحناها ، وبرغم إلغائها فى سنة ١٨٩٢ فقد ساعدت على هدم التوجيهات الصناعيـة الأهليـة . وفى عام ١٩٠١ فرضت الحكومة المصرية ضريبة تعادل مقدار الرسوم الجمركية التى كانت تحصل من الغزل والأنسجة القطنية المستوردة من الخارج ، وبذلك نفذت موارد الصناعات الأجنبية التى شيدت فى مصر ، وزادت الواردات الأجنبية من المنتجات الكاملة الصنع فى الخارج .

وبينما كانت مصر غير قادرة على عقد المعاهدات التجارية اعترفت بعض الدول سنة ١٨٨٤ بحق مصر فى عقـد اتفاقات تجارية مصرية مستقلة عن الدولة العثمانية ، ولم تشأ بعض دول أوربا الاعتراف بهذا الحق وفضلت التمتع بنصوص المعاهدات التى أبرمت بينها وبين تركيا فى عهود سابقة مختلفة ، ولكن هذه الرعوية لم تدم طويلا حيث قبلت انجلترا وايطاليا والولايات المتحدة والبرتغال والنرويج التعامل بلائحة الجمارك المصرية مقابل منحها معاملة « الدولة الأولى بالرعاية » ومع أن مصر عقدت اتفاقات تجارية مع كثير من الدول، إلا أن فئة التعريفة التى كان يتفق عليها مع أية دولة كانت تسرى على الدول جميعاً بسبب نص « الدولة الأولى بالرعاية(٢) » . ومع أن مصر جدّت فى التخلص من فئة الثمانية فى المائة التى فرضتها تبعيتها لتركيا ، واتفقت مع انجلترا عام ١٨٨٩ على رفع هذه النسبة إلى ١٠ ٪ بالنسبة لعدد معين من السلع ، فان هذا الاتجاه نقضته الاتفاقات التالية وبخاصة الاتفاق

القمح زادت المساحة المخصصة للذرة وأصبحت ٢٦ ٪ من مجموع الأراضى المزروعة ، وهذا يدل على انخفاض مستوى معيشة المصريين الذين بدأوا يعيشون على الذرة والشعير بدلا من القمح والدقيق والفول ، ولا يخفى أن مساحة الفول هبطت أيضاً من ٦٠٠٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٨٥ الى ٤٧٠٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٩١٣ ، وإذا زادت مساحة الأرز فهذا ناشىء من توافر المياه الصيفية نتيجة لانشاء خزان أسوان ، فقد زادت مساحة الأرز من ٥٠٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٨٥ الى ٢٥٠٫٠٠٠ فدان فى سنة ١٩١٣

(١) راجع مقال اسماعيل صدقى باشا فى العدد الخاص الهلال ، وقارن « تاريخ مصر الاقتصادى » المؤلف .

(٢) راجع «« مركز مصر الاقتصادى »» المؤلف وقارن المفاوضات الرسمية فى ٢١/٣/١٩٣٠ .

المعقود مع ألمانيا سنة ١٨٩٢ حيث تعهدت الحكومة المصرية ألا تزيد الرسم على السلع الألمانية عن ١٠ ٪ . وفى سنة ١٩٠٢ أبرمت مصر اتفاقاً مع فرنسا هبط بهذه النسبة إلى ٨ ٪ فاستفادت بذلك بقية الدول المتعاقدة مع مصر طبقاً لمبدأ « الدول الأولى بالرعاية » . وقد أدت السياسة الجمركية التى اتبعتها مصر إلى تمسك مصر بالزراعة مما دعا إلى انخفاض مستوى معيشة المصريين[1] .

ونضيف إلى هذا أن الامتيازات الأجنبية التى تمتع بها الأجانب بموجب المعاهدات والعرف كانت أكثر أثراً فى تحديد نهضة مصر المالية . فنظام الامتيازات كان مطبقاً على مصر[2] ومحكوماً بالمعاهدات التى عقدتها تركيا مع الدول ، ومع ذلك فقد تأثرت مصر منه بعنصرين إضافيين :

أولاً : العرف إذ لم يبلغ مدى الامتيازات فى أية ولاية من الأمبراطورية العثمانية مابلغه فى مصر ، فهناك قواعد لم تبررها المعاهدات[3] بل كانت مخالفة لنصوصها حيث أخذت قوة القانون بسبب التقاليد[4] ثانياً : إنشاء المحاكم المختلطة وذلك على أثر الاتفاقات المعقودة ما بين الحكومة المصرية والدول المتمتعة بالامتيازات فى سنة ١٨٧٥[5] . وبعد أن كانت الامتيازات مجرد منحة للأجانب توضع فى ديباجة مقدمة المعاهدات بغرض اجتذاب الأجانب إلى مصر والاقامة بها ومزاولة التجارة والصناعة دون أن يتعرضوا إلى تعسف السلطات المحلية فى مسائل الضرائب وغيرها ، أصبحت مصدراً لأعظم المساوىء وسوء الاستعمال ، ولم تصبح ثابتة إلا بمعاهدة الدردنيل فى ٥ يناير سنة ١٨٠٩ ونصت المادة الرابعة من هذه المعاهدات بين تركيا وانجلترا على أن يستمر العمل بمعاهدة سنة ١٦٧٥ وهى التى أعفت الأجانب من الضرائب الكيدية التى كانت مفروضة بسبب الصبغة الدينية لقوانين ذلك العصر وبخاصة ضريبة الجزية ، وهى ضريبة على الرؤوس يدفعها غير المسلمين[6] . فنصوص

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » المؤلف . وراجع « مشروع اتفاق مصر - انجلترا » ٣/٨/١٩٢٩ .

(٢) راجع « الضرائب المباشرة » الدكتور الرفاعى ص ١٣٩ . وقارن بيان توفيق نسيم باشا ١٤/١١/٣٥

(٣) راجع يحى الدين بركات باشا فى كتابه « الامتيازات الأجنبية » طبعة سنة ١٩١٢ .

Des privilèges et immunités dont Jouissent les ètrangers en Egypte.

(٤) راجع دى روساس Du Rausas فى كتابه « أحكام الامتيازات فى الامبراطورية العثمانية فى جزئيه سنة ١٩١٠ و ١٩١١

Le Régime des capitulation dans l'Empire Ottoman.

(٥) راجع « القانون الخاص بالأجانب من وراء الامتيازات » تأليف سكوت

The law affecting foreigners in Egypt as the result of capitulations.

(٦) راجع الدكتور عبد الحكيم بك الرفاعى فى كتابه « الضرائب المباشرة » ص ١٤١ حيث يقول أن ذلك يظهر من الامتيازات الانجليزية فى سنة ١٦٧٥ ونصها « لايدفع الانجليز أو الرعايا الانجليز المقيمين فى ولايتنا ضريبة الفردة » ، ويقول أيضاً أن المادة ٧٦ من الامتيازات الفرنسية فى سنة ١٧٤٠ نصت على « أن لايطالب الفرنسيون بدفع ضريبة الجزية » .

لامتيازات ما كانت تعفى الأجانب من الضرائب وما كانت ترمى إلى إعفاء شامل من الضرائب لمصلحة الأجانب . وقد استوفى بهى الدين بركات هذا الموضوع حقه فى كتابه «الامتيازات الاجنبية فى مصر» .

أما تفسير المحاكم المختلطة لنصوص الامتيازات الخاصة بالضرائب ، فقد تحوّلت وتعدلت . فبعد أن فسر بعض العلماء نصوص الامتيازات بأنه يترتب عليها ألاّ تفرض ضريبة بدون موافقة الدول المتمتعة بالامتيازات تقبّلت المحاكم المختلطة التفرقة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، فقررت أن لا تفرض الضرائب المباشرة على الأجانب دون موافقة الدول صاحبة الامتيازات . أما الضرائب غير المباشرة فللحكومة المصرية الحرية الكاملة فى فرضها ، وقررت أيضاً أن تسرى القوانين المالية المصرية الخاصة بالضرائب على الأشخاص المعنوية المصرية كما تسرى على الأجانب غير التابعين للدول صاحبة الامتيازات.

٢ — ضريبة الأراضى

تبين لنا أن الأوضاع المالية والتشريع المالى كان منقلب الاوضاع ، فقد تدخلت الأجانب فى شئون مصر المالية والاقتصادية ، لا بقصد نفع الأهالى، بل لانتفاع أصحاب الديون الأجنبية ، فأصبحت الديون والامتيازات الأجنبية تتدخل فى جميع نواحى مصر الاقتصادية . وقد شعرت مصر بوطأة الديون الأجنبية كما شعرت بوطأة الامتيازات الأجنبية من الوجهة المالية ، ومن ثم حاولت التخلص منهما ، وبذلت فى ذلك جهوداً جبّارة . وإذا كانت أولى المحاولات بتحقيق خلاص مصر من الديون الأجنبية ومن الامتيازات قد دعت إلى تدخل بريطانيا فى شئون مصر الاقتصادية[1] فإن مؤتمر

(١) الغرض من التشريعات المالية واستقرار أحوال الأمة هو فى دراسة الميزانية وبيان القواعد الواجب تطبيقها على الموارد العامة وكيفية تخصيصها لحاجات الدولة وشرح النظام المالى بشأنها . أما الوضع الذى رأيناه فى حالة مصر منذ عهد الاحتلال فقد كان الغرض منه توجيه موارد الأمة لما فيه خير الدائنين من الأجانب ، لهذا أصبحت ميزانية مصر ثانوية بالنسبة لدراسة موارد الأمة لما فيه تنمية أحوال الانتاج والاستهلاك العام . وقد كان الأولى بمصر اذا كانت حرّة مستقلة أن تدرس أصول الموارد العامة فى الانتاج وتبحث طبيعة الموارد التى يحصل بالدولة الاتجاه اليها لتغذية ماليتها وشرح الوسائل المتبعة بهذا الشأن ، راجع زكى بك عبد المتعال فى كتابه ,, المالية العامة والتشريع المالى ،، ص ١٨٣ وقارن الدكتور عبد الحكيم بك الرفاعى فى كتابه «الضرائب المباشرة» ص ١٤٧ . وراجع المذكرات المتبادلة بشأن مقترحات اتفاق انجليزى مصرى ، بتاريخ ١٩٢٩/٨/٣ ، وهنا نرى لزاما علينا أن نشير الى المجموعة القيمة الخاصة بالمفاوضات المصرية البريطانية التى انتهت بمعاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا فى ٢٦ /٨ /١٩٣٦ وبيان رئيس الوزارة عنها بمجلس الشيوخ فى ١٩٣٦/١١/١٧ وموقف نعود اليها فى الجزء الثانى من ,, تاريخ فؤاد الاقتصادى ،، ونبحث على ضوئها المضار والمساوىء الاقتصادية التى نشأت عنها فى مجال الانتاج والسياسة النقدية والمصرفية العامة . راجع ,, سعد زغلول ،، للاستاذ عباس محمود العقاد

لندرا فى سنة ١٨٨٥ أسفر عن تصريح مشترك تعترف فيه الدول بأن العدالة تقضى بأن يخضع الأجانب للضرائب كالوطنيين ، وقبلت الدول فى هذا المؤتمر أن تطبق على الأجانب ضريبة المبانى الصادرة بمرسوم ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ، وتعهدت بأن تقبل فرض ضريبة « الباطنطا » وضريبة الدمغة على الأجانب . وفعلا أعدت الحكومة المصرية فى أواخر عهد محمد توفيق باشا مشروع ضريبة المهن « الباطنطا » ووافقت عليه الدول فى شهر مارس سنة ١٨٩١ ، ولكن الجاليات الأجنبية فى مصر عارضت فى هذه الضريبة معارضة شديدة أدت إلى إلغائها فى شهر يناير سنة ١٨٩٢ . ولهذا لم يقدر لها البقاء إلا لمدة تقل عن السنة من عهد توفيق باشا .

ولا يخفى أن الضريبة وسيلة لتوزيع الأعباء العامة على الأفراد ، وهى الطريق العادى لحصول الدولة على الايراد ، والواجب أن لا يمتاز الأجنبى عن المصرى مهما تعددت الضرائب وتنوعت أشكالها واختلفت تفاصيلها وتباينت تطبيقاتها ، إذ أن المبادىء العامة التى تحكمها واحدة لا تتغير سواء أ كانت فى مصر على المصريين أم فى البلاد الاوربية على الأجانب المتمتعين بالامتيازات الاجنبية تحت الرقابة الأهلية (١) . وقد كانت الضرائب فى عهد توفيق وعباس حلمى تستخدم لتسديد الديون كما تستخدم لأغراض اقتصادية واجتماعية تساعد على تسديد الديون الأجنبية ، إذ أن الضريبة وسيلة للتأثير فى الانتاج والتوزيع والاستهلاك . ولكن أنى لمصر أن تسعد بنظام ضرائب حر ، وقد أصبحت الضرائب وسيلة لا لتدبير المال للدولة بل الطريق الوحيد لتسديد الديون الأجنبية وتمتع الأجانب بامتيازاتهم فى مصر ! ألم يقتضى الأمر أن تحصل مصر على موافقة الدول المتمتعة بالامتيازات قبل أن يكون لها الحق فى فرض ضرائب مباشرة على الاشخاص الطبيعيين والشركات المساهمة الأجنبية ؟

وقد كانت الضريبة المباشرة القائمة بمصر هى الضريبة العقارية على الأراضى الزراعية والمبانى

---

(١) الحق أن تشريع الضرائب تحت المراقبة البريطانية الفرنسية عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية تقرر لأغراض مالية وتطبق على الأموال والأشخاص ، فهى تتصل فى عهد توفيق باشا وعهد عباس حلمى بالقانون العام ؟ وكان للسلطة التنفيذية تحت الاشراف الأجنبى حق اصدار لوائح تنظيمية بقرارات وديكريتات لتطبيق الضرائب وتنفيذها ، قارن أحمد بك ممدوح مرسى فى كتابه « الضريبة على الايرادات ، علماً وعملا » الجزء الأول ص ٥ . وقارن زكى بك عبد المتعال فى كتابه ,, أصول المالية العامة ,, ص ١٨٥ حيث يقول ,, أن الضريبة مبلغ من المال تجبيه الدولة لكفاية حاجات المصالح العامة ,, فهى تطبق على الموجودين بالبلاد من غير رعيتها تبعاً لما يملكون من أراض وأموال . فالضريبة فريضة الزامية نقدية على جميع سكان الدولة ، تنفقها الدولة للمصالح العامة . فالمصلحة العامة أساس الضرائب . والغرض الأساسى الضريبة تغطية نفقات الدولة

بعد الخزانة العامة بالأموال قارن مشروع اتفاق بين الدولتين المصرية والبريطانية لتسوية المسائل المعلقة بينهما سنة ١٩٢٩ .

يدفعها المصريون ويمتنع الأجانب عن تسديدها للحكومة المصرية (١) ومع أن الخط الهمايونى الصادر فى سنة ١٨٥٦ نص صراحة «بما أن القوانين التى تنظم البيع والشراء والتصرف فى الملكيات العقارية تنطبق على كل رعايا الامبراطورية العثمانية ، فانه يجوز الاذن للاجانب بتملك العقار فى ولايتنا مع مراعاة القوانين واللوائح ودفع نفس التكاليف «الضرائب» المفروضة على الوطنيين ، وذلك بعد ابرام اتفاقات مع الدول الأجنبية » فان الأجانب فى مصر لم يراعوا التشريع الذى حقق لهم التمتع بالملكية العقارية فى مصر . فقد قبلت الدول الخضوع لكافة اللوائح والقوانين فى تركيا وصدر قانون ١٠ يونيه سنة ١٨٦٧ وقرر أن يكون للأجانب الحق فى العقارات داخل المدن وخارجها Immeubles urbains et ruraux بشرط أن يدفعوا الضرائب المفروضة أو التى يفرض على الأراضى المبنيه وغير المبنية ، ولكن فى مصر ، مع أن الأجانب تملكوا الأراضى قبل صدور قانون ١٠ يونيه سنة ١٨٦٧ بمدة طويلة ودفعوا الضرائب ، فانهم كثيراً ما تهربوا من تسديدها (٢) كذلك بينما تهرب الأجانب من دفع الضرائب العقارية دون مناقشة فى شرعيتها ، فانهم رفضوا دفع ضريبة المبانى المفروضة بمرسوم سنة ١٨٨٤ برغم قانون ١٠ يونيه سنة ١٨٦٧ الذى ينص فى المادة الثانية منه على «إلزام الأجانب بالوفاء بجميع التكاليف المفروضة أو التى تفرض فى المستقبل على الأراضى المبنية» (٣)

(١) لم يكن للأجنبي الحق فى تملك الأراضى فى الامبراطورية العثمانية ، ولكن فى ١٠ يونية سنة ١٨٦٧ خول هذا الحق للأجانب بعد مفاوضات طويلة ، على أنه رغم المنع لجأ الأجانب كعادتهم الى الاحتيال لامتلاك الأراضى المصرية ، فاشتروا العقار المصرى باسم شخص ثالث جنسيته عثمانية أو باعتبارهم عثمانيين فى عقود البيع ، وما كان هذا الوصف ليزيل عنهم جنسيتهم الأصلية ، وبذلك تمكنوا من امتلاك الأراضى المصرية بطرقهم الملتوية وتشبه بهم من تشبه من أهالى البلاد .

(٢) يقول الدكتور عبد الحكيم الرفاعى فى كتابه « الضرائب المباشرة » ص ١٤٥ أن الأجانب تملكوا الأراضى قبل قانون ١٠ يونيه سنة ١٨٦٧ بمدة طويلة ودفعوا عنها الضرائب ، ومن ثم دفعت الضريبة العقارية فى مصر ، وتملك الأجانب الأراضى قبل أن يتقرر حقهم فى ذلك فى بقية الامبراطورية العثمانية ، ويقول أن مسألة دفع الأجانب لضريبة الأطيان لم تكن محل مناقشة ، فالأجانب الذين يملكون الأراضى فى مصر لم ينازعوا فى شرعية الضريبة ، بل وجدوا أن من الطبيعى الخضوع اليها وعلى ذلك فليس صحيحاً القول بأن فرمان ١٠ يونيه سنة ١٨٦٧ هو الذى فرضت بموجبه ضريبة الأطيان فى مصر ، اذ فى عهد محمد على باشا تملك كثير من الأجانب الأرض وأجاز لهم سعيد باشا تملك الأراضى الخراجية لاقامة مصانع لحلج القطن عليها .

(٣) يقول الدكتور عبد الحكيم الرفاعى فى كتابه « الضرائب المباشرة » ص ١٤٦ أن هذا الموقف غير قانونى يتعارض مع نص القانون الذى وافقت عليه الدول ، وأن المحاكم المختلطة أيدت هذا الموقف وأشار الى ذلك فى حكم صادر من محكمة الاستئناف فى ٧ مايو سنة ١٨٩٠ اذ جاء به أنه رغم قانون ١٠ يونيه سنة ١٨٦٧ الذى يجعل حق الأجانب فى تملك العقارات خاضعاً لشرط دفع الضريبة ، فان إعفاء الأجانب فى مصر من الضريبة على المبانى أصبح حقاً مكتسباً بالعرف ، واستلزم

ولهذا لم يخضع الأجانب لضريبة المبانى إلا بعـد الاتفاق المعقود مع الدول الأجنبيـة فى مؤتمر لندرا سنة ١٨٨٥ . والحق أن الضريبة العقارية لم يأخذبها الأجانب إلا عند ما فهموا التكييف القانونى للضريبة نفسها ، ووازنوا بين الضريبة والرسم . فالضريبة فى الحقيقة تشمل النظريات العامة الخاصة بها من أنها دين عام على المواطنين كما أنها ثمن يبتاعون به مزايا الحيـاة الاجتماعية ، وهى بدل خدمة كما أنها جعل تأمين وحصة اشتراك ، فالدولة تؤدى الخدمات العامة للأهالى والأجانب سواء بسواء ، فأعمال الرى والصرف وأعمال الأمن ومد الخطوط الحديدية لنقل الحاصلات الزراعيـة ، وإيجاد الأسواق العامة لفائدة الحاصلات الزراعية تفيد الأجانب كما تفيد المصريين ، ولا بد أن يتحمل كل فرد نصيبه فى تحمّـل أعباء الدولة العامة[1] فالضريبة العقارية فريضة لازمة لا يمكن التخلص من أدائها بحجة عدم الاشتراك أو بعدم قبول الخدمات العامة التى تؤديها الدولة للأفراد طوعاً واختياراً أو كرهاً وإجبارا . والواجب أن يتحملها كل سكان القطر ، اذ أنهم يتمتعون بالنفقات العامة مهما تفاوتت درجات هذا الانتفاع[2] . ومهما اختلفت وجوه النظر بين الأجنبى والمصرى فى معنى الصالح العام .

وسوف نرى كيف نصّت جميع مشروعات الاتفاق مع بريطانيا فى عهد فؤاد الأول من مشروع ملنر فى سنة ١٩٢٠ إلى معاهدة الصداقة والتحالف المعقودة فى سنة ١٩٣٦ على أن نظام الامتيازات عتيق لا يتفق والحالة القائمة فى مصر[3] . فى عهد فؤاد الأول وعهدنا الحاضر الذى ساير ظروفنا القائمة .

. عقد اتفاقات جديدة للسماح للحكومة المصرية بجبايتها من الأجانب ابتـداء من ١١ ابريل سنة ١٨٨٦ على أساس مرسوم ٣ فى مارس سنة ١٨٨٤ . قارن مذكرة يحيى الدين باشا بركات عن ,, المعاهدة المصرية البريطانية ,, .

(١) راجع آدم سمث فى كتابه ,, ثروة الأمم ، الكتاب الخامس ، الفصل الأول ,, وقارن مونتسكيو فى كتابه ,, روح القوانين Esprit des lois الكتاب الثالث عشر ، الفصل الأول ,, وأيضاً ميرابو فى كتابه ,, نظرية الضرائب Theorie de l'impôt ,, حيث يقول ,, أن الضريبة مبلغ يقدم للحصول على حماية النظام الاجتماعى ,, .

(٢) راجع زكى بك عبد المتعال فى كتابه ,, أصول المالية العامة والتشريع المالى ,, ص ١٩٧ حيث يقول أن فلاسفة القرن الثامن عشر ,, رأوا الدولة ممثلة فى شخص حاكم مستبد يفرض الضرائب تبعاً لهواه ، فأرادوا الحد من سلطانه بنظرية العقد المالى . واذا أمعن النظر الحقيقة الواقعة لوجد أن الضمان ضد التعسف فى الضريبة لا يكون بتكييفها على أساس نظرى ، بل بكيفية استعمال حقوق السيادة والسلطة التى مصدرها الأمة و باعتراف الدستور للممولين بحق تقرير الضرائب بواسطة ممثليهم ,, .

(٣) راجع الدكتور عبد الحكيم الرفاعى فى كتابه ,, الضرائب المباشرة ,, ص ١٤٧ حيث يشير الى المادة ١٣ من هذه المعاهدة التى وردت فى الآتى ,, يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور أن نظام الامتيازات القائم بمصر لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ، ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر فى الغاء هذا النظام بدون ابطاء ,, راجع مذكرة احمد محمود باشا .

وضريبة الأرض فى مصر هى فى الواقع من أقدم أنواع الضرائب إذ كانت الأرض أهم وعاء تفرض عليه الضريبة (١) ويقول الدكتور عبد الحكيم الرفاعى أنه «ربما كانت الضريبة العقارية أقدم عهدا من ضريبة الفردة أو الرؤوس» والحق أن الارض فى مصر وضرائب العقار كانت أهم مصدر لايرادات الحكومة المصرية من مصر الزراعية ، إذ أن ضريبة الارض أكثر عناصر الثروة وضوحاً ولا محل للمناقشة فى مشروعيتها ، ولو أن الأجانب فى عهد الاحتلال أرادوا إظهار خلاف الواقع بالنسبة للامتيازات الأجنبية التى وصفناها فيما سبق (٢) . ومع أن العقار وضريبة الأرض تطورت بتطور الظروف والمناسبات والتقدم الاقتصادى فى الدولة ، فان المصريين مازالوا يعتمدون على ضريبة الأرض فى مباحثهم المالية العامة (٣) ويرجع ذلك إلى منشأ تقسيم الأراضى فى الشريعة الاسلامية (٤) . فالخراج سواء أكان خراج مقاسمة أى ضريبة على الدخل أم خراج وظيفة أى ضريبة ثابتة على الأرض زرعت أم لم تزرع ، كان واجب السداد بعد تحديده وتقييده وعدم تغييره . فاذا ما وقع حادث قهرى أوتلف للمحصول بسبب فيضان أو قحط ، فان الوالى كثيراً ما نزع إلى تخفيض قيمة الضريبة على الأراضى ، وذلك طبقاً للعدالة الاجتماعية حتى يأمن الناس الخروج عن الواجب .

وقد كانت الأراضى العشورية والأراضى الخراجية شائعة فى مصر حتى أن محمد على باشا اعترف بها عند ما قام بمسح الأراضى المصرية وقسمها إلى قسمين واستبعد من الزمام الأراضى البور « غير المنزرعة » ووزعها على كبار الموظفين وأعيان الدولة لزراعتها والعناية بأمرها وكانت هذه الأراضى

---

(١) راجع ,, الضرائب المباشرة ،، للدكتور الرفاعى ص ١٠٤ وقارن ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، المؤلف ص ٦٠٧ .

(٢) راجع مركز مصر الاقتصادى ،، للمؤلف حيث نشرح تعلق اللورد كرومر بنظارية الفيزيوقراطيين فى أهمية الضرائب العقارية على الأراضى المصرية ، وأهمية الأرض فى تحمل هذه الضريبة المباشرة ، فقد اعتبر الطبيعيون ,, الفيزيوقراط ،، أن الأرض وحدها هى التى تغل ناتجاً صافياً Impôt unique فاقترحوا فرض ضريبة وحيدة على الأرض . وقارن هنرى جورج فى كتابه ,, المعادة والربع والفائدة والأجور ،، . وقارن ,, الأرقام تتكلم ،، للأستاذ حود؛ فى مجلة الشرق الجديد

(٣) راجع الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ،، ليعقوب باشا أرتين ، وقارن ,, الملكية العقارية فى مصر ،، للدكتور محمد كامل مرسى بك وأيضاً ، وثائق لجنة السجلات العقارية ، ، وأخيراً ,, الضرائب والأطيان ،، لجرجس بك حنين

(٤) يقسم المسلمون الأراضى الى نوعين : — ١ — الأراضى العشرية وتفرض عليها الضريبة بمقدار العشر عيناً ٢ — الأراضى الخراجية ويفرض عليها الخراج بنسبة أعلى من العشر قليلا . وأساس التفرقة يتوقف على عناصر ثلاثة وهى ,, المركز الجغرافى ،، وتظام الرى والخصوبة ،، ,, وديانة المالك ،، . وقد كان الامام فى كثير من الأحوال ملزماً بتحويل الاراضى الخراجية الى عشورية وبالأخص فى الحالتين وهما اذا قسمت أراضى البلاد المفتوحة قهراً بين الغزاة المسلمين ، أو اذا اعتنق السكان الاسلام من تلقاء أنفسهم عند الفتح راجع ,, مجلة الشرق الجديد ،، ص ١٨ بتاريخ ١/٨/٤٥

قبل حكمه معفاة من الضرائب ، حتى إذا ما تولى سعيد باشا الحكم لاحظ ما تخسره الحكومة المصرية من إعفائها ، ففرض عليها الضرائب بالسعر العشرى ولذلك سميت بالأراضى العشورية فى عهد سعيد باشا[1] طبقاً لما دخل على مصر من وجهات النظر الفرنسية .

لقد كانت الضرائب العقارية عرضة لكثير من المعايب والمظالم خصوصاً ، منذ عهد محمد سعيد باشا عندما زاد التدخل الأجنبي فى شئون مصر الأهلية . ولذا نرى الدكتور عبد الحكيم بك الرفاعى يوجه أعظم الانتقادات إلى أحكام الضريبة العقارية فى مصر فى سنة ١٨٧٨ خصوصاً وقت أن عينت لجنة التحقيق العليا لدراسة حالة المالية المصرية . ويقول فى كتابه « الضرائب المباشرة » أن تنظيم الضرائب العقارية فى ذلك الوقت كان معيباً ، يتضمن مظالم شتى . وتفاوتاً بين المكلفين ، ويعلل هذا بالاسباب الآتية : ١ ـ تكوين الملكية العقارية ٢ ـ عدم وجود موظفين تتوافر فيهم الضمانات الكافية ٣ ـ قانون المقابلة ٤ ـ عوامل أخرى[2] .

فالضريبة العقارية مع هذه المساوىء تكوّن أهم جزء من إيرادات الدولة فى عهد توفيق وعباس حلمى[3] ، وهى مستندة على أصول عدم العدالة فى توزيعها كما أن مواعيد الضريبة كانت غير

(١) راجع الدكتور عبد الحكيم بك الرفاعى فى كتابه ,, الضرائب المباشرة ,, ص ١٥٧ حيث يقول أن هذا التعبير ,, العشورية ,, غير دقيق بحسب أحكام الشريعة الاسلامية ، لان أرض مصر تعتبر خراجية من هذه الوجهة .

(٢) راجع ,, الضرائب المباشرة ,, للدكتور الرفاعى ص ١٥٧ ـ ١٦١ حيث يقول أن حقوق واضعى اليد على الأراضى كانت متفاوتة فواضعوا اليد على الأراضى العشورية كان لهم حق الملكية بعكس الأراضى الخراجية ، وهذا التفاوت أدى الى الاختلاف فى سعر الضريبة ، ولا معنى لذلك الاختلاف والتميز خصوصاً اذا كانت الأرض تغل نفس المحصول ، فقد كانت الأراضى العشورية تدفع ضريبة متوسطها ٢٤٫٣٠ قرشاً على الفدان بينما الأراضى الخراجية تدفع فى المتوسط ١١٦٫٢٠ قرشاً على الفدان. كذلك كان الموظفون يسيئون استعمال سلطتهم فى تقدير ايراد الأرض. ويضاف على ذلك أن قانون المقابلة الصادر فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ زاد من التفاوت فى دفع الضرائب كما منح الملكية التامة لواضعى اليد على الأراضى الخراجية . ويضيف الدكتور أحمد ممدوح مرسى فى كتابه ,, الضريبة على الايرادات ,, من الجزء الثانى ص ٣ أن الأحكام الرئيسية التى قررها المشرع المالى المصرى للضريبة على ايراد القيم المنقولة مستمدة من التشريع المالى الفرنسى ، وأنه لا يوجد خلاف رئيسى بين التشريعين الا فيما يتعلق بطرق تحصيل الضريبة ، فقد أدخل التشريع الفرنسى النظام الرأسمالى فى مصر بدلا من النظام الاشتراكى الاسلامى .

(٣) كان كل عجز فى الضرائب الأخرى يوزع على الأرض ، كما كانت أراضى الأسرة الخديوية معفاة من كل ضريبة رغم انها كانت تشغل خمس أراضى القطر المصرى تقريبا . راجع ,,الضرائب المباشرة,, للدكتور عبدالحكيم الرفاعى ص ١٦٠ كذلك كانت عوائد المبانى يجرى تحصيلها فى المدن المصرية بمقتضى أوامر تصدر بذلك وهى عبارة عن ٨٫٠٥ ٪ من قيمة الايجار السنوى فيما عدا القاهرة حيث تجبى هذه الضريبة على اساس ١٠ ٪ من قيمة المسكن أو المبنى الايجارية ويعفى من عوائد المبانى مالا يزيد ايجاره السنوى عن ٥٠٠ قرشاً ، وما يستخدم لاقامة القنصليات والسفارات والمفوضيات التابعة للدول الاجنبية .

ثابتة(١)، فلا يعرف المكلف فى أى وقت تطلب منه الضريبة أو مقدارها ، ولم تكن تتفق مواعيد الجباية مع المحصول . ولذلك فان المكلف كثيراً ما لجأ الى المرابين لتسديد ما عليه بفوائد ربوية ، وكثيراً أيضا ما لجأ الى بيع محصوله قبل نضجه بأبخس الأسعار .

لهذا عمدت الحكومة المصرية فى إدخال الاصلاحات الضرورية . فبعد تقديم تقرير لجنة التحقيق العليا صممت الحكومة على إلغاء المقابلة و إصلاح نظام جباية الضرائب والقضاء على الفروق القانونية كما عملت على مسح الأرض(٢) فتقرر الغاء الدفع عيناً . وصدر قانون ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ فى عهد توفيق به وتقرر أن ملاك الأراضى الخراجية يمنحون حق الملكية مثلهم مثل حق أصحاب الأراضى العشورية وقد تأيد هذا الاصلاح بمرسوم ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ الذى عدل المادة السادسة من القانون المدنى فأصبح نصها « تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام بما فى ذلك الأطيان الخراجية » ، فأصبحت الملكية العقارية خاضعة لنظام واحد فى أنحاء المملكة المصرية فى عهد عباس الثانى .

وصدر أمر عال فى ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ فى عهد عباس حلمى الثانى بتحديد سعر الضريبة بمقدار ٢٨ر٦٤ ./. من القيمة الأيجارية التى حددتها اللجان على أن لا تزيد عن ٦٤١ قرشا عن كل فدان(٣) وتضمن هذا المرسوم نصاً يقضى بفرض ضريبة مؤقتة على الأراضى التى تكون أقل درجة عن باقى

وما يخصص للمنافع العامة والمنشآت الخيرية والثقافية التى لا تدر ربحا من استغلالها . ولصاحب الملك أن يطالب برفع الضريبة اذا خرب الدار أو تهدم وانهار ، أو ظل شاغراً لمدة لا تقل عن ستة أشهر .

(١) ألم ير مراقب عام الايرادات فى عهد توفيق باشا أن الضريبة العقارية هى ضريبة توزيعية ، مكان يحدد مبلغ يدفع من كل مديرية ؟ ألم يوزع المبلغ على القرى بحسب مساحتها ؟ وبينما كان مراقب عام الايرادات يرى أن الضريبة العقارية هى ضريبة توزيعية ، فان مفتش عام الوجه البحرى فى مصر كان يقرر أن الضريبة العقارية هى ضريبة قياسية ، وأن المبلغ المطلوب دفعه من كل مكلف كان يحدد أولا اذ يبدأ بتحرير أوراد ويجمع المبلغ المستحق ، وهذا يبين الفوضى السائدة فى الادارة المالية !

(٢) راجع قانون التصفية الصادر فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ . وأهم عمليات المساحة المالية يستدعى وجود خرائط دقيقة لكل قرية مقسمة الى أقسام وسجلات نبين منها قطع الأراضى الداخلة فى كل قسم ، وأيضا يبين بها الاراضى التى يملكها كل مالك . وفى سنة ١٨٩٥ قررت الحكومة تعديل ضريبة الأطيان فألفت لذلك عشر لجان تحت اشراف السير ويليم ويلكوكس لتقدير القيمة الايجارية للاطيان فى كل قرية ، وكان أساس التقديرات ثمن المحصولات فى سنة ١٨٩٥ — سنة ١٨٩٦ وهى سنة انخفضت فيها الأثمان . راجع ,,الاقتصاد الزراعى والتموين ،، للمؤلف . والدكتور الرفاعى ,, الضرائب المباشرة ،،

(٣) نص فى هذا الامر العالى على أن يجرى التعديل فى كل مديرية عند ما تتم عمليات مسح الزمام ، على أن تقسم أطيان كل بلد الى حياض ، لكل منها فئة ضريبة واحدة خاصة بحيث يصبح متوسط ضريبة البلد يوازى المتوسط السابق الذكر وهو ٢٨٫٦٤ ./. وقارن تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر برياسة الفيكونت ملنر فى ٢٠/١٢/٩ .

أطيان الحوض إلى أن تتمكن من تحمل الضريبة المقررة [١] . وتقرر فى نفس المرسوم أنه متى انتهى العمل من توحيد الضرائب فى جميع المديريات فانه لا يجوز تعديل الضرائب قبل انقضاء ثلاثين سنة، هذا مع العلم أنه صدر قانون فى سنة ١٩٠٤ يقضى بعدم جواز أى تعديل فى ضرائب الأطيان ينتج عنه خفض قيمتها إلى أقل من أربعة ملايين من الجنيهات إلا بعد موافقة الدول ذوات الامتياز .

وقد تقرر فى عام ١٩٠٢ زيادة الضريبة التى تحصل من الأراضى التى استفادت من مشروع خزان أسوان وسواه من المشاريع الفرعية ، وبمقتضى القرارات الصادرة فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ وأول يولية سنة ١٩١٣ تقررت رسوم المجالس المديرية تنفقها على المنافع العامة والتعليم وتتراوح بين ١٠ ــ ١٥ ٪ من الضرائب فى عهد عباس حلمى الثانى قبل الحرب الكبرى الاولى .

وصدر قانون التسجيل رقم ١٨ و ١٩ لسنة ١٩١٣ بتعديل نصوص القانون المدنى فيما يتعلق بالتسجيل ، وبمقتضاه تقرر مبدأ التسجيل الاجبارى للعقود المنشئة لحق الملكية العقارية أو لحق العين العقارية ، وقد عمل بهذا القانون فى يناير سنة ١٩٢٤ فى عهد فؤاد الأول . وبهذا حصلت السلطات المالية على بيان دقيق بالملاك الخاضعين للضريبة والمبلغ الواجب دفعه . وسوف ترى فى الجزء الثانى من عهد فؤاد الأول الاقتصادى التنظيم الجديد لضريبة الأطيان واللجان التى تألفت فى مصر المستقلة لتحقيق العدالة والمساواة والإنصاف لأصحاب الأراضى ودرجة خصوبة الأراضى المتفاوتة . حتى تتحقق الأهداف الوطنية من نظام الضرائب العقارية وغيرها [٢] وسوف نبحث الاعفاء من الضريبة وثبات التقديرات وسعر الضريبة والرسوم الاضافية وتعديل مواعيد دفع الضريبة وتحصيلها لما فيه خير الزراعة والمزارعين والمصريين بوجه أعم من صغار الملاك وكبارهم ، كذلك سوف نبحث موضوع الموازنة بين التناسب والتصاعد فى الضريبة، مع شرح مزايا الضرائب النسبية ومزايا الضرائب التصاعدية مع إعفاء حد الكفاف والخصم للاعباء العائلية ، وسوف نفرد فصلا خاصاً للضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة مع الأمثلة من التشريع المالى المصرى القديم والحديث سواء بسواء معتمدين على أدق المراجع فى تاريخ مصر المالى والتشريع الاقتصادى المجدى المفيد [٣] .

---

(١) انشىء ثلاث سجلات لضريبة الاطيان وهى ـ ١ ـ دفتر المساحة ـ ٢ ـ دفتر الميزانيه أو سجل التحويل ـ ٣ دفتر المكلفة أى دفتر البيانات التى يحرر على أساسها الورد الذى يرسل الى المكلف .

(٢) راجع زكى بك عبد المتعال فى كتابه «أصول المالية العامة والتشريع المالى» . وراجع بيان وزير المالية عن ميزانية سنة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ عن سوء الحالة الاجتماعية فى مصر .

(٣) راجع الدكتور محمد عبد الله العربى فى كتابه «الايرادات العامة فى مصر» وأيضاً أحمد ممدوح مرسى بك فى

لقد كان مهمة السياسة المالية فى أواخر عهد فؤاد الاول توفير أسباب الرزق للناس وزيادة الثروة الأهلية بالقيام بالمشروعات العامة التى تؤدى إلى هذه النتيجة ، وتمكين أهل البلاد من استغلال منابع الثروة فيها أكبر استغلال ممكن[1] . وقد كان هذا العمل نفسه يزيد من موارد الدولة المالية بزيادة كفاية الأفراد على دفع الضريبة العقارية وغيرها كلما نمت ثروتهم . لهذا وجّه فؤاد الأول وزراؤه فى المالية عند تقرير الضرائب التى يفرضونها على الرعية أن يراعوا زيادة ثروة البلاد لا نقصها ، فلا يدفع الممول ضرائب فوق طاقته ، فلا تزداد فئات الضرائب إلا إذا كانت هذه الزيادة عادلة ومسايرة لروح العصر الذى عاش فيه . فالضرائب لا تضر أهل البلاد إلا إذا صرف إيرادها فيما لا يعود على الدولة بخير ولا فائدة ، أو إذا صرف المتحصل منها لفائدة عدد محدود من علية القوم وغيرهم من الأجانب والمتمصرين[2] . فالشرط الأساسى لانتظام الادارة المالية كما رآها فؤاد الأول هو حسن اختيار وجوه الانفاق فى مشاريع الاصلاح ، وبحث هذه المشاريع بالدقة التامة لتقدير نفقاتها .

ب : الضرائب الجمركية « والله ما أحدٌ أحق بمال الدولة من أحد » عمر بن الخطاب

تبين لنا أن أهم الضرائب التى كانت تجبى فى عهد محمد توفيق باشا وعباس حلمى الثانى هى الأموال المقررة وكانت تشمل الضرائب على الأطيان والأملاك العقارية وبدل الخدمة العسكرية ورسوم الخفر[3] ، وقد ظهر لنا أن الحكومة جبت رسوم الجمارك ورسوم الموانىء والمنائر ورسوم مصائد الاسماك ورسوم الدمغة ورسوم « الباطنطا » ورسوم دمغ المصوغات والرسوم القضائية[4] ، وكل هذه الرسوم والضرائب هى من ضمن الأعباء غير المباشرة . فالضرائب غير المباشرة هى التى بحكم الواقع أو طبقاً لنوايا المشرع يسترد فيها دافع الضريبة ما دفعه من شخص آخر يلقى عليه عبئها ،

كتابه ,, الضريبة على الايرادات ,, وأيضاً الدكتور عبد الحكيم الرفاعى فى كتابه ,, الضرائب المباشرة ,, .

(١) راجع ,, على هامش السياسة ,, الدكتور حافظ باشا عفيفى وأيضاً ,, مباحث فى السياسة ,, لمحمد علوبه باشا .

(٢) راجع عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه ,, محمد فريد ,, . وقارن الاجبشيان ميل عدد ٤٤/١/١٣ .

(٣) راجع ,, الأطيان والضرائب فى القطر المصرى ,, تأليف جرجس بك حنين صفحات ٢٥١ - ٢٦١ وقارن كتابنا ,, تاريخ مصر الاقتصادى فى العهود الحديثة ,, ص ٤٧٧ من الطبعة الثانية حيث نشرح فقدان العدالة الاجتماعية .

(٤) راجع ,, الضريبة على الايرادات ، علماً وعملا ,, للأستاذ احمد ممدوح مرسى بك ص ٢٤ - ٢٥ من الجزء الأول حيث يوازن بين الضرائب والرسوم ويشير الى راجنر فى كتابه ,, علم المالية ,, فى تقسيم الرسوم الى أربع درجات يتصاعد فيها سعر الضريبة من درجة الى درجة بتزايد الصالح الفردى .

وفى الضرائب غير المباشرة لا يصل المشرع إلى المموّل إلا عن طريق وسيط أو وسطاء . ولهذا نرى أن الضرائب غير المباشرة زادت زيادة كبيرة فى عهد توفيق وعباس حلمى لأنها تفيد الوسطاء فائدة كبرى وتزيد من أعمالهم فى مصر لصالح بلادهم الأصلية[1] . ومصلحة الجمارك هى التى وكل إليهـا تطبيق الضرائب الجمركية إذ يقوم بإدارتها أحد رجال الاشراف البريطانى منذ عهد محمد توفيق باشا حتى أوائل عهد فواد الأول ، كما أنها هى التى تجبى الضرائب الجمركية .

وقد كانت الحكومة المصرية مرتبطة مع الدول بمعاهدات تجارية تعهدت بمقتضاها ألا تقرر على البضائع الواردة إلى مصر ضرائب تزيد عن ٨ ٪ من قيمتها ماعدا أصناف قليلة كالسكر والكحول والدخان ، وقد كانت الضرائب غير المباشرة بوجه عام والضرائب الجمركية بوجه خاص أقل قيمة من الضرائب المباشرة فى أوائل عهد توفيق باشا . فى سنة ١٨٨٠ بلغت حصيلة الضرائب غير المباشرة ١٫٨٧٣٫٢٩٣ جـ مقابل ٥٫٤٢١٫١٠٧ جـ من الضرائب المباشرة . غير أن تقدم البلاد الاقتصادى وكثرة نشاط الأجانب وبالأخص من البريطانيين والفرنسيين فى عهد عباس حلمى الثانى دعا إلى زيادة مقدار الضرائب غير المباشرة فبلغت قيمتهـا ٥٫٤٣٨٫٨٨٢ جنيه فى سنـة ١٩٠٠ مقابل ٥٫٥٣٩٫١٦٧ جنيه من الضرائب المباشرة ، وبمرور الوقت واتساع نطاق تجارة مصر الخارجية وزيادة نفوذ الأجانب فى استثماراتهم الدولية وارتفاع مستواهم وزيادة عددهم أصبحت الضرائب

(١) راجع احمد بك ممدوح مرسى فى كتابه « الضريبة على الايرادات » من الجزء الأول ص ٨١ حيث يقول أن فى الضرائب غير المباشرة يعين القانون من يلزم بدفع الضريبة Redevable du dfoit ويتحمل عبئها فى نهاية الأمر شخص آخر ينتقل اليه عبء الضريبة من دافعها . ويشرح فى ص ٩٠ عيوب الضرائب المباشرة قائلا أنها تعرقل المعاملات والانتاج اذ هى بطبيعتها تنصب على انتاج وتداول واستهلاك الأموال فتضر بالصناعة والتجارة كما أنها كثيراً ما لا تتناسب مع مقدرة المموِّلين، / فعبئها شديد على ذوى الايراد الصغير ، ولا يمكن قصر الضرائب غير المباشرة على الكماليات والا ضعفت غلتها ، كما أن الضرائب غير المباشرة يستدعى تطبيقها مراقبة عظيمة يتعدد فيها الموظفون الفنيون وغير الفنيين ، وقد شرح الأستاذ ممدوح بك مزايا الضرائب غير المباشرة فى كتابه المذكور ص ٩٠ فشرحها بأنها سهلة الدفع ، تتحملها ذوى الايرادات الصغيرة ، ونطاقها واسع يشمل المعاملات والانتاج والاستهلاك . وقارن « على هامش السياسة » تأليف حافظ باشا عفيفى ص ١٥٢ حيث يقول أن الضريبة غير المباشرة هى التى يدفعها كل الناس بدون نظر الى حالة كل منهم ، كالرسوم الجمركية وكضريبة السكر والكبريت . والحق أن الضرائب المباشرة هى ما تنصب على العناصر المكونة لثروة الممول والناتجة عن أوضاع أو ملكيات تتميز بثباتها ، أما الضرائب غير المباشرة فتنصب على وقائع متغيرة ووقتية كالانتاج والاستهلاك ونقل الملكيـة أو بعبارة موجزة الضرائب المباشرة تنصب على الثروة ، بينما تنصب غير المباشرة على المصروفات ، فتنصب المباشرة على الثروة بينما تنصب غير المباشرة على استعمالات الثروة اذ أن الأولى موضوعها رأس المال والايراد والثانية موضوعها المصروفات والاستهلاك .

غير المباشرة تغل قدراً أكبر من الضرائب المباشرة ، حتى أصبحت فى عهد السلطان حسين المورد الأساسى للحكومة ، خصوصا وأن عبء الضريبة غير المباشرة يقع على جميع الناس بالتساوى ، فهى لا تفرق بين المعدم والفقير ، و بين الفقير ومتوسط الحال ، و بين المتوسط والغنى ، بل قد تدفع فيها طائفة الفقراء أكثر مما تدفع طائفة الأغنياء . و يقول حافظ باشا عفيفى فى كتابه «على هامش السياسة» أنه يراعى « عادة فى وضع هذه الضرائب أن تفرض فى الجمارك مثلا على ألزم الحاجات وأكثرها استعمالا وشيوعاً ، وهى بذلك قد أصابت الطبقات العاملة فى مصر فى عهد عباس حلمى الثانى أكثر من غيرهم لأنهم أكثر الطبقات عدداً . ولهذا عند ما أقدم فؤاد الأول على حكم مصر عمل على الأخذ بمبدأ حديث يقضى بتحديد نطاق هذا النوع من الضرائب ، و بالاعتماد فى الجزء الأكبر من إيراد الأمة على الضرائب المباشرة (١) . والحق أنه يجب أن توجد الضريبة غير المباشرة إلى جوار الضريبة المباشرة فهما مكملان لبعضهما ، إذ أن كلا منهما يسد حاجة معينة ويتميّز بخواص تبرر الأخذ بها . ونضيف إلى هذا مايقول به الأستاذ احمد بك ممدوح مرسى فى كتابه «الضريبة على الإيرادات» أن رجحان كفة الضرائب المباشرة على الضرائب غير المباشرة مرغوب فيه من جهة العدالة المالية ، إلا أن الاعتبارات المتصلة بغلة الضريبة والضرورات المالية تحتم فى الواقع إعطاء المكانة الأولى للضرائب غير المباشرة (٢) . لقد كان النظام الرأسمالى يحتم هذا الاتجاه ، ولكن النظام الذى اتبعه فؤاد الأول لمصالح الطبقات الدنيا أخذ يتجه اتجاهاً يخالف اتجاه نظام الرأسمالية البحتة فى مصر الذى شاع فى عهد توفيق وعباس حلمى والسلطان حسين . فقد كانت نسبة

---

(١) راجع ,, على هامش السياسة ,, لحافظ باشا عفيفى ص ١٥٤ حيث يقول أن الشروط المتفق عليها لتكون الضريبة عادلة ومعقولة هى ما يأتى : - ١ - أن تكون الضريبة عامة فلا تميز أحداً ٢ - أن تكون متصاعدة فيدفع كل فيها بحسب استطاعته ٣ - أن تكون سهلة الجباية وقليلة النفقات فى تحصيلها ويصعب على الممولين الهروب منها . وقارن ,, الضريبة على الإيرادات ,, الجزء الاول ص ٩١ لاحمد بك ممدوح مرسى حيث يقول ان الممول كثيراً ما يدفع الضريبة غير المباشرة دون أن يخطر بباله أنه قد سدد الضريبة لاندماجها فى ثمن البضاعة التى يستهلكها . ويقول كذلك إننا اذا وزعنا عبء الضريبة على آلاف من المرات لاستوفت منه الدولة مبلغا لا يستهان به على أجزاء ضئيلة يدفعها كل يوم وفى كل لحظة عند استهلاك السكر مثلا .

(٢) يقول احمد بك ممدوح مرسى فى كتابه ,, الضرائب على الايرادات ,, ص ٩٢ من الجزء الأول أننا ,, نجد فى فرنسا أن الضرائب المباشرة لا تغل أكثر من ربع ايرادات الدولة والباقى تغله الضرائب غير المباشرة ، وهــذا راجع الى أن الايرادات الصغيرة شائعة فى فرنسا ومصر ، وهذه لا يمكن فرض الضرائب عليها الا بالطريق غير المباشر . فاذا أرادت مصر تخفيف الوطأة على المصريين فما عليها الا أن تخفف من نسبة الضرائب غير المباشرة على مفردات استهلاك الطبقات الدنيا . ولكن الواقع هو أن فى مصر لا تأتى الضرائب المباشرة بأكثر من نسبة معينة من الايرادات الكلية ، فهى لا تتعدى خمس الايرادات الكلية وهى نسبة ضئيلة ، ويجدر بالمشرع المالى المصرى أن يرفع من هذه النسبة تحقيقاً للعدالة المالية .

ما يجبى من الضرائب المباشرة لا تتعدى خمس الايرادات الكلية وهى نسبة ضئيلة ، فعمل على رفع هذه النسبة بما يحقق العدالة المالية فى مصر ، كما أنه عمل على تخفيض المدة التى يتغير فيها نظام ونسبة الضرائب المباشرة بحيث يتطبع النظام المالى بالطابع المرن الذى يجب أن يميز به نظام الضرائب فى مصر ليتمشى مع تطور أحوالها الاقتصادية والاجتماعية . وينطبق هذا التعديل على الرسوم الجمركية ، فقد عمل فؤاد الأول على تعديلها بما يساير التطور الاقتصادى المصرى بل وبما يساير تحسين حال الطبقات الدنيا المصرية . فقد كان عبء الضرائب غير المباشرة يقع على الطبقات الفقيرة بنسبة أثقل منها على الطبقات الغنية ، وهو مالا يتفق مع القواعد الاقتصادية السليمة ، فعمل على تعديلها حتى تتحقق المساواة بين جميع الطبقات من الضرائب المباشرة سواء بسواء[1] . وقد أراد فؤاد الأول أن يتبع النظام التصاعدى فى ضريبة الأطيان التى يدفعها الملاك الزراعيون وذلك حتى لا توجد الفوارق الكبيرة بين طبقات المجتمع المصرى ، ولكن الامتيازات الاجنبية كانت من دواعى عدم تنفيذ أغلب المشروعات المفيدة لمصر والمصريين ، ولهذا نرى أن تقييد حرية الحكومة المصرية فى زيادة الرسوم الجمركية ، مع استثناء الدخان ، قد دعا إلى كساد الصناعة المصرية واستحالة قيام الصناعات الحديثة فى مصر[2] كما دعا إلى زيادة تعاسة فقراء المصريين إلى حد كبير .

ولا يخفى أن التعريفة الجمركية لم توضع فى عهد توفيق وعباس الثانى على أساس اقتصادى لحماية صناعة جديدة ناشئة مثلا أو كسلاح سياسى حتى يحمل البلاد الأجنبية على شراء السلع المصرية وإنما وضعت للحصول على إيراد كبير فى وقت لم يكن فى استطاعة الحكومة أن تحصل عليه من الضرائب المباشرة فى عهد الامتيازات والمعاهدات التجارية .

ولهذا السبب نفسه لوحظ فى وضع فئات الرسوم فى عهد توفيق وعباس الثانى أن تأتى بأكبر إيراد مستطاع . ونظرا لأن الرسوم على الكماليات أو على أدوات الزينة والترف لا تأتى بايراد وفير ، بل وتقع على الأجانب فى أغلب الأحيان وعلى الطبقات الغنية فى الأحايين الأخرى ، رفعت الحكومة الرسوم على الحاجيات الضرورية كالبن والكبريت والشاى والدخان وجميع ما يلزم استعماله لكثرة

---

(١) راجع « مركز مصر الاقتصادى » للمؤلف حيث نشرح أثر الضرائب غير المباشرة على مستوى معيشة المصريين ، وقارن « على هامش السياسة » لحافظ باشا عفيفى ص ١٠٠ حيث يقول « أن نظام الضرائب عندنا يتميز بكثرة ايراد الضرائب غير المباشرة ، وهى ضرائب لا تفرق بين الغنى والفقير ، كما أنها تأتى بأكثر من نصف ايرادات الحكومة بل قد تعادل أحياناً ٧٥ ٪ من الايرادات العامة » فيترتب عليها فى مصر أنها تزيد فى تعاسة فقرائها الى حد كبير .

(٢) راجع احمد ممدوح مرسى بك فى كتابه « الضريبة على الايرادات » الجزء الأول ص ٨٢ - ٨٤ .

السكان وهى الطبقات الفقيرة . كذلك فرضت الحكومة للغرض نفسه رسوماً عالية على الحاجيات الضرورية التى تصنع داخل البلاد ويستعملها جميع طبقات الناس كالسكر والكبريت . وكان الأولى بالحكومة أن تنظر إلى الفقير بعين الرحمة بل وبعين المصلحة العامة وهى فى أن تمكنه ما استطاعت من أن يحسن حالته حتى يكون عضواً نافعاً فى الهيئة الاجتماعية المصرية ، وهذا ماسعى فى تحقيقه فؤاد الأول فى الفترة الأخيرة من عهده . فقد رغب أن يخفف الضرائب غير المباشرة بزيادة الضرائب المباشرة[1] . وفعلا وضع الأساس الحالى لنظام الضرائب الذى اتبع فى عهده التقيق . فقد دعا استقلال البلاد إلى حرية البرلمان فى انتقاد السياسة المالية على ضوء حاجات المصريين مع رعاية مصالح الأجانب السليمة فى الديار المصرية .

أما الدخان فقد تعرض للتعديلات التى أدخلها الانجليز فى مصر تحقيقاً لزيادة الايرادات من الوارد من الدخان وتمضيداً لزراعة القطن وتخصص مصر فى زراعته بدلا من زراعة الدخان . وقد تفرغ المسيو جايار فى عهد توفيق باشا إلى تحسين حالة الضرائب الجركية ، وعمل على وضعها فى القالب الذى يتمشى مع سياسة بريطانيا العامة فى مصر . وكان من أهم الأعمال التى قام بها المسيو جايار الاتفاق مع اليونان على استيراد الدخان اليونانى إلى مصر بدلا من تهريبه عن طريق اليونانيين إلى القطر المصرى[2] . وفى مارس سنة ١٨٨٤ عقدت مصر مع اليونان اتفاقية كان من نتائجها مساواة الدخان اليونانى بالدخان التركى فى المعاملة الجركية ، وبهذا قلت عمليات التهريب كما زاد دخل الحكومة المصرية من ضريبة الدخان خصوصاً بعد أن عملت الحكومة المصرية على زيادة الضريبة إلى عشرين قرشا على الكيلوجرام بعد أن كانت خمسة قروش ثم زادت إلى ١٢ قرشاً على الكيلو جرام[3] .

---

(١) لم يراع نظام الضرائب فى هذه العهود تعميم الضريبة مع استثناء الفقراء منها . فقد كانت الضريبة المباشرة تحصل من صاحب ربع الفدان ومن صاحب الفدان ومن صاحب الألف فدان بدون استثناء . ولم يراع فى وضعها عنصر التدرج فى قيمتها فترتفع كلما زادت ثروة الشخص الذى تفرض عليه . والواجب أن يراع الحد الأدنى الذى يجب أن يعفى حتى يستطيع فى حدوده أن يعيش العامل عيشة هنية تساعده على الحياة . قارن « على هامش السياسة » تأليف حافظ باشا عفيفى ص ١٥٧ حيث يقول أن ضريبة الأطيان ظالمة فى أساسها لأنها نوع من ضريبة الايراد ، وهى مفروضة على الذين يحصلون على ايرادهم من استثمار أموالهم فى الزراعة ، أما أصحاب الايراد الآخرون الذين يستثمرون أموالهم فى جميع الأعمال الأخرى غير الزراعة فهم لا يدفعون شيئاً اذا استثنينا أصحاب البيوت والمبانى والمساكن .

(٢) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف الطبعة الثانية ص ٤٧٨ .

(٣) راجع كولفن فى كتابه « نهوض مصر الحديثة » صفحات ٩٣ و ٢٢٠ .

ويدل الكشف الآتى على الضرائب المباشرة وإيراد الجمارك ومركز إيراد الدخان بالجنيه المصرى

السنة	ايرادات الجمارك ماعدا الدخان	ايرادات الجمارك من الدخان(١)	المجموع	ملاحظات
١٨٨٣	٦٦٩،٣٣٩	٨٦،٦٩٥	٧٥٦،٠٣٤	عهد توفيق باشا
١٨٩٠	٦٥١،٢٢٨	٧٢٧،٧٨٨	١،٣٧٩،٠٧٦	» » »
١٨٩١	٨٠٨،٧٧٣	٨٢٨،٧٥٦	١،٦٣٧،٥٢٩	» » »
١٨٩٢	٨١٥،١٥٦	٦٥٥،٢٩٧	١،٤٧٩،٤٥٣	عهد توفيق باشا وعباس الثانى
١٨٩٣	٧٥٦،٥٢٢	٧٨٨،٦٦٠	١،٥٤٥،١٨٢	عهد عباس حلمى الثانى
١٨٩٤	٨٢٤،٨٤٣	٩٣٢،٧٤٩	١،٧٥٧،٥٩٢	» » »
١٨٩٥	٧٧٠،٤٦٦	٩٦٨،٥٧٦	١،٧٠٩،٠٤٢	عهد عباس حلمى الثانى
١٨٩٦	٨٨٩،٥٥٣	١،٠٠٦،٢٢٦	١،٨٩٦،٠٧٩	» » » »
١٨٩٩	١،٠٢٤،٤٩٧	١،٠٦٨،٢٨٢	٢،٠٩٢،٧٧٩	» » » »
١٩١٤	١،٣٦٢،١٨١	٤٧٩،٦١٧	١،٨٤١،٧٩٨	» » » »
١٩١٦	١،٨٣٩،٢٧٠	١،٩٩٠،٨٦٨	٣،٨٣٠،١٣٨	عهد السلطان حسين

فاذا ما كانت التعريفة الجمركية أهم مصدر لايراد الدولة فى عهد توفيق باشا وعباس حلمى ، فقد كان من الطبيعى فى الماضى أن تنظر إليها وحدها فى زيادة موارد الحكومة عند ما كانت حرية مصر فى الضرائب محدودة بالامتيازات الأجنبية والمعاهدات التجارية ، إذ كانت الجمارك المورد المرن الوحيد من أبواب ميزانية الايرادات . ويرجع إلى فؤاد الأول الفضل فى كسر القيود الكثيرة التى انتهت بانتهاء آخر المعاهدات التجارية فى سبتمبر سنة ١٩٣٠ (٢). وقد نظر فؤاد الأول إلى التعريفة الجمركية نظرة

(١) كانت ايراد الجمارك من الدخان أثناء عهد توفيق باشا كالآتى من الحساب الختامى سنة ١٩١٥ :

السنة	الايراد بالجنيه المصرى	السنة	الايراد بالجنيه المصرى	السنة	الايراد بالجنيه المصرى
١٨٨١	٩٧،١٦٨	١٨٨٥	٢١٢،٢٦٧	١٨٨٩	٤٤١،٤٤٣
١٨٨٢	٩١،٦٤٣	١٨٨٦	٣٠٤،٤٧٤	١٨٩٠	٧٢٧،٧٨٨
١٨٨٣	٨٦،٦٩٥	١٨٨٧	٣٨٩،٠٥٠	١٨٩١	٨٢٨،٧٥٦
١٨٨٤	١٢٤،٤١١	١٨٨٨	٣٣٢،٥١٧	١٨٩٢	٦٥٥،٢٩٧

(٢) راجع زكى بك عبد المتعال فى كتابه ,,أصول المالية العامة والتشريع المالى،، ص ١٩٧ حيث يواجه القواعد الأربع لقياس سلامة الضريبة وهى العدالة واليقين والملاءمة والاقتصاد . وقارن ,, مبادىء الضرائب وقواعدها ،، تأليف ا . سمث

أخرى فاعتبرها ، لا مصدر إيراد فحسب ، بل كعنصر يمكن تسخيره لترقية الصناعات المصرية فى الحدود المعقولة . فالتعريفة الجمركية وهى من أهم الضرائب غير المباشرة[1] . يجب أن يراعى فيها مصلحة المصريين وذلك بتحقيق الآتى منها :

١ — تشجيع الصناعة المصرية وذلك بالغاء الضريبة على المواد الأولية المستعملة فى الصناعة .

٢ — تشجيع إنشاء المصانع الحديثة بالغاء الضريبة على الآلات الحديثة الواردة للصناعات الجديدة

٣ — مضاعفة الضريبة على الآلات القديمة التى ترد إلى مصر إذ أنه ليس من مصلحة مصر الناشئة أن تشجع استيراد الآلات القديمة ، بل هى قد تحسن لنفسها إذا منعت استيرادها منعاً باتاً .

٤ — تخفيف الضرائب عن المواد النصف المصنوعة حيث تكمل صناعتها فى مصر .

وسوف نرى ما حققته اللجان المصرية التى تكونت فى عهد فؤاد الأول لتشجيع الصناعات المصرية وزيادة الايرادات من جراء الحماية للمصانع الأهلية [2] . كما سوف نرى ما أراد فؤاد الأول تحقيقه للمصريين من نظام الضرائب وتشريعاتها فيما يتعلق بقاعدة العدالة واليقين والملاءمة والاقتصاد . فقد كان حريصا على تحقيق المصلحة العامة والتمسك بأهداب العدالة المالية والاسترشاد بها فى شئونه العامة الاقتصادية وسط حسن ظن بعض المصريين فى سياسة انجلترا التجارية فى مصر . فقد أحسنوا الظن بوعود انجلترا واشتركوا فى تعضيد السياسة الانجليزية بأموالهم ورجالهم وجميع مواردهم ، وقدموا من العمل والعمال ما حقق للانجليز أغراضهم فى مصر فى أوقات السلم وأوقات الحرب سواء بسواء . وكذلك تحمل المصريون دفع الأموال فى مد الخطوط الحديدية وفى أعمال النقل ، فارتضوا البؤس وقابلوا موجة الغلاء بصبر وجلد ، ولم يتذمروا ، وذلك رغبة منهم فى تحقيق استقلال البلاد الاقتصادى واستغلال النواحى الاقتصادية لما فيه خير مصر والمصريين . ولكن الانجليز والسياسة الانجليزية عندما أرادت اللغط بحقوق البلاد وسيادة العدل قامت الأمة ملكا وأفراداً وجماعات للمطالبة بتحقيق الاستقلال المنشود فبلغته فى هذا العهد ، وذلك بعد أن اتحدت كلمة الأمة ضد الاستعمار ومساوئه بل ضد المساعى الحلوة التى كانت قد أثرت بصاحب العظمة السلطان حسين . فهل وضع فؤاد الأول الأساس لجمع كلمة الأمة فى المطالبة بحقوق البلاد كاملة بروح دائمة مستمرة (٣)

---

(١) راجع حافظ باشا عفيفى فى كتابه « على هامش السياسة » ص ١٩٤ .

(٢) راجع « الاقتصاد الصناعى والبنك والمركزى » المؤلف ، وأيضاً تقرير البعثة الاقتصادية التى أوفدت لانجلترا فى سنة ١٩٣٦ برياسة حافظ باشا عفيفى وعضوية طلعت حرب باشا حيث شرحت التعريفة الجمركية شرحاً لا بأس به .

(٣) راجع « مركز مصر الاقتصادى » المؤلف .

المبحث الرابع

الميزانية وتطوراتها فى مصر

الميزانية هى أساس الادارة المالية فى كل حكومة من الحكومات ، إذ أن كل شأن من شئون الحكومة ، صغر أم كبر ، يمت إلى الميزانية ، بصلة إن لم تكن مباشرة فغير مباشرة . وقد كانت الادارة المالية المصرية مختلة عند ما عجزت عن الاعتماد على ميزانية صحيحة القواعد والعناصر (١) . فالميزانية هى كشف تقديرى بالايرادات والمصروفات الحكومية عن سنة مقبلة (٢) . وهذا يتطلب أن تكون مصروفات الدولة و إيراداتها منفصلة تمام الفصل عن مصروفات الوالى الشخصية وإيراداته . ولهذا يقال أن مصر لم يكن لها عهود بالميزانية الموضوعة على النمط الأوربى قبل الحملة الفرنسية ، حيث بدأ مدير الشئون المالية الفرنسى يعمل ميزانية للحكومة المصرية فى عهد الحملة الفرنسية على مصر . وقد سار محمد على على هذه الطريقة ، فعمل على تقدير الايرادات والمصروفات للسنة المقبلة على ضوء الايرادات والمصروفات للسنة المنصرمة ، وبينما نرى أن محمد على باشا استفاد كثيراً من تعيين رجال الصفوة ومن الفرنسيين فى ادارة الحكم المصرى ، فانا نرى أن خير تحديد لماهية الميزانية هو ما جاء فى قانون الولايات المتحدة بهذا الصدد اذ جاء فى المادة ٢٠١ من قانون ٢١ الخاص بميزانية الولايات المتحدة أن رئيس الجمهورية يقدم للهيئة التشريعية فى اليوم الأول من كل سنة الميزانية التى يجب أن تشمل اجمالاً وتفصيلاً ما يأتى : —
(ا) تقدير المصروفات والمخصصات اللازمة لادارة الشئون الحكومية خلال السنة المالية القادمة فى ميعاد لا يتجاوز ١٥ اكتوبر من كل سنة على أن تدرج فى مشروع الميزانية بدون تعديل (ب) تقدير الايرادات خلال السنة المالية القادمة سواء منها ما كان بمقتضى القوانين المعمول بها وقت تقديم

---

(١) الميزانية فى اللغة تشير الى الميزان الذى تتعادل كفتاه ، والحق أن الميزانية تدل على كشف ايرادات ومصروفات الحكومة باعتبار أن الكشف يصور بشكل يجعل الايراد فى ناحية والمصروفات فى ناحية أخرى على أن يتعين تعادل الكفتين .

(٢) يرجع اشتقاق كلمة ميزانية Budget من الصندوق الذى كان وزير المالية يضع فيه أوراقه عند ما كان يتقدم لأصحاب السلطان بمشروع الميزانية . وقد استبدلت التقديرات للايرادات والمصروفات بكلمة ميزانية فى انجلترا فى سنة ١٧٦٣ وفى فرنسا فى سنة ١٨٠٣ . فالميزانية بيان سنوى تعده السلطات العامة للمبالغ المتوقع صرفها وللايرادات المنتظر تحصيلها . على أن بعض الدول لا تقصر تسمية الميزانية على تقدير الايرادات والمصروفات للسنة المقبلة ، وانما تجعلها تشمل أيضاً بيان الايرادات التى تحصلت فعلا والمصروفات التى دفعت فعلا فى السنة السابقة . وفى أمريكا يقسمون الميزانية الى قسمين - ١ - الميزانية المنتهية - ٢ - الميزانية المقدرة . قارن زكى بك عبد المتعال فى كتابه «اصول المالية العامة» .

الميزانية أو بمقتضى المقترحات المقدمة مع الميزانية (حـ) ايرادات ومصروفات الحكومة خلال السنة المالية المنصرمة (د) تقدير ايرادات ومصروفات الحكومة خلال السنة الحالية . فالميزانية يقصد بها في مصر منذ عهد محمد على باشا «تقدير الايرادات والمصروفات للسنة المالية وجعل تقديمها فى موعد غير ميعاد الحساب الختامي ، وذلك تمشياً مع العرف الذى جرى به العمل فى الحكومة المصرية»(١) . وفيما يلى بيان ميزانية الحكومة فى بعض السنوات : —

السنة	الايرادات	المصروفات
١٨٢١	١ر١٩٩ر٧٠٠	٩٤٧ر٠٠٠
١٨٣٣	٢ر٥٢٥ر٢٧٥	١ر٩٩٩ر٠٧٠
١٨٤٢	٢ر٩٢٦ر٦٢٥	٢ر١٧٦ر٨٦٠

ونلاحظ أن الايرادات فى عهد محمد على باشا كانت دائماً وأبداً أكثر من المصروفات ، ولكن ذلك لايعنى ابقاء فائض فى خزينة الدولة ، إذ أن إبقاء مثل هذا الفائض يخالف أسس المالية العامة الصحيحة . فالحكومة فى عهد محمد على باشا كانت مضطرة الى تقدير المصروفات بأقل مما قدرت به الايرادات ، وذلك لأن الضرائب المفروضة كانت لاتجبى كلها اذ كانت الضرائب فى جبايتها تتوقف على قدرة الأهالى على تحملها ، فاذا ساءت حالتهم قل معين الضرائب ، ولهذا نرى أن الايرادات — بعد خصم المتأخرات — كانت لا تزيد كثيراً عن المصروفات(٢) . هذا مع ملاحظة أن المختصين بالميزانية لم يكن لهم الحق فى بحث الاتاوة المفروضة للباب العالى ولا فى العقود والامتيازات والمعاهدات الدولية .

وميزانية سنة ١٨٣٣ فى عهد محمد على باشا كانت نموذجاً للميزانيات المصرية فى القرن التاسع عشر ، ومنها نتبين الروح التى دخلت على نظام الحكم ، كما يظهر مدى التقدم فى النظام المالى والعمل على موازنة الايرادات بالمصروفات العامة لما فيه تحقيق الأهداف الأهلية الصميمة فى النواحى الاقتصادية القومية(٣) : —

---

(١) راجع « سلسلة المحاضرات فى علم المالية لطلبة التجارة العليا فى سنة ١٩٢٨ » للأستاذ احمد عبد الوهاب باشا ص ٥

(٢) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف من الطبعة الثانية صفحات ١٦٨ — ١٧١ .

(٣) راجع « الحركة القومية » للأستاذ عبد الرحمن بك الرافعى وأيضاً تاريخ مصر » تأليف مانجان ، وقارن « تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده » تأليف المسيو تيودور روذ ستين وتعريب على احمد شكرى ص ٢٤٤ و ٣٩٤ .

ميزانية سنة ١٨٣٣ (١)

بالجنيه	الايرادات	بالجنيه	المصروفات
١,١٢٥,٠٠٠	الميرى أو الضريبة العقارية	٦٠٠,٠٠٠	ميزانية الجيش
٣٥٠,٠٠٠	ضريبة النفوس	١٩٩,٢٩٥	مرتبات كبار الضباط ورؤساء المصالح
١٨٠,٠٠٠	عوائد الحبوب «الدخولية»	١٠٠,٠٠٠	مرتبات الكتبة والموظفين
٤٥٠,٠٠٠	ربح الحكومة من احتكار القطن والنيلة والعسل الخ .	١٧,٥٠٠	معاشات الملتزمين الذين ألغى التزامهم
٦٠,٠٠٠	ربح الحكومة من نسيج الأقمشة وبيعها	١١,٠٠٠	نفقات قافلة الحج
٤٧,٥٠٠	« « من مصنع الأثواب الحريرية	١٠٨,٠٠٠	نفقات الفابريقات وأجور العمال
٣٠,٠٠٠	دخل الحكومة من جمرك الاسكندرية وعوائد الدخولية	٩٠,٠٠٠	نفقات انشاء القصور والفابريقات والقناطر والجسور
٣٦,٧٦٥	« « « دمياط وجمرك بولاق	٦٠,٠٠٠	أموال مرسلة إلى الاستانة
٨,٠٠٥	« « « جمرك مصر القديمة	٣٠٠,٠٠٠	ميزانية موظفى البحرية ورجالها
٣٠,٠٠٠	« « « « السويس والقصير	٥٠,٠٠٠	مخصصات لصيانة قصور الوالى
١,٢٥٠	« « « « أسوان	٢٥,٠٠٠	مخصصات غذائية للموظفين
١٣,٧٥٠	رسوم الصيد فى بحيرة المنزلة	٣٢,٥٠٠	أجور الخيالة الترك غير النظاميين
١٧,٥٠٠	« الملح والمراكب والأسماك .	٢٥,٠٠٠	أجور العربان
١,٠٠٠	المكوس على البضائع السورية الآتية من طريق البر	٣٠,٠٠٠	معاشات للأرامل والنساء
٢٢,٠٠٠	ربح الحكومة من الجير والمصيص والأحجار	٧٥,٠٠٠	أشياء مجلوبة من أوربا برسم الفابريقات
١٣,٨٥٥	عوائد السوائل	١٦,٥٠٠	مصاريف ترسانة بناء السفن فى بولاق
١,٣٠٠	« السنامكى	٧,٥٠٠	نفقات المدرسة الحربية
٢,٩٠٠	« الصيد ببحيرة قارون والمكوس بالفيوم	١,٧٥٠	نفقات المطبعة
٢٥,٠٠٠	ربح الحكومة من الجلود الخام والمدابغ	٧٧,٥٢٥	إنشاء السفن الحربية
١٦,٠٠٠	المكوس فى الوجه البحرى والقبلى	٢٠,٠٠٠	مخصصات غذائية للوالى
٢,٥٠٠	عوائد الراقصات والموسيقين والحواة	٧٠,٠٠٠	ثمن مهمات حربية

(١) الحق أن هذه الميزانية تدل على التوجيه العلمى للميزانيات الحكومية فى عهد محمد على باشا ، فقد قسمت دراستها الى الأقسام الثلاثة الحديثة وهى -١- اعداد الميزانية -٢- اعتماد الميزانية من الوالى -٣- تنفيذ الميزانية تحت اشراف الوالى .

بالجنيه	تابع ماقبله — الايرادات (١)	بالجنيه	تابع ماقبله — المصروفات
١٠٠،٠٠٠	عوائد المواشى المخصصة للذبح	١٢،٥٠٠	المعينات لعلف الجمال والبغال والخيول
٢٠٢٥٠	عوائد صك الفضة والذهب		مخصصات لادارة مشتريات الكشامير
٦١٠٠٠	رسوم التركات وبيت المال		والأجواخ والأثواب الحريرية
٢٠،٠٠٠	عوائد الوكائل والاسواق فى الوجه القبلى	٧٠،٠٠٠	والجواهر الخ.
٣،٢٠٠	رسوم الخرج		
١٥،٠٠٠	ربح دار الضرب		
٤،٠٠٠	ربح بيع الحصر		
٣،٠٠٠	ربح بيع النطرون		
١٥،٠٠	ربح بيع الصودا بالاسكندرية		
٢٠٠٠٠	ربح بيع ملح النشادر		
٢٠،٠٠٠	عشور النخيل		
١٢،٠٠٠	أجرة السفن المملوكة للحكومة		
٢٠٥٤٥،٢٧٥	مجموع الايرادات	١٠٩٤٤،٠٧٠	مجموع المصروفات

فالسلطة التنفيذية تعد الميزانية وتضعها فى الشكل الصالح للعرض على الوالى . ووزارة المالية تجمع المصروفات والايرادات الخاصة والعامة وتجمع المعلومات الخاصة بذلك ، وعلى وزير المالية عرض المشروع على الوالى .

(١) يراعى أن الميزانية توضع عادة لمدة سنة ـ اثنى عشر شهراً ، على أنه ليس معنى هذا أن السنة لا يمكن تقسيمها الى أجزاء أو مدها الى أضعاف ، فقد جرت قبل الحرب العظمى أن الولايات الألمانية كانت تعد ميزانيتها نصف سنوية ، وفى روسيا كانت ميزانية الجيش تعد لسبع سنوات . أما فى مصر فقد كانت مدة الميزانية سنة كاملة منذ عهد محمد على باشا . والاعتراض على تجاوز المدة سنة ، له ما يبرره ، فاطالة المدة عن اثنى عشر شهراً يضعف مراقبة الأمة أو الوالى على السلطة التنفيذية ويخفى الكثير من الاختلافات الهامة ، وكذلك قصر المدة عن السنة من جهة أخرى لا يخلو من معايب بما يحدثه من ارتباكات فى المصالح الحكومية . ولقد كانت السنة المالية فى القطر المصرى حتى سنة ١٩١٣ تبدأ فى أول يناير ، ولكنها تغيرت فى سنة ١٩٢٦ حيث بدأت فى أول ابريل ، وهى الآن تبدأ من أول مايو . راجع « سلسلة المحاضرات فى علم المالية » لعبد الوهاب باشا فى سنة ١٩٢٩ لطلبة مدرسة التجارة العليا ص ٩ حيث يقارن بين السنة المالية فى مصر وبينها بانجلترا ويقول أنها كانت تبدأ فى انجلترا فى ١١ أكتوبر لغاية سنة ١٧٩٩ ثم فى ٦ يناير لغاية سنة ١٨٣٢ ثم جعلت فى أول ابريل منذ سنة ١٨٥٤ ولا يخفى أن تحديد ميعاد بداية السنة المالية من المسائل التى يترتب الفصل فيها على مقتضيات حسن الادارة .

فالميزانية يجب أن تشتمل على بيان جميع الايرادات والمصروفات ، وأن لا تشتمل إلا على هذا البيان .

ولما كانت الميزانية تصوّر برنامج الحكومة لمدة معلومة ، وكان تنفيذ هذا البرنامج يستلزم انفاق مصروفات ، فمن الطبيعى أن تشمل الميزانية على بيان كامل لهذه المصروفات ، ولئن كانت الايرادات تحصّل بموجب القوانين المستديمة المقررة لها ، كما هو الحال فى الضرائب والرسوم ، أو بموجب التصرفات القانونية المنشأة لها كما هو الحال فى متحصلات المبيعات والتأخيرات الخ(١) .

ولا شك فى أن ادراج الايرادات بجانب المصروفات فى الميزانية من أنجح الوسائل لمنع الاسراف ، إذ أنه يضمن أو يجب أن يضمن أن كل المصروفات التى لا يمكن تغطيتها بايرادات سوف تستبعد نهائياً أو تؤجل لوقت أنسب . لقد زادت الايرادات عن المصروفات فى عهد محمد على باشا ، وذلك لأن محمد على باشا ، إما أنه أراد أن يوجد الاحتياطى اللازم لحاجاته فى تمويل المشروعات العامة التى كان يرى فيها سعادته ورخاء من يليه فى الحكم واستقرار نطاقه ، وإما أنه تنبأ بعجز بعض الايرادات (٢) . ولهذا نرى أنه من حق السلطات العامة أن تأمر بانفاق كل المصروفات التى تكفل رقى المجتمع ، ولكننا نرى فى الوقت نفسه أن كل المصروفات ليست فى درجة واحدة من النفع أو الأهمية أو الاستعجال ، وأن وضع الايرادات بجانب المصروفات فى الميزانية من شأنه أن يسهل ترتيب تلك المصروفات بحسب درجاتها . وهذا من أهم المميزات التى نراها فى ميزانيات محمد على باشا وابراهيم باشا(٣) . بل وميزانيات عباس الأول المحددة المعروفة (٤) .

---

(١) راجع « سلسلة المحاضرات فى علم المالية » لاحمد باشا عبد الوهاب لطلبة التجارة العليا فى سنة ١٩٢٩ ص ١٢ .

(٢) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » الطبعة الثانية للمؤلف ص ١٧١ .

(٣) راجع « الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث » تأليف ميخائيل بك شاروبيم من الجزء الرابع ص ٨٦ .

ونرى أن البعض قد يعترض على درج الايرادات فى قانون الميزانية ويرى ترك القوانين المقررة والتصرفات القانونية المنشأة لتنتج أثرها دون أن تكون هناك ثمة حاجة لاقرار الايرادات فى الميزانية كل سنة . ويرى أصحاب هذا الرأى أن الاقرار السنوى للايرادات يعطى الفرصة للوالى لتغيير نظام الضرائب والرسوم ، والحق أن البحث التفصيلى فى مجموع الايرادات تعطى فرصة للوالى من تحقيق العدالة الاجتماعية وزيادة الموارد الحكومية لما فيه خير الرعية .

(٤) لم يتحرج لورد كرومر من أن يذكر اتجاه الى أقصى الطرق فى اقتراع الضرائب من الفلاح لموازنة الميزانية ، وبذلك سوغ ما أخذ به « الحكام السابقون » من نظام ظالم وقد كانت الضرائب فى السنوات السابقة أثقل ولكن أسعار المعاملات كان أحسن وأضمن ، ولهذا تدل ميزانيات عهد محمد على وابراهيم وعباس على حسن التقدير ومراعاة ظروف مصر .

راجع « تاريخ مصر قبل الاحتلال » تأليف روزستين صفحة ٢٩٥ حيث يشير الى الارتباكات المالية التى ترجع الى الاعباء الجديدة التى أثقلت بها انجلترا كاهل الخزانة المصرية ، وقارن « مجلة آخر ساعة » عدد ٩ / ٩ / ٤٥ « وسيادة الانجليز » .

وقد جرت الحكومة المصرية من بعد محمد على باشا على تضمين ميزانياتها بيبان المصروفات
برادات معاً عند إعداد ميزانية الدولة ، فيذكر ميخائيل بك شاروبيم فى كتابه « الكافى فى
يخ مصر القديم والحديث » من الجزء الرابع أن السلطان قرر بمعاهدة لندن أن تنظم المصروفات
برادات بما يوافق حالة ترتيبها فى سائر الممالك العثمانية ، على أن يرسل إلى خزينة الباب العالى ربع
إدات الناتجة من جميع الرسوم الجمركية ومن بقية الضرائب التى تتحصل فى سائر الديار المصرية ،
ى الخراج مستمراً أداؤه مدة خمس سنوات تبتدىء من عام ١٨٤١ . والحق أن محمد على باشا
أول من وضع الأساس للميزانية المصرية ، ولكن عباس الأول ومحمد سعيد باشا واسماعيل باشا
وا أساس الميزانيـة المصرية إذ كانت الميزانية فى العهود التالية توضع لا لخدمة الشعب المصرى فى
فته بالحكومة بل لخدمة الحكومة فى علاقتها بالشعب ، ونظرة فاحصة من نظرات التحليل والمقارنة
الميزانيات المختلفة لا تلبث أن تضىء لنا أن الفاصل الزمنى لا يحدث أى تغيير فى أوضاع الميزانيـة
فى مفرداتها[١] بل هى كلها حكومية لا تتوخى تعزيز الادارة الحكومية التى منها نشأت واليهـا
ند . فاذا ما نظرنا إلى مصلحة الشعب فانما تنظر اليها بمنظار الحاكمين لا المحكومين . فأصبح لمصر
انيات بيروقراطية[٢] تعتمد الاعتماد كله على رغبات الوالى وحسن توجيهاته . فنرى أن الايرادات
صروفات زادت زيادة مطردة طبقاً للميزانيات التى عملت فى عهـد سعيد باشا تحت إشراف رجال
ن من الفرنسيين والمتمصرين[٣] : —

	الايرادات بالاف الجنيهات	المصروفات بالاف الجنيهات	السنه	الايرادات بالاف الجنيهات	المصروفات بالاف الجنيهات	السنه	الايرادات بالاف الجنيهات	المصروفات بالاف الجنيهات
١	٢،٢٠٠	٢،٨١٧	١٨٥٨	٢،٠٢٥	٢،٢٠٥	١٨٦١	٢،١٥٤	٥،١٨٤
١	٢،٩٧٨	٢،٣٨٣	١٨٥٩	٢،١٢١	٢،١٧١	١٨٦٢	٣،٧٠٧	٨،٨٦٨
١	٢،٤٧٤	٢،٦٣٧	١٨٦٠	٢،١٥٤	٢،٩٨٤	١٨٦٣	٦،٠٩٤	١٤،٣٩٥
١	٢،٢١٤	٢،١٢٧						

(١) راجع ،، تاريخ مصر الاقتصادى ،، للمؤلف من الطبعة الثانية صفحة ٢١٢ وقارن ستيف Esteve فى مذكرته عن ،،مالية مصر،، ، الجزء الثانى عشر من «وصف مصر» . وقارن ،، المصور ،، صداقة الند للند ٤٥/٩/٧

(٢) راجع جرجس بك حنين فى كتابه القيم ،،الضرائب والأطيان،، ، وأيضاً يعقوب باشا أرتين ،،الملكية العقارية،، .

(٣) يتحتم أن تشمل الميزانية على بيان كل المصروفات وكل الايرادات ، وهذا المبدأ ينطوى على قاعدتين ١ — قاعدة انية الخام Budget Brut ٢ — قاعدة الميزانية الشاملة الكاملة Universalité فهناك طريقتان لتحرير كشوف الميزانية ولى أن تبين المصروفات والايرادات مع الاقتصار على أدراج المبالغ الصافية فقط والثانية أن تدرج الايرادات والمصروفات من دون اجراء أى تصفية بين المفردات ، وهذه هى قاعدة الميزانية الخام . فقاعدة الشمول تقضى بأن لا تترك صغيرة كبيرة من الايرادات الا وتدرج فى الميزانية . وقاعدتا الميزنية الخام والشمول هما الشرط الجوهرى لتمكين الوالى من راف الفعلى على الميزانية وتحقيق الرقابة الضرورية لايرادات ومصروفات الدولة .

فالبرغم من الغاء أنظمة الاحتكار و بعض الضرائب التي كانت تجبي في أثناء عصر محمد على باشا، والتنازل عن المتأخرات التي كانت في ذمة الفلاحين للحكومة فان إيردات الحكومة في عهـــد محمد سعيد باشا لم تهبط كثيراً عما كانت عليه في أيام محمد على باشا، ويرجع ذلك إلى تنظيم جباية الضرائب وتخفيف أعبائها وتحصيلها في مواعيد ملائمة وإلغاء النظام التضامني الذي كان يجبر من كان قادراً على الدفع، أن يدفع نيابةً عن غير القادرين مما كان يدعو إلى تهرب الجميع من تسديد ما عليهم (١) . وقد كان من الطبيعي أن تهبط مصروفات الحكومة عنهـا في عهد محمد على باشا خصوصاً بعد إنقاص عدد الجيش الذي كانت ميزانيته تستنفذ حوالى ٣٠ ٪ من الميزانية العامة . وبهبوط المصروفات و بقاء الايرادات تقريباً على حالها ، كان من الممكن أن تزيد الايرادات عن المصروفات ، ولكن الواقع كان على خلاف ذلك لـكثرة المصروفات الشخصية التي اقتضتها ظروف الوالي وما تبعها من تعضيد ديلسبس في مشروع القنال . ولهذا زادت المصروفات على الايرادات في جميع سنوات حكم سعيد باشا ، حتى إذا ما وصلنا إلى سنـة ١٨٦٠ وجدنا أن المصروفات زادت بدرجة لا تتناسب مع زيادة الايرادات العامة . فإذا ما اعتلى اسماعيل باشا أريكة الحكم كانت الميزانية الحكومية في حالة تضخم عظيم بالنسبة لايرادات مصر المحدودة في هـذا العصر الدقيق الذي قال بعض علماء المالية عنه أن الميزانية المصرية في أواخر عهد سعيد باشا خرجت عن حدود المبادىء الاقتصادية السليمة العواقب (٢) .

الحق أن اسماعيل باشا بدأ حكم مصر ولم تكن هناك ميزانية بالمعنى الصحيح (٣) ، وذلك لأن

---

(١) راجع ،، تاريخ مصر الاقتصادي ،، الطبعة الثانية للمؤلف صفحات ٢٣٨ — ٢٤٠ .

(٢) في الميزانيات السليمة يجب أن تحرر الميزانيـــة بحيث يكفي اجراء عمليتي جمع لمعرفة مجموع الايرادات ومجموع المصروفات ، وعملية طرح لمعرفة ما اذا كان هناك توازن أو زيادة في الدخل أو زيادة في الخرج ، وهذا النظام هو المعروف بوحدة الميزانية ، ويقابلها تعدد الميزانية . راجع الدكتور زكي بك عبد المتعال في كتابه ،، أصول المالية العامة ،، .

(٣) يقال أن سوء نظام سعيد باشا دعا الى زيادة المصروفات عن الايرادات كما دعا الى الخلط بين وحدة الميزانية وبين تعدد الميزانية ، وهذا التعدد في عهد سعيد باشا كان يأخذ أحد الأشكال الآتية : ١ - وضع ميزانيات استثنائية ٢ - وضع ميزانيات ملحقة ٣ - فتح حسابات خاصة بالخزانة ٤ - تجزئة الميزانيات العامة الى ميزانيات منفصلة شكلا . ولا يخفى أن وحدة الميزانية بالنسبة للدولة والوالي خير طريقة للرقابة والمقارنة ، وبالنسبة للجمهور والأمة أفضل وسيلة للاطلاع على مجموع الايرادات والمصروفات ، وقد اتبعت الحكومة المصرية طريقة الوحدة بعد سنة ١٨٨٢ في اعداد ميزانية الدولة المصرية ، وبذلك قضت على الميزانيات الاستثنائية وهي التي توضع لتدرج فيها المصروفات الاستثنائية ولا يرد لها ذكر في الميزانية العامة ولا تجمع مبالغها مع المبالغ المدرجة في هذه الميزانية فضلا عن أنها تغطى عادة بايرادات استثنائية محضة ، تكون في الغالب متحصلات القروض . قارن جيز Gaston Jèze في كتابه ،، دراسات أولية في علم المالية والتشريع المالي الفرنسي .

مالية الحكومة ومالية الوالى كانتا شيئاً واحداً ، كما أن الخديوى اسماعيل باشا كان يتصرف فى شئون البلاد كما يريد ، ولم يكن يعنيه آراء الأهالى فى سياسته إذ كان يسير على طريقة الحكم المطلق فى أغلب سنى حكمه ، وكان يعاون اسماعيل باشا فى هـذا المسلك اسماعيل صديق المفتش الذى كان يسيطر سيطرة تامة على جميع الادارات والمصالح فى فترة كبيرة ، مما لم نجد له نظيراً فى تاريخ مصر المالى[١]. ومع أنه لا يمكن إغفال العلائق البينة بين المالية العامة والمالية الخاصة فى عهد اسماعيل باشا ، فان انتعاش المالية العامة فى مصر فى هـذا العهد كان يتوقف على الفصل بين ميزانية الوالى و بين ميزانية الدولة لما فى ذلك من تحقيق رفاهية الأمة [٢] . وما سوء الادارة المالية إلا من نتائج ضم ميزانية الوالى بميزانية الأمة وفساد الاقتصاد القومى . وكلما اختل توازن الميزانية العامة ظهر الاضطراب الاقتصادى فى حياة الأمة ورعاياها ، فلا يتم الاصلاح إلا بالاصلاح المالى الصادر من أبناء الأمة وقادتها المخلصين [٣] كما تحقق ذلك فى عهد فؤاد فى حياة الأمة النيابية الصادقة .

والميزانية فى عهد اسماعيل باشا كانت تشتمل على بيان جميع الايرادات والمصروفات ، وكانت تصوّر الى درجة ما برنامج حكومته الظاهرة لمدة معلومة ، ولـكنه لما كان برنامج اسماعيل باشا الحقيقى يختلف عن برنامجه الظاهر ، فقد استلزم مصروفات تزيد عما يمكن أن تتحمله تلك الميزانية ، ولذلك كانت تصرفات اسماعيل إلى حد ما تدل على خروجه عن قوانين الميزانية الصحيحة . ولقد أدرج اسماعيل صديق المفتش الايرادات بجانب المصروفات فى الميزانية لكى يظهر للمصريين والأجانب أن الميزانيـة سليمة صحيحة ، وباظهارها على هذا الشكل فمصر فى مأمن من الافلاس . ولهذا لم تـكن الأرقام تثبت حقيقة الايراد والمنصرف ، ولم تـكن مطابقة للواقع وذلك بدهاء اسماعيل صديق المفتش وسوء نظامه [٤] الذى لم يهتم بالصفة الزمنية للنفقات والموارد ، فلم يدبر المال اللازم لمواجهة النفقات بالطرق

(١) راجع ,, تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل باشا ,, تأليف الياس الأيوبى المجلد الثانى ص ٣٦٠ .

(٢) راجع ,, أصول علم المالية العامة والتشريع المالى المصرى ,, تأليف زكى بك عبد المتعال ص ١١ حيث يقول يتوقف انتعاش المالية العامة على انتعاش المالية الخاصة لما بينهما من تضامن ,, والحق أن ذلك صحيح من جهة المنشآت المالية العامة وخاصة البنوك والبورصات والمصانع والمزارع والمتاجر . أما من جهة أموال الأمراء والأولياء فهذا له بعض المساوىء من واقع تاريخ مصر المالى عندما تندمج ميزانية الوالى فى ميزانية الدولة ,, فلا يعرف حدود الفصل بينهما .

(٣) المالية العامة تظهر مهمة الدولة كعامل مشترك فى الثروة الاجتماعية ، والمسائل المالية مظهرا اجتماعى أغفله الوالى ولم تظهر أهميته الا عقب الحرب الكبرى الماضية سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ تبعاً لزيادة الاعباء المالية ، قارن باستيل فى كتابه ,, علم المالية ,, وأيضاً دالتون Hugh Dalton فى كتابه ,, مبادىء علم المالية العامة ,, .

(٤) راجع ,, تاريخ مصر الاقتصادى ,, للمؤلف من الطبعة الثانية ص ٣٣٦ — ٣٣٩ ، وقارن زكى بك عبد المتعال فى كتابه

المشروعة المستقيمة . ومع أنه كان يعلم أن الدولة على خلاف الفرد ليست لها ثروة ثابتة أو دخلاً معيناً ، بل عليها تكاليف يجب القيام بها فى سبيل المصلحة العامة ، فقد ضل اسماعيل المفتش الطريق . وبذلك كان سبباً من أسباب هدم المبادىء العامة للمالية والتشريع المالى فى عهد اسماعيل باشا . فلم تصبح الميزانية مرآة التكاليف العامة بتقديرها والتنبؤ بها . بل أصبح واجب وزير المالية المصرية تقرير المصروفات وواجب الوالى البحث عن وسائل الايرادات والتمتع بتنفيذ ما يعرضه عليه وزير المالية المصرية (١). فلجأ الوالى للانفاق المادى والصرف عيناً ، مع أن هذه الوسائل تحتاج الى دارسة وعناية خصوصاً فيما يتعلق بالصرف العينى وعلاقته بالانفاق لاشباع حاجة عامة لا خاصة (٢). وفيما يتعلق أيضا بتقسيم النفقات تبعاً لموضوعها بل وأيضا تبعاً لطبيعتها ، إذ أن هذا كله ضرورى لتنظيم إدارة الأموال العامة بين المصالح المختلفة ولمعرفة كيفية توزيع التكاليف العامة على الأفراد خصوصاً وأن طبيعة النفقة هى التى تبين من يقع عليه فى الميزانية عبء هذه النفقة فى الحاضر والآجل ، حتى يستفيد الجيل الحاضر وحده من بعض النفقات ، بينما يشترك معه فى البعض الآخر الأجيال المقبلة (٣) .

ولقد كانت مصادر الايرادات التى أمكن حصرها فى عهد اسماعيل باشا هى : —

١ ـ الأموال الأميرية وكان مجموعها فى سنة ١٨٧٦ لا يقل عن ٤٫٣٠٥٫٠٠٠ جنيه مصرى تجبى من الأطيان الزراعية التى بلغت مساحتها ٤٫٨٠٥٫٨٠٧ فداناً بين خراجية وعشورية و١٨٩٫٠٠٠ جنيه من النخيل وعدده ٤٤٦٫٧٠٠ نخلة و٤٣٢٫٠٠٠ جنيه من الرخص الحرفية :

« أصول علم المالية العامة » ص ٧٦ حيث يقول أن « تدبير الموارد اللازمة من الضرورة بمكان حتى لو اقتصرت مهمتها على حدها الأدنى ، فما بالك عندما هيمن اسماعيل باشا على كل النواحى الاقتصادية فى الدولة وعمل على توسيع نطاق حكمه فى أفريقيا ، فأصبحت مالية الدولة مختلفة عن مالية الوالى ، لأن الانفاق بل فى تقدير الايرادات على ضوء هذا الانفاق الواسع . قارن ر. مل R. C. Mill فى كتابه « المالية العامة وعلاقتها بالتجارة Public finance in relation to commerce ».

(١) راجع ادجار الكس Edgar Allix فى كتابه « رسالة أولية فى علم المالية والتشريع المالى الفرنسى » Traité Elementaire de Science des Finances et de Legislation Financière. حيث يقول أن تقرير الاعباء العامة تجرى من الوجهة القانونية ، الدستورية والادارية ، بالبحث عن أسباب النفقات وهى العقد والجنحة وشبه الجنحة والقانون ، فقد تنفق الدولة لأنها اشترت مالا أو خدمات وعليها دفع الثمن ، أو لأنها أحدثت أضراراً للغير يجب عليها تعويضها ، أو لأنها مدينة ويجب عليها دفع أصل الدين وفوائده .

(٢) راجع زكى بك عبد المتعال فى كتابه « أصول علم المالية العامة » ص ١٨ حيث يقول أن الواجب أن يتولى الصرف شخص معنوى ادارى يراعى المصلحة العامة لا المصلحة الخاصة . وهذا ما يؤخذ على عهد اسماعيل ووزير ماليته .

(٣) راجع عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه « عصر اسماعيل » الجزء الثانى ص ٣٠٥ حيث يقول أن كثيراً من أبواب الايرادات كانت تغفل فى الميزانية ولا يعرف أين تذهب متحصلاتها .

ب ـ الرسوم وكان مجموعها فى سنة ١٨٧٦ لا يقل عن ٧٣٩٫٠٠٠ جنيها من الجمارك و ٢٦٤٫٠٠٠ جنيه من الدخان . مع أن زراعة الدخان كانت مباحة فى مصر فى ذلك الوقت .

جـ ـ إيرادات السكك الحديدية وكان مجموعها لا يقل عن ٩٩١٫٢٩٩ جنيها .

د ـ إيرادات من مفردات أخرى وقدرها ٢٫١٠٠٫٠٠٠ جنيه وتحتوى على الخراج وعلى مايربط على المنازل الريفية وكان عددها ٨٣٠٫٠٠٠ ومقدار الضريبة أربعة قروش على كل منزل ، وماربط على الرخص التى كانت تعطى للتجار والصياغ المحترفين ، والضرائب على المصوغات والدخوليات وقدرها ٢٥ ٪ والضرائب على المأكولات وموارد الوقود والبناء الخ .

والزيادة فى الايرادات فى سنة ١٨٧٦ ، مع أنها كانت نتيجة اتساع نطاق الزراعة وما تلاها من اتساع نطاق التجارة والصناعة ، وما دخل على حقوق الملكية من تعديلات وعلى السياسة الزراعية من تحديد تجارى لا كفائى (١) . فان المصروفات اتسع نطاقها بما لم تقدر مصر أن تقابله إلا بتضحية مستوى معيشة أهلها (٢) . ولهـذا نرى أن المصروفات العامة زادت بزيادة مصروفات الوالى على المشروعات العامة والخاصة سواء بسواء ، فكان أهمها مخصصات الخديو ومخصصات العائلة الخديوية وجزية الاستانة ومصروفات الدواوين والمرتبات والمعاشات ومخصصات القروض والمنشآت العامة (٣) .

---

(١) راجع احمد باشا عبد الوهاب فى سلسلة محاضراته فى علم المالية لطلبة التجارة العليا فى سنة ١٩٢٩ ص ٢٣ حيث يقول أن هناك ثلاث طرق معروفة فى تقدير الايرادات وهى ١ ـ الطريقة الأوتوماتيكية المعتمدة على ايرادات السنوات الماضية ٢ ـ طريقة الزيادات على أساس متوسط الزيادة فى السنوات الماضية الثلاث أو الخمس ٣ ـ طريقة التقدير المناسب .

(٢) يقول الدكتور زكى بك عبد المتعال فى كتابه ،، أصول علم المالية العامة ،، صفحات ٢٠ ـ ٢٢ أن الظاهرة الحديثة للازدياد المطرد فى النفقات العامه ترجع الى أسباب بعضها عامة وأخرى خاصة بالظروف القائمة . ويشرح الأسباب العامة فى ١ ـ تطور مهمة الدولة فى مختلف البلاد اذ تدخلت الدولة فى نواحى النشاط الاقتصادى من شئون التعليم والمسائل الصحية والتأمين الاجتماعى والاعانات ومحاربة الفاقة وما الى ذلك ٢ ـ توالى ازدياد عدد السكان مما يزيد من واجبات الدولة ٣ ـ تقدم الروح الديمقراطية فى غالبية البلاد ٤ ـ النظام البرلمانى فيميل الأعضاء لتقرير اعتمادات بغية مرضاة ناخبيهم فى الأعمال العامة التى تهمهم من ترع ومصارف وجسور وسكك حديدية وما الى ذلك ٥ ـ عدم التبصر المالى من جانب الهيآت النيابية فلا تأتى المشروعات العامة بنتائجها المالية الا بعـد سنوات طويلة . أما الأسباب الخاصة فترجع الى زيادة النفقات للظروف الحاضرة وأهمها ١ ـ ضعف قوة الشراء للنقود ٢ ـ ازدياد الديون العامه وسياسة الأشراف المالية لها ٣ ـ ازدياد الروابط الدولية بانشاء هيآت مختلفة ٤ ـ ازدياد التسليح انظر وقارن ،، المصرى ،، عدد ٤٥/٩/٧ ،، رسالة الرئيس ترومان ،، .

(٣) يقول احمد عبد الوهاب باشا فى ،، سلسلة محاضراته فى علم المالية ،، ص ٢٦ أن تقدير الايرادات هو مجرد ارشاد أما المصروفات فخاضعة لقواعد وقيود لا مناص منها ، فلا يصرف مبلغ الا فى الغرض الذى أدرج من أجله ، وأن المبلغ

ومع أن هذه المصروفات كانت محددة معروفة ، وكانت القواعد العامة القائمة فى معظم الأقطار تقضى بأن يبدأ فى تقديرها أولا ثم تقدر بعد ذلك الايرادات ، فان الامتيازات الأجنبية فى مصر جعلت البلاد تحدد إيراداتها أولا ثم تساير المصروفات تلك الايرادات المحددة (١). فلا تزيد المصروفات عن مجموع الايرادات . ونورد ميزانية سنة ١٨٧١ من باب التمثيل لا الحصر فى الآتى كما وردت فى ماكوين (٢) فى كتابه «مصر تحت حكم اسماعيل» .

جنيه	المصروفات	جنيه	الإيرادات
٣٠٠،٠٠٠	مخصصات الخديوى	٤،٥٢٣،٦٦٥	أموال وعشور الأطيان بما فيها المتحصل
١١٠،٧٢٥	« الأسرة الخديوية		من ضريبة السدس
٦٥٨،٣٣٥	ويركو الأستانة « الجزية »	١٤٣،٠٣٥	عشور النخيل
٢٦،٨٠٠	ديوان الداخلية « مجلس النظار »	١٥٥،٥٨٠	ويركو « ضريبة أرباب الحرف »
٧٠٠،٣٠٠	ديوان الجهادية ومدارس الحربية	٨٦،٧٨٥	رسوم المحاكم الشرعية وعوائد مبيعات
١٥١،٧١٠	ديوان المالية وملحقاته		الأطيان والأملاك وعوائد الأوزان
٢١٠،٠٠٠	ديوان البحرية وبواخر النيل		وعوائد الذبيح وغيرها
٩٠،٠١٥	ديوان الخارجيـــة	٧،٩٢٠	أموال جهات الواحات
٢٣،٦١٠	مجلس الأحكام والمحكمة التجارية ومجلس التجارة	٤١،٠١٥	عوائد زيوت وأملاك
١٤٨،٠١٥	مديريات الأقاليم بحرى وقبلى	٢٩،٨٩٠	إيجار أطيان الميرى
١٧،٨٧٥	ديوان الأشغال العمومية	٦٠٠	عوائد كورنتينه وغيرها
٣٦،٣٤٥	مجلس الصحة والاسبتاليات	٤٩٢،١١٠	إيراد الجمارك
٨٥،٢٢٥	دواوين المحافظات	٥٦٢،٨٨٥	صافى ايرادات السكك الحديدية الميرية

المقدر لأى نوع من أنواع المصروفات يمثل الحد الأقصى لما يمكن أن يصرف فى هذا الوجه من الوجوه .

(١) يقول عبد الوهاب باشا « أن الأمر على النقيض فى قطرنا هذا ، وهذا راجع بالطبع الى نظام الامتيازات ، تلك الاصفاد التى تكبل ادارتنا الماليه . ففى الأقطار الأخرى اذا ما وجد وزير الماليه أن الايرادات تقصر عن الوفاء بحاجات المصالح الحقيقيه يعرض إعلى الهيئة التشريعية مشاريع قانون بتعديلات فى موارد الايراد أو بموارد جديدة حتى يستطيع التوازن فى الميزانيه ، أما وزير ماليتنا فبسبب الامتيازات لا يستطيع أن يسلك هذا السبيل ، فانه مضطر أن يبدأ بتقديم الايرادات ثم يقدر المصروفات بحيث لا تتجاوز مجموع الايرادات .

(٢) راجع ماكوين فى كتابه « مصر تحت حكم اسماعيل » ، وأيضا ماكوين فى كتابه « مصر كما هى » ، حيث به ميزانية سنة ١٨٧٦ صفحة ٤٢٥ للمقارنة وقارن الياس الأيوبى فى كتابه « تاريخ مصر فى عهد اسماعيل » ، وأيضاً عبدالرحمن بك الرافعى فى كتابه « عصر اسماعيل » من الجزء الثانى « و » تاريخ مصر الاقتصادى « للمؤلف صفحة ٢٣٨ من الطبعة الثانية. وراجع أيضاً كتاب وزارة المعارف العمومية سنة ١٩٤٥ عن حفلة ذكرى اسماعيل باشا .

تابع ميزانيـــة سنة ١٨٧١(١)

جنيه	تابع ماقبله « المصروفات »	جنيه	تابع ماقبله « الايرادات »
٢،٤٨٧،٩٥٥	المجموع السابق	٦،٠٤٣،٤٨٥	المجموع السابق
٨٩،٢٨٠	مطبيات مصر والأسكندرية	١٠٠،٠٠٠	صافى إيراد السودان
٥٣،٠٢٠	ديوان المدارس	١٧٥،٠٠٠	إيراد الملاحة
٢٨،٣٠٠	ديوان الجمارك	١٧٠،٣١٠	أرباح أسهم قناة السويس
١٨،٩٥٠	مرتبات حريم واشراقات	١٨٥،٠٠٠	أرباح ورق التمغـة وتمغـة المصوغات وغيرها بالماليـــة
٢١٣،١٦٠	مرتبات أرباب المعاشات والموظفين		
٤٢،٨٦٥	قيمه مرتبات المستودعين		
٦٦،٧٧٠	مخصصات الحج والتكايا	٢٥٨،٧٩٥	أموال الالتزامات وهى التزام المصرية والرسالة والنطرون والأسماك وغيرهـا وايرادات الهاويسات
١٧٠،٣١٠	ربح أسهم شركة قناة السويس		
٢٠٠،٠٠٠	مقابل ثمن الأملاك والأراضى«احتياطى»		
٢٥٨،٥٠٠	مخصصات قرض سنة ١٨٦٢	٧،٢٩٩،٦٢٠	إيجار أطيـان وأملاك الميرى ورسوم مبايعات الأملاك والأطيـــان بمصر والأسكندرية ودمياط ورشيد
٦٠٤،٧٨٥	دفعة قرض سنة ١٨٦٤		
٩٢٩،٤٦٠	قرض سنة ١٨٦١		
٥١،٤٨٠	الشركة المجيدية	٢٠٢،٥٣٥	ايرادات المحافظات
٥٧٢،٨١٠	قرض السكة الحديدية سنة ١٨٦٦		
	دفعات الأشغال العامة عن المستحق سنة ١٨٧١ - ١٨٧٢		
٢٩٢،٥٠٠	انشاء رصيف ميناء الاسكندرية		
١٣٨،٨٧٠	« ميناء السويس		
١١٥،٨٢	« الترعة الأسماعيلية		
٢٨،٩٣٠	كوبرى قصر النيل		
٥٣،٩٠٠	تطهير ترعة المحموديه		
٢،٨٢٥	تركيب فنارات السويس		
٦،٤١٩،٠٩٥	المجموع	٧،٣٢١،٤٢٠	المجموع

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف وأيضاً « مركز مصر الاقتصادى » من رسالة الدكتور لميطه للدكتوراه .

وفيما يلى ملخص بعض الميزانيات المصرية فى أواخر عهد اسماعيل باشا بما فى ذلك الميزانيات الملحقة الخاصة[1] بالأوقاف وبعض المعاهد العلمية كالأزهر والجامعة الأزهرية والأوقاف الخصوصية ومجالس البلديات والمحلية ، حيث أن هذه الميزانيات تدرج كلها ضمن الميزانية العامة :

السنة	الايراد بالجنيه المصرى	المنصرف بالجنيه المصرى	العجز أو الوفر
١٨٧٦	١٠،٧٧٢،٦٢١	٨،٩٨١،٨٥٢	+ ١،٧٩٠،٨٦٩
١٨٧٧	٩،٥٨٩،٩٠٠	١٠،٩٧٢،١٠٠	— ١،٣٨٢،٢٠٠
١٨٧٨	٧،٤٣٢،٩٨٢	١٠،٨٧٣،٥٤٨	— ٣،٤٤٠،٥٦٦
١٨٧٩	٩،١٤٩،٠٠٠	١٠،٣٣٠،٠٠٠	— ٣٨١،٠٠٠

(١) راجع التقرير النهائى لجنة التحقيق الأوربية وقارن ,,اسماعيل المفترى عليه،، تأليف كرابيت وأيضاً احمد عبدالوهاب باشا فى ,,سلسلة محاضراته عن الميزانية المصرية،، فى سنة ١٩٢٩ صفحة ١٥ حيث يميز بين الميزانية العامة وبين الميزانيات الإستثنائية وهى التى توضع لتدرج فيها المصروفات الاستثنائية ولا يرد لها ذكر فى الميزانية العامة ولا تجمع مبالغها مع المبالغ المدرجة فى هذه الميزانية ، فضلا عن أنها تغطى عادة بإيرادات استثنائية محضة ، تكون فى الغالب متحصلات القروض ، ويقول أن مثل هذه الميزانيات الاستثنائية لا تتجدد فيها المصروفات بصفة دورية ولا تقتصر فائدتها على الجيل الحاضر بل تتعداه الى الأجيال المقبلة . فالأجيال المقبلة تتحمل نصيبها من أعبائها ، ولذلك يدخل فيها متحصلات الايرادات من القروض. ولا يخفى أن الميزانية العامة التى نحن بصددها كانت لاتفصل فصلا ماديا حسابات المصروفات الأخرى ووضعها فى ميزانية قائمة بذاتها . بل كانت تحتوى على كل حسابات الايرادات والمصروفات العامة . فهل كان الواجب أن تفصل الحكومة فى عهد اسماعيل باشا بين المصروف العادى وهو الذى يتجدد كل عام كماهيات الموظفين ونفقات الصيانة للطرق والموانى. والترع والجسور ونحوها وبين المصروفات الاستثنائية وهى التى لا تتجدد كل عام كانشاء السكك الحديدية وتجديد المهمات الحربية ونحو ذلك . الحق أن ميزانيات اسماعيل لم تفصل بين هذا وذاك ، فقد كانت المصروفات التى يعتبرونها استثنائية انما هى فى الواقع مصروفات عادية تتجدد ، وانما فى فترات أطول من سنة ، كما أن اسماعيل باشا كان ينظر الى الجيل القادم نظرته الى الجيل الحاضر فى مصروفات المشاريع العامة ، وبهذا لم تكن المصروفات العامة فى أشكالها المختلفة الا مصروفات عادية فى نظر الوالى . والحق أن اسماعيل باشا أخذ بأسباب النهوض ننظر الى أعمال الانشاء كأنها أعمال مستديمة ، وهذه هى نظرته الى المدارس وانشاء الترع والطرق والمستشفيات ونحوها اذ هى تتجدد كل عام . ولكن اذا نظرنا الى الميزانيات الاستثنائية من حيث الشكل ، فان من شأنها تجزئة جملة المصروفات بحيث يختفى عن الانظار مجموعها الكلى ، وهذه هى الطريقة التى لجأ اليها اسماعيل صديق المفتش لالقاء الغموض على الحالة المالية عند ما خشى ذعر الشعب المصرى والأجانب من تزايد المصروفات العامة والخاصة . ولا يخفى أن الميزانية الاستثنائية هى تدبير خطير لا يصح الالتجاء اليه الا عند الضرورة القصوى من الوجهة القومية . ولهذا نرى أن الحكومة المصرية لم تلجأ الى الميزانيات الاستثنائية فى عهد توفيق بل كثيراً ما عملت على انشاء ميزانيات ملحقة وهى ميزانيات مستقلة عن الميزانية العامة تدرج فيها على حدة ايرادات ومصروفات بعض الادارات أو المصالح كالأوقاف والخاصة الخديوية . راجع ,,الخديوى اسماعيل وتصرفاته المالية،، لدولة اسماعيل صدقى باشا .

ولولا القروض وأقساطها وعبء تسديدها والغموض الذى دعا إلى سوء التصرف والتبذير فى ميزانية الدولة [1] لنهضت مصر نهضة مباركة معتمدة على موارد خزانتها العامة ، وهى موارد تكفى القيام بجميع الاصلاحات لمن يحسن تدبير شئونه وشئون حكومتـه وأمته و بلاده . فقد ابتلعت الفوائد والأقساط معظم موارد الميزانية ، فعجز الخديوى اسماعيل عن وفائها أو سداد فوائدها و وقعت حكومته فى العسر الذى دعا إلى تدخل الدول الأجنبية فى شئون الميزانية .

والمطلع على ميزانيات اسماعيل باشا يرى أنه لم يحافظ على وحدة الميزانية ، فالسلف التى أخذها والتى ما كان ينتظر تمام سدادها إلا بعد آجال طويلة لم تدخل ضمن الميزانية العامة فى أوائل عهده ، ولم يفتح حساباً خاصاً يدرج فيه المصروفات وما يتحصل من الايرادات ، ولهذا ساءت حال الميزانيات فى عهد اسماعيل باشا[2] مع جهاد الخديوى فى بلوغ أوج السؤدد والمجد .

وتدل الميزانية الآتية عن مركز مصر فى سنة ١٨٧٦ كما ورد فى تقرير كيف فى ٢٧ مارس سنة ١٨٧٦

بالجنيه	المصروفات	بالجنيه	الدخل
٤٨،٨٦٨،٤٩١	الادارة والمهايا	٩٤،٢٨٣،٤٠١	ايرادات الحكومة
٧،٥٩٢،٨٧٢	الجزية لتركيا	٣١،٧١٣،٩٨٧	قروض
٣٠،٢٤٠،٠٥٨	أشغال عامة	٣،٩٧٦،٥٨٣	مبيعات أسهم قناة السويس
١٠،٥٣٩،٥٤٢	مصروفات غير عادية ، بعضها شخصى وبعضها لمصالح خارجية	١٨،٢٤٣،٠٧٦	الديون السائرة
٣٤،٨٩٨،٩٦٥	فوائد الديون واحتياطى تسديدها		
١٦،٠٥٤،١١٩	قناة السويس		
١٤٨،٢١٥،٠٤٧	المجموع	١٤٨،٢١٥،٠٤٧	المجموع.

(١) راجع احمد عبدالوهاب باشا فى ,,سلسلة محاضراته عن الميزانية،، لطلبة التجارة سنة ١٩٢٨ صفحة ١٧ حيث يقول ,,اذا كان المراد جعل الميزانية الملحقة بياناً احقاقياً يلحق بالميزانية العامة دون ان يخل بوحدتها فان هذا الاجراء لاغبار عليه . . على أنه يحصل أحيانا أن يمنح القانون بعض المصالح العامة الشخصية المعنوية كما هو حاصل فى مصر بالنسبة للجامعة الأزهرية ، وفى هذه الحالة يتحتم أن تكون للمصلحة ميزانية خاصة مستقلة ، ولكنها مرتبطة تمام الارتباط بالميزانية العامة . فالميزانية يجب أن تكون وحدة مهما تفرعت عنها ميزانيات مستقلة يستدعيها النفوذ وحسن الاعتبار . وراجع ,, الميزانية المصرية ،، لاحمد عبدالوهاب باشا ص ٢٠ حيث يقول ,,أن مصر تحافظ على وحدة الميزانية ،، فتدخل السلف للمجالس البلدية ضمن الميزانية العامة

(٢) كانت اهم موارد الدولة المصرية ١ ـ الاملاك العامة ٢ ـ المنشآت العامة ٣ ـ اصدار العملة و تحصيلها ٤ ـ الضرائب

ونحن إذ ننظر إلى ميزانيــة سنة ١٨٧٦[١] نجد أنها مبوبة تمام التبويب ولـكنها خرجت عن حدود التوازن المطلوب فى كمال الميزانيات الحديثة[٢] . ومع ما بذله واضعوها من جهـد كبير من الناحية الفنيـة الحسابية فان هذه الميزانية تدل على الحد من حرية البلاد فى وضع السياسة المالية التى يرى المصريون تحبيذها فى فتح أبواب الحياة للأهالى فى جميع الأركان الاقتصادية المصرية . وعلى كل حال فقد كانت هـذه الميزانية مرآة للعهد الذى عاش فيه المصريون أثنـاء الارتباكات المالية فى عصر اسماعيل . وهذه الميزانية وضعت لا لخدمة الشعب فى علاقته بالحكومة ، بل لخدمة الحكومة فى علاقتها بالشعب . وهذا هو حال كل الميزانيات فى أحوال التطور والانقلاب[٣] ، فـكلها ميزانيات حكومية

ـ القروض وقد كانت الأملاك العامه منذ القدم وسيلة من وسائل تغطية النفقات العامة ،ولكن هذا المورد فقد أهميته فى اواخر عهد اسماعيل باشا فأصبح لا يمثل سوى جانب ضئيل من الايرادات العامه . وقد باعت الحكومه الأراضى العامه والخاصه لاستهلاك بعض أجزاء الدين العام . أما المنشآت العامه مثل السكك الحديدية وغيرها فقد قصد بها اسماعيل المنفعة العامه مع أنها حققت ربحا بصفة عرضيه . أما قناة السويس فقد كانت شؤما على مصر والمصريين . واذا كان اصدار العملة يعتبر مصدر ايراد للدولة فلم يستفد اسماعيل باشا منه كثيراً فقد كان مقرراً قيمتها لا مشتأ لها . ولولا التضخم الذى لجأ اليه فى أواخر عهده لما زادت ديون مصر عند ما تدخلت الامم الأجنبية وارتفعت قيمة الديون على حساب الأموال المتضخمة التى صدرت بها تلك الديون السابقه . راجع ,,أصول الماليه العامه والتشريع المالى المصرى،، للدكتور زكى عبد المتعال صفحات ٢٣ — ٢٦ .

(١) راجع ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، المؤلف من الطبعة الثانية ص ٢٣٩ وأيضاً ٣٦٦ حيث تجد تفاصيل ميزانية سنة ١٨٧٦ ، وقارن مكوين فى كتابه ,, مصر فى عهد اسماعيل ،، وكرابيت فى كتابه ,, اسماعيل المفترى عليه ،، وأيضاً ,, مركز مصر المالى والاقتصادى ،، تأليف أرمنجون ص ٣٥٧ .

(٢) لم تبوب ميزانيات اسماعيل تبويباً منطقياً بحيث تظهر الايرادات على أهميتها النسبية وبحيث تظهر المصروفات بحسب أغراضها حتى تصبح الادارة المالية جلية واضحه ، اذ لا شيء كالغموض أدعى فى الشئون المالية الى سوء التصرف والتبذير . لذلك وجب أن يكون فى استطاعة السلطات العامة والجمهور الوقوف بسهولة على مجموع مصروفات كل خدمة عامة ومقارنتها فى مختلف السنوات ، ومن ثم معرفة الاتجاه الذى تسير فيه الحكومة نحو الأهداف الأهلية . وهذا مالا يمكن أن تلمسه فى عهد اسماعيل فقد أصبح من الصعب المقارنة بين نفقات كل خدمة عامة ومتحصلاتها وبيان الأهمية النسبية لكل خدمة بجانب الخدمات الأخرى وبجانب الايرادات العامة . واذا كان هذا هو الحال فى المصروفات والنفقات فقد كان تبويب الايرادات مفقود الحلقات ، وكان خير تبويب هو الذى يراعى فيه مصدر كل مفرد من مفردات الايرادات .

(٣) راجع ,, تاريخ مصر الاقتصادى ،، المؤلف الطبعه الثانية صفحات ٣٦٦ - ٣٦٨ حيث نبين أن الايرادات فى ميزانية سنة ١٨٧٦ زادت عن المصروفات بمقدار ١٠٧٩٠٠٧٥٩ جنيها مع أن الايرادات لم تصل ١٠٠٧٧٢٠٦١١ جنيها وكانت المصروفات العامة ٨٠٩٨١٠٨٥٢ . ونقول أن الشرط الأساسى فى كل ميزانية توازنها . ولكى تكون الميزانية متوازنة حقيقة يجب أن تكون جميع المصروفات وجميع الايرادات مقدرة تقديراً دقيقاً . وما العجز فى الميزانية وما الاعتمادات الاضافية التى تفتح بعد الميزانية الا نتائج مبالاة فى تقدير الايرادات أو اغفال بعض المصروفات ، وقلما يكون العجز نتيجة ظروف قاهرة .

لا تتراخى إلا تعزيز الأداة الحكومية التى منها نشأت وإليها تستند . وهى تنظر إلى مصلحة الشعب بمنظار الحاكمين لا المحكومين . فهل غطت أسطورة المال على مباهج حكم اسماعيل وميزانياته ؟

الميزانية فى عهد محمد توفيق باشا :— « الميزانية وليدة الضرورات الاجتماعية »

تدخلت الدول الأجنبية فى أحوال مصر الاقتصادية والمالية ، وكان من تدخلها أن بنيت تقديرات الايرادات والمصروفات فى الميزانية المصرية على أساس قانون التصفية والتعديلات التى أدخلت على نظام الضرائب . وقد أدخل الأجانب فى الميزانيات المصرية فى عهد توفيق بعض المبادىء المالية العامة ، فقالوا بضرورة توازن الايرادات بالمصروفات كما وضعوا الأساس لميزات الادارة المالية الصحيحة(١) . فالتقديرات الصحيحة للمصروفات والايرادات تتطلب كفاية شخصية لمحضري الميزانية الذين يجب أن يمتازوا بحصافة الرأي والصراحة والقومية ، إذ أن الحصافة تمكنهم من حسن تقدير المستقبل ، والصراحة تحتم عليهم ذكر الحقائق متى انتهت إلى علمهم والقومية تدعو إلى تقدير ظرف البلد الاقتصادية . وقد وضع المشتغلون بالمالية المصرية العامة بعض ضوابط للتبصر والتقدير فى وضع الميزانيات المصرية وأهمها كما استوردها عبد الوهاب باشا فى مذكرته عن « الميزانية المصرية » ما يلى :

أولا : أن يكون أساس العمل مراجعة الوقائع الماضية ، فبمراجعة متحصلات الضرائب والرسوم والمستغلات الصناعية والأملاك الأميرية مثلاً فى الماضى يستطيع الانسان أن يقدر بشىء من الضبط متحصلاتها المحتملة فى المستقبل ، كذلك بمراجعة المصروفات التى أنفقت فعلاً فى السنين الماضية يستطاع تكوين فكرة قريبة من الصواب عن المصروفات المستقبلة .

ثانياً : أن تكون التبصرات والتنبؤات والتقديرات مبنية على أحدث الوقائع الماضية وقريبة بقدر الامكان من وقت تنفيذها ، لأنه بقدر تقارب الأوقات يكون التضافر صحيحاً فى ضبط المصروفات الايرادات الصحيحة . وبهذا يستطيع الانسان أن يستخرج صورة صحيحة للميزانية .

ثالثاً : أن يكون واضع الميزانية شديد الحذر من التفاؤل فى تبصره وتقديره فانه لا مُضلل كالتفاؤل يعطيك ميزانية متوازنة على الورق ولكنها مختلة فى الوقائع (٢) .

---

(١) راجع الدكتور زكى بك عبد المتعال فى كتابه ،، أصول علم المالية العامة والتشريع المالى ص ٢٠ حيث يبين تطور الميزانيات من عهد توفيق الى عهد عباس حلمى ويقول أن مصروفات الدولة المصرية قدرت لسنة ١٩١٢ بمبلغ ١٥،٤٠٠،٠٠٠ جنيهاً ولسنة ١٩١٤ بمبلغ ١٨،١٦٢،٠٠٠ جنيهاً وفى عهد فؤاد الأول قدرت لسنة ١٩٢٥ بمبلغ ٣٦،٢٣٨،٢٦٦ جنيهاً وفى عهد فاروق الأول فى سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ قدرت المصروفات بمبلغ ٤٢،٢٦٧،٠٠٠ جنيهاً .

(٢) راجع «الميزانية المصرية» للأستاذ احمد عبد الوهاب باشا ص ٢٤ وقارن نظام الحكومة فى عهد اسماعيل للاستاذ غربال

وقد اتبعت مصر هذه الضوابط منذ عهد توفيق باشا ، فأصبحت الميزانية بحق مرآة الحياة الاجتماعية التى تنبعث منها نور الحياة بين طبقات الأمة . وأصبحت مسائل التشريع(١) المالى محكومة بالميزانية المنظمة لنفقات الدولة ومواردها وأحوال قروضها وطرق تسديدها (٢) . كما أصبحت الميزانية من الوجهة الموضوعية عمل ادارى الغرض منه تنظيم سير المرافق العامة وفقاً للقوانين القائمة (٣) .

ونتفق مع الأستاذ شفيق بك غربال عند ماقال فى كتاب «تخليد ذكرى اسماعيل» ص ٢٥٦ أن القارىء لمجلدى أمين باشا سامى يستطيع أن يلحظ ما طرأ على الاشتغال الحكومى من تغيير خطير منذ أيام محمد على ، فقد دخلت على الميزانية طرق غربية أوربية لزيادة الانتاج كان من أثرها هدم بعض أركان النظام الاجتماعى القديم ، كزوال الملتزمين وجماعات أصحاب الحرف ، وتشتت شمل القرية المصرية بفرض الخدمة العسكرية الاجبارية وبتولى الحكومة مشروعات عمرانية واسعة النطاق يعمل فيها الفلاحون ، فأدى ذلك إلى حلول عناصر جديدة فى التنظيم المالى والميزانية العامة ، وصحب ذلك تنظيم فى المعاملات على أسس قانونية مستحدثة ، وهذا استلزم تنظيم هيئات إدارية من نوع جديد فالتزمت الحكومة بواجبات وشئون لم تكن سائرة فى مصر من قبل وبهذا التزمت الحكومة فى ميزانيتها منذ عهد اسماعيل وتوفيق بسياسة اقتصادية مالية ترمى إلى تنمية الانتاج وتوجيه موارد البلاد نحو غايات قومية دولية واسعة النطاق ، بعيدة الآفاق ، وأدى التزامها بهذا كله إلى تنظيم جديد للادارة المالية . وأصبح للجاليات الأجنبية شأن فى حياة الميزانية المصرية مما أحدث فى هيكل الوحدة القومية ثغرات نفذت منها سهام إلى قلب مصر والمصريين (٤) .

---

(١) راجع ،، تاريخ مصر الاقتصادى ،، للمؤلف الطبعة الثانية ص ٢٧٧ وقارن زكى بك عبد المتعال فى كتابه ،، أصول علم المالية العامة ،، ص ٢٩ حيث يشرح ماهية الميزانية وتطورها التاريخى ويقول أن الميزانية هى عمل تقدير وأجازة لمصروفات الدولة وايراداتها فى مدة معينة ، وأن التحديد لمدة معينة مقبلة هو فى التفرقة بين الحساب والميزانية . فالحساب عبارة عن بيان للايرادات والمصروفات خلال مدة منقضية ، أما الميزانية فهى أرقام تقديرية للمستقبل .وقارن ،، تقويم النيل،، لامين سامى باشا.

(٢) يقول الدكتور زكى بك عبد المتعال فى كتابه ،، أصول علم المالية العامة والتشريع المالى المصرى ،، أن خصائص الميزانية أو أركانها أربعة وهى ١ ـ العمل الميزانى ٢ ـ التقدير ٣ ـ الأجازة ٤ ـ التحديد لمدة مقبلة .

(٣) راجع الدكتور محمد عبد الله العربى بك فى كتابه ،،مبادىء علم المالية والتشريع المالى،، الجزء الأول من الباب الثالث وقارن زكى بك عبد المتعال فى كتابه ،، أصول علم المالية العامة والتشريع المالى المصرى ،، ص ٣٠ ـ ٣١ .

(٤) راجع ،،اسماعيل بمناسبة مرور خمسين سنة على وفاته،، ص ٣٦٣ حيث يصف الأستاذ عثمان خليل عثمان ،، تطور نظام الحكم فى مصر ،، ويبين التعديل الديمقراطى الذى دخل على نظام الحكم ، وقارن ،، التشريع والقضاء،، للاستاذ محمد كامل البهنساوى ص ٢٨٠ من كتاب ،، تخليد ذكرى اسماعيل باشا ،، وأيضاً ،، الخديو اسماعيل وتصرفاته المالية ،، لدولة صدقى باشا ،، ص ١١٣ وأخيراً ،، تقدم مصر اجمالا ،، للدكتور محمد صبرى .

وعلى هذا الأساس يمكن ذكر ميزانية ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ فى عهد محمد توفيق باشا فى الآتى (١) .

الايرادات	بالجنيه الانجليزى	المصروفات	بالجنيه الانجليزى
(١) الأموال المقررة		١ — خراج مصر	٦٨١،٤٨٦
أموال الأطيان	٥٠٢٢٧،٣٨٨	٢ — الدين العمومى	٤،٢٣٨،٥٩٢
عوائد الأملاك	٦٢،١٩٦	الدين المنظم	
ويركو أرباب الحرف	٢٠٨،٠٩٣	غير المنظم	
عوائد الأغنام والمعز	١٢٠٦٧٤	٣ — مخصصات الخديوى والعائلة الخديوية	٣١٥،٠٠٠
عوائد العربات وحيوانات الأجرة	١٠٠٨٠٧	٤ — المعية السنية	٤١،٨٢٣
عوائد معاصر الزيت	٣،٤٦٨	٥ — مجلس النظار	٥٠٧٩٦
	٥،٥٢٤،٤٢٦	٦ — نظارة الخارجية	١١٠٣٢٦
(٢) الأموال والايرادات غير المقررة		٧ — نظارة المالية وبها المراقبة الثنائية وصندوق الدين وإدارة المساحة والبلديات والدخوليات وإدارة مصائد الأسماك والفنارات الخ	٥٣١،٩٦٢
من المحاكم	١٨٠،٥٤٨		
« الجمارك	٦٢٢٠٥٢٩		
« البريد	٧٥،٩٥٠		
« الدخولية	٢٤٧،٦٥٥	٨ — نظارة المعارف	٥٩٠٤١٥
« المصالح	١٠٠،٠٠٠	٩ — نظارة الداخلية وبها مجلس النواب والضبطيات وخدمة المطافى والصحة والرزنامة	٤٨٠٠٨٨٣
« التسجيل والطوابع	٦١،١٧٧		
« مصايد الأسماك	٧٦٠٢١٦		
« عوايد الرسالة	٨٥،٧٤٣	١٠ — نظارة الحقانية وبها المحاكم الشرعية والمختلطة والمجالس المحلية وديوان العموم	٢٤٤،٣٠٠
« عوايد أوزان وحمل وسلخانات وغيره	٨٠،٧٦٤		
	١٠٥٢٠٠٥٨٢		٦٠٦١٠،٥٨٢

(١) لابد من مقارنة هذه الميزانية بميزانية سنة ١٨٧٦ وهى آخر ميزانية فى عهد اسماعيل قبل التدخل الأجنبى حيث وضع اسماعيل باشا أساس الميزانية على قواعد حديثة فى أواخر عهده اذ صدر أمر عال بتاريخ ١١ مايو سنة ١٨٧٦ بانشاء مجلس الخزانة الأعلى وأعطى من ضمن اختصاصاته تحضير ميزانية الدولة على أن يقوم ناظر المالية قبل نهاية السنة بثلاثة شهور بوضع ميزانية السنة المقبلة مبيناً بها الايرادات والمصروفات بالتفصيل تبعاً لكل نوع منها ولا يخفى أن تغيير اجراء حسابات الحكومه بالشهور الافرنكية بدأ منذ ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٥ وأخذت الميزانية تتحول الى أوجه دولية لاقوميه وأخذت الحكومة تقدم

ومن ميزانية سنة ١٨٨٠ يتضح الاتجاه لتفصيل الميزانية . كما يتبين من باقي مفرداتها الآتية :

الميزانية للمجلس الأعلى لإبداء رأيه وملاحظاته بشأنها وذلك لتنقيحها وضبطها ، ولكن هذا الأمر العالي لم ينفذ واستمرت كل مصلحة تعرض بياناتها كما تدل عليه الميزانية الآتية (١) :

ميزانية سنة ١٧٨٦

جزء	كيس (٢)	الإيرادات
		أموال الأراضي :
٣٢٢	٨٣٩،٥٥٠	الخراجية والعشورية
٨١٠	٣٦،٩٣٤	عشور النخيل
١٣٢	٨٢،٣٤٦	ضريبة أرباب الحرف والرخص «ويركو»
٣٣٨	٩٨،٥١٧	رسوم الدخولية على الأغنام وخلافه
١٢٨	٣١٤،٨٥٨	المقابلة على الأراضي
٢٨٧	١٢٤،٧٣٧	إيرادات الجمارك
٠٢٨	١٩٣،٢٠٧	إيرادات السكك الحديدية
٤٠٤	١٤٠،٥٢٣	إيراد ضرائب الدخولية من القاهرة والاسكندرية وايرادات المحافظات القاهرة واسكندرية وبورسعيد والسويس ودمياط ورشيد والاسماعيلية والعريش
٠٠٠	٥٠،٠٠٠	ايرادات الملح
٠٨٧	٣٢،٣١٣	رسوم الهاويسات، ترعة المحمودية ورسوم الكباري والموانى وكبرى قصر النيل
٢٣٧	١٠٦،٢٣٦	التزام المصايد المصرية ورسوم المقايضات والبيع ورسوم أخرى تجمعها المالية
٤٨٨	٥١،٤٨٣	رسوم الدخان
٠٠٠	٣٠،٠٠٠	صافي ايرادات السودان
٦١١	١٠،٧٧٢،٠٠٠	المجموع

جزء	كيس	المصروفات
٠٦٢	١٣٣،٦٣٥	ويركو الاستانة «الجزية»
٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	مخصصات الخديوي
٠٠٠	٦٦،٠٠٠	مخصصات ولى العهد
	١١،٧٠٠	مخصصات البرنس حليم ستوياً طبقاً للاتفاق بينه وبين الخديوي
		الماهايا ومصروفات النظارات
٠٦٢	٤،٣٣٨	ماهايا مجلس النظار ورياسته
١١٧	٢،٠٨٨	المجلس المخصوص
٢٠٨	١،٢٩٦	ديوان الداخلية
١٢٠	٢،١٥٥	ديوان الخارجية
١٠٢	٨٠٧٤٠	ديوان المعارف
٠٣٦	١٦،٤٤٨	ديوان الحقانية
١٣٧	١٧١،٢٤٧	ديوان الجهادية وديوان البحرية
٢٤٣	١٠،٨٦٢	ديوان المالية
٣٤٥	١،٦٨١	ديوان الأشغال
١٥٣	٥٣،١٩٣	المعاشات وخلافه
٢٣١	٣٨،٩٨٩	مخصصات الحج الشريف والتكايا والاحسانات الخ
٣١٦	٢٠٠،٣٢٥	مصاريف أخرى
٢٦٨	٣،٢٤٢	مجلس الأحكام ومجلس الدعاوى والاستئناف والمحاكم بالقاهرة ومجلس شورى النواب
٣٧٤	٥،٧٩٢	الجيش غير النظامى
٢٩٧	٦،٦٢٣	دار الآثار وقناة السويس ومكتب التصفية ولجان المتأخرات والأرشيف والمخازن العامة
٠٧١	٥٨٩،٢٤٧	المجموع

(١) بقيه ميزانيه ١٨٧٦ فى ص ٥٥٣ من هذا الكتاب المقارنة بين القديم والحديث فى النظم الماليه .

(٢) يلاحظ أن الكيس يساوى خمسة جنيهات .

لاحق ميزانية ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ السابق ورودها فى ص ٥٥٠

بالجنيه الانجليزى	تابع ايرادات ميزانية ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠
٥،٥٢٤،٤٢٦	١ — الأموال المقررة
١،٥٣٠،٥٨٢	٢ — الأموال والايرادات غير المقررة
١،٠٧٩،٥٠٠	٣ — السكك الحديدية والتلغرافات
١٢٨،١٠٠	٤ — وابورات البوستة الخديوية
	٥ — إيرادات المصالح الأخرى
٥٠،٠٠٠	ميناء الأسكندرية
٣٢،٩٣٩	الانجرارية « ادارة الملاحة النيلية »
٤١،١٤٣	الفنارات
١٩،٤٢٤	الضربخانة
١،٥٤٣	الموانى غير الأسكندرية
٧،٩٩٢	سكة حديد حلوان
١٥٣،٠٤١	
٤٠،٥٦٩	٦ — الايرادات المتنوعة ومنها ايجار ومتحصلات أملاك الميرى ورسوم تمغة ومصاغات
١٦،٥٦٢	٧ — المتحصلات المتنوعة
	ايرادات مصلحة الصحة
١٧٨	الجهادية
١،١٨١	البحرية
١،٢٦٥	ايرادات المدارس
٤،١١٢	الأشغال العمومية
٧٧٦	مستقطع نظير أطيان معاش
٣٢٦	رسوم أرضية في زمن الموالد والأعياد
٥٢٨	رسوم تقاسيط الرزنامة وغيرها
٦٠٣٠	متحصلات أخرى
٣٠،٣٥٨	
٢٩،٩٢٥	٨ — سلفيات الفلاحين منها تحصيل ثمن البذرة المعطاة سلفاً لأهالى الوجه القبلى فى سنة ١٨٧٨
٤٤،٩١١	٩ — مستقطع نظير الاحتياطى من رواتب الموظفين
٨،٥٦١،٦٢٢	مجموع الايرادات

بالجنيه الانجليزى	تابع مصروفات ميزانية سنة ١٨٨٠ (١)
٦،٦١٠،٥٨٢	١ — الخراج ٢ — الدين العام ٣ — المخصصات ٤ المعينة ٥ — مجلس النظار ٦ — نظارة الخارجية ٧ — نظارة المالية ٨ — نظارة المعارف ٩ — نظارة الداخلية ١٠ — نظارة الحقانية
٤٤٧،٨٧١	١١ — نظارة الأشغال وبها ديوان العموم ومصالح الأقاليم وحفظ أبنية الحكومة وأشغال حفظ النيل وأشغال صناعية والقناطر الخيرية ورياح المنوفية ورياح البحيرة وترعة الابراهيمية وترعة الاسماعيلية وترعة المحمودية وكوبرى قصر النيل وسد أبو قير والموانى ما عدا ميناء الأسكندرية ومجلس الزراعة وتنظيم مدينة مصر وتنظيم مدينة الأسكندرية وتنظيم المحافظات والمدن الكبيرة والمتحف والمعادن والمحاجر والتيارات وسكك حديد حلوان
٤٤٢،٦٦٠	١٢ — السكك الحديدية والتلغرافات منها عموم المصلحة والتشغيل وادارة الخطوط وادارة الورش والعمليات والمخازن والتلغرافات
٤٩،٨٢٨	١٣ — الجمارك وخفر السواحل
٦٤،٧٣٩	١٤ — البوستة
١٢٧،٨٣٦	١٥ — وابورات البوستة الخديوية
٢١،٥٦٢	١٦ — الملح منها الملاحات وأشوان الملح وثمن الملح ونقله
١٥،٠٩٢	١٧ — لوازم الأشوان والمخازن منها مصروفات الأشوان والمخازن فى المحروسه وتموين الأشوان والمخازن
١٥٠،٠٠٠	١٨ — مبالغ احتياطية للمصروفات الطارئة
٢١٦،٧٣٦	١٩ — معاشات
	المجموع (ما عدا الدين العام) ٤،٣٢٣،٠٣٠
	ما خصص للدين العام ٤،٢٣٨،٥٩٢
٨،٥٦١،٦٢٢	مجموع المصروفات

(١) حصلت عدة تعديلات فى تحسين حال الميزانية المصرية بين سنة ١٨٧٦ وبين سنة ١٨٨٠ ، فقد كانت الحكومة المصريه .

ونلخص ميزانية سنة ١٨٨٠ فى الكشف التالى فى الصفحة القادمة .

تضع فى ذلك العهد بيانات من وقت لآخر عن تقديرات للايرادات والمصروفات ، ولكنها لم تكن ميزانية لنفقات الدولة ومواردها ، فكانت تنقص هذه البيانات الوحدة ، اذ لم تكن تقديراتها مبنية على خطة مالية معينة ، بل كانت كل مصلحة تضع تقديراتها مستقلة عن غيرها دون اتباع قاعدة معينة ، كما كانت تنقصها الدقة تبعاً لعدم صحة التقديرات ، وكثيراً ما كانت تأتى الوقائع مكذوبة لتقديرات الايرادات تبعاً لاختلال وعاء الضريبة واختلاف أرقام الوثائق مما يتعذر معه معرفة الأرقام الصحيحة للايرادات والمصروفات . ويقول زكى بك عبـــد المتعال فى كتابه ,, أصول علم الماليه العامة والتشريع المالى ,, ص ٤٥ ,, أن البيانات كانت غير شاملة للايرادات والمصروفات حيث كان يرخص لبعض المصالح بخصم مصروفاتها من ايراداتها ، فلا يظهر سوى صافى الايرادات ، وكانت لبعض المصالح موارد خارجه عن البيانات التى تقدمها مخصصة لمصروفات غير مدرجة بها أيضاً . كما كان نظام المحاسبة معيباً حيث كانت الأبواب محدودة غير مرتبة ، وكانت حسابات هذه الأبواب مختلطة ومشتملة على بنود متباينة كالجمع فى حساب واحد بين عوائد الأغنام وعوائد الأملاك المبنية .

تابع ميزانية سنة ١٨٧٦ صفحة ٥٥١ من هذا الكتاب

جزء	كيس	الايرادات تابع ماقبله	جزء	كيس	المصروفات تابع ماقبله
٦١١	١٠,٧٧٢,٠٠٠	تابع ما قبله	٠٠٠	٤٠,٠٠٠	مصروفات السكك والترع بالسودان
			٤٠٣	٥,٨٢٣	ديوان الجمارك
			٢٩٦	١٠٠٧٧	ادارة بحيرة المنزلة والأسماك المصرية
			٢٤٩	٢٠٨٨١	مصاريف الوكلاء الأجانب
			٠٦٦	٢,٢٤٤	مصاريف معرض فيلادلفيا
			٣٨٠	٣٦٠٥٤٦	مصروفات الوجه البحرى والوجه القبلى
			١٧٩	٤١٠٢٩٣	مصروفات الحكومة على المديريات والمحافظات والدخولية بالقاهرة
			٣١٣	٢٠,٣٠٦	مصروفات المستشفيات بالأسكندرية
			٤٦١	١٢,٤٨٤	مصروفات المستشفيات بدمياط ورشيد والعريش والسويس وبورسعيد والاسماعيلية
			٠٠٠	١٩,٠٠٠	الدخوليـــة
			٣٦٨	٥,٢١٩	فوائد على أسهم قناة السويس تستحق فى يوليه ١٨٧٦
			٢٨٥	٢٦٠	مصروفات على الهاويسات والكبارى وقصر النيل
			٠٠٠	١٨,٠٠٠	فوائد الرزنامة وسنداتها
			٣٨٥	٩٨٢,١٥١	الأقساط والديون وسداد فوائدها
٦١١	١٠,٧٧٢,٠٠٠	المجموع بالجنيه الانجليزى	٨٥٢	٨,٩٨١,٠٠٠	المجموع بالجنيه الانجليزى

ملخص ميزانية سنة ١٨٨٠

جنيه انجليزى	مفردات	جنيه انجليزى	مفردات
٥،٥٢٤،٦٢٦	١ — الأموال المقررة	٣،٦٤١،٥٤٤	المصروفات على الادارة الحكومية
١،٥٣٠،٥٨٢	٢ — الأموال غير المقررة	٦٨١،٤٨٦	المصروفات على الجزية
١،٠٧٩،٥٠٠	٣ — السكك الحديدية والتلغرافات	٤،٢٣٨،٥٩٢	المصروفات على الدين العام وفوائده
١٢٨،١٠٠	٤ — وابورات البوستة الخديوية		
١٥٣،٠٤١	٥ — ايرادات المصالح الأخرى		
٤٠،٥٦٩	٦ — الايرادات المتنوعة		
٥٣١،٩٦٢	٧ — متحصلات أملاك الميرى		
٢٩،٩٣٥	٨ — سلفيات الفلاحين		
٤٤،٩١١	٩ — مستقطع نظير الاحتياطى		
٨،٥٦١،١٢٢	المجموع	٨،٥٦١،٦٢٢	المجموع

وبهذا تتميز الميزانية فى عهد توفيق بتخصص ما يبلغ نصف الايرادات لتسديد أقساط الدين المصرى العام وفوائده، وتخصيص جزء الايرادات لخدمة غرض خاص ينافى قواعد الادارة المالية(١)، ومع هذا فلعل سر نجاح الميزانية المصرية فى عهد الاحتلال يرجع الى أن التقديرات كانت تجرى فى وقت لايبعد طويلاً عن بداية السنة المالية، بخلاف الحال فى بعض البلاد المتمدينة كفرنسا حيث تقدم التقديرات لكل سنة مالية قبل بدايتها بما لا يقل عن اثنى عشر شهراً. وفى مصر تدل نتائج الحسابات الختامية على أن الدقة فى التقدير وعدم المغالاة فى التفاؤل لم يكونا بغير أثرهما فى نجاح التقديرات، وبعدها عن التضليل (٢). كذلك يتبين لنا أن الميزانية فى عهد الاحتلال أصبحت من أهم دعائم النظام المالى للدولة، إذ أصبح لمصر خطة مالية معينة لمدة محددة، وأصبح لابد من تحديد وتقييد الوالى كمنظم للأموال العامة بواسطة الميزانية، وبذا سارت نفقات المرافق العامة تابعة لبرنامج موضوع مقدماً لانظهر فى سبيله المباغتات، وأصبح من الميسور للدولة أن توفى بكل تعهداتها والتزاماتها بالقدر

(١) راجع ,, نشوء مصر الحديثة ,, الميراو كلاندكولفن وأيضاً ,, تاريخ المسألة المصرية ,, تأليف روذستين ص ٢٠٢ تعريب الأستاذ على شكرى، وقارن ملنر فى كتابه ,, انجلترا فى مصر ,,.

(٢) راجع ,, الميزانية المصرية ,, المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا فى سنة ١٩٢٨ صفحات ٢٥ - ٢٨ حيث يقول أن اقرار الميزانية فى البلاد المختلفة واحدة فى الجوهر وان اختلفت فى التفاصيل باختلاف ظروف الحكم فى الأقطار المختلفة.

المحدود وفى المواعيد المعينة محافظة على الثقة المالية بالدولة (١). وصيانة حقوق الدائنين دون غيرهم من أهل البلاد.

الميزانية فى عهد عباس الثانى . « الميزانية من دعائم توطيد الملك و بقائه ».

لا تقل أهمية الميزانية من الوجهة الاقتصادية عن أهميتها من الوجهة المالية حيث يتضح بها مقدار الدخل وتدخّل الدولة فيه ، فتقوم الدولة بواسطة الميزانية بدور هام فيما يتعلق بالانتاج والاستهلاك ، وذلك بتوجيه النفقات نحو تنشيط الزراعة و إهمال الصناعة كما ظهر لنا ذلك من عهدى محمد توفيق باشا وعباس حلمى ، ألم توجّه الحكومة المصرية الايرادات نحو ناحية معينة من حيث الجباية حتى نضب معين الصناعة فى مصر وارتقى مستوى الزراعة فى الديار المصرية و بالأخص زراعة القطن ؟ فقد أصبحت الميزانية المصرية وسيلة يتذرع بها البريطانيون لنقد أعمال الحكومة القائمة ومناقشتها الحساب تبعاً لأبواب و بنود الميزانية ، ولهذا أصبحت الميزانية فى عهد عباس حلمى الثانى برنامجاً سياسياً توضح به الحكومة طريقة إدارة المصالح العامة فى السنة المقبلة ، فاذا كانت أول ميزانية مصرية ظهرت فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ باسم «ميزانية الايرادات وميزانية الجزية والمصروفات الادارية للحكومة (٢)» فقد تحولت فى عهد عباس حلمى الثانى الى شكل الميزانيات السليمة الحديثة من حيث تكوينها

---

(١) لا يخفى أن التوجيه نحو الكمال فى الميزانية المصرية سار مع الزمن ، فقد شكلت لجنة التحقيق العليا بالأمر العالى الصادر فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ لفحص الادارة المالية ، فقدمت تقريرها الأول فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٧٨ وانتقدت به البيانات التى تقدمها المصالح ، وذكرت اللجنة أن مصدر الصعوبات المالية فى مصر يرجع الى عدم وجود ميزانيه سليمة ، واقترحت اصلاح نظام المحاسبه ، ثم قدمت اللجنه فى ١٨ ابريل سنه ١٨٧٩ تقريراً ثانيا ألحقت به مشروع ميزانيه لسنه ١٨٧٩ ، ولكن هـذا المشروع كانت تنقصه تحضير عناصر سياسيه الميزانيات ، فلم يصدق عليه رسمياً ولم يعمل به ، راجع تقرير لجنة التحقيق العليا Règlement de la Situation Financière du Gouvernement Egypien 1876 — 1885 الجزء الأول ص ١٨٦ وأيضاً تقرير المراقبين العموميين سنة ١٨٨١ ص ٨٤ «والدكتور زكى بك عبدالمتعال فى كتابه «أصول علم المالية العامه» والتشريع المالى صفحات ٤٤ — ٤٨ ، ومذكرات احمد عبدالوهاب باشا «عن الميزانية المصرية» طبعة سنة ١٩٢٨ ص ٢٨ حيث يقول «أن وزير ماليتنا بسبب الامتيازات مضطر أن يبدأ بتقدير الايرادات ثم يقدر المصروفات بحيث لاتتجاوز مجموع الايرادات .

(٢) قدرت بميزانية ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ الايرادات بمبلغ ٨٫٠٥٦١٫٦٢٢ جنيها انجليزياً والجزية بمبلغ ٦٨١٫٤٨٦ جنيهاً انجليزياً والمصروفات الادارية بمبلغ ٣٫٦٤١٫٥٤٤ جنيهاً انجليزياً أى بفائض للايرادات على المصروفات قدره ٤٫٢٣٨٫٥٩٢ جنيهاً انجليزياً ، ومع ذلك لم تكن هذه الميزانية كاملة لأن الاعتمادات اللازمة لخدمة الدين العام لم تكن قد حددت بعد فلم تدرج بالميزانية ، وهذا يفسر زيادة الايرادات على المصروفات فى الميزانية المذكورة . وفى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ صدر قانون التصفية محدداً الرقم النهائى للدين العام ، فأدرجت المبالغ اللازمه له فى ميزانية السنة التالية بحيث توازنت الايرادات مع المصروفات . وقارن «الضرائب المباشرة» للدكتور عبدالحكيم الرفاعى ص ١٩٨ .

تحديد مفرداتها فى الايرادات والمصروفات ومن حيث حسن اختيار لجنة الميزانية من ذوى الكفايات فى مسائل المالية(١) ومن حيث ارتباط مفرداتها بعضها ببعض . ألم تر أن القروض مع أنها ليست قوانين بمعنى كاملة بل أعمالا إدارية ، فان جميع العمليات المتعلقة بها من إصدار وتبديل وتحويل وترتيب فوائد غيرها أصبح لها تأثير مباشر على نظام الضرائب . فنفقات الفوائد والاستهلاك استلزمت موارد سبيل الى تدبيرها إلا من الضريبة . فأصبح ناظر المالية ومستشاره البريطانى يهتم بالقروض الضرائب اهتمامه بموازنة الميزانية . وكل ما يقال عن القروض يقال عن التصرفات الرئيسية فى إدارة ملاك الدولة وعن تنظيم المنشآت العامة وادارتها لما لها من الارتباط الشديد بحالة البلاد الاقتصادية (٢).

والحق أنه لم توجد هيئة نيابية تتولى أمر الحساب المالى تحت إشرافها إلا عندما أصدر الخديو توفيق ، تحت ضغط الحركة العرابية وتأثيرها ، أمراً عالياً بنظام دستورى فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ بتشكيل مجلس النواب تولى السلطة التشريعية ، فأصبح لايجوز فرض ضريبة إلا بقانون يوافق عليه المجلس ، كما تقرر مبدأ مناقشة المجلس للميزانية واعتماده لها مع استثناء مصروفات الجزية والدين العام ولكن لم ينعقد المجلس سوى دورة واحدة حدث بعدها الاحتلال البريطانى فأوقف النظام النيابى(٣).

---

(١) تسمى اللجنة التى تبحث تقديرات المصروفات باللجنة المجلس العام للعرض Commitiee of the Whole House of Supply وتسمى اللجنة التى تبحث تقديرات الايرادات بلجنة الطرق والوسائل Committee of the Whole House on Ways and Means. ولا يخفى أن فى بعض الدول توجد لجنة دائمة خاصة لبحث الميزانية وتقديم تقريرعنها الى المجالس النيابية ، وقد ينتخب أعضاء هذه اللجنة الدائمة خصيصاً كل سنة لبحث الميزانية ، وقد تنتخب لبحث الميزانية كل عام . ففى انجلترا تقدم الميزانية للبرلمان وسرعان ما تشكل لجنة عامة لهذا البحث ، أما فى الولايات المتحدة فتتبع الولايات المتحدة نظام اللجان الدائمة ، فيقدم وزير المالية الأمريكية تقديراته للجنة الميزانية الدائمة التى لها من السلطة ما تستطيع معه تغيير التقديرات واعداد الميزانية بالشكل الذى تراه .

(٢) راجع مذكرة احمد باشا عبدالوهاب عن «الميزانية المصرية» ص ٣٤ حيث يقول : أن تقرير مشروعات الايرادات يجب أن يكون من اختصاص الأمة ، ويجب أن تقوم الادارة التشريعية دوريا بربط ميزانية الايرادات للاحتفاظ بسلامة المالية واطراد سياستها على وتيرة واحدة منتظمة بحيث توضع كشوف جامعة للايرادات العامة ومقارنتها بعضها بالبعض الآخر . وقارن «عناصر علم الاقتصاد» تأليف لبيطه وعليش .

(٣) راجع عبد الرحمن بك الرافعى فى كتابه «الثورة العرابية» . وقارن زكى بك عبدالمتعال فى كتابه «أصول علم المالية العامة والتشريع المالى» ص ٤٧ وأيضاً هنرى لامبا Lamba فى كتابه «الحقوق العامه والاداريه فى مصر» ص ٤٣٢ Droit Public et Administrative de l'Egypte من طبعة سنة ١٩٠٩ وبرنارد ميشل Bernard Michel فى كتابه «تطور الميزانية المصرية» ، ورسالة الدكتور محمد توفيق يونس «تحضير الميزانية المصرية» بتاريخ ١٩٣٤ بالقاهرة ،

وأنشئت اللجنة المالية بقرار من مجلس الوزراء فى ٦ مارس سنة ١٨٨٤ جاء فيه «أن المسائل التى ترفع إلى مجلس الوزراء أو لها مساس بمالية الدولة لا تقدم الى المجلس قبل أن تفحصها اللجنة المالية فحصاً دقيقاً»

وكان فى أول مايو سنة ١٨٨٣ أن صدر القانون النظامى لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية باختصاصات محدودة [١] فكان اختصاص مجلس الشورى بشأن الميزانية استشارياً ، إذ كانت ترسل اليه الحكومة فى أول ديسمبر من كل سنة ميزانية الايرادات المصروفات لابداء رأيه ورغباته بشأنها وتبليغها إلى ناظر المالية الذى يجب عليه فى حالة رفضها إبلاغ المجلس الأسباب دون أن يجوز له مناقشتها . وكذلك لم يكن المجلس سلطة مناقشة مسائل الجزية أو الدين العام و بصفة عامة كل ما التزمت به الحكومة بقانون التصفية أو بمعاهدات دولية فى أمر الدين . وبهذا يقول الدكتور زكى عبدالمتعال أن الميزانية كانت تعتمد بأمر عال بناء على عرض مجلس النظار قبل ٢٥ ديسمبر من كل عام [٢] وذلك بعد إنشاء اللجنة المالية فى ٦ مارس سنة ١٨٨٤ تحت رياسة ناظر المالية أو عضوية المستشار المالى ووكيل نظارة المالية والمدير العام للحسابات والمدير العام للأموال المقررة .

أما الجمعية العمومية فكانت تنعقد كل سنتين ، وأهم اختصاص لها تقرير الضرائب الجديدة برأى قطعى مقيد للحكومة ، وبذا أصبح الخديو لا يستطيع جباية ضريبة إلا باذنها ولكن لم يكن لها حق النظر فى الأوجه التى تنفق فيها إيرادات الضرائب . فالضريبة حكم عام الزامى غير شخصى ، وهذا السبب وحده كاف لادخالها فى اختصاص السلطة التشريعية الأهلية، ثم أن الضريبة فيها معنى الاعتداء على الملكية الفردية . ومن المبادىء القانونية الأساسية أن كل اعتداء مباشر على الملكية الفردية يستدعى

ونرى انه بعد أن كانت العادة المتبعة فى الماضى أن يقدم تقرير واحد شامل فان الحالة تدرجت الى تقديم جملة تقارير أى تقرير لكل نظارة . قارن ,, الحركة القومية ,, تأليف عبد الرحمن بك الرافعى .

(١) ,, راجع تاريخ مصر الاقتصادى ,, للمؤلف من الطبعة الثانية ، حيث تظهر اختصاصات الجمعية العمومية ، وقارن مذكرات احمد عبد الوهاب باشا عن ,, الميزانية المصرية ,, ص ٣٠ حيث يبين مركز المجالس العامه من مناقشة الميزانيه ثم مناقشة ارقامها باباً باباً فى البلاد المتمدينه ، وص ٣٢ حيث يقول ,,أن القروض ليست قوانين بمعنى الكلمه بل أعمال ادارية ولكن جميع العمليات المتعلقة بها ، من اصدار وتبديل وترتيب فوائد وغيرها لها تأثير مباشر على نظام الضرائب .

(٢) يقول احمد عبدالوهاب باشا فى مذكرته عن ,, الميزانية المصرية ,, ص ٣١ أن أهم مصادر الايرادات العامه هى الضرائب والرسوم والمتحصلات من أملاك الدولة ومن المنشآت العامه ثم القروض . واشتراك الأمه فى تقرير هذه الايرادات قائم على أسباب قانونية واقتصاديه بل وعلى أسباب سياسيه ؟ . أليست الضرائب حكماً عاماً الزامياً غير شخصى فيستدعى اقرارها موافقة أفراد الأمة ؟ أليست القروض هى التى دعت الى توفير العمل الكامل للاجانب وتنشيط التجارة الخارجية ؟

إقرار ممثلى الأمة . أضف الى هذا أن الضرائب يكون لها فى أكثر الأحيان أثر بيّن فى شئون البلد الاقتصادية ، فمن الواجب أن لا يبت فى أمرها إلا بعد سماع آراء ذوى الشأن جميعاً فى البلاد (١) . ويقول احمد عبد الوهاب باشا فى مذكرته عن الميزانية المصرية أن كل ما يقال عن الضرائب يقال مثله عن الرسوم ، فالفرق بين الضريبة والرسم ، أن الأولى فريضة تؤخذ من المكلفين فى غير خدمٍ تقابلها بينما الثانية فريضة تؤخذ من الدافع بمناسبة خدمة عامة ذات صبغة تجارية كرسوم التسجيل . بيد أن المهم فى الرسم كونه إجبارياً ، وهذه الصفة هى التى تقربه من الضريبة وتخضعه لما يسرى عليها من الأحكام القانونية ، غير أنه يلاحظ أن الرسم ليس فى الواقع ثمناً للخدمة العامة وإنما هو فريضة توخذ بمناسبتها . ولذا فانه لا يراعى عادة فى تقديره تناسبه بالضبط مع نفقات المصلحة القائمة بتأدية الخدمة . والايراد الناتج منه لا يخصص لسداد هذه النفقات فى البلاد الحديثة (٢) ويقول الأستاذ احمد بك ممدوح مرسى فى كتابه « الضريبة على الايرادات — علماً وعملاً » من الجزء الأول انه إذ لم تكن الخدمة ذات صبغة عامة بأن كان الحصول على مقابلها هو الغرض الأكبر أو الوحيد من قيام الدولة بها ، خرجنا عن نطاق الرسوم ودخلنا فى ميدان الاستغلال المباشر للدولة فى الميادين الاقتصادية البحتة « Regie » ووجدنا أنفسنا أمام فكرة الثمن العام «prix public» ويقول أيضاً الأستاذ احمد ممدوح مرسى «وقد يبدو لأول وهلة أن التفرقة بين الخدمة ذات الصبغة العامة والتى يحصل فيها الرسم لتغطية ما تحملته الدولة من نفقات إضافية ، والخدمة ذات الصبغة التجارية والصناعية والتى يقصد بها الحصول على ربح ، من الأمور الهينة» . الحق أن الامتيازات الأجنبية فى عهد عباس حلمى جعلت هذه

---

(١) راجع مذكرة احمد عبدالوهاب باشا عن « الميزانية المصرية » ص ٣٢ حيث يقول يجب أن لا يقتصر عمل السلطة التشريعية فى تقرير الضرائب على مجرد فرضها ، اذ أن هذا وحده لا يوصل الى الغرض المنشود . بل لا بد أن يبحث فى جميع العوامل الجوهرية فى التكليف أى المواد المفروض عليها الضريبة ونسبة الضريبة وحدتها وكيفية تحصيلها ، وقارن زكى بك عبد المتعال فى كتابه «أصول علم المالية العامة» ص ٦٠ والواجب أن تتخذ الميزانية من الرأى العام سنداً لها فى تحقيق التوازن المنشود

(٢) اذا تقرر وجوب موافقة ممثلى الأمة على فرض الضرائب والرسوم ، فقد كانت النتيجة اللازمة لذلك وجوب موافقتهم أيضاً على جميع أنواع الايرادات الأخرى ، ولو كانت الأحكام المتعلقة بها ليست بطبيعتها قوانين بمعنى الكلمة أى أحكام عامة الزاميه غير شخصيه . ذلك أن ايرادات البلد ماهى الا جزء لايتجزأ . فاذا أريد بحثها وجب أن تبحث فى مجموعها . راجع « الضريبه على الايرادات» تأليف الأستاذ احمد ممدوح مرسى بك صفحات ١٨ - ٢١ حيث يقول يجب أن تكون الخدمة التى تؤديها الدولة للفرد والتى تحصل عنها الرسم من الخدمات العامه ، أى أنها خدمه لايقصد بها مجرد تحصيل الرسوم التى تجبى من أجلها بل ملحوظ منها مصلحه عامه كالمحاكم والبوليس والصحه والتعليم .

الرسوم مصطبغة بصبغة الخدمة العامة (١) مع أنها لم تكشف غليلا الغموض الذى أحاط بها نحو القومية .

ولما طبق فى مصر بقانون ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ الاتفاق الودى الانجليزى الفرنسى تولت الحكومة المصرية الادارة المالية وتدبير مواردها ، فجاءت ميزانية سنة ١٩٠٥ واضحة شاملة كاملة ، وفى أول يوليه سنة ١٩١٣ صدر القانون النظامى بانشاء الجمعية التشريعية لتحل محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وكان من اختصاصها الموافقة على الضرائب والرسوم الجديدة قبل تقريرها . وكان تقرير الضرائب هو الاختصاص الوحيد الذى للجمعية فيه رأى قاطع (٢) . أما ميزانية الدولة فكانت تعرض على الجمعية لابداء رأيها وملاحظاتها ورغباتها بشأنها ، ثم ترسلها لناظر المالية فى عهد عباس حلمى الثانى . وكان عليه أن يبين فى حالة رفض ملاحظات الجمعية ، الأسباب التى دعته لذلك . وللجمعية أن تبحث هذه الأسباب وتبدى بعد ذلك ملاحظات جديدة . وكان على الحكومة أن تبعث للجمعية فى الشهر التالى لنشر الميزانية إيضاحاً بالأسباب التى دعتها لعدم الأخذ بالملاحظات الجديدة . ولكن لم تنعقد هذه الجمعية سوى دورة واحدة ، إذ عطلت أعمالها لقيام الحرب العظمى فى سنة ١٩١٤ ، فأصبحت الحكومة فى خلال الحرب وبعدها ، حتى قيام النظام البرلمانى فى عهد فؤاد الأول ، مطلقة السلطة بشأن الميزانية وربط المصروفات والايرادات . فهل كانت الميزانية المصرية قوام تخليد الذكرى .

كان من أقوى الأسباب للحيلولة دون التبذير والاسراف معرفة حدود موارد الدولة ودوام تنبيه الأذهان اليها . والواقع أن هذا الاعتبار ساد الاستشارة البريطانية على موارد مصر المالية ، فساد جميع المناقشات الدائرة حول المصروفات لأنه إذا كان فرض الضرائب جائزاً ومباحاً كلما قامت حاجة الى مصروف إلا أن هنالك كثيراً من المصروفات النافعة يجب تأجيلها لعدم توفر المال اللازم ، إذ أن مقدرة السكانيين على تحمل الضرائب لها حدودها المعلومة ، وبالموافقة الدورية على ميزانية الايرادات استطاعت الحكومة المصرية فى عهد عباس حلمى أن تتبين حدود موارد الدولة وبالتالى الحدود التى

---

(١) راجع « تاريخ مصر الاقتصادى » للمؤلف ص ٣٧٩ ، و« الضريبة على الايرادات » لممدوح مرسى بك .

(٢) لا يعرض على الهيئة التشريعية فى مصر الا الضرائب بالمعنى الضيق دون الرسوم الاجبارية ودون الرسوم الاختيارية راجع « الضريبة على الايرادات » الجزء الأول ص ٢٠ للأستاذ احمد ممدوح بك حيث يقول أن الاكراه عنصر من عناصر الرسوم ، وأن طبيعة الاكراه تنقسم الى قسمين ، الاكراه القانونى « كما هو الحال فى الرسوم القضائية ورسوم البوليس ، والاكراه المعنوى كما هو الحال فى ارسال الأطفال الى المدارس » ويقول ممدوح بك فى ص ١٢ أن فرض الرسوم ، اجبارية كانت أو اختيارية ، على السلطة التشريعية غير محتم ، فالرسوم الصحية ورسوم الذبح ورسوم ورواتب المواشى والمحجر عليها وعلى الجلود ورسوم الحلات المقلقة للراحة والتفتيش عليها ورسوم كشوف المواليد والوفاة والأطيان ، ورخص الصيد ومعاص النيل وأشغال الطرق لا تعرض على الهيئة التشريعية .

يجب ألا تتعداها المصروفات . فالتنسيق فى مفردات الميزانية كان الهدف المباشر للسياسة المالية القائمة .

وسوف نرى فى عهد فؤاد الأول ما أصاب الميزانية المصرية من تعديلات تساير النظام الدستورى فى البلاد فقد صدر أمر ملكى فى ١٩ ابريل ١٩٢٣ بالنظام الدستورى الذى أعطى البرلمان المصرى سلطة كاملة بشأن الاعتماد السنوى لميزانية المصروفات والايرادات ، ثم أبطل العمل بهذا الدستور وحل محله دستور جديد صدر به أمر ملكى فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ مدعماً السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية وخاصة فى المسائل المالية ، ولكن دستور سنة ١٩٣٠ ألغى بالأمر الملكى الصادر فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ثم أعيد دستور سنة ١٩٢٣ من جديد .

ويجمل بنا قبل اختتام هذا الفصل أن نأتى ببعض الميزانيات فى عهد عباس حلمى الثانى وذلك لنقدر التقدم المطرد الذى دخل على الميزانيات المصرية فى عهد فؤاد الأول أثناء الحرب العظمى و بعده فى عهد الحياة النيابية فى مصر .

فقد أصبحت الحكومة المصرية موطدة الأركان المالية إلى حد بعيد فى عهد عباس حلمى الثانى ، فأصبح للجمعية التشريعية نفوذ محدود ، وأصبحت تتألف من النظار ومن ٦٩ عضواً منتخباً ومن ١٧ عضواً معيناً ، وأصبح هؤلاء الأعضاء يعنون بدراسة الأحوال المالية تحت النفوذ البريطانى والرقابة المالية الدقيقة (١) . كما أصبح من المقرر أن تبدأ السنة المالية فى أول يناير وتنتهى فى ٣١ ديسمبر ، وذلك طبقاً للأمر العالى الصادر فى ٢٧ يونية سنة ١٨٨٣ (٢) . وبعد أن كانت ميزانية صندوق الدين

---

(١) قررت اللجنة المالية المنشأة بقرار من مجلس النظار فى ٦ مارس سنة ١٨٨٤ أن المسائل المالية تفحصها هذه اللجنة وقررت هذه اللجنة بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩١٠ أن الاقتراحات التى تصل بعد أول اكتوبر لايلتفت اليها بحيث توضع ميزانية النظارة أو المصلحة المتأخرة على أساس ميزانيتها للسنة المالية الجارية . ولكن من المشاهد أن اللجنة المالية برياسة ناظر المالية لم يستعمل هذا الحق برغم تأخر بعض المصالح فى ارسال تقديراتها . راجع رسالة الدكتور محمد توفيق يونس ،، تحضير الميزانية المصرية ،، طبعة سنة ١٩٢٤ ص ٣٧ وقارن ،، القواعد المالية العامة للحكومة المصرية ،، للأستاذ وديع لطف الله سعد طبعة سنة ١٩٣٦ وأيضا راجع مجلة ،، مصر المعاصرة ،، عدد سنة ١٩٣٢ ص ٤٢٧ حيث يشرح الاستاذ امبرتو ريتشى Umberto Ricci ،، ميزانية الحكومة المصرية ،، Le Budget de l'Etat Egyptien

(٢) ولكن لما كانت الاتفاقات الدولية الخاصة بالدين العام منتثاة من هذا الأمر ، حيث نصت المادة ١٣ من قانون التصفية الصادر فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ المعدلة بالمادة ١٩ من الأمر العالى الصادر فى ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ على اقفال حسابات صندوق الدين فى ٢٥ اكتوبر من كل سنة ، وبذا وجدت سنتان ماليتان ، ١- سنة الحكومة من أول يناير الى ٣١ ديسمبر ، و ٢- سنة صندوق الدين من ٢٦ اكتوبر الى ٢٥ اكتوبر من السنة التالية . فوحدت السنتان بالأمر العالى الصادر فى ٢ يونيه سنة ١٨٩٠ بموافقة الدول الممثلة فى صندوق الدين ، وجعل تاريخ اقفال حسابات صندوق الدين فى ٣١ ديسمبر من كل سنة .

تختلف من حيث الميعاد عن ميزانية الحكومة صدر الأمر العالى فى ٢ يونيه سنة ١٨٩٠ بموافقة الدول الممثلة فى صندوق الدين على جعل تاريخ إقفال حسابات صندوق الدين هو ٣١ ديسمبر بدلا من ٣٠ اكتوبر . وبموجب القانون رقم ٢١ لسنة ١٩١٣ الصادر فى ٤ يونيه عدل تاريخ السنة المالية وجعلت بدايتها إبتداء من سنة ١٩١٤ فى أول ابريل [1] . وذلك بعد أن كان قانون أول مايو سنة ١٨٨٣ يفرض تقديمها فى أول ديسمبر ، فلا تجد الحكومة والأمة فرصة كافية لبحث الميزانية وفحصها . وبهذا عدل فى نفس الوقت القانون النظامى بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩١٣ الصادر فى ٤ يونيه الذى قرر تقديم مشروع الميزانية إلى المجلس قبل بداية السنة المالية بأربعين يوما . ولما طبق هذا التعديل فى سنة ١٩١٤ اعتبرت الشهور يناير وفبراير ومارس مدة مالية مستقلة ووضعت لها ميزانية على أساس تقديرات ميزانية سنة ١٩١٣ .

ومن هـذه التعديلات والتحسينات ووسائل الاصلاح أصبح لا يجوز ربط أموال جديدة على الأطيان أو عوائد شخصية إلا بعد مصادقة الجمعية التشريعية ، فاستقامت الأحوال المالية كما يدل على ذلك ميزانيات الدولة المصرية وطرق ربط مفرداتها فى عهد عباس حلمى الثانى [2] .

---

(١) تم هذا الاصلاح فى توقيت الميزانية بناء على اقتراحات اللورد ادوارد سيسيل المستشار المالى بمصر منذ سنة ١٩٠٦ اذ وضع هذا المستشار للميزانية وضعاً صحيحاً وأعطى الوقت الكافى الصالح لبحث المشروعات التى يرغبونها فى مصالحهم ، فبعد أن كان تحضير الميزانية يبدأ فى الصيف وهو فصل الاجازات ، وافق مجلس شورى القوانين فى ٢١ مايو سنة ١٩١٣ على هذا التعديل حتى يتمكن من فحص الميزانيه . والحق أن مجلس شورى القوانين سبق أن وافق فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٧ على مشروع قانون يقدم من الحكومه بجعل ميزانية السنه المالية فى اول ابريل . ولكن مجلس النظار قرر بعد ذلك فى ١٠ يونيه سنة ١٩٠٧ تأجيل المشروع اذ ظهرت النظارة الماليه بعد اعادة البحث عقبات تمنع من تنفيذه ، راجع مجموعة محاضر جلسات مجلس شورى القوانين لسنة ١٩٠٧ طبعه جديدة ص ٩ و ص ٤٦ ، وقارن مذكرة المستشار المالى عن مشروع ميزانية سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ .

(٢) لا يخفى إن التقديرات والاعتمادات الواردة بالميزانية والتى لم يبدأ تنفيذها ، سواء كانت خاصة بالمصروفات أو بالايرادات لا يمكن تنفيذها بعد انتهاء السنة المالية المقررة لها ، وبذا تلغى من تلقاء نفسها . وتوجد طريقتان لحساب عمليات المصروفات والايرادات الواردة بالميزانية : ١- طريقة حساب الخزانة وهى التى ترصد العمليات يوما بيوم فى خلال السنة المالية ، وتقفل الحسابات فى نهاية السنة المالية ويحرر الحساب الختامى فى الحال . ولكن هذه الطريقة تتجاهل الأعمال المنشئة للحقوق والديون فهى تبين حال الخزانة فى السنة المالية ولكنها لا تبين المركز المالى الحقيقى للسنة ٢- طريقة حساب السنة المالية وهى عبارة عن مجموع الحقوق والديون لسنة معينة ، فتشمل الحسابات المالية من الايرادات والمصروفات المترتبه على تصرفات أجريت فى خلال السنه بغض النظر عن التاريخ الذى حصلت فيه الايرادات أو انفقت فيه المصروفات ، فهو حساب محتوى الحقوق والالتزامات . وهذه الطريقة تجعل السنه الماليه شخصية قائمة بذاتها ، ولكن عيب هذه الطريقه هو طول الأمد الذى يظل فيه الحساب مفتوحاً مما يؤدى لغموض الحالة المالية وعدم قفل حساب السنة

وقد أصبحت الميزانية المصرية على غاية الاتزان والاعتدال والدقة في جميع أبوابها وذلك لأن ردائها كانت تحت إشراف مجلس شورى القوانين كما أنها أصبحت تشغل أكبر جزء من التقارير السنوية للمعتمد البريطاني في مصر (١) . ونورد هنا على باب التمثيل لا على سبيل الحصر ما جاء في تقرير العام عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان لسنة ١٩٠٨ :

موجز لميزانيتي سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٠ :

المفردات	١٩٠٩ الإيرادات بالجنيه	المصروفات بالجنيه	١٩١٠ الإيرادات بالجنيه	المصروفات بالجنيه
الإيرادات المقدرة	١٥،١٠٠،٠٠٠		١٥،٥٣٠،٠٠٠	
المصروفات المقدرة		١٥،١٠٠،٠٠٠		١٥،٥٣٠،٠٠٠
الإيرادات العادية	١٣،٩٠٠،٠٠٠		١٤،٠٧٧،٠٠٠	
الإيرادات المخصوصة	٩٥٠،٠٠٠		١،٠٦٢،٠٠٠	
المصروفات العادية		١٤،٨٥٠،٠٠٠		١٥،١٥٠،٠٠٠
الزيادة المقدرة		٢٠٠،٠٠٠		٢٠٠،٠٠٠
المجموع	١٥،١٠٠،٠٠٠	١٥،١٠٠،٠٠٠	١٥،٣٥٠،٠٠٠	١٥،٣٥٠،٠٠٠

المالية الا بعد وقت طويل . فصر تتبع طريقة حساب الخزانة منذ ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٣ بعد أن كانت تتبع حساب السنة المالية مع تمديد مدة اضافية قدرها أربعة شهور . فكانت تنتهي السنة المالية في ٣١ ديسمبر وتقفل حساباتها في ٣٠ ابريل لتتمكن الحكومة من تحصيل بواقي الأموال المقررة . أنظر تقرير رئيس مجلس النظار الى الخديو في ٢٥ يونيه سنة ١٨٨٣ بمجموعة الأوامر العالية الصادرة في سنة ١٨٨٣ ومذكرة أحمد عبدالوهاب باشا عن الميزانية المصرية ص ٥٥ .

(١) يتشدق المندوب البريطاني بشيوع الايرادات مع أنها لم تكن كذلك فيما مضى . بل كان تخصيص أصناف من الايرادات لأنواع معينة من المصروفات يعد من الشروط الضرورية لحسن الادارة المالية . وذلك لأن هذه الطريقة كانت تحمي الأموال العامة من سوء تصرف الحكام وبطانتهم . ولا يمكن أن نخرج عن قاعدة الشيوع بتخصيص بعض الايرادات لأغراض معينة الا في الظروف الآتية :—

١ - تعزيز الثقة العامة بتخصيص طائفة من الايرادات لخدمة الديون المطلوبة لطائفة من الدائنين .

٢ - تحديد مصروف عام بمقدار المتحصل من الايراد المخصص كائناً ما كان .

٣ - الوفاء بنفقات عملية غير عادية بتخصيص ايراد عادي لتغطيتها بالضبط .

٤ - تغطية مصروف غير عادي باصدار قرض وتخصيص متحصلاته لهذا المصروف دون سواه وفي الحالتين الأخيرتين يكون التخصيص بطبيعته وقتياً ونشير بهذا لا للاقتصار عليه بل لمجرد التدليل ونظر بنظرة التأمل المتأني .

ويراعى أن الايرادات العادية كانت فى زيادة مضطردة ، فارتفعت من ١٥،٥٢٠،١٠٠ جنيه مصرى (١) فى سنة ١٩٠٨ الى ١٥،٤٠٢،٢٠٠ جنيه فى سنة ١٩٠٩ والى ١٥،٩٦٥،٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٠ و ١٦،٧٩٣،٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١١ و ١٧،٥١٥،٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٢ ووصلت الى ١٧،٣٦٨،٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٣ (٢) . والكشف التالى يدل على اتجاه زيادة المصروفات والايرادات فى الميزانيات المختلفة التالية .

بعض ميزانيات عهد عباس حلمى الثانى من واقع تقرير اللورد كتشنر لسنة ١٩١٤ .

السنة	الايرادات عاديه وغير العادية بالجنيه المصرية	المصروفات العادية	بالجنيه المصرى الخاصة وغير عادية	المجموع	الميزان: زيادة الايرادات عن المصروفات	الميزان: زيادة المصروفات عن الايرادات
١٩٠٩	١٥،٨٨٧،٣١٣	١٣،٥٦٨،٤٢٨	٣،٣٣١،٥٨٧	١٦،٩٠٠،٠١٥	—	١،٠١٢،٧٠٣
١٩١٠	١٦،٣٣٧،٦٦٧	١٣،٨٤٩،٨٥٠	٣،٠٩٨،٢٣٢	١٦،٩٤٨،٠٨٢	—	٦١٠،٤١٥
١٩١١	١٧،١٧٧،١٠٧	١٤،١٣٧،٨٠٢	٢،٩٣٩،٤٠٥	١٧،٠٧٧،٢٠٧	٩٩،٩٠٠	—
١٩١٢	١٧،٨٤٨،٣٥٢	١٤،٨٢٢،٤٠٨	٢،٧٤٧،٢٢١	١٧،٥٦٩،٦٢٩	٢٧٨،٧٢٣	—
١٩١٣	١٧،٧٠٣،٨٩٨	١٤،٨٨٣،٩٢٩	٢،٧٧٦،٠٣٢	١٧،٦٥٩،٩٦١	٤٣،٦٣٨	—

(١) تختلف المراجع فى تقدير الايرادات ، فبعضها يستوردها صافية والبعض يجمع بين الايرادات العادية وغير العادية والخاصة ، وهذا من أسباب هذا الاختلاف والتناقض ، راجع تقرير كتشنر لسنة ١٩١٤ ص ١٥ وقارن ،، تاريخ مصر الاقتصادى ،، للؤلف الطبعة الثانية ص ٦١٣ . وتتبع مصر كسائر الدول الأخرى أسلوب التقدير المباشر للمصروفات والايرادات أى تترك الأمر لمحضرى الميزانية مع الاسترشاد بالقواعد التى ترد بتعليمات ومنشورات نظارة المالية لأبواب الايرادات . ولأبواب المصروفات الثلاثة هى : ١- الماهيات والأجور والمرتبات ٢- المصروفات العمومية ٣- الأعمال الجديدة . ويوجد توحيد وانسجام فى تحضير تقدير المصروفات . ولا يوجد فى مصر التفرقة بين الاعتمادات التحديدية والاعتمادات التقديرية اذ أن كل الاعتمادات فى مصر تحديدية مع أن الحكومة فى عهد فؤاد الأول أرادت التفرقة ولكنها لم تفلح فى السير على النظام الفرنسى الذى يلازم هذه التفرقة . وقد طلبت الحكومة المصرية وضع تشريع بتحديد الأبواب التقديرية المباح تجاوزها أسوة بما يجرى فى فرنسا من النص عليها فى قانون الميزانية وذلك لمواجهة الطوارىء ، ولكن لجنة الشئون الدستورية بمجلس النواب رأت عدم الموافقة والاعتماد على الاحتياطى لذلك .

(٢) لا يخفى أن طريقة التقدير المباشر للايرادات هى الطريقة المتبعة فى مصر وذلك بترك الحرية لمحضرى الميزانية فى تقدير الايرادات . فتقدر مصر الايرادات الممكن معرفتها مقدماً كالأموال المقررة من ضرائب الأطيان وعوائد المبانى على أساس المستحق تحصيله فى السنة المالية المقبلة بمقتضى القوانين المطبقة ، وكذا ايرادات عقود الايجارات على أساس المستحق تحصيله وفقا لها . أما باقى الايرادات فتقدر على أساس المنتظر تحصيله فى السنة الجارية التى توضع فيها التقديرات . وبذا يجرى التقدير على هذا الأساس فى ايرادات الضرائب الغير المباشرة وفقا لما ظهر من نتائج يستند اليها التنبؤ لسنة المالية المقبلة ،

ويقول احمد عبدالوهاب باشا أن كل تحديد لسلطة تقرير الايرادات هو من طريق غير مباشر تحديد لسلطة تقرير المصروفات ، لأن الأمرين مرتبطان ، ولهذا كانت زيادة الايرادات عبارة عن زيادة المصروفات بطريقة غير مباشرة فى مصر . ويراعى أن مصر اتبعت فى طريقة تقديرات ايراداتها طريقة التقدير المباشر كما أنها تدرجت فى تقديرات الايرادات والمصروفات فى الميزانية ، فتحولت من طريقة الناتج الصافى إلى طريقة عمومية الميزانية . فبعد أن كانت البيانات التى تضعها الحكومة فى الماضى قبل انتظام تحضير الميزانية المصرية ، ناقصة ، إذ كان يرخص لبعض المصالح باتباع طريقة الناتج الصافى أى بخصم مصروفاتها من إيراداتها بحيث لا يظهر سوى صافى الايرادات ، وفى بعض الأحيان كان لبعض المصالح موارد خارجية عن البيانات التى تقدمها مخصصة لمصروفات غير مدرجة بها ، اتبعت الحكومة عمومية الميزانية حيث أشير إلى تطبيقه فى مقدمة الأمر العالى الصادر فى ٢ ابريل سنة ١٨٨٨ وهو المبدأ السائد الآن ، فلا يخصم مصروف من إيراد ، ولا يستتر إيراد وراء مصروف ، بل تظهر جميع إيرادات الدولة فى قسم الايرادات بالميزانية ، وجميع نفقاتها فى قسم المصروفات بها[1]. كذلك أصبحت الحكومة المصرية تعترف بمبدأ وحدة الميزانية وهو إدراج كافة إيرادات الدولة ومصروفاتها فى ميزانية واحدة ، بحيث يمكن بمجرد النظر معرفة ما إذا كانت الميزانية متوازنة أم غير متوازنة بدون الحاجة للبحث فى ميزانيات متعددة ، ولو أن مصر أخذت على خلاف قاعدة العمومية المعترف بها

راجع «أصول علم المالية العامة والتشريع المالى» للدكتور زكى عبدالمتعال ص ٩٠ حيث يقول ويساعد على نجاح هذه الطريقة فى مصر أن تقدير الايرادات يجرى قبل نهاية السنة الجارية بأمد قصير حيث تكون قد ظهرت النتائج العملية للتحصيل فى الجانب الأكبر من هذه السنة . ولهذا نرى أن مصر لم تتبع طريقة التقدير الذاتى التى تعتمد على ارقام الايرادات فى آخر حساب ختامى معروف وهو للسنة قبل الأخيرة أساساً لتقدير الايرادات اذ أن هذه الطريقة قد تؤدى للمبالغة فى تقدير المصروفات تحت ستار موازنة ظاهرية غير حقيقية للميزانيه ، فتصبح خطراً على موازنة الميزانية فى غير الأوقات العادية . كذلك لم تتبع مصر طريقة الزيادات التى تتضمن الأخذ بطريقة التقدير الذاتى مع اضافة مبلغ معين بنسبة مئوية متوسط زيادة الايرادات فى سنوات سابقة ، الغرض من ذلك تصحيح نتائج الطريقه الآلية الذاتية .

(١) راجع تقرير كتشنر لسنة ١٩١٤ ص ١٥ حيث جاء به الكشف المذكور ، وقارن مذكرة احمد عبد الوهاب باشا فى مذكرته عن الميزانية المصرية ص ٤٦ — ٤٨ حيث يقول : يجب أن يكون تقرير المصروفات تفصيلا لا اجمالا وعلى وجه التخصيص لا وجه التعميم بمعنى أن يخصص لكل وجه من وجوه الصرف اعتماد معين لا يجوز للوزير أن يتعداه ، وهذه هى القاعدة المعروفه بتخصيص المصروفات ، وهى تحد من الزيادات المفتعلة التى قد تركن اليها بعض الحكومات ومستشاريهم من الأجانب فى مصر وغيرها من البلدان . ولكن نتساءل هل الافراط فى التخصص يحرم السلطه التنفيذية من حرية التصرف التى بدونها لايكون معنى للمسئوليه الوزارية ؟ فليكن الميزانية مفرحه ولتكن دوافعها خفيه أو سافرة ، ولكنها محددة التوجيه .

فى كل نظم الميزانيات ، فتضمن الميزانية العامة فى مصر ميزانيات خاصة متعددة بجانب الميزانية العادية الكبرى للدولة ، فكان يوجد فى ميزانية مصر ميزانيات ملحقة وميزانيات غير عادية[1] وميزانيات مستقلة وحسابات خاصة على الخزانة حتى سنة ١٩١٤ إذ تم توحيد الميزانية و إلغاء الميزانيات الغير العادية بناء على تقرير لجنة الميزانية فى سنة ١٩١٣ ، وأصبحت المصروفات الخصوصية والغير العادية تدرج فى الميزانية تحت عنوان « الأعمال الجديدة » بين مصروفات النظارات المختصة ، كما أصبح المال الاحتياطى لا يغذى ميزانية غير عادية بل اقتصر على وظيفته الأصلية وهى تغطية العجز فى الميزانية[2] ، وتحول الترخيص بالانفاق إلى مدة معينة[3] بعد أن كان إما مؤقتاً أو لأجل غير مسمى ،

(١) توجد استثناءات لقاعدة العمومية وعدم تخصيص الإيرادات كما هو الحال مثلا -١- فى الهيئات العامة ذات الشخصية المعنوية والاستقلال المالى المتمتعة بميزانيات ملحقة كالسكك الحديدية والتلغراف والتلفون أو بميزانيات مستقلة كنظارة الأوقاف والجامع الأزهر والمعاهد الدينية حيث تخصص ايرادات هذه الهيئات فى ميزانياتها بمصروفاتها -٢- فى الدين العام حيث خصص لنفقاته بموجب الأمر العالى الصادر فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ايراد ضريبة الأطيان فى جميع المديريات ما عدا مديرية قنا على أن يورد مباشرة الى صندوق الدين ، -٣- عوائد الجمرك -٤- مبيع الاراضى الحكومية -٥- الرسم الاضافى على الدخان -٦- رسوم المراهنات للأعمال الاجتماعية والخيرية والرياضية .

(٢) لا يوجد فى مصر الآن بجانب الميزانية العامة ميزانيات غير عادية ولو أنها كانت معروفة منذ أوائل القرن التاسع عشر حيث وجدت ميزانيات غير عادية ممولة بالقروض بل و بموارد خاصة ، مثل -١- ميزانيات لمصروفات الادارية الاستثنائية التى أنشئت بناء على قانون التصفية الصادر فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ حيث نصت المادة ١٦ على امكان تخصيص بعض الزيادات للمصروفات الادارية الاستثنائية ، والغيت هذه الميزانية بالمادة الرابعة من الأمر العالى الصادر فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٣ اذ نص على وجوب اشتمال الميزانية العادية للدولة على جميع المصروفات والايرادات وترحيل الوفورات الى ميزانية السنة التالية . ولكن حدث بعد ذلك أن أصبحت المصروفات الادارية غير العادية تؤخذ باعتمادات من الاحتياطى الخصوصى للحكومة بالأمر العالى الصادر فى ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ أو من الاحتياطى العام المودع لدى صندوق الدين بالأمر العالى الصادر فى ١٢ يوليه سنة ١٨٨٨ دون نشرها مع الميزانية العامة -٢- ومصروفات الأعمال المنتجة بنص قانون ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ على توحيد المال الاحتياطى فأخذت الحكومة من المال الاحتياطى فى سنة ١٩٠٥ اعتمادات كونت موارد للميزانية غير عادية لمصروفات الأعمال المنتجة كالرى والسكك الحديدية والموانى والبريد والتلغراف ، -٣- والمصروفات الخصوصية حيث كان يفرق الميزانية العامة بين المصروفات العادية المتكررة سنوياً والمصروفات الخاصة المؤقتة التى كانت تدرج كقسم من الميزانية العامة تحت عنوان ,, الاعتمادات الخصوصية ،، دون أن تكون ميزانية غير عادية مستقلة عن الميزانية العامة ، قارن احمد عبدالوهاب ص ٥٤ .

(٣) راجع تقرير لجنة الميزانية بالقاهرة فى سنة ١٩١٣ وأيضا قارن مذكرة المستشار المالى عن الميزانية سنة ١٩١٤ — سنة ١٩١٥ فى مجموعة قرارات ومنشورات الحكومة المصرية سنة ١٩١٤ ص ٧٦ وقارن موحودين I Mouhiddin فى كتابه نظام المالية فى الجمهورية التركية : Le Système fiscal de la Rèpublique Turque طبعة سنة ١٩٣٠ وأيضاً ,,أصول علم المالية والتشريع المالى،، الدكتور زكى عبدالمتعال ص ١٢١ حيث يشرح المال الاحتياطى وسياسته .

بحيث لا تمنح اعتمادات مطلوبه جملة واحدة لمدة طويلة ، فلا تعطى الحكومة تعويضاً لانجاز الأعمال فى مدد طويلة أكثر من السنة إلا بظروف خاصة فأصبحت الاعتمادات لمشروعات كبيرة تقسط بكل سنة قسطاً ويختص بزمن التنفيذ . فالاعتمادات فى مصر تمنح سنوياً وتلغى فى نهاية العام المالى من تلقاء نفسها .

ونورد ايرادات ومصروفات الحكومة فى ميزانيه سنة ١٩١٢ لكى يتبين لنا مفردات المصروفات والايرادات على وجهها الصحيح فى الادارة المصرية بعد ما أدخل فى نظام الميزانيات غير العادية والملحقة والمستقلة من تعديل واستقرار وتقويم (١) :

(١) ظهر فى مصر نظام الميزانيات الملحقة منذ أواخر القرن التاسع عشر ، واختفى الآن الكثير منها ودخل فى نطاق الميزانية العامة . وكانت هذه الميزانيات الملحقة القديمة تفحص فى نظارة المالية ثم تقدم الى مجلس النظار لاعتمادها ، وكانت كالآتى :

١ - ميزانية المطبعة الأميرية ، وظهرت منذ سنة ١٨٨٣ ودخلت فى الميزانية العامة سنة ١٩١١ .

٢ - ميزانية بيت المال الذى كان مكلفاً بادارة أموال القصر الغائبين ، وظهرت منذ سنة ١٨٨٥ واختفت فى سنة ١٨٩٧ تطبيقاً لقانون ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ الصادر بالغاء بيت المال وتنظيم المجالس الحسبية التى حلت مكانه .

٣ - ميزانية المدارس الموضوعة تحت اشراف نظارة المعارف وذلك ريع من الأوقاف أو اعانات منها ، وظهرت منذ سنة ١٩٠٠ واختفت فى سنة ١٩٠٧ لضمها الى نظارة وزارة المعارف .

٤ - ميزانية مصلحة الأملاك الأميرية ، وظهرت منذ سنة ١٨٨٦ لتخصص ايرادها لخدمة الدين العام واندمجت فى ميزانية الدولة منذ سنة ١٩١٤ بعد سداد قرض الدومين فى سنة ١٩١٣ من عهد فؤاد الأول .

٥ - ميزانية دار الآثار العربية وظهرت منذ سنة ١٩٠١ واندمجت فى ميزانية الدولة منذ سنة ١٩٢٥ — ١٩٢٦ .

٦ - ميزانية دار الكتب المصرية حيث أنشئت دار الكتب فى سنة ١٨٦٩ وكانت تتولاها ادارة الأوقاف فلم تستطع الانفاق عليها ، لذا تقرر بقانون ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٩ وضع ميزانية ملحقة لها واوقفت عليها الحكومة جانباً من أطيانها يبلغ نحو ١٦٠٠ فدان ووضع الوقف تحت ادارة نظارتى المالية والمعارف مع اشتراك ادارة عموم الأوقاف فى النفقات بمبلغ سنوى قدره ٥٠٠٠ جنيه وقد أعفيت وزارة الأوقاف من هذه الاعانة بقرار مجلس الوزراء فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٣١ من عهد فؤاد .

٧ - ميزانية مجلس الصحة البحرية والكورانتينات حيث انشىء باتفاق الدول فى سنة ١٩٣١ وأعيد تنظيمه بالأمرين العاليين الصادرين فى ٣ يناير سنة ١٨٨١ و ١٩ يونيه سنة ١٨٩٣ ، وكان هذا المجلس هيئة دولية ممثلة بها الحكومة المصرية وأصبحت لهذا المجلس ميزانية ملحقة يحضرها المجلس ويقرها مجلس النظار على أن تمنحه الحكومة اعانة سنوية قدرها ٧٠٠٠ جنيه مع تعهدها بسد العجز منذ عهد عباس حلمى الثانى والسلطان حسين كامل .

ويوجد فى مصر ميزانيتان مستقلتان وهما ميزانية وزارة الأوقاف وميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، ولا يخفى أن وزارة الأوقاف أنشئت فى سنة ١٨٣٥ نظراً لتعدد الأوقاف الخيرية وسوء ادارتها وجعلت بأمر عال صادر فى ٢٣ يناير سنه ١٨٨٤ ديوانا منفصلا عن مصالح الحكومه وله ادارة مستقلة يرأسها مديرعام مسئولة مباشرة أمام الخديو . وأنشئت الميزانيه الخاصه بهذه الادارة بالأمر العالى الصادر فى ٩ نوفمبر سنه ١٨٩٦ اعتباراً من اول يناير سنه ١٨٩٧ شاملة لايراداتها ومصروفاتها . وتحول

ميزانية سنة ١٩١٢ في أواخر عهد عباس حلمي الثاني :

جنيه مصري	الايرادات في سنة ١٩١٢	جنيه مصري	المصروفات في سنة ١٩١٢
٥،٢٦٣،١٨٦	أموال أطيان وعشور ونخيل	٢٨٤،٩٤٩	مخصصات ومرتبات العائلة الكريمة بالحضرة الخديوية
٣٤٦،٤١٣	غوائد أملاك	٥،٣٥٤،٣٩٣	مصروفات الادارة والتحصيل
٢،١١٢،٤١٦	الجمارك	٢،٣٣٥،٣١٣	مصروفات السكك الحديدية
١،٧٩٤،٣٤١	الدخان والتنباك والسجاير	٢٨٩،١٢٦	« البوسته
٤٣٦،٣٢٠	رسوم اللمانات والفنارات	١١٣،٤٦٨	« التلغرافات
٤١،٢٧٤	مصايد الأسماك	٧١٤،٤٠٠	« نظارة الحربية
٤٥،١٤١	الدمغة	١٤٦،٢٥٠	« جيش الاحتلال
١،٧٤٥،٠١١	الرسوم القضائية	٥٥٢،٤٠١	المعاشات
٥٥،٩٦٤	رسوم متنوعة	٩٤،٤٩٣	مكافآت للانفار المقترعين عند انتهاء مدة خدمتهم الالزامية
٣،٩٥٧،٣٤٤	ايرادات السكك الحديدية :	٦٦٥،٠٤١	ويركو مصر
٣١٦،١٤٩	البوستة	٣،٩٢٤،٧٢٣	الديون القونصوليدية وغير القونصوليديه
١٣٨،٦٣٧	التلغرافات	٢٣٥،٠٠٠	السودان
١٣٨،٩٢٤	الأرباح الناتجة من تشغيل النقود	٤٣،٠٥١	متنوعات
١٧٤،٩١٧	إيجارات ومتحصلات أملاك الميري	٦٤٨،١٧٦	المصروفات الخصوصية
١٤٣،٢٧٥	المستقطع من ماهيات المستخدمين	٢،٠٤٥،١٥٩	زيادة الايرادات من المصروفات تضاف الى الاحتياطي
٨٩،٤٣٣	متنوعات		
١٧،٥١٥،٧٤٣	الجملة	١٧،٥١٥،٧٤٣	الجملة

من هذا يتبين أن الميزانية المصرية تطورت بتطور الزمن ، وأن عهد عباس الثاني يمكن اعتباره بعهد إعداد الميزانية المصرية على قواعد صحيحة[1] وأن هـذا العهد أعد الحكومات المصرية لإتخاذ

ديوان عموم الأوقاف بالأمر العالي الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ الى نظارة يتولاها ناظر الأوقاف على أن تظل نظارة ذات استقلال مالي وميزانية مستقلة . أما ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية فقد كانت جزأ من ميزانية الأوقاف حتى صدر قانون ١٣ مايو سنة ١٩١١ فجعلها ميزانية مستقلة وقارن مجلة بلادى ٢١/٩/٤٥ « الميزانية ومشروعات السنوات الخمس » .

(١) سوف نرى الى أي حد أصبح وضع مشروع الميزانية بأكمله في عهد فؤاد الأول عملا ذا طابع خطورة إذ

لاجراءات الكفيلة بتقدم مصر من الوجهة المالية والتشريعية الصحيحة(١) . ونقول أنه مهما بلغت العناية بإعداد الميزانية والدقة فى بحثها بواسطة هيئات أجنبية أو مصرية ، فان ذلك يكون قليل الجدوى إذا لم تكن أداة التنفيذ صالحة تكفل مطابقة التنفيذ لقرارات الهيئات المالية الخاصة(٢) . هذا ما نلمسه فى عهد فؤاد الأول الاقتصادى الذى سوف نبحثه بالتفصيل فى الجزء الثانى من هذا الكتاب ، إذ سوف نرى أنه لكى تكون الادارة صالحة فانه يتعين أن يكون هناك نظام دقيق لاجراء : — ١ — تحصيل الايرادات — ٢ — إجازة المصروفات — ٣ — الرقابة على الصرف ٤ — إمساك الحسابات — ٥ — المراجعة(٣) .

يؤدى نظرياً لايقاف الحياة العامة بمنع الانفاق والتحصيل ، اذ أن رفض مشروع الميزانية هو الوسيلة القصوى لاحترام الارادة القومية ، قارن زكى بك عبد المتعال فى كتابه « أصول المالية العامة والتشريع المالى» ص ٣٥ .

(١) خفت وطأة تخصيص بعض الايرادات لبعض دائنى الحكومة تقريراً الثقة العامة ، وفى هذا يقول احمد عبد الوهاب باشا فى مذكرة عن «الميزانية المصرية» ص ٣٧ أن تخصيص بعض الايرادات لبعض دائنى الحكومة طريقتان -١- تخصيص بعض الايرادات للدائنين مباشرة يتسلمونها مباشرة بأنفسهم ويخصمونها من الدين -٢- وأما انشاء صندوق خاص لخدمة الدين المضمون يستمد ايراده من متحصلات الدخل المخصص . فلما وجد صندوق الدين انه يحد من سيادة الدولة وسلطان الانجليز ، خفت وطأة تخصيص الايرادات لسداد الديون وفوائدها فتخصيص بعض الايرادات للدائنين يحد من نظام اصلاح الضرائب بما قد يؤدى الى انقاص المتحصل من الايراد العام ، كما يدعو الى تمييز لا مبرر له لبعض الديون العامة دون البعض الآخر ، وليس أضر من سمعة البلد المالية من التمييز بين الدائنين وعدم اعتبار جميع الديون الأميرية محترمة مقدسه بلا تفرقة ولا تمييز . وهذا ما آلت اليه الهيئة التشريعية فى مصر فى أواخر عهد عباس حلمى بحمد الاستشارة البريطانية المالية . فقد دعت الاستشارة المالية الى اختفاء تخصيص بعض الموارد لبعض الدائنين من الأجانب والمتمصرين .

(٢) واجع مذكرة احمد عبد الوهاب باشا عن «ميزانية الحكومة المصرية» صفحات ٣٨ — ٤٥ حيث يظهر أثر الرجال الفنيين من حسن الاشراف على تحديد ايرادات معينة لتخصيصها لمصروفات معينة ، ويشرح تخصيص متحصلات القروض لنفقات غير عادية كما يتكلم عن تخصيص الايرادات من طريق منح الشخصية المعنوية لبعض المصالح العامة .

(٣) تشمل المراجعة الاعتمادات الاضافية اذ أن من شأنها أن تجعل توازن الميزانية فى خطر لأنها تذهب بوحدة الميزانية ومن ثمة تخل بوضوحها ، فتضعف الرقابة على المصروفات وتؤدى الى وجود توازن صورى لا حقيقى . راجع احمد عبدالوهاب باشا فى مذكرة عن «الميزانية المصرية» ص ٥٠ حيث يتكلم عن المراجعة والاعتمادات ويشرح الميزانية المكملة والميزانية المعدلة . وطريقة الميزانية المكملة تقضى باعتماد البرلمان الميزانية من جديد أثناء العام المالى بعد أن تكون قد كملت وعدلت وصححت أما طريقة الميزانية المعدلة فتقتصر على التعديلات التى ادخلت على الميزانية الأصلية . والحق أن الطريقة الميزانية المعدلة والميزانية المكملة عيوبها ، فهى علاجات ملطفة ، والواجب اتباع الأساليب السليمة فى تحضير الميزانية وتوخى الصراحة والنزاهة من جانب مصالح الحكومة وادارتها فى تقدير الاعتمادات الأصلية ، ثم استكمال الثقة من جانب البرلمان فى رقابة الميزانية الأصلية ، وهذا ما تحقق الى حد بعيد فى عهد فؤاد .

تطور الميزانية نحو عهد فؤاد الأول وقواعدها السليمة :

ونختتم هـذا المبحث بذكر المقارنة الآتيـة بين إيرادات ومصروفات الحكومة بين سنوات ١٨٩٢ و ١٩١٧ وهذا العهد الذى سبق عهد فؤاد الأول مباشرة : —

السنة	الايرادات بالجنيه	المصروفات بالجنيه	السنة	الايرادات بالجنيه	المصروفات بالجنيه	السنة	الايرادات بالجنيه	المصروفات
١٨٩٢	١٠،٦٢٨،٩٣٥	٩،٨٨٢،٥٥٧	١٩٠٠	١١،٨٦٧،٣٠٩	١١،٨٣٩،٥٨٣	١٩٠٨	١٦،٤٢٣،٣٨٢	١٨،٠٠٩،١٣٩
١٨٩٣	١٠،٦٠١،٦٤٢	١٠،٠٥٦،٠١٧	١٩٠١	١٣،٥١٠،١٩٠	١٢،٢٠١،٨٢٤	١٩٠٩	١٥،٨٨٧،٣١٣	١٦،٩٠٠،٠١٥
١٨٩٤	١٠،٥٣١،٣٤١	٩،٩٠٩،١٨٦	١٩٠٢	١٢،٧٨٤،٤٩٢	١٢،٦٦٨،٥٩٧	١٩١٠	١٦،٣٣٧،٦٦٧	١٦،٩٤٨،٠٨٢
١٨٩٥	١٠،١٢٠،٨١٩	٩،٧٢٩،٢٠١	١٩٠٣	١٣،٣٨٢،٢٨٣	١٢،٥٠١،٨٠٠	١٩١١	١٧،١٧٧،١٠٧	١٧،٠٧٧،٢٠٧
١٨٩٦	١١،٠٥٤،١١٧	١٠،٦٠١،١٨٣	١٩٠٤	١٤،٤٨٢،١٦٢	١٢،٩٥٠،٢٧٢	١٩١٢	١٧،٨٤٨،٣٥٢	١٧،٥٦٩،٦٥٩
١٨٩٧	١١،٤٨٢،٦٦٨	١٠،٧٠٩،٦٣٧	١٩٠٥	١٧،١٠٣،٢٧٦	١٤،٩٩٩،٠٢٧	١٩١٣	١٧،٧٠٥،٥٤٣	١٧،٦٥٩،٩٦١
١٨٩٨	١٢،٤٨٢،٠٨٠	١١،١١٥،٢٦١	١٩٠٦	١٦،٨١٣،٥٦١	١٧،٨٤١،٩٠٥	١٩١٤	١٩،١١٩،٦١٢	٢١،٣٣٠،٩٤٤
١٨٩٩	١١،٦٦٧،٠٨٧	١١٩٠٠،٦٩٦٩	١٩٠٧	١٦،٨٣٢،٩٠٩	١٨،٩٢٦،٩١١	١٩١٥	١٧،٢٦١،٢٥٥	١٦،٠٩٤،٦٦٦
—	—	—	—	—	—	١٩١٦	٢٩،٩٢٩،٦٤٨	١٧،٢٤٠،٦٠٦
—	—	—	—	—	—	١٩١٧	٢٣،١٦٨،٦٣٦	٢٢،٤٩٦،٩٤٨

وترجع زيادة الايرادات أولاً إلى زيادة ثروة الأمة التى مكنت الحكومة من زيادة سعر الضريبة فى كثير من الأحوال ، ثانياً إلى تحسين نظام الضرائب حيث دعا إلى قلة نفقات الجباية .

ولا يخفى أن النظام الذى يوضع لتحصيل الايرادات يختلف باختلاف كنه الايرادات ، فالأموال المقررة كالضرائب العقارية والضرائب على الأطيان لها نظامها الخاص بحسب ما تقتضيه ظروف التحصيل وأمكنة إقامة المكلفين والعين التى تجبى عليها الضريبه ، والضرائب الأخرى كضريبة الجمارك وضريبة الانتاج لكل منها نظام بحسب ظروف الجباية الخاصة بها . على أنه و إن اختلفت النظم فى البلاد المختلفة من حيث التفاصيل ، إلا أن المبدأ واحد والغرض لا يختلف كائناً ما كان النظام الذى يوضع . وفى مصر نرى أن مصلحة الأموال المقررة أصبح لها إدارة رئيسة فى القاهرة فى عهد فؤاد الأول تعمل تحت إشراف وزير المالية فى تحديد الضرائب و إعداد القوانين واللوائح اللازمة للتحصيل ، بينما عمالها فى الأقاليم من صيارف فى القرى و كتاب وموظفين إداريين فى المديريات ومفتشين فى الأقاليم يتولون التحصيل و يراقبون تنفيذ الاجراءات الخاصة ، على الوجه الذى ترسمه القوانين واللوائح . أما

الضرائب غير المباشرة فأهمها الضريبة الجمركيه وهذه منوط تحصيلها بمصلحة الجمارك التى لها فضلا عن عن إدارتها الرئيسيه بالاسكندرية ، إدارات لكل جمرك من جمارك الموانىء والمحطات الجمركية فى الاسكندريه والقاهرة و بور سعيد والسويس والمحموديه وجمرك الدخان وجمرك دمياط وجمرك حلفا .

أما المصروفات وزيادتها فكانت نتيجة لزيادة عدد السكان وضرورة قيام الحكومة بكثير من المرافق العامة أو التوسع فيها (١) ولا يخفى أن كل مصروف يتضمن عمليتين ، عملية الاذن وعملية الصرف ، فالأولى يتولاها الآذن وهو الذى له حق التصرف فى الاعتمادات ، ومهمته تنحصر فى التنفيذ بالصرف وفى تصفية المبلغ المطلوب صرفه وفى إصدار الاذن بالصرف . أما عملية الصرف فيتولاها الصراف ومهمته تنحصر فى التأكد من صحة الاذن بالصرف وفى الحصول على مخالصة صحيحة من الدائن .

وتدل زيادة المصروفات والايرادات دلالة واضحة على ما قام به بعض حكام مصر فى المدة الأخيرة من رعاية أفراد الأمه وطبقاتها خصوصاً فى عهد فؤاد الأول الذى سعى سعياً متواصلاً حتى حققت الأمه استقلالها الاقتصادى ، و بذلك أصبحت مصر كفيلة بتحقيق استقلالها السياسى (٢). فقد كان لتجمع كشوف الايرادات والمصروفات فى الميزانية العامة من عوامل تحقيق هذا الاستقلال فقد أصبحت المالية العامة فى الدستور المصرى فى عهد فؤاد الأول دقيقة البحث عامة المبادىء

(١) راجع تقرير كتشنر لسنة ١٩١٤ ص ٢٠ راجع تاريخ مصر الاقتصادى للمؤلف صفحات ٦١١ — ٦١٤ من الطبعة الثانية حيث تعدد أهم مفردات الايرادت فى الآتى مقدرة بآلاف الجنيهات وتوازن بين الايرادات والمصروفات فى الدول الكبرى والصغرى

مفردات	١٩٠٨	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١١	١٩١٢	١٩١٣	١٩١٤	١٩١٥	١٩١٦	١٩١٧
الجمارك	١٫٩٨٢	١٫٧٩٩	١٫١٠٤	٢٫١٦٩	٢٫١١٩	٢٫١٣٤	٣ شهور ٥٧٥	١٣٦٢	١٨٣٩	٢٧١٤
السكك الحديدية	٣٫٤٦٤	٣٫٢٨٩	٫٤٣٩	٣٫٧٢٩	٣٫٩٥٧	٣٫٨٦٤	٩٨٦	٣١٧٦	٣٧٧٤	٤٤٦٠
الدخان	١٫٦٨٨	١٫٦٥٦	١٫ ٥٩	١٫٦٦٩	١٫٧١٤	١٫٧٢٠	٤٨٠	١٧٤٣	١٩٩١	٢١٢٥
الرسوم القضائية	١٫٢٤٦	١٫٣٤٤	١٫٣٨٠	١٫٤٢٨	١٫٧٤٥	١٫٥٥٧	٤٢٣	١١٩٠	١٢٣٧	١٣٧٧
الضرائب المباشرة	٥٫٢٨٧	٥٫٤٤٧	٥٫٥٣٩	٥٫٥٢٨	٥٫٦٠٩	٥٫٥١٨	٥٦٨	٥٢٠٤	٥٥٩٤	٥٥٧٥

(٢) من المصلحة العامة لتحقيق الاستقلال المالى يجمع فى الميزانية جميع كشوف الايرادات والمصروفات ، ومن المجازفة اقرار المصروفات على حدة ، ومن شديد المجازفة اقرار المصروفات مجزأة والايرادات مفردة وعدم المقارنة بين مجموع هذه ومجموع تلك . فالميزانية السليمة تحقق استقلال البلاد والأهالى على ضوء وحدة الميزانية . راجع مذكرة عبدالوهاب باشا عن ,,الميزانية المصرية،، ص ٦٣—٦٤ حيث يقول : أن الميزانية هى خطة سياسية تتضمن برنامج الحكومة لمدة معلومة ، ومن المصلحة تقرير هذه الخطة قبل ابتداء مدتها وقارن تقرير كتشنر لسنة ١٩١٤ حيث يأتى بأهم مفردات الايرات المصرية حيث جعلها أساس المصروفات فى أواخر عهد عباس حلمى الثانى وأوائل عهد السلطان حسين كامل فى الآتى :—

واسعة التطبيق ، ولذلك عنى الدستور المصرى بالمالية العامة وخصص لها باباً مستقلا وكان أهم ما جاء فيه :

١ — لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلاّ بقانون ولا يجوز تكليف الأهالى بتأدية شىء من الأموال أو الرسوم إلا فى حدود القانون .

٢ — لا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب فى غير الأحوال المبينة فى القانون .

٣ — لا يجوز تقرير معاش على خزانة الدولة أو تعويض أو إعانات أو مكافأة إلا فى حدود القانون .

٤ — لا يجوز عقد قرض عمومى ولا تعهد قد يترتب عليه انفاق مبلغ من الخزانة فى سنة أو سنوات مقبلة إلاّ بموافقة البرلمان . وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية فى

مفردات الايرادات	ميزانية ١٩١٣ بالجنيه المصرى	الايرادات الفعلية فى سنة ١٩١٣ بالجنيه المصرى	ميزانية سنة ١٩١٤ — ١٩١٥ بالجنيه المصرى
الضرائب المباشرة	٥٠٤٦٠٠٠٠٠	٥٠٥١٧٠٨٥٤	٥٠٢٢٦٠٠٠٠
ايرادات الجمارك	٣٠٣٨٠٠٠٠٠	٣٠١٥٤٠٨٨٥	٤٠٠٠٠٠٠٠٠
رسوم الموانى والفنارات	٣٠١٣٠٠٠٠	٤٥٠٠٨١٩	٤٣٦٠٠٠٠
الاسماك	٤١٠٠٠٠	٤٠٠٧٧٥	٢٥٠٠٠٠
الملاحات	٤٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٥٦	٤٤٠٠٠٠
الدمغة	٥٠٠٠٠	٢٠٦٢٢	٥٠٠٠٠
الرسوم القضائية	١٠٣٩٥٠٠٠٠	١٠٠٥٧٠٤١٤	١٠٤٦٨٠٠٠٠
ضرائب مختلفة	٥٧٠٠٠٠	٥٧٠٦٨١	٥٢٠٠٠٠
السكك الحديدية	٣٠٦٣٠٠٠٠٠	٣٠٨٦٤٠٠٣٥	٣٠٨٤٣٠٠٠٠
التلغرافات	١٢٠٠٠٠٠	١٣٠٠٤١٢	١٢٨٠٠٠٠
البريد	٣٠٠٠٠٠٠	٢٢٤٠٧٥٩	٢٢٠٠٠٠٠
ايرادات الدومين	٣٠٠٠٠٠٠	٤٣ ٠٢٤٤	٦٠٧٠٠٠٠
البدل النقدى للاعفاء من الخدمة العسكرية	١٦١٠٠٠٠	١٣٩٠٠٥٧	١٤٠٠٠٠٠
خصومات المعاشات	١٢٩٠٠٠٠	١٣٨٠٠٧٤	١٣٤٠٠٠٠
ايرادات مختلفة	٦٢٥٠٠٠٠	٧٩٩٠٩٢٩	٨٤٠٠٠٠
ايرادات غير عادية	—	—	٢٠٠٠٠٠٠
مجموع الايرادات	١٦٠١٣٠٠٠٠٠	١٧٠٢٦٨٠٦١٦	١٧٠٥٨٨٠٠٠٠
من الاحتياطى	—	—	٥٧٤٠٠٠٠
المجموع النهائى	١٦٠١٣٠٠٠٠٠	١٧٠٢٦٨٠٦١٦	١٨٠١٦٢٠٠٠٠

البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة لا يجوز منحه إلا بقانون والى زمن محدود [1] .

٥ ـ الميزانية الشاملة لايرادات الحكومة ومصروفاتها يجب تقديمها الى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل وذلك لفحصها واعتمادها .

٦ ـ تكون مناقشة الميزانية وتقريرها فى مجلس النواب أولا .

٧ ـ لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية [2] .

٨ ـ اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومى لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر فى هذا الشأن . وكذلك الحال فى كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولى . .

٩ ـ كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد عن التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان .

١٠ ـ الحساب الختامى للادارة المالية عن العام المنصرم يقدم الى البرلمان فى مبدأ كل دور انعقاد عادى بطلب اعتماده .

وبهذا أصبح البرلمان فى عهد فؤاد الأول هو السلطة المشرفة فى حالة البلد الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية . ولا نزاع فى أن العرف البرلمانى قد أكسب الميزانية المالية من الوجهة السياسية قوة هائلة . فاقرار الميزانية يتيح للبرلمان فرصة مناقشة سير الأعمال فى جميع المصالح الأميرية وانتقاد خطط الادارة فى جميع فروعها ، وبذلك أصبحت الميزانية فى عهد فؤاد الأول عبارة عن برنامج سياسى تضمنه الحكومة بيان المنهج الذى تعتزم اتباعه فى إدارة المصالح الأميرية فى خلال السنة المقبلة ، ولا جرم أن يكون للسلطة التى تبحث المصروفات وتقرير الايرادات الحق فى مناقشة

---

(١) ويشترط اعتماد البرلمان مقدماً فى انشاء وابطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الرى التى تهم أكثر من مديرية ، وكذلك فى كل تصرف مجانى فى أملاك الدولة .

(٢) المتبع فى جميع البلاد المتمدينة طريقة قرار الميزانية قبل ابتداء عامها على أن الواقع فعلا فى جميع البلدان تقريباً أن الميزانية لا يتم اقرارها فى الوقت المناسب ومن ثم وجب البحث عن حل لتلافى هذه الحالة وقد وجدت الحكومات هذا الحل فى احدى الطريقين -١- أما الترخيص للحكومة بالعمل بالميزانية القديمة الى أن يتم اقرار الميزانية الجديدة -٢- واما تكليفها بأن تطلب من البرلمان تراخيص جزئية ، وهذه التراخيص اما أن تكون بفتح اعتمادات على الحساب واما بفتح اعتمادات وقتية . وفى مصر يصدر البرلمان قراراً بالعمل بالميزانية القديمة حتى تتم مناقشة الميزانية الجديدة ، راجع أحمد عبدالوهاب باشا ص ٦٤ من مذكرته عن ,,الميزانية المصرية،، ، وقارن زكي بك عبدالمتعال فى كتابه ,,أصول المالية العامة والتشريع المالى،، صفحات ١٢٦-١٢٨ .

المصالح العامة والتصرفات السياسية التي هي أساس كل مصروف ، وعنصر كل إيراد (١) .

وصفوة القول أن السنوات الأولى من عهد فؤاد الأول الاقتصادي إذا كانت تؤلف في تاريخ مصر القومي فترة التكوين بعد الانحلال الوطني الذي حدث في عهد توفيق وعباس حلمي الثاني ، فقد كانت أعمال فؤاد الأول ووزرائه المخلصين تدل على فترة البعث الوطني ، وهو ما سوف نفرد له الجزء الثاني من كتاب « تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي » .

---

(١) سوف نظهر مهمة السكرتير المالي لكل وزارة من الوزارات في عهد فؤاد الأول ، فمهمة السكرتير المالي أو مراقب التعهدات مزدوجة وهي -١- مراقبة التعهدات بواسطة التأشير عليها -٢- موافاة وزير المالية والسلطات العامة بالبيانات والآراء فيوجد في كل وزارة في عهد فؤاد الأول بجانب قلم حسابات الأذونات قلم التعهدات تحت رياسة المراقب ، السكرتير المالي ، ويمسك السكرتير المالي دفتراً يبين حسابات الوزارة من جهة الاعتمادات الأصلية والاضافية ومن جهة أخرى المصروفات التي ارتبطت بها الوزارة . ولا يقتصر عمل المراقب على مجرد رصد للمصروفات في دفتر التعهدات بل هو يقوم برقابة فعلية على مشروعات التعهدات اذ لا يجوز التقيد بصرف مبلغ ما الا بعد موافقته على الاقتراح الخاص به . وهو يفحص الاقتراح من اربعة وجهات : —

١ - من جهة الخصم — هل هو مايجوز خصمه على السنة وعلى الباب المطلوب تحميله اياه .

٢ - من وجهة توفر الاعتماد - هل يوجد في الباب اعتمادات كافية لمواجهته .

٣ - من وجهة التقدير - هل التقدير القديم يمثل جملة التعهدات على حقيقتها ، وهل فئات التقدير التي استعملت هي الفئات المضبوطة وهل المبالغ المطلوبة ستكون في الواقع كافية .

٤ - من وجهة انطباقه على الأصول الادارية وتأثيره على المالية .

فاذا اقتنع المراقب بصحة الاقتراح أشر بالموافقة عليه ورصده في دفتره ، والا أحاله على وزير المالية التابعة للفصل .

وللمراقب حق التأشير على أذونات الصرف . ويقوم المراقب بتزويد وزير المالية والسلطات العامة بالبيانات والآراء فهو :

١ - يبدى رأيه من الوجهة المالية في مشروعات القوانين أو المراسيم أو القرارات أو العقود والتدابير والاجراءات التي يراد استطلاع رأى وزير المالية فيها ، كما أنه يبدى رأيه في اقتراحات الميزانية والاعتمادات الاضافية الخاصة بالوزارة الملحق هو بها .

٢ - يرسل في كل ثلاثة أشهر الى وزير المالية والى الوزراء المختصين والى اللجنتين الماليتين بمجلس البرلمان في عهد فؤاد الأول كشفاً عن نتيجة الحسابات ، مع بيان ايضاحي لما تستلزمه حالة التعهدات على مجرى السنة .

٣ - في نهاية كل عام يضع المراقبون المختصين تقريراً اجمالياً عن الميزانية المنقضية يضمنونه ملاحظاتهم ومقترحاتهم ، وهذا التقرير يبلغ لوزير المالية والوزراء المختصين واللجان المالية البرلمان . راجع مذكرة أحمد عبدالوهاب باشا عن الميزانية المفرقة صفحات ٧٨ — ٨٢ . وسوف نعود الى هذا الموضوع في الجزء الثاني من عهد فؤاد الأول الاقتصادي باذن الله تعالى .

تم بحمد الله تعالى الجزء الأول من تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي ويتبعه بالجزء الثاني قريباً

فهرست تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى

الجزء الأول

صفحة

مؤلفات المؤلف الأخرى

١ ـ « تجارة مصر وسوريا » للبكالوريوس
٢ ـ « العمل والعمال فى مصر » للأستاذية
٣ ـ « مركز مصر الاقتصادى » للدكتراه
٤ ـ « تاريخ مصر الاقتصادى » الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧
٥ ـ « علم الاقتصاد للمصريين » سنة ١٩٣٨
٦ ـ « الاقتصاد الزراعى والتموين » سنة ١٩٤٠
٧ ـ « عناصر علم الاقتصاد » ثلاثة أجزاء سنة ١٩٤٢ « لميطه وعليش » (الطبعة الأولى)
٨ ـ « الاقتصاد الصناعى والبنك المركزى » ١٩٤٣
٩ ـ « تاريخ مصر الاقتصادى » الطبعة الثانية سنة ١٩٤٤
١٠ ـ « عناصر علم الاقتصاد » جزآن « لميطه وعليش » سنة ١٩٤٥ (الطبعة الثانية)
١١ ـ « تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى » الجزء الثانى فى الطبع
١٢ ـ « مذكرات فى الاقتصاد الاجتماعى » بالانجليزية
١٣ ـ « مذكرات فى التوجيه الاقتصادى والبنوك المركزية والنقود الدولية والأهلية
١٤ ـ « الاقتصاد التجارى والمواصلات » تحت الطبع

بعض المراجع العربية

الاتجاهات الاجتماعية الحديثة للاستاذ محمد حسين هيكل
مبادىء «النظام الاجتماعي» ليوتوستوى
سكان هذا الكوكب للدكتور محمد عوض
الضريبة على الايرادات للاستاذ ممدوح مرسى
الضرائب المباشرة للدكتور عبدالحكيم الرفاعى
الميزانية والضرائب للاستاذ احمد عبدالوهاب باشا
مركز العملة فى مصر للاستاذ سنى اللقانى
وسائل التداول ووثائق الائتمان للدكتور ملش
الحياة الصناعية المصرية لزكريا باشا مهران
النظام الجمركى والتعريفة الجمركية لحسين بك فهمى
تقرير بنك مصر عن انشاء الصناعات المصرية
مبادىء فى السياسة المصرية للاستاذ محمد على علوبه باشا
مصر فى حكم فؤاد الأول للاستاذ فولاذ يكن
الحركة القومية والثورة العرابية لعبدالرحمن الرافعى بك
النظريات والأوضاع الحديثة للنظام الصناعى تأليف كول
العمل المأجور ورأس المال تأليف ماركس
التجارة فى الاسلام للاستاذ محمد مصطفى المراغى
الملكية الريفية الصغرى تأليف الدكتور سرى
مشروع البنك القومى لمحمد طلعت حرب باشا
السياسة القطنية المستديمة للاستاذ احمد عبدالوهاب باشا
أصول علم المالية والتشريع المالى المصرى للدكتور عبدالمتعال
محمد على الكبير للاستاذ شفيق غربال بك
السياسات والنظريات النقدية للدكتور احمد ابراهيم
المرأة المصرية في ميدان الصناعة بقلم محمد كمال الخشن بك
الصناعات فى مصر للدكتور حسين الرفاعى
تقرير لجنة التجارة والصناعة برياسة اسماعيل صدقى باشا
الوطنية والقومية لساطع بك الحصرى
عصر اسماعيل لعبدالرحمن بك الرافعى
سياسة مصر الخارجية لجفرى غالى
المشكلة الزراعية للاستاذ احمد على
مصر والسودان لعبدالرحمن الرافعى بك
الخراج للقاضى أبى يوسف يعقوب
البورصة وتجارة القطن لحسين تيمور
الأغنياء والفقراء تأليف ولز
الأطيان والضرائب لجرجس بك حنين
السودان المصرى لداود باشا بركات
مركز مصر المالى والاقتصادى لارمنجون
الديون العقارية فى مصر لجورج عيد
على هامش السياسة لحافظ باشا عفيفى
فؤاد الأول لسردار اقبال على شاه
سعد زغلول لعباس محمود العقاد
الامتيازات الأجنبية لبهى الدين بركات باشا
مصطفى كامل لعبدالرحمن بك الرافعى
النظام النقدى في مصر للدكتور محمد على رفعت
مشروع بنك الأمة لمحمد طلعت حرب باشا
الملكية العقارية ليعقوب باشا ارتين
الأسواق في مصر تأليف جارمن مارتن
محمد فريد تأليف عبدالرحمن بك الرافعى
الملكية العقارية في مصر لكامل بك مرسى
الامتيازات الأجنبية للاستاذ محمد عبدالبارى
بورصة القطن للاستاذ محمود خاطر
أسواق القطن ليوسف نحاس بك

والمراجع الأخرى عربية وأجنبية فى هوامش الكتاب

مع اعتراف المؤلف لمطبعة الشبكشى وصاحبها بالدقة وحسن التنسيق وتمام التوفيق فى اتمام هذا الجزء على الوجه الأكمل .